

General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)
Bibliothèque d'Alexandrie



نقابة المحامين الاولية

المحاماة

فهرست

السنة الثالثة عشرة

١٩٣٣-١٩٣٢

مطبعة مجازى

بجوار قسم الجالية بالقاهرة

تليفون ٥٥٨٤٠

أبحاث ومقالات

- ١ { العبد الحسيني للمحاكم الأهلية (القسم الثالث)
لحضرة الأستاذ عزيز بك خانكي } عدد ١ ص ١
- ٢ { اضطراب سعر النقد ونظرية الطارئ المفاجيء
للأستاذ نصيف زكي } ٢ » ٢ » ١٢٧
- ٣ { العبد الحسيني للمحاكم الأهلية (القسم الرابع)
لحضرة الأستاذ عزيز بك خانكي } ٣ » ٣ » ٢٤٣
- ٤ { بحث في بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير إذن
النيابة وبطلان شهادة الضابط الذي أجرى
التفتيش لحضرة الأستاذ عبد الحليم الجفدي } ٦ » ٦ » ٢٦٣
- ٥ { أبحاث قانونية لحضرة الأستاذ محمد صبري أبو علم
وهي (أولاً) جناية تخريب أملاك الدولة -
المادة ٨١ ع وأحوال تطبيقها (ثانياً) ركن سبق
الاصرار وسلطة محكمة النقض في الرقابة عليه
(ثالثاً) نية القتل العمد - القتل العمد والتفريق
بينه وبين القتل الخطأ - والضرب المفضي إلى
الموت . النتائج الاحتمالية (رابعا) عدم اختصاص
محكمة النقض بالفصل في مسألة موضوعية هي
ثبوت جريمة
(خامساً) : (١) تحديد الفارق بين الفاعل الأصلي
والشريك (ب) الفارق بين الأعمال التحضيرية
والشروع في جرائم الحريق والتسميم والتخريب
أو الاتلاف باستعمال مواد مفرقة

تقارير نقابة المحامين

- | | | |
|-------------|--|---|
| عدد ٤ ص ٤٧١ | { تقرير مجلس نقابة المحامين عن أعماله في
سنة ١٩٣٢ } | ٦ |
| » ٤ ص ٤٧٧ | { تقرير أمانة صندوق النقابة عن أعماله في
سنة ١٩٣٢ } | ٧ |

حرف الالف

أب

(انظر مسئولية رقم ٩٢٢ وولد رقم ١٠٨٦)

إبراء للدين

(انظر احالة بالدين رقم ٣٧)

١ ابطال التبرعات . وترك الحقوق . ابطالها .

كفاية الضرر فيه . بالنسبة لغيرها .

وجوب توفر ركن التدليس أيضاً .

(أسبوط النكاح الاهلية - ٢٨ مارس سنة ٩٣٢ عدد

٥ ص ٥٦٩ رقم ٢٩٣)

٢ ابطال التصرفات . شروط الدعوى .

(بيا الجزئية - ١٧ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٩٣٦

رقم ٤٥٧)

اتحاد في النتيجة

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤٠)

اتحاد الذمة

(انظر رفا . رقم ١٠٦٥)

٣ آتاعب . لحام . توكيله صادر من

زوجة وابن المحجور عليه . وجود

محام للأخير تناول الدفاع عنه . مسئولية

الموكلين قبله دون المحجور عليه . مجرد

رفع الحجر عنه . بتأييد منه . غير كاف .

(مجلس حسي على - ١٥ نوفمبر سنة ٩٣١ عدد ٢

ص ١٦٤ رقم ٦٧)

٤ آتاعب الخبراء . أمر تقدير . بطلان أمر

التقدير . لا يمنع من تجديده .

(لازيكية الجزئية - ١٩ نوفمبر سنة ٩٣٢ عدد ٣ ص

٣٤٥ رقم ١٦١)

٥ آتاعب الخبير . إيقاف الفصل فيها .

لمطاعن جدية . حتى يفصل في قيمة

التقرير .

(استئناف مختلط - ١٨ يوليو سنة ٩٣١ عدد ٣ ص

٣٤٧ رقم ١٦٣)

٦ آتاعب الوكلاء والأوصياء والقوام

والمشرفين . تقديرها بمعرفة المجالس

الحسبية . اختصاصها بها . عدم جواز تقضيها

(مصر الكاية الاهلية - ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٦

ص ٧٤٢ رقم ٣٦٥)

٧ آتاعب الأطباء . اثبات زيارتهم . عدم

الحاجة لدليل كتابي . أو شهادة الشهود .

الأخذ بدفاترهم ومذكراتهم .

(استئناف مختلط - ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠

ص ١٢٢٠ رقم ٦٦٧)

٨ آتاعب المحامي . تقديرها . مراعاة

ظروف العمل وأهميته . وحالة الموكل .

(استئناف مختلط - ١٧ ديسمبر سنة ٩٣١ عدد ٦

ص ٧٨٥ رقم ٣٩٤)

آتاعب محاماة

(انظر حكم رقم ٥٢١ ومحام رقم ١٨١)

٩ اتفاق جنائي . المادة ٤٧ المكررة .

معناها ومدى انطباقها .

(نقض جنائي اهلي - ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ١

ص ١٠٨٣ رقم ١٥٤١)

١٠ اتفاق على التقاضي . لغير من لا يملكه .

طبقاً للقوانين . بطلانه .

(استئناف مصر - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨

ص ١٠٠٥ رقم ٤٩٧)

اتفاق على التقاضي في محكمة أخرى

(انظر اختصاص رقم ٧٦)

اتفاق على الاختصاص

(انظر اختصاص رقم ٨٨ وقاضي الامور المستجلة رقم ٧٩١)

اتفاق على اختصاص المحكمة الجزئية .

(انظر استئناف رقم ١٢٠)

اتفاق على اختصاص محكمة معينة

(انظر عقد رقم ٧٣٥)

اتفاق على فسخ

(انظر ايجار رقم ٢٣٩)

اتفاق محامي الطرفين

(انظر اعلان حكم رقم ١٩٢)

اتفاق

(انظر تعويضات رقم ٣٦٩ . ودعوى رقم ٥٦٧ .

ومستأجر رقم ٩٣٠)

١١	اتلاف . جريمة الاتلاف - العمديها . المادتان ٣٢١ و ٣٢٢ ع (نقض جنائي أهلي - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٨٩ رقم ٦٠٤)	١٧	اثبات الوفاة والوراثة . جواز اثباتها بالاقرار . لا يسار الى اثباتها باعلام شرعي أو حكم شرعي الا في حالة الانكار من أحد الخصمين . (نقض مدني أهلي - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٥٦ رقم ١٩)
١٢	اتلاف سندات . ركن الضرر . احتمال حصوله . كفايته . (نقض جنائي أهلي - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ١٧٢ رقم ٣٢٧)		اثبات الواقعة بشهادة الشهود (انظر تبديد رقم ٢٨٨) اثبات بالبيننة أو القرائن (انظر شركة رقم ٦٦) اثبات بالبيننة (انظر عقود رقم ٧٥٤) اثبات تازيخ (أنظر ثبوت تاريخ ورقه رقم ٤١٤) اثبات بالكتابة (أنظر صورية رقم ٦٨١) اثبات (انظر نقض رقم ١٠٠٨)
١٣	اثبات . تنبيه بالاخلاء . وجوب حصوله بالكتابة . (دسياط المجوية - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٦٤ رقم ٢٣١)		اثبات حالة . شرط نفاذ الحكم القاضي بها . وجود المعالم . (شين الكوم الكلية الاهلية - ١٠ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ٢١٤)
١٤	اثبات . صور مستندات . جهة حكومية . مستند ليس من الأوراق العامة . وجوب تقديم الأصل والا كانت الصورة لاقية لها ضد الجهة الحكومية . (استئناف مصر - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤١٧ رقم ٢١١)	١٨	١ - اثبات حالة . اختصاص قاضي الأمر المستعجلة . ٢ - اثبات حالة . الاتفاق عاينها بخبير معين . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . (مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) - ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٥٥ رقم ٣٧٢)
١٥	اثبات . في التزام . بسبب غير مشروع . كالغش والتدليس مهما كانت قيمته . جواز اثباته بالبيننة والقرائن . دون حاجة الى ورقة ضد . (أسبوط الكلية الاهلية - ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٥٦ رقم ٢٨٨)	١٩	١ - اثبات حالة . اختصاص قاضي الأمر المستعجلة . ٢ - اثبات حالة . الاتفاق عاينها بخبير معين . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . (مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) - ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٥٥ رقم ٣٧٢)
١٦	اثبات . مانع من الحصول على دليل كتابي . زوجية . مسألة موضوعية . (نقض مدني أهلي - ١٩ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٥١ رقم ١٧) اثبات (انظر اتساب الاطباء رقم ٧ . وتخالص رقم ٣٠١ . وتفسير رقم ٣٧٣ . ومحاضر مخالفات رقم ٨٨٠ . وملكية رقم ٩٦٦)	٢٠	١ - اثبات حالة . اختصاص قاضي الأمر المستعجلة . ٢ - اثبات حالة . الاتفاق عاينها بخبير معين . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة (مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) - ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٢٨٣ رقم ٦٤٨)

المؤجر .	اثبات صحة التعاقد	
(استئناف مخطوط - ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ١٤٤ رقم ٤٦٧)	(انظر تسجيل رقم ٣٣٨)	
٢٦ اجارة أشخاص . خادم ومخدوم .	٢١ اجارة . اتفاق على ضمان التعرض القانوني	
تقرير معاش للأخير مدى الحياة .	دون المادي . صحته .	
مقابل بقائه تحت طلب المستخدم .	(نقض مدني أهلي - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٩٥ رقم ١١٧)	
ليس مجرد منحة . تعويض .	٢٢ اجارة . اخلاء . مدة معينة .	
(مصر الكلية الاملية - ٩ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٦١١ رقم ٩٣)	لا ضرورة للتنبيه بالاخلاء . مدة مجددة .	
٢٧ ١ - اجارة . حكر . التصريح بالبناء .	ضرورة التنبيه في الميعاد .	
اجارة لمدة طويلة . مبان . في أرض	(ديباط الجزئية - ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٦٤ رقم ٢٣١)	
الغير . مستأجر . بني معتقداً أنه مالك	٢٣ ١ - اجارة . استئجار أرض محملة على	
لبنائه . تعهد المؤجر برد قيمة المباني	بعضها . الادعاء بوجود عجز بناء على	
عند الاخلاء . اعتبار المستأجر حسن	محضر التسليم . ادعاء غير مقبول .	
النية .	٢ - اجارة . شراقي . الاتفاق على	
٢ - اجارة . عدم دفع الأجرة بسبب	طريقة مخصوصة بالعقد لاثبات وجود	
النزاع . غير موجب للفسخ .	الشراقي . طلب اثباتها بطريقة أخرى .	
(استئناف مصر - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٧٣ رقم ٢٥)	عدم قبول ذلك .	
٢٨ اجارة . عقد شخصي . تأجير ملك	٣ - اجارة . أرض شراقي . تفسيرها	
الغير . لا يوجد علاقة بين المالك	اصطلاحاً .	
الحقيقي والمستأجر	(استئناف مصر - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٧٨ رقم ٧٦)	
(استئناف مصر - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٠٦ رقم ٥٤٩)	٢٤ ١ - اجارة . انتهاء مدتها . انذار	
٢٩ اجارة . فسخ . دفع المتأخر قبل	المستأجر للمؤجر بالاستمرار في الأرض	
الحكم النهائي . لا محل للفسخ .	مقابل أجرة مخفضة عن السابقة .	
(استئناف مصر - ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٨٨ رقم ٨٠)	سكوت المؤجر . سريان الانذار .	
٣٠ اجارة . قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ .	٢ - اجارة . اجارة جديدة . استقلالها	
اعفاء من خمس ايجار سنة ١٩٢٩ -	عن الاجارة السابقة .	
١٩٣٠ . لا يشترط فيه سداد الاربعة	(بندر طنطا الجزئية - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢	
أخماس . واستمرار الاجارة للسنة التالية .	عدد ٥ ص ٥٩٨ رقم ٣٠٥)	
(نقض مدني أهلي - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٩٨ رقم ١٩٨)	٢٥ اجارة . تحريم التأجير من الباطن .	
	تفاده . تصريح مأمور تقليسة المستأجر	
	للسنديك بالتأجير . عدم سريانه على	

- ٣١ اجارة . قبول الأرض محملة على بعضها .
استلامها بهذه الصفة . عدم جواز الادعاء بعجز .
(نقض مدني أهلي - ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٤ ص ٣٨١ رقم ١٩٣)
اجارة
(انظر وقف رقم ١٠٧٣)
- ٣٢ ١ - أجر الحراسة . الحارس معين من قبل المحكمة . أحقيته لها .
٢ - أجر الحراسة . الزام المتخاصمين بها بطريق التضامن . قياسها بحالة أتعاب الخبراء . وعلى حالة حبس الوديعة بمعرفة الحارس .
(استئناف مصر - ٢ مارس سنة ١٩٢٢ عدد ١٠ ص ١٢٤٠ رقم ٦٣١)
أجرة الري .
(انظر ديون متارة رقم ٦٠٧)
اجراء تحفظي
(انظر سلطة قاضي الامور المستعجلة رقم ٦٤٦)
- ٣٣ اجراءات . عدم معرفة المكان الذي وقعت فيه الجريمة . عدم اثباته في الحكم . غير مبطل له .
(نقض جنائي أهلي - ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٧ ص ٨٣٢ رقم ٤١٠)
- ٣٤ اجراءات المحاكمة . ذكر شاهد لاسم مخبر في ورقة للمحكمة . غير مبطل لها .
(نقض جنائي أهلي - ٦ يونيو سنة ١٩٢٢ عدد ٢ ص ١٥١ رقم ٥٩)
- ٣٥ اجراءات . أمام قاضي الاحالة . احالة متهم غايبا على محكمة الجنايات . ضبطه بعدها . يبطل الاجراءات . ضرورة احالته من جديد على قاضي الاحالة
(نقض جنائي أهلي - ١٦ مايو سنة ١٩٢١ عدد ١ ص ٣٥ رقم ١٢)
- ٣٦ اجراءات نزاع الملكية . التنبه . قطعه المدة المسقطه للدين . عدم تأثيره على واضع اليد على الملك المنزوع ملكيته لا يقطع مدة وضع اليد .
(استئناف مصر - ١٠ مارس سنة ١٩٢٢ عدد ٢ ص ١٧٠ رقم ٧١)
اجراءات
(انظر تقادم رقم ٣٩٠)
اجراءات الاثبات
(انظر نقض جنائي رقم ١٠١٤)
اجراءات البيع
(انظر نزاع ملكية رقم ٩٨٧)
اجراءات كيدية
(انظر ناظر وقف رقم ٩٨٢)
اجراءات نزاع الملكية
(انظر حكم رقم ٥٢٠ ومعارضة في تلبية نزاع الملكية رقم ٩٥٨)
إجازة المجلس الحسيني
(انظر ولد رقم ١٠٨٦)
احالة الى محكمة الجنح
(انظر قاضي الاحالة رقم ٧٧٨)
احالة بالديون . ابراء . احالة ناقصة . مدين راهن . بيع العقار المرهون . تأجير الدائن العين المرهونة للمشتري . لا تعتبر ابراء للدين
(المحلة الكبرى الجزئية - ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ١٠ ص ١٢١٣ رقم ٦٥٨)
- ٣٧
- ٣٨ ١ - احالة على المعاش . تفسير مجاس الوزراء للمادة الثامنة من قانون سنة ١٩٠٩ . تفسير خارج عن حدود اختصاص مجلس الوزراء .
٢ - احالة على المعاش . سن الموظف . قانون سنة ١٩٢٩ . تحديد السن بشهادة الميلاد أو صورتها عند عدمها

٢ - احراز : النص عليه . ثبوته .

كاف : لاجابة : للنص على الاتجار .

(نقض جنائي اهل - ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٧ ص ٨٣٧ رقم ٤١٤)

٤٢ احراز مواد مخدرة . القصد الجنائي

فيها . مجرد علم المحرز بأن المادة مخدرة

(نقض جنائي اهل - ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٣ ص ١٧٢ رقم ١٢٠)

أحقية دائن مرهن

(انظر ثمرات عقار رقم ٤١٥)

٤٣ أحكام الحاكم المختلطة . الاستناد فيها

على أحكام الحاكم الأهلية .

(استئناف مخطط - ٢١ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨)

ص ١٠٤٨ رقم ٥١٧)

أحكام تحضيرية

(انظر استئناف رقم ١٢٦)

٤٤ أحكام . تسبيب . تسبيب حكم رفض .

طلب وقف المرافعة . يكفي تسبيه

ضمناً .

(نقض مدني اهل - ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣)

ص ٢٧٨ رقم ١٢٤)

٤٥ أحكام . تسبيب . قصور في التسبيب .

بدل . تأخير في التسليم . الحكم

بالتعويض . عدم بيان شروط التسليم

ولا وجه مخالفة المتبادل . تضمينات .

الحكم باستحقاقها من تاريخ التأخير .

بدلاً من تاريخ التكليف . عدم بيان

السبب في ذلك . قصور في التسبيب .

(نقض مدني اهل - ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٩)

ص ١٠١٥ رقم ٥٤٤)

٤٦ أحكام غيائية . الصادرة في المعارضة .

اعلانها . لانص يوجبه .

(نقض جنائي اهل - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٧ ص ٨١٨ رقم ٤٠٤)

٤٧ أحكام قضائية . سقوطها . أوامر على

(٢)

بالقومسيون . عدم جواز الطعن في

تقدير القومسيون . عدم تحديد وقت

الطعن في تقدير القومسيون . افعال

الحكومة في ابلاغ الموظف ما استقر

عليه رأيها بشأنه . لا يجعل الموظف

عاجزاً عن اثبات مسنه . مسئولية

الحكومة بالتعويض .

(استئناف مصر - ١٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٤)

ص ٤٢١ رقم ٢١٢)

احتمال الضرر

(انظر تروير رقم ٣٣٣)

احتياطي الغير عادي

(انظر شركة مساهمة رقم ٦٦٧)

احداث

(انظر مادة ٦١ رقم ٨٦٨)

احداث بناء جديد

(انظر عقد بيع غير مسجل رقم ٧٤٣)

٣٩ احداث متشردين . تطبيق القانون

الخاص بهم . عدم النص على الانذار

السابق .

(نقض جنائي اهل - ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧)

ص ٨٣٦ رقم ٤١٢)

احداث البائع زيادة في العقار

(انظر بيع لم يسجل رقم ٢٧٦)

٤٥ احراز المخدرات . وسائل الاحراز .

لا تقرير بينها قانوناً . زارع الخشخاش

الذي يجيش الثمر فيخرج منها الاقيون .

محرز .

(نقض جنائي اهل - ٢ يناير سنة ١٩٣٣)

عدد ٩ ص ١٠٦٧ رقم ٥٣١)

٤١١ - احراز . مجرد وجود الشيء في مكان

في حيازة الشخص . كاف لاثباته . اقامة

الدليل على علم المتهم بذلك . غير لازم .

اثباته عدم العلم بوجوده . جوازه

- العريضة . تسقط بانقضاء ستة أشهر على
صدورها من غير تنفيذ .
(الارضية الجزئية - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٣٤٥ رقم ١٦١)
- ٤٨ احكام . قبولها . تنازل ضمنى . سكوت
الخصم عن التمسك بتنفيذ القرار الصادر
ومرافعته فى الدعوى . لابلان فى
الاجراءات .
(نقض مدنى اهل - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٣٩٠ رقم ١٩٤)
- ٤٩ احكام محاكم الجنايات الغيبية . فى جنايات
أوجنح . مريان حكم سقوط العقوبة .
لاحكم سقوط الدعوى العمومية .
(نقض جناي اهل - ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٤٣ رقم ١٥)
- احكام المحاكم الاهلية
(انظر احكام المحاكم المختلطة رقم ٤٣)
- احكام صادرة من جهات احوال
شخصية متعددة
(انظر اختصاص رقم ٥٥)
- احكام تحضيرية - احكام تهديدية
(انظر استئناف رقم ١٢٦)
- احكام القانون المصري
(انظر تحويل رقم ٣٠٠)
- احكام سقوط العقوبة أو الدعوى
العمومية بالتقادم
(انظر حكم غايي رقم ٥١٤)
- احكام الغيبة
(انظر قانون تشكيل محاكم الجنايات رقم ٨٠٨)
- احكام المقاصة
(انظر مطالبة ببلغ رقم ٩٤٦)
- ٥٠ احوال شخصية . لغير المسلمين .
فى غير مسائل الميراث . عند عدم
- الاتفاق . اختصاص المجالس المالية بها .
(مصر الكلية الاهلية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٣٦ رقم ٣٦٤)
- احوال شخصية
(انظر حماية رقم ٥٣٧)
- ٥١ اختصاص . اثره اعتباره مرهونا من
يوم التسجيل
(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٥٨ رقم ٦٣٩)
- ٥٢ اختصاص . تسجيله . أسبقيته على
تسجيل رهن عقارى . امتياز .
(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٥٦٦ رقم ٢٩٢)
- ٥٣ اختصاص . اشكال . قضايا الحكومة .
أمام محكمة التنفيذ
(منوف الجزئية - ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٣١٢ رقم ٦٥٧)
- ٥٤ اختصاص . تركات . العبرة بجنسية
المتوفى . المتوفى تابع للقضاء الاهلى .
صفة الوارث لا قيمة لها . صفة
طارئة لا قيمة لها .
(استئناف مصر - ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٤١٤ رقم ٢٠٨)
- ٥٥ اختصاص . تنازع الاختصاص . احكام
صادرة من جهات احوال شخصية
متعددة . عدم جواز رفع النزاع الى
المجلس المختص بالفصل فى تنازع
الاختصاص . حق المحاكم العادية فى
اجراء المفاضلة بين الاحكام المختلفة .
(العطارين الجزئية - ١٧ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ١٠٣٨ رقم ٥١٣)
- ٥٦ ١ - اختصاص . جهات القضاء . ارادة
المتعاقدين . لاتغيره .
٢ - اختصاص . محكمة أهلية . الدفع
بعلم الاختصاص أمامها . رفضه .

- لا يعتبر قبولاً بالحكم .
٣ - اختصاص . قاضي الأمور
المستعجلة . حراسة على منزل مشترك.
مرهون لأجنبي . لازم .
(استئناف مخطوط — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٦
ص ١٨٥ رقم ٣٦٩)
- ٥٧ اختصاص جهة الأحوال الشخصية .
التي قبل الزوجان التعاقد حسب شريعتها
والاحتكام إليها .
(الطارين الجزئية — ٢ أغسطس سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٦٦ رقم ٣٧٧)
- ٥٨ اختصاص . دعوى ضمان . ضامن أجنبي .
جدية طالب الضمان . الحكم بعدم
الاختصاص .
(استئناف أسبوط — ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧٢٥ رقم ٣٦٠)
- ٥٩ اختصاص القضاء الأهلي . في نزاع
على عقار . مما اذا كان وقفاً أو ليس
بوقف
(مصر الكلية الأهلية - ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد
٢ ص ١٩٣ رقم ٨٤)
- ٦٠ اختصاص المحاكم الأهلية . أمر إداري .
مخالفة وزارة الزراعة للقوانين في تدخين
الأشجار . دعوى تعويض . اختصاص
المحاكم بنظرها .
(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٤١٧ رقم ٢١١)
- ٦١ اختصاص المحاكم الأهلية . بنظر
دعاوى الأجانب الذين ليس لهم
امتيازات . جوازها .
(السيدة زينب الجزئية — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٧٣ رقم ٣٨٢)
- ٦٢ اختصاص المحاكم الأهلية . بنظر
قضايا الألبانيين . ثابت
(شبراخيت الجزئية — ٥ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١١٥٩ رقم ٥٧٤)
- ٦٣ اختصاص المحاكم الأهلية . دعوى
اشهار افلاس . وجود دائن أجنبي .
صالح أجنبي . الحكم بعدم الاختصاص
(استئناف مصر — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧١٤ رقم ٢٥٣)
- ٦٤ اختصاص المحاكم الأهلية . روس .
الفصل في قضاياهم . مقرر .
(عابدين الجزئية — ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٢٨ رقم ١٠٠)
- ٦٥ اختصاص المحاكم الأهلية . عدم
اختصاصها بالنظر في طلب بطلان قرار
صادر من المجالس الحسبية . في حدود
سلطتها .
(استئناف مصر — ٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٣٠٦ رقم ١٣٧)
- ٦٦ ١ - اختصاص المحاكم الأهلية . في
أساس الحقوق . الخاصة بالمساقى . دون
جهات الإدارة .
٢ - اختصاص . جهات الإدارة . في
المسائل الخاصة بالمساقى . في أحوال
معينة .
(شين الكوم الكلية الأهلية — أول فبراير سنة
١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢٠٧ رقم ٩١)
- ٦٧ اختصاص المحاكم الأهلية والشرعية .
مسائل اثبات الوفاة والوراثة . القضاة
الأهلي . ممنوع من تحقيق الوفاة
والوراثة . بطريق التحريات وسماع
الشهود . أو الحكم في وراثته منسكورة .
جواز أخذه باقرار أحد الخصمين في
محام القضاء بوراثة الخصم الآخر .
مسألة تقدير دليل مقدم اليه . لا محل
للايقاف .
(قضاة مدني أهلي — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٥٦ رقم ١٩)

- ٦٨ اختصاص المحاكم الشخصية . في مسائل الوصية . خيرية وغيرها . مطلق . (مصر الكلية الاملية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٣٦ رقم ٣٦٤)
- ٦٩ اختصاص المحاكم المختلطة . بالفصل في معارضة في تنبيه نزع ملكية . لوجود حق أجنبي على العين . (استئناف مختلط — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٩٤٢ رقم ٤٦٢)
- ٧٠ اختصاص المحاكم المختلطة . بالنظر في حكم صادر من جهات الأحوال الشخصية . من جهة اختصاصها به وفي دائرته . (استئناف مختلط — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣١٧ رقم ٦٥٩)
- اختصاص المحاكم الاهلية — اختصاص المحاكم الشرعية (انظر اختصاص رقم ٨٥)
- اختصاص المحاكم (انظر الاختصاص النوعي رقم ٩٦ . وحيز تحت اليد . رقم ٤٤١ . وحكم بالايقاف رقم ٤٩١ . وعقد رقم ٧٣٢ . وقاضى الامور المستجلة رقم ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧)
- ٧١ اختصاص المحاكم المختلطة . دعوى اشهار افلاس . وجود دائن أجنبي . كفايته (استئناف مختلط — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦٢ رقم ٥٨٦)
- ٧٢ اختصاص المحاكم المختلطة . كميالة تحت الاذن عن عملية مدنية . حاملها وكيل . بالتحصيل . اختلاف جنسية الخصوم . غير مانع . (استئناف مختلط — ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٦٥ رقم ٢٣٢)
- ٧٣ اختصاص المحاكم المختلطة . معاهدة
- ٧٤ اختصاص المحاكم بوجه عام . دعوى أمام المحاكم الاهلية . طلب ادخال ضامن أجنبي . طلب جدوى . وجوب الحكم بعدم الاختصاص (استئناف مصر — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٨٤ رقم ٧٨)
- ٧٥ اختصاص عام . رعايا دولة العراق . خاضعون لقضاء المحاكم الاهلية . (استئناف مصر — ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٠٤ رقم ١٣٥)
- ٧٦ اختصاص . في دعوى اشهار افلاس . المحكمة الكائن بدائرتها محل المدين التجارى . الاتفاق في سند دين على التقاضى في محكمة أخرى . لا تأثير له . (مصر الكلية الاهلية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٣١٧ رقم ١٤٤)
- ٧٧ اختصاص قاضى الامور المستعجلة . تحقق الاستعجال . مستقلة . أو تابعة لدعوى أخرى . توفره . (اسكندرية الكلية الاهلية قضاء مستعجل . — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٨ رقم ٤٤٩)
- ٧٨ اختصاص قاضى الامور المستعجلة . حكم شرعى . الاشتشكال فيه . تفرقة بين حالة النزاع المالى المحض . وحالة النزاع
- بين إيران ومصر . على المقاضاة أمام المحاكم الاهلية . الدعاوى الحاصلة قبل حصول المعاهدة . أو التصديق عليها . لامانع من اختصاصها بها . (استئناف مختلط — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٧٨٤ رقم ٢٩٣)
- اختصاص المحاكم المختلطة (انظر رسوم التسجيل رقم ٦١٢)

دفع بعدم الاختصاص . وجوب
التحقق من بقاء دين الأجنبي على العين
(بقض مدني أهلي — ٩ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٦٠ رقم ٦٢)

٨٥ ١ - اختصاص . وصايا غير مسلمين .

اختلاف ماتهم . الفصل في صحة الوصايا .
اختصاص المحاكم الشرعية .

٢ - اختصاص عام . صحة الوصايا .

حكم شرعي . حجة على جميع الورثة
والموصى لهم . عدم تجزئة .

٣ - اختصاص عام . امتيازات . سوريون .

خاصمون لاختصاص المحاكم الأهلية .

(استئناف مصر — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٧ ص ٨٧١ رقم ٤٢٩)

٨٦ اختصاص . القضايا المرفوعة على

الحكومة . طبقاً لذكرينو ١٨ مايو

سنة ١٨٩٠ . بالنسبة للمواد الجزئية

الواقعة في دائرة المحكمة الكلية

(المشية الجزئية — أول مارس سنة ١٩٣٢ عدد

١٠ ص ١٢٩٩ رقم ٦٥٢)

٨٧ اختصاص . وقف . نزاع في ملكية

الوقف لعين . رفعه إلى المحاكم الشرعية .

فصلها فيه . وجوب اعتبار دفعها نهائياً .

(استئناف مصر — ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥

ص ٤٢٩ رقم ٢٧٥)

٨٨ اختصاص . اتفاق على الاختصاص .

اختلاف النسختين للعقد الواحد . غير

مانع منه .

(بندر الزقازيق الجزئية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٤ ص ٤٥٦ رقم ٢٢٨)

٨٩ اختصاص . شركة . معقود قلمة معينة .

إعطاء أحد الشريكين تمجدها . إنكار

الشريك هذه الدعوى . الفصل في ذلك .

من اختصاص القاضى العادى . لإن

الذى يحمل مجتاً شرعياً .

(مصر الكلية الأهلية . قضاء مستعجل . —

٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٢ رقم ٤٤٧)

٧٩ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة

بالحكم فى النفقة

(اسكندرية الكلية الأهلية . قضاء مستعجل . —

١٩ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٤٠ رقم ٥٠٨)

٨٠ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .

خطر واقع أو متوقع تحققه .

(اسكندرية الكلية الأهلية — ١٨ ديسمبر سنة

١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٩١ رقم ٣٠١)

٨١ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .

متروك لتقدير القاضى . شرطه

الاستعجال وفوات الوقت . وعدم

المساس بالموضوع .

(بندر الزقازيق الجزئية — ٢٢ أكتوبر

سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٧٠ رقم ٢٧١)

٨٢ اختصاص قاضى الأمور المستعجلة .

من النظام الغام .

(مصر الكلية الأهلية . قضاء مستعجل . — ٣٠

يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢١٦ رقم ٩٥)

اختصاص قاضى الأمور المستعجلة

(أنظر اثبات حالة رقمى ١٩ و ٢٠ . وإخلاء

رقم ١٠٧ . وأدلة الحق الثابتة رقم ١١٣ . وإشكال فى

التفويض رقم ١٧٩ . وحجز تحفظ رقم ٤٤٣ . وحراسة

رقم ٤٥٠ . وروهن رقمى ٦١٨ و ٦١٩)

اختصاص قاضى الموضوع

(أنظر قلبية رقم ٢٧٩)

٨٣ اختصاص . موظف . خطأ فى

تعديل درجته . عدم اختصاص المحاكم

الأهلية بنظر الدعوى

(استئناف مصر — ١٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد

١٠ ص ١٢٥٠ رقم ٦٣٦)

٨٤ اختصاص . وجود خلق غيبى لأجنبي .

- اختصاص القاضي المحكم بمقتضى العقد .
(نقض مدني أملي — ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ١٢٠٩ رقم ٦١٦)
- ٩٠ ١ - اختصاص . السند الواحد . معناه من المادة ٢/٢٦ مرافعات . السبب القانوني الواحد .
٢ - اختصاص . ثمن بضاعة . تحرير عدة كميالات به . مقسطة على شهور . نصاب الدعوى . بقيمة مجموع الكميالات (الموسكى الجزئية - ١٩ مارس سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٣٣١ رقم ١٥٣)
- ٩١ اختصاص المجالس الحموية . بالنسبة للمحجور عليه . أو المطلوب الحجر عليه . تبعاً لمحل إقامته .
(استئناف مصر — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠١١ رقم ٥٠١)
- ٩٢ اختصاص . المجالس الملي للأقباط الارثوذكس . في مسائل الوصية بصفة عامة . مقرر
(استئناف مصر — ١١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٢٤٦ رقم ٦٣٤)
- ٩٣ اختصاص المحكمة . بنظر قضية جنائية . وجوب نظر موضوعها وتكييف الفعل وتطبيق النص القانوني على الواقعة التي ثبتت لديها .
(نقض جنائي أملي — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٤٩ رقم ٥٨)
- ٩٤ اختصاص محاكم الجنج . دعوى مدنية . طلب ادخال المؤمن . عدم قبوله .
(نقض فرنسي — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦٤ رقم ٥٩١)
- ٩٥ اختصاص . مسؤولية الحكومة .
- ٩٦ اختصاص نوعي . متعلق بطبيعة اختصاص المحاكم وولايتها . من النظام العام (بنتر الرقازين الجزئية - ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٩٣٢ رقم ٤٥٥)
- اختصاص المحكمة الجنائية من الوجهة المدنية .
(أنظر المحكمة الجنائية رقم ٨٩٣)
- اختصاص المجالس المالية
(أنظر أحوال شخصية رقم ٥٠)
- ٩٧ اختصاص . دعوى استرداد . جواز رفعها أمام محكمة المدين أو الحاجز .
(بنى سوف الجزئية — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٤٨ رقم ٢٢٣)
- اختصاص ناظر الوقف شخصياً
(أنظر ناظر وقف رقم ٩٨٣)
- ٩٨ اختلاس . ادخال أموال المجالس البلدية في ذمة المتهم . عدم التفريق بين هذه الأموال . وأموال الدولة . تطبيق المادة ١٠٣ عليها .
(نقض جنائي أملي — ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٥٧ رقم ١١١)
- ٩٩ اختلاس . أشياء محجوز عليها . بقاؤها في حيازة المدين . اختلاس المدين لها . عقابه بالمادة ٢٨٠ عقوبات .
(أسيوط الكلية الاهلية — ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٥٧ رقم ٢٨٩)
- ١٠٠ اختلاس الكماوى الرسمية . حكم ضباط البوليس الذين يرتدون الملابس

- العسكرية بعد وقتهم من الخدمة
(قرار لجنة الابحاث القانونية الصادر في ٢١ اكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٥١ رقم ٥٤)
- ١٠١ اختلاس . حارس . عدم تقديم الاشياء المحجوزة يوم البيع . ظهورها بعده . مسئوليته جنائياً .
(نقض جنائي املی — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٠٥ رقم ٢٥٤)
- ١٠٢ اختلاس . مبالغ تسلمت على ذمة الغير . عدم سدادها . تحرير سند بها بعد ذلك . غير مانع من العقوبة .
(نقض جنائي املی — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٠٨ رقم ٢٥٨)
- ١٠٣ اختلاس . معناه . طبقاً للمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات . الاختفاء وعدم تقديم المحجوز للمحضر في يوم البيع
(نقض جنائي املی — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٣٦ رقم ٤١٣)
- ١٠٤ اختلاس . وظيفة المختلس . استلامه للشيء جزء من وظيفته . يد المستلم يد عارضة . اعتباره سرقة .
(أسيرط الكلية الاهلية — ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٩٢ رقم ٤٣٨)
- اختلاس
(انظر حجز رقم ٤٤٦ . وسرقة بقى ١٦٣٩ و ١٤٠)
- اختيار اجد الطريقين
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٣٦)
- اختيار الطريق الجنائي
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٣٢)
- اختيار الطريق المدني
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٣٣)
- اختيار الطريق المدني أو الجنائي
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤٣)
- اخراج المستأجر
(انظر قاضي الامور المسجلة رقم ٧٩٩)
- إخطار الخصوم بغير ورقة التكليف
(انظر خير رقم ٥٤٢)
- ١٠٥ اخفاء أشياء مسروقة . شرط العلم بالمسروقة . عدم بيانه . بطلان الحكم
(نقض جنائي املی — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٠٦ رقم ٢٥٦)
- اخفاء أدلة الجريمة
(انظر اعانة على الفرار من وجه القضاء رقم ١٨٤)
- ١٠٦ اخلاء . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بها
(مصر الكلية الاهلية . قضاء مستعجل . — ٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢١٣ رقم ٩٤)
- ١٠٧ اخلاء المستأجر من العين المؤجرة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
(مصر الكلية الاهلية — ١٣ اكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٨٧ رقم ٣٠٠)
- اخلاء
(انظر اجازة رقم ٢٢ . ودعوى مستعجلة رقم ٥٧٧)
- ١٠٨ إخلال بحق الدفاع . اعتماد المحكمة الاستئنافية على شهادة شاهد بالتحقيقات . ولم يسمع أمام المحكمة الجزئية . رغم طاب الدفاع سماع أقواله . وعدم الفصل في هذا الطلب . بطلان الحكم .
(نقض جنائي املی — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٦٨٦ رقم ٣٣٠)
- إخلال بالشروط
(انظر أروض الحكومة رقم ١١٨)
- ١٠٩ إخلال بحق الدفاع . هو حرمان المتهم من ابداء أقواله بحرية . أو إهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو الدفوع الفرعية . أو في دفاع بعذر قانوني
(نقض جنائي املی — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥١٢ رقم ٢٦٢)

نظرها على الفصل فيها من المحكمة المدنية .

(نقض جنائي أهلي — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٣٢ رقم ١١)

١١٥ أدلة .. مقدمة لمحكمة الموضوع .

تقديرها . وهي من طرق الاثبات القانونية . من مطلق ماطتها . مسألة موضوعية .

(نقض مدني أهلي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٦٥ رقم ١٩٧)

ادعاء مدني

(أنظر قرة الشئ المحكوم فيه رقم ٨٣٣)

اذن القاضي

(أنظر وقف رقم ٩٠٧٠)

اذن بالادارة

(أنظر بقاصر رقم ٥٧٥)

١١٦ ارتفاق . طلب حمايته بدعوى مستعجلة .

مداه .

(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) — ١٢

يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٤٦ رقم ٥٧١)

ارتفاق التراجع

(أنظر حق ارتفاق رقم ٤٦١)

١١٧ ارث . تركة . لا وراث لها . بيت المال .

لا يعد وارثا مستحقا فيها . بل أجنبيا

فقط . بيت المال . لا يصلح خصما في

دعوى الوراثة . ليس له أن يطالب مدعى

الوراثة باستصدار حكم شرعي . يكفي

تقديم اعلام شرعي .

(نقض مدني أهلي — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١

ص ٥٤ رقم ١٨)

ارسال متهم للاصلاحية

(أنظر طعن رقم ٧١٤)

١١٨ أرض الحكومة . بالزمالك . عقود

بيعها . القيود والشرائط الواردة فيه .

١١٠ إخلال بحقوق الدفاع .. خارس على عين .

سبق تعيينه حارساً قضائياً على

محصولاتها . بيعه المحصولات سداداً

للأموال وغيرها . طبقاً لحكم

الحراسة . عدم مسئوليته جنائياً . عدم

تحقيق ذلك . بطلان الحكم .

(نقض جنائي أهلي — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد

٥ ص ٥١٣ رقم ٣١٣)

إخلال بحق الدفاع

(أنظر نقض رقم ١٠١١)

ادخال ضامن أجنبي

(أنظر اختصاص الحاكم بوجه عام رقم ٧٤)

ادعاء التزوير

(أنظر محكمة مدنيه رقم ٨٩٥)

١١١ أدلة . تقرير الخبير . ساطة المحكمة في

الأخذ به من عدمه .

(نقض جنائي أهلي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٩ ص ١٠٦١ رقم ٥٣٥)

١١٢ أدلة استئناف . الغاء حكم ابتدائي .

بقاء التحقيقات التي حصلت أمام

المحكمة الابتدائية . جواز الاعتماد

عاليها في خصومة أخرى متصلة بالخصومة

التي حصل فيها التحقيق .

(نقض مدني أهلي — ١٦ مارس سنة ١٩٣٣

عدد ٩ ص ١٠٩١ رقم ٥٤٢)

١١٣ أدلة الحق الثابتة . اختصاص قاضي

الأمر المستعجلة . بتقديرها .

(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) — ١٢

يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٤٦ رقم ٥٧١)

أدلة التزوير

(أنظر دعوى تزوير رقم ٥٠٠)

أدلة استنتاجية

(أنظر نقض رقم ١٠٣٢)

١١٤ أدلة مقدمة . في الدعوى الجنائية .

ساطة المحكمة في تقديرها . عدم توقف

- مقررة لحقوق ارتفاق . انشاء دكاكين
بها . اخلائ بالشروط . ربط عوائد
على هذه الدكاكين . لا يعتبر تنازلا
من الحكومة عن حقوقها المشروطة
ب عقد البيع .
(نقض منى اهللى — ٩ فبراير سنة ١٩٣٢
٨٥٠ ص ٩٨٧ رقم ٤٨٧)
- ١١٩ أرض . تخصيصها للمنفعة العامة . تعد
أمالا كعمومية . وجوب نقض الحكم
القاضى باستصدار مرسوم
(نقض مدنى اهللى — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
ص ٢٧٧ رقم ١٢٣)
- أرض شراقى
(أنظر اجارة رقم ٢٣)
أرض مشاعة
(أنظر مشترك رقم ٩٤١)
اسباب ابتدائية
(أنظر حكم استئنافى رقم ٤٨٠)
اسباب
(أنظر حكم . منطوق رقم ٣٢٢ وقاضى الامور
المستعجلة رقم ٧٩٢ وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٥٨)
اسباب صحيحة فى جوهرها
(أنظر حكم رقم ٤١٧)
اسباب النقض
(أنظر طعن بالنقض رقم ٧٠٥)
- ١٢٠ استئناف . اتفاق على اختصاص المحكمة
الجزئية . بمقاميته فوق نصابها . دون
النص على أن الحكم نهائى . الحكم
الصادر يستأنف أمام المحكمة الابتدائية .
(أسبب الكلية الاحلية — ١٤ ابريل سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٤٣ رقم ٣٦٦)
- ١٢١ استئناف . تعسف فى استعمال الحق .
اعلان انذار بقيد الاستئناف فى محل
الاقامة . ثم اعلانه للمحافظة لعلقه .
- دون اعلانه للمحل المختار . بطلان .
(مصر الكلية الاحلية — ٧ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ٥
ص ٥٥ رقم ٢٨٥)
- ١٢٢ استئناف . نصابه . طبقا للمادة ٣٤٧
مرافعات . عدم النزاع . منصبا على
طالب كامل من طالبين أو أكثر . لافى
جزء من طالب واحد . عدم الاستناد
على المادة ٣٠ مرافعات .
(أسبب الكلية الاحلية — أول مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٤٣٠ رقم ٢١٦)
- ١٢٣ ١ - استئناف . مصاريف الدعوى .
تقديرها فى ذات الحكم . استئنافها
وحددها . تابعة للأصل فى جواز
الاستئناف من عدمه .
- ٢ - استئناف . مصاريف الدعوى .
المعارضة فيها . الحكم الصادر فى
المعارضة . استئنافه . طبقا لقواعد العامة .
(قالكلية الاحلية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٧٢٤ رقم ٣١٢)
- ١٢٤ استئناف . أحكام المحاكم الابتدائية .
زيادة مقدار المدعى به على ١٥٠ جنيتها .
المدعى به غير معين . قابل للاستئناف .
(استئناف مصر — ٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١١٦ رقم ٥٥٦)
- ١٢٥ استئناف . أحكام . بطلان مزايده . وجوبه
(استئناف مخطط — ٤ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٤٧)
- ١٢٦ استئناف . أحكام تحضيرية . أحكام
تمهيدية . التمييز بينهما . تعيين خير جديد
لتأدية مأمورية خبير قديم . حكم
تحضيرى . لا يجوز استئنافه الا مع حكم
الموضوع .
(استئناف مصر — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧١٢ رقم ٢٥١)

استخلاصه من ظروف الدعوى .
وجوب بيان هذه الظروف في الحكم .
(تقض مدنى أهلى — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٩٠ رقم ٢٤٠)

١٣٢ ١ - استئناف . انذار بقيدته . اعلانه .
صححة اعلان الاستئناف . أو الانذار
الى المحل المختار مباشرة . قيام المحل
المختار مقام المحل الاصلى . عدم
ضرورة ذكر المحل الاصلى للمستأنف
فى ورقة انذار القيد

٢ - استئناف . انذار بقيدته . اعلانه
فى المحل المختار . امتناع المحامى عن
قبوله . تسليمه الى المحافظة . صححة
الاعلان

(استئناف مصر — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٦٧ رقم ٢٣)

١٣٣ استئناف . توكيل خاص . محام . حضوره
بالجلسة عن موكله . اعتباره توكيلاً قاصراً
عابها . اعلانه بعريضة استئناف . بطلانه
(مصر الكلية الاهلية - ٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ عدد
٥ ص ٥٥٢ رقم ٢٨٦)

١٣٤ استئناف . قيده . آخر ميعاد لقيدته
يوم عطلة . امتداده لليوم التالى .

(استئناف مصر - ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص
١٣٢٢ رقم ٦٣٢)

١٣٥ استئناف . قيده . انذار القيد . المادة
٣٦٣ مرافعات .

(تقض مدنى أهلى - ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٨٠٤ رقم ٤٢١)

١٣٦ استئناف . عدم قيد أحد الاستئنافين .
مرافعة الخصوم فى أصل الاستئناف .
زوال البطلان .

(استئناف مختلط — ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٤٣ رقم ٤٦٦)

١٣٧ استئناف . اعلان الحكم . قيم . اتخاذ
محل لادارة أعمال القوامة . ضمن
مكتب محام . اعتبار المكتب محلاً أصلياً
له لادارة أعمال القوامة . اعلان الحكم
فيه . اعلان صحيح .

(استئناف مصر — ١١ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٦٥ رقم ٢٢)

١٣٨ استئناف . الأحكام الصادرة من
المحاكم الابتدائية . جوازه
(استئناف مصر — ٨ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٢٤٣ رقم ٦٣٢)

١٣٩ استئناف . التزام غير قابل للاقسام .
اعلان بعض الخصوم فى الميعاد . جواز
اعلان الباقيين بعد الميعاد .

(استئناف مصر — ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ١٠٧ رقم ٣٥٠)

١٣٠ ١ - استئناف . انذار القيد . عدم
ضرورة اشتماله على بيان المحل الاصلى .
٢ - استئناف . مستأنف . اتخاذه محلاً
مختاراً بالمدينة التى بها محكمة الاستئناف .
علاوة على محله الاصلى . حق المستأنف
عليه فى اعلانه بانذار القيد . فى المحل
المختار دون الاصلى .

(تقض مدنى أهلى — ٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٩٩٥ رقم ٤٩٢)

١٣١ ١ - استئناف . انذار بقيدته . اعلانه
بقلم الكتاب . رخصة . لاتعطل أصل
الحكم (مادة ٣٦٣ مرافعات) غرض
الشارع من هذه الرخصة . تعاطيها .
وجوب وقوعه موافقاً لهذا الغرض
٢ - استئناف . انذار بقيدته . اعلانه
بقلم الكتاب . حصوله للاستضرار .

- ١٣٧ استئناف . تقدير قيمة الدعوى . طالب
ما يستجد . احتسابه لغاية حكم محكمة
أول درجة
(مصر الكلية الاهلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٧ ص ٨٨٦ رقم ٤٣٦)
- ١٣٨ استئناف . تقديمه بعد الميعاد . عدم
جواز الطعن بذلك أمام النقض لأول مرة .
ورقة اعلان الحكم وتقديمها .
(نقض فرنسي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ عدد ١
ص ١١٥ رقم ٤٩)
- ١٣٩ استئناف . حكم البيع . البيع أقل من
الثلث الاساسي . جوازه
(قا الكلية الاهلية — ٢ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ١٣٧٧ رقم ٦٤٦)
- ١٤٠ استئناف . دعوى استحقاق . الفارق
بين الدعوى الأصلية والفرعية . إيقاف
البيع محتم قانوناً . مجرد عدم طلب
الدائن السير في البيع بعد رفع دعوى
استحقاق أصلية . لا يجعلها فرعية .
(استئناف مصر — ٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ١١١٤ رقم ٥٥٤)
- ١٤١ استئناف . حكم نزاع الملكية . لا يجوز
استئنافه الا اذا فصل أو أهمل الفصل
في الدفع ببطالان الدعوى لرفعها بعد
الميعاد . الحكم بنزع الملكية . يعتبر
رفضاً للدفع . جواز استئنافه .
(استئناف مصر — ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٢٨٨ رقم ١٢٦)
- ١٤٢ استئناف . قرار قاضي البيوع . ميعاده .
خمس أيام من تاريخه
(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٦ عدد ٣ ص
٢٤٧ رقم ١٦٢)
- ١٤٣ استئناف . قرار قاضي البيوع . دفع
لم ترفع أمامه . عدم قبولها أمام
- الاستئناف لأول مرة .
(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص
٢٤٧ رقم ١٦٢)
- ١٤٤ استئناف . حكم مرسى مزاد . موجه
ضد الحكم الصادر برفض دفع فرع فرعية
مقدمة من المدين . قبوله . يلغى الحكم
المذكور .
(استئناف مختلط — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣١
عدد ٣ ص ٢٤٩ رقم ١٦٦)
- ١٤٥ استئناف . حكم بيع . فصل قاضي
البيوع في مسألة عدم الاختصاص .
وجوب إيقاف الفصل فيها . جواز
استئناف حكم البيع
(استئناف مصر — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧٢٤ رقم ٢٥٩)
- ١٤٦ استئناف . دعوى تزوير فرعية . قبوله من
عدمه . طبقاً للقواعد العامة وطبقاً للقيمة .
(قا الكلية الاهلية — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٩٦ رقم ٤٤١)
- ١٤٧ استئناف . حكم صادر بالرد والبطالان .
الدعوى الأصلية . غير قابلة للاستئناف .
تبعية هذا الحكم له . عدم جوازه .
(مصر الكلية الاهلية — ٢١ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٩ ص ١١١٩ رقم ٥٨)
- ١٤٨ استئناف . حكم صادر في منازعة
خاصة بشروط البيع . قيمة النزاع .
أقل من مائة جنيه . غير مانع من قبوله
(استئناف مختلط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤
ص ٤٦٦ رقم ٢٢٤)
- ١٤٩ استئناف . حكم صادر من محكمة ابتدائية .
قيمه أزيد من ألفي قرش . ويقل عما
يحكم به ابتدائياً . جوازه
(استئناف مصر — ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٢٢٤ رقم ٦٢٩)

٢ — استئناف . طالب ترك . بعد رفع دعوى فرعية من المستأنف عليه . عدم قبوله .

(استئناف مخطوط — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٧٨٤ رقم ٢٩٢)

١٥٧ استئناف فرعى . رفعه بعد رفع الاستئناف الاصلى . وبعد تنفيذ الحكم . اعتباره رضاء به . عدم قبوله

(استئناف مصر — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٢٢٩ رقم ٦٦٦)

١٥٨ استئناف . قرار بعدم التصديق على محضر صلح . عدم جواز استئنافه .

لأنه لم يفصل في موضوع النزاع . (استئناف مصر - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ١٠٣ رقم ٤٠)

١٥٩ استئناف . قرارات مجلس حسبي مركزي . أمام مجلس حسبي المديرية (مجلس حسبي على - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٠٠ رقم ٢٠١)

١٦٠ استئناف النيابة . ينقل الموضوع عن التهمة . دون المتهمين . لا تأثير له عليهم (قض جناز أملی — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٤٩٣ رقم ٢٤٧)

١٦١ استئناف . من النيابة عن حكم غيابي . بعد فوات الميعاد . عدم قبوله .

(أسيرط الكلية الاحلية - ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ٢٠٤ رقم ٩٠)

١٦٢ استئناف في مواد الجنج . ميعاده في حالة الحكم غيابياً في معارضة . سواء في موضوعها . أو باعتبارها كأن لم تكن . يلتدىء من يوم صدوره .

(قض جناز أملی — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨١٨ رقم ٤٠٤)

١٦٣ ١- استئناف المتهم وحده . مع وجود خطأ في الحكم في تهدير الوقائع أو

١٥٠ استئناف . دأى متنازل عن معارضته

للصاح . عدم جواز قبوله . طلباته فيها (استئناف مخطوط — ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٢١٩ رقم ٦٠٦)

١٥١ استئناف . رسوم الدعوى . محكوم

ضده ابتدائياً . استئنافه . يعيد الدعوى الى مركزها الأول . تأييد الحكم . محاسب على الرسوم باعتبار ما هو محكوم به ابتدائياً .

(استئناف مصر — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٩١ رقم ١٣١)

١٥٢ استئناف . طلبات لم يقض بها ابتدائياً .

عدم رفع استئناف عنها بصورة قانونية . عدم ارتباط المحكمة بها . عدم قبول وجه التماس مبنى عليها

(استئناف مصر — ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٢٢٩ رقم ٢٤٠)

١٥٣ استئناف . عن المصاريف . غير متجاوز

نصاب القاضى الجزئى النهائى . عدم قبوله . (اسكندرية الكلية الاحلية — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٢٩ رقم ٢١٥)

١٥٤ استئناف . عن حكم صادر على خلاف

حكم سابق . زوال التناقض بينهما . عدم تطبيق المادة ٢٥٢ مرافعات .

(مصر الكلية الاحلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣١١ رقم ١٤٠)

١٥٥ استئناف . عن حكم صادر فى دعوى

استرداد . بناء على حجز تحفظى لا تنفيذى . يتبع المواعيد العادية .

(أسيرط الكلية الاحلية — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٣٢١ رقم ١٤٦)

١٥٦ ١ — استئناف فرعى . التنازل عن

الاستئناف الاصلى بعد رفعه . غير مؤثر عليه .

- القانون . مانع من تشديد العقوبة .
استئناف النيابة حصوله للمصاحبة العامة وحدها .
٢ - استئناف النيابة . مجرد حصوله .
اتصال المحكمة به حتما . مطابق حريتها للمصاحبة العامة في الدعوى من كل وجوها . حقها في التشديد أو التخفيف أو البراءة .
(نقض جنائي أملي - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٤٩٣ رقم ٢٤٧)
- ١٦٤ استئناف . أحكام صادرة في المعارضة .
استئناف بعد الميعاد . ظروف قهرية .
جواز قبوله .
(نقض جنائي أملي - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨١٨ رقم ٤٠٤)
- ١٦٥ استئناف . ادعاء بحق مدني . من وصي .
حصول صلح . تنازله عنه . اثبات هذا التنازل . استئنافه من الوصي . ودخول وصي خصومة في الاستئناف . عدم قبول الاستئناف ولا الدخول فيه .
عدم تصديق المجلس الحسبي . لا يمنع من اثبات التنازل
(نقض جنائي أملي - ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ١٧ رقم ٢)
- ١٦٦ استئناف جنائي . المحكمة الاستئنافية .
اتصالها بالدعوى بمجرد استئناف النيابة .
عدم تقيدها بأي قيد فيها . التصرف فيها بكامل حريتها .
(نقض جنائي أملي - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٩٣ رقم ٢٤٧)
- استئناف
(أنظر انلاص رقم ٢٠٠ ، وتقرير بالاستئناف رقم ٣٩٥ ، وحكم رقم ١٩٨ و ٥١٦ و ٥٢٤ و ٥٣٢ ، وخصومه رقم ٥٤٤ ، ومحكمة استئنافية رقم ٨٩٢ و ٨٩٤ ، ونزع ملكه رقم ٩٩٣)
- ١٦٧ استبدال الدين . نية الاستبدال وعدم افتراضه . تحرير سند مستقل بالثمن .
لا يعتبر كذلك .
(استئناف مصر - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ١٢٣٢ رقم ٦٢٨)
- ١٦٨ استبدال الدين . وجوب توفر النية الدالة عليه . حالة استبدال معلق على شرط .
(استئناف مصر - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٤٧ رقم ٢١٤)
- ١٦٩ استبدال دين بدين . صدور قانون بعده باعطاء المدين الحق في جزء من الدين الأول . جواز تمسك المدين بهذا القانون .
(أسيوط الكلية الادارية - أول مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٣٠ رقم ٢١٦)
- ١٧٠ ١ - استبدال دين . تعينه . مداه .
٢ - استبدال . الدائن لم يقصد ابراء مدينه . مجرد احلال شخص آخر في المطالبة . عدم اعتباره .
(اسكندرية الكلية الاملية - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٢١ رقم ٥٦٢)
- ١٧١ استبدال وقف . بيع بالجملة . وجود عجز . عدم جواز تنقيص الثمن . جواز الفسخ .
(استئناف غناط - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٥٠ رقم ٥٢٣)
- استبدال الدين
(أنظر تفسير القوانين رقم ٢٧٤ ونزوح رقم ٨٦٧)
- استحالة نسبية
(أنظر شروع رقم ١٧١)
- استحقاق الدين
(أنظر دين رقم ٦٠١)
- استحقاق
(أنظر ملك مشترك رقم ١٦٥)

- ١٧٧ اشتراك . مسئولية جنائية . مالك سيارة . تسليمها لقائد غير مرخص له بالقيادة . حادث . الاثنان اعلان اصليان . (بنى سوف الجزية — ١٦ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ١١٥٥ رقم ٥٧٧) اشتراك (انظر نقض رقم ١٠١١) اشتراك في تزوير (انظر تزوير رقم ٣١٦) اشتراك في الخطأ (انظر مسؤولية رقم ٩٣٦) اشتراك اكثر من واحد في الفعل (انظر تعويض رقم ٣٥٨)
- ١٧٨ اشكال في التنفيذ . في الحجز من الغير الذي يدعى ملكية المنقولات المطلوب الحجز عايبا . عدم قبول . (مصر الكلية الاهلية — ٢٨ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ١ ص ١٠٦ رقم ٤٢)
- ١٧٩ ١ - اشكال في تنفيذ . عن حكم جنائي . قاض بعقوبة مالية . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . ٢ - اشكال في التنفيذ . نيابة المحضر عن طالب التنفيذ . جوازها في حالة رفع المحضر الاشكال مباشرة . (اسكندرية الكلية الاهلية قضاء مستعجل ، - ١٣ ابريل سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ١٠٣٤ رقم ٥١١)
- ١٨٠ اشكال في تنفيذ . حكم شرعي . نزاع في مسائل الأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم الشرعية . (مصر الكلية الاهلية قضاء مستعجل ، ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٢ رقم ٤٤٧) اشكال (انظر اختصاص رقم ٥٣ ، وتبديد رقم ٢٩١ ، وحكم غياي رقم ٥١٣ ، وحكم بحكمين رقم ٥٢٤)
- استشكال في حكم شرعي (انظر اختصاص رقم ٧٨)
- ١٧٢ استعارة الاسم . تغيير الاختصاص . عدم تأثيره في الأحوال التجارية . (استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٧٨٤ رقم ٢٩٢) استعجال (انظر قاضي الأمور المستعجلة رقم ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠) استعمال طرق احتيالية (انظر نصب رقم ١٠٠٠) استكشاف (انظر شهادة زور رقم ٦٧٦) اسناد عيب معين (انظر ب رقم ٦٣١)
- ١٧٣ اشتباه . انذار الاشتباه . لأمد لا انتهاء أثره . عدم قابليته للسقوط . (نقض جنائي أملي - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٩٧٢ رقم ٤٧٩)
- ١٧٤ اشتباه - انذار لشخص . للبحث عن عمل . كفاية حريته في المدة المعقولة لذلك . (النيابة الكلية الاهلية - ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٤٥ رقم ٢٢١)
- ١٧٥ ١ - اشتباه . الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . متى تنطبق ؟ ٢ - اشتباه . مراقبة . المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . محل تطبيق الفقرة الأخيرة منها . موضوعي . متى تتدخل محكمة النقض في هذا التطبيق ؟ (نقض جنائي أملي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٩٦١ رقم ٤٧٨)
- ١٧٦ اشتباه . معناه . التشرد . معناه . علة الاشتباه . خطر المشتبه فيه على الأمن العام . علة التشرد . مخالفة حسن الاخلاق . أو مخالفة القانون مخالفة لا خطر فيها على الأمن العام . (نقض جنائي أملي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٩٧٢ رقم ٤٧٩)

- اشهار افلاس
(أنظر تاجر رقم ٢٨٣)
- ١٨١ اصابة خطأ . تطبيق المادة ٢٠٨ .
ضرورة بيان وقائع الحادثة وكيفية
حصولها ونية الإهمال وعدم الاحتياط
(نقض جنائي أملي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٦ ص ٦٨٥ رقم ٢٣٨)
اصابة خطأ .
(أنظر محكمة استئناف رقم ٨٩٢)
اصطناع دخان مغشوش . بقصد الانحجار
(أنظر غش الدخان رقم ٧٦١)
- ١٨٢ أصل الدعوى . النزاع فيه . سلطة
القاضي في تقديره
(مصر الكلية الاهلية — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢
عدد ١٠ ص ١٢٨٤ رقم ٦٤٩)
- ١٨٣ أصل الدعوى . معناه
(مصر الكلية الاهلية — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢
عدد ١٠ ص ١٢٨٤ رقم ٦٤٩)
اضرار الدائنين
(أنظر تغطية رقم ٣٠٠)
أطباء
(أنظر تعابر رقم ٧٠٧ ومسئولية رقم ٩١٠)
اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزداد
(أنظر مطالبه ببلغ رقم ١٩٤٦ ونزع ملكية رقم ٩٨٦)
- ١٨٤ ١ - اعانة على الفرار من وجه القضاء .
قصد الشارع من وضع المادة ١٢٦ ع
مكررة . المراد من عبارة « وأما باخفاء
أدلة الجريمة » الواردة بها . الصور التي
تدخل في مدلولها . الصور التي لها
أحكام خاصة في القانون . العقاب على
أفعال هذه الصورة الأخيرة .
٢ - اعانة على الفرار من وجه القضاء .
الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ١٢٦ ع
مكررة . الصور التي تنصب عليها .
(نقض جنائي أملي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٨ ص ٩٨٠ رقم ٤٨٣)
- ١٨٥ اعتراف بدين . ذكر سبب غير حقيقي .
اعتباره تبرعاً . قرينة محملة على غيرها .
(استئناف مخط — ١١ نوفمبر سنة ١٩٢١ عدد ٤
ص ٤٦٥ رقم ٢٣٢)
- ١٨٦ اعتراف متهم على متهم . حرية المحكمة
في تقديره .
(نقض جنائي أملي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٧ ص ٨٢٣ رقم ٤٠٦)
اعتراف
(أنظر تقادم رقم ٢٨٢)
اعتقال
(أنظر موظف رقم ٩٧١)
- ١٨٧ اعتياد على الاقراض بالربا الفاحش .
سريانها على جميع أحوال الربا بما فيها
الرهن . بشرط الاتفاق الصريح عليها
أو إثبات المحاسبة عليها كذلك .
(الفتن الجزئية — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٦
ص ٧٧٦ رقم ٢٨٤)
اعتياد على اقراض برافافحش
(أنظر جريمة الاعتياد على اقراض نقود رقم ٤١٧)
- ١٨٨ إعطاء مواد ضارة . مع العلم بضررها
وعمداً . انطباقه على المادة ٢٢٨ ع .
(نقض جنائي أملي — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ٢
ص ١٤٤ رقم ٥٦)
- ١٨٩ - أعمال السيادة العامة . تفسيرها .
عدم اختصاص المحاكم بنظرها
٢ - أعمال ادارة عامة . القبض على فرد
وحجزه . اختصاص المحاكم بالحكم
بتعويضات على الحكومة .
(استئناف مصر — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٢ ص ٨٦٧ رقم ٤٢٨)
اعمال التسامح
(أنظر حق ارتفاق رقم ٤٦٢)
أعمال تجارية
(أنظر قانون الخسة أدلة رقم ٨٠٩)

- ١٩٠ ١- اءفاء من العقاب . لموظف عموى .
شرطه حسن النية . وعدم ارتكاب
الفعل الا بعد التثبت والتجرى .
- ٢- اءفاء من العقاب . خفير . منادانه
على شخص . عدم رده . اطلاقه
العارواصابته فى مقتل . عدم مراعاة
للتعايماء المرعية . عدم العذر الشرعى .
(نقض جئائى املى — ١٣١ كتر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢١٣ رقم ١٩٠)
- ١٩١ اءفاء . تبديد . من ابن لائل ابيه .
بصفته قىما عليه من المجلس الحسى .
انطباق المءادة ٢٩٦ عقوبات عليه . الخاصة
بالسرقة . وكانطباق حالةالنصب عاىها ايضا .
(نقض جئائى املى — ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٢١٦ رقم ١١٥)
- اءفاء من العقاب
(انظر اعائه على القرار مزوجه اقضاء . رقم ١٨٤)
- اءفاء من دفع الثمن
(انظر نزع ملكى رقم ٩٨٩)
- اءفاء من خمس اءجار
(انظر اءارة رقم ٣٠)
- الاعمال التحضيرية
(انظر تفسير القوانين رقم ٣٧٤)
- اعلام شرعى
(انظر ارث رقم ١١٧)
- ١٩٢ اءلان حكم . اتفاق محامى الطرفين . على
عدم اءلانه . عدم جوازده .
(استئناف مخطط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد
٤ ص ٤٦٦ رقم ١٣٤)
- ١٩٣ اءلان حكم . بواسطة مندوب محضر .
الصورة لم يوقع عاىها شاهدان . بطلانه
(اسكندرية الكية الاهلية — ٢٢ مارس سنة
١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٦٦ رقم ٢٩٣)
- ١٩٤ اءلان . بواسطة مندوب محضر .
بغير توقيع شاهدين على الصورة . بطلانه
(اسكندرية الكية الاهلية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٥٨ رقم ٦٣٩)
- اءلان عريضة استئناف
(انظر استئناف رقم ١٢٤)
- اءلان مزاد من المجلس الحسى
(انظر بع رقم ٢٠٨)
- الاعفائية
(انظر بع رقم ٢١٥)
- ١٩٥ اءلان . بيانات . عدم بيان صناعة
المعلن اليه . ليس وجها للبطلان .
(استئناف مصر — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٧ ص ١٧١ رقم ٤٢٩)
- اءلان الحكم
(انظر استئناف رقم ١٢٢)
- اءلان اءذار بقيد الاستئناف
(انظر استئناف رقم ١٢١)
- اءلان الاحكام الغيايية الصاءرة
فى المعارضة
(انظر احكام غيايية رقم ٤٦)
- اءلان الحكم
(انظر حكم غاىي رقم ٥١٥)
- ١٩٦ اءلان . خطأ مءدى بسىط . عدم تاثيره
على علم المصوم المءانين بالدعوى
وموضوعها . لا بطلان .
(استئناف مصر — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٦ ص ٧٠٧ رقم ٢٥٠)
- ١٩٧ اءلان . دعوى ابتداءيية . اءلانها قبل
الجلسة بأقل من ثمانية ايام . لا بطلان .
(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٩ ص ١١٠٩ رقم ٥٥٠)
- ١٩٨ ١- اءلان طعن . حصوله فى المحل المختار .
لا بطلان مع وصوله فملا .
٢- اءلان طعن الى خصم باسمه لا بصفته .
الحكم المطعون فيه . لم يبين فى منطوقه
صفة هذا الخصم . لا بطلان .
(نقض مدنى املى — ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد
٧ ص ٨٤٧ رقم ٤١٧)
- اءلان القاعة المؤقتة
(انظر قائمة مؤتمرات رقم ٧٧٤)

- ١٩٩ افلاس بتدليس . ساطة المحكمة الجنائية
في بحث حالة المتهم من هذه الوجهة .
وعن توقعه عن الدفع .
(نقض جنائي أملی — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٢٣ رقم ٥)
- ٢٠٠ افلاس . تصفية قضائية . مقاصة . حكم
نهائي . حكم معلن . استئناف . حكم
بالتأييد .
(استئناف باريس — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٢٤ ص ٢٣ رقم ١٠٧)
- افلاس المحيل
(انظر سند تحت الاذن رقم ٦٤٩)
- افلاس
(انظر طلب اشهار افلاس وفوائد رقم ٧٣٠)
- افلاس المحول
(انظر كسالة تحت الاذن رقم ٨٦٣)
- ٢٠١ أفيون . تعريفه .
(نقض جنائي أملی — ٢ يناير سنة ١٩٣٣ عدد
٩ ص ١٠٦٧ رقم ٥٣١)
- اقامة ناظر مؤقت
(انظر ناظر على وقف رقم ٩٨١)
- اقتسام الأرباح والخسائر
(انظر شركة رقم ٦٤)
- ٢٠٢ اقرار . اقرار مركب . غير قابل للتجزئة .
اعتباره موصوفاً غير قابل للتجزئة .
الآخذ به غير مجزأ . لا تقض
(نقض مدني أملی — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٩٩ رقم ٣٤٥)
- ٢٠٣ اقرار بدين . من زوج لزوجته . والتعهد
بوفائه . قابليته للتحويل . ليس
بوصية أو هبة . صحته . نفاذه .
(استئناف مصر — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٨ ص ١٠٠٩ رقم ٤٩٩)
- ٢٠٤ اقرار ضمني . بدين أو ملكية . مداه .
- أحواله . مجرد عرض الصلح . لا يعتبر
كذلك .
(استئناف محلط — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
١ ص ٧٨٥ رقم ٣٩٤)
- ٢٠٥ اقرار غير قضائي . متى يجوز اثباته
بالبينة .
(بور سعيد الجزئية — ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٤ ص ٤٤٥٣ رقم ٢٣١)
- ٢٠٦ اقرار قضائي . الحكم باعتباره قول صدر في
مجلس القضاء اقراراً . مسألة موضوعية .
(نقض مدني أملی — ١٩ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٥١ رقم ١٧)
- ٢٠٧ اقرار قضائي . قيمته . تعلقه بذات
الدعوى الحاصل فيها . ادراك المقر بمبرماه .
اعتباره كذلك
(قنا الكلية الاملية — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد
٢ ص ٢٠٠ رقم ٨٨)
- ٢٠٨ اقرار قضائي . كون الأقوال المنسوبة
للخصم تعتبر اقراراً منه أولاً . مسألة
قانونية . أقوال . صدورها أثناء نظر
دعوى خلاف الدعوى الخاصة بالشئ
المدعى بحصول الاقرار به . لا يعتبر اقراراً .
(نقض مدني أملی — ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٠١ رقم ٥٤٧)
- ٢٠٩ اقرار . وجوب صدوره في نفس القضية
التي يراد التمسك به فيها .
(استئناف مصر — ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٣٨ رقم ٢٧٩)
- اقرار
(انظر اثبات الوفاة رقم ١٦٧)
- اقرار احد الخصمين في مجلس القضاء
(انظر اختصاص الحاكم الاملية والشرعية رقم ٦٥)
- اقرار بالاستحكار
(انظر قلام رقم ٢٨٦)

- التزامات
(أنظر بيع رقم ٢٦٠ وتزوير امضات رقم ٢٦٨ وتقد بيع رقم ١٣٧ ووكالة رقم ١٠٨٢)
٢١٣ التزامات الخاق . سبب للملكية .
(تقض مدني أهلي - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ - ص ٦٩٢ رقم ٣٤١)
٢١٤ ١ - التماس اعادة النظر . تناقض بين حكمين . دائرة مدنية . دائرة جنائية بمحكمة الاستئناف . لوجه للالتماس .
٢ - التماس . اغفال الفصل في أحد الطلبات . تقديم طلبات بعد قفل باب المرافعة . عدم الفصل فيها . ليس وجها للالتماس .
(استئناف باريس - ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٢٢ رقم ٦٧٤)
٢١٥ التماس اعادة النظر . حكم بشي ولم يطلبه الخصم . الزام الناظر بصفته الشخصية . قبوله
(استئناف مخطوط - ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦٢ رقم ٥٨٤)
٢١٦ التماس اعادة نظر . طالب مستندات من الخصم المحكوم له . عدم قبوله .
٢ - التماس اعادة نظر . أوجه دفاع : كان يمكن تقديمها في الدعوى . عدم قبوله .
(استئناف مخطوط - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٤٩ رقم ٥١٨)
٢١٧ ١ التماس . بناء على حجز مستند . في حيازة شخص آخر . ومقدم صورته فقط .
٢ - التماس . غش . مستند صادر من الخصم . انكاره . جواز التحقيق .
(استئناف مخطوط - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٤٨ رقم ١٦٧)
٢١٨ التماس . عدم الفصل في أحد الطلبات . رفض طالب تحقيق ضمني . رفضه
(استئناف مخطوط - ٤ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ١١٤ رقم ٥٤٨)

- أقرار بدين .
(أنظر مرض موت رقم ٩٠٠ ووصي رقم ١٠٥٢ وولد رقم ١٠٨٦)
أقراوات كاذبة
(أنظر محضر استجواب رقم ١٨٩)
٢١٠ ١ - اكراه . شروطه
٢ - اكراه . عدم مشروعية العمل الواقع به الاكراه .
٣ - اكراه . تقدير الوقائع المكونة له . مسألة موضوعية . اكراه . كون العمل الواقع به الاكراه مشروعاً أو غير مشروع : مسألة قانونية
٤ - اكراه . عمل مشروع . تنفيذ حكم اخلاء . ليس اكراهاً
(تقض مدني أهلي - ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٦٢)
ألبانيون
(أنظر اختصاص المجا كم الالهية رقم ٦٢)
٢١١ التزام شرطي . أو شرط ارادي . تعريفة . تعاق حدوده وانقضائه . على وقوع أمر مستقبل . بطلانه اذا كان اراديا بحتا . صحته اذا كان اراديا بسيطاً .
(شين الكوم الكلية الالهية - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٠٥ رقم ٤٤٤)
التزام
(أنظر ائبات رقم ١٥١٥ وتقد تأمين رقم ٧٤٥)
التزام غير قابل للتقسام
(أنظر استئناف رقم ١٢٩)
٢١٢ التزامات . عدم قابليتها للتقسام . عدم امكان تجزئة الالتزام وقت التنفيذ . طلب تسليم منزل أو أرض مغصوبة . تعدد الغاصبين . التزام غير قابل للتقسام .
(استئناف مصر - ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٠٧ رقم ٣٥٠)

- ٢١٩ التماس . عدم تقديم معارضة عن الحكم
المتمس . غير مانع من رفعه . عدم رفع
استئناف عنه . عدم قبوله .
(ديمقراطية الجزئية — ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٣٨ رقم ٤٥٨) .
- ٢٢٠ التماس . مبنى على حكم بشيء لم يطلبه
الاخصام . الدفع بمضى المدة . تمسك
الضامن به . صدوره من المشتري . رفضه .
(استئناف مختلط — ٤ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٤٨)
التماس
(انظر استئناف رقم ٥٢ وفوائد رقم ٧١٩)
- ٢٢١ ١ — الحاق الثمار بالعقار . معناه .
ضرورة التنفيذ على الثمار تنفيذا مستقلا
٢ — الحاق الثمار بالعقار . حراسة
في القانون المختلط . في القانون الاهلي
(مصر الكلية الاحلية . قضاء مستجلا . ١٦
يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٠٨ رقم ٤٤٦)
الحاق الثمار بالعقار
(انظر تسجيل رقم ٣٢ وحراسة رقم ٤٠٤ ونزع
ملكية رقم ٩٩٢)
الغاء حجز
(انظر قاضي الامور المستعجلة رقم ٧٨٣)
الغاء حكم ابتدائي
(انظر أدلة استئناف رقم ١١٢)
- ٢٢٢ امتناع عن تسليم ولد . شروط تطبيق
المادة ٢٥٣ عقوبات
(الطارين الجزئية — ٢ أغسطس سنة ١٩٣٢ عدد
٦ ص ٧٦٦ رقم ٣١٧)
امتناع عن تسليم طفل
(انظر صغير رقم ٦٨٣)
امتياز
(انظر اختصاص رقم ٥٧)
- امتياز المؤجر
(انظر تأميمات رقم ٢٨١)
امتيازات
(انظر اختصاص رقم ٨٥)
أمر اداري
(انظر اختصاص المحاكم الاحلية رقم ٦٠)
أمر الاحالة
(انظر قضا رقم ١٠١١)
أمر تقدير
(انظر آداب الخبراء رقم ٤)
أمر تقدير مصاريف
(انظر معارضة رقم ٩٥٧)
أموال المدين
(انظر حراسة رقم ٤٥٣)
- ٢٢٣ أملاك الدولة . مخصصة للمنفعة
العامة . زوال هذه الصفة عنها . جواز
تملكها بوضع اليد بالمدة الطويلة .
(اسكندرية الكلية الاحلية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ١٠٢٧ رقم ٥٠٧)
- ٢٢٤ ١ — أملاك عامة . اثبتت صفة تخصيصها
للمنفعة العامة . دون تقديم أي مستند
لذلك : كفايته .
٢ — أملاك عامة . بيانها بالمواد ٢٥
و ٢٦ مدني على سبيل البيان لا الحصر .
٣ — أملاك عامة . عدم خروجها من
هذا التخصيص . أو انتقال ملكيتها
أو تملكها . مجرد القيام ببعض أعمال
فردية . غير مزيل لصفتها .
(استئناف مختلط — ٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٣٣٠ رقم ١٠١)
- ٢٢٥ أملاك عامة . تخصيص أملاك الافراد
للمنفعة العامة — ضرورة صدور ذكر يتو
أو أمر بنزعها
(نبي سوف الجزئية — ١١ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٩٥ رقم ٦٥١١)

لسنة ١٩٣١ . معناها . القصد الجنائي
في هذه الجريمة .

(نقض جنائي أهلي — ٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١٠٦٥ رقم ٥٢٩)

٢٢٩ اهانة . جرائم النشر . تقدير مراعى
العبارات . حق محكمة النقض .

(نقض جنائي أهلي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١١٨٥ رقم ٦٠٢)

٢٣٠ اهانة . معناها
(نقض جنائي أهلي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١١٨٥ رقم ٦٠٢)

٢٣١ إهانة المحكمة . المقصودة بالمادة ١١٧ ع .
القصد منها هيئة المحكمة ومن يعتبر
متعمدا لها كالنيابة .

(نقض جنائي أهلي — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٤٦ رقم ٥٧)

٢٣٢ أهلية — التصديق على توقيع البائع بمعرفة
الكتاب . ليس دليلا على تمتعه بقواه
العقلية .

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ١٠١٣ رقم ٥٠٢)

٢٣٣ أهلية . محجور عليه . تعاقد بالبيع .
بطلانه . لا يلزم إلا برد قيمة المنفعة
التي عادت عليه . من تنفيذ التعاقد .

(السيدة الجريئة — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٦٠٥ رقم ٣٠٨)

أوامر قاضى البيوع

(أنظر نزع ملكية رقم ٩٨٦)

أوجه الدفاع الهامة

(أنظر حكم رقم ٥٠٥)

أوجه دفاع

(أنظر نقض رقم ١٠٢٨)

أوراق المحضرين

(أنظر تعويض رقم ٣٦٠)

أوراق تجارية

(أنظر تقادم رقم ٢٨٤)

٢٢٦ أملاك عامة . ملك خاص بها . جواز
تملكه . وجوز تملك الملك الخاص
للمنفعة العامة .

(قنا الكلية الأهلية — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٩٨ رقم ٨٦)

إنذار

(أنظر اشتباه رقمى ١٧٣ و ١٧٤)

إنذار

(أنظر تقادم رقم ٣٨٣)

إنذار بقاء الاستئناف

(أنظر استئناف رقم ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٥)

إنذار المستأجر

(أنظر اجارة رقم ٢٤)

٢٢٧ ١ - انقطاع المرافعة . متى يقع . ما يترتب
على حصول الانقطاع

٢ - انقطاع المرافعة . وفاة أحد الخصوم .

والقضية محجوزة للحكم . مع مذكرات .

عدم تقديم المذكرات في الميعاد . لا يمنع

من الحكم في موضوع الدعوى .

٣ - انقطاع المرافعة . بطلان الحكم .

بطلان نسبي .

(نقض مدنى أهلي — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٢٧٨ رقم ١٢٤)

انكار

(أنظر غرامة رقم ٧١٠)

انكار الامضاء

(أنظر سند تحت الاذن رقم ٦٥٠)

انكار التوقيع

(أنظر نقض رقم ١٠١٣)

انهاء التوكيل

(أنظر الوكالة رقم ١٠٨٣)

٢٢٨ الاهانة . المنصوص عليها في المادة ١٥٩ ع

المعدلة بالرسوم بقانون رقم ٩٧

- إيجاب (عدول عنه)
(أنظر مع رقم ٢٥٨)
- ٢٣٤ إيجار - التنبيه بالأخلاء . أو الفسخ .
شكل التنبيه . رسمي .
(مصر الكلية الأهلية (قضاء مستعمل) —
٣٠ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢١٦ رقم ٩٥)
- ٢٣٥ إيجار تنفيذه . بمقدور رسمي . معارضة
المالك الحائز . إيقاف التنفيذ .
(استئناف مخطط — ٣ يونيو سنة ٣١ عدد ١
ص ١١٣ رقم ٤٥)
- ٢٣٦ إيجار . شيوع . مستأجر لحصة شائعة .
عدم قبول الشريك الأخلاء . اختصاص
قاضي الأمور المستعجلة
(مصر الكلية الأهلية — ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥١٣ رقم ٢٩١)
- ٢٣٧ إيجار . فسخه . علاقة المستأجر الأصلي
بالمستأجر من الباطن . فيما لا يتعارض مع
حقوق المؤجر . صريانه
(استئناف مخطط — ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣٢١ رقم ٦٧٠)
- ٢٣٨ إيجار ملك الغير . صحته بين المتعاقدين .
صريانه بالنسبة للمالك الحقيقي . في حالة
حسن النية .
(اسكندرية الكلية الأهلية (قضاء مستعمل) - ٢٤
مايو سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ١١٤١ رقم ٥٦٩)
- ٢٣٩ إيجار . الاتفاق على فسخ عقد الإيجار .
بالتأخير في أداء الإيجار . ليس تعاقبا
على شرط . حق المؤجر . خياره . تنبيه
(مصر الكلية الأهلية (قضاء مستعمل) —
٣٠ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢١٦ رقم ٩٥)
- إيجار
(أنظر إيجارات رقم ٢٤١ وتقدم ٣٨١ و ٣٨٥ وعدم دفع
الإيجار رقم ٧٢٤ وعقد إيجار مطبوع رقم ٧٤١
ومستأجر رقم ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤)
- ٢٤٠ إيجار . الاتفاق على فسخ العقد . عند
- عدم دفع الأجرة : أخلاء . جواز .
(مصر الكلية الأهلية — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٨٧ رقم ٣٠٠)
- ٢٤١ إيجارات . قانون خصم ٣٠ في المائة .
يخصم من كل قسط
(دنوف الجزئية — ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٣١٢ رقم ٦٥٧)
- إيداع مبلغ
(أنظر عرض حقيقي رقم ٧٢٧)
- إيداع مبلغ في الخزينة
(أنظر حجز تحت اليد رقم ٤٣٩)
- ٢٤٢ إيقاف البيع . دعوى نزاع الملكية .
وفاة أحد المحكوم عليهم . غير لازم
(استئناف مصر — ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٣٣٠ رقم ٦٢٧)
- إيقاف البيع
(أنظر مع رقم ٦١٩)
- إيقاف
(أنظر اختصاص الحاكم الأهلية والشرعية رقم ٦٧)
- إيقاف التنفيذ
(أنظر إيجار رقم ٢٤٥ وحكم رقم ٥٣١ والفرد
الشامل رقم ٧٣٠ وقاضي الأمور المستعجلة رقم ٧٩٧)
- إيقاف الفصل في دعوى التزوير
(أنظر محكمة مدنية رقم ٨١٥)
- إيقاف الفصل في قضية أو إيقاف صريانه
مدة الثلاث سنوات أو الإيقاف لوفاة
أحد الخصوم
(أنظر بطلان مرافعة رقم ٢٥١)

ب

- باعث جنائي
(أنظر ضرب وجرح عمد رقم ٦٩٨)
- بدل
(أنظر عقد بدل رقم ٧٣٦ ومبادلة رقم ١٧٢ ورقف
رقم ١٠٧١)

٢٤٨ بطلان الحكم الغيابي ، لعدم تنفيذه في

بحر الستة شهور . غير مؤثر على

الاجراءات السابقة لهذا الحكم .

(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨

ص ١٠٠٣ رقم ٤٩٦)

٢٤٩ بطلان العقد . الدفع به من أحد

المتعاقدين . بدعوى وجود حق للغير .

رفضه .

(النبا الكلية الاحادية — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢

عدد ٦ ص ٧٥٠ رقم ٣٦٩) .

٢٥٠ ١ - بطلان المرافعة . وفاة . تغيير

الصفة . تأثيرها على سريان المدة .

تقطع المدة

٢ - بطلان المرافعة . عدم قابليته

للتجزئة . وجوب ادخال جميع الخصوم

فيها .

٣ - بطلان المرافعة . ليس من النظام

العام . جواز التنازل عنها .

(استئناف مصر — ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١١

ص ١٠٤ رقم ٤١)

٢٥١ بطلان مرافعة . ايقاف الفصل في القضية

حتى يفصل في نزاع معين . ايقاف

سريان مدة الثلاث سنوات . ايقاف

الفصل لوفاة أحد الخصوم . لا يترتب

عليه ايقاف سريان مدة البطلان

(استئناف مصر — ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١١

ص ٧٥ رقم ٣٦)

بطلان

(انظر بيع رقم ٣٦٤)

بطلان الاجراءات (عدمه)

(انظر احكام رقم ٤٨)

بطلان التصديق

(انظر ميزانية رقم ٩١٠) .

براءة المتهم

(انظر نقض رقم ١٠٠٧)

بصمة الاصبع

(انظر نقض رقم ١٠١٢)

بضائع المستأجر

(انظر تأميمات رقم ٢٨١)

٢٤٣ بطريكية الاقباط الكاثوليك . كيانها

القانوني الديني . غير الولاية القضائية

الخاصة بالمجلس الملي

(مصر الكلية الاهلية — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

عدد ٨ ص ١٠١٦ رقم ٥٠٣)

٢٤٤ بطلان اجراءات . تنازل النيابة عن

شهادة شاهد . قبول المتهم . وموافقة

المحكمة . الاستناد على شهادته بالبوليس

اعتبار الاجراء من هذه الناحية باطلا .

(نقض جنائي املي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦

ص ٦٨١ رقم ٣٣٤)

٢٤٥ بطلان اجراءات . عدم إعلان أحد

الخصوم لجلسة المرافعة . لا بطلان

(استئناف مصر — ١٨ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠

ص ١٢٥١ رقم ٦٣٦)

٢٤٦ بطلان اجراءات جنائية . أوجه بطلان .

المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات .

الطعن الذي تجيزه

(نقض جنائي املي — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٢

عدد ١٠ ص ١١٨٣ رقم ٦٠١)

بطلان الحكم

(انظر تبديد رقم ٢٨٥ وحكم رقم ٤٨٩ ودفع فرعي

رقم ٥٩٧ وطعن رقم ٧١٠)

٢٤٧ بطلان الحجز . تحت يد المستأجر .

أساسه . محل جدل .

(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) —

٧ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٣٠ رقم ٥٠٩)

بطلان الحجز

(انظر حكم رقم ٥٢٠)

- عقارى . الزامه بالتعويضات
(استئناف مختلط — نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٣٥٠ رقم ١٧٠)
٢٥٧. بيع . اشتراط البائع شروطاً خاصة
بالبناء . تعهد شخصى . ليست حق
ارتفاق .
(استئناف مصر — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤١١ رقم ٢٠٦)
٢٥٨. بيع . اعلان مزاد من المجلس الحسى .
دون تحديد ثمن . قبول الشراء .
العدول عن الايجاب قبل موافقة
المجلس . جوازه .
(استئناف مصر — ٩ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٤٤ رقم ٢٨١)
٢٥٩. بيع الأرض . يشمل ما بها من أشجار
قائمة .
(بنى مزار الجزئية — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٩٢١ رقم ٤٥٠)
٢٦٠. بيع . المبيع معرض لاستحقاقه . حق
المشتري فى الثمار أو الثوائد .
(استئناف مختلط — نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٣٥٠ رقم ١٧٠)
٢٦١. بيع . بيع الرقبة . استبقاء حق المنفعة .
عدم جواز مطالبة البائع بدفع ايجار .
(قرض مدنى أهلى — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٦١)
٢٦٢. بيع . بيع الشريك جزءاً مفروضاً من
مال مشاع . حكمه بالنسبة (املاقة المشتري
مع مدعى الاستحقاق . وجوب حصول
القسمة أولاً .
(قرض مدنى أهلى — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٦١ رقم ٦٤)
٢٦٣. بيع . بيع على الشيرع لجزء مفروز .
ناقل للملكية . جواز اعتباره سبباً

- بطلان أعمال الخير
(أنظر خبر رقم ٤٤١)
- بطلان حكم قضائى
(أنظر قرار قاضى البيع رقم ٨٢٠)
- بطلان مزايده
(أنظر استئناف رقم ١٢٥)
- بطلان نسبي
(أنظر انقطاع المرافعة رقم ٢٢٧ ووصى رقم ١٠٥٢)
- بلوغ الخمسة عشر سنة
(أنظر ولاية على النفس شرعاً رقم ١٠٨٧)
- بلوغ سن الرشد
(أنظر تقدم رقم ٣٩١ ووعاية رقم ١٠٥٢)
٢٥٢. بناء أو ترميم . على خط تنظيم . لم تنزع
ملكية أراضيه بالفعل . غير مانع منه .
(استئنافية الكلية الأدبية — ١٥ نوفمبر سنة
١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٣٠ رقم ٥٦٣)
- بناء فى أرض الغير
(أنظر حائز رقم ٤٢١)
- بناء فى ملك الوقف
(أنظر وقف رقم ١٠٧٢)
٢٥٣. بلاغ كاذب . قانون ٢ يوليو سنة ١٩٣١ .
صفته الجنائية . عدم انسحابه الى الماضى
(جنح السين — ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص
٣٥٠ رقم ١٧٢)
٢٥٤. بيع . تحرير العقد النهائى . استعداده
لذلك بعد الاطلاع عليه . جوازه .
عدم الفسخ .
(استئناف مختلط — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٣٤٨ رقم ١٦٦)
٢٥٥. بيع . ضمان . وضع يد المشتري مدة
طويلة . مظهر الملكية . بغض النظر
عن سند البائع . سقوط الضمان
(استئناف مختلط — ٤ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٤٨)
٢٥٦. بيع . تعويضات . بائع . اخفاؤه دين

٢٧٠ بيع . ضمان البائع . متى يبدأ التقادم .

حق الضمان . معنى نزاع الملكية .
لا يشترط صدور حكم قضائي . يكفي
حرمان المشتري فعلاً من المبيع . لسبب
سابق على البيع

(نقض مدني أملي — ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٤٧ رقم ١٦)

٢٧١ بيع . ضمان . عيب خفي . مراعاة المدة
التي ترفع فيها دعوى الضمان . لا محل
لها اذا كان الضمان خاصاً .

(نقض فرنسي — ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٤٥ رقم ٤٧٢)

٢٧٢ بيع . عربون . اشتراط دفع غرامة .
عند عدم تنفيذ الالتزام . من جانب
البائع والمشتري . وجوب تحقق نية
المتعاقدين . هل قصد اجواز العدول
عن الالتزام . أم تحديد الجزاء . عند
الاتفاق على تقدير التعويض . يكون
الخيار لمن وضع له الشرط ؟

(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٢٩٢ رقم ١٣٢)

٢٧٣ ١- بيع . عقد ابتدائي . تحديد أجل
لتحرير العقد النهائي . انقضاؤه . لا يفسخ
العقد . ولا يستحق الشرط الجزائي الا بعد
تنبيهه . عدم حصول تنبيهه . قيام العقد .
٢- بيع عقار . ينصب أصلاً على الأرض
والبناء بالتبعية . هدم البناء قبل التسليم .
تلف . المشتري له الخيار بالفسخ أو
التسليم . تنقيص الثمن .

(استئناف مصر — ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٩٦ رقم ٢٨)

٢٧٤ بيع . عقد . ورقة منفصلة . احتفاظ
البائع فيها بحق الانتفاع فقط . عقد

صحيحاً للتمليك .

(نقض مدني أملي — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٦١ رقم ٦٤)

٢٦٤ بيع . بيع عين محدودة . العين شائعة .
حق المشتري في رفع دعوى بطلان
البيع .

(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٩١ رقم ٣٤)

٢٦٥ بيع . تسجيل . بيع مرتين . الأفضلية .
تسجيل بتدليس . بطلانه

(استئناف مصر — ١٧ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٣٠٢ رقم ١٣٤)

٢٦٦ بيع . تسجيل . عقد غير مسجل .
منتج لالتزامات شخصية . تسليم المبيع
وضمانه . المطالبة بالثمن . رفع دعوى
بصححة المصادقة على العقد غير المسجل .
جواز تسجيل عريضة الدعوى . ادخال
مشتراً آخر . المنازعة على الأفضلية .

(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٢٩٢ رقم ١٣٢)

٢٦٧ بيع . تواطؤ . مسألة موضوعية .
نقض .

(نقض مدني أملي — ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٨٥٠ رقم ٤١٩)

بيع جبري

(انظر نزاع ملكية رقمي ٩٨٩ و ٩٩٠)

٢٦٨ بيع . شرط عدم الضمان . لا يشمل
الأعمال التي تقصد الرضاء .

(نقض فرنسي — ٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧٠٦ رقم ٢٩٨)

٢٦٩ بيع . ضمان البائع . في حالة نزاع الملكية .
شرط عدم الضمان . جوازه .

(النيا الكلية الاملية — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٧٢ رقم ٢٩٥)

بيع جبرى
(انظر صاحب السند رقم ٦١٠ ونزع ملكية
رقم ٩٨١ و ٩٩٠)

بيع الرقبة
(انظر بيع رقم ٢٠١)

بيع الشيء المرهون
(انظر رهن رقم ١١٦)

بيع بالجملة
(انظر استبدال رقم ١٧١)

بيع سيارة بشروط
(انظر حيازة الامانة رقم ٥٥١)

بيع على التحديد
(انظر عقد بيع رقم ٧٤٢)

بيع مرتين
(انظر بيع رقم ٢٦٥)

٢٧٩ بينة . تقديرها . قرينة . فهمها . موضوعي
(نقض مدني اهل — ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٨٥٢ رقم ٤٢٠)

ت

تأجير العين المرهونة
(انظر رهن حيازة عقارى رقم ٦٦٥)

تأخير المشتري
(انظر فسخ العقد بالاتفاق رقم ٧٦٤)

تأمين
(انظر دعوى مدنية رقم ٤٧٢)

٢٨٠ تأمينات . نص المادة ٥١٠ مدني .
زراعة ارض مؤجرة . تعتبر تأميناً
(نقض مدني اهل — ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٨٥٧ رقم ٤٢٣)

٢٨١ تأمينات . امتياز المؤجر . على بضائع
المستأجر . في المادة ٥١٠ مدني . عدم اعتباره
(مصر الكلية الاهلية — ١٧ يناير سنة ١٩٣١
عدد ٣ ص ٣١٢ رقم ١٤١)

٢٨٢ تأمينات . عن المسؤولية . سداد المؤمن
(٥)

منجز . بيع الرقبة .

(نقض مدني اهل — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٥٥ رقم ١)

٢٧٥ بيع . عيب خفي . معنى العلم الحقيقي
به . اثبات العلم . يقع على مدعيه .
(استئناف مصر — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١١
ص ٩٤ رقم ٦٧)

٢٧٦ بيع . لم يسجل . احداث البائع زيادة
في العقار (بناء) مع علمه بمقتضاها
المشتري له بتنفيذ العقد . اعتبارها
كأنها محدثة في ملك الغير . لاخلالها
لقانون التسجيل .

(نقض مدني اهل — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦٢
ص ٦٩٢ رقم ٣٠١)

٢٧٧ بيع . من المورث . عدم تسجيله .
بقاء التزامات البائع . التسليم ونقل
الملكية . التزامات المشتري . دفع الثمن .
عدم جواز رجوع البائع أو ورثته
في مسألة الملكية .

(نقض مدني اهل — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤٤
ص ٣٩٣ رقم ١٩٦)

٢٧٨ بيع وفائي . اشتراط نقل الحيازة
للمشتري عقب البيع مباشرة . عودة
العين بعد مدة للبائع . لا يجعل العقد رهنا
(استئناف مصر — ٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد
١٠ ص ١٢٤٣ رقم ٦٢٣)

بيع وفائي .
(انظر رهن رقم ١٠٢١)

بيع
(انظر عقار رقم ٧٣١ وعقد بيع رقم ٧٣٧
و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ وقطن الكوتقات
رقم ٨٦٩ ومحصول قطن ٨٨٨ ومشتري رقم ٩٤٠
و ٩٤١ ونزع ملكية رقم ٩١٧ و ٩٨٨ ووقف
رقم ١٠٧٦)

٢٨٨ تبديد . المانع من أخذ سند كتابي .

عدم معارضة المتهم في جواز اثبات الواقعة بشهادة الشهود . اعتباره قبولا منه وتنازلا عن طريق الاثبات الكتابي .
(نقض جنائي أهلي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٦٧٠ رقم ٣٢٦)

٢٨٩ تبديد . خيانة أمانة . شريك . استلامه

مباغاً من شريكه . على ذمة استعماله في أموره معين . اعتباره وكيلًا . تصرفه فيه . اعتباره كذلك .
(نقض جنائي أهلي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٦٦٩ رقم ٣٢٥)

٢٩٠ تبديد . طلب تحقيق مقدار الأرض

المحجوز على زراعتها والمقول بتبديد محصولها . من طلبات التحقيق . وجوب الرد عايه . نقض
(نقض جنائي أهلي — ٦ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١١٩٥ رقم ٦٠٩)

٢٩١ تبديد . مواشي محجوز عليها . بمعرفة

المحضر الأهلي . ادخالها بعد ذلك ضمن حجز عقارى من المختلط . وتعيين ذات الحارس المعين من قبل حارسا عليها . عدم تقديم المواشي للمحضر الأهلي يوم البيع . وعدم التنبيه بوجود حجز مختلط . أو رفع اشكال لدى المحضر . كاف للادانة .

(نقض جنائي أهلي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٧٤ رقم ١٨٠)
تبديد .

(أنظر أعلاه رقم ١٩١ وخيانة الامانة رقم ٥١)

تثبيت ملكية .

(أنظر تسجيل رقم ٣٣٦)

٢٩٢ تجمهر . مؤلف من خمسة أشخاص .

ولو بغير قصد سيء . من شأنه أن يجعل

الدين . بسبب الحادث . دين شخصي .

ليس له حق الرجوع على المتسبب في الحادثة .

(نقض فرنسي — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٦٦ رقم ٢٤٣)
تأمينات

(انظر ضان ٧٠٠)

٢٨٣ تاجر . اشهار اقلامه . بناء على طلب دائن

واحد . وعدم ظهور دائنين آخرين . عدم جوازه .
(استئناف مختلط — ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٤٤ رقم ٤٦٨)

تاجر

(انظر تنفيذ رقم ٤٠٦)

٢٨٤ تبديد . حارس على الشيء المحجوز عايه .

توكده لوالده يتصرف فيه . كاف لادانته
(نقض جنائي أهلي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٧١ رقم ١١٩)

٢٨٥ تبديد أشياء محجوز عايه . بيانات

جوهرية خاصة بالحجز والبيع . عدم ذكرها . بطلان الحكم .
(نقض جنائي أهلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨١٦ رقم ٤٠٢)

٢٨٦ تبديد أشياء محجوز عليها . ثبوت

التصرف في الاشياء المؤتمن عايه . كاف للادانة . عدم العلم بيوم البيع . لأهمية له .

(نقض جنائي أهلي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٧١ رقم ١٧٨)

٢٨٧ تبديد . البيع في غير محل الحجز .

عدم الزام الحارس بنقلها مع ثبوت تبديدها . لا عقاب .

(انيا الكلية الاملية — ١٤ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٢٥ رقم ٥٠٦)

- السلم العام في خطر. أمر البوليس بالتفرق.
عصيان الأمر. عقابه.
(نقض جنائي أملي — ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٠٥ رقم ١١٤)
تمجزة الطلب
(انظر ملك مشترك رقم ٩٦٣)
تحرير العقد النهائي
(انظر بيع رقم ٢٥٤)
تحسينات
(انظر حق الحبس رقم ٤٠٧)
- ٢٩٣ تحقيق . الحكم بقبوله أو رفضه .
مسألة موضوعية
(نقض مدني أدلي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٩١ رقم ١٩٥)
- ٢٩٤ تحقيق . امضاء منكورة . عدم جوازه .
في صورة ثكنية من المستند لأصله .
(استئناف مختلط — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٣٤٨ رقم ١٦٧)
- ٢٩٥ تحقيق : قيام رجال الادارة بعمله .
والحكومة مؤجرة . صحته . مسألة
موضوعية .
(نقض مدني أهلي — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٩٥ رقم ١٩٧)
تحقيق
(انظر دعوى عمومية رقم ٥٦٨ وعمل اداري
رقم ٧٥٥)
تحقيق التوقيع بيصمة الاصبع
(انظر نقض رقم ١٠١٣)
تحقيقات
(انظر أدلة استئناف رقم ١١٢)
- ٢٩٦ ١ - تحكيم . اجراءته . اتباعها . مسألة
تقديرية
٢ - تحكيم . أجله . حضور الطرفين
أمام المحكمين . اعتباره رضاء بامتداد
- الاجل
(الرقازيق الكلية الأهلية — نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٩٠٦ رقم ٤٤٥)
- ٢٩٧ ١ - تحكيم . طالب بطلان حكم المحكمين .
احواله . وردت على سبيل الحصر .
استئناف . أحواله .
٢ - تحكيم . ايداع حكم المحكمين .
التأخير فيه . لا ينشأ عنه البطلان متى
صدر الحكم في الميعاد .
(استئناف مصر — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٨٧ رقم ٧٩)
تحكيم
(انظر حكم محكمين رقم ٥٢٤ و ٥٢٥ وحكم رقم ٥٣٢
ومحكومون رقم ٨٩٦ و ٨٧ وشارطة تحكيم
رقم ٩٣٩)
تحكيم محكمين
(انظر صلح رقم ٦٨٥)
- ٢٩٨ تحويل . ثمن عقار . من البائع لشخص
ثالث . توقيع حجز تحت يد المشتري
ضد البائع . غير مانع من استلام المبلغ
المحول اليه .
(استئناف مختلط — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١٦٢ رقم ٥٨٥)
- ٢٩٩ تحويل سند تحت أسر واذن الدائن .
تحويله . عدم ذكر التاريخ ولا أن القيمة
وصات . تحويل ناقص . دفع . حق
التمسك بها في وجه المحتال .
(الطارين الجزئية — ٥ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٤٤٩ رقم ٢٢٢)
- ٣٠٠ تحويل . معمول بمصر . اتباع أحكام
القانون المصري .
(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٤٦٧ رقم ٢٣٨)
تحويل
(انظر اقرار بدين رقم ٢٠٣ وحالة الاحكام
رقم ٥٣٨)

الترك فيه . قصد اساءة استعمال الحق
والكيد لخصمه . عدم قبوله . عبارة
المادة ٣٠٦ . ارفعات . عدم جواز
الحصر فيها

(أسير الملكية الاهلية — ٢٧ ديسبر سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٢٥ رقم ٥٦٠)

٣٠٦ تركت غير المسلمين . عدم اتفاق الورثة .
تقسيمها حسب الشريعة الاسلامية
(الميثية الجزئية — ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٢٨ رقم ٤٥٣)

٣٠٧ تركت . مبدأ لا ترك الا بعد ممداد
الديون . أثره في الحكم الصادر ضد
أحد الورثة . سريان الحكم ضد باقي
الورثة . ولو لم يدخلوا في الدعوى .
(استئناف مصر — ١٠ ديسبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٨٧١ رقم ٤٢٩)

تركت

(أظر اختصار رقم ٥٤)

٣٠٨ تركة . ثمرات الملك الموروث . يدخل فيها .
(استئناف مخطط — ١٥ ديسبر سنة ١٩٣١
عدد ٦ ص ٧٨٣ رقم ٣٩٠)

٣٠٩ ١ - تركة . حصه كل وارث فيها . طبقاً
لشريعة الاسلاميه . دائي التركة . لهم
حق على كل أملاك التركة . جواز
التنفيذ على جزء منها . ولو وقع في نصيب
أحد الورثة . حق الرجوع .

(استئناف مخطط — ١٥ ديسبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٧٨٣ رقم ٣٩٠)

٣١٠ تركة . دين . ضمان التركة للدين .
طبقاً للقاعدة المقررة . بالنسبة للمورث
وبالنسبة للوارث . أثرها في تصرفات
الوارث .

(أسير الملكية الاهلية — ٢٢ ديسبر سنة ١٩٣١
عدد ٣ ص ٣١٨ رقم ١٤٥)

٣٠١ تخالص . اثباته . عام وجود السند
بيد الدائن . لا يفيد التخالص

(استئناف مصر — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
١٠ ص ١٢٣٢ رقم ٦٢٨)

تخصيص العقار بالفعل للمنفعة العامة
(أنظر نزاع ملكية رقم ٩٩١)
تخفيض الأيجارات الزراعية
(أنظر تفسير رقم ٣٧٣)

تدخل وصي

(أظر قاصر رقم ٧٧٥)

تدخين أشجار البساتين

(أظر مسئولية رقم ٩١٣)

تدليس

(أظر ابطال التبرعات رقم ١ وتجار رقم ٣٢٤
و ٣٣٥ و ٣٤٠)

٣٠٢ ترصد . تنوره عادة مع قيام سبق
الاصرار عند انترصد . أمكان تصور
مستقلاً مع العدم سبق الاصرار .
المغارة بين الطرفين .

(نقض جنائي أهلي — ٥ ديسبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٢٤ رقم ٤٠٧)

٣٠٣ الترصد وسبق الاصرار . من الظروف
المشادة . البحث في وجود أيهما .
من ساطة قاضي الموضوع .

(نقض جنائي أهلي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٧٦ رقم ١٨١)

ترك الحقوق

(أنظر ابطال التبرعات رقم ١)

٣٠٤ ترك المرافعة . مصاحبة المدعى عليه في
الفصل في الدعوى . حالة دعاوى
الاسترداد والاستحقاق . عدم قبوله .
(النيابة الكلية الاهلية — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ١١٢٧ رقم ٥٦١)

٣٠٥ ترك المرافعة . معارضة المدعى عليه .
أو المستأنف عليه له . لامصاحبة لطالب

- شخصيته . اعتباره كذلك .
(نقض جاني أعلى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥٥٥ ص ٢٠١ رقم ٢٥١)
- ٣١٧ تزوير امضاء . في ورقة . من شأنها أن تكسبها صفة الرسمية . اعتبارها تزوير في أوراق رسمية
(المحلة الكبرى الجزئية — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٢٠٩ رقم ١٥٥)
- ٣١٨ تزوير امضاءات . لأشخاص معينين . لهم وجود حقيقي . أو أشخاص خياليون . لا وجود لهم . التفريق بين هاتين حالتين كانت الأوراق المدعى بتزويرها عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام . وامضاءها باسم لا وجود له . أو كان الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أو غير مذكور فيه . بل في الامضاء فقط . وبين حالة اصطناع ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصاحبة نفسه أو آخر وامضاء هذه الورقة باسم خيالي .
(نقض جاني أعلى — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٤١ رقم ٥٥)
- ٣١٩ تزوير . بصمة أصبع . لشخص ما . على أحد المحررات . لا وجود لها .
(نقض جاني أعلى — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٣٤ رقم ٤١١)
- ٣٢٠ تزوير . تحقيقه . حرية القاضي في طرق استدلاله فيما . المضاهاة ليست شرطاً ضرورياً .
(نقض جاني أعلى — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٣٨ رقم ١٢)
- ٣٢١ تزوير . التسمي باسم الغير . شروطه . اعتباره كذلك
(فاكهة الكلية الاملية — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٢٧٢ رقم ٦٤٤)

- ٣١١ تركة . نقل ملكيتها الى الورثة . محالة بدينها . التزام الورثة سداد الدين . كل بقدر ما أخذه منها .
(جرجا الجزئية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٧٢ رقم ٢٨٠)
- ٣١٢ تركة . لا تركة الا بعد وفاة الديون . ماهية المبدأ . انقسام الرأي فيه . عدم التصرف في التركة أبداً الا بعد سداد الدين . أو منعه في حالة استغراق التركة . والا فالتصرف يكون في ما زاد عن الدين .
(استئناف مصر — ٨ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٦١ رقم ٧٠)
- ٣١٣ تركة . الا وادخلها . بيت المال . لا يعتبر وارثاً . بل أميناً على التركة .
(استئناف مصر — ٥ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢١٠ رقم ١٣٩)
- تركة
(أنظار ارث رقم ١١١ ووصية رقم ١٠٤٨)
- ترميمات
(أنظار مستاجر رقم ٩٢١)
- ٣١٤ تزوير . استثمار . عن سافل زراعية . أو عن طالب أسعدة من بنك التسليف الزراعي . اعتبارها ورقة عرفية . صيرورتها ورقة رسمية . بتوقيع أعضاء لجنة القرية
(المحلة الكبرى الجزئية — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٠٩ رقم ٦٥٥)
- ٣١٥ تزوير . اشارتين تليفونيتين . لصفة لمن نسب اليه في تحريرها . عدم اعتباره تزويراً في أوراق رسمية .
(نقض جاني أعلى — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٢٦ رقم ٧)
- ٣١٦ تزوير . اشتراك فيه . توقيع بامضاء المجني عليه . أمام كاتب التصديقات . لاتمام جريمة التسمي باسمه واقتحال

٣٢٢ تزوير . جريدة . منشور بها اعلان قضائي . إيجاب تصديق المحكمة على توقيع صاحب المطبعة لا على ورقة الصحيفة . مخالفة ذلك . لاقيمة قانونية لنسخة الجريدة . التزوير فيها . لعقاب عليه لانعدام الضرر . المادة ٤٧ . مراقعات

(نقض جنائي أهلي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١١٩٠ رقم ٦٠٥)

٣٢٣ تزوير . جريمة تزوير . ركن احتمال الضرر . عبارة الحكم في التدليل على توفر هذا الركن . اعتراض الطاعن عايبها . صحة هذا الاعتراض في بعض الصور الواردة بالحكم . عبارة الحكم تتسع لصور أخرى . يتصور من ورأها احتمال الضرر . لا نقض .

(نقض جنائي أهلي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٩٥٨ رقم ٤٧١)

٣٢٤ تزوير . الحكم ابتدائياً على المتهم به بالحبس وبتعويض . تخفيف العقوبة استئنافياً مع عدم ذكر التعويض صراحة في منطوق الحكم الاستئنافي . الطعن في هذا الحكم بهذا الوجه . لا يصح (نقض جنائي أهلي — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١١٨١ رقم ٥٩٩)

٣٢٥ تزوير . سند دين . تحرير المدين سند الدين على غير حقيقته . اهل الدائن في مراقبة مدينه . غير معاقب عليه . جهل الدائن . غير مؤثر على ذلك . الفرق بين هذه الحالة . أي تغيير الحقيقة في الاقارير الفردية . وبين المحررات الرسمية التي يحررها المقر . ويكون معاقباً عايبها .

(نقض جنائي أهلي — ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢١٧ رقم ١١٦)

٣٢٦ تزوير . ظهور تغير في جوهر السند . بعد الحكم برفض تزويره . جواز الحكم برده وبطلانه . أثناء نظر الموضوع من تلقاء نفس القاضي . أو بناء على تنبيه الخصم . وجوب أن يكون التزوير ظاهراً لا يحتاج لتحقيق . (استئناف مصر — ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٠٥ رقم ٢٠٥)

٣٢٧ تزوير . في أوراق رسمية . المحرر . اعتباره رسمياً . ضرورة تحريره بمعرفة موظف عمومي مختص بتحريره . إعطاؤه حكم المحرر الرسمي . في حالة اصطناعه على صورته

(نقض جنائي أهلي — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٣٦ رقم ٧)

٣٢٨ تزوير في أوراق رسمية . تحرير كاتب بلدية خطاب على غير حقيقته . وتقديمه بهذه الصورة للباشمهندس لتوقيعه . اعتباره كذلك .

(نقض جنائي أهلي — ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٥٧ رقم ١١١)

٣٢٩ تزوير في ورقة عرفية . انعدام ذاتية الورقة . لعقاب

(نقض جنائي أهلي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١١٨١ رقم ٦٠٣)

٣٣٠ ١ - تزوير . كتابة المدين اقراراً على نفسه مع تنقيص قيمة الدين عن حقيقته . اعتباره غش لا تزوير

٢ - تزوير . تفويض المدين من الدائن في تحرير ايصال بمبلغ . تنيير المدين في الاقرار . عدم ملاحظة الدائن التغير الحاصل فيه . اعتباره كذلك .

(نقض جنائي أهلي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١٠٤ رقم ٥٢٨)

- ٤ - تسجيل . سوء النية . عدم جواز
البحث فيه . التواطؤ . التدليس . يفسد
التسجيل
(استئناف مصر — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٢٩٢ رقم ١٣٢)
- ٣٣٥ تسجيل . تدليس . أثره بالنسبة للعقود
المقررة والعقود المنشئة للملكية .
ابطال الاول دون الثانية
(استئناف مصر — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد
١٠ ص ١٢٣٦ رقم ٦٢٥)
- ٣٣٦ تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . الحاق
الثمرات بالعقار
(استندرية الكلية الاهلية — ٢٢ مارس سنة
١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٦٦ رقم ٢٩٢)
- ٣٣٧ تسجيل تنبيه نزع الملكية . المادة
٥٤٥ مرافعات . المواد ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٥٤٦ و ٥٤٥
تفضيها .
(مصر الكلية الاهلية (قضا . مستجل) —
١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٠٨ رقم ٤٤٦)
- ٣٣٨ تسجيل . طلب اثبات صحة التعاقد .
جوازه .
(با الجزئية — ١٧ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٩٣٦ رقم ٤٥٧)
- ٣٣٩ تسجيل . عدم تسجيل عقد البيع . حق
المشتري في طلب تثبيت ملكيته . وفاة
البائع . ليس للورثة المعارضة في هذا
الطلب .
(استئناف مصر — ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٩٣ رقم ٣٦)
- ٣٤٠ تسجيل . مجرد العلم البسيط بسبق
التصرف لا يفسد التعاقد . تواطؤ .
تدليس . يفسد العقد
(استئناف مصر — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٢٨٩ رقم ١٣٠)

- تزوير
(انظر دعوى عمومية رقم ٥٦٨ ومحضر استجواب
رقم ٨٨٩)
- تزوير في أوراق رسمية
(انظر تزوير اوراق رقم ٢١٧)
- ٣٣١ تسبب في موت أو جرح بهائم أو
دواب الغير باهمال . تشمل الطيور .
(دياظ الجزئية — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٦٠٧ رقم ٣٠٩)
- تعليب
(انظر احكام رقم ٤٤ وحكم رقم ٤٩٥)
- ٣٣٢ تسجيل . القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣
المادة ٢٦٦ مدني . نقل الملكية .
طلب الحكم بتثبيت الملكية . قبل التسجيل .
اجابته . تقض
(نقض مدني املی — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٩٧ رقم ٢٤٤)
- ٣٣٣ تسجيل . النظام السابق لسنة ١٩٢٣ .
سريانه بالنسبة للغير . عدم تأثيره
بالنسبة للمتعاقدین . نتائج
(استئناف مختلط — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٦ ص ٧٨٢ رقم ٣٨٩)
- ٣٣٤ ١ - تسجيل . تسجيل عريضة دعاوى
الاستحقاق . معنى عبارة الاستحقاق .
الادعاء بأي حق عيني
٢ - تسجيل عريضة الدعوى . الحقوق
التي تشتمل عليها العريضة . حقوق
عينية في دور التكوين . العينية فيها
معلقة على شرط التسجيل .
٣ - تسجيل عريضة الدعاوى . صدور
حكم مؤثر به . يعتبر الحكم حجة من
تاريخ تسجيل العريضة بالنسبة للغير .

تشرّد
(أنظر اشتباه رقم ١٧٦ ومتشرد رقم ٨٧٥)
٣٤٥ تصديق على الامضاء . في عقد عرفي .
غير ناقل للملكية . منتج لالتزامات
شخصية فقط
(اجازة الجزئية — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢ ٨٥٥٠
ص ١٠٤٠ رقم ٥١٤)
تصديق المجلس الحسبي
(أنظر استئناف رقم ١٢٥)
تصرف المدين
(أنظر تنبيه نزع ملكية رقم ٤٠٥ ورهن تأميني
رقم ٦٢٤ ومالك رقم ٨١٩ ونية المتصرف رقم
١٠٤٤)
تصرف في ملك الغير
(أنظر نصب رقم ١٠٠٢)
تصرفات
(أنظر حجر رقم ٥٤٣٧)
تصرفات - وارث
(أنظر صورية رقم ٦٠٢)
تصرفات المحامي بعد وفاة الموكل
(أنظر وكالة رقم ١٠٨٢)
تصفية قضائية
(أنظر افلاس رقم ٢٠٠)
تصرفات المريض
(أنظر مريض مرض الموت رقم ٩٠١)
٣٤٦ تضامن . تضامن ناقص . أحواله
(المحلة الكبرى الجزئية — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ١٣١٣ رقم ٦٥٨)
تضامن
(أنظر اجراء الحراسة رقم ٣٢ ومخالفة تعاقديه رقم
٨٩٧ ومسئولية رقم ٩١٤ و ٩٢٣)
٣٤٧ تضمينات . انقضاء بيع بسبب استحقاق
المبيع . رد الثمن مع الفوائد . تقدير
الفوائد التعويضية . الفرق بين الفوائد
التعويضية . وفوائد التأخير
(قض مدني اعلی — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدده
ص ٥١٥ رقم ٢٦٤)

٣٤١ تسجيل . مصادقة بين عقدين . صادرين
من ملك واحد . نظرية العلم بالمبيع
الاول أو سوء النية . لا أهمية لها .
(انقضى الجزئية — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
ص ١١٤١ رقم ٥٧٢)
٣٤٢ تسجيل . تصرف المدين . بعد العمل
بقانون التسجيل . عقد المشتري ثابت
التاريخ قبل تسجيل التنبيه . أحقية
المشتري في التسجيل لاية حكم مرسوم
المزاد .
(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٨٧ رقم ٣٢)
تسجيل
(أنظر اختصاص رقم ٥١ وتنبيه رقم ٣٩٩
و ٤٠٣ وحراسة رقم ٤٥٤ وحكر رقم ٧٩ وعقد
بلك رقم ٧٢٦ وعقد بيع رقم ٧٠٣ وعقد عرفي
رقم ٧٤٧ ومصاريف رقم ٩٤٢)
تسجيل التنبيه
(أنظر نزع ملكية رقم ٩٩٢٢)
٣٤٣ تساميم عقار . دعوى . طاديتها . استعجالها .
لظروف طارئة . صحتها .
(اسكندرية الكلية الامامية — ١٨ ديسمبر سنة
١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٩١ رقم ٣٠١)
تسليم
(أنظر أحكام رقم ٤٥ وبيع رقم ٢٦٦)
تسليم مادي اضطراري
(أنظر سرقة رقم ٦٤١ و ٦٤٢)
تسمى باسم الغير
(أنظر زوير رقم ٣٢١)
٣٤٤ تسميم . المادة صالحة لاجداث النتيجة .
استبعاد نظرية الجريمة المستحيلة . بغض
النظر عن الكمية أو ندور استعمالها في
التسميم . اعتبارها شروع في قتل
(قض جنائي اعلی — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد
٢ ص ١٤٤ رقم ٤٦)

٣٥١ تعذيب . وجوب حصوله أثناء حبس

المجنى عليه . حبس بعد التعذيب .

جريمة أخرى .

(طحا الجزية — أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٥

ص ٥٩٤ رقم ٢٠٢)

٣٥٢ تعرض . عدم مرور سنة على علم المدعى

به . قبول الدعوى .

(استئناف محاط — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩

ص ١١٠١ رقم ٥٨٣)

٣٥٣ تعرض قانوني . مزاحمة شخص للمشتري .

له حق على المبيع . أو توقيبه من البائع

بعد البيع . ضمانه .

(استئناف مصر — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥

ص ٥٤٤ رقم ٢٨٢)

٣٥٤ تعرض من المؤجر للمستأجر . بتغيير

شكل العين المؤجرة . وجوب إيقافه

(الأمانة الجزية — ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧

ص ٩٢٦ رقم ٤٥٢)

٣٥٥ تعرض . معناه قانوناً

(قضا مدني أملي — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢

عدد ٣ ص ٢٨٥ رقم ١٢٧)

تعرض

(أظر اجارة رقم ٢٠)

تعرض بالقوة لحيازة عقار

(أظر حكم رقم ٥٣٠)

تعسف في استعمال الحق

(أظر استئناف رقم ١٢١)

٣٥٦ تعهد . مخالفته للشرع والآداب العامة .

تلاوة القرآن .

(دكرنس الجزية — ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣١

عدد ٣ ص ٣٣٥ رقم ١٥٥)

٣٥٧ تعهدات . سبب غير مشروع . جواز

إثبات بطلان السبب أو انعدامه بالقرائن

(استئناف مصر — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١

ص ٦٩ رقم ٢٤)

٣٤٨ تضمينات . مشتري عقار على الشيوع .

تقصيره في سداد ما يخصه في الدين .

عدم أحقيته فيها .

(النيابة الاملية — ٢٢ ماي سنة ١٩٣٢ عدد ٥

ص ٥٧٢ رقم ٢٩٥)

تضمينات

(أظر أحكام رقم ٤٤)

تطبيق المادة ١٧ عقوبات

(أظر جناية رقم ٤٢٢)

تطبيق الزوجة

(أظر دخول منزل بقصد الزنا رقم ٥٥٣)

٣٤٩ نظم . أمر القاضي بتوقيع الحجز على

مال المدين . التظلم فيه . التظلم من الأمر

الصادر بالرفض . يرجع فيه إلى المحكمة

دون القاضي الذي رفض الطلب

(مصر الكلية الاملية — ١١ ابريل سنة ١٩٣٢

عدد ٨ ص ١٠٢٠ رقم ٥٠٤)

تظلم في أمر حجز

(أظر نظم رقم ٣٤٩)

تظلم

(أظر نص المادة ٤١٤ مرافعات رقم ٩٩٧)

٣٥٠ تعاقد . بيع . تحديد الثمن والبيع . عقد .

تحريره في صورة عقد رسمي . لا يؤثر

على قيامه .

(استئناف مصر — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣

ص ٢٩٢ رقم ١٢٢)

تعاقد

(أظر تسجيل رقم ٣٤٠)

تعديل وصف التهمة

(أظر محكمة استئنافية رقم ٨٩١)

تعديل وصف الافعال

(أظر قضا رقم ١٠١٤)

التعدي. ماهية الضرر. وجوب التعويض
(استئناف مصر - ٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٦١ رقم ٦١)

٣٦٤ تعويض. عن ضرر. وجه الضرر. وجوب
بيانه في الحكم. عدم بيانه. نقض
(نقض مدني أعلى - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٩٧ رقم ٢٤٣)

٣٦٥ تعويض لمستخدم. عن مدته الطويلة.
تقديره. نصف شهر عن السنة
(استئناف مختلط - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
ص ٦١١ رقم ٣١٨)

تعويض
(أنظر اجارة رقم ٢٦ واختصاص رقم ٦٠ وتزوير رقم
٣٢٤ وخطبة رقم ٥٤٨ ودعوى مدنية رقم ٥٧٤ وحتى الدفاع
الشرعي رقم ٨١ ودفاع كيدي رقم ٥٩١ وسبب العقد رقم
٦٣٥ وسور استعمال الحق رقم ٦٥ وشرط جزائي رقم
٦٦١ وغرامة تهديدية رقم ٧٥٨ وقوة الشيء المحكوم
فيه رقم ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣١ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٩
ومحصول قطن رقم ٨٨١ ومسئولية رقم ٩١٧ و ٩١٨
و ٩١٩ و ٩٢٣ و ٩٢٦ و ٩٢٨ و ٩٢٩
ومستخدم رقم ٩٣٧ وموظف رقم ٩٧٦ وبين
حاشية رقم ١٠٩١)

تعويض عن تزوير سند
(أنظر سند دين رقم ٦٥٣)
تعويض. حرية المجني عليه في اختيار
الطريق المدني أو الجنائي
(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤٣)

تعويض عن المخالفة
(أنظر محاضر مخالقات رقم ٨٧٩)

تعويض لحريق
(أنظر مستأجر رقم ٩١٣)

٣٦٦ ١ - تعويضات. شرط جزائي. يكفي
لتحققه وقوع المخالفة. عدم لزوم اشتراط
استفادة المخالف من مخالفته.

٢ - تعويضات. شرط جزائي.
وجوب تنفيذ ما تم عليه الاتفاق. عدم

٣٥٨ تعويض. اشتراك أكثر من واحد في
الفعل. تحديد مقدار مسؤولية كل من
الفاعلين فيما بين بعضهم.

(استئناف مختلط - ٣٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
ص ٩٤١ رقم ٤٦٠)

٣٥٩ تعويض. الزام المشتري به لا تتفاهه
الخاص. عدم ملزومية البائع بالضمان
(استئناف مختلط - ٩ يوز سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٣ رقم ١٠١)

٣٦٠ تعويض. أوراق المحضرين. البيانات
الواردة فيها. مسؤولية المحضرين في
وجوب استيفائها. التسامح في تحريرها
لا يرفع هذه المسؤولية.
(العطارين الجزئية - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ١ ص ٩٣٤ رقم ٤٥٦)

٣٦١ ١ - تعويض. شرط جزائي. ضرر.
لا محل للبحث في حصول الضرر. ولا
في مقداره.

٢ - تعويض. غرامة. عدم جواز
تكرار زراعة القطن في نقطة واحدة.
تجاوز زراعة الثلث. شرطان مؤديان
لغرض واحد. وجوب توقيع غرامة
واحدة.

(استئناف مصر - ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٨٦٠ رقم ٤٢٥)

٣٦٢ تعويض. ضرر أدبي. ضرر مادي.
سيان في إيجابه. خضوعهما لتقدير المحكمة
(نقض جنائي أعلى - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد
ص ٥٠٢ رقم ٢٥٢)

٣٦٣ تعويض. ضرر. طرق عمومية. تنظيم.
اضرار ناتجة عنها إما بنزع الملكية أو
التعدي على حقوق طبيعيه. اصلاح هذا

٣٧١ ١ - تفتيش منازل . حرمة المنازل .

حمايتها . انتهاؤها . تفتيش منزل بغير
إذن . باطل ، بطلان محضر التفتيش .
عدم جواز سماع شهادة الضابط الذي
فتش من غير إذن .

٢ - تفتيش . بطلانه . الرضاء بالتفتيش .
يجب أن يكون حراً صريحاً

(ميت عمر الجريئة — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٣٤٢ رقم ١٦٠)

٣٧٢ تفسير . تعارض نصوص العقد . يفسر
لمصلحة المدين .

(استئناف مصر — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٧٣ رقم ٢٥)

٣٧٣ تفسير . نية المتعاقدين . الاستدلال
عليها . بجميع الطرق . سلطة المحكمة
في الإثبات

(طوخ الجزئية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣٠١ رقم ٦٥٣)

٣٧٤ تفسير القوانين . الرجوع الى الأعمال
التحضيرية . البحث وراء حكمة التشريع .
القانون نمرة ١٠٣ لسنة ١٩٣١ الخاص
بتخفيض الامتيازات الزراعية عن سنة
١٩٣٠ . و شرط دفع الأربعة أخماس .
ومد الامتياز لسنة التالية . استبدال
الدين . نية المتعاقدين في الاستبدال .
تحرير كميالة بالدين السابق

(مصر الكلية الأهلية — ٨ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٤٣٤ رقم ٢٦٨)

٣٧٥ تفسير حكم . طلبه . من الخصوم في
الدعوى .

(استئناف مختلط — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٥ ص ٩٠٦ رقم ٣١٢)

جواز المنازعة في قيمة الضرر

(استئناف مصر — ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٣٠٥ رقم ١٣٦)

٣٦٧ تعويضات . ضرر . ضرر احتمالي .
لاتعويض . استمرار الضرر في المستقبل .
جواز الحكم بالتعويض .

(نقض فرنسي — ١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ١١٦ رقم ٥٣)

٣٦٨ تعويضات . عن التماس إعادة نظر .
شامل للمصاريف والاضرار

(استئناف مختلط — ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ١٠٤٩ رقم ٥١٨)

٣٦٩ تعويضات . غش . خطأ جسيم . اتفاق
على عدم تحمل المسؤولية . عدم سرية .
(نقض فرنسي — يولي سنة ١٩٣٢ ١٠ ص
ص ١٣٢١ رقم ٦٧١)

٣٧٠ تعويضات . قذف في حق مورث .
عدم المساس بشرف الوارث . لا محل
لتطبيق قانون الصحافة . عدم تجاوز
حدود النقد التاريخي . عدم جواز
تطبيق المادة ١٣٨٢ . رفض دعوى
التعويض .

(استئناف باريس — ١٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد
٥ ص ٦١٢ رقم ٣٢٠)

تعويضات
(انظر ناظر رقم ٩٨٠)

تغيير الافعال

(انظر نقض رقم ١٠١٤)

تغيير الصفة

(انظر بطلان المرافعة رقم ٢٥٠)

تغيير المحكمة وصف التهمة

(انظر حقوق الدفاع رقم ٤٧٦)

تغيير وصف الافعال

(انظر نقض رقم ١٠٠٩)

تغيير وصف الدعوى

(انظر نقض رقم ١٠٢٠)

٣٨٢ ١ - تقادم . اعتراف . مانع من سريان التقادم ، تنازل عن التمسك بالتقادم . استنتاج ما يصح اعتباره وجهاً لذلك . مسألة موضوعية ،

٢ - تقادم . قطع المدة . دعوى الملكية ضد المتعرض . دعوى الضمان ضد البائع . السير في احداها . لا يقطع التقادم الا بالنسبة للخصم فيها (نقض مدني أهلي — ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٤٧ رقم ١٦)

٣٨٣ تقادم ، انذار . لا يقطع التقادم (نقض مدني أهلي — ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٤٧ رقم ١٦)

٣٨٤ ١ - تقادم . أوراق تجارية . تعريفها . ٢ - تقادم شركة : دعاوى الدائنين ضد أعضاء الشركة . تسقط بخمس سنوات . دعاوى الشركاء . ضد بعضهم . تسقط بمضي خمسة عشر عاماً (ديباط الجزئية — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٣١ رقم ١٠٨)

٣٨٥ تقادم . ايجار . الاعتراف بمشغولية ذمته . لا يمنع من الدفع ، ليس للحكمة أن تحكم به من نفسها : (ملوى الجزئية — أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٣٠ رقم ١٥٢)

٣٨٦ تقادم . جكر ، اقرار بالاستحكار . يمنع تملك الأرض المحكرة بمضي المدة (نقض مدني أهلي — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٦٣ رقم ٢١)

٣٨٧ تقادم خمسي . السبب الصحيح . تعريفه . العقد الباطل بطلاناً نسبياً أو المعلق على شرط فاسخ . جواز اعتباره نسبياً صحيحاً للتملك ، (نقض مدني أهلي — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٦١ رقم ٦٤)

٣٧٦ تفسير عقود . اعطاؤها وصفاً قانونياً خاطئاً . رقابة محكمة النقض

(نقض مدني أهلي — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٦١)

٣٧٧ تفسير مستندات . ساطة محكمة الموضوع فيها . ساطة تامة لمراقبة عليها .

(نقض مدني أهلي — ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ١٠٩٣ رقم ٥٤٣)

تفسير (أنظر حكم رقم ٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٩٨ وعقد بيع رقم ٧٣٧ و ٧٣٨ وقضاء مستجل رقم ٨٣٥ وعام رقم ٨٨٠)

تفسير مجلس الوزراء (أنظر احالة على الماتر رقم ٣٧)

٣٧٨ تقايضة . ديون . معاملات بين شخصين دعوى سدادها . خارجاً عنها . ضرورة اثباتها .

(استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦٠ رقم ٥٨٠)

٣٧٩ تقايضة . رهن . دعوى استحقاقها لأشياء المرهون . من اختصاص قاضي الموضوع . عدم اختصاص القاضي المستعجل بالفصل فيها (استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦٠ رقم ٥٧١)

٣٨٠ تقايضة . صلح مصحوب بغش . للاضرار بالدائنين . بطلانه : (استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٦٠ رقم ٢٣١)

تقويض خاص (أنظر وكيل رقم ١٠٨٥)

٣٨١ تقادم . ايجار . مشرف . مستأجر لا موال القصر . عدم جواز تمسكه بالتقادم المسقط للايجار

(استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٧٨ رقم ٤٣١)

- ٣٨٨ تقادم : سند تحت الاذن . مستحق تحت الطلب . المدة المسقطه . مبدأ سريان مدة الخمس سنوات . من اليوم التالى لتحريره .
(دكرنس الجزئية — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ص ٤٥٠ رقم ٢٢٤)
- ٣٨٩ تقادم . عدم سريان مواعيد التقادم الخمسى . وجوب المحاسبة على الغلة المقبوضة بالفعل
(استئناف مصر — ٤ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ص ١٩١ رقم ٨٣)
- ٣٩٠ ١ - تقادم . قطع المدة . أحوالها . طبقاً للمادة ١١١ مدنى مختلط . ليست على سبيل الحصر - ٢ - تقادم . قطع المدة . اجراءات تنفيذ . عدم ايقافها لأكثر من المدة اللازمة لسقوط الحق . سريان مفعولها (٣) تقادم . قطع المدة . اختصاص الدائن فى التوزيع . كفايته لذلك .
(استئناف مختلط — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ص ٧ رقم ٩٤٢ رقم ٤٦٢)
- ٣٩١ تقادم مسقط . أنعاب الخبراء . لا تسقط بمضى ٣٦٠ يوماً . بل بمضى ١٥ طاماً
(الازبكية الجزئية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ص ٣ رقم ٢٤٥ رقم ١٦١)
- ٣٩٢ تقادم مسقط . قاصر . دعوى محاسبة الوصى السابق . سقوطها بخمس سنوات . تبدأ من تاريخ بلوغ سن الرشد
(استئناف مصر — أول فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ص ١ رقم ٧٨ رقم ٢٨)
- ٣٩٣ تقادم - مضى المدة المكتسبة . تطبيق القانون العام فيما عدا أحوال الوقف . دعوى الميراث . حالة خاصة .
(استئناف مختلط — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ص ٥ رقم ٦١١ رقم ٣١٩)
- التقادم الخمسى
(أنظر تقادم رقم ٣٨٨)
- تقدير التعويض
(أنظر مضاربة رقم ٩٤٤)
- تقدير القاضى
(أنظر تقد على أو أدنى رقم ١٠٠٦)
- تقدير قيمة الدعوى
(أنظر استئناف رقم ١٢٧)
- ٣٩٤ تقرير بالطعن . عريضة الاعفاء من الرسوم لاجرائه المشتملة على أسباب الطعن . ومقدمة فى بحر الثمانية عشر يوماً . اعتبارها تقريراً وبياناً بالاسباب .
(قض جنازى أهلى — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ص ٦ رقم ٦٨٦ رقم ٢٣٩)
- ٣٩٥ تقرير بالاستئناف أو النقض . فى حكم اعتبار المعارضه كأن لم تكن . قاصر على النظر فيه دون الحكم الغيابى الأصلى المعارض فيه . جواز الاستئناف أو الطعن فى الحكمين معاً
(قض مدنى أهلى — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ص ١٣ رقم ١)
- تقرير الاسباب
(أنظر طعن رقم ٧٠٩)
- تقرير الخبير
(أنظر اذلة رقم ١١١)
- تقسيم الثمن
(أنظر خيانة الامانة رقم ٥٥١)
- تقسيم التركة
(أنظر مواريث رقم ٩٧٣)
- تقصير جسيم أو يسير
(أنظر حارس رقم ٤٣٠)
- ٣٩٦ تقليد . لوظيفة من وظائف الولاية العامة . ليس عقد استئجار . بل تكليف من التكاليف العامة . ومرتب الوظيفة . ليس أجراً بالذات . بل جعل ضيافة لها .
(استئناف مصر — ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ص ١٧١ رقم ٧٢)

- ٤٠٤ تنبيه نزع ملكية . تسجيله . أثره .
(مصر الكلية الاهلية — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨١٠ رقم ٤٣٧)
- ٤٠٥ تنبيه نزع ملكية . تسجيله . لا يكسب
نازع الملكية أى حق عيني . منع المدين
من التصرف بعد التسجيل . تصرف
المدين فى العين قبل تسجيل التنبيه
يعقد ثابت التاريخ قبل العمل بقانون
التسجيل . سرعان التصرف وتفاذه على
الدائنين العاديين . حقهم فى الطعن فى
التصرف بالصورية أو البطلان .
(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٨٧ رقم ٢٣)
- تنبيه
(أنظر إيجار رقم ٢٣٩)
- تنبيه بالدفع
(أنظر حكم رقم ٤٨٦)
- تنبيه بالأخلاء
(أنظر اجارة رقم ٢٢ وإيجار رقم ٢٣٤)
- تنبيه رسمى
(أنظر فواتر رقم ٧٧٢)
- تنظيم
(أنظر مالك رقم ٨٧٠)
- تنفيذ
(أنظر تقادم رقم ٢٩٠)
- تنفيذ حكم المحكمين
(أنظر حكم المحكمين رقم ٥٢٤)
- ٤٠٦ تنفيذ أمر حجز تحفظى . الحجز على
تاجر . وجوب اعلانه قبل التنفيذ .
(العطارين الجزئية — ٥ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٤٤٦ رقم ٢٢٢)

- ٣٩٧ تملك بمضى المدة . شروطه . وضع اليد
الظاهر العانى . حالة البدو
(استئناف مختلط — ٥ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١٦٣ رقم ٥٨٨)
- تملك بوضع اليد المدة الطويلة
(أنظر أملاك الدولة رقم ٢٢٣)
- تنازع الاختصاص
(أنظر اختصاص رقم ٥٥)
- ٣٩٨ تنازل عن الدعوى . عدم ارتباطها
بدعوى فرعية أو مضاعفة للدعى عليه
أو الطلبات الختامية . جوازه
(استئناف مختلط — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٦١٠ رقم ٣١٧)
- ٣٩٩ تنازل . من متهم عن اجراءات
الاحالة . بطلانه
(قض جناحى أهلى — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٣٥ رقم ١٢)
- تنازل
(أنظر استئناف فرعى رقم ١٥٦ وبطلان المرافعة
رقم ٢٥٠ وخصومة رقم ٥٤٤ وكفالة رقم ٨٦٠
وبين رقم ١٠٩١)
- تناقض بين حكمين
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤٢)
- ٤٠٠ تنبيه بنزع الملكية . تسجيله . أثر هذا
التسجيل .
(قض مدنى أهلى — ١٩ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٥٠ رقم ٤١٩)
- ٤٠١ تنبيه نزع الملكية . أثره . الحاق الثمرات
بالعقار
(اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٥٨ رقم ٦٢٩)
- ٤٠٢ تنبيه نزع الملكية . اعلان لحل الوكيل
المعين للتنفيذ . ضحته .
(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٣٦٧ رقم ١٦٤)
- ٤٠٣ تنبيه نزع الملكية . تسجيله . أثره فى

وهي عمایة نقل البضائع ونقلها وشحنها
بالعربات بمحطة ما . توقف العمال فيها
عن العمل . انطباق المادة ٣٢٧ مكررة .
(نقض جاني أملي — ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٢٦٢ رقم ١١٢)
توقيع بيصمة الأصبع
(انظر نقض رقم ١٠١٣)

٤١١ توكيل . شراء عقار مزروع ملكيته .
دفع مبلغ للمدينين . بدون اذن خاص .
مخالفته للقانون والنظام .
(استئناف مخطوط — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٣ ص ٢٤٩ رقم ١٦٨)

٤١٢ توكيل ضمنى . مدير محل . مفوض
له بإجراء مشتريات والدفع . سندات
محررة لحساب الموكل . سرياته .
(استئناف مخطوط — ١٦ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٢١٨ رقم ٦٦٢)
توكيل خاص
(انظر استئناف رقم ١٢٣)

ث

٤١٣ ثبوت التاريخ . كتابة عقد على ظهر
عقد ثابت التاريخ . لا يعتبر اثباتا
للتاريخ

(كفر الزيات الجزئية — ٢١ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٢٧ رقم ١٥٧)

٤١٤ ثبوت تاريخ ورقة . من وجود اختتام
عليها المتوفين — موضوع من جهة كون
الاختتام الموقع بها عليها هي لأصحابها
وجدت بعد الوفاة ام لا .

(نقض مدني أملي — ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٠٣ رقم ٦١٤)

ثمار

(انظر نزع ملكية عقار رقم ٩٩٧)

ثمار العقار

(انظر الحاق الثمار رقم ٢٢١)

تنفيذ عقد رسمي

(انظر ايجار رقم ٢٣٥)

تنقيص الثمن

(انظر ابدال رقم ١٧١)

تهمة

(انظر نقض رقم ١٠١٨)

٤٠٧ تواطؤ بين البائع والمشتري . اثناء حصوله .

استنتاج هذا الانتفاء . موضوعي .
(نقض مدني أملي — ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ عدد
٧ ص ٨٥٠ رقم ٤١٩)

تواطؤ

(انظر تسجيل رقمي ٢٣٤ و ٢٤٠)

٤٠٨ ١- توزيع . حكم غيابي . عدم تنفيذه
ولو اختياريا في بحر الستة شهور . بطلان
التمسك به

٢- توزيع سندات المديونية . جواز
تكميلها . استثناء . ٣- توزيع . سند
الدين . ضرورة تقديمه .

(استئناف مخطوط — ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد
٨ ص ١٠٤٩ رقم ٢٩٠)

توزيع

(انظر تقدم رقم ٢٩٠)

توزيع الثمن

(انظر نزع ملكية رقم ٩٩٥)

٤٠٩ توقف عن الدفع . المطالبة الرسمية .
ليست شرطا لاثباته . حق المحكمة في
اثبات حالة التوقف .

(نقض مدني أملي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٢٣ رقم ٥)

٤٠١ توقف عن العمل . من مستخدمين

واجراء تابعين لمصلحة خاصة . وحاصلة

عن امتياز بادارة عمل ذات منفعة عامة .

كلهم أو جماعات . بكيفية يتعطل معها

سير العمل في تلك المصلحة . وبدون

اتخاذ الاجراءات التي نص عليها القانون

٤١٩ جريمة زنا . رضا الزوج بمعاشرة زوجته

وعدم رضائه . موضوعي .

(نقض جنائي ألهي — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ١١٧٨ رقم ٥٩٧)

جريعتين

(أنظر حكم رقم ٥٣٠)

جزاء مشروط في حالة عدم التسليم

(أنظر بيع رقم ٢١٢ ووقف رقم ١٠٠٦)

جزاءات

(أنظر مادة ٦١ ع رقم ٨٦٨)

٤٢٠ جمعية عمومية . قراراتها بشأن ميزانيتها .

تصديق أحد المساهمين عليها . عدم

جواز طعنه

(استئناف مختلط — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٤٦٨ رقم ٢٤٠)

٤٢١ جمعية عمومية . ميزانيتها . تعديلها

بالنسبة للاحتياطي . الحكم للمساهمين

الممتازين باستحقاقهم .

(استئناف مختلط — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٤٦٨ رقم ٢٤٠)

٤٢٢ ١ - جنائية . اقترانها بظروف مخففة .

عدم تقيد محكمة الجناح المجالة عايتها بهذا

الوصف . حريتها في التقدير . ٢ - جنائية .

وصفها به . باعتبار وجود طاعة . زوال

العاهة . غير مانع من إعطائها وصف الجنحة .

(نقض جنائي ألهي — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢

ص ١٤٩ رقم ٥٨)

٤٢٣ جنائية . عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة .

تطبيق المادة ١٧ عقوبات . لا يوجب

النزول لعقوبة أدنى من الحبس ستة

شهور .

(نقض جنائي ألهي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٥ ص ٤٩٨ رقم ٢٤٩)

جنائية

(أنظر قاضي الاحالة رقم ٧٧٨)

٤١٥ ثمرات عقار . منزوع ملكيته . وتحت

الحراسة . أحقية أول دائن مرتين لها .

(استئناف مختلط — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥

ص ٦٠٩ رقم ٢١٣)

ثمرات الملك الموروث

(أنظر تركة رقم ٣٠٨)

ثمن محصول ناتج من أرض الوقف

(أنظر وقف رقم ١٠٧٦)

ثمن بضاعة

(أنظر اختصاص رقم ٩٠)

ثمن عقار

(أنظر تحويل رقم ٢٩٨)

ثمن مرمى المزاد

(أنظر نزع ملكية رقم ٩٩٥)

ج

٤١٦ جبانات . اختصاصات اللجنة . عدم

جواز تدخلها في ملكية الأفراد ولا

المنازعة في المساكن الخصوصية

(مصر لولاية الأهلية — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢

عدد ٢ ص ٢٠٩ رقم ٩٢)

جدية النزاع .

(أنظر قاضي الأمور المستعجلة رقم ٧٩٤)

جرائم النشر

(أنظر امانة رقم ٢٢٩)

جرح خطأ

(أنظر سقوط الدعوى العمومية رقم ٦٤٤)

٤١٧ جريمة الاعتیاد علی اقراض نقود بفائدة

محظورة . وكن الاعتیاد . اثبات الوقائع

وتواريخها

(نقض جنائي ألهي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٨ ص ٩٧٧ رقم ٤٨٠)

٤١٨ جريمة زنا . التبليغ عنها من الزوج .

التطبيق قبل التبليغ . مانع منه

(نقض جنائي ألهي — ٦ مارس سنة ١٩٣٣

عدد ١٠ ص ١١٩٣ رقم ٦٠٨)

لعدم قيام المشتري بها . لزومه .
٢ - حارس . اقتراضه للقيام بالأعمال
المكلف بها . جوازه
(استئناف مختلط — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد
٨ ص ١٠٤١ رقم ٥٢٤)

٤٢٩ ١ - حارس قضائي . على وقف . جواز
تأجيله لأكثر من ثلاث سنوات .
بأذن المحكمة المدنية التي عينته .
٢ - حارس قضائي . تأجيله أعيان
الوقف لأكثر من ثلاث سنوات . عدم
جوازه . عدم الغش أو التواطؤ فيه .
جوازه
(استئناف مختلط — ٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٢ ص ٢٣٠ رقم ١٠٢)

٤٣٠ ١ - حارس . كالوكيل . مسئول عن
تقصيره الجسيم . أو عن السير اذا كان
بأجر . ٢ - حارس قضائي . علاقته
بأرباب النزاع . علاقة موكل بوكيل .
أو مودع لديه بمودع . ٣ - حارس
قضائي . مسئوليته عن الادارة . عدم
الزامه بالصرف من قبله
(شين الكرم الكلية الاهلية — ١٠ فبراير
سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ٢١٤)
حارس

(انظر اختلاس رقم ١٠١ واختلال بحقوق الدفاع
رقم ١١٠ وتبديد رقم ٢٨٤)
حامل سند
(انظر سند تحت الاذن رقم ٦٥١)

٤٣١ حجر . بقاء المطلوب الحجر عليه في
البلاد الاجنبية . بغير الحصول على
شهادة . غير كاف .
(مجلس حبي عالي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص
٣٩٩ رقم ٢٠٠)

٤٣٢ حجر . شخص ضعيف الادراك . وفي
(٧)

٤٣٤ جنحة مباشرة . تحريك الدعوى
العمومية . حق لمن وقع عليه ضرر من
جنحة أو مخالفة . حق النيابة في السير
بها بعد تحريكها
(الطارين الجزئية — ٤ ابريل سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٢٠ رقم ٩٦)

٤٣٥ جنحة مرتبطة . اجازة القانون احالتها
على محكمة جنابات . اخراجها عن سلطة
محاكم الجنج .
(نقض جنائي أعلى — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ٩٥٩ رقم ٤٧٧)
جنسية المورث
(انظر اختصاص رقم ٥٤)

ح

٤٣٦ حائز . مياء النيسة . اقامته ببناء عماله في
أرض غيره . لا يلزم برد غلة البناء الذي
أقامه . اعتبار الغلة مقابل فوائد المبالغ
التي صرفها .
(المنشية الجزئية — ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٣١ عدد
٩ ص ١١٤٨ رقم ٥٧٢)

٤٣٧ حائز للعقار . سداده الدين العقاري
جميعه . رجوعه على باقي الحائزين .
بنسبة حصصهم لما اشترروه من العقار
المرهون
(استئناف مختلط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٣ ص ٣٤٨ رقم ١٦٥)
حائز بنية الملكية
(انظر دعوى وضع يد رقم ٥٨٣)

حادث
(انظر مسئولية شركة الترام رقم ٩٢٤)
حادث قهري
(انظر نقض ١٠٠٨)

٤٣٨ ١ - حارس . تعيين البائع للقيام
بأعمال في الأرض كأمر السلطة الادارية .

- تقديره للائامور . وجوبه
(مجلس حبي عالي - ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٢٤ رقم ٢٧١)
- ٤٣٣ حجر . على امرأة . لعدم معرفة
تفصيلات أموالها . حديثة العهد
بالادارة . عدم جواز .
(مجلس حبي عالي - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٦٣ رقم ٦٥)
- ٤٣٤ ١ - حجر . قرار نهائي . حجة على
الكافة . بعد نشره في الجريدة الرسمية .
٢ - حجر . محجور عليه تحت الاختبار .
تصرف بالبيع لسداد ديون . موافقة
القيم على البيع . تحريرات المجلس . إجازة
البيع . مسوغ شرعي . لمصلحة المحجور
عليه . عدم الحكم بالبطلان .
(استئناف مصر - ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧٢١ رقم ٣٥٧)
- ٤٣٥ حجر . قراراته . لاثموز قوة الشيء
المحكوم فيه . جواز إعادة النظر فيها .
(مجلس حبي عالي - ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد
٤ ص ٣٩٩ رقم ١٩٩)
- ٤٣٦ حجر . كبر سن الشخص . عدم امكانه
لمرضه ادارة شؤونه بنفسه أو أي مصلحة
أو عمل . وجوبه
(مجلس حبي عالي - ١٩ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٢١ رقم ٥٦٩)
- ٤٣٧ حجر للعتق والجنون . تصرفات .
انسحاب الحكم بالحجر الى حالة المحجور
عليه . وقت حصول التصرفات .
(استئناف مصر - ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٨ ص ١٠١٣ رقم ٢٠٢)
- حجر
(أنظر محجور دليبر رقم ٨٨٥ ونزع ملكية رقم ٩٨٧
دوله رقم ١٠٨٦)
- ٤٣٨ حجر استحقاق . وجوب رفع الدعوى
- باستحقاق المنقولات . في بحر ثمانية
أيام من تاريخ الحجر .
(السلاوين الجزئية - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٧٣ رقم ٣٨١)
- ٤٣٩ حجر تحت اليد . ابداع المبلغ في
الخزينة . صفة الخزنة في الدفع .
(استئناف مخطوط - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ عدد
٩ ص ١١٦٢ رقم ٥٨٥)
- ٤٤٠ ١ - حجر تحت اليد . بطلانه . جواز
تمسك كل صاحب مصلحة بالبطلان :
٢ - حجر تحت اليد . حصوله من دائني
المستحقين في الوقف . تحت يد مستأجر
أعيان الوقف . بطلانه .
(مصر الكلية الاهلية - ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ٢٠٢ رقم ٨٩)
- ٤٤١ حجر تحت اليد . مبالغ مودعة في
المحاكم المختلطة . اختصاص هذه المحاكم
بالفصل فيها .
(استئناف مخطوط - ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ عدد
١٠ ص ١٣٦٧ رقم ٥٩)
- ٤٤٢ حجر تحت يد مستأجر الوقف . على
حصة الناظر أو أجر النظر على استحقاق
المستحق . لافرق .
(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) - ٧ يوليو
سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٣٠ رقم ٥٠٩)
- ٤٤٣ حجر تحفظي تحت يد الغير . الغاؤه .
اختصاص قاضي الاثامور المستعجلة
(مصر الكلية الاهلية - ١١ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ١١٠ رقم ٤٣)
- ٤٤٤ ١ - حجر تحفظي تحت يد الغير .
وجوب أن يكون الدين محقق الوجود .
معنى تحقق الوجود . ٢ - حجر تحفظي
تحت يد الغير . دين نفقة . بحكم من

- ٤٤٩ حذف عبارات. من حكم محكمة الجنايات.
بواسطة محكمة النقض. جوازه.
(نقض جنائي أطل — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٣٥ رقم ١٢)
- ٤٥٠ ١ - حراسة. اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة. قيام دعوى بالموضوع.
عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة.
نوعه - ٢ - حراسة. ليست وسيلة
للتنفيد.
(مصر الكلية الأهلية — قضاء مستعجل.
١١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٣٢٥ رقم ١٥٠)
- ٤٥١ حراسة. استعجال. اختلاف الشركاء
بالنسبة للتفويض المعطى لأحدهم.
وجوبه.
(استئناف غناط — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٦ ص ٧٨٥ رقم ٣٩٦)
- ٤٥٢ حراسة. توزيع الربح. على الشركاء.
اتفاقهم. عدم الإيداع بالخزينة. وجوبه
(استئناف غناط — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٦ ص ٧٨٥ رقم ٣٩٦)
- ٤٥٣ ١ - حراسة. جواز رفعها مستقلة عن
نزاع قضائي. قائم أو يمكن أن يقوم.
وسواء عن حقوق عينية أو شخصية.
٢ - حراسة. كطالب الدائنين. ليست
طريقاً من طرق التنفيذ. جوازها.
٣ - حراسة. على أموال المدين كافة.
عدم جوازها. على الوقف لسوء إدارة
الناظر. أولاً أنه مدين وحقه قاصر على
الاستحقاق فيه. جوازها.
(استئناف الكلية الأهلية - ١٠ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٥٩ رقم ٣٧٤)
- ٤٥٤ حراسة. دائن. نزاع ملكية المدين.
تسجيل تقيده نزاع الملكية. الحاق الثمار
بالعقار. عدم جواز وضع الاعيان
- البطركخانة. جواز توقيع الحجز بأمر
القاضي.
(استئناف مصر — أول فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٧٩ رقم ٢٩)
- ٤٤٥ حجز تحفظي. من دائن الناظر. تحت يد
مستأجرى الوقف. بطلانه. عدم جواز
تثبيته
(مصر الكلية الأهلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٣ ص ٣١١ رقم ١٤٠)
- حجز تحفظي
(أنظر شرط الرجوع إلى القاضي الأمر رقم ٦٥٩)
- ٤٤٦ حجز. توقيعه بصفة قضائية. وجوب
احترامه. الاخلال به بدعوى بطلانه.
اختلاس. ضرر
(نقض جنائي أطل — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١١٧٩ رقم ٥٩٨)
- حجز
(أنظر اشكال في التنفيذ رقم ١٧٨ ونقض رقم
١٠١٥)
- حجز تحت اليد
(أنظر تحويل رقم ٣٩٨)
- حجز تحفظي لاتنفذي
(أنظر استئناف رقم ١٥٥)
- حجز تحفظي
(أنظر تنفيذ رقم ٤٠٦)
- ٤٤٧ حجز مال المدين لدى الغير. رفعه.
لا يملك ذلك غير المدين المحجوز على ماله.
شروط ذلك.
(استئناف باريس — ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٤٦٩ رقم ٢٤٣)
- ٤٤٨ حجوزات ادارية. حجوزات قضائية.
اجراء البيع فيها. طريقته.
(النيابة الكلية الأهلية - ١٤ يوليو سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ١٠٢٥ رقم ٥٠٦)
- حجوزات قضائية
(أنظر حجوزات رقم ٤٤٨)

- تحت الحراسة استيفاء للدين .
(استئناف مصر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٦٣ رقم ٤٢٦)
٤٥٥ حراسة . شرط طلبها . حق الطالب فيها .
(اكدورية الكلية الاهلية - قضاء مستجل —
٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٩١٨ رقم ٤٤٩)
٤٥٦ حراسة . عدم ضرورة توفر شروطها العامة .
(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستجل) — ١٦
يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٠٨ رقم ٤٤٦)
٨٥٧ حراسة . على وقف . لحرمان المتنازل له من أحد المستحقين بما يستحقه . ولعدم تقديم حسابات صحيحة . جوازها .
(استئناف مختلط — ١٠ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ٢٣٦ رقم ١٠٤)
٤٥٨ حراسة . على وقف شاغر . لحين تعيين الناظر . ضرورتها . انتهاؤها .
(مصر الكلية الاهلية — (قضاء مستجل) —
٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٤ رقم ٤٤٨)
حراسة
(أنظر الحاق الثمار بالمعار رقم ٢٣٩ وثمرات العقار رقم ٤١٥ ونزع ملكية عقار رقم ٩١٧)
حرمة المنازل
(أنظر تفتيش منازل رقم ٣٧١)
حرية المتهم في اختيار المدافع
(أنظر دفاع رقم ٥٨٦)
٤٥٩ حساب جاری . عدم تحديد ميعاده . جواز قفله في أي وقت .
(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٦٨ رقم ٢٣٩)
حسن نية الناظر
(أنظر غلة الوقف رقم ٧٦٣)
حسن النية
(أنظر دائن مرتين رقم ٥٥٢)
٤٦٠ حضانة . حفظ . كفيل .
(السيدة الجزئية — ٦ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ١١٥٧ رقم ٥٧٨)
- حفظ
(أنظر حضانة رقم ٤٦٠)
حفظ جنحة لصب
(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٣٩)
حق أجنبي
(أنظر اختصاص المحاكم المختلطة رقم ٦٩)
٤٦١ حق ارتفاق . ارتفاق التراجع . مقرر للسلطة العامة .
(شين الكوم الكلية الاهلية — ٦ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٣٦ رقم ٢١٧)
٤٦٢ ١ - حق ارتفاق . أعمال التسامح . لا يترتب عليها تقريره أو زوال حق من حقوق المالك
٢ - حق الاحتكار . حق عيني . جواز التبایع فيه . حمايته .
(مصر الكلية الاهلية — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ عدد ١٠ ص ١٢٥٤ رقم ٦٣٧)
٤٦٣ حق ارتفاق المرور . دعوى منع التعرض . عدم وجود سند لهذا الحق . حصوله مدة بطريق التسامح . عدم قبول الدعوى به .
(استئناف مختلط — ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٦٩ رقم ٦٦٤)
٤٦٤ ١ - حق ارتفاق . تعريفه . وجوب أن يكون المطالب به ذا ملك — ٢ - حق ارتفاق . رب الاسرة . شروطه . ظاهر . مستمر — ٣ - حق ارتفاق . التنازل عنه . أحوال .
(استئناف مصر — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤١١ رقم ٢٠٦)
حق ارتفاق
(أنظر صاحب السفلى رقم ٦٨٠ وعقد على سيل التسامح رقم ٧٤٨)
٤٦٥ حق الارتفاق . حق المرور . يشترط عدم وجود منفذ للعقار الى الطريق

٤٦٩ حق الدفاع الشرعى . من سلطة قاضى

الموضوع وحده . رقابة محكمة النقض .

فى حالة التناقض بين الوقائع وظروفها .

وبين النتيجة القانونية التى تستخلص منها .

(تقضى حثاى أملى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٣ ص ٨ رقم ١١٧)

٤٧٠ حق الدفاع . اعلان المتهم فى الميعاد

القانونى . رفض المحكمة التأجيل .

ليس حرماناً منه .

(تقضى حثاى أملى — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٤ ص ٢٧٨ رقم ١٨٤)

حق الدفاع الشرعى

(أنظر دفاع شرعى رقم ٥٨٧ و ٥٨٨)

حق الراسى عليه المزا

(أنظر نزاع ملكية رقم ٩٩٠)

حق الرجوع

(أنظر تركة رقم ٢٠٩)

حق الرجوع على المحيل

(أنظر سند تحت الاذن رقم ٦٥٠)

حق الرد

(أنظر صطاه رقم ٦٨١)

حق الصرف

(أنظر دعوى وضع يد رقم ٥٨١)

حق الضمان

(أنظر بيع رقم ٢٧٠)

حق القرار

(أنظر وقف رقم ١٠٧٤)

حق المؤجر

(أنظر ايجار رقم ٢٣٩)

٤٧١ حق المالك . تمتعه بالوصول الى ملكه

بطرق أخرى . ولو من جهة واحدة .

كفايته . غير مستوجب للتعويض .

(استئناف مصر — ٢ مارس ١٩٣٢ عدد ٢ ص

١٦٦ رقم ٦٩)

٤٧٢ حق المحال . فى الرجوع على المحيل .

العام . أو عدم وجود منفذ كاف .

(البلى الجزئية — ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد

ص ٤٥٤ رقم ٢٢٧)

حق الارث

(أنظر دعوى الارث رقم ٥٥٨)

٤٦٦ حق الانتخاب . حق شخصى محض .

لا سلطان للرئيس على مرءوسيه فى مباشرته

ولا الزامه بالقيام به . حالة التأخير . العقاب

عابها .

(تقضى حثاى أملى — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢)

عدد ١ ص ٢٦ رقم ٧)

حق الانتفاع . وحق المنفعة

(أنظر بيع رقم ٢١)

حق البقاء .

(أنظر خلو رقم ٥٥٠)

٤٦٧ ١ - حق الحبس . اجراء تحسينات .

الحق قائم . ولو لم يصدر حكم بالمصاريف .

يسرى ضد المدين . وضد من يتلقى

الحق عنه . مرسى مزا

جزء من منزل

جرت فيه تحسينات . الزام الراسى عايه

المزا

بذفع المصاريف قبل الاستلام .

٢ - حق الحبس . استلام الراسى عايه

المزا

بذفع المصاريف قبل الاستلام . لا يسقط

حق الحبس .

(استئناف مصر — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤

ص ٤١٥ رقم ٢٠٩)

حق الحبس

(أنظر قسمة رقم ٨٢١)

حق الحسكر

(أنظر مخكر رقم ٨٨٤ ومستاجر رقم ٩٣٥)

حق الحلول فى الدين

(أنظر مستاجر رقم ٩٣٠)

٤٦٨ حق الدائن . فى ابطال التصرف . فى

حالة تعريض ماله للضياع .

(استئناف مصر — ٨ مارس سنة ١٩٣٢ عدد

٢ ص ١٦٨ رقم ٧٠)

- وجوب تجريد المدين تجريداً فعلياً
(نظرة الكلية الأهلية — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣١
عدد ٥ ص ٥٥٤ رقم ٢٨٧)
حق المرور
(أنظر حق الارتفاق رقم ٤٦٥ ودعوى منع تعرض
رقم ٥٧٨)
حق المشتري
(أنظر بيع رقم ٢٦٠)
٤٧٣ حق الملكية . مطلق . يشمل الأرض
وما عليها .
(نق مزار الجزية — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ عدد
٧ ص ٩٢١ رقم ٤٥٠)
حق الملكية
(أنظر مالك رقم ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١)
حق الوارث في الطعن
(أنظر صورية رقم ٦٩٢)
٤٧٤ ١- حق امتياز المؤجر . المنقولات
الموجودة بالعين . عدم علمه بملكيتها
للغير . امتياز المؤجر عليها - ٢ -
حق امتياز المؤجر . مواشى .
بيعها . إعادة الحجز على مواشى غيرها
بالعين المؤجرة . قونية ماسكيتها للغير .
(الحلة الكبرى الجزية — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٤٥١ رقم ٢٢٥)
حق الامتياز
(أنظر ديون ممتازة رقم ١٠٧)
حق امتياز الشريك
(أنظر قسمة رقم ٨٦١)
حق انتفاع موقت
(أنظر خلو رقم ٥٥٠)
حق رئيس الجلسة في ادارتها
(أنظر دفاع رقم ٥٨٦)
حق رجوع الموصى في الوصية
(أنظر وصية رقم ١٠٥٦)
حق عين لأجنبي
(أنظر اختصاص رقم ٨٤)
حق عيني
(أنظر تسجيل رقم ٣٣٤ وحق ارتفاق رقم ٤٦٢
وحكر رقم ٤٨١)
حق فصل الموظف
(أنظر قوانين الموظفين رقم ٨٣٠)
٤٧٥ حق مكتسب . لا يمكن اعتباره الا اذا
كان مملكه ذا أهلية لتملكه
(نقض جنائي أهلي — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٣٥ رقم ١٢)
٤٧٦ حقوق الدفاع . تغيير المحكمة وصف
التهمة . من اعتباره فاعلاً أصلياً في
التزوير . الى شريك . طاب النيابة ذلك
احتياطياً . مرافعة الدفاع على هذا
الاساس . عدم الاخلال بها .
(نقض جنائي أهلي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٧٣ رقم ١٢١)
٤٧٧ حقوق الدفاع . رفض استدعاء شهود
بناء على طلب الدفاع في غير الاحوال
المقررة بالقانون . لا يمد إخلالاً بها .
(نقض جنائي أهلي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٣٠ رقم ٤٠٩)
حقوق ارتفاق
(أنظر أرض الحكومة رقم ١١٨)
حقوق عينية
(أنظر تسجيل رقم ٣٣٤)
٤٧٨ ١- حكر . اثباته . عدم ضرورة التقيد
بما تقضى به المادة ١٣٧ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية . يكفي اثبات
الحكر - ٢ - حكر . اثباته . مسألة
موضوعية .
(نقض مدني أهلي — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٢١ رقم ٢١)
٤٧٩ حكر . تعريفه . تسجيله طبقاً للاشكال
الواردة بالقانون .
(استئناف مختلط — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١ عدد
٣ ص ٣٤٨ رقم ١٦١)

وجه معين . حقيقة مآل هذا الوجه .
جواز بحثه على اعتبار مآله - ٢ - حكم .
قدم مستنداً في دعوى . تفسيره .

موضوعي

(نقض مدني أهلي — أول ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥١٨ رقم ٢٦٧)

٤٨٥ حكم . اعلاؤه . في غيبة المدعى عليه .
(مصر الكلية الاهلية (قضاء سجل) - ٢ يوليو
سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٢٧ رقم ١٥١)

٤٨٦ حكم . اعلانه والتنبية بالدفع . عدم
اعتبارها اجراء تنفيذ

(استئناف غلط — ٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٣١ رقم ١٠٣)

٤٨٧ حكم . الاستناد اليه في دعوى . تفسيره
على الوجه المقصود منه . موضوعي .
(نقض مدني أهلي — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥١٦ رقم ٢٦٥)

حكم البيع

(أنظر نزاع الملكية رقم ٩٩٣)

حكم بالرد والبطالان

(أنظر تزوير رقم ٢٣٦)

٤٨٨ حكم برفض الدعوى بحالتها . غير مانع
من رفعها بشكل جديد . وبذات الطلبات
(نبي - وبف الجزئية — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٩٥ رقم ٦٥١)

٤٨٩ حكم . بطلانه . صدوره من هيئة غير
التي سمعت المرافعة .

(نقض جنائي أهلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٨٦ رقم ٢٣٩)

٤٩٠ حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
قائم بذاته . يختلف عن الحكم الغيابي
المعارض فيه . عدم بحثه الموضوع .
وهو عقاب للمعارض المهمل .

(نقض جنائي أهلي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ١٣ رقم ١)

٤٩١ حكم بالايقاف . قطعي في مسألة اختصاص .

٤٨٠ حكر . تقديره . القاعدة .

(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٤١٦ رقم ٢١٠)

٤٨١ حكر . حق عيني من جانب المالك
والمحتكر . هل يجوز تحكير الارض
الملك ؟

(مصر الكلية الاهلية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٦٩ رقم ٦٥٣)

حكر

(أنظر اجارة رقم ٢٧ وخلو رقم ٥٥٠ ووقف
رقم ١٠٧٣)

٤٨٢ حكم استئنافي . بالغاء حكم ابتدائي في
دعوى . مرفوعة من احدى الأوصياء
في تركه بصفتها وصية على بعض القصر .
عمل هذه الوصية في الدعوى لقصرها
وللقصر المشمولين بوصاية غيرها . اذنها
من المجلس الحسي في ذلك . ابراز
صفتها عن جميع القصر في مذكرتها
الآخيرة لمحكمة الاستئناف . الطعن
في الحكم الاستئنافي من هذه الوصية
عن القصر جميعا . جوازه .

(نقض مدني أهلي — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧٠١ رقم ٢٤٧)

٤٨٣ حكم استئنافي . تأييده حكماً ابتدائياً
لأسبابه . الأسباب الابتدائية كافية في
ذاتها لرفض طلبات المستأنفين . الاعتماد
عليها في الحكم المستأنف . لامانع

(نقض مدني أهلي — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢١٥ رقم ٦١٩)

حكم استئنافي

(أنظر حكم إقاف رقم ٤٩١ ونقض رقم
١٠١٨ و ١٠٢٠)

٤٨٤ ١ - حكم . اعتمده حكم آخر في دعوى .
الطعن فيه . بناء الطعن ظاهرياً على

النقض من مراقبتها. عدم كفاية ما بالحكم
لتمكين محكمة النقض من التقرير بنفي
المدعى من مخالفة القانون. أو الخطأ
في تطبيقه. بطلان الحكم لخلوه من
الاسباب أو عدم قيامه على أساس قانوني
صحيح.

(نقض مدني أهلي — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١٠٩٨ رقم ٥٤٦)

٤٩٦ حكم . تسبيب . وجوه النزاع .
تعددتها . القضاء فيها . وجوب تسبيب
كل وجه منها .

(نقض مدني أهلي — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٠٥ رقم ٣٤٩)

٤٩٧ حكم . تسببيه بأسباب صحيحة في جوهرها .
اعتور بعضها خطأ . حذف العبارات
الخطأية . لا يؤثر في صحة الحكم . لا نقض
(نقض مدني أهلي — ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٢٠٧ رقم ٦١٥)

٤٩٨ حكم . تفسير الحكم التفسيري . أوجه
الطعن فيه . الحكم الذي جرى تفسيره
ابتدائي . استئناف حكم التفسير . جوازه
(استئناف باريس — ١١ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٦١٢ رقم ٣٢٢)

٤٩٩ حكم تمهيدى . قيد المحكمة به . مداه .
وتحديد صرماه .

(استئناف مصر — ٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٢٣٧ رقم ٦٣٠)

٥٠٠ حكم تمهيدى . صادر بناء على منازعة
الخصوم . ملزم المحكمة لتنفيذه دون
الأخذ بنتيجته .

(شين الكوم الكلية الأهلية — ١٠ فبراير سنة
١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٢٧ رقم ٢١٤)

٥٠١ حكم تمهيدى . لاحجية له . لا يقيد
القاضى الذى أصدره .

(نقض مدني أهلي — ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٢٠٣ رقم ٦١٤)

حكم ابتدائي مبنى عليه . حكم استئنافى .
مؤيد للحكم الابتدائي لأسبابه . الطعن
في الحكم الاستئنافى . بطريق النقض .
انصباب بعض وجوه الطعن على مسألة
الاختصاص . وجوب رفضها .

(نقض مدني أهلي — ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٩٨٦ رقم ٤٨٦)

حكم بالبراءة

(أنظر نقض رقم ١٠٢٠)

حكم بالتأييد

(أنظر افلاس رقم ٢٠٠)

حكم بعدم الاختصاص

(أنظر وصية رقم ١٠٥٥)

٤٩٢ حكم تحضيرى . قرار محكمة الاستئناف

بندب أحد أعضائها . للاشتراك مع
الخبير المتدب ابتدائياً . حكم تحضيرى
لا تمهيدى . جواز العدول عنه .

(نقض مدني أهلي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عدد ٤
ص ٣٩٠ رقم ١٩٤)

٤٩٣ تسبيب الحكم . تقديم مستندات

جديدة لمحكمة الاستئناف للاستناد

عليها في طلب الملكية . عن طريق

الشراء . بعد أن كان الاستناد الى المدة

الطويلة . وجوب مناقشة أساس الطلب

الجديد . عدم حصول ذلك . بطلان .

(نقض مدني أهلي — ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٨ ص ٩٩١ رقم ٤٨٩)

٤٩٤ حكم . تسبيب . الرد في الحكم على حجج

الخصوم . عدم لزومه مع كفاية الاسباب .

(نقض مدني أهلي — ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ عدد
٧ ص ٨٤٩ رقم ٤١٨)

٤٩٥ حكم . تسبيب . حرية قاضى الموضوع في فهم

الوقائع من الأدلة . ووزن الأدلة

وتقديرها . وجوب تسبيب حكمه

في ذلك تسبيبا كافيا . لتمكين محكمة

في حجة الوقف . عدم صحته . فصل
المحكمة الأهلية في النزاع . جواز رفع
اشكال قبل التنفيذ . وإيقافه - ٢ - حكم
صادر من هيئة غير مختصة قانونا . بالفصل
في موضوعه . اعتباره كأن لم يكن .
(مصر الكلية الأهلية - ٢٨ أبريل سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٦٣ رقم ٨٤)

حكم شرعي
(أنظر اختصاص رقم ٨٥ وإثرت رقم ١١٧ واشكال
رقم ١٨٠)

٥٠٧ حكم . صادر ضد شركاء على الشيوع .
استثنائه من البعض . صيرورته نهائيا
بالنسبة للآخرين .
(استئناف مخطوط - ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣٢٠ رقم ٦٦٩) .

٥٠٨ ١ - حكم . صدوره في مسألة تكليف
ودلالته . مسألة وقائع - ٢ - حكم . اسباب .
رفع فرعى . صلاحية أسباب الحكم
الموضوعي لأن تكون رفضا ضعفيا
للدفع . لا بطلان
(نقض مدني أهلي - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١٠٩٦ رقم ٥٤٥)

حكم صادر بالرد والبطلان
(أنظر استئناف رقم ١٤٧)

حكم صادر على خلاف حكم سابق
(أنظر استئناف رقم ١٥٤)

٥٠٩ حكم . عدم بيانه الواقعة . ولا ملاساتها .
ولا دليل همتها . ولا الشاهد المعتمد
على أقواله . ونحوي شهادته . بطلانه .
(نقض جنائي أهلي - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ١١١ رقم ٢٦٠)

٥١٠ حكم غيابي في جنائية . المادة ٥٣ من
قانون تحقيق الجنائيات . شمول نصها
(٨)

٥٠٢ ١ - حكم تمهيدى . يحوى حكما قطعييا في
مسألة اختصاص . الطعن فيه بطريق
النقض . جائزا - ٢ - حكم تمهيدى .
يحوى حكما قطعييا في مسألة اختصاص .
مجرد تنفيذه . لا يعتبر قبولا له .
التصرف الذى يستنتج منه قبول
الجانب القطعى . وجوب افادة الرضا به .
(نقض مدني أهلي - ٩ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ٩٨٣ رقم ٤٨٥)

حكم تمهيدى
(أنظر طعن بطريق النقض رقم ٧١٦ وروضة مادية
رقم ١٠٤٩)
حكم جنائي
(أنظر اشكال رقم ١٧٩)

٥٠٣ حكم جزئي . قضى بدفع مبلغ . دون
الفصل في دفع بأن هذا المبلغ داخل في دين
آخر أمام المحكمة الكلية . جواز استبعاد
هذا المبلغ بعد التحقيق في القضية
الأخرى .
(نقض مدني أهلي - ٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد
٨ ص ٩٩٨ رقم ٤٩٣)
حكم جنائي في مخالفة
(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٥٠)

٥٠٤ حكم حضوري . في دعوى قسمة .
باجراء القرعة . عدم ضرورة اعلانه .
(استئناف مخطوط - أول مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١٥٩ رقم ٥٧٩)

٥٠٥ حكم . خلوه من ايراد أوجه الدافع
الهامة . مع تفصيل أدلة الادانة بعناية
تامة . غير مبطل له
(نقض جنائي أهلي ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٠٤ رقم ٢٥٣)

٥٠٦ ١ - حكم شرعي . باعتبار عقار ما . داخلا

الحكم الغيابي الأول . وجوب اعلان
الحكم الأخير لا ابتداء مواعيد المعارضة
(نقض جنائي أملي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٢٠ رقم ٤)

٥١٦ حكم غيابي . في معارضة . سرعان ميعاد
الاستئناف . من يوم صدوره . المادة ١٧٧
من قانون تحقيق الجنايات . تفسيرها
(نقض جنائي أملي — ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٢ —
عدد ١٠ ص ١١٨٢ رقم ٦٠٠)

حكم غيابي
(أقتر توزيع رقم ٤٠٨ ودعوى عمومية رقم ٥٦٨
ومعارضة رقم ٩٥٦)

٥١٧ حكم . فصله في دفع نوعي . لا اتصال له
بالموضوع . استئنافه . الغاء الحكم
المستأنف . عدم جواز الفصل في
الموضوع .

(استئناف مختلط — ١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٦١٠ رقم ٣١٧)

٥١٨ حكم . في الجنح التي تقع في الجلسة .
عدم لزوم اصداره في نفس الجلسة .
(نقض جنائي أملي — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٤٦ رقم ٥٧)

٥١٩ حكم في جريمة ضرب . عدم ذكره لفظ
العمد . فهم العمد من سياقه . لا عيب
(نقض جنائي أملي — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ٤٥٧ رقم ٤٧٥)

٥٢٠ حكم . في معارضة في تنبيه نزع ملكية .
عدم اعلانه . بطلان الحجز وكافة
اجراءات نزع الملكية .
(استئناف مختلط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٤٦٦ رقم ١٢٤)

٥٢١ حكم . قاض بتقدير أتعاب المتهم لا محامي
له . خطأ مادي . لا تأثير له
(نقض جنائي أملي — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٠٠ رقم ٦١٣)

من يكون متبها بمجنحة . ولمن يكون
متبها بجناية .
(نقض جنائي أملي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ٩٦٩ رقم ٤٧١)

٥١١ حكم غيابي . تخاف عن حضور جلسات
الحاكم الجنائية . لعذر قهري . المادة
٢١٧ تحقيق جنابات . تطبيقاتها طبقا
(نقض جنائي أملي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٨٢ رقم ٣٣٦)

٥١٢ حكم غيابي . البطلان المنصوص عليه
بالمادة ٢٢٤ تج . شروط هذا البطلان .
حضور المحكوم عليه أمام المحكمة .
عدم حضوره . وجوب القضاء باعتبار
الحكم الأول قائما .
(نقض جنائي أملي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ٩٥٩ رقم ٤٧٧)

٥١٣ حكم غيابي . سقوطه . لعدم تنفيذه في
بحر السنة شهور . ضرورة القضاء بذلك .
بالاشكال أو المعارضة في تنبيه نزع
الملكية . أو المعارضة في الحكم . أو
رفع دعوى أصلية
(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ١٠٠٣ رقم ٤٩٦)

٥١٤ ١ - حكم غيابي . في جنحة أو مخالفة .
أحكام سقوط العقوبة أو الدعوى
العمومية بالتقادم . بيانه — ٢ - حكم
غيابي . في مواد الجنابات . حكم سقوط
العقوبة أو الدعوى العمومية . عدم
التفريق بين الحكم الحضورى أو
الغيابي . سقوط العقوبة بالتقادم ومبدأه .
تاريخ الحكم

(نقض جنائي أملي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٤٣ رقم ١٥)

٥١٥ حكم غيابي . في معارضة . اختلافه عن

- ٥٢٢ حكم قطعى . فى دفع فرعى وتمهيدى .
فى موضوع الدعوى : قبول تنفيذه .
مانع من الطعن فيه
(نقض مدنى أهلى — سنة أول ديسمبر ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٤١٧ رقم ٢٦٦)
- حكم قطعى
(أنظر حكم تمهيدى رقم ٥٠٢)
- ٥٢٣ حكم محكمة شرعية . لا يباغيه حكم
مجلس ملى
(استئناف مختلط — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣١٧ رقم ٦٥٩)
- حكم مجلس ملى
(أنظر حكم رقم ٥٢٣)
- ٥٢٤ ١ - حكمين محكمين : تنفيذه . إشكال .
المحكمة المختصة بنظره . تفسير المادة
٧٢٦ مرافعات - ٢ - حكم محكمين . أمر .
تنفيذه . المعارضة فيه رفض المعارضة .
استئناف حكم الرفض . أثره على التنفيذ - ٣
حكم محكمين . قبوله ضمناً . معناه . أثره .
(ملوى الجزئية — ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧٦٤ رقم ٣٧٦)
- ٥٢٥ حكم محكمين . طلب بطلانه . جواز
التنازل عنه بعد الحكم .
(الرقازيق الكلية الاهلية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٩٠٦ رقم ٤٤٥)
- ٥٢٦ حكم مدنى . مانع من طرح ذات
الموضوع أمام المحكمة الجنائية .
(مصر الكلية الاهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٦٠ رقم ٢٩٠)
- حكم مدنى يرد وبطلان ورقة
(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٥١)
- ٥٢٧ حكم مرسى مزاد . العاؤه . فوأندمستحقة
لتراسى عليه المزاد . احتسابها طبقاً للقانون
(استئناف مختلط — ٨ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١٦١ رقم ٥٨٢)
- ٥٢٨ حكم مرسى المزاد . بثمن أقل من الثمن
المحدد . عدم جوازه . بطلان الحكم .
(نقا الكلية الاهلية — ٧ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣٧٧ رقم ٦٤٦)
- ٥٢٩ حكم مرسى مزاد . التنازل عنه . مسألة
موضوعية .
(نقض مدنى أهلى — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢٥
ص ١٤٢ رقم ٦٠)
- حكم مرسى مزاد
(أنظر استئناف رقم ١٤٤ ودعوى استئناف رقم ٥٥٥
ومطالبة بمبلغ رقم ٩٤٦)
- ٥٣٠ حكم . يعاقب على جريمتين : جريمة تعرض
بالثوة لحيازة عقار . وجريمة اتلاف . عدم
ثبوت جريمة التعرض . نقض الحكم
فيما يتعلق بها . وإبقاؤه فيما يتعلق بالجريمة
الثانية . مع ابقاء العقوبة . جواز ذلك
بشرط كفاية الجريمة الثانية لاستحقاق
العقوبة .
(نقض جنائى أهلى — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ٩٧٨ رقم ٤٨١)
- ٥٣١ حكم . من القضاء المستعجل . بإيقاف
تنفيذ حكم نهائى . حكم موضوعى .
تعرضه للملجاء بالحكم المستعجل من
حيث اختصاصه . عدم جواز اعتباره
حكماً مناقضاً للحكم سابق .
(نقض مدنى أهلى — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٨ ص ٩٨١ رقم ٤٨٨)
- ٥٣٢ ١ - حكم . منطوق . متفق مع المنطق
الصحيح للقانون . على الوقائع الثابتة فيه .
أسبابه فيها أخطاء قانونية . لأهمية ولا
نقض - ٢ - حكم محكمين . مشاركة
التحكيم منصوص فيها على أن الحكم يكون
نهائياً . استئناف الحكم غير جائز .

أركان الجريمة . التقيد بقواعد الاثبات
المدنى . ورفع الدعوى العمومية .

(المنشية الجزئية — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٨ ص ١٠٤٢ رقم ٥١٥)

حلول الدائن فى الاجراءات
(انظر مزايده رقم ٩٠٨)

حلول دائن

(انظر نزوع ملكية رقم ٩٩٤)

٥٣٧ حماية . رعايا عثمانيين . احتماؤهم بدولة
أجنبية . غير مؤثرة على أحوالهم
الشخصية .

(المنشية الجزئية - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٢٨ رقم ٤٥٣)

حماية مؤلف

(انظر ملكية ادبية رقم ٩٧١)

حمل الاثبات

(انظر كتيالة رقم ٦٨٢)

حمل احد السارقين سلاحا

(انظر سرقة رقم ٦٤٣)

٥٣٨ حوالة الاحكام . تتبع نوع السند .

سند غير قابل للتحويل . لا يجوز تحويل
الحكم الصادر به

(المحلة الكبرى الجزئية - ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٣ ص ٣٤٠ رقم ١٥١)

٥٣٩ حوالة محال عليه . حقه فى التمسك بجميع

الدفعوع ولو كانت شخصية

(يا الجزئية - ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص
٥٩٦ رقم ٣٠٣)

حواله

(انظر وكيل فى الحوالة رقم ١٠٨٥)

حوالة أو وكالة

(انظر كتيالة رقم ٨٦٤)

خ

خادم ومخدوم

(انظر اجارة أشخاص رقم ٢٦)

الطعن ببطالانه . وجوب رفع دعوى

خاصة به . للمادتان ٧٢٤ و ٧٢٧ مرافعات

(نقض مدنى أهلى — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٠٠ رقم ٢٤٦)

٥٣٣ حكم . منطوق الحكم . ارتباطه بأسبابه .

تطبيق نظرية قوة الشيء المحكوم فيه .

(بنى سوف الجزئية — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١١٩٥ رقم ٦٥١)

٥٣٤ حكم . ورود عبارة فى أسبابه موهمة

بوقوع تناقض بين بعض هذه الأسباب

والبعض . صحة الحكم فى نتيجته . لا نقض .

(نقض مدنى أهلى — ٢ فبراير سنة ١٩٣٢

عدد ٧ ص ٨٥٥ رقم ٤٢٢)

حكم

(انظر استئناف رقمى ١٤١ و ١٥٥ و مزاد رقم ٩٠٥

ونقض رقم ١٠١٨ و ولاية القضاء رقم ١٠٨٨)

حكم جنائى

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤٤ و ٨٤٥

و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠)

حكم غير مسبب

(انظر طعن رقم ٧١٠)

حكم نزوع ملكية

(انظر استئناف رقم ١٤١)

حكم نهائى

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٥٢)

حكمة التشريع

(انظر تفسير القوانين رقم ٢٧٤)

حكومة

(انظر عمل ادارى رقم ٧٥٥)

٥٣٥ حلف اليمين . فوات المحكمة توجيها .

تداركها ذلك بعد أداء الشهادة . وعدم

اعتراض المتهم . ضخته .

(نقض جنائى أهلى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٥ ص ٥٠٩ رقم ٢٥١)

٥٣٦ حاف يمين كاذبة . شرط قبولها . غير

استئناف الحكم الصادر في منازعات
معينة . عدم تناوله للمنازعات التي تنى
على حق جديد خاقه القانون بعد العقد
الأول

(خضر وإبراهيم فرنسي — ٢٨ يويه سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٦٤ رقم ٥٩٢)

٥٤٥ خط التنظيم . أعمال خارجة . شروط
اعتبارها كذلك .

(شين الكوم الكلية الاملية — ٢٣ اكتوبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٩٨ رقم ٤٤٢)

٥٤٦ خط تنظيم . طريق عمومي . صدور
مرسوم باعتاده . وجوب احترامه .
عدم اقامة أى بناء إلا برخصة . نزاع
مالكية العقار . عدم ضرورته . الطريق
غير مطروق . عدم سر يان ذكرى والتنظيم
عابها . انطباق المادة العاشرة من قرار
وزير الاشغال نفسه لا الدكرى .

(شين الكوم الكلية الاملية — ٦ مارس سنة
١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٦ رقم ٢١٧)

خط تنظيم

(أنظر بناء رقم ٢٠٢ وطرق عمومية رقم ٧٠٢)

٥٤٧ خطأ . علاقته كملاقة السيد بخادمه .
اتصال وارتباط .

(ديباط الجزئية — ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٢٦ رقم ٩٩)

خطأ

(أنظر دعوى مدنية رقم ٥٧٢)

خطأ الدائن

(أنظر عقد احتمالي رقم ٧٣٤)

خطأ في تطبيق القانون

(أنظر قرض رقم ١٠٢٣)

خطأ مشترك .

(أنظر مسئولية مدنية رقم ٩٣٦)

خطأ فاحش

(أنظر رفت رقم ٦١٤)

٥٤٩ خبير . استعانة المجاس الحسي به .
غير مقيد باجراءات قانون المرافعات .
(مجلس حسي عالي — ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٥ ص ٥٢٤ رقم ٢٧٢)

٥٤١ خبير . تقرير خبير . ساطة المحكمة في
التمويل على بعضه أو كله . نهائية .
(نقض جنائي أهلي — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٤٣ رقم ١٥)

٥٤٢ ١ - خبير . وجوب دعوة الخصوم
للحضور أمامه . اجراء جوهرى .
اغثاله . بطلان أعماله . اخطار الخصوم .
بغير ورقة التكليف على يد محضر .
لا يقتضى البطلان الا اذا لم يطمئن
القاضى الى وصول التبليغ للخصم .
(٢) خبير . دعوة الخصوم . تعدد
الممثلين لخصم واحد . وجوب دعوتهم
جميعاً . أو دعوة المتمكن منهم من ابداء
دفاعه . وقف . ناظر معزول ابتدائياً .
ضم ناظر مؤقت . من هيئة التصرفات
واذنه بالاقرار . واستلام الناظر المنضم
جبراً لا وراق الوقف . بطلان اجراءات
الخبير . لعدم اخطار الناظر المنضم .
(نقض مدنى أهلي — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٥٩ رقم ٢٠)

خبير

(أنظر دفع بطلان عمل خبير رقم ٥٩٣)

ختم الحكم (عدم)

(أنظر طعن رقم ٧١٩)

٥٤٣ خصم . غيابه . حضور محام عنه في
الجلسات . انسحابه بجلسة المرافعة .
اعتبار الحكم حضورياً .

(استئناف مختلط — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٦١٠ رقم ٣١٦)

٥٤٤ خصومة . درجات التقاضى . تنازل عن

خطأ

(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤٦)

خطأ جسيم .

(أنظر تعويضات رقم ٣٦٩)

خطأ مادي

(أنظر حكم رقم ٥٢١ ، ومعارضته رقم ٩٥٥)

٥٤٨ خطبة . العدول عنها . حصول الضرر .

جواز الحكم بالتعويض .

(تنا الجزئية — ٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٩)

(ص ١١٥٤ رقم ٥٧٦)

٥٤٩ خلف خاص . التزامه بالتعهدات التي

ينشئها سابقه . حدود ذلك .

(مصر للكلية الاملية — (قضاء مستجل) —

١٠ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٤٣ رقم ٤٧٠)

٥٥٠ ١ - خلو . اجارة . الفرق بينهما . يفضل

صاحب الحكر عن كل ماعداه . لا يجوز

اخرجه مادام يدفع أجر المثل الابلعد

تمويضه - ٢ - خلو . حق انتفاع

مؤقت . من ناظر الوقف . جواز عقده

من غير اذن القاضي - ٣ - خلو .

جوازه . على أرض غير موقوفة

- ٤ - خلو . معنى حق البقاء . ليس المقصود

أن له حقاً عينياً .

(استئناف مصر — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد

١ ص ١٠١ رقم ٣٩)

خيار المشتري

(أنظر عقار مبيع رقم ٧٣١)

٥٥١ خيانة الأمانة . حارية الاستعمال .

بيع سيارة . شروط . تقسيط الثمن .

تحریم البيع . بيع السيارة . تبديد .

(استئناف باريس — ٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٣

ص ٣٥٠ رقم ١٧٢)

خيانة امانة

(أنظر تبديد رقم ٢٨٩ وسرقة رقم ٦٤٠)

د

٥٥٢ دائن مرتين . حسن نيته . بالتطبيق

للمادة ١٠٧ مدني مختلط . معناها .

مداهها .

(استئناف مختلط - ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨

ص ١٠٤٨ رقم ٥١٧)

دائن

(أنظر حجز تحفظي رقم ٤٤٥ وحراسة رقم ٤٤٤

وسند رقم ٦٥١ وعرض حقيقي رقم ٧٢٧ ومزايدة

رقمي ٩٠٦ و ٩٠٨)

دائني التركة

(أنظر تركة رقم ٣٠٩)

٥٥٣ دخول منزل بقصد زنا . تطليق الزوجة .

طلب معاقبة الشريك عن الجريمة

المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ ع . لا يجوز

(نقض جنائي أهلي - ٦ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠

ص ١١٩٣ رقم ٦٠٨)

درجات التقاضي

(أنظر خصومة رقم ٥٤٤)

٥٥٤ دعاوى الاستحقاق . المنصوص عنها

بالمادة السابعة من قانون التسجيل .

المقصود بها .

(نقض مدني أدلي - ٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧

ص ٨٢٩ رقم ٤١٥)

دعاوى الدائنين .

دعاوى الشركاء .

(أنظر تقادم رقم ٣٨٤)

دعاوى مدنية

(أنظر محاضر مخالفات رقم ٨٨٠)

دعوى ابطال التصرفات

(أنظر صورية رقم ٦٨٧)

دعوى منع تعرض وابطال ايجار

(أنظر نقض رقم ١٠٢٢)

دعوى اخلاء

(أنظر قاضي الامور المستعجلة رقم ٧٩٠)

فيها نهائياً . عدم جوازه - ٢ - دعوى
التزوير . الحكم بالتزوير في الحال . بعد
تقديم الادلة للقاضي . جوازه . أحواله .
(٢٨٣ ص)

(استئناف مصر - ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٢٠٥ رقم ٢٠٥)

دعوى بطلان

(أنظر مباداة رقم ٨٧٢)

دعوى الضمان

(أنظر تقدم رقم ٢٨١)

دعوى العجز في المساحة

(أنظر اجارة رقم ٢٢)

دعوى الغاء حجز .

(أنظر قاضي الامور المستعجلة رقم ٧٨٧)

٥٦١ دعوى تزوير . أدلة التزوير . تحقيقها .

غير منتجة في اثبات التزوير . جواز

الحكم بالتزوير رغم ذلك اذا اقتضت

الحكمة بالتزوير .

(استئناف مصر - ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١

ص ٩٢ رقم ٢٥)

٥٦٢ دعوى تزوير . الحكم بصحة ورقة .

جواز رفع دعوى جديدة بالتزوير .

عند ظهور أدلة جديدة . الحكم في صحة

الامضاء فقط . جواز الطعن في صلب

السند بدعوى جديدة .

(استئناف أسوط - ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦٥

ص ٧٢٩ رقم ٣٦١)

٥٦٣ دعوى . تكيف المدعى لدعواه .

لا يقيد الخصم ولا القاضي . المادة

١١٦ م . مشمولها .

(نقض مدني امل - ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠

ص ١٢١٦ رقم ٦٢٠)

٥٦٤ دعوى عمومية . تحريك الدعوى العمومية .

شرطه . صفة المدعى المدني وحقه في

ذلك . عدم قبول طلبه . انهيار الدعوى

٥٥٥ دعوى استحقاق . مرفوعة بعد حكم

مرسي المزاد . ضد الراسي عليه المزاد

والمدن . ونازع الملكية . اجراءات

عادية . أثرها ضد هؤلاء فقط .

(استئناف عتظ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١

عدد ٦ ص ٧٨٢ رقم ٢٨٩)

دعوى استحقاق

(أنظر استئناف رقم ١٤٠)

٥٥٦ دعوى استرداد . صحيفة الدعوى . أدلة

الملكية . يكفي ذكرها دون مناقشتها .

(نفي سوفيف الجزئية - ٢٦ ابريل سنة ١٩٣١

عدد ٤ ص ٤٤٨ رقم ٢٢٣)

دعوى استرداد

(أنظر اختصاص رقم ٩٤ واستئناف رقم ١٥٥)

دعوى اشهار افلاس

(أنظر اختصاص رقم ٦٣ و ٧١ و ٧١)

دعوى أصاية وفرعية

(أنظر استئناف رقم ١٤٠)

٥٥٧ دعوى الاثراء على حساب الغير . لا محل

لها مع وجود رابطة عقدية بين المتخاصمين

(نقض مدني امل - ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٦ ص ٧٠٤ رقم ٣٤٨)

٥٥٨ دعوى الارث . لا تثبت أكثر من اثبات

حق الارث . ومقدار النصيب الشرعي .

لا تثبت ملكا . وجوب رفع دعوى

الملك أمام الجهة القضائية المختصة .

(استئناف مصر - ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥

ص ٥٢٨ رقم ٢٧١)

٥٥٩ دعوى بولسية . دعوى صورية . بحث

الثانية أولا .

(استئناف عتظ - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢٥

ص ٢٢٢ رقم ١٠٥)

٥٦٠ ١ - دعوى التزوير المدنية . دعوى

مستقلة . الحكم فيها . يحوز قوة الشيء

المقضي به . تقديم أدلة جديدة بعد الحكم

- دعوى ضمان
(انظر اختصاص رقم ٤٨)
- ٥٦٨ دعوى عمومية . اعادة تحريكها . مع
مقوط الحق فيها . شهادة الشهود . طبقا
للمادة ١٢٧ تج . من الدلائل التي
تبيح الشروع في انعام اجراءاتها . ضرورة
تناولها للتهمة المراد تحريكها . تحقيق
في تهمة نصب . وتحقيق جديد في تهمة
تزوير مرتبطة بها . اعتباره دليلا جديدا
في تهمة النصب
(نقض جنائي امل — ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ١
ص ٢٨ رقم ١٣)
- دعوى عمومية وتحريكها
(انظر جنحة رقم ٤٢٤ ومحاضر رقم ٨١٠)
- ٥٦٩ دعوى فرعية . اتصاها بالدعوى الأصلية
وارتباطها بها . لزومه .
(استئناف مختلط — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٩٤٣ رقم ٤٦٤)
- دعوى قسمة
(انظر حكم حضوري رقم ٥٠٤)
- ٥٧٠ دعوى . قيمتها . طلب ما يستجد .
احتسابها لغاية الحكم في الدعوى .
عدم اعتبار ما يستجد بعد الحكم .
(مصر الكلية الاملية — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٩ ص ١١١٩ رقم ٥٥٨)
- دعوى محاسبة الوصى السابق
(انظر تقادم رقم ٣٩٢)
- ٥٧١ دعوى مدنية . ارتباطها بالدعوى
الجنائية . تبعيتها لها .
(دمشق الجزئية — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٢٤ رقم ٤٥٦)
- ٥٧٢ دعوى مدنية . خطأ . المسئول مدنيا .
تأمين . عدم اختصاص القضاء الجنائي
بالحكم على المؤمن
(نقض فرنسي — ١٠ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٤٥ رقم ٤٧٠)

- المدنية ومعها الدعوى العمومية . بشرط
عدم مطالبة النيابة بالسير فيها .
(المطارين الجزئية — ٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٢٠ رقم ٩٦)
- دعوى تزوير فرعية
(انظر استئناف رقم ١٤٦)
- دعوى الفسخ
(انظر عقد ثنائي رقم ٧٤٦)
- ٥٦٥ دعوى الملكية . دعوى اليد . عدم
جواز الجمع بينهما . بطلان الحكم الذي
يجمع بينهما . في أسبابه أو منطوقه .
(نقض مدني امل — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٢٨١ رقم ١٢٧)
- دعوى الملكية بوضع اليد
(انظر تقادم رقم ٣٨٢ وصورية رقم ٦٩١)
- دعوى الميراث .
(انظر تقادم رقم ٢٩٣)
- دعوى اليد
(انظر دعوى الملكية رقم ٥٠٥)
- دعوى جنائية
(انظر دعوى مدنية رقم ٤٧١ و ٥٧٢)
- دعوى حساب
(انظر ثقة رقم ١٠٠٤)
- ٥٦٦ دعوى . رفعها من عدة مدعين .
طلباتهم مبنية على سند قانوني واحد .
(بندر الزقازيق الجزئية — ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٧٠ رقم ٢٧١)
- دعوى ريع أو إيجار
(انظر ملكية رقم ٩٦٧)
- ٥٦٧ دعوى . شكل معين . نظام عام . الاتفاق
على العكس . عدم جواز
(مصر الكلية الاملية — ٢٨ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ١٠٦ رقم ٤٢)
- دعوى صورية
(انظر دعوى براسية رقم ٥٥٩)

- ٥٧٣ دعوى مدنية . رفعت بالتبعية للدعوى الجنائية . ضرورة الارتباط المباشر بين الجريمة وهذه الدعوى .
(بندر الزقازيق الجزية — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٣٢ رقم ٤٥٥)
- ٥٧٤ دعوى مدنية . طلب رد وبطلان ورقة . ثم طلب تعويض عن التزوير . الطلبان مختلفان . قبول طلب التعويض . عدم الاحتجاج بالمادة ٢٣٩ تج .
(نقض جنائي أملي — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٣٢ رقم ١١)
- ٥٧٥ ١ - دعوى مدنية . قضاء محاكم الجنج فيها . كنص المادة ١٧٢ . جوازي . حكم عدم الاختصاص فيها . صحته .
٢ - دعوى مدنية . أمام محاكم الجنايات . عند الحكم بالبراءة . التزامها بالفصل فيها .
(نقض جنائي أملي — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤٢ رقم ١٤)
- دعوى مدنية أمام محكمة الجنج
(أنظر نرة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٥٥)
دعوى مدنية
(انظر عقد رقم ٧٣٢ وقوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤٦)
- دعوى مدنية من مدعى عليه
(انظر سند دين رقم ٦٥٣)
- دعوى مدنية أمام محكمة جنايات
(انظر المحكمة الجنائية رقم ٨٩٣)
- ٥٧٦ دعوى عمومية . حكم غيابي . عدم تنفيذه في بحر ثلاث سنوات . سقوط الحق فيها .
(نقض جنائي أملي — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١٠٦٣ رقم ٥٢٧)
- ٥٧٧ دعوى مستعجلة . طلب اخلاء . الحكم فيه . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه .
(استئناف مخطوط — ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٢١ رقم ٦٧٠)
- دعوى مستعجلة
(انظر ارتفاق رقم ١١٦)
دعوى ملكية .
(انظر وقف رقم ١٠٧٥)
- ٥٧٨ دعوى منع تعرض . حق المرور . لا تقبل اذا كان للعقار طريق آخر . الا في حالة وجود اتفاق .
(البينا الجزية - ٢٦ - ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٥٤ رقم ٢٢٧)
- دعوى منع تعرض
(انظر حق ارتفاق رقم ٤٦٣ ونقض رقم ١٠٢٢)
- ٥٧٩ دعوى نزاع ملكية . البيان الوارد بالاعلان . احالته على التنبيه والاختصاص . ذكر نمرة العقار ورقم المكالمة دون حدود العقار . كفايته . جواز ايضاحه عند النشر
(استئناف مصر - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠١٠ رقم ٥٠٠)
- ٥٨٠ دعوى نزاع ملكية . معارضة في تنبيه نزاع الملكية . ترفع أمام محكمة العقار . او المحل المعين في تنبيه نزاع الملكية .
(استئناف مصر - ٣ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ١١١٢ رقم ٥٥٢)
- دعوى نزاع ملكية
(انظر ايقاف البيع رقم ٢٤٢)
دعوى واحدة
(انظر طلبات متعددة رقم ٧٢٢)
- ٥٨١ دعوى وضع يد . حق الصرف . لاشان لها بها . الاحتفاظ بالحالة الفعلية . حتى يثبت موضوع الحق .
(استئناف مخطوط — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦١ رقم ٥٨٣)
- ٥٨٢ دعوى وضع يد . حق المستأجر أو المنتفع في رفعها . ثابت .
(قاضي الكلية الاملية — ٢١ - سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٥٣ رقم ٢٧٠)

- ٥٨٣ دعوى وضع يد . رفعها من حائز .
حيازته بنية الملكية له أو لغيره . جوازها
بدون ادخال باقى الشركاء فيها .
(بنى سوف الكلية الاملية - ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٧١ رقم ٢٩٤)
دعوى وضع يد
(انظر رفع يد رقم ٦١٧)
- ٥٨٤ ١ - دقاتر التاجر . فى حالة تهديدها
للمحكمة أو الاطلاع عليها . أثره
٢ - دقاتر التاجر . الخصومة بين تاجرين
ولو فى معاملة مدنية . جواز الأمر
بتقديمها .
(المحلة الكبرى الجزئية - ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٣٩٠ رقم ٦٥٦)
- ٥٨٥ دفاع . ابدأؤه بناء على حق . جواز
تجديد النزاع . بناء على حق آخر
(مصر الكلية الاملية - ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد
ص ٥٦٠ رقم ١٩٠)
- ٥٨٦ دفاع . حرية المتهم فى اختيار المدافع .
حق أصيل . تعارض هذا الحق مع
ما لرئيس الجلسة من حق ادارتها . والمحافظة
على عدم تعطيل سير الدعاوى . لا اخلال
مع استيفاء المتهم حقه فى الدفاع .
(نقض جنائى أهلى - ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١٠٨٣ رقم ٥٤١)
- ٥٨٧ دفاع شرعى . الدفع به . مناطه الاعتراف
بما أسند الى المتهم . وبيان الظروف
التي ألجأته الى ما وقع منه
(نقض جنائى أهلى - ٦ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١١٩٢ رقم ٥٠٧)
- ٥٨٨ دفاع شرعى عن النفس . تجاوز حدوده .
الاعتداء على المتهم بالقتل من أخيه .
واحداث جملة اصابات شديدة به . سبق
الاعتداء عليه من أخ ثالث . اعتباره
كذلك . التعويض . ثبوت مبادرة
- القتيل بالعدوان : تخفيضه
(نقض جنائى أهلى - ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٢٩ رقم ٤٠٨)
- ٥٨٩ دفاع شرعى . عن مال الغير . شروطه .
اعتقاده وجود خطر على هذا المال .
وبسبب معقول لهذا الاعتقاد .
(نقض جنائى أهلى - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٨٣ رقم ١٩٠)
- ٥٩٠ دفاع . عدم رد محكمة الموضوع على كل
جزئية منه . غير ملزم لها .
(نقض جنائى أهلى - ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٠٤ رقم ٢٥٣)
- ٥٩١ دفاع كيدى . تعويض عن المصاريف .
المادة ١١٥ مرافعات . شروط الدعوى
(الازبكية الجزئية - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٤٥٨ رقم ٢٢٩)
- ٥٩٢ دفع بالبطلان . عدم ابدائه قبل
المرافعة . سقوطه .
(نقض جنائى أهلى - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٤٦ رقم ٥٧)
- ٥٩٣ دفع بىطلان عمل خير . الرد عليه .
وجوبه
(نقض مدنى أهلى - أول ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٥ ص ٥٢٠ رقم ٢٦٨)
- ٥٩٤ دفع . بطلان عريضة دعوى . المرافعة
فيها . دون التمسك به . سقوطه .
(استئناف مختلط - ٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٣١ رقم ١٠٣)
- ٥٩٥ دفع . بعدم الاختصاص . وجوب
ابدائه قبل الدفع بالبطلان .
(المنشية الجزئية - ٩ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٢٢ رقم ٩٧)
- ٥٩٦ دفع . سقوط الدعوى العمومية . عدم
الفصل فيه . مبطل للحكم .
(نقض جنائى أهلى - ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد
٦ ص ٦٨٢ رقم ٢٣٥)

دفع موضوعي أو فرعي عدا عدم
الاختصاص ٢- دفع . دفع بعدم قبول
الدعوى . لتقديره بعد الميعاد . جواز ابدائه
(نقض مدني - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ عدد ١
ص ١١٥ رقم ٥٠)

دفع
(أنظر تحويل رقم ٢٩٩)
دفع المدين
(أنظر سند رقم ٦٥١ وكيلة رقم ٨٦٣)
دليل كتابي
(أنظر اثبات رقم ١٦)

٦٠١ دين . استحقاقه . حلوله قبل صدور
الحكم . جواز الحكم به .
(التبريم الجزئية - ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ١١٥٣ رقم ٥٧٥)

٦٠٢ دين . سبب . تمسك الدائن أمام محكمة
الموضوع بمجدية الدين . عدم جواز
التمسك لأول مرة أمام النقض بأن
السند يخفى هبة مستورة
(نقض مدني أعلی - ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٨٧ رقم ١٩٢)

٦٠٣ دين . مدين بدين شخصي . ودين
بالتضامن . سداده جزءاً من الدين .
بدون تعيين من أيهما . يخصم من دينه
الشخصي .
(استئناف مختلط - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٢٥٠ رقم ١٧١)

دين
(أنظر اعتراف رقم ١٨٥)
٦٠٤ دين تركة . مصدره تعهد من المورث .
التزام التركة به وبملحقاته .
(استئناف مختلط - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٦ ص ٧٨٣ رقم ٣٩٠)

٦٠٥ دين رهن . حجز المرتهن مبلغ لديه
لسداده لدائنين آخرين . عدم قيامه

٥٩٧ دفع فرعي . رفضه ضمناً . بدون أسباب .
بطلان الحكم .
(نقض مدني أعلی - ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٨٤٧ رقم ٤١٧)

٥٩٨ دفع فرعي مهم . التقدم به لأول مرة
لدى محكمة الاستئناف . تأييد الحكم
المستأنف لأسبابه . وتجاوز الدفع . حكم
ضمني بالرفض . ليس في أسباب الحكم
الابتدائي سبب للرفض . نقض
(نقض مدني أعلی - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٦٩٦ رقم ٣٤٢)

٥٩٩ دفع . متعاقب بالمسئولية المدنية . ابدائه
لأول مرة أمام النقض . عدم قبوله .
(نقض جنائي أعلی - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٠٧ رقم ٢٥٧)

دفع
(أنظر فقرة التي المحكوم فيه رقم ٨٥٦)

دفع بعدم الاختصاص
(أنظر اختصاص رقم ٨٤)

دفع يبطلان الدعوى
(أنظر استئناف رقم ١٤١)

دفع الثمن
(أنظر بيع رقم ٢٧٧)

دفع فرعي
(أنظر حكم رقم ٥٠٨)

دفع فرعي وتمهيد
(أنظر حكم قطي رقم ٥٢٢)

دفع عند الاقتدار
(أنظر شرط بالدفع عند الاقتدار رقم ٦٦٠)

دفع يبطلان الاجراءات
(أنظر قسمة رقم ٨٢٣)

دفع الايجار للمرتهن
(أنظر مستأجر رقم ٩٣٠)

١٦٠٠- دفع . بطلان الصحيفة أو الاجراءات .
وجوب التمسك بها . قبل ابداء أي

العمل بها موقوتة - ٢ - رخصة . الاتجار
بالآثار . عدم قيدها بأي قيد زمني .
سلطة المحاكم الاهلية واختصاصها
بالفصل . ليس أمراً إدارياً

(نقض جنائي أهلي — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٢ ص ١٣٨ رقم ٥٤)
رد الثمن مع الفوائد
(انظر تضييقات رقم ٣٤٧)
رد القضاة

(انظر طعن رقم ٧٠٣)

رسائل خطية

(انظر سبب القرض رقم ٦٣٦)

٦١١ رسوم . اعفاء من الرسم . بالمادة ٤٤
من قانون محكمة النقض والابرار .
يلسحب أيضاً على الكفالة في المادة
٣٦ منه .

(نقض جنائي أهلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٨٦ رقم ٣٣٩)

٦١٢ رسوم التسجيل . وظيفة المحاكم الاهلية
والشرعية في قبضها . وظيفة وكيل في
القبض لحساب المحكمة المختلطة . المنازعات
المتعلقة بهذه الرسوم . من اختصاص
المحاكم المختلطة . لا من اختصاص المحاكم
الاهلية .

(نقض مدني أهلي — ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٢١ رقم ٦١٧)

رسوم الدعوى

(انظر استئناف رقم ١٥١)

٦١٣ رشوة . الشروع فيها . مجرد عرض .
غموض العبارة . عدم اعتباره .

(نقض جنائي أهلي — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٢٨ رقم ٨)

رضا

(انظر بيع رقم ٣٦٨)

رعايا دولة العراق

(انظر اختصاص رقم ٧٥)

بسداده . جواز خصمه من قبة دين
الرهن دون الاحتجاج بعدم جواز
المقاصة .

(نقض مدني أهلي — ٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ١٩١ رقم ٤٩٣)

٦٠٦ دين عقاري . لدائن أجنبي . على مدين
متضامن مع آخرين . في حكم لوطني .
اختصاص المحاكم المختلطة . في اجراءات
التنفيذ ضدهم جميعاً

(استئناف مختلط — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٧٠٥ رقم ٣٩٥)

دين التركة

(انظر ترقة رقم ٣١٠)

دين نفقة

(انظر حجز تحفظي رقم ٤٤٤)

٦٠٧ ديون ممتازة . رى . أجرة الرى .

(استئناف أسوط — ١٤ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٧ ص ٨٨٤ رقم ٤٣٥)

ديون

(انظر نفيسة رقم ٣٧٨)

ر

٦٠٨ رئيس المحكمة الكلية . اختصاصه .

(مصر الكلية الاهلية — ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٨٠ رقم ٣٩٧)

رب الامرة

(انظر حق ارتفاق رقم ٤٦٤)

٦٠٩ رجوع في الوصية . هدم البناء وتجديده .
في نظر الشريعة المسيحية . لا يعتبر
كذلك .

(مصر الكلية الاهلية — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٣٦ رقم ٣٦٤)

رجوع بالثمن

(انظر نزع ملكية رقم ١٩٦)

رجوع في الوصية

(انظر وصية رقم ١٠٥٦)

٦١٠ ١ - رخصة . بحث عن الآثار . مدة

- رعایا عثمانین
(أنظر حماية رقم ٥٣٧)
- ٦١٤ رفت . في ميعاد لائق . وجوب سبب مقبول . ارتكاب المستخدم خطأ فاحشاً .
عدم ضرورة الاعلان السابق
(طنطا الكلية الاملية — ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ١١٣٧ رقم ٥٦٧)
- ٦١٥ رفت . مستخدم . عدم ايداعه المبالغ الزائدة . تصرفه في بعضها . مشروعيتها .
(استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٧٨٢ رقم ٣٩١)
رفض الدعوى بحجائنها
(أنظر حكم رقم ٤٨٨)
- ٦١٦ رفع حجر . استئناف . عن طاب وضع المستأنف تحت الاختيار . طلبه في الجلسة . رفع الحجر عنه كله أو بعضه . جوازه .
(مجلس حسي عالي — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٦٤ رقم ٦٦)
رفع دعوى
(أنظر موطن رقم ٩٧٤)
- ٦١٧ رفع يد شخص . عن عقار . بأمر من القاضى المستعجل . حق طلب اعادته موضوعاً أو التعويض
(مصر الكلية الاملية — ١١ أغسطس سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٢٨٤ رقم ٦٤٩)
رقابة محكمة النقض
(أنظر سلطة محكمة النقض رقم ٦٤٧ وقتل حيوان رقم ٨١٢)
- ٦١٨ رهن . بمعرفة حارس . عدم جوازه . عدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة . بالتصريح للحارس بعمله .
(استئناف مختلط — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٥١ رقم ٥٢٤)
- ٦١٩ رهن . بيع الشئ المرهون . طلب ايقاف
- البيع . اختصاص قاضى الامور المستعجلة بذلك .
(استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦٠ رقم ٥١١)
- ٦٢٠ رهن . تطبيق المادة ١٩٧ مدنى مختلط . حالة وجود العقد فعلاً .
(استئناف مختلط — ٢٠ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٤٨ رقم ٥١٧)
- ٦٢١ ١- رهن . قلة الثمن . قرينة على الرهن . لا البيع الوفائى
٢- رهن دفع مبلغ معين سنوياً من الراهن للمرتهن . مع اختلاف الايجار كل سنة . قرينة عليه
(طوخ الجزئية — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٠١ رقم ٥٣)
- ٦٢٢ رهن . وجوب تسجيله طبقاً للقانون ليكون صحيحاً
(كفر الزيات الجزئية — ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٣٧ رقم ١٥٧)
- ٦٢٣ رهن . وضع يد المرتهن على العين . استغلالها . لا يعتبر علاقة مؤجر بمستأجر .
(استئناف مصر — ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٩١ رقم ٨٣)
- رهن
(أنظر بيع وقائي رقم ٢٧٨ وتقليبة رقم ٢٧٩ وشرط وقائي رقم ٦٦٢)
- ٦٢٤ رهن تأميني . غير مانع من تصرف المدين . حقه في الرهن بعد تسجيل التنييه .
(اسكندرية الكلية الاملية — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٦٦ رقم ٢٩٢)
- ٦٢٥ رهن حيازى عقارى . وضع يد الراهن على العين المرهونة . عدم ذكر تأجيرها له في العقد المسجل . أو التأشير بها على

تقص المتهم . ومع التقصد الجنائي . توفره

(بور سعيد الجزئية — ٩ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ١٠٤٧ رقم ٥١٦)

٦٣١ سبب . عبارة اسناد عيب معين . معناها .

الصاق عيب أخلاقي بالشخص .
(نقض جنائي أهلي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ١٩ رقم ٣)

٦٣٢ سبب غير عاني . وغير مشتمل على اسناد

عيب معين . خادش للناموس والاعتبار .
جنحة .

(نقض جنائي أهلي — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥١١ رقم ٢٦١)

٦٣٣ سبب . الطعن في أعراض العائلات .

معناه .
(نقض جنائي أهلي — ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ١٠٧٤ رقم ٥٣٥)

سبب
(أنظر قذف رقم ٨١٨)

٦٣٤ سبب . الاتحاد في الفعل القانوني أو المادي

(مصر الكلية الاملية — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٦٠ رقم ٢٩٠)

٦٣٥ سبب العقد . سبب مخالف للنظام

العام . وجوب الحكم باسترداد ما دفع .
تعاقدا على أخذ ورق بنك نوت مزيف .
دفع مبلغ مقابل ذلك . جريمة . وجوب
الحكم بتعويض

(العطارين الجزئية — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٦٠٣ رقم ٣٠٧)

٦٣٦ سبب . قرض . دفع النقود . أساس

الالتزام . اثباته . رسائل خطية . الاعتراف
بها . استنتاج عدم يسار الدائن منها .
مسألة موضوعية

(نقض مدني أهلي — ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٨٧ رقم ١٩٢)

سبب جديد
(أنظر نقض رقم ١٠٢٥)

هامش التسجيل . بطلانه

(استئناف عتظ — ٢ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ١١٣ رقم ٤٤)

٦٢٦ رهن حيازي . عقده . فائدة . لانص

عليها . عدم مرياتها
(ملوى الجزئية — ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥١٧ رقم ٣٠٤)

ربيع
(أنظر وقف رقم ١٠٧١)

زارع الخشخاش
(أنظر احرار المخدرات رقم ٤٠)

٦٢٧ زنا . المادة ٢٣٨ ع . الادلة التي تكلمت

عنها . هي الادلة التي تقبل في حق
الشريك . لا تشترط أدلة خاصة في حق
الزوجة .

(نقض جنائي أهلي — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ١١٧٨ رقم ٥٩٧)

٦٢٨ زنا . حالة التلبس . ظروفها . حالة الشروع .

سلطة محكمة الموضوع . في تقدير
الوقائع

(نقض جنائي أهلي — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٢٨ رقم ٨)

زنا
(أنظر جريمة زنا رقمي ٤١٨ و ٤١٩)

زواج
(أنظر سر استعمال الحق رقم ٦٥٥)

زوجية .
(أنظر اثبات رقم ١٦)

٦٢٩ زيادة العشر . التقرير بها . لا تأثيره على

حكم مرسى المزداد الأول . حكم مرسى
المزداد . لا يسقط إلا بصدور حكم جديد .
(نقض مدني أهلي — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٥٢ رقم ٦٠)

س
٦٣٠ سبب . حصوله أثناء التحقيق . ومن تلقاء

- سبب صحيح
(أنظر تقادم حتى رقم ٣٨٧)
- سبب غير مشروع
(أنظر تمهيدات رقم ٢٥٧)
- سبب مقبول
(أنظر رقت رقم ٦١٤)
- ٦٣٧ سبق الاصرار . استلزامه لالتوى والتفكير المطمئن .
(نقض جنائي أهلى — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٢٤ رقم ٤٠٧)
- سبق الاصرار
(أنظر ترصد رقم ٣٠٣)
- سداد الدين
(أنظر تركة رقم ٢١١)
- ٦٣٨ سر المهنة . المادة ٣٧٨ . الاشخاص المقصودين منها . موظف البنك
(جنح السين — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ٢٣٣ رقم ١١٠)
- ٦٣٩ سرقة . اختلاس . منقول . مملوكا للشريكين . وفى حيازتهما سوياً . اعتباره كذلك .
(نقض جنائي أهلى — ٩ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٠ رقم ٩)
- ٦٤٠ سرقة . اعطاء المجنى عليه لمتهم ورقة بنكوت لصرفها . عودته بعد الخروج وإخباره بأنه لم يجد نقوداً لاستبدالها . رده ورقة بقيمة أقل . عدم اعتبارها سرقة . اعطاء الورقة للبحث عن مقابلها نقداً صغيراً . ورد هذا المقابل أو إعادة الورقة . إتيانه على ذلك . وعدم الرد . اعتباره خيانة أمانة
(نقض جنائي أهلى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٦٧٣ رقم ٢٢٨)
- ٦٤١ سرقة . تسليم نقود من المجنى عليه لمتهم . تسليمها مادياً اضطرارياً . طبقاً للعرف الجارى . نقل الحيازة مقيداً بشرط واجب التنفيذ فى نفس الوقت . تحت مراقبة المجنى عليه . عدم تحقق هذا الشرط . لعدم تنفيذ المتهم له . اعتباره كذلك
(نقض جنائي أهلى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٦٧٥ رقم ٢٢٩)
- ٦٤٢ سرقة . ركن الاختلاس . التسليم الاضطرارى
(قرار لجنة الابحاث القانونية — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٥٤ رقم ٥٥)
- ٦٤٣ سرقة . مجرد حمل أحد السارقين سلاحاً . ظاهر أو خبياً . موجب لتشديد العقوبة . بتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات .
(نقض جنائي أهلى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٠٥ رقم ٢٥٥)
- سرقة
(أنظر اختلاس رقم ١٠٤ . واعفاء رقم ١٩١ . وقتل حيوان رقم ٨١٢ ونهيب رقم ١٠٠٢)
- سريان التقادم . بدأه
(أنظر سقوط الدعوى العمومية رقم ٦٤٤)
- سقوط الحكم الغيابى
(أنظر حكم غيابى رقم ٥١٣)
- ٦٤٤ سقوط الدعوى العمومية . بدأه سريان التقادم . قتل خطأ . جرح خطأ .
(نقض فرنسى — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٥١ رقم ١٧١)
- سقوط الدعوى العمومية
(أنظر دفع رقم ٥٩٦)
- سقوط العقوبة
(أنظر قانون تشكيل محاكم الجنايات رقم ٨٠٨)
- سقوط العقوبة بالتقادم
(أنظر حكم غيابى رقم ٥١٤)
- ٦٤٥ سكك حديد . مزلقانات . خفارتها . وانارتها . حادث فيها . عدم مسئولية المصلحة عنه .
(استئناف مخطط — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦ ص ٧٨٢ رقم ٢٨٨)

٦٥٠ سند تحت الاذن . انكار الامضاء .

حق الاحتجاج به على حامله . حق الرجوع على المحيل .

(استئناف مختلط — ٤ مايو سنة ١٣٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٢٠ رقم ٦٨)

٦٥١ سند تحت الاذن . لحامله . دفع

المدين . ضد دائته المحيل دون غيره . (استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٠٧ رقم ٢٣٧)

٦٥٢ سند تحت الاذن . محرره من غير امرأة

أو مزارع . اعتباره تجاريا . اختصاص المحكمة التجارية بنظره .

(استئناف مختلط — ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٦٥ رقم ١٣٢)

سند تحت الاذن

(انظر تقادم رقم ٣٨٨ وطلب اشهار افلاس رقم ٧٢٠)

سند تحت أمر واذن الدائن

(انظر تحويل رقم ٢٩٩)

٦٥٣ سند دين . المطالبة به . الدفع بسداده .

رفضه . دعوى مدنية . من المدعى

عليه . بطاب تعويض عن تزوير السند . جوازها .

(مصر للكلية الاملية — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٦٠ رقم ٢٩٠)

سند دين

(انظر تزوير رقم ٣١٨)

سند قانوني واحد

(انظر دعوى رقم ٥٦٨)

سند كتابي

(انظر تبديد رقم ٢٨٨)

٦٥٤ سنديك . تمثيله لمجموعة الديانة

للا دائنين . الحكم الصادر كطلبه .

لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة

للدائنين .

(استئناف مختلط — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٦٠٩ رقم ٣١٢)

سلطة المحكمة .

(انظر عقوبة رقم ٧٥٠)

سلطة القاضي الجزئي

(انظر قانون حالة بعض الجنايات الى جنح رقم ٨٠١)

سلطة القضاء

(انظر اختصاص رقم ٩٥)

٦٤٦ سلطة قاضي الأمور المستعجلة . في

القضاء بالاجراء التحفظي .

(مصر للكلية الاملية - قضاء - مستجل ٢٦٠ أكتوبر

سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٥١ رقم ٢٧٣)

٦٤٧ سلطة محكمة النقض . عقد . وصفه

القانوني . اشراف محكمة النقض على

تكييف محكمة الموضوع له . اغفال

الآخذ بنصوص وارادة بالمستندات

المقدمة . ولها تأثير على مصير الدعوى .

خاضع لرقابة محكمة النقض .

(نقض مدني امل — ٢ مارس سنة ١٩٣٣

عدد ٨ ص ٩٩٢ رقم ٤٩٠)

سلطة محكمة الموضوع

(انظر تل حيوان رقم ٨١٢)

سن الموظف .

(انظر احالة على المعاش رقم ٣٨)

سند الدين .

(انظر توزيع رقم ٤٠٨)

٦٤٨ سند تجاري . تحويله . القرينة الاستفادة

من المادة ١٤٢ تجاري مختلط . دحضها

واثبات دفع قيمة التحويل . جوازه

بأدلة وقرائن كافية .

(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٤٦٧ رقم ٢٣٨)

٦٤٩ سند تحت الاذن . افلاس المحيل .

دعوى فرعية ضد المحول اليه . الوكيل في

التحصيل . تمسك المدعى عليه بها .

عدم تأثير الافلاس غايتها .

(استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١

عدد ٦ ص ٧٨٤ رقم ٢٩٣)

إذا كان توقيتاً . صحته إذا كان فاسخاً
(الاسكندرية الكلية الأهلية — ٢٢ سبتمبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٨٥ رقم ٢٩٦)

شرط ارادى

(أنظر التزام شرطى رقم ٢١١)

٦٥٩ شرط الرجوع الى القاضى . الأمر . فى
حالة النزاع . اذا صدر الامر بتوقيع
الحجز .

(مصر الكلية الأهلية — ١١ ابريل سنة ١٩٣٢)

عدد ٨ ص ١٠٢٠ رقم ٥٠٤)

٦٦٠ شرط . بالدفع عند الاقتدار . احتمالى .
صحته .

(شين الكوم الكلية الأهلية — ٨ نوفمبر سنة

١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٠٥ رقم ٤٤٤)

شرط تهديدى

(أنظر شرط جزائى رقم ٦٦١)

٦٦١ شرط جزائى . تعويض . شرط جائز .

عدم مناسبته للضرر . شرط تهديدى .
عدم تنفيذه .

(استئناف مصر — ٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩

ص ١١١٨ رقم ٥٥٧)

شرط جزائى

(أنظر تعويض رقم ٣٦١ وتعويضات رقم ٣٦٦)

شرط عدم الضمان

(أنظر بيع رقم ٢٦٨ و ٣٦١)

شرط عدم دفع الثمن

(أنظر نزع ملكية رقم ٩٩٥)

شرط عدم مسئولية المالك

(أنظر عقد ايجار مطبوع . رقم ٧٤١)

شرط فاسخ ضمنى

(أنظر عقد بيع رقم ٧٣٧)

٦٦٢ شرط وفائى . اخفاؤه لرهن . اعتباره
باطلا . نتائج

(بورسعيد الجزئية — ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٢)

عدد ١٠ ص ١٣٠٣ رقم ٦٥٤)

٦٦٣ شركاء فى ملك . انتفاع كل على الشيوع .
(١٠)

٦٥٥ سينما . ماحتها الداخلية . عدم اعتبارها
طريقاً عاماً .

(مصر الكلية الأهلية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٥ ص ٥٧٤ رقم ٢٩٦)

٦٥٦ سوء استعمال الحق . طلاق بغير سبب .
اساءة ممعة المطلقة . ووعدها بالزواج
بعد المحلل . وجوب التعويض .

(مصر الكلية الأهلية — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٩ ص ١١٣٣ رقم ٥٦٤)

سوء النية

(أنظر تسجيل رقم ٣٤١)

سوء استعمال الحق

(أنظر ملكية رقم ٩٦٨)

سوء استعمال المحل المؤجر

(أنظر قاضى الامور المستعجلة رقم ٧٩٩)

سوريون

(أنظر اختصاص رقم ٨٥)

سيد — سيادة

(أنظر مشولية رقم ٩٢٥)

ش

شاهد

(أنظر بطلان اجراءات رقم ٢٤٤)

٦٥٧ شخصية معنوية . الممنوحة طبقاً

للمستور . للمجالس البلدية والمحلية .

ومجالس المديريات . اعتبارها فى ذلك

جزء من أنظمة الدولة القائمة بقسط

من المصالح العامة

(نقض جزائى أسمى — ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣٣)

ص ٢٥٧ رقم ١١١)

شخصية معنوية

(أنظر موظف رقم ٩٧٧)

شراء عقار

(أنظر تركيل رقم ٤١١)

٦٥٨ شرط ارادى . تعريفه . بطلانه اذا

٦٦٨ ١ - شركة مساهمة. جمعيتها العمومية.

الطعن في الانتخاب . غير مؤثر على
نتيجة التصويت . رفضه

٢ - شركة مساهمة . ميزانية لعدة
سنوات . التصديق عليها . عدم الحاجة
لعقد جمعيات عمومية مختلفة لكل
ميزانية . حالته

(استئناف مختلط — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٤٦٨ رقم ٢٤٠)

شركة تضامن

(أنظر كونكردانو رقم ٨٦٥)

شركة الترام

(أنظر مسئولية رقم ٩٢٤)

شركات مساهمة

(أنظر جمعية عمومية رقم ٤٢٠ و ٤٢١)

شروط البيع

(أنظر نزاع ملكية رقم ٩٩٥ و ٩٩٦)

٦٦٩ شروع في قتل . المادة السامة . نية

القتل . كاف لاعتباره .

(نقض جنائي أمني — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٤٤ رقم ٥٦)

٦٧٠ شروع . في قتل . عدم انطلاق البندقية

لعيب فيها . استحالة نسبية . التعويل

على نية الجاني . عقابه

(نقض جنائي أمني — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٣٦ رقم ١٠)

٦٧١ شروع . استحالة نسبية . حالته . عدم صلاحية

الآلة المستعملة . اعتبارها شروعا .

(نقض جنائي أمني — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٣١ رقم ١٠)

شروع

(أنظر رشوة رقم ١٣٠ و زنا رقم ٦٢٨)

شريك

(أنظر تبديد رقم ٢٨٩ . ودخول منزل بقصد الزنا

رقم ٥٥٣ . وشقة رقم ٦٧٣)

عدم جواز القيام بأعمال مادية مغيرة

من طبيعته .

(بنى سوف الكلية الأهلية — ٢٢ مايو سنة

١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٧١ رقم ٢٩٤)

شركاء

(أنظر ملك مشترك رقم ٩٦٥)

شركاء على الشيوع .

(أنظر حكم رقم ٥٠٧)

شركاء في جريمة

(أنظر مسئولية رقم ٩٢٣)

٦٦٤ شركة . اشتراك بعمل وبمحصة . اقتسام

الأرباح والخسائر . جواز الاتفاق على

عدم تحمل حصته في الخسائر . بشرط

عدم تحديد أجر للعمل

(استئناف مصر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٨٧٧ رقم ٤٣٠)

٦٦٥ ١ - شركة خاصة . مجهولة من الغير .

لا اسم تجاري لها . مقاضاتها باسم

الشريك المتعامل مع الغير — ٢ - شركة

تضامن . عدم القيام بالأجراءات

المنصوص عنها . عدم البطلان الا

بحكم . مدينو الشركة . عدم جواز

تمسكهم بالبطلان . جواز ادخال الشركاء

في حالة عدم وجود المدير

(الزقاق الكلية الأهلية — ١٢ يونيو سنة ١٩٣٢

عدد ٣ ص ٣٢٤ رقم ١٤٩)

شركة

(أنظر اختصاص رقم ٨٩ . وتقدم رقم ٣٨٤)

٦٦٦ شركة محاصة . اثباتها . جواز اثباتها

بالبينة والقرائن .

(بور سعيد الجزئية — ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤

ص ٤٥٣ رقم ٣٢١)

٦٦٧ شركة مساهمة . احتياطي الغير عادي .

تقريره . شروطه

(استئناف مختلط — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ عدد ٤

ص ٤٦٨ رقم ٢٤٠)

- واستدعائهم . مطلقة .
(تقض جنائي أعلی — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٣٧ رقم ٤١٤)
شهادة الشهود
(أنظر دعوى عمومية رقم ٥٦٨ . وشهادة زور رقم ٦٧٦ .
وتقصر رقم ١٠٢٨)
شهادة الميلاد
(أنظر احالة على الماعشر رقم ٢٨)
٦٧٨ شهود . سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية .
متروك أصلا لتقدير المحكمة .
(قض جنائي أعلی — ٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١٠١٦ رقم ٥٣٠)
٦٧٩ شهود . اقتناع المحكمة بأقوالهم .
موضوعي .
(تقض جنائي أعلی — ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ١٠٧٢ رقم ٥٣٤)
شيوع
(أنظر إيجار رقم ٢٣٦ . ونسركا . رقم ٦٦٣)

ص

- ٦٨٠ صاحب السفلى . لترميم مبانيه . جوازها .
الزامه بالبيع جبرا .
(مصر الكلية الأهلية — ٢١ مايو سنة ١٩٣١
عدد ٣ ص ٣١٥ رقم ١٤٢)
صالح اجنبي
(أنظر اختصاص الحاكم الأهلية رقم ٦٣)
٦٨١ صحافة . حق الرد . جائز بالنسبة لنشر
الأحكام القضائية . حدوده
(تقض فرنسي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ١١٦ رقم ٥٢)
صححة التنبيه قبل التنفيذ
(أنظر قاضي الأمور المستعجلة رقم ٧٨٥)
٦٨٢ صحفي . نشر نقد علمي . وعن مأخذ
المؤلف ومصدره . انعدام القصد الجنائي
فيما نشر .
(مصر الكلية الأهلية — ١٩ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٢٩ رقم ٥٥٩)

- شريك على الشيوع
(أنظر بيان رقم ٨٧٤)
شريك متعامل مع الغير
(أنظر شركة خاصة رقم ٦٦٥)
شغور الوقف
(أنظر ناظر الوقف رقم ٩٨١)
٦٧٢ شفعة . جيران . أحدهم مشتر . جوازها
مع تزاجهم .
(مصر الكلية الأهلية — ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠
عدد ٤ ص ٤٢٦ رقم ٢١٢)
٦٧٣ شفعة . شريك . شراؤه لجزء من العين .
مزاحمة باقي الشركاء له . قسمة العين
فيما بينهم . كل على قدر نصيبه في العين
(استئناف مصر — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٢٨ رقم ٢٢٦)
شكل التنبيه
(أنظر إيجار رقم ٢٣٤)
٦٧٤ شهادة الأصم والابكم . جواز سماعها .
الاخذ بها .
(تقض جنائي أعلی — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٠٩ رقم ٢٥٩)
٦٧٥ ١ - شهادة الانسان . جوازها أصلا .
بما رأى وعان - ٢ - شهادة الانسان .
في مسائل . جوازها بها وان لم يعانها
٣ - شهادة . مبنية على . التسماع
في النسب والمعاشرة الزوجية . جوازها .
(الخليفة الجزية — ١٧ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٢٤ رقم ٩١)
٦٧٦ شهادة زور . سماع المحكمة الشرعية
شهادة الشهود . على سبيل الاستكشاف .
بدون يمين . عدم العقاب .
(المثنية الجزية — ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٩٤٠ رقم ٢٥١)
٦٧٧ شهادة الشهود . نفيا وإثباتا . سلطة
المحكمة . الاستئنافية في سماعهم

- مرة أمام محكمة النقض .
(نقض مدني أهلي — ٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٩٩٤ رقم ٤٩١)
٦٨٩ صورية بين المتعاقدين . عدم جواز
اثباتها الا بالكتابة . استثناء حالة الهرب
من أحكام القانون .
(أبرحصر الجزئية — أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٣١ رقم ٤٥٤)
٦٩٠ صورية . عقد . تأثيرها على المشتري
اللاحقين أو الدائنين المسجلين . تابع
لحسن أو سوء نيتهم .
(استئناف مختلط — أول ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٥ ص ٦٠٨ رقم ٣١٠)
٦٩١ صورية العقد . التمسك بها . مناقاته
لدعوى الملكية بوضع اليد
(كفر الزيات الجزئية — ٢٧ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٩٣ رقم ٦٥٠)
٦٩٢ صورية . وارث . تصرفات . صادرة من
مورث . ضارة بوارث . حق الوارث
في الطعن فيها وتكييفها على حقيقتها .
(أسبوط الكلية الاهلية — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٤٧ رقم ٣٦١)

ض

- ضامن
(أنظر كونكرداتور رقم ٨٦٥)
ضامن اجنبي
(أنظر اختصاص رقم ٥٨)
ضامن غير متضامن
(أنظر ضمان رقم ٧٠١)
٦٩٣ ضباط الجيش . جواز عزلهم . قانون
المعاشات العسكرية لسنة ١٨٧٦ . غير
مانع منه .
(استئناف مصر — ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٧١ رقم ٧٢)
ضباط البوليس
(أنظر اختلاس رقم ١٠٠)

- صحيفة الدعوى
(أنظر دعوى استرداد رقم ٥٥٦)
صحيفة استئناف
(أنظر مستولية رقم ٩١١)
٦٨٣ صغير . امتناع عن تسليمه . قرار
بالحضانة أو الضم . تقاذه ضد المحكوم
عليه .
(السدة الجزئية — ٦ يونيو سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ١١٥٧ رقم ٥٧٨)
الصغير
(أنظر المادة ٦١ ع رقم ٨٠٨)
صفة شخصية
(أنظر ناظر رقم ٩٨٠)
٦٨٤ صلح . التصديق عليه . لا يعتبر حكماً .
(المحلة الكبرى الجزئية — ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٣٤٠ رقم ١٥٦)
٦٨٥ صلح . ناشئ عن مضاربة بين فريقين .
تحكيم محكمين . مانع من نظر الدعوى
المدنية قضائياً .
(نقض جنائي أهلي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٤٩٦ رقم ٢٤٨)
صلح
(أنظر استئناف رقم ١٦٥ . وتقليد رقم ٣٨٠ . ومحضر
صلح رقم ٨٩١ . ومين رقم ١٠٩١)
٦٨٦ صورة تنفيذية . الامر بتسليمها والاعفاء
من باقي الثمن . معناه .
(مصر الكلية الاهلية — ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٨٠ رقم ٣٩٧)
صور مستندات
(أنظر اثبات رقم ١٤)
٦٨٧ صورية . أحوالها . طريقة اثباتها .
بالنسبة لغير المتعاقدين . الفارق بينهما
وبين دعوى ابطال التصرفات .
(استئناف مصر — ١٧ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ١٧٤ رقم ٧٤)
٦٨٨ صورية . عدم جواز الطعن بها لأول

٦٩٩ ١ - ضمان المحيل . يسار المدين في الاستقبال . انصرافه الى موعد استحقاق المدين . ٢ - ضمان الكفيل . اختلافه عن ضمان المحيل . حق الأول في مطالبة المدين بالوفاء دون الثاني .
(طحا السككية الاهلية - ٢٢ التور سنة ١٩٣٢ عدد ٥٥٤ رقم ٢٨٧)

٧٠٠ ١ - ضمان . تأمينات . تقصير الدائن فيها . استفادة الضامن العادي والمتضامن من هذا التقصير . ٢ - ضمان . تأمينات . المقصود بها التأمينات القانونية والاتفاقية
(استئناف مصر - ٢٤١٧ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٧٦ رقم ٧)

٧٠١ ضمان . ضامن غير متضامن . حق المناقشة . وجوب التمسك به من الضامن . سقوطه بالسكوت .
(استئناف مصر - ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٨١ رقم ٣٠)

(انظر بيع رقم ٢٥٥ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و تركة رقم ٣١٠ . وتعرض قانون رقم ٣٥٣)

ط

طرق في الخصوم وخلفائهم .
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤١)
٧٠٢ ١ - طرق عمومية . مستعملة فعلا . و صدور مرسوم باعتماد خط تنظيم . ضرورة احترام خط التنظيم المعتمد . لاهمية في ذلك لنزع ملكية الأجزاء البارزة .

٢ - طرق عمومية . مشروع في الشائها . عدم نزع ملكية الأرض اللازمة لها . عدم مريان لأئحة التنظيم عليها .

٦٩٤ ضبطية قضائية . أعمال رجالها . الفارق بينها وبين أعمال القضاء والنيابة . مسئولية رجال الضبطية .

(استئناف مصر - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٦٧ رقم ٤٢٨)

٦٩٥ ضرب . المادة ٢٦٠ ع . تطبيقها . لا الزام بتبيين مواقع الاصابات ولا اثرها ولا درجة جسامتها .

(نقض جنائي أهلي - ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ١١٧٧ رقم ٥٩٦)

٦٩٦ ضرب . ذكر الاكلة التي استعملت في الضرب . غير لازم .

(نقض جنائي أهلي - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٧٢ رقم ١٨٣)

٦٩٧ ضرب . المادة ٢٠٦ ع . حصول ضرب لم يتخلف عنه أثر . كاف لانطباقها .

(نقض جنائي أهلي - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٩٦٩ رقم ٤٠٨)

ضرب عمد
(انظر حكم رقم ١٩٠ . ومضاربة رقم ٩٤٤)

٦٩٨ ضرب وجرح عمد . القصد الجنائي . في هذه الجريمة . يتوفر بمجرد ارتكابه عن ارادة وعلم بأنه يترتب عليه المساس بسلامة جسم المصاب أو صحته .

٢ - ضرب وجرح عمد . الباعث الجنائي . لا عبرة به . القصد الجنائي بأن الفعل يحرمه القانون . كاف .

(نقض جنائي أهلي - ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢٦٩ رقم ١١٨)

ضرر
(انظر تعويض رقم ٣٦١ و ٣٦٢ . وتعويضات رقم ٣١٦ و ٣١٧ . ومسئولية رقم ٩١١ و ٩٢٦)

الضرورة المأجئة
(انظر قتل حيوان رقم ٨١٢)

- ٧٠٦ طعن . بناءً على أن أحد محاضرات الجلسات
« محضر تأجيل » غير ممضى عليه من
رئيس الجلسة . لأهمية له .
(نقض جنائي أهلي — ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١٠٦٩ رقم ٥٢٣)
- ٧٠٧ طعن . تفصيل الاثبات المبني عليها
الطعن . مراد الشارع من ذلك .
(نقض مدني أهلي — ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٨٠٨ رقم ٤٢٤)
- ٧٠٨ ١ - طعن . تقديمه من شخص أخرجته
المحكمة الابتدائية من الدعوى . وليس
من استأنفوا حكمها . وانما هو اختصم
في الاستئناف المرفوع من غيره .
الحكم الاستئنافي لم يلزمه بشيء .
عدم جواز الطعن منه لعدم المصلحة .
٢ - طعن . توجيهه الى حكم استئنافي
مؤيد حكماً ابتدائياً لأسبابه . وجوب
تقديم صورة الحكم الابتدائي .
عدم تقديمها . يجعل الطعن على غير أساس .
٣ - طعن . انصبابه على بعض أسباب
الحكم الخاصة بالاستئناف المرفوع من
مدعى عليهم . مقضى بأخراجهم من
الدعوى . عدم قبوله من طاعن لم
يكن وجه طعنات ما .
(نقض مدني أهلي — ١٠ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٥٢٠ رقم ٤٢٠)
- ٧٠٩ طعن . تقرير الأسباب . عدم توقيع
الطاعن عليه . لأسباب قاهرة . قبول
الطعن شكلاً .
(نقض جنائي أهلي — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ١٠٧٨ رقم ٥٢٨)
- ٧١٠ طعن . طلب الحامي التأجيل لمرض
المتهم المفاجيء . في معارضة عن حكم
غيابي استئنافي . حكم المحكمة الاستئنافية .
- انطباق المادة عشرة من اللائحة .
(شين الكوم الكلية الأهلية — ٢٢ أكتوبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٩٨ رقم ٤٤٢)
- طرق عمومية
(أنظر تمويل رقم ٣٠٣)
- طريق عمومي
(أنظر خط تنظيم رقم ٥٤٦ وسينما ٦٥٥)
- طرق الاثبات
(أنظر أدلة رقم ١١٥)
- طريق عام
(أنظر مظاهرات رقم ٩٤٧)
- ٧٠٣ طعن . ادعاء أن أحد القضاة كان محامياً
ووكيلاً عن المجني عليه . حالة من
حالات رد القضاة . عدم اجرائه بالطريق
القانوني . رفضه .
(نقض جنائي أهلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٨١٧ رقم ٤٠٣)
- ٧٠٤ طعن بالتزوير . أمام المحكمة المدنية .
خاص بها . حرية المحكمة الجنائية في
انتهاج السبيل الذي تراه .
(نقض مدني أهلي — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٣٢ رقم ١١)
- طعن بالتزوير
(أنظر محرر رسمي رقم ٨٨٦)
- طعن بالصورية أو البطلان
(أنظر تسجيل رقم ٢٤٢)
- ٧٠٥ طعن بالنقض . وجوب بيان الأسباب
في التقرير على وجه التعيين أو التحديد .
وجوب شرح الأسباب في المذكرة .
إذا لم تشرح في التقرير .
(نقض مدني أهلي — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٣٩١ رقم ١٩٥)
- طعن بالنقض والایرام
(أنظر تقرير بالطعن رقم ٣٩٤)
- طعن بالنقض
(أنظر حكم رقم ٤٩١)

باعتبار المعارضة كأن لم تكن . رفض
طالب التأجيل ضمناً . عدم بحث العذر
وتحقيقه . وبيان سبب رفضها . بطلان
الحكم .

(نقض جنائي أهلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٦٨٣ رقم ٢٣٦)

٧١١ ١ - طعن . عن اجراءات . أمام محكمة
أول درجة . عدم عرضها استئنافياً .
رفضه .

٢ - طعن . طالب المتهم معاماته
بالمادة ٣٢ عقوبات . عدم عرضه على
محكمة الموضوع . رفضه .

(نقض جنائي أهلي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٦٨١ رقم ٢٣٢)

٧١٢ طعن . في حكم . قابل للمعارضة . وقد
رفعت معارضة عنه فعلاً . وفصل فيها .
عدم جوازه .

(نقض جنائي أهلي — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٦٩ رقم ٢٢٤)

٧١٣ طعن . في قرار مجاس حسي . مقدم
من الوزارة . في بحر المدة القانونية .
بناء على تظلم مقدم لها . رغم حفظ مثله
من قبل . غير مانع من قبوله .

(مجلس حسي عالي — ١٥ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٥ ص ٥٢٥ رقم ٢٧٣)

٧١٤ ١ - طعن . مبني على تقدير السن بأقل
من حقيقتها . عدم سبق تقديمه شهادة
ميلادية لإثبات ذلك . رفضه

٢ - طعن . مبني على الحكم بإرسال
المتهم للإصلاحية بدلا من الحبس .
وسيلة تأديب . عدم الفائدة .

(نقض جنائي أهلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٢٢ رقم ٤٠٥)

٧١٥ طعن . وجهه . بناء الحكم المطعون

فيه . على تقرير مبني على اجراءات باطلة .
عدم الدفع به . هذا البطلان في الوقت
المناسب . الدفع به ابتداء امام محكمة
النقض . لا يجوز .

(نقض مدني أهلي — ١٩ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٨٥٢ رقم ٤٢٠)

٧١٦ طعن بطريق النقض . في حكم تهديدي .
عدم جوازه استقلا . جوازه مع
الطعن في الحكم الموضوعي .

(نقض مدني أهلي — ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٨٤٧ رقم ٤١٧)

٧١٧ طعن بطريق النقض . في حكم غيابي
نهائي . في معارضة . كالحكم الحضورى
النهائي سواء بسواء . ميعاده . يبتدىء
من يوم صدوره .

(نقض جنائي أهلي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص
٢٠ رقم ٤)

٧١٨ طعن بطريق النقض . قبوله . سبق طعن
آخر عن الحكم . نظر محكمة النقض
الموضوع . شرطه . حكم المحكمة في
المرّة الأولى بنفس الحكم المطعون فيه .
وكلا الحكّمين فصل في الموضوع .
(نقض جنائي أهلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٨١ رقم ٢٣١)

٧١٩ طعن بطريق النقض . لعدم ختم الحكم
في بحر ثمانية أيام . عدم تقديم الشهادة
المثبتة لذلك . عدم قبوله .

(نقض جنائي أهلي — ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٢٧١ رقم ١٨٢)

طعن
(انظر بطلان اجراءات جنائية رقم ٢٤٦ . وحكم
استئنافي رقم ٤٨٢ . وحكم تهديدي رقم ٥٠٢ . ومحرر
صلح رقم ٨٩١) .

الطعن في الانتخابات . . .
(انظر شركة مياجر رقم ١٦٨) .

ظروف مشددة (انظر الترمذ رقم ٣٠٣)	٧٢٠ طالب اشهار افلاس . مبنى على سند تحت الاذن . والامضاء منكورة . عدم قبوله . (استئناف مخطوط — ٤ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٢٠ رقم ٦٨)
ع عارية الاستعمال (انظر خياطة الامانة رقم ٤٥١)	طالب الحكم بذهبيت الملكية قبل التسجيل . (انظر تسجيل رقم ٣٢٢)
٧٢٣ عاهة مستديمة . عدم قيد العاهة بدرجة أو مقدار النقص في العضو أو بالنسبة لمهنة المجنى عليه . أو استعماله للعضو . (قنا الكلية الاهلية — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٣١ رقم ٥٦٦)	طالب إيقاف البيع (انظر نزاع ملكية رقم ٩٠٤)
عبارات التحقير (انظر نقد على أو أدبي رقم ١٠٠٦)	طالب بطلان معارضة (انظر معارضة رقم ٩٥٤)
عجز (انظر اجارة رقم ٣٦)	طالب تحقيق (انظر تديد رقم ٢٩٠)
عدم الاختصاص (انظر دفع رقم ٥٩٥)	طالب ترك (انظر استئناف رقم ١٥٦)
عدم التجزئة (انظر اختصاص رقم ٨٥)	طلب صحة التعاقد (انظر عقد عرفي رقم ١٤٧)
عدم التسليم (انظر وقف رقم ١٠٧٦)	طلب فتح باب المرافعة (انظر نقض رقم ١٠٢٩)
عدم تسجيل (انظر بيع صادر من المورث رقم ٢٧٧)	٧٢١ طلبات . من مدين متزوع ملكيته . لم يرفع عنها استئناف . عدم قبولها الابصفة تبعية للمستأنف . (استئناف مخطوط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ٣٤٧ رقم ١٦٢)
عدم جواز الطعن بالصورية لأول مرة أمام محكمة النقض (انظر صوريه رقم ٦٨٨)	طلبات لم يقض بها ابتدائيا (انظر استئناف رقم ١٥٢)
٧٢٤ عدم دفع الايجار . أثره على عقد الايجار . سلطة قاضي الموضوع . (مصر الكلية الاهلية — ١١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٨٧ رقم ٣٠٠)	٧٢٢ طلبات متعددة لعدة أشخاص . خضوعها التحقيق والحكم واحد . أو بينهما ارتباط . أو مصدرها عقد أو فعل واحد . جواز رفعها في دعوى واحدة . (استئناف مخطوط — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣١٩ رقم ٦٦٥)
عدم نقل الملكية (انظر عقد بدل رقم ٧٣٦)	طلاق بغير سبب (انظر سوء استعمال الحق رقم ٦٥٦)
٧٢٥ عذر شرعي . جريمة وقعت من خفي بقتل شخص . اعتقد انه سارق . تجاوزه عن العليمان لاصطرازا . حالته .	ظ ظرف مشدد (انظر عقوبة رقم ٧٥٢)

- الأخذ بعذره .
١ نقض جنائي أملي — ٧ نوفمبر ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٣٨٤ رقم ١٩١)
عذر شرعي (عدمه)
(أنظر اعفاء من العقاب رقم ١٩٠)
- ٧٢٦ عربون . عقد مصحوب بخيار النقص .
حق كل من المتعاقدين في عدم تمام
العقد . نتائجه .
(المنشية الجزئية — ٩ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٢٢ رقم ٩٧)
- ٧٢٧ عرض حقيقي . على دائن . تحفظه بشأنه .
عدم قبول المحضر لها . وإيداع المبلغ .
لا يؤثر على حق الدائن في الفوائد .
(استئناف مختلط — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
ص ٦٠٩ رقم ٣٦٢)
عريضة الدعوى
(أنظر تسجيل رقم ٣٣٤)
عريضة دعاوى الاستحقاق
(أنظر تسجيل رقم ٣٣٤)
عريضة الاعفاء من الرسوم
(أنظر تقرير بالطن رقم ٢٩٤)
عريضة دعوى (بطلان)
(أنظر دفع رقم ٥٩٤)
- ٧٢٨ عزل . من وظيفة . هي نوع من انواع
النيابة . حق لولي الأمر أو من ينبيه .
تحديد هذا الحق . يكون وفقاً للقانون
(استئناف مصر — ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٧١ رقم ٧٣)
- ٧٢٩ عزل إداري . دون العزل التأديبي .
حق الحكومة فيه . للملابسات متعلقة
بالمصلحة العامة . تطبيقه على القنصل
ومأمور القنصلية . بشأن التعيين
والعزل . عدم الحد من حقها في
العزل الإداري .
(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٣٠ رقم ٢٧٧)
- عزل تأديبي
(أنظر عزل إداري رقم ٧٢٩)
- ٧٣٠ العفو شامل . نتائجه . حكم بالعقوبة
مع إيقاف التنفيذ . العفو عن الجريمة
الثانية . عودة إيقاف التنفيذ .
(استئناف . وبلييه ٩ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ٢٣٢ رقم ١٠٨)
- ٧٣١ عقار مبيع . هلاك البناء . لا يفسخ
البيع . خيار المشتري . في طلب التفسخ
أو استبقاء المبيع . بيع ناقل للملكية .
بيع لم ينقل الملكية . لا فرق .
(نقض مدني أملي — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٦٩٢ رقم ٢٤١)
- ٧٣٢ عقد اجارة . الاخذ بنصه الصريح . لرقابة
لمحكمة النقض
(نقض مدني أملي — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٠٥ رقم ٢٤٩)
- ٧٣٣ عقد . اختصاص . الدعوى المدنية .
(جنح نيس — ٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٣٥١ رقم ١٧٥)
- ٧٣٤ عقد احتمالي . تقدير الدين فيه . أمر
الكسب والخسارة احتماليا . استحالة
ذلك . عدم اعتباره ملزماً . مسئولية
الدائن . في حالة اخلاخ بالاعتبارات
المرئية . خطأ الدائن . نتائجه .
(مصر الكلية الاهلية — ١٩ مايو سنة ١٩٣٠
عدد ٦ ص ٧٣١ رقم ٢٦٢)
- ٧٣٥ عقد . الاتفاق على اختصاص محكمة
معينة بصفة نهائية . الحكم الصادر
منها . نهائي غير قابل للاستئناف .
(استئناف مختلط — ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ١٤٥ رقم ٤٦٩)
- ٧٣٦ عقد بدل . عدم تسجيله . عدم نقل
الملكية . التزامات شخصية ومنها طلب
(١١)

- القسمة .
(بنى -وف الكلية الاهلية — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٧١ رقم ٢٤)
- ٧٤٣ عقد بيع غير مسجل . التزامات البائع .
نقل الملكية . طبقا لقانون التسجيل .
تسجيل العقد . وتسليمه بالحالة التي
هو عليها . احداث بناء جديد . قبل
التسجيل . يعتبر مقاما في غير ملك
البائع . البائع ملتزم بالامتناع عن كل
ما يزيد وينقص في المبيع .
(استئناف مصر — ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٩٦ رقم ٢٨)
- ٧٤٤ عقد بيع . من والدة لبنتها . بولاية
والدها . عدم قبوله له . بقاء العقد في
حيازة الوالدة لحين وفاتها . وتصرفها
في أغلب ماورد بالعقد . عدم اعتباره .
(استئناف مصر — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ١٠٠٨ رقم ٤٩٨)
- ٧٤٥ ١ - عقد تأمين . اشترالك السيد في دفع
نصف الأقساط . التزامه في حالة وفات
المستخدم بسدادها لنهاية العقد . خصمها
من التعويض .
٢ - عقد بيع محل تجارى . نصوصه
غامضة . بالنسبة لالتزام المشتري باستبقاء
مستخدمي المحل وتعويضهم . تفسيره
لصالح المشتري .
(استئناف محظ — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٨
ص ٦١١ رقم ٣١٨)
- عقد قام
(أنظر تفاق رقم ٣٥٠)
- ٧٤٦ عقد ثنائي الالتزامات . فسخ العقد
لعدم تنفيذ أحد الطرفين التزامه . اثبات
الامتناع . انذاره . صحيفة دعوى الفسخ
(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) —
٣٠ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢١٦ رقم ٩٥)
- تحرير العقد .
(استئناف محظ — ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٤٣ رقم ٤٦٦)
- ٧٣٧ عقد بيع . شرط فاسخ ضمنى .
لا يقتضى الفسخ . وجوب صدور حكم
قضائى بالفسخ .
٢ - عقد بيع . الالتزامات المترتبة
بوجبه . تنفيذها . استخلاصه من
المستندات . موضوعى .
٣ - عقد بيع . انذار البائع للمشتري .
تفسيره . موضوعى .
(قضاء مدنى أهلى — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٦٩٢ رقم ٣٤١)
- ٧٣٨ عقد . تفسيره موضوعى . عبارة العقد
تحتل المعنى الذى أخذت به محكمة
الموضوع . لاشأن لمحكمة النقض .
(قضاء مدنى أهلى — ١٩ يناير ١٩٣٣ عدد ٧
ص ٨٤٩ رقم ٤١٨)
- ٧٣٩ عقد . تكييف قانونى . سلطة محكمة
النقض
(قضاء مدنى أهلى — ٢ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٩٩٢ رقم ٤٩٠)
- ٧٤٠ عقد . حرية القاضى في تكييفه . مطلقة
(طوخ الجزئية — ٢٣ يونه سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣٠١ رقم ٦٥٣)
- عقد ابتدائى
(أنظر بيع رقم ٢٧٢)
- ٧٤١ عقد ايجار مطبوع . شرط بعدم مسئولية
المالك عن ضرر المستأجر . تسبب المالك
في هذا الضرر . غير نافذ .
(الازبكية الجزئية — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧٧٨ رقم ٣٨٥)
- ٧٤٢ عقد بيع . على التحديد . في عقار على
الشيوع . صحته . توفقه على نتيجة

٧٥١ عقوبة محكوم بها ابتدائياً . استبعاد

بعض الظروف وأوجه الاتهام استثنافياً .

غير مانع من تأييدها .

(تقض جنائي أهلي — دديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٣٤ رقم ٤١١)

٧٥٢ عقوبة وجود ظرف مشدد . استبعاده

استثنافياً . العقوبة المحكوم بها ابتدائياً .

داخله في نطاق التطبيق القانوني . غير

مانع من تأييد ذات العقوبة .

(تقض جنائي أهلي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٤٩٠ رقم ٢٤٨)

عقوبة أصلية

(أنظر مراقبة رقم ٨٩٩)

عقوبة حقيقية

(أنظر المادة ٦١ ع رقم ٨٦١)

عقوبة مالية

(أنظر أشكال رقم ١٧٩ و غفر رقم ٧٣٠)

٧٥٣ عقوبات تبعية . مراقبة البوليس . مخالفة

أحكامها . حكم الشخص الموضوع تحت

المراقبة الذي ليس له محل سكن

(قرار لجنة الاجتات القانونية الصادر في أكتوبر

١٩٣٠ عدد ٣ ص ٣٦٠)

٧٥٤ عقود . اثبات بالبينة . عدم جوازه فيما ورد

فيها .

(بنى مزار الجزئية — ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٧

ص ٣١ رقم ٤٥٠)

عقود التبرعات

(أنظر وكالة رقم ١٠٨٢)

عقود بيع

(أنظر أرض الحكومة رقم ١١٨)

عقود مقررة وعقود منشئة

(أنظر تسجيل رقم ٢٣٥)

العلم البسيط

(أنظر تسجيل رقم ٢٤٠)

٧٥٥ عمل اداري لرئيس الحكومة . اجراؤه

عقد رسمي

(أنظر محضر صالح رقم ٨٩١)

عقد شخصي

(أنظر اجارة رقم ٢٨)

٧٤٧ عقد عرفي . طلب صحة التعاقد .

لا مكان تسجيله . صحته

(النيابة الكلية الاهلية — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢

عدد ٦ ص ٧٥٠ رقم ٣٦٩)

عقد عرفي

(أنظر تصديق رقم ٢٤٥)

٧٤٨ عقد على سبيل التسامح . الادعاء بحق

ارتفاق . عدم وجوده . عدم قبول

دعوى وضع يد بشأنه .

(استئناف مختلط — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢

عدد ٩ ص ١١٦١ رقم ٥٨٣)

عقد

(أنظر سلطة محكمة النقض رقم ٦٤٧ و طلبات رقم ٧٢٢ .

وعربون رقم ٧٢٦ . وقضاء . مستجل رقم ٨٢٦ .

رومية رقم ١٠٥٧)

٧٤٩ ١ — عقد قسمة . محرر بمعرفة المورث .

عدم انكار صحته . سر يانه على الورثة .

في حالة وجود قصر . لا ضرورة للتصديق

عليه .

٢ — عقد عرفي . عدم انكار توقيع

الموقعين عليه . قوته في الاثبات .

كالعقد الرسمي .

(النيابة الكلية الاهلية — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢

عدد ٦ ص ٧٥٠ رقم ٣٦٩)

٧٥٠ عقوبة توقيع العقوبة . سلطة المحكمة

في توقيعها ولو كانت أقصاها . وسلطانها

في التخفيف . مع بيان الاسباب . أو

عدم بيانها . لارقابة لمحكمة النقض .

(تقض جنائي أهلي — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠

عدد ٧ ص ٨٢٤ رقم ٤٠٧)

الدخان من الداخل. وقوعه تحت طائلة الأمر العالي .

(استئناف مصر — ٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٧٦ رقم ٢٧)

غش

(أنظر التماس رقم ٢١٧ . وتعويضات رقم ٣٦٩ وتقليصة رقم ٣٨٠ وغبن رقم ٧٥٧)

٧٦٢ غلة . استنزائها من أصل الدين .

(ملوى الجزئية — ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٩٧ رقم ٢٠٤)

٧٦٣ غلة الوقف . صرفها لمستحق ظاهر .

ثم ظهر انه غير مستحق . حسن نية الناظر في صرفها خطأ . عدم إزامه بردها .

أو الرجوع بها عليه

(استئناف مصر — ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٤٦ رقم ٢٨٣)

غياب الخصوم

(أنظر خصم رقم ٥٤٣)

ف

فائدة

(أنظر ره حيازي رقم ٦٢٦)

القرار من وجه القضاء

(أنظر اعادة على القرار رقم ١٨٤)

٧٦٤ فسخ العقد بالاتفاق . عند تأخير المشتري .

تطبيق الفكرة في القانون المدني .

(مصر الكلية الاهلية) قضاء مستعجل ٣٠ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢١٦ رقم ٩٥)

٧٦٥ فسخ عقد ايجار . شرط فسخ العقد في

أى وقت . صحته .

(الاسكندرية الكلية الاهلية — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٨٥ رقم ٢٩٩)

٧٦٦ فسخ . عقد ثنائي . الزام حق المتعاقدين

في طلب الفسخ . أو النفاذ . التنازل عنه .

طلبات متتابعة

(نقض فرنسي — ٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ٣٣٢ رقم ١٠٦)

التحقيق مع مرءوسيه . فيما يتعلق بأعمالهم ووظائفهم وسيرهم وولائهم للحكومة . اختصاصه بذلك دون غيره .

(نقض جنائي أهلي — ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٢٦ رقم ٧)

عمل مباح

(أنظر ملكية رقم ١٦٨)

٧٥٦ عيب خفي . رفع دعوى اثبات حالة في

الميعاد . تأخير رفع دعوى الموضوع .

لا يسقط الحق في الفسخ .

(استئناف مصر — ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٩٤ رقم ٢٧)

عيب خفي

(أنظر بيع رقم ٢١)

غ

٧٥٧ غبن . تقدير جسامته في اثبات الغش .

موضوعي

(نقض مدني أهلي — ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ١٢١٣ رقم ٦١٨)

٧٥٨ غرامة تهديدية . صفتها . التعويض الناتج

عنها . وجوب اثبات الضرر ومقداره .

(استئناف مختلط — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧ ص ٩٤٣ رقم ٤٦٤)

٧٥٩ غرامة تهديدية . في حالة امكان تنفيذ

الحكم . عدم قبولها .

(استئناف مختلط — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦١ رقم ٥٨٣)

٧٦٠ غرامة . في حالة الانكار . من وارث

عن توقيع مورثه . الزام

(مصر الكلية الاهلية — ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ١٢٧٥ رقم ٦٤٥)

غرامة

(أنظر تعويض رقم ٢١١)

٧٦١ غش الدخان . اصطناع دخان مغشوش

بقصد الاتجار . وضع لفائف ورق بلون

استحقاق الفوائد من يوم طلب الاصل .
ولو لم ترفع الدعوى بالفوائد الا فيما بعد .
(استئناف مصر - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٧
ص ٨١٨ رقم ٤٣١)

٧٧٢ فوائد . عدم الاتفاق على ميعاد سرانها .
احتسابها من تاريخ التنبيه الرسمي .

(استئناف مصر - ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عدد ٨
ص ١٠٠٢ رقم ٢٩٥)

٧٧٣ ١ - فوائد . على متجمد الفوائد .
استحقاق الفوائد الاصلية لسنة كاملة .
بالاتفاق أو الاعلان (٢) فوائد . استحقاقها
عن المتجمد لا أكثر من سنة . احتسابها
(برعيد الجزية - ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢
عدد ١٠ ص ١٢٠٣ رقم ٦٤)

فوائد مستحقة

(أنظر حكم مرسى مزاد رقم ٥٢٧)

الفوائد التعويضية - فوائد التأخير
(أنظر تضييحات رقم ٢٤٧)

(ق)

٧٧٤ قائمة مؤقتة . اعلانها للدائنين الذين
لم يقدموا مستنداتهم وطلباتهم . غير
لازم .

(استئناف مخطوط - ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٢ عدد ١٠
ص ١٣١٩ رقم ١٦٦)

٧٧٥ ١ - قاصر . مأذون بالادارة . حقه
في التصرفات كبيع القطن وخلافه .
٢ - قاصر . مأذون بالادارة . حقه في
التصرف . مسؤوليته عن نتائج هذه
الاعمال . مقاضاته بشأنها . جواز تدخل
الوصي فيها لصالحه .

(استئناف مخطوط - ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ عدد ٩
ص ١١٦٢ رقم ٥٨٧)

٧٧٦ قاصر - وصي - قرارات المجالس الحسبية .

فسخ

(أنظر اجارة رقم ٢٧ و ٢٩ - و اجار رقم ٢٣٤
وعقد رقم ٧٤٦ . ومستأجر رقم ٩١٢)

الفسخ (جواز)

(أنظر استبدال رقم ١٧١)

٧٦٧ فصل مستخدم . بغير خطأ منه . وبعد

مدة طويلة . عدم اخلاء المخدم من
التعويض .

(استئناف مخطوط - ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ عدد ٥
ص ٦١١ رقم ٣١٨)

فصل موظف

(أنظر اختصاص رقم ٩٥ . وقوانين الموظفين رقم ٨٣٠ .
وموظف رقم ٩٧٥)

فصل من الخدمة

(أنظر موظفون رقم ٩٧٨)

٧٦٨ فعل فاضح مخل بالحياء . تقديره حسب

الوسط والظروف . حالة من حالاته .
رفع شخص لملايسه وكشف بطنه أمام
امرأة في الطريق العام .

(المصورة الكلية الاملية - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢
عدد ٧ ص ٨٩٥ رقم ٤٤٠)

فعل أصلي

(أنظر نفع رقم ١٠١١)

فعل واحد

(أنظر طلبات رقم ٧٢٢)

٧٦٩ فوائد . المطالبة بها . لزومه . التماس .

مبنى على حكم بفوائد لم تطلب . قبوله .
(استئناف مخطوط - ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ عدد ٤
ص ٤٦٧ رقم ٢٣٦)

٧٧٠ فوائد . النص عاينها في الحكم الصادر

بالافلاس . عدم جواز تمسك المدين
ولا ضامنيه بها .

(استئناف مخطوط - ٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ عدد ٥
ص ٦٠٩ رقم ٣١٢)

٧٧١ فوائد . رفع الدعوى بأصل الدين .

- قوتها أمام المحاكم الأهلية .
(استئناف مصر - ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٨٣ رقم ٣١)
قاصر
(أنظر تقدم رقم ٣٩٢)
- ٧٧٧ قاصرة . منها أزيد من ١٨ سنة . إقامتها مؤقتة ببلدة أجنبية . ووجود نزاع على بعض ملكها . غير مانع من إدارتها لها .
(مجلس حسي عالي - ١٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٥٢٦ رقم ٢٧٤)
- ٧٧٨ قاضي الإحالة . التصرف المحول له بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢ تش - جنائية . إحالتها إلى محكمة الجنج طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - جريمة . منطبقه على المادة ١/١٩٨ ع . امتناع إحالتها إلى المحكمة الجزئية
(نقض جنائي أهلي - ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ١١٩٧ رقم ٦١١)
- ٧٧٩ قاضي الإحالة . سلطته فيما يقع من الجنج بالجلسة . ثابتة .
(نقض جنائي أهلي - ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٤٦ رقم ٤٧)
- ٧٨٠ قاضي الإحالة . القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ . المعدل للمادة ٢٢٤ تج . عموم نصه وشموله للمحكوم عليه غيابيا في الجنحة أيضا .
(نقض جنائي أهلي - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٩٥٩ رقم ٤٧٧)
قاضي الإحالة
(أنظر إجراءات رقم ٢٥)
- ٧٨١ قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه .
(مصر الكلية الأهلية - ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٥٨٠ رقم ٢٩٧)
- ٧٨٢ ١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . اخراج عامل من محل العمل . النزاع في العقد . شركة .
- ٧٨٣ قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . إلغاء حجز .
(مصر الكلية الأهلية (قضاء مستعجل) - ١٠ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٣٢ رقم ٥١٠)
- ٧٨٤ ١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . رفع الاختتام الموضوع على محل مفاس .
٢ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . التظلم في أمر على عريضة .
(مصر الكلية الأهلية - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٥٦ رقم ٢٧٣)
- ٧٨٥ قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . صحة التنبيه . قبل التنفيذ .
(مصر الكلية الأهلية (قضاء مستعجل) - ٢ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٧٢ رقم ١٥١)
- ٧٨٦ ١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . طبيعته . اختصاص هيئات أخرى بنظر الدعوى . لا يمنع .
٢ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . تحقيق حقوق الطرفين في الموضوع . عدم جواز .
٣ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . تقدير مستندات الطرفين للفصل في المسألة المستعجلة . جواز .
(مصر الكلية الأهلية - (قضاء مستعجل) - ١٠ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٤٣ رقم ٥٧٠)
- ٧٨٧ ١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . قيام دعوى موضوعية أمام محكمة الموضوع .
٢ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه

- بدعوى الغاء حجز مطلوب تنبيته امام
محكمة الموضوع
(مصر الكلية الادلية — ٣١ يولييه سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٨٠ رقم ٦٤٧)
- ٧٨٨ قاضى الامور المستعجلة . استعجال .
اسبابه . بعد رفع الدعوى . تقديرها .
جواز .
(مصر الكلية الادلية (قضاء مستجل) — ٢٣ يونيه
سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٤ رقم ٤٤٨)
- ٧٨٩ قاضى الامور المستعجلة . استعجال .
صفته . متروك لتقدير القاضى .
(الازبكية الجزئية — ٢١ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٢٦ رقم ٤٥٢)
- ٧٩٠ قاضى الامور المستعجلة . استعجال .
قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى اخلاء
مبنية على تأخير فى الدفع . غير مانعة
من رفع دعوى مستعجلة أخرى مبنية
أيضا على التأجير من الباطن .
(استئناف محظ — ١٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٤٤ رقم ٤٦٧)
- ٧٩١ قاضى الامور المستعجلة . الاتفاق على
اختصاص قاضى الامور المستعجلة .
بالاخلاء عند عدم دفع الاجرة .
عدم جوازه .
(مصر الكلية الادلية — ١٣ أكتوبر ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٨٧ رقم ٣٠٠)
- ٧٩٢ قاضى الامور المستعجلة . تعرضه فى
الموضوع فى اسباب الحكم . لا فى
منطوقه . جوازه .
(اسكندرية ثكنة الادلية (قضاء مستجل) —
٢٢ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٩١٨ رقم ١٤٤٩)
- ٧٩٣ قاضى الامور المستعجلة . تفسيره .
بالاوراق والمستندات . سلطته
(مصر الكلية الادلية — ١١ أغسطس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٨٤ رقم ٦٤٩)
- ٧٩٤ قاضى الامور المستعجلة . جدية النزاع
- فى الموضوع . أثره
(مصر الكلية الادلية — ١١ أغسطس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٨٤ رقم ٦٤٩)
- ٧٩٥ قاضى الامور المستعجلة . حرية تقديره
بالنسبة للنزاع القائم
(استئناف محظ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٦٠٨ رقم ٣١١)
- ٧٩٦ قاضى الامور المستعجلة . سلطته فى
افراد احد الطرفين بوضع اليد على
العقار المتنازع عليه
(مصر الكلية الادلية — ١١ أغسطس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٧٤ رقم ٦٤٩)
- ٧٩٧ قاضى الامور المستعجلة . منازعة فى
ديون بين طرفين وطلب المقاصة . غير
مختص به . اختصاصه فى ايقاف التنفيذ
فقط . طبقا للمستندات المقدمة .
(استئناف محظ — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ١٠٥٠ رقم ٥٢٣)
- ٧٩٨ قاضى الامور المستعجلة . هدم ماتم
من البناء . عدم اختصاص .
(مصر الكلية الادلية (قضاء مستجل) —
١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٤٣ رقم ٥٧٠)
- ٧٩٩ قاضى الامور المستعجلة . لا يملك
إخراج المستأجر فى الاصل بسبب سوء
استعمال المحل المؤجر . جوازه فى حالة
ما اذا توجب على الاستعمال ضرر جسيم .
(اسكندرية الكلية الادلية — ١٩ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٦٢ رقم ٢٧٥)
- قاضى الامور المستعجلة
(أنظر اختصاص رقم ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و سلطة
قاضى الامور المستعجلة رقم ٦٤٦ و قضاء مستجل رقم ٨٢٥)
- قاض . تولى التحقيق فى قضية . مذ كان
وكيل نيابة
(أنظر نقض رقم ١٠٣٣)
قاضى البيوع
(أنظر قرار رقم ٨٢٠)

- ٨٠٠ قانون . الاستناد الى الماضي . مدع مدنى . حفظ شكواه . قانون ٢ يوليو سنة ١٩٣١ يستند الى الماضي . (استئناف أورليان — ٦ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٥١ رقم ١٧٤)
- ٨٠١ قانون إحالة بعض الجنايات الى جنح . من سلطة القاضى الجزئى . عدم تغييره من طبيعة الجناية . تطبيق العقوبات مع مراعاة الظروف المخففة أو الأعذار القانونية . (نقض جنائى أهلى — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٤٩٨ رقم ٢٤٩)
- ٨٠٢ قانون الاجتماعات والمظاهرات . تفريقه بين المحلات العمومية . والطريق العام . (مصر الكلية الاهلية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ عدده ص ٥٧٤ رقم ٢٩٦)
- ٨٠٣ قانون التخفيض . خصم الخمس . غير معلق على شرطى سداد الأربعة أخماس وامتداد الاجارة لسنة ١٩٣١ . معنى عدم الاخلال بأحكام مرسوم التأجيل (النيابة الكلية الاهلية — ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ١٩٧ رقم ٨٥)
- ٨٠٤ قانون التسجيل . أثره على عقد البيع . ارجاء نقل الملكية الى ما بعد التسجيل (نقض مدنى أهلى — ٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٨٢٩ رقم ٤١٥)
- ٨٠٥ قانون الخمسة أفدنة . حمل الاثبات على الدائن . (استئناف عتظ — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٤٩ رقم ٥١٩)
- قانون الخمسة الافدنة (أنظر الملكية الصغيرة رقم ٩٧٢) القانون الدولى الخاص (أنظر مواريث رقم ٩٧٢)
- ٨٠٦ قانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨١ . القرار الذى يصدره مجلس الوزراء . بتعطيل صحيفة . بمقتضى هذا القانون لا يدخل تحت تقدير القاضى . ولا يضير الحكومة . (نقض مدنى أهلى — ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٨ ص ٩٨٣ رقم ٤٨٥)
- ٨٠٧ قانون تأجيل خمس الايجار . عدم سريانه على سنة زراعية انتهت فى آخر مايو سنة ١٩٣٠ (أسبوط الكلية الاهلية — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٦٤ رقم ٦٤٢)
- ٨٠٨ قانون تشكيل محاكم الجنايات . اجازته لمحاكم الجنايات نظر الجنح المرتبطة بجنايات . أحكام الغيبة . وسقوط العقوبة . التى استبقاها هذا التعاون على حالها . وجوب إخضاع أحكامها للقانون الجديد . (نقض جنائى أهلى — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٩٥٩ رقم ١٧٧)
- ٨٠٩ قانون خمسة الافدنة . مزارع يتعيش من زراعته . مزارع يؤجر أطيافا مستأجره من الغير . شيخ بلد . أعمال تجارية . عدم جواز تمسكه بالقانون (استئناف مصر — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٨٠ رقم ٤٣٧)
- قانون التسجيل (أنظر بيع لم يسجل رقم ٢٧٦ . وتقييه نزع ملكية رقم ٤٠٤)
- قانون المتشردين (أنظر مراقبة رقم ٨٩٩)

٨١٣ قتل . بقصد السرقة . لتطبيق المادة
١٩٨/٣ ع . وجوب بيان الواقعة بياناً
صريحاً يستخلص منه غرض المتهم
من ارتكاب الجريمة .
(نقض جنائي أملي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد
ص ٥٠٠ رقم ٢٥٠)

قتل خطأ أو جرح خطأ
(أنظر سقوط الدعوى العمومية رقم ٦٤٤)
٨١٤ قذف . القصد الجنائي . استعمال القذف
حقاً له . رده على تعريف المتهم به .
لاعقاب .
(مصر الكلية الاملية — ١٩ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٦١ رقم ٦٤٠)

٨١٥ ١ - قذف . القصد الجنائي . افتراضه
اذا كانت العبارات قاذعة وماسة بالشرف
والاعتبار لفظاً ومعنى . اقامة الدليل
اذا لم تكن شديدة .
٢ - قذف . القصد الجنائي . نشر القاذف
عبارات أخرى غير الواردة في التهمة .
تدل على حسن نيته . انتفاؤه .
(مصر الكلية الاملية — ١٩ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٣١ رقم ٥٥٩)

٨١٦ قذف . القصد الجنائي . نية الاساءة
أدياً أو مادياً . أو إلحاق الضرر به .
(مصر الكلية الاملية — ١٩ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٣١ رقم ٥٥٩)

٨١٧ قذف . تجاوزه . جريان العرف بعبارات
ناية عن الادب . لا يجدي
(نقض جنائي أملي — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد
ص ١١٨٥ رقم ٢٠٢)

٨١٨ قذف . سب . تغليظ العقوبة على أيهما .
مناطه كون أيهما حاصل في أعراض
العائلات . المادة ٢/٢٦٢ المعدلة
(١٢١)

قانون المعاشات الملكية
(أنظر الوظيفة الحكومية رقم ١٠٦٤)
قانون النظام القنصلي
(أنظر قوانين الموظفين رقم ٨٣٠)
قانون خصم ٣٠ في المائة
(أنظر اجازات رقم ٢٤١)
قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١
(أنظر اجارة رقم ٢٠)
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
(أنظر اشتباه رقم ١٧٥)

قانون عام
(أنظر موظف رقم ٩٧٤)
القانون نمرة ١٠٣ سنة ١٩٣١
(أنظر تفسير القوانين رقم ٢٧٥)
القوانين واللوائح
(أنظر مالك رقم ٨٧٠)

٨١٠ قبض . امسك المجنى عليه أثناء القبض .
لا يعد قبضاً
(طهطا الجزئية — أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ عدد
ص ٥٩٤ رقم ٣٠٢)

٨١١ قبض . مخالف للقانون . مسئولية
الحكومة . ظروف استثنائية . وجوب
تنظيمها بتشريع عام .
(استئناف مصر — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد
ص ٨٦٧ رقم ٤٢٨)

قبول الشراء

(أنظر بيع رقم ٢٥٨)

٨١٢ قتل الحيوان . المقتضى . الضرورة
المالئة للقتل . سلطة محكمة الموضوع
في إثبات الوقائع . والظروف المنتجة
له . رقابة محكمة النقض . في حالة اعتباره
أيها مقتضية للقتل أو غير مقتضية له .
الضرورة المالئة . شروطها .

(نقض جنائي أملي — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ص ٣٧٧ رقم ١٨٢)

- قرارات المجالس الحسبية
(أنظر قاصر رقم ٧٧٦)
قرض
(أنظر سبب رقم ٦٣١)
قرعة
(أنظر حكم حضوري رقم ٥٠٤)
قرينة
(أنظر اعتراف رقم ١٨٥)
- ٨٢٢ ١ - قسمة . فرق القسمة . اعتباره ثمنا للفرق . حق امتياز الشريك المستحق للفرق على الجزء المأخوذ منه . حق الحبس ٢ - قسمة . حكم القسمة النهائي . يكفى للسير في تنفيذ القسمة وتقاضي الفرق
(استئناف مصر — ٣٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢٤٢ ص ١٨٩ رقم ٨١)
- ٨٢٣ قسمة . قصر داخلين فيها . دفع بطلان الاجراءات . لعدم احاطة النيابة العمومية بها . حصول القرعة بحضورها . عدم قبول الدفع .
(استئناف مختلط — أول مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٥١ رقم ٥٧١)
قسمة
(أنظر عقد رقم ٧٤٩)
قسمة زراعية
(أنظر وقف رقم ١٠٦٨)
قصد جنائي
(أنظر احراز رقم ٤٢ . والامانة رقم ٢٢٨ و ضرب رقم ٦٩٩ وقف رقم ٨١٤ و ٨١٥ و ١٦)
- ٨٢٤ قضاة المحاكم المختلطة . في المنازعات بين قضاء الأحوال الشخصية . ثابت .
(استئناف مختلط — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣١٧ رقم ٢٥٩)
قضاء جنائي
(أنظر دعوى مدنية رقم ٥٧٢)
- ٨٢٥ قضاء مستعجل . عدم تعرضه لحقوق
- بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ . المادة ٢٦٥
فقرة ٢ ع . .
(نقض خاتمي أعلى — ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١٠٧٤ رقم ٥٣٥)
قذف
(أنظر تعويضات رقم ٢٧٠)
- ٨١٩ قرار العزل . عمل اداري . ضرورة مراعاة الاوضاع الشكائية والمصاحبة العامة فيه . عبء اثبات العكس . على الموظف المفصول .
(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٢٠ رقم ٢٧٧)
قرار اللجنة الجزئية
(أنظر مبارضة رقم ١٦٢)
قرار بأن لاوجه
(أنظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٨٣٦)
قرار بأن لاوجه لاقامة الدعوى فيه
(أنظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٨٣٩)
قرار صادر من المجالس الحسبية
(أنظر اختصاص رقم ٦٥)
- ٨٢٠ قرار قاضي البيوع المنتدب . في زيادة بطلان حكم قضائي . استئنافه
(استئناف مختلط — ٤ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١ ص ١١٤ رقم ٤٧)
قرار قاض البيوع
(أنظر استئناف رقم ١٤٢)
قرار مجلس الوزراء
(أنظر موظف رقم ٩٧٦ . وموظفون رقم ٩٧٨)
قرار مجلس حسي
(أنظر طعن رقم ٧١٣)
- ٨٢١ قرارات المجالس الحسبية . عدم نشرها في الجريدة الرسمية . عدم بطلانها . تسجيل هذه القرارات . كاف لاداعتها
(استئناف مصر — ٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٠٦ رقم ١٣٧)
قرارات مجلس حسي مركزي
(أنظر استئناف رقم ١٠٩)

التأديب. والمصاحبة العامة وحدها. حقها
فيه ٢ - قوانين المعاشات . النص فيها
على حق فصل الموظف . قانون النظام
القضلي. النص فيه على أمر تعيين مأمور
القضائية وعزله. واختصاص وزير
الخارجية له

(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٣٠. رقم ١٢٧٧)

٨٣١ قوة الشيء المحكوم به. اختيار أحد
الطريقين. الدفع به. بعد صدور حكم في
الدعوى الأولى. عدم التمسك به

(مصر الكلية الاهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٦٠ رقم ٢٩٠)

٨٣٢ ١ - قوة الشيء المحكوم به - اختيار
الطريق الجنائي. بعد اختيار الطريق
المدني. عدم قبوله. طبقا للمادة ٢٣٩
تج. استثناء من القاعدة العامة. تفسيره
وحصره في دائرة ضيقة - ٢ - اختيار
القضاء الجنائي. بعد اختيار الطريق المدني.
وصدور حكم بعدم الاختصاص. اختلاف
الفقهاء فيها. ترجيح. جواز الرجوع
للمحكمة الجنائية.

(قض جنائي أملي — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٢٨ رقم ١٣)

٨٣٣ قوة الشيء المحكوم فيه. ادعاء مدني.
اختيار الطريق المدني. حكم بعدم
الاختصاص. حق المدعي في اختيار
الطريق الجنائي.

(قض أملي جنائي — ١٦ ابر سنة ١٩٣٢ عدد
١ ص ٢٨ رقم ١٣)

٨٣٤ ١ - قوة الشيء المحكوم به. واختيار
أحد الطريقين. عدم الجمع بينهما.
٢ - قوة الشيء المحكوم به. سريانها
على كل ما طرح في الدعوى الاولى وفصل

الطرفين. قياسه. مداه.

(استئنوية الكلية الاهلية — ١٨ ديسمبر سنة
١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٩١ رقم ٣٠١)

٨٢٦ قضاء مستعجل. عقد. تفسيره. لاساطة
له في ذلك.

(استئناف مختلط — ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٦ ص ٧٨٢ رقم ٢٨٧)

٨٢٧ قضاء مستعجل. مسائل بالموضوع.
بالاجراء التحريدي

(مصر الكلية الاهلية — قضاء مستعجل - ١٢
يوليوس سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٤٦ رقم ٥١)

قضاء مستعجل

(أنظر حكم رقم ٥٣١)

٨٢٨ قضاء ملى. اختصاصه في جميع الأحوال
الشخصية. عدا الموارث. المحاكم
الشرعية. عدم اختصاصها بها. ولو
بالاتفاق.

(استئناف مختلط — ٢٨ ابر سنة ١٩٣٢ عدد
١٠ ص ١٣١٧ رقم ٦٥١)

قضاء المحاكم الاهلية

(أنظر اختصاص عام رقم ٧٥)

قضاة

(أنظر موظفون رقم ٩٧٨)

قطع المدة

(أنظر بطلان المرافعة رقم ٢٥٠. وقادهم رقم ٣٩٠)

٨٢٩ قطن. بيعه بالسكوتات. عدم التسليم
نزول السعر. غير مؤثر على تقاضى
التعويض المتفق عليه.

(استئناف مختلط — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد
٥ ص ٦٠٩ رقم ٣١٤)

قواعد الاجراءات الشككية

(أنظر تقض رقم ١٠٣٤)

٨٣٠ ١ - قوانين الموظفين. حق الحكومة
المطلق في أمر تعيين الموظفين وعزلهم.
فصل الموظف. دون الاستعانة بجلاس

- فيه . سواء الطلبات أو الدفوع .
(مصر الكلية الأهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٦٠ رقم ٢٩٠)
- ٨٣٥ قوة الشيء المحكوم به . الفصل في
الاسباب في نزاع . لازم للفصل في
النزاع الأصلي . يحوز قوة الشيء
المحكوم به
(استئناف مصر — ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٣٨ رقم ٢٧٩)
- ٨٣٦ قوة الشيء المحكوم به . قرار بأن لا وجه .
لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم
بالتعويض
(استئناف عونيل — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ٢٣٢ رقم ١٠٩)
- ٨٣٧ قوة الشيء المحكوم به . مدع بالحقوق
المدنية . تقدير التعويض بصفة مؤقتة
أمام محكمة الجنج . الحكم به . طلب
الحكم بمبلغ جديد أمام المحاكم المدنية .
عدم جوازه .
(استئناف مصر — ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧١٨ رقم ٣٥٥)
- ٨٣٨ قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد الجرائم .
جريمة متعاقبة . صدور حكم بشأنها .
جواز المحاكمة عنها من جديد .
(نقض فرنسي — ٢٤ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ١١٦ رقم ٥١)
- ٨٣٩ قوة الشيء المحكوم فيه . القرار بأن
لا وجه لاقامة الدعوى . لا يحوز قوة
الشيء المحكوم فيه . حفظ جنحة
نصب . جواز رفع دعوى تعويض .
(نقض فرنسي — ٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧٠٦ رقم ٢٩٨)
- ٨٤٠ قوة الشيء المحكوم فيه . الاتحاد في
النتيجة . ليس من شرائط الدفع بقوة
- الشيء المحكوم فيه
(مصر الكلية الأهلية — ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٦٠ رقم ٢٩٠)
- ٨٤١ ١ — قوة الشيء المحكوم فيه . بالنسبة
لطرفي الخصوم وخلفائهم . مشتر بعد
رفع الدعوى . اعتباره كذلك .
٢ — قوة الشيء المحكوم فيه . وحدة
الخصومة والسبب . وموضوع الدعوى .
أو الدفع الذي بني عليه الحكم .
(استئناف مختلط — ١٧ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣١٨ رقم ٦٠٣)
- ٨٤٢ قوة الشيء المحكوم فيه . تناقض بين
حكيمين . قوة الشيء المحكوم به . اجراء
وقتي . ايقاف تقاض . لا يحوز قوة الشيء
المقضى به .
(نقض مدني امل — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٩٦٩ رقم ٤٨٨)
- ٨٤٣ قوة الشيء المحكوم فيه . تعويض .
حرية المجني عليه في اختيار الطريق مدنياً
أو جنائياً . التجاؤه لأحدهما . مع
عدم ترك الحق . غير مانع من الالتجاء
للآخر .
(نقض امل جنائي — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٣٨ رقم ١٣)
- ٨٤٤ قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائي .
سريانه أمام المحاكم المدنية . أثره بالنسبة
للتعويضات . نسي
(ليون فرنسا — ٤ فبراير سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٤٧٠ رقم ٢٤٤)
- ٨٤٥ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي
بادانة سائق . غير مانع من بحث القاضي
المدني في مدى مسئوليته مدنياً .
(ليون المدنية — ١٣ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣٢٢ رقم ٦٧٣)
- ٨٤٦ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي

من المحكمة المدنية . مانع من قبول
الطلب أمام المحكمة الجنائية

(السطار بن الجزيّة — ٤ أبريل سنة ١٩٣١ ع ٢٥٠٠
ص ٢٢٠ رقم ٩٦)

٨٥٣ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم صادر

بإعلان عقد بيع . تناول في أسبابه
الإشارة إلى عدم صحة الديون المتنازع
عليها . غير مؤثر .

(استئناف مختلط — ٢ مارس سنة ١٩٣٢ ع ٩٠٠
ص ١١٦٠ رقم ٥٨)

٨٥٤ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم صادر

من هيئة قضائية لها سلطة الحكم .
واتباعها الاجراءات المقررة . وحكمت
بمقتضى قانونها . مريانه .

(استئناف مصر — ١١ مارس سنة ١٩٣٣ ع ١٠٠
ص ١٢٤٦ رقم ٦٣٤)

٨٥٥ قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى مدنية

أمام محكمة الجنج . اغفال الفصل
فيها أو في بعض أجزائها . جواز رفع
الطلب الى المحكمة المدنية .

(ملفوط الجزية — ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ ع ٨٠٠
ص ١٠٢٧ رقم ٥١٢)

٨٥٦ ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . (دفع) .

استنباط التنازل عنه من عبارة صدرت
من أحد الخصوم . صالحة لإفادته .
مسألة موضوعية .

٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . دفع .
ليس من النظام العام . وليس وسيلة
من وسائل الدفاع . التنازل عنه .
لا رجعة فيه .

(نقض مدني أحلي — ٥ يناير سنة ١٩٣٣ ع ٧٠٠
ص ٨٠٤ رقم ٤١٦)

٨٥٧ قوة الشيء المحكوم فيه . قضاء المحاكم

الشرعية . نهائي أمام المحاكم الأهلية .

براءة . بناء على عدم ارتكاب خطأ .

دعوى مدنية . تأسيسها على قرينة الخطأ .

لا تأثير للحكم الجنائي

(نقض فرنسي — ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ ع ٦٠٠
ص ٧٨٦ رقم ٣٩٩)

٨٤٧ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي

براءة سائق . عدم ارتكاب خطأ
نشأت عنه الحادثة . غير مانع من
البحث في مسؤولية السائق مدنيا .

(استئناف أورليان — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ ع ١٠٠٠
ص ١٣٢١ رقم ٦٠٢)

٨٤٨ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي .

خطأ . الحكم بعدم وجود خطأ والبراءة .
مانع للقاضي المدني من التقرير بوجود
شبه جنحة مدنية .

(نقض فرنسي — ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ ع ٩٠٠
ص ١١٦٣ رقم ٥٨٩)

٨٤٩ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي .

حادثة . تعدد الفاعلين . عقوبات
مختلفة . القاضي المدني . الحكم
بالتعويض . عدم التقيد بتقدير

المسؤوليات الجنائية .

(نقض فرنسي — ١١ مايو سنة ١٩٣٢ ع ٦٠٠
ص ٧٨٧ رقم ٤٠٠)

٨٥٠ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي

في مخالفة . قوته أمام المحكمة المدنية .
(نقض فرنسي — ٤ يوليو سنة ١٩٣٢ ع ٧٠٠
ص ٩٤٦ رقم ٤٧٣)

٨٥١ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم مدني

برد وبطلان ورقة . غير حائز له أمام
المحكمة الجنائية . سلطة هذه المحكمة
في تقدير الأدلة اطلاقا

(نقض جنائي أحلي — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ع ٩٠٠
ص ١٠٦٢ رقم ٥٢٦)

٨٥٢ قوة الشيء المحكوم فيه . حكم نهائي .

شروط ذلك .

(استئناف مصر — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٧١ رقم ٤٢٩)

٨٥٨ قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً . أسباب

تناولها البحث في صحة ورقة . عدم

شمول المنطوق بالحكم بصحتها .

اتصال الأسباب بالمنطوق . للأسباب

قوة الشيء المحكوم فيه .

(استئناف أسبوط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢

عدد ٦ ص ٧٦٩ رقم ٢٦١)

٨٥٩ قوة الشيء المقضى فيه . اتحاد السبب .

اتحاد الموضوع والخصوم . اختلاف

أوجه الدفاع . ليس سبباً جديداً .

(استئناف السين — ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠

ص ١٢٢٢ رقم ٦٧٥)

قوة الشيء المقضى به .

(أنظر دعوى النزوير المدنية رقم ٥٥٩)

قوة الشيء المحكوم فيه .

(أنظر حجر رقم ٤٣٥ وحكم رقم ٤٨٨ و ٥٣٦ و

٥٣٣ . ودعوى مستعجلة رقم ٥٧٧ ومستدك

رقم ٦٥٤ . وقاضى الأمور المستعجلة رقم ٧٩٠)

قيد .

(أنظر استئناف رقم ١٣٤)

ك

الكساوى الرسمية .

(أنظر اختلاس رقم ١٠٠)

٨٦٠ كفالة . متى تجوز مصادرتها . التنازل

عن الطعن قبل نظر الدعوى . لامصادرة .

المادة ٣٩ من قانون محكمة النقض .

(نقض جنائى أسمى — ٦ فبراير سنة ١٩٣٣

عدد ١٠ ص ١١٧٥ رقم ٥١٤)

٨٦١ كفيل . عدم توقيع الحجز التحفظى

على زراعة الأرض المؤجرة . لا يعتبر

تقصيراً ضاراً بالكفيل .

(نقض مدنى أسمى — ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٧

ص ٨٥٧ رقم ٤٢٣)

كفيل .

(أنظر حضانة رقم ٤٦٠)

٨٦٢ كميالة . السبب المذكور بها غير

حقيقى . حمل اثبات السبب الحقيقى .

على المتنفع بها .

(استئناف مختلط — ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١

عدد ٤ ص ٤٦٥ رقم ٢٣٢)

٨٦٣ كميالة تحت الاذن . افلاس المحول .

دفع المدين . ضرورة اثبات علم

المحول اليه بحالة الافلاس .

(استئناف مختلط — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١

عدد ٤ ص ٤٦٧ رقم ٢٣٨)

٨٦٤ ١ - كميالة تحت الاذن . محول اليه .

حقه فى تحويلها وفى اناة الغير عنه فى

الحقوق الناشئة عنها .

٢ - كميالة تحت الاذن . تحويلها

للتحصيل . تصديق المحول . لامنازعة

فى الحوالة أو الوكالة فيها .

(استئناف مختلط — ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد

٤ ص ٤٦٥ رقم ٢٣٢)

كميالة .

(أنظر تفسير رقم ٣٧٤)

كميالة تحت الاذن .

(أنظر اختصاص الحاكم المختلط رقم ٧٢)

٨٦٥ ١ - كونكرداتو . التصديق عليه .

عدم توقفه على مجرد شكوى لم تثبت .

٢ - كونكرداتو . وجود أكثر

من كونكرداتو سابق . غير مانع من

التصديق على الحالى فى حالات معينة .

٣ - كونكرداتو - مدين . عقده

سلفاً باهظة . تأجيل سدادها دفعات .

اضرابها بصالح الدائنين . رفضه .

٨٦٩ ملك . تصرفه في ملكه . حقه فيه مع

عدم التعسف . ومجرد الاضرار بالغير .

(السكندرية الكلية الاهلية — ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢

عدد ٦ ص ٧٥٣ رقم ٣٧١)

٨٧٠ ملك . تصرفه في ملكه . مقيد بما

نص عنه في القوانين واللوائح . حق

الملكية . قيوده . ما يتعاق منها بالامن

والصحة . كالتنظيم وخلافه

(شـين الكوم الكلية الاهلية — ٦ مارس

سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٢١ رقم ٢١٧)

٨٧١ ملك . حقوقه على ملكه في الوصول

والدخول والمخرج . بغير المساس

بهذه الحقوق . وبغير مساس بالاعمال

العمومية . مستوجب للمسئولية .

انعدام الخسارة المادية أو بقاء التسهيلات

الضرورية . كفايته

(استئناف مصر — ٢ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢

ص ١٦٦ رقم ٦٩)

٨٧٢ مبادلة . استحالة رد الاطيان المتبادل

عليها . متى تكون مائة من قبول

دعوى البطلان .

(تقض مدني أهلي — ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١٠

ص ١٢١٣ رقم ٦١١)

مبالغ مودعة .

(أنظر جز تحت اليد رقم ٤٤١)

٨٧٣ مباني . شريك على الشيوع . عدم جواز

طلبه ازالة المباني المشتركة . الا بعد

التعويض عنها .

(مصر الكلية الاهلية — ٣١ يناير سنة ١٩٣٢

عدد ٣ ص ٣٢٢ رقم ١٤٧)

٨٧٤ مباني . مقامة في ملك الغير . المطالبة

بنفواتد عن فرق الثمن الناشئ عن اقامتها .

لا تستحق الا من تاريخ تسليم المباني .

(استئناف مخطط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤

ص ٤٦٧ رقم ٢٢٦)

٤ — كونكرداتو . شركة تضامن .

حسن نيتها . تقديره للتصديق عليه .

٥ — كونكرداتو — منحه . امتياز

فئة من الدائنين دون أخرى . عدم

التزام أقليةهم به .

٦ — كونكرداتو . ضامن لنفاذه .

موافقة الدائن . عدم اثرائه . رفضه .

(استئناف مخطط — ٣ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ١

ص ١١٣ رقم ٤٦)

هم

٨٦٦ مؤجر . تقصيره في توقيع الحجز على

الخصومات . استفادة الضامن من ذلك

(استئناف مصر — ١٧ و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢

عدد ٢ ص ١٦٦ رقم ٧٥)

٨٦٧ مؤجر . قبوله الاجرة مباشرة من

المستأجر من الباطن . استبدال الدين .

ارتفاع مسؤولية المستأجر الأصلي .

حق المؤجر في رفع الدعوى على المستأجر

من الباطن مباشرة

(أسيوط الكلية الاهلية — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢

عدد ١٠ ص ١٢٦٤ رقم ٦٤٢)

مؤلف . مترجم

(أنظر ملكة أدبية رقم ٩٧١)

مؤمن

(أنظر اختصاص عا كم الجنج رقم ٩٤)

٨٦٨ المادة ٦١ . ع . الجزاءات التي رتبها

عقوبة حقيقية . الطعن في الحكم

الصادر بموجب هذه المادة . جوازه

من الصغير الذي عومل بها .

(تقض جنائي أهلي - ١٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١

ص ١٠٦١ رقم ٥٣٣)

مادة ٤٧ مكررة

(أنظر اتفاق جنائي رقم ٩)

المادة ٣٠٦ مرافعات

(أنظر ترك المرافقة رقم ٣٠٥)

- مبانى (ترميم)
(أنظر ملكية أدية رقم ٩٦٩)
- ٨٧٥ متشرد . عودته للتشرد . عدم مضي
ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء العقوبة
السابقة . والعود للتشرد لاكثر من
مرة بعد الثانية . تطبيق الفقرة الثالثة
من المادة السادسة من القانون
(المذا الكلية الاهلية — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٩٣ رقم ٤٣١)
متشردين
(أنظر احداث رقم ٣٩)
- ٨٧٦ متهم . سؤاله عن ثممته . وجوبه أمام
محكمة أول درجة . لا وجوب له أمام
المحكمة الاستئنافية .
(نقض جنائى أملى — ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩
ص ١٠٦٩ رقم ٥٣٣)
- ٨٧٧ مجالس حسبية . هيئة قضائية . عدم
جواز دخوله فى معاملات الخصوم .
رفض طلب انضمامه فى عقد ضمان .
(مجلس حسبي عالى — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ١٦٥ رقم ٦٨)
- ٨٧٨ مجالس مالية . التصديق على نظامها
الأساسى واقراره . لزومه . انعدام
ولايتها القضائية . بغير هذا التصديق .
(مصر الكلية الاهلية — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ١٠١٦ رقم ٥٠٣)
- ٨٧٩ مجلس بلدى اسكندرية . حواره فى أمور
التنظيم محل وزارة الاشغال . عدم
تجاوزه حدود السلطة المقررة لها .
(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٥ نوفمبر سنة
١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٣٠ رقم ٥٠٣)
مجالس المديريات — مجالس بلدية ومحلية
(أنظر شخصية سنوية رقم ٦٥٧)
- مجالس بلدية
(أنظر موظف رقم ٩١٧)
- مجلس التأديب
(أنظر قوانين الموظفين رقم ٨٣٠)
- مجالس حسبية
(أنظر خبر رقم ٥٤٠ . وقرارات رقم ٨٢١)
- ٨٨٠ محاضر مخالفات . أثرها فى الاثبات .
بالنسبة للدعوى العمومية . ثابت . وبالنسبة
للدعوى المدنية وغيرها . لاقيمة لها .
الا فى حالة التعويض عن المخالفة .
(مصر الكلية الاهلية — ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٣
ص ٣٦٦ رقم ١٤٣)
- ٨٨١ محام . الاتفاق على الاتعاب . مدى
الأعمال المتفق عليها . تفسيره . عند
الشك . لمصلحة الموكل .
(استئناف مختلط — ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٤٦٦ رقم ٢٢٣)
- ٨٨٢ محام . رفض استلامه الانذار . بحجة
تنازله عن التوكيل . لا يمنع صحة الاعلان
(نقض مدنى أملى — ٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٩٩٥ رقم ٤٩٢)
- ٨٨٣ ١ - محام . محاكمته على مايقع فى الجلسة .
عدم استئنائه — ٢ - محام . محاكمته على
مايقع فى الجلسة . غير متوقف على
المحاكمة التأديبية .
(نقض جنائى أملى — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٢ ص ١٤٦ رقم ٥٧)
- محام
(أنظر اتعاب رقم ٣ . ووكالة رقم ١٠٨٣)
- ٨٨٤ محتكر . منتفع . يدهما عارضة عدم
اكتساب . الحق لهما بمضى المدة
(مصر الكلية الاهلية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٦٩ رقم ٦٤٣)

غير متوقف على حضور الدفاع بعد
اخطاره . والاشارة اجمالا الى حضور
المتهمين . كاف .

٢ - محضر الانتقال . تحريره . ليس له
صورة معينة . عدم توقيع الكاتب عليه .
غير مبطل له .

(قض جناي اهل — ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧٥
ص ٨٣٢ رقم ٤١٠)

محضر تسليم
(انظر اجارة رقم ١٣)

٨٩١ محضر صلح . التصديق عليه . وجوبه باقرار

الطرفين . اعتباره بمثابة عقد رسمي .
الطعن فيه بالطرق المقررة للطعن في
العقود . لا الاحكام

(استئناف مصر — ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٢٣٣ رقم ٦٢٣)

محضر صلح
(انظر استئناف رقم ١٥٨)

محاكم شرعية

(انظر اختصاص رقم ٨٠ . وقضا . رقم ٨٢٨)

٨٩٢ محكمة استئنافية . تعديل وصف التهمة .
من إحداث عاهة مستديمة عمداً بالمادة
٢٠٤ إلى إصابة خطأ بالمادة ٢٠٨ ع .
تظلم المحكوم عليه من هذا التعديل .
لا معنى له .

(قض جناي اهل — ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٩٠
ص ١٠٦٩ رقم ٥٣٣)

٨٩٣ المحكمة الجنائية . مدى اختصاصها .
من الوجهة المدنية .

(قض جناي اهل — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١٠٨١ رقم ٥٤٠)

محكمة مدنية

(انظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٣٦ و ٨٣٧
و ٨٤٤ و ٨٥٠ و ٨٥٢ و ٨٥٥)

٨٩٤ محكمة الاستئناف . قرارها برفض الدفع
بقوة الشيء المحكوم فيه . وإحالة
(١٣)

٨٨٥ محجور عليه . تصرفه قبل حصول

الحجز . ابطاله للتواطؤ . موضوعي .
(تقض مدني اهل — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٩٠ رقم ٢٤٠)

محجور عليه

(انظر امنية رقم ٣٣٣)

٨٨٦ ١ - محرر رسمي . محرره موظف

مختص . لاجراء عمل من أعماله . أو
تنفيذ أمر . وجوب اختصاصه بهذا
العمل . تحريره حسب الاوضاع القانونية .

٢ - محرر رسمي . ما ثبت فيه أنه رآه
وشاهده . حجته . عدم جواز الطعن
الابالتزوير وما يثبت به الطرفان . جواز
الطعن فيه بالطرق المعتادة .

(اسبوط الكلية الاطية — ٢١ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٤٤٠ رقم ٢١٩)

المحرر

(انظر تزوير رقم ٣٢٧)

٨٨٧ محررات رسمية . تأشيرات قلم الكتاب

بالرسوم على هوامش أوراق القضية .
حجة في اثبات المديونية .

(المنشية الجزئية — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨٠
ص ١٠٤٢ رقم ٥١٥)

٨٨٨ محصول قطن . عدم تسليم الكمية

المتفق عليها . ثبوت أنها هي الناجمة من
الأرض . المبالغة في تقديره أصلا .
لا تعويض .

(استئناف مختلط — ١٤ ابريل سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٣١٨ رقم ٦٦١)

٨٨٩ محضر استجواب . اقرارات كاذبة .

صادرة من متهم . بقصد الدفاع عن
نفسه . عدم مؤاخذه جنائياً عليها .

(قنا الكلية الاطية — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٣٧٣ رقم ٦٤٤)

٨٩٠ ١ - محضر الانتقال والمعاينة . افتتاحه .

محمل مختار
(أنظر اعلان طعن رقم ١٩٨)
محلات عمومية
(أنظر قانون الاجتماعات رقم ٨٠٢)
محيل
(أنظر مسئولية رقم ٩٢٧)
٨٩٨ مخالفة تعاقدية . غير مصحوبة بتواطؤ .
لاتضامن بين فاعليها .
(استئناف مختلط — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١)
عدد ٦ ص ٧٨٣ رقم ٣٩١)
مخدوم
(أنظر فضل مستخدم رقم ٧٦٧ . ومسئولية رقم ٩٢٣)
مدع بالحقوق المدنية
(أنظر قوة الشيء المحكوم به رقم ٨٣٧)
مدعى مدنى
(أنظر دعوى عمومية رقم ٥٦٤ . وقانون رقم ٨٠٠)
مدة سقوط الدين
(أنظر اجراءات رقم ٣٦ وتقادم رقم ٣٨٨)
مدير شركة ومدينو الشركة
(أنظر شركة خاصة رقم ٦٦٥)
مدين بدين شخصى
(أنظر دين رقم ٦٠٢)
مدين مزروع ملكيته
(أنظر طلبات رقم ٧٢١)
مدينون متضامنون
(أنظر الملكية الصغيرة رقم ٩٧٢)
٨٩٩ مراقبة : المراقبة التى يقضى بها طبقا
للمادة التاسعة من قانون المتشردين .
عقوبة أصلية لا تبعية . سهو محكمة
الموضوع عن الفصل فيها . سبيل اصلاحه .
(نقض جنائى أهلى — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢)
عدد ٨ ص ٩٧٩ رقم ٤٨٢)
مراقبة
(أنظر اشتباذ رقم ١٧٥)
مراقبة البوليس
(أنظر عقوبات تبعية ص ٧٥٣)

القضية إلى محكمة أول درجة . مع وجود
دفع آخرى لم يفصل فيها . معناه نظر
القضية من جديد من حيث الشكل
ومن حيث الموضوع .
(نقض مدنى أهلى — ٥ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧)
ص ٨٤٤ رقم ٤١٦)
محكمة استئنافية .
(أنظر استئناف جنائى رقم ١٦٦)
محكمة الجنائيات
(أنظر جنحة رقم ٤٢٥)
٨٩٥ ١ - محكمة مدنية . إدعاء التزوير امامها .
حقها فى تقدير الوقائع المقدمة لها من
الوجهة المدنية لاثبات التزوير . طلب
إيقاف الفصل فى دعوى التزوير حتى
يفصل فيها جنائيا . رفضه . لا عيب .
٢ - محكمة مدنية . سلطتها فى تقدير
الوقائع المطروحة بشأن تزوير ورقة
مدعى بتزويرها . حدها .
(نقض مدنى أهلى — ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ عدد ١٠)
ص ١٢٠٣ رقم ٦١٤)
٨٩٦ محكمون . عدم اتباعهم للاجراءات
القانونية . ليس سببا للمعارضة فى
تنفيذ حكم المحكمين . جواز استئنافه فى
حالة عدم الاتفاق على خلافه .
(الزايق الكلية الاهلية — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢)
عدد ٧ ص ٩٠٦ رقم ٤٤٥)
٨٩٧ محكمون . مفوضون بالصلاح . تتجنى
أحدهم . عدم جواز تعيين بدله من
المحكمة .
(الزايق الكلية الاهلية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢)
عدد ٨ ص ١٠٢٩ رقم ٥٠٨)
محكمون مفوضون بالصلاح
(أنظر مشاركة تحكيم رقم ٩٣٩)
محكوم عليه غيابيا
(أنظر قاضى الاحالة رقم ٧٨٠)

- ٩٠٠ مرض موت . اقرار بدين . صدوره
في مرض الموت . يأخذ حكم الوصية .
(يا الجزية — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٩٦ رقم ٢٠٢)
مرسى مزاد
(أظر حق الحبس رقم ٤٧)
مرسى المزاد الاول
(أظر زيادة العشر رقم ٦٢٩)
- ٩٠١ مريض مرض الموت . تصرفاته . في
غير حالة البيع . نافذة
(مصر الكلية الاملية — ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٣٧٥ رقم ٦٤٥)
- ٩٠٢ مزاحمة غير مشروعة . أقشة عايتها
رسوم مماثلة لأقشة طريقة أخرى . عدم
اعتبارها كذاك . قصر البحث على
ملكية الرسوم .
(استئناف مخطوط — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧٣
ص ٩٤١ رقم ٤٦٠)
- ٩٠٣ مزاد . اعادة البيع على ذمة الراسى عليه
المزاد . جواز دفع باقى الثمن الى ما قبل
البيع الثانى . عدم جواز التمسك عند الدفع
(استئناف أسبوط — ١٤ يناير سنة ١٩٣٣ عدد ٧٥
ص ٨٨٣ رقم ٤٣٤)
- ٩٠٤ مزاد . الراسى عليه المزاد . اعادة البيع
على حسابه . دفعه لأثمن بمجلسة المزاد
الثانى . طنبه عدم السير فى الاجراءات
موافقة نازع الملكية . وجوب القبول
(استئناف مصر — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٤١٣ رقم ٢٠٧)
- ٩٠٥ مزاد . حكم بروسوه . صورته التنفيذية .
اختصاص قاضى البيوع . بعد ايقاع البيع
(مصر الكلية الاملية — ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٨٠ رقم ٢٩٧)
مزاد .
(أظر وزير رقم ١٠٥١)
- مزاد — الراسى عليه المراد
(أظر حق الحبس رقم ٤٦٧)
- ٩٠٦ مزايده . تقرير المزايده . دائن برهن .
تركه الاجراءات لاسداد . عدم اعلانه
به . حصوله بمعرفة الحائز . مصلحته
(استئناف مخطوط — ٤ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١٥
ص ١١٤ رقم ٤٧)
- ٩٠٧ مزاد . تقرير المزايده . اعلانه للحاجزين .
معنى كلمة « حاجزين » فى المادة ٦٦
م . م
(استئناف مخطوط — ٤ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١٥
ص ١١٤ رقم ٤٧)
- ٩٠٨ مزايده . دائن حاجز . حلوله فى
الاجراءات .
(استئناف مخطوط — ٤ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ١
ص ١١٤ رقم ٤٧)
- ٩٠٩ مزايده فى شراء اطيان قصر . حضور
وصى . على فريق من القصر هذه
المزايده . إيجاب هذا الوصى البيع فى
نصيب القصر جميعاً . قبول الراسى
عليه المزاد شراء هذا النصيب على أنه
ملك القصر جميعاً . اثبات الإيجاب
والقبول بمجلسة المجلس الحسى . سحب
الراسى عليه المزاد عطائه . عدم جوازه
(نقض مدنى أملى — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٠١ رقم ٣٤٧)
مزايده
(قراو قاضى البيوع رقم ٨٢٠)
مزلقانات
(أظر سكك حديدية رقم ٦٤٥ . ومسئولية
رقم ١٢٩)
- ٩١٠ مسئولية . أطباء وجراحون . عملية .
العناية اللاحقة للعملية . تنويم المريض .
حقوق .
(استئناف باريس — ٤ يوليو سنة ١٩٣٢ عدد ٧٣
ص ٩٤٦ رقم ٤٧٤)

- ٩١١ مسؤولية . إعلان . إهمال المحضر في إعلان صحيفة استئناف في الميعاد . ضرر . تعويض . وجوب بحث موضوع الاستئناف . الحكم بالتعويض (استئناف مصر — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٢٠ رقم ٣٥٦)
- ٩١٢ مسؤولية . الوعد بالزواج . فسخ الخطبة . حق التعويض . شروط الادلة . (السين المدنية — ١٠ و ١٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٦٥ رقم ٥٩٣)
- ٩١٣ مسؤولية . تدخين أشجار البساتين . عدم جواز مناقشة الآراء الفنية لوزارة الزراعة . اقتصار البحث على مخالفة لوائحها ومنشوراتها . (استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤١٧ رقم ٢١١)
- ٩١٤ مسؤولية . تضامن . لحماية حق المؤلف . (استئناف مختلط — ٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ١٠٥٠ رقم ٥٢١)
- ٩١٥ مسؤولية . تعويض . عامل . إصابته أثناء قيامه بعمله . إهمال المصلحة في اتخاذ الاحتياطات . تعويض . (استئناف مصر — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٠٤ رقم ٥٤٨)
- ٩١٦ مسؤولية . حيوانات . نحل . خطأ . (شاتردان الفرنسية — ٨ أبريل سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٧٠ رقم ٢٤٥)
- ٩١٧ مسؤولية . دفاع كيدى . تعويض بناء على المادة ١٥١ مدنى . شروط انطباقها . أوجه الخلاف بينهما . (الازبكية الجزئية — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٥٨ رقم ٢٢٩)
- ٩١٨ مسؤولية الدولة . حادث لتاميد أثناء تكليفه بمباشرة إنارة آلة للتدفئة .
- الحكم بتعويض . (مجلس الدولة بفرنسا — ٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٦١٢ رقم ٣٠١)
- ٩١٩ مسؤولية الدولة . مظاهرة . قتل أحد المتظاهرين . بمعرفة أحد الحرس . خطأ . تعويض . (مجلس الدولة بفرنسا — ١٨ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٦١٢ رقم ٣٢٣)
- ٩٢٠ ١ - مسؤولية السيد . عن أعمال خادمه . حقه في الاختيار والرقابة . ٢ - مسؤولية . تكليف شخص بأعمال وقتية . اعتباره عاملاً تحت إدارته . (ديباط الجزئية — ٢١ مايو سنة ١٩٣١ عدد ٢ ص ٣٢٦ رقم ٩١)
- ٩٢١ مسؤولية . سائق . تأثير نور السيارة القابلة على بصره . لا يعتبر قوة قاهرة . (نقض فرنسى — ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٨٦ رقم ٣٩٩)
- ٩٢٢ مسؤولية . سيد . خادم . أب . تكليفه ابنه بقيادة سيارة . حادث . مسؤولية الابن كخادم . (نقض فرنسى — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٦٩ رقم ٢٤٢)
- ٩٢٣ ١ - مسؤولية . شركاء في جريمة . التعويض عنها . تضامنهم فيه بقطع النظر عن نصيب كل منهم فيها . وعلاقتهم ببعضهم فيه ٢ - مسؤولية . تعويض . مخدوم . رفع الدعوى عليه بمفرده أو مع خادمه . جوازها على حد سواء . (اسكندرية الكلية الاهلية — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٠٣ رقم ٤٤٣)
- ٩٢٤ مسؤولية . شركة ترام . حادث . إهمال الكسارى . (نقض فرنسى — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٤٥ رقم ٤٧١)

- ٩٢٥ مسؤولية . صاحب جراح . تعهده بحفظ سيارة . حصول حادث للسيارة أثناء توصيلها بمعرفة تابع الجراح . مسؤولية مالك الجراح .
(استئناف مصر — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٨٢ رقم ٤٣٢)
- ٩٢٦ مسؤولية . ضرر . خطأ المصاب . الاشتراك في الخطأ . حكم ابتدائي . حكم استئنافي . اعتداء على أساس تقدير التعويض .
(نقض فرنسي — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٢٣ رقم ٥٩٠)
- ٩٢٧ مسؤولية . محيل . تعهده بسداد الدين المحال في حالة أعسار المدين . عدم الترامه إلا بعد تجريد المدين وثبوت إعساره
(استئناف مصر — ٨ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٥٤٣ رقم ٢٨٠)
- ٩٢٨ مسؤولية مدنية . خطأ مشترك . حالة خطأ المجني عليه . خطأ فاحشاً . وتعده الاضرار بنفسه . رفض التعويض .
(نقض جنائي أملي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨١٥ رقم ٤٠١)
- ٩٢٩ مسؤولية . مزلقان معين عليه خفير . عدم قفله . وجود يافطة للتنبيه . الحادث الذي يحصل موجب للتعويض .
(استئناف مختلط — ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٦١٠ رقم ٣١٥)
- مسئولية الحكومة بالتعويض
(أنظر إحالة رقم ٣٨ و اختصاص رقم ٩٥ وسكك حديدية رقم ٦٤٥ وقبض رقم ٨١٠)
- مسئولية الدائن
(أنظر عقد احتالي رقم ٧٣٤)
- مسئولية المخضرين
(أنظر تعرض رقم ٣٦٠)
- مسئولية جنائية
(أنظر اشتراك رقم ١٧٧)
- مسئولية رجال الضبطية .
(أنظر ضبطية قضائية رقم ٦٩٤)
- مسئولية مدنية
(أنظر دفع رقم ٤٩٩)
- مسئولية سائق
(أنظر قرة التي . المحكوم فيه رقم ٨٤٥ و ٨٠٧)
- ٩٣٠ مستأجر . اتفاق على دفعه لايجار للمرتن . حق حله في الدين . إنعدامه .
(استئناف مختلط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤ ص ٤٦٧ رقم ٢٣٥)
- ٩٣١ مستأجر . إتلاف . إزماءه بجميع المصاريف . إيجار وترميمات .
(استئناف مختلط — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥ ص ٤٦٩ رقم ٢٤١)
- ٩٣٢ مستأجر . تمسكه بفسخ العقد . في دعوى ايجار مرفوعة عليه . جوازه
(الارضية الجزئية — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧٧٨ رقم ٣٨٥)
- ٩٣٣ مستأجر . لمدة معينة . استمراره منتفعا بعد انتهاء العقد . سرعان العقد للمدة المعتادة .
(مصر الكلية الاهلية — ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٢٣ رقم ١٤٨)
- ٩٣٤ مستأجر . ملزوميته . بتعويض الحريق . جوازه .
(مصر الكلية الاهلية — ١٧ يناير سنة ١٩٣١ عدد ٣ ص ٢١٢ رقم ١٤١)
- ٩٣٥ مستأجر . لاحق له في التحكير
(مصر الكلية الاهلية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ١٠ ص ١٣٦٧ رقم ٦٤٣)
- مستأجر أصلي — مستأجر من الباطن
(أنظر ايجار رقم ٢٣٧ و مؤجر رقم ٨٦٧)

٩٤٠ . مشتر . رجوعه بالضمان على البائع وبائع

البائع . جواره

(استئناف مخطوط — ٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٢)

ص ٢٣٠ رقم ١٠١)

٩٤١ . مشتر . محمداً على أرض مشاعة . غير

مؤثر على حقوق الشركاء الآخرين .

(بنى-يوف الكلية الاهلية — ٢٢ مايو سنة ١٩٣٢)

عدد ٥ ص ٧١ ، رقم ٢٩٤)

مشتر

(أنظر قوة الشيء المحكوم فيه رقم ٨٤١)

مشرف

(انظر تقدم رقم ٣٨٠)

مصادرة

(انظر كفالة رقم ٨٦٠)

٩٤٢ . مصاريف تسجيل . رفع دعوى

بالتصديق على التوقيع . لتسجيل العقد .

مصاريف الدعوى . الزام المدعى

عليه بها .

(استئناف مصر — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧)

ص ٨٦٦ رقم ٤١٧)

٩٤٣ . مصاريف . تعيين الملتزم بها . طبقاً لاساس

قضاء محكمة الموضوع . مسألة قانونية .

(نقض مدني أهلي — ١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢)

عدد ٣ ص ٢٨٤ رقم ١٢٦)

مصاريف

(انظر دفاع كيدى رقم ٥٩١)

مصاريف الدعوى

(انظر استئناف رقم ١٢٣)

مصاريف لازمة لترميم المحل المؤجر

(انظر مستأجر رقم ٩٣١)

مصلحة عامة

(انظر موظف رقم ٩٧٣)

٩٤٤ . مضاربة . جسامه خطأ أحد الطرفين .

ومبلغ اشتراكه في احداث الضرر .

مستأجر

(انظر ايجار رقم ٢٣٦)

مستحق في وقف

(انظر نفقة رقم ١٠٠٥)

٩٣٦ . مستخدم . خارج عن هيئة العمال .

جواز رفته في أى وقت . مقيد بمحكم

المادة ٤٠٤ مدني

(مخطا الكلية الاهلية — ١٢ يناير سنة ١٩٣٢)

عدد ٩ ص ١١٣٧ رقم ٥٦٧)

٩٣٧ . مستخدم . فصله . تعويض . وجوب

توفر الامانة والاستقامة والنزاهة .

(استئناف مصر — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩)

ص ١١١٠ رقم ٥٥١)

مستخدم

(انظر رفت رقم ٦١٥ ، فصل رقم ٧١٧)

مستخدمين واجراء

(انظر توقف رقم ٤١٠)

٩٣٨ . مسكن شرعى . تعيينه . من ساطة

قاضى الموضوع .

(استئناف مخطوط — ١٨ يوليو سنة ١٩٣١ عدد ٣)

ص ٣٤٧ رقم ١٦٤)

مسوغ شرعى

(انظر حجر رقم ٤٣٤)

٩٣٩ ١ - مشارطة تحكيم . المحكمون

مفوضون بالصلح . ذكر أسمائهم في

المشارطة أو بعقد سابق عليها . شرط

من شرائط الصلحة - ٢ - مشارطة تحكيم

المحكمون مفوضون بالصلح . ذكر

اثنين من المحكمين فقط . تفويضهما

في تعيين الحكم الثالث . بطلانها .

(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨)

ص ١٠٠٥ رقم ٤٩٧)

مشارطة

(انظر معاش رقم ٩٦٤)

- بنفسه أو تسببه فيه . تقدير التعويض .
مراعاة المقاصة أو عدمها
(نقض جنائي أجلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٨١٥ رقم ٤٠١)
- ٩٤٥ مضاهاة في التزوير . عدم ضرورة
حصولها أمام القاضي . وإن استحسن
ذلك . الاكتفاء بالشهادة أمامه . أو
تضمن ورقة رسمية بها .
(نقض أجلي جنائي — ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٣٨ رقم ١٣)
مضى المدة
(انظر وقف رقم ١٠٦٩)
مضى المدة (دفع)
(انظر الناس رقم ٢٢٠)
مضى المدة المكسبة
(انظر تادم رقم ٣٩٣)
- ٩٤٦ مطالبة بمبلغ . سبق نزاع الملكية المدعى
عليه ورسوم المزاو عليه . عدم دفعه
باقى الثمن بعد خصم دينه . جواز
خصم المبلغ الباقي من المبلغ المطالب
به . عدم مساس ذلك بأحكام اعادة البيع
على ذمة الراسى عليه المزاو . أو أحكام
المقاصة .
(نقض مدني أجلي — ٩ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ٩٩٨ رقم ٤٩٣)
المطالبة الرسمية
(انظر توقف عن الدفع رقم ٤٠٩)
المطالبة بفوائد
(انظر فوائد رقم ٧٦٩)
- ٩٤٧ مظاهرات . الطريق العام . خاصيته .
للمرور . والمواصلات .
(مصر الكلية الاحلية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٧٤ رقم ٢٩٦)
- ٩٤٨ مظاهرات . تحذير البوليس . عمل الجاني
لا يستفاد ضمناً .
(مصر الكلية الاحلية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٧٤ رقم ٢٩٦)
- ٩٤٩ معارضة . جوازها لغاية العلم بالتنفيذ .
من شخص المحكوم له .
(استئناف غلط — ٩ يونيو سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ٢٣١ رقم ١٠٣)
- ٩٥٠ معارضة . حاصلة قبل قفل محضر الحجز .
وبعد الحجز . صحتها .
(استئناف غلط — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٥
ص ٦٠٨ رقم ٢١١)
- ٩٥١ معارضة . حكم باعتبار المعارضة كأن
لم تكن . التقرير بالطعن فيه
(نقض جنائي أجلي — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ١٣ رقم ١)
- ٩٥٢ معارضة . خلو صحيفة المعارضة من
الأسباب . صحتها .
(كفر الزيات الجزئية — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٦٠٠ رقم ٣٠٦)
- ٩٥٣ معارضة . سريانها . من ميعاد التنفيذ
الحقيقي . محضر عدم الوجود . لا يعتبر
تنفيذاً .
(قنا الكلية الاحلية — ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٢
ص ١٩٩ رقم ٨٧)
- ٩٥٤ معارضة . طلب بطلانها . بدعوى رفعها
من مستخدم . وأيدها التحدوم . جوازها .
(استئناف غلط — ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣١٩ رقم ٦٦٦)
- ٩٥٥ ١ معارضة . عن دين شخصي لمعارض .
لاحق لدائن آخر في التمسك بها . ٢ —
معارضة . عن خطأ مادي . في قائمة
مؤقتة . بعد الميعاد . هل تجوز ؟ .
(استئناف غلط — ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٢ عدد ١٠
ص ١٣١٩ رقم ٦٦٦)

للتنفيذ الجبرى . حصولها . فى بحر
الاربعة وعشرين ساعة من تاريخ
الاعلان الصحيح .

(اسكندرية الكلية الاهلية - ٢٠ يونيه سنة ١٩٣١
عدد ١٠ ص ١٢٥٧ رقم ٦٣٨)

٩٦٢ معارضة . فى قرار اللجنة الجرمية .

من يوم علم المعارض بصدور القرار
(مصر الكلية الاهلية - ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد
١٠ ص ١٢٢ رقم ٦٤١)

٩٦٣ معارضة . من متهم . فى حكم غيابي .
تعيد الدعوى لحالتها . بالنسبة للمتهم
فقط .

(أسبوط الكلية الاهلية ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ٢٠٤ رقم ٩٠)

معارضة

(أنظر أحكام غايية رقم ٤٦ . وحكم محكمة رقم ٥٢٤ .
وطعن رقم ٧١٢)

معارضة فى تنبيه نزع ملكية
(أنظر اختصاص رقم ٦٩ . وحكم رقم ٥١٢)

معارضة فى المصاريف
(أنظر استئناف رقم ١٢٣)

٩٦٤ معاش . اشتراط شروط خاصة لدفعه
الى المستخدم . وجوب تنفيذ المشارطة
بكامل شروطها .

(مصر الكلية الاهلية - ٩ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ٢١١ رقم ٩٣)

مفاضلة (تفاضل)

(أنظر تسجيل رقم ٣٤١)

مقاصة

(أنظر افلاس رقم ٢٠٠ ودين رهن رقم ٦٠٥ وقاضى
الامور المستحقة رقم ٧٩٧)

المقتضى

(أنظر قتل رقم ٨١٢)

مكلفات

(أنظر ملكية رقم ٩٦٦)

٩٥٦ ١ - معارضة . فى الأحكام الغيائية

الاستثنائية . تسببها . غير لازم .

٢ - معارضة . فى حكم غيابي استثنائي .

قيدها . قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة .
غير ضرورى .

(أسبوط الكلية الاهلية - ٧ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ١٠٢٤ رقم ٥٠٥)

٩٥٧ معارضة . فى أمر تقدير مصاريف . غير
متعلق بالمصاريف لذاتها . بل بالشخص الملزم
بالدفع . وفى وجوب دفعها من عدمه .
غير مقيدة بالميعاد المنصوص عليه فى
المادة ١١٧ مرافعات .

(بدران ططا الجزئية - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد
٦ ص ٧٦١ رقم ٢٧٨)

٩٥٨ معارضة فى تنبيه نزع الملكية . أثرها

فى اجراءات نزع الملكية . ايقاف
الدعوى الأصلية . الفصل فيها بعدم
الاختصاص نهائيا . تزيل أثرها . وجوب
السير فى الاجراءات . ثانية .

(استئناف مصر - ٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١١١ رقم ٥٥٢)

٩٥٩ معارضة . فى تنبيه نزع الملكية . الدائن
جهة حكومية . لا محل لتطبيق المرسوم
الخاص بمحاكم الحكومة .

(استئناف مصر - ٣ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١١٢ رقم ٥٥٣)

٩٦٠ معارضة . فى حكم غيابي . ابتدائيا

أو استثنائيا . حكم اعتبارها كأن لم
تكن . التظلم منه للمحكمة العليا .
بالاستئناف أو النقض . جواز إلغائه
وإعادة القضية لقاضى المعارضة

(نقض أبلى - ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ١٢ رقم ١)

٩٦١ معارضة . فى حكم غيابي . غير قابل

- ٩٦٥ ملك مشترك . استحقاقه . جواز
تميزة الطاب بالنسبة لاشركاء . عدم
ارتباط حق أحدهم بالآخر .
(استئناف مختلط — ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ عدد
١٠ ص ٣٢٠ رقم ٦٦٩)
- ٩٦٦ ملكية . اثبات . مكلفات . ليست حجة
في ثبوت الملك .
(استئناف مصر — ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٣٨ رقم ٢٧٩)
- ٩٦٧ ملكية . دعوى ريع أو إيجار . وجوب
اثبات المدعى للملكية أولاً
(استئناف مصر — ٧ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٣٨ رقم ٢٧٩)
- ٩٦٨ ملكية . سوء استعمال الحق . رفع
جدار لمنع الاطلال . عمل مباح .
(استئناف مصر — ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٣٠١ رقم ١٢٣)
- ٩٦٩ ملكية مطابقة . تصرف المالك فيها . محدود
بمقوق الغير . ضمن القوانين واللوائح .
(شين الكوم الكلية الاهلية — ٢٣ اكتوبر
سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٨٩٨ رقم ٤٤٢)
- ٩٧٠ ملكية ادبية . حق تمثيل رواية .
لا يمنع الغير من اخراج فلم منها .
(السين المدنية — ٢٩ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٤٧٠ رقم ٢٤٦)
- ٩٧١ ١ - ملكية ادبية . مؤلف . مترجم
انطباقها عليه - ٢ - ملكية ادبية .
حماية مؤلف خاص .
(استئناف مختلط — ٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ١٠٥٠ رقم ٥٢١)
- ٩٧٢ الملكية الصغيرة . مدينون متضامنون .
ضرورة ملكية كل منهم خمسة أفدنة
أو أقل . لا مكان نزاع ملكيتها .
(استئناف مختلط — ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٨
ص ١٠٤٩ رقم ٥١٩)
- المنازعات بين قضاء الاحوال الشخصية .
(أظر قضاء رقم ٨٢٤)
منازعة خاصة بشروط البيع
(أظر استئناف رقم ١٤٨)
منتفع (أظر بحكم رقم ٨١٤)
مندوب المحضر
(أظر اعلان الحكم رقم ١٩٠)
منطوق الحكم
(أظر حكم رقم ٥٣٢ وقوة الشيء المحكوم فيه بتاريخ رقم ١٥٨)
منفعة عامة
(أظر أرض رقم ١١٨ - وأملك الدولة رقم ٢٢٣
و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦)
منقول (أظر سرقة رقم ٦٣٩)
مواد الجنج (أظر استئناف رقم ١٦٢)
٩٧٣ مواريث . نظرية الاحالة في القانون
الدول الخاص . تقسيم التركة حسب
القانون المحلي .
(المثة الجزئية — ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧
ص ٩٢٨ رقم ٤٥٣)
مورث (أظر تركة رقم ٣٠٨)
- ٩٧٤ ١ - موطن . تعريفه . معناه .
٢ - موطن للشركة . أو التركة . رفع
الدعوى ضد المدير للشركة أو المصنف
للتركة . في مركز كليهما .
(مصر الكلية لاهلية (قضاء مستعجل) — ٢٣
يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٤ رقم ٤٤٨)
- ٩٧٥ موظف . ارتباطه بالحكومة . خاضع
للقانون العام ولا أحكام القوانين
واللوائح . طبقاً لاعتبارات المصاحبة العامة
(استئناف مصر — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٥٣٠ رقم ٢٦٧)
- ٩٧٦ موظف . اعتقل . فصله بناء على قرار
مجلس الوزراء الصادر في ٨ فبراير
سنة ١٩١٦ . لاحق له في التعويض
(نقض مدني أملي — ٤ مايو سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٢٠٧ رقم ٦١٥)

- ٩٧٧ موظف . مجالس بلدية . شخصيتها
المعنوية . اعتبارها جزء من أنظمة
الدولة . خضوعه لنظام موظفي
الحكومة .
(مخطط الكلية الأهلية — ١٢ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٣٧ رقم ٥٦٧)
موظف (انظر اختصاص رقم ٣٠٠)
موظف — مرتب (انظر تقليد رقم ٣٩٦)
موظف البنك (انظر بر المنة رقم ٦٣٨)
٩٧٨ موظفون . قضاة . فصلهم من الخدمة .
جواز الفصل بقرار من مجلس الوزراء .
من غير حاجة إلى استصدار مرسوم .
أو إحالة إلى مجلس تأديب .
(استئناف مصر — ١١ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٤٠٣ رقم ٢٠٤)
٩٧٩ ميراث . طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .
نصيب كل وارث . جواز تنفيذ دائته
عائيه . امتياز دائن المورث بالثمن .
(استئناف مخطط — ١٨ يونيو سنة ١٩٣٦
عدد ٣ ص ٣٤٧ رقم ١٦٢)
٩٨٠ ميزانية . لشركة مساهمة . التصديق
عليها . مخالفة للقانون ولعقد الشركة .
جواز الحكم ببطالان التصديق كلياً أو
جزئياً . تصحيحه .
(استئناف مخطط — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ عدد ٤
ص ٤٦٨ رقم ٢٤٠)
ميزانية (انظر شركة مساهمة رقم ٦١٨)
ميعاد (انظر طعن رقم ٧١٧)
ميعاد سريان القوائد (انظر فوائد رقم ٧٧٢)
٩٨١ ناظر على وقف . عزله . شغور الوقف .
إقامة الناظر المؤقت . المادة ٣٥٤ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية . مصدر النص .
(مصر الكلية الأهلية — (قضاء مستجل) —
٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٤ رقم ٤٤٨)
- ٩٨٢ ١ — ناظر وقف . الحكم عائيه
بتعويضات . نظير إجراءات كيدية .
التزامه بها دون المستحقين — ٢ — ناظر
وقف . حضوره بهذه الصفة . سريان
صفته الشخصية أيضاً .
(استئناف مخطط — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٧ ص ٩٤٢ رقم ٤٦٣)
٩٨٣ ناظر وقف . مخاصمته شخصياً . خطأ .
لمناسبة إدارته للوقف . قصر الحكم عائيه
شخصياً .
(مصر الكلية الأهلية — ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠ عدد ٣
ص ٣١١ رقم ١٤٠)
٩٨٤ ناظر وقف . نائب ومدير له .
(استئناف مخطط — ١٤ أبريل سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٣١٨ رقم ٦٦١)
ناظر إلزامه بصفته الشخصية
(انظر التماس إعادة النظر رقم ٢١٥)
ناظر . معزول وضم ناظر مؤقت
(انظر خير رقم ٥٤٢)
ناظر وقف (انظر خلو رقم ٥٥٠ ووقف
رقم ١٠٧٣ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨)
٩٨٥ نزاع في وضع اليد . مايعتبر نزاعاً .
مسألة موضوعية .
(نقض مدني أهلي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٤٧ رقم ١٦)
٩٨٦ نزاع ملكية . أو امر قاضي البيوع . في
المنازعات الخاصة بإعادة البيع على ذمة
الرامي عليه المزاو . في غير أحوال
بطلان الاجراءات . غير قابلة للطعن .
(استئناف مخطط — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٧
ص ٩٤٣ رقم ٤٦٥)
٩٨٧ نزاع ملكية . بيع . إجراءات البيع .
اتخاذها بعد الحجر على المدين من غير
إعلان القيم . لالوجه للبطلان .
(استئناف مصر — ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٢٨٦ رقم ١٢٨)

- ٩٨٨ نزع ملكية عين . بيع . تقدير ثمنها .
مسألة موضوعية .
(تقض مدني أملي — ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٨
ص ١٠٠٢ رقم ٤٩٤)
- ٩٨٩ نزع ملكية . بيع جبري . اعفاء نازع
الملكية من دفع الثمن عند رسو المزاد
عاليه . شرط صحيح قانوناً .
(استئناف مصر — ٥ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٤
ص ٤٠١ رقم ٢٠٣)
- ٩٩٠ نزع ملكية . بيع جبري . تطبيق أحكام
البيع الاختياري . نزع ملكية جزئي .
حق الراسي عاليه المزاد في طلب الغائه
(استئناف مختلط — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ عدد ٥
ص ٦١٠ رقم ٣١٦)
- ٩٩١ ١ — نزع ملكية . تخصيص العقار
بالفعل للنفقة العامة . لا يسري إلا على
أموال الميري الخاصة — ٢ — نزع
ملكية . استيلاء الحكومة على ملك الغير .
تخصيصه للنفقة العامة . تغيير معالمه
تغييراً تاماً . عدم جواز إختصاص
الحاكم الأهلية بدعوى تثبيت الملكية .
إختصاصها قاصر على التعويضات
(استئناف أسبوط — ١٤ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ١٢٥ رقم ٢٦٠)
- ٩٩٢ نزع ملكية . تسجيل التنبية . اثره .
الحاق الثمار بالعقار . غل يد المدين عن
التصرف في العقار
(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١
ص ٨٧ رقم ٣٣)
- ٩٩٣ نزع الملكية . حكم البيع . استئنافه .
لعدم استيفاء الشروط المقررة بالنسبة
للاجراءات الاساسية الخاصة بالحكم
(استئناف مصر — ٩ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ١٠
ص ١٣٠ رقم ٦٢٧)
- ٩٩٤ نزع ملكية . حلول دائن في الاجراءات .
الدفع بالسداد قبله . طلب إيقاف البيع
حتى يتمصل في ذلك . مع مراعاة قواعد
الاثبات . جوازه .
(استئناف مختلط — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١
عدد ٣ ص ٣٤٩ رقم ١٦٩)
- ٩٩٥ نزع ملكية . شروط البيع . شرط
عدم دفع الثمن . غير مخالف لقانون أو
النظام . ثمن مرسى المزاد . دفعه .
حالاته . توزيع الثمن . أحواله . نتائج
بالنسبة للدائنين . عادين أو مختارين .
(استئناف مصر — ٥ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٣
ص ٣٠٨ رقم ١٣٨)
- ٩٩٦ ١ — نزع ملكية . شروط البيع .
مسئولية نازع الملكية عن صحة البيانات
الواردة بها — ٢ — نزع ملكية . أراضي
مبيعة . انعدام جزء من الارض المنزوع
ملكيتها . جواز الرجوع بثمنها رغم
شروط البيع .
(استئناف مختلط — ٨ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١٠١ رقم ٥٨٢)
- ٩٩٧ نزع ملكية عقار . ثمار . إلحاقها بالثمن .
حراسة . جواز الحكم فيها . أحوال .
(استئناف مصر — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦
ص ٧١٧ رقم ٣٥٤)
- ٩٩٨ نزع ملكية . مدعى الاستحقاق .
ضم صفته مع صفة الحائز . في طلب
بطلان الاجراءات . عدم قبوله .
(استئناف مختلط — ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ عدد ٦
ص ٧٨٥ رقم ٣٩٥)
- نزع ملكية (أنظر وقف رقم ١٠٧١)
نزع ملكية العقار (أنظر خطط تنظيم رقم ٥٠٦)
نزع ملكية عقار (أنظر ثمرات عقار رقم ٤١٥)
نزع ملكية الأجزاء البارزة .
(أنظر طرق عمومية رقم ٧٠٢)

- نشر القرارات في الجريدة الرسمية
(أنظر قرارات رقم ٨٢١)
- ٩٩٩ نص المادة ٤١٤ مرافعات أهلى - وعدم
اتفاقه مع النسخة الفرنسية . ومع
قصد الشارع .
(مصر الكلية الأهلية — ١١ أبريل سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ١٠٢٠ رقم ٥٠٤)
- ١٠٠٠ نصب . استعمال طرق احتيالية . ركن
الاستعمال . توافره . حالة . بيانها .
(نقض جنائى أهلى — ٣١ أكتوبر سنة
١٩٣٢ عدد ٤ ص ٣٧٨ رقم ١٨٤)
- ١٠٠١ نصب . أو شروع فيه . حالة اصطناع
ورقة . إيهام الغير بصحتها وتقديمها
له . ابتزاز أموال بها أو محاولة الابتزاز .
معاقب عليه
(نقض جنائى أهلى — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٢
ص ١٤١ رقم ٥٥)
- ١٠٠٢ نصب . سرقة من والد . بيع الولد
للمسروق . تصرفه فى ملك الغير .
اعتباره كذلك .
(نقض جنائى أهلى — ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١
ص ٢٥ رقم ٦)
- نصب (أنظر اغاير رقم ١٩١ ، دعوى عمومية
رقم ٥٦٨)
(نظر الدعوى المدنية قضائياً (منعه)
(انظر صلح رقم ٦٨٥)
نظر محكمة النقض الموضوع
(انظر طعن بطريق النقض رقم ٧١٨)
نظرية العلم بالبيع الاول أو سوء النية
(انظر تسجيل رقم ٣٤١)
- ١٠٠٣ نفقة الصغير . تنازل الأم عنها . عدم
جوازه .
(مصر الكلية الأهلية (قضاء مستعجل) —
٢٢ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٢ رقم ٤٤٧)
- ١٠٠٤ نفقة . فى دعوى حساب . لا ينص
- عليها القانون المدنى صريحاً وهى غير
النفقات الشرعية . الاستعجال فيها .
الحكم فيها موكول لتقدير القاضى
(استئناف مصر — ١٦ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٢ ص ١٧٣ رقم ٧٣)
- ١٠٠٥ نفقة . مستحق فى وقف . ذمة الناظر
مشغولة جواز الحكم بها .
(اسكندرية الكلية الأهلية (قضاء مستعجل)
١٨ مايو سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٤٠ رقم ٨)
- ١٠٠٦ نقد علمى أو أدبى . عدم التعرض
لشخصية المؤلف أو كرامته . ولو
باستعمال ألفاظ فى منتهى الشدة .
جوازه . عبارات التحقير . موكولة
لتقدير القاضى .
(مصر الكلية الأهلية — ١٩ مايو سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٢١ رقم ٥٥٩)
- ١٠٠٧ نقض . اتهام متهم وآخر باحداث
هامة مستديعة . ثبوت أن الاصابة
نتيجة جرح حادث من ضربة
واحدة . عدم الاهتداء الى الفاعل
فيها . وجوب براءة المتهم .
(نقض جنائى أهلى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٧٩ رقم ٣٣٢)
- ١٠٠٨ نقض . اثبات واقعة . ناشئة عن
حادث قهرى . لا يدل لهتهم فيها . جواز
اثباتها بمعرفة المحكمة . حقها فى رفض
طالب الاثبات . اذارات عدم جديته .
(نقض جنائى أهلى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٠٧ رقم ٢٥٧)
- ١٠٠٩ نقض . الحكم الصادر بنقض الحكم .
أثره . ابطال جميع الاجراءات
المتخذة . تطبيقاً له .
(نقض فرنسى — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٨٦ رقم ٣٩٧)

- ١٠١٠ . نقض . استدلال . طريق المحكمة
اليه لدى نظر الدعوى الجنائية . حرية
القاضى فى سلوك الطريق التى يراها
لذلك . القانون لم يعين طرقاً خاصاً .
(نقض جنائى أهلى — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ٩٧٢ رقم ٤٨٤)
- ١٠١١ . نقض . الافعال المسندة للمتهم . تغيير
وصفها فى الحكم الصادر بالعقوبة .
حدوده وطريقه . المواد ٣٣ و ٣٦
و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ تشكيل . الافعال
المسندة للمتهم فى أمر الاحالة . عدم
احتمالها غير وصف الاشتراك . وصفها
فى الحكم بأنها فعل أصلى . خطأ
مخل بحق الدفاع . الاوصاف القانونية
للجرائم . العناصر التى تؤخذ منها
(نقض جنائى أهلى — ١٣ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١٠٧٩ رقم ٥٣٩)
- ١٠١٢ . نقض . الوقائع المرفوعة بها الدعوى .
تغيير وصفها . حدود حق المحكمة
فى ذلك .
(نقض جنائى أهلى — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١٠٧٦ رقم ٥٣٦)
- ١٠١٣ . نقض . بصمة الاصبع . التوقيع بها .
تحقيق هذا التوقيع . سبيله عند
الانكار . عدم تحقيقه عند الانكار
واغفاله كلية . مبطل للحكم .
(نقض جنائى أهلى — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١٠٧٧ رقم ٥٣٧)
- ١٠١٤ . نقض جنائى . اجراءات . بيان . عدم
تعاقه بوقائع الدعوى . و خاص باجراء
من اجراءات الاثبات . لم يرقم نزاع
بشأنها بين الاخصام . عدم ضرورة
ذكره .
(نقض جنائى أهلى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٦٧٠ رقم ٣٢٦)
- ١٠١٥ . نقض . تبديد . عدم ذكر تاريخ
الحجز . مع ذكر تاريخ التبديد .
كفايته .
(نقض جنائى أهلى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٧١ رقم ١١٩)
- ١٠١٦ . نقض . تغيير الافعال المسندة الى المتهم
من تهمة تزوير . الى تهمة اختلاس .
هو غير تعديل وصف الافعال . بطلان
الحكم الصادر بذلك .
(نقض جنائى أهلى — ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٢٧٨ رقم ٣٣١)
- ١٠١٧ . نقض . تقدير الظروف والوقائع الخاصة
بعمل . مسألة موضوعية . استخلاص
النتائج القانونية من هذا العمل .
مسألة قانونية .
(نقض مدنى أهلى — ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٧٧ رقم ١٣٣)
- ١٠١٨ . نقض . تهمة . ذكرها فى الحكم
الاستثنائى . بصيغة مخالفة للصيغة
المذكورة بالحكم الابتدائى . تأييد
الحكم المستأنف لكونه فى محله .
اعتبار الحكم الاستثنائى غير مسبب
(نقض جنائى أهلى — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١١٩٩ رقم ٦١٢)
- ١٠١٩ . نقض . حق المحكمة . بغير سبق
تعديل فى التهمة . فى الحكم على المتهم .
شأن كل جريمة . تنزل اليها الجريمة
الموجهة اليه . مع عدم اسناد أى
فعل آخر . رفضه .
(نقض جنائى أهلى — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٦٩ رقم ١١٨)
- ١٠٢٠ . نقض . حكم استثنائى . ملغ لحكم البراءة .
الابتدائى . إستناده على أسباب مبذية
على وقائع غير صحيحة . اعتبار الحكم

- ١٠٢٧ تقض . سهو في التعبير . وضوح
المعنى من سياق الحكم . لا عيب
(تقض جنائي أهلي — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ١١٢٩ رقم ٦٠٦)
- ١٠٢٨ ١ - تقض . شهادة الشهود . الدعوى
بتناقضها . مناقشة موضوعية .
لارقابة للنقض عليها .
٢ - تقض . أوجه دفاع . عدم التمسك
بها أمام محكمة الموضوع . مع إمكانه . رفضه .
(تقض جنائي أهلي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٧٣ رقم ١١٩)
- ١٠٢٩ تقض . طلب فتح باب المرافعة .
لا ينشئ حقاً ما لطالبه
(تقض جنائي أهلي — ٦ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ١٠ ص ١١٧٦ رقم ٥٩٥)
- ١٠٣٠ تقض . عدم الرد على كل تقط الدفاع .
غير ملزم للمحكمة .
(تقض جنائي أهلي — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٨٢ رقم ١٨٨)
- ١٠٣١ تقض . عدم رد قاضي الموضوع على
طلبات الخصوم . واغفال المحكمة لها .
موجب له .
(تقض جنائي أهلي — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٧٩ رقم ١٨٥)
- ١٠٣٢ تقض . عدم مناقشة المحكمة للأدلة
الاستنتاجية . غير مبطل للحكم .
(تقض جنائي أهلي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٨٢٣ رقم ٤٠٦)
- ١٠٣٣ تقض . قاض تولى التحقيق في قضية .
مذ كان وكيل النيابة . جلوسه للقضاء
في هذه القضية . لا يجوز .
(تقض جنائي أهلي — ١٦ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٩ ص ١٠٦٨ رقم ٥٣٢)
- ١٠٣٤ تقض . قضية . دخولها في اختصاص
جهة من جهات القضاء . وجوب
- الاستئناف في حكم العدم . الحكم
بالبراءة
(تقض جنائي أهلي — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٨١ رقم ١٨٧)
- ١٠٢١ تقض . حكم بالبراءة . مبني على أسباب
كثيرة . المنازعة في صحة أو عدم صحة
واقعة منها . غير مؤثر .
(تقض جنائي أهلي — ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٧١ رقم ١٧٧)
- ١٠٢٢ تقض . حكم في دعوى منع تعرض
وابتال الجوار . حكم واحد . جواز
الطعن فيه بطريق النقض
(تقض مدني أهلي — ٢ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٢ ص ١٥٧ رقم ٦٢)
- ١٠٢٣ تقض . خطأ في تطبيق القانون .
القول بوجوده يكون مبنياً على الوقائع
الثابتة في الحكم دون غيرها .
(تقض جنائي أهلي — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٣٨٠ رقم ١٨٦)
- ١٠٢٤ تقض . دفاع جديد . متعلق بالنظام
العام . عدم جواز ابدائه لأول مرة بالنقض .
(تقض فرنسي — ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ عدد
ص ١١٥ رقم ٤٩)
- ١٠٢٥ تقض . سبب جديد . لم يتمسك به
أمام محكمة الموضوع . عدم جواز
قبوله . إلا إن كان متعلقاً بالنظام العام .
حق المتهم في هذا .
(تقض مدني أهلي — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٧٤ رقم ١٢٢)
- ١٠٢٦ تقض . سلطة القاضي . اختصاصه . في
حدود ما هو معروض عليه . الطعن
بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض .
قاصر على النظر في الحكم الوارد بالتقرير
(تقض جنائي أهلي — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ عدد
ص ١٣ رقم ١)

- ١٠٣٨ نقل ملكية . سبق علم المشتري بمحصول التصرف بطريق البذل . غير مؤثر عايه . طبقا للمادة ٣٤١ مدني مختلط (استئناف مختلط — ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩٤٣ رقم ٤٦٦)
- نظام عام (أنظر اختصاص نوعي رقم ٩٦)
- نقل الملكية (أنظر بيع رقم ٢٧٧ وتسجيل رقم ٣٣٢ وعقد بيع رقم ٧٤٢)
- ١٠٣٩ النيابة العمومية حرية تصرفها في الدعوى العمومية قبل رفعها . وبعد تصرفها . صيرورتها ملكا للقضاء . استئناف النيابة . تحت شرط فاسخ . تحريك الدعوى فعلا . صحة الاستئناف . بطلان الشرط . (نقض جنائي أملي — ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٥ ص ٤٩٣ رقم ٢٤٧)
- ١٠٤٠ النيابة . معنى كونها خصما منضما في دعوى الطعن (نقض مدني أملي — ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ عدد ٧ ص ٨٥١ رقم ٤٢٤)
- ١٠٤١ نية القتل . استخلاصها من نوع الآلة . وعلى الضرب في موضع قتال . كاف لاثباتها . (نقض جنائي أملي — ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٢٨٢ رقم ١٨٩)
- ١٠٤٢ نية القتل . تقديرها . مسألة موضوعية . (نقض جنائي أملي — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٦٨٤ رقم ٣٢٧)
- ١٠٤٣ نية القتل . مسألة موضوعية (نقض جنائي أملي — ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ١٠ ص ١١٩٦ رقم ٦١٠)
- ١٠٤٤ نية المنصرف في تصرفه . هي المعول عليها . استظهار هذه النية من وقائع
- سريان قواعد الاجراءات الشككية المقررة لسير هذه الجهة عليها . جنحة مرتبطة بجناية . إحالتها الى محكمة الجنايات . خضوعها للقواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات والاطعن في الاحكام الصادرة منها . (نقض جنائي أملي — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٨ ص ٩٥٩ رقم ٤٧٧)
- ١٠٣٥ نقض وإبرام . الطعن به . دفع سبق الحكم فيه نهائيا بين الخصوم في قضية أخرى . عدم جواز الطعن به (نقض مدني أملي — ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢ عدد ١ ص ٤٧ رقم ١٦)
- نقض وإبرام مدني (أنظر حكم استئنافي رقم ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤)
- ١٠٣٦ ١ - نقض . وجوب اعلان الحكم لسريان ميعاد النقض . ٢ - نقض . ميعاده . اعتبار النطق بالحكم اعلانا لخصوم . معناه . لا يغني عن الاعلان . ٣ - نقض . قبول الحكم . المرافعة بعد سريان قانون النقض في الموضوع . يمسك الحق في رفع نقض عن الحكم الصادر في الدفع . عدم الاحتفاظ (نقض مدني أملي — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٢٨١ رقم ١٢٥)
- ١٠٣٧ نقض . وجوب تقديم الحكم الابتدائي . اذا تأيد استئنافيا لأسبابه . إدراج الأسباب في عريضة الاستئناف . لا يغني عن تقديمه . (نقض مدني أملي — ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ عدد ٩ ص ١١٠١ رقم ٥٤٧)
- نقض (أنظر تبديد رقم ٢٩٠ وتعويض رقم ٣٦٤ و تقرير رقم ٣٩٤ وضع فرعي رقم ٥٩٨ وطن رقم ٧١٩)

- وفلروف منتجة لها . موضوعي
(نقض مدني املی - ٢٥ مايو سنة ١٩٢٣
عدد ١٠ ص ١٣١٩ رقم ٦٢١)
- ١٠٤٥ نية المتعاقدين . استظهارها من نص
العقد وفلروف الدعوى . مسألة
موضوعية .
(نقض مدني املی - ٥ يناير سنة ١٩٢٣
عدد ٧ ص ٨٣٩ رقم ٤١٥)
- نية المتعاقدين (انظر بيع رقم ٢٧٢ وتفسير رقم ٢٧٢)
- هـ
- ١٠٤٦ هبة . هبة موصوفة بعقد آخر .
صحيحة . ولولم تكن بعقد رسمي .
(نقض مدني املی - ٢ يونيو سنة ١٩٢٢
عدد ٢ ص ١٥٥ رقم ٦١)
- هبة (انظر اقرار رقم ٢٠٣)
هبة مستورة (انظر سبب رقم ٦٣٦)
هبة موصوفة (انظر هبة رقم ١٠٤١)
هدم البناء وتجديده
(انظر رجوع في الوصية رقم ٦٠٩)
- ١٠٤٧ هلاك العين المؤجرة . هلاكاً جزئياً .
أو حصول خال بها . عدم انتفاع
المستأجر بها . وجوب الفسخ .
(الازكية الجزئية - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢
عدد ٦ ص ٧٧٨ رقم ٣٨٥)
- هلاك البناء (انظر عقار مبيع رقم ٧٣٦)
- و
- وارث (انظر زكاة رقم ٣٠٩)
- ١٠٤٨ واضح اليد . الحكم بطلان سند .
حيازته . اعتبار يده فاصبة .
(اسكندرية الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) -
٢٤ مايو سنة ١٩٢٣ عدد ٩ ص ١١٤١ رقم ٥٦٩)
- ١٠٤٩ واقعة مادية . غير معترف بها . عدم
جواز تحقيقها بحكم تمهيدى .
(مصر الكلية الاهلية (قضاء مستعجل) -
١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ عدد ٩ ص ١١٤٦ رقم ٥٧١)
- ١٠٥٠ واقف . بناؤه في ملك الوقف بماله .
- له حق القرار وحق التصرف .
(استئناف مصر - ٦ يونيو ١٩٢٢ عدد ٥
ص ٥٣٦ رقم ٢٨)
- واقف (انظر وقف رقم ١٠٧٢)
الوارث (انظر اختصاص رقم ٥٤)
ورقة رسمية . - ورقة عرفية
(انظر نزول رقم ٣١٤)
- ١٠٥١ وزير . مزاد . دخوله فيه . مشتري
العقار بمعرفته . غير محظور .
(استئناف محتاط - ١٠ يونيو سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ٣٤٧ رقم ١٦٤)
- ١٠٥٢ وصاية . انتهاءها . يسوغ سن
الرشد . استمرارها . من اختصاص
المجلس الحسبي .
(مجلس حسبي عالي - ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٤ ص ٤٠١ رقم ٢٠٢)
- وصايا (انظر اختصاص رقم ٨٥)
- ١٠٥٣ وصي . اقرار بدين . عدم استئذان
المجلس الحسبي في ذلك . بطلان .
بطلان نسبي . ليس من النظام العام .
(نقض مدني املی - ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٧٤ رقم ١٢٢)
- وصي (انظر استئناف رقم ١٦٥ . وقاصر
رقم ٧٧٥ و ٧٧٦)
- وصي خصومة (انظر استئناف رقم ١٦٥)
- ١٠٥٤ وصية . بيع عقار لأحد الورثة .
ورقة ضد بمنع المشتري من التصرف
أو الانتفاع . اعتبارها تصرف بعد الوفاة .
(استئناف محتاط - ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٦ ص ٧٨٤ رقم ٣٩٣)
- ١٠٥٥ وصية . حكم بعدم الاختصاص .
بالفصل فيها . الدفع بطلان الوصية .
اهمال هذا الدفع . الطعن على الحكم
لهذا الاهمال . لا يجوز .
(نقض مدني املی - ٩ فبراير سنة ١٩٣٣
عدد ٨ ص ٩٨٦ رقم ٤٨٦)

- ١٠٥٦ ١ - وصية . حجة على الورثة ولو لم
تسجل - ٢ - وصية . حجة على الغير
الذى تلقى حقاً عينياً عن الوارث .
٣ - وصية . تصرف الموصى فى
العين قبل وفاته . نافذ . رجوعه فى
الوصية . ثبوت تاريخ التصرف قبل
تاريخ الوصية .
(نى سوف الجزئية - ١٢ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٣ ص ٢٢٥ رقم ١٥٦)
- ١٠٥٧ ١ - وصية . عقد . بيع عين . عدم
قبض الثمن . الاحتفاظ بحق المنفعة .
النص على عدم تصرف المشتري .
اعتباره كذلك . - ٢ - وصية . حق
رجوع الموصى فى الوصية . مادام
على قيد الحياة . ثابت .
(منوف الجزئية - ٢٢ يناير سنة ١٩٣٣
عدد ٦ ص ٧٨١ رقم ٢٨٦)
- ١٠٥٨ وصية . ليست من التركة . وجوب
أدائها قبل فتح باب الميراث .
(مصر الكلية الاهلية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٣١ رقم ٢٦٤)
- ١٠٥٩ وصية . محررة بمعرفة قبضى أرثوذكسى .
النص فيها على تمليك المنفعة فيها على
التأييد . وعلى حقه فى التصرف طول
أيام حياته . ذكر كلمة الوقف فيها
بمعنى التأييد . اعتبارها كذلك .
(مصر الكلية الاهلية - ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٣١ رقم ٢٦٤)
- ١٠٦ وصية . مخالفتها لقرار المجلس فى ادارة
محل تجارى لا مصر . بادخال شركاء
آخرين فيه . ورهن أملاكها خلافاً
لتعهداتها . وتعهدها بأرباح الشركاء .
تتجاوز رأس مالهم فى الشركة .
موجب لعزلها .
(مجلس حى على - ١٩ يونيو سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٢٢ رقم ٢٧٠)
- ١٠٦١ وصية (أنظر اقرار رقم ٢٠٣ وحكم استئناف
رقم ٤٨٢ ورجوع فى الوصية رقم ٦٠٩)
وضع اليد . المدة الطويلة . بمعرفة
البائع . وتمسكه به . افعال تدل على
هذه النية
(كفالرات الجزئية - ٢٧ يناير سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٩٣ رقم ٦٥٠)
- ١٠٦٢ وضع اليد . لمدة خمس سنوات .
عدم جواز التمسك به فى حالة المفاضلة
بين عقدين من مالك واحد .
(الفتن الجزئية - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٩ ص ١١٤٩ رقم ٥٧٣)
- ١٠٦٣ وضع اليد ما تثبته المحكمة الموضوعية .
بشأن صفة وضع اليد . واستمراره
وانقطاعه . وتقدير حجج الخصوم
فى ذلك . مسألة موضوعية .
(قض مدنى أملى - ٢ مارس سنة ١٩٣٣
عدد ٨ ص ٩٩٤ رقم ٤٩١)
- وضع اليد (أنظر تملك بمضى المدة رقم ٣٩٧)
وضع اليد ومدته
(أنظر اجراءات نزاع الملكية رقم ٣٦)
وضع يد الراهن
(أنظر رهن جازى رقم ٦٢٥)
- ١٠٦٤ وظيفة حكومية .. ماهيتها . مرتبة
من مراتب الولاية العامة . القيام بها .
فرض كفاية .
(استئناف مصر - ١٦ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٢ ص ١٧١ رقم ٧٢)
- وظيفة (أنظر عزل رقم ٧٢٨ و ٧٢٩)
وعد بالزواج (أنظر مسئولية رقم ٩١٢)
- ١٠٦٥ وفاة . اتحاد الذمة . دعوى ضمان المبيع .
بيع العين موضوع الضمان . انتقال
دعوى الضمان الى المشتري . المشتري
(١٥)

- هو نفس المدين بالضمان . اتحاد الذمة .
إبراء .
(استئناف مصر — ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ عدد ٩
ص ١١١٥ رقم ٥٥٥)
- ١٠٦٦ وفاة . تكليف به . المحكوم به .
هتقولات تسلم عينا .
(مصر الكلية الاملية (قضاء) مستجل) — ٢ يوليو
سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٢٧ رقم ١٥١)
- ١٠٦٧ وفاة . ميعاده ومكانه . وكيفية حصوله .
طبقا للمادة ١٦٨ مدني . عدم تعيين
وقت الوفاء . اعتباره حالا
(بور سيد الجزئية — ١٤ اغسطس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٣٠٣ رقم ٦٥٤)
- وفاة أحد الخصوم
(انظر اقطاع المرافعة رقم ٢٢٧)
وفاة (انظر بطلان المرافعة رقم ٢٥٠)
وقائم (انظر حكم رقم ٥٠٨)
وقائم الدعوى (انظر قض رقم ١٠١٢)
- ١٠٦٨ وقف . اجراء قسمة زراعية . عدم
جوازها بصفة مستعجلة .
(استئناف مختلط — ١٠ يونيو سنة ١٩٣١
عدد ٢ ص ٢٣١ رقم ١٠٤)
- ١٠٦٩ ١ - وقف . أهلي أو خيرى . انطباق
قواعد الشرع على السواء .
٢ - وقف . مضى المدة . مريانه .
وجوب وضع يد الغير وخلفائه .
٣ - وقف . مضى مدة الخمس سنوات .
في المادة ١٠٧ مختلط . عدم انطباقها
عليه .
(استئناف مختلط — ١٤ ابريل سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٣١٧ رقم ٦٦٠)
- ١٠٧٠ وقف (ايلاف) . اضراره بالدائن . بطلانه .
(اسيرط الكلية الاملية — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ٥ ص ٥٦٩ رقم ٢٩٢)
- ١٠٧١ وقف . بدل . تحريره بحجة شرعية .
تصديق بائع العقار المستبدل . وقبوله
سداد باقى الثمن . من الربح . عدم جواز
- نزع ملكيته .
(استئناف مختلط — ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١
عدد ٧ ص ٩٤٢ رقم ٤٦١)
- ١٠٧٢ وقف . بناء فى ملك الوقف بمعرفة
الواقف بمال الوقف أو بماله . وأشهد
بأنه وقف . اعتباره وقفا بماله وبلا
اشهاد . يكون ملكا .
(استئناف مصر — ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٥
ص ٣١ رقم ٢٧٨)
- ١٠٧٣ وقف . حكر . ناظر وقف . اجارة
أرض الوقف لمدة طويلة . لا تجوز
إلا باذن القاضى . حكر . لا يجوز إلا
باذن القاضى . بطلان العقد .
(استئناف مصر — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ٨٣ رقم ٣٢)
- ١٠٧٤ وقف . خلو . تعريفه . صاحب
الخلوله حق القرار مادام يدفع أجر المثل
(استئناف مصر — ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢
عدد ١ ص ١٠١ رقم ٣٩)
- ١٠٧٥ وقف . دعوى ملكية . ناظر الوقف .
يمثل الوقف . لا المستحقين . وترفع
الدعاوى عليه .
(الطارين الجزئية — ٦ ابريل سنة ١٩٣١
عدد ٣ ص ٢٣٣ رقم ١٥٤)
- ١٠٧٦ وقف . محصول . ناتج من أرض
الوقف . بيعه . واستلام مبلغ كعربون .
أو من أصل الثمن . اشتراط جزاء
فى حالة عدم التسليم . مشروعيته .
(استئناف مختلط — ١٤ ابريل سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٣١٨ رقم ٦٦١)
- ١٠٧٧ ١ وقف . ناظر الوقف . محاسبته .
شروطها .
٢ - وقف . وقف أهلي . من يملك
المحاسبة عنه . وقف خيرى . من
يملك محاسبة الناظر عنه
(استئناف مصر — ١٨ مارس سنة ١٩٣٢
عدد ١٠ ص ١٢٥١ رقم ٦٣٦)

- الورثة. بطلانها بطلاناً نسبياً .
(استئناف مصر — ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٦ ص ٧١٥ رقم ٢٥٣)
- ١٠٨٤ ١ - وكالة ضمنية . علاقة الزوجية .
عدم وجود توكيل صريح لإدارة أموال الزوجة . قيام هذه الحالة مدة طويلة . اعتباره رضاء عن أعمال الزوج . عدم جواز مطالبة بالحساب .
- ٢ - وكالة . أموال الزوجة . عدم امتزاجها بأموال الزوج . الزامه بالاتفاق على زوجته . غير مانع من إدارته لأملاكها . وكالة عامة ضمنية . مدة طويلة . اعتباره تفويضاً مطلقاً وبرضاها عن تصرفاته . اعتباره أميناً على المال . عدم مطالبة بالحساب .
(استئناف مصر — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٨٠ رقم ٧٧)
- وكالة (انظر رقم ٧٧ . وكيل رقم ١٠٨٥)
وكالة عامة ضمنية
(انظر وكالة رقم ١٠٨٤)
- ١٠٨٥ ١ - وكيل - حدود وكالته . قصوره على الأعمال الداخلة بطبيعته فيه . وتوابعها الضرورية .
- ٢ - وكيل في الحوالة . عدم جواز ضمانه . لموكله . يسار المدين في الحال والاستقبال . إلا بتفويض خاص .
(شين الكوم الكلية الاهلية — ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٥٦٥ رقم ٢٩١)
وكيل (انظر تبديد رقم ٢٨٩)
الوكيل (انظر حارس رقم ٤٣)
- ١٠٨٦ ولد . بلغ عاقلاً . حجب عليه بعد ذلك لسفه . لا تعود الولاية عليه الى الأب - أب عين قياً على ابنه السفه . اقراره بدين . لا يجوز دون إجازة

- ١٠٧٨ وقف . ناظر وقف . لا تجوز محاسبته الا بناء على طلب المستحقين .
(استئناف مصر — ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٩٠ رقم ٨٠)
- ١٠٧٩ وقف . وجود ادارة مستقلة له . اعتبارها موطناً له لرفع الدعاوى
(مصر الكلية الاهلية (قضا . متعل) - ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٧ ص ٩١٤ رقم ٤٤٨)
- ١٠٨٠ وقف تنفيذ الحكم . شروط المادة ٥٢ . وعدم سبق الحكم بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع . عدم التقيد بأي زمن بالنسبة للحكم السابق (نقض جاني أهلي — ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد ٣ ص ٣٦٤ رقم ١١٣)
- وقف (انظر اختصاص رقم ٨٧ وحارس رقم ٤٢٩ . وحراسة رقم ٤٥٧ . وخير رقم ٥٤٢ . وناظر وقف رقم ٩٨٢ وواقف رقم ١٠٥٠ . ووقف أهلي أو خيرى رقم ١٠٦٩)
- ١٠٨١ وكالة . ادارة أموال الغير . بوكالة أو بغيرها . الوكيل ملزم بتقديم الحساب . استثناء حالة الاعفاء الصريح أو الضمني . كالروابط الزوجية .
(استئناف مصر — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ عدد ٢ ص ١٨٠ رقم ٧٧)
- ١٠٨٢ وكالة . اعتبارها أصلاً من عقود التبرعات . التزامات شخصية . عدم قيام الغير مقام الوكيل . في تنفيذ عقد الوكالة . عدم حلول ورثته محلّه في ذلك .
(شين الكوم الكلية الاهلية — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عدد ٩ ص ١١٣٤ رقم ٥٦٥)
- ١٠٨٣ ١ - وكالة . انتهاء التوكيل . عدم علم الوكيل بانتهائه . صحة الأعمال التي يعملها بعد انتهاء التوكيل .
- ٢ - وكالة . محام . تصرفات المحامى . بعد وفاة الموكل . صحة التصرفات الحاصلة بعد وفاة الموكل . اذا أجازها

مستقى . اعادة الشيء لأصله . من
اختصاص الادارة . شروط المبينة
بالمادتين ٦ و ١٩ من اللائحة .
(تبيين الكوم الكلية الامانة اول فبراير سنة
١٩٣٢ عدد ٢ ص ٢٠٧ رقم ١٠١)
لاتركة الا بعد وفاة الديون
(انظر تركة رقم ٣١٢)
لاتركة الا بعد سداد الديون
(انظر تركات رقم ٣٠٧)

ي

يد عارضة (انظر محتكر رقم ٨٨٤)
يسار المدين (انظر وكيل رقم ١٠٨٥)
يمين حاسمة . توجيهها . يعتبر تنازلا
عن كل الحقوق الناشئة عنها . أو نوطامن
الصلح . أو اتفاقا قضائيا . عدم
جواز المطالبة بتعويض عنها .

(دفتور الجزئية — ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٧ ص ٩٣٤ رقم ٤٥٦)

يمين متممة . في حالة عدم كفاية
الدليل . سواء كان مبدأ لثبوت هذا
بالكتابة أو بشهادة الشهود . جواز
توجيهها .

(مصر الكلية الاملية — ١٢ يونيو سنة ٩٣٢
عدد ٦ ص ٧٤٤ رقم ٢٦٧)

يمين . موجهة الخصم المتمسك بسقوط
الحق بمضى المدة . اعتبارها متممة .
(المشبه الجزئية - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢)
عدد ٨ ص ١٠٤٢ رقم ٥١٥)

يمين — يمين كاذبة
(انظر حلف اليمين رقم ٣٥ و ٥٢٦ وشهادة
زور رقم ٦٧٦)

المجلس الحسبي .

(قض جنان أهلى — ١٩ ديسمبر سنة ٩٣٢
عدد ٨ ص ٩٥٨ رقم ٤٧٦)

١٠٨٧ ولاية على النفس شرعا . بلوغ الخمسة
عشرة سنة . ولاية المال .

(السيدة الجزئية — ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ عدد
٩ ص ١١٥٧ رقم ٥٧٨)

١٠٨٨ ولاية القضاء . للسلطة القضائية . أو
من هيئة قضائية معينة طبقا للقوانين .
بطلان الحكم الصادر من غير ذى ولاية .

(استئناف مصر — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢
عدد ٨ ص ١٠٠٥ رقم ٤٩٧)

ولاية الأب (انظر ولد رقم ١٠٤٦)

ولاية المال

(انظر ولاية على النفس شرعا رقم ١٠٨٧)

ولاية قضائية (انظر بطارية رقم ٢٤٣)

لا

١٠٨٩ ١ - لائحة الترع والجسور . أحكامها

ليست ناسخة لنصوص القانون .
المدنى . هي اجراء للمرعة في تخفيف
الضرر . حتى تفصل الجهة المختصة
في صميم النزاع .

٢ - لائحة الترع والجسور . المادتان

١٦ و ١٩ منها . صورة من صور
دعاوى وضع اليد . المنازعات الوقتية
بشأنها . الرجوع فيها للمحاكم الادارية
أو لجهات القضاء .

(بنى سوف الكلية الاطية — ٧ ابريل
سنة ١٩٣٢ عدد ٤ ص ٤٤٢ رقم ٣٢٠)

١٠٩٠ لائحة الترع والجسور . اعتداء على

تصحيح خطأ

ذكر بالحكمين الصادرين بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٣٢ والمنشورين بالعدد العاشر السنة المذكورة من المجلة
رقم ٦٣٠ و ٦٣١ ص ١٢٣٧ و ١٢٤٠ أنهما صادرا بالهيئة السابقة ، والحقيقة أنهما صادرا من دائرة
حضرات أصحاب العزة محمود المرجوشي بك وعلى زكى العرابى بك وعثمان يوسف بك المستشارين

المحاضرة

مجلة قضايا إسلامية

نصفها نقابة المحاماة الإسلامية

السنة الثالثة عشرة

العدد الأول

أكتوبر سنة ١٩٣٢

— ليكن نظرك في عمارة الأرض المبع من نظرك في
استجلاب الخراج . لأن ذلك لا يدرك إلا بالهارة .
ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك
العباد . ولم يستقم أمره الا قليلا .
— أطلق عن الناس عقدة كل حقد واقطع عنك سبب كل
وتر . ولا تمنجن الى تهديق ساع . فان الساعي غاش
وان تشبه بالناصحين .
Les hommes réunis par une passion commune créent une âme, mais aucun d'eux n'est une partie de cette âme. Cha-
cun la possède en soi, mais ne la connaît même pas. C'est seulement dans l'atmo-
sphère d'une grande réunion que de la somme de ces inconscients naît l'âme populaire.
(Barrès.) (الامام على)

جميع المقالات الخاصة سواء بنحري المجلد أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجله المحاماة ونحري بها»

بشارع النافع رقم ٢٠

بيان

نبدأ بهذا العدد السنة الثالثة عشرة للمجلة سائلين المولى جلّت قدرته أن يوفقنا إلى استزادة الخطوات في سبيل التقدم .

وقد افتتحنا هذا العدد بالقسم الثالث من البحث الذي يحرره حضرة الأستاذ عزيز خانكي بك في العيد الحسيني للمحاكم الأهلية

ونشرنا بعده الأحكام الآتية

عدد	
١٥	حكم صادر من محكمة النقض والابرار الجنائية
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
٢٠	حكم صادر من محكمة استئناف مصر
٢	حكمين صادرين من القضاء المدني المستعجل
٥	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	أحكام صادرة من المحاكم الأجنبية
٥٣	حكم

وقد ضاق نطاق هذا العدد عن نشر قرارات المجالس الحسبية وأحكام المحاكم الابتدائية والجزئية وموعدنا بها العدد القادم

لجنة التحرير

رافع اسكنور — محمد صبرى أبو علم

شهر اكتوبر
سنة ١٩٣٢

المحاضرة

المرد الاول
السنة الثالثة عشرة

العيد الخمسينى للحاكم الاهليته^(١)

٣

نوبار

سعيد باشا ونوبار باشا

فكرة ابطال المحاكم القنصلية^(٢) وانشاء محاكم مصرية تحمل محلها وسن قوانين مصرية تحمل محل القوانين الاوروبية التي كانت تطبق على المصريين وعلى الاجانب واحلال النظام والعدل محل القوضى والظلم كانت نجيش في صدر نوبار باشا من عهد المغفور له سعيد باشا . عرض نوبار على سعيد غير مرة فكرة ادخال الاصلاح القضائى في مصر فكان سعيد يعد ويؤجل حتى وافته منيته - في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ - وهو في الثالثة والاربعين من عمره . واسكن الفكرة بقيت كامنة في نفس نوبار الى ان جددتها ونفذها في عهد اسماعيل

شخصية نوبار

كان نوبار نابغة . وكانت له كلمة نافذة وشخصية محترمة في الشرق وفي الغرب . لان نوبار خدم محمد على وابراهيم وعباس الاول وسعيد باشا واسماعيل باشا وتوفيق باشا وعباس الثاني . ولا يوجد وزير - على ما نعلم - خدم عدداً من حكام مصر بمقدار ما خدم نوبار ووالده - مجرديتش نوبار - كان وكيل اشغال محمد على باشا في ازير ثم في باريس . وقد توفي في سنة ١٨٤٢

واخوه الكبير - جرايت بك نوبار - كان سكرتير محمد على باشا ثم ترجمانه ثم رئيس ديوانه - من سنة ١٨٣١ حتى وفاته في سنة ١٨٣٥
واخوه الصغير - اراكيل بك نوبار - كان حاكم السودان العام وقد توفي في عهد ولاية سعيد باشا في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٥٨

(١) راجع القسم الاول والثاني من هذا المقال بالعدد الرابع والخامس من السنة الحادية عشرة
(٢) وكان عددا ١٧ محكمة قنصلية ابتدائية تنقد جلساتها في مصر و١٦ محكمة استئناف تنقد جلساتها في بلاد اوروا

وكان بوغوص بك يوسف - خال نوبار باشا - وزير خارجية محمد علي وقد لبث في خدمته ٣٥ عاما كان فيها ساعده الاكبر وامينه الاوحد
وكان بين افراد العائلة شخص اسمه اراكيل بك كان حاكم مصوع في عهد اسماعيل واشترك في حرب الحبشة وقتل في سنة ١٨٧٥ بعد ان قاتل الاحباش قتال الاسود . اطلقوا عليه لقب نوبار ولكنه ماكان من عائلة نوبار بل كان ينتمى الى نوبار من جهة امه بنت ابرو الذي كان يمت الى عائلة نوبار من جهة النساء

فنوبار وابو نوبار واخو نوبار وخال نوبار وابن خال نوبار كتبوا بآثارهم وبدمائهم صحيفة مجد خالدة في تاريخ مصر وتاريخ اسرة محمد علي
وكان نوبار يجيد اللغة التركية والفرنساوية والانجليزية والالمانية والاطالية واليونانية والارمنية . وتعلم ايضا اللغة الفارسية . وكان يتكلم العربية العامة . كان يجيد التركية لانها كانت لغة البلاد الرسمية في عهد محمد علي وابراهيم وعباس ولم تقرر العربية لغة البلاد الرسمية الا في عهد سعيد وكانت زوجة نوبار بنت كيورك بك اراميان من كبار ارمن الاستانة . وكان لها ضلع كبير في تسير شؤون زوجها . لانها كانت نسيبة ابرام الذي حاز ثقة السلطان عبد العزيز . وكانت هي ايضا تجيد اللغة الارمنية والتركية والفرنساوية والانجليزية والاطالية واليونانية وقد تربت تربية عالية تليق بالمقام الذي حازه زوجها في مصر وفي الاستانة وفي اوروبا

كل هذا سهل لنوبار المهمات الخطيرة التي كلفه بها اسماعيل في الاستانة وفي اوروبا لاسيما مهمة اقناع ١٧ دولة بوجوب ابطال المحاكم القنصلية التي كانت قائمة كحكومات مستقلة داخل الحكومة المصرية - تطبق ١٧ قانونا مختلفة على المصريين وعلى الاجانب

نوبار وساسة اوروبا

اشتغل نوبار ثماني سنوات في ابطال المحاكم القنصلية وانشاء المحاكم المختلطة واحلال القوانين المختلطة محل القوانين الاوروباوية وقد اضطر الى السفر مرارا الى باريس ولندره وبرلين وفلورنس (ايطاليا) وفيينا والاستانة

ومن اعظم الرجال الذين تباحث معهم في شأن مهمته نابليون الثالث امبراطور فرنسا Napoléon III وزوجته الاميرة اوجيني L'Impératrice Eugénie وسمارك Comte de Bismarck المانيا . والورد ستانلي Lord Stanley ولورد جرانفيل Lord Granville والكونت دي بوست Le Comte de Beust والكونت مينابريا Le Comte Menabrea والكونت دي لا فاليت Comte de la Valette ومركيز دي موستيه Marquis de Moustier (وكان الداعاء الاصلاح القضائي في مصر) . واميل اوليفيه Emile Ollivier كبير وزراء فرنسا . ومسيو تيرس Mr. Thiers رئيس وزراء فرنسا . ومركيز دي فوجيه Marquis de Vogüé والجنرال فلوري Général Fleury (وكان من المقر بين الى نابليون الثالث ومن محاسيب الاميرة

اوجيني) - عرف نوبار صلاته بهما فاستخدمه لتنفيذ اغراضه لدى الامبراطور والامبراطورة. وغير هؤلاء من اكبر ساسة اوروبا ومن اعظم كتابها ومن فطاحل الصحفيين فيها. وفي كل بلد يزوره كان نوبار يسعى لاستمالة رجال السياسة - سواء كانوا وزراء او نوابا او شيوخا - ورجال الصناعة ورجال التجارة ورجال المال ورجال الصحافة

نوبار في انجلترا

- حدث انه عند ما كان في لندره ذهب ذات يوم الى البرلمان ليقابل احد النواب ليغريه على القاء سؤال في مجلس العموم . فلما لم يجده انطلق يبحث عنه وظل يبحث عنه الى ان وجده في ميدان سباق الخيل فاخذته بالحيلة الى البرلمان ليؤيد بعض النواب الذين كان قد استمالهم نوبار من قبل - وذهب ذات يوم الى منشستر - اكبر مركز لصناعة القطن في بلاد الانجليز - وقام خطيبا في وسط جماعة من رجال الصناعة القطنية واقنعهم بان (مسألة انشاء المحاكم الجديدة مرتبطة ارتباطا قويا بمسألة القطن) . وبقى في منشستر يبت الدعاية للاصلاح القضائي حتى حمل جماعة من اهل منشسترومن رجال التجارة فيها ومن نوابها على ان يطلبوا من الحكومة الانجليزية سرعة قبول مطالب نوبار . ويظهر انه لقي صعوبة كبيرة جدا في اقناع اهل منشستر بعدل مطالبه وصحة وجهة نظره كما يستفاد ذلك من كتاب كتبه بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٦٨ وفيه يقول :

“Jamais poule ne s'est donnée tant de peine à rassembler les petits canards qu'elle a couvés que moi à mettre les idées de ces Messieurs à l'unisson des miennes,”

- كما انه طاف على كبريات صحف لندره واستمالها . منها النيمس The Times والستاندرد The Standard والمورنينج بوست The Morning Post فكانت هذه الصحف تنشر من آن الى آن مقالات طنانة رنانة باللغة الانجليزية بقلم نوبار نفسه

نوبار في المانيا

- ومن النوادر اللطيفة التي حدثت أنه لما اجتمع نوبار ببسمارك في براين واستخلص منه وعدا بتأييد وجهة نظره (وجوب ابطال المحاكم القنصلية واحلال محاكم مصرية محلها) خطر بفكر بسمارك أن يهدي الى الخديوي اسماعيل مدفعا من مدافع كروب . وعند ما قدم الهر دلبروك Delbruck - مستشار بسمارك - المدفع الى نوبار قال (ان هذا المدفع كان من ضمن المدافع التي حصلت تجربتها في انفرس ولم تستطع أقوى الدروع الفولاذية ان تقاومها)

- وقد أظهر نوبار في مفاوضاته مع بسمارك مهارة نادرة حبيته الى بسمارك والى كبار رجال السياسة في ألمانيا . وكان بسمارك اذا تكلم عن نوبار يعبر عنه بقوله (الأرمني القصير المكار) وكان بسمارك معجبا بنوبار لدرجة انه لما انعقد مؤتمر برلين في ١٣ يونيه سنة ١٨٧٨ وبحث دول أوروبا في شؤون تركيا وفي أمر الولايات التي طلبت الانسلاخ عنها رشح نوبار ليتولى حكومة الرومالي على

أن تكون أمانة مستقلة استقلالاً ذاتياً تحت سيادة الباب العالي وقد أبدت إنجلترا نوبار في هذا الترشيح . ولكن روسيا التي كانت تطمح في بسط نفوذها على البلقان عارضت معارضة شديدة . انتهى الأمر بأن بقي نوبار لمصر .

نوبار وتركيا

— كانت تركيا تنكر على مصر حق المفاوضة رأساً مع دول أوروبا لادخال الإصلاح القضائي في مصر بحجة انها كانت ولاية عثمانية تابعة لتركيا وان التابع لا يجوز له المفاوضة مع الدول الا بواسطة متبوعه . وقد بلغ غضب تركيا من تصرف مضر حدا خيف منه على عرش مصر لولا تدخل دول أوروبا وما بذله اسماعيل ونوبار لاستمالة رجال تركيا . وقد اظهر اسماعيل في هذا الظرف العصيب سياسة فائقة يدل عليها خطاب كتبه نوبار باشا في ٨ اغسطس سنة ١٨٧٢ يصف فيه مهارة اسماعيل في صوغ رده على الباب العالي فقال ان اسماعيل استعمل :

“une de ces phrases à laquelle se prête si bien la langue turque et qui a l'air de promettre sans rien engager et qui a l'air de dire quelque chose, lorsqu'elle ne dit rien.”

— كانت اللجنة الدولية عقدت تسع جلسات في مصر - القاهرة - من ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٦٩ الى ١٧ يناير سنة ١٨٧٨ تحت رئاسة نوبار باشا نفسه - ثم اوقفت اللجنة اعمالها كرها بسبب نشوب الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا . ولما انتهت الحرب وارادت استئناف اعمالها انتهز نوبار هذه الفرصة واقترح ان تعقد اللجنة جلساتها في الاستانة اجتذبا لعطف السلطان عليها واستمالة لرجال الباب العالي . وبالفعل عقدت اللجنة الدولية جلساتها في الاستانة بحضور مندوبي المانيا وانجلترا وفرنسا والنمسا وبلجيكا واسبانيا وامريكا وايطاليا وهولنده وروسيا والسويد والنرويج وكانت اول جلسة لها في ١١ يناير سنة ١٨٧٣ وآخرها في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٤

— وفي تركيا كان نفوذ نوبار باشا عظيما لتعدد روابط الصداقة والمصاهرة التي كانت تربطه برجال تركيا . فاستعان بنفوذه لتسهيل مهمة اللجنة الدولية . وكانت تركيا تريد ان تكون جميع الدعاوى العقارية خاضعة للمجالس المحلية وللقوانين المصرية دون ان يكون للمحاكم الجديدة اختصاص بنظرها ولكن الدول رفضت هذا الاقتراح وقالت ان الثقة لا يمكن ان تستتب للبنوك العقارية ولاصحاب الاموال الاجنبية الا اذا كان للمحاكم الجديدة حق السيطرة على الملكية العقارية فاضطرت تركيا في نهاية الامر الى الانصياع لرأى الدول

— وانهز نوبار ايضا فرصة وجوده في الاستانة وقاوض السلطان ورجال الباب العالي في امر تحويل اسماعيل باشا حق عقد المعاهدات مع دول أوروبا وتجديدها وامضاء الاتفاقات التجارية والتجارية والصناعية بدون استئذان الباب العالي . وقد نجح نوبار في هذه المفاوضات نجاحا باهرا

انتهى بصددور فرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ الذى خول فيه السلطان الخديوى اسماعيل هذه الاختصاصات الواسعة

وقد وصف احد رجال السياسة فوز نوبار في هذه المفاوضات فقال :

"Cette négociation est une de celles qui font le plus d'honneur à Nubar Pacha et qui ont le mieux servi la cause de l'autonomie égyptienne."

نوبار وفرنسا

- كانت فرنسا اعدى دول اوروا لمشروع الاصلاح القضائى فى مصر . الفت لجنة من رجال القانون ومن كبار الموظفين لدرس مشروع الاصلاح القضائى فقدمت اللجنة فى خلال سنة ١٨٦٧ تقريراً تبيجته اقرب الى الرفض منه الى القبول. لان اللجنة ادخلت فى المشروع تعديلات جوهرية مسخته مسخاً وجعلته هو والعدم سواء . منها انها جعلت المصريين خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة خضوعاً مطلقاً اما الاجانب فكان لهم الخيار بين قبول اختصاص المحاكم المختلطة او رفضه . ومنها انها سلبت اختصاص المحاكم المختلطة فى نظر جميع المواد الجنائية حتى الجنح البسيطة والمخالفات التى لها علاقة بالبوليس اوبالتنظيم

- كانت معارضة رجال فرنسا لمشروع نوبار مبنية فى الغالب على عدم ثقتهم بالقوانين المصرية ورجال القضاء فى مصر . وكانت حجة نوبار انه سيطبق قانون نابليون فى المحاكم الجديدة ويعهد بتطبيقه الى قضاة من اوروا - فرنسا وىين وانجليز والمان وايطاليين ونمساويين وغيرهم - قال . فاذا كان رجال اوروا لا يرون فى قانون نابليون ضمناً لمصالحهم فى مصر فكيف يقبلون ان يطبقوه على انفسهم وعلى اموالهم فى اوروا . ان صح ان قانون نابليون فيه الضمان الكافى لصون النفس وحفظ المال للاوروباويين فى اوروا فهو من باب اولى صالح لهم فى مصر اذا طبقه قضاة من رجال القانون فى اوروا

- استعان نوبار فى باريس بالامبراطورة اوجيني وبابنها البرنس نابليون - ولي العهد - كما استعان بمسيو فرديناند دلسبس - منشىء قنال السويس - وبابنه شارل . وقد برّ دلسبس بوعده وساعد نوبار فى تأييد وجهة نظره وكتب له فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٧ خطاباً يقول فيه « قابات الشخص المعروف لكم قبل سفره من باريس - يعنى الامبراطورة اوجيني وعملا باشارته كتبت الى وزير خارجية فرنسا أؤيد مطلبكم باسم شركة قنال السويس ولمصلحة علاقاتها مع الاهالى والاجانب لاسيما بعد افتتاح القنال الذى ينتظر فتحه لسفن جميع الدول . وفى خطابى الى الوزير طلبت بصفة رسمية عرض امر انشاء المحاكم الجديدة على لجنة دولية تعقد فى مصر . وبهذا ايدت مجهوداتكم التى تبذلونها لتحقيق الغاية التى حضرتم من اجلها الى اوروا . . . »

- كانت شركة قنال السويس فى حاجة الى المال فاعتزمت ان تبيع مساحة كبيرة من الاراضى

التي كان سعيد باشا تنازل لها عنها . وكان يتقصها لامضاء عقد البيع اذن الحكومة المصرية فانتهاز اسماعيل باشا هذه الفرصة وعلق اذن الحكومة على قبول فرنسا فكرة عقد اللجنة الدوائية لبحث المشروع. فاضطرت شركة قنال السويس الى ان تسعى هي ايضا من ناحيتها لتأييد وجهة نظر الحكومة المصرية - وفي اثناء وجود نوبار في فرنسا طاف في بعض المدن الشهيرة ليستميل اليه رجال السياسة ورجال المال ورجال الصناعة ورجال التجارة . من ذلك انه قصد مارسيليا وظل يعمل ويخطب حتى حمل الغرفة التجارية على ان تعلن - بعريضة قدمتها الى وزارة التجارة - رغبتها في تأييد مطلب نوبار - فكر نوبار في حيلة يستميل بها امبراطور وامبراطورة فرنسا فاقترح في خطاب ارسله الى اسماعيل باشا تاريخه ٥ مارس سنة ١٨٦٩ أن يأذن له (في طلب مقابلة الامبراطورة ليبلغها بان سموه كلفه بان يستفسر منها ان كان في نيته زيارة مصر وقت الاحتفال بافتتاح قنال السويس وان سموه يريد ان يعد لها استقبالا عظيما يليق بمقامها الرفيع)

هش اسماعيل لهذه الفكرة فوافق عليها تلغرافيا . وماهى الا ايام قلائل واذا بنوبار يدشر اسماعيل بان دعوته قبلت وان الامبراطورة ستحضر الاحتفال بافتتاح قنال السويس وكان للدعوة وقبولها ونفاذها تأثير كبير في قبول مطالب مصر

- لتوثيق عرى الصداقة بين مصر وفرنسا واستمالة فرنسا الى مشروعات اسماعيل خطر بفكر اسماعيل بان يرسل نجله البرنس حسين باشا الى باريس ليتعلم في مدارسها . كان غرض اسماعيل باشا ان يحسن العلاقات بين مصر وفرنسا . بين خديوى مصر وامبراطور فرنسا . حتى يشعر نابليون الثالث بان عليه واجبا نحو مصر التي اختارت الثقافة الفرنسية لامراتها وبالفعل سافر البرنس حسين باشا الى باريس حيث اقام فيها وتربى تربية راقية وكان فيها محل عطف نابليون ورعاية الامبراطورة اوجيني وصداقة ابنها البرنس لويس نابليون . وتوثقت عرى الصداقة بينه وبين معظم وزراء فرنسا وكبار السياسة فيها . وقبل ان يقدم البرنس حسين الى نابليون الثالث كتب اسماعيل الى نوبار يوصيه بان ينتهز فرصة تقديم البرنس حسين الى الامبراطور ليلفقه قبول جميع الدول مشروع دعوة لجنة دولية لبحث مشروع ابطال المحاكم القنصلية واحلال المحاكم المصرية محلها - كان الميركيز دى موستيه Marquis de Moustier وزير خارجية فرنسا الد اعداء المشروع (١)

(١) من كلماته التهكمية ضد مشروع اصلاح القضائى قوله في حديث دار بينه وبين نوبار واورده نوبار في خطاب ارسله بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٢ الى اسماعيل باشا

“Le rapport du vice-Roi ressemble à une magnifique pendule; tout le monde l'admire; mais lorsqu'il faudra remonter cette pendule, on la remontera de travers et elle se brisera, et à la place de la pendule que l'on possède actuellement, mauvaise il est vrai, mais qui marche tant bien que mal, on aura une belle pendule dont le ressort sera faussé et cassé.”

ولما كثرت شكاوى نوبار منه الى نابليون الثالث اقاله . وبمجرد ما ذاع خبر الاقالة ارسل اسماعيل باشا الى نوبار تلعزافا يكلفه فيه بان يطلب من الحكومة الفرنسية ان تكلف الفنان الفرنسي جاكمار Jacquemart بان يصنع تمثالا لجده محمد علي باشا. فارتاحت الحكومة الفرنسية الى اختيار مثال فرنساوى لصنع تمثال محمد علي وبالفعل كلفت المثال جاكمار بصنع التمثال فصنعه (وهو التمثال القائم الآن في ميدان محمد علي باسكندرية) . وتجدر في الخبايا التي دارت بين اسماعيل ونوبار بخصوص هذا التمثال انهما كانا مختلفين رأياً في كيفية تمثيل زى محمد علي . هل يمثل بزىه التركى اوبزىه المصرى لا بسا الطربوش اوبزى الممالك لا بسا العمامه

– ولما ذل نوبار المصاعب التي كانت قائمة امامه للحصول على رضا فرنسا قال « احتجت الى ٢٠ شهرا لاقتناع فرنسا بقبول ابطال الامتيازات القديمة . ولكن ٢٠ شهراً ليست شيئاً مذكوراً بالنسبة الى عظمة المشروع والى النتائج الباهرة التي حصلنا عليها الآن والنتائج الاخرى التي سنحصل عليها بعد والتاريخ وحده كفيل بان يسجل عظم هذه النتائج » :

“Vingt mois ont été nécessaires pour amener la France à consentir à abolir des traités séculaires. Mais qu'est-ce que vingt mois en comparaison de la grandeur de l'œuvre et lorsqu'on envisage les résultats obtenus et à obtenir? C'est l'histoire seule qui pourra les enregistrer.”

وبقيت فرنسا مصرة على معاكسة المشروع من سنة ١٨٦٧ الى سنة ١٨٧٥ حتى انتهت الجمعية الوطنية الفرنسية الى المصادقة عليه في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٧٥ بعد ان قبلت انجلترا والمانيا والنمسا وايطاليا وروسيا المشروع وبعد ان افتتح اسماعيل باشا بالفعل الحاكم المختلطة رسمياً في سراى رأس العين في يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥

نوبار واقواله المأثورة

كان نوبار باشا مشهورا بسرعة البديهة. كانت له كلمات جامعة واجوبة مفحمة واقوال مأثورة وبدائه ملجمة تخلب عقول محادثيه. يجيد اللغات. ان تكلم بالفرنساوية ظنوا انه فرنساوى . وان تكلم بالانجليزية حسبوا انه انجليزى . وان تكلم بالتركية قالوا انه تركى . وكان مغرماً بالشعر فكان يتنقل من النثر الى الشعر ومن الشعر الى النثر بسرعة مدهشة . وتجدر كتاباته اقرب الى الشعر منها الى النثر

تروى ان طرفاً من اقواله المأثورة ومن رسائله الطريفة

– فى رسالة تاريخها ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٦ وصف القضاء القنصلى فى مصر وصفاً تهكمياً بديعاً

نقال :

“Voulez-vous connaître mon opinion sur la justice consulaire en Egypte? Elle est aussi juste et aussi équitable que la justice du ciel. Le Consulat de Grèce représente, en Egypte, la cour de l'archange Gabriel. L'archange Michel est représenté par le tribunal d'Italie. Saint Paul, en personne, est descendu au consulat d'Angleterre et Saint Pierre, ses clefs à la main, tient un lit de justice au consulat de France. Quelle plus haute idée peut-on avoir de la justice consulaire en Egypte? Mais il y a un draw-back à tout cela; c'est que chacun de ces archanges et de ces saints a sa loi, sa manière de procéder. Or, comme un pauvre diable, qui entreprend une affaire, ne connaît pas qui le jugera, il ne peut jamais se mettre en règle; il est appelé devant Saint Pierre, lorsqu'il croyait avoir affaire à Saint Paul; il est troublé, confondu; il a raison et, malgré cela, il est envoyé saintement à tous les diables.”

— وفي سنة ١٨٧٠ وصف نوبار تأثير الامتيازات الاجنبية على العدالة في مصر في كتاب
ارسله الى سفراء الدول ورد فيه :

Que la situation actuelle présente des inconvénients, c'est que personne ne conteste et ne saurait contester, puisque dans l'intérêt des justiciables eux-mêmes aucune des nations que vous représentez ne consentirait à reculer de quatre siècles en arrière, à revenir aux juridictions des évêques, des barons, des seigneurs de la féodalité, à substituer en un mot, à l'unité tutélaire des juridictions, l'état des choses qui régit l'administration de la justice en Egypte.”

— ومن اقواله المأثورة :

“Telles qu'elles sont”, — disait Nubar Pacha, dès la 28 Octobre 1869, aux représentants diplomatiques des puissances, — “les procédures actuelles, en soumettant les indigènes à dix-sept juridictions distinctes, et, en cas d'appel, à seize Cours de Justice siégeant à l'étranger, non seulement entravent le commerce et l'industrie, non seulement empêchent l'établissement d'une bonne administration de la

“Justice, et partant le progrès, mais encore mettent le Gouvernement dans l'impossibilité de faire exécuter même un règlement municipal
 “ou de police, tout aussi bien que de profiter de ces institutions que la
 “science et l'esprit européen peuvent seules développer dans le pays.

“Il me semble superflu de signaler les difficultés en détail:
 “car, depuis deux ans, elles se discutent publiquement; il semble
 “encore superflu de remonter aux causes qui les ont amenées. Il me suf-
 “sit de constater que c'est une idée commune qui nous a réunis. Notre
 “but à tous est de donner aux relations que l'esprit d'entreprise de
 “l'Europe et la fécondité de notre sol ont créées, et qui se multiplient
 “chaque jour, une uniformité qui leur manque, et sans laquelle on peut
 “dire qu'il n'y a ni sécurité ni garantie pour personne.”

— ومنها

“L'état de choses actuel ne profite à personne, pas plus aux intérêts généraux des Puissances qu'à la population honnête du pays, indigène, ou étrangère, il s'exerce au détriment de l'Egypte, au détriment du Gouvernement, au seul avantage de ceux qui ont fait un métier de l'exploiter.”

— ومنها

“La manière dont la justice s'exerce en Egypte tend à démoraliser le pays, et l'Arabe, forcé de voir l'Europe à travers l'Européen qui l'exploite, repugne au progrès de l'Occident et accuse le Vice-roi et son gouvernement de faiblesse au d'erreur.”

— ومن كلماته المؤثرة في اثناء المفاوضات قوله :

“Ce n'est pas une bonne administration qui fait une bonne justice ; c'est par une bonne justice qu'on arrive à une bonne administration.”

وكتب في سنة ١٨٦٩ الى متدربي الدول :

“L'Egypte est prête à donner des garanties, même superflues. Aucune garantie n'est superflue lorsqu'il s'agit de l'honneur, de la liberté ou de la propriété des citoyens.

- ومن كلماته الأثورة

“La Réforme judiciaire, c'était l'avant-coureur de la Réforme de toutes les institutions, de toutes administrations et du gouvernement lui-même.”

- ومنها

“pas d'immixtion des puissances étrangères; justice rendue au nom du Gouvernement et par des juges nommés par le Gouvernement.”

- ومنها

“Un pays sans justice n'est point un pays.”

ومنها ان الاصلاح القضائي :

“... a donné à l'œuvre de Méhémet-Ali son complément indispensable...”

نوبار باشا وسكرتيه

كان في ثغر الاسكندرية محام فرنساوى اسمه الاستاذ مانورى Manoury وكان ثقة من اكبر الثقات في العلوم القانونية. فاستخدمه نوبار باشا بصفة سكرتير له ثم عينه سكرتيرا للجنة الدولية التي نيط بها درس مشروع « الاصلاح القضائي » ولما وافقت الدول على انشاء المحاكم المختلطة كلفه نوبار بوضع القوانين فوضع بسرعة مذهشة وفي بضعة اشهر - ستة قوانين - وهي القانون المدني المختلط والقانون التجارى وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات . وقد وصف احد الكتاب السرعة التي وضع فيها الاستاذ مانورى القوانين الستة فقال انه وضعها

“... en moins de temps que n'en demande d'ordinaire la rédaction d'un manuel élémentaire...”

وقد تقل عن القوانين الفرنسية احكاما وقواعد كثيرة. ولكنه لم يقتصر على القوانين الفرنسية فاقتبس من القانون الايطالى الذى ظهر في سنة ١٨٦٦ ومن القانون البلجيكي مبادئ كثيرة لان القوانين الايطالية والقوانين البلجيكية كانت احداث عهدا من القوانين الفرنسية واقرب الى العلوم والمبادئ العصرية

وعند ما نشئت المحاكم الاهلية وسنت لها الحكومة القوانين الاهلية نسخوا القوانين المختلطة تقريبا وجعلوها قوانين للمحاكم الاهلية

فضل نوبار

اعترف لنوبار بفضل ابطال المحاكم القنصلية وانشاء المحاكم المختلطة واحلال القوانين المصرية الجديدة محل القوانين الاوروبية الجديدة رجال السياسة في اوروبا وفي مصر
- قال اسماعيل باشا (وقد اشار الى ان نوبار هو صاحب فكرة الاصلاح القضائي في مصر)

“ Si la Réforme de Nubar Pacha ne réussit pas, c'est un coup d'épée dans l'eau qui m'aura coûté cher...”

- وقال لورد ملتر (ان الاصلاح القضائي الذي تم على يد نوبار يجعل مصر مدينة له دائما ابدا بما له عليها من الايادي البيضاء وجميع العالم المتمدين سيدكر اسمه بكل احترام واجلال)

“ ... lui donne droit à l'éternelle gratitude de l'Egypte et au respect du monde civilisé.”

- وقال احد كبار ساسة اوروبا

“ A travers des obstacles sans cesse renaissants, Nubar a marché d'un pas ferme vers la justice et a fini par l'introduire dans la Réforme judiciaire: le grand monument de son administration, qui la recommande à la reconnaissance de l'Egypte et de l'humanité.”

- وقال آخر

“ Qobden a donné au Royaume-Uni le pain à bon marché, Cavour à l'Italie l'unité politique, Nubar à l'Egypte la réforme judiciaire. Les trois oeuvres portent la même marque, celle du génie au service des masses opprimées.”

- وقال مسيو بارين في سنة ١٨٧٩

“ Il y a une justice à rendre à Nubar : son initiative politique aux bords du Nil a été acquise à la justice et à la liberté, son autorité toujours dirigée contre l'arbitraire du khédive.

- وقال مسيو هيانسكي ان نوبار كان

“ L'honneur et l'ornement du monde oriental.

- وقال :

“ Depuis Mohammed-Ali, la réforme judiciaire est le plus grand pas que l'Egypte ait fait dans la voie de la civilisation. Nubar Pacha

peut être discuté par des envieux ou des ennemis, le législateur a droit à l'admiration de son siècle.

- وقال

«N'a-t-il pas bien mérité de l'humanité, le ministre qui peut dire, en prouvant les choses : j'ai moralisé non seulement l'Egypte, mais encore tous les européens qui y sont fixés.

«Nubar Pacha récolte chaque jour la moisson superbe du champ qu'il aensemencé pendant huit ans ; il poursuit sa carrière malgré tout, malgré tous, faisant preuve d'une intelligence merveilleuse des besoins d'un peuple si hétérogène, courbant toutes les religions, toutes les races, devant ce seul mot : justice, synonyme de Progrès et de Civilisation.

وسماه رجال القانون في مصر (ابو الاصلاح) «Le Père de la Réforme»

وسماه آخرون (رجل الفلاح) «l'Homme du Fellah»

كما سماه البعض (صديق الشعب) «l'Ami du peuple»

- وقال قائل

«L'Egypte dut à l'habileté de Nubar un bienfait d'une importance plus féconde que toutes les institutions de Méhémet-Ali ensemble». (والكلام بقية)

عزيز غانكي

الاعطام

قضاء المحكم بالنقض والامر الجنائي

١

٢٥ يناير سنة ١٩٣٢

١ - قضاء القاضي - اختصاصه - في حدود ما هو معروض عليه.

الطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض - قاصر على النظر في الحكم الوارد بالتقرير .

٢ - حكم - باعتبار المعارضة كأن لم تكن - قائم بذاته . يختلف عن الحكم الغيابي المعارض فيه . عدم بطله الموضوع - وهو عقاب للمعارض الممهل -

٣ - معارضة - في حكم غيابي - ابتدائيا أو استئنافيا - حكم

اعتبارها كأن لم تكن - التظلم منه للمحكمة العليا - بالاستئناف أو النقض - جواز الغاؤه وإعادة القضية لقاضي المعارضة.

٤ - تقرير - بالاستئناف - أو النقض - في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن - قاصر على النظر فيه دون الحكم الغيابي الاصلي المعارض فيه - جواز الاستئناف أو الطعن في الحكمين معا.

المبادئ القانونية

(١) ان القضاء يتخصص بالطلب وليس للقاضي أن ينظر في غير ما هو معروض عليه والا كان متجاوزا حده . فالطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف أو النقض لا يمكن أن يطرح أمام قاضي هذا الطعن سوى الحكم الذي ورد بالتقرير المحرز بقلم الكتاب انه هو المطعون فيه

(٢) ان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم قائم بذاته مختلف اختلافا كلياً عن

الحكم الغيابي المعارض فيه . اذ هذا الحكم الغيابي انما قضى في الموضوع بعد بحثه . أما حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فيصدره القاضي بدون أي بحث في الموضوع . بل بمجرد أن المعارض لم يحضر في الجلسة التي حددت لنظر معارضته فهو في الحقيقة عقاب للمعارض الممهل يحرمه من حقه في نظر معارضته أمام قاضيه ويؤذن بأن هذا القاضي قد فرغ قضاؤه من جهة الموضوع والمناقشة فيه . وبأن المعارض ان كانت له ظلامة من جهة الحكم الغيابي السابق صدوره فليرفع أمره بشأنه للسلطة العليا .

(٣) ان حق المعارضة في الحكم الغيابي ابتدائيا كان أو استئنافيا هو حق عادي أصيل والحكم بالحرمان منه وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يكون خاطئا فيجوز للصادر في حقه هذا الحكم التظلم منه للسلطة العليا بطريق الاستئناف أو النقض بحسب الاحوال ومتى اتضح خطؤه كان من المتعين الغاؤه وإعادة القضية لقاضي المعارضة للنظر في موضوعها والفصل فيه .

لم تكن (أو يطعن فيهما معا بطريق النقض وبهذا له أن يتناول الحكمين معا .

(المواد ١٦٣ و ١٧٧ و ١٨٧ و ٢٢٩ تج)
المحكم

« حيث ان مبنى الطعن يتحصل في خلو الحكم من الاسباب من جهة ومن جهة أخرى في ان المحكمة كلفت النيابة باستحضار محضر اخلاء وانه على الرغم من تأجيل الدعوى عدة جلسات لتنفيذ النيابة أمر المحكمة فانها لم تنفذه وترتب على ذلك ان المتهم الذي كان مصرحاً له باعلان شهود نفى لم يتمكن من استحضارهم جميعاً وقد انتهت المحكمة بأن حكمت بتأييد حكمها الغيابي لأسبابه . ويقول الطاعن ان الحكم شاب عيب الخلو من الاسباب وعيب الاخلال بحق الدفاع وكلاهما جوهري يبطل له .

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد انه أيد الحكم الاستثنائي الغيابي لأسبابه وهذا الحكم الاستثنائي الغيابي لا أسباب خاصة فيه بل هو اقتصر على تأييد الحكم الابتدائي الصادر في المعارضة لأسبابه وهذا الحكم الأخير صدر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولا سبب فيه سوى ان المعارض لم يحضر . أما الحكم الابتدائي الغيابي المعارض فيه الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ فكل ما به من الأسباب هو ان التهمة ثابتة من التحقيقات .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه راجع في النهاية بحسب ظاهر عبارته الى الحكم المستأنف وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وقضاؤه بالتأييد راجع في النهاية اليه .

« وحيث ان من أوجه الطعن ما يرجع في النهاية الى الحكم الابتدائي الغيابي الذي اعتبرت المعارضة فيه كأن لم تكن فن المهم قبل الفصل في هذا الطعن بحث النقطتين الآتيتين (١) هل استئناف

(٤) اذا كان التقرير المحرر بقلم الكتاب سواء بالاستئناف أو بالطعن بطريق النقض اقتصر في بيانه للحكم المطعون فيه على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فهذا الحكم وحده هو الذي يكون قد استوقف أو طعن فيه بطريق النقض ولا يمكن أن يطرح هذا التقرير مع نصه الصريح على المحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض الحكم الغيابي الاصل الذي حصلت فيه المعارضة والذي لم يرد له أي ذكر فيه اما القول بأن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض يشمل حتماً وبطبيعة الحال استئناف الحكم الغيابي الذي كان معارضاً فيه أو يشمل الطعن فيه بطريق النقض على اعتبار أن هذا الحكم الأخير قد اندمج في الأول - هذا القول غير منطقي فبطبيعة الحكمين ليست واحدة وللحكوم عليه الحق في قصر تظلمه على الأول وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى اذا ما أدلى للمحكمة العليا بخطأ هذا الحكم كان له الحق في إعادة نظر معارضته لدى القاضي الذي حرمه منها . وحتى لا يقال أن هذا قد يفوت على المستأنف أو الطاعن بطريق النقض مواعيد الطعن في الحكم الغيابي المذكور فما على المستأنف أو الطاعن بطريق النقض للاحتياط لنفسه سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أو تقرير الطعن أنه يستأنف الحكم الغيابي الصادر في الموضوع أو يطعن فيه بطريق النقض أو انه يستأنف الحكمين معا (الحكم الغيابي والحكم باعتبار المعارضة كأن

حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن يستتبع بذاته استئناف الحكم الغيابي المعارض فيه ؟

(٢) ماذا يجب على المحكمة القضاء به في هذه الدعوى بخصوصها ؟

(١) عن النقطة الأولى

« حيث ان القضاء يتخصص بالطلب وليس للقاضي أن ينظر في غير ما هو معروض عليه والا كان متجاوزا حده .

» وحيث ان الطعن بطريق المعارضة أو الاستئناف أو النقض لا يمكن أن يطرح على قاضي هذا الطعن سوى الحكم الذي ورد بالتقرير المحرر بقلم الكتاب انه هو المطعون فيه .

» وحيث ان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم قائم بذاته مختلف اختلافا كليا عن الحكم الغيابي المعارض فيه اذ هذا الحكم الغيابي انما قضى في الموضوع بعد بحثه . أما حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فيصدره القاضي بدون أي بحث في الموضوع بل بمجرد ان المعارض لم يحضر في الجلسة التي حددت لنظر معارضته فهو في الحقيقة عقاب للمعارض المهمل يحرمه من حقه في نظر معارضته أمام قاضيهما يؤذن بأن هذا القاضي قد فرغ قضاؤه من جهة موضوع الدعوى والمناقشة فيه وبأن المعارض ان كانت له ظلامة من جهة الحكم الغيابي السابق صدوره فليرفع أمره بشأنه للسلطة العليا .

» وحيث ان حق المعارضة في الحكم الغيابي ابتدائيا كان أو استئنافيا هو حق عادي أصيل والحكم بالحرمان منه وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يكون خاطئا فيجوز للصادر في حقه هذا الحكم التظلم منه للسلطة العليا بطريق الاستئناف أو النقض بحسب الاحوال ومتى اتضح خطؤه كان من المتعين الغاؤه وإعادة القضية لقاضي المعارضة للنظر في موضوعها والفصل فيه .

» وحيث انه متى علم ذلك وكان التقرير المحرر بقلم الكتاب سواء بالاستئناف أو بالطعن بطريق النقض قد اقتصر في بيانه للحكم المطعون فيه على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فهذا الحكم وحده هو الذي يكون قد استؤنف أو طعن فيه بطريق النقض ولا يمكن أن يطرح هذا التقرير مع نصه الصريح على المحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض الحكم الغيابي الاصل الذي حصلت فيه المعارضة والذي لم يرد له أي ذكر فيه .

» وحيث ان القول بأن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الطعن فيه بطريق النقض يشمل حتما وبطبيعة الحال استئناف الحكم الغيابي الذي كان معارضا فيه أو يشمل الطعن فيه بطريق النقض على اعتبار ان هذا الحكم الأخير اندمج في الأول - هذا القول غير منطقي فان طبيعة الحكيم كما تقدم ليست واحدة وللمحكوم عليه الحق كل الحق في قصر تظلمه على الأول وهو حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى اذا ما أدى للمحكمة العليا بخطأ هذا الحكم كان له الحق في إعادة نظر معارضته لدى القاضي الذي حرره منها .

» وحيث ان السير على هذا المنهاج هو الاقرب للمنطق والأكثر انطباقا على قاعدة عدم اتصال القضاء الا بما يطرح لديه من الطلبات .

» وحيث انه لا يمكن الاعتراض بأن قصر مدى الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن على هذا الحكم وحده وعدم شموله بطريق اللزوم للطعن في الحكم الغيابي ربما فوت على المستأنف أو الطاعن بطريق النقض مواعيد الطعن في الحكم الغيابي المذكور - لا يمكن الاعتراض بذلك اذ الواقع ان ميعاد استئناف الحكم الغيابي لا يبدأ الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة (١٧٧ تحقيق الجنايات) فهو اذن يتحدد في مبدئه

فان هذا الحكم يصبح نهائيا والمهمل وحده هو المعلوم لتقصيره في حق نفسه .

(٢) عن النقطة الثانية

« وحيث ان هذه الدعوى بخصوصها قد سارت فيها المحكمة الاستئنافية على المبدأ الذي كان معمولاً به من أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يندمج فيه استئناف الحكم الغيابي ولذلك سمعت من المستأنف (الطاعن الآن) طلبات له خاصة بالموضوع فصرحت له باعلان شهود نفى ثم كلفت النيابة باستحضار أصل محضر اخلاء ومازالت الدعوى تتأجل أمامها الى أن قضت فيها أخيراً بتأييد الحكم المستأنف ولا شك أن حقيقة مرادها بالحكم المستأنف هو حكم الموضوع الغيابي الصادر من المحكمة الجزئية في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ المفهوم أنها اعتبرته مندجاً في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن واذن فليس من العدل مؤاخذة الطاعن بتفسير للقانون كان العمل سائراً على خلافه ويكون من الوجوب استماع ظلامته واعتبار أن الحكم المطعون فيه راجع ما صدر به من التأييد الى الحكم الغيابي الأول الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ كما هو الواقع في الحقيقة وأن أسباب التأييد هي في النهاية أسباب هذا الحكم الغيابي الأول .

« وحيث ان كل ما ورد بالحكم الغيابي الابتدائي المذكور من الأسباب هو قول المحكمة أن التهمة ثابتة من التحقيقات، وهي عبارة مجملة مبهم لا تصلح سبباً للحكم كما يقول الطاعن في الوجه الأول من تقريره اذ لا تستطيع معها محكمة النقض مراقبة توافر أركان الجريمة المحكوم فيها على الطاعن . فيتعين اذن نقض الحكم بلا حاجة الى البحث في المطاعن الأخرى .

(طعن عبدالرسول عبدالمطلب ضد النيابة رقم ٤٢ سنة ١ قضائية برئاسة عضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبدالعزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وعبدالرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيلها وحامدهمى بك وعبدالفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس النيابة)

ونهايته مع ميعاد استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لأن تاريخ هذا الحكم هو تاريخ تصبح فيه المعارضة غير مقبولة وكذلك الحال فيما يتعلق بميعاد النقض في الحكم الاستئنافي الغيابي اذ تاريخ حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو التاريخ الذي يصبح فيه ذلك الحكم الاستئنافي الغيابي نهائياً قابلاً للطعن بمقتضى المادة ٢٢٩ تحقيق جنايات واذن فما على المستأنف أو الطاعن بطريق النقض - ان كان يريد الاحتياط لنفسه - سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أوفى تقرير الطعن بطريق النقض أنه يستأنف الحكم الغيابي الصادر في الموضوع أو يطعن فيه بطريق النقض أو أنه يستأنف الحكمين الغيابي والصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن معاً أو أنه يطعن فيهما معاً بالنقض بهذه الوسيلة السهلة بحفظ حقوقه ثم هو لدى المحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض مختار إن شاء ترك استئنافه أو طعنه فيما يتعلق بحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن في صورة ما اذا وجد نفسه عاجزاً عن اقامة الدليل على بطلانه - ان شاء تركه وتناول حكم الموضوع الغيابي وان شاء تناول الحكمين معاً أو لهما من طريق أصلي والثاني وهو حكم الموضوع الغيابي من طريق احتياطي والمحكمة تنظر في طلبه ونحكم بما يقتضيه المقام . أما اذا لم يحتط المستأنف أو الطاعن بطريق النقض بل اقتصر في تقريره المحرر بقلم الكتاب على استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو على الطعن فيه بطريق النقض فليس للمحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض ان تنظر الا فيما يتعلق بصحة حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بطلانه بحيث اذا رفض الاستئناف أو الطعن بالنقض وكان ميعاد استئناف الحكم الغيابي الصادر في الموضوع أو ميعاد الطعن فيه بالنقض قد انقضى

٢

٢٥ يناير سنة ١٩٣٢

ادعاء بحق مدني . من وصي . حصول صلح . تنازله عنه .
اثبات هذا التنازل . استئناف من الوصي . ودخول وصي
خصومه في الاستئناف . عدم قبول الاستئناف ولا الدخول
فيه . عدم تصديق المجلس الحسبي . لا يمنع من اثبات التنازل

المبدأ القانوني

دخل الوصي على قصر لدى المحكمة الابتدائية
مدعيًا بحق مدني عن نفسه وبصفته هذه ثم تصالح
بصفته هاتين مع المسئول عن الحقوق المدنية
وقدم محضر الصلح للمحكمة التي حكمت باثبات
تنازل الوصي عن دعواه المدنية . ولكنه بعد
ذاك استأنف هذا الحكم بصفته . وأمام
الاستئناف دخل آخر بصفته وصي خصومه
ودفع المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية
بعدم قبول دخوله لأول مرة في الاستئناف .
والمحكمة الاستئنافية رفضت هذا الدفع وقضت
بقبوله واعتبار دخوله استمراراً لاستئناف
الوصي الاصل وحكمت للقصر بالتعويض .
وقررت محكمة النقض أن إثبات تنازل
الوصي الاصل عن الدعوى ليس حكماً بصحة
الصلح الذي قدمت ورقته للمحكمة ولا بصحة
التنازل عن الحق الناشئة عنه الدعوى بل
ولا بصحة التنازل عن الدعوى نفسها
حتى يجوز استئنافه وإثباته بمجرد إثبات الواقعة
حصلت فعلاً أمام المحكمة وهي تنازل المدعية
عن الدعوى . وما كان للمحكمة أن تمنع هذا
الواقعة من الحدوث ولا أن تمتنع عن إجابة
طلب إثبات حدوثها . واستئناف إثبات المحكمة
لهذه الواقعة يقدر بقدر نص الحكم فيها .

فاستئناف الوصي الاصل لهذا التنازل الحاصل
غير مقبول وبالتالي فدخول وصي الخصومة
لا يكون إذن استمراراً لاستئناف صحيح
حصل طبقاً للقانون من الوصي الاصل بل هو
استمرار لاستئناف غير جائز . ويؤول إلى أنه
دخول لأول مرة لدى الاستئناف بدعوى لم
يناقش فيها الخصوم لدى الدرجة الاولى فهو
غير مقبول

ومجرد عدم قبول المجلس الحسبي للصلح
لا يجعل الاستئناف صحيحاً ، لأن محكمة أول
درجة لم تصدق على الصلح بل اكتفت باثبات
التنازل عن الدعوى دون التعرض للصلح
في ذاته . الذي للوصيين كامل الحق في الطعن
فيه وإبطاله أمام المحاكم المدنية .

(المواد ٥٥ و ١٧٥ و ١٧٦ تج)

المحكم

« حيث أن الاربعة الالوجه الأولى تتحصل
في أن وصية القصر الاصلية وهي جائزة بموجب
الشبثيري دخلت في الدعوى لدى محكمة أول
درجة عن نفسها وبصفتها وصية على القصر ثم
تصالحت بصفته هاتين مع محمد عبد الفتاح الجندي
المسئول عن الحق المدني وقدمت محضر الصلح
قبل المرافعة في الدعوى . ومحكمة أول درجة بعد
سماع المرافعة من باقي خصوم الدعوى حكمت
فيما حكمت به باثبات تنازل الوصية المذكورة عن
دعواها المدنية ، لكن هذه الوصية استأنفت الحكم
بصفته والى المحكمة الاستئنافية دخلت أم ابراهيم
السيد فراج بصفته وصية خصومة ، فدفع الطاعنان
بعدم قبول دعوى وصية الخصومة ، لأول مرة
لدى الاستئناف . ولكن المحكمة الاستئنافية رفضت

هذا الدفع وقضت بقبولها واعتبار دخولها استمرارا لاستئناف الوصية الاصلية وحكت للقصر بالتعويض . ويقول الطاعنان ان جازية محمد الشبشيري ما كان لها حق الاستئناف اذ المحكمة انما اثبتت تنازلهما عن الدعوى المؤسس على محضر الصلح، والصلح ليس حكما يجوز استئنافه وان صلح الوصية الاصلية اذا كان قد عرض بعد الحكم الابتدائي على المجلس الحسبي فلم يصادق عليه وعين أم ابراهيم السيد وصية خصومة فان باب المحكمة المدنية مفتوح لهذه الوصية للنزاع في عقد الصلح، ولكن لا يجوز للمحكمة الاستئنافية قبول دعواها لديها لأول مرة والحكم لها في موضوعها لما في ذلك من حرمان الطاعنين من الدفاع في الدعوى لدى محكمة أول درجة التي لم يتمكنا من المرافعة فيها أمامها للحصول الصلح مع الوصية الاصلية . ولذلك يطلبان نقض الحكم والتقرير بعدم قبول الدعوى المدنية عن القصر .

« وحيث انه ظهر من الاطلاع على الحكيم الابتدائي والاستئنافي المطعون فيه صحة الوقائع المبينة عليها الاوجه الاربعة الملخصة فيما تقدم . » وحيث ان اثبات تنازل جازية محمد الشبشيري الوصية الاصلية عن الدعوى ليس حكما بصحة الصلح الذي قدمت ورقته للمحكمة ولا بصحة التنازل عن الحق الناشئة عنه الدعوى بل ولا بصحة التنازل عن الدعوى نفسها حتى يجوز استئنافه وانما هو مجرد اثبات لواقعة حصلت فعلا أمام المحكمة وهي تنازل المدعية عن الدعوى . وما كان في استطاعة المحكمة ان تمنع هذه الواقعة من الحدوث ولا ان تمتنع عن اجابة طلب اثبات حدوثها . واستئناف اثبات المحكمة لهذه الواقعة يقدر بقدر نص الحكم فيها واذن فلا يكون له من موضوع سوى المناقشة في حدوثها وعدم حدوثها وفي

صحة رواية المحكمة لحدوثها أو عدم صحة هذه الرواية وما دام الطرفان متفقين على حدوثها فالمحكمة الاستئنافية لا تستطيع ان تقرر في هذا الاستئناف الا اعتماد ما أثبتته المحكمة الأولى من حدوثها وهي نتيجة لا تقدم ولا تؤخر وفيها الدليل على أن الاستئناف عبث وعبثه آت من ناحية ان مثل هذا الاثبات ليس من قبيل الاحكام التي تستأنف . واذن لما كان لجازية محمد الشبشيري الوصية ان تستأنف هذا الاثبات لاهي ولا وصية الخصومة لو فرض وكانت هذه الاخيرة تعينت للخصومة قبل مضي ميعاد الاستئناف . « وحيث ان دخول ام ابراهيم سيد وصية الخصومة في الدعوى لدى المحكمة الاستئنافية لا يكون اذن استمرارا » لاستئناف صحيح حصل طبق القانون من الوصية الاصلية » كما قالت المحكمة الاستئنافية بل يكون استمرارا لاستئناف غير جائز و يؤول الى أنه دخول لأول مرة لدى الاستئناف بدعوى لم يتناقش فيها الخصوم لدى الدرجة الاولى وهذا غير مقبول .

« وحيث ان ما تقوله المحكمة الاستئنافية من أن محكمة أول درجة اخطأت في قبول صلح الوصية بدون اذن المجلس الحسبي وأن لها هي اصلاح هذا الخطأ مادامت الدعوى رفعت من الوصية لمحكمة أول درجة رفعا صحيحا واستؤثقت منها استئنافا صحيحا - ما تقوله المحكمة الاستئنافية من ذلك فيه شيء من التجاوز إذ الواقع - أولا أن محكمة أول درجة لم تقبل صلح الوصية سواء أكان باذن المجلس الحسبي أو بغير إذنه لانها لم تقرر اعتماد الصلح وجعله واجب التنفيذ . ولو انها كانت فعلت لجاز أن يقال انها تعدت حد سلطتها باقرارها صلحا لا يجعل لها القانون حق اقراره بل يجعل ذلك من اختصاص المجلس الحسبي وحده، لم تعتمد المحكمة

البيان بصفة كافية

(طعن ابراهيم غريبال وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية مدني رقم ٤١ سنة ١ قضائية - رئاسة - عادة رئيس المحكمة وعضوية حضرات أصحاب السادة والعزقة عبد الرحمن ابراهيم - يد احدى باشا وكيل المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك وزكي برزي بك وحامد فهمي بك مستشار يد حضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس النيابة)

٣

٢٥ يناير سنة ١٩٣٢

سب - عبارة اسناد عيب معين - مناهل الصاق عيب أخلاق بالشخص

المبدأ القانوني

إن مراد الشارع من عبارة « إسناد عيب معين » الواردة في المادة ٢٦٥ عقوبات إنما هو لصق عيب أخلاقي معين بالشخص بأي طريقة من طرق التعبير . فمن يقول لغيره « ما هذه الدسائس » كأنه يصفه طبعاً بوصف الدسائس . وكذا من يقول لغيره « أعمالك أشد من أعمال المعرصين » يصفه حتماً بأنه أخط أخلاقاً من المعرصين .

ان هاتين العبارتين سب يشتمل على اسناد عيب معين كما أن فيهما خدشاً للنهوس والاعتبار اللذين يغار عليهما كل شخص ويجب على الغير احترامهما

(مادة ٢٦٥ ع)

المحكمة

« حيث انه قبل البحث في موضوع الطعن الحالي يعين بيان الألفاظ المقتولة بتوجيهها من الطاعن الى الدكتور كوستيلاس ورفعت بسببها الدعوى لمعرفة ما اذا كانت تدخل تحت نص المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات كما قضى بذلك الحكم الاستئنافي المطعون فيه أم هي تنطبق على ما جاء بالمادة ٣٤٧ التي رأت المحكمة الابتدائية تطبيقها .

الاولى الصلح بل احتاطت فافتسرت في حكمها على مجرد اثبات تنازل المدعية عن الدعوى ولم تعرض للصلح في ذاته أصبح هو أم غير صحيح - فهي في عملها تركت باب الطعن في الصلح مفتوحاً للوصية نسمى لابطاله لدى جهة الاختصاص المدنية كينما أرادت - ثانياً ان الاستئناف لم يرفع صحيحاً مادام اثبات واقعة التنازل عن الدعوى مما لا يصح استئنافه كما سلف بشأنه الكلام .

« وحيث انه لذلك يتعين القضاء بقبول الطعن وبتقضي الحكم من جهة قبوله استئناف جازيه مجد الشبشيرى بصفته وصية على القصر وقبوله دخول أم ابراهيم السيد عن القصر لدى المحكمة الاستئنافية بصفته وصية خصومة وبعدهم قبول هذا الدخول وذلك الاستئناف مع حفظ كامل حقوقهما بصفتهما هذه تطالبان بها لدى المحاكم المدنية كما تريدان . « وحيث ان مبنى الوجه الخامس أن الحكم لم يبين وجه مسئولية محمد عبد الفتاح الجندي عن الحقوق المدنية .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه وجد أنه لا هو ولا الحكم الابتدائي الذي تأيد لاسبابه بين ايها شيئا من علاقة محمد عبد الفتاح الجندي بالدعوى ووجه مسئوليته مدنيا عن فعل الطاعن الاول . وهذا قصور يعيب الحكم ويطله من جهة ما قضى به من التعويض لأم ابراهيم السيد بصفته الشخصية فيتعين إذن نقضه في هذا الصدد « وحيث ان مبنى الوجه السادس أن المحكمة لم تبين نوع الاهمال الذي وقع من الطاعن الاول ولا علاقة المخالفة المنسوبة له بالحادثة ، ولكن هذا الوجه متعين الرفض لان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد ورد فيه هذا

الموضوع ولم يشر اليه بكلمة واحدة وليس له أن يثير
دفعاً كهذا ولأول مرة أمام محكمة النقض
«وحيث ان الوجه الثالث بنى على عدم بيان محل
الحادثة بياناً كافياً. وهذا ادعاء غير صحيح فقد أثبت
الحكم المطعون فيه ان الواقعة حصلت بعبادة
الاسعاف (بالاسكندرية طبعاً) على ان الطاعن
مسلم هو نفسه بذلك فيما أورده في هذا الصدد في الوجه
الخامس من طعنه .

«وحيث انه لا محل أيضاً لشكوى منه الطاعن
في الوجه السادس من عدم توفر شرط العلانية إذ
بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة
أثبتت توفر هذا الشرط .

«وحيث انه لا محل أخيراً لما يتظلم منه الطاعن من
عدم ختم الحكم المطعون فيه في مدة التمانية الأيام
المقررة لذلك قانوناً لأنه وان كان الطاعن قدّم شهادة
رسمية بذلك فانه لم يطلب من هذه المحكمة اعطائه
ميعاداً آخر لتقديم ما عسى أن يكون لديه من أوجه
أخرى مكتملة بالأوجه الخمس السالف ذكرها .
«وحيث انه مما توضح جميعه يرى أن الطعن الحالي
في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً .

(طن الدكتور انطون ناصر ضد النيابة العمومية رقم ٧٨ سنة ١ ق
بالهيئة السابقة)

٤

٢٥ يناير سنة ١٩٣٢

١- طعن بطريق النقض - في حكم غيابي نهائي في معارضة .

الحكم المحضوري النهائي سواء بسواء . ميعاده .

يتقدم من يوم صدوره

٢- حكم غيابي . في معارضة . اختلافه عن الحكم النهائي

الاول . وجوب اعلان الحكم الاخير

لابتداء مواعيد المعارضة

المبادئ القانونية

(١) (ان نص المادة ٣٣٣ تحقيق جنيات صريح
في أن ميعاد الطعن بطريق النقض يتبدى من

«وحيث ان الثابت في الحكم الاستثنائي المطعون
فيه ان الطاعن قال للدكتور كوستيلاس ما يأتي :
«ما هذه الوساخات أو القذارة qu'est-ce que ces co-chonneries
« c'est que ces co-chonneries وما هذه
الدسائس ان اعمالك أشد من أعمال المعرصين .
«وحيث ان المادة ٢٦٥ تعاقب في عبارتها الاولى
على كل سب مشتعل على اسناد عيب معين وفي العبارة
الثانية على كل سب مشتعل على خدش الناموس أو
الاعتبار بأي كيفية كانت .

«وحيث ان مراد الشارع من عبارة الاسناد هنا
انما هو لصق عيب أخلاقي معين بالشخص بأي
طريقة من طرق التعبير .

«وحيث انه لا شك في أن من يقول لغيره «ما هذه
الدسائس» يصفه طبعاً بوصف الدسائس . وكذا
من يقول لغيره «أعمالك أشد من أعمال المعرصين»
يصفه حتماً بأنه أخطأ أخلاقاً من المعرصين .

«وحيث ان في هاتين العبارتين سبا يشتمل بلا
ريب على اسناد عيب معين للدكتور كوستيلاس
وفيه في الوقت ذاته خدش للناموس والاعتبار
الذين يغار عليهما كل شخص ويجب على الغير
احترامهما .

«وحيث انه من ذلك يرى أن الحكم الاستثنائي
المطعون فيه قد أصاب الحق باعتبار ما وقع من الطاعن
داخلاً تحت نص المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات
لا تحت نص المادة ٣٤٧ منه التي رأت محكمة أول
درجة تطبيقها وان لا محل إذن لا يشكو منه الطاعن
في الأوجه الثاني والرابع والخامس من طعنه . على
أنه لا يلتفت الى ما أوضحت الطاعن في الشق الأخير
من الوجه الخامس السالف الذكر من ان المجنى عليه
موظف عمومي وأنه يجوز اثبات ما وجه اليه من سب
- لا يلتفت الى ذلك - لأنه فضلاً عن عدم وجاهة
هذا الدفع قانوناً فان الطاعن لم يتمسك به أمام محكمة

يوم صدور الحكم بلا تفريق بين الحكم الغيابي والحكم الحضورى، والمراد بالحكم فى هذه المادة هو الحكم النهائى الذى انسدف فيه طريق الطعن العادى وأصبح قابلاً للطعن بطريق النقض كمقتضى المادة ٢٢٩ من القانون المذكور، فالحكم الغيابى الصادر فى المعارضة هو حكم نهائى من وقت صدوره لانه غير قابل لاي معارضة أخرى - فمثله مما يصدق عليه نص المادة المذكورة من جهة كونه من وقت صدوره نهائياً قابلاً للطعن فيه بطريق النقض وبما يجرى عليه عموم نص المادة ٢٣١ من جهة ابتداء ميعاد الطعن فيه من وقت صدوره (٢) إن الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة يختلف فى أحكامه عن الحكم الغيابى الاول من جهة أن المعارضة فى هذا الحكم الاخير لا تبتدىء إلا بعد اعلانه ومن هنا كانت الضرورة تقضى باعلانه حتى يصبح نهائياً بانقضاء ميعاد المعارضة فيه وحتى تكون نهائيته مجيزة للطعن فيه بطريق النقض. بخلاف الحكم الصادر غيابياً فى المعارضة فلا محل لا اعلانه

(المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٧ و ٢٢٩ و ٢٣١ تج)

المحكم

« حيث ان الحكم المطعون فيه صدر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ والطعن لم يقرر به فى قلم الكتاب الا فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أى بعد زيادة عن ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم والاسباب لم تبين الا بعد ذلك فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فالطعن غير مقبول شكلاً .

« وحيث ان الاعتراض بأن الحكم المطعون فيه هو حكم غيابى صادر فى موضوع المعارضة برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه وان مثله لا يبدأ ميعاد

الطعن فيه الا من تاريخ اعلانه وان هذا الاعلان مادام لم يحصل الا فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ فالقرار بالطعن ثم بيان أسبابه يكونان حصلاً فى الميعاد الذى لا ينتهى الا فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ - هذا الاعتراض فى غير محله - لان نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى أن ميعاد الطعن بطريق النقض يبتدىء من يوم صدور الحكم بلا تفريق بين الحكم الغيابى والحكم الحضورى . والمراد بالحكم فى هذه المادة هو الحكم النهائى الذى انسدف فيه طريق الطعن العادى وأصبح قابلاً للطعن بطريق النقض كمقتضى المادة ٢٢٩ من القانون المذكور . ولا شك فى أن الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة هو حكم نهائى من وقت صدوره لانه غير قابل لاي معارضة أخرى ، فمثله مما يصدق عليه نص المادة ٢٢٩ من جهة كونه من وقت صدوره نهائياً قابلاً للطعن بطريق النقض وبما يجرى عليه عموم نص المادة ٢٣١ من جهة ابتداء ميعاد الطعن فيه من وقت صدوره .

« وحيث ان قياس الحكم الغيابى الصادر فى المعارضة على الحكم الغيابى الاول من جهة أن مواعيد الطعن فى هذا الحكم الاول لا تبتدىء الا بعد اعلانه قياس غير صحيح لان الحكم الغيابى الاول بمجرد صدوره لا يكون نهائياً فلا يجوز اذن بحسب المادة ٢٢٩ الطعن فيه . وهو لا يكون نهائياً الا اذا انقضى ميعاد المعارضة فيه وميعاد المعارضة لا يبتدىء بنص القانون الا بعد اعلانه ومن هنا كان من الضروري اعلانه حتى يصبح نهائياً بانقضاء ميعاد المعارضة فيه وحتى تكون نهايته مجيزة للطعن فيه بالنقض . فصوره هذا الحكم الغيابى الاول هى صورة خاصة تخرج من عموم نص المادة ٢٣١ وتقتضى الاعلان للعلة المذكورة وهى استيفاء شرط النهائية الواجب توفره بمقتضى المادة ٢٢٩ . « وحيث ان الاعتراض بأن فقهاء القانون

الجنائية . ولا يمكن الاستدلال بالقواعد الخاصة بأحدهما على ما يجب ان يعمل به في الآخر فان استثناء الأحكام المدنية مثلا لا يبدأ ميعاده الا من تاريخ اعلان الحكم ولو كان حضوريا والأمر بخلاف ذلك بالنسبة لاستثناء الأحكام الجنائية الحضورية

« وحيث ان الواقع ان روح التشريع في مصر فيما يختص بمبدأ مواعيد الطعن بطريق النقض في الأحكام الجنائية الغيائية ظاهرا فيها الميل الى التضييق على المحكوم عليهم وبيدوان سبب هذا الميل هو ما شوهه من كثرة القضايا وما لوحظ من أن المتهمين كثيرا ما يسرفون في نظرها بلا وجه حق وما رؤى من ضرورة أخذهم في هذا السبيل بشيء من الشدة لسرعة انجاز الأعمال وتقصير أمد المشاغبات الباطلة. يدل لذلك ان الشارع قد عدل نصوص قانون تحقيق الجنايات لدى المحاكم المختلطة بالقانون نمرة ١١ الصادر في سنة ١٩١٧ فأوجب بالمادة ١٥٣ مكررة الواردة في باب محاكم المخالفات وبالمادة ١٧٥ الواردة في باب محاكم الجنج ان العشرة الايام التي قررها للطعن بطريق النقض يكون ابتداءؤها بالنسبة للأحكام الغيائية من يوم صدور الحكم الغيائي في المعارضة (أى لا من يوم اعلانه) أو من بعد انقضاء ميعاد المعارضة في الحكم الغيائي - وهذا النص صريح في بيان ميول الشارع المصري ولا يمكن الاعتراض عليه بمخالفته لقواعد العدل .

« وحيث انه يتحصل مما تقدم أن نص القانون وروح التشريع ترمي الى أن الأحكام النهائية يبتدىء ميعاد الطعن فيها بطريق النقض من يوم صدورها لا من يوم اعلانها ان كانت غيائية .

« وحيث ان هذا النظر هو انتمين الاخذ به خصوصا متى لوحظ أن طريق الطعن بالنقض هو طريق غير عادي وأن لا محل للتوسعة في تفسير النصوص

الفرنساوى أو وجوب اعلان الاحكام الغيائية الصادرة في المعارضة سواء برفضها أو باعتبارها كأن لم تكن حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها بطريق النقض - هذا الاعتراض غير وجيه لأن نص قانونهم (مادة ٣٧٣) فيما يختص بمبدأ الميعاد يخالف نص قانوننا اذ هو يقرر بأن الميعاد يبتدىء « من يوم النطق بالحكم للمتهم » فورد نصهم بهذه الصيغة اضطرهم حتما الى أن يقولوا بوجوب اعلان تلك الأحكام الغيائية - التي لم ينطق بها للمتهم - حتى يكون للمتهم مالا بها كما لو كان قد نطق به الله وبمحضرته . أما قانوننا فهو ان الميعاد يبتدىء من يوم صدور الحكم بلا تفرق بين الحضورى والغيايى وبين المنطوق به للمتهم وغير المنطوق به له .

« وحيث ان الاعتراض أيضا بأن العدل يقضى باعلان الأحكام الغيائية حتى تبدأ مواعيد الطعن فيها وحتى لا يؤخذ ذوو الشأن فيها على غرة - هذا الاعتراض غير وجيه . لأن العدل أمر نسبي غالبا ولا محل للاعتراض به مادام نص القانون صريحا والقانون قضى بأن ميعاد الطعن بالنقض يبدأ من يوم صدور الحكم مطلقا لا من يوم صدوره ان كان حضوريا ومن يوم اعلانه ان كان غياييا .

« وحيث ان الاعتراض أيضا بأن الشارع في قانون انشاء محكمة النقض والابرار قد نص على ان ميعاد الطعن بالنقض في الاحكام المدنية الغيائية الصادرة في المعارضة لا يبدأ الا من وقت اعلانها وبأن هذا يدل على الروح السارية في التشريع المصرى وانها ترمى الى تبصير المحكوم عليهم بما صدر عليهم في غيبتهم من الاحكام وعدم ابتداء مواعيد الطعن الا بعد تبصيرهم هذا حتى لا يباغتوا - هذا الاعتراض أيضا في غير محله لاسف في الرد على الاعتراض السابق من جهة . ومن جهة أخرى لأن نظام الطعن في الاحكام المدنية غيره في الأحكام

المحكمة

« من حيث ان يحصل الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول انه ليس لمحكمة الجنايات أن نقضى بالمعقوبة في جريمة الافلاس بالنقد ليس قبل أن يصدر من القضاء التجارى حكم بإشهار الافلاس . وقضاؤها بالاعتاق قبل ذلك يعد افتياناً على نصوص القانون التجارى ويترتب عليه العبث بحقوق المالكين وبضمانات الدائنين .

« ومن حيث ان هذا الوجه مردود بما أجاب به الحكم المطعون فيه على الدفع المقدم من المحامى عن المتهمين الأول والثانى في هذا الشأن اذ قال الحكم المذكور ان القواعد القانونية العامة تبيح للمحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الافلاس ان تبحث بنفسها وتقدر ما اذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها في حالة افلاس وما اذا كان متوقفاً عن الدفع . وهى تتولى هذا البحث بحكم انها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف وقد استشهد الحكم المطعون فيه على ذلك بنص المادة ٢١٥ من قانون التجارة الأهلى التى تحول المحاكم الجنائية هذا الحق صراحة .

« ومن حيث ان يحصل الوجه الثانى ان الافلاس يتطلب التوقف عن السداد ولا يعتبر التاجر متوقفاً الا اذا امتنع عن سداد ديون واجبة الأداء . وديون الطاعن الأول بعضها معترف به منه وبعضها غير معترف به فالقسم الأول قد أبرأ الطاعن ذمته منه بتنازله عن مبلغ ضبط معه وقت التحقيق وبعرضه الباقي عرضاً حقيقياً فضلاً عن أن صاحب هذا الدين لم يستصدر حكماً بدينه الا بعد انتهاء التحقيق . أما القسم الثانى وهو الديون غير المعترف بها فقد دال

الخاصة بقبوله احتراماً للأحكام النهائية .

« وحيث أنه لذلك يتعين عدم قبول الطعن الحالى شكلاً لمضمونه بعد الميعاد

(طعن على محمود سلو ضد النيابة رقم ٤٤ - سنة ١ قضائية بالميتة السابقة عدا حضرة احمد امين بك ومحمد خليل صادق بك عضو النيابة)

٥

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

١ - افلاس بتدليس . سلطة المحكمة الجنائية في بحث حالة المتهم

من هذه الوجهة . وعن توقفه عن الدفع .

٢ - توقف عن الدفع - المطالبة الرسمية . ليست شرطاً لإثباته

حق المحكمة في إثبات حالة التوقف .

المبادئ القانونية

(١) ان القواعد القانونية العامة تبيح للمحكمة

الجنائية أثناء نظر جريمة الافلاس أن تبحث بنفسها وتقدر ما اذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها في حالة إفلاس وما اذا كان متوقفاً عن الدفع . وهى تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف .

(٢) ان المطالبة الرسمية ليست شرطاً في إثبات

حالة التوقف عن الدفع خصوصاً متى تبين وجود تدليس من التاجر المتهم، وللحكمة الجنائية الحق في تقرير وجود حالة التوقف عسرة شدة بظروف الواقعة وبكل وسائل الإثبات . فالمطالبة في المواد التجارية يجوز أن تكون بخطاب عادى أو برسالة تلغرافية كما يجوز أن تقع في بعض الأحوال بطريق المشافهة .

(المواد ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٤١٠ و ٤١١ و ٢١٥ تجارى)

عليها أصحابها بأدلة غير كافية ولم يصدر بها حكم نهائي من القضاء . على أن التوقف عن السداد لا بد وأن يسبقه مطالبة من الدائنين وهذه المطالبة لم تحصل بشكل من أشكالها الاصولية .

« ومن حيث أن الشطر الأكبر من هذا الوجه متعلق بالموضوع وقد وفي الحكم المطعون فيه بحث ما يتعلق به واستخلص في النهاية أن ادعاء المتهم سداد الديون التي عليه غير صحيح سواء ما ادعى سداده منها بطريق العرض وما ادعى سداده بطريق آخر وذلك كله بعد أن بين ثبوت هذه الديون في ذمة الطاعن بأدلة لا مطعن عليها من الوجهة القانونية كما أنه استظهر تحقق حالة توقف الطاعن عن الدفع وقال بحق أن المطالبة الرسمية ليست شرطاً في اثبات حالة التوقف عن الدفع خصوصاً متى تبين وجود تدليس من التاجر المتهم وللهيئة الجنائية الحق في تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بظروف الواقعة وبكل وسائل الاثبات . فالمطالبة في المواد التجارية يجوز أن تكون بخطاب مادي أو برسالة تليفونية كما يجوز أن تقع في بعض الأحوال بطريق المشافهة وفي هذا ما يكفي الرد على الشطر الأخير من هذا الوجه من الطعن وأما ما بقي منه فتعلق بالموضوع وقد فصلت فيه محكمة الجنايات نهائياً برأى لا مأخذ عليه من الناحية القانونية .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثالث أن الحكم خلا من بيان المال الذي قيل بأن المتهم أخفاه وهذا نقص يدعوا إلى نقضه إذ لا يكفي أن يذكر الحكم عقد الشركة الصوري ما لم يوجد دليل على أن المتهم قد تنازل بالفعل عن ماله كله أو بعضه إلى هذه الشركة الصورية .

« ومن حيث أن هذا الوجه مردود بأن الحكم قد استدل على هذا الاخفاء بورقة الضد التي يقول الحكم أن المحقق ضبطها مع الطاعن الأول وهي

مؤرخة في أول ابريل سنة ١٩٣٠ وموقع عليها من الطاعنين الثاني والثالث اقراراً منهما بأن رأس مال الشركة الصورية المحرر عنه عقد الشركة المعقود بينهما هو مالك لمحمد احمد العزازی (الطاعن الأول) وأنها على استعداد لتسليمه جميع موجودات الشركة وارباحها ومخالاتها عند أول طلب منها الخ . . . كما أن الحكم ذكر في موضع آخر ما اعترف به الطاعن الأول للمحقق من أنه كان له محل تجاري بشارع الكوبري القديم رقم ٢١ وأنه تركه بقصد الافتصاد من آخر شهر مارس سنة ١٩٣٠ وحل محله فيه أخوه محمود العزازی وعبد الرحيم عواجه (الطاعنان الثاني والثالث) وذكر الحكم في موضع آخر أن المحقق لما قتش الطاعن الثاني وجد معه مبلغ ٩٢ جنيتها ولما سأله عنها شفوياً أجاب بأنه ثمن البضائع التي بيعت من دكانه الجديد (أي دكان الشركة) كما قرر أن هذه الشركة في الحقيقة تقوم على أموال محمد احمد العزازی (الطاعن الأول) - ومن هذا كله يتبين أن الأمر لم يقف عند حد تحرير عقد شركة صورية بل جاوزه إلى أن العقد نفذ فعلاً ووضع الطاعن الثاني يده على محل التجارة الذي كان يملكه الطاعن الأول بشارع الكوبري القديم رقم ٢١ وتصرف في البضاعة التي كانت فيه بالبيع وضبط المحقق معه من ثمنها ٩٢ جنيتها كما تقدم . فالحكم المطعون فيه كل الحق في أن يقرر تلقاء ذلك كله أن الاخفاء والتهرب قدوقما فعلاً .

« ومن حيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثالث يرد عليه ما سبق ذكره رداً على الوجه الثالث من طعن الطاعن الأول لانه يدور على انكار واقعة التهريب والاخفاء من جانب المتهم الأول وليس فيه ما يستوجب رداً خاصاً .

في مثل هذه السلعة التي اشتراها منه واعتبرت
لذلك أن الواقعة تقع تحت حكم المادة ٢٩٣ عقوبات
(مادة ٢٩٣ ع)

المحكمة

« بما أن مبنى الوجه المقدم أن محكمة الجنح
الاستثنائية اذ برأت المتهم قد أخطأت في تأويل
القانون. فإن الابن الذي يسرق متاع والده ثم يبيعه
لشخص حسن النية على أنه مالك لم يباع اذا كان
ينجو من العقاب عن السرقة بحكم المادة ٢٦٩ من
قانون العقوبات ولكن فعلته الثانية وهي البيع
للغير الحسن النية توقعه تحت حكم المادة ٢٩٣
عقوبات باعتبار أنه باع مالا يملك ومالا حق له في
التصرف فيه .

« وبما أن وقائع هذه الدعوى المستفادة من الحكم
الابتدائي والحكم الاستثنائي المطعون فيه تلخص
في أن المتهم سرق جملا لوالده محمد محمد السيد هقلد
ثم باعه لآخر فرفعت عليه الدعوى العمومية بتهمة
أنه توصل الى الاستيلاء على مبلغ اثني عشر جنيها
من عبد المولى محمد أحمد نصر بطريق الاحتيال بأن
باع له جملا غير مملوك له وليس له حق التصرف فيه
وتوصل بذلك الى قبض المبلغ المذكور على أنه ثمن
له . فأدين بهذه التهمة أمام المحكمة الجزئية فاستأنف
الحكم الصادر عليه ومحكمة ثانية درجة برأته على أساس
أن المادة ٢٦٩ عقوبات التي تعنى الأصول والفروع
والأزواج من عقوبة السرقة التي ترتكب من بعضهم
على البعض الآخر يمتد حكمها الى جريمة النصب
لأن حكمه الاعفاء وهي التستر على أسرار العائلات
حفظا لسمعتها قائمة في كلا الحالين وعلى أساس ان
من الأركان الجوهرية في جريمة التصرف في ملك
الغير وقوع الضرر أو احتمال وقوعه .

« وبما أن الشق الأول من حجة المحكمة الاستثنائية

(٤)

« ومن حيث ان الوجه الثاني يقوم على ادعاء ان
الحكم خلا من بيان ما يفيد توفر حالة التوقف عن
الدفع وذكر المبالغ التي حصل التوقف فيها وتعيين
تاريخ التوقف لحصر المدة المشتبه فيها الخ ما جاء بهذا
الوجه ويكفي للرد عليه احالة الطاعن على الحكم
المطعون فيه فقد وفي هذه المسائل كلها يحتمل لا يترك
بعده حاجة لمستريد .

« ومن حيث انه لما تقدم بتعيين رفض الطعن
(طعن محمد احمد المزازي وآخرين ضد النيابة وآخرين مدعين
مدنيا رقم ١٤٤٢ سنة ٢ قضائه - بالهيئة السابقة وحضور حضرة
عبد السلام كساب بك رئيس النيابة)

٦

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢

نصب - سرقة من والد . بيع الولد للسرورق . تصرف في ملك
الغير . اعتباره كذلك

المبدأ القانوني

سرق المتهم جملا لوالده ثم باعه لآخر.
ورفعت عليه الدعوى العمومية بتهمة أنه توصل
الى الاستيلاء على مبلغ من المال من المجنى عليه
(المشتري) بطريق الاحتيال بأن باع له جملا غير
مملوك له وليس له حق التصرف فيه وتوصل
بذلك الى قبض المبلغ المذكور على أنه ثمن له.

حكم بأدانة المتهم ابتدائيا . ثم برى استئنافا .
فرفعت النيابة طعنا في هذا الحكم

وقررت محكمة النقض أن جريمة النصب التي
يحاكم من أجلها المتهم لم تقع على والده بل على
شخص غريب عنه فلا معنى للدخول في بحث
المادة ٢٦٩ ع . وأن الضرر قد وقع على المجنى
عليه أو انه كان محتملا على الأقل فقد اشترى
الجميل وتعرض ماله للضياع إذ لم يستطع إثبات
الشراء في سوق عام أو اثبات أن البائع يتجر

باب التزوير المحرر الذي يصطنع على صورة المحررات العمومية أو الرسمية وينسب زوراً الى الموظف العمومي المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور. أما إذا كان الموظف المنسوب اليه المحرر المزور غير مختص بتحرير أمثاله فلا يمكن إعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية الا إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تفوت ملاحظته على كثير من الناس وإذن يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محرراً رسمياً لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال (٢) الأصل أن الرئيس الحكومي يكون مختصاً بأجراء ما يرى إجراءه من التحقيق مع مرؤوسيه في كل ما يتعلق بأعمال وظائفهم لمعرفة مبلغ إخلاصهم في أداء واجباتهم الحكومية أو تقصيرهم فيها. وله كذلك أن يتحرى عن سيرهم الشخصي خارج الحكومة في كل ماله مساس بواجباتهم العامة وفي كل ما ينم عن مبلغ ولائهم للحكومة التي هم قائمون بخدمتها. أما ما خرج عن هذا الحد فلا شأن له به ولا اختصاص له في التدخل فيه

(٣) الأصل أن مباشرة الموظف لحق الانتخاب عمل شخصي محض ولا علاقة للوظيفة الحكومية به ولم يسلط القانون رئيساً على مرؤوس لمراقبته في استعمال هذا الحق الشخصي او لالزامه القيام به على وجه خاص أو في ظرف معين. ذلك بأن التأثير على الناخب في الجملة موظفاً كان أو غير موظف بما ينهى عنه قانون الانتخاب ويعاقب عليه فاذا زور شخص إشارتين تليفونيتين تم

مردود بأن جريمة النصب التي يحاكم من أجلها المتهم لم تقع على والده بل على شخص غريب عنه فلامعنى للدخول في بحث المادة ٢٦٩ وحكمة تشريعها. اما الشق الثاني فغير مفهوم اذ الضرر قد وقع على المجنى عليه أو انه كان محتملاً على الأقل فقد اشترى الجمل وتعرض ماله للضياع اذا لم يستطع اثبات الشراء في سوق عام أو اثبات أن البائع يتجر في مثل هذه السلعة التي اشتراها منه.

« وبما أنه يبين من ذلك ان المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تأويل القانون وان الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه تقع تحت حكم المادة ٢٩٣ عقوبات فيتعين اذن على هذه المحكمة القضاء في موضوع الدعوى تطبيقاً للقانون وفقاً لما تقتضيه به المادتان ٢٢٩ فقرة ثانية و ٢٣٠ من قانون تحقيق الجنايات. (طنن النيابة ضد محمد هاشم عبدالرحمن رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٢ قضائية بالمينة السابقة)

٧

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

- ١ - تزوير - في أوراق رسمية . المحرر . اعتباره رسمياً . ضرورة تحريره بمرقة موظف عمومي مختص بتحريره . إعطاؤه حكم المحرر الرسمي . في حالة اصطناعه على صورته
 - ٢ - الرئيس الحكومي - إجراؤه التحقيق مع مرؤوسيه . فيما يتعلق بأعمالهم ووظائفهم وسيرهم وولائهم للحكومة . اختصاصه بذلك دون غيره .
 - ٣ - حق الانتخاب - حق شخصي محض . لاسلطان الرئيس على مرؤوسيه في مباشرته . ولا إلزامه بالقيام به . حالة التأثير . العقاب عليها
 - ٤ - تزوير - إشارتين تليفونيتين - لاصفة لمن نسا إليه في تحريرهما . عدم اعتباره تزويراً في أوراق رسمية
- المبادئ القانونية

(١) لا يعد المحرر رسمياً الا إذا حرره موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره وإعطائه الصبغة الرسمية . ويعطى حكم المحرر الرسمي في

العمل الاخير داخل ولا شك في اختصاص الموظف المذكور ومن واجبه القيام به .

« ومن حيث ان المحرر لا يعد رسميا إلا إذا حرره موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره واعطائه الصبغة الرسمية . ويعطى حكم المحرر الرسمي في باب التزوير المحرر الذي يصطنع على صورة المحررات العمومية أو الرسمية وينسب زورا الى الموظف العمومي المختص بتحرير اشباهه ولو أنه لم يصدر في الحقيقة عن الموظف المذكور . أما إذا كان الموظف المنسوب اليه المحرر المزور غير مختص بتحرير أمثاله فلا يمكن اعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية إلا اذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب اليه ثبوت ملاحظته على كثير من الناس وإذن يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محررا رسميا لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال . وذلك ما لا محل للخوض فيه في القضية الحالية لما سيأتي بيانه .

« ومن حيث ان الاصل أن الرئيس الحكومي يكون مختصا باجراء ما يرى اجراءه من التحقيق مع مرءوسيه في كل ما يتعلق باعمال وظائفهم لمعرفة مبلغ اخلاصهم في أداء واجباتهم الحكومية أو نقصيرهم فيها . وله كذلك أن يتجرى عن سيرهم الشخصي خارج الحكومة في كل ماله مساس بواجباتهم العامة وفي كل ما ينم عن مبلغ ولائهم للحكومة التي هم قائمون بخدمة أمما ما خرج عن هذا الحد فلا شأن له به ولا اختصاص له في التدخل فيه .

« ومن حيث ان الاصل ان مباشرة الموظف لحق الانتخاب عمل شخصي محض ولا علاقة للوظيفة الحكومية به ولم يسلط القانون رئيسا على مرءوس لمراقبته في استعمال هذا الحق الشخصي أو لالزامه القيام به على وجه خاص أو في ظرف معين . ذلك بأن التأثير على الناخب في الجملة - موظفا كان أو غير

عبارتهما عن أن الرئيس المنسوب اليه توجيههما يكون - بفرض صحتهما - قد عمل في غير حدود القانون فلا شبهة في أن المحرر المزور على هذه الصورة لا يمكن أن يكون له صبغة رسمية أو شبهة بالرسمية لان مثله ليس مما تخول القوانين أو اللوائح للموظف تحريره بحكم وظيفته . وليس فيه ما يمت الى الوظيفة بصلة ما . وليس أحديهما بطلانه كعمل رسمي لأدنى تأمل

(المواد ٢٧٤ فقرة ٧ و ٢٧٩ و ١٨٣ و ٤٣٢)

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن المقدم من النيابة أن محكمة الموضوع اخطأت في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم إذ اعتبرت تزوير المتهم للأشارتين التليفونيتين تزويرا في أوراق عرفية مع أن احدهما مزعوم صدورهما عن مدير القسم البيطري وتتضمن تكليف مدير العمل الكيماوى البيطري بالجيزة بناء على أمر الوزارة سؤال موظفين تحت إدارته عن سبب امتناعهما عن التوجه للجان الانتخاب وقد اجيبته هذه الاشارة بأخرى - وهي الاشارة المزورة الثانية - منسوبة الى مدير العمل المذكور تتضمن اجابة الموظفين رسميا على ماوجه اليهما من الاسئلة وقد ذلت الاشارتان المذكورتان بتوقيعات منسوبة الى الموظفين المختصين . وهذا مما يجعل الاشارتين ورقتين اميريتين ويكون اصطناعهما وتقليد الامضاءات الموقع بها عليهما تزويرا في أوراق رسمية . كذلك تزوير امضاء العامل المختص بتبليغ الاشارات التليفونية وتلقيها بما يفيد زورا أنه تسلم الاشارة الواردة من القسم البيطري وصدر الاشارة المرسله من العمل الكيماوى الى القسم المذكور كل ذلك مما يؤكد حصول التزوير في أوراق رسمية لان هذا

موظف - مما ينهى عنه قانون الانتخاب ويعاقب عليه. « ومن حيث ان الاشارتين التليفونيتين المنسوب الى المتهم تزويرها والتضمنتين سؤال الموظفين عن سبب تخلفهما عن الاشتراك في الانتخاب لو فرض انهما حقيقتان فانهما قد صيغتا في أسلوب لا يترك مجالاً للشك في ان الرئيس لم يكن على حق أو شبه حق في توجيه السؤال الى الموظفين بالصورة التي وجه بها بل ولا للشك في أنه كان متعبداً بحدود اختصاصه وذلك بتذكيره الموظفين بسبق التنبيه عليهما بالذهاب الى مقر لجنة الانتخاب لا عطاء صوتهما. الأمر الذي ينهى عنه القانون لما فيه من التأثير على حرية الناخبين .

« ومن حيث انه مادامت عبارة الاشارتين تتم عن أن الرئيس المنسوب اليه توجيههما يكون - بفرض صحتهما - قد عمل في غير حدود القانون فلا شبهة في ان المحرر المزور على هذه الصورة لا يمكن أن تكون له صيغة رسمية أو شبهة رسمية لأن مثله ليس مما تخول القوانين أو اللوائح للموظف تحريره بحكم وظيفته وليس فيه ما يمت الى الوظيفة بصله ما وليس أحدهما يحمل بطلانه كعمل رسمي لأدنى تأمل فالإشارة المنسوب الى الرئيس توجيهها وكذا الإشارة التي أجاب بها الموظفان على سؤال رئيسهما يجب أن تعتبر كلتاها أمراً خارجاً عن عمل الوظيفة . أما احتجاج النيابة بأن تزوير توقيع حامل التليفون على الاشارتين مما يؤكد أن التزوير حصل في أوراق رسمية أذ لا شك في أن تبليغ الاشارات التليفونية من اختصاص العامل المذكور - هذا الاحتجاج مع وجاهته لا تأثير له في الدعوى الحالية لان تزوير امضاء هذا الموظف ليس دخلياً في صيغة النهمة التي وجهتها النيابة الى المتهم ورفعت بها الدعوى العمومية عليه .

« ومن حيث انه مما تقدم يبين أن محكمة الجنايات

أصابته إذ اعتبرت تزوير الاشارتين التليفونيتين المنسوب الى المتهم في هذه القضية اصطناًعها تزويراً في محررات عرقية وأن الطعن المقدم من النيابة على غير أساس ويتعين رفضه .
(طن النياية ضد شوقي عبد الوهاب رقم ١١٩٧ سنة ٢ ق بلجنة السابقة)

٨

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢

- ١ - زنا . حالة التلبس . ظروفها . حالة الشروع . سلطة محكمة الموضوع . في تقدير الوقائع
- ٢ - رشوة . الشروع فيها . مجرد عرض . غموض العبارة . عدم اعتباره

المبادئ القانونية

١ - إن القانون انما أراد بحالة التلبس التي أشار اليها في المادة ٢٣٨ عقوبات ، أن يشاهد الشريك والزوجة المزمع فيهما في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً . ومتى بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالعقل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلهي محكمة الموضوع كامل الحرية في استنتاج ما ترى استنتاجه من هذه الوقائع . فاذا قدرت أن جريمة الزنا قد وقعت بالفعل وكانت الوقائع تحتل ذلك فلا يمكن الاعتراض عليها بأن الأمر لا يعدو أن يكون شروعا في جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما تملكه محكمة الموضوع ولا وجه للاعتراض عليها فيه خصوصاً متى لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم دليلاً على الزنا أي دليلاً على الجريمة التامة لا مجرد الشروع

٢ - لا يعتبر شروعا في رشوة وعد المتهم لعسكري باعطائه كل ما يملك ان هو أخل سبيله اذ أن مثل هذا البيان لا يعتبر شروعا جدياً في اعطاء رشوة لأن المتهم لم يعرض فيه شيئاً

الموضوع كامل الحرية في استنتاج ما ترى استنتاجه من هذه الوقائع فاذا قدرت ان جريمة الزنا قد وقعت بالفعل وكانت الوقائع تحتل ذلك فلا يمكن الاعتراض عليها بأن الامر لا يعدو أن يكون شر وعافى جريمة الزنا لان تقدير هذا اذالك مما تملكه محكمة الموضوع ولا وجه للاعتراض عليها فيه . خصوصاً متى لوحظ ان القانون يجعل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في الحبل المخصص للحرم دليلاً على الزنا أى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون اذ كان الواجب أن يحكم بعدم قبول دعوى الزنا لعدم تحريكها من الزوج لأن دعوى الزنا دعوى شخصية ومتعلقة بإرادة الزوج فيجب ان يبدى رغبته في اقامتها بطريقة تدل على أنها لم تحرك الا بمحض اختياره .

« ومن حيث ان الذى ثبت بالحكم المطعون فيه ان الزوج المجنى عليه هو الذى أرسل ابنته ساعة ضبط الحادثة لاستدعاء العسكرى وانه وهو بقسم البوليس طلب رفع الدعوى العمومية وأثبت طلبه في القسيمة نمرة ١٦٧٦٧٢ من محضر التحقيق . اماماً يقوله الطاعن في طعنه من ان ما صدر عن المجنى عليه من طلب رفع الدعوى العمومية انما صدر عنه في اثناء التحقيق تحت تأثير اجراءاته وأحواله وما يحيط به من الظروف الخارجية فقول مبهم لا يفيد معنى بعينه ولا يمكن ان يستتج منه أن المجنى عليه كان مسلوب الارادة عند ما طلب رفع الدعوى وأثبت طلبه هذا بمحضر التحقيق .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم المطعون فيه غفل عن الاشارة الى تهمة الشروع في الرشوة وعن بيان أركانها والوقائع المكونة لها والادلة القائمة عليها

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وان كان قد

معيناً على العسكرى . أما قوله بأنه سيعطيه كل ما يملك فقول أشبه بالهزل منه بالجد (المواد ٢٣٥ ل ٢٣٨ و ٩٦ ع)

المحكمة

« من حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن بنى على أن الحكم المطعون فيه لم يدقق في سرد الوقائع المكونة لدليل حالة التلبس فان ما ذكره الحكم خاصاً بهذه الحالة لا يفيد ان الطاعن ضبط وهو يرتكب الفعل المنسوب اليه أو عقبه وان دل قائماً يدل على الشروع في ارتكاب الجريمة والاستعداد لها .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين أنه سرد الوقائع التي استنتج منها ان الطاعن ارتكب جريمة الزنا مع المتهمة المحكوم عليها معه ولما كان القانون لا يقبل من الأدلة على الرجل الذى يزنى بامرأة متروجة سوى ما ذكره على سبيل الحصر بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات فقد عني الحكم ببيان ان حالة الطاعن تقع تحت صورة من الصور المذكورة بتلك المادة وانه اذ فوجىء خالفاً لملابسه الخارجية ولباسه ومختفياً تحت مقعد في غرفة مظلمة بينما كانت الزوجة في حالة اضطراب وكانت تتظاهر بادية الأمر بالنوم عند دخول زوجها ومفاجأته لها - كل ذلك يصح أن يعتبر معه الطاعن انه كان في حالة التلبس التي عدها القانون من الأدلة التي تقبل وتكون حجة على شريك الزوجة الزانية . لأن القانون - كما قال الحكم المطعون فيه بحق - انما أراد بحالة التلبس التي أشار إليها في المادة ٢٣٨ عقوبات أن يشاهد الشريك والزوجة المازني بها في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً . ومتى بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالعقل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى كما هو الحال في هذه القضية فلم يحكم

غفل عن ذكر ما يتعلق بجريمة الشروع في الرشوة المستندة الى الطاعن الا ان ما ذكر عنها بالحكم الابتدائي يتحصّر في ان الطاعن وعد العسكر باعطائه كل ما يملك ان هو أخلى سبيله وهذا البيان لا يفيد أن هناك شروعا جديا في اعطاء رشوة إذ الطاعن لم يعرض فيه شيئا معينا على العسكرى أما قوله بأنه سيعطيه كل ما يملك فقول اشبه بالهزل منه بالجد وإذن يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بهذه الجريمة وبراءة الطاعن منها .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس شهرا واحدا عن جرائم الشروع في الرشوة والتعدي على العسكرى وضرب الزوج ومادامت جريمة الشروع في الرشوة قد سقطت عن الطاعن فيجب تخفيض العقوبة بالنسبة الى الجريمتين الباقيتين الى عشرين يوما .

(طعن محمد السعيد ابراهيم ضد النيابة رقم ١١٦٨ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

٩

٩ مايو سنة ١٩٣٢

سرقة - اختلاس - نقول . مملوكا للشريكين وفي حيازتهما سويا . اعتباره كذلك

المبدأ القانوني

ان الشريك اذا اختلس شيئا منقولا مملوكا له ولغيره على الشيوع فانه في الواقع يسرق نصيب شريكه في هذا الشيء ، إذ أن الشيء المسروق في حيازة الشريكين معا

(المادة ٢٧٤ / ١ و ٢٧٩ ع)

المحكمه

« من حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن مبنى على عدم توفر أركان جريمة السرقة لان المتهم تصرف في جزء بسيط من قطن مملوك له ولأخوته فلا يترتب على عمله سوى المسؤولية المدنية وخصوصا لأن الوقائع الثابتة تدل على أن القطن كان في حيازة

المتهم لأنه في مسكنه

« ومن حيث ان الواقعة على ما ورد في الحكم المطعون فيه هي أن للطاعن وأخيه أرضا مؤجرة للغير وأن المستأجرين قدموا لهما قطناً لأداء الأجرة المستحقة لهما فوضع القطن في مخزن بمنزلهما وأن الطاعن تمكن من فتح المخزن وأخذ جزءا من القطن وسلمه لعبد الله حسن النجار المتهم الثاني (وهو متهم باختفاء القطن المسروق مع علمه بسرقة) وان أحد الخفراء ضبط المتهم الثاني ومعه القطن قبل طلوع الشمس فحاول هذا المتهم أن يتخلص منه برشوة فلم يفلح . وقررت المحكمة أن اختلاس الطاعن للقطن المضبوط من غير موافقة شركائه في الملكية يعتبر سرقة « ومن حيث ان الحكم على صواب قانونا لان الشريك اذا اختلس شيئا منقولا مملوكا له ولغيره على الشيوع فانه في الواقع يسرق نصيب شريكه في هذا الشيء . ولا عبرة بقول الطاعن أن القطن كان في حيازته « لأنه في مسكنه » فانه واضح من الحكم ان القطن كان موضوعا في مخزن بالمنزل الذي يقيم به الطاعن وأخوه فكان اذن في حيازة الشريكين معا لا في حيازة الطاعن وحده . ولذلك يكون هذا الوجه مرفوضا .

« ومن حيث ان الوجه الثاني مبناه عدم بيان الجريمة بيانا كافيا في الحكم اذ لم يذكر فيه كيفية حصول الاختلاس ولا كيفية اثبات القصد الجنائي « ومن حيث ان هذا الوجه مردود بما يبيته المحكمة في حكمها من أن الطاعن تمكن من فتح المخزن وأخذ جزء من القطن من غير موافقة شركائه في الملك ثم سلمه لمتهم الثاني لأخفائه .

(طعن مسعود محمد بشت ضد النيابة رقم ١٢٦١ سنة ٢ ق - رئاسة ومضوية حضرات أصحاب السادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين وجنسى عبد الملك بك رئيس النيابة)

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الجنايات أخطأت في اعتبارها الجريمة المنسوبة للمتهم مستحيلة استحالة مطلقة وأنه لا عقاب عليها مع أن عدم انطلاق مقذوف البندقية لقصر ابرتها ليس الا حالة من أحوال الاستحالة النسبية فهو معاقب عليه كشروع. على أن الرأي الذي يميل اليه الفقه والقضاء الآن هو هجر نظرية الاستحالة والتعويل على نية الجاني فقط .

« وحيث ان واقعة هذه المادة متى صححت وكان المتهم تعمد قتل المجنى عليها مستعملا لذلك تلك البندقية وهو معتقد صلاحيتها لاخراج مقذوفها فاذا بها في غفلة منه غير صالحة لاخراج ذلك المقذوف فان الحادثة تكون شروعا في قتل وقف الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجة عن ارادة الفاعل فهو اذن شروع معاقب عليه قانونا. أما القول بأن هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة وان وجود هذه الاستحالة يمتنع معه القول بالشروع فان هذه المحكمة لا تأخذ في صدد الدعوى الحالية بنظرية الاستحالة بل تجد عبارة المادة ٤٥ من قانون العقوبات عامة تشملها .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الحكم واعادة الدعوى لحماية المتهم على اعتبار أن ما وقع منه يكون شروعا في قتل متى ثبت للمحكمة أنه اذعالج اطلاق البندقية كان متعمدا قتل المجنى عليها وهو معتقد صلاحيتها لاخراج مقذوفها .

(طعن النيابة ضد محمد علي مبروك رقم ١٨٩٤ سنة ١٩٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والبررة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك واحد أمين بك مستشارين وحضور حضرة محمد جلال صادق بك عضو النيابة)

١٠

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

- ١- شروع . في قتل . عدم انطلاق البندقية . ليعب فيها . استحالة نسبية . التعويل على نية الجاني . عقابه
- ٢- استحالة نسبية . حالتها . عدم صلاحية الآلة المستعملة . اعتبارها شروعا

المبادئ القانونية

١- ان عدم انطلاق مقذوف البندقية لقصر ابرتها ليس الا حالة من أحوال الاستحالة النسبية فهو معاقب عليه كشروع. على أن الرأي الذي يميل اليه الفقه والقضاء الآن هو هجر نظرية الاستحالة والتعويل على نية الجاني فقط

فاذا تعمد المتهم قتل المجنى عليه مستعملا لذلك بندقية وهو معتقد صلاحيتها لاخراج مقذوفها فاذا بها في غفلة منه غير صالحة لاخراج ذلك المقذوف. فان الحادثة تكون شروعا في قتل وقف الفعل فيه أو خاب أثره لأسباب خارجة عن ارادة الفاعل فهو اذن شروع معاقب عليه قانونا

٢- ترى محكمة النقض والابرار أن القول بأن هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة وان وجود هذه الاستحالة يمتنع معه القول بالشروع لا يمكن أن تأخذه في صدد الدعوى الحالية (وهي عدم صلاحية البندقية التي استعملت وعدم خروج المقذوف من فوهتها) وتطبيق نظرية الاستحالة بل تجد أن عبارة المادة ٤٥ من قانون العقوبات عامة تشملها

(المواد ٤٥ و٤٦ و١٩٤٤ ع)

١١

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - دعوى مدنية . طلب رد وبطلان ورقة . ثم طلب تعويض عن التزوير . الطالبان مختلفان . قبول طلب التعويض . عدم الاحتجاج بالمادة ٢٣٩ تج
- ٢ - أدلة مقدمة . في الدعوى الجنائية . سلطة المحكمة في تقديرها . عدم توقف نظرها على الفصل فيها . من المحكمة المدنية
- ٣ - طعن بالتزوير . أمام المحكمة المدنية . خاص بها . حرية المحكمة الجنائية في انتاج الدليل الذي تراه

المبادئ القانونية

- ١ - قضت المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات بأنه اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية كانت أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية
- وليس هذا النص في الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه في المادتين ٥٢، ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات والذي يجوز بمقتضاه للدعي المدني أن يرفع دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية الى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلا من رفعها الى القضاء المدني المختص اصلا بنظر الدعاوى المدنية . وما دام نص المادة ٢٣٩ قيدا لعموم نص المادتين المذكورتين وجب تضيق مداه وقصره على نوع الحق الذي أتى بالحد من طرق استعماله والأخذ به كما هو الشأن في القيود والاستثناءات . وبما ان المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تتكلمان الا على حق التعويض المترتب على الضرر الناشئ من جريمة وجب للحد من حق المجنى عليه ومنعه من الطريق

الجنائي المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولا الى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يمتنع طلبه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية

ويترتب على ذلك أنه متى كان الطلب المرفوع أولا الى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها وكان الطلب المرفوع بعد ذلك الى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير . فالطلبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات .

٢ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وأن تقضى بصحتها أو بطلانها . وليست هي مجبرة على ايقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى في قيمة إحدى الأدلة من جهة أخرى والا كان ذلك قلبا للأوضاع المتعارفة التي تقضى بايقاف المدني الى حين الفصل في الجنائي لا العكس . وما دامت محكمة الموضوع مختصة أيضاً بالنظر في الدليل وتقديره بما يستحق (وواقعة هذا الدليل هي تمسك المدعي المدني باقرار صادر من أحد المتهمين وطعن فيه بالتزوير أمام المحكمة المدنية ولا تزال دعواه به معلقة أمام المحكمة المدنية ولم يفصل فيها بعد تمسك الطاعن به) ولم يخص القانون جهة معينة بنظره دون غيرها .

٣ - ان الطريق المرسوم في قانون المرافعات أمام المحاكم المدنية والتجارية للطعن بالتزوير خاص بالمحاكم المذكورة وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه لأنها في الاصل

حرة في انتهاج السبيل الموصل الى اقتناعها .

(المواد ٥٢ و ٥٤ و ٢٣٩ تج)

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون إذ رفض الدفع الفرعي المقدم من الطاعن بعدم قبول دعوى المدعى المدني اعتمادا على ما قضت به المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات من عدم جواز التحول الى الطريق الجنائي بعد سلوك السبيل المدني في نفس الواقعة . وقد ارتكبت المحكمة في رفض الدفع على ان هذا المنع لا يكون الا عند اتحاد الاشخاص والموضوع والسبب في الدعويين . على ان كل ما يتطلبه القانون المصري - بحسب ما يفهم من النص الفرنسي للمادة ٢٣٩ المذكورة - هو ان تكون الدعويان وليدتي واقعة واحدة (à raison du même fait) وهذا الشرط متوفر في القضية الحالية لان المدعى المدني بعد ان طعن امام المحكمة المدنية بزور المخالصة المقدمة من الطاعن عاد فرفع دعوى جنحة مباشرة أمام المحكمة الجنائية وطلب تعويضا عن هذا الزور نفسه - فأساس الدعويين واقعة واحدة هي واقعة الزور وان اختلفت الطلبات أمام كل من المحكمتين . فكان الواجب على المحكمة الجنائية أن تقضى بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي بعدم قبول الدعوى الجنائية لانها لا يصح أن تحرك من المدعى المدني الا بناء على دعوى مدنية مقبولة . » ومن حيث ان النص الفرنسي للمادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات قد ينهم منه أن الواقعة التي رفعت بسببها دعوى أمام المحكمة المدنية لا يصح أن تقدم بعد ذلك الى المحكمة الجنائية ولو بطلب مخالف لما طلب أمام المحكمة المدنية أي أن الممنوع هو نقل تحقيق واقعة بعينها الى القضاء الجنائي بعد

أن سبق عرضها على القضاء المدني مهما اختلف الطلب في الجهتين . ولكن هذا النظر يرد عليه :- أولا - ان نص المادة ٢٣٩ ليس في الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات والذي يجوز بمقتضاه للمدعى بالحق المدني أن يرفع دعواه المدنية بتعويض الضرر الناشئ من الواقعة الجنائية الى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الواقعة بدلا من رفعها الى القضاء المدني المختص أصلا بنظر الدعوى المدنية . ومادام نص المادة ٢٣٩ قيديا لعموم نص المادتين المذكورتين وجب تضيق مداه وقصره على نوع الحق الذي أتى بالحد من طرق استعماله والاخذ به كما هو الشأن في القيود والاستثناءات . وبما ان المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تتمكان الا على حق التعويض المترتب على الضرر الناشئ من جريمة وجب للحد من حق الجنى عليه ومنعه من الطريق الجنائي المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولا - الى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يتمتع طلبه بذلك امام المحكمة الجنائية . وثانيا - ان النص العربي للمادة ٢٣٩ يقتضى أن يكون المرفوع الى المحكمة الجنائية هو عين الطلب الذي سبق تقديمه الى المحكمة المدنية . ولا تصور وحدة الطلب في الدعويين الا بوحدة الموضوع . والطلب الوحيد الذي يمكن أن يتصور امكان تنقله بين المدني والجنائي هو طلب التعويض وإذن فهو وحده المقصود بحكم المادة ٢٣٩ . والنص الفرنسي للمادة المذكورة لا يختلف - أو يجب الا يختلف - في مؤداه عن النص العربي الذي تظهر فيه - على ما سلف بيانه - حكمة التشريع بجلاء لا محل معه لاشكك في غرض الشارع . ويجب أن يلاحظ الى جانب ذلك ان المعنى المستفاد من النص العربي هو الذي انعقد عليه اجماع النقطة والقضاء الفرنسيين في تفسير قاعدة « اختيار

المجني عليه لا يستطيع أن يطلب مباشرة إلى المحكمة الجنائية عقاب النصاب أو الخائن أو المزور وتعويضه عن الضرر الذي لحقه من الجريمة التي وقعت عليه بل ولا يستطيع أن يدخل خصما في الدعوى العمومية التي ترفعها النيابة ليطالب بتعويضه عن ذلك الضرر. وبدهي أن وجه المحكمة في ذلك خاف كل الخفاء وأن المنطق السليم والعدل يأيدان ذلك إياه تاما ويهديان إلى أن هذا لا يصح أن يكون مراد الشارع فإن عقوبة المجرم حق وتعويض المضرور حق ولجوء المضرور للمحكمة الجنائية بطلب تعويضه الذي لم يطلبه من قبل أمام المحكمة المدنية حق أيضا. ومتى كان الأمر كذلك وجب إهمال النص الفرنسي اكتفاء بالنص العربي الواضح الدلالة في معناه التي ترتفع معه تلك الريب التشريعية وأما تخريج على وجه يتلاءم مع النص العربي والتخريج ممكن فإن أصل مراد الشارع عدم نقل الطلب موضوع الدعوى من محكمة إلى أخرى وعلى هذا الأصل يكون قول المادة «لا يجوز له بسبب نفس الواقعة الادعاء بحق مدني أمام المحكمة الجنائية» أي لا يجوز له نقل دعواه التي قدمها للمحكمة المدنية تأسيسا على واقعة جنائية ما إلى المحكمة الجنائية تأسيسا على نفس الواقعة. وبما أن الجائز المطالبة به أمام المحكمة الجنائية هو التعويض لزم أن تكون الدعوى التي يرفعها من المحكمة المدنية هي بعينها دعوى التعويض. وهما يمكن في هذا التخريج من التكلف إلا أنه هو الممكن أن يكون وعلى كل حال فوجود النص العربي وصرحته مغن كما سلف عن النص الفرنسي.

«ومن حيث أنه يترتب على ما تقدم أنه متى كان الطلب المرفوع أولا إلى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها وكان الطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير كما هو الشأن في هذه القضية. فالطلبان مختلفان لا خلاف موضوعهما ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بحكم

أحد الطريقين» (una via electa) بل إن مسألة الادعاء بحق مدني أمام المحكمة الجنائية في قضية تزوير بعد الطعن بالتزوير طعن فرعا لدى المحكمة المدنية - هذه المسألة بخصوصها (وهي مدار البحث في الطعن الحالي) قد نص عليها قانون المرافعات الفرنسي بالمادة ٢٥٠ وأجازها وانتهى رأي الفقهاء هناك بأن تلك المادة متمشية مع قاعدة «اختيار أحد الطريقين». واذن فالواجب عندنا أن يرد النص الفرنسي إلى حدود النص العربي وأن يصرف النظر عما في معناه الحرفي من توسع لاحكامه. أما القول بأن هذا التوسع يصح أن يحمل على أن الشارع المصري أراد أن يرجع بالقاعدة إلى المعنى القديم الذي كانت تفهم به في فرنسا قبل الإجماع الأخير - فقول يرد عليه (أولا) أن النص العربي ظاهر المعنى في غير لبس ولا إبهام ولا قصور. فمن الواجب الأخذ به وتقديمه على النص الفرنسي الذي ليست له في التشريع المصري قيمة النص العربي ولا يصح الرجوع إليه والعدول به عن النص العربي إلا إذا شاب هذا الأخير غموض أو نقص يقصر به عن مسايرة القواعد القانونية العامة أو عن أداء المعنى المقصود منه - فإن لم يكن به شيء من ذلك فهو أولى بالاعتبار بلامراء. والنص العربي للمادة ٢٣٩ واضح الدلالة وأكثر مما شاة للقواعد العامة المجمع عليها (وثانيا) أن النص الفرنسي ورد هكذا: (من رفع دعوى أمام محكمة مدنية أو تجارية فلا يجوز له بسبب نفس الواقعة الادعاء بحق مدني أمام المحكمة الجنائية) وظاهر هذا النص أن أي واقعة جنائية تحصل كنصب أو تزوير أو خيانة أمانة مثلا فيرفع المجني عليه فيها دعوى إلى المحكمة المدنية يطلب فيها رد الشيء الذي أخذ بطريق النصب أو بطلان الحرر المزور أو رد الشيء الذي أخذ خيانة فتمضي له المحكمة برد الشيء المأخوذ نصبا أو خيانة أو بطلان الحرر المزور. مثل هذا

المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات. ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحقيقة اذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعن بناء على مقتضى المادة ٢٣٩ المذكورة.

« ومن حيث ان حصل الوجه الثاني أن محكمة الموضوع اعتمدت على اقرار سبق الطعن عليه بالتزوير من الطاعن وكان دعواه لا تزال معلقة أمام المحكمة المدنية ولم يفصل فيها بعد وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الموضوع ولكنها لم تلتفت إلى قوله وقضت بصحة الاقرار فهي بهذا استباححت لنفسها الفصل في تهمة لم تطرح أمامها وقضت فيها بالبراءة.

« ومن حيث ان هذا الوجه يرد عليه أن الاقرار الذي يشير اليه الطاعن هو دليل من أدلة تزوير المحالصة المطعون فيها وليس في القانون ما يمنع المحكمة من النظر في الأدلة التي تقدم لها وأن تقضى بصحتها أو بطلانها وليست هي مجبرة على إيقاف الفصل في الدعوى حتى يقضى في قيمة ذلك الدليل من جهة أخرى والا كان ذلك قلبا للأوضاع المتعارفة التي تقضى بإيقاف المدني إلى حين الفصل في الجنائي لا العكس - ومادامت محكمة الموضوع مختصة أيضا بالنظر في ذلك الدليل وتقديره بما يستحق ولم يخص القانون جهة معينة بنظره دون غيرها فليس فيما فعلته محكمة الموضوع انتيات على القانون ولا على سلطة قضائية أخرى.

« ومن حيث ان حصل الوجه الثالث أن محكمة الموضوع - على فرض أن لها حق التعرض لتقدير قيمة ذلك الاقرار المشار اليه بالوجه السابق - فهي لم تتبع الطريق المرسوم لذلك في قانون المرافعات.

« ومن حيث ان هذا الوجه يرد عليه أن الطريق المرسوم في قانون المرافعات أمام المحاكم المدنية والتجارية للطعن بالتزوير خاص بالمحاكم المذكورة وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسعه لانها في الاصل حرة في انتهاج السبيل الموصّل إلى اقتناعها

« ومن حيث ان حصل الوجه الرابع أن المحكمة أخذت بدفاع أحد المتهمين - شركاء الطاعن - المتضمن صحة حصوله على الاقرار السابق الاشارة اليه من الطاعن واعتبرت أن هذا الاقرار صدر من الطاعن حقيقة ثم قضت في الوقت نفسه بالعقوبة على هذا التهم باعتباره شريكا للطاعن في تزوير المحالصة . وفي هذا من التناقض ما لا يخفى .

« ومن حيث انه لا تناقض في ذلك لان واقعة التزوير سابقة على واقعة تحرير الاقرار والطاعن في كل منهما وجهة خاصة كما يبين من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه . على أنه لا مصلحة للطاعن من وراء ذلك اذ لا شأن له بما يقضى به من العقاب على متهم آخر .

« ومن حيث انه لما تقدم بتعين رفض الطعن (طعن احمد قراعه عيسى ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني رقم ١٤٢٨ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

١٢

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - حذف عبارات . من حكم محكمة الجنايات . بواسطة محكمة النقض . جوازه
- ٢ - اجراءات - أمام قاضي الاحالة - احالة متهم غيايا على محكمة الجنايات - ضبطه بعدها . يبطل الاجراءات . ضرورة احالته من جديد على قاضي الاحالة .
- ٣ - الحق المكتسب . لا يمكن اعتباره الا اذا كان ملكك ذا املية لتلك
- ٤ - تازل . من متهم عن اجراءات الاحالة . بطلانه

المبادئ القانونية

- (١) قررت محكمة النقض حذف العبارات الواردة في حكم محكمة الجنايات التي اعتبرت أن فيها مساسا بالنيابة العمومية
- (٢) ان نص المادة ١٢ (ب) من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٢٢٤ معدلة من قانون تحقيق الجنايات لا يدع مجالا للشك في أن ضبط المتهم الذي أحاله قاضي الاحالة غيايا إلى محكمة الجنايات يبطل كل الاجراءات التي حصلت في حقه ابتداء من قرار الاحالة الجنائي وتصبح

والمحكمة معا فهو اجراء متعلق بالنظام العام . ولا يمنع تعلقه بهذا النظام أن يكون في الأغلب الكثير من الأحيان حاصلًا لمصلحة المتهم . فالقول بأن هذه الاجراءات شرعت لمصلحة المتهم فله أن يتنازل عنها هو قول مردود (المواد ٩ و ١٢ ب من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ٢٢٤ معدلة تج) (١)

المحكمة

« بما أن الوجه الأول من هذا الطعن (أى المرفوع من النيابة) يتلخص في أن محكمة الجنايات قد تجاوزت الحد الذي رسمه القانون لاستقلال النيابة العمومية عن المحاكم اذ قدرتها في حكمها بأنها أسرفت في الاتهام وانها كانت تكيل للمتهمين النهم جزافا وقد طلبت النيابة في هذا الوجه حذف العبارات التي جاءت مظهرًا لهذا التجاوز .

» وبما أنه قد تبين من مراجعة الحكم المطعون فيه ان محكمة الجنايات عند سردها وقائع الدعوى قد تقدمت فيما يتعلق بكثير من المتهمين أدلة الاثبات التي أدلت بها النيابة العمومية وعلقت على ذلك بأنه اسراف من النيابة في الاتهام ثم استمرت الى ان قالت عن عمل النيابة انه حشد وكيل للنهم جزافا .

» وبما انه بقطع النظر عن العقيدة التي تكونت لدى المحكمة في قيمة أدلة الاتهام المقدمة لها وعن ان تلك العقيدة واجبة الاحترام فان أسلوب الحكم في إبراد هذا المعنى قد اترلق الى تحييف مركز النيابة العمومية وهي سلطة مستقلة لها بحكم وظيفتها وامانة الدعوى العمومية التي في عهدتها حرمة تنبوع عن جواز مسها بالتعريض الذي وجهه اليها الحكم . ولقد جرى قضاء هذه المحكمة بما هو مقرر من أنه ليس للمحكمة على النيابة اية سلطة تبيح لها لومها أو تعييبها

(١) نص هذا الحكم أيضا على المبدأ السابق تقريره وهو أن لا سلطة للمحاكم على النيابة العمومية

هذه الاجراءات كأنها في حكم العدم . فاذا ما نظرت القضية في حق متهمين أمام محكمة الجنايات بدون مرورها على قاضي الاحالة كانت النتيجة أن المتهمين الذين يتنازلون عن مرحلة قاضي الاحالة كأنهم محالون لها بغير أمر بالاحالة . إذ الأمر الصادر في غيبتهم لا وجود له قانونا وهذا لا يقره القانون فالمادة التاسعة وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بأن كل قضية جنائية حققتها النيابة العمومية ينظرها قاضي احالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويصدر فيها أمرا بأحالتها عليها متى وجد مسوغا لذلك . فإلم يتم هذا الاجراء ويوق فائما فلا تعتبر محكمة الجنايات متصلة اتصالا قانونيا بالدعوى (٣) ان القول بأن المتهمين الذين لم يحالوا قانونا على قاضي الاحالة وحكم ببراءتهم قد اكتسبوا حقا بهذه البراءة لا يصح أن يضيعة كون الاجراء الذي تقدم هذا الحكم كان باطلا مردود بأن الحق لا يعتبر مكتسبا له حرمة اذا كان مملك هذا الحق ليس ذا أهلية لتقليكه . كما لو لم تنصل محكمة الجنايات بالدعوى لانعدام قرار الاحالة الأول بنص القانون وعدم وجود قرار جديد يبيح لها أن تعتبر نفسها متصلة بالدعوى وفي حل من نظرها . (٤) ان اجراءات الاحالة ليست من عمل المتهم كما هو الحال في حق المعارضة والاستئناف فأجلها محدود وكلاهما إجراء يقوم به نفس المتهم في ذلك الأجل والاسقط حقه فيه بنص القانون — بل خطاب الشارع فيها خطاب عام موجه الى جهات النيابة العمومية وقاضي الاحالة

على محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الاحالة وقبض عليه قبل الحكم في قضية من محكمة الجنايات فيكون الاجراء كالمكانات القضية لم تقدم الى قاضي الاحالة وان من يحكم عليه غايبا من محكمة الجنايات لم يكن سبق حضوره أمام قاضي الاحالة يكون الاجراء بشأنه كالمكانات القضية لم تقدم من قبل الى هذا القاضي .

« وبما ان هذا النص في المادتين لا يدع مجالاً للشك في أن ضبط المتهم الذي أحاله غايباً قاضي الاحالة الى محكمة الجنايات يطل كل الاجراءات التي حصلت في حقه ابتداء من قرار الاحالة لغايباً وتصبح هذه الاجراءات كأنها في حكم العدم . فاذما أخذ بالرأى الذي قالت به محكمة الجنايات في حكمها المطعون فيه كانت النتيجة أن المتهمين الاربعة الذين تنازلوا عن مرحلة قاضي الاحالة كأنهم محالون لها من غير أمر بالاحالة اذا الأمر الصادر في غيبتهم لا وجود قانوني له . وهذا لا يقره القانون اذا المادة التاسعة وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بأن كل قضية جنائية حقتها النيابة ينظرها قاضي الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويصدر فيها أمر باحالتها عليها متى وجد مسوغاً لذلك . فإلم يتم هذا الاجراء ويبقى قائماً فلا تستمر محكمة الجنايات متصلة (saisie) اتصالاً قانونياً بالدعوى .

« وبما أن ما يمكن أن يدفع به في خصوصية الدعوى الحالية من ان المتهمين الخامس والسادس حكمت محكمة الجنايات ببراءتهما فهما قد اكتسبا بهذه البراءة حقاً لا يصح ان يضيعة كون الاجراء الذي تقدم هذا الحكم كان باطلاً - ما يمكن ان يدفع به من ذلك مردود بان الحق لا يعتبر مكتسباً له حرمة الا اذا كان مملك هذا الحق ذا اهلية لتمليكه والذي هنا ان محكمة الجنايات لم تحصل بالدعوى لانعدام قرار الاحالة الاول انعداماً بنص القانون وعدم

مباشرة بسبب طريقة سيرها في اداء وظيفتها وانه ان كان القضاء يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له الا أن يتجه في ذلك الى الموظف المشرف مباشرة على رجال النيابة (وهو النائب العام) أو الى الرئيس الأعلى للنيابة (وهو وزير الحفانية) على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة لها من أن لا ينقض من كرامتها امام الجمهور (راجع حكم محكمة النقض في القضية رقم ١٤٤٤ سنة ثانية قضائية).

على ان النيابة العامة اذا كانت قدمت لمحكمة الجنايات متهمين كثيرين برأتهم تلك المحكمة فان تقديمها اياهم لم يكن الا قياماً بواجبها من تقديم كل من رأى قاضي الاحالة وجوب احالته على محكمة الجنايات فلوم النيابة بامرافها في الانهام وكيلاها التهم جزافاً يشبه أن يكون مصادرة لها في واجبها القانوني المحتم .

« وبما انه يتعين لهذا القضاء بحذف العبارتين الواردتين في الحكم المطعون فيه وهما قول الحكم «ان النيابة العمومية اسرفت في الانهام» وقوله « انها اسرفت أيضاً في حشد التهم وكيلاها للمتهمين جزافاً» .

« وبما أن مبنى الوجه الثاني من تقرير الأسباب المقدم من النيابة أن قاضي الاحالة أحال المتهمين الثاني والرابع والخامس والسادس غايباً الى محكمة الجنايات فطلبت النيابة من تلك المحكمة اعادة القضية اليه لنظرها في مواجهة أولئك المتهمين فرفضت المحكمة هذا الطلب ونظرت في موضوع القضية معتمدة على تنازل هؤلاء المتهمين عن هذه المرحلة من الاجراءات وبمحجة أن نظام قاضي الاحالة وضع لمصلحة المتهم وحده ولذلك له أن يتنازل عنه مع ان هذا الرأي يخالف القانون .

« وبما ان المادة ١٢ (ب) من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٢٢٤ معدلة من قانون تحقيق الجنايات صير يمتنان في انه اذا صدر أمر باحالة متهم

وجود قرار جديد يبيح لها ان تعتبر نفسها متصلة بالدعوى وفي حل من نظرها .

« وبما ان مذهب اليه الدفاع ومحكمة الجنايات من ان اجراءات قاضي الاحالة انما شرعت لمصلحة المتهم فله ان يتنازل عنها كماله ان يتنازل عن حق المعارضة والاستئناف في الجتج - هذا القول مردود أيضا بان المعارضة والاستئناف لهما اجل محدود وهما كلاهما اجراء يقوم به نفس المتهم في ذلك الاجل والا سقط حقه فيهما بنص القانون . اما اجراءات الاحالة فليست من عمل المتهم بل خطاب الشارع فيها هو خطاب عام موجه الى جهات النيابة العمومية وقاضي الاحالة والمحكمة معا فهو اجراء متعلق بالنظام العام ولا يمنع تعلقه بهذا النظام ان يكون في الاغلب الكثير من الاحيان حاصلًا لمصلحة المتهم .

« وبما انه يبين من ذلك ان محكمة الجنايات قد اخطأت في تأويل القانون اذ قضت بجواز نظر الدعوى المطروحة امامها من غير ان ينظرها قاضي الاحالة في حضرة المتهمين فيتمتع نقض حكمها واعادة القضية للنياية لاجراء اللازم فيها قانونا .

(طعن النيابة ضد علي حسين محمد وآخرين رقم ١٩٦١ سنة ٢ قضائه - بالهيئة السابقة)

١٣

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

١ - ادعاء مدني . اختيار الطريق المدني - حكم بعدم الاختصاص .

حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي

٢ - تعويض - حرية المجنى في اختيار الطريق مدنيا أو جنائيا .

التجاوز لاحدهما مع عدم ترك الحق . غير مانع من

الالتجاء للآخر

٣ - اختيار الطريق الجنائي - بعد اختيار الطريق المدني .

عدم قبوله طبقا للمادة ٢٣٩ قج . استثناء من

القاعدة العامة . تفسيره وحصره في دائرة ضيقة

٤ - اختيار القضاء الجنائي - بعد اختيار الطريق المدني . وصودر

حكم بعدم الاختصاص . اختلاف الفقهاء

فيها . ترجيح جواز الرجوع للحكمة الجنائية

٥ - دعوى عدومية - اعادة تحريكها . مع سقوط الحق فيها . شهادة

الشهود . طبقا للمادة ٧ أتيج ب - من الدلائل

التي تبيح الشروع في اتمام اجرائها . ضرورة

تناولها للتهمة المراد تحريكها . تحقيق . في تهمة

نصب . وتحقيق جديد في تهمة زور مرتبطة

بها . اعتباره دليلا جديدا في تهمة النصب .

٦ - تزوير - تحقيقه - حرية القاضي في طرق استدلاله فيها .

المضاهاة ليست شرطا ضروريا

٧ - المضاهاة - في التزوير . عدم ضرورة حصولها امام القاضي .

وان استحسن ذلك . الاكتفاء بالشهادة أمامه .

أو تضمن ورقة رسمية بها

المبادئ القانونية

(١) اتهمت النيابة شخصا بتهمة تزوير عقد

بيع ونصب ودخل المجنى عليه مدعيا مدنيا .

ودفع المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق

رفع دعوى مدنية من المجنى عليه بفسخ عقد البيع

الصادر اليه من المتهم مع التعويض . وهذه الدعوى

المدنية حكم فيها بعدم الاختصاص وقد رفض

دفع المتهم ابتدائيا واستئنافيا . وقررت محكمة

النقض المبادئ الآتية

(١) - انه وان كان صحيحا أن المدعي المدني

اختار في مبدأ الأمر الطريق المدني إلا أنه من

الصحيح أيضا أن الحكم الصادر من المحكمة المدنية

بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد أزال هذه

الدعوى . وجعلها كأن لم تكن . وعاد للمدعي

المدني بمقتضى هذا الحكم كامل الحق الذي كان

له من قبل في اختيار الطريق الذي يريد له دعواه

وقد اختار فعلا الطريق الجنائي ولم يكن من حق

الطاعن (المتهم) التمسك أمام محكمة الجنح بعدم

قبول الدعوى المدنية خصوصا اذا لوحظ أن

الطاعن هو الذي سدد الطريق المدني في أول الأمر

على المدعي وأجلاه الى العدول عن الطريق

الذى اختاره أولاً

(ب) ان أساس الرأى المتقدم هو حرية المجنى عليه فى الالتجاء - بخصوص تعويض الضرر الذى أصابه من الجريمة - الى المحاكم المدنية بحسب أصول القانون العامة أو الى المحاكم الجنائية بحسب الحق المخول له بمقتضى المادتين ٥٢ و ٥٤ تحقيق جنايات. وأنه اذا التجأ الى أيهما وترك دعواه فله الحق أن يلتجئ الى الآخر مادام لم يترك نفس الحق

(ج) ان المادة ٢٣٩ تج لست الاستثناء من المبدأ المقرر فى المادتين ٥٢ و ٥٤ المذكورتين وكل استثناء يجب تفسيره وحصر نتائجه فى الدائرة الضيقة التى لا نزاع فى سر يانه فيها (د) ان مسألة امكان الرجوع للمحكمة الجنائية بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة المدنية هى مسألة خلافية إذ يرى بعض الفقهاء السير بحسب أصل الحرية المتقدم ذكرها من التصريح للمجنى عليه بالالتجاء الى المحكمة الجنائية ويرى البعض الآخر عدم التصريح له مادام هو اختار الطريق المدنى ومادام حكم عدم الاختصاص الذى صدر من المحكمة المدنية لا يمنع من التقدم بدعواه للمحكمة المدنية المختصة وما دام منشأ الخلاف نصاً استثنائياً فالأولى الأخذ بالرأى الأول والرجوع الى الأصل العام وهو حرية الاختيار . وعدم التوسع فى تفسير ذلك النص الاستثنائى وتوسيع نطاق انطباقه .

٢ - ان المادة ١٢٧ تج اعتبرت صراحة شهادة الشهود من ضمن الدلائل التى يبيح ظهورها الشروع ثانياً فى اتمام إجراءات الدعوى العمومية

مادامت المواعيد المقررة لسقوط الحق فى الدعوى العمومية لم تنقض بعد. على انه يجب أن تتناول شهادة الشاهد التهمة التى يراد تحريكها فاذا انصبت الشهادة على جريمة مرتبطة بأخرى كتزوير ورقة استعدلت لتسهيل جريمة نصب اعتبرت شهادة الشاهد عن واقعة التزوير متناولة لتهمة النصب حتماً وعلى ذلك فالقرار الصادر فى تهمة النصب بحفظها لعدم قيام دليل على تزوير أصل العقد الذى استعمل فى النصب ينهار . وكل دليل قام فى التحقيق الجديد على تهمة التزوير يكون دليلاً جديداً على صحة تهمة النصب سواء أ كان شهادة شهود أو غيرها مما تشير اليه المادة ١٢٧ المذكورة

(٣) لم يحدد القانون للقاضى المدنى ولا للقاضى الجنائى طرق استدلال خاصة لتحقيق مواد التزوير بل كل الأدلة القانونية من كتابات وشهادة شهود وقرائن كلها جائز للقاضى الاعتماد عليها فى تسكين اعتقاده بوجود التزوير المدعى به وعدم وجوده. وليست المضاهاة شرطاً ضرورياً يجب توفر حصوله للقول بوجود التزوير وعدم وجوده بحسب ما يظهر من نتيجتها . ولو صح ذلك لما أمكن الفصل فى شأن ورقة ضاعت بعد تزويرها . أو وجدت ولكن لا توجد أوراق المضاهاتها عليها .

وانه وإن كان من المستحسن لدى القضاء الجنائى أن تقع المضاهاة تحت مباشرة فى صورة ما إذا رأى محلاً للمضاهاة فانه من جهة أخرى غير محظور عليه أن يعتمد عند الضرورة على مضاهاة يكون أجراها غيره مادام هذا الغير

شهادتها أمامه أو كانت تتضمنها ورقة رسمية لاشك
في صحة صدورها مادامت القرآن أو شهادة
الشهود كافية في ذاتها الآن تكون دليلا يعتمد
عليه القاضي في وجود التزوير

(المواد ٥٢ و ٥٤ و ١٢٧ و ٢٣٩ تج)

المحكمة

« حيث ان الوجه الاول يتحصل في ان حسن سليم
قنديل المدعى بالحق المدني رفع دعوى مدنية تهيدت
بجدول محكمة مصر الابتدائية تحت نمرة ١٣٩ سنة
١٩٣٠ اعلنت بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ طلب
فيها الحكم بفسخ عقد البيع موضوع شكواه ورد الثمن
مع مبلغ الف جنيه على سبيل التعويض وانه لم يكن له
الحق في ان يدعى بعد ذلك (أى بتاريخ ١٥ يوليه
سنة ١٩٣٠) مدنيا في دعوى الجنيحة التي صدر فيها
الحكم المطعون فيه الآن ويقول الطاعن انه دفع بناء
على ذلك امام محكمة الجنيح بعدم قبول الدعوى المدنية
ولكن المحكمة لم تعول على هذا الدفع وقضت برفضه
مخالفة بذلك ما نهبت عليه المادة ٢٣٩ من قانون
تحقيق الجنايات من انه لا يجوز ان رفع طلبه الى محكمة
مدنية او تجارية ان يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع
بمحقق مدنية .

« وحيث انه بالرجوع الى الاوراق المشار اليها في
الحكم المطعون فيه والى متحضر جلسات الدعوى
الحالية يبين أن حسن سليم قنديل قاضي حقيقة
الطاعن مدنيا امام محكمة مصر الابتدائية الاهلية
بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٩ الا انه بناء على ما دفع به
نفس هذا الطاعن امام تلك المحكمة من عدم
الاختصاص نظرا لقيمة العقد المطلوب فسخه
قضت المحكمة بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠ بعدم
اختصاصها فتقدم حسن سليم قنديل عقب ذلك
الحكم الى محكمة الجنيح مدعيا بحق مدني ضد الطاعن

وذلك بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٣٠ .
« وحيث انه وان كان صحيحا ان حسن سليم
قنديل اختار في مبدأ الامر الطريق المدني الا انه من
الصحيح أيضا ان الحكم الذي اصدرته محكمة مصر
الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٠
بعدم اختصاصها بنظر الادعى ازال هذه الدعوى
وجعلها كأن لم تكن وقد عاد لحسن سليم قنديل
بمقتضى هذا الحكم كامل الحق الذي كان له من قبل
في اختيار الطريق الذي يريده لدعواه وقد اختار
فعلا الطريق الجنائي ولم يكن حينئذ من حق الطاعن
أن يتمسك امام محكمة الجنيح بعدم قبول دعوى
حسن سليم قنديل المذكور خصوصا اذا لوحظ انه
(أى الطاعن) هو الذي سدل الطريق المدني في اول
الامر على المدعى والجهاء الى العدول عن الطريق
الذي كان اختاره أولا .

« وحيث ان أساس ما تذهب اليه المحكمة الآن
مبنى على ان الاصل هو حرية الجني عليه في الالتجاء
بخصوص تعويض الضرر الذي اصابه من الجريمة
الى المحاكم المدنية بحسب اصول القانون العامة أو
الى المحاكم الجنائية بحسب الحق الخول له بمقتضى
المادتين ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات وانه اذا
التهجأ الى أيهما وترك دعواه فله الحق ان يلتجئ الى
الآخر مادام لم يترك نفس الحق ، وان المادة ٢٣٩ من
قانون تحقيق الجنايات ليست الاستثناء من المبدأ المقرر
بمادتي ٥٢ و ٥٤ سالفتي الذكر وان كل استثناء
يجب تفسيره موقصر نتائجه في الدائرة الضيقة التي لا تراعى
في سر يانه فيها . وان مسألة امكان الرجوع للمحكمة
الجنائية بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من
المحكمة المدنية هي مسألة خلافية يرى بعض الفقهاء
السير فيها بحسب اصل الحرية المتقدم ذكرها من
التصريح للمجني عليه بالالتجاء الى المحكمة الجنائية
ويرى البعض الآخر عدم التصريح له مادام هو اختار

الطريق المدني وما دام حكم عدم الاختصاص الذي صدر من المحكمة المدنية لا يمنعه من التقدم بدعواه المحكمة المدنية المختصة، وإن منشأ الخلاف ما دام هو نصاً استثنائياً فالأولى الأخذ بالرأى الأول والرجوع إلى الأصل العام وهو حرية الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك النص الاستثنائي وتوسيع نطاق انطباقه وعليه يكون ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الدعوى السابق ذكره في محله ويتعين بناء على ذلك رفض هذا الوجه .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه ساير الاتهام وعول على شهادة من يدعى نجيب افندي منصور معتبراً إياها كدليل جديد يجوز معه العودة إلى الدعوى العمومية التي كان تقرر حفظها من نيابة الوالي بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ مستنداً في ذلك إلى المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات - ويقول الطاعن أنه لو صرح الأخذ بهذه الشهادة كدليل قانوني على التزوير فلا يمكن أن يكون دليلاً على النصب إذ المفهوم من المادة ١٢٧ السابقة الذكر أن يكون الدليل الذي يبيح الرجوع إلى الدعوى العمومية بعد حفظها منصبا على الجريمة وإثباتها وإن نجيب افندي منصور هذا لم يشهد على واقعة النصب بالذات .

« وحيث أنه مما يجب ملاحظته أولاً أن المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات اعتبرت صراحة شهادة الشهود من ضمن الدلائل التي يبيح ظهورها الشروع ثانياً في اتِّمام إجراءات الدعوى العمومية ما دامت المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية لم تنتقض بعد - ويلاحظ من جهة أخرى أن الشهادة التي أدّاها نجيب افندي منصور إذا كانت تناوالت التزوير فأنها تناوالت النصب حكماً إذ جريمة النصب في الدعوى الحالية قائمة على جريمة التزوير

لأن التزوير كان في الواقع وسيلة سهلت جريمة النصب التي هي المقصودة بالذات للمتهم - فإذا كانت النيابة العامة حفظت تهمة النصب لعدم قيام دليل لديها على تزوير أصل العقد الذي تملك به محمد أبو السعود الأرض التي زعم الطاعن أنه اشتراها من أبي السعود هذا وباعها للمجنى عليه حسن سالم قنديل أو حفظتها - كما هو المفهوم من إشارة الحفظ - لا اعتبارها أن الطاعن يكون مجنيا عليه أيضاً لو صرح أن بئنه محمد أبو السعود يكون هو الذي زور أصل عقد امتلاكه المقول بصدوره إليه من المرحوم محمد بك عرقي - إذا كان هذا أو ذاك فإنه بعد أن ثبت من تحقيق النيابة لتهمة التزوير أن الطاعن هو هو نفسه الزور للعقد الأصلي المقول بصدوره من محمد بك عرقي فإن قرار الحفظ الصادر في تهمة النصب بنهار وكل دليل قام في التحقيق على الطاعن في تهمة التزوير هذه يكون دليلاً جديداً على صحة تهمة النصب سواء أكان شهادة شهود أو غيرها مما تشير إليه المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث أنه لذلك يكون الوجه الثاني متعين الرفض .

« وحيث أن الوجه الثالث يتلخص في أن المحكمة إذا اعتبرت شهادة نجيب افندي منصور دليلاً على التزوير قد خالفت نصوص قانون المرافعات واهملت دفاع المتهم فيما يختص بالتزوير وأنه كان يجب على المحكمة أن تأمر بمضاهاة الختم المطعون فيه وفقاً لنص المادة ٢٦١ من القانون المذكور بتدبير خبير فني لبيان التزوير لأن تستند إلى ما أثبتته المحقق من أن هناك اختلافاً بين الختم المدعى بتزويره وبين الختم الصحيح - ويقول الطاعن أن الدليل الذي يصح للمحكمة الارتكان عليه يجب أن يقوم أمامها هي لا أمام المحقق وإن إجراءات إثبات تزوير الاختتام والخطوط نص عليها في قانون المرافعات وأساسها المضاهاة على

المبادئ القانونية

(١) ان نص المادة ١٧٢ تحقيق جنايات لا يحتم على محكمة الجنح أن تقضى في الدعوى المدنية على المتهم الذي تبرئه أو أن تقضى له بل جوز لها ذلك فاذا أصدرت حكماً بعدم الاختصاص كان قضاؤها سليماً في جوهره مهما يكن لطالب التعويض من حق فيه وان كان الاشكل بالقانون أن يكون قضاء المحكمة في مثل هذه الصورة بحفظ الحق لذويه يتقاضون بشأنه لدى جهة الاختصاص المدنية. أما إذا قضت في موضوع الدعوى المدنية بالرفض فان حكمها ليس بمنجى من الطعن الذي قد يوجه عليه في الحدود التي رسمها القانون

(٢) ان القانون وقد جعل مسألة الفصل في الدعوى المدنية عند تبرئة المتهم أمراً اختيارياً لمحكمة الجنح إن شاءت فصلت فيه. وان شاءت تركته لجهة الاختصاص المدنية فانه على العكس من ذلك قد أوجب على محاكم الجنايات بالمادة ٥٠ من قانون تشكيلها أن تفصل في التضمنيات في نفس الحكم الذي تصدره في الدعوى أيّاً كان هذا الحكم أي سواء أصدر بالعقوبة أم بالبراءة. فبين واجب محاكم الجنح، ومحاكم الجنايات فرق ظاهر

(المواد ١٧٢ و ١٨٨ تج و ٥٠ قانون تشكيل محاكم الجنايات)
المحكمة

« بما ان الوجوه المقدمة ترمى جميعاً الى ان المحكمة الاستئنافية حين قضت ببراءة المتهم مما عرّض اليه وبعدم

أختام وخطوط لا شهادة شهود .

« وحيث ان القانون لم يحدد للقاضي المدني ولا للقاضي الجنائي طرق استدلال خاصة لتحقيق مواد التزوير بل كل الأدلة القانونية من كتابات وشهادة شهود وقرائن كلها جائز للقاضي الاعتماد عليها في تكوين اعتقاده بوجود التزوير المدعى به وعدم وجوده . وليست المضاهاة شرطاً ضرورياً يجب توفر حصوله للقول بوجود التزوير وعدم وجوده بحسب ما يظهر من نتائجها . ولو صح ذلك لما أمكن الفصل في شأن ورقة ضاعت بعد تزويرها أو وجدت ولكن لا توجد أوراق لمضاهاتها عليها . كما أنه اذا كان من المستحسن لدى القاضي الجنائي أن تقع المضاهاة تحت مباشرته في صورة ما اذا رأى محلاً للمضاهاة فانه من جهة أخرى غير محذور عليه أن يعتمد عند الضرورة على مضاهاة يكون أجراها غيره مادام هذا الغير شهد بها أمامه أو كانت تتضمنها ورقة رسمية لا شك في صحة صدورها مادامت القرائن أو شهادة الشهود كافية في ذاتها لأن تكون دليلاً يعتمد عليه القاضي في وجود التزوير . كل ما في الامر أن المتهم لو كان طلب من القاضي التحقيق بالمضاهاة امامه واهمل القاضي الفصل في الطلب بالاجابة أو الرفض كان قضاؤه محلاً للنقض لمساسه بحقوق الدفاع والطاعن لم يدع في تقرير طعنه ان له طلباً من هذا القبيل اغفله القاضي .

« وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض أيضاً

(طعن محمد عيسى الدين ائدى ضد النيابة وآخر مدعى بحق مدني رقم ١٦٨٠ سنة ٢٠٠٢ بالهيئة السابقة)

١٤

١٦ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - دعوى مدنية . قضاء محاكم الجنح فيها . كنص المادة ١٧٢ . جوازى . حكم عدم الاختصاص فيها . صحته .
- ٢ - دعوى مدنية . أمام محاكم الجنايات . عند الحكم بالبراءة انزاعها بالفصل فيها

اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية قد أخطأت في تأويل القانون .

« وبما أنه ليس لمحكمة النقض والابرام وقد قدرت النيابة العامة عن الطعن في الحكم الصادر ببراءة المتهم أن تنظر في طعن المدعى المدني إلا من جهة معرفة ما إذا كانت محكمة الجench الاستئنافية تجاوزت الحدود التي خولها لها القانون في شأن الدعوى المدنية المرتبطة بجنتحة رأت تلك المحكمة أن ترى المتهم فيها . » وبما أن هذه الحدود قد رسمتها المادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات بالأحالة على المادة ١٧٢ منه التي نصها ما يأتي : -

« إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في إقامة الدعوى بها بمضى المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم أو يجوز له أن يحكم أيضا بالتعويضات التي يطلبها بعض المصوم من بعض . »

هذا النص لا يحتم على محكمة الجench أن تقضى في الدعوى المدنية على المتهم الذي تبرئه أو أن تقضى له بل جوز لها ذلك فإذا أصدرت حكما بعدم الاختصاص كان قضاؤها سليما في جوهره مهما يكن لطالب التعويض من حق فيه . أما إذا قضت في موضوع الدعوى المدنية بالرفض فأن حكما ليس بمنجى من الطعن الذي قد يوجه عليه في الحدود التي رسمها القانون . وبلاحظ أن مثل الطعن الحالي كان يمكن قبوله لو أن الحكم المطعون فيه كان صادرا من إحدى محاكم الجنايات إذا القانون وقد جعل مسألة الفصل في الدعوى المدنية عند تبرئة المتهم أمرا اختياريا لمحكمة الجench أن شاءت فصلت فيه وإن شاءت تركته لجهة الاختصاص المدنية فإنه على العكس من ذلك قد أوجب على محاكم الجنايات المادة ٥٠ من قانون تشكيلها أن تفصل في التضمينات في نفس الحكم الذي تصدره في الدعوى إيا كان هذا الحكم أي سواء أصدر بالعقوبة أم

بالبراءة فبين واجب محاكم الجench ومحاكم الجنايات عند التبرئة فرق ظاهر ومتى تقرر هذا تبين بوضوح أن محكمة الجench الاستئنافية في الدعوى الحالية كانت قانونا في حل من الامساك عن النظر في التضمينات التي طلب المدعى المدني الحكم بها على المتهم فليس اذن من مخالفة للقانون في عملها . ولا يفوت لمحكمة هنا أن تلاحظ أن إصدار الحكم بعدم الاختصاص في مثل الدعوى الحالية ليس قانونيا تماما فأن محكمة الجench هي مختصة أيضا بالنظر في التعويض المدني والفصل فيه في صورة التبرئة وإنما الأشكل بالقانون أن يكون قضاء المحكمة في مثل هذه الصورة يحفظ الحق لذويه يتقاضون بشأنه لدى جهة الاختصاص المدنية . على أنه لا شك لدى هذه المحكمة أن محكمة الجench اذ قضت بعدم الاختصاص ما كانت تعني الا هذا المعنى . وعلى أية حال فإن هذه الملاحظة لا شيء فيها يمس بصحة الحكم من جهة محافظته على الحقوق القانونية لذوى الشأن ولا يغير من نظر محكمة النقض فيما تراه من وجوب رفض الطعن الحالي .

(طعن عطوفة الجزائر محمد شريف باشا وأخرى مدعيان بحق مدني ضد محمد صالح حنيك في قضية الباية رقم ١٦٧٩ سنة ٢٠٢٠ بالمدينة السابقة)

١٥

٢٣ مايو سنة ١٩٣٢

١ - حكم غيابي . في خنطة أو مخالفة . أحكام سقوط العقوبة . أو الدعوى العمومية بالتقادم . يانه

٢ - حكم غيابي . في مواد الجنايات . حكم سقوط العقوبة أو الدعوى العمومية عدم التفرقة بين الحكم الحضوري أو التناهي . سقوط العقوبة بالتقادم . ومبدأه . تاريخ الحكم .

٣ - أحكام محاكم الجنايات . التناهي . في جنابات أو جنح . سر إن حكم سقوط العقوبة . لاحكم سقوط الدعوى العمومية

٤ - تقرير خبير . سلطة المحكمة في التويل على بعضه أو كله . نهائية

المبادئ القانونية

(١) ان المبادئ التي رسمها القانون للاحكام الجنائية في الجنايات من جهة علاقتها بمسألتى سقوط العقوبة أو الدعوى العمومية بالتقادم تخالف ما رسمه من ذلك للاحكام الجنائية الصادرة من محاكم الجench والمخالفات .

ففي الجench والمخالفات اذا كان الحكم الصادر بالعقوبة حضورياً ونهائياً فان مدة التقادم تسرى من تاريخ صدور ذلك الحكم النهائي . واذا كان الحكم حضورياً وابتدائياً أي قابلاً للاستئناف فان مدة التقادم تسرى من تاريخ انقضاء ميعاد الاستئناف . وأما اذا كان الحكم غنياً فان كان قد أعلن للمحكوم عليه وكان صادراً من محكمة ثاني درجة فلا تبدى مدة التقادم الا من وقت أن تصبح فيه المعارضة غير مقبولة . وان كان صادراً من محكمة أول درجة فلا تسرى مدة التقادم الا بعد انقضاء ميعاد المعارضة والاستئناف .

أما اذا كان الحكم الغياي لم يعان للمحكوم عليه فان مفهوم القانون أن لا عقوبة نهائية في هذه الصورة يمكن القول بسقوطها بالتقادم بل ان صدور الحكم الغياي لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية وتعود فتبدى من تاريخ مدة التقادم اللازمة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية .

(٢) أما في مواد الجنايات فلم يفرق القانون بين الحكم الحضورى والحكم الغياي بل جعل العقوبة المقررة بها في أيهما غير خاضعة للحكم واحد هو حكم سقوطها بالتقادم كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة هذا التقادم اذ جعل

هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم . وينبني على ذلك أنه اذا حضر المحكوم عليه غنياً أو قبض عليه بعدمضى المدة التي نص عليها القانون في المادة ٢٧٩ تج لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية في مواد الجنايات فليس له أن يتمسك بمضى هذه المدة الأخيرة بدعوى أن لا سبيل الى محاكمته مادام أن الحكم الغياي لم يعلن اليه والقانون يقضى في مواد الجنايات بصريح النص في المادة ٢٢٤ تج بأنه اذا حضر المحكوم عليه غنياً أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يظل حتماً الحكم الغياي السابق صدوره وتعاد محاكمته من جديد أي ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد انقضت اذ لا عبرة بها في هذا المقام . فاذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد انقضت فان الحكم الغياي يصبح نهائياً بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غنياً ان يندى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه

(٣) إن كافة الاحكام الجنائية الصادرة من محاكم الجنايات سواء أكانت في جنابات أو جench يسرى عليها حكم سقوط العقوبة لاحكم سقوط الدعوى العمومية طبقاً لنص المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وما تحيل اليه من أحكام قانون تحقيق الجنايات

(٤) لمحكمة الموضوع أن تأخذ من تقرير الخبير بما تراه محلاً للتعويل عليه وتستبعد منه ما لا تراه محلاً لاطمئنانها ولا يمكن الاعتراض على ذلك لأن رأيها في كافة المسائل الموضوعية نهائى ولا

معقب لما تراه في هذا الشأن

(المواد ٢٢٤ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨١ تج
و ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)
المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن
أن محكمة الجنايات أخطأت في تطبيق القانون اذ
رفضت الدفع الفرعى المقدم من الطاعن بسقوط
الدعوى العمومية في الدعوى الحالية قائلة ان المدة
المسقطه للحق في محاكمة المتهم هي المدة اللازمة
لسقوط العقوبة التي صدر بها الحكم الغيابي لا المدة
اللازمة لسقوط الدعوى العمومية . ووجه الخطأ
في هذا القول أن الحكم الغيابي يبطل حتما بمجرد
القبض على المتهم فلا يجوز أن يترتب عليه سر يان مدة
سقوط العقوبة وذلك طبقاً لأحكام المادتين ٢٢٤ و
٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات على أن المادتين
٢٧٦ و ٢٧٧ من ذلك القانون صريحان في وجوب
ان يكون الحكم حضوريا عند التقرير بسقوط
العقوبة . هذا مبنى الوجه الأول

« ومن حيث ان قانون تحقيق الجنايات يفرق بين
الجنايات من جهة و بين الجنح والمخالفات من جهة
أخرى فيما يتعلق بسقوط العقوبة المقضى بها على المتهم:
ففي الجنح والمخالفات اذا كان الحكم الصادر
بالعقوبة حضوريا ونهائيا فان مدة التقادم تسرى
من تاريخ صدور ذلك الحكم النهائي . واذا كان
الحكم حضوريا وابتدائيا أى قابلا للاستئناف فان
مدة التقادم تسرى من تاريخ انقضاء ميعاد الاستئناف .
وأما اذا كان الحكم الصادر بالعقوبة في مواد الجنح
والمخالفات غيايا فان كان قد أعلن للمحكوم عليه
وكان صادرا من محكمة ثانية درجة فلا يتبدىء مدة
التقادم الا من وقت أن تصبح المعارضة غير مقبولة .
وان كان صادرا من محكمة أول درجة فلا تسرى مدة

التقادم الا من بعد انقضاء ميعادى المعارضة
والاستئناف معا . أما اذا كان الحكم الغيابي لم يعلن
المحكوم عليه فان مفهوم القانون أن لا عقوبة نهائية
في هذه الصورة يمكن القول بسقوطها بالتقادم بل
ان صدور الحكم الغيابي لا يكون له من أثر سوى قطع
المدة اللازمة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية
وتعود فتبتدىء من تاريخه مدة التقادم اللازمة
لسقوط الحق في اقامة تلك الدعوى .

أما في مواد الجنايات فالقانون لم يفرق بين الحكم
الحضوري والحكم الغيابي بل جعل العقوبة المفضى
بها في أيهما غير خاضعة إلا للحكم واحد هو حكم
سقوطها بالتقادم كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة
هذا التقادم اذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور
الحكم . وينبى على ذلك أنه اذا حضر المحكوم عليه
غيايا أو قبض عليه بعدمضى المدة التي نص عليها
القانون في المادة ٢٧٩ لسقوط الحق في رفع
الدعوى العمومية في مواد الجنايات فليس له أن
يتمسك بمضى هذه المدة الأخيرة مدعى أنه لم يدق من
سبيل الى محاكمته مادام الحكم الغيابي لم يعلن اليه .
ليس لذلك ولا محل لا احتجاج بما يقضى به القانون
في الاحوال المشابهة في مواد الجنح والمخالفات من
اعتبار الحكم الغيابي الذي لم يعلن مجرد اجراء مما
يقطع سر يان المدة اللازمة لرفع الدعوى العمومية
دون أن يكون مبدأ للتقادم الخاص بسقوط العقوبة
فان حكم القانون في هذا الصدد يختلف في مواد
الجنايات عنه في مواد الجنح والمخالفات كما سلف
القول . على أن القانون يقضى في مواد الجنايات بصريح
النص في المادة ٢٢٤ بتحقيق جنابات بأنه اذا حضر
المحكوم عليه غيايا أو قبض عليه قبل سقوط
العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم الغيابي السابق
صدوره وتعاد محاكمته من جديد أى ولو كانت
المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد انقضت

الأمر أن المحكمة أنما رخصت للنياية بالاستعانة بمفتش حسابي من مفتش البلديات لتستطيع تحديد موقعها في الاتهام ولتري بعد تفهم حقيقة الامر من الوجهة الحسابية ما اذا كان في امكانها أن تعتمد على التقرير المقدم من الخبير الذي عينته المحكمة .

ولقد جاءت النياية بذلك المفتش الى المحكمة وسمعت المحكمة كشاهدات وأحالت المحكمة ملاحظات المفتش الكتابية على الخبير ليبدى رأيه فيها ثم نافشتها طويلا فيما بينهما من خلاف كما ناقش الدفاع المفتش أيضا ولم تخف عنه عمل من الاعمال التي تمت على يديه ولو كان له اعتراض جدي على شيء من هذه الاعمال لا بداه أمام محكمة الموضوع بدلا من التمسك بالمسائل الشكلية التي لم تغفل محكمة الموضوع عن اعاتها ما تستحقه من الاهمية فلم تأخذ برأى المفتش قضية مسامة كما أنهم لم تأخذ بنتيجة تقرير الخبير بل أخذت بما رأته انه أقرب الى الحقيقة في الجائين بعد مناقشة كل منهما في حضرة الطاعن ومحاميه ومشاركة محامي الطاعن للمحكمة في هذا النقاش . فلا وجه بعد ذلك لما يزعمه الطاعن من ان المحكمة لم تمكنه من الادلاء بكل ما لديه في سبيل الدفاع عن نفسه .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث ان بالحكم غموضا وتناقضا في الاستدلال منشأه ان النتيجة التي وصلت اليها المحكمة لا تتفق والمقدمات التي ارتكبت اليها وهي تقرير الخبير وبياناته بالجلسة وذلك بأن استبعدت مبالغ ثبت من تقرير الخبير أنها لم تصل الى الطاعن .

« ومن حيث ان هذا الوجه متعلق بالموضوع أيضا ادلا شك في أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من تقرير الخبير بما تراه محلا للتعويل عليه وتستبعد منه ما لا تراه محلا لا طمئنتانها ولا يمكن الاعتراض عليها في ذلك لأن رايها في كافة المسائل الموضوعية نهائي ولا معقب لما تراه في هذا الشأن .

(طعن محمد كامل الشهلوى ائدى ضد النيابة رقم ١٦٧٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة وحضور حضرة عبدالسلام كساب بك رئيس النيابة)

اذلا عبرة بها في هذا المقام . فاذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد اقتضت فان الحكم الغيابي يصبح نهائيا بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيايا الذي سقطت عقوبته بمضى المدة ان يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه (المادة ٢٨١ تحقيق جنابات) . فالبادي التي رسمها القانون للاحكام الغياية في الجنابات من جهة علاقتها بمسألتى سقوط العقوبة أو الدعوى العمومية بالتقدم تخالف ما رسمه من ذلك للاحكام الغياية الصادرة من محاكم الجنج والمخالفات . وما لا يفوت المحكمة التنبيه اليه في هذا المقام أن كافة الاحكام الغياية الصادرة من محاكم الجنابات سواء أكانت في جنابات أو جنج يسرى عليها حكم سقوط العقوبة لاحكم سقوط الدعوى العمومية وذلك بمقتضى نص المادة ٣٥ من قانون تشكيل محاكم الجنابات وما نحيل اليه من أحكام قانون تحقيق الجنابات . « ومن حيث انه مما تقدم يبين أن تمسك الطاعن بمضى المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية من الجنابة المقضى عليه من أجلها غيايا هو تمسك واهي الاساس والطعن المقدم بشأنه لا سند له من القانون واذن يقع رفضه .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني أن المحكمة أخلت بدفاع الطاعن فهي بعد ان نددت خبيرا وحددت مهمته وقدم هذا الخبير تقريره عادت ورخصت للنياية بتعيين خبير آخر وهذا الخبير الثاني قام بمأموريته على خلاف الاوضاع القانونية وفي غيبة الطاعن ومحاميه . والدفاع من جهته اعترض على هذا الاجراء وطلب اعتبار التقرير المقدم من هذا الخبير كأن لم يكن ولكن المحكمة لم تلتفت الى هذا الطلب . وقد كان لهذا التقرير الأخير أثر في تكوين اعتقاد المحكمة بادانة الطاعن بدليل أخذها بالرقم الذي ذكره .

« ومن حيث ان هذا الوجه يقوم على مناقشة موضوعية البست ثوب الطعن القانوني وحقيقة

قضاء المحاكم النقص في الأبرار المدنية

١٦

٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢

- ١ - بيع - ضمان البائع - متى يبدأ التقادم - حق الضمان - متى
نزع الملكية - لا يشترط صدور حكم قضائي - يكفي
حرمان المشتري فعلاً من المبيع بسبب سابق على البيع
 - ٢ - تقادم - اعتراف - مانع من سريان التقادم - تنازل عن التمسك بالتقادم
استنتاج ما يصح اعتباره وجهاً لذلك - مسألة موضوعية
 - ٣ - تقادم - قطع المدة - دعوى الملكية ضد المتعرض - دعوى
الضمان ضد البائع - السير في احكامها - لا يقطع
التقادم الا بالنسبة للنصم فيها
 - ٤ - نقض و ابرام - الطعن به - دفع سبق الحكم فيه نهائياً بين
الخصوم في قضية أخرى - عدم جواز الطعن به
 - ٥ - نزاع في وضع اليد - ما يعتبر نزاعاً - مسألة موضوعية
 - ٦ - تقادم - انذار - لا يقطع التقادم
- المبادئ القانونية

(١) ان عبارة «نزع الملكية» الواردة ذكرها في المادة ٣٠٤ من القانون المدني ليس المقصود منها نزع الملكية بالمعنى الضيق المترتب على حكم قضائي بالاستحقاق فقط بل ما يقوم مقام هذا الاستحقاق مثل وجود العين فعلاً تحت يد من يدعى الاستحقاق فيها - وعلى ذلك فحق المشتري في رفع دعوى الضمان على البائع لا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائي بنزع ملكية المشتري من العقار المبيع بل يكفي لوجود هذا الحق أن يحرم المشتري فعلاً من العقار المبيع لأي سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه أو ليس في مقدوره دفعه واذا كانت مدة التقادم المسقط للحق لا تبدى إلا من وقت وجود هذا الحق

كان مبدأ سريان التقادم في دعوى الضمان هو من وقت حصول المنازعة في الملك وليس من وقت صدور الحكم باستحقاق العقار المبيع للغير (٢) ان استنتاج ما يصح اعتباره اعترافاً مانعاً من سريان التقادم أو ما يعتبر تنازلاً عن التمسك بالتقادم من الأمور المتصلة بظروف الدعوى ووقائعها فهو يتعلق بمسائل موضوعية بخطة متروكة بطبيعتها لمطلق تقدير محكمة الموضوع (٣) دعوى الملكية التي يوجهها البائع على المتعرض هي غير دعوى الضمان التي يوجهها المشتري على البائع فباشرة إحدى الدعويين لا تقطع سريان المدة بالنسبة للدعوى الأخرى - وليس من المفهوم أن تكون الدعوى التي يرفعها البائع على المتعرض قاطعة للمدة ضد رافعها لمصلحة المشتري الذي لم يكن خصماً فيها ولا يمكن اعتبار البائع قانوناً ممثلاً للمشتري في تلك الدعوى -

(٤) لا يجوز الطعن بطريق النقض في حكم قضى برفض دفع اذا كان هذا الدفع سبق أن دفع به في دعوى سابقة وقضى فيه نهائياً بين الخصوم (٥) استفادة النزاع في وضع اليد من التشكيكات والمعارضات الحاصلة من مدعى الملكية هي من المسائل الموضوعية المتروكة لمطلق تقدير قاضي الموضوع ولا هيمنة لمحكمة النقض فيما يقضى به -

(٦) ان القانون لا يعتبر مجرد الانذار الحاصل من المالك ضد المتعرض قاطعاً لمدة التقادم .

(المادة ٣٠٤ مدني)

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى كما هي مستفادة من البيانات الواردة في الحكم المطعون فيه والاوراق المقدمة لهذه المحكمة من الخصوم تلخص في ان المرحومة الاميرة زينب الهامى والدة ومورثة سمو الاميرة منيرة حمدي كانت باعت الى مورثي الطاعنين الآخرين ومملكيهم ٩٦٠٠ متر مربع ارضاً فضاء شيوعاً في ٤٢٠٠٠ متر مربع بمقتضى عقود صادرة في سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ ونظر التعرض الحكومة لها في هذا التصرف رفعت سموها في أوائل سنة ١٩٠٣ دعوى ضدها طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها لجميع الارض بما فيها المقادير المبيعة فدفعت المالية ببطالان دعوى المدعية لأنها ليست الوارثة الوحيدة فأصدرت محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٥ حكماً قضى برفض هذا الدفع لانه خاص بالموضوع وليس بالشكل وندبت خبيراً لأداء المأمورية المبينة بأسباب هذا الحكم .

وفي ٨ ابريل سنة ١٩١٣ أعلنت وزارة المالية سمو الاميرة زينب الهامى بعريضة طلبت فيها الحكم ببطالان المرافعة في دعوى الملكية لمضى أكثر من ثلاث سنوات على ابداع تقرير الخبير بدون أن تحرك سموها الدعوى فحكمت المحكمة بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩١٣ بالطلبات ولا كان الحكم غنياً بما عارضت فيه سمو الاميرة فحكمت المحكمة بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩١٤ ببطالان عريضة دعوى بطلان المرافعة وبالغاء الحكم الصادر فيها . فاستأنفت وزارة المالية هذا الحكم ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ بالغاء الحكم المستأنف وبأن يبدأ الحكم

الصادر ببطالان المرافعة وذكرت ضمن أسباب حكمها أن حكم ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٥ هو حكم تحضيري وعلى فرض انه قضى نهائياً في دفع خاص بالشكل فإنه لم يفصل مطلقاً في مسألة الملكية موضوع النزاع التي لم تزل باقية وغير مرتبطة بالدفع الفرعي الذي حكم فيه نهائياً بحيث أن ذلك الحكم لا يمنع من الحكم بابطال المرافعة ،

طويت هذه الدعوى واستمرت الحكومة واضعة اليد على الارض موضوع النزاع حتى سنة ١٩٢٤ حيث رفع توفيق افندي محسن بصفتة وآخرون دعوى ضد سمو الاميرة منيرة حمدي في شخص القيم عليها بصفتها الوارثة الوحيدة لوالدها المرحومة الاميرة زينب الهامى وطلبوا فيها الحكم بملكيتهم للمقدار المبيع الى مورثيهم ومملكيهم . وفي أثناء نظر الدعوى عدل المدعون طلباتهم واختصموا فيها وزارة المالية وطلبوا الحكم لهم أصلياً بالملكية واحتياطياً بالحكم لهم برد الثمن وفوائده مع مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وقد أيد القيم على سمو الاميرة طلب الملكية ودال على احقية المدعين فيها وطلب أصلياً بالحكم لهم بها وعلى أي حال رفض دعوى الضمان فحكمت المحكمة بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٧ برفض دعوى الملكية وقضت في دعوى الضمان بالزام القيم على سمو الاميرة بأن يدفع مبلغ ٣٩٥٦ جنيهاً و ٨٠٠ ملهم وفوائده القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية السداد وباعتبار سمو الاميرة المحجور عليها مسئولة شخصياً بصفتها ضامنة ضمناً بسيطاً للمرحومة والدتها في مبلغ ٦٤٠ جنيهاً و ٨٠٠ ملهم مع المصاريف . استأنف القيم على سمو الاميرة هذا الحكم وكرر طلباته المتقدم بيانها . فحكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رد الثمن والتضمينات ولكنها أقرته

من حيث رفض تثبيت الملكية اذ اعتبرت حق سمو الاميرة قد سقط بمضى المدة الطويلة وان الارض أصبحت ملكاً للمالية بوضع اليد. فطعن توفيق أفندي محسن وآخرون بالنقض في الحكم بالنسبة لما قضى به في دعوى الضمان. وطعن أيضاً فيه القيم على سمو الاميرة بالنسبة لما قضى به في دعوى الملكية.

« عن طعن توفيق أفندي محسن وآخرين »

« حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة أخطأت في تفسير القانون اذ اعتبرت ان مدة التقادم المسقط لدعوى الضمان قبل البائع تبدأ من تاريخ حصول التعرض للمشتري ورفع يده عن المبيع أو عرقلة انتفاعه به انتفاعاً كاملاً مع أن المفهوم من نصوص المواد ٣٠٤ وما بعدها من القانون المدني ان نزع الملكية الموجب لزام البائع برد الثمن مع التضمينات هو زوال الملكية عن المشتري وهذا الامر لا يتوفر الا بصدر حكم نهائي لمصلحة مدعى الاستحقاق .

« وحيث انه مما لا جدال فيه ان مدة التقادم المسقط للحق لا تبتدىء الا من وقت وجود هذا الحق وبما كانت نقطة الخلاف في هذه الدعوى محصورة في تعيين الوقت الذي وجد فيه حق المشتري في رفع دعوى الضمان قبل البائع هل هو من تاريخ صدور الحكم باستحقاق العقار المبيع للغير أم من تاريخ منازعة هذا الغير للمشتري لذلك وجب حصر البحث في تعيين هذا الوقت .

« وحيث ان عبارة « نزع الملكية » الوارد ذكرها في المادة ٣٠٤ من القانون المدني ليس المقصود منها نزع الملكية بالمعنى الضيق المترتب على حكم قضائي بالاستحقاق فقط بل ما يقوم مقام هذا الاستحقاق منه مثل وجود العين فعلاً تحت يده من يدعى الاستحقاق فيها وعلى ذلك فحق المشتري في رفع دعوى الضمان على البائع لا يتوقف وجوده على

صدور حكم قضائي بنزع ملكية المشتري عن العقار المبيع بل يكفي لوجود هذا الحق أن يحرم المشتري فعلاً من المبيع لسبب سابق للبيع لم يكن له يد فيه أو في مقدوره دفعه .

« وحيث انه متى تقرر ذلك وكان من المسلم به في هذه القضية أن الحكومة هي التي كانت واضحة اليد قبل الشراء وبعده والى الآن فيكون مبدأ سريان التقادم هو من وقت حصول المنازعة في الملك وليس من وقت صدور الحكم باستحقاق العقار المبيع للغير

« وحيث ان الطاعنين يرتكزون على المواد ٣٠٤ وما بعدها لتأييد نظريتهم على أن المادة ٣٠٤ قاصرة على تقرير حق المشتري قبل البائع في رد الثمن مع التضمينات عن نزع ملكيته من البيع وأن المواد التي تليها خاصة بالأحكام الواجب مراعاتها في تعيين هذا الثمن وتقدير هذه التضمينات وأن هذه المواد جميعها لم تتعرض لتحديد الوقت الذي يتولد فيه حق الضمان ولم يتعرض القانون في أية مادة من مواده لتحديد الوقت الذي يتولد فيه أى حق من الحقوق والأمر فيه متعلق بفقه القانون الذي يعتبر الحق موجوداً من الوقت الذي يمكن قانوناً المطالبة به .

« وحيث ان القول بوجود التفرقة بين الوقت الذي يمكن أن ترفع فيه الدعوى من المشتري على البائع وبين الوقت الذي يصبح فيه البائع ملزماً برد الثمن مع التضمينات قول لا تأثير له على وجود الضمان في ذاته أو عدم وجوده لأن رفع الدعوى من المشتري على البائع أو مطالبة البائع برد الثمن مع التضمينات كلاهما أساسه حق الضمان فاذا ما مضى على وجود هذا الحق أكثر من المدة القانونية المسقط للحقوق فلا سبيل للمشتري للتمتع به سواء أكان ذلك بالنسبة

لرفع الدعوى على البائع أو بالنسبة لمطالبة برد الثمن مع التضمينات : لكل ذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث ان مبنى الوجهين الثاني والثالث يتحصل في أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون فاما بالنسبة للوجه الثاني فلائها قررت - كما يقول الطاعن - أن رفع الأميرة لدعوى الملكية ضد الحكومة في سنة ١٩٠٣ بالمقدار المبيع لمورثي الطاعنين مع باقى الأرض التي لم تصرف فيها بالبيع لا يعتبر أمراً قاطعاً للتقدم المسقط لدعوى الضمان . بينما ان رفع تلك الدعوى لم يكن الا تنفيذاً لالتزامها القانونى الناشئ عن عقود البيع الصادرة منها . وتنفيذ هذا الالتزام من جانبها هو اعتراف صريح يمنع من سريان التقدم ما دامت الدعوى قائمة كما أن الأميرة تعتبر في تلك الدعوى وكالة وكيلة وكالة ضمنية عنهم وهذه الوكالة مانعة من رفع دعوى الضمان وفضلاً عن كل ذلك فانه ليس من الجائز قانوناً أن تقصر الأميرة في دعوى الملك ثم تتمسك بالتقدم المسقط لدعوى الضمان .

وأما بالنسبة للوجه الثالث فلائ المحكمة - على ما يقول الطاعن - لم تعتبر طلب القيم على الأميرة في هذه الدعوى الحكم بالملكية للطاعنين أمراً مسقطاً للدفع بسقوط دعوى الضمان بالتقدم مع أن هذه المطالبة معناها الصريح الاعتراف بمسؤولية الضامن وتنازله عن التمسك بالتقدم ولو كان الأمر غير ذلك لما كان هناك محل لطلب الحكم للطاعنين بالملكية .

« وحيث ان جميع ماذهب اليه رافعو النقض في هذين الوجهين استنتجوه من ظروف الدعوى ووقائعها فهو متعلق إذن بمسائل موضوعية بحثة وهذه بطبيعتها متروكة لمطلق تقدير محكمة الموضوع

وقرارها في ذلك لارقابة عليه لمحكمة النقض والابرام « وحيث انه فضلاً عن ذلك فان دعوى الملكية الموجهة ضد وزارة المالية هي غير دعوى الضمان التي وجهها المشتري على بائعه وغير مفهوم أن تكون الدعوى الأولى قطعت المدة ضد رافعها لمصلحة المشتري الذي لم يكن خصماً فيها ولا يمكن اعتبار البائع قانوناً ممثلاً للمشتري في تلك الدعوى . لذا يتعين رفض هذين الوجهين أيضاً .

« عن طعن حضرة صاحب السعادة محمد باشا فهمى بصفتة »

« حيث ان مبنى الوجه الاول من أوجه هذا الطعن يتحصل في أن المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون اذ اعتبرت أن الحكم برفض دفع خاص بالصفة في دعوى سقطت بىطلان المرافعة لا يقطع سريان المدة المكسبة للملكية لانه غير قطعى في موضوع الدعوى فيشمله السقوط تبعاً لها على أن الاحكام القطعية في الدفوع الفرعية لا يلحقها السقوط بىطلان المرافعة بل تظل قائمة رغم ان سقوط اجراءات الدعوى اللاحقة لتلك الاحكام وتقطع سريان المدة بالنسبة للحق الاصلى « وحيث ان المرحومة الاميرة زينب الهاشمي والدة ومورثة المحجور عليها سبق أن أثارت هذا الدفع في دعوى بطلان المرافعة المتقدم بياها وقد فصلت محكمة الاستئناف فيه بحكمها المؤرخ في ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ وقررت أن حكم ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٥ هو حكم تحضيري وأنه لا يمنع من الحكم بإبطال المرافعة .

« وحيث ان حكم ٢٢ يناير سنة ١٩١٧ هذا هو حكم نهائى لم يطعن عليه بأى مطعن ولم يخالفه فيما قضى به الحكم المطعون فيه فليس للطاعن حق الطعن بطريق النقض في هذا الحكم الاخير لانه ليس للخصم حق الطعن بطريق النقض

١٧

١٩ مايو سنة ١٩٣٢

١ - اقرار قضائي . الحكم بانتبار قول مدرك في مجلس انقضاء .

اقرارا . مسألة موضوعية .

٢ - اثبات . مانع من الحصول على دليل كتابي . زوجية .

مسألة موضوعية .

المبادئ القانونية

(١) ان مسألة توافر الاركان اللازمة لاعتبار

قول صدر في مجلس القضاء اقرارا قضائيا ملزما

لقائله هي مسألة موضوعية متروك تقديرها

لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

(٢) ان مسألة اعتبار الزوجية مانعة أو غير

مانعة من الحصول على دليل كتابي بين الزوجين

مسألة موضوعية لمحكمة الموضوع وحدها

السلطة في تقديرها .

(المادة ٢١٥ مدني)

المحكم

» من حيث ان الطعن مبني على ان الحكم

المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون في عدة

مواضع . أولها إعتبار ما صدر من المحامي عن

الطاعن اعترافا بحق الأميرة في مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه

مؤخر صداقها . ووجه الخطأ في هذا أن ما صدر

منه كان مشروطا بقبول الأميرة خصم ذلك المبلغ

من الأموال التي قبضتها . وانه توجيه للدعوى

ليس إلا .

» ومن حيث أن ابراهيم بك راتب طالب

الأميرة في هذه الدعوى بمبلغ ٦٣٠٨١ جنيها

إستلمته من أمواله مدة وكالتها عنه . فأقامت

الأميرة دعوى فرعية تطلب الحكم لها عليه بمبلغ

٢٠٠٠٠ جنيه بمقتضى سند و ١٨٠٠٠ جنيه

في حكم قضى برفض دفع اذا كان هذا الدفع

سبق أن دفع به في دعوى سابقة وقد قضى فيها

نهائيا بين الخصوم لذا يتعين رفض هذا الوجه .

» وحيث ان الوجه الثاني بني على اعتبار ان حكم

٢٠ يونيو سنة ١٩٠٥ مازال قائما وقد تبين فيما تقدم

ان حكم ابطال المرافعة قد شمله فلا أثر له بالمرّة

والحكم المطعون فيه يستقيم بدون ما فرضه من قيام

هذا الحكم . لذا يتعين رفض هذا الوجه أيضا .

» وحيث ان مبنى الوجه الثالث يحصل في أن

وضع يد الحكومة كان غير خال من النزاع وان محكمة

الاستئناف أخطأت في اعتباره مكسبا للملكية .

» وحيث ان استفادة النزاع في وضع اليد من

التشكيكات والمعارضات الحاصلة من سمو الاميرة الى

وزارة المالية أثناء وضع يدها هي مسألة موضوعية

قد فصلت فيها المحكمة الاستئنافية ولا رقابة لمحكمة

النقض عليها في ذلك . وأما استفادة النزاع في وضع

اليد من الانذار الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢

فان القانون لا يعتبر مجرد الانذار قاطعا لمدة التقادم

فيكون هذا الوجه على أي حال متعين الرفض .

» وحيث انه يتبين من جميع ما تقدم ان الحكم

المطعون فيه سليم من كل عيب والطعنين المتقدمين

عنه في غير محلها ويتعين رفضهما مع الزام رافعيهما

كل بمصاريف طعنه مع مصادرة الكفالة

(طعن توفيق اندى عن صفته وآخرين وحضرتهم الاستاد

محمد بك زكي على ضد حضرة صاحب السعادة محمد فهمي باشا بصفته قاضيا على

ساحبة السوا الاميرة منيرة قنصل حدى ووزارة المالية رقم ٦٣٦١ سنة

١٩٠١ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة

عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد ومهيبك

وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين

وحضور حضرة محمود حلى سوكه بك رئيس النيابة)

وهي شاملة لهذا المبلغ . فحتى مع القول باحتمال وجود عيب في الاقرار المذكور فان هذا لا يكفي لاعتبار الحكم باطلا مادامت الاسباب الاخرى التي بنى عليها سليمة وكافية في الدلالة على ثبوت الحق الحاصل عنه هذا الاقرار . وبناء على ما تقدم يكون هذا الوجه مرفوضا .

« ومن حيث ان أحد حضرة المحامين عن الطاعن قال في أثناء المرافعة في موضوع الطعن بأن المحامي المنسوب اليه الاعتراف امام المحكمة الابتدائية لم يكن ذا صفة فيه وان الاعتراف الذي يصدر من المحامي لا يعتبر ملزما لموكله قانونا إلا اذا كان لديه إذن خاص يميزه ذلك . وعلى أى حال فان خلو الحكم المطعون فيه من إثبات هذه الصفة يجعله خاليا من الاسباب في هذه النقطة خلوا مبطلا له .

وقد دفع حضرة المحامي عن المطعون ضدها بأن الكلام في هذا الموضوع يعد سببا جديدا من أسباب النقض فلا يجوز قبوله لانه لم يرد له ذكر في تقرير الطعن فضلا عن ان الطاعن لم يثر هذا الدفع امام محكمة الاستئناف فلا يصح له أن يتمسك به لأول مرة امام محكمة النقض « ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون انشاء محكمة النقض والابرار صريحة في انه لا يجوز بعد تقديم تقرير الطعن التمسك بسبب من أسباب النقض غير التي فصلت في التقرير مالم يكن السبب الجديد مبنيا على النظام العام كما ان المادة ٢٦ تمنع ابداء أسباب شفهوية في الجلسة غير الاسباب التي أدلى بها الخصوم في مذكراتهم الكتابية . وقد عللت المذكرة الايضاحية للقانون هذا النص بأن القاعدة في محكمة النقض أن الاجراءات يجب أن يكون معظمها كتابيا وانه يجب لذلك أن يقتصر عمل المحامين في جلسة

مؤخر صداقها بموجب وثيقة زواجه منها . وقد قرر المحامي عن ابراهيم راتب بك في مرافعته امام محكمة أول درجة كما قرر في مذكرة كتابية قدمها اليها ان مؤخر الصداق المذكور محترم ولو أنه لا يعقل أن يكون هذا المبلغ الكبير مؤخر صداق . وطلب خصمه من المبالغ التي يطلبها المدعى وعدل طلباته فعلا بأن طلب الحكم له بمبلغ ٤٥٠٨١ وهو الباقي من الطلب الأصلي بعد خصم مؤخر الصداق .

فحكمت المحكمة الابتدائية بمديونته بمؤخر الصداق بناء على هذا الاعتراف . ثم جاءت محكمة الاستئناف فأيدت الحكم في هذا الموضوع وأشارت - فيما استندت اليه من الاسباب للقضاء بهذا المبلغ - الى أن العبارات السابق ذكرها تعتبر اقرارا صريحا من وكيل ابراهيم راتب بك في مجلس القضاء عند نظر الخصومة الخاصة بهذا المبلغ وانه لذلك اعتراف ملزم للموكل شخصيا ولا يصح له التنصل منه .

« ومن حيث انه بصرف النظر عما هو ظاهر من أوراق الدعوى من صراحة الاقرار المشار اليه وعدم تقييده بشرط ما فان مسألة توافر الاركان اللازمة لاعتبار قول صدر في مجلس القضاء إقرارا قضائيا ملزما لقائله هي مسألة موضوعية متروكة تقديرها لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه . على انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يتضح من جهة أخرى ان هذا الاقرار لم يكن وحده أساسا للقضاء بمؤخر الصداق فقد جاء في الحكم أن هذا المبلغ ثابت أيضا من المستندات المقدمة في الدعوى وهي ورقة الضد التي أخذتها الاميرة من الطاعن عند ما احتاج هذا الاخير الى الادعاء بصورية هذا الدين في دعوى شرعية والسندات التي صدرت من الطاعن واعتبرتها المحكمة صحيحة

رافع النقض لاثبات الصورية ورأت انها غير كافية وقالت انه بعد ماقرر من ان السند الاول لم يقيم الدليل على صوريته فلا محل للبحث فيما اذا كانت الاعترافات التالية صورية اولا . لان اساسها عقد يجب اعتباره صحيحا قانونا

« ومن حيث ان الوجهين الثالث والرابع موضوعهما مسألة ما اذا كانت المبالغ التي قبضتها الاميرة قد قبضتها بصفتها وكيلة عن الطاعن أو دائنة له .

« ومن حيث انه واضح ان هذين الوجهين متعلقان بوقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض بهما ويتعين رفضهما .

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس ان المحكمة اعتبرت مراجعة الحساب غير جائزة بسبب توقيع رافع النقض عليه . مع ان القاعدة القانونية جواز مراجعة الحساب لمثل المفاطات الواردة بالكشوف .

« ومن حيث ان هذا الدفع قد ردت عليه المحكمة الابتدائية في حكمها الذي ايدته محكمة الاستئناف . فقالت انه اذا كانت بعض المحاكم اجازت تلك المراجعة في المخالفات الجملة عن حساب له أصل فلا ينطبق ذلك على الحساب المقدم من المطعون ضدها تفصيلا بجميع الايراد والمصروف ثم نفت وجود الاغلاط التي يدعيها الطاعن وقررت انها راجعت تلك الكشوف فوجدت ان المدون بها هو الصحيح .

« ومن حيث ان الوجه السادس خاص بمبلغ اعتبرته المحكمة الابتدائية ديناً للاميرة امينة شقيقة الاميرة مهوش وحكمت به على رافع النقض وتأيد الحكم في الاستئناف بجميع اجزائه بما فيه هذا المبلغ مع انه على فرض استحقاق الاميرة

المرافعة على الأدلاء ببعض البيانات الشفوية عن الأسباب والأدلة التي شرحوها في مذكراتهم . « ومن حيث ان المحكمة ترى ان الكلام في عدم وجود صفة للمحامى في الاعتراف أو في خلو الحكم المطعون فيه من الاسباب في هذه المسألة هو حقيقة سبب جديد للنقض وليس من قبيل البيانات التي أشارت اليها المذكرة الايضاحية ولا هو مجرد تدليل قانوني جديد يراد به دعم الوجه الأول من أوجه الطعن كما يدعى محامى الطاعن . ولما كان لا علاقة لهذا السبب الجديد بالنظام العام فان المحكمة لا تستطيع النظر فيه لتقديمه بعد الميعاد .

« ومن حيث ان الوجه الثاني من أوجه الطعن الواردة بالتقرير يتلخص في أن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بالقرائن لاثبات صورية السند الخاص بدين العشرين الف جنيه مع ان علاقة الزوجية التي كانت قائمة بين الطرفين تعد قانونا من موانع الحصول على كتابة سيما وان أوراق الدعوى تثبت أن رافع النقض كان مستسلما مع الاميرة غير محتاط في جميع معاملاته معها .

« ومن حيث ان هذا الوجه على غير اساس لان مسألة اعتبار الزوجية مانعة أو غير مانعة من الحصول على دليل كتابي يثبت الصورية مسألة موضوعية ولحكمة الموضوع وحدها السلطة في تقديرها . وقد قررت محكمة الاستئناف في حكمها انه حتى مع التسليم جدلا بان علاقة الزوجية كافية لعدم الحصول على سند الضد بالكتابة فانها في الدعوى الحالية غير كافية اصلا لان المعاملات بين الطرفين كلها كتابية وذات تاريخ ثابت وبعضها مشمول بعناية وحيطه شديتين ثم بحثت في الاسباب التي تمسك بها

امينه له فانه لم تبين الصفة القانونية التي تخول لها هذا المبلغ او المطالبة به
« ومن حيث ان هذا الوجه مرفوض لتعلقه بوقائع الدعوى ايضا وقد ذكرت المحكمة الابتدائية في حكمها بشأن هذا المبلغ ان الاميرة مهوش قدمت ضمن مستنداتها اقرارا صادرا من الطاعن يعترف فيه بمدى نيته للاميرة امينة بهذا المبلغ نتيجة الحساب الذي راجعه الخبير احمد بك على ويكلف الاميرة مهوش دفعه لشقيقتها .

« ومن حيث ان سمو الاميرة المطعون ضدها قد طلبت في مذكرتها الحكم لها بالتعويض الذي تراه المحكمة طبقا للمادة (٣٠) من قانون محكمة النقض والابرار بناء على ان هذا الطعن اريد به التأكيد . « ومن حيث انه وان كانت اسباب الطعن المقدمة في هذه الدعوى مبنية على امور موضوعية صرفة ولا علاقة لها بأى خطأ في تطبيق القانون كما يدعى رافع النقض الا ان المحكمة مع ذلك لا ترى محلا للحكم عليه بتعويض لانه لم يتبين لها ان الطعن اريد به مجرد التأكيد .

(طس ابراهيم بك راتب وحضر عنه الاستاد ابراهيم الملباوى بك ضد الاميرة مهوش عزيزه هاتم واخرين وحضر عن الاول الاستاذ حافظ بك رمضان رقم ٣٩ سنة اول ق - بالمهنة السابقة)

١٨

٢٦ مايو سنة ١٩٣٢

ارث . تركه . لاوارث لها . بيت المال . لايبعد وارثا مستحقا فيها بل اجنيا فقط .

بيت المال . لا يصلح خصما في دعوى الوراثة . ليس له ان يطالب مدعى الوراثة باستصدار حكم شرعى . يكفي

تقديم اعلام شرعى

المبدأ القانونى

ان بيت المال الذى حلت محله وزارة المالية وان عد في المادة (٥٨٤) من كتاب الاحوال الشخصية لقدرى باشا مستحقا للتركات التى

لا مستحق لها الا أنه ليس معتبرا في نظر علماء الشريعة الاسلامية وارثا
ولما كان انكار الوراثة الذى يستدعى استصدار حكم شرعى يجب ان يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة (المواد ٣٥٥ - ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩٣١) ومتى ثبت أن بيت المال غير معتبر شرعا وارثا فلا يصلح خصما في دعوى الوراثة ولا يجوز لوزارة المالية بالتالى انكار الوراثة على احد من يدعيها انكارا يستدعى استصدار حكم شرعى لانها امينة فقط على مال من لا وراث له ويكفى لمن يدعى استحقاقه مال تحت يدها اثبات وراثته للتوفى عن ذلك المال باعلام شرعى .
(المادة ٥٨٤ احوال شخصية)

المحكمة

« بما ان الطعن بني على أربعة أوجه . الأول - ان الحكم الاستثنائي اعتبارا لعلام الشرعى كافيا لاثبات وراثة الامراء وهذا مخالف مخالفه صريحة للائحة بيت المال التى تقضى بأن الحكومة تضع يدها على التركات التى لا يظهر لها وارث الى ان يظهر هذا الوارث ويثبت وراثته بحكم شرعى - واللائحة المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩٠٩ التى تقضى في مثل هذه الحالة باستصدار حكم شرعى بالوراثة في مواجهة وزارة المالية - على ان الاعلام الشرعى الذى استند عليه الحكم هو اعلام شرعى خاص باثبات وصية ولم يذكر فيه أمر الوراثة الا عرضا - وبفرض ان الاعلام الشرعى يكفي لاثبات الوراثة فكفايته خاصة باثبات وراثة الامراء لمحمد بك رسم ولا يتعداها الى اثبات وراثة الامراء في عتقاء محمد بك رسم وهن زوجاته التى لا دليل عليها في الاوراق .

لم ترد بالحكم المستأنف ولا دليل عليهما من الأوراق لعدم تقديم صورة من الحكم الابتدائي فيتعين رفضهما لعدم ثبوتهما .

عن اليوم الثالث

« وبما أن بيت المال الذي حلت محله وزارة المالية وان عد في المادة (٥٨٤) من كتاب الاحوال الشخصية لقدرى باشا مستحقا للتركات التي لا مستحق لها الا أنه ليس معتبرا في نظر علماء الشريعة الاسلامية وارثا - بدليل جواز الوصية بكل التركة ممن توفي بلا وارث غير بيت المال ولو كان بيت المال معتبرا وارثا لما جازت الوصية بأكثر من الثلث - وبدليل ان المتولى بيت المال ان يسوى في العطاء من أمواله بين الذكور والاناث وذلك لا يحصل في الموارث - وبدليل ان مال الذمي يؤول لبيت المال اذ لم يترك وارثا ويصرف منه للمسلمين وغيرهم ولا ميراث بين المسلم والذمي وانما هو معتبر أمينا على الأموال التي لا مالك لها . . .

« وبما ان لائحة الحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩٠٩ صريحة في موادها من ٣٥١ الى ٣٥٧ في أن تحقيق الوفاة والوراثة يكون على يد رؤساء المحاكم او نوابها او احد قضاتها او قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص - بعد التحريات الادارية وسماع الشهود والورثة الحاضرين واخطار الغائبين فاذا لم ينكر احد من الورثة الحاضرين ولا من الغائبين الوراثة على أحد ممن يدعيها يصدر الاعلام الشرعي بما ثبت لدى القاضي ويكون هذا الاعلام الشرعي حجة بالوفاة والوراثة ما لم يصدر حكم شرعي باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين . أما اذا أنكر أحد الورثة وراثته آخر ممن يدعيها فلا يكفي في الحالة المذكورة الاعلام الشرعي بل لا بد لاثبات الوراثة من حكم شرعي وقد جاءت

الوجه الثاني - ان الحكم المطعون فيه استند على اعتراف ضمني من وزارة الاوقاف في قضية أخرى ونزاع آخر لاصلة بينه وبين النزاع الحالي واعتبره حجة على وزارة المالية مع أن وزارة الاوقاف لا تمثل وزارة المالية فإقرارها ليس حجة على وزارة المالية والاقرار المعتبر حجة هو الحاصل في مجلس القضاء وفي الدعوى المراد الاحتجاج به فيها أما الاقرار الحاصل في قضية فلا يصلح حجة في قضية أخرى والأخذ بغير ذلك فيه مخالفه للقانون .

الوجه الثالث - ان محكمة الاستئناف قالت بأن ليس لوزارة المالية الحق في انكار وراثة الامراء محمد بك رستم وعقبائه لأنها ليست ورثة وصاحب الحق في الانكار هو أحد الورثة فقط وهذا فيه مخالفة للأحكام الشرعية التي اعتبرت بيت المال وارثا ووضعت في الدرجة العاشرة .

الوجه الرابع - ان محكمة الاستئناف قالت ان محل التمسك بعقد التنازل المنسوب صدوره من مورث الامراء يكون عند نظر الموضوع وهذا القول مخالف للقانون لأن حق الميراث للعاصب السببي مما يجوز التنازل عنه وتنازل المورث حجة على الورثة .

« وبما انه بمراجعة الحكم الاستئنافي المطعون فيه تبين أنه بنى على أسباب الحكم الابتدائي واقرها وعلى أسباب جديدة تملخص في أن وزارة المالية ليست وارثة لمحمد بك رستم ولا لعقبائه فلا يجوز لها أن تنكر على الامراء صفة وراثتهم للمذكورين . « وبما أن وزارة المالية لم تقدم صورة من الحكم الابتدائي الذي تعتبر أسبابه جزءا متما للحكم الاستئنافي فكل طعن على أسباب الحكم الابتدائي يعتبر لا دليل عليه ويرفض .

عن اليومين الاول والثاني

« وبما ان الوجهين المذكورين متعلقان بأسباب

المبادئ القانونية

(١) جاءت المواد (٣٥١ - ٣٥٧) من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩١٠ و (٣٥٥ - ٣٦١ من لائحة سنة ١٩٣١) لبيان طرق اثبات الوفاة والوراثه أمام المحاكم الشرعية بالطرق الادارية أو الحكم وبيان أن الأعلام الشرعي الذي يصدر بعد التحريات يكون حجة على الكافة مالم يصدر حكم شرعي بأخراج بعض الورثة أو إدخال آخرين وليس الغرض منها حصر الأدلة التي يمكن الأخذ بها لاثبات الوراثه لأن اللائحه مشتملة على باب خاص لحصر الأدلة الشرعية ومن بينها الاقرار ولا يسار الى اثبات الوراثه بأعلام شرعي أو حكم شرعي إلا في حالة إنكار الوراثه من أحد الخصمين فاعتماد الحكم على إقرار صادر من أحد الخصوم لاثبات الوراثه لا يخالف أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

(٢) الممنوع على القاضي الأهل بمقتضى المادة (١٦) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو النظر في مسائل المواريث أى وضع نفسه موضع القاضي الشرعي في تحقيق الوفاة والوراثه بطريق التحريات وسماع شهود تؤيدها واستدعاء الورثة لسماع أقوالهم ثم التقرير بالوراثه بناء على ما يثبت له أو في سماع الدعوى الخاصة بالوراثه بين ورثة ينكر بعضهم وراثه الآخرين والحكم فيها . أما الأخذ بأقرار أحد الخصمين في مجلس القضاء سواء أكان ذلك قد حصل أمامه أو أمام غيره وتدوين في ورقة رسمية الأخذ بهذه الاقرارات

لائحه سنة ١٩٣١ مؤيدة لذلك في موادها من ٣٥٥ الى ٣٦١ .
« وبما أن هذه النصوص صريحة في أن إنكار الوراثه الذي يستدعى استصدار حكم شرعي يجب أن يصدر من وارت ضد آخر يدعى الوراثه » وبما أنه متى ثبت أن بيت المال غير معتبر شرعا وارتا وقد حلت وزارة المالية محله تكون النتيجة أنه لا يصلح خصمها في دعوى الوراثه وكذلك المالية ولا يجوز للأخيرة إنكار الوراثه على أحد ممن يدعيها إنكارا يستدعي استصدار حكم شرعي لأنها أمانة فقط على مال من لا وراث له ويكفى أن يدعى استحقاقه مال تحت يدها اثبات وراثته للمتوفى عن ذلك المال بأعلام شرعي ولذا يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحقيقة فيما قرره ولا تخالفة فيه لأى قانون ويتعين حينئذ رفض هذا الوجه :

عن الوجه الرابع

« وبما أن استبقاء محكمة الاستئناف الفصل في التنازل المنسوب صدوره من مورث حضرات الامراء ومقدمة صورة منه من وزارة المالية الى نظر الموضوع في محله ولا تخالفة فيه للقانون لأن هذا التنازل لا يفيد نفى الصفة عن الامراء ولكنه قد يتعلق بأصل الحق ولذا يتعين رفض هذا الوجه أيضا .

(طعن وزارة المالية ضد أصحاب السمو الامراء عباس حلمي وآخرين وحضر عن الامراء الحجة الاول الاستاذ كادل صدق بك رقم ٢١ سنة اول ق - بالهيئة السابقة)

١٩

٢٦ مايو سنة ١٩٣٢

١ - اثبات الوفاة والوراثه . جواز اثباتها بالاقرار . لا يسار الى

اثباتها بأعلام شرعي أو حكم شرعي الا في

حالة الاكراه من أحد الخصمين

٢ - اختصاص المحاكم الأهلية والشرعية . مسائل اثبات الوفاة

والوراثه . القاضي الأهل . ممنوع من تحقيق الوفاة والوراثه

بطريق التحريات وسماع شهود . أو الحكم في وراثه منكورة .

جواز أخذه بأقرار أحد الخصمين في مجلس القضاء بوراثه الخصم

الآخر . مسألة تقدير دليل مقدم اليه . لا عمل للايقاف .

الصادر من وزارة الاوقاف المشتمل على اعترافها ضمنا بوراثة الامراء لمحمد بك رستم وهذه الاعترافات ليست حجة على الداخلية ومجلس المديرية لعدم صدورهما منهما فلا تؤدي الى اثبات الوراثة فيكون الحكم كأنه غير مسبب وباطلا طبقا للمادة ١٠٣ مرافعات

« وبما أن الذي يتضح من الوقائع التي سبق بيانها أن أساس الطلبات الاولى التي كانت موجهة من الامراء ضد وزارة الاوقاف ومجلس المديرية هي وراقتهم لمحمد بك رستم وامتلاك الثمانية الافدنة والعشرة القراريط لانها كانت مملوكة لورثتهم ولم تدخل ضمن حجة وقفه فيكون بيع وزارة الاوقاف لها باعتبارها ناظرة على وقف رستم باطلا لصدوره من لا يملك البيع ولهذا طلبوا ابطال البيع ورد المبيع لهم فكان في هذه الحالة لكل من وزارة الاوقاف ومن تعاقد معها وهو مجلس المديرية فائدة كبيرة في انكار وراثة الامراء لمحمد بك رستم تناديا من قهض البيع الذي ابرموا معا .

« وبما أنه بعد حصول الصلح مع وزارة الاوقاف واعترافها لسمو الامراء ضمنا بالوراثة لمحمد بك رستم وبأن الثمانية الافدنة والكسور مملوكة لهم ولا تشملها حجة الوقف وتصديق الامراء على البيع الحاصل من وزارة الاوقاف لمجلس مديرية المنوفية طلبوا بناء على حلولهم محل وزارة الاوقاف في البيع فسخ هذا البيع لعدم قيام مجلس المديرية بالشرط الاسامي وهو تخصيص الارض المبيعة لمعاهد العلم .

« وبما أن مركز وزارة الاوقاف القانوني بعد حصول الصلح هو مركز الفضولي الذي أجاز صاحب الحق عمله أي مركز وكيل فعله يكون لوكله الذي يحل محله في الحقوق والواجبات

(١)

للوصول الى التحقق من صفة أحد الخصمين في الدعوى المطروحة أمامه وهو مختص بالفصل فيها والاقتناع بكفايتها وعدم الحاجة الى ارسال الخصوم أمام المحكمة الشرعية للفصل في أمر الوراثة فيدخل في الحق الذي للقاضي في تقدير الدليل المقدم له ولا تعد فيه على الاختصاص الشرعي خصوصا اذا كان انكار الوراثة صادرا من لاحقه في الانكار ولا فائدة له فيه. وعلى ذلك فلا مخالفة للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية. (المواد ١٠٣ مرافعات ١٦ لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، ٣٥١، ٣٥٧ لائحة ترتيب المحاكم الشرعية)

المحكمة

« وبما أن ملخص الأوجه الثلاثة المبني عليها الطعن أن محكمة الاستئناف قد خالفت القانون في اثبات وراثة الامراء لمحمد بك رستم استنادا على أوراق ليست اعلاما شرعيا ولا حكا شرعيا كما تقضي به لائحة المحاكم الشرعية من حصر اثبات الوفاة والوراثة في أحد الأمرين المذكورين وتعدت اختصاصها لأنها نظرت في مسألة ميراث باستنتاجها الوراثة من اعترافات صدرت في أوراق رسمية من وزارة المالية ووزارة الاوقاف وهذا مخالف لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية واعتمدت على اعترافات لا تصلح حجة على مجلس المديرية ووزارة الداخلية لعدم صدورهما منهما وهذا مخالف للقانون اذ الاقرار حجة قاصرة على المقر ونحو الحكم من أسباب تدعيم الصفة لأنه جاء مؤيدا للحكم الابتدائي مقرا بأسبابه وأسباب الحكم الابتدائي هي الحكم الشرعي الخاص بالوجه الذي اعترف فيه مندوب بيت المال عرضا بوراثة جدي الامراء لمحمد بك رستم ومحضر الصلح

المرتبة على العقد الذي بشره وهو هنا عقد البيع ويصير العقد الصادر من وزارة الاوقاف بالبيع الى مجلس المديرية كأنه صادر من سمو الامراء مباشرة ويرتب على ذلك أن يكون لسمو الامراء الحق في مطالبة مجلس المديرية بتنفيذ شروطه ولا فائدة لمجلس المديرية من مطالبة سمو الامراء باثبات وراثتهم لمحمد بك رستم لان الامراء لم يستندوا في طلباتهم الجديدة على وراثتهم لمحمد بك رستم وانما استندوا على محضر الصلح الحاصل مع وزارة الاوقاف والذي به صححوا عقد البيع باجازتهم له وأصبحوا بمقتضاه بائعين في العقد ولهم حق التمسك بشروطه سواء أكانوا ورثة لمحمد بك رستم حقيقة أم لا ما دامت وزارة الاوقاف سلمت لهم بذلك واعترفت بأنها تصرفت بالبيع فيما لا تملك أو لا يملك الوقف الذي كانت تتحدث عليه وأصبح واجبا على مجلس المديرية بصفتهم خلنا خاصا لوزارة الاوقاف احترام الصلح الذي أبرمته الوزارة مع سمو الامراء لانه يعود بالقائدة على مجلس المديرية بتصحيح العقد باجازة الامراء حتى صار لا يمكن نقضه لعله حصوله من غير مالك .

« وبما أنه مما تقدم يكون اعتراف وزارة الاوقاف في محضر الصلح الرسمي الحاصل بينها وبين سمو الامراء في مجلس القضاء بوراثة محمد بك رستم حجة عليها وعلى الخلف الخاص المتلقى منها حقه وهو مجلس المديرية لان ذلك الاعتراف صدر لمصلحة مجلس المديرية بتصحيح العقد وبذلك يكون كافيا لاثبات صفتهم في الدعوى » وبما ان المواد من ٣٥١ الى ٣٥٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة سنة ١٩١٠ ومن ٣٥٥ الى ٣٦١ من اللائحة الصادرة سنة ١٩٣١ جاءت لبيان طرق اثبات الوفاة والوراثة أمام المحاكم

الشرعية بالطرق الادارية أو الحكم وبيان ان الاعلام الشرعي الذي يصدر بعد التحريات الادارية يكون حجة على الكافة ما لم يصدر حكم شرعي باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين وليس الغرض منه حصر الادلة التي يمكن الأخذ بها لاثبات الوراثة لان اللائحة مشتملة على باب خاص لحصر الادلة الشرعية ومن بينها الاقرار (تراجع المادة ١٢٣ لائحة سنة ١٩٣١) ولا يسار الى اثبات الوراثة باعلام شرعي أو حكم شرعي الا في حالة انكار الوراثة من أحد الخصمين فاعتماد الحكم على الاقرار لا يثبت الوراثة لا يخالف أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

« وبما ان الممنوع على القاضي الاهلي بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية هو النظر في مسائل الموارث أي وضعه نفسه موضع القاضي الشرعي في تحقيق الوفاة والوراثة بطريق التحريات وسماع شهود تؤيدها واستدعاء الورثة لسماع أقوالهم ثم التقرير بالوراثة بناء على ما يثبت له - أو في سماع الدعوى الخاصة بالوراثة بين ورثة ينكر بعضهم ووراثة الآخرين والحكم فيها . أما الأخذ باقرار أحد الخصمين في مجلس القضاء سواء أكان ذلك قد حصل أمامه أو أمام غيره وتدوين في ورقة رسمية . الأخذ بهذه الاقرارات للوصول الى التحقق من صفة أحد الخصمين في الدعوى المطروحة أمامه وهو مختص بالفصل فيها والافتتاح بكفائتها وعدم الحاجة الى ارسال الخصوم أمام المحكمة الشرعية للفصل في أمر الوراثة فيدخل في الحق الذي للقاضي في تقدير الدليل المقدم له ولا تعد فيه على الاختصاص الشرعي خصوصا وانكار الوراثة هنا صادر ممن لا حق له في الانكار ولا فائدة له فيه كما سبق بيانه وعليه فلا مخالفة للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .

« وبما أن الحكم المطعون فيه اتخذ أسباب الحكم

الا انه ينبغي التفرقة بين مخالفة حكم هذه المادة بعدم اجراء أية دعوة مالى الخصم وبين دعوتهم للحضور بورقة اخرى غير ورقة التكليف على يد محضر . ذلك لأن مطلق الدعوة للخصم ايا كانت وسيلتها هو اجراء جوهرى قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور امام الخير والدفاع عن مصالحهم عند قيامه بما عهد اليه من الاجراءات اللازمة لتتوير الدعوى . أما حصول هذه الدعوة بورقة من أوراق المحضرين فهو اجراء خادم للاجراء الاول مقصود منه الاستيثاق من حصول هذه الدعوة بدليل يقينى . ومقتضى هذه التفرقة أن يكون الجزاء على عدم حصول دعوة مالى الخصوم هو بطلان اعمال الخير منعاً لما يترتب على ذلك من الاخلال بحق الدفاع الواجب صيائه فى جميع مراحل الدعوى . اما حصول الدعوة بغير ورقة التكليف على يد محضر فلا يقتضى البطلان الا اذا لم يطمئن قاضى الموضوع الى أن الدعوة بهذه الوسيلة لم تبلغ للشخص الواجب تبليغها اليه

٢ - المقصود من دعوة الخصوم للحضور امام الخير هو تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم اثناء مباشرته العمل فى قضيتهم فانه ينبغي أن لا تصح الدعوة - اذا تعدد المشاؤون الخصم ما - الا لهم جميعاً أو لمن يكون منهم متمكناً من الأدلاء بدفاعه فان ترك الخير دعوة المتمكن ودعا غيره ولم يستطع كلاهما الحضور ترتب على ذلك الاخلال بحق الدفاع وكانت اعمال الخير باطلة وتقريره باطلا كذلك .

الابتدائي بالنسبة للصفة أسباباً له وتنحصر تلك الأسباب فى أن وراثة الامراء لمحمد بك رسم ثابتة من الحكم الشرعى الصادر فى سنة ١٢٧٦ هـ فى دعوى الوصية وفى محضر الصلح الحاصل بين وزارة الاوقاف وبين الامراء فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٨ وقد سبق بيان كفاية محضر الصلح لاثبات الوراثة وانه حجة على مجلس المديرية والداخلية أيضاً لهذا يكون الحكم مسبباً ولا حجة بعد ذلك لبحث قيمة حكم الوصية .

« وبما انه مما تقدم تكون أوجه الطعن كلها مرفوضة

(طن وزارة الداخلية وأخرى ضد أصعب السور الامراء محمد عباس حلم باشا وآخرين وحضرهم الاستاذ كامل صدقى بك رقم ١٠ سنة ٢ قضائية - بالية السابقة)

٣٠

٢٦ مايو سنة ١٩٣٢

(١) خير . وجوب دعوة الخصوم للحضور امامه . اجراء جوهرى . اغفاله . بطلان اعماله . اخطار الخصوم . بغير ورقة التكليف على يد محضر . لا يقتضى البطلان الا اذا لم يطمئن القاضى الى وصول التبليغ للخصم .

(٢) خير . دعوة الخصوم . تعدد الممثلين لخصم واحد . وجوب دعوتهم جميعاً . أو دعوة المتمكن منهم من ابداء دفاعه

وقف . ناظر معزول ابتدائياً . ضم ناظر موقت من هيئة التصرفات وادته بالامتداد . واستلام الناظر المنضم جبر الاوراق الوقف . بطلان اجراءات الخير لعدم اخطار الناظر المنضم

المبادئ القانونية

١ - اوجبت المادة ٢٢٧ مرافعات على الخير دعوة الخصم للحضور امامه حسب القانون بغير ان ترتب جزاء ما لا على عدم قيامه باجراء هذه الدعوة اصلاً ولا على اجراء الدعوة بأية وسيلة أخرى غير الاعلان على يد محضر

فاذا كان لوقف ما ناظر عزلته المحكمة الابتدائية الشرعية : ثم حكمت هيئة التصرفات الشرعية اثناء قيام دعوى عزل امام المحكمة العليا الشرعية بضم ناظر موقت له واذنته بالا نفرد ونفذهذا الناظر حكم ضمه واذنته بالا نفرد جبراً على الناظر المعزول واستلم منه اعيان الوقف ومستنداته فان هذا الناظر المأذون بالا نفرد يصبح هو الذي ينبغي اخطاره بالحضور امام الخبير في قضايا الوقف فان كان الناظر المعزول هو الذي اخطر دون هذا الناظر المضموم المأذون له بالا نفرد ترتب على ذلك ان لم يمثل الوقف احد وكانت أعمال الخبير التي باشرها اثناء ذلك باطلة .

(المواد ٢٢٧ مرافعات)

المحكمة

« من حيث ان مبنى الشق الاول من الطعن ان الخبراء لم يتبعوا احكام المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات التي تنص بأن اعلام الخصوم بالحل واليوم والساعة التي يباشر الخبير عمله فيها يجب أن يكون بتكليف بالحضور يعلن لهم كاوراق المحضرين . ذلك لأنهم بدؤوا عملهم بتسلم مستندات السيد حسين القصبي بحضور الطرفين ابتداء من ١٨ يولييه سنة ١٩٢٢ . وبعد أن انتهوا من ذلك في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٢ اخذوا يبحثون هذه المستندات في جلسات عقدوها في غيبة الخصمين من ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ الى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ فلما انتهوا من هذا العمل قرروا بمحضرم المؤرخ في ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ استدعاءها لجلسة ٣ يولييه سنة ١٩٢٤ بخطابات قالوا انهم كتبوها عقب اقبال محضرم وأرسلوها لها فلما لم يحضر وكيل الطاعن أخذوا في مناقشة السيد حسين القصبي في جلسات

٣ و ٥ و ٨ يولييه سنة ١٩٢٤ ثم أجلوا العمل لغير يوم معين ثم استأنفوه بغير دعوة الطاعن بجلسة ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ ثم أجلوا العمل لغير يوم معين ثم استأنفوه في ٢٣ و ٢٨ يولييه و ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ ثم أخذوا في وضع تقريرهم وعقدوا لذلك عدة جلسات لغاية أول نوفمبر سنة ١٩٢٤ ثم قرروا استدعاء الخصمين لمناقشتها وحددوا لذلك جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ وأثبتوا في محضرم أنهم أرسلوا خطابات مسجلة للخصمين ويقول الطاعن ان الخبراء قد أخطأوا في تطبيق المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات لأنهم كانوا يباشرون أعمالهم أحياناً بغير دعوة الطاعن وأحياناً بعد اخطاره بخطابات مسجلة لم تصله وأنه دفع بهذا الدفع أمام محكمة أول درجة وامام محكمة الاستئناف فلم يقبل دفعه وان محكمة الاستئناف لم تجب على دفعه هذا الا بقولها « انه من المتفق عليه علماء وعملان اعلان الخصوم بالحضور أمام الخبير يجوز أن يحصل بطريق الخطابات المسجلة وهو ما حصل في هذه الدعوى .

« ومن حيث ان مبنى الشق الثاني من الطعن أنه مع التسليم بجواز تكليف الخصوم بالحضور أمام الخبير بالخطابات المسجلة ومع التسليم بأن خبراء الدعوى قد دعوا الطاعن للحضور أمامهم للمناقشة في يوم ٣ يولييه سنة ١٩٢٤ بخطاب مسجل وأنه قد تسلم هذا الخطاب قبل الجلسة - يقول الطاعن انه مع التسليم بذلك لم يكن هو يومئذ متمكناً من القيام بتمثيل الوقف بالحضور عنه امام الخبراء لأن المحكمة الشرعية قد كانت عزلته من النظر بحكمها المؤرخ في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ وعينت وزير الاوقاف ناظراً منضماً له - فأذونا بالا نفرد - دونه بحكمها المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ وتعدت وزارة الاوقاف هذا الحكم في أواخر يونيه سنة ١٩٢٤ وبقي هو لا يستطيع عملاً من أعمال النظارة حتى

قدم الخبراء تقريرهم - ويقول الطاعن انه قد ترتب على ذلك أنه لم يحضر عن الوقف احد أمام الخبراء لا هو ولا وزارة الاوقاف وترتب على ذلك أيضا ان هؤلاء الخبراء اعتمدوا حساب السيد القصبي كما هو بالرغم من ثبوت خيانتة فيه وعزله من النظر.

«ومن حيث ان الحكم المطعون فيه يقول في سياق الرد على هذا الوجه « انه يستفاد من حكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩ الذي قدمه الطاعن انه ما كان معزولا من النظارة على الوقف في الوقت الذي يقول عنه الخبراء انهم أعلنوه فيه لأنه يعلم حق العلم ان الحكم الصادر بعزله كان ابتداءيا غير واجب التنفيذ ولذلك رفع هو الدعوى الصادر فيه الحكم المذكور على وزارة الاوقاف والحقانية والداخلية يطالبها بتعويض عن تنفيذ هذا الحكم الابتدائي الصادر بعزله لأنه غير واجب التنفيذ ولا استعمال التعسف في هذا التنفيذ. وقد حكمت المحكمة باجابه طلبه في احقيته للتعويض عن ذلك» ثم يقول هذا الحكم المطعون فيه بعد ذلك « من حيث ان رفع يد المستأنف (الطاعن) بهذا التنفيذ غير القانوني لا يمكن بحال من الاحوال أن يستلزم العزل من النظارة على الوقف ولا يمنعه من أداء وظيفة النظارة فيما يمكنه من الامور التي لا يكون هذا التنفيذ التعسفي مانعا لإياه من ادائه كالحضور عن الوقف والدفاع عنه وفي جميع الاجراءات القضائية الخاصة بمصالح الوقف »

« ومن حيث ان المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات وان أوجبت على الخبير دعوة الخصوم للحضور أمامه حسب القانون بغير أن ترتب جزاء ما لا على عدم قيامه باجراء هذه الدعوة أصلا ولا على اجراء الدعوة بأية وسيلة أخرى غير الاعلان على يد محضر - الا أنه ينبغي التفرقة بين مخالفة

حكم هذه المادة بعدم اجراء أية دعوة مالم يخصص و بين دعوتهم للحضور بورقة أخرى غير ورقة التكليف على يد محضر . ذلك لأن مطلق الدعوة للخصم أية كانت وسيلتها هو اجراء جوهرى قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور أمام الخبير والدفاع عن مصالحهم عند قيامه بما عهد اليه من الاجراءات اللازمة لتوفير الدعوى اما حصول هذه الدعوة بورقة من أوراق المحضرين فهو اجراء خادما للاجراء الاول مقصود منه الاستيثاق من حصول هذه الدعوة بدليل يقينى . ومقتضى هذه التفرقة أن يكون الجزاء على عدم حصول دعوة مالم يخصص هو بطلان أعمال الخبير منعا لما يترتب على ذلك من الاخلال بحق الدفاع الواجب صيانتة في جميع مراحل الدعوى . اما حصول الدعوة بغير ورقة التكليف على يد محضر فلا يقتضى البطلان الا اذا لم يطمئن قاضى الموضوع الى أن الدعوة بهذه الوسيلة لم تبلغ للشخص الواجب تبليغها اليه

« ومن حيث ان لاختلاف بين طرفي الخصومة في أن الاعمال التي باشرها الخبراء بحضورهما من ٤ يولييه سنة ١٩٢٢ الى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ كانت تنحصر في تسليم مستندات السيد حسين القصبي ولا في أن عملهم الحيوى لم يتبدى في الواقع الا من يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ الذي قرروا فيه استدعاء الخصوم لمناقشة الحساب المتنازع فيه وحددوا للمناقشة جلسة ٣ يولييه سنة ١٩٢٤ ولا في انهم اتموا هذا العمل في غيبة الطاعن وقدموا تقريرهم في ختام سنة ١٩٢٤ . « ومن حيث انه بصرف النظر عما قيل في الشق الاول من الطعن ومع التسليم بأن خبراء الدعوى قد دعوا الطاعن لحضور مناقشة الحساب في جلسة ٣ يولييه سنة ١٩٢٤ وفي الجلسات التي

٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ كان حكماً واجب التنفيذ بمقتضى نص المادة ٣٥٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فاستأنفه الطاعن ومحكمة استئناف مصر الاهلية حكمت بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام وزارتي الداخلية والارواق بتعويض قدره خمسمائة جنيه مع الزامهما بالمصاريف .

« ومن حيث انه يبين من ذلك ان الحكم الذي نفذته وزارة الاوقاف في أواخر مايو سنة ١٩٢٤ لم يكن هو الحكم الابتدائي الصادر من محكمة طنطا الشرعية بالعزل حتى يصح القول بأنه حكم ابتدائي غير قابل للتنفيذ وان على بك المتزلاوى كان يعلم ذلك تمام العلم بل أن الحكم الذي نفذ هو حكم هيئة التصرفات الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ الذي تأولت له هذه الهيئة وصف النفاذ المعجل بتأسيسه على المادة ٣٥٠ من لائحة المحاكم الشرعية وقد بقي هذا الحكم مسلماً له بوصف النفاذ المعجل حتى كشفت محكمة الاستئناف عن حقيقته بحكمها الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩ فبينت خطأ تأسيسه على المادة ٣٥٠ السابقة الذكر في اعطائه وصف النفاذ المعجل

« ومن حيث انه ينتج من ذلك ان على بك المتزلاوى لم يكن في الواقع الناظر الوحيد المسئول عن شؤون الوقف منذ ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ الى أن حكم بإلغاء الحكم الصادر بعزله من المحكمة العليا الشرعية في ٥ يناير سنة ١٩٢٥ وان وزارة الاوقاف التي استلمت جميع أعيان الوقف ومستنداته جبرا على الطاعن بطريق التنفيذ الجبري بحكم هيئة التصرفات الصادر بتنظرها وانفرادها - هي التي كان يجب اخطارها - وحدها أو مع على بك المتزلاوى بالحضور أمام الخبراء لجلسة ٣ يونيه سنة ١٩٢٤ وما بعدها - ومسلم في الدعوى ان هذه

بعدها دعوة صحيحة فان الذي تبينته هذه المحكمة من الحكمين الشرعيين الصادرين في ١٩ مارس سنة ١٩٢٤ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ ومن حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٩ التي كانت جميعها مقدمة للمحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه أن محكمة طنطا الشرعية بعد أن حكمت بصفة ابتدائية بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٢٤ بعزاً على بك المتزلاوى من النظر على الوقف ورفض طلب شمول هذا الحكم بالنفاذ المعجل حكمت بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ « هيئة التصرفات » بتعيين وزير الاوقاف الحالي وقتئذ منضمها الى ناظره الحالي واباحت لمعاليه الانفراد في ادارة شؤون هذا الوقف الى أن يفصل في الخصومة القائمة على ماظره نهائياً وذكرت تلك المحكمة في أسباب حكمها هذا أنها تستند الى نص المادة ٣٥٠ من لائحة المحاكم الشرعية التي تجيز لها في حالة الحكم بعزل ناظر تعيين ناظر مؤقت الى أن يفصل في الخصومة القائمة على العزل نهائياً . وتبين لهذه المحكمة أيضاً أن وزارة الاوقاف تسلمت الصورة التنفيذية لهذا الحكم ونفذته جبراً على على بك المتزلاوى ابتداء من ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ لغاية ٢ يونيه سنة ١٩٢٤ فتسلمت جميع الأعيان والاوراق والمستندات من مكتب الوقف ومترى على بك المتزلاوى بعد صدور أمر النيابة بتفتيشه لادعائها عليه يومئذ بالتبديد . وانه بعد أن حكم نهائياً بإلغاء حكم العزل رفع على بك المتزلاوى على وزارة الاوقاف والداخلية والحقانية دعوى امام محكمة مصر الاهلية طالبها فيها بتعويض عما اصابه من تنفيذ حكم هيئة التصرفات المتقدم ذكره بالعنف بغير مقتضى ولا مسوغ فحكمت محكمة مصر بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ برفض دعواه معتمدة في ذلك على أن حكم هيئة التصرفات الصادر في

واحالة القضية لمحكمة استئناف مصر للحكم فيها من جديد

(طعن على بك المنزلاوى صفته وحضر عنه الاستاذ عبد الله فكرى خليل ضد ورتة المرحوم السيد حسين القصبي وحضر عنهم الاستاذان محمد كامل البندارى وعبد الخالق عطيه رقم ٣٥ - سنة اول ق - بالمدينة السابقة)

٢١

٢ يونيه سنة ٩٢٢

١ حكر . اثباته . عدم ضرورة القيد بما تقضى به المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . يكفى اثبات الحكر حكر . اثباته . مآله موضوعية .

٢ - تقادم . حكر . اقرار بالاستحكار . يمنع تلك الارض المحكرة بمضى المدة

المبادئ القانونية

(١) محل العمل بأحكام المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن يكون النزاع في أصل الوقف، فإذا كان قاصراً على المطالبة بالحكر فيكفى فيه تقديم الدليل على الحكر والمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقديرها للدليل الجائز لها الأخذ به لاثبات الحكر . وليست ملزمة بأيقاف السير في الدعوى حتى تقدم حجة الوقف (٢) إقرار الواقف في حجة انشائه الوقف باستحكار الأرض مانع من تملك الأرض المحكرة ولا يؤثر فيه بأى حال سكوت المحكر عن المطالبة بالحكر السنوى مهما طال مدته إذا ن سبب وضع اليد معلوم ولم يطرأ عليه تغيير .

(المواد ١٣٧ و ٣٧٦ لائحة شرعية)

المحكمة

« من حيث ان وزارة الاوقاف وهى المدعى عليها فى الطعن رفعت على وقف العروسى دعوى ايام محكمة مصر الابتدائية تطالبه بحكر خمس سنوات مستحق على قطعة ارض كائنة بشارع

الوزارة لم تخطر بالحضور لهذه الجلسات وقد ترتب على عدم اخطارها وعدم حضور الطاعن - وهو ممنوع عن الانفراد فى أى شأن من شؤون الوقف ان لم يمثل الوقف أحد أمام الخبراء فحرم بذلك من الدفاع عن حقوقه وانتهى الأمر بالخبراء الى أن قرروا التصديق على حساب السيد حسين القصبي .

« ومن حيث انه متى كان المقصود من دعوة الخصوم للحضور أمام الخبير هو تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم أثناء مباشرته العمل فى قضيتهم فانه ينبغى أن لا تصح الدعوة - اذا تعدد المثلون لخصم ما - الا لهم جميعاً أولن يكون منهم متمكناً من الأدلاء بدفاعه فان ترك الخبير دعوة المتمكن ودعا غيره ولم يستطع كلاهما الحضور ترتب على ذلك الاخلال بحق الدفاع وكانت أعمال الخبير باطلة وتقريره باطلا كذلك . فاذا كان لوقف ما ناظر عزله المحكمة الاجدائية الشرعية ثم حكمت هيئة التصرفات الشرعية أثناء قيام دعوى عزله أمام المحكمة العليا الشرعية بضم ناظر مؤقت له وأذنته بالانفراد وقد هذا الناظر حكم ضمه واذنته بالانفراد جبراً على الناظر المعزول واستلم منه أعيان الوقف ومستنداته فان هذا الناظر المأذون بالانفراد يصبح هو الذى ينبغى اخطاره بالحضور أمام الخبير فى قضايا الوقف فان كان الناظر المعزول هو الذى أخطر دون هذا الناظر المضموم المأذون له بالانفراد ترتب على ذلك ان لم يمثل الوقف أحد وكانت أعمال الخبير التى باشرها أثناء ذلك باطلة .

« وحيث انه ينتج من جميع ما ذكر ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى الحكم بصحة أعمال الخبراء وتقريرهم ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه

العثماوى تابعة لوقف الحرمين فقضت المحكمة بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٣١ برفض الدعوى . فاستأنفت الوزارة هذا الحكم ومحكمة استئناف مصر قضت بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ بالغاء الحكم المستأنف وقضت للوزارة بالحكم المطلوب . فطمع ناظرا وقف العروسى في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ وبنياطعتهما على وجهين

عمه اليوم الاول

« حيث ان الوجه الأول سنده المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى التى تنص على منع سماع دعوى الوقف الا اذا كان ثابتا بشهادة من يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين فى المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيدا بدفتر احدى المحاكم الشرعية ويتمسك الطاعنان بناء على ذلك بأن وزارة الاوقاف لا تستطيع أن تدعى حكرا مقرررا على أرض موقوفة الا اذا اثبتت قبل ذلك وجود هذا الوقف فعلا بتقديم الحجة المسجلة المنشئة له . » وحيث ان العمل باحكام المادة ١٣٧ أنه الذكر محله أن يكون النزاع فى اصل الوقف وهو هنا قاصر على المطالبة بالحكر فيكفى فيه تقديم الدليل على التحكير

« وحيث ان محكمة الموضوع رأت ان ماورد فى حجة وقف العروسى من جهة الاشارة الى حكر صادر لمصاحته من وقف الحرمين كاف لاثبات هذا الحكر وانه لا محل اذن لارغام الوزارة على تقديم الحجة وانها المنشئة للوقف وتعليق السير فى الدعوى على هذا التقديم

« وحيث ان محكمة الموضوع تكون اذن قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا - أما تقديرها للدليل الجائز لها الاخذ به فهو من حقها دون

رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك .

عن الوجه الثانى

« وحيث ان محصل الوجه الثانى هو أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الموضوع بسقوط حق وزارة الاوقاف فى المطالبة بالحكر لمضى أكثر من ثلاث وثلاثين سنة على قعودها عن اقتضاؤه فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع قائلة بأن ليس الوقف اهلية التملك بالتقادم ويقول الطاعنان أن فى هذا الذى قرره المحكمة مخالفة للمادة ٣٧٦ من اللائحة الشرعية اذ هى لم تفرق فى الدفع بعدم سماع الدعوى بين ما اذا كان الدافع وقفا أو غير وقف .

« وحيث انه ليس لوقف العروسى أن يدفع بسقوط حق وزارة الاوقاف فى المطالبة لعدم قيامه بدفع الحكر المدة الطويلة لان سبب وضع يده معلوم لم يطرأ عليه تغيير اد الواقف مقر فى حجة انشائه الوقف باستحكار الارض واققراره هذا مانع من تملك الارض المحكرة ولا يؤثر فيه بأى حال سكوت المحكر عن المطالبة بالحكر السنوى مهما طالت مدته - أما ما قاله الطاعنان من أن ناظر الوقف المذكور اشعر وزارة الاوقاف بخطاب فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٨ عندهما طالبت به بالحكر بسقوط حقها فى الماضى فهو فى الواقع تسليم بالاستحكار وليس فيه ما يدل على انكار الحق ذاته أو يؤثر فى صفة وضع اليد اقل تأثير واذا اعتبر الخطاب بداية تغيير فى صفة وضع اليد فانه لم تمض من سنة ١٩١٨ الى تاريخ رفع الدعوى مدة الثلاث والثلاثين سنة .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا ولا محل بعد ذلك للبحث فيما اذا كان الوقف اهلية التملك بمضى المدة .

(طعن السيد حسن العروسى أفندى وأخرى وحضر عنهما الاستاذ عبد الله فكرى خليل ضد وزارة الاوقاف رقم ١١ سنة ٢ قضائية بالميتة السابقة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٢

١١ يناير سنة ١٩٣٢

استئناف . اعلان الحكم . قيم . اتخاذ عل لإدارة أعمال القوامه
ضمن مكتب محم . اعتبار المكتب محلا أصليا له
لإدارة أعمال القوامه . اعلان الحكم فيه . اعلان صحيح .

المبدأ القانوني

إذا اتخذ القيم على محجور عليه لإدارة أعمال
القوامه محلا ضمن مكتب محام اعتبر هذا المحل
محلا أصليا لإدارة أعمال القوامه التي يقوم بها
القيم أو في حكم المحل الذي عينه القيم ليكون مركزا
شرعيا لإدارة أعمال القيامة واستلام أوراق
الدعاوى المتعلقة بها فيه بما في ذلك أيضا اعلان
الأحكام ما دامت القيامة مستمرة

فاذا كانت صحيفة الدعوى أعلنت في هذا
المحل ولم يتغير أثناء سير القضية بل بقي مستمرا
لغاية اعلان الحكم فيه كان اعلان الحكم صحيحا
ومتجا لا تثاره القانونية طبقا للمادة ٣٥٣ مرافعات
التي تجيز اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله
الأصلي أو المعين

(المادتان ٣٥٣ و ٣٥٨ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهما دفعا بعدم قبول
الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد ارتكبا على
ان الحكم المستأنف أعلن الى المحكوم عليه أحمد
أفندي عبد البر الذي كان قيا على المرحوم عبد الفتاح
بك محرم في ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ وعلى أنه نظرا

ل وفاة عبد الفتاح بك في ١٦ مارس سنة ١٩٣١
أعلن الحكم المذكور بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣١
الى محمود بك طاهر بصفته وصيا على القاصر بن
ولدى المتوفى وهو المستأنف ، وقدر رفع الاستئناف
بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٣١ وتمسك المستأنف
عليهما بأنه نظرا ل وفاة المحكوم عليه فان ميعاد
الاستئناف يوقف ولا يحسب الباقي من الميعاد
الابعد اعلان الحكم للورثة طبقا للمادة (٣٥٨)
مرافعات وبناء على هذا الأساس باحتساب
ميعاد الاستئناف من ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ تاريخ
الاعلان الأول للقيم الى ١٦ مارس سنة ١٩٣١
تاريخ الوفاة يكون مضي ٣١ يوما مع عدم احتساب
يوم الاعلان ويوم الوفاة أيضا ومن ٣ مايو سنة
١٩٣١ تاريخ الاعلان للوصي الى ٣٠ يونيو سنة
١٩٣١ تاريخ رفع الاستئناف يكون مضي أيضا
٥٨ يوما مع عدم احتساب يوم الاعلان وبضم
٣١ يوما الى ٥٨ يوما يكون المجموع ٨٩ يوما
فيكون الاستئناف رفع بعد ميعاده

« وحيث ان التراجع من المستأنف ينحصر في
الحقيقة في اعلان الحكم الابتدائي الى احمد
أفندي عبد البر ارتكبا على أنه غير قانوني وباطل
ولا يترتب عليه أي اثر ما لأن هذا الاعلان حسب
دفاع المستأنف لم يعلن لا الى أحمد أفندي عبد البر
ولا الى محله الأصلي وإنما أعلن الى مكتب
الأستاذ محمود أفندي فهمي جنديده مخاطبا مع
فراش المكتب وان مكتب الأستاذ محمود فهمي
جنديده ليس هو المحل المعين أو المختار المشار اليه
في المادة (٣٥٣) من قانون المرافعات ورتب على
ذلك في دفاعه ان الاعلان المقول بعمله الى احمد

أفندي عبد البر كان يجب أن يعلن إلى الوصي لأن هذه الورقة من الأوراق التي يترتب عليها آثار ونتائج قانونية إلى آخر ما شرحه في المذكرة المقدمة منه « وحيث أن الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه بمقتضى نص المادة (٣٥٣) مرافعات هو ستون يوما من يوم إعلان الحكم لنفس الخصم أو لجله الأصلي أو المعين (domicile élu) إذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية وبمقتضى نص المادة (٣٥٨) بوقف موت المحكوم عليه ميعاد الاستئناف ولا يحسب الباقي من الميعاد إلا بعد إعلان الحكم للورثة في آخر محل كان لورثتهم « وحيث أنه مما لا نزاع فيه بأنه إذا ثبت أن إعلان الحكم الذي حصل إلى أحمد أفندي عبد البر بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ قانوني وصحيح يكون ميعاد الاستئناف قد انقضى وبالعكس إذا ثبت عدم صحته فيكون الاستئناف قد رفع في الميعاد

« وحيث أن المستأنف يدعي أن الإعلان إلى أحمد أفندي عبد البر حصل في مكتب الأستاذ جنديه باعتباره أنه هو المحل المختار المشار إليه في المادة (٣٥٣) مرافعات مع أن هذا المكتب ليس محلا مختارا لأحمد أفندي عبد البر

« وحيث أن الثابت في أوراق الدعوى الابتدائية أن المستأنف عليها وهما مدعيان أصلا أعلننا أحمد أفندي عبد البر بصفته قبا على عبد الفتاح بك محرم المتخذ له محلا مختارا مكتب القوامه ضمن مكتب حضرة الأستاذ محمود بك فهمي جنديه المحامي بشارع المغربي قسم عابدين مخاطبا مع فراش المكتب . وبجلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أمام المحكمة الابتدائية حضر الأستاذ يوسف الجندي عن المدعى عليه عن الأستاذ جنديه وهو

المدافع الآن عن المستأنف وترافع الطرفان بالكيفية الميينة بمحضر الجلسة وصدر الحكم حضوريا بناء على ذلك

« وحيث أن الحكم أعلن من المحكوم لها قبل وفاة عبد الفتاح بك محرم إلى أحمد أفندي عبد البر كما هو ثابت بالإعلان المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ إلى محل إقامته بصفته قبا على عبد الفتاح بك محرم المتخذ له محلا مختارا مكتب القوامه ضمن مكتب حضرة الأستاذ محمود أفندي فهمي جنديه مخاطبا مع فراش المكتب بمعنى أن إعلان الحكم المستأنف حصل في نفس المحل الذي أعلن فيه إعلان الحضور أمام المحكمة الابتدائية ويتبين من ذلك كما قال بحق الحاضر عن المستأنف عليهم أن الحكم لم يعلن إلى مكتب الأستاذ جنديه باعتباره محلا مختارا للقيم بل أعلن في مكتب القوامه الكائن ضمن مكتب حضرة الأستاذ وتفسير ذلك بأن القيامة على المرحوم عبد الفتاح بك محرم اتخذت لها مكانا لأدارتها إحدى غرف المحل الموجود به مكتب الأستاذ جنديه وعلى هذا يكون هذا المحل معتبرا محلا أصليا لإدارة أعمال القيامة التي يقوم بها القيم أو في حكم المحل الذي عينه القيم لأن يكون مركزا شرعيا لإدارة أعمال القيامة واستلام أوراق الدعاوى المتعلقة بها فيه طبقا للقانون بما في ذلك أيضا إعلان الأحكام مادامت القيامة مستمرة وهذا المحل لم يتغير أثناء سير القضية بل بقي مستمرا لغاية إعلان الحكم فيه

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون إعلان الحكم الذي حصل في ١٢ فبراير سنة ١٩٣١ إلى القيم في مكتب القيامة المعين في الدعوى صحيحا وينتج آثاره القانونية تطبيقا لنص المادة (٣٥٣) مرافعات

محل إقامة المعلن اليه لا اعلانه فيه غير أن القانون أجاز في بعض الأحوال أن يحصل الاعلان بالمحل المختار كاعلان صحيفة الاستئناف والاذار بقيد (مادتا ٣٦٤ و ٣٦٥ مرافعات) ففي هذه الأحوال يقوم بيان محل المختار في ورقة الاعلان مقام بيان محل الإقامة الأصلي وعلى ذلك فليس بلام أن يبين المحلان معا في الورقة الواحدة بحيث اذا لم يصح الاعلان في أولها أعلنت الورقة الى المحل الثاني لان هذا لم يطلبه القانون مادام أنه سوى بين المحلين في الاثر القانوني .

(٢) اذا اتخذ المستأنف في صحيفة الاستئناف مكتب محام محلا مختارا له في البلدة الكاتبة بها محكمة الاستئناف فاعلنه المستأنف عليه فيه بأذار بقيد استئنافه في ثمانية أيام ورفض المحامي استلامه لانه تنازل عن توكيله ولانه لم يكن لديه توكيل رسمي عنه بالتقاضى فسلم المحضر الصورة الى المحافظة في اليوم التالي طبقا لأحكام المادة ٧ مرافعات كان الاعلان صحيحا إذ لم يكن المستأنف عليه مكلفا بعد أن رفض المحامي استلام الاعلان أن يعيد هذا الاعلان الى قلم الكتاب لأن محل هذا اذا لم يتخذ المستأنف له محلا مختارا بالمدينة التي بها مركز محكمة الاستئناف والمستأنف كان قد اتخذ في هذه الحالة محلا .

(المواد ٧ و ٣٦٤ و ٣٦٥ مرافعات)

المحكم

« من حيث ان الحاضر عن المستأنف عليهما الأولى والثانية دفع بدم قبول الاستئناف وطلب

» وحيث أنه متى ثبت ان اعلان الحكم المستأنف الى احمد افندي عبد البر القيم بتاريخ ١٢ فبراير سنة ٩٣١ صحيحا فيبدأ منه ميعاد الاستئناف ويسرى لغاية ١٦ مارس سنة ٩٣١ تاريخ وفاة المورث عبد الفتاح بك محرم ويوقف لغاية إعادة اعلان الحكم المذكور الى الوصى عن القصر وهو ٣ مايو سنة ٩٣١ ثم يستمر ويحسب الباقي من الميعاد لغاية الاستئناف وثابت ان الاستئناف رفع بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ٩٣١ فيكون مضى أكثر من ستين يوما . وهنا مما يجب ملاحظته انه لما اعلن الحكم المستأنف ثانيا الى الوصى قد اشير في نفس الاعلان كما هو ثابت فيه ان الحكم المستأنف سبق اعلانه الى القيم بتاريخ ١٢ فبراير سنة ٩٣١ فكان من الواجب على المستأنف أنه يلاحظ احتساب ميعاد الاستئناف طبقا للقانون فلم يفعل ذلك رغما عن تنبيهه في اعلان الحكم اليه انه سبق اعلانه للقيم في التاريخ سالف الذكر « وحيث انه مما تقدم يكون الدفع المقدم من المستأنف عليهما في محله ويتعين قبوله

(استئناف الميراثى محمود بك طاهر بصفته وصيا على ورثة المرحوم عبد الفتاح بك محرم ضد استجيلة محرم وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد المنعم أبوزيد رقم ١٥٥ سنة ٤١ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعرزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة محمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام دهنى بك مستشارين)

٢٣

٢٣ يناير سنة ١٩٣٢

- ١ استئناف - اذار بقيد . اعلانه . صحة اعلان الاستئناف أو الاذار الى المحل المختار مباشرة . قيام المحل المختار مقام المحل الاصلى . عدم ضرورة ذكر المحل الاصلى للمستأنف في ورقة اذار القيد
- ٢ - استئناف . اذار بقيد . اعلانه في المحل المختار . امتناع المحامى عن قبوله . تسليمه الى المحافظة . صحة الاعلان .

المبادئ القانونية

(١) الأصل ان كل اعلان يجب أن يعين فيه

الحكم باعتباره كأنه لم يكن وقال ان المستأنف أعلن لهما صحيفة استئنافية بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وحدد لنظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف جلسة ٢ مارس سنة ١٩٣١ واتخذ له محلا مختارا مكتب حنا أفندى بشوت المحامى وانه قبل ذلك كان قدم طلبا الى لجنة المساعدة القضائية أمام محكمة الاستئناف لاعفائه من رسوم الاستئناف ولما نظر طلبه بجلسته ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ حضر أمام اللجنة حنا أفندى بشوت مع وكيل المستأنف فلذلك أنذر المستأنف عليهما الاولى والثانية المستأنف باذار تاريخه ١٠ يناير سنة ١٩٣١ ونبها عليه فيه بقيد استئنائه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاذار والا اعتبر كأن لم يكن عملا بالقانون وأعلن هذا الاذار الى المستأنف بمحله المختار وهو مكتب الافوكاتو حنا بشوت فلم يقبل استلامه وأجاب المحضر بأنه لا يمكنه استلام صورة الاذار لأنه تنازل عن توكيل ابراهيم أفندى أدهم ولانه لم يكن لديه توكيل رسمى عنه بالتقاضى فأعلن المحضر الاذار في اليوم التالى الى المحافظة وقال الحاضر عن المستأنف عليهما أنه بالرغم عن هذا الاذار المعلن اعلا ما قانونيا فان المستأنف لم يقيد استئنائه في الموعد الذى حدد له بالاذار بل قيده في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١

« وحيث ان الحاضر عن المستأنف طلب رفض هذا الدفع لاسباب ثلاثة: الاول أن الاذار باطل لعدم اشتماله على بيان محل اقامة المستأنف وهو من البيانات المنصوص عليها بالمادة ٣ من قانون المرافعات والتي يترتب على اغفالها بطلان الاعلان بنص المادة ٢٢ منه: الثانى أن الاذار حصل بطريق الغش وسوء القصد وذلك لان المادة ٣٦٤ مرافعات أوجبت على المستأنف أن يتخذ

له محلا في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف ان لم يكن ساكنها والا فتعلن الأوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة « وبما ان للمستأنف محل اقامة بالقاهرة بينه باعلان الاستئناف فكان يجب على المستأنف عليهما عند رفض صاحب المحل المختار استلام الاذار لعدم وكالته عن المستأنف أن يعلنه في محل اقامته فاما اعلانهما له في المحافظة فدليل على سوء نيتهما وكل عمل مشوب بسوء النية لا يستفيد منه صاحبه والسبب الثالث بطلان الاعلان للمحافظة لانه كان يجب اعلان الاذار من جديد لقلم الكتاب « وحيث انه بالنسبة لبطلان الاذار لعدم اشتماله على بيان محل اقامة المستأنف فالامر فيه ليس كذلك اذ الاصل أن كل اعلان يجب أن يبين فيه محل اقامة المعلن اليه لاعلانه فيه غير أن القانون أجاز في بعض أحوال أن يحصل الاعلان بالمحل المختار كاعلان صحيفة الاستئناف والاذار بقيدته (مادتي ٣٦٤ و ٣٦٥ مرافعات) ففي هذه الأحوال يقوم بيان المحل المختار مقام محل الاقامة الاصلى وعلى ذلك فليس بالازم أن يتبين المحلان معا في الورقة الواحدة بحيث اذا لم يصح الاعلان في أولهما أعلنت الورقة الى المحل الثانى لان هذا لم يطلبه القانون مادام أنه سوى بين المحلين في الاثر القانونى

« وحيث ان القول بأن المستأنف عليهما كانتا سيئتي النية في اختيارهما اعلان اذارهما الى المحل المختار دون محل الاقامة الاصلى فقول لم يقيم عليه دليل بل على العكس فان علامات حسن النية بادية في تصرفهما فالمستأنف قد اتخذ له محلا مختارا مكتب حنا أفندى بشوت الذى أعلن صحيفة الاستئناف والذي حضر بنفسه بعد تاريخ اعلانهما مع وكيل المستأنف أمام لجنة المساعدة

القانون لا تقف سدا مانعا من اثبات هذا التحايل بطرق الثبوت كافة بما فيها البينة والقرائن . ولما كان السبب القانوني في عقد القرض هو دفع الدائن الى المقترض نقودا وعن هذا الدفع يتولد الالتزام بالرد فاذا اتفق السبب او كان السبب محرما كانت السندات باطلة قانونا

فاذا رفعت امرأة دعوى ضد شخص تطالبه بمبالغ بدعوى أنه اقترضها منها وظهر من مجموع المراسلات المتبادلة بينها وبينه في وقت معاصر لتاريخ تحرير السندات أو لاحق أن هناك ما يحمل على الظن بوجود علاقات غير شريفة بينهما حررت من أجلها السندات وبأن الدائنة كانت تعيش هي وابتها في كنف المدين الذي كان يعطيها من وقت لآخر ما تجود به نفسه حتى أنهما كاتتا تستجديانه جنيا واحدا في بعض الأحيان مما يدل على أنها كانت في حالة فقر لا تسمح لها بأن تقرضه نحو ٣٠٠ حنيه . كان هذا قاطعا في نفى وجود علاقة قرض حقيقي وتكون السندات خالية عن السبب القانوني وباطلة

(مادة ٩٤ مدني)

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن المستأنفين دفع بأن السندات المرفوعة بها الدعوى باطلة قانونا لأنها تخفى تعهدات مبنية على سبب محرم يناقض الشرف ويخالف الآداب العامة وقد رد على ذلك وكيل المستأنف عليها بأن السندات جدية » وحيث ان السبب القانوني في عقد القرض هو

القضائية فلم يداخل المستأنف عليهما أى شك في الحل المختار الذي اتخذته المستأنف والذي هذه مظاهره هو كالحل الاصل في واقع الامر سواء بسواء . فاذا ما امتنع المحامي بعد ذلك عن استلام الاعلان فليس للمستأنف عليهما يد في هذا الامتناع

« وحيث انه مادام ان الاعلان في الحل المختار كان صحيحا قانونا فلم يعد المحضر الواجب القانوني في تسليم الصورة الى المحافظة طبقا لاحكام المادة ٧ مرافعات كما ان المستأنف عليهما لم يكن مطلوبا منهما ان يعيد الاعلان بعد ان رفض المحامي استلامه الى قلم الكتاب لان هذا انما يكون محله ان لم يتخذ المستأنف له محلا مختارا بالمدينة التي بها مركز محكمة الاستئناف وليس الحال كذلك بالنسبة للمستأنف

« وحيث انه مما تقدم يتبين ان الانذار بقيد الاستئناف صحيح قانونا ولذا يكون قيد الاستئناف حصل بعد المدة التي تحددت بالانذار فيتعين الحكم باعتباره كأن لم يكن طبقا لنص المادة ٣٦٤ مرافعات

(استئناف ابراهيم افندي آدم وحضر عنه الاستاذ محمد بك زلي على ضد الت ملك حفي وآخرين وحضر عن الاولى والثانية الاستاذان يوسف احمد الجندى ومحمد أبو الخير رقم ٤٤٧ سنة ١٢٨٩ رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

٢٤

٢٣ يناير سنة ١٩٣٢

تعهدات . سبب غير مشروع . جواز اثبات بطلان السبب أو انعدامه بالقرائن .

المبدأ القانوني

من المقرر علما والمتبع عملا أن التعهدات التي يظهر من ظروفها أنها عملت لا خفاء ما حرمة

دفع الدائن الى المقرض نقودا ومن هذا الدفع يتولد الالتزام بالرد فاذا امتنع السبب أو كان السبب محرما كانت السندات باطلة قانونا

« وحيث انه من المقرر علما والمتبع عملا ان التعهدات التي يظهر من ظروفها انها عملت لاختفاء ماحرمه القانون لا تقف سدا مانعا من اثبات هذا التحايل بطرق الثبوت كافة بما فيها البينة والقرائن » وحيث ان أساس دفاع المستأنفين ان السندات التي تملكها المستأنف عليها هي سندات باطلة قانونا لأن المستأنف عليها لم تدفع او رثهم قيمة هذه السندات وانما حررها المورث المذكور في مقابل العلاقة غير المشروعة التي كانت بينه وبين المستأنف عليها وابتها

« وحيث ان الحاضر عن المستأنفين دال على صحة مذهب اليه بالخطابات المقدمة منه وذهب الى أنها تشير الى وجود علاقة غير شريفة بين مورث المستأنفين والمستأنف عليها وابتها

« وحيث ان المستأنف عليها لم تنكر صدور هذه الخطابات منها ومن ابتها وان كان بعضها بغير توقيع وبعضها بامضاء (. . .) والبعض بامضاء (. . .) وذهب الحاضر عن المستأنف عليها الى ان السندات جديّة وان الخطابات المذكورة لا تفيد أكثر من وجود علاقة حب بين الطرفين وقرر بأنه ليس كل صلة حب تنتهي دائما الى علاقة غير شريفة

« وحيث انه مما يجب ان يلاحظ بادي بدء ان مورث المستأنفين نفسه عندما رفعت عليه الدعوى أمام محكمة أول درجة طعن على هذه السندات بأنها سندات صورية ليس لها سبب قانوني فلا مقابل لها وتمسك بنفس هذه الخطابات

« وحيث ان عبارات هذه الخطابات خرجت عن حد المألوف بين متراسلين تقتصر علاقتهما على

الصدقة والود وتضمنت الخطابات المذكورة بعض حمل قد تفيد في ظاهرها مذهب اليه وكيل المستأنفين

.....
ولكن حيث ان من واجب القاضي ان لا يقع في تكوين رأيه بالأدلة التي قد يتطرق اليها أي شك مهما دق وصغر

« وحيث ان المحكمة ترى احتمال مذهب اليه وكيل المستأنف عليها من ان الغرض من هذه الخطابات هو التبسط أو المزاح دعا اليهما زوال الكلفة بين المتراسلين فلا يمكن الجزم بأن الخطابات تدل بنفسها وحدها على وجود علاقات غير شريفة . وانما الذي تقطع به هذه الخطابات هو ما تدل عليه من ان المستأنف عليها ما كانت ذات يسار بل كانت تعيش هي وابتها في كنف مورث المستأنفين وان هذا الأخير كان يعطيها من وقت لآخر ما تجود به نفسه فكانا يبقيا بلان هذه العطايا بدموع الفرح تهطل على وجنتيهما وبالشكر الجميل للمعطي على ما أولاها ويتبين ذلك من مناقشة هذه الخطابات كما يلي

« وحيث انه بالرجوع الى هذه الخطابات يتبين أن بعضها بغير تاريخ ومنها ما سبق تاريخ السندات المرفوع بشأنها الدعوى والباقي جاء معاصرا او لاحقا لهذه السندات وعلى كل حال فانها كلها تناولت مواضيع شتى من المراسلة جاءت بمناسبة مختلفة لم يقصد احد تعميدها أو خلقها وانما الظروف هي التي سببتها ولذلك فان هذه المراسلات تصور حقيقة حال المتراسلين وعلاقتهما الصحيحة في هذه الاوقات المختلفة فهي دليل قاطع ضد المستأنف عليها ملزم لها بما تضمنته وبالتائج التي تؤدي اليها » وحيث انه بصرف النظر عن الخطابات التي خلت من ذكر التاريخ فان الخطابات السابقة على تاريخ السندات تحررت بين ١٣ أكتوبر سنة

١٩٢١ و ٤ مايو سنة ١٩٢٣ ولذلك فهي تبين حالة المستأنف عليها ومقدرتها المالية في هذا الوقت. « وحيث انه جاء في الخطاب رقم ٤ حافظة مانصه بالحرف الواحد (أقبل اليدين الكريمتين الذي راسل لي عشرة جنيهات لا زلت دائماً في السعادة والخيرات هذا من رقة عواطفكم وقلبك الحنون الذي يشعر في اخلاصنا ومحبتنا له) وقالت المستأنف عليها بالخطاب رقم ٥ حافظة مانصه (لا ترسل أقل من عشرة جنيهه لا تقدر تنتظر كثيرا هنا وحين ما ترسلهم داخل الجواب ارسل تلغراف باسم (. . .) اكتب العرب القدس يكفي وتقول احضروا وماذا يلزمكم اخبروني عنه نعرف أنك راسل لنا الفلوس)

« وحيث ان هذه الخطابات كلها تقريباً بمعنى واحد وهي على هذا النسق تفيد أن المستأنف عليها كانت تستجدي مورث المستأنفين وتشكره تبرعه واحسانه عليها بالمبالغ التي كان يجود بها

« وحيث انه عن الخطابات التي جاءت في تاريخ معاصر أو لاحق لتاريخ السندات والتي تبين حقيقة حالة المتراسلين وعلاقتهما في هذا الوقت من ٧ أغسطس سنة ١٩٢٤ الى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ قاتها لم تخرج في موضوعها عن الخطابات السابقة ففي الخطاب رقم ٧ تقول المستأنف عليها تقدر ترسل الينا ولو ٢٠ جنيها للمصروف الضروري شكرا ياسيدي احتملنا شدة الحروشة الكلام وكدنا نتقطر مما اصابنا نرجو مهما تدبر في يدك ارسله حالا بتلغراف لاننا في حاجة الى الدراهم وانت اعلم بنا . . . » وفي الخطاب المرسل من ابنة المستأنف عليها رقم ٨ حافظة تقول مانصه (أخذت خطاباتك الاربعة سوية . . . وكان داخل كل جواب عشرة فرنكات أو عشرين الجلمة ٨٠ فرنك شكرناك . . . فكرك جميل بارسال

الفلوس داخل الجوابات ياريتهم اكثر من ذلك قبلنا الجوابات وجاء بالخطاب رقم ٩ حافظة « ولم ترسل الشرايات معلومة شئ خلى رجلينا قدام كل الناس عريانين . . . هي الحكاية جنيه واحد تذكرك من يدك » وفي الخطاب رقم ١٠ حافظة جاء مانصه . . . « حين وصولك لمصر ارسل لنا ٣٠ جنيها حتى نذهب اليك . . » وفي الخطاب رقم ١١ « داخله مبلغ الخمسة جنيهه شكرناك جدا ومتظرين الباقي حتى نساقر اليك » وبالخطاب رقم ١٢ وهو المؤرخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ « وصلنا ثلاثة جوابات كل واحد داخله خمسة جنيهه الجلمة ٦٥ جنيها شكرنا عواطفك قوى يا حبيبي لا ننساك ابدا »

« وحيث ان هذه الخطابات تنطق بأن المستأنف عليها وابنتها كانتا تستجديان مورث المستأنفين ووصلت بهما الحالة أن تستجديا جنيها واحدا لشراء جوربات وان تطلب أى مبلغ للمصروف الضروري وفوق ذلك قاتها أى الخطابات صريحة في أن المستأنف عليها كانت في حالة فقر لا تسمح لها بأن تقرض هذا الذي تستجديه ١٨٠٠ جنيهه غير الآلف التي كانت موضوع شكوى النيا بة وان هذه كانت حالها الى ١٤ سبتمبر سنة ٩٥٢ ومن كانت هذه حالتها يستحيل عليها ماديا ان تقرض هذا القرض الذي يدعى به الآن

« وحيث انه اذا لوحظ ان هذه الخطابات انحورت في المدة من ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٤ الى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ولوحظ انه في هذه المدة استحققت ثلاثة من السندات المرفوع بها الدعوى وقيمتها ١٥٢٠ جنيها وانه لا يكون لهذه القروض التي استحققت دون دفع الا خطابات رقيقة تقتصر فيها المستأنف عليها على طلب أى مبلغ للقوت الضروري وعلى اسداء الشكر الجميل

واحدة في الشكوى ولا في التحقيق الذي استمر من ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ الى ان انتهى بالصلح في أول يولييه سنة ١٩٢٩ أى بعد استحقاق السند الرابع ومع ذلك لم تأت بكلمة واحدة عن السندات موضوع الدعوى الحالية

« وحيث ان العقل لا يقبل أبدا ان المستأنف عليها ويدها سندات مستحقة دون أن تدفع من سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٠ تقرض مورث المستأنفين في سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ ١٥٢٠ ج وبعد ذلك وبعد ان قدمت شكواها للنيابة ضد مدينها المذكور وآخر في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ تقرض هذا المدين نفسه ٣٠٠ ج في ٩ مايو سنة ١٩٢٧ أى اثناء اجراءات التحقيق مع أنها لم تستول على شيء من قيمة سندات القديمة موضوع شكوى النيابة ولا موضوع الدعوى الحالية » وحيث انه لذلك كله ترجح المحكمة صحة ما ذهب اليه وكيل المستأنفين من أن بك كان يحرم للمستأنف عليها هذه السندات لغرض أن تسام هذه الأخيرة في شيء من أموال بك فان حالة هذا الأخير المالية كانت ساءت جدا في هذا التاريخ حتى أشرف على الافلاس وكانت ما تزال له بعض أملاك يبع وأودعت قيمتها بالمحكمة المختلطة لتوزع على الدائنين ولذلك كانت المستأنفة عليها تتحاييل على الحصول على جزء من هذه الأموال من وكيل بك أو من المحامي عن بك الذي كان مفوضا في تسوية أحواله المالية بالمحكمة المختلطة خصوصا وقد جاء ذكر هذا الأخير كثيرا ضمن خطابات المستأنف عليها في مقام الشكوى من دطله وتسويفه وعدم دفعه النقود

« وحيث ان هذا كله يقطع في نفى وجود علاقة قرض حقيقي وتكون السندات خالية عن

على أية قيمة تصل اليها من مورث المستأنفين اذا لوحظ ذلك كله لظهر جليا ان السندات ليس لها مقابل دفعته المستأنف عليها

« وحيث ان مجرد النظر الى تاريخ تحرير السندات واستحقاقها لا يدع شكا في أنها كانت بغير مقابل ذلك ان السند الأول تحرر في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ بمبلغ ١٠٠٠ جنيه يستحق السداد في أول يونيه سنة ٩٢٥ وبعد تحريره بنحو ثلاثة أشهر يتحرر سند آخر في أول يونيه سنة ١٩٢٤ بمبلغ ٥٠٠ جنيه يستحق السداد في أول سبتمبر سنة ١٩٢٤ (أى قبل استحقاق السند الأول بتسعة أشهر) وبعد تحرير هذا السند الثاني بل وبعد استحقاقه أى في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥ يتحرر السند الثالث بمبلغ ٢٠ جنيتها على ان يستحق السداد في ٥ مارس سنة ١٩٢٥ وبعد ان تستحق هذه السندات كلها وتبقى بغير سداد مدة تزيد على السنتين يتحرر السند الرابع في ٩ مايو سنة ١٩٢٧ بمبلغ ٣٠٠ ج على أن يستحق الدفع في أول نوفمبر سنة ٩٢٧

« وحيث انه مما يؤيد ذلك الشكوى التي قد قدمتها المستأنف عليها للنيابة في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ ضد بك مورث المستأنفين وكيلاه فان موضوع هذه الشكوى كان عن ثلاث سندات أخرى الأول بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩١٢ بمبلغ ٤٠٠ ج والثاني بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٣٥٠ ج والثالث بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ بمبلغ ٢٥٠ ج الجملة ١٠٠٠ ج تدعى أنها أقرضتها واحتالت بقيمتها على . . . أفندى . . . الخ فانه مع ان تاريخ الشكوى كان بعد استحقاق السندات الثلاثة الأولى من السندات المرفوع بها الدعوى فان المستأنف عليها لم تشر الى هذه السندات بكلمة

السبب القانوني فلذلك تكون باطلة قانوناً ويتعين حينئذ الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .
(استئناف وحضر عنهم الاستاذ محمد كامل البنداري ضد وحضر عنها الاستاذ صالح جودت رقم ١٨٣ سنة ٤٩ ق - بالهيئة السابقة)

٢٥

٢٥ يناير سنة ١٩٣٢

- ١ - اجارة . حكر . التصريح بالبناء . اجارة لمدة طويلة .
مبان . في أرض الغير . مستأجر . في معتقده مالك لبنائه . تعهد المؤجر برد قيمة المبنى عند الاخلاء .
اعتبار المستأجر حسن النية .
 - ٢ - اجارة . عدم دفع الاجرة بسبب النزاع . غير موجب للفسخ .
 - ٣ - تفسير . تعارض نصوص العقد . يفسر لمصلحة المدين
- المبادئ القانونية

استأجر شخص أرضاً واطية جداً وبها مستنقعات لا يمكن الاستفادة منها الا بالبناء فردمها وأقام عليها بناء ونص بالعقد على أن للمؤجر أخذ الأرض بما عليها من المبانى في مقابل دفع قيمة المبانى للمستأجر مدة سريان الايجار وحرر العقد في سنة ١٩٠٤ لمدة ثلاث سنوات ثم تجدد مشاهرة حتى سنة ١٩٢٩ حين قام الخلاف حول طبيعة هذا العقد أهو عقد حكر أم ايجار وقررت محكمة الاستئناف :

(١) ان هذا العقد لا يمكن اعتباره عقد حكر إنما هو عقد ايجار قد تشابهت بعض نصوصه ببعض أحكام الحكر ولكنه على كل حال عقد ايجار له أحكام الايجار وله أحكام خاصة ترجع الى ما اتفق عليه العاقدان وأنه يجب تكيف الحالة القانونية للطرفين وقت النزاع تكيفاً يتفق مع نية المتعاقدين وملا بساها من طبيعة الأرض وطول زمن الانتفاع وترك المؤجر للمستأجر ينتفع مدة

٢٦ سنة والمستأجر يقيم البناء ويستفيد منه وانه مادام المستأجر قد أحدث المبانى في الأرض المؤجرة وهو يعتقد أنه يبنى ليكون مالكا لبنائه وانه لا يمكن أن يكرهه على التخلية دون أن يتقاضى من المؤجر قيمة ما بناه فانه يجب اعتباره في هذه الحالة باناً بحسن نية تطبق عليه الفقرة الثالثة من المادة ٦٥ مدنى . ومادام المؤجر يطلب التخلية والازالة فيجب أن يدفع للمستأجر قيمة ما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء الحادث فيها أو قيمة الأدوات وأجرة العملة وللمستأجر حق حبس البناء تحت يده طبقاً للمادة ٦٥٠ مدنى حتى يستوفى حقوقه .

(٢) اذا لم يدفع المستأجر قيمة الايجار نظراً للنزاع القائم بينه وبين المؤجر فلا يجوز اعتبار عدم دفعه لهذا السبب إخلالاً بنصوص العقد يحيز فسخه

(٣) في حالة تعارض نصوص العقد مع بعضها البعض ووجود شك في تفسيرها فانه تراعى في هذه الحالة مصلحة المدين لاسيما اذا كانت قواعد العدل تؤيد وجهة نظره .

(المواد ٦٥ و ١٤٠ و ٦٠٥ مدنى)

المحكمة

« حيث ان العقد محل النزاع لا يمكن اعتباره عقد حكر إنما هو عقد ايجار قد تشابهت بعض نصوصه ببعض أحكام الحكر ولكنه على كل حال عقد ايجار له أحكام الايجار وله أحكام خاصة ترجع الى ما اتفق عليه العاقدان ولما اراداه منها ولما رضيا به بعد ذلك عند تنفيذه وبعد تنفيذه بزمن

« وحيث ان عقد الأيجار عمل لمدة ثلاث سنوات من ديسمبر سنة ١٩٠٤ الى نوفمبر سنة ١٩٠٧ و يتجدد لمدة شهر فشهري عند نهاية المدة . وظل العقد نافذا وانستأجر قائم بالارض لغاية يوم النزاع في سبتمبر سنة ١٩٢٩

« وحيث ان المقدار المؤجر هو ٦٦ ستي و ٤٧ مترا والأجرة الشهرية ١٧ قرشا و ٣٥ فضه

« وحيث انه يستفاد من نصوص العقد ومن الغرض الذي رمى اليه العاقدان ومن تقرير الخبير المقدم . بلف الدعوى ان الارض لما كانت واطية جدا وكانت مستنقعا فقد ردها المستأجر حتى ينتفع بها باقامة بناء عليها اذ لا يمكن الاستفادة منها الا بالبناء وفعلا اقام عليها المستأجر بناء دورين وغرفة في الدور الثالث وبناء دكاكين وليس ادل على نية العاقدين من الانتفاع بالبناء على الارض من نص المادة ٤ من العقد التي جعلت عوائد المباني على المستأجرو من نص المادة « ٥ » التي اجازت للمؤجرة اخذ الارض بما عليها من المباني في مقابل دفع قيمة المباني للمستأجر مدة سريان الأيجار

« وحيث و قد تعينت نية العاقدين من نصوص العقد ومن طبيعة الارض المؤجرة ومن طول زمن الانتفاع من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٢٩ ومن قيام البناء على الارض طوال هذه المدة مع ان العقد عمل لمدة ثلاث سنوات وانه يتجدد لمدة شهر فشهري ، وذكر في المادة السادسة انه في حالة تجديد عقد الايجار لمدة شهر تعتبر الأجرة انها تجددت بالشروط عينها التي يدخل من ضمنها ولا شك ما ذكر منها في المواد السابقة على هذه المادة وهي ، اخذ المؤجر للمباني مع دفع قيمتها « المادة الخامسة » فانه يتعين حتما تكييف الحالة القانونية للطرفين في سنة ١٩٢٩ وقت النزاع تكييفاً قانونياً

يتفق مع هذه النية وملاساتها من طبيعة الارض وطول زمن الانتفاع وترك المؤجر للمستأجر ينتفع هذا الانتفاع مدة ٢٦ سنة تقريباً والمستأجر يقيم البناء ويستفيد منه مع ان تجديد العقد عند انتهائه هو لمدة شهر فشهري

« وحيث وقد اطمأن المستأجر الى الانتفاع باقامة البناء الأمر الذي يتفق مع طبيعة العين المؤجرة رغم التجديد الشهري للعقد فان البند الثامن من العقد الذي أجاز للمؤجرة أخذ الارض خالية في نهاية الأجرة من كل بناء دون تعويض ما للمستأجر . بند لا يمكن أن يتفق في نصه مع ما يرمى اليه العاقدان وما صحت عليه نيتهما من انتفاع المستأجر بالارض انتفاعاً ينصرف الى البناء ويستحيل على المستأجر وقد وطن نفسه على البناء أن يعتقد وقت انتهاء العقد أنه يجوز للمؤجرة ان تأخذ الارض منه وتلزمه بالازالة والتخليه دون تعويض ما في مقابل ما صرفه على بنائه وذلك بعد مضي ثلاث سنوات أو بعد مضي شهر اذا تجدد العقد لشهر فشهري - لان ذلك الاعتقاد لا يتفق مع الغرض الذي من أجله استأجر الارض وهو الغرض الذي تحقق على الاكثر من طول مدة الانتفاع سنين عدة . ولذا لما كان نص المادة الثامنة هذا من عقد الايجار لا يلتزم في مرماه مع نصوص العقد في مجموعها ولا على ما اتواء المتعاقدان فقد ورد في بعض العقود الاخرى في القضايا المطروحة من هذا النوع ما يفيد أن هذا النص قد شطب . وما دام قد تبين أن مثل هذا النص يتعارض مع الغرض الصحيح المستفاد من عقد الايجار فانه يتعين في هذه الحالة عدم التعويل على هذا الشرط خصوصاً وانه مطبوع ولذا حذف من بعض العقود الاخرى كما تبين من مرافعة الطرفين وفوق ذلك فانه في حالة تعارض نصوص

العقد مع بعضها البعض ووجود شك في تفسيرها فانه تراعى في هذه الحالة مصلحة المدين وهو المستأجر . سيما وان قواعد العدل في هذه الحالة أيضا تؤيد وجهة النظر المتقدمة

« وحيث وقد أحدث المستأجر المباني في الارض المؤجرة وهو يعتقد أنه يبنى ليكون مالا كلبائنه وانه لا يمكن أن يكره على التخلية دون أن يتقاضى من المؤجرة قيمة ما بناه . فانه يجب اعتباره في هذه الحالة أنه بنى بحسن نية ويجب أن تطبق عليه في هذه الحالة المادة ٦٥ مدني بقدرتها الثالثة وما دام أن المؤجرة تطلب التخلية والازالة فانه يلزم في هذه الحالة وطبقا للمادة المذكورة أما أن تدفع للمستأجر قيمة ما زاد في قيمة الارض بسبب البناء الحادث فيها أو قيمة الادوات وأجرة العملة والمستأجر حق حبس البناء تحت يده طبقا للمادة ٦٠٥ مدني حتى يستوفي ذلك

« وحيث ان المستأجر لم يدفع قيمة الايجار المعدلة نظرا للتزاع القائم ولذا لا يجوز اعتبار عدم دفعه لهذا السبب اخلا لا بنصوص العقد يجوز فسخه عليه « وحيث لما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف والحكم بالازالة والتخلية على شرط قيام المؤجرة بواحد من اثنين المستأجر أما دفع قيمة ما زاد في قيمة الارض أو دفع ثمن الادوات وأجرة العملة طبقا للمادة « ٦٥ » مدني فقره ثالثة المتقدمة « وحيث ان محكمة أول درجة ولو انها اخذت بدفاع المستأنف عليه من جهة تقييد الاخلاء بدفع المؤجرة قيمة المباني بالبيان المتقدم ولكنها رأت كما هو مذكور في أسباب حكمها أن البطركخانة لم تعرض تلك القيمة على المستأجر ولذلك قضت برفض طلب الاخلاء

« وحيث ان هذه المحكمة وان اتفقت مع محكمة أول درجة في النتيجة من جهة تقييد الاخلاء

بدفع البطركخانة تعويض المباني بالبيان المتقدم ولكنها لا ترى في صيغة الحكم أن تقضى بالرفض كما صاغت محكمة أول درجة نص حكمها بل يجب أن يقضى بالاخلاء بشرط أن تقوم المؤجرة بدفع التعويض المشار اليه ومن ثم يتعين تعديل صيغة نص الحكم المستأنف والزام البطركخانة بجميع المصاريف . لان النزاع في الواقع يقوم على ازالة المباني بلا تعويض والبطركخانة غير متحقة في ذلك واما من جهة النزاع على قيمة الأيجار فهو مطروح امام محكمة أول درجة وان الحكم الصادر بشأنه بتعيين خير لم يكن موضوع هذا الاستئناف الحاضر

(استئناف غبطة الانا يؤنس التاسع عشر بطريرك الاقباط الارثوذكس وحضر عنه الاستاذ صمويل حنا ضد الشيخ محمود رمضان وحضر عنه الاستاذ أميل رطل رقم ١٩٥ سنة ٤ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والبرقة محمد مصطفى باشا ورئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدي بك وعد السلام ذهني لك مستشرين)

٢٦

٢٨ يناير سنة ١٩٣٢

بطلان مرافعة . ايقاف الفصل في القضية حتى يتم في نزاع معين . ايقاف سريان مدة اثلاث سنوات . ايقاف الفصل لوفاة أحد الخصوم . لا يترتب عليه ايقاف سريان مدة الطلاق .

المبدأ القانوني

الحكم بأيقاف النظر في القضية حتى يفصل في نزاع معين من شأنه أن يوقف سريان مدة بطلان المرافعة إذ بمقتضاه لا يجوز لأحد من الخصوم أن يسير في إجراءات المرافعة الا بعد الفصل في ذلك النزاع ومن تاريخ هذا الفصل تبدأ مدة بطلان المرافعة

وذلك بخلاف حالة الايقاف لوفاة أحد

الخصوم إذ يجوز في هذه الحالة لمن يقوم عن أوقفت المرافعة بسبب وفاته ولخصمه أن يحدد الدعوى ويطلب الفصل فيها، فإذا أهمل الوارث أو خصمه السير في الدعوى ومضت مدة الثلاث سنوات جاز للخصم الآخر أن يطلب الحكم ببطالان المرافعة

(المادة ٢٩٩ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان ورثة محمد فهمي مسلم رفعوا هذه الدعوى باعلان تاريخه ٩ مايو سنة ١٩٣١ طلبوا فيه الحكم ببطالان المرافعة في الاستئناف للمرة ٢٩٣ سنة واحدة قضائية لاقطاع المرافعة فيه منذ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ تاريخ صدور حكم بإيقاف نظره حتى يفصل في النزاع المشار اليه باسباب ذلك الحكم

« وحيث ان ذلك النزاع قد فصل فيه من محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ كما قالت مديرية اسيوط في منذ كرتها ولم ينكر ذلك طالبو بطلان المرافعة

« وحيث ان ورثة محمد فهمي مسلم يذهبون في دعواهم الى ان مدة الثلاث سنوات اللازمة لبطلان المرافعة تحسب من تاريخ الحكم بإيقاف النظر في الاستئناف قائلين ان هذا الحكم لا يمنع من سريان مدة بطلان المرافعة ومثله في ذلك مثل الحكم بإيقاف الدعوى لوفاة احد الخصوم « وحيث ان الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ اوقف نظر الاستئناف حتى يفصل في النزاع المذكور به وهذا الحكم يوقف سريان مدة بطلان المرافعة اذ بمقتضاه لا يجوز لاحد

من الخصوم ان يسير في اجراءات المرافعة الا بعد الفصل في ذلك النزاع ومن تاريخ هذا الفصل تبدأ مدة بطلان المرافعة

« وحيث انه لا مسوغ لتشبيه هذه الحالة بحالة الايقاف لوفاة احد الخصوم لان المادة ٢٩٩ مرافعات صريحة في ان هذا الايقاف لا يخل بحقوق الاخصام وانه يجوز لمن يقوم عن اوقفت المرافعة بسبب وفاته ولخصمه ان يحدد الدعوى ويطلب الفصل فيها فاذا ما أهمل الوارث أو خصمه السير في الدعوى ومضت مدة الثلاث سنوات جاز للخصم الآخر ان يطلب الحكم ببطالان المرافعة— اما في حالة هذا الاستئناف فانه لا يمكن ان ينسب الى مديرية اسيوط اى اهمال في السير في الاستئناف في الزمن المحصور بين تاريخ حكم الايقاف وتاريخ الفصل في النزاع لانها كانت ممنوعة من اتخاذ اى اجراء من اجراءات المرافعة في الاستئناف ومن تاريخ ذلك الفصل (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠) الى تاريخ اعلان هذه الدعوى (٩ مايو سنة ١٩٣١) لم تمض الثلاث سنوات

« وحيث انه يتعين اذن رفض الدعوى

(استئناف الشيخ احمد محمد فهمي مسلم وآخرين وحضر منهم الاستاذ عازر جبران ضد مديرية اسيوط رقم ٩٠٦ - ١١٩٢ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى زكي العرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٢٧

٢٨ يناير سنة ١٩٣٢

غش الدخان - اصطناع دخان متفوش بقصد الاتجار . وضع لفائف ورق بلون الدخان من الداخل . وقوعه تحت طائلة الامر بالمالي.

المبدأ القانوني

التحايل على صنع سجائر من دخان لا يلائم بواسطة الاستعانة بلفائف من ورق في الداخل

وتلوينها بلون الدخان واعدادها للبيع بهذه الصفة أى على اعتبار أنها مصنوعة من دخان خالص مع أنه مضاف اليه ورق غير ظاهر يعد اصطناعا لدخان مغشوش بقصد الاتجار فيه يدخل تحت حكم المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ ويكفى لتوفر سوء النية أن يعلم الصانع أنه يضيف الى الدخان مادة أخرى غريبة عنه ومستورة على اعتبار أنها جزء منه. ولا محل للبحث فيما إذا كان نوع الورق مضر بالمستهلك ولا عن وزنه لأنه من الأسباب التى دعت لاصدار الامر العالى حماية صالح الخزينة والتجار ذوى الذمة والاستقامة

(الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١)

المحكمة

» بما انه لما لا نزاع فيه ان السيجار المضبوط لدى مصلحة الجمارك وصدر فى شأنه قرارها الرقم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ المعارض فيه والذي اعترف المستأنف عليه انه من صنع محله قد وجد بداخله غلاف من ورق ملون بلون الدخان موضوع بين الحشو والغلاف الخارجى المصنوع من ورق الدخان الحقيقى

» وبما ان المستأنف عليه علل ادخال غلافات الورق المشار اليه بتلك السيجار بأنه بسبب الزاحمة التجارية فضل استعمال ادخنة من الصنف الواطى وان أوزان الدخان الذى من هذا الصنف بها تقوب فاضطر لادخال الورق فيها لا مكان تدخينها

» وبما ان السيجار بطبيعته يكون من الدخان الخالص وهذا يستلزم حتما ان يدخل فى صنعه الدخان الذى يصلح له دون غيره

» وبما ان التحايل على صنع سيجار من دخان

لا يلائم بواسطة الاستعانة بلقائف من ورق فى الداخل وتلوينها بلون الدخان واعدادها للبيع بهذه الصفة أى على اعتبار أنها مصنوعة من دخان خالص مع أنه مضاف اليه ورق غير ظاهر يعد فى نظر هذه المحكمة اصطناعا لدخان مغشوش بقصد الاتجار فيه يدخل تحت حكم المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ التى تقضى على ان اصناف الدخان التى تخلط بها مواد أخرى بأى مقدار كان تكون واقعة أيضا تحت حكم المصادرة والاعدام والغرامة . وسوء النية هنا ظاهر ويكفى فيه ان يعلم الصانع أنه يضيف الى الدخان مادة أخرى غريبة عنه ومستورة على اعتبار أنها جزء منه ولا محل بعد ذلك للبحث لمعرفة ما إذا كان ما فعله المستأنف عليه من وضع الورق فى السيجار المضبوط من مستلزمات الصناعة أم لا : لأن من طبيعة السيجار كما ذكر أن يكون من دخان خالص صالح له فكان يتعين على المستأنف عليه أن يستخدم فى صنع السيجار أوراق الدخان السليمة التى أقر امام اللجنة الجمركية أنها تفى عن الوقاية باستعمال ورق السيجار كما أنه لا محل للبحث فيما إذا كان نوع الورق مضر بالمستهلك ولا عن وزنه لأن من الأسباب التى دعت لاصدار الامر العالى المشار اليه حماية صالح الخزينة وكذا التجار ذوى الذمة والاستقامة. ولا شك ان الخزينة تتأثر بنقص السيجار بمقدار ما يضاف اليها من الورق بدلا عن الدخان كما تتأثر مصلحة التجار الامناء بروج سيجار مغشوش يباع برخص ولا أن غش الدخان يعد حاصلا مهما قلت كمية المادة الغريبة عنه التى تختلط به وعليه يكون الحكم التمهيدى المستأنف وهو الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ فى غير محله فيتعين الغاؤه

» وبما ان القضية صالحة للحكم فى موضوعها

ما توفي والدها احمد على بك الحسيني سنة ١٩١٣
وتعين وصيا عليها عمها السيد محمد على بك الحسيني
من ذلك التاريخ حتى توفي سنة ١٩٢٣ وثبت
رشدّها في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦

« وحيث انها رفعت الدعوى الحالية في يناير
سنة ١٩٢٩ ضد ورثة الوصي تطالبهم بتقديم
حساب عن وصاية مورثهم قدفعوها بسقوطها
بمضي مدة خمس سنوات من تاريخ وفاة الوصي
سنة ١٩٢٣ الى تاريخ رفع الدعوى الحالية في
سنة ١٩٢٩ طبقا للمادة ٣٤ من قانون المجالس
الحسبية الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥
وأخذت محكمة اول درجة بهذا الدفع . فرفعت
المستأنفة استئنافا الحاضر

« وحيث ان المادة ٣٤ المذكورة ونصها
« كل دعوى للقاصر على وصيه أو المحجور عليه
على قيمة تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة
تسقط بمضي خمس سنوات من التاريخ الذي
انتهت فيه الوصاية أو القوامة » انما تقضى
بسقوط حق تهاضي القاصر الذي بلغ سن الرشد
ضد وصيه اذا ظل خمس سنوات وهو بالغ
لا يطالب وصيه بالحساب ولا يعتبر مبدأ سريان
مدة التقادم المسقط لهذه الدعوى الا من تاريخ انتهاء
الوصاية وبلوغ سن الرشد . وانتهاء الوصاية
المقصودة بالمادة ٣٤ انما هو المنصوص عنه بالمادة
٢٩ التي تقول « تنتهي الوصاية أو الولاية على المال متى
بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية
الا اذا قرر المجلس استمرارها » ولا يمكن أن
تنصرف المادة ٣٤ الى مدة خمس سنوات من تاريخ
انتهاء وصاية الوصي السابق على القاصر بينما
لازال القاصر قاصرا لما يبلغ بعد سن الرشد، لان
الغرض الذي يرمى اليه الشارع هو حماية القاصر
مدة خمس سنوات بعد بلوغه ضد وصيه السابق

« وبما انه للاسباب المذكورة آنفا وللأسباب
التي بني عليها قرار لجنة جرك الاسكندرية المعارض
فيه ترى المحكمة ان هذا القرار في محله فيتعين تأييده
(استئناف مصلحة الجمارك ضد الخواجة أوهانيك بوجوربان
وحضر منه الاستاذ فهمي صديق رقم ٣٨٢ سنة ٤٨ ق - رئاسة
وعضوية حضرات عبدالباقى زكى القشيري بك وحسن رضى بك
وسليمان السيد - ليمان بك مستشارين)

٢٨

أول فبراير سنة ١٩٣٢

تقدم مسقط - قاصر - دعوى بحاسبة الوصي السابق - سقوطها
بمضي خمس سنوات - تبدأ من تاريخ بلوغ سن الرشد .

المبدأ القانوني

تقضى المادة ٣٤ من قانون المجالس الحسبية
الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بسقوط
كل دعوى للقاصر على وصيه تكون متعلقة
بأمور الوصاية بمضي خمس سنوات من التاريخ
الذي انتهت فيه الوصاية والمقصود بانتهاء الوصاية
بلوغ الرشد ولا يمكن أن ينصرف الى معنى انتهاء
وصاية الوصي السابق على القاصر في حين أنه لا يزال
قاصرا ولما يبلغ سن الرشد بعد وليس بقادر
قانوناً على مقاضاة وصيه السابق بسبب قصره
إذ من المقرر قانوناً أن المدة المسقط لا تبدىء
الا من التاريخ الذي يستطيع فيه الشخص العمل
القانوني (١)

(المودود ٢٩ و ٣٣ و ٣٤ من قانون المجالس الحسبية
لسنة ١٩٢٥)

المحكمة

« حيث ان الست فاطمة كانت قاصرا عند

(١) المحاماة : راجع المحاماة السنة الحادية عشرة العدد العاشر
ص ١٠٢٧ رقم ٥٢٧

محكمة أول درجة للنظر في دعوى الحساب وملاساتها والفصل فيها طبقا للقانون وأصوله (استئناف السيد فاطمة كريمة المرحوم السيد أحمد بك الحسيني وحضر عنها الاستاذ كى زاده ضد ورثة المرحوم السيد محمد على بك الحسيني وحضر عنهم الاستاذ أحمد بك نجيب برادة رقم ١٠٨٧ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والفرز محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام زهنى بك مستشارين)

٣٩

أول فبراير سنة ١٩٣٢

١ - حجز تحفظي تحت يد الغير - وجوب أن يكون الدين محقق الوجود - معنى تحقق الوجود -

٢ - حجز تحفظي تحت يد الغير - دين نفقة - بحكم من البطركنة - جواز توقيع الحجز بأمر القاضي -

المبادئ القانونية

(١) يشترط لجواز توقيع الحجز التحفظي على مال المدين لدى الغير تحقق وجود دين الحاجز ولو كان غير معين المقدار أو كان بغير سند وفي هاتين الحالتين يجب إذن القاضي وعليه أن يقدر الدين مؤقتا مع الأمر الذي يصدره بالحجز ويصدر أمره بالاجابة في جميع الأحوال وفي حالة المنازعة يفصل فيها بما يراه من صحة الطلب وعدمها، وشرط تحقق وجود الدين معناه أن يكون الدين ثابتا بسبب ظاهر. ويفصل القاضي - عند المنازعة - في صحة هذا السبب

من جهة جواز الحجز ووجوب اتخاذ الاجراءات التحفظية مع ابقاء الامر لقاضي الموضوع للفصل في موضوع الدين الذي من أجله حصل الحجز والقضاء أيضا في صحة هذا الحجز

(٢) يجوز توقيع حجز مال المدين لدى الغير تحفظيا بأمر القاضي اذا كان الدين الذي يشير اليه طالب الحجز دين نفقة صدر بها حكم من

أما اذا ظل القاصر قاصرا بعد انتهاء وصاية الوصي السابق فانه يصبح غير قادر قانونا على مقاضاة وصيه السابق ما دام هو لا زال قاصرا ولا يتمكن من مقاضاة وصيه السابق الا اذا بلغ سن الرشد ومن المفهوم قانونا ان المدة المسقط لا تبتدى الا من التاريخ الذي يستطيع فيه الشخص العمل ضد وصيه . أما اذا استحال عليه العمل القانوني لحالة القصر فما لا شك فيه ان التقادم المسقط لا يبتدىء سر يانه مطلقا وما دام ان الغرض الذي يرمى اليه الشارع انما هو حماية القاصر الذي بلغ ضد وصيه السابق فلا يتحقق وقتئذ هذا الغرض فيما اذا جعل مبدأ سريان المدة من تاريخ انتهاء وصاية الوصي السابق بينا الوصاية مستمرة وبينما القاصر لا يملك قانونا الحق في تقاضى وصيه السابق . وليس أدل على غرض الشارع من حماية القاصر الذي بلغ أكثر من المادة ٣٣ السابقة على المادة ٣٤ والتي أزالته كل أثر قانوني للمخالصة التي يأخذها بعد انتهاء الوصاية وقبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحساب - لان كل ما يرمى اليه الشارع ليس فقط حماية القاصر أثناء قيام الوصاية . بل وحمايته بعد انتهائها وتمكينه زمنا ما يستطيع فيه التمكن من محاسبة وصيه السابق بحيث لا يمتد هذا الزمن طويلا أكثر من خمس سنوات

« وحيث لا تقدم بتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع الموضوعي بالتقادم المسقط لمدة خمس سنوات واعتبار الدعوى مقبولة قانونا اذا لم تمض مدة خمس سنوات من تاريخ بلوغ المستأنفة سن الرشد الحاصل في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الى تاريخ رفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٢٩ وفي هذه الحالة بتعين احالة الأوراق على

البطر كخانة لان حكم النفقة يعتبر في هذه الحالة سببا ظاهرا لوجود الدين يحجز الحجز التحفظي تحت يد المدين على سبيل الاحتياط حتى يفصل قاضي الموضوع

ولا عبرة بما يوجه الى حكم البطر كخانة من مطاعن كالقول بعدم وجود ولاية الحكم لديها لعدم تقديمها لوائحها للحكومة، لأن القاضي الذي يقضى بتوقيع الحجز لا يقدر الا السبب الظاهر للدين من جهة جواز الحجز فقط دون التعرض للفصل في صحة الدين وفي صحة حكم النفقة من جهة صلاحية الجهة التي أصدرته ولأن هذا متروك لقاضي الموضوع.

(المادتان ٤١٠ و ٤١٤ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان الحجز على ما للمدين لدى الغير ينقسم الى قسمين مهمين - أولهما - الحجز التنفيذي على ما للمدين لدى الغير .

Saisie - arrêt exécutoire وثانيهما الحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير

Saisie-arrêt conservatoire

« وحيث انه لا شك مطلقا في ان الحجز التنفيذي على ما للمدين لدى الغير يكون بسند واجب التنفيذ ولدين محقق الوجود ومعين المقدار liquide وهو ليس موضوع هذه القضية، واما الحجز التحفظي على ما للمدين تحت يد الغير فانه يكون كما يتضح من مراجعة نصوص المواد ٤١٠ الى ٤١٤ من قانون المرافعات وما بعدها - اما بسند غير واجب التنفيذ سواء كان رسميا أو غير رسمي يثبت دينا خاليا عن النزاع liquide اي معين المقدار (مادة ٤١٠ مرافعات) او باذن القاضي

عند علم وجود السند أو كان الدين المذكور بالسند غير خال من التراجع n'est pas liquide اي غير معين المقدار (مادة ٤١٢ مرافعات) وعلى القاضي ان يقدر الدين مؤقتا في الامر الذي يصدره بوضع الحجز (مادة ٤١٣) وعليه ان يصدر امره بالاجابة في كل الاحوال فاذا حصل تراجع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع اقوال الخصام بمواجهة بعضهم ان يمحو ويثبت في تقديره السابق أو يؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها (مادة ٤١٤ مرافعات)

« وحيث انه تبين من مراجعة الأحكام السالف ذكرها انه يشترط لطلب وضع الحجز التحفظي تحقق وجود الدين ولو كان غير معين المقدار أو بغير سند وفي هاتين الحالتين يجب اذن القاضي وعليه ان يقدر الدين مؤقتا في الأمر الذي يصدره بالحجز ويصدر امره بالاجابة في جميع الاحوال وفي حالة المنازعة يفصل فيها بما يراه من صحة الطلب وعدمها .

« وحيث ان شرط تحقق وجود الدين معناه ان يكون الدين ثابتا بسبب ظاهر ويفصل القاضي في صحة هذا السبب من جهة جواز الحجز ووجوب اتخاذ الاجراءات التحفظية مع ابقاء الأمر لقاضي الموضوع للفصل في موضوع الدين الذي من اجله حصل الحجز والقضاء أيضا في صحة هذا الحجز كما هو مفصل في باب حجز ما للمدين لدى الغير

« وحيث ان المستأنف يدعي ان الدين الذي حصل الحجز من اجله بناء على طلب المستأنف عليها غير محقق الوجود ارتكنا على ان حكم النفقة الذي تستند اليه المستأنف عليها المذكور في طلب الحجز وهو الصادر من البطر كخانة ضد

المستأنف معدوم القيمة ولا أثر له ولا يملك من أصدره ان يصدره للاسباب التي اوضحها المستأنف في دعواه وفي اعلان الاستئناف ومؤداها ان الهيئة التي أصدرت هذا الحكم ليس لها ولاية القضاء في مصر وغير معترف بها من الحكومة المصرية لعدم تقديم لائحتها للتصديق عليها كغيرها من البطريركيات فاحكامها غير معتمدة وغير قابلة للتنفيذ

« وحيث ان الحجز التحفظي الذي يأمر به القاضي هو من الاجراءات التحفظية التي روعي فيها منع الغير مؤقتا من الدفع أو التسليم لدائنه وهو المحجوز عليه حتى يقضى من محكمة الموضوع في الدين وفي صحة الحجز واذا كان لهذه المحكمة أن تتعرض في تقدير أمر تحقق وجود الدين الذي من أجله طلب الحجز فهذا تقدير يتعلق بالسبب الظاهر للدين من جهة جواز الحجز فقط بدون التعرض في حكمها للفصل قطعيًا في صحة هذا الدين وفي صحة حكم النفقة الصادر من البطريركية الذي تتمسك به المستأنف عليها من وجهة جمع المباحث المتعلقة بولاية البطريركيات القضاء في أحوالهم الشخصية وعلى الأخص في مسائل الأنكحة وما يرتبط بها من النفقة الواجبة على الأزواج لزوجاتهم لأن هذا الأمر متروك الفصل فيه للمحكمة الابتدائية المحدد لها نظر الموضوع المتعلق بطلب الحكم بالدين وبصحة الحجز وأمامها المجال لتلك المباحث والمناقشة فيها وفي جميع الاجراءات التي اتخذت أمام البطريركية

« وحيث ان الحجز التحفظي الذي توقع في هذه القضية على ما للمستأنف لدى الغير ارتكانا على حكم النفقة السالف ذكره يبرره نوع الدين من جهة القول بتحقيق وجود الدين الناشئ عن الزوجية ووجوب دفع النفقة قانونا للزوجة على

زوجها حسب ما هو ظاهر في القضية ويبرره أيضا ما ذهبت اليه بعض الاحكام القضائية من المحاكم الأهلية والمختلطة بأحترام الأحكام التي تصدر من البطريركيات في الاحوال الشخصية وعلى الأخص في مسائل الأنكحة وما يرتبط بها من النفقة حتى التي لم تقدم منها الواجبات للتصديق عليها وعلى هذا الاعتبار ومع مراعاة تلك الظروف يمكن ان يكون لحكم النفقة المتمسكة به المستأنف عليها سبب ظاهر في وجود الدين يجيز الحجز التحفظي على سبيل الاحتياط لمنع المحجوز لديه من الدفع للمحجوز عليه حتى يفصل قاضي الموضوع المطروحة امامه دعوى الدين وطلب تثبيت الحجز المترتب عليها بما يراه في ذلك على انه فوق ما ذكرناه مما يجب ملاحظته انه اذا حصل الحجز باذن القاضي في حالة عدم وجود سند من باب أولى يجوز حصول الحجز باذن القاضي في الظروف السالف شرحها التي تقدم فيها حكم من البطريركية

« وحيث انه بناء على ما تقدم من الاسباب دون غيرها من الاسباب الواردة بالحكم الابتدائي يمكن تأييد الحكم المستأنف

(استئناف الخواجه هاجوب اجويان وحضر عنه الاستاذ احمد رشدي ضد السيد زاروي اجويان وحضر عنها الاستاذ أنطون جرجس أنطون ووزارة الداخلية رقم ١٤٥ سنة ٤٩ ق - بالهيئة السابقة)

٣٠

١١ فبراير سنة ١٩٣٢

ضمان . ضامن غير متضامن . حق المناقشة . وجوب التمسك به من الضامن . سقوطه بالسكوت

المبدأ القانوني

لا يلزم الدائن بأدخال المدين الأصلي الا اذا طلب الكفيل الغير متضامن ذلك عند اتخاذ الاجراءات ضده . فاذا سكوت عن التمسك بهذا

الحق فسكوته دليل على تنازله عن التمسك بحق الرجوع على المدين الممنوح له قانونا بمقتضى المادة (٥٠٢) مدنى

(مادة ٥٠٢ مدنى)

المحكمة

« حيث ان الطلب الذى قبل الانتماس من أجله هو دعوى الضمان التى كانت موجهة من الملتزمين ضد الملتزم ضده الثالث غنيم محمد محمد ناصر والملتزم ضده السادس أحمد على هاشم ولم تفصل فيه محكمة الاستئناف لا بالرفض ولا بالقبول .

« وحيث ان محكمة أول درجة قضت برفض دعوى الضمان بناء على أن توقيع الملتزم ضدها المذكورين على عقد البيع كان لتسهيل نقل التكليف لالضمان البيع .

« وحيث انه باطلاع المحكمة على العقد موضوع النزاع وهو المصدق عليه فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ومسجل فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ تبين لها أن الملتزم ضده الثالث غنيم محمد محمد ناصر وهو عم البائعين ضمن صحة البيع - وأما أحمد على هاشم الملتزم ضده السادس فانه وقع على العقد لأنه كان مشتريا وقائما واستلم المبلغ الذى كان يدين به البائعين فلم يضمن صحة البيع ولا تعاقبه وبذلك يكون غنيم محمد محمد ناصر هو الضامن وحده دون أحمد على هاشم ويتعين اخراج أحمد على هاشم من الدعوى بلامصاريق .

« وحيث انه فيما يختص بضمان غنيم محمد محمد ناصر فانه من الثابت فى الاوراق أن الملتزمين لم يدخلوا فى دعوى الضمان البائعين الأصليين وهما عطيه محمد محمد ناصر و ابراهيم محمد محمد ناصر وثابت من عقد البيع أن ضمانه غنيم محمد محمد ناصر للبائعين المذكورين لم تكن بطريق التضامن فوجب البحث فيما اذا كان

يجوز للدائن أن يرفع الدعوى على الضامن الغير متضامن وحده دون ادخال المدين فيها أم لا ؟ وهل للمحكمة ان تقضى بادخال المدين من تلقاء نفسها بغير ان يطلب المدين ذلك ؟

« وحيث ان المادة « ٥٠٢ » من القانون المدنى نصت على ان « للسكفيل الغير متضامن الحق اذا لم يتركه فى الزام رب الدين بمطالبة المدين بالوفاء » الخ الى أن جاء فيها « ان للمحكمة النظر والحكم فى ايقاف المطالبة الحاصلة للكفيل ايقافا مؤقتا » وقد جاء فى تعليقات دالوز على المادة « ٢٠٢١ » من القانون المدنى الفرنسى المقابلة للمادة المذكورة وفى المادة « ٢٠٢٢ » من القانون المذكور ان الدائن غير ملزم بادخال المدين الاصلى إلا اذا طلب الكفيل ذلك عند اتخاذ أول الاجراءات ضده وتفسير ذلك عند شرح هذا القانون ان سكوت الضامن عن التمسك بهذا الحق هو تنازل ضمنى منه عن هذا الحق (راجع تعليقات دالوز على المادة « ٢٠٢١ » نوتة ٦٧ و ٧٣ صحيفة ١١٢٨ - والمادة « ٢٠٢٢ » نوتة ١١٧٨ ن ١٢ صحيفة ١١٢٩ .

« وحيث ان الملتزم ضده الثالث لم يطلب عند رفع دعوى الضمان ضده توجيه هذه الدعوى ضد البائعين لا امام محكمة أول درجة ولا امام محكمة الاستئناف حتى وانه لم يدفع هذه الدعوى بأى دفع فسكوته هذا دليل على تنازله عن التمسك بحق الرجوع على المدين Droit de discussion الممنوح له قانونا بمقتضى المادة « ٥٠٢ » وبذلك ترى المحكمة الزامه بضمن ه ط و ٢١ س التى نزعته من الملتزمين وهو مبلغ ٥٣ جنيها و ٨٤٩ مليما حسب الثمن الوارد فى عقد البيع .

(التماس دروش أنتدى مصطفى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد المجيد مصطفى ضد عبد العزيز محمد محمد ناصر وآخرين رقم ١٥ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكى القشيرى بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٣١

١١ فبراير سنة ١٩٣٢

قاصر . وصى . قرارات المجلس الحسينية . قوتها أمام المحاكم الأهلية .

المبدأ القانوني

تعتبر قرارات المجالس الحسينية حجة بما فيها على القاصر أمام المحاكم الأهلية حتى يقوم ما يدحضها .

المحكمة

« حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق أن المستأنف الاول قدم للمجلس الحسيني بصفته وصيا على المستأنف عليه واخوته حسابا عن ايراداتهم ومصرفاتهم عن المدة من تاريخ وفاة المورث المرحوم سالم أفندي عيد في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٥ الى آخر سنة ١٩٢٨ وقد اعتمد المجلس الحسيني هذا الحساب بعد أن فحصه وندب خبراء لتحقيقه وبعد سماع معارضة والده القصر، وذلك بالقرار الصادر منه في ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٧ و ١٤ ابريل سنة ١٩٢٩ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩

« وحيث ان هذه المحكمة ترى أن قرارات المجالس الحسينية تكون حجة بما فيها على القاصر أمام المحاكم الأهلية حتى يقوم ما يدحضها

« وحيث ان المستأنف عليه لم يقدم امام هذه المحكمة من المطاعن سوى أن حساب سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٥ لم يشمل جميع أعيان الوقف وأنه قاصر على الاعيان التي كان موضوعا اليه عليها من المستأنف الاول ولم يشمل الاعيان التي كانت تحت يد الحارس الآخر مرسي سالم عيد وأن تقرير الخبير عن السنة المذكورة خلو مما يدل على أن ذلك الوصي قدم له مستندات الصرف .

« وحيث انه بالاطلاع على قرار المجلس الحسيني

الخاص بحساب سنة ١٩٢٦ فقد تبين منه أن المجلس كلف الخبير الذي ندب لفحص حساب سنة ١٩٢٧ بملاحظة محاسبة الوصي عن الاعيان التي كانت موضوعه تحت يد الحارس الاخر وفي القرارات التالية لم تدرج هذه العبارة مما يدل على أن ربح الاعيان المذكورة قد دخل في حساب السنتين المذكورتين — والا لا سكنت المجلس الحسيني عن هذا الربح

« وحيث انه فيما يختص بالاعتراض الاخر المتعلق بالمصاريف قلو أنه كان صحيحا لا عترضت عليه والده القاصر أمام المجلس الحسيني ولما اعتمدها « وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف محمد أفندي سالم عيد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد توفيق عمران ضد توفيق سالم عيد وحضر عنه الاستاذ مصطفى رجب رقم ٣٠ : سنة ٤٨ ق - بالهيئة السابقة)

٣٢

١٦ فبراير سنة ١٩٣٢

وقف . حكر . ناظر وقف . اجارة أرض الوقف لمدة طويلة . لا يجوز الا بأذن القاضي .

حكر . لا يجوز الا بأذن القاضي . بطلان العقد .

المبدأ القانوني

أجر ناظر وقف قطعة أرض لمدة ٣٣ سنة قابلا للتجديد وأباح للمستأجر البقاء والاستقرار وتعهده المؤجر بدفع قينة ما تساويه المباني يوم الاخلاء للمستأجر الذي له حق حيازة الأرض وما عليها من المباني حتى يستوفي الثمن المذكور ومحكمة الاستئناف قضت بأن هذا العقد يعتبر عقد اجارة لمدة طويلة عن قطعة أرض معدة للبناء أباح فيه الناظر للمستأجر حق البناء والتعليق وما دامت حجة الايقاف قد سكنت عن بيان

حق الناظر في التأجير فيتعين الرجوع الى القواعد الشرعية وهذه لا تجيز الاجارة الطويلة المدة الا للضرورة وبشرط الحصول على اذن القاضي (مادة ٢٧٧ من قانون العدل والانصاف) وعلى ذلك يكون العقد غير جائز شرعا.

« اذا قيل بأن العقد أباح للمستأجر حق البقاء والاستقرار وأن هذا الحق هو أهم مظاهر عقد الحكر وأن الطرفين انما أرادا في الواقع عقد تحكير كان على هذا الاعتبار باطلا أيضا. لانه وان كان من المقرر شرعا أن لناظر الوقف ولاية اجارة مستغلته وأن هذه الولاية تشمل الاحتكار بما أنه عقد اجارة ولأن الفقهاء لم يشترطوا وجوب الحصول على اذن القاضي في الاحتكار إلا أنه من جهة أخرى قد نصت المادة (٣٣٢) على الشروط اللازمة لتسويق الحكر ووجوب توافرها حتى يجوز الاحتكار وقد تقدم للقضاء الشرعي طعن بانعدام هذه الشروط وفصل القاضي الشرعي فيها وقضى بأن تصرف الناظر بالاحتكار غير جائز شرعا. ومن جهة أخرى وعملا بالقاعدة الشرعية من أن لولى الأمر أن يقيد القضاء زمانا ومكانا فان لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية المعدلة بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢١ صريحة في أن الاذن بالتحكير يدخل في اختصاص المحاكم الشرعية وعلى هذا فان عقد التحكير الذي يعتبره الفقهاء جائزا بغير اذن القاضي ويعتبرون تصرف الناظر فيه صحيحا متى توافرت شروطه أصبح محمدا بنصوص هذه اللائحة التي قيدته بوجوب الحصول على اذن القاضي وجعله في

صف الاستبدال والاستدانة .

(المواد ١٨٢، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٧٧، ٣٣١، ٣٣٢ من قانون العدل والانصاف - المادة ٣٦٥ من لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الشرعية)
المحكمة

« حيث ان أساس الدعوى الحالية هو العقد الرقم ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ والذي تعاقد بمقتضاه المستأنف مع مصطفى افندي مختار الناظر السابق على وقف السيدة فطومه أحمد الشعراوي على الارض التي كانت جارية في وقف هذه الاخيرة ونزعت الحكومة ملكيتها للمنفعة العامة بعد ذلك وأصبح النزاع الآن قائما بشأن ثمنها »
« وحيث ان الموضوع يتعلق بأرض موقوفة والوقف نظام اسلامي محض فيجب الرجوع في مسائله الى أحكام الشريعة الغراء لأن هذه الاحكام متصلة اتصالا تاما بطبيعة الوقف وبالوظيفة التي يؤديها

« وحيث ان الطرفين اختلفا في وصف العقد المذكور وتكييفه فأخذ المستأنف عليهما بظاهر عبارات العقد واعتبراه عقدا إيجار لمدة طويلة وذهب المستأنف الى اعتباره عقد حكر أخذا بفرض التعاقدين المستفاد من تقرير العقد لاحكام الحكر وبخاصة حق البقاء والاستقرار

« وحيث ان محكمة أول درجة بحثت هذا العقد على اعتبار أنه عقد إيجار لمدة طويلة وعلى أنه عقد تحكير وانتهت الى هذه النتيجة وهي . ان العقد باطل على الاعتبارين لعدم توافر الاذن من القاضي المختص »
« وحيث ان المستأنف يطعن على هذا الحكم ويذهب الى اعتبار العقد عقد تحكير صحيح شرعا لأن لناظر الوقف حق التحكير بغير حاجة لاذن القاضي واستند الى حكم صادر من المحكمة العليا

الشرعية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ مؤيدا لحكم محكمة مصر الشرعية الصادر بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩١٧ في القضية رقم ٥٦ كلى سنة ٩١٣ - ١٩١٤

«وحيث انه مما يجب أن يلاحظ قبل البحث في هذا الموضوع ان هذا الحكم الذى يتمسك به المستأنف متعلق بدعوى إيجار بعقد لمدة مسانية وقد قالت المحكمة الشرعية الابتدائية في أسباب حكمها التى أقرتها المحكمة العليا مانصه : (ان الاجارة تصح في السنة التى وقع فيها العقد وفى كل سنة حلت ولم يفسخ الناظر فى أولها عقد الإيجار) فلا عمل حينئذ للاستشهاد بهذا الحكم ولا بما استند اليه الحكم (الفتاوى المهدية جزء ٢ ص ٤٦٧)

«وحيث انه وان جاء بالحكم المذكور هذه العبارة بنصها (على أنه ليس للناظر المؤجر ان يفسخ تلك الاجارة مادام المستأجر قائما بدفع اجرة المثل) الا انه لا يمكن تأويل هذه العبارة على أنها تهديد اباحة الاجارة الطويلة المدة أو الحكر لانه من المقرر شرعا أنه مادام العقد عقد إيجار صدر صحيحا بمن يملك ذلك وما دام المستأجر قائما بدفع اجرة المثل فان المستأجر يعتبر صاحب اليد ولذلك يكون أولى من غيره بالاجارة (راجع فى ذلك رسالة «من هو أولى بالاجارة» لابن عابدين (جزء ٢ ص ١٤٨ وما بعده من مجموعة رسائل ابن عابدين)

«وحيث انه عن موضوع العقد فانه يتعين الرجوع الى نصوصه لتبين حقيقته : جاء بالمادة الاولى (يؤجر حضرة مصطفى افندى مختار بصفته الى سليمان افندى فوزى القابل لذلك قطعة الارض السابق بيانها فى صدر هذا العقد خالية مما عليها من اقباض لمدة ثلاثة وثلاثين عاما ميلادية تبتدى من أول ابريل سنة ١٩٢٧ وتنتهى فى آخر مارس سنة ١٩٦١ وأباح له البقاء والاستقرار بإيجار سنوى

قدره اثنان وسبعون جنيها مصرى يدفع للمؤجر شهريا باعتبار اجرة القطعة الارض المذكورة ستة جنيهات مصرية فى الشهر وهذه الارض غير مربوط عليها عوائد) ونصت المادة الخامسة على ما يأتى (مدة هذه الاجارة هى ثلاثة وثلاثون عاما ميلادية تبتدى من أول ابريل سنة ١٩٢٧ وتنتهى فى آخر مارس سنة ١٩٦١ ميلادية وهى قابلة للتجديد فان أراد المؤجر اخلاء قطعة الارض المؤجرة وجب عليه ان يعلن المستأجر بذلك قبل نهاية المدة بسنتين على الأقل ويستحق للمستأجر عندئذ فى ذمة المؤجر بصفته المذكورة قيمة المباني بحسب ما تساويه يومئذ ويتعهد المؤجر بدفعها اليه والمستأجر حق حيازة الارض وما عليها من المباني حتى يوفى الثمن المذكور) فالعقد اذن هو عقد إيجار لمدة معينة ثلاثة وثلاثين سنة قابلة للتجديد واذا أراد المؤجر إخلاء الارض المؤجرة فى نهاية المدة وجب عليه اعلان المستأجر بذلك قبل نهاية المدة بسنتين وحينئذ يتعين على المستأجر الاخلاء بعد ان يقوم المؤجر بدفع قيمة المباني التى أقامها أى المستأجر بحسب ما تساويه وقتها «وحيث ان هذا كله صريح فى ان العقد عقد اجارة لمدة طويلة عن قطعة ارض معدة للبناء اباح فيه الناظر للمستأجر البناء والتعلل .

«وحيث ان حجة الايقاف سكنت عن بيان حق الناظر فى التأجير فيتعين الرجوع الى القواعد الشرعية وهذه لا تجيز الاجارة الطويلة لمدة الا للضرورة وبشرط الحصول على اذن القاضى فقد جاء بالمادة ٢٧٧ من كتاب قانون العدل والانصاف ما يأتى . (لا يجوز لغير اضطرار اجارة دار الوقف او ارضه اجارة طويلة ولو بعقود مترادفة فان اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بان مخرب ولم يكن له ريع يعمر به جاز لهذه الضرورة اجارتها باذن القاضى مدة طويلة بقدر ما تعمر به)

« وحيث ان العقد خال عن الاذن الواجب فهو غير جائز شرعا »

« وحيث انه لو قيل بأن العقد اباح للمستأجر حق البقاء والاستقرار وان هذا الحق هو اهم مظاهر عقد الحكر وان الطرفين انما ارادا في الواقع ونفس الامر عمل عقد تحكيم فيتعين البحث في الحكر شرعا وشروطه الواجب توافرها »

« وحيث ان الفقهاء عرفوا الاحتكار بأنه عقد إيجارة يقصده استبقاء الارض الموقوفة مقرررة للبناء والتعلي وللغراس أولا حدهما (مادة ٣٣١) » وحيث انه من المقرر شرعا ان لناظر الوقف ولاية اجارة مستغلته (مادة ١٨٢) فتشمل هذه الولاية الاحتكار بما انه عقد اجارة كما تقدم والاصل في التصرفات الاباحة والمنع هو الاستثناء فلا يكون الاستثناء الا بنص

« وحيث ان الفقهاء نصوا على التصرفات التي لا يجوز لناظر إجراؤها الا باذن القاضي ولا تشمل هذه التصرفات عقد الاحتكار (راجع باب ما يجوز وما لا يجوز لناظر من التصرفات من كتاب قانون العدل والانصاف) ومن ذلك ضرورة الحصول على اذن القاضي في الاستدانة على الوقف والاجارة لمدة طويلة (مواد ١٩٠ و ٢٠٠ و ٢٧٧) فلو انهم رأوا وجوب الحصول على اذن القاضي في الاحتكار لقيدوا تصرف الناظر ونصوا على وجوب استئذان القاضي »

« وحيث انه عن الشروط اللازمة لتسويغ الحكر فقد نص عليها الفقهاء وجاءت بالمادة ٣٣٢ وتوافرها واجب حتى يجوز الاحتكار فاذا تقدم طعن على العقد بانعدام هذه الشروط او بعضها فانما يكون هذا طعنا في تصرف الناظر وتهمة موجهة اليه يجب على القاضي البحث فيها » وحيث ان هذه التهمة بالذات عرضت من

قبل على محكمة مصر الشرعية في دعوى الخيانة وطلب العزل التي وجهتها من تدعى السيدة حميدة عبد الحى محمد ضد الناظر السابق مصطفى افندى مختار وفصلت فيها المحكمة المذكورة بعد سماع اقوال الناظر وقضت بان تصرفه بالاحتكار المستأنف غير جائز شرعا وقالت المحكمة في اسباب حكمها ما يأتى . (ومن حيث ان وكيل المدعى عليه معترف في اوراق الاذن بالخصومة وفي باقى الاوراق ايضا انه حكر المنزل المذكور لمدة ثلاث وثلاثين سنة بدون اذن ممن يملك ذلك لمن يدعى سليمان افندى فوزى وذلك على الاقل يعتبر تأجيرا لعقار الوقف اكثر من ثلاث سنوات بدون اذن ممن يملكه وهو غير جائز شرعا) راجع الحكم الصادر من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٢٨ » وحيث ان المستأنف عليهما يدعيان ان هذا

التصرف كان على غير ما تقتضيه مصلحة الوقف لان الارض التي حكرها الناظر واقعة في نقطة متوسطة في المدينة وتعتبر من احسن جهات المدينة عمرانا فهي واقعة على شارع الصنافيرى بعابدين بالقرب من ثكنات الحرس الملكي ولذا فان الناظر ما كان يعدم وجود من يقرض الوقف المال اللازم لاصلاحها وعمارتها او على الاقل من يستبدلها » وحيث ان الظاهر يشهد لهما بصحة ذلك .

« وحيث ان المستأنف تمسك ايضا بان المستأنف عليهما اجازا عمل الناظر السابق واستوليا منه على الاجرة تنفيذا للعقد المذكور فليس لهما ان يعودوا و ينقضا ما اجازاه من قبل »

« وحيث انه مهما قيل في هذه الاجازة قانها شخصية لا تلزم الوقف وحينئذ فلا اهمية لها . » وحيث انه فضلا عما تقدم فانه عملا بالقاعدة الشرعية المعروفة من ان لولى الامر ان يقيد القضاء زمانا ومكانا . . . الخ صدرت لائحة الاجراءات

٣٣

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

١ - نزع ملكية . تسجيل التنيه . أثره . الحاق الثمار بالعقار .

غل يـ المدين عن التصرف في العقار

٢ - تنيه نزع ملكية - تسجيله . لا يكسب نزع الملكية حق أي عيني .

منع المدين من التصرف بعد التسجيل . تصرف المدين

في العين قبل تسجيل التنيه بعقد ثابت التاريخ قبل

العمل بقانون التسجيل . مريان التصرف ونفاذه على

الذاتين العادين . حقهم في الطعن في التصرف

بالصورية أو البطان

٣ - تصرف المدين - بعد العمل بقانون التسجيل . عقد المشتري

ثابت التاريخ قبل تسجيل التنيه . أحقية المشتري

في التسجيل لنافية حكم مرسى المراد .

المبادئ القانونية

(١) انه وان كان القانون الاهلي اقتصر على

النص على الحاق الثمار بالعقار بناء على تسجيل

تنيه نزع الملكية ولم ينص على منع المدين من

التصرف الا انه لا يمكن أن يستنتج من ذلك أن

الشارع أراد في القانون الاهلي - خلافا للقانون

المختلط - أن يطلق للمدين حريته في التصرف

في العين رغم التنيه عليه بنزع ملكيتها وتسجيل

هذا التنيه لانه لو كان يريد ذلك لما كان هناك

معنى لا يجاب التسجيل الذي لم يشرع بطبيعته

الا لا خطر الغير بالخطر الذي يتهددهم اذا هم

تعاملوا مع الشخص المذكور على العين موضوع

التسجيل ولا يكون لهذا الا خطر محل اذا كان

يمكن للغير أن يتعامل معه رغم حصوله . فضلا

على أن الشارع قدر تب على تسجيل التنيه الحاق

الثمار بالعقار ومن غير المعقول أن يغفل الشارع

يد المدين عن التصرف في الثمار ويطلقها في

التصرف في نفس العقار .

الداخلية للمحاكم الشرعية وجاءت المادة السابعة

منها المعدلة بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠ صريحة

في ان الاذن بالتحكيم يدخل في اختصاص المحاكم

الشرعية وقد تعدلت هذه اللائحة اخيرا بالمرسوم

الصادر بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٣١ تعديلا اقر

هذا الاختصاص فاصبح اختصاص المحاكم الشرعية

يشمل الاذن بالتحكيم اي ان عقد التحكيم الذي

يعتبره الفقهاء جائزا بغير اذن القاضي ويعتبرون

تصرف الناظر فيه صحيحا متى توافرت شروطه كما

تقدم أصبح محدودا بنصوص هذه اللائحة التي

قيده بوجوب الحصول على اذن القاضي وجعلته

في صف الاستبدال والاستدانة فلا يكون نافذا

الا اذا اذنت به المحكمة الشرعية

» وحيث ان مقارنة هذه المادة بالمادة ٣٦٥ من

اللائحة نفسها لا تدع شكافي وجوب الحصول على

هذا الاذن لجواز عقد الاحتكار فقد نصت المادة

٣٦٥ من اللائحة بان لا تقبل المحكمة الشرعية

شيأ من عقود الاستبدال والاستبدال والاحتكار

والخلو . . . الخ الا بعد مخابرة وزارة الاوقاف

وورود الرد منها . . . الخ

» وحيث انه لما تقدم يكون العقد الذي يمسك

به المستأنف غير جائز شرعا سواء أ كان عقد اجار

لمدة طويلة ام كان عقد حكر خلوه عن الاذن

الشرعي ولعدم توافر الشروط الواجبة شرعا لجوازه

ويتعين حينئذ رفض الاستئناف وتأيد الحكم

المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف

(استئناف سليمان افندي فوزي وحضر عنه الاستاذ بنامين

روفايل ضد أحمد أفندي شكيب وآخر وحضر عنهما الاستاذ

محمد أبو العينين رقم ٣٥ سنة ٤١ ق - رئاسة عضوية حضرات

السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وعلى حيدر حجازي بك

واحد مختار بك مستشارين)

(٢) ان تسجيل تنبيه نزع الملكية وان كان لا يكسب نازع الملكية أى حق عيني على العين المراد نزع ملكيتها بمجرد تسجيل التنبيه الا أنه يمنع المدين من التصرف فيها فالمدین يكون محجورا عليه فيما يتعلق بالعين ويفقد أهليته للتصرف فيها من غير أن يكون الدائن قد اكتسب حقا عينيا وينبني على ذلك أن المدين يبقى له حرية التصرف في العين الى تاريخ تسجيل التنبيه ومن هذا التاريخ يفقد حق التصرف فيها ، ولما كان الدائنون العاديون ليس لهم أى حق على عين معينة من اموال مدينهم وانما يستوفون ديونهم بما يكون له وقت الشروع في التنفيذ ، فاذا تصرف المدين في عين قبل تسجيل التنبيه خرجت العين من ملكه كما أنه اذا كان قد اكتسب شيئا دخل في ملكيته وزاد في تأمين دائنيه فهم اذا خاضعون لتصرفات مدينهم وليس لهم الطعن فيها الا بدعوى ابطال التصرف أو الصورية اذا توفرت شروطها

فاذا باع المدين العين المطلوب نزع ملكيتها قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية بعقد ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل الصادر في سنة ١٩٢٣ فالعقد خاضع لأحكام القانون المدني التي كانت تقضى بأن الملكية تنتقل بين المتعاقدين بمجرد التعاقد ولم تشترط التسجيل الا لنقل الملكية بالنسبة للغير . فتكون العين قد خرجت من ملك المدين ولم يبق لدائنيه حق التنفيذ عليها وليس لهم أن يحتجوا بعدم تسجيل العقد لأن الذي له الحق في أن يحتج بذلك هو من اكتسب حقا عينيا على العين وسجله طبقا للقانون

والدائن لا يكسب بتسجيل التنبيه حقا عينيا على العين المراد نزع ملكيتها فيكون أن يكون البيع تاريخ ثابت قبل تسجيل التنبيه لاثبات أن العين خرجت من ملك المدين قبل التنفيذ عليها (٣) أما بعد العمل بقانون التسجيل وما دام ان تسجيل التنبيه لا يكسب الدائن أى حق عيني على العين فاذا كان المدين قد تصرف في العين بعقد غير مسجل وكان له تاريخ ثابت قبل تسجيل التنبيه فللمشتري أن يسجل هذا العقد تسجيلا صحيحا حتى بعد تسجيل التنبيه لغاية صدور حكم مرسى المزداد لان تسجيل التنبيه لا يؤثر على التصرفات السابقة عليه وانما يمنع المدين فقط من التصرف في المستقبل والعقد قد صدر فعلا من قبل وتسجيله ليس تصرفا جديدا من البائع ولا هو من عمله بل هو اجرا . أوجه القانون على المشتري بعمله بمحض إرادته لينتج العقد أثره الطبيعي من نقل الملكية اليه دون توقف على ارادة البائع والحجر على البائع بعد البيع لا يمنع المشتري من تسجيل عقده الذي تم فعلا قبل الحجر والتسجيل يرجع أثره الى تاريخ العقد نفسه وينقل الملك من هذا التاريخ. (المواد ٥٣٧ و ٥٤٠ و ٥٤٥ و ٥٤٦ مرافعات وقانون التسجيل لسنة ١٩٢٣)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الأول يستند في ملكيته الى عقد بيع صادر اليه من المستأنف عليه الثاني وباقي الورثة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وثابت التاريخ في أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ بجميع ٣٣ و ٢٢ ط و ٢٠ ف مما آل لهم بالمراث عن

والدهم على سبع قطع بحدود معينة ورفع الدعوى الحالية وقال في عريضتها أن المستأقنين شرعا في نزع ملكية المستأق عليه الثاني من فدان شائع في ١٤ سوه طو و ف على اثنتي عشرة قطعة مبينة الحدود بالعريضة

« وحيث ان محكمة النيا الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية رأت وقت أن كانت الدعوى مطروحة أمامها قبل احالتها على هذه المحكمة أن الحدود الواردة بعريضة الدعوى تختلف عن الحدود الواردة بالعقد وحكت بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بتعيين خبير لمعرفة ما اذا كان القدر المطالب بثبوت ملكيته بحدوده الواردة بالعريضة مطابقا للوارد بالعقد وقد قدم الخبير تقريره ويستفاد منه أن جميع القطع الواردة بالعقد واردة بحدودها في الطبيعة وفي العريضة ماعدا قطعتين أحدهما ٨ ط بمحوض الدبر والثانية ٣٣ ط بمحوض ارسانيوس وتري المحكمة أن لا تأثير لهذا الفرق لأنه لا تراعى في أن البائع يملك بالميراث وكل من نزع الملكية والبيع وارد على ما يملك بهذه الصفة » وحيث ان المستأقنين يرتكبان على أن عقد المستأق عليه الأول غير مسجل ولذلك لا يمكن أن يحتج به ضد الدائن الذي سجل تنبيه نزع الملكية » وحيث انه لذلك يجب البحث في طبيعة تنبيه نزع الملكية وما يترتب على تسجيله من الآثار » وحيث ان القانون الفرنسي نص بالمادة ٦٨٢ من قانون المرافعات على أنه يترتب على تسجيل الحجز جعل الثمار في حكم العقار المحجوز لتوزع مع ثمنه على الدائنين المرتهنين ونصت المادة ٦٨٦ منه على انه لا يجوز للمحجوز عليه من تاريخ تسجيل الحجز أن يتصرف في العقار المحجوز والا كان تصرفه باطلا بدون احتياج للحكم بطلانه » وحيث ان القانون المختلط في أول الأمر

اقتصر بالمادة ٦٢٣ مرافعات على النص على الحاق الثمار بالعقار وأغفل النص على منع المدين من التصرف ثم جاء القانون الاهلي واقتصر كالقانون المختلط على النص بالمادة ٥٤٥ مرافعات على الحاق الثمار بالعقار ولكنه رتب هذه النتيجة على تسجيل تنبيه نزع الملكية حيث لم يأخذ بنظام الحجز على العقار ولم يتعرض لتأثير هذا التسجيل على تصرفات المدين ثم جاء الشارع بعد ذلك وعدل باب الحجز في القانون المختلط وحده بذكر بتو ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ونص بالمادة ٦٠٨ مرافعات على أنه لا يجوز للمدين من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية ان يتصرف في العقار المدين بالتنبيه والا كان تصرفه باطلا بدون احتياج للحكم بطلانه فصار القانون المختلط كالقانون الفرنسي يقضى بالحاق الثمار بالعقار ويمنع المدين من التصرف ويختلف عنه بأن القانون الفرنسي رتب النتيجة على تسجيل الحجز بينا القانون المختلط رتب الحاق الثمار بالعقار على تسجيل الحجز ورتب منع المدين من التصرف على تسجيل تنبيه نزع الملكية وبقى القانون الاهلي قاصرا على النص على الحاق الثمار بالعقار بناء على تنبيه نزع الملكية ولم ينص على منع المدين من التصرف » وحيث انه لا يمكن أن يستنتج من ذلك ان الشارع أراد في القانون الاهلي أن يطلق المدين حريته في التصرف في العين رغم التنبيه عليه بنزع ملكيتها وتسجيل هذا التنبيه لأنه لو كان يريد ذلك لما كان هناك معنى لا يجاب تسجيل التنبيه المذكور اذ أن التسجيل بطبيعته لم يشرع الا لخطر الغير بالخطر الذي يتهدد به اذ هم تعاملوا مع الشخص المقصود بالتسجيل فيما يتعلق بالعين موضوع هذا التسجيل ولا يكون لهذا الا لخطر محل اذا كان يمكن للغير أن يتعامل مع المدين رغم حصوله وتكون معاملاتهم صحيحة فضلا على أن الشارع قد رتب على

تسجيل التنبية الحاق الثمار بالعقار ومن غير المعقول أن يغفل الشارع يد المدين عن التصرف في الثمار ويطلقها في التصرف في نفس العقار وقد كانت المحاكم المختلطة وقت أن كانت نصوص القانون المختلط كنصوص القانون الاهلي قاصرة على النص على الحاق الثمار بالعقار تقضى بمنع المدين من التصرف رغم سكوت القانون وغاية ما في الامر اختلفت الاحكام فيما اذا كان هذا المنع يترتب على تسجيل الحجز أو على تسجيل تنبيه نزع الملكية الى أن جاء الشارع ونص صراحة على ترتيبه على تسجيل تنبيه نزع الملكية

« وحيث انه متى تقرر أن تسجيل تنبيه نزع الملكية في القانون الاهلي يجب أن يغفل يد المدين عن التصرف في العين المطلوب نزع ملكيتها من تاريخ تسجيل التنبية يجب تحديد طبيعة هذا المنع وعلته » وحيث ان الدائن الذي يشرع في نزع ملكية مدينه ويسجل تنبيه نزع الملكية لا يكتسب حقا عينيا على العين المراد نزع ملكيتها بمجرد تسجيل هذا التنبية لان التسجيل لم يشرع الا لاعلان الحقوق واخطار الغير بها ولكنه لا يغير طبيعتها فيجعلها عينيه بعد أن كانت شخصية بل ان الدائن العادي يبقى حقه شخصيا بعد تسجيل التنبية كما كان قبله والدائن المرتهن لا يكتسب بتسجيل التنبية أى حق آخر على العين خلاف حق الرهن الذي له من قبل ولكن تسجيل التنبية ولو انه لا يكسب الدائن حقا عينيا على العين فانه يمنع المدين من التصرف فيها حفظا لحقوق الدائنين حتى لا يضطروا لتجديد الاجراءات في وجهه من حصل اليه التصرف فالمدين يكون محجورا عليه فيما يتعلق بالعين ويفقد أهليته للتصرف فيها من غير أن يكون الدائن قد اكتسب حقا عينيا عليها وينبني على ذلك أن المدين تبقى له حرية التصرف في العين الى تاريخ تسجيل

تنبيه نزع الملكية ومن هذا التاريخ يفقد حق التصرف فيها فكل تصرفاته السابقة على هذا التسجيل تبقى صحيحة ولما كان الدائنون العاديون ليس لهم أى حق على عين معينة من أموال مدينهم وانما يستوفون ديونهم مما يكون له وقت الشروع في التنفيذ فينبني على ذلك أن المدين اذا تصرف في عين من أمواله قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية من الدائنين خرجت العين من ملكه ونقصت من تأمين دائنيه كما أنه اذا كان قد اكتسب شيئا دخل في ملكيته وزاد في تأمين دائنيه فهم اذا خاضعون لتصرفات مدينهم وليس لهم الطعن عليها الا بدعوى ابطال التصرف أو الصورية اذا توفرت شروطها « وحيث ان المستأنف عليه الأول اشترى من المستأنف عليه الثاني «المدين» العين المطلوب نزع ملكيتها بعقد مؤرخ في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وثابت التاريخ في أول ديسمبر سنة ١٩٢٣ أى قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وقبل العمل بقانون التسجيل الجديد فالعقد خاضع لاحكام القانون المدني التي كانت تقضى بأن الملكية تنتقل بين المتعاقدين بمجرد العقد ولم تشترط التسجيل لانقل الملكية بالنسبة للغير فتكون العين قد خرجت من ملك المدين ولم يبق لدائنيه حق التنفيذ عليها وليس لهم أن يحتجوا بعدم تسجيل العقد لأن الذي له الحق في أن يحتج بذلك هو من اكتسب حقا عينيا على العين وسجله طية للقانون وقد تقدم أن الدائن لا يكتسب حقا عينيا على العين المراد نزع ملكيتها بتسجيل تنبيه نزع الملكية فيكون أن يكون البيع له تاريخ ثابت قبل تسجيل التنبية لاثبات أن العين قد خرجت من ملك المدين قبل التنفيذ عليها بل أنه حتى بعد قانون التسجيل الجديد الذي يقضى بأن الملكية لا تنتقل بين المتعاقدين الا بالتسجيل فإنه مادام أن كل ما ينتجه

بغير منازع .

(المادة ٢٦٠ مدني)

المحكمة

« حيث ان المحكمة ترى الأخذ بأسباب الحكم المستأنف فيما ذهبت اليه من أن الاطيان المبيعة هي على المشاع وأنه لا محل لاحالة الدعوى على التحقيق » وحيث انه فيما يختص بالبحث فيما اذا كان البيع على المشاع يقع باطلا ويجوز للمشتري طلب البطلان أو أنه يكون موقوفا ومعلقا على نتيجة القسمة فانه وان اختلف الشراح والمحاكم في اتباع أحد الرأيين إلا أن هذه المحكمة تأخذ بالرأي القائل بانه يجوز للمشتري أن يرفع دعوى بطلان البيع طالما أنه لم يثبت أنه اشترى مفروزا وهو عالم بحالة الشيوع وذلك لأن المفروض فيمن يشترى عينا محددة أن ينتفع بها فورا بغير منازع فتعلق الملكية ووضع اليد على أمور احتمالية غير محققة قد يطول أمرها ويستلزم مصاريف كثيرة وجهودا شاقة كالبحث عن الشركاء وتحقيق صفاتهم فيما اذا كانوا اجانب عن الطرفين مضار جسيمة ليس من العدل تحميل المشتري بها .

« وحيث انه فيما يختص بالتعويض فترى المحكمة ازاله الى مبلغ ٦٠ ج منها ٤٥ ج الى المستأنف عليه الاول و ١٥ ج الى المستأنف عليه الثاني نظير مصاريف تسجيل العقد والتصدق على الامضاءات وأموال الاطيان وأجرة الحفر والسمسرة عن المدة التي مضت من تاريخ البيع الى تاريخ رفع الدعوى وما تكبداه من مصاريف شخصية (استئناف مرسى مسعود على الغمراوي وآخرين وحضر عنهما الاستاذ محمد بك يوسف ضد اسماعيل عبد الجليل دويدار وآخر وحضر عنهما الاستاذ سليم أنطون رقم ٤٠٨ سنة ٤٨ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكي القشيري بك وحسن رقت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

تسجيل تنبيه نزع الملكية هو مجرد الحجر على المدين وغل يده عن التصرف في العين من غير أن يكسب الدائن صاحب التسجيل اي حق عيني عليها فيترتب على ذلك انه اذا كان عقد البيع غير مسجل وكان له تاريخ ثابت قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فالمشتري أن يسجل هذا العقد تسجيلا صحيحا حتى بعد تسجيل التنبيه لغاية صدور حكم مرسى الميزاد لأن تسجيل التنبيه لا يؤثر على التصرفات السابقة عليه وإنما يمنع المدين فقط من التصرف في المستقبل والعقد قد صدر فعلا من قبل وتسجيله ليس تصرفا جديدا من البائع ولا هو من عمله بل هو إجراء أوجبه القانون على المشتري بعمله بمحض ارادته لينتج العقد أثره الطبيعي من نقل الملكية اليه بدون توقف على ارادة البائع بأي حال من الاحوال والحجر على البائع بعد البيع لا يمنع المشتري من تسجيل عقده الذي تم فعلا قبل الحجر والتسجيل يرجع أثره الى تاريخ العقد نفسه وينقل الملك من هذا التاريخ » وحيث انه لهذه الاسباب يكون الحكم الابتدائي في محله ويتعين تأييده

(استئناف حنا يوسف يوتان وآخر وحضر عنهما الاستاذ لبيب سمع ضد ابراهيم افندي ياسليوس وآخر وحضر عن الاول الاستاذ فليب شاردة رقم ٨١٧ سنة ٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلي زكي العراقي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٣٤

١٨ فبراير سنة ١٩٣٢

بيع . بيع عين محدودة . العين شائعة . حق المشتري في رفع دعوى بطلان البيع .

المبدأ القانوني

يجوز لمن اشترى مفروزا وهو غير عالم بحالة الشيوع أن يرفع دعوى بطلان البيع إذ المفروض فيمن يشترى عينا محدودة أن ينتفع بها فورا

٣٥

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢

دعوى تزوير . أدلة التزوير . تحقيقها . غير متجة في اثبات التزوير . جواز الحكم بالتزوير رغم ذلك إذا اقتضت المحكمة بالتزوير

المحكمة بالتزوير

المبدأ القانوني

ان السلطة التي خواتها المادة ٢٨٣ مرافعات للمحكمة في أن تحكم بتزوير الورقة من تلقاء نفسها من غير أن تتقيد بما ساقه مدعى التزوير من الأدلة وسواء أكانت قبلت أدلة التزوير كلها أو بعضها هي سلطة مطلقة إذ المرجع في مالها من السلطة في أن تقضى بالتزوير اقتناعها بما يقرم لديها من الأدلة في أي وقت وفي أية حالة كانت عليها الدعوى وعلى ذلك فللمحكمة أن تحكم بتزوير الورقة إذا قام لديها الدليل على تزويرها رغما عن أن الدليل الذي حقق لم يتوصل منه إلى اثبات التزوير (المادتان ٢٨٣ و ٢٩٢ مرافعات)

المحكمة

« من حيث ان أدلة التزوير التي اعلنتها معزوزة امام محمد بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ إلى زاهر عبد الملك المستأنف عليه الاول على الرغم من اشتغالها على اوجه متعلقة بموضوع التزوير ومنصبه عليه فان محكمة أول درجة لم تقبل منها إلا دليلا واحدا وهو الخاص بتزوير ختم احد شهود السند المطعون فيه على أن المحكمة تقدم لها من أدلة التزوير ما لو حققها لتبين لها تزوير السند ومع هذا فتزويره ظاهر حتى ولو لم يحصل تحقيق الأدلة. « ومن حيث ان تحقيق الدليل الذي قبلته المحكمة لم ينتج تزوير السند وما كان من شأنه أن يوصل إلى هذه النتيجة فهل مع هذا يصح لمحكمة

الاستئناف اذا ثبت لديها أن السند مزور أن تقضى بتزويره من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٢٨٣ من قانون المرافعات من غير أن تتقيد بنتيجة تحقيق الدليل .

« ومن حيث ان هذه المادة خوات للمحكمة سلطة مطلقة في أن تحكم بتزوير الورقة المطعون فيها بالتزوير اذا ثبت لديها ذلك من غير أن تتقيد بما ساقه مدعى التزوير من الادلة وسواء أكانت قبلت أدلة التزوير كلها أو بعضها أم لم قبلها لأن المرجع في مالها من السلطة في أن تقضى بالتزوير اقتناعها بما يقوم لديها من الادلة في أي وقت كانت وفي أية حالة كانت عليها الدعوى يؤيد ذلك ما خولته المادة ٢٩٢ مرافعات للمحكمة في أن تحكم برد وبطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم لها دعوى بتزوير تلك الورقة فاذا كان للمحكمة هذه السلطة العامة في الحكم بتزوير أية ورقة ولو لم يتخذ في شأنها أي طعن فمن باب أولى يكون للمحكمة أن تقضى بتزوير ورقة طعن عليها بالتزوير وقدم الطاعن أدلة تزويرها .

« وحيث انه متى تقرر أن لهذه المحكمة أن تحكم بتزوير السند اذا قام لديها الدليل على تزويره رغما عن أن الدليل الذي حقق لم يتوصل منه إلى تزويره فلم يبق إلا أن تذكر الادلة التي اقنعت المحكمة بتزويره .

« وحيث ان السند تحرر لا امر واذن من يدعى عثمان حسن الذي حوله لزاخر عبد الملك وهو مؤرخ في أول مارس سنة ١٩١٦ وصادر من المرحوم أمم محمد الباسوسي مورث المستأنفتين والمستأنف عليهم عدا الاول ومن بيان ظروف العلاقة بين الدائن الأصلي والمدين ما يتضح منه أن هذا السند زور على إمام محمد الباسوسي فانه

ثابت من عقد الايجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩١٦ أن عثمان حسن استأجر من إمام محمد الباسوسي غرفة (مندرة) بأجرة شهرية قدرها ٣٣ قرشا لاستعمالها للسكنى وأن المؤجر رفع دعوى على المستأجر المذكور لمطالبته بمبلغ ٦٦ قرشا أجرة شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ واستصدر ضده أمرا بالحجز التحفظى وقاء لهذا المبلغ فصدر الأمر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ وتنفذ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٦ بالحجز على منقولات عديدة القيمة والذي يفهم من هذا أن عثمان حسن في الوقت الذي رفعت عليه هذه القضية كان دائما للباسوسي بمبلغ ١٧٠ جنيتها ولو أن هذا الدين كان صحيحا لما أقدم الباسوسي على مقاضاته نظير مبلغ زهيد هو ٦٦ قرشا كما أن عثمان حسن الدائن المزعوم الذي يقرض مبلغ ١٧٠ جنيتها لا يعجز عن سداده مثل هذا المبلغ الضئيل فضلا عن أن محضر الحجز أوضح بجلاء مركزه الاجتماعى، والشخص الذي لا يوجد بمسكنه إلا دكة خشب وصفيحة يتروى قاضية ليس هو الشخص الذى يكون فى سعة من الرزق حتى يقرض أحد أصحاب الاملاك مثل المبلغ المحرر به السند

«ومن حيث انه فوق هذا فان عثمان حسن هذا رجل اعتاد التزوير كما يدل على ذلك الاحكام المقدمة من المستشارين فقد حكم عليه بالحبس مدة سنة من محكمة جنايات مصر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٢ لتزوير عقدي بيع كما قضت محكمة مصر الأهلية بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ بتزوير إقذارين معلنين منه فى شهر ابريل سنة ١٩١٨ لما تبين أن الاختتام الموقعة عليهما مزورة «ومن حيث ان شخصا هذا حاله من الاعتياد على التزوير وهذا مركزه الاجتماعى وما يدل عليه من فقر مدقع لا يتصور عقلا أن يقرض

رجلا مبلغا مثل هذا مع أن العلاقة بينهما لم ترد على أنه كان مستأجرا منه غرفة بأجرة ٣٣ قرشا شهريا لم يستطع الاستمرار على دفعها فمن كل هذا يتبين أن السند لا شك مزور ويتعين الحكم بتزويره عملا بالمادة ٢٨٣ من قانون المرافعات

(استئناف المت دلال مصطفى وأخرى حضر عنها الاستاذ يوسف أحمد الجندي ضد المعلم زاخر عبد الملك وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ حبيب ابراهيم رقم ١٠٥ سنة ٤٨ قضائية رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندي بك وعلى حيدر حجازى بك الواحد مختار بك مستشارين)

٣٦

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢

سجل . عدم تسجيل عقد البيع . حق المشتري فى طلب تثبيت ملكيته . وفاة البائع . ليس الورثة المارضة فى هذا الطلب

المبدأ القانونى

لا يجوز للبائع فى علاقته بالمشتري أن يتمسك بعدم تسجيل عقد البيع ليستمر فى منازعته للمشتري فيما باع له. وعلى ذلك فاذا طلب المشتري الذى لم يسجل عقده الحكم بتثبيت ملكيته لما اشتراه فى وجه ورثة البائع حكم له اذ ليس لورثة البائع وهم مكملون لشخصية مورثهم حقوق قبل المشتري أكثر مما كان له.

(قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣)

الحكمة

« حيث انه لا خلاف بين الخصوم فى ان مورث المستأنفة باع لاخته المستأنف عليها العقارات موضوع النزاع بعقد عرفى تاريخه ١٣ ابريل سنة ٩١٧ لم يسجل وانما أثبت تاريخه فى ١٠ مايو سنة ١٩٢٤ أى بعد العمل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المعروف بقانون التسجيل وانما الخلاف بينهما على قيمة العقد المذكورة من الوجهة

عليها محقة في طلب الحكم لها بتثبيت ملكيتها لما اشترته ولذلك يتعين رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف

(استئناف الست فلة فرج عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها وحضر عنها الاستاذ جورج دانيال ضد الست فرحة سليمان وحضر عنها الاستاذ راعب حمار رقم ١٠٧٥ لسنة ١٩٤٨ - بالهيئة السابقة)

٣٧

٢٣ فبراير سنة ١٩٢٢

١ - بيع . عيب خفي . معنى العلم الحقيقي به . اثبات العلم . يقع على مدعيه .

- عيب خفي - رفع دعوى اثبات حالة في الميعاد . تأخير رفع دعوى الموضوع . لا يسقط الحق في الفسخ

المبادئ القانونية

(١) المراد بالعلم بالعيب الخفي هو حصول الاعتقاد بوجوده . أي العلم الحقيقي - أما مجرد الظن أو التوهم الغير القاطع فلا يعتبر علما موجبا لسقوط الحق في المطالبة بالفسخ . ويقع عبء اثبات تاريخ العلم به على من يدعي بوجوده هذا العلم .

(٢) متى رفعت دعوى اثبات الحالة عند العلم بالعيب الخفي أو في مدة الثمانية الأيام التالية كان المشتري قد قام بما فرضه القانون من رفع الدعوى في الميعاد الذي قرره ولا يسقط حقه اذا رفعت دعوى الفسخ بعد ذلك في مدة أكثر من ثمانية أيام لأن الدعوى الثانية ماهي الا دعوى تبعية للأولى

ورفع دعوى إثبات الحالة بصفة مستعجلة فيه مجازاة لما قصده الشارع من السرعة التي من أجلها حدد ثمانية أيام لرفع الدعوى فليست دعوى اثبات الحالة في هذا الشأن مجرد اجراءات

القانونية فالمستأنفة تزعم ان هذا العقد غير ناقل للملكية استنادا على ما جاء بقانون التسجيل وانه لذلك لا يترتب عليه الا مجرد التزامات شخصية بين المتعاقدين والمستأنف عليها نقول أن هذا العقد وان لم يسجل فانه ينقل الملكية بين المتعاقدين وان لها بناء على ذلك الحق في أن تطلب الى المحكمة ان تقضى لها بثبوت ملكيتها لما اشترته

« وحيث ان المستأنفة باعتبارها وارثة البائع ليس لها قبل المشتري منه أكثر مما كان له من الحقوق قبلها لأنها من الوجهة القانونية مكمله لشخص البائع ولذلك يتعين البحث فيما اذا كانت هذه الدعوى لو وجهت قبل البائع مباشرة فهل كان له ان يتمسك بعدم تسجيل العقد وعدم انتقال الملكية للمشتري منه وأن يطلب نقض ماتم من جهته ارتكابه على ظاهر نصوص قانون التسجيل أم لا يقبل منه مثل هذا الزعم

« وحيث ان هذه النقطة بالذات قد بحثها الدوائر المجتعة بهذه المحكمة في حكمها الرقيم ٣ يونيو سنة ١٩٢٧ وقررت بشأن العقد الغير مسجل بالنسبة للبائع فقالت « وكذلك الحال بالنسبة للبائع فان القواعد القانونية العامة تقضى بالزامه باحترام عهده وتبعية قهرا على تنفيذ ما التزم به فاذا عارض المشتري في الصفقة بناء على عدم تسجيل العقد لما قبل منه ذلك قانونا لان التسجيل انما هو في مصلحة المشتري فله غنمه وعليه غرمه بحيث اذا ملكك العين قبل التسجيل لما جاز له الرجوع على البائع لان عدم التسجيل آت من عمله هو والقاعدة انه لا يؤخذ الا انسان بعمل غيره « وحيث ان هذا المبدأ صريح في انه بين المتعاقدين لا يجوز للبائع ان يتمسك بعدم تسجيل العقد ليستمر في منازعته للمشتري فيما باع له « وحيث انه بناء على ما تقدم تكون المستأنف

بل هي دعوى جديده الغرض منها المطالبة بما حكم به القانون في العيب الخفي .

(المواد ٣١٣ وما بعدها مدني)

المحكمة

« من حيث ان موضوع الدعوى هو طلب فسخ عقد بيع صدر من مورت المستأنف عليهم الأول للمستأنف لعيب خفي في المبيع .

« ومن حيث ان الحكم المستأنف قضى بسقوط الدعوى لرفعها بعد ميعاد الثمانية الايام من تاريخ علم المشتري بهذا العيب الخفي .

« ومن حيث ان الشارع بعد أن قرر بحق ان العيب الخفي من الأسباب الموجبة للفسخ - لم يشأ أن يجعل حق الفسخ المذكور خاضعا للقاعدة العامة لجميع الحقوق من بقائها قائمة يجوز المطالبة بها مدة خمس عشرة سنة لا لأن هذا الحق في ذاته غير باقي الحقوق الاخرى ولكن لسبب يرجع الى طبيعة العيب الخفي فعلق قبول المطالبة بهذا الحق على رفع الدعوى في مدة ثمانية ايام من تاريخ علم المشتري به ذلك لأن العيب الخفي يقتضي السرعة في اثباته بمجرد ظهوره حتى يعرف كنهه وسببه وما اذا كان موجوداً وقت البيع أو حادثاً بعده وبغير هذه السرعة لا يكون من السهل على القاضي الحكم في ذلك فيما لو رفعت الدعوى بعد ظهور العيب بزمان طويل .

« ومن حيث ان المراد بالعلم بالعيب الخفي هو الاعتقاد بمحصوله أي العلم الحقيقي . اما مجرد الظن أو التوهم الغير القاطع فلا يعتبر علما موجبا لسقوط الحق في المطالبة بالفسخ .

« ومن حيث ان محكمة أول درجة جعلت مبدأ

علم المشتري بالعيب الخفي من ٨ يولييه سنة ١٩٢٨ استنادا على خطاب مرسل منه الى البائع في هذا التاريخ يطلب فيه منه أن يمهله في دفع باقي الثمن المحكوم به عليه وان لا ينفذ الحكم حتى يبيع المنزل المذكور وقد ذكر في سياقه أن قيمة ما يباع به قد نقصت بسبب وجود خلل في الحائط القبلية الغربية « ومن حيث ان هذه المحكمة لا ترى في عبارة هذا الخطاب ما يدل على أن المشتري يعلم بوجود عيب خفي في المنزل علما صحيحا وأن ما ذكره عن الخلل ما هو الا قول مبهم لا يريد به الا الوصول للأمهال في الدفع ومع هذا فليس العيب الخفي هو الخلل في الحائط وانما يكون السبب الذي نشأ عنه وليس كل شرخ أو تصدع في حائط من موجبات عيب كبير لا يتسامح فيه فكما يجوز أن يكون سببه عيبا خفيا يجوز الا يكون كذلك .

« ومن حيث ان اثبات تاريخ العلم بالعيب الخفي على من يدعى به ولم يتقدم من البائع اثباتا عليه غير هذا الخطاب .

« ومن حيث ان سيد افندي أحمد ابراهيم المشتري رفع دعوى اثبات حالة المنزل بدعوى مستعجلة بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٨ وقضى فيها بتدب خير لبيان حالة المنزل ومعرفة ان كان هناك عيب خفي أم لا .

« ومن حيث انه بعد أن قدم الخبير تقريره في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٨ رفع المستأنف الدعوى الحالية في ٢ يناير سنة ١٩٢٩

« ومن حيث ان محكمة أول درجة رأت انه مع فرضها بأن علم المستأنف يبدأ من تاريخ رفع دعوى اثبات الحالة فان دعوى المستأنف بالمطالبة رفعت بعد هذا التاريخ بأكثر من ثمانية ايام ولم ترفى دعوى

٣٨

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢

(١) بيع . عقد ابتدائي . تحديد أجل لتحرير العقد النهائي .
انقضاءه لا يفسخ العقد . ولا يستحق الشرط الجزائي

الا بعد تنبيه . عدم حصول تنبيه . قيام العقد

(٢) بيع عقار . نصب أصلا على الأرض والبناء بالتبعية .

هدم البناء قبل التسليم . تلف . المشتري له الخيار .

بالفسخ أو التسليم . تنقيص الثمن .

(٣) عقد بيع غير مسجل . التزامات البائع . نقل الملكية .

طبقا لقانون التسجيل . تسجيل العقد . وتسليمه

بالحالة التي هو عليها . أحداث بناء جديد قبل

التسجيل . يعتبر مقاما في غير ملك البائع . البائع

ملتزم بالامتناع عن كل ما يزيد ويقص في المبيع

المبادئ القانونية

(١) اذا حدد المتعاقدان في عقد بيع مدة

لتحرير العقد النهائي فان مجرد انقضاء هذه المدة

لا يفسخ العقد وكذلك لا يستحق الشرط

الجزائي الذي تضمنه العقد من غير تنبيه رسمي

أو غير رسمي مادام لم يشترط بالعقد . فاذا

مضت المدة المذكورة ولم يحصل اعلان من أحد

الطرفين بالتنبيه على الآخر بعمل ما أو جبه عقد

البيع فالعقد قائم حتى يحصل هذا التنبيه

(٢) ان بيع العقار أو التعهد بنقل ملكيته

ينصب أصلا على الأرض أما البناء فهو تابع له

فاذا هدم البناء فلا يقال بأن المبيع قد هلك وإنما

قد نقصت قيمته بعيب (تلف deterioration)

حدث فيه وقد نصت المادتان ٢٩٨ و ٢٩٩ مدني

على أنه اذا كان هذا النقص قد حصل قبل استلام

المبيع فللمشتري الخيار بين الفسخ وبين ابقاء

المبيع بالثمن ويكون البائع ملزما في هذه الحالة

بتنقيص الثمن اذا كان سبب هذا النقص منسوبا

للبائع . ولا محل للقول في هذه الحالة بأن عقد

اثبات الحالة انهاء الدعوى التي يتطلب القانون

رفعها بطلب الفسخ للعيب الخفي :

« ومن حيث ان مذهبنا اليه محكمة أول درجة

في غير محله قانونا لان رفع دعوى اثبات الحالة بصفة

مستعجلة فيه مجازاة لما قصده الشارع من السرعة

التي من أجلها حدد ثمانية أيام لرفع الدعوى كما تقدم

بيانه ومع ذلك فليست دعوى اثبات الحالة في هذا

الشأن مجرد اجراءات كما يقول الحكم المستأنف

بل هي دعوى جديدة ضرورة الغرض منها المطالبة

بما حكم به القانون في العيب الخفي فتمت رفعت

دعوى اثبات الحالة عند العلم بالعيب الخفي أو في مدة

الثمانية الأيام التالية حكم بأن المشتري قد قام بما فرضه

القانون من رفع الدعوى في الميعاد الذي قرره ولا

يسقط حقه اذا رفعت بعد ذلك الدعوى بالفسخ

في مدة أكثر من ثمانية أيام لأن الدعوى الثانية

ما هي الا دعوى تبعية للدعوى الاولى .

« ومن حيث انه مع ذلك يلاحظ أن المشتري

برفعه أولاد دعوى اثبات الحالة يريد عادة من ورائها

أن يحصل له العلم اليقيني بوجود العيب الخفي حتى

اذا تأكد من اثبات الحالة بوجوده رفع الدعوى

بالفسخ والا فلا .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم الابتدائي

في غير محله ويتعين الغاؤه ونرى المحكمة رد القضية

للمحكمة الابتدائية لنظر الدعوى والفصل فيها :

(استئناف سيد افدى احمد ابراهيم الديب وحضرته الاستاذ

سلامة بك ميخائيل ضد وريثة المرحوم محمد افدى بدوى العرابي

وآخر وحضر عنهم الاستاذان نصف حبيب ويوسف أحمد

الجندي - رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل

المحكمة ومحمود سامي بك وحسن رفعت بك مستشارين)

البيع الابتدائي قد أصبح مفسوخا لزال العقار بناء على أن إزالة البناء الذي على الأرض المبيعة يجعل المبيع هالكا

(٣) فإذا أحدث البائع بناء جديدا أو زيادة في المبيع قبل التسليم فيعتبر كأنه قد أقامه في غير ملكه حتى ولو كان ذلك قبل تسجيل العقد لأن بالتسجيل تنتقل الملكية من يوم حصوله غير أن باقي الالتزامات الأخرى الناشئة عن البيع تكون واجبة الأداء من تاريخ التعهد بالبيع لأنها في الحقيقة التزامات شخصية تأخذ حكمها القانوني من وقت التعهد. إذن من المقرر قانونا أن من الالتزامات التي يفرضها عقد البيع على البائع أن يعمل على نقل الملكية للمشتري طبقا للوضع الذي فرضه قانون التسجيل ليتمكن من تسجيل بيعه وأن يسلم المبيع إليه بالحالة التي وقع العقد عليها مع مراعاة مانص عليه في المادتين ٢٩٨ و ٢٩٩ مدني

ومن ضمن هذه الالتزامات امتناع البائع بمجرد التعهد بالبيع عن كل ما يزيد أو ينقص في المبيع وهو التزام يقتضيه الالتزام بتسليم المبيع كما هو وقت التعهد المذكور.

(قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ والمادتان ٢٩٨ و ٢٩٩ مدني)

المحكمة

« من حيث أنه مما لا تراخ فيه والثابت من عقد البيع الابتدائي العرفي المحرر في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ أن الطرفين اتفقا على أن نسيم افندي فهمي باع إلى شاكر افندي حنا أرضا مساحتها ٤٥ ر ٢١٩ مترا مربعا مع ما عليها من البناء بثمن قدره

٨١٢ جنيها دفع المشتري منه ١١٢ جنيها على أن يدفع الباقي يوم تحرير عقد البيع النهائي الذي اتفق على امضائه في بحر ستة شهور تبتدىء من تاريخ العقد العرفي المذكور وقد اشترط في هذا العقد أنه إذا تأخر المشتري عن دفع باقي الثمن في المدة المذكورة يكون مبلغ ال ١١٢ جنيها من حقوق البائع. أما إذا تأخر البائع عن التوقيع على العقد النهائي فيكون ملزما بأن يدفع للمشتري تعويضا قدره ١١٢ جنيها مع فائدة عقد البيع المذكور

« ومن حيث أن شاكر افندي حنا أعلن نسيم افندي فهمي بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ بأنه حدد له يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ للتوقيع على عقد البيع النهائي أمام كاتب محكمة الازبكية واستلام باقي الثمن وأنه في حالة تأخيره عن الحضور وبعد اثبات ذلك التأخير فإنه أي شاكر افندي حنا يودع باقي الثمن في خزانة المحكمة المذكورة وعند ذلك يكون البائع المذكور ملزما بالتعويض المنصوص عليه في عقد البيع ويصبح المشتري مالكا للعين المبيعة

« ومن حيث أنه من المسلم به والثابت من المحضر المحرر بمعرفة كاتب محكمة الازبكية بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ أن وكيل شاكر افندي حنا قد حضر لقلم الكتاب في اليوم المذكور ولم يحضر نسيم افندي فهمي

« ومن حيث أنه ثابت من الايصال المؤرخ في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أن شاكر افندي حنا أودع في قلم كتاب المحكمة المذكورة باقي الثمن على ذمة البائع له على أن لا يصرف له إلا بعد تقديم مستندات ملكية المبيع وتوقيعه على عقد البيع النهائي وقد أعلن ذلك الايداع بإعلان تاريخه ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ كرر فيه المعلن المعلن إليه بأنه أصبح

مالكاً للعين المبيعة ومستحقاً للتعويض وأنه سيتخذ الاجراءات القانونية التي تؤيد ملكيته لهذا المبيع والتي توصله للتعويض المذكور

« ومن حيث أنه بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥ أعلن المشتري البائع بجميع ما تقدم وطلب منه بهذا الاعلان أن يكف عن تحصيل إيجار المبيع وبأنه حرر للمستأجرين بالامتناع عن دفع الإيجار إليه » ومن حيث أنه بعد أن رفع شاكر أفندي حنا بعد ذلك الدعوى نمرة ٤٧٠ سنة ٩٢٥ على نسيم أفندي فهمي بطلب وضع المبيع تحت الحراسة و بعد أن حكم برفضها بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ٩٢٥ رفع عليه دعوى أخرى بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٦ طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته للمبيع ثم عدل طلبه الى طلب الحكم بصحة توقيع البائع له وهو نسيم أفندي فهمي على عقد البيع الابتدائي فتحكم له بذلك حضورياً بتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٢٧ وقد نسخت في هذا الحكم صورة طبق الاصل من العقد الابتدائي المذكور وبناء على ذلك تسجل هذا الحكم بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٧ بنمرة ٤٠٦٠ بقلم رهون محكمة مصر المختلطة

« ومن حيث أنه بتسجيل هذا الحكم الشامل لصورة طبق الاصل من عقد البيع الابتدائي انتقلت ملكية المبيع الى المشتري شاكر أفندي حنا لانه عقد مستكمل لجميع اركان عقد البيع القانونية » ومن حيث ان نسيم أفندي فهمي يدعى بأن العقد الابتدائي اصبح مفسوخا واصبح مبلغ ال ١١٢ جنيتها المدفوع له من حقه لان المشتري لم يقم بتمهده في مدة الستة شهور المشروطة فيه ويقول ايضا بأن جميع الانذارات المتقدمة التي اجراها المشتري لاقيمة لها لانها اعلنت في محله بمصر في وقت كان غائبا عنه بالاسكندرية واعلانها للمحافظة لا يجمعها صحيحة لانه سبق قبل سفره الى

الاسكندرية انه اخطر المشتري بخطاب بتاريخ ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٥ بأنه سيسافر لابي قير بالاسكندرية وأنه وكل عنه الاستاذ يوسف جيعه المحامي بمكتبه بشارع عبدالعزیز لينوب عنه في جميع اشغاله وطلب منه مقابلته للاتفاق معه عما يلزم » ومن حيث أنه بصرف النظر عن هذه الانذارات ومع التفرض بعدم حصولها فان مجرد مضي الستة شهور المبينة بعقد البيع الابتدائي لا تفسخه ولا يستحق الشرط الجزائي من غير تنبيه رسمي أو غير رسمي مادام أن ذلك لم يشترط بالعقد المذكور فاذا مضت المدة المذكورة ولم يحصل اعلان من أحد الطرفين بالتنبيه على الآخر بعمل ما أوجبه عقد البيع فالعقد قائم حتى يحصل هذا التنبيه .

« ومن حيث أنه مع هذا فإنه من المسلم به والثابت من الانذار المعلن للمشتري بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ٩٢٥ بناء على طلب نسيم أفندي فهمي أنه ذكر له فيه استغرابه من حصول الانذارات المذكورة لمنزله مع سبق اخطاره بسفره للاسكندرية وتوكيله الاستاذ جيعه عنه وأنه ينذره ويذبه عليه بأنه مستعد للتوقيع على عقد البيع النهائي في اليوم الذي يحدده له مع دفع باقي الثمن اليه على شرط أن ينص في العقد النهائي على اخراج قطعة أرض مقدارها ٤٠ مترا من المبيع مملوكة لوالده وانها لم تدخل ضمن المبيع

« ومن حيث أنه يستفاد من هذا الانذار الذي حصل بعد مضي الستة شهور المذكورة ان نسيم أفندي فهمي لم يعتبر العقد الابتدائي مفسوخا وأنه مستعد لتوقيعه

« ومن حيث ان الشرط الذي علق نسيم أفندي عليه توقيع البيع النهائي لاحق له في فرضه على المشتري ويتضح أنه فرضه تحكما وبقصد عدم امضاء العقد النهائي والتخلص من تنفيذ ما تعهد به

له أن ينقضه من تلقاء نفسه وبدون سبب وليس له أن ينكر على المشتري ملكيته المنزل المذكور بعد أن قام بعمل ماله من حق في تنفيذه حتى توصل لتسجيله

« ومن حيث أنه من أجل هذا وجب الحكم له بملكية المبيع أرضاً و بناء كما طلب . أما الحكم بالارض فقط دون البناء فمخالف لحق الملكية الذي يشمل الارض وما فوقها طالما أنه لم يتقرر عليها حق للبائع أو غيره . أما كون البائع قد هدم البناء الاصلى المبيع وأقام محله بناء جديداً فهذا لا يمنع من الحكم للمشتري بملكته بعد أن طلبه لما سيأتي من الكلام عليه

« ومن حيث أن نسيم أفندي مع علمه بتصميم المشتري منه على تنفيذ عقد البيع الابتدائي ورفع الدعوى عليه بشأن المبيع قد هدم بناء المنزلين وأقام عليهما بناء جديداً وهو يعلم بأن المشتري المذكور أودع باقي الثمن من زمن على ذمته كما يتضح من اذاره السابق ذكره وفي وقت كانت دعوى صحة التوقيع على العقد الابتدائي قائمة بينهما ولم يك هناك شيء من موجبات فسخ عقد البيع المذكور

« ومن حيث أن نسيم أفندي فهمى يدعى لهذه الاسباب أن عقد البيع الابتدائي أصبح مفسوخاً لزوال العقار وهو يريد بذلك أن إرالة البناء الذي على الارض المبيعة والتابع لها يجعل المبيع هالكا « ومن حيث أن تصور نظرية هلاك المبيع على هذا الوجه لا محل لها من القانون . ولا يسيغها التعريف القانوني للملكية لأن بيع العقار والتعهد بنقل ملكيته ينصب أصلاً على الارض أما البناء فهو تابع له فإذا هدم البناء فلا يقال بأن المبيع كله قد هلك وإنما قد نقصت قيمته بعب (تلف deterioration) حدث فيه وقد نصت المادتان ٢٩٨، ٢٩٩ على أنه إذا كان هذا النقص قد حصل قبل استلام المبيع

بالعقد الابتدائي للاسباب الآتية - أولاً - ان المشتري لم يطلب الاتوقيع عقد البيع بالعين المبينة في العقد الابتدائي من جهة الكمية المساحية والحدود بمقاسها وأوصافها المبينة به وهو مادونه بصيغة العقد النهائي الذي كان قد جهزه للتوقيع عليه والذي قدمه لمصلحة المساحة وصدقت عليه في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٥ كما أن البيع هو بذاته الذي طلب صحة امضاء البائع له على عقده الابتدائي - ثانياً - أن البائع قد ملك المبيع بعقد بيع صادر له من والده بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٢٠ ومسجل في ٢١ يولييه سنة ١٩٢١ بنمرة ٢٠٨٢ والمساحة المبينة به والحدود وأطوالها وجميع الاوصاف هي بعينها الواردة بالعقد الابتدائي - ثالثاً - ان عقد البيع الابتدائي قد نص على أن المبيع هو قطعة الارض وما عليها من بناء منزلين نمرة ٥٩ ونمرة ٦١ وقد قال نسيم أفندي فهمى في محضر جلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ في قضية الحراسة السابق ذكرها أن الاربعين مترا هي جزء من المنزل نمرة ٦١ أو بعبارة أخرى أن شاكر أفندي حنا يريد أن يأخذها ضمن المبيع وادعى أن والده البائع له تركها متورا « ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن ما ادعاه نسيم أفندي فهمى في اذاره السابق ذكره وما يكرر ادعاه في هذه الدعوى بأن الاربعين مترا ليست داخلية في المبيع هي دعوى غير صحيحة للمرة ولا تنفق مع منطوق العقد الابتدائي الذي لا يطلب المشتري الا بما جاء فيه من غير نقص أو زيادة وهو ما حصل التسجيل عنه

« ومن حيث أنه مما تقدم لا يجوز للبائع المذكور أن يحتج بأي علة كانت لفسخ العقد لقيام المشتري بدفع الثمن جميعه بالايذاع الصحيح بعد أن خصم منه مصاريف هذا الايداع وليس

فالمشتري الخيار بين الفسخ وبين ابقاء المبيع بالتمن ويكون البائع ملزما في هذه الحالة بتنقيص التمن اذا كان سبب هذا النقص منسوباً للبائع

« ومن حيث انه في هذه الدعوى قد اختار المشتري ابقاء المبيع فليس للبائع معارضته في ذلك » ومن حيث انه عن البناء الذي أقامه البائع بعد هذا الهدم وقبل تسليم المبيع فان المقرر قانونا أن من ضمن الالتزامات التي يفرضها عقد البيع على البائع أن يعمل على نقل الملكية للمشتري طبقاً للوضع الذي فرضه قانون التسجيل ليتمكن من تسجيل بيعه وأن يسلم المبيع اليه بالحالة التي وقع العقد عليها مع مراعاة مانص عليه في المادتين ٢٩٨ و ٢٩٩ فاذا ما احدث البائع بناء جديداً أو زيادة في المبيع قبل التسليم فيعتبر كأنه قد أقامه في غير ملكه حتى ولو كان ذلك قبل تسجيل العقد لان بالتسجيل تنقل الملكية من يوم حصوله غير أن باقي الالتزامات الاخرى الناشئة عن البيع تكون واجبة الاداء من تاريخ التعهد بالمبيع لانها في الحقيقة التزامات شخصية تأخذ حكمها القانوني من وقت التعهد

« ومن حيث انه من ضمن هذه الالتزامات امتناع البائع بمجرد التعهد بالمبيع عن كل ما يزيد أو ينقص في المبيع وهو التزام يقتضيه الالتزام بتسليم المبيع كما هو وقت التعهد المذكور

« ومن حيث ان هذه الزيادة لا يمكن تسليمها للبائع بدون مقابل لان في ذلك اثر من غير مقابل يحرمه القانون المدني وعلى المشتري الذي يقبل المبيع بهذه الزيادة أن يتبع القواعد التي رسمها القانون فيما يختص بالغراس أو البناء في أرض الغير مع مراعاة الحالات التي يكون فيها الباني أو الغارس سليم النية أو سيئها وقت الغرس أو البناء » ومن حيث انه عن الشرط الجزائي الذي طلبه

شاكر افندي حنا وحكم له به بالحكم المستأنف فإنه يلاحظ أنه طلب أيضاً الحكم له ببيع العين المبيعة ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٢٥ أي من الوقت الذي كان يجب فيه توقيع العقد النهائي (أي نهاية السنة الشهور) والتسليم وفي طاب الريع كل تعويض يطلبه البائع عما لحقه من عدم تنفيذ البيع في وقته ولم يتقدم ما يثبت أنه قد حصل له ضرر خلاف حرمانه من الريع المذكور لهذا وجب الحكم بعدم قبول الدعوى بطلب الشرط الجزائي اكتفاء بطلب الريع المذكور

« وحيث انه عن الريع فترى المحكمة أنه طلب سابق لأوانه ولا يمكن الفصل فيه الآن ذلك لانه ولو أن شاكر افندي حنا حقق في طلب الريع من التاريخ الذي كان يجب أن يتم عقد البيع فيه لغاية التسليم الا أن هناك مسائل أخرى لم تظهر للطرفين الا بعد الحكم النهائي في هذه القضية يجب أن تصفى بين الطرفين ليست مطروحة الآن أمام المحكمة منها الفصل فيما يجب على المشتري دفعه للبائع حسب اختياره طبقاً للقانون خاصاً بالبناء الجديد ثم الفصل في مسألة هدم البناء القديم وما يترتب عليه من المسؤولية إيجاباً أو سلباً وعند ذلك تصفى جميع هذه المسائل كلها مع الريع ولهذا ترى المحكمة حفظ الحق بالمطالبة بالريـع على حدة » ومن حيث انه عن طلب التسليم فإنه في محله

لان الظاهر من الاسباب المتقدمة أن نسيم افندي فهمي لم يكن حسن النية وقت أن شاد البناء الجديد ولا محل للحبس مع سوء النية كما جرى عليه القضاء خصوصاً وأنه ليس من المحقق بعد التصفية السابق بيانها معرفة ما اذا كانت نتيجة التصفية له أو عليه (استئناف شاكر افندي حنا وحضرته الاستاذ خاتيل غالي ضد نسيم افندي فهمي وحضرته الاستاذ مرقص فهمي رقم ٥٥٤ و ٧٥٦ سنة ٤٨ ق - رقاسة وعرضية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وحضر فمت بك مستشارين)

٣٩

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢

- ١ - وقف . خلو . تعريضة . صاحب الخلو له حق القرار مادام يدفع أجر المثل
- ٢ - خلو . اجارة . الفرق بينهما . يفضل صاحب الحكر عن كل ماعداه . لا يجوز اخراجه مادام يدفع أجر المثل الا بعد تعريضه .
- ٣ - خلو . حق انتفاع مؤقت . من ناظر الوقف . جواز عقد من . غير اذن القاضي .
- ٤ - خلو . جوازه على أرض غير موقوفة
- ٥ - خلو . معنى حق البقاء . ليس المقصود أن له حقا عينيا

المبادئ القانونية

(١) الخلو عقد يخول فيه الواقف أو الناظر لشخص وضع يده على عين موقوفة والانتفاع بها مقابل قدر من المال يدفع للواقف أو الناظر لتعمير عين الوقف . ويكون لصاحب الخلو حق القرار في خلوه وله التصرف مادام يدفع أجر المثل فلا يستأجر العقار لغيره وإن أخرج فله طلب الخلو

(٢) الفرق بين صاحب الخلو والمستأجر أن مدة انتفاع الأول غير محدودة وأنه يفضل على كل ماعداه ممن يرغبون استئجار العقار مادام يدفع أجر المثل وأن الوقف لا يصح له اخراجه ما لم يرد له المبلغ الذي دفعه أو يعرض عليه بقيمة ما صرفه في إقامة البناء أو في ترميمه وتحسينه

(٣) أن حق الخلو لا يعطى صاحبه الا حق انتفاع مؤقت ولناظر الوقف أن ينفذ هذا النوع من العقود من غير حاجة الى إذن القاضي لأن هذا العقد لا يتقص في قليل ولا كثير حقوق الوقف بخلاف الحكر والاجارتين

(٤) كما يجوز أن يكون الخلو على عين موقوفة يجوز أن يكون على عين غير موقوفة

(٥) المقصود بما نص عليه من أن لصاحب الخلو حق القرار في خلوه أنه مفضل عن كل من عداه في استئجار العين مادام أنه يدفع أجر المثل وإن ليس للناظر أو المالك العين اخراجه الا اذا دفع له المبلغ الذي عجله له او عوض عليه بقيمة ما أنفقه في تعمير البناء واصلاحه وليس المراد أن يكون لصاحب الخلو حق عيني لأن مثل هذا الحق لا ينشأ من عقد مؤقت يملك صاحب البناء أو الناظر اخراجه منه في أى وقت شاء بالشروط السالفة الذكر .

(المادتان ٣٦ و ٣٧ قانون العدل والانصاف)
المحكمة

« من حيث أن وزارة الأوقاف باعتبارها ناظرة على وقف على أبي عيطه رفعت هذه الدعوى وطلبت أن يقضى بأن هذا الوقف الذي يملك مبانى الدكان المبينة بالحدود والمعالم بصحيفة الدعوى محتكرا للأرض المقامة عليها تلك المبانى وإن له عليها حق البقاء والقرار مع تسليم المبانى له والحكم له بالبيع على أنه يملك المبانى وله حق البقاء والقرار على الأرض » وحيث أن محكمة أول درجة قضت لوزارة الأوقاف بما طلبت بحكمها المستأنف

« وحيث أن عبد الحميد الاجهوى يقول باستثناؤه أن ليس لوقف على أبي عيطه حق البقاء والقرار على الأرض المقامة عليه لأنه ليس محتكراً لها كما تزعم الأوقاف وإنما لوقف أبي عيطه حق الخلو على مبانى الدكان وإن الخلو لا يعطى صاحبه أكثر من حقوق المستأجر وبالتالي لا يترتب له الا حقوق شخصية

« وحيث ان الأوقاف مع تسليمها بأن وقف ابي عيطه ليس له الاحق الخلو فان هذا الحق يعطيه حق البقاء والقرار على الأرض وان الريع الذي تطلبه يجب ان يراعى في تقديره ان للوقف ملكية المباني وحق البقاء والقرار على الأرض »

« وحيث انه لا نزاع بين الخصوم في ان الواقف بموجب حجته المؤرخة ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢١٩ هجرية أوقف جميع خلو الخانات الجارية أرضها في وقف السلطان برسباي وانه بموجب حجة البدل المؤرخة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٢ أبدلت وزارة الاوقاف باعتبارها الناظرة على وقف السلطان برسباي الأشرف أرض هذه الدكان الى يوسف الاجهوري وقد انتقلت ملكية هذه الارض الى عبد الحميد الأجهوري بموجب العقود المقدمة منه » وحيث ان وزارة الاوقاف رفعت دعوى ضد عبد الحميد الاجهوري بطلب ثبوت ملكية الوقف الى مباني الدكان موضوع النزاع مستندة الى حجة الايقاف السالفة الذكر فقضت لها محكمة الوايلي الجزئية بحكمها الرقم ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ المؤيد استئنافا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ بثبوت ملكية الوقف للمباني

« وحيث ان البحث في القضية يجب أن يتناول حق الخلو وهل ينشأ عنه حقوق عينية أم لا وما المراد بقول الفقهاء بأنه يثبت لصاحب الخلو حق القرار »

« وحيث ان الخلو عقد يخول فيه الواقف أو الناظر لشخص وضع يده على عين موقوفة والانتفاع بها مقابل قدر من المال يدفع للواقف أو الناظر لتعمير عين الوقف ويكون لصاحب الخلو حق القرار في خلوه وله التصرف مادام يدفع أجر المثل فلا يستأجر العقار لغيره وان أخرج فله طلب الخلو (راجع مادتا ٣٦٠ و ٣٦٢ من قانون العدل

والانصاف) وكما يصح ان يدفع صاحب الخلو مبلغا من المال يصح ان يقوم بتعمير عين الوقف وتحسينها على ان لا يخرجها الواقف أو الناظر الا ان دفع له قيمة ما انتفقه على عمارة عين الوقف وتحسينها » وحيث ان الذي يؤخذ مما تقدم ان صاحب الخلو مثله مثل المستأجر والفرق بينهما ان مدة انتفاع الاول غير محدودة وأنه يفضل على كل من عداه ممن يرغبون استئجار العقار مادام أنه يدفع أجر المثل وان الوقف لا يصح له اخراجه ما لم يرد له المبلغ الذي دفعه أو يعرض عليه بقيمة ما صرفه في إقامة البناء أو في ترميمه وتحسينه

« وحيث ان الذي يؤيد أن الخلو لا يعطى صاحبه الاحق انتفاع مؤقت هو أن ناظر الوقف له أن ينفذ هذا النوع من العقود من غير حاجة الى اذن القاضي لأن هذا العقد لا ينتقص في قليل ولا كثير حقوق الوقف بخلاف الحكر والاجارتين » وحيث انه كما يجوز أن يكون الخلو على عين موقوفة يجوز ان يكون على عين غير موقوفة وكل ما ذكر من القواعد السالفة تطبق في الحالتين على السواء

« وحيث انه يفهم مما تقدم أن المقصود بما نص عليه من أن لصاحب الخلو حق القرار في خلوه أنه مفضل عن كل من عداه في استئجار العين مادام أنه يدفع أجر المثل وأن ليس للناظر أو لملك العين اخراجه الا اذا دفع له المبلغ الذي عجله له أو عوض عليه بقيمة ما انتفقه في تعمير البناء واصلاحه فليس المراد اذن بحق القرار في الخلو أن يكون لصاحبه حق عيني لأن مثل هذا الحق لا ينشأ في عقد مؤقت يملك صاحب البناء أو الناظر اخراجه منه في أي وقت شاء بالشروط السالفة الذكر

« وحيث انه اذا تقرر هذا فليس بصحيح اذن

مازعمته الأوقاف بأن لوقف أبي عيطه حق البقاء والقرار على الأرض المقامة عليها مبانيه المملوكة لعبد الحميد الأجهوري وأن ما لهذا الوقف على وجه التحديد هو أنه يملك مباني الدكان بمقتضى الحكيم السالفي الذكر وأن له حق الخلو على الأرض المملوكة لعبد الحميد الأجهوري والانتفاع بها بإقامة مبانيه عليها وأن ليس للأجهوري المذكور أن ينتزع المباني من تحت يد الأوقاف لأن لها وحدها حق استلامها والانتفاع بها بما تحول لها حقوقها السالفة الذكر وفي مقابل هذا يتعين على الأوقاف أن تدفع للأجهوري أجر المثل عن الأرض المشغولة بمبانيها.

(استئناف عبد الحميد أفندي الأجهوري وحضرته الاستاذ حسن محمد خليل ضد وزارة الأوقاف وآخرين رقم ١٤٧٢ و٤٣٧ سنة ٤٧ و٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وعلی حيدر حجازي بك واحد مختار بك مستشارين)

٤٠

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢

استئناف . قرار بعدم التصديق على محضر طلع . عدم جواز استئنافه . لأنه لم يفصل في موضوع النزاع .

المبدأ القانوني

إذا أصدرت المحكمة قراراً بعدم التصديق على محضر صلح لاختلاف الخصوم في شأن التصديق عليه وسارت في نظر موضوع الدعوى فلا يمكن استئناف قرارها هذا لأنه ليس حكماً في موضوع الدعوى بقبول أو رفض الطلبات الأصلية ولا هو حكم تمهيدى ولأن المحكمة لم تتعرض لموضوع الصلح ولم تقض بطلانه . (المواد ٣٤٥ و ٣٦٠ و ٣٦١ مراجعات)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهن رفعن الدعوى

على المستأنف بطلب الحكم عليه بمبلغ ٢٣٨٢٠٠٠ قرش مع المصاريف والقوائد من تاريخ رفع الدعوى لغاية السداد وذلك قيمة استحقاقهن في الوقف ستى ٢٦٠٢٥ وقد قدم المستأنف ورقة صلح بينه وبين المستأنف عليها الاولى والثانية تاريخها ٢٨ يونيو سنة ١٩٣١ بعد رفع الدعوى وطلب انتهاء الخصومة بناء عليه . ووكيل المستأنف عليها المذكورتين قال ان الصلح عمل بطريق التدليس مع وكيلهما السابق وطلب عدم التصديق عليه

« وحيث ان المحكمة رأت أنه لا يمكن التصديق على الصلح الا باتفاق الطرفين وطلبهما له وهما مختلفان فيه وبناء عليه قررت رفض اعتماد الصلح وحددت جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ للمرافعة في الموضوع

« وحيث ان المستأنف استأنف هذا القرار وطلب الغاء واعتماد محضر الصلح وانهاء الخصومة بينه وبين المستأنف عليهما الاولى والثانية وعدم قبول دعواهما ودفع المستأنف عليهما بعدم قبول الاستئناف

« وحيث ان القرار المستأنف المذكور لم يكن حكماً في موضوع الدعوى بقبول أو رفض الطلبات الأصلية فيها ولا هو حكم تمهيدى ولكنه مجرد قرار بعدم اعتماد الصلح المدعى به أو عدم التصديق عليه لان هذا التصديق لا يكون منها الا بناء على اتفاق الخصوم امامها وفي هذه الحالة فقط تكون الخصومة انتهت امامها بالصلح باتفاق الطرفين وبناء عليه حددت جلسة للمرافعة في موضوع الدعوى فالمحكمة رفضت التصديق على الصلح ولكنها لم تتعرض لموضوعه ولم تقض بطلانه فلا شيء يمنع المستأنف من تقديمه في الدعوى كاستند صادر من خصمه والمحكمة

الموضوع أن تفصل في الطعن الموجه اليه من الخصم بناء على الغش أو غيره

« وحيث أنه لذلك يتعين عدم قبول الاستئناف شكلاً (استئناف محمد أفندي أبو الحن حموده الحاضر عنه الاستاذ محمد أبو السعود ضد السيدات شقيقه وأخريات كريمات حموده وحضر عن الاولين الاستاذ حامد عبد الحائق رقم ٢٤٧ سنة ١٩٤٩ ق رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى زكي العرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

(١)

٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢

١ - بطلان المرافعة . وفاة . تغيير الصفة . تأثيرها على سريان المدة . تقطع المدة .

٢ - بطلان المرافعة . عدم قابلية للتجزئة . وجوب ادخال جميع الخصوم فيها .

٣ - بطلان المرافعة . ليس من النظام العام . جواز التنازل عنها .

المبادئ القانونية

(١) انه وان كان قضاء المحاكم الأهلية والمختلطة قد استقر على أن الوفاة ليس لها تأثير في سريان المدة المقررة لبطلان المرافعة فلا يقطعها . إلا أن هذا الرأي لا يتفق ونص القانون الذي يستلزم الإهمال وتعمد الترك وتطبيقه اضطراباً قد يحذف بحقوق وريثة المتوفى أو من تغيرت حالته إذ قد يجهل هؤلاء حالة الخصومة الموقوفة فيستفيد من هذا الجهل الخصم الآخر بعد انقضاء السنوات الثلاث، خصوصاً وأن القاعدة المعمول بها في التشريع المصري هي أن الورثة لا يمثلون المتوفى ولا تستمر شخصيته فيهم ذلك فضلاً عن تعدد الورثة وتشيتهم بسبب حالة العائلة في مصر

(٢) من المجمع عليه أن دعوى بطلان المرافعة

بحسب طبيعتها غير قابلة للتجزئة فتمت كانت غير متوفر تطبيقها بالنسبة لأحد الخصوم فلا يصح القضاء فيها ضد الآخرين إذ أن المحكمة التي شرعت من أجلها دعوى البطلان لا تتوفر بغير ذلك (٣) ليست دعوى البطلان من النظام العام فلا يقضى بالبطلان إلا إذا طلب بدعوى ويصح التنازل عن هذا البطلان صراحة أو ضمناً (المواد ٢٩٧ و ٣٠١ و ٣٠٣ مرافعات)

المحكمة

« من حيث أن محكمة أول درجة قضت برفض دعوى بطلان المرافعة المرفوعة من وزارة المالية على أساس أن هذا البطلان جزاء رتبته القانون على المدعى المهمل وأنه ليس من العدل توقيعه على الورثة الذين قد يحملون حالة الخصومة وعلى أن المحاكم اختلفت في هذه المسألة ورأى بعضها أن وفاة المدعى موقفة لبطلان المرافعة قاطعة للمدة اللازمة للقضاء بهذا البطلان ورأى البعض الآخر أن الوفاة لا تأثير لها في ذلك

« وحيث أن الواقع هو أن قضاء المحاكم مختلطة وأهلية إنما استقر على أن الوفاة ليس لها تأثير في سريان المدة المقررة لبطلان المرافعة فهي لا تقطعها ولكن الخلاف واقع بين قضاء المحاكم ورأى بعض الشراح ، فيقول الاستاذ عبد الفتاح بك السيد (الوجيز في المرافعات المصرية نبذة ٧١٧) أن هذا المبدأ لا يتفق ونص « القانون الذي يستلزم الإهمال وتعمد الترك وتطبيقه اضطراباً قد يحذف بحقوق وريثة المتوفى أو من تغيرت حالته إذ ليس يبعد أن يجهل هؤلاء الورثة أو من يتولى امر من تغيرت حالته الخصومة الموقوفة فيستفيد من هذا الامر الخصم الآخر

بعد انقضاء الثلاث سنوات ... وليس من الصواب ولا من العدل التوسع في التفسير واعتبار البطلان حقا ضد من لم يبد منهم شيء من ذلك » وان هذا هو الرأي العلمى الذى أخذ بناصره الاستاذ أبو هيف بك ويؤيده عبدالفتاح بك كل التأيد « وحيث ان من يقولون بعدم تأثير الوفاة على سريان المدة المقررة لبطلان المرافعة يقررون أن هذا البطلان لم يكن جزاء رتبته القانون على المدعى الممثل بل هو اجراء رآه الشارع مفيدا حتى لا يتخذ القضايا في المحاكم ويطول أمد النزاع والخصام بين الناس وعلى أساس أن مدته تقل عن خمس سنوات فهو يسرى ضد القصر وعديمي الاهلية الا أن المحكمة ترى أن للرأى العلمى الذى أبداه الاستاذ عبدالفتاح بك السيد قيمته ووجاهته في التشريع المصرى لان القاعدة المعمول بها فيه هي أن الورثة لا يمثلون المتوفى ولا تستمر شخصيته فيهم . ذلك فضلا عن تعدد الورثة وتشتتهم بسبب حالة العائلة في مصر وفوق ذلك فان عدم انتشار التعليم الكافى للآن يجعل الرأى الذى انتصر له العالمان المصرى بان أولى بالاتباع

» وحيث انه فيما يختص بوقائع القضية المنظورة فانه ثبت لهذه المحكمة من الاطلاع على ملف القضية الاصلية نمرة ٩٦٢ انه بجلاسة أول مايو سنة ١٩٢٧ قررت المحكمة ايقاف الدعوى لوفاة الست فاطمة احدى ورثة المدعى الاصلى أحمد عبد الكريم أفندى بايزيد . وفي ١٦ يونيه سنة ١٩٣٠ تقدمت هذه القضية للمحكمة بإعلان من اشكات محكمة مصر لجلاسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وفي هذه الجلسة طلب المحامى عن المدعين التأجيل حتى يقدم الخبير تقريره وطلب مندوب وزارة المالية التأجيل لجلاسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ تحضير لان الوزارة رفعت دعوى طلبت فيها

الحكم ببطلان المرافعة في هذه الدعوى ومحدد لنظرها هذا اليوم فقررت المحكمة تأجيلها لجلاسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ تحضير لنظرها مع قضية بطلان المرافعة وفي هذه الجلسة الأخيرة طلب الطرفان التأجيل للاستعداد وتقديم المستندات والمذكرات فأجابت المحكمة هذا الطلب وبجلسة ١٥ يناير التى تأجلت لها القضية اتفق الطرفان على التأجيل حتى يقدم الخبير تقريره والمحكمة قررت بتأجيلها لجلاسة ١٢ مارس سنة ١٩٣١ حتى ينتهى الخبير من عمله

» وحيث انه بالاطلاع على أوراق دعوى بطلان المرافعة تبين أنه تمحدد لها جلاسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وحضر الجلسة بعض الخصوم المدعى عليهم في دعوى بطلان المرافعة ودفع الحاضر عنهم بعدم قبول الدعوى لعدم اعلان جميع الورثة وتأجلت القضية ليوم ١٥ يناير سنة ١٩٣١ لتقديم المستندات في الدفع بعدم قبول دعوى البطلان . وبجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٣١ طلب الحاضر عن وزارة المالية الاحالة على المرافعة وقدم اعلان بعض الورثة الذين لم يصح اعلانهم للجلسة السابقة وقد أعيد اعلانهم في ١٥ و ١٠ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ونحوت القضية على المرافعة لجلاسة ٧ فبراير سنة ١٩٣١ مع ضم دوسيه قضية الموضوع . وفي هذه الجلسة تقدم الدفع بعدم قبول دعوى البطلان وطلب الحاضر عن وزارة المالية رفضه متمسكا بأنه اعلان المدعى عليهم ولما تبين بعد ذلك أن احدى توفى أعلن ورثته متأخرا وقدم الاعلان . وقال محمود أفندى قايق المحامى الحاضر أن زينب قاصرة والوصى عليها ابراهيم بك أدعى لم يعلن بهذه الصفة للآن وأجلت المحكمة النطق بالحكم لجلاسة ٢٨ فبراير ومنها لجلاسة ١٤ مارس وفيها صدر الحكم

سنة ١٩٣١ حضور كمال أفندي حبيشه في الدعوى الاصلية نمرة ٩٦٢ عن بعض المدعين كما حضر مندوب المالية وطلب الطرفان تأجيل القضية حتى يقدم الخبير تقريره واجابت المحكمة هذا الطلب واجلت الدعوى لجلسة ١٢ مارس سنة ٩٣١ حتى ينتهى الخبير من عمله وفي ذلك تنازل من مندوب وزارة المالية عن طلب البطلان وبناء على جميع ما تقدم يكون الحكم المستأنف القاضى برفض دعوى بطلان المرافعة والزام وزارة المالية بالمصاريف والاعتاب في محله ويتعين تأييده

(استئناف وزارة المالية ضد الست سميره كريمة المرحوم احمد افندي عبد الكريم وآخرين وحضر عن التاسعة الاستاذ محمد صبرى ابو علم وعن الباقيين الاستاذ محمود فايق رقم ٩٦٢ سنة ٤٨ ق رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

المستأنف القاضى برفض دعوى بطلان المرافعة والزام الوزارة بالمصاريف

وحيت انه من المجمع عليه أن دعوى بطلان المرافعة بطبيعتها غير قابلة للتجزئة فتمتنع كانت غير متوفرة تطبيقها بالنسبة لاحد الخصوم لا يصح القضاء فيها ضد الآخرين لأن المحكمة التي شرعت دعوى البطلان من أجلها لا تتوفر بغير ذلك والى البات من الوقائع السابق اثباتها أن الدعوى الاصلية تحركت بالنسبة لبعض الخصوم قبل رفع دعوى ابطال المرافعة ضد باقى الخصوم الذين لم يعلنوا الا بعد جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وفوق ذلك فانه من المجمع عليه أن دعوى البطلان ليست من النظام العام بمعنى أنه لا يقضى بالبطلان الا اذا طلب بدعوى وانه يصح التنازل عن هذا البطلان وقد ظهر من الوقائع السابق اثباتها بجلسته ١٥ يناير

القضية المستعجلة

(٢) اذا كان متفقاً على أن المادة ٨٧ تنص على الحالة الواردة فيها على سبيل الحصر فلا يجوز لمن يدعى ملكية المنقولات الاستشكال في البيع بطريق الاشكال السريع الى قاضى الأمور المستعجلة بل يجب عليه رفع الدعوى الموضوعية بالملكية - فان الفكرة التشريعية في هذا الحصر قائمة بالذات في المادة ٥٢ - فلا يجوز ارسالها الى أبعد مما يحتمل نصها . فلا يجوز الاشكال في الحجز الا للدين بخلاف الغير الذى يدعى ملكية المنقولات المطلوب حجزها فعليه أن يرفع دعوى ملكيتها مباشرة . والقول بالعكس - فضلاً عن خروجه عن نص المادة ٥٢ - فانه يعدم المحكمة

٤٢ محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - اشكال في التنفيذ . في الحيز . من الغير الذى يدعى ملكية المنقولات المطلوب الحجز عليها . عدم قبول .
- ٢ - دعوى . شكل معين . نظام عام . الاتفاق على العكس . عدم جواز

المبادئ القانونية

(١) أوردت المادتان ٥٢ و ٨٧ مرافعات القاعدة الموضوعية في إشكالات التنفيذ فيجب الرجوع اليهما لاستنباط الفكرة التشريعية منها دون المادتين ٢٨ و ٨٦ اللتان تنصبان على قاعدة الاختصاص فحسب .

« وحيث ان موضوع البحث هو فيما اذا كانت هذه الاحكام ترتب حالة الشخص الذي يدعى ملكية المنقولات المراد التنفيذ عليها كما ترتب حالة المدين الذي يطعن في هذا التنفيذ لأي سبب . كما لو كان الحكم غير مشمول بالصيغة التنفيذية أو أنه غير واجب النفاذ لأنه رفع عنه معارضة أو لأنه أبرأ ذمته من الدين المقضى به . هل يملك الغير الذي يدعى ملكية المنقولات أن يرفع اشكالا بوجهيه المستعجل والعادي — وان يرفع لوجه الاول قبل تمام الحجز والبيع ؟ »

« وحيث ان الايجاب قد يتسارع الى رأى الباحث فليس ثمة فرق ظاهر بين مركز المدين والغير في الاشكالات. وقد ذهب الى ذلك فعلا بعض الشراح (راجع المرحوم الاستاذ أبو هيف بك) الا أنه رأى يبعد كثيرا عن نص القانون وروح المشرع فيه اجهاد المنطق القانوني الصحيح بل تعارض له . . . »

« وحيث ان المحكمة ترى أن تقرب أحكام القانون التي ترتب قواعد الاشكالات بعضها لبعض حتى تبسر المقارنة وتجلو فكرة المشرع جلاء تاما : »

أولا - تنص المادة ٤٥٢ مرافعات على انه « اذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الامر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين في المحضر »

ثانيا - تنص المادة ٤٧٨ مرافعات على انه اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الاشياء المطلوب استردادها . .

ثالثا - تنص المادة ٣٨٦ مرافعات على انه « اذا حصل اشكال في التنفيذ لما يكون متعلقا بالاجراءات الوقفية يرفع امره الى محكمة المواد

من الحصر الوارد في المادة ٤٨٧ وكلا المادتين يتضمنان قاعدة واحدة تكمل احدهما الآخر فيها (٣) حكم القانون باتباع شكل معين في الدعاوى دون الآخر هو حكم يتعلق بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق على عكسه صراحة أو ضمنا فلا يملك المدعى عليه في اشكال غير مقبول قانونا موافقة المدعى فيه فيزيل ماشابه من بطلان .

(المواد ٤٥٢ و ٤٧٨ و ٢٨ و ٣٨٦ مر)

المحكم

« حيث ان مدار البحث في الدعوى يتجه الى ناحيتين الاولى - مدى حق الشخص الذي يدعى ملكية المنقولات المراد التنفيذ عليها بالحجز والبيع في التظلم من اجراءات التنفيذ الثانية - درجة تعلق النظام العام بتحديد اجراء معين دون آخر لتظلم هذا الشخص من اجراءات التنفيذ . . . »

« وحيث ان المحكمة ترى أن تفرد لكل ناحية بحثا مستقلا فيما يلي . . . »

- أولا -

« حيث ان الاصل قانوناً ان الاشكال في التنفيذ هو العقبة التي تقام في احد جزئيه - الحجز أو البيع قبل تمامهما - بحيث اذا تم احدهما انقضى الحق في الاستشكال فيه - وان للأشكال وجهين - وجه سريع يطلب فيه القضاء باجراء مؤقت هو إيقاف التنفيذ يرفع الى قاضي الامور المستعجلة طبقا للمادة ٢٨ مرافعات . . ووجه عادي - يرفع بعد الاول - الى قاضي الموضوع يطلب فيه الفصل في موضوع حقوق الطرفين كل منهما قبل الآخر - ويكون القضاء فيه انتهاء للاجراء المؤقت الذي اتخذ في الوجه الاول (راجع المادة ٣٨٦ مرافعات)

الجزئية الكائن بدائرتها التنفيذ - وما يكون متعلقا
باصول الدعوى يرفع امره الى المحكمة التي اصدرت
الحكم . .

رابعا - تنص المادة ٢٨ مرافعات على ان « يحكم
قاضي المواد الجزئية في مواجهة الخصام في
المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام
والسندات الواجبة التنفيذ . . . »

« وحيث ان موضع هذه المواد من القانون قد
يكون عنصرا هاما من عناصر تقدير مدلول عبارتها
بالنسبة لبعضها البعض : .

اولا - فالمادة ٢٨ وردت في باب اختصاص
القاضي الجزئي . والمادة ٣٨٦ وردت في باب
التنفيذ عموما . فهنا يوردان قاعدة من قواعد
الاختصاص لا يتعديانها الى الموضوع . فلا يفصلان
ماهية المنازعات في التنفيذ ولا قواعدها وحدودها
وليس ثمة شك في ان مجرد العبارة العامة (المنازعات)
التي وردت في المادة ٢٨ لا تغني عن ذلك

ثانيا - والمادتان ٤٥٢ و ٤٨٧ وردتا في باب التنفيذ
على المقولات وتناولتا المنازعات في التنفيذ من
المدين ومن الغير كما تناولتا المنازعات في الحجز
وفي البيع فهما اذن يتضمنان قواعد الموضوع
التي يجب ان تحكم المنازعات في التنفيذ - واذا لم
تستقلا في ذلك عن المادتين ٢٨ و ٣٨٦ فلا اقل
من ان قييدا عبارة « المنازعات في التنفيذ »
الواردة فيها قييدا يكون قانون الاشكالات في
التنفيذ . وهكذا تكون حالة المادة ٤٥٢ هي نفسها
الاشكال في التنفيذ . وليس تنوعا منه وتفرعا
على اصوله كما ذهب الى ذلك احد الشراح (راجع
المرحوم اب هيف بك المرجع المتقدم) والا فلماذا
يكون الاشكال اذا لم يكن توقفا في التنفيذ - حجزا
او بيعا - قبل تمامه وان يطلب المستشكل رفع
الامر الى القاضي فيقضى فيه ؟

« وحيث ان محصل ذلك ان المادتين ٤٥٢ و
٤٨٧ وهما تتضمنان احكام وقواعد الاشكالات
في التنفيذ عموما يجب الرجوع الى نصهما واستنباط
الفكرة التشريعية منهما لتطبيقها على الاحوال
المعينة التي تدعو لذلك

وحيث ان مجرد المقارنة بين عبارتيهما تبين
انهما قصرتا على حالتين - الاولى - اذا حصل
توقف من المدين في الحجز (٤٥٢)

الثانية - اذا ادعى احد بالمحكمة ملكية الشيء
المحجوز عليه وطلب استرداد ادها بوقف البيع (٤٨٧)
فهل ورود النصين على سبيل الحصر مانعان مما
عدا الحالتين اللتين تناولتاها ؟

وبمعنى آخر هل التوقف في الحجز لا يجوز الا
للمدين فلا يجوز للغير الذي يدعى ملكية الشيء
الذي يراد الحجز عليه ؟ وهل اذا اراد هذا الغير
التظلم من البيع فلا يملك الاستشكال الى قاضي
الامور المستعجلة بوجه الاشكال المستعجل يطلب
فيه منه القضاء بايقاف التنفيذ . او يجب رفع
الدعوى موضوعا بطالب فيها بالملكية ؟

وحيث انه متفق على الايجاب في الحالة الثانية
وانها واردة على سبيل الحصر فليس للغير الذي
يدعى ملكية المتقولات المحجوز عليها الا ان يرفع
الدعوى الموضوعية بملكيتها فهو بذلك ممنوع من
اتخاذ طريق الاشكال السريع الى القاضي
المستعجل . واطع دليل على ذلك ان القانون
رتب على رفع الدعوى الموضوعية نفس اثر
الذي يترتب على الاستشكال . وهو ايقاف التنفيذ .
والحكمة في ذلك هي روح الحذر لدى المشرع
من دعاوى الاسترداد والتشديد على المسترد .
فلم ير ان يترك له سبيل المثل مفتوحا بالاستشكال
بل ان يلزمه بالادعاء بموضوع الحق مباشرة .
وحاطه باسباب متعددة غير مألوفة من الشدة ومن

«وحيث هكذا لا يكون هذا التفسير للمادة ٤٥٢
تمشياً طبيعياً للفكرة التشريعية في المادة ٤٨٧
فحسب بل هو نتيجة لازمة لها. فكلتا المادتين
تتكلان بعضهما البعض. ومن العبث ان ينسب
للمشر تناقض ظاهر في حالة واحدة.
«وحيث من جهة أخرى فان هذا التفسير الذي
تراه هذه المحكمة يمشى تماماً مع الشدة التي
أخذ بها المشرع المسترد. وهي شدة لاذعة
تظهر في النص على أن دعوى الاسترداد دعوى
شككية يجب أن ترفع على اشخاص معينين والا
كانت باطلة بطلاناً لا يزيله حضورهم - على غير
القاعدة العامة - وان تنسخ صور المستندات في
صحيفة الدعوى وتودع اصولها في قلم الكتاب
وقت القيد والا جاز الحكم بطلانها - وان رفع
دعوى ثانية بعد شطب الدعوى الاولى أو ابطال
الرافعة فيها أو حتى الحكم بعدم الاختصاص
بنظرها أو بطلان عريضة دعواها... الخ
لا يوقف البيع.. وان الاحكام فيها لا تقبل المعارضة
ويجوز استئنافها في خمسة عشر يوماً من تاريخ
النطق بها الى غير ذلك من الاحكام الواردة في
المادة ٤٨٧ مرافعات...
«وحيث ان محصل الرأي الذي تراه هذه
المحكمة من كل ما تقدم أن الشخص الذي يدعى
ملكاً المنقولات المراد التنفيذ عليها بالحجز أو
البيع لا يملك الاستشكال بوجهه المستعجل بل
يجب عليه ان يتخذ طريق الدعوى الموضوعية
أمام القضاء العادي فيخضع فيها لكل ما قيده
به المشرع من قيود وشدة وبذلك تكون هذه
الدعوى غير مقبولة من المدعية...»

— ثانياً —

«وحيث ولو ان الدعوى في القانون المصري
ليست شككية كما كانت في القانون الروماني فيجوز

جهة أخرى اراد ان يصون حقه بإيقاف البيع
فرتبه على مجرد رفع الدعوى (راجع المرحوم
أبي هيف بك المرجع المتقدم)

«وحيث انه اذا كان هذا الحصر مستفاداً
من نص عبارة المادة ٤٨٧ والفكرة التشريعية
فيها فان هذين السببين تقسهما قائمان في الحالة
الاولى المنصوص عليها في المادة ٤٥٢ :

اولاً - لان نصها قاصر على حصول التوقف من
المدين - ولا يفهم لماذا يتناول أيضاً حالة التوقف
من غير المدين في الوقت الذي اتفق فيه على ان
عبارة المادة ٤٨٧ لا تتناول الا الحالة التي وردت
بها وهي الاستشكال بدعوى موضوعية في حالة
التوقف من الغير في البيع. وعبارة المادتين واحدة
من حيث القصر على الحالة التي نصت عاينها بدون
نفي ما عداها.

ثانياً - لأن المحكمة التي تمنع الغير ممن يدعون
حق الملكية على المنقولات من الاستشكال في
البيع هي بالذات التي تمنعه من الاستشكال في
الحجز لا شيء الا لأن الحجز والبيع كل منهما
جزء من التنفيذ يجوز الاستشكال عموماً في كل
منهما قبل تمامه - ولا يفهم لماذا يضيق حق
الغير قبل البيع دون الحجز وكيف تتحقق المحكمة
من هذا التضيق مع الاطلاق له في الاستشكال
قبل الحجز.

وقد تكون المحكمة في منع الاستشكال في الحجز
اعمق معنى واكثر دلالة منها في منعه قبل البيع
فان في هذه الحالة الاخيرة يكون حق الدائن قد
تعلق بالمنقولات بالحجز عليها فلا يضيره كثيراً
ان تطول اجراءات المسترد في الاستشكال ثم
في الاسترداد بعكس الحالة الاولى فان الاستشكال
يمنع وقوع الحجز فتطول الاجراءات على الدائن
وايس لديه ضمان لوفاء دينه بعد نهايتها

٤٣

محكمة مصر الكلية الاهلية

١١ يونيه سنة ١٩٣٢

حجز تحفظى تحت يد الغير . للغاؤه . اختصاص قاضى
الامور المستعجلة

المبادئ القانونية

١ - الأصل ان الغاء حجز قائم فعلا ليس تعرضا لموضوع الحق بين الطرفين فحسب بل هو فصل فيه - وهو اجراء قطعى يخرج عن اختصاص قاضى الامور المستعجلة الذى يتحدد بعدم المساس بالموضوع فيجب الرجوع الى المحكمة الجزئية أو الكلية التابع لها محل اقامة المحجوز عليه

٢ - الا ان محل ذلك ان يقع الحجز صحيحا من حيث الاركان الاساسية والاوضاع الشكلية والاجراءات التى تتطلبها القانون لوقوعه فعلا كأن يكون الحاجز دائنا بسندا وبأمر القاضى وأن يثبت السند او الامر فى طلب الحجز وان يطلب الحكم بصحته فى ثمانية ايام اذا كان الحجز تحت يد الغير - او أن يكون الحجز قد وقع بحكم اذا كان حجزا تنفيذيا . فاذا لم تتوفر هذه الاجراءات فان الحجز لا يقع قانونا ولا يتعلق به حق للدائن من حيث حبس الدين عند المحجوز عليه فلا يكون فى رفعه مساسا بموضوع ما بل ازالة لآثر مادي لأجراء غير موجود قانونا - وفى هذه الحالة فقط يختص قاضى الامور المستعجلة برفع الحجز

٣ - اذا قصر اختصاص قاضى الامور المستعجلة عن تقدير حقوق الطرفين فى الحجز كل منهما قبل الآخر - للقضاء بالغائه فان له

لكل صاحب حق أن يتوسل بأى شكل من الدعاوى للوصول اليه - الا انه لا نزاع فى انه اذا نص المشرع على شكل معين للدعوى أو لاثبات الحق فيها . فان مراعاة هذا الشكل تتعلق بالنظام العام - فاذا نص مثلا على ان التظلم من الامر الصادر على عريضة يجب أن يرجع فيه للأمر أو للمحكمة التابع لها فلا يجوز رفعه الى قاضى الامور المستعجلة باعتباره امرا مستعجلا يخشى عليه من فوات الوقت واذا نص على أن الحق اذا زاد عن عشرة جنهات لا يجوز اثباته الا بالكتابة فلا يجوز للمدين أن يتنازل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا وقياسا على ذلك اذا نص على ان يستشكل المسترد فى اجراءات التنفيذ بدعوى موضوعية يدعى فيها الملكية فان هذا النص يربط حالة تمس مصلحة المجموع فلا يجوز الاتفاق على عكسها . والا فهل يجوز للدائن ان يتنازل عن أى سبب من اسباب البطلان المنصوص عليها فى المادة ٤٨٧ ؟

« وحيث انه بذلك لا يملك المدعى عليه تصحيح ما شاب هذه الدعوى من بطلان فان هذه المحكمة لا تملك القضاء فى موضوعها حتى مع اقرار المدعى عليه بايقاف التنفيذ . فليس من شأن هذا الاقرار ان ينشئ للمحكمة اختصاصا فى دعوى لا يقبلها القانون من المدعى

« وحيث انه مع ذلك فقد رجع المدعى عليه عن ذلك وصمم على طلب الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا مع اقراره بالملكية للمدعية وهو اقرار ملزم له بداهة لا يملك معه الرجوع بالحجز على المدعية ..

(قضية الاشكال المرفوعة من الست خديجه فزاد ضد الخوجه كورك بريكيان رقم ٢٦٢٠ ك سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى)

المحكمة مختصة من حيث مركزها بنظر هذه الدعوى أولاً . لأن المحكمة التي تختص قانوناً بالفصل في طلب رفع الحجز تحت يد الغير هي محكمة المدين المحجوز عليه خلافاً للقاعدة العامة طبقاً للمادة ٤٢٠ من قانون المرافعات والمدعى مقيم في دائرة هذه المحكمة . وبذلك تكون مختصة بنظر الدعوى في شقها المتعلق برفع الحجز المتوقع تحت يد قلم محضري محكمة إيتاي البارود

ثانياً - لأن طلب رفع الحجز المتوقع على المنقولات يرجع إلى نفس السبب الذي يستند إليه رفع الحجز تحت يد قلم المحضرين . فإن دعوى المدعى ومستنداته فيها واحدة فينهما ارتباط تام يجيز نظرهما معاً ثانياً . عدم الاختصاص النوعي

« حيث أن الأصل أن الغاء حجز توقع فعلاً هو إجراء قطعي يفصل في حق الطرفين فيه فيرفع عن المال المحجوز حق الدائن الذي تعلق به ليضمن له الوفاء . وهو فصل يستلزم حتماً بحثاً موضوعياً في صحة الحجز من حيث دائية الحاجز للمحجوز عليه وسبب بقائها أو انقضاءها بالوفاء أو المقاصة أو ما إليها من أسباب انقضاء الالتزامات قانوناً » وحيث أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة محدود بعدم المساس بالموضوع فيخرج عنه طلب الغاء الحجز الذي يخضع لاختصاص محكمة الموضوع جزئية أو كلية تقضي في الطلب المؤقت أو الموضوع مباشرة

« وحيث أن هذه القاعدة العامة لا تحتل استثناء إلا في حالة ما إذا كان الحجز باطلاً بطلاناً لا يستلزم القضاء به الرجوع إلى الموضوع أو البحث في حق كل من الحاجز والمحجوز عليه قبل الآخر في موضوعه وذلك في حالة عدم توفر الأركان الشكلية والإجراءات التي يطلبها القانون لوقوع الحجز قانوناً كأن يكون الحجز تحت يد الغير بمقتضى أمر أو سند مثبت صورتها في إعلان

هذا الاختصاص كاملاً للفصل في أمر التنفيذ بالبيع وإيقافه . فله في ذلك تقدير وجود الدين وما لحقه من أسباب السقوط كضی المدة وما إليها وسبب انقضاء التزام المدين كالوفاء والمقاصة والاستبدال واثره في بقاء الدين ولزومه (المادتان ٤٢٠ مر ٢٨٠ مر)

المحكمة

« حيث أن الدعوى تنحصر في أن للمدعى عليه الأول قبل المدعى مبلغ ٢٥٠ ملياً و ٢٥٦ جنيناً استصدر به حكماً من محكمة الوايلي الجزئية وقد أودع المدعى من هذا المبلغ ٨٥٢ مليم و ١١٦ جنيناً على ذمة المدعى عليه الأول في خزينة محكمة الوايلي . وحجز على الباقي تحفظاً تحت يده بأمر استصدره من حضرة رئيس محكمة مصر الكلية - إلا أن المدعى عليه الأول نفذ الحكم الصادر له ضد المدعى بتوقيع الحجز التنفيذي على مبلغ ٥٠٠ مليم و ٦ جنيناً تحت يد محضر محكمة إيتاي البارود في ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ . ثم بتوقيع الحجز على منقولات المدعى في ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ فرفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها الحكم برفع هذين الحجزين

« وحيث أن المدعى عليه الأول دفع هذه الدعوى فرعياً بعدم اختصاص المحكمة بنظرها أولاً - من حيث المركز إذ أنه يقيم في دائرة محكمة إيتاي البارود

ثانياً - من حيث النوع إذ أن هذه الدعوى تخرج عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

« وحيث أن المحكمة ترى أن تفرد لكل سبب محلاً خاصاً

أولاً . عدم الاختصاص المركزي

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله . فإن هذه

الحجز وان يطلب الحكم بصحته في ظرف ثمانية الايام التالية لاعلان الحجز . وكان يكون الحجز على المنقولات بحكم مشمول بالصيغة التنفيذية . . . وما الى ذلك من الشروط الشكلية الاساسية ففى هذه الحالة فقط لا يقع الحجز قانونا ولا يتعلق به حق للدائن الحاجز يمكن ان يحسه الغاؤه . ولا يكون رفع الحجز قضاء في حالة قانونية بل ازاله اثر مادي لاجراء غير موجود قانونا فلا يكون هناك ثمة موضوع يمكن المساس به

« وحيث انه في غير هذه الحالة التي يتوقع فيها الحجز بسند قانوني — أمرا او سندا او حكما في الحجز تحت يد الغير او الحجز التنفيذي — فان الحجز يقع و يترتب عليه اثره حتى يثبت المدين اقبضاء الزامه باوجه الاثبات المقررة وهذا الاثبات هو نفسه الموضوع تقدره وتفصل فيه محكمة الموضوع . وهو بذلك خارج عن اختصاص قاضي الامور المستعجلة (راجع بالنسبة لحجز المنقولات : حكم محكمة تولوز ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣ سري ٩٣ - ٢ - ٢٧٣ وكتاب جيار صحيفة ٦٤ و مورو بند ٢٨ و ٢٣١ و كتاب Ordonnance Sur requête et des référés ليرنيك بند ٦٥٦ وما بعده) وبالنسبة للحجز تحت يد الغير : (راجع كتاب Ordonnance Sur requête et des référés الجزء الثاني ليرنيك طبعه سنة ١٩٠٦ بند ٦٤٦ و ٦٥٠ وكتاب طرق التنفيذ والتحفظ للمرحوم ابي هيف بند ٥٩٥ وما بعده وحكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٢ ودالوز ٩٣ - ١ - ١٢ - وحكم محكمة باريس بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٨٧ سري ٩٨ - ٢ - ٧٣ - والنوثة التي به . وحكم محكمة بوردو بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٣ سري ٩٨ - ٢ - ٧٣ : والنوثة التي به . وحكم محكمة تولوز ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣ - ٩٣ - ٢

- ٣٧٣ وكتاب المرافعات لجلاسون الجزء الثاني صفحة ٢٢٧ وجارسونيه وسيزاربر والجزء الرابع بند ١٤١٦ صفحة ٣٨٨ واحكام محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ و ١١ مارس سنة ١٩٢٦ بالتهرست العشري الرابع لاحكام المحاكم المختلطة بند ٤٤٣٢ و ٤٤٣٤) « وحيث مع ذلك فلا يجب أن يفهم ان قاضي الامور المستعجلة ممنوع من تقدير حقوق الطرفين كل قبل الآخر . كقاعدة عامة . فان له سلطة تقدير وجود دين الدائن وما لحقه من اسباب السقوط كمضى المدة وما لهما وسبب انقضاء التزام المدين كالوفاء والمقاصة والاستبدال واثره في بقاء الدين ولزومه . الا ان محل هذا التقدير هو فقط للقضاء بالايقاف والاستمرار فيما لم يتم من اجراءات التنفيذ لالا لغاء ما يتم فيها فعلا . فيجوز للمدين أن يستشكل في الحجز قبل وقوعه فيكون لقاضي الامور المستعجلة سلطة التقدير المذكورة فان وقع الحجز زالت عنه هذه السلطة لا لغائه . انما يبقى للمدين الاستشكال في البيع وطلب ايقافه وحينئذ يجوز له التمسك باوجه الدفاع التي امتنعت عليه في طلب الغاء الحجز . (راجع بالنسبة لحجز المنقولات كتاب des référés مارينياك المرجع المتقدم بند ٦٥٧) وبالنسبة للتنفيذ عموما هذا المرجع بند ٧١٦ وجارسونيه وسيزاربر الجزء الثاني بند ٢٩٩٢ و Bioche بند ١٥٨ وما بعده و Debellyme جزء ٢ صفحة ٢٧ وحكم محكمة باريس ١٤ مايو سنة ١٨٨٧ : الوز ٨٨ - ١٨٧٢) « وحيث في الموضوع فان الحجزين موضوع الدعوى قد توقعا بناء على حكم تنفيذي فهما صحيحان من حيث الاركان الاساسية التي يتطلبها القانون » وحيث انه بذلك يكون طلب رفعهما خارجا عن اختصاص هذه المحكمة

(قضية عبد الحميد حمدي افندي ضد الشيخ أبو زيد محمود وآخرين رقم ٢٧٠١ سنة ٩٢ - بالميتة السابقة)

قضايا المحاكم المختلطة

٤٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ يونيو سنة ١٩٣١

رهن حيازي عقارى ، وضع يد الرهن على العين المرهونة .
عدم ذكر تأجيرها له في العقد المسجل . أو التأشير بها على
هامش التسجيل - بطلانه

المبدأ القانوني

إذا كان المقار المرهون رهن حيازة ملك المدين
وبقى مقيما فيه بعد الرهن بدون ان يذكر في
عقد الرهن المسجل انه مؤجر لصالح المدين . أو
التأشير بها على هامش التسجيل . فلا يمنع عقد
الرهن للدائن أى حق امتياز قبل الدائنين الآخرين
للمدين الذى اشهر افلاسه بعد ذلك

(تفليسة مرقص عبد المسيح ضد ورثة افلاديوس وآخر - رئاسة
المسيو فافك . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٣ عدد ١٩ ص ٤٢٩)
(مادتا ٢٦٢ و ٢٦٣ مدنى مختلط)

٤٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ يونيو سنة ١٩٣١

إيجار . تنفيذه . بمقدورى . ممارسة ذلك الحائز . إيقاف التنفيذ

المبدأ القانوني

على قاضى الامور المستعجلة الحكم بإيقاف
التنفيذ ضد مستأجر بناء على عقد رسمى صادرة
بلا إيجار . وذلك بسبب معارضة شخص ثالث يدعى
ملكية الاراضى المؤجرة وثبتت حيازته لها
خصوصا والمؤجر وهو صاحب الشأن الاول فى
المنازعة لم يحضر لا امام محكمة أول درجة . ولا
امام محكمة الاستئناف

(استئناف عبد الجليل عيسى وآخر ضد مسعود على زهان وآخرين
رئاسة المسيو فافك . المجلة سنة ٤٣ عدد ١٩ ص ٤٢٩)
(مادتا ٤٣٩ و ٤٤١ مرافعات مختلط)

٤٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ يوليو سنة ١٩٣١

١ - كونكرداتو . التصديق عليه . عدم توقفه على مجرد شكوى
لم تثبت

٢ - كونكرداتو . وجود اكثر من كونكرداتو سابق . غير مانع
من التصديق على الحال فى حالات معينة

٣ - كونكرداتو . مدين - عقده سلفا باهظة - تأجيل سدادها
دفعات . اضرارها بصالح الدائنين - رفضه

٤ - كونكرداتو . شركة تضامن - حسن نيها - تقدير للتصديق عليه

٥ - كونكرداتو . منه . امتياز فقه من الدائنين دون اخرى .
عدم التزام اقليتهم به

٦ - كونكرداتو . ضامن لنفاذه . موافقة الدائن . عدم اثراته .
رفضه

المبادئ القانونية

(١) عند التصديق على كونكرداتو لا يلتفت الى
حصول مجرد شكوى ضد المفلس بالتبديد اذا لم
يصدر حكم قضائى مثبت لصحتها

(٢) مجرد حصول تاجر على كونكرداتو دفعتين
من قبل لا يمنع من حصوله على ثالث . ولكن
يجوز رفض التصديق عليه اذا ظهر من شروط
اجراء الكونكرداتو السابقة والحالية أن التاجر
قد استمر ويريد أن يستمر فى تجارته اضرارا
بصالح دائنيه

(٣) يرفض التصديق على كونكرداتو لتاجر
لم يستطع سداد ديونه من زمن طويل الا بعقد
سلف باهظة على رهون حيازية وتجديد الكمبيالات
دفعات عدة وبالرغم من أن الديون التى له أكثر مما
عليه . متى ثبت فى الواقع أن هذه التصرفات لم
تعمل إلا اضرارا بالدائنين

القاضي المذكور بعد سماع مرافعة الخصوم والاطلاع على مذكراتهم بطلان المزايدة لعدم اعلان الدائن المسجل

(٢) الأحكام الصادرة في طلبات بطلان المزايدة لأسباب سابقة على النشر تكون دائماً محلاً للاستئناف أياً كان الزمن الذي عرضت فيه على القاضي المنتدب (٣) طبقاً للمادة ٦٦٢ م. م. يجب أن تفسر كلمة «الحاجزين» الواجب اعلانهم بقرار المزايدة الدائن الذي تمسه اجراءات نزع الملكية بغض النظر عن الحجزات السابقة التي لم يعمل بها

(٤) اذا كان الدائن الحاجز قد ترك الاجراءات وحل محله دائنون آخرون في جميع حقوقه ومنها الحجز بطبيعة الحال فتطبيقاً للمادة ٦٦٢ م. م. يجب اعتبار صفة الحاجز قد انتقلت من الدائن الاول الى الدائن الأخير الذي قد حل محله

(٥) لا محل لاعلان تقرير المزايدة للدائن المسجل الذي قد دفعت له ديونه ولو كان ذلك قد حصل بمعرفة الحائز للعقار الذي له بالعكس مصلحة في استبقاء الزيادة ورفع الثمن الذي يكون له بمقتضاه حق الحلول في اثناء اجراءات التوزيع

(استئناف عبدالرحيم سالم جمعة ضد ما كس برونستين وآخرين رئاسة المستر فوكس - المجلة سنة ٤٣ عدد ١٩ ص ٤٣٤)
(والمواد ٦٥٢ و ٦٦٠ و ٦٦٢ مرافعات مختلط)

٤٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يونيو سنة ١٩٣١

١ - التماس . مبنى على حكم بشئ لم يطلبه الخصام . النفع بمضى المدة . تمسك الضامن به . صدوره من المشتري . رفضه .

٢ - بائع . ضمان . وضع يد المشتري مدة طويلة . مظهر الملكية . بغض النظر عن سند البائع . سقوط الضمان .

٣ - التماس . عدم الفصل في أحد الطلبات . رفض طلب تحقيق ضعتها . رفضه .

(٤) اذا كان صحيحاً أن الشخص المعنوي ممثلاً في شركة تجارية يمكنه أن يحصل في حالة اشهار افلاسه على معاملة تختلف عن المعاملة التي قد تحصل للشركاء المكونين لها فان حسن نية شركة تضامن لا يمكن تقديره الا بمقدار تصرف مديرها . فاذا كان هؤلاء قد اتخذوا طرقاً مدمرة لتأخير افلاس الشركة فلا يستطيع اعتبار الشركة حسنة النية لمنحها الكونكرداتو

(٥) ان شرط الكونكرداتو الذي يمنح امتيازاً لفئة معينة من الدائنين كالحصول على فوائد دون الدائنين الآخرين ليس من الشروط التي قد تلزم اغلبية الدائنين اقليتهم بها . فليس من اللازم التصديق على مثل هذا الكونكرداتو

(٦) لا يصدق على كونكرداتو اذا لم يثبت اثر الضامن الذي عرض وقبلت ضمانته
(استئناف كراير وآخرين ضد احد بك نجيب الجوامري رئاسة السيد فافك - المجلة سنة ٤٣ عدد ١٦ ص ٤٣٠)
(المواد ٣٢٧ وما بعدها تجارى مختلط)

٤٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يونيو سنة ١٩٣١

١ - قرار قاضي اليوع المنتدب . في مزايدة . بطلان حكم قضائي . استئنافه

٢ - استئناف - أحكام - بطلان مزايدة - وجوبه

٣ - تقرير الزيادة - اعلانه للحاجزين . معنى كلمة «حاجزين» في المادة ٦٦ م. م.

٤ - مزايدة - دائن حاجز - حله في الاجراءات

٥ - تقرير الزيادة - دائن برهن . تركه الاجراءات للسداد . عدم اعلانه به . حصوله بمعرفة الحائز . مصلحته

المبادئ القانونية

(١) اذا لم يكن قرار قاضي اليوع المنتدب مجرد اثبات للواقع الحاصل في المزاد . بل حكماً قضائياً بكل معنى الكلمة . فيكون محلاً للاستئناف . مثاله اذا حكم

المبادئ القانونية

(١) لا يعد التماس مبنيا على الحكم بشيء لم يطلبه الاخصام القول بأن الشخص الذي ترعت ملكيته قد تمسك بمضى المدة المكتسبة. مع ان هذا الدفع صدر من البائع له وقد تمسك به عند ادخاله بصفته ضامنا في الاستئناف .

(٢) للضامن الحق في التمسك بكافة الدفعات التي يمكن ان يتمسك بها المضمون . كما له ان يتخذ من حقوقه حجة له .

ففي احوال البيع مثلا اذا تأيدت يد المشتري بوضع يده مدة طويلة ووجود مظهر للملكية لا مطعن عليه وبغض النظر عن سند الملكية الصادر له من البائع . في الحالة المذكورة يسقط ضمان الاخير (٣) ان الحكم الذي ينص على رفض باقى الطلبات ايا كانت ومهما كانت مخالفة لا يكون محلا للالتماس بدعوى عدم الفصل في طلب تحقيق (استئناف فردريك مافين ضد اليكسندر رومانو وآخرين - رئاسة المستر فوكس . - المجلة سنة ٤٣ عدد ١٩ ص ٤٣٣) (المواد ٤٢٤ مرافعات مخطوط و ٣٨٤ مدني)

قضاة المحاكم الأجنبية

٤٩

محكمة النقض والابرار المدنية الفرنسية

٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩

نقض . دفاع جديد . متعلق بالنظام العام . عدم جواز ابدائه لأول مرة . بالنقض
استئناف . لتقديم بعد الميعاد . عدم جواز الطعن بذلك أمام النقض لأول مرة . ورقة اعلان الحكم وتقديمها .

المبدأ القانوني

لا يجوز ابداء دفاع ولو كان متعلقا بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض والابرار الا اذا كانت الوقائع التي يستند اليها هذا الدفاع قد عرضت على قضاة الموضوع

وبوجه التخصيص فالدفع بعدم قبول الاستئناف (لتقديمه بعد الميعاد وان كان متعلقا بالنظام العام) الا انه لا يجوز ابدائه أمام محكمة النقض لأول مرة اذا لم يظهر من وقائع الحكم أو أسبابه ان اعلان الحكم الابتدائي قد قدم امام محكمة الاستئناف

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٢ قسم أول ص ١١٠)

٥٠

محكمة النقض والابرار الفرنسية

دائرة العرائض

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩

دفع . بطلان الصحيفة أو الاجراءات . وجوب التمسك بها قبل ابداء أي دفع موضوعي أو فرعي عدا عدم الاختصاص بدفع . دفع بعدم قبول الدعوى لتقديم بعد الميعاد . جواز ابدائه

المبدأ القانوني

ان المبدأ القائل بأن كل بطلان في ورقة الدعوى أو اجراء من اجراءاتها يزول اذا لم يحصل التمسك به قبل ابداء أي دفاع أو أي دفع آخر عدا الدفع بعدم الاختصاص لا يسرى على أوجه البطلان المتعلقة بالنظام العام ولا على أوجه البطلان الموضوعية الخاصة بعدم قبول الدعوى لانتهاء المواعيد المحددة لرفعها

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ١٠ جزء أول)

٥١

محكمة النقض والابرام الفرنسية

الدائرة الجنائية

٢٤ أبريل سنة ١٩٣١

قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد الجرائم . جريمة متعلقة . صدور حكم شأنها . جواز المحاكمة عنها من جديد .

المبدأ القانوني

للقاعدة « لا يجوز محاكمة شخص عن فعل واحد مرتين » ولا مبدأ قوة الشيء المحكوم به تحولان دون اتخاذ اجراءات جنائية ومحاكمة جديدة عن واقعة صدر بشأنها حكم سابق اذا كانت هذه الجريمة تجددت بعد الحكم السابق ويبدو من طبيعتها أنها صفة الجريمة المتتابعة (أو المتعاقبة) والوقائع المتماثلة التي تتعاقب لا يمكن أن تكون واقعة واحدة ومتحدة

وبوجه التخصيص فالخاتمة القائمة على أساس الرفض بالحاح من جانب مقال تجزئة أراضى للخصوع لقرارات المديرية التي تعرض عليه أعمالا معينة تعتبر بطبيعتها مخالفة متجددة مادام المقاتل لا يحترم ما تقضى به هذه القرارات - وعلى ذلك فتى ثبتت عليه هذه المخالفة من جديد فيجب على القاضي أن ينظر فيها ولو ان مخالفته عن المدة الماضية كانت موضوع محاكمة أخرى وصدر بشأنها حكم (مجلة دالوز سنة ١٩٣٢ قسم أول ص ٦٢)

٥٢

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢

صحافة . حق الرد . جائز بالنسبة لنشر الاحكام القضائية . حدود .

المبدأ القانوني

ان حق الرد المخول بعبارة عامة ومطلقة بالمادة ١٣ من قانون ٢٤ يولييه سنة ١٨٨١ لكل شخص

ذكر اسمه أو أشير اليه في صحيفة أو كتاب دورى لا يخضع لقيد الا عدم الافراط في استعمال هذا الحق فلا يجوز أن يتضمن الرد عبارات مخالفة للقانون أو الآداب أو شرف الصحفي أو مصلحة مشروعه للغير

وليس الرد مخولا بالنسبة للمقالات المحتوية على اخبار أو انتقادات فقط بل يتناول أيضا نشر الاحكام القضائية انتهائية كانت أو غير انتهائية ولو كانت منشورة بأكملها بصورة مطابقة للاصل وبحسن نية

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٢ قسم أول ص ٨)

(المادة ١٣ من قانون الصحافة الفرنسي)

٥٣

محكمة النقض والابرام الفرنسية

دائرة العرائض

أول يونيه سنة ١٩٣٢

تعويضات . ضرر . ضرر احتمالي . لا تعويض . استمرار الضرر في المستقبل . جواز الحكم بالتعويض .

المبدأ القانوني

اذا كان الضرر الاحتمالي لا يسوغ الحكم بتعويضات الا أن الامر ليس كذلك بالنسبة للضرر الذي وان كان مستقبلا الا انه يظهر لفضاء الموضوع كاستمرار مؤكد ومباشر للحالة الموجودة مادام ممكنا تقديره فورا (المادة ١٣٨٢) (مجلة دالوز سنة ١٩٣٢ قسم أول ص ١٠٢) (المادة ١٣٨٢ مدني فرنسي)

العرد الاول	فهرست	الستة الثالثة عشرة
صحيفة	الابحاث	
١	(العيد الحسيني للمحاكم الاهلية القسم الثالث لحضرة الأستاذ عزيز خانكي بك)	
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
١	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية (١) قضاء القاضي . اختصاصه . في حدود ماهو معروض عليه . الطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض . قاصر على النظر في الحكم الوارد بالتقرير (٢) حكم . باعتبار المعارضة كأن لم تكن . قائم بذاته . يختلف عن الحكم الغيابي المعارض فيه . عدم بحثه الموضوع . وهو عقاب للمعارض انهمل . (٣) معارضة . في حكم غيابي . ابتدائيا أو استئنافياً . حكم اعتبارها كأن لم تكن . التظلم منه للمحكمة العليا . بالاستئناف أو النقض . جواز الغائه وإعادة القضية لقاضي المعارضة (٤) تقرير بالاستئناف . أو النقض . في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . قاصر على النظر فيه دون الحكم الغيابي الاصلي المعارض فيه . جواز الاستئناف أو الطعن في الحكمين معاً . ادعاء بحق مدني . من وصي . حصول صلح . تنازله عنه . اثبات هذا التنازل . استئنائه من الوصي . ودخول وصي خصومة في الاستئناف . عدم قبول الاستئناف ولا الدخول فيه . عدم تصديق المجلس الحسي . لا يمنع من اثبات التنازل . سب . عبارة اسناد عيب معين . معناها الصاق عيب اخلاقي بالشخص . (١) طعن بطريق النقض . في حكم غيابي نهائي في معارضة . كالحكم الحضوري النهائي سواء بسواء . ميعاده . يتبدى . من يوم صدوره (٢) حكم غيابي . في معارضة . اختلافه عن الحكم الغيابي الاول . وجوب اعلان الحكم الأخير لا ابتداء مواعيد المعارضة . ١ — افلاس بتدليس . سلطة المحكمة الجنائية في بحث حالة المتهم من هذه الوجهة . وعن توقعه عن الدفع — ٢ — توقف عن الدفع . المطالبة الرسمية . ليست شرطاً لاثباته . حق المحكمة في اثبات حالة التوقف .	٢٥ يناير ٩٣٢ ١٣ ٢٠ ١٧ ١٩ ٢٠ ٢٣ ٢٥ ابريل ٩٣٢

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	رقم الترتيب
نصب . سرقة من والد . بيع الولد للمسروق . تصرفه في ملك الغير . اعتباره كذلك .	١٢٥ ريل ١٩٣٢	٢٥	٦
١ - تزوير . في أوراق رسمية . المحرر . اعتباره رسمياً . ضرورة تحريره بمعرفة موظف عمومي مختص بتحريره . اعطاؤه حكم المحرر الرسمي . في حالة اصطناعه على صورته - ٢ - الرئيس الحكومي . اجراءه التحقيق مع مرءوسيه . فيما يتعلق بأعمالهم ووظائفهم وسيرهم وولائهم للحكومة . اختصاصه بذلك دون غيره - ٣ - حق الانتخاب . حق شخصي محض . لا سلطان للرئيس على مرءوسيه في مباشرته . ولا الزامه بالقيام به . حالة التأخير . العقاب عليها - ٤ - تزوير . اشارتين تليفونيتين . لاصفة لمن نسب اليه في تحريرها . عدم اعتباره تزويراً في أوراق رسمية .	» » » »	٢٦	٧
١ - زنا . حالة التلبس . ظروفها . حالة الشروع . سلطة محكمة الموضوع . في تقدير الوقائع - ٢ - رشوة . الشروع فيها . مجرد عرض . غموض العبارة . عدم اعتباره	» » » »	٢٨	٨
سرقة . اختلاس . منقول . مملوكا للشر يكتن . وفي حيازتهما سوياً . اعتباره كذلك .	٩ مايو سنة ١٩٣٢	٣٠	٩
١ - شروع . في قتل . عدم انطلاق البندقية . لعيب فيها .	» » » ١٦	٣١	١٠
٢ - استحالة نسبية . حالتها . عدم صلاحية الآلة المستعملة . اعتبارها شروعا .	» » » »	٣٢	١١
١ - دعوى مدنية . طلب رد وبطلان ورقة . ثم طلب تعويض عن التزوير . الطلبان مختلفان . قبول طلب التعويض . عدم الاحتجاج بالمادة ٢٣٩ نج - ٢ - أدلة مقدمة . في الدعوى الجنائية . سلطة المحكمة في تقديرها . عدم توقف نظرها على الفصل فيها . من المحكمة المدنية - ٣ - طعن بالتزوير . أمام المحكمة المدنية . خاص بها . حرية المحكمة في انتهاج السبيل الذي تراه .	» » » »	٣٥	١٢
٢ - حذف عبارات . من حكم محكمة الجنايات . بواسطة محكمة			

العدد الأول

فهرست

السنة الثالثة عشر

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
النقض . جوازه - ٢ اجراءات . أمام قاضي الاحالة . إحالة متهم غيائياً على محكمة الجنايات . ضبطه بعدها . يبطل الاجراءات . ضرورة إحالته من جديد على قاضي الاحالة - ٣ - الحق المكتسب . لا يمكن اعتباره إلا إذا كان مملوكه ذأهلية لتليكه - ٤ - تنازل . من متهم . عن اجراءات الاحالة . بطلانه	١٦ مايو سنة ١٩٣٢	٣٨	١٣
١ - ادعاء مدني . اختيار الطريق المدني . حكم بعدم الاختصاص . حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي - ٢ - تعويض . حرية المحني في اختيار الطريق مدنياً أو جنائياً . التجاؤ له لأحدهما . مع عدم ترك الحق . غير مانع من الالتجاء للآخر - ٣ - اختيار الطريق الجنائي . بعد اختيار الطريق المدني . عدم قبوله . طبقاً للمادة ٢٣٩ تج . استثناء من القاعدة العامة . تفسيره وحصره في دائرة ضيقة - ٤ - اختيار القضاء الجنائي . بعد اختيار الطريق المدني . وصدور حكم بعدم الاختصاص . اختلاف الفقهاء فيها . ترجيح جواز الرجوع للمحكمة الجنائية . ٥ - دعوى عمومية . اعادة تحريكها . مع سقوط الحق فيها . شهادة الشهود . طبقاً للمادة ١٢٧ تج ب . من الدلائل التي تبيح الشروع في اتمام اجراءاتها . ضرورة تناولها للتهمة المراد تحريكها . تحقيق . في تهمة نصب . تحقيق جديد في تهمة تزوير مرتبطة بها . اعتباره دليلاً جديداً في تهمة النصب - ٦ - تزوير . تحقيقه . حرية القاضي في طرق استدلاله فيها . المضاهاة ليست شرطاً ضرورياً - ٧ - المضاهاة في التزوير . عدم ضرورة حصولها أمام القاضي . وان استحسن ذلك . الاكتفاء بالشهادة أمامه . أو تضمن ورقة رسمية بها ١ - دعوى مدنية . قضاء محاكم الجنح فيها . كنص المادة ١٧٢ . جوازي . حكم عدم الاختصاص فيها . صحته - ٢ - دعوى مدنية . أمام محاكم الجنايات . عند الحكم بالبراءة . الترامها بالفصل فيها	» » » »	٤٢	١٤

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
١ - حكم غيابي . في جنحة أو مخالفة . أحكام سقوط العقوبة . أو الدعوى العمومية بالتقادم . بيانه - ٢ - حكم غيابي . في مواد الجنايات . حكم سقوط العقوبة أو الدعوى العمومية . عدم التفريق بين الحكم الحضورى أو الغيابي . سقوط العقوبة بالتقادم ومبدأه . تاريخ الحكم - ٣ - أحكام محاكم الجنايات الغيابية . في جنايات أو جنح . سريان حكم سقوط العقوبة . لا حكم سقوط الدعوى العمومية - ٤ - تقرير خبير . سلطة المحكمة في التعويل على بعضه أو كله . نهائية	٢٣ » » »	٤٣	١٥
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية ١ - بيع . ضمان البائع . متى يبدأ التقادم . حق الضمان . معنى نزع الملكية . لا يشترط صدور حكم قضائي . يكفي حرمان المشتري فعلاً من المبيع لسبب سابق على البيع - ٢ - تقادم . اعتراف . مانع من سريان التقادم . تنازل عن التمسك بالتقادم . استنتاج ما يصح اعتباره وجهاً لذلك . مسألة موضوعية - ٣ - تقادم . قطع المدة . دعوى الملكية ضد المتعرض . دعوى الضمان ضد البائع . السير في إحداها . لا يقطع التقادم الا بالنسبة للخصم فيها - ٤ - تقضى وابرار . الطعن به . دفع سبق الحكم فيه نهائياً بين الخصوم في قضية أخرى . عدم جواز الطعن به - ٥ - نزاع في وضع اليد . ما يعتبر نزاعاً . مسألة موضوعية - ٦ - تقادم . انذار . لا يقطع التقادم .	٢٨ ابريل ١٩٣٢	٤٧	١٦
١ - اقرار قضائي . الحكم باعتبار قول صدر في مجلس القضاء لإقراراً . مسألة موضوعية - ٢ - اثبات . مانع من الحصول على دليل كتابي . زوجية . مسألة موضوعية .	١٩ مايو سنة ١٩٣٢	٥١	١٧
إرث . تركة لا وارث لها . بيت المال . لا يعد وارثاً مستحقاً فيها . بل أجنبياً فقط - بيت المال . لا يصلح خصماً في دعوى الوراثة .	٢٦ » » »	٥٤	١٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
ليس له أن يطالب مدعى الورثة باستصدار حكم شرعى . يكفى تقديم إعلام شرعى			
١ — اثبات الوفاة والوراثة . جواز اثباتها بالاقرار . لا يسار الى اثباتها باعلام شرعى أو حكم شرعى . الا فى حالة الانكار من أحد الخصمين - ٢ - اختصاص المحاكم الأهلية والشرعية . مسائل اثبات الوفاة والوراثة . القاضي الأهلى . ممنوع من تحقيق الوفاة والوراثة . بطريق التحريات وسماع شهود . أو الحكم فى وراثته منكرة . جواز أخذه باقرار أحد الخصمين فى مجلس القضاء بوراثته لخصم الآخر . مسألة تقدير دليل مقدم اليه . لا محل للايقاف .	» » » »	٥٦	١٩
١ — خير . وجوب دعوة الخصوم للحضور أمامه . اجراء جوهرى . اغفاله . بطلان أعماله . اخطار الخصوم . بغير ورقة التكليف على يد محضر . لا يقتضى البطلان الا اذا لم يطمئن القاضي الى وصول التبليغ للخصم - ٢ - خير . دعوة الخصوم . تعدد الممثلين لخصم واحد . وجوب دعوتهم جميعاً . أو دعوة المتمكن منهم من ابداء دفاعه - . وقف . ناظر معزول ابتدائياً . ضم ناظر مؤقت من هيئة التصرفات واذنه بالافراد . واستلام الناظر المنضم جبراً لأوراق الوقف . بطلان اجراءات الخبير لعدم اخطار الناظر المنضم .	٢٦ مايو ١٩٣٢	٥٩	٢٠
١ — حكر . اثباته . عدم ضرورة التقيد بما تقضى به المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . يكفى اثبات الحكر . حكر . اثباته . مسألة موضوعية - ٢ - تقادم . حكر . اقرار بالاستحكار . يمنع تملك الأرض المحكرة بمضى المدة .	٢ يونيه ١٩٣٢	٦٣	٢١
(٣) قضاء محكمة استئناف مصر الاهلية استئناف . اعلان الحكم . قيم . اتخاذ محل لادارة أعمال القوامة ضمن مكتب محام . اعتبار المكتب محلاً أصلياً له لادارة أعمال القوامة . اعلان الحكم فيه . اعلان صحيح .	١١ يناير ١٩٣٢	٦٥	٢٢

السنة الثالثة عشرة

فهرست

العدد الاول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
استئناف . انذار بقيده . اعلانه . صحة اعلان الاستئناف . أو الانذار الى المحل المختار مباشرة . قيام المحل المختار مقام المحل الأصلي . عدم ضرورة ذكر المحل الأصلي للاستئناف في ورقة انذار القيد - ٢ - استئناف . انذار بقيده . اعلانه في المحل المختار . امتناع المحامي عن قبوله . تسليمه الى المحافظة . صحة الاعلان . تعهدات . سبب غير مشروع . جواز اثبات بطلان السبب أو انعدامه بالقرائن .	» » » ٢٣	٦٧	٢٣
١ - اجارة . حكر . التصريح بالبناء . اجارة لمدة طويلة . مبان . في أرض الغير . مستأجر . بنى معتقدا أنه مالك لبنائه . تعهد المؤجر برد قيمة المبانى عند الاخلاء . اعتبار المستأجر حسن النية (٢) اجارة . عدم دفع الأجرة بسبب النزاع . غير موجب للفسخ (٣) تفسير . تعارض نصوص العقد . يفسر لصالح المدين بطلان مراعاة . ايقاف الفصل في القضية حتى يفصل في نزاع معين . ايقاف سريان مدة الثلاث سنوات . ايقاف الفصل لوفاء أحد الخصوم . لا يترتب عليه ايقاف سريان مدة البطلان	» » » » »	٦٩	٢٤
غش الدخان . اصطناع دخان مغشوش بقصد الاتجار . وضع لعائف ورق بلون الدخان من الداخل . وقوعه تحت طائلة الأمر العالى	» » » » »	٧٣	٢٥
تقادم مسقط . قاصر . دعوى محاسبة الوصى السابق . سقوطها بخمس سنوات . تبدأ من تاريخ بلوغ سن الرشد	٢٨ يناير ١٩٣٢	٧٥	٢٦
(١) حيز تحفظى تحت يد الغير . وجوب أن يكون الدين محقق الوجود . معنى تحقق الوجود (٢) حيز تحفظى تحت يد الغير . دين ثقة . بحكم من البطر كخانة . جواز توقيع الحيز بأمر القاضى	» » » » »	٧٦	٢٧
ضمان . ضامن غير متضامن . حق المناقشة . وجوب التمسك به من الضامن . سقوطه بالسكوت	١ فبراير ١٩٣٢	٧٨	٢٨
	» » » » »	٧٩	٢٩
	» » » » »	٨١	٣٠

العدد والدول	فهرست	السنة الثالثة عشرة
الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٣١	١١ فبراير ١٩٣٢	قاصر . وصى . قرارات المجالس الحسبية . قوتها امام المحاكم الأهلية
٣٢	١٦ » » » »	(١) وقف . حكر . ناظر وقف . اجارة أرض الوقف لمدة طويلة . لا يجوز الا باذن القاضي (٢) حكر . لا يجوز الا باذن القاضي . بطلان العقد
٣٣	١٨ فبراير ١٩٣٢	(١) ترع ملكية . تسجيل التنبيه . اثره . الحاق الثمار بالعقار . غل يد المدين عن التصرف في العقار (٢) تنبيه ترع ملكية . تسجيله . لا يكسب نازع الملكية أى حق عيني . منع المدين من التصرف بعد التسجيل . تصرف المدين في العين قبل تسجيل التنبيه . بعقد ثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل . سرعان التصرف وتفاذه على الدائنين العاديين . حقهم في الطعن في التصرف بالصوره أو البطلان (٣) تصرف المدين . بعد العمل بقانون التسجيل . عقد المشتري ثابت التاريخ قبل تسجيل التنبيه . أحقية المشتري في التسجيل لغاية حكم مرسوم الزاد بيع . بيع عين غير محدودة . العين شائعة . حق المشتري في رفع دعوى بطلان البيع
٣٤	١٨ فبراير ١٩٣٢	بيع . بيع عين غير محدودة . العين شائعة . حق المشتري في رفع دعوى بطلان البيع
٣٥	٢٣ » » » »	دعوى تزوير . أدلة التزوير . تحقيقها . غير منتجة في اثبات التزوير . جواز الحكم بالتزوير رغم ذلك اذا اقتنعت المحكمة بالتزوير
٣٦	» » » »	تسجيل . عدم تسجيل عقد البيع . حق المشتري في طلب تثبيت ملكيته . وفاة البائع . ليس للورثة المعارضة في هذا الطلب
٣٧	» » » »	(١) بيع . عيب خفي . معنى العلم الحقيقي به . اثبات العلم . يقع على مدعيه (٢) عيب خفي . رفع دعوى اثبات حالة في الميعاد . تأخير رفع دعوى الموضوع . لا يسقط الحق في الفسخ
٣٨	» » » »	(١) بيع . عقد ابتدائي . تحديد أجل لتحرير العقد النهائي . انقضاؤه لا يفسخ العقد . ولا يستحق الشرط الجزائي الا بعد تنبيه . عدم حصول تنبيه . قيام العقد (٢) بيع عقار . ينصب . أصلا على الارض والبناء بالتبعية . هدم البناء قبل التسليم . تلف .

العدد الأول

العدد الأول

العدد الأول

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
المشتري له الخيار . بالفسخ أو التسليم . تنقيص الثمن (٣) عقد بيع غير منسجل : التزامات البائع . نقل الملكية . طبقا لقانون التسجيل . تسجيل العقد . وتسليمه بالحالة التي هو عليها . أحداث بناء جديد قبل التسجيل . يعتبر مقاما في غير ملك البائع . البائع ملتزم بالامتناع عن كل ما يزيد وينقص في المبيع			
(١) وقف . خلو . تعريفه . صاحب الخلو له حق القرار مادام يدفع أجر المثل (٢) خلو . إجارة . الفرق بينهما . يفضل صاحب الحكر عن كل ماعداه . لا يجوز إخراجه مادام يدفع أجر المثل الا بعد تعويضه (٣) خلو . حق انتفاع مؤقت . من ناظر الوقف . جواز عقده من غير إذن القاضي (٤) خلو . جوازه على أرض غير موقوفة (٥) خلو . معنى حق البقاء . ليس المقصود أن له حقا عينياً	٢٢ » » »	١٠١	٣٩
استثناء . قرار بعدم التصديق على محضر صلح . عدم جواز استثناءه . لأنه لم يفصل في موضوع النزاع	٢٥ فبراير ١٩٣٢	١٠٣	٤٠
(١) بطلان المرافعة . وفاة . تغيير الصفة . تأثيرها على سريان المدة . تقطع المدة (٢) بطلان المرافعة . عدم قابليته للتجزئة . وجوب إدخال جميع الخصوم فيها (٣) بطلان المرافعة . ليس من النظام العام . جواز التنازل عنها .	٢٩ » » »	١٠٤	٤١
(٤) القضاء المستعجل			
١ - أشكال في التنفيذ . في الحجز . من الغير الذي يدعى ملكية المنقولات المطلوب الحجز عليها . عدم قبول - ٢ - دعوى . شكل معين . نظام عام . الاتفاق على العكس . عدم جوازه .	٢٨ مايو ١٩٣٢	١٠٦	٤٢
حجز تحفظي . تحت يد الغير . الغاؤه . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .	١١ يونيو ١٩٣٢	١١٠	٤٣
(٥) قضاء المحاكم المختلطة			
رهن حيازي عقارى . وضع يد الراهن على العين المرهونة . عدم	٣ يونيو ١٩٣١	١١٣	٤٤

العدد الاول	فهرست	السنه الثالثه عشره
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		ذكر تأجيرها في العقد المسجل . أو التأشير بها على هامش التسجيل . بطلانه .
٤٥	٣ يونيه ١٩٣١	١- كونه كوداتو . التصديق عليه . عدم توقيعه على مجرد شكوى لم تثبت . ٢- كونه كوداتو . وجوداً كثر من كونه كوداتو سابق . غير مانع من التصديق على الحال في حالات معينة . ٣- كونه كوداتو . مدين . عقده سلفاً باهظة . تأجيل سدادها دفعات . اضرارها بصالح الدائنين . رفضه . ٤- كونه كوداتو . شركة تضامن حسن نيتها . تقديره للتصديق عليه . ٥- كونه كوداتو . منحه امتياز فئة من الدائنين دون أخرى . عدم التزام أقليتهم به . ٦- كونه كوداتو . ضامن لنفاذه . موافقة الدائن . عدم اثرائه . رفضه .
٤٦	٣ يوليه سنة ١٩٣١	
٤٧	٤ يونيه ١٩٣١	(١) قرار قاضي البيوع المنتدب في مزايده . بطلان حكم قضائي . استئنائه (٢) استئناف . أحكام . بطلان مزايده . وجوبه (٣) تقرير المزايده . اعلانه للحاجزين . معنى كلمة حاجزين في المادة ٦٦ م . م (٤) مزايده . دائن حاجز . حلوله في الاجراءات (٥) تقرير المزايده . دائن برهن . تركه الاجراءات للسداد . عدم اعلانه به . حصوله بمعرفة الحائز . مصلحته
٤٨	» » » »	(١) التماس . مبني على حكم بشيء لم يطلبه الخصام . الدفع بمضي المدة . تمسك الضامن به . صدوره من المشتري . رفضه . (٢) بائع . ضمان . وضع يد المشتري مدة طويلة . مظهر الملكية . بغض النظر عن سند البائع . سقوط الضمان . (٣) التماس . عدم الفصل في أحد الطلبات . رفض طلب تحقيق ضمانياً . رفضه
		(٦) قضاء المحاكم الأجنبية
٤٩	٥ نوفمبر ١٩٢٩	(١) نقض . دفاع جديد . متعلق بالنظام العام . عدم جواز ابدائه لأول مرة . (٢) استئناف . تقديمه بعد الميعاد . عدم جواز الطعن بذلك

العدد الاول	فهرست	الصفحة الثالثة عشرة
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٠	٢٥ نوفمبر ١٩٢٩	أمام النقض لأول مرة . ورقة اعلان الحكم وتقديمها . (١) دفع . بطلان الصحيفة أو الاجراءات . وجوب التمسك بها قبل ابداء أى دفع موضوعى أو فرعى . عدا عدم الاختصاص . (٢) دفع . دفع بعدم قبول الدعوى لتقديمه بعد الميعاد . جواز ابدائه قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد الجرائم . جريمة متعاقبة . صدور حكم بشأنها . جواز المحاكمة عنها من جديد صحافة . حق الرد جائز بالنسبة لنشر الاحكام القضائية . حدوده تعويضات . ضرر . ضرر . احتمالى . لا تعويض . استمرار الضرر فى المستقبل . جواز الحكم بالتعويض .
٥١	٢٤ . ١٩٣١	١١٦
٥٢	٢٨ » » »	١١٦
٥٣	١ يونيه ١٩٣٢	١١٦

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

نَسَبُهَا قَضَاءُ الْمَايَةِ الْأَهْلِيَّةِ

السنَّة الثَّالِثَةُ عَشْرَةُ

نوفمبر سنة ١٩٣٢

العدد الثاني

Un homme qu'on interroge commence par cela seul à se mettre en garde; et s'il croit que, sans prendre à lui un véritable intérêt, on ne veut que le faire jaser, il ment ou se tait, ou redouble d'attention sur lui-même, et aime encore mieux passer pour un sot que d'être dupe de votre curiosité.

J. J. Rousseau

— إذا ازدحم الجواب خفي الصواب

— لا تظن بكلمة خرجت من أحد سوا وأنت تجد لها في الخير محملاً

— من الخرق المجاملة قبل الامكان والافاة بعد الفرصة .

— لا تسأل عما لا يكون ففى الذى قد كان لك شغل .

(علي بن أبى طالب)

جميع المقالات الخاصة بسواي بنحري المجلد أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجلدة المحكمة ونحريها»

بشارع المتاح رقم ٢٠

مطبعة مجازي

تليفون رقم ٥٥٤٨٠

بيانه

صدرنا هذا العدد يبحث في « سعر النقد ونظرية الطارئ المفاجيء » للأستاذ نصيف زكي المحامى

ونشرنا بعده الأحكام الآتية

عدد	
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
٤٧	قرارات صادرة من المجلس الحسى العالى
١٥	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
٢	حكيمين صادرين من القضاء المستعجل
٥	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
٥	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	أحكام صادرة من المحاكم الاجتية
٥٨	حكما

لجنة التحرير

رافع اسكندر — محمد صبرى أبو علم

تصحيح

ص ١٥١ حكم رقم ٥٩ تحذف كلمة « اسمه »

العدد الثاني
السنة الثالثة عشرة

المحاماة

شهر نوفمبر
سنة ١٩٣٢

اضطراب سعر النقد ونظرية الطارىء المفاجئ

من المسائل القانونية والاقتصادية التي أثارها الحرب العالمية مسألة اضطراب سعر النقد .
وهي مسألة ترداد أهميتها في كل يوم لارتباطها بالحياة الاقتصادية العامة . وبالتالي بالعلاقات
القضائية بين الناس

فالنقد يتدخل في كل علاقة قضائية . حتى التعهد بعمل شيء obligation de faire أو بعدم
عمل شيء obligation de ne pas faire يستحيل الى نقد عند عدم القدرة على الوفاء

والنقد عصب الحياة الاقتصادية . وهو أيضا الركن المهم في الحياة القضائية أو كما يقول
الانجليز The frame work of every legal obligation

ومادام هذا شأن النقد فاضطراب سعر النقد مشكلة خطيرة من الوجهة القضائية . ومن
الوجهة الاقتصادية معا

والحياة الاقتصادية لا تطمئن الا على أساس المبادلات العادلة .

ولكن ما العمل اذا تغير سعر النقد عند الوفاء . كما اذا تعهد أمريكي أن يبيع لك أتومبيلًا بسعر كذا
من الجنيهات الانكليزية أو المصرية . واذا به عند الوفاء يرى أن قيمة الجنيه قد سقطت الى ثلاثة
ريالات أمريكية .

وما العمل اذا تعهد لك فرنسي أن يصدر لك بضاعة قيمتها محددة بالفرنك . وقد كان الفرنك عند
التعاقد يوازي ٤ قروش تقريبًا . فاذا به يسقط الى ثمانية مليات فهل يقف القانون مكتوف الأيدي
أمام هذه الأحوال في حين أن المتعهد لم يخطئ ؟

بل ما العمل لو أن الحادث المفاجئ لم يكن اضطرابا في سعر النقد . بل طارئا مفاجئا من نوع
آخر . كما اذا تعهد لك مقاول ببناء منزل بسعر معين وبادوات معينة اتفق عليها في العقد . واذا به هذه
الادوات قد تضاعفت قيمتها بعد التعاقد بسبب منع تصدير بعض هذه الادوات من إحدى جهات
التصدير أو لآى طارىء آخر حدث بعد التعاقد ولا ذنب للمتعهد فيه

وما الحكم اذا تكفلت لوزارة من الوزارات بتوريد صنف معين. واذا بهذا الصنف الذي تعهدت بتقديمه يصعد الى عشرة أضعاف قيمته المقدرة في العقد مثلا. بسبب تعريفة جمركية فادحة أو وقوع حرب في إحدى جهات التصدير بعد التعاقد فهل يظل العقد ملزما حافظا كيانه

وهل يقف القانون جامدا في هذه المسائل . مسألة اضطراب سعر النقد أو وقوع طارئ لم يكن في الحسبان . يقف جامدا في ظل النظرية الأساسية الراسخة وهي ان الاتفاق قانون المتعاقدين لا تستطيع الظروف الطارئة تغييره ،

ان هذه المصاعب لم تمر بخاطر واضعي القوانين انما ووجه بها العالم اثناء الحرب العالمية. ولا زالت هذه الصعوبات تنتاب الحياة الاقتصادية والمعاملات حتى الساعة

والحياة الاقتصادية يجب أن ترتبط بالقانون ارتباطا وثيقا . بل يجب أن يسهل القانون للحياة الاقتصادية طريقها - فكيف يستطيع رجال القانون أن يشقوا طريقا مادلا في الاشكالات المتعلقة بطوارئ اضطراب سعر النقد - أو بمحصل ظرف طارئ مفاجئ - مادام لم يصدر تشريع خاص في هذه المسائل .

ونقط البحث هي

- أولا - العملة ووظيفتها . ومتى يحصل الاضطراب عادة
- ثانيا - بحث نظرية الطوارئ المفاجئة - وبعدها عن نظرية القوة القاهرة
- ثالثا - أحكام الحاكم في فرنسا. والخلاف فيها بين محكمة النقض . والحاكم الادارية . والشرح
- رابعا - أحكام الحاكم المصرية وأحكام الشريعة الاسلامية
- خامسا - القواعد العامة في مسائل اضطراب سعر النقد

في النقد وكيف يحصل اضطرابه

وضعت العملة المعدنية مبدئيا لتكون ذات قيمة فعلية في ذاتها *intrinsic value* قيمتها قيمة المعدن نفسه الذي تتكون منه . فهي كبضاعة سهلة التعامل

une marchandise commode permettant des negociations faciles.

فاذا قومت تقوم طبقا لوزنها وقيمتها يوم التعاقد طبقا للسعر الجارى

وكية الذهب في العالم محصورة فلا يتغير سعر الذهب كثيرا بل هو اقل الاشياء تغييرا ولكن للعملة تقدير آخر. هو السعر القانوني *valeur legale* وقد لا يكون هناك توازن بين السعر القانوني.

والسعر الصحيح لثمن المعدن الذي تتكون منه العملة . لأن سعر المعدن قد يتغير . ولكن السعر القانوني لا يتغير

فالسعر القانوني أعلى من السعر الفعلي حتى لا يسعى صاحب النقود الى كسرها والاتجار بمعدنها هذا فيما يتعلق بالعملة المعدنية . ولكن الدولة قد تستصدر عملة من الورق . Bank Note تستصدرها الدولة نفسها كما هو الحال في ايطاليا أو يصدرها بنك معين باتفاق مع الحكومة كما هو الحال في مصر

ولورق النقد هذا سعر يسمى cours legal وميزته تسهيل التعامل ، والاصل أن يكون لورق النقد مقابل مخزون من الذهب حتى لا تهبط قيمته

ولكن قد لا يكون لهذا الورق مقابل كامل من الذهب . وهذا لا يحصل عادة الا في وقت الضيق أو الحرب . ولهذا تهبط قيمة هذا الورق في الدول الاخرى . ويكون سعر الورق في المملكة التي اصدرته سعرا اجباريا . cours forcé

وما دام سعر الورق سعرا اجباريا . أى لا على قاعدة الذهب يهبط سعر الورق في المعاملات الدولية . ويكون لهذا الورق قيمة خاصة في المعاملات الدولية تسمى Valeur de change أو سعر القطع . وبطريق اوضح سعر النقد الاجنبي في المملكة

le prix en monnaie nationale d'une quantité fixe de monnaie étrangère وسعر القطع هذا يضطرب لظروف كثيرة منها :

مقدار توفر الثقة أو الطمأنينة في المملكة . وحالة الدولة المالية . ومقدار العلاقات التجارية . وحالة العرض والطلب في الاوراق التجارية . ومقدار مقابل الذهب للبنك توت وكلما عظمت الثقة واستقر الحال في الدولة كلما قاربت اوراق البنك توت الى مايسمونه في لغة البنوك gold point

ومن أسباب الاضطراب الخطيرة اليوم . ديون الحرب الفادحة التي ترواح تحتها الدول ولا جدال أن عدم الاستقرار العالمي يجر الى ازمات اقتصادية خطيرة . حتى أصبحت المحاكم تواجه حالات جديدة بعضها دولي . وبعضها داخلي عسير حله هذه كلمة عامة عن النقد وعن أسباب اضطرابه

وننتقل بعد هذا الى بحث نظرية الظرف الطارئ وعلاقتها معاً . وتطبيقها على العقود .

ماهو الظرف والمفاهيم

هو الحادث الغير المنتظر الذي يترتب عليه ارهاق شديد على المدين اذا أجبره القضاء على وفاء تعهده طبقا لنصوص العقد

وقد رأى بعض رجال القانون انه اذا اختل التوازن بين كفتي التعاقد اختلالا عظيما لم يكن

منظورا عند التعاقد ولا ذنب فيه على المتعهد . وعرض الامر على القضاء وجب النظر في تخفيف العبء على طاق المدين متعا من خرابه . وتعديل المشاركة على ضوء الحالة الراهنة . أو على ضوء سعر القطع الجديد . وهي ما يسمونها نظرية Imprévision ولكن فريق المحافظين من رجال القانون يرى وجوب احترام النصوص القانونية الراهنة وان لا علاج للامر الا من طريق التشريع

أما هيئة الفريق المحافظ فهى

ان هذه النظرية تهز مبدأ القوة التعاقدية هزا عنيفا . بل هى قضاء على الثبات الاقتصادى وزعزعة للثقة بالعقود . وهى تسهل للمدين الفرصة لكى يتخلى عن التزاماته كلما بدت له مصلحة . وتفتح بابا للنزاعات يصعب اغلاقه . وهى لا تتفق مع الفن القضائى لأن النظريات المطروحة لا تضع امامنا مقياسا مضبوطا يصح الركون اليه لمعرفة متى يصبح التنفيذ مرهقا للمدين . بل تقضى بترك كل حالة على حدها يفحصها القضاء . وهو امر خطير فى بلاد ترتكن على قانون مكتوب . اذ تصبح العدالة فيه نسبية تتغير بتغير ذوق القضاء وشخصيتهم

أما هيئة الفريق الآخر فهى

انه ليس من الجائز أن يهد الى المشرع سد كل وجوه النقص فى التشريع القائم . وما نظرية الغرامة التهديدية . والمسئولية الشئئية . وسوء استعمال الحق . الاعملا من أعمال القضاء للسير بالقانون طبقا لتطور الاحوال . ولا يجب أن نعتمد على تشريع جديد كلما أعوزنا الامر لحل مشكلة قضائية . وحل المشاكل القضائية من أخص أعمال القضاء وليس من العدالة أن تترك الناس الى خراب محقق لظرف طارىء لا ذنب لهم فيه . وتترك الحياة الاقتصادية عرضة للانهار . ويقف القاضى مكتوبا فى الحالة التى أمامه . أمام القانون الصامت . منتظرا تشريعا جديدا . وقد لا يصدر والقاضى مكلف بالفصل فى المسألة القائمة أمامه طبقا لضميره ولو لم يوجد نص . أو تطبيق النصوص الثابتة على حوادث الحياة الدائمة التطور

فاذا أمعنت النظر فى الامثلة التى فى صدر المقال حكمت بوجاهة النظرية

أفرد على أى أساس من القانون نبنى النظرية نظرية الطارىء المفاجئ

(١) يقول المسيو كاييتان . وهو من المحافظين

ان ما يمكن أن تعال به هذه النظرية قانونا . ان سبب تعهد أحد الفريقين بأمر ما هو وفاء المتعهد الآخر بالامر المقابل له من جهته . وهو الثمن . فالتمن إذن هو سبب تعهد الفريق الآخر . ولا بد أن يستمر السبب قائما صحيحا حتى تنفيذ التعاقد برمته . فاذا اضطرب الثمن اضطرابا شديدا لم يكن

في مخيلة المتعاقدين عند التعاقد يمكننا أن نقول أن مقابل التعهد أو بطريق أصبح سبب التعهد . قد تغير - وأنه لهذا . متى كان المقابل قد تغير . يجب أن يطرح على القضاء تغيير مقابل التعهد وهو رأي مرجوح

(٢) النظرية الثانية . اعتبار الظرف الطارىء كلقوة القاهرة تأخذ حكمها .
وهي نظرية خاطئة . لأن القوة القاهرة هي التي تنشأ عنها استحالة لا مرد لها أو استحالة مطلقة .
ولكن في مثل هذه الاحوال التي نحن بصدددها إنما تنشأ صعوبة عظيمة . أو إرهاب كبير في التنفيذ - لا استحالة مطلقة

ونتيجة القوة القاهرة قانونا . الغاء التعاقد بدون أدنى تعويض
أما في حالة الظرف الطارىء فالحل الذي تسير عليه المحاكم هو تخفيف الارهاق من على
ماتق المدين . وإبقاء التعاقد

(٣) النظرية الثالثة : نبتت في ايطاليا
مصدرها المادة المقابلة في القانون الايطالى للمادة ١٢٢ مدنى أهلى ونصها « إذا كان عدم الوفاء
ليس ناشئا عن تدليس المدين . فلا يكون ملزما الا بما كان متوقع الحصول فعلا وقت التعهد »
وظاهر المادة أنه في حالة عدم الوفاء غير المقرون بالتدليس يحكم على المدين بدفع الخسارة
المتوقعة prévisible سواء كانت بسبب عدم تنفيذ ما التزم به . أو بسبب تأخيره في تنفيذ الالتزام
ويرى بعض رجال القانون في ايطاليا تطبيق هذه المادة أيضا في أحوال عدم الوفاء عند وجود
الطارىء المفاجىء . وهو رأي ظاهره وجيه ولكن الاعتراض عليه - هو أن للدائن دائما حق
طلب الوفاء عيناً . مادام هذا ممكنا - والا فيلزم المدين بمقابل الوفاء

(٤) النظرية الرابعة
ان الظرف الطارىء يوجد أحدى الخصوم في حالة تماثل تماما حالة Enrichissement sans cause
ولكن هذه النظرية أساسها القانونى عدم وجود سبب للاثراء كما هو الحال في دفع ما لا يجب
دفعه . ولكن في حالتنا السبب موجود وهو التعاقد نفسه

(٥) النظرية الخامسة - نظرية Abus de droit
وتلخص في أنه متى تقرر أن القانون يقف حائلا أمام من يسىء استعمال الحق إضرارا بالغير .
فانه بناء على هذا المبدأ نفسه لا يجوز اساءة استعمال التعاقد اضرارا بالمدين . وكما يجوز للقاضى أن
ينخفف من الاضرار التي تنشأ من تنفيذ حق الملكية مثلا . وهو حق مطلق . فيقف حائلا دون سوء
استعماله الى حده الاقصى والاضرار بالغير - وكذلك يجوز للقاضى أن ينخفف من الاضرار التي تنشأ من
تنفيذ التعاقد . عند ما يكون في تنفيذه إرهاب غير متوقع و بسبب ظرف طارىء غير مدرك عند
التعاقد . فيخفف من الاختلال الذي وقع في كفتى التعاقد بسبب هذا الظرف الطارىء ويوقف
الدائن الذى يعتمد الاجحاف بمدينه اجحافا خطيرا و بقسوة مستغلا هذه الصدفه العمياء

أما الاعتراض على هذه النظرية فهو أن سوء استعمال الحق أساسه أن يعتمد صاحب الحق
الاساءة الى جاره مثلا . أو أن يستعمل حقه بغير مصلحة له ظاهرة . أو أن يهمل في اتخاذ الحيطة

لمنع الضرر . في حين أن الدائن في حالة التنفيذ إنما ينفذ عقده وفقا لتعاqudeه بغير أن يرمى الى أى اساءة للمدين . ومصلحة الدائن ظاهرة في التنفيذ على المدين
وقد رد على هذا الاعتراض بأن المحاكم قد استقرت الآن على تطبيق نظرية سوء استعمال الحق في الملكية في حالة تجاوز مضار الجوار العادية فقضت بمسؤولية المالك في حالة ما إذا عمل عملا حتى ولم يقصد الضرر بالغير . بل حتى اذا قام بكل الاحتياطات الضرورية لمنع الضرر ولكن رغم ذلك أحدث عمله ضررا به . بل قد يكون في عمل المالك قائمة له ومصلحة . ولكن هذه الفائدة والمصلحة يجب أن يضع لها القاضى حدا

لهذا كان كثير ممن يميلون الى تطبيق نظرية الطارىء المفاجيء يعتمد على هذه الحجة تلك هي الحجة التي قبلت حول هذه النظرية والرد عليها

كيفية تطبيق هذه النظرية في فرنسا . وفي مصر . وسروط تطبيقها

في فرنسا : الفصل الحقيقى في خلق هذه النظرية لفرنسا ثم لانجلترا
وقد أودعت بين يدى القضاء حقوقا خطيرة لم تكن لهم من قبل
ومن الضروري أن نشير هنا الى أنه في فرنسا لا تنظر المحاكم العادية في المنازعات التي بين الحكومة أو المجالس البلدية ومجالس المديرية وبين الاهالى . بل تفصل فيها محاكم تسمى المحاكم الادارية وعلى رأسها Conseil d'Etat أو مجلس الدولة

ومجلس الدولة المكون من كبار المستشارين هو أول من طبق نظرية التغير الفجائى لظروف العقد . في القضية المشهورة بقضية الغاز لمدينة بوردو في ٣٠ مارس سنة ١٩١٦ إذ أباح مراجعة شروط العقد الذى بين البلدية والشركة بسبب ارتفاع ثمن الفحم ارتفاعا عظيما واحتلال الالمان لمناطق مناجم الفحم . وأصبح استصدار الفحم من المالك الاخرى يكلف نفقات طائلة ما كانت في مخيلة المتعاقدين عند التفكير في انشاء العقد وأصبح توزيع الغاز على الاهالى بالسعر المقدر خرابا أكيدا للشركة

سار القضاء الادارى على اتباع هذا المبدأ اجماعا . ولكن القضاء المدنى ظل جامدا ورفض الأخذ بهذه النظرية الحديثة

وهذه حجة بعض المحاكم المدنية ردا على محاكم القضاء الادارى قالوا -

« ان العقود الادارية ترمى الى تحقيق خدمة عامة . فاذا ترك الى فرد من الافراد تنفيذ هذه الخدمة فانما يقوم بها بصفته نائبا عن الهيئة العامة . وليس معنى هذا أن الهيئة الادارية قد تخلت نهائيا عن واجبها في العمل على ما يضمن تحقيق هذا الغرض العام - وفضلا عن هذا فان هذه العقود ليست من العقود فى شىء اذ هي لا تحمل الا اسمها . فان الادارة هي التي تضع شروطها والمتعهد بالتوريد أو الراسى عليه المزاed عليه التوقيع . فهي تقرب جداً من اللوائح »

هذا هو ملخص الرد الذى أجابت به المحاكم المدنية على أحكام القضاء الإدارى — ولكن لا يمكن ان يدرك الانسان بسهولة الفرق من الوجهة القضائية البحتة بين التعاقد الحاصل بين الافراد والتعاقد الحاصل بين جهة ادارية وبين فرد .

ولقد أخذت بعض المحاكم المدنية فى فرنسا بأحكام عديدة بهذه النظرية — وطبقته فى أحوال كثيرة — ولكن محكمة النقض الفرنسية مصرّة على رأيها فى رفض العمل بهذه النظرية . رغم اجماع القضاء الإدارى . واغلبية رجال الفقه . ورغم اضطراب بعض أحكام محاكم الاستئناف المدنية فى تطبيق هذه النظرية (أنظر ص ٦٢٣ الجزء الثالث من كتاب بونيكاس فى الاحكام التى أصدرتها محاكم الاستئناف)

وبهذه المناسبة نذكر كلمة عن محكمة النقض الفرنسية وسبب وقوفها موقفا قاسيا أمام نظرية الطارىء . فان المتفق عليه ان لأحكام محكمة النقض من الاعتبار ما يقرب من اعتبار القانون نفسه . وهى اذا ما أبدت رأيها فى مسألة ما قلما تعدل عنه اذا اثبتت هذه المسألة أمامها من جديد . والحكمة فى هذا أن الافراد يرتبون أعمالهم وتصرفاتهم على أساس هذا رأى . وقلما يعدل قضاء محكمة النقض عن قضاء سلفهم الثابت من زمن بعيد لشعورهم بخطورة الرجوع عن المبادئ المقررة فى الاذهان . ولا أدل على ذلك من أن محكمة النقض فى فرنسا وهى تعمل منذ أكثر من قرن لم ترجع عن قضائها الثابت الا فى شأن مسائل معدودة . ولم يرجعها عنه فى الغالب الا اصرار المحاكم على مخالفة رأيها

لهذا كان من المتوقع فى حالتنا ان تصر كثير من المحاكم على رأيها فى فرنسا الى ان تقرر محكمة النقض والابرار هذه النظرية مادامت الاحوال الاقتصادية فى العالم بهذا الاضطراب ويجب أن نلاحظ ان محكمة النقض والابرار فى فرنسا لا تملك الا الفصل فى النقطة القانونية المطروحة امامها فلا تستطيع طلب أصل الدعوى والحكم فيها . بل وأكثر من هذا فان محكمة الموضوع التى تحال اليها الدعوى بعد نقض الحكم لا تنقيد قانونا برأى محكمة النقض . ولها ان تصر على الرأى الذى قرره المحكمة السابقة

وسبب منع محكمة النقض الفرنسية من الفصل فى الموضوع أنهم يخشون من قيام محكمة واحدة تقف موقف الجبار الحاكم أو موقف مجلس الملك فى الاحكام فيعود النظام القديم الاستبدادى . ولهذا فان لمحكمة النقض فى فرنسا ان تقول كلمتها فى المسألة القانونية المطروحة أمامها ثم تحيل الدعوى الى محكمة الموضوع . وهذه مقيدة ادياً بالرأى القانونى . فاذا أصرت المحكمة الثانية على رأى المحكمة السابقة التى فصلت أولا . كان الموقف جديداً أمام محكمة النقض . اذ تحال

القضية لا الى محكمة النقض بل الى دائرتى محكمة النقض وهى مكونة من ٣٢ مستشارا ولهذا جرى المثل القضائى فى فرنسا وهو « أن محكمة النقض لا تنقض حكما الا بيد مرتجفة » .

وانها لا تستطيع ان تلزم المحاكم باتباع رأيها الا اذا حشدت كل جيشها

ولم يعدل قانون النقض في فرنسا الا في حالتين في المسائل الجنائية

١ — حالة نقض الحكم بالادانة بناء على أن الحكم الصادر لا يعتبر جنائية ولا جنحة

٢ — حالة نقض الحكم بالادانة بناء على خطأ في الجمع بين عقوبات متعددة . اذ

يتعين على محكمة النقض تنزيل العقوبة

لهذا يقال ان لمحكمة النقض في فرنسا بعض العذر في عدم الاخذ بهذا المبدأ الجديد

* * *

شروط تطبيق هذه النظرية

١ — تغيير ظروف التعاقد تغييرا لا ذنب للمتعاقد فيه

٢ — وجود طارئ مفاجيء لم يكن في مقدور المتعاقدين توقع حدوثه

٣ — ان لا يكون مشروطا في العقد تحمل الطوارئ الغير منظورة

٤ — أن يكون هذا الطارئ من الشدة بحيث لو علم به المدين لما تعاقد أصلا

٥ — ان تكون نتيجة تنفيذ العقد ظلما فاحشا باحد المتعاقدين

* * *

ماذا يعمل القاضي عند تطبيق هذه النظرية

اذا تحققت الشروط السابقة يجوز للقاضي أن يخفف ظلم شروط التعاقد . فيرفع منها الظلم الفاحش فقط

Attenuation de sa rigueur ou revision du contrat.

ولا يتبادر الى الذهن أن الغرض هو رفع الحمل كله من على طاق المدين بل التخفيف فقط

من شدة الضغط عليه

وقد ناقش الشراح هنا أفضل الطرق — هل هو فسخ التعاقد — أو تأجيل تنفيذه حتى تعود

الحالة الاقتصادية كما كانت — وكلاهما خطير — واتفقوا على ان الاصول تخفيف شدته

* * *

أى العقود تطبق عليها هذه النظرية

١ — العقود القائمة لآجال متوالية Contrats successifs

٢ — العقود المشترط تنفيذها بعد أجل معين Contrats à terme

٣ — عقود المخاطرة Contrats de speculation

فهى تنطبق على عقود الايجار التى تعقد لآجال طويلة . وعقود توريد الكهرباء والغاز الى

المنازل بسعر معين شهريا . وعقود توريد الغلال والمؤن الى البلديات أو الجيوش أو المدارس

* * *

تطبيق هذه النظرية في مصر والامم المتحدة

يجدر اولا ان نورد هنا حكم الشريعة الاسلامية في بعض هذه المنازعات فان لفقهاء الشريعة رأيا سديدا في امر اضطراب النقد

فقد وضع ابن عابدين كتابا سماه بذل المجهود في مسالة تغيير النقود . ويبحث هذا الخلاف ايضا في الدر المختار ويبحث ايضا في فتح القدير وكان البحث يدور في حالتين

- ١ - حكم البيع اذا تغيرت قيمة النقد عند قبض الثمن . او اذا كسد النقد أو انقطع
 - ٢ - حكم القرض اذا تغيرت قيمته أو انقطعت أو كسدت عند الوفاء
- فتى البيع - اذا انقطع النقد الوارد في العقد أو كسد فالحكم واحد - اذ يجب على المشتري رد المبيع لو كان قائما - ومثله أو قيمته ولو كان هالكا وعن ابى يوسف - بل تجب قيمة المبيع طبقا لقيمه يوم البيع وعند محمد - بل تجب قيمة النقد يوم الكساد . وهو آخر ما تعامل الناس به ويلاحظ ان هذا الرأى الأخير هو رأى القانون فى فرنسا - والقوانين الحديثة والفتوى على قول ابى يوسف لأن الظاهر ان نظام النقد لم يكن مستقرا استقراره الحالى . وفى المحيط والحقائق . بل يفتى رفقا بالناس

وهذه الجملة وهى الرفق بالناس هى الدافع الاولى الذى خلق نظرية Imprévision هذا اذا كسد النقد أو انقطع . فاذا تغيرت قيمته فقال ابو يوسف بوجوب رد قيمة المبيع طبقا لقيمة النقد يوم البيع . لا فرق عنده بين كساد النقد أو انقطاعه . أو رخصه أو غلائه -

Valeur intrinsèque au moment du contrat

ومحمد يرى - ورأيه يقابل المتبع الآن فى القضاء الفرنسى والمصرى - ايضا انه تجب قيمة النقد يوم الوفاء - أو يوم الكساد - وهو ما يسمونه Valeur nominale indiquée وبلغه فتح القدير غات الفلوس أو رخصت فليس عليه غيرها وفى القرض . الخلاف نفسه - هل الدفع طبقا للقيمة يوم القرض أو يوم الوفاء والمعول عليه هو الرأى بوجوب رد القيمة يوم القرض نفسه

فى مصر

لقد طبقت هذه النظرية فى مصر فى محكمتى الاستئناف الاهليه والمختلطة باشد مما طبقت فيه فى فرنسا

وبمزيد الاسف طبقت باكثر مما تحتمله النظرية . فقد صدر حكم من محكمة الاستئناف فى ٩ ابريل سنة ١٩٣١ فى قضية بين احد المتعهدين لتوريد القلال ومصلحة الحدود وهو حكم قوى البيان حافل بالاسباب . ولكنه خطوة جريئة فى القضاء المصرى ويلاحظ اولاً - ان الحكم احسن تعريف الظرف الطارىء . ولكنه غالى فى تطبيقه . فقد حكم برفض الدعوى اى فسخ العقد . والشرط الاول فى هذه النظرية ان يخفف الضغط على المدين فيحكم بالخسارة المعقولة والمحتملة عند التعاقد

فهو قد اخذ باحكام القوة القاهرة . التي فرق الحكم نفسه بين احكامها واحكام نظرية الحادث الجبرى . فالحادث الجبرى يترتب عليه فسخ العقد

ثانيا - ان هذا الدعوى التي طرحت أمام القضاء الاهلى من اختصاص المحاكم الاداريه في فرنسا . ومحاكم فرنسا تحكم فيها بنفس النظرية التي حكمت بها محكمة الاستئناف الاهلية . مع خلاف في المنطوق . فتحكم ببعض التعويض لا برفضه جميعه ولكن هل تقضى محكمة الاستئناف نفسها بهذا الحكم نفسه لو ان العقد بين فردين عن عقد خاص بينهما . الظاهر انها تأخذ بالنظرية ذاتها

حكم محكمة النقض المصرية على هذا الحكم الاستئنافية

وقد صدر حكم محكمة النقض في هذه القضية في ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ بالقائه (راجع حكم محكمة النقض طبقا للوارد في مجلة المحاماة العدد الثامن السنة الثانية عشرة ص ٧٣٤ فقرة ٣)

أحكام محكمة الاستئناف المختلطة

لقد فصلت محكمة الاستئناف المختلطة في بعض قضايا على أساس نظرية الطارىء المفاجيء . وأكثر هذه القضايا خاص بسعر الفرنك . والمارك . وكل ماقلته تعليلا للاخذ بهذه النظرية ان هذا هو ما يظهر انه نية المتعاقدين والمنطبق على العدالة

ذلك انه من المسلم به قانونا ان العملة المعينة في العقد هي العملة التي يجب السداد بها عند الوفاء ولكن محكمة الاستئناف قالت في ٤ مارس سنة ١٩٢٥ عند المطالبة بوفاء دين تحدد في العقد بالمارك . وقد كان المارك هبط عند الوفاء الى حده الأدنى . وعرض المدين الدفع بهذا السعر وطلب الدائن تحديد السعر يوم التعاقد . فقررت المحكمة انه يظهر ان نية المتعاقدين . وتطبيقا لمبادئ العدالة أن يكون الوفاء طبقا لسعر المارك يوم التعاقد . والحكم منشور في مجلة المحاكم المختلطة في مايو سنة ١٩٢٥ وكذلك صدر حكم آخر بهذا المعنى في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥

« قارن هذا برأى أبو يوسف »

وهو رأى له خطره . لأن القاعدة القانونية ان العبرة في الوفاء بسعر النقد يوم الدفع . والالقام البنك العقاري مثلا في مصر يطالب بسداد أقساطه طبقا لسعر النقد يوم العقد . ولاختل التوازن الاقتصادي في المملكة بأسرها

ولهذا نجد المحكمة المختلطة تقرر في الوقت نفسه ان هذه القاعدة لا تسرى على التعامل بالنقد المحلي . ولا على تعاقد تحت حكمه وسلطانه

ولكن هذا التعليل قد يجعل المصرى المتعاقد مع فرنسى أسوأ حالا من الفرنسى الذى يتعامل مع فرنسى آخر اذا حصلت المحاسبة بسعر الفرنك

وتكون الاحكام المختلطة قد طبقت نظرية Imprévision بطريق غير مباشر تحت عنوان المتعاقدين - والعدالة - في أمره خطورته المحلية

وقد عرض الانتقاد نفسه على المحكمة في ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ في قضية دقيقة طبقا لظروفها ذلك ان فردا أقرض قريبا له مبلغا من المارك الالمانى لمساعدته في عمل معين . بغير فائدة . ثم هبط المارك . وكان الموقف دقيقا أمام النقد الذى وجه للاحكام السابقة . ولكن المحكمة أصرت على نظريتها الاولى . انما قالت ان الدائن لم يبيع من قرضه تجارة . ولا ربحا . ولا فائدة . حتى يعامل طبقا لسعر القطع . ولهذا يجب أن يكون الوفاء طبقا لسعر المارك يوم التعاقد . وأصرت على نظريتها الاولى

الى أن قررت محكمة الاستئناف أخيرا في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٠ بان السداد يكون بسعر النقد يوم الوفاء

وهناك حالة تعترضنا بصدد هذا البحث وهي حالة التعاقد مع أجنبي خارج عن المملكة . كأجنبي يتعهد بمقايولة مع الحكومة المصرية . أو كأجنبي يتعاقد على العمل بوظيفة معينة في مصر ماهو القانون الذى يتحكم في نوع العملة التى يقبضها الاجنبى هل قانون البلد الذى يدفع ، أو قانون بلد الاجنبى الذى يقبض أو بعبارة أخرى هل هو قانون البلد الذى حصل فيه التعاقد . أو قانون البلد الذى يتم فيه التنفيذ الشراح على اجماعهم يستقرون على رأى اثنائى من أن عقود البلد التى يحصل فيها التنفيذ واسطة الوفاء دائما . ما لم يحصل النص صراحة على خلافه فإذا اتفقت الحكومة مع موظف أو مع مقاول أجنبي ليقوم بعمل في مصر . فالعبرة في الوفاء طبقا للقانون الدولى بالعملة السارية في محل العمل

La loi qui régit l'exécution d'une obligation et les difficultés qu'elle peut faire naître est la loi du lieu de l'exécution.

واكن القانون الذى يتحكم في صحة العقد كاهلية المتعاقدين مثلا . هو قانون المحل الذى يحرق فيه العقد . اذا لم ينص العقد على اختصاص معين

والقاعدة الأصلية هي ان العملة المعينة في العقد هي العملة الواجب السداد بها عند الوفاء فإذا كان التعاقد بالعملة المصرية كان الوفاء بها مهما اضطرت قيمتها . ما لم ير القضاء استعمال نظرية الطارئ المفاجيء . وهذه لا تحدث الا عند التغير الكبير وبشرطها السابقة فإذا كانت العقود بين شخصين في مملكة واحدة كانت القاعدة ان الوفاء بالتقود المقررة في المملكة مهما صعدت قيمتها أو هبطت . . .

نصف زكى

المحامى

الرقص

قضاء المحكمة النقض والإلغاء الجنائية

٥٤

٢٣ مايو سنة ١٩٣٢

١ - رخصة بحث عن الآثار - مدة العمل بها موقوتة

٢ - رخصة الاتجار بالآثار - عدم قيدها بأي قيد زمني - سلطة

المحاكم الأهلية واختصاصها بالفصل - ليس أمراً إدارياً

المبادئ القانونية

(١) من مقابلة حكم المادة الثانية عشرة من قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ بالمادة الثالثة عشرة منه وأحكام القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ تنفيذه الخاضع بالحفر للبحث عن الآثار بأحكام القرار الخاص بالاتجار بها الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ أيضاً يتضح في جلاء أن الشارع أراد توقيت مدة العمل بالرخصة في الحالة الأولى على حين أنه لم يقيد الرخصة الخاصة في الحالة الثانية بأي قيد زمني فلا القانون نفسه نص في الحالة الثانية على أن تكون مدة العمل برخصة الاتجار محدودة بزمن معين ولا هو فوض إلى وزير الأشغال حق تحديد العمل بالرخصة بزمن معين بل ولا قرار وزير الأشغال ورد فيه إمكان هذا التوقيت

(٢) إذا منح شخص رخصة للاتجار بالآثار وكانت موقوتة بزمن على خلاف ما يقتضيه القانون كان لهذا الشخص أن يعتبر

هذا القيد معدوم الأثر فاذا قدم للمحاكمة على زعم أنه اتجر بالآثار بغير رخصة بعد انتهاء الأجل المحدد له وجب على المحاكم ألا تعتد إلا بحكم القانون وأن تحكم ببراءته من التهمة لأن رخصة الاتجار لا يمكن أن توقت بزمن ما ولا يمكن أن تعتبر حكم المحكمة بالبراءة في هذه الصورة داخلاً بحال في نطاق مانهت عنه المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية إذ ليس فيه تأويل لمعنى أمر إداري أو إيقاف لتنفيذه وإنما كان عملها مقصوراً على تفهم حكم القانون الذي طلب منها تطبيقه على المتهم لمعرفة ما إذا كان هناك محل لاعتباره مخالفاً لشيء من أحكامه فاذا تبين لها أنه لم يرتكب مخالفة لأي حكم من أحكامه وأن تصرف الجهة الإدارية هو المخالف للقانون وحكمت بالبراءة كان هذا من حقها وفي حدود سلطتها واختصاصها (قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ وقرار وزارة الأشغال ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢)

المحكمة

« من حيث أن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع أخطأت في القول بأن رخص الاتجار بالآثار مؤبدة إذ ليس في قانون الآثار ولا في القرار الوزاري الصادر تنفيذاً له ما يؤيد هذا الرأي . على أن الرخصة التي يتمسك

« ومن حيث ان مقابلة حكم المادة الثانية عشرة من القانون بالمادة الثالثة عشرة منه وأحكام القرار الوزاري الخاص بالحفر للبحث عن الآثار بأحكام القرار الخاص بالاتجار بها يتضح منها في جلاء ان الشارع أراد توقيت مدة العمل بالرخصة في الحالة الأولى على حين انه لم يقيد الرخصة الخاصة بالحالة الثانية بأى قيد زمنى فلا القانون نفسه نص في الحالة الثانية على أن تكون مدة العمل برخصة الاتجار محدودة بزمن معين ولا هو فوض الى وزير الأشغال حق تحديد العمل بالرخصة بزمن معين بل ولا قرار وزير الأشغال ورد فيه امكان هذا التوقيت . وحكمة التفريق بين الحالتين ظاهرة فان أعمال الحفر تحصل دائماً في أرض مملوكة للحكومة أو عليها حق لها فتشوها يجعل سافلها ماليتها وبتنكير أصل صورتها . فبدأ حرية المالك في التصرف في ملكه مطلقاً حرية في التصرف في منافع ملكه تصرفاً راجعاً لتحديد مداه من جهة الحكم والكيف والزمن الى مشيئته واختياره هذا المبدأ يبيح للحكومة أن تحدد مدة اجازة الحفر بالزمن الذى تختاره مهما قصر هذا الزمن . يضاف الى ذلك ان الحفر يحصل دائماً لهائدة الحكومة ومريد الحفر معاذ هو مبنى على أمل يقوم بخاطر الطرفين فى العنور على شئ من دقائق الأرض المرغوب فيها ثم هو يقتضى المراقبة المستمرة من جانب الحكومة للمحافظة على حقوقها فيما قد ينكشف من تلك الدقائق فللحكومة أيضاً من جهة انها شريكة فى الأصل والفائدة وانها مكرمة بحسب وظيفتها على استمرار المراقبة أن تحدد زمن الحفر بحسب قوة أملها وضعفه وبحسب ما يوافقها من استمرار الاشتغال بالمراقبة وعدم الاستمرار فيها . اما الاتجار فمادام موضوعه أشياء قابلة للتداول بحسب قانون الآثار نفسه

بها المتهم موقوفة بزمن اذ ذكر فيها انها تنهى فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ والمادة ١٣ من قانون الآثار تنص على ان لمصلحة الآثار وحدها الخيار فى اعطاء الرخصة أو رفضها . وظاهر ان تجديد الرخصة عند انتهاءها هو كأعطاء رخصة جديدة فهو اذن خاضع لتقدير المصلحة ولها مطلق الخيار فى التجديد وعدمه . كذلك نصت المادة العاشرة من القرار الوزاري علاوة على ما تقدم ان للمصلحة الحق فى سحب الرخصة قبل انتهاء مدتها . هذا مبنى الطعن .

« ومن حيث ان قانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٢ نص فى المادة الثانية عشرة منه على انه لا يجوز الحفر للبحث والتنقيب عن الآثار الا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الأشغال بناء على طلب مصلحة الآثار، وهذه الرخصة يبين فيها مدة العمل بها . وتنفيذاً لحكم هذه المادة من القانون اصدر وزير الأشغال قراراً وزارياً بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ نص فى المادة الثالثة منه على ان رخص الحفر لا تعطى الا لفصل واحد بكامله أو لمدة منه ويراد بالفصل الكامل المدة الواقعة بين الخامس عشر من شهر نوفمبر والرابع عشر منه فى السنة التالية وقد نص هذا القانون أيضاً فى المادة الثالثة عشرة منه على أن كل من يريد الاتجار بالآثار يجب أن يحصل على رخصة اتجار من مصلحة الآثار ولهذه المصلحة الخيار فى اعطاء الرخصة أو رفضها وعلى وزير الأشغال تقرير شروط هذه الرخصة . وتنفيذاً لحكم هذه المادة اصدر أيضاً وزير الأشغال قراراً وزارياً بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ ولم يحدد فيه أجلاً لرخصة الاتجار بالآثار كما حدد مدة العمل برخصة الحفر للتنقيب عن الآثار فى القرار الوزاري الخاص بذلك .

الاتجار يجب أن تكون مطلقة من كل قيد زمني وان تقيد بها بزمان معين مخالف لمراد القانون فاذا منح شخص رخصة للاتجار بالآثار وكانت موقوفة بزمان على خلاف ما يقتضيه القانون كان لهذا الشخص أن يعتبر هذا القيد معدوم الأثر فاذا قدم للمحاكمة على زعم أنه اتجر بالآثار بغير رخصة بعد انتهاء الأجل المحدود له وجب على المحاكم الاعتدال بحكم القانون وان تحكم ببراءته من التهمة المقدم اليها بها لأن رخصة الاتجار لا يمكن أن تؤثر بزمان ما كما سلف البيان .

« ومن حيث ان سحب الرخصة من التاجر المرخص له بالاتجار لا يمكن أن يقع الاعلى الوجه المرسوم بالقرار الوزاري الصادر تنفيذا لقانون الآثار وقد نص هذا القرار في المادتين التاسعة والعاشر منه على أن حق سحب الرخصة يكون (أولا) للقاضي جوازا وبطريق العقوبة التبعية اذا ارتكب التاجر لأول مرة مخالفة لحكم من أحكام القرار الوزاري ووجوبا اذا عاد التاجر الى ارتكاب مخالفة أخرى في خلال سنة من تاريخ المخالفة الأولى (وثانيا) لمصلحة الآثار المصرية اذا صدر حكم القاضي بادانة التاجر لارتكابه مخالفة من المخالفات المذكورة في قانون الآثار . » ومن حيث انه لم يثبت على المتهم في هذه القضية ارتكاب مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في قانون الآثار أو في القرار الوزاري الصادر تنفيذا له فلا يحق لأي سلطة من السلطات سحب رخصته « ومن حيث انه مادامت رخصة الاتجار بطبيعتها غير موقوفة ومادام المتهم لم يرتكب مخالفة يحق من أجلها سحب رخصته فلا محل لأن توجه اليه التهمة التي رفعت بها الدوى العمومية عليه ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب اذ برأه مما أسند اليه .

فهو من الأعمال الحرة التي يستطيع - بحسب الأصل - أن يتولاها كل فرد يختار مزاوتها كسبيل للارتزاق وليست الرخصة التي تعطى له الاوسيلة لتحديد بها الحكومة عدد المتجرين حتى تكون مرفة بهم قادرة على مراقبتهم في تجارتهم حتى لا يخرجوا فيها عن التعامل بأصناف من الآثار جائز تداولها الى أصناف أخرى ممنوع فيها التداول ثم هي من جهة أخرى من شأنها ان تتضمن من البيان ما يذكر المرخص له تذكيرا خاصا بقانون الآثار وما فيه من الأوامر والنواهي حتى لا يخرج في عمله على محارم هذا القانون . ومتى كان الأمر كذلك أى متى كان الاتجار بالآثار الجائز تداولها مباحا في أصله فيكفى أن يكون للحكومة حق منع الترخيص به لكنها متى رخصت كان ذلك ايذانا منها بأن المرخص له شخص مأمون في مثل هذه التجارة لا يغش فيها ولا يخرج عن حدود القانون . ومن ثبت له حق الاتجار باعطائه الرخصة فلا يتصور خضوعه لأي قيد زمني اذ البيع والشراء خاضعان لقانون العرض والطلب والحالة السوق من رواج أو كساد ولا سلطان للتاجر على شيء من ذلك . فاذا لم يكن مرخصا له بالاتجار الا لزمان معين كان معنى ذلك أنه يجب أن يستعد لتصفية أعماله التجارية قبل انقضاء أجل الرخصة فان لم يستطع هذه التصفية وبقي عنده شيء من الآثار غلق في يده هذا الباقي وخرج من التداول فاصبح معدوما هالكا لأن كل تصرف فيه يعتبر اتجارا بغير رخصة مستوجبا للعقاب . ولا يمكن أن يتفق هذا وطبيعة التجارة وما تتطلبه من استعداد ونفقات بل هو عبث بأموال الناس وحرمانهم والشارع أتره من أن ينسب له هذا العبث اعتباطا .

« ومن حيث انه يبين مما تقدم ان رخصة

المبادئ القانونية

(١) ان قاعدة أن التزوير معاقب عليه - سواء أكان اصحاب الامضاءات أشخاصاً معينين لهم وجود حقيقي ام هم أشخاص خياليون لاوجود لهم - غير صحيحة على إطلاقها : ففي صورة ما إذا كانت الأوراق عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام لا تصح الا اذا كان نفس الشخص الصادر منه السند أو العقد يمضيه باسم لاوجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة او كان غير مذكور فيه اسم ما بل كان الاسم مذكوراً في الامضاء فقط أو كان الاسم الحقيقي مذكوراً في الصلب والوهى هو المذكور في الامضاء. ففي هذه الأحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة وأضر بمن يتعامل معه اذ انتحل لنفسه اسماً غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الامضاء ليفر من الدين أو الالتزام اضراراً بعمله

(٢) واذا اصطنع انسان ورقة بدين أو التزام ماعلى شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة أى انسان آخر وأمضى هذه الورقة باسم خيالي لاوجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أم غير مذكور فيه فان مثل هذه الورقة قد خلقت معدومة لأن كل تعهد أو التزام يقتضى حتماً وبطبيعة الحال وجود تعاقد تكون الورقة دليلاً عليه ووجود متعهده هو أحد طرفي العقد فاذا كان

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني من أوجه الطعن ان محكمة الموضوع اذ قضت ببراءة المتهم واعتبرت مصلحة الآثار غير محقة في عدم تجديد رخصته قد خالفت حكم المادة ١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تنهى المحاكم عن تأويل معنى أمر يتعلق بالادارة أو إيقاف تنفيذه .

« ومن حيث ان ما فعلته محكمة الموضوع لا يدخل بحال في نطاق ما نهت عنه المادة ١٥ من اللائحة اذ ليس فيه تأويل لمعنى أمر ادارى أو إيقاف لتنفيذه وانما كان عملها مقصوراً على تفهم حكم القانون الذى طلب منها تطبيقه على المتهم لمعرفة ما اذا كان هناك محل لاعتبار المتهم مخالفاً لشيء من أحكامه فلما تبين لها انه لم يرتكب مخالفة لأى حكم من أحكامه وان عمل مصلحة الآثار هو الذى كان مخالفاً للقانون لم ترتب ادا من الحكم بالبراءة وهذا كله من حق محكمة الموضوع فلم تشذ في شيء مما فعلت عن حدود سلطتها واختصاصها .

(طعن النيابة ضد كامل عبد الله حموده رقم ١٦٧٧ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السادة والعزة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك وزكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك واحمد أمين بك مستشارين وعبد السلام كساب بك رئيس النيابة)

٥٥

٢٣ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - تزوير امضاءات . لاشخاص معينين ، لهم وجود حقيقى . أو أشخاص خياليون لاوجود لهم . التفريق بين ما اذا كانت الأوراق المدعى بتزويرها عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام . وامضاءها باسم لاوجود له . أو كان الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أو غير مذكور فيه . بل في الامضاء فقط . وبين حالة اصطناع ورقة بدين أو التزام ماعلى شخص خيالي لمصلحة نفسه أو آخر وامضاء هذه الورقة باسم خيالي
- ٢ - نصب أو شروع فيه - حالة اصطناع ورقة . ايهام الغير بصحتها وقد يمهاله . ابتزاز أموالها أو محاولة الابتزاز . معاقب عليه

أثر قانوني أو أى ضرر لاحتد وهذا القصور في البيان هو من العيوب الجوهرية في الحكم .
« وحيث ان جوهر ما أثبتته الحكم فيما يتعلق بركن التزوير المادى هو ان على تلك العقود والسندات امضاءات مكتوبة بخط الطاعن نفسه لا بخط الاشخاص المقول بصدد تلك العقود والسندات منهم .

« وحيث ان الظاهر من عبارات الحكم أنه قام خلاف فيما اذا كانت تلك الاسماء المدلول عليها بتلك الامضاءات هي لأشخاص وهميين لا وجود لهم في الواقع أو انها لأشخاص موجودين في حقيقة الواقع ويمكن قانونا أن تصدر منهم تعهدات للغير وان يلزموا له بالتزامات .

« وحيث انه ظاهر أيضا من الحكم انه بينما يدعى الطاعن أن هؤلاء أشخاص موجودون في الواقع وانهم أمضوا تلك العقود والسندات في الواقع اذ به يدعى أيضا أن تلك العقود والسندات هي أوراق مهملة لا قيمة لها وانها لم تقدم الى خصميه المجنى عليها في الدعوى الحالية ولم تستعمل وانها لا تضر بالمجنى عليهما المذكورين وان أحدا من مصدرى تلك الاوراق لم يقدم شكوى بتزويرها أى أن المجنى عليه الاصلى فيها معدوم

« وحيث ان الدفاع بهذه الكيفية وان كان دفاعا مضطربا الا ان المحكمة — بحسب الظاهر من الحكم — سلكت للفصل في القضية طريقا لا تقره المبادئ القانونية .
ذلك بانها أهملت البحث فيما اذا كان أصحاب الامضاءات أشخاصا خياليين حقيقة وان دفاع الطاعن الذى يدعى ان له وجودا واقعيًا هو دفاع غير مطابق للواقع ولكنه قدمه ظنا منه ان أخذ المحكمة به يخليه من المسؤولية أم أن هؤلاء الاشخاص موجودون في الواقع وان دفاع

العقد لا وجود له في الواقع . وكان المتعده شخصًا لا وجود له في الواقع فالورقة وهي الاداة الدالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم هي ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها جريمة يعاقب عليها القانون . كل ما في الامر أن مثل هذه الورقة المخترعة الدالة على عقد لا وجود له وعلى متعهد لا وجود له — هذه الورقة اذا ادعى صانعها أنها حقيقية وقدمها للغير موهماً اياه بصحتها وابتز منه شيئاً من ثروته أو حاول بهذا الايهام أن يبتز شيئاً من ثروته . كان هذا الابتزاز أو محاولة الابتزاز نصباً أو شروعاً في نصب وسيلته الايهام بواقعة مكذوبة . أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة
(مادتا ١٨٣ و ٢٩٦ ع)

المحكمة

« حيث ان من مباني الطعن ان الحكم خال من بيان واقعة التزوير ومن بيان ركن القصد الجنائي وركن الضرر .

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أنه قصر حقيقة في بيان العقود وسندات الدين المقول بأن الطاعن وقع عليها بامضاءات مزورة فلم يوضح ماهية تلك العقود ولا خلاصة موضوع الالتزامات التي حوتها ولا ذكر شيئاً عن قيمة المبالغ التي دونت في سندات الدين مع أن هذه الاوراق هي جسم الجريمة التي أوخذ بها الطاعن وكان على المحكمة ان تشخصها ببيان موضعها وليكون في هذا التشخيص ما يمكن ان يتعرف به ما اذا كان لتلك العقود ولو شبه قيمة قانونية أو أنها لا يمكن بحسب موضوعها ان يترتب عليها أى

المتهم الذي قال بوجوده هو دفاع صحيح أهملت المحكمة تحقيق هذه النقطة قائلة ان التزوير معاقب عليه على كل حال « سواء كان هناك أشخاص بالاسماء المزورة أم لا »

« وحيث ان تلك القاعدة التي جعلتها المحكمة من الاسس الجوهرية لحكمها — وهي ان التزوير معاقب عليه سواء كان أصحاب الامضاء أشخاصا معينين لهم وجود حقيقي ام هم أشخاص خياليون لا وجود لهم — غير صحيحة على اطلاقها . بل هي في صورة ما اذا كانت الاوراق عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام كما في الدعوى الحالية — لا تصح الا اذا كان نفس الشخص الصادر منه السند أو العقد يمثيه باسم لا وجود له سواء كان هذا الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه اسم ما . بل كان الاسم مذكورا في الامضاء فقط أو كان الاسم الحقيقي مذكورا في الصلب والوهي هو المذكور في الامضاء . في هذه الاحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة واضر بمن يتعامل معه اذا انحل لنفسه اسما غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الامضاء ليفر من الدين أو الالتزام اضرارا بعمله .

اما اذا اصطنع انسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة أي انسان آخر وأمضى هذه الورقة المصطنعة باسم خيالي لا وجود له سواء كان هذا الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أم غير مذكور فيه فان مثل هذه الورقة المصطنعة قد خلقت معدومة لان كل تعهد أو التزام يقتضي حتما وبطبيعة الحال وجود تعاقد تكون الورقة دليلا عليه ووجود متعهد هو أحد طرفي العقد فاذا كان العقد لا وجود له في الواقع وكان المتعهد له شخصا لا وجود له في

الواقع فالورقة وهي الأداة الدالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم هي ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها ضرر لاي انسان في الوجود ولا يمكن عقلا أن يكون اصطناعها جريمة يعاقب عليها القانون . كل ما في الامر ان مثل هذه الورقة المخترعة الدالة على عقد لا وجود له وعلى متعهد لا وجود له — هذه الورقة اذا ادعى صانعها انها حقيقية قدمها للغير موها اياه بصحتها وابتز منه شيئا من ثروته أو حاول بهذا الايهام أن يبتز شيئا من ثروته كان هذا الابتزاز أو محاولة الابتزاز نصبا أو شروعا في نصب وسيلته الايهام بواقعة مكذوبة أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة .

« وحيث انه متىقرر هذا علم أن الفصل في الدعوى الحالية كان يستدعي تصفية نقطة ما اذا كان الأشخاص المقول بتزوير امضاءاتهم هم أشخاصا حقيقيين كما يزعم الطاعن أم هم في الواقع أشخاص وهميون كما قد يفهم من تردد المحكمة وتشكيكها في عباراتها في الحكم . فان ظهر ان أولئك الأشخاص لا وجود لهم في الواقع بل هم أشخاص خياليون يستحيل أن يكونوا تعاقدوا مع المجنى عليهما في الدعوى الحالية أو مع الطاعن نفسه لمصلحة المجنى عليهما — ان ظهر ذلك وكان الطاعن لم يقدم هذه الاوراق الوهمية للمجنى عليهما ولم يخصم له شيء من حسابه تأسيسا على توهم صحة هذه الاوراق — ان ظهر ذلك كان لاجرام هناك . أما ان ظهر انه قدم تلك الاوراق الوهمية للمجنى عليهما محاولا خصم شيء لحسابه اعتمادا عليها فلم ينجح أو ينجح فيكون هناك شروع في نصب أو نصب تام .

وأما اذا ظهر أن للأشخاص المدلول عليهم بالامضاءات وجودا حقيقيا فيكون هناك جريمة (٢)

تزوير وقعت على هؤلاء الاشخاص اذا كانوا لا يعترفون بامضاءاتهم كما يكون هناك نصب أيضا على المجنى عليهما أو شروع في نصب اذا كان الطاعن قد قدم تلك الاوراق لهما ووصل الى خصم شيء من حسابه اعتمادا عليهما أو حاول ذلك ولم ينجح .

على انه مما يجب التنبيه اليه في هذا الصدد ان على المحكمة أن تتقن الحكم في أى جريمة تظهر لها مما أشير اليه فيما تقدم ولم تكن تعديلا لوصف الافعال المرفوعة بها التهمة والتي تردد ذكرها في التحقيقات وتناولها الاتهام والدفاع اثباتا وتقيانا فان وجدت أثرا لجريمة خارجة عن هذا النطاق تركت الشأن فيها للنياحة العمومية .

« وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه من جهة تهمة التزوير واعادة الدعوى لنظرها من جديد .

(طعن وستى الياس أنطون ضد النيابة رقم ١٧٣٣ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٥٦

٢٣ مايو سنة ١٩٣٢

١ - تسميم . المادة صالحة لاحداث النتيجة . استبعاد نظرية

الجريمة المستحيلة . بغض النظر عن الكمية . أو تدور

استعمالها في التسميم . اعتبارها شروع في قتل

٢ - شروع في قتل . المادة السامة . نية القتل . كاف لا اعتبار .

٣ - اعطاء مواد ضارة . مع العلم بضررها . وعمدا . انطباقه

على المادة ٢٢٨ ع

المبادئ القانونية

(١) متى كانت المادة المستعملة للتسميم صالحة بطبيعتها لاحداث النتيجة المبتغاه لم يبق محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة لأن مقتضى القول بهذه النظرية الا يكون في الامكان تحقق

الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها . أما كون المادة لا تحدث التسميم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسميم الجنائي لا اعتبارات خاصة فذلك لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وانما هي ظروف خارجة عن إرادة الفاعل وهي التي تكون وقعت بفعله عند حد الشروع وحالت دون اتمام جريمة القتل بالتسميم . ومثل هذا الفعل - إذا صح اقترانه بنية القتل - يعد من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لاحداث الجريمة المبتغاة قد خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ عقوبات

(٢) إذا كان المتهم إذ أعطى المادة السامة وفي الحالة المعروضة مزج مادة سلوفات النحاس بالشاي - كان يعتقد أن هذه المادة سامة مميتة أى أنه كان ينوى قتل المجنى عليه فتعتبر في هذه الحالة شروعا في قتل

(٣) ان الحادثة قد لا تعدوان تكون اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ عقوبات متى صح عند القاضي أن المتهم ما كان ينوى القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا عالما بضررها . ويمكن في هذه الحالة أن تحدث المادة الضارة اضطرابا ولو وقتيا في صحة المجنى عليه كقوى أو نحوه

(المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ و ٢٢٨ عقوبات)

المحكم

« من حيث ان مبنى الطعن ان القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون اذ اعتبر ما وقع من المتهم جريمة مستحيلة لاعتقاب عليها على حين ان نظرية الجريمة المستحيلة أصبحت في حكم المتلاشية والرأى المعول عليه الآن هو ان كل شروع ظهر بعمل خارجي من أعمال البدء في التنفيذ يجب العقاب عليه بغض النظر عما اذا كان هذا الشروع منتجاً أو غير منتج وعما اذا كانت الاستحالة التي سببت عدم الانتاج - على فرض وجودها - نسبية أو مطلقة . فلا يهم في جريمة الشروع في التسميم البحث وراء كمية المادة المستعملة ولا طبيعتها بل المعول عليه هو نية استعمال المتهم لها . هذا مبنى الطعن .

« ومن حيث ان واقعة هذه المادة بحسب ما أثبتته القرار المطعون فيه تتحصل في أن المجنى عليه الأول عبد العظيم محمد عثمان طلب الى خادمه السيد عثمان هاشم المتهم تقديم شاي لضيوفه فأحضر المتهم الشاي من المنزل وملاً منه ثلاثة أقداح ناولها الى الضيوف ثم ناول قدحاً رابعاً للمجنى عليه الأول فلما شرب منه وجده مر المذاق وتقياً ماشر به ثم ناول قدحه الى حسن عبده متولى المجنى عليه الثاني فشرب منه وتقياً ماشر به ثم طلب المجنى عليه الأول الى المتهم أن يشرب من القدح فما كاد يتذوق مافيه حتى ألقاه على الأرض فتناول أحد الحاضرين القدح وشمه ورجح أن به مزيجاً من التوتية الزرقاء فارتاب المجنى عليه الأول في الأمر وأبلغ البوليس . ولما أرسلت محتويات القدح الى قلم الطبيب الشرعى لتحليلها قرر الطبيب الشرعى ان بالشاي آثار سلفات النحاس وهي مادة معدنية مهيجة لا يحصل

التسمم منها الا بتناول مقدار كبير يصعب تعيينه ويندر أن يحدث منها حالات تسمم جنائى أو وفاة للبائعين نظراً لطعمها القابض الشديد ولونها المميز فضلاً عن قابليتها السريعة للطرْد بالقيء بما تحدثه من التأثير المهيج للقناة الهضمية واذا أخذت هذه المادة بكمية كبيرة فانها تحدث تهيجاً بالجهاز الهضمى وتدخل ضمن المواد الضارة بالصحة » ومن حيث ان قاضى الاحالة استنتج مما تقدم من الوقائع ومن تقرير الطبيب الشرعى ان ما أتاه المتهم يعتبر جريمة مستحيلة فقرر ان لاروجه لاقامة الدعوى العمومية عليه .

« ومن حيث ان الذى يؤخذ من تقرير الطبيب الشرعى ان مادة سلفات النحاس التي وجدت ممزوجة بالشاي الذى قدمه المتهم للمجنى عليها - اذا أخذت بكمية كبيرة فانها تكون صالحة بطبيعتها لاجداث التسمم فالوت في بعض الصور على الاقل ، وانها اذا أخذت بكمية لا تكفى لاجداث الموت فانها تحدث تهيجاً بالجهاز الهضمى وتدخل ضمن المواد المضرة بالصحة . ومتى كان هذا هو شأن المادة المستعملة فلا يمكن أن يستقيم معه قول قرار الاحالة المطعون فيه ان ما أتاه المتهم - على فرض اصطحابه بنية القتل - يعتبر جريمة مستحيلة لاعتقاب عليها . ذلك بأنه متى كانت المادة المستعملة للتسميم صالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة المبتغاة لم يبق محل للاخذ بنظرية الجريمة المستحيلة لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الامكان تحقق الجريمة مطلقاً لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو اعدام صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها . ولا حاجة لبحث قيمة النظرية في ذاتها ولا للخوض فيما يوجه اليها من النقد في العصر الحاضر لأن المقام لا يقتضى شيئاً من ذلك اذ الاستحالة بنوعها منعدمة في

نحوه . فان لم يصح لديه شيء من ذلك لم يبق سوى التقرير بانعدام الجريمة بكافة صيورها .
(طعن النيابة ضد السيد عثمان هاشم رقم ١٧٠٥ سنة ٢ ق -
بالحية السابعة)

٥٧

٢٦ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - دفع بالطلاق . عدم ابدائه قبل المرافعة . سقوطه .
- ٢ - قاضي الاحالة . سلطته فيما يقع من الجنح بالجلسة . ثابته
- ٣ - حكم . في الجنح التي تقع في الجلسة . عدم لزوم اصداره في نفس الجلسة
- ٤ - محام . محاكمته على ما يقع في الجلسة . عدم استئنافه .
- ٥ - محام . محاكمته على ما يقع في الجلسة . غير متوقف على المحاكمة التأديبية
- ٦ - امانة المحكمة . المقصودة بالمادة ١١٧ ع . القصد منها هيئة المحكمة ومن يعتبر متممها كالنيابة

المبادئ القانونية

- (١) يسقط الدفع بالطلاق إذا لم يحصل ابدؤه أمام محكمة ثاني درجة إلا بعد أن ترفع اثنان من المحامين عن المتهم في موضوع الدعوى (مادة ٢٣٦ تج)
- (٢) لقاضي الاحالة سلطة الحكم فيما يقع من الجنح في الجلسة التي يعقدها إذ ولايته للحكم في هذا الشأن ثابتة ثبوتاً قاطعاً من النصوص القانونية (٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ مرافعات)
- (٣) لم يحتم القانون إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جنحة اعتداء على المحكمة أو أحد أعضائها أو أرباب الوظائف فيها مادامت بدأت في نظرها في تلك الجلسة . بل أجازت المادة ٩٠ مرافعات للمحكمة في هذه الحالة أن توجه الحكم الى جلسة أخرى

هذه القضية مادامت المادة المستعملة صالحة بطبيعتها للتسميم . أما كون هذه المادة لا تحدث التسميم الا اذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسميم الجنائي للبالغين نظراً الى طعمها القابض الشديد ولونها الظاهر فضلاً عن سرعة قابليتها للطرد بالقيء ، فذلك كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وانما هي ظروف خارجة عن ارادة الفاعل وهي التي تكون وفقت بفعله عند حد الشروع وحالت دون اتمام جريمة القتل بالتسميم والفعل الذي أناه المتهم - على فرض ثبوت اقترانه بنية القتل - يجب أن يعد من طراز الجريمة الخائبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لاحداث الجريمة المبتغاة قد خاب أثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

« ومن حيث انه مما تقدم يبين أن القرار المطعون فيه أخطأ اذ اعتبر ما وقع من المتهم من قبيل الجريمة المستحيلة ويتعين اذن نقضه .
« ومن حيث ان القرار المذكور لم يتعرض لإثبات توفر نية القتل لدى المتهم فيتعين اعادة القضية الى قاضي الاحالة ليتصرف فيها على اعتبار أنها شروع في قتل متى ثبت لديه سواء من التحقيق الذي تم الى الآن أو من التحقيق التكميلي الذي يجريه أو يأمر به - ان المتهم اذ مزج مادة سلوفات النحاس بالشاي كان يعتقد أن هذه المادة سامة مميتة أي انه كان ينوي قتل المجنى عليهما . أو على اعتبار ان الحادثة لا تعدوان تكون اعطاء مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ عقوبات متى صح عند القاضي ان المتهم ما كان ينوي القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمداً طاملاً بضررها ويكفي في هذه الحالة أن تحدث المادة الضارة اضطراباً ولو وقتياً في صحة المجنى عليه كتيء أو

الاهلية انتدب لنظر قضايا الاحالة فيها ، فجلسته تعتبر من جلسات محكمة مصر . على انه ظاهر من الحكم ظهورا بينا يمنع كل شك ان القاضى أصدره بصفته قاضيا للاحالة . فاذا ذكر في ديباجته انه صدر من محكمة مصر الاهلية في جلسة معقودة برئاسة ذلك القاضى فليس في هذا التعبير ما يوجب البطلان قط . وفضلا عما تقدم فقد أشار الحكم الاستثنائي الى سقوط الحق في هذا الدفع طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات لأنه لم يحصل ابداءه أمام محكمة ثانى درجة الا بعد أن ترافع اثنان من المحامين عن المتهم في موضوع الدعوى . ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثانى أن قاضى الاحالة ليست له سلطة الحكم فيما يقع من الجرح في الجلسة التى يعقدها .

« ومن حيث ان قاضى الاحالة نفسه قد بحث هذه المسألة في حكمه كما بحثها المحكمة الاستئنافية بحثا مستفيضا . وانتهى كلاهما من البحث الى ان ولاية قاضى الاحالة في هذا الشأن ثابتة ثبوتا قاطعا من النصوص القانونية التى أشار اليها في الحكمين . وهو ما تقرها عليه هذه المحكمة تماما . ولذلك يكون هذا الوجه مرفوضا .

« ومن حيث ان الوجه الثالث مبناه ان الواقعة ليست جنحة جلسة بالمعنى القانونى

« ومن حيث ان المتهم سبق أن دفع بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية مستندا في ذلك الى أن لجنحة الجلسة صفة خاصة وانها عبارة عن الواقعة التى تقع على المحكمة أو على أحد الناس حيث يدركها الجمهور ادراكا تاما وعندئذ يجب الحكم فيها فورا بلا امهال ، في حين ان قاضى الاحالة في هذه القضية بعد أن وجه

(٤) إن نصوص القانون لم تستثن المحامى من المحاكمة فورا اذا وقعت منه جنحة على المحكمة أو احداً عضائها أو أرباب الوظائف فيها . وأن القيد الوحيد الذى ورد في المادة ٨٩ مرافعات خاص بصفة المعتدى عليه لا بصفة المعتدى . فأيا كان هذا المعتدى فانه يقع تحت حكمها

(٥) ان الغرض من تخويل المحكمة حق الحكم فيما يقع في الجلسة من الجنحة المشار اليها هو صون كرامة القضاء وهيئته والمحافظة على ما يجب له من الاحترام في أعين الجمهور . فاذا قيل بأنه اذا وقعت الجنحة من محام فلا تجوز محاكمته من أجلها قبل أن تنظر محكمة النقض في أمره من الوجهة التأديبية لكان ذلك تفويتا للغرض المقصود (يراجع حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠) (٦) المراد من المحكمة في المادة ١١٧ ع هو هيئة المحكمة أى القضاة ومن يعتبرون جزءاً متمما لهيئتهم . ولا جدال في أن عضو النيابة العمومية متمم لتلك الهيئة في الجلسات الجنائية ومنها جلسات الاحالة

(المواد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ مرافعات و ٢٣٦ تحقيق جنابات و ١١٧ عقوبات)

المحكم

« من حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن بطلان الحكم الابتدائى لأنه مستند الى ماسمى فيه محكمة مصر الاهلية في حين انه لا توجد سلطة قضائية بهذا الاسم وقاضى الاحالة ليس هو محكمة مصر .

« ومن حيث ان قاضى الاحالة الذى أصدر الحكم المشار اليه هو أحد قضاة محكمة مصر

الاتهام وسمع الدفاع أجل الحكم فيها الى جلسة اخرى .

« ومن حيث ان المحكمة الاستئنافية قد رفضت بحق هذا الدفع لأن القانون لم يحتم اصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها الجلسة مادامت قد بدأت في نظرها في تلك الجلسة ، بل أجازت المادة (٩٠) من قانون المرافعات للمحكمة في هذه الحالة أن تؤجل الحكم الى جلسة أخرى . على انه ثابت في هذه الدعوى ان القاضي لم يؤجل الحكم الا بناء على طلب المتهم نفسه ليقدم مذكرة بدفاعه . ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس . » ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان المحامي وهو يتراجع انما يؤدي واجبا هو خاضع في أدائه لسلطة محكمة النقض فلا تجوز محاكمته قبل أن تنظر تلك السلطة في هل تجاوز حدود وظيفته أو لم يتجاوزها .

« ومن حيث ان الحكم الاستئنافي قد بين أن نصوص القانون لم تستثن المحامي من المحاكمة فورا اذا وقعت منه جنحة على المحكمة أو أحد أعضائها أو أرباب الوظائف فيها ، وان القيد الوحيد الذي ورد في المادة (٨٩) من قانون المرافعات خاص بصفة المعتدى عليه لا بصفة المعتدى . فإيا كان هذا المعتدى فانه يقع تحت حكمها . والمحكمة في ذلك ظاهرة ، لان الغرض من تحويل المحكمة حق الحكم فيما يقع في الجلسة من الجنب المشار اليها هو صون كرامة القضاء وهيئته والحفاظة على ما يجب له من الاحترام في أعين الجمهور . فاذا قيل بأنه اذا وقعت الجنحة من محام فلا تجوز محاكمته من أجلها قبل أن تنظر محكمة النقض في أمره من الوجهة التأديبية لكان في ذلك تقويت للغرض المذكور . وقد سبق لمحكمة النقض ان فصلت في هذه المسألة

بحكمها المؤرخ في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ وعليه يكون هذا الوجه مرفوضا .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الخامس ان عضو النيابة لا يمثل في الجلسة الجنائية غير وظيفة الاتهام ، ومركزه فيها كمركز المحامي ، فما يدور بينهما من الكلام لا يعتبر موجها الى المحكمة ولا الى موظف له ميزة على المحامي في أمر من الأمور . » ومن حيث ان هذا الوجه مردود بأن المراد من (المحكمة) في المادة (١١٧) من قانون العقوبات هو هيئة المحكمة أي القضاة ومن يعتبرون جزءا متما لهيئتهم . ولا جدال في أن عضو النيابة العمومية متمم لتلك الهيئة في الجلسات الجنائية ومنها جلسات الاحالة ويلاحظ فوق هذا ان قاضي الاحالة بعد ما أشار في حكمه الى العبارة التي وجهها الطاعن الى رئيس النيابة فقال ما نصه « ان المتهم ذكر أيضا هذه العبارة في الجلسة بصوت عال وبدون أن يؤذن له بالكلام وباستعمال اشارات تدل على الاهانة وتشعر من جانبه باستخفاف عظيم بالمحكمة مما يحط من كرامتها في نظر الجمهور ،، ويؤخذ من هذا ان قاضي الاحالة رأى ان الاهانة قد لحقته هو أيضا ولم تقتصر على رئيس النيابة .

« ومن حيث ان الأوجه الثلاثة الأخيرة تلخص في أن رئيس النيابة بدأ بالاعتداء على المحامين فكان من حق المحامي أن يعترض على هذا الاعتداء ، وان الكلام الذي صدر من المحامي لم يكن اعتداء بل استنكارا للاهانة ، وانه يشترط لتطبيق المادة « ١١٧ » من قانون العقوبات أن يكون الموظف يؤدي وظيفته في ذات العمل الذي صدر منه فاستنكره الغير وان خطبة رئيس النيابة لم تكن تأديبه لوظيفة من وظائفه .

« ومن حيث ان الطاعن سبق ان دفع بهذه

التجزئة والتبرئة من الجريمة بوصف أنها جريمة فان عدم قيام الجناية لا يمنع من قيام جنحة الضرب ووجوب العقاب عليها متى ثبتت إذ لا ريب في أن من يملك الأثر يملك الأقل

(٣) ان القضية الجنائية متى قدمت لمحكمة مختصة وجب عليها نظر موضوعها وتعيين ما ثبت عندها من الأفعال المطروحة لديها واعطاء ما ثبت منها الوصف القانوني الذي تستحقه والحكم فيها على الوصف الذي تعطيه (المواد ٢٠٤ و ٢٠٦/١ ع. والقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن ان بين أسباب الحكم المطعون فيه ومنطوقه تناقضا اذ بينما تسلم المحكمة بأن إعادة القضية اليها من قاضي الاحالة لا يغير حالة الجناية الا من جهة مقدار العقوبة وبأنها - أي المحكمة - لا تملك تغيير طبيعة الجريمة بعد ان أعيدت اليها من قاضي الاحالة باعتبارها جنائية وبأن كل ما تملك في هذه الحالة هو أن تحل في الحكم محل قاضي الجنايات وتطبق العقوبة التي لها حق تطبيقها - مع تسليم المحكمة بكل هذا فقد ناقضت نفسها حيث قالت ان الواقعة لم تعد لها صفة الجنائية بعد تقرير الطبيب الشرعي ثم حكمت بالبراءة وكان الواجب عليها اما ان ترى نفسها مقيدة بالوصف القانوني فتقضى بعقوبة الجناية واما ان ترى نفسها صاحبة سلطة في تعديل الوصف القانوني باعتبار انها حلت محل قاضي الجنايات فتحكم بتطبيق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات وتقضى بالعقوبة المستحقة

الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فرفضتها للأسباب الوجيه التي وردت في حكمها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وعلى ذلك يجب رفض هذه الأوجه أيضا. (طعن الأستاذ أحمد فهمي إبراهيم ضد النيابة رقم ١٠٦١ سنة ٢ ق - رئاسة عضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبدالرحمن إبراهيم - سيد أحمد باشا - ديل المحكمة ومراد وهب بك وحامد فهمي بك وعبدالفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين وعبدالسلام كساب بك رئيس النيابة)

٥٨

٣٠ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - جنابة . افتراءها بطروف مخفية . عدم تقيد محكمة الجنح المحالة عليها بهذا الوصف . حريتها في التقدير
- ٢ - جنابة . وصفها باعتبار وجود عاهة . زوال العاهة . غير مانع من اعطائها وصف الجنحة .
- ٣ - اختصاص المحكمة . بنظر قضية جنائية . وجوب نظر موضوعها وتكييف الفعل . وتطبيق النص القانوني على الواقعة التي ثبتت لديها

المبادئ القانونية

(١) إن إحالة الدعوى الى محكمة الجنح باعتبارها جنابة مقترنة بطروف مخفية (والتهمة كانت إحداث عاهة مستديمة) ليست حجة على محكمة الجنح تلزمها باعتبار الواقعة جنابة على كل حال ولو ظهر لها من الأوراق والتحقيقات التي تجريها أنها ليست الا جنحة أو مخالفة بل المحكمة حرة (كمحكمة الجنايات) في تعرف وقائع الدعوى وتقدير قيمتها القانونية فاذا ما ظهر لها أنها ليست الا جنحة أو مخالفة فلا شيء في القانون يمنعها من الحكم فيها على الوجه الذي بدا لها

(٢) ان سقوط وصف الجنابة لشفاء المجنى عليه وعدم تخلف عاهة عنده لا يستدعي

« ومن حيث ان الثابت من أوراق هذه القضية ان قاضي الاحالة قرر احالة الدعوى الى محكمة الجench طبقا لقانون ١٩١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وقراره هذا أصبح نهائيا لعدم طعن النيابة فيه » وحيث ان هذا القرار مهما يكن خاطئا فقد جعل تلك المحكمة مختصة بنظر الدعوى برغم سبق الحكم نهائيا بعدم اختصاص محكمة الجench بنظرها لأن قرار الاحالة أسبغ على محكمة الجench ولاية جديدة لم تكن تملكها من قبل فهي اذ حكمت في أول الأمر بعدم الاختصاص كان مرجع حكمها هذا الى قواعد الاختصاص العامة التي لا تجعل للمحاكم الجزئية ولاية الحكم في الجنايات . ولكن قاضي الاحالة لما رأى ان بالقضية من الظروف المحققة ما يبرر الاكتفاء فيها بتطبيق عقوبة الجench أعادها الى محكمة الجench بولاية جديدة مستمدة من قانون ١٩٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ لم تكن محكمة الجench تملكها من تلقاء نفسها لولا قرار قاضي الاحالة فلا تناقض اذن بين حكمها الذي أصدرته فيما سبق بعدم الاختصاص وبين اختصاصها الجديد .

« وحيث ان احالة الدعوى الى محكمة الجench باعتبارها جناية مقترنة بظروف محققة ليست حجة على محكمة الجench تلزمها باعتبار الواقعة جناية على كل حال ولو ظهر لها من الأوراق والتحقيقات التي تجريها أنها ليست الا جench أو مخالفة بل المحكمة حرة (كمحكمة الجنايات) في تعرف وقائع الدعوى وتقدير قيمتها القانونية فاذا ما ظهر لها أنها ليست الا جench أو مخالفة فلا شيء في القانون يمنعها من الحكم فيها على الوجه الذي بدا لها

« وحيث ان سقوط وصف الجناية لشفاء المجنى عليه وعدم تخلف عاهة عنده لا يستدعي

التجزئة والتبرئة من الجريمة بوصف انها جناية كما فعلت المحكمة الاستئنافية فان عدم قيام الجناية لا يمنع من قيام جench الضرب وجوب العقاب عليها متى ثبتت اذ لا ريب في ان من يملك الأكثر يملك الأقل .

« وحيث ان الواضح من الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تبحث الدعوى من جهة صحة اسناد الفعل الى المتهم وعدم صحته بل اقتصر على بحث الفعل في ذاته من جهة وصفه القانوني وكانت التبرئة حاصلة عن الوصف فقط لاعن نسبة الفعل الى المتهم موصوفا بوصف آخر وهذا المعنى الواضح بالأسباب قد يفيد أن حق النيابة في تقديم المتهم الى محكمة الجench لا يزال محفوظا لها وان طعنها الحالي يكون في غير محله لعدم المصلحة . ولكن مما تجب ملاحظته (أولا) ان الدعوى كانت قطعت في سيرها دور الدرجة الأولى وحكم فيها بالعقوبة ولم يكن باقيا فيها الا الدرجة الثانية ومن مصلحة الاتهام عدم الزامه بأن يبدأ التقاضي من جديد ابتداء من الدرجة الأولى (وثانيا) ان الموضوع لا يتسع للتحدى بفكرة المصلحة وباعطاء هذه الفكرة الشأن الأول بل أنه راجع الى ضرورة منع المساس بمبدأ ان القضية الجنائية متى قدمت لمحكمة مختصة وجب عليها نظر موضوعها وتعيين ما ثبت عندها من الأفعال المطروحة لديها واعطاء ما ثبت منها الوصف القانوني الذي تستحقه والحكم فيها على الوصف الذي تعطيه (وثالثا) أن منطوق الحكم أتى بالتبرئة بعبارة مطلقة غير مخصصة بوصف الجناية كما هو مفهوم الأسباب ولا يحفظ فيها حق النيابة في التقاضي بشأن الجench حيث أصبحت النيابة مع هذا النص لا تستطيع الرجوع الى الدعوى لدى أية محكمة أخرى .

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم كما يتعين اعادة الدعوى لنظرها من جديد مادامت المحكمة الاستئنافية لم تبحث الموضوع من جهة ثبوت نسبة الجريمة للمتهم أو عدم ثبوتها .

(طعن النيابة ضد عمر أحمد فلاحي رقم ١٧٢٨ سنة ٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد ليب عطية بك وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك مستشارين وعبد السلام كساب بك رئيس النيابة)

٥٩

٦ يونيو سنة ١٩٣٢

اجراءات المحاكمة - ذكر شاهد لاسم غير اسمه فوراً للمحكمة.

غير مبطل لها

المبدأ القانوني

سئل قومندان بجلطة الجرح الاستئنافية عن اسم المبلغ عن الحشيش فقال أنه لا يذكره إلا للمحكمة فقط لأن أحد المخبرين سبق قتله ولما انتهى من شهادته طلبت اليه المحكمة كتابة اسم ذلك المخبر فكتبه في ورقة سلمها لرئيس الجلسة

رأت محكمة النقض أن ليس فيما ذكر شيء منخل بالاجراءات التي يعنى بها القانون وينص الشارع على المحافظة عليها . وأنه على كل حال لم تستند المحكمة الى ما يكون هذا المخبر السرى قد أدلى به الى القومندان في هذا الصدد

(المادة ٢٢٩ تج)

المحكمة

« وحيث ان ما أوضحه الطاعن في الثلاثة الأوجه الأولى من طعنه متعلق كله بالموضوع ولا اعتداده .

« وحيث ان الوجه الرابع بنى على أن القومندان لم يذكر للمحكمة الجزئية اسم المبلغ عن الحشيش وقد أسر باسمه لرئيس المحكمة الاستئنافية ولم يعلن الرئيس هذا الاسم ليدافع الطاعن عن نفسه وأن هذا خطأ في الاجراءات .

« وحيث ان الثابت في هذا الصدد بمحضر الجلسة أنه لما سئل القومندان لدى المحكمة الاستئنافية عن المبلغ عن الحشيش قال انه لا يذكره إلا للمحكمة فقط لأن أحد المخبرين سبق قتله . ولما أن انتهى من شهادته طلبت اليه المحكمة كتابة اسم المخبر فكتبه في ورقة سلمها لرئيس الجلسة . ووضح كل الموضوع أنه ليس فيما ذكر شيء منخل بالاجراءات التي يعنى بها القانون وينص الشارع على المحافظة عليها . وعلى كل حال فانه مما يجب ملاحظته هنا أن المحكمة لم تستند في حكمها الى ما قد يكون هذا المخبر السرى أدلى به الى القومندان في هذا الصدد وانما هي عولت على ضبط الحشيش وشهادة من ضبطوه وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض . « وحيث ان محصل الوجه الخامس أن الحكم الاستئنافي لم يذكر التاريخ العربى للواقعة مع أهميته لمعرفة ما إذا كانت الجريمة سقطت أم لا .

« وحيث ان هذا الوجه غير جدير بالاعتبار اذ فضلاً عن أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع - أى بسقوط الجريمة المسندة اليه - لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية - فانه ثابت بكلا الحكيم أن الواقعة المرفوعة من أجلها الدعوى حصلت في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣١ ومهما كان التاريخ العربى المقابل لهذا التاريخ فيما لا ريب فيه أنه من ذلك التاريخ لغاية البسء في تحقيق هذه الواقعة لم تمض المدة المقررة قانوناً لسقوط الجريمة وعليه يكون هذا الوجه غير جدى وواجب الرفض أيضاً .

« وحيث ان ما يتمسك به الطاعن في الوجه السادس هو أيضاً غير جدى اذ لا شك في أن ما حصل من التحريف خاصاً باسمه لم يكن الا نتيجة خطأ كتابي لا يمكن بحال من الأحوال أن يترتب عليه تغيير في حقيقة شخصه .

(طعن مسعود عبد الله ضد النيابة رقم ١٩٩٧ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة وحضرة جندى عبد الملك بك رئيس النيابة)

قضاء محكمة النقض في المزايدات

المحكمة

٦٠

٢ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - زيادة العشر . التقرير بها . لا تأثير له على حكم مرسى

المزاد الأول . حكم مرسى المزاد لا يسقط الا بصدور

حكم جديد .

٢ - حكم مرسى مزاد . التنازل عنه . مسألة موضوعية .

المبادئ القانونية

(١) لا تأثير لتقرير الزيادة في البيع الذي ثم بصدور حكم مرسى المزاد الأول والذي يبقى قائماً الى أن يسقط بصدور حكم جديد وانه اذا كانت محكمة النقض الفرنسية قد سارت في بعض أحكامها على أن مجرد التقرير بزيادة العشر يفسخ البيع الأول مستندة في ذلك الى المادتين ٧٠٩ و ٧١٠ من قانون المرافعات الفرنسية فان هناك شبه إجماع من الشراح في فرنسا على غير هذا الرأي إذ يذهبون الى أن تقرير الزيادة وحده لا يكفي للفسخ بل يجب لذلك أن يرسل المزاد فعلاً ويصدر به حكم جديد .

(٢) البحث فيما إذا كان دخول من رسا عليه المزاد أمام المحاكم الأهلية في اجراءات البيع التي تجري أمام المحاكم المختلطة عن نفس العين يعتبر تنازلاً عن حكم مرسى المزاد الأول أو لا يعتبر كذلك أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع يقدره بحسب ما يستخلصه من وقائع الدعوى (المواد ٥٨٠ و ٥٨٣ و ٥٨٧ مرافعات)

« من حيث ان الطعن مبنى على وقوع خطأ في تطبيق القانون لأربعة أسباب أولها أن محكمة الاستئناف بنت حكمها على أن حكم رسو المزاد الصادر في ٨ مايو سنة ١٩١١ معلق على شرط فاسخ لا يتحقق الا بصدور حكم جديد برسو المزاد على آخر مع أن الصواب هو أن حكم رسو المزاد الأول يفسخ بمجرد حصول زيادة العشر والوجه الثاني أن المطعون ضده تنازل تنازلاً يكاد يكون صريحاً عن حكم رسو المزاد الا أهلى بعد التقرير بزيادة العشر وإيقاف الاجراءات أمام المحاكم الأهلية لوجود دائنتين أجانب وذلك لانه لجأ الى المحكمة المختلطة ودخل مزايدها في البيع أمامها وصدر له حكم منها برسو المزاد عليه ووضع يده على المبيع بموجب هذا الحكم والوجه الثالث أن محكمة الاستئناف أخطأت في رفض الدفع الفرعي الذي قدم لها من الطاعنين بعدم جواز سماع هذه الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً من المحكمة المختلطة بين الخصوم أنفسهم وفي موضوع هذا النزاع نفسه والوجه الرابع أن محكمة الاستئناف لم تعرض للدفع الذي أبدته المستأنف عليها الأولى من أن الحكم الصادر في ٨ مايو سنة ١٩١١ قد سقط بمضي المدة لعدم تنفيذه

عن اليوم الاول

« من حيث ان الحكم المطعون فيه قد قرر أن حكم مرسى المزاد ينتقل الملكية الى من رسا عليه المزاد ولكنها ملكية معقدة على شرط فاسخ وأن التاريخ الذي يتحقق فيه الشرط الفاسخ

عن حقه فيها برضاء طالب البيع والدائنين ولذلك قالوا ان تقرير الزيادة ماهو الا مجرد تهديد بالفسخ وليس من شأنه أن يعيد ملكية العقار الى المدين بل يجب أن ينتج حكم مرسى المزااد الاول جميع نتائجها القانونية فيعتبر من رسا عليه هذا المزااد مالكا الى أن يصدر حكم آخر بمرسى المزااد على غيره. « ومن حيث ان محكمة الاستئناف المختلطة قد سارت على هذا المبدأ في أحكامها منذ سنة ١٩١٣ على الأقل (انظر على الاخص الاحكام الصادرة منها في ٢٧ مايو سنة ١٩١٢ و ١٤ ابريل سنة ١٩١٤ و ٢٦ ابريل سنة ١٩١٦) .

« ومن حيث ان الطاعن يستند الى المادتين ٥٨٠ و ٥٨٣ من قانون المرافعات الاهلى قائلا انه يستفاد منها أن زيادة العشر ملزمة حتما لمن قررها ولا يمكنه أن يعدل عنها بحال لانه ان لم يتم بالا جراءات التي فرضها القانون فان قلم الكتاب يقوم بها من تلقاء نفسه .

« ومن حيث ان الاستناد الى هاتين المادتين في الموضوع الذي نحن بصدده غير مجد لان المراد منهما استيفاء الاجراءات المتعلقة بزيادة العشر ليس الا وسواء أ كانت هذه الزيادة ملزمة لمن قررها أو غير ملزمة فانه بناء على ما تقدم ذكره من الاعتبارات وعلى أن المادة ٥٨٧ مرافعات تقضى بأن حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكية المبيع - يجب القول بأن لا تأثير لتقرير الزيادة في البيع الذي تم بصدور حكم مرسى المزااد الاول والذي يبقى قائما الى أن يسقط بصدور حكم جديد .

« ومن حيث انه مع عدم وجود نص صريح في القانون يقضى بأن مجرد تقرير الزيادة بالعشر يفسخ حكم مرسى المزااد الاول فلا محل للقول بأن محكمة الاستئناف بترجيحها رأيا على رأى في هذا الموضوع قد أخطأت في تطبيق القانون وعلى ذلك يتعين رفض الوجه الاول من أوجه الطعن .

مختلف فيه هل يكون عند مجرد التقرير بزيادة العشر أو عند صدور حكم مرسى المزااد الثانى . وقد أخذت المحكمة بالرأى القائل بأن شرط الفسخ لا يتحقق الا بحكم مرسى المزااد الثانى . وبناء على هذا حكمت بتثبيت ملكية المطعون ضده للارض موضوع النزاع تحت شرط فاسخ يتحقق برسو مزااد الاطيان المذكورة على غيره عند امادة اجراءات البيع بناء على التقرير الحاصل بزيادة العشر على الثمن الذى رسا به المزااد الاول عليه بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩١١ .

« ومن حيث ان هذه المحكمة تقرر محكمة الاستئناف على ما رأته في هذا الموضوع من الجهة القانونية . واذا كانت محكمة النقض الفرنسية قد سارت في بعض أحكامها على أن مجرد التقرير بزيادة العشر يفسخ البيع الاول مستندة في ذلك الى المادتين ٧٠٩ و ٧١٠ من قانون المرافعات الفرنسى وتنص أولاها على عدم جواز العدول عن تقرير الزيادة بينا يقضى الثانية بأن مقرر الزيادة هو الذى يرسو عليه المزااد إذا لم يتقدم غيره للزيادة عليه في يوم البيع فان هناك شبه إجماع من الشراح في فرنسا على غير هذا الرأى (انظر ملحق موسوعة دالوز جزء ١٧ تحت كلمة Surenchère فقرة ٢٨٣) اذ يذهبون الى أن تقرير الزيادة وحده لا يكفي للفسخ بل يجب لذلك أن يرسو المزااد فعلا ويصدر به حكم جديد وحجتهم في ذلك انه وان كان التقرير بالعشر مقيدا لمن صدر منه الا أنه لا يعتبر بيعاً نهائياً ملزماً للمدين ومقرر الزيادة ومبطلا للبيع الاول كما أنه لا يؤدي حتما إلى إعادة البيع وفقدان من رسا عليه المزااد الاول للملكية العقار . فقد تبقى له هذه الملكية اذا كانت زيادة العشر باطلة مثلا أو كان هو اعلى مزايدي المزايدة الجديدة أو كان مقرر الزيادة قد تنازل

عن التوجيه الثاني

الخاص بتنازل المطعون ضده تنازلاً ضمنياً
عن حكم مرسى المزااد الصادر من المحكمة
الاهلية

« من حيث ان محكمة الاستئناف تناولت هذه
المسألة بالبحث في حكمها اذ قالت ان عهد افتدى
اسماعيل متولى وان كان قد دخل في المزااد أمام
المحكمة المختلطة ورسم عليه مزااد الاطيان جميعها
بما فيها القدر المتنازع فيه واستلمها بموجب حكم
مرسى المزااد المختلط الصادر في ١٠ أغسطس
سنة ١٩١٥ واستمر واضعاً يده عليها لغاية
انزعاعها منه عقب صدور حكم محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٩ الا أنه لا يترتب
على ذلك سقوط حقه الذي اكتسبه بحكم مرسى
المزااد الاهلى لانه لا مانع يمنع انساناً من أن يكون
له سندان للتملك ويتضح من هذا أن محكمة
الاستئناف لم تغفل الرد على هذا الدفع كما يدعى
الطاعن . على أن البحث فيما اذا كان دخول المطعون
ضده يعتبر في الواقع وبالنسبة لظروف الدعوى
تنازلاً عن حكم مرسى المزااد الاهلى أو لا يعتبر
كذلك هو أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع
يقدره بحسب ما يستخلصه من وقائع الدعوى
ولهذا يكون الوجه الثاني من أوجه النقض مرفوضاً .

عن التوجيه الثالث

الخاص بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل
فيها من المحكمة المختلطة

« من حيث ان هذا الدفع على غير أساس
وقد أصابت محكمة الاستئناف في رفضه لأن
السبب ليس واحداً في الدعويين فان النزاع
أمام المحاكم المختلطة كان قائماً على صحة أو بطلان

اجراءات البيع الجبرى أمام تلك المحاكم لوقوعه
على أطيان لم تكن داخلية في الحجز العقارى
الأصلى وكان مورث الطاعنين يطلب الحكم
بأحقية للأطيان المتنازع فيها بناء على بطلان
هذه الاجراءات ليس الا بينا ان المطعون ضده
في الدعوى الحالية يمسك بملكيته لتلك الاطيان
بناء على حكم مرسى المزااد الصادر من محكمة
الزقازيق الاهلية .

عن التوجيه الرابع

الخاص بالدفع بسقوط حكم مرسى المزااد الاهلى
بمضى المدة لعدم تنفيذه

« من حيث انه وان كان الحكم المطعون فيه
قد أشار حقيقة الى أن الطاعنة الاولى قد دفعت
بهذا الدفع ولكنه لم يتكلم عنه صراحة في أسبابه
الا أنه مع ذلك قد أفاض في الكلام عما اذا
كان حكم مرسى المزااد الصادر من المحكمة الاهلية
في ٨ مايو سنة ١٩١١ مازال قائماً أولاً . وأدى
به البحث الى أن هذا الحكم باق ويعطى أثره
كسند للملكية معلق على شرط فاسخ بما أنه
رفض اعتبار عقد البيع الصادر للطاعنة الاولى
من المدين بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ وبني هذا
الرفض على عدم رجوع العين الى ملك المدين
بمجرد التقرير بزيادة العشروان كل تصرف يحصل
من المدين يعتبر لذلك صادراً من غير مالك لخروج
العين من ملك المدين بحكم مرسى المزااد وعلى ذلك
تكون المحكمة قد قضت ضمناً برفض الدفع
وبعدم سقوط حكم مرسى المزااد بمضى المدة وفي
هذا الكفاية وخصوصاً اذا روعي ما جاء بالحكم
من أن محمد افتدى اسماعيل متولى الذي صدر
لمصلحته حكم مرسى المزااد المذكور وضع يده على

العقار فعلا بموجب حكم مرمى الزاد المختلط من

سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩٢٩

(طعن الست فطوم كريمة المرحوم خليل بك جاهين وآخرين وحضر عنهم الاستاذ مصطفى الشوربجي ضد محمد أفندي محمد اسماعيل وحضر عنه الاستاذ محمد فكري أباطه رقم ١٥ سنة ٢ قضائية برئاسة عضوية حضرات أصحاب السعادة القزعة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة محمود حلي - سوكة بك رئيس النيابة)

٦١

٢ يونيه سنة ١٩٣٢

١ - تفسير عقود . اعطاءها وصفا قانونيا خاطئا . رقابة محكمة للنقض
٢ - بيع - عقد - ورقة منفصلة . احتفاظ البائع فيها بحق الانتفاع فقط . عقد منجز . بيع الرقبة
٣ - هبة . هبة موصوفة بعقد آخر . صحيحة . ولو لم تكن بعقد رسمي .

٤ - بيع . بيع الرقبة . استبقاء حق المنفعة . عدم جواز مطالبة البائع بدفع ايجار .

المبادئ القانونية

(١) إنه وإن كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تفسير العقود المختلف على معناها بحسب ما تراه أدنى الى نية المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع وقائع الدعوى وظروفها إلا أنه إذا أدى بها هذا التفسير الى اعطاء العقد وصفا قانونيا خاطئا فإن حكمها في ذلك يكون خاضعا لمراقبة محكمة النقض التي يجب عليها في هذه الحالة تصحيح ما وقع من الخطأ .

(٢) إذا تبين من نصوص عقد البيع ومن الظروف الملابسة لتحريره ومن تصريح البائع في ورقة استئنافه بأنه استحصل من المشتري على ورقة تقضى بأن تبقى الأطنان تحت يد البائع ويستولى على ريعها الغاية وفاته أي أنه احتفظ فيها بحق الانتفاع بالعين فقط ولم يتكلم عن الملكية فالعقد - سواء أكان بعوض أو بغير عوض

يكون عقد تملك قطعي منجز انتقلت الملكية بموجبه فورا الى المشتري وليس الاتفاق على بقاء العين تحت يد البائع بعد البيع وانتفاعه بها طول حياته دون المشتري بمانع من انتقال ملكية الرقبة فورا . فإذا وصفت محكمة الموضوع مثل هذا العقد بأنه وصية فتكون قد أخطأت في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى بأقوال الطرفين (٣) إذا تبين من ظروف الدعوى أن

المشتري لم يكن في حالة يستطيع معاهدفع الثمن المبين في العقد وأنه ليس الاثما صوريا فيكون العقد في الحقيقة عقد تبرع منجز أي هبة مستترة في صورة عقد بيع ومادامت الهبة قد حصلت بعقد موصوف بصفة عقد آخر فهي صحيحة ولو لم تكن بعقد رسمي (المادة ٤٨ من القانون المدني)

(٤) إذا بقيت العين الموهوبة بعقد موصوف بصفة بيع تحت يد البائع مدة طويلة من غير أن يحرر بينه وبين المشتري عقد إجارة أو أن يطالب المشتري البائع ببيع الأطنان كان المفهوم من ذلك أن البائع أراد أن يهب الأطنان الى المشتري أي أن يملكه رقبته بلا عوض وأن يحتفظ لنفسه مع ذلك بحق استغلالها والانتفاع بريعها مدة حياته وعلى أن المشتري قبل هذا الشرط ونفذه فعلا وهو تنفيذ مدلول عليه بسكوته طول تلك المدة عن المطالبة بتسليم الأطنان أو دفع أجرتها ولا يكون له حق المطالبة ببيع الأطنان مادام البائع حيا

(المادة ٤٨ مدني)

المحكم

« من حيث ان رافع النقض بنى طعنه على سبعة أوجه وهي :

أولا - أن رافع النقض اعتمد في دعواه التي رفعها على المطعون ضده بتثبيت ملكيته للاطيان موضوع النزاع مع الريح على عقد شراء هذه الاطيان ، غير أن الحكم المطعون فيه قال ان رافع النقض لم يدفع ثمنا مع أن الثابت في العقد حصول دفع الثمن وليس لدى الخصم دليل كتابي بخالف نص العقد بل ادعى أنه كان لديه ورقة ضد ضاعت منه ، قادمؤه ضد العقد قد سقط نهائيا ولا يمكن اثبات ماخالفه بأية طريقة أخرى .
ثانيا - بفرض أن رافع النقض لم يدفع ثمنا فان هذا لا يؤثر على الملكية ويكون العقد هبة في صورة عقد بيع .

ثالثا - انه اذا كان العقد هبة كان من الطبيعي أن يترك المشتري ، وقد كان طالبا بالمدارس ، الاطيان تحت يد جده الواهب يدير حركتها لحساب حفيده ولا يترتب على هذا هدم ملكية ثابتة من نص عقد صريح .

رابعا - مع الفرض جدلا بأن البائع كان يرغب أن يكون له الانتفاع الى وفاته كان عقد البيع صحيحا أيضا لانه يكون عقد بيع الرقبة وهو جائز قانونا .

خامسا - لم يبين الحكم المطعون فيه الوقائع والظروف التي قال انها لا يستلزم تحرير العقد وذلك لانه لا يوجد في الحقيقة ظروف

سادسا - دلت الوقائع ودفاع الخصم نفسه على أن معاملته مع رافع النقض كانت بالكتابة ومتى كانت ارادة الطرفين كذلك كان من غير الممكن اجازة ماعدا الدليل الكتابي

سابعا - القاعدة التي استند اليها الحكم وهي أن العبرة في تفسير العقود بالمعاني تكون مقبولة عند وجود شك في تفسير نص العقد أما اذا كان النص صريحا لا يحتمل تأويلا فلا يمكن قانونا قبول هذه القاعدة .

« ومن حيث انه وان كان لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تفسير العقود المختلف على معانيها بحسب ما تراه أدنى الى نية المتعاقدين مستعينة في ذلك بجميع وقائع الدعوى وظروفها ، الا انه اذا أدى بها هذا التفسير الى اعطاء العقد وصفا قانونيا خاطئا فان حكمها في ذلك يكون خاضعا لمراقبة محكمة النقض التي يجب عليها في هذه الحالة تصحيح ما وقع من الخطأ

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف قد وصفت العقد موضوع النزاع بأنه وصية أي تبرع مضاف الى ما بعد الموت ومؤدى ذلك أن ملكية العين تبقى للموصى الى وقت وفاته وله الرجوع فيها أو وصى به .

« ومن حيث انه ظاهر من نصوص العقد التي سبق ذكرها ومن تصرح البائع نفسه في عريضة استئنافه بأن ورقة الضد التي يقول أنه أخذها من المشتري تقضي بأن تبقى الاطيان تحت يد البائع ويستولى على ريعها لغاية وفاته أي انه احتفظ فيها بحق الانتفاع بالعين فقط ولم يتكلم عن الملكية ، ظاهر من كل ذلك أن العقد - سواء أكان بموضع أو بغير عوض - هو عقد تمليك قطعي منجز وان الملكية قد انتقلت بموجبه فورا الى رافع النقض ، وليس الاتفاق على بقاء العين تحت يد البائع بعد البيع وانتفاعه بها طول حياته دون المشتري بمانع من انتقال ملكية الرقبة فورا .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد وصف العقد بأنه وصية ، يكون قد أخطأ في تطبيق

القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى بأقوال الطرفين ويتعين نقضه .

« ومن حيث ان المادة ٢٩ من قانون انشاء محكمة النقض تجيز لهذه المحكمة اذا ما حكمت بنقض الحكم لمخالفته للقانون أو للخطأ في تطبيقه أو تأويله وكانت الدعوى صالحة للحكم فيها ، ان تطلب الدعوى ونحكم في موضوعها »

« ومن حيث ان المحكمة ترى أن هذه الدعوى بالحالة التي هي عليها صالحة للحكم في موضوعها .

« ومن حيث انه يستخلص من كافة ظروف الدعوى أن المشتري لم يكن في حالة يستطيع معها دفع الثمن المبين في العقد وانه ليس الاثمناصوريا وعلى ذلك يكون العقد في الحقيقة عقد تبرع منجز أى هبة مستترة في صورة عقد بيع - وبما أن الهبة قد حصلت بعقد موصوف بصفة عقد آخر فهي صحيحة ولو لم تكن بعقد رسمي (المادة ٤٨ من القانون المدني) .

« ومن حيث انه يتعين البحث بعد ذلك فيما طلبه رافع النقض من الحكم له على المطعون ضده ببيع الاطيان من تاريخ العقد .

« ومن حيث ان القرائن التي في الدعوى ، وخصوصا بقاء العين تحت يد البائع من تاريخ العقد في سنة ١٩٢٢ الى تاريخ رفع الدعوى في سنة ١٩٣١ من غير أن يحرر بينهما عقد لإجارة أو أن يطالب المشتري البائع ببيع الاطيان ، تدل على أن المطعون ضده أراد أن يهب الاطيان الى رافع النقض أى أن يملكه رقبته بلا عوض وأن يحتفظ لنفسه مع ذلك بحق استغلالها والانتفاع بربعها مدة حياته وعلى أن رافع النقض قبل هذا الشرط ونفذه فعلا ، وهو تنفيذ مدلول عليه بسكوته طول تلك المدة عن المطالبة بتسليم الاطيان أو دفع أجرتها . واذا كان قد عدل عن سكوته هذا

برفعه الدعوى الحالية فما ذلك الا لتغيير طراً على علاقاته الشخصية مع جده
« ومن حيث انه بناء على ما تقدم لا يكون للطاعن حق المطالبة ببيع الاطيان موضوع النزاع مادام المطعون ضده حياً .

(طعن يوسف أفندي بولس داود وحضر عنه سعادة الاستاذ محمد علي علوية باشا ضد الخواجة داود يوسف وحضر عنه الاستاذ ابراهيم مختار رقم ٧ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٦٢

٢ يونيه سنة ١٩٣٢

١ - قض - حكم في دعوى منع تعرض وابطال ايجار حكم واحد .
جواز الطعن فيه بطريق النقض

٢ - اكره . شروطه .

٣ - اكره . عدم مشروعية العمل الواقع به الا كراه

٤ - اكره . تقدير الوقائع المكونة له . مسألة موضوعية
اكره . كون العمل الواقع به الا كراه مشروعاً أو غير مشروع .
مسألة قانونية .

٥ - اكره . عمل مشروع . تنفيذ حكم إخلاء . ليس اكرهاً
المبادئ القانونية

(١) اذا كان الحكم قد صدر في دعوى منع تعرض مطلوب فيها أيضاً ابطال عقد الأيجار لتكون دعوى منع التعرض صحيحة فالحكم بأبطال العقد جزء من الحكم في منع التعرض وليس حكماً مستقلاً وغير مرتبط بدعوى منع التعرض وعلى ذلك يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(٢) يجب أن يتحقق في الا كراه الموجب لبطلان المشاركة شرطان : الاول أن يكون ناشئاً عن عمل غير مشروع والثاني أن يكون شديداً بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز (٣) انه وان كانت المادة ١٣٥ من القانون المدني لم تنص على اشتراط عدم مشروعية العمل الذي وقع به الا كراه الموجب لبطلان

المشارطات الا أن ذلك مفهوم بالبداية لأن الأعمال المشروعة قانوناً لا يمكن أن يرتب عليها الشارع بطلان ما ينتج عنها وقد أجمع الفقهاء على اشتراط هذا الشرط باعتباره مراداً للشارع ولو لم ينص عليه

٤ - تقدير قاضي الموضوع لدرجة الاكراه من الوقائع وكونه شديداً ومؤثراً أو غير مؤثر على ذوى التمييز وعلى الواقع عليه الاكراه أى ملجئ أو غير ملجئ لا سلطان لأحد عليه فيه لأنه تقدير لوقائع وظروف مطروحة أمامه . أما كون العمل الذى حصل به الاكراه أو تسبب عنه غير مشروع أو مشروعاً فما يدخل تحت رقابة محكمة النقض لأن ذلك شرط من شروط الاكراه المبطل للمشارطات ووصف قانونى لما يثبتته قاضى الموضوع من الوقائع المكروهة . ٥ - تنفيذ حكم صادر على مستأجر باخلا العين المستأجرة منه هو عمل مشروع قانوناً ضد كل من يوجد فى تلك العين وقت التنفيذ مادام هذا الشخص لم يستشكل فى التنفيذ للحضر فاذا ترتب على الشروع فى التنفيذ أن استأجر من وجد فى العين وقت التنفيذ تلك العين تحت تأثير هذا الاكراه الأذى فإن العقد لا يكون مشوباً باكراه مبطل له بل يكون صحيحاً منتجاً لكل اثره والقضاء بغير ذلك خطأ

(مادة ١٣٥ مدنى أهلى)

المحكمة

» بما أن الطعن رفع فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ عن حكم صادر من المحكمة الابتدائية بصفة استئنافية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ فى دعوى منع تعرض مطلوب فيها أيضاً الحكم بطلان عقد ايجار استصدره الطاعن من المدعى عليهما رافعى دعوى

سلطان الاكراه الأذى وهذا الحكم غير معان للطاعن . » وبما أن المدعى عليهما دفعا بعدم جواز الطعن بخصوص الحكم بطلان عقد الايجار واعتباره صادراً باكراه لأنه ليس خاصاً بوضع يد ولا متعلقاً بأمر اختصاص حتى يجوز الطعن فيه أمام محكمة النقض .

» وبما أن الحكم المطعون فيه صدر فى دعوى منع تعرض مطلوب فيها أيضاً ابطال عقد الايجار لتكون دعوى منع التعرض صحيحة فالحكم بابطال العقد جزء من الحكم فى منع التعرض وليس حكماً مستقلاً وغير مرتبط بدعوى منع التعرض . » وبما أن طلب ابطال عقد الايجار قصد منه رافعا الدعوى الوصول الى تصحيح دعوى منع التعرض بجعل وضع يدهما بنية المالك وغير معيب فابطال العقد حينئذ عنصر من عناصر وضع اليد وجزء لا يتجزأ منه اذ لو بقى عقد الايجار صحيحاً لكان وضع يدهما نيابة عن المؤجر ولما جاز لها طلب منع تعرض الطاعن (وهو المؤجر) على أن المدعى عليهما اعتبرا أخذ الطاعن عقد الايجار منهما تعرضاً لهما فى وضع اليد ولهذا يكون الحكم المطعون فيه صادراً فى قضية وضع يد وجميع الطلبات المقضى بها فيه مكونة كلها لعناصر دعوى منع التعرض ويكون الدفع بعدم جواز الطعن فى جزء من الحكم غير وجيه ويتعين رفضه وقبول الطعن شكلاً .

الوجه الثالث

» وبما أن الوجه الثالث يتلخص فى أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت وخالفت القانون فى اعتبارها عقد الايجار المؤرخ ٥ ابريل سنة ١٩٢٦ صادراً من المدعى عليهما تحت سلطان الاكراه الأذى المبطل للمشارطات . لأنه مع منع التعرض باعتبار أن ذلك العقد صدر تحت

التسليم بأنه لولا الشروع في تنفيذ الحكم الصادر للطاعن باخلاء الأرض لما وقع المدعى عليهما على عقد الإيجار فإن ذلك العقد لا يعد باطلاً لأن الإكراه الموجب لبطلان المشاركة يجب أن يتحقق فيه شرطان . الأول - أن يكون ناشئاً عن عمل غير مشروع - الثاني - أن يكون شديداً بحيث يحصل منه تأثير لذوى التمييز . والشرط الأول غير محقق هنا لأن العمل المدعى بأن الإكراه نشأ عنه وهو تنفيذ حكم الإخلاء مشروع .

« وبما أن المادة ١٣٥ من القانون المدني وإن لم تنص على اشتراط عدم مشروعية العمل الذي وقع به الإكراه الموجب لبطلان المشاركة إلا أن ذلك مفهوم بالبدهة لأن الأعمال المشروعة قانوناً لا يمكن أن يرتب عليها الشارع بطلان ما ينتج عنها وقد أجمع الفقهاء على اشتراط هذا الشرط باعتباره مراداً للشارع ولو لم ينص عليه .

« وبما أن تقدير درجة الإكراه وهل هو شديد ومؤثر أو غير مؤثر على الشخص الواقع عليه وترك لقاضي الموضوع بلاسلطان عليه من محكمة النقض - أما كون الأعمال التي وقع بها الإكراه مشروعة أو غير مشروعة متى تعينت في الحكم فما يدخل تحت رقابة محكمة النقض لأنه وصف قانوني لواقعة معينة يترتب على الخطأ فيها الخطأ في تطبيق القانون .

« وبما أن تنفيذ حكم صدر على مستأجر باخلاء العين المستأجرة منه هو عمل مشروع قانوناً ضد كل من يوجد في تلك العين وقت التنفيذ مادام هذا الشخص لم يستشكل في التنفيذ للمحضر فإذا ترتب على الشروع في التنفيذ أن استأجر من وجد في العين وقت التنفيذ تلك العين تحت تأثير هذا الإكراه الأدبي فإن العقد لا يكون مشوباً بالإكراه مبطل له بل يكون صحيحاً منتجاً لكل آثاره

والقضاء بغير ذلك خطأ .
« وبما أن محكمة الاستئناف أثبتت في حكمها أن الإكراه حصل بتنفيذ حكم الإخلاء وأنه كان شديداً لدرجة أنه أثر على المدعى عليهما وجعل رضاها معيباً ولكنهما قد قاتها أن التنفيذ الذي حصل به الإكراه مشروع وقانوني وبذلك لم يتحقق أحد شرطي الإكراه المبطل للمشاركات .
« وبما أنه مما سبق يكون تقدير قاضي الموضوع لدرجة الإكراه من الوقائع وكونه شديداً ومؤثراً أو غير مؤثر على ذوى التمييز وعلى الواقع عليه الإكراه أى ملجئ، أو غير ملجئ، لا سلطان لأحد عليه فيه لأنه تقدير لوقائع وظروف مطروحة أمامه - أما كون العمل الذي حصل به الإكراه أو تسبب عنه غير مشروع أو مشروعاً فما يدخل تحت رقابة محكمة النقض لأن ذلك شرط من شروط الإكراه المبطل للمشاركات ووصف قانوني لما يثبتته قاضي الموضوع من الوقائع المسكوة .

« وبما أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بما قصده المشرع في المادة (١٣٥) من القانون المدني من أنه يجب أن يكون الإكراه بعمل غير مشروع فيتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم في جميع أجزائه بالنسبة لعقد الإيجار ولنع التعرض .
« وبما أن الدعوى صالحة للحكم وقد طلب رافع النقض الفصل فيها في حالة قبول النقض .

« وبما أنه مع اعتبار عقد الإيجار المؤرخ ٥ أبريل سنة ١٩٢٦ الصادر من المدعى عليهما صحيحاً تكون حيازتهما للعين موضوع النزاع ووضع يدهما عليها حاصلًا بطريق النياحة عن المؤجر وهو الطاعن ولا تكون مؤدية إلى التملك ولا تصلح أساساً لدعوى منع التعرض ولذا يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى منع التعرض ودعوى إبطال عقد الإيجار .

(طعن محمود افندي سليمان وحضر عنه الاستاذ احمد رشدي ضد ميشيل حاجي وآخر وحضر عنهما الاستاذ ادوار قصيري بك رقم ٩ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٦٣

٩ يونيه سنة ١٩٣٢

اختصاص . وجوزد حق عيني لاجنبي . دفع بعدم الاختصاص .

وجوب التحقق من بقاء دين الاجنبي على العين

المبدأ القانوني

لا يكفي أن يطلب من المحاكم الاهلية الحكم بعدم اختصاصها بدعوى وجود حق عيني لاجنبي على العين المطروحة أمامها لتحكم بذلك دون أن يتحقق من صدق هذا الدفع من بحث العناصر الموجبة لخروج العين عن سلطتها وهي وجود دين لاجنبي في ذمة صاحب العين مضمون برهن على تلك العين فاذا ثبت لمحكمة الموضوع أن الأجانب أصحاب الحقوق العينية الميينة في شهادة التسجيلات قد استوفوا ديونهم ولم يبق لهم في ذمة المدين المنزوعة ملكيته أى حق فرفضت الدفع بناء على ذلك فلا تكون قد خالفت المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لان تلك المادة تشترط لاختصاص المحاكم المختلطة وجود حق عيني لاجنبي على العين فاذا لم يثبت وجود ذلك الحق بوفاء الديون لأربابها قبل نزع الملكية كان الحكم مطابقاً لتلك المادة لا مخالفاً لها (المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة)

المحكمة

« وبما ان مبنى الطعن ان المحكمة الاستئنائية قد خالفت القانون في المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة اذ لم تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مع أنه قد ثبت من شهادة التسجيلات المقدمة من المحكمة المختلطة ان أملاك الدكتور

ويصا عبدالمالك الكائنة بقنا مرهونة لاجانب وهذا يترتب عليه اختصاص المحاكم المختلطة بنزع ملكيتها دون المحاكم الاهلية

« وبما انه بمراجعة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة قنا والحكم الاستئنائي الصادر بتأييده تبين ان المحكمة الابتدائية رفضت الدفع بعدم اختصاصها بناء على ان الشهادة المقدمة بالتسجيلات لم يثبت منها ان العين المطلوب نزع ملكيتها داخلة ضمن الاعيان المرهونة لان حدود الاعيان المرهونة غير مبينة في تلك الشهادة ومحكمة الاستئناف أيدت الحكم الابتدائي لأن المستأنف عليهم وم ورثة الست نور يعقوب قدموا خطابات واردة من أصحاب الديون المسجلة الميينة في الشهادة يقررون فيها بانهم استوفوا ديونهم وأصبحوا لا يستحقون شيئاً على الدكتور ويصا عبدالمالك .

« وبما ان المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تنص على ان مجرد انشاء رهن على عقارات لمنفعة أحد الاجانب أيا كان واضح اليد والمالك يجعل المحاكم المختلطة مختصة بالنظر في صحة الرهن وفي كافة ما يترتب عليه حتى في بيع العقار جبراً وتوزيع ثمنه .

« وبما انه يجب للحكم بعدم اختصاص المحاكم الاهلية أن يثبت أمامها ان العين المطلوب نزع ملكيتها شملها حقيقة رهن لاجنبي ضمناً لدين لم يزل باقياً في ذمة المدين فبحث المحكمة الاهلية في الادلة المثبتة لوجود الحق العيني والادلة النافية لهذا الوجود حق من حقوقها يستدعيه وجوب الفصل في الدفع المرفوع بعدم الاختصاص .

« وبما انه لا يكفي أن يطلب من المحاكم الاهلية الحكم بعدم اختصاصها بدعوى وجود حق عيني لاجنبي على العين المطروحة أمامها لتحكم بذلك دون أن يتحقق من صدق هذا الدفع من بحث

في حصص شركائه أم يقع موقوفاً على نتيجة القسمة بين جميع الشركاء فأنما وقع اختلافهم هذا في تقرير حكم هذا العقد بين عاقيه . أما في تقرير حكم العقد في علاقة المشتري مع من يدعى استحقاق المبيع لنفسه سواء أكان هذا المدعى شريكاً في المال المشاع أو متلقياً للملكة عن شريك فيه على المشاع فلا خلاف في أنه ليس للمستحق أن يدعى الاستحقاق في المبيع إلا بعد قسمة المال الشائع ووقوع المبيع في نصيبه هو لا في نصيب بائع ذلك المشتري وكل ادعاء منه قبل ذلك يكون سابقاً لأوانه خليفاً بأن تحكم المحكمة فيه بعدم قبوله أو رفضه

(٢) المراد بالسبب في باب تملك العقار بالتقادم الخمس هو كل تصرف قانوني يستند إليه واضع اليد في تسلم العقار ويجعل وضع يده عليه حلالاً خالياً من شبهة الغصب في نظره واعتقاده هو والمراد بكون السبب صحيحاً في هذا الباب هو أن يكون بطبيعته ناقلاً للملك لو أنه صدر من مالك أهل للنصرف ولهذا يصلح العقد الباطل بطلاناً نسبياً وكذا المعلق على شرط فاسخ مدة قيام هذا الشرط لأن يكون سبباً صحيحاً لتمليك المشتري على أساسه العقار بوضع اليد

(٣) بيع الشريك على الشيوع جزءاً مفروزاً محدوداً ينقل الملك بطبيعته ولذاته وبصرف النظر عن كون البائع مالكا للمبيع كله أو بعضه فهو صالح إذن لأن يكون سبباً صحيحاً لتمليك المبيع بالتقادم متى توافر عند المشتري

العناصر الموجبة لخروج العين عن سلطتها وهي وجود دين لاجني في ذمة صاحب العين مضمون برهن على تلك العين .

« وبما أنه قد ثبت لمحكمة الاستئناف أن الجانب أصحاب الحقوق العينية المبينة في شهادة التسجيلات قد استوفوا ديونهم ولم يبق لهم في ذمة الدكتور ويصا عبد الملك أى حق من الخطابات الصادرة منهم لمحامي المدعى عليهم فرفضت الدفع بناء على ذلك . فلا تكون قد خالفت المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لأن تلك المادة تشترط لاختصاص المحاكم المختلطة بوجود حق عيني لاجني على العين ولم يثبت وجود ذلك الحق بوفاء الديون لاربابها قبل نزع الملكية فالحكم المطعون فيه جاء مطابقاً لتلك المادة لا مخالفاً لها وعليه يتعين رفض الدفع .

(طعن الدكتور ويصا عبد الملك أفندى وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضدورثة الست نور يعقوب رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق - بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد فهمي حسين بك المستشار)

٦٤

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - بيع - بيع الشريك جزءاً مفروزاً من مال مشاع . حكمه بالنسبة لعلاقة المشتري مع مدعى الاستحقاق . وجوب حصول القسمة أولاً .

٢ - تقادم خمس : السبب الصحيح - تعريضه . العقد الباطل بطلاناً نسبياً أو المعلق على شرط فاسخ . جواز اعتباره سبباً صحيحاً لتمليك .

٣ - بيع - بيع على الشيوع لجزء مفروز . ناقل للملكية . جواز اعتباره سبباً صحيحاً لتمليك .

المبادئ القانونية

(١) أنه وإن اختلف الفقهاء والقضاء في حكم بيع الشريك جزءاً مفروزاً من مال مشاع هل يقع صحيحاً في حصة البائع منه وباطلاً

حسن النية

(مادتا ٧٦ و ٢٦٠ مدني)

المحكمة

« من حيث ان الحكم المطعون فيه قد بني على ان احمد بك شكري شقيق ترك لورثته فيما تركه لهم الواحد والستين فدانا المينة الحدود والمعال بصحيفة افتتاح الدعوى الابتدائية وان كل واحد من الورثة وضع يده على جزء منه محدوداً مفروزاً ولو لم يكن بينهم عقد مكتوب بالقسمة وان أحدهم المدعو عزيز بك طوب صقال باع لمورث المدعى عليهم في هذا الطعن بالمقد المؤرخ في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٦ المسجل في ٢٨ منه ٧ ف و ٤ ط التي كان واضعاً يده عليها محدودة مفروزة وان هذا المشتري وورثته من بعده وضمو اليد عليها كذلك مدة تزيد على خمس سنوات فتملكوها بالتقادم وأصبح لهم الحق في الاحتجاج بهذا التملك على الطاعنين ولو أنهم اشتروا بعقدهم المؤرخ في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ المسجل في ٧ منه من ابراهيم شقيق طوب صقال وحسن فؤاد طوب صقال ١٩ ف شائعة في الواحد والستين فدانا السابقة التذكر وذلك لأن مالك الحصة الشائعة إذا باعها معينة محدودة مفروزة فان بيعه يكون صحيحاً في نصيبه منها وباطلاً في نصيب باقي شركائه ويصلح لأن يكون سبباً صحيحاً يستند اليه المشتري في تملك المبيع بالتقادم الخمسى .

« ومن حيث ان الطاعنين يزعمون خطأ محكمة الاستئناف في هذا الذي ذهبت اليه من اعتبار البيع الصادر من عزيز بك طوب صقال باطلا بالنسبة لحصص باقي الورثة فيما يبيع محدداً مفروزاً ويقولون ان المعروف فقها هو اعتبار هذا البيع موقوفاً على نتيجة قسمة الاطيان جميعها بين الورثة فيعتبر صحيحاً اذا وقع هذا القدر المبيع بمحدوده

المينة بالعقد في نصيب البائع .

« ومن حيث انه ان اختلف الفقهاء والقضاء في حكم بيع الشريك جزءاً مفروزاً من مال مشاع هل يقع صحيحاً في حصة البائع منه وباطلاً في حصص شركائه أم يقع موقوفاً على نتيجة القسمة بين جميع الشركاء فانما وقع اختلافهم هذا في تقرير حكم هذا العقد بين عاقيه فمن ذهب الى اعتباره باطلاً جعل للمشتري حق ابطاله من يوم العقد لما فيه من تفريق الصنفه عليه ومن رأى أنه بيع موقوف لم يجعل للمشتري سبيلاً على البائع الا بالقسمة وبخروج المبيع عن حصة بائعه . اما في تقرير حكم العقد في علاقة المشتري مع من يدعى استحقاق المبيع لنفسه سواء أكان هذا المدعى شريكاً في المال المشاع أو متاعياً ملكه عن شريك فيه على المشاع فلا خلاف في انه ليس المستحق أن يدعى الاستحقاق في المبيع الا بعد قسمة المال الشائع ووقوع المبيع في نصيبه هو لا في نصيب بائع ذلك المشتري وكل ادعاء منه قبل ذلك يكون سابقاً لأوانه خليفاً بأن تحكم المحكمة فيه بعدم قبوله أو برفضه .

« ومن حيث أن الذي ينبغي التساؤل عنه والاجابة عليه في مثل موضوع القضية الحالية هو ما اذا كان هذا البيع الصادر من الشريك على المشاع يصلح أو لا يصلح لأن يكون سبباً صحيحاً في تملك المشتري ما يبيع له محدوداً مفروزاً بالتقادم الخمسى

« ومن حيث ان المراد بالسبب في باب تملك العقار بالتقادم الخمسى هو كل تصرف قانوني يستند اليه واضع اليد في تسلّم العقار ويجعل وضع يده عليه حلالاً خالياً من شبهة الغصب في نظره واعتقاده هو والمراد بكون السبب صحيحاً في هذا الباب هو أن يكون بطبيعته ناقلاً للملك لو أنه صدر من مالك

الصادر لمورث المدعى عليهم من عزيز بك طوب
صقال سبياً صحيحاً لم يخطئ في تطبيق القانون .
« ومن حيث ان ما ادعاه الطاعنون في الوجه
الثاني من انه كان من ورثة المرحوم أحمد بك شكري
من كان قاصراً عند وضع يدمورث المدعى عليهم
على ما اشتراه وان القصر مانع من التملك بالتقديم
التمسعي انما هو ادعاء جديد لم يسبق التمسك به أمام
محكمة الموضوع وعلى ذلك لا يصح الطعن به لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(طعن المتواجه بشي جيد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ
أدوار قصيري بك ضد ورثة المرحوم محمد سالم وحضر عنهم
الاستاذ عبد الكريم رزوق بك رقم ١٨ سنة ١٠٠٠ بالهيئة السابقة)

أهل للتصرف ولهذا يصلح العقد الباطل بطلانا
نسبياً وكذا العقد المعلق على شرط فاسخ مدة
قيام هذا الشرط لأن يكون سبياً صحيحاً لتمليك
المشتري على أساسه العقار بوضع اليد .

« ومن حيث ان بيع الشريك على المشاع جزءاً
مفروضاً محدوداً ينقل المالك بطبيعته ولذاته
وبصرف النظر عن كون البائع مالكا للمبيع كله
أو بعضه فهو صالح اذن لأن يكون سبياً صحيحاً
تملك المبيع بالتقديم متى توافر عند المشتري
حسن النية .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر البيع

قضاء المجلس الحسبي العلي

على أفندي في الشراء وقبض المبالغ التي لها
بنك مصر وانها لا تعرف مالها من الاموال
والاوراق المالية

« وحيث ان التوكيل الذي عملته المستأنفة
لاخيها كان قاصراً على الشراء وقبض ما يستلزم
ذلك من المبالغ من البنك ويظهر انه كان خاصاً
بشراء نصف المنزل ملك الخواجه اسطفان الذي
وافق المجلس على شرائه لها فيما بعد كما هو ظاهر
من صورة القرار المقدمة تحت نمرة ٢ بالمحافظة
المقدمة منها واذن فلا غبار على هذا العمل كما ان
عدم معرفتها بتفصيلات أموالها لا يدل على بساطتها
وسهولة التأثير عليها لانها كانت حديثة العهد
بارادتها لانتهاء الوصاية عنها في ابريل سنة ٩٣١

« وحيث إنه علاوة على ما تقدم فقد شهد
زوجها وأهلها بلياقته وكفاءتها لادارة شؤونها
بنفسها كما هو ظاهر من الشهادتين المقدمتين
بمحافظتها .

٦٥

١٥ نوفمبر سنة ٩٣١

حجر . على امرأة - لعدم معرفة تفصيلات أموالها . حديثة

المهد بالادارة . عدم جواز

المبدأ القانوني

ان مجرد عدم معرفة سيدة لتفصيلات
أموالها لا يدل على بساطتها وسهولة التأثير
عليها ولا يستوجب الحجر عليها خصوصاً إذا
كانت حديثة العهد بالادارة لزوال الوصاية
عنها من زمن قريب .

(قانون المجالس الحسبية لسنة ١٩٢٥)

المجلس

« حيث ان المجلس الحسبي الابتدائي قرر الحجر
الجزئي على المستأنفة بناء على انها من البساطة
لدرجة يسهل معها على الغير التأثير عليها وأخذ
أقوالها مستندة على ذلك من أنها عملت توكيلاً لالاخيها

« وحيث إنه مما تقدم يكون القرار المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه . . »

(استئناف الست فؤاده أحمد ضد ذكر يا أفندي محمد حقى وآخر رقم ٧٢ سنة ١٣٠ - ١٩٣١ - وثلاثة وعشوية حضرات أصحاب السعادة والعزة والفضيلة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام نغنى بك المستشارين والشيخ سيد الشاوى نائب المحكمة الشرعية العليا ومحمد حدى القلجى بك أعضاء وحضرة محمد جلال صادق أفندى وكيل النيابة)

٦٦

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢

رفع حجر - استئناف - عن طلب وضع المستأنف تحت الاختبار طلبه في الجلسة . رفع الحجر عنه كله أو بعضه . جوازه

المبدأ القانونى

رفع للمجلس الحسبى العالى من محجور عليه استئناف عن القرار الصادر برفض طلب وضعه تحت الاختبار. ثم جاء المستأنف وطلب أمام المجلس رفع الحجر عنه كله أو بعضه . وقرر المجلس الحسبى العالى قبول هذا الطلب لأنه مختص به ولأن الأمر يرجع اليه فى النهاية ولأن النظر فى الحجر فى بعضه من حيث وضع المحجور عليه تحت الاختبار لا يخرج عن النظر فى رفع الحجر كله لأن وضعه تحت الاختبار ما هو إلا صورة مصغرة لرفع الحجر (قانون المجالس الحسبية سنة ١٩٢٥)

المجلس

« حيث وان كان الأمر المرفوع للمجلس هو عن قرار رفض طلب وضع المستأنف تحت الاختبار الا انه وقد طلب المستأنف أمام هذا المجلس رفع الحجر عنه فى كله لا بعضه - ويدخل فى اختصاص المجلس النظر فى هذا الامر حيث ان الامر يرجع اليه فى النهاية ولأن النظر فى الحجر

فى بعضه من حيث وضع المحجور عليه تحت الاختبار لا يخرج عن النظر فى رفع الحجر كله اذ وضع الاختبار ان هو الا صورة مصغرة لرفع الحجر - فانه يجوز للمجلس الآن النظر فى أمر رفع الحجر كله عن المستأنف .

« وحيث انه لم يثبت لدى المجلس ان المستأنف كان من تاريخ توقيع الحجر عليه فى أول مايو سنة ١٩٢٧ لآن على حالة تؤيد بقاء الحجر عليه - بل على العكس من ذلك فقد تبين من الاوراق المقدمة منه ومن الحاقه الآن بوظيفة سكرتير خاص لسعادة رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى المصرى - ان هناك طرفا وهو التحاقه بالبنك يهيء له الطريق السوى فى ادارة املاكه ادارة تتفق مع مركزه الجديد فى البنك وما يقتضيه ذلك المركز من حسن السمعة والسيرة واستكمال أسباب الدقة ويساعده على اصلاح حاله .

وحيث لذلك يرى المجلس الغاء القرار المستأنف ورفع الحجر كله عنه .

(استئناف حين افندى طاهر ضد على افندى حسن الباروى رقم ٦٦ سنة ١٣٠ - ١٩٣١ - بالهيئة السابقة)

٦٧

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١

أتماب . محام - توكيله صادر من زوجة وابن المحجور عليه وجود عام للاخير تناول الدفاع عنه . مسئولية الموكلين قبله دون المحجور عليه . مجرد رفع الحجر عنه . بتأييد منه . غير كاف

المبدأ القانونى

عارض محام فى طلب تقدير أتعاب له على المحجور عليه وتبين أنه كان موكلا من قبل زوجة وابن المحجور عليه دون هذا الأخير فقرر المجلس أن الموكلين هما المسئولان عن

بكرامته وهو بتلك الصفة السامية أن يكون طرفاً في عقد قد يكون في وقت ما محلاً للطعن والنقد. انما وظيفته تنحصر في اعطاء الارشادات اللازمة للاوصياء والقائمة ومن في حكمهم وفي مراقبة أعمالهم واعتماد نتائجها فيما يراه موافقاً لمصلحة عديبي الاهلية الذين وكل اليهم أمرهم فانضمام مجلس حسي في عقد ضمان مقدم من الوصي أمر مخالف لقانون تشكيل المجالس الحسبية وللنظام العام (قانون المجالس الحسبية سنة ١٩٢٥)

المجلس

« حيث ان المجلس الحسي بصفته هيئة قضائية لا يجوز له أن يزج بنفسه في معاملات الخصوم ولا يليق بكرامته وهو بتلك الصفة السامية أن يكون طرفاً في عقد قد يكون في وقت ما محلاً للطعن والنقد انما وظيفته تنحصر في اعطاء الارشادات اللازمة للاوصياء والقائمة ومن في حكمهم وفي مراقبة أعمالهم واعتماد نتائجها فيما يراه موافقاً لمصلحة عديبي الاهلية الذين وكل اليهم أمرهم لذلك كان اندماج مجلس حسي الاسكندرية طرفاً في عقد الضمان المتقدم من الوصي في هذه القضية أمر مخالف لقانون تشكيل المجالس الحسبية واختصاصها وللنظام العام .

وحيث انه مما تقدم يكون طعن وزارة الحفانية في قرار المجلس المذكور في محله ويتمين قبوله والغاء القرار المطعون فيه واعادة الاوراق للمجلس الابتدائي ليقدم الوصي شروطاً أخرى للتأمين المطلوب تعرض على المجلس المذكور للنظر فيها

(استئناف وزارة الحفانية ضد الحواجه جان بالي وآخرين رقم ٧٣ سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ - بالهيئة السابقة عدا حضرة الياس بك عرض العوض عن طائفة الاقباط الارثوذكس)

أتعاب الوكيل وان كان الدفاع عن الموكلين قد انصرف الى مجرد تأييد الدفاع عن المحجور عليه في رفع الحجر الذي رفع بالفعل الا أنه لما كان للمحجور عليه وكيل تولى الدفاع عنه في أدوار الدعوى وفي درجتها فلم يكن إزاء ذلك في حاجة الى دفاع آخر يأتيه من الغير (قانون المجالس الحسبية سنة ١٩٢٥)

المجلس

« حيث ان الذين وكلا حضرة المعارض انما هو زوجة وابن المحجور عليه دون هذا الاخير فيصبح الموكلان مسئولين أمام وكيلهما عن اتعاب التوكيل. وان كان الدفاع عن الموكلين قد انصرف الى مجرد تأييد الدفاع عن المحجور عليه في رفع الحجر الذي رفع بالفعل - الا انه لما كان للمحجور عليه وكيل تناول الدفاع عنه في أدوار الدعوى وفي درجتها فلم يكن إزاء ذلك في حاجة الى دفاع آخر يأتيه من الغير .

« وحيث عن التضامن بين موكلى حضرة المعارض فلا محل له قانوناً اذ يعوزه النص عليه ولا نص .

« وحيث انه من حيث تقرير اتعاب حضرة المعارض فان المجلس يرى تعديل أمر التقدير وجعله ٢٥ جنيتها بدلاً من ١٥ جنيتها مع الزام الطرفين معاً بمصاريف هذه المعارضة مناصفة .

(ممارسة احمد بك رأفت ضد السك حكت محمود وآخرين رقم ٩٨ سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - بالهيئة السابقة)

٦٨

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١

المجلس الحسي - هيئة قضائية . عدم جواز دخوله في معاملات الخصوم . رفض طلب انضمامه في عقد ضمان

المبدأ القانوني

« إن المجلس الحسي بصفته هيئة قضائية لا يجوز أن يزج بنفسه في معاملات الخصوم ولا يليق

قضاء محكمة الاستئناف الإكفيلية

٦٩

٢ مارس سنة ١٩٣٢

- ١ - تعريض - ضرر - طرق عمومية - تنظيم - اضرار ناتجة عنها
اما بنزع الملكية أو التعدي على حقوق طبيعية
اصلاح هذا التعدي - ماهية الضرر - وجوب التعويض
- ٢ - مالك - حفره على ملكه في الوصول والدخول والخروج - غير
المساس بهذه الحقوق - بتغيير اساس بالاعمال العمومية -
مستوجب للمسئولية - انعدام الحسارة المادية أو بتأثير
التسهيلات الضرورية - كفايته
- ٣ - حق المالك - تمتعه بالوصول الى ملكه بطرق أخرى - ولو
من جهة واحدة - كفايته - غير مستوجب للتعويض
المبادئ القانونية

(١) من الاضرار التي تنتج من أعمال
الطرق العمومية (التنظيم) ما يكون مسيئاً
عن التعدي على الحقوق العقارية بدون
اقتادها (كما يحدث في حالة نزع الملكية)
أو على حقوق طبيعية أخرى ومن هذا النوع
اتلاف العبارات والأبنية والمحصولات
والجراحات التي تحدث للانسان أو الحيوان
وصعوبات العبور للوصول الى المنازل أو
الأراضي التي على الشوارع والميادين وما الى
ذلك - ومبدأ اصلاح هذا التعدي مقرر فقها
وقضاء على أنه يجب الرجوع الى ماهية الضرر
وكونه ضرراً مباشراً ومادياً وقد مس حقاً
موجوداً وحرم من الانتفاع بالعين

(٢) لكل مالك على شارع الحق في الوصول
والدخول والخروج من ملكه بدون مضايقة
وكل تغيير في شكل الشارع بما يجعل هذا

الحق مستحيلاً أو غير متيسر يولد المسؤولية
بشرط أن لا يكتسب المالك حق المراقبة على
الأعمال العمومية التي يقصد منها الصالح العام
..... وكل ما لدان يملك بناء أو أرضاً لا يصيبها
خسارة مادية ولا يحرم من التسهيلات الضرورية
اللازمة لينتفع بها أغنى الاتصال بالطرق
العمومية والتمتع بالهواء والنور التي بدونها
لا يتسنى له الانتفاع - ولا تضمن له الأوامر
الاهذه التسهيلات

(٣) يبقى حق المالك محترماً مادام متمتعاً
بالوصول الى الطرق الاخرى الموجودة حتى
اذا لم يبق الا جهة واحدة من ملكه يتصل بها
الى الطريق العمومي بعد ما يجريه التنظيم ولو
كان يمتلك قبل ذلك مخارج أو اتصالات متعددة
ولا يمكن اجبار مصلحة التنظيم على ضمان
جميع حدود ملكه ومعامله .
(المادة ١١ مدني)

المحكمة

» بما ان المستأنف عليها رفعت هذه الدعوى
قالت فيها أنها تملك قطعة أرض مقام عليها عمارة
وثمانية دكاكين محدودة من بحرى بملك المجلس
البلدى ومن شرق شارع عباس ومن قبلى شارع
المنزه ومن شرق وغرب شارع زين الدين فالمجلس
البلدى أقام سداً في شارع زين الدين على استقامة
الحد البحري لملك المستأنف عليها وضم باقي
الشارع الى ملكة الخاص وترك باقي الشارع على

التعدي مقرر فقها وقضاء إلا أنه يجب الرجوع في ذلك إلى ماهية الضرر وكونه ضرراً مباشراً أو مادياً وقد مس حقاً موجوداً وحرم من الانتفاع بالعين . « وبما أنه لا نزاع في أن المجلس البلدي قد نفذ مرسوماً صادراً بإلغاء الجزء البحري من شارع زين الدين لا ضافته على ملكه الخاص وضمه إلى ما خصص للجمعية الاسعاف لإنشاء مبانيها وملحقاتها واقتضى ذلك سداً للجزء القبلي مع بقائه على طول حد ملك المستأنف عليها (الأرض) » وبما أن الأوامر الخاصة بالمنافع العامة إما أنها تشمل المساس بحق مكتسب بالنص وإما أنها وإن لم تنص على المساس بهذا الحق فقد تمسه بطبيعتها عند تنفيذها ومسلم بين الخصوم أن التنفيذ حصل تطبيقاً للأمر ولا مخالفة فيه .

« وبما أن كل ما نشكو منه المستأنف عليها هو أن الجزء القضاء من أرضها الواقع على شارع المنزه و زين الدين قد نقصت قيمته بسد الشارع إذ تعطل المرور من شارع زين الدين للوصول إلى شارع السكتاني الذي كان متصلاً به من الجهة البحرية .

« وبما أنه لا خلاف في أن كل مالك على شارع له حق الوصول والدخول والخروج في ملكه بدون مضايقة فكل تغيير في شكل الشارع مما يجعل هذا الحق مستحيلاً أو غير متيسر يولد المسؤولية ولكن يلزم مع ذلك ألا يصير المالك مكتسباً لـ حق المراقبة على الأعمال العمومية التي يقصد منها الصالح العام وفي الطرق العامة وكل ماله أن يملك بناء أو أرضاً لا يصيبهما خسارة مادية ولا يحرم من التسهيلات الضرورية اللازمة لينتفع بهما أعني الاتصال بالطرق العمومية والتمتع بالهواء والنور التي بدونها لا يتسنى الانتفاع . والأوامر لا تضمن له إلا هذه التسهيلات .

طول ملك المستأنف عليها و يقول أنه بهذا العمل أصبح ملكها الكائن على شارع زين الدين معدوماً إذ أنه بعد أن كان على شارع عمومي مسلوفاً قد أصبح الشارع مسدوداً وقد نتج عن ذلك أن قيمة الجزء من أرضها الذي يحد شارع زين الدين قد نقصت وهي لذلك تطالب المجلس البلدي بالتعويض الذي قدره الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة .

« وبما أنه للفصل في هذا النزاع يحسن بيان وصف ملك المستأنف عليها كما هو موضح بالرسوم المقدمة في ملف الدعوى ولا خلاف بين الخصوم عليها

« وبما أن أرض المستأنف عليها كما هي مبينة في الرسم المخطوط ومؤشر عليه باسم الباشمهندس ومؤرخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ واقعة على شارع عباس من شرق وعلى شارع المنزه من قبلي وشارع زين الدين من غرب ومشيد عليها عمارة مطلة على شارع عباس وشارع المنزه ومدخلها في ذلك الشارع وقد تركت الجزء الغربي من الأرض قضاء . وهو الواقع على شارع المنزه وشارع زين الدين (انظر الرسم) وقد سد المجلس البلدي هذا الشارع الأخير كما تقدم بيانه

« وبما أنه من الأضرار التي تنتج من أعمال الطرق العمومية (التنظيم) ما يكون مسبباً عن التعدي على الحقوق العقارية بدون إفقاده (كما يحدث في حالة نزاع الملكية) أو على حقوق طبيعية أخرى ومن هذا النوع أتلاف العمارات والأبنية والمحصولات والجراحات التي تحدث للإنسان أو الحيوان وصعوبات العبور للوصول إلى المنازل أو الأراضي التي على الشوارع أو الميادين وما إلى ذلك .

« وبما أنه لا شك في أن مبدأ حق إصلاح هذا

٧٠

٨ مارس سنة ١٩٣٢

تركة. لاتركة الا بعد وفاء الدين - اعطى المبدأ . انقسام الرأى

فيه عدم التصرف في التركة أبدا الا بعد سداد الدين
أو منع في حالة استغراق التركة والا فالنصرف يكون فيما زاد

عن الدين

حق الدائن - في ابطال النصرف . في حالة تعرض

المالضباع

المبدأ القانونى

ان مبدأ أن لاتركة الا بعد وفاء الدين قد
انقسم الرأى فيه فالبعض يرى أنه لا يصح
للوارث أن يتصرف في التركة أبدا الا بعد
سداد الدين وحجة أصحاب هذا الرأى أن
الالتزامات تحمل بوفاة الملتزم ولا تنقل لورثاه
لأن الوارث لا يكمل شخصية المورث وان
حق الدائن اشبه بحق اختصاص على التركة
تولد بمجرد الوفاة ويتبع التركة في يد الوارث
أو في يد من انتقلت اليه عن الوارث. وتوسع
البعض الآخر في تفسير هذه القاعدة فقصر
منع الوارث من التصرف في التركة على الحالة
التي تكون فيها التركة مستغرقة بالدين فقط
فاذا لم تكن كذلك فللوارث أن يتصرف فيما
زاد عن الدين . وعلة هذا الرأى هو عدم
تعطيل الأعيان في يد الوارث. على أن التصرف
في هذه الحالة لا يغير من أن التركة جميعها ضامنة
للدائن بمعنى أن لهذا الدائن الحق في طلب
إبطال تصرف الوارث في التركة إذا كان هذا
التصرف من شأنه أن يعرض حقه للضياع
(المادة ١٤٣ مدنى)

المحكمة

« حيث ان وزارة الأوقاف بذت استئنافها

« وبما أن حق المالك يكون محترما مادام متمتعاً
بالوصول الى الطرق الموجودة حتى اذا لم يبق الا
جهة واحدة من ملكه يتصل بها الى الطريق
العمومى بعدما أجراه التنظيم ولو كان للمالك قبل
ذلك مخارج أو اتصالات متعددة ولا يمكن اجبار
المصلحة العامة على ضمان جميع حدود ملكه ومعاله
والا يصبح للمالك حقوق ارتفاق على المنافع
العمومية قد لا يمكن حصر مداها .

« وبما أنه في هذه الدعوى وبخصوصها
فقطعة الارض ملك المستأنف عليها لها حدان
أحدهما على شارع زين الدين وقد ترك المجلس
البلدى لها باقى الشارع في طول الملك من قطعة
السد وهو موصل لشارع المنتزه كما أن حدها
الثانى على شارع المنتزه المذكور .

« وبما أن السد الذى أحدثه المجلس لم
يحرم المستأنف عليها من الانتفاع بأرضها ولا
يمكن أن يمنع في المستقبل الهواء والنور عما يرى
أن يحدثه من المباني للسكن على هذه الارض .
« وبما أنه بناء على ذلك فلا محل للاحتجاج
على المجلس بأن قيمة الارض محل النزاع قد
انقصت مادام الشارع ولو أنه سدت إحدى
نهايتيه فإنه متصل بنهايته الاخرى بالطرق
العمومية .

« وبما انه مما تقدم تكون دعوى المستأنف
عليها لا أساس لها ولا محل لطلب التعويض وإذن
يتمين الغاء الحكم المستأنف .

(استئناف مجلس بلدى المنصورة ضد الست فاطمة سعد الدين
وحضر عنها الاستاذ فهمى سعد رقم ٩٤٢ سنة ٤٨ قضائية رئاسة
وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقيوك
ومحمد زغلول بك مستشارين)

على أنها دائنة لـ أحمد افندي رمضان (الذي توفي) في مبلغ ١٧ جنيها و ٨٠٠ مليم متأخر ايجار دكان وان لها أن تستوفي دينها هذا من تركته عملا بالقاعدة الشرعية أن لا تركة الا بعد سداد الدين ونظرا لأن مدينها المذكور ترك منزلا وأن ورثته قد تصرفوا بعد وفاته في ذلك المنزل الى من يدعى شاكر شلقاي في ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٣ وهذا باعه الى أحمد محمود وهذا باعه الى غيره الى أن وصل التصرف الى عبده على صالح الذي سجل عقده في ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ فهذه التصرفات باطلة في نظرها ولها أن تسير في التنفيذ على تركة مدينها حتى تستوفي منها دينها لذلك طلبت الحكم لها بالسير في اجراءات التنفيذ على المنزل المذكور دون التقيد بالتصرفات المتقدم ذكرها

« وحيث ان القاعدة الشرعية التي بنت الوزارة عليها استثناءها لم تخل من انقسام في الرأي فذهب البعض الى أنه لا يصح للوارث أن يتصرف في التركة أصلا الا بعد سداد الدين وحجة أصحاب هذا الرأي أن الالتزامات تخل ب وفاة الملتزم ولا تنتقل لورثته لأن الوارث لا يكتل شخصية المورث وان حق الدائن أشبه بحق اختصاص على التركة تولد بمجرد الوفاة ويتبع التركة في يد الوارث أو في يد من انتقلت اليه عن الوارث وتوسع البعض الآخر في تفسير هذه القاعدة فقصر منع الوارث من التصرف في التركة على الحالة التي تكون فيها التركة مستغرقة بالدين فقط أما اذا لم تكن التركة مستغرقة فللوارث أن يتصرف فيما زاد عن الدين ووجهة نظرهم في ذلك هو عدم تعطيل الاعيان في يد الوارث على أن التصرف في هذه الحالة لا يغير من ان التركة جميعها ضامنة للدائن بمعنى ان للدائن ان يبطل تصرف الوارث في التركة اذا كان هذا التصرف من شأنه ان يعرض حقه للضياع .

« وحيث أن النابت من أوراق الدعوى ان احمد افندي رمضان لم يكن يملك سوى منزل واحد وقد توفي وذمته مشغولة بدين لوزارة الأوقاف هو متأخر ايجار دكان فلا محل لاستيفاء هذا الدين الا من هذا المنزل وعليه فالأخذ بالرأي الأول الذي قيد حرية الوارث في التصرف في التركة اطلاقا حتى يسدد الدين أو الأخذ بالرأي الثاني الذي قيد حرية الوارث في التصرف في حالة استغراق التركة سيان في هذه الدعوى لان نتيجةهما واحدة اذ في كلتا الحالتين المنزل هو موضع الوفاء الوحيد حيث لا تشمل التركة شيئا غيره يمكن الوفاء منه فليس اذن للورثة أن يتصرفوا في هذه التركة الا بعد وفاء الدين المطلوب منها اما وقد تصرفوا قبل وفاء الدين فالدائن أن يتبع التركة في يد من تملكها وان ينفذ عليها لاستيفاء حقه منها

« وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من أن المستأنف عليهم الذين تعاقدوا مع الوارث انما تعاقدوا بحسن نية فلم أن يملكوا بمضى الخمس سنوات قد يكون مقبولا من الوجهة العملية لعدم تعطيل التركة في يد الوارث ولأنه ليس في استطاعة من يتعاقد مع الوارث أن يعرف ان كان على التركة دين يستغرقها أو كان ما هو مطلوب منها يمكن وقاؤه منها الا انه لا يمكن الأخذ بهذا التعليل من الوجهة القانونية لانه اعتراض على أصل التشريع القائل بأن التركة لا تنتقل إلى الوارث الا بعد سداد الدين ومهما كان الاعتراض وجيها فليس في وسع القاضي أن يخرج الى القانون وان لا يعمل بهما كانت نتائجه وما دام القانون قائما فاتباعه واجب حتى يعدله المشرع وعليه يتعين على من يريد التعاقد مع الوارث أن يتحرى عن حالة التركة أولا وان لا يجازف بالتعاقد مع الوارث حتى يتثبت من أن عمله ليس من وراءه اضرار بحق الدائن

وقد شطب قضية البيع ومورث نازعى الملكية الآن لم يحل محله كما يدعى
 « وحيث انه بالرجوع الى قضية البيع اتضح أن عطا عبدالله عيسى حضر بجلسته ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ وعرض مبلغ ٥٠٠ جنيه من أصل المطلوب وطلب التأجيل لدفع الباقي وبعدها يحل محل الباشا طالب البيع وأودعه بالخزينة و بجلسته ٢٧ ديسمبر حضر ودفع ٩٠٨ جنيه و ٥٠٢ مليم أخرى لوكيل طالب البيع قيمة الباقي من الدين وصرح له بصرف المبلغ الأول وبناء على ذلك طلب وكيل طالب البيع شطب الدعوى وطلب عطا عبدالله التأجيل للسير في اجراءات البيع بناء على طلبه حتى يحصل على دينه والمحكمة أجلت له الدعوى لاجراء النشر والتعليق

« وحيث ان المستأنف طلب احالة الدعوى على التحقيق ليثبت أنه بصرف النظر عن صحة العقد الصادر اليه فانه وضع يده على العين من تاريخ العقد المذكور في ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٩ ولكن المستأنف عليهما الاولين نازعى الملكية يقولان ان عقد المستأنف تاريخه العرفي في ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وهذا التاريخ لا قيمة له والعقد المذكور لم يثبت تاريخه الا في ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ بعد أن صدر حكم الدين في ١٩ يولييه سنة ٩١٥ واتخذت الاجراءات ضد المدين بالحجز على منقولاته ولم يسجل العقد الا في اكتوبر سنة ١٩١٦ بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية في ١٦ مارس سنة ١٩١٦ واستمرت اجراءات نزع الملكية الى ان رفعت الدعوى الحالية في سبتمبر سنة ١٩٣٠ « وحيث ان تنبيه نزع الملكية وما يتبعه من اجراءات نزع الملكية انما هي اجراءات موجهة من الدائن قبل مدينه وأثرها الوحيد هو قطع المدة المسقطه للدين ولا تأثير لها على من يكون واضعاً

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الفاؤه واجابة الوزارة الى طلبها السير في التنفيذ على المنزل المخلف عن مدينها احمد افندي رمضان باعتباره تركه

(استئناف وزارة الارواق ضد ورثة المرحوم احمد افندي رمضان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسن عبد المعطي رقم ١١٤٥ سنة ٤٦ ق - رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

٧١

١٠ مارس سنة ١٩٣٢

اجراءات نزع الملكية - التنبيه قطعه المدة المسقطه للدين - عدم تأثيره على واضع اليد على الملك المنزوع ملكيته لا يقطع مدة وضع اليد

المبدأ القانوني

ان تنبيه نزع الملكية وما يتبعه من اجراءات نزع الملكية انما هي اجراءات موجهة من الدائن قبل مدينه وأثرها الوحيد هو قطع المدة المسقطه للدين ولا تأثير لها على من يكون واضعاً اليد على العقار وسائراً في طريق تملكه بمضى المدة فان مدة وضع يده المكتسبة للملك لا يقطعها الا رفع دعوى الملكية عليه من المالك الحقيقي

(المواد ٨٢ و ٢٠٥ مدني)

المحكمة

« حيث ان الدعوى الحالية هي دعوى استحقاق مرفوعة من أخى المدين وهو المستأنف بناء على عقد صادر اليه من المدين المذكور

« وحيث ان هذا العقد هو عقد هبة باطل للأسباب الواردة بالحكم المستأنف

« وحيث ان المستأنف يطلب ابطال اجراءات نزع الملكية بناء على ان مورث طالب نزع الملكية الدائن الاصل هو المرحوم عمر باشا سلطان

أفراد الدولة مطلوب منهم القيام به بحكم وجود الدولة وحسب نظامها .

(٢) ان تقليد ولى الأمر أى وظيفة من وظائف الولاية العامة لأحد الأفراد ليس عقد استمجار . إنما هو من التكاليف التى تقتضيا نظم الدولة التى وضعت للمصلحة العامة دون غيرها فالمرتب الذى يقرر للموظف أجراً له لم يجعل الا صيانة لهذه الوظيفة وللتأكد من حسن القيام بها ومراعاة أصول العدل والمساواة فى القيام بالتكاليف العامة بين أفراد الدولة

(٣) ان توجيه الوظيفة هو نوع خاص من أنواع النيابة يصدر من صاحب الولاية العامة للقيام بفرع من فروعها . فيكون من حقه أن يعزل من أتابه عنه فى ذلك متى شاء حسب ما يراه من المصلحة العامة الموكول تصريحه اليه . ويكون الحال كذلك فيمن تلقى اليه هذه النيابة فى تعيين أو عزل من هم تحت يده من باقى الموظفين ولا يعدل من هذه القاعدة التى يقتضيا القانون العام الا طبقاً لقانون صريح يجد من هذه السلطة العامة . مادام أن القانون مفروض فيه أنه شرع لمصلحة عامة أيضاً اقتضت هذا القيد . وهذا التحديد القانونى لا يخرج طبيعة الوظيفة عن ماهيتها المذكورة (٤) ان القاعدة العامة المتقدمة لم يمسها قانون خاص فيما يختص بضباط الجيش ولم يصدر ما يمنع عزلهم متى روى أن المصلحة العامة تقضى بذلك وهذا طبعى لأن وظيفة الضابط غير وظيفة باقى الموظفين فيجب عليهم الطاعة

اليد على العقار وسائراً فى طريق تملكه بمضى المدة فان مدة وضع يده المكسبة للمالك لا يقطعها الا رفع دعوى الملكية عليه من المالك الحقيقى وهى لم ترفع عليه الآن

» وحيث ان المستأنف قررأنه وضع يده من تاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وهذا التاريخ العرفى لعقد البيع واذا صححت دعواه يكون قد وضع يده على العين أكثر من ١٥ سنة للآن بلا منازعة من المالك ويكون قد اكتسب الملكية بمضى المدة ولذلك يتعين اجابة طلبه احالة الدعوى على التحقيق لاثبات وضع يده من ذلك التاريخ بكافة الطرق القانونية وللخصوم النفى بالطرق عينها

(استئناف شعراوى عبد الله شعراوى وحضر عنه الاستاذ اسراييل معوض ضد سيد أفندى عطالله وآخرين وحضر عن الاثنين الاولين نصيف زكى رقم ٨٤٨ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشى بك وعلى زكى العرابى بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٧٢

١٦ مارس سنة ١٩٣٢

- ١ - الوظيفة الحكومية . ماهيتها - مرتبة من مراتب الولاية العامة . القيام بها فرض كفاية
- ٢ - تقليد . لوظيفة من وظائف الولاية العامة . ليس بمقدار استعجال بل تكليف من التكاليف العامة . ومرتبة الوظيفة . ليس أجراً بالذات بل جمل صيانة لها .
- ٣ - عزل - من وظيفة - هى نوع من أنواع النيابة . حق لولى الامر أو من ينوبه تحديد هذا الحق . يكون وفقاً للقانون
- ٤ وه - ضباط الجيش - جواز عزلهم . قانون المعاشات العسكرية لسنة ١٨٧١ . غير مانع منه

المبادئ القانونية

(١) ان الوظيفة الحكومية فى ذاتها هى مرتبة من مراتب الولاية العامة (الحكومة) الشاملة لجميع هذه المراتب صغيرها وكبيرها . والاضطلاع بأعبائها فرض كفاية على مجموع

ولي الأمر أى وظيفة من وظائف الولاية العامة لأحد الأفراد ليس عقد استعجار كما ذهب إليه بعض الأحكام وإنما هو من التكاليف التي تقتضيها النظم الدولية التي وضعت للمصلحة العامة دون غيرها وليس اذن المرتب الذي يقرر للموظف أجرا لهذا الموظف لأنه لا أجر على واجب وإنما جعل المرتب صيانة لهذه الوظيفة وللتأكد من حسن القيام بها ومراعاة أصول العدل والمساواة في القيام بالتكاليف العامة بين أفراد الدولة .

« وحيث انه في الواقع أن توجيه الوظيفة هو نوع خاص من أنواع النيابة يصدر من صاحب الولاية العامة بالقيام بفرع من فروعها لهذا كان من حقه أن يعزل من أنابه عنه في ذلك متى شاء حسب ما يراه من المصلحة العامة الموكول تصر يفها اليه إذ الوظيفة مصلحة من المصالح العامة ليس للموظف فيها حق خاص يطلبه لشخصه وهكذا يكون الحال لمن تلقى هذه النيابة في تعيين أو عزل من هم تحت يده من باقي الموظفين .

« وحيث انه لا يعدل عن هذه القاعدة التي يقتضيها القانون العام الا طبقا لقانون صريح يحدد من هذه السلطة العامة لأن هذا القانون مفروض فيه أنه شرع لمصلحة عامة اقتضت هذا القيد ومع هذا فان هذا التحديد القانوني لا يخرج طبيعة الوظيفة عن ماهيتها التي سبق بيانها .

« وحيث ان المشرع المصري لم يحدد هذه القاعدة العامة بقيد إلا في بعض الوظائف المدنية بقيود لم تشرع لمصلحة الموظف وإنما وضعت لمصلحة الوظيفة العامة دون غيرها فاذا نتجت عنها مصلحة ظاهرة للموظف فانها نتيجة ثانوية تبعية لم تكن الغرض الأصلي من هذا التشريع .

« وحيث انه لم يصدر قانون يمس القاعدة العامة المذكورة فيما يختص بضباط الجيش ولم يصدر

من غير معارضة في جميع الأمور والا دبت الفوضى وساء الحال واختل النظام . فرفت الضباط وعزلهم لا يترتب عليه المطالبة بأى تعويض إذ مفروض فيه أن هذا العزل حق للسلطة التابع لها وللصلحة العامة

(٥) ان قانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٨٧٦ ليس فيه نص بمنع عزل الضباط لانه لم يقيد السلطة المختصة في العزل بل بالعكس سلب من الضباط الحق المطلق لباقي الموظفين المدنيين في الخروج من الوظيفة متى شاءوا وجعل حق الخروج بالنسبة للضباط في حالات ضيقة منها بلوغ سن الستين أو عدم القدرة على الخدمة . (قانون المعاشات الملكية لسنة ١٨٧٦)

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى هو المطالبة بتعويض مبناه ان المرحوم اللواء اسماعيل باشا مختار (مورت المستأنفين) أحميل على المعاش بدون وجه قانوني ومخالفا لقانون المعاشات المعمول به وهو قانون سنة ١٨٧٦ .

« وحيث ان الحكم في هذه الدعوى يقتضي تبيان ماهية الوظيفة الحكومية والموظف تبياناً حقيقياً من الوجهة القانونية .

« وحيث ان كل وظيفة حكومية في ذاتها هي مرتبة من مراتب الولاية العامة (الحكومة) الشاملة لجميع هذه المراتب صغيرها وكبيرها . ولا كانت الولاية العامة متناولة للحكم بجميع نواحيه فهي ضرورة من ضروريات كل جماعة أو دولة فلا ضطلاع بأعبائها فرض كفاية على مجموع أفراد الدولة مطلوب منهم القيام به بحكم وجود الدولة وحسب نظامها .

« وحيث انه يترتب على هذه الحقيقة أن تقليد

٧٣

١٦ مارس سنة ١٩٣٢

نفقة - في دعوى حساب - لا ينص عليها القانون المدني صريحاً
وعى غير النفقات الشرعية - الاستعجال فيها - الحكم
فيها موكل لتقدير القاضي

المبدأ القانوني

ان النفقة التي يحكم بها في دعاوى الحساب
ليس لها أساس صريح في القانون المدني لأن
النفقة المذكورة هي غير النفقات المبينة بالقانون
وبالشريعة الإسلامية. ومسألة الاستعجال فيها
متروكة لتقدير القاضي. ويشترط لتقريرها
أن يكون عدم الحكم بها فيه أذى محقق لطالب
الحكم بها مع استحقاقه لحق متنازع عليه
المحكم

« حيث ان الحكم بتقديم الحساب فهو في محله
للا سباب التي بنى عليها الحكم المستأنف
« وحيث انه عن النفقة المحكوم بها بالحكم
المذكور فانه لا أساس لها صريح في القانون المدني
إذ النفقة المذكورة المحكوم بها هي غير النفقات
المبينة بالقانون أو بالشريعة الإسلامية وقد جرت
الحاكم بحق على الحكم بها باعتبار أنها من المسائل
المستعجلة المتروكة لتقدير القاضي

« وحيث انه يشترط إذا لتقرير هذه النفقة على
هذا الاساس أن يكون عدم تقريرها فيه أذى محقق
لطالب الحكم بها مع استحقاقه لحق متنازع عليه
« وحيث انه من المسلم به أن المستأنف عليها
(الست فاطمة هانم الحسيني) متروجة بموظف
هي في طاعته وله مراتب يقوم بها يحتاجان اليه
ومفروض عليه النفقة عليها فليس اذا هناك وجه
للاستعجال الموجب للحكم بتقرير نفقة لها على
من تنازعه الحساب في استحقاقها ولهذا يتعين

ما يمنع عزلهم متى روى أن المصلحة تقضي بذلك
وهذا أمر طبيعي لان وظيفة الضباط غير وظيفة
باقي الموظفين يجب عليهم الطاعة من غير معارضة
في جميع الأمور والادبت العوضى وساء الحال
واختل نظام المصلحة العامة .

« وحيث انه لا تقدم وجب الحكم بأن رقت
الضباط وعزله لا يترتب عليه المطالبة بأي تعويض ما
لأنه مفروض أن عزله حق للسلطة التابع لها
وفي المصلحة العامة .

« وحيث ان القول بأن قانون المعاشات العسكرية
الصادر في سنة ١٨٧٦ فيه حد للقاعدة العامة في
عزل الضباط قول خاطيء إذ أن هذا القانون لم
يقيد السلطة المختصة في العزل بل بالعكس سلب
من الضباط الحق المطلق المخول لباقي الموظفين
المدنيين في الخروج من الوظيفة متى شاؤوا وجعل
حق الخروج بالنسبة للضباط في حالات ضيقة
منها بلوغ سن الستين أو عدم القدرة على الخدمة .
« وحيث انه مع هذا فان قوانين المعاشات لم
تسكن لتنظيم قواعد الاستخدام أو الرقت والعزل
وانما وضعت لبيان ما يستحقه الموظف من
المعاش في الحالات التي يعزل فيها طبقاً للقواعد
العامة وما يترتب لورثاء منه عند وفاته .

« وحيث انه لا محل للاعتراض بأن الضباط
أحيل على المعاش بأمر من وزارة الحرية لأنه
لم يكن هناك قانون ينص على غير ذلك فاذا
كان الضباط أحيل على المعاش بأمر وزارة
الحرية أو بأمر من مجلس الوزراء فالحال واحد
من أنه عزل ممن له الولاية في ذلك .

« ومن حيث انه لا تقدم يكون الحكم الابتدائي
القاضي برفض الدعوى في محله و يتعين تأييده .
(استئناف السيدة زينب هانم خورشيد وجضر عنها الاستاذ
أحمد بك مصطفى عند وزارة الحرية وحضر عنها عبد المجيد
أنندي سلطان رقم ١٦٢ سنة ١٩٣٥ قضائية رئاسة وعضوية حضرات كامل
ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحود ساي بك وعلام محمد بك مستشارين)

الحكم بالغاء الحكم المستأنف الخاص بالنفقة ورفض دعواه عن ذلك .

(استئناف طه افندي الحسيني وحضر عنه الاستاد أحمد بك نجيب براده ضد الست فاطمة كريمة المرحوم السيد أحمد بك على الحسيني وحضر عنها الاستاذ زكي زادة رقم ٢٨٣ و ٤١٢ سنة ٤٩ قضائية - بالهيئة السابقة)

٧٤

١٧ مارس سنة ١٩٣٢

صورية - أحوالها . طريقة اثباتها بالنسبة لغير المتعاقدين -

الفارق بينها وبين دعوى . ابطال التصرفات

المبدأ القانوني

من المقرر قانوناً أن الصورية كما تكون بتحرير عقد تحت ستار عقد آخر تكون بتحرير عقد لاحقاً له « fictif » كالمدن الذي يبيع أملاً كه يبعاً غير حقيقى لمنع دائنيه من التنفيذ عليه كما أنه من المقرر قانوناً أن الصورية بالنسبة لغير المتعاقدين يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن وأنه لا يلزم لرفع دعوى الصورية الاشتراطات اللازمة لرفع دعوى بطلان التصرفات اضراً بالدائن من حيث وجوب أسبقية الدين على التصرف بل يجوز لكل دائن سواء كان دينه سابقاً أو لاحقاً على التصرف أن يرفع هذه الدعوى مادام أن له مصلحة في رفعها وهذه المصلحة هي منع حصول الضرر له من جراء هذا التصرف

(المادة ١٤٣ مدنى)

المحكمة

« حيث ان الاستئناف مرفوع عن الحكم الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ القاضى بإيقاف البيع المحدد له أمام قاضى البيوع بمحكمة

اسكندرية الاهلية جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فى القضية ٧٥٦ سنة ١٩٣٠ كلى حتى يفصل نهائياً فى بطلان عقد الرهن الرسمى المحرر من المستأنف عليه الثانى للمستأنفة بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩٢٩ وعن الحكم الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣١ الذى قضى ببطلان عقد الرهن الرسمى السالف الذكر .

« وحيث ان المستأنف عليه الأول دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً عن الحكم الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ لحصوله بعد الميعاد إذ أن هذا الحكم أعلن للاستأنفة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ والاستئناف لم يرفع عن هذا الحكم الا فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ وسواء كان ميعاد الاستئناف هو خمسة عشر يوماً لأن الحكم صدر بصفة مستعجلة أو ستة عشر يوماً فقد مضى أكثر من ستة شهور . « وحيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان الحكم الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أعلن حقيقة للاستأنفة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ ولم تستأنفه الا مع حكم الموضوع فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ أى بعد مضى ميعاد الاستئناف وبذلك يكون الدفع الفرعى فى محله ويتعين عدم قبول استئناف الحكم الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ شكلاً .

« وحيث ان الاستئناف عن الحكم الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٣١ حصل عن حكم قابل له وفى ميعاده القانونى فهو مقبول شكلاً .

« وحيث انه فيما يختص بالموضوع فقد تبين للمحكمة من الاطلاع على الاوراق ان المستأنف عليهما اشتركا فى شراء قطعة أرض فضاء فى سيدى جابر - المستأنف عليه الأول بحق الثلث والمستأنف عليه الثانى بحق الثلثين وأقيم عليهما بناء وفى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٩ حصل الاتفاق بينهما على أن يكون

« وحيث إن المستأنف عليه الأول يرتكن على صورية العقد بالقرائن الآتية : —
أولاً : — الزوجية والمعاشرة — ثانياً — تمويه المستأنفة بعدم إقامة زوجها معها عند إعلان هذا الزوج — ثالثاً — توجد قرينة من نفس العقد إذ أنه مذكور فيه أنه لم يدفع المبلغ أمام الموقعين وكذلك الاختلاف في سبب الدين — رابعاً — اقرار المستأنف عليه الثاني في ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ بتنازله عن ريع حصته في المنزل للمستأنفة مع ان الدين لا يستحق الا في ٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ حسب نص العقد — خامساً — رفع المستأنفة على المستأنف عليه الثاني دعوى نفقة بعد تاريخ العقد وبعد رفع دعوى نفقة من الزوجة الثانية .

« وحيث ان المستأنفة زدت على المستأنف عليه الأول بان دعوى الصورية غير مقبولة إذ لا مصلحة له فيها الآن لان محل النزاع فيها عند توزيع الثمن وانه كان يجب عليه ان يرفع دعوى بطلان التصرفات لا دعوى الصورية لان الطعن بالصورية يستلزم وجود ورقة ضد ولان السند الذي يرتكن عليه في رفع دعوى الصورية يارنجه النابت لاحق لتاريخ تسجيل عقد الرهن فلا يبيح له رفع دعوى الصورية ولان الركن الاساسي في دعوى الصورية ان يكون التصرف لاحقاً للمديونية لاسابقاً عليها

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان الصورية كما تكون بتحري عقد تحت ستار عقد آخر تكون بتحري عقد لا حقيقة له « Fictif » كالمدين الذي يبيع أملاكه يباع غير حقيقي لمنع دائنيه من التنفيذ عليه كما انه من المقرر قانوناً ان الصورية بالنسبة لغير المتعاقدين يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية

لكل منهما النصف في الأرض والبناء — فتعهد المستأنف عليه الثاني بان يتنازل للمستأنف عليه الأول عن السدس في الأرض تكملة للنصف وأن يقوم بدفع مبلغ ١٢١٣٤ قرشاً الباقية المعلم أحمد ربيع المقاول ومبلغ ٤٦٠٠ قرش الباقية للتجارين المعلم مرسى وحسن محمد عبدالسلام وأن يدفع القسطين الباقيين من ثمن الأرض ليكون مالاً كالنصف المباني — وفي ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ انذر المستأنف عليه الأول المستأنف عليه الثاني بان يقوم بتعهداته والا كان ملزماً بمبلغ التعويض المشترك في العقد الرقيم ١٥ فبراير سنة ١٩٢٩ وأنذره أيضاً بدفع مبلغ ١٥٠ جنيهاً قيمة سند محول اليه بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٩ من زوجة المستأنف عليه الثاني المصماه زينب بنت محمود فرد عليه المستأنف عليه الثاني بانذار مؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بأنه قام بتعهداته — واما بخصوص السند فحقيقة تاريخه توفير سنة ١٩٢٩ وانه صوري تحرر اضراراً بزوجته الثانية وهي المستأنفة فرفع المستأنف عليه الأول دعوى ضد المستأنف عليه الثاني يطالبه بمبلغ ١٥٠ جنيهاً فحكم له بهذا المبلغ في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ولما كانت المستأنفة يدها عقد على المستأنف عليه الثاني بمديونته لها في مبلغ ٦٠٠ جنيهاً محرر به عقد رهن رسمي مؤرخ ٢ أغسطس سنة ١٩٢٩ على نصف المنزل المملوك له رفعت المستأنفة دعوى بنزع ملكية المستأنف عليه الثاني من نصف المنزل المذكور فحكم لها بنزع الملكية وأحيلت القضية على قاضي البيوع ثم أوقف قاضي البيوع البيع بناء على الحكم الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ ورفع المستأنف عليه الأول الدعوى الحالية ضد المستأنفة والمستأنف عليه الثاني بطلب بطلان عقد الرهن المذكور لأنه صوري وتحرر بإضراره به . . .

٧٥

١٧ و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢

١- ضمان - تأمينات - تقصير الدائن فيها - استفادة الضامن

الغنى والمتضامن من هنا التقصير

٢- ضمان - تأمينات - المتصور بها التأمينات القانونية والاتفاقية

مؤجر - تقصيره في توقيع الحجر على المحصولات - استفادة

الضامن من ذلك

المبادئ القانونية

(١) ان مانصت عليه المادة ٥١٠ من القانون المدني من أن الكفيل يبرأ بقدر ما أضعاه الدائن بتقصيره من التأمينات التي كانت له هو نص عام يشمل الكفيل البسيط والمتضامن فلا يميز التمسك به وتضامن الضامن مع المدين لا يغير صفة الضمان ولا يجعله مديناً بالمعنى القانوني بل هو ضامن بصفة الضمانة التي للضامن البسيط وهو أولى بحماية المادة ٥١٠ لأن مسئولية أمام الدائن أعظم ومركزه أخطر إذ لا يجوز له كما يجوز للكفيل الغير متضامن إلزام رب الدين بمطالبة المدين بالوفاء

(٢) رتب القانون على ضياع التأمينات - كيفما كانت - براءة ذمة الكفيل وسواء أكانت تلك التأمينات اتفاقية أو غير اتفاقية . والقول بأنها هي الاتفاقية دون غيرها فيه تحكم لأن النوعين يدخلان في مدلول لفظ «التأمينات» ولأنه ظاهر من نصوص القانون في باب الكفالة أن عقد الكفالة ملزم للطرفين فيدخل في هذه التأمينات الرهن العقاري واختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه والامتنياز وجق حبس الشيء

وعلى ذلك فاذا قصر المؤجر في توقيع

بما فيها البينة والقرائن وأنه لا يلزم لرفع دعوى الصورية الاشتراطات اللازمة لرفع دعوى بطلان التصرفات اضراراً بالدائن من حيث وجوب أسبقية الدين على التصرف بل يجوز لكل دائن سواء كان دينه سابقاً أو لاحقاً على التصرف أن يرفع هذه الدعوى مادام أن له مصلحة في رفعها وهذه المصلحة هي منع حصول الضرر له من جراء هذا التصرف .

« وحيث ان المستأنف عليه الأول له ديون على المستأنف عليه الثاني قد حكم له ببعضها ولم تحصل المستأنفة على حكم بصورتها كما انها لم ترفع دعوى قرعية بطلب الحكم لها بالصورية فلا عبرة لما تدعيه من صورية هذه الديون والمستأنف عليه الأول الحق في رفع دعوى الصورية هذه بطلب بطلان عقد الرهن الرقيم ٢ أغسطس سنة ١٩٢٩ مادام انه يدعى أن هذا العقد مضر به وله الحق في اثبات الصورية بكتابة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن كما سبق بيانه .

« وحيث ان القرائن التي أدلى بها المستأنف عليه الأول في مذكرته لاثبات الصورية وهي المنوه عنها بعاليه وقد أخذت ببعضها محكمة أول درجة كافية لاثبات الصورية .

وحيث انه لهذه الاسباب والاسباب الواردة في الحكم المستأنف والتي ترى المحكمة الأخذ بها يكون الحكم المستأنف في محله ويتمين تأييده .

(استئناف الست منجدة عبد الرحمن وحضر عنها الاستاذ أسعد ميلاد ضد ابراهيم اتندي محمد وآخر وحضر عنها الاستاذ عازر بسطوروس رقم ١١٢٤ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الباقي زكي القشيري بك وحسن رنمت بك ومليان السيد سليمان بك مستشارين)

الحجز التحفظي على المحصولات طبقاً للمادة ٦٦٨ مرافعات يعتبر انه أضاع تأميناً وحققاً كان للضامن أن يحل محله فيه (المواد ٥٠٥ و ٥١٠ مدني و ٦٠١ و ٦٦٨ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان المحكمة الابتدائية بنت الحكم المستأنف القاضي باخراج المستأنف عليه الثاني من الدعوى بدون مصاريف على أنه ضامن للمستأنفين ما لهما من الاجرة قبل الشيخ على عزوز المستأجر (المستأنف عليه الأول) وأنها أضاعا ما لهما من التأمينات فلم يتخذوا الاجراءات التحفظية على الحاصلات التي كانت قائمة على العين المؤجرة » وحيث ان المستأنفين يذهبون الى أن ذلك الضمان هو بالتضامن وأن ضياع التأمينات لا ينحلي من المسؤولية الا للضامن البسيط والى أن التأمينات التي يترتب على ضياعها براءة ذمة الكفيل هي التأمينات الاتفاقية فقط وقالوا ان المحصولات لا تعتبر تأميناً للمستأجر .

« وحيث ان المادة ٥١٠ من القانون المدني نصت على أنه (يرأ الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن بتقصيره من التأمينات التي كانت له) وظاهر أن هذا النص عام ليس فيه تخصيص للكفيل بأنه الكفيل البسيط دون المتضامن فلا يهما التمسك به وفضلاً عن ذلك الظهور قانعاً براءة الكفيل هي أن له حق الحلول محل الدائن في حقوقه اذا وفاقه دينه وهذا الحق خوله القانون في المادة ٥٠٥ مدني للكفيل مطلقاً

« وحيث ان قول المستأنفين أن تضامن الضامن في الدين يجعله مسؤولاً بدرجة واحدة مع المدين فللدائن مطالبته بدون المدين لا يخرج الضامن المتضامن من عموم نص المادة ٥١٠ مدني لأن

تضامن الضامن مع المدين لا يغير صفة الضمان ولا يجعله مديناً بالمعنى القانوني بل هو ضامن بصفة الضمانة التي للضامن البسيط وهو أولى بحماية المادة المذكورة لأن مسؤوليته أمام الدائن أعظم ومركزه أخطر اذ لا يجوز له كما يجوز للكفيل الغير متضامن الزام رب الدين بمطالبة المدين بالوفاء

« وحيث ان القانون رتب على ضياع التأمينات ، كيفما كانت براءة ذمة الكفيل . فسواء أكانت تلك التأمينات اتفاقية أو غير اتفاقية والقول بأنها هي الاتفاقية دون غيرها فيه تحكم لأن النوعين يدخلان في مدلول لفظ « التأمينات » ولأنه ظاهر من نصوص القانون في باب الكفالة أن عقد الكفالة ملزم للطرفين . فيجب على الكفيل أداء الدين للدائن ويجب على هذا الأخير المحافظة على حقوقه قبل المدين ليحل الكفيل محله فيها متى وفاقه الدين . وتلك الحقوق هي التأمينات المنصوص عن بعضها في الكتاب الرابع من القانون المدني الخاص بحقوق الدائنين : وهي الزهن العقاري واختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه والامتنياز وحق حبس الشيء وهذه التأمينات منها ما هو اتفاق كالرهن العقاري وما هو قانوني كالاختصاص والامتنياز وحبس الشيء

« وحيث ان الاجرة التي يستحقها المؤجر هي دين ممتاز تدفع له من ثمن المحصولات » مادة ٦٠١ مدني « وتلك المحصولات معتبرة قانوناً تأميناً لتلك الاجرة فللمؤجر توقيع الحجز التحفظي عليها » مادة ٦٦٨ مرافعات . فأن قصر في ذلك أضاع تأميناً وحققاً كان للضامن أن يحل محله فيه . « وحيث انه لو ساع القول بوجوب أن يكون التأمين موجوداً وقت الضمان فيما يتعلق بالتأمينات الاتفاقية فلا يسوغ ذلك القول بالنسبة للتأمينات

وبالجملة التأمينات التي ينص عليها في العقد أو نحوها القانون . ولا شك ان للمالك حق الامتياز على الزراعة الموجودة في العين المؤجرة فاذا أضعها باهماله يكون مقصرا وتبرا ذمة الكفيل ويتعين تأييد الحكم

(استئناف ادارة عموم الاموال المقررة ضد محمد السيد سلام وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد عبد السلام رقم ١١٥٥ سنة ١٩٤٨ ق رئاسة وعضوية حضرات عبد الباقي زكي القشيري بك وحسن رفعت بك ومليحان السيد سليمان بك مستشارين)

٧٦

٢٢ مارس سنة ١٩٣٢

١ - اجارة - استئجار أرض عملة على بعضها - الادعاء بوجود عجز - ابرار على محضر التسليم - ادعاء غير مقبول .

٢ - اجارة - شراقي - الاتفاق على طريقة - مخصوصة بالبعد لاثبات وجود الشراقي - طلب اثباتها بطريقة أخرى - عدم قبول ذلك

٣ - اجارة - أرض شراقي - تفسيرها اصطلاحا

المبادئ القانونية

(١) إذا نص في عقد الايجار وقائمة المزارع الموقع عليهما من المستأجر انه عاين الأرض . فلا يجوز للمحكمة أن تبحث فيما يزعمه من تحقيق العجز الذي يدعيه لان هذا الشرط ملزم له فادعائه أن هناك محضر تسليم وأن العجز مشهور به فعلا - حتى لو صح - لا يمكن أن يتيح له طلب تنقيص الاجرة احتراماً للشرط الذي هو قانون المتعاقدين

(٢) إذا نص في عقد الايجار على تعيين طريقة خاصة لاثبات وجود الشراقي في الأرض المؤجرة بحيث اذا لم يثبت وجودها بهذه الطريقة فليس للمستأجر أن يطلب تنقيص الاجرة المقابلة لمساحة الأرض الشراقي فاذا اثبت المستأجر أنه تخلف بالعين المؤجرة شراقي

القانونية لأن هذه التأمينات مخولة للدائن بقوة القانون فهي لا تنشأ عن اتفاق يجب أن يكون مبرما وقت الضمان أو قبله بل الحق فيها قائم بدون عقد وتأخر الاستمتاع بذلك الحق حتى يأتي وقته لا يمنع من كونه حقا من حقوق الدائن يجب عليه أن لا يفرط فيه لمبا للضمان من الحق في الحل محل فيه

« وحيث ان المستأجرين مقران بأنهما لم يحجزا على المحصولات قبضها مدعين أن المستأجر اعتاد الإفلات بها وهذا الادعاء لا دليل عليه بل أن عقد الايجار به شرط بان المؤجرين لهما الحق في « مراقبة زراعة الاطيان المؤجرة وان يعينا محل الاجوان التي توضع فيها المحصولات وان يعينا عليها خفراء من طرفهما حفظا لحقوقهما » فاذا هما لم يعينا خفراء للمحافظة على المحاصيل فقد فرطا في حق لهما

« وحيث انه لا شك في أن ضياع التأمين الذي للمستأجرين قبل المستأجر فيه ضرر للضامن وهو المستأنف عليه الثاني اذ أن ذلك يضطره الى سداد الدين من ماله

« وحيث انه يتعين اذن تأييد الحكم المستأنف (استئناف جرجس تدرس وآخر وحضر عنهما الاستاذ عزوز اسكندر ضد الشيخ علي عزوز صالح وآخر وحضر عنه الاستاذ محمد صدقي رقم ٢٠٠ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلي زكي البراني بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

وقد صدر حكم آخر بهذا المعنى

المحكمة

« وحيث ان الحكم المستأنف وجد في محله لأسبابه الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة ونزيد عليها أن التأمينات المقصودة بالمادة (٥١٠) مدني هي التأمينات الاستثنائية كالرهن العقاري والرهن الحيازي وحق الحبس وحق الامتياز

وكانت طريقة إثباته غير الطريقة المنصوص عليها بعقد الايجار فلا يكون له الحق في طلب تنقيص الاجرة إذا كان في وسع المستأجر تحقوقا وانه أن يروى ماتخلف من الشراقي (لو أنه لجأ لمصلحة الزى في الوقت المناسب (٣) المفهوم أن ما يسمى بالشراقي هي الارض التي لا يمكن ريعها وقت الفيضان لانخفاض منسوب النيل انخفاضاً لا يمكن معه رى هذه الارض بأى طريقة كانت

(المواد ٩٠ و ٣٦٣)

المحكمة

« ومن حيث ان الخلاف بين المصوم مقصور على نقطتين : الاولى ادعاء محمد أفندي أبي الفتوح ان بالعين المؤجرة عجزا في المساحة يطلب رفع اجرته والثانية أنه تخلف بالعين المؤجرة شراقي في كل سنة من سنوات الايجار الثلاث وان مساحة الشراقي قد أثبتتها الخبراء الثلاثة الذين تعينوا في دعاوى اثبات الحالة الثلاث وانه مادام وجود الشراقي ثابتا من تقارير الخبراء فان له الحق في خصم ايجار هذه المساحة لعدم انتقاعه بها

« وحيث انه بالنسبة للنقطة الاولى فقد نص في عقد الايجار وقائمة المازاد الموقع عليهما من محمد أفندي أبو الفتوح أنه عاين الاطيان المؤجرة مع ملحقاتها وانه قبل استئجارها بالحالة التي هي عليها صفقة واحدة باعتبار مساحتها الاسمية محجمة بعضها على بعض بما فيها المساقى والمصارف والجسور والسكك والتوالف والبور والبرك والعجز بمعنى أن يكون ذلك كله في مقدار المساحة المؤجرة بدون أدنى احتجاج وبدون أن يكون له أى حق في رفع مساحتها من المقدار المؤجر أو في تنقيص الايجار بسببها

« وحيث ان هذا الشرط صريح في النص على أن كل ادعاء من المستأجر بعجز في الارض المؤجرة أو غيره من الأوجه المبينة به تدعيلا لا يقبل منه تنقيص الاجرة بسببه لأن صفقة التأجير تمت بين المتعاقدين على أساس هذه الشروط وما دام أن هذا الشرط قانوني فليس للمستأجر أن يفصل من تعهد الوارد به ولا يجوز للمحكمة أن تبحث وراء ما يزعمه من تحقيق هذا العجز لان هذا الشرط ملزم له وعلى ذلك فادعاءه ان هناك محضرا بالتسليم من موظفي الاوقاف وأن العجز مثبت به فعلى فرض صحة هذا الزعم فليس له أن يطلب تنقيص الاجرة احتراماً للشرط الذي هو قانون المتعاقدين وعلى ذلك يكون الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المستأجر بتدقيق شيء من الاجرة مقابل العجز في محله وبتعين تأييده « وحيث انه فيما يختص بالنقطة الثانية وهي وجود أرض شراقي بالعين المؤجرة التي قضت محكمة أول درجة برفع اجرته فقد نص عقد الايجار في البند الثاني عشر منه على تعيين طريقة خاصة هي المبينة بهذا البند لاثبات وجود الشراقي بحيث اذا لم يثبت وجودها بهذه الطريقة فليس للمستأجر أن يطلب تنقيص الاجرة المقابلة لمساحة الارض الشراقي فاذا أثبت المستأجر أنه تخلف بالعين المؤجرة شراقي وكانت طريقة اثباته غير الطريقة المنصوص عليها بعقد الايجار فهل يكون له الحق في تنقيص الاجرة « ومن حيث ان الاوقاف تتمسك بشروط العقد وتقول ان طريق اثبات الشراقي المبين بالعقد يجب احترامه وليس للمستأجر أن يحمي عن اتباعه منعاً له عساه أن يتمتع في اتباع طرق اثبات اخرى من تلاعب ولأن الطريق التي رسمتها للاثبات ليس فيها أى خطة للتلاعب أو المجابة لانه الطريق التي يقوم بتحقيقها رجال

الحكومة الرسميون الذين هم بعيدون عن كل رغبة « ومن حيث ان المستأجر قد اتبع الطريق التي رسمها العقد وقدم طلباته للحكومة فرفضت رفع مال مادعى المستأجر أنه شراقي وثابت من أقوال مندوب الحكومة امام الخبراء الذين ندبوا في دعاوى اثبات الحالة أن السبب في رفض رفع مال أى جزء من هذه الاطيان يرجع الى أن المستأجر كان يمكنه أن يروى الارض المقول بانها شراقي وذلك بان يطلب الى مصلحة الري قطع طراد النيل وعليه في هذه الحالة أن يدفع تأميناً ولكنه لم يقدم هذا الطلب وانه لو قدم طلبه ودفع التأمين المقرر لا يمكن رى الارض بهذه الطريقة وعلى ذلك فتهاونه في الامر وتضييعه للفرصة في وقتها المناسب حتى حرمت الارض الري لا يعطيه حق مطالبة الاوقاف برفع ايجار الارض التي لم ترو لأن حرمانها من الري انما نشأ من تعمدته عدم اتباع الطريق الموصلة لريها

« وحيث انه مادام الامر كذلك فلا تعد هذه الارض شراقي بالمعنى المصطلح عليه لان المفهوم أن ما يسمى شراقي هي الارض التي لا يمكن ريها وقت الفيضان لانخفاض منسوب النيل انخفاضاً لا يمكن معه رى هذه الارض باى طريقة كانت فاما ان امكن ريها بطريقة من الطرق الفنية وهى مع ذلك لم ترو لسبب من الاسباب فلا تسمى شراقي وبالتالي لا ترفع الحكومة ضريبتها » وحيث انه ثابت من تقارير مناسيب المياه الواردة للاوقاف من رى الجيزة ما يفهم منه أنه كان يمكن رى هذه الارض

« وبما ان المستأجر لم يعمل على ريها فليس له أن يسلك طريقاً آخر لاثبات ان هذه الارض كانت شراقي وبالتالي أن يطلب رفع اجرتها

وذلك لانه أولاً لم يتبع الاجراءات الموصلة لريها اهمالاً منه أو تعمداً وثانياً لانه مشروط في العقد أنه لا يرفع من ايجار الشرافى الا بقدر الاطيان التي ترفع الحكومة مالها وانه مادام ان الحكومة لم ترفع الضريبة عن أى جزء من هذه الارض فلا محل اذن لرفع شيء من الايجار احتراماً لنصوص العقد من جهة ولان المستأجر كان في وسعه رى ما تخلف من الشراقي لو أنه لجأ الى مصلحة الري في الوقت المناسب وطلب اليها أن تعمل على ريها بقطع طراد النيل وقام بدفع الامانة المقررة في هذه الاحوال - وبما أنه لم يفعل شيئاً من كل ذلك فالمفروض أولى بالخسارة » وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف فيما قضى به من رفع مبلغ ٢١٧٨ جنيهاً على أنه مقابل اجرة المساحة التي تخلفت شراقي في سنوات الاجارة الثلاث لم يصب شاكلة الصواب للاسباب السابق ذكرها ولذلك يتعين الغاؤه والحكم للاوقاف بالزام المستأجر وضامته بهذا المبلغ (استئناف وزارة الاوقاف ضد محمد ابو الفتوح وأخري وحضر عن الاول الاستاذ حسن حسنى رقم ١١٢٤ سنة ١٩٢٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر جازى بك واحد مختار بك مستشارين)

٧٧

٢٣ مارس سنة ١٩٣٢

- ١ - ادارة أموال الغير - بوكالة أو غيرهما. الوكيل ملزم بتقديم الحساب.
- استثناء حالة الاعفاء الصريح أو الضمني .
- كالروابط الزوجية
- ٢ - وكالة . ضمنية - علاقة الزوجية . عدم وجود توكيل صريح
- لادارة أموال الزوجية . قيام هذه الحالة مدة
- طويلة . اعتباره رضاً عن أعمال الزوج .
- عدم جواز مطالبة بالحساب
- ٣ - وكالة : أموال الزوجية . عدم امتزاجها بأموال الزوج الزامه بالاتفاق
- على زوجته . غير مانع من ادارته لأملأ كما .
- وكالة عامة ضمنية . مدة طويلة . اعتباره تفويضاً
- مطلقاً وبرضاها عن تصرفاته . اعتباره .
- أميناً على المال . عدم مطالبة بالحساب .

المبادئ القانونية

(١) من يدير أموال غيره بأى صفة سواء كان بوكالة أو بدونها ملزم بحساب ادارته إلا اذا كان هناك إعفاء صريح أو ضمنى بهذا الخصوص كما فى الأحوال التى يكون فيها بين الطرفين روابط وعلاقات تعتبر قرينة على حصول المحاسبة بينهما ولا سيما إذا مضى زمن طويل لا يستهان به فإن تلك القرينة تصبح قوية جداً

(٢) متى ثبت أن الزوجة عاشرت زوجها مدة طويلة وعاشا معاً ولم تعمل له توكيلاً صريحاً كتابياً بأدارة أموالها ولا قبض ولا بصرف بل كان يجرى الأمر بينهما كما هو المعروف بين كل رجل وزوجته فيصبح وكيلاً بوكالة ضمنية (أو عرفية) مفوضة تفويضاً عاماً الى رأيه فى كيفية استغلال أموالها وقبض ما يجب لها قبضه وصرفه . ومتى ثبت أنه قام بذلك مدة تقرب من الخمسين سنة . ولم تسأله هى عن إدارته أو عن غلة أموالها فيستفاد من ذلك ومن هذا التفويض الغير كتابى ومع قيام الزوجية هذه المدة الطويلة أن الزوجة كانت راضية بما كان يفعله زوجها من كيفية استغلال وقبض وصرف خصوصاً متى ثبت أنه كان يصرف من مالها ومن ماله فى الشؤون العائلية وتربية أولادها وتزويجها بلا تمييز بين ماله ومالها تحت بصرها واشتراكها

وعليه لا يكون الزوج ملزماً فى حالة الفقرة الأولى طلب من زوجته إلا أن يقدم الغلة الموجودة فعلاً ولا يسأل عما سلف مما انفق

وصرف لأن الغلة السابقة تعتبر فى هذه الحالة أنها أنفقت وصرفت برضاء الزوجة وفى شئون المنزل والحياة العائلية . وكذلك فى حالة التوكيل الصريح . إلا إذا اشترط بنص صريح أن الزوج يقدم حساباً عن غلة وثمرات أموال الزوجة . فى هذه الحالة يكون ملزماً بتقديم حساب عن كل ما قبضه إذ يصبح ككل وكيل آخر .

(٣) ان ما تقضى به الشريعة الإسلامية من أن الزوج لا يترتب عليه امتزاج أموال الزوجين وأن الزوج مكلف بنفقة زوجته وعياله ولو كان للزوج مال يترتب عليه أن الشريعة لا تأبى على الزوج وقد كان خليطاً مع زوجته وكانت وكالته مطلقة عامة وضمنية فى القبض والصرف وقد تعاطى ذلك مدة كبيرة . والتى لا يفهم منها أن هناك تفويض مطلق فحسب بل ورضاؤها وأذنها لكل تصرفاته فلا يبين ما ينفق . ويكون القول قوله . لأن الشريعة تعتبره أميناً سلط على الاستغلال والقبض والصرف فيقبل قوله فيما سلط عليه والظاهر لا يكذبه

(المواد ٥١٢ و ٥٢١ و ٥٢٥)

المحكمة

» بما أن السيدة نفيسة هاتم رفعت هذه الدعوى على زوجها حضرة ابراهيم بك بهجت طلبت فيها تسليم أطيافها المبيتة بالكشف المقدم منها مع ما يتبعها من آلات ومواشى وأثاث وحاصلات والدقار والمستندات والأوراق وخاتمها الخاص بها والمنقولات المذكورة بكشف كما أنها طلبت الزامه بتقديم حساب عن إيرادات

عليها واحتياطيا جعل التحقيق في تناول الملكية في كل الاسس .

« وبما أن المحكمة قضت قبل الآن بتأييد وصف الحكم بالنفاذ بخصوص تسليم الاطيان وابتقت الفصل في المصاريف حتى يفصل في الموضوع .

« وبما أنه للفصل في الموضوع يجب الكلام على كل مسألة من مسائل النزاع .

(عن تسليم الاطيان بما يتبعها)

« بما أن ابراهيم بك بهجت لم يشكر في كل أدوار الدعوى ملكية السيدة زوجته الى الاطيان الا أنه كان يعترض على تسليمها الاطيان قبل انتهاء السنة الزراعية لانها مؤجرة الى مزارعين والسنة الزراعية التي كانت مرفوعة في غضون الدعوى قد انتهت وهى سنة ١٩٣١ وان السيدة على كل حال تحترم ما في يد المستأجرين من عقود لانها صادرة من ذوى صفة في التأجير فلا محل إذن للبحث في هذا الامر من هذه الجهة إلا أنه يبقى الفصل في موضوع تملك الآلات والمواشى التي قد تكون قد استلمتها السيدة بمقتضى الحكم القاضى بالنفاذ المؤقت اذ ابراهيم بهجت ينازعها في ملكية المواشى ويقول بأنها ليست ملكا لها لأن أطيانها كانت تؤجر دائما للمزارعين ولم يستغلها بطريق الزراعة على الذمة وان جميع المواشى الموجودة في الاطيان انما هى ملكه وتابعة لأطيانه الخاصة والمناسبة أن ادارة الاطيان جميعها سواء أكانت أطيانه أم أطيانها كانت ادارة واحدة وما كان مانع من وجود مواشى في أى أرض من الاراضى لعمل ما أولادائه حسب ما يرى من ترتيب الادارة فجرد وجودها في تلك الارض لا يدل دلالة قاطعة على أنها تابعة للارض ومملوكة لصاحبها .

ومضروقات الاطيان مدة وضع يده باعتباره زوجها ولأنه لم يعطها شيئا من ثمرة أرضها طوال هذه المدة التي تقارب الخمسين سنة .

« وبما أن ابراهيم بك بهجت دفع الدعوى بأن قال عن تسليم الاطيان أنه لا يمارض في تسليم الاطيان ويكون ذلك بعد انتهاء السنة الزراعية لانها مؤجرة الى المزارعين واما عن المنقولات المنزلية فقال بأن الاثاث الذي كان شورجا عند ترويجها في ذلك الزمن البعيد قد استهلك والاثاث الموجود الآن بالمتزل قد جددته هو حسب تطور الزمن وما يناسبه .

واما عن الحساب فدفع بأنه غير مسئول عن تقديم حساب للاسباب الواردة ومرافعته ومذكرته .

وبما أن محكمة أول درجة قضت فيما يخص الاطيان وما يتبعها بتسليمها للسيدة نفيسة هانم وباحالة الدعوى الى التحقيق فيما يخص المنقولات المنزلية لتثبت السيدة أنها من جهازها وفيما يتعلق بالحساب حكمت بتكليف الزوج بتقديم حساب عن مدة ١٥ سنة لغاية تاريخ رفع الدعوى الحاصل في ٨ فبراير سنة ١٩٣١ فاستأنف ابراهيم بك بهجت الحكم وطلب الغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض الدعوى والغاء وصف النفاذ عن الحكم بالتسليم كما أن السيدة استأنفت وطلبت في حالة الغاء الحكم بالنفاذ أن تبين السيدة حارسنة على الاطيان وتعديل الحكم فيما يتعلق بالحساب وجعل المدة المحكوم بتقليدهم الحجاب عنها هى مدة وضع يد زوجها بجميعها لا خمس عشرة سنة كما قضى به الحكم المستأنف وفيما يتعلق بالمنقولات بالغاء الحكم القاضى بالتحقيق والحكم لها بالمنقولات المحجوز

« وبما أن المحكمة أمام هذا ترى أن تسمح للسيدة نفيسة هانم أن تثبت بجميع طرق الاثبات ملكية الميراث التي وجدت في الأرض عند استلامها كما أن زوجها له أن ينفي ذلك .
(عن المنقولات المتزلية)

« وبما أن حصر البحث في أن تلك المنقولات هي من جهاز السيدة نفيسة مع مرور ما يقرب عن الخمسين سنة على زواجها بتعذر معه دون شك اثباته وليس هناك ما يمنع اطلاق بحث أساس المالك في مثل هذا المقام لأن السيدة لها مال ويجوز أنها جددت أثاث المنزل من مالها بعد استهلاك جهازها وترى المحكمة احالة الدعوى الى التحقيق على هذا الاساس .

(عن الحساب)

وبما أن محكمة أول درجة بنت حكمها القاضي بالزام ابراهيم بك بهجت زوج السيدة بتقديم حساب على أنه مقر بادارة اموالها ولا توصف هذه الادارة إلا بأنها ادارة وكيل لأموال موكلته وبإضافة هذا مع ما تقضى به اسس الشريعة الاسلامية من ان الزواج لا يترتب عليه امتزاج أموال الزوجين .

« وبما أنه ليس من الشك في أن الاصل ان كل من أدار أموال غيره بأى صفة سواء كان بوكالة أو بدونها ملزم بحساب ادارته إلا اذا كان هنالك اعفاء صريح أو ضمنى عن هذا الخصوص كما في الاحوال التي يكون فيها بين الطرفين روابط وعلاقات تعتبر قرينة على حصول المحاسبة بينهما ولا سيما اذا مضى زمن طويل لا يستهان به فان تلك القرينة تصير قوية جدا ذات أثر عظيم

« وبما أن السيدة نفيسة لا تنكر أنها عاشت زوجها وعاشا معا وانها لم تعمل توكيلا له صرحا

بكتابة بادارة أموالها ولا بقبض ولا بصرف بل جرى الأمر بينهما كالعروف بين كل رجل وزوجته من يوم أن تزوج بها فصار وكيلها بوكالة ضمنية (أو عرفيه) مفوضة له تفويضا عاما الى رأيه في كيفية استغلال أموالها وقبض ما يجب لها قبضه وصرفه وقد تعاطى ذلك مدة تقرب من الحسين سنة وهى لم تسأله شيئا سواء عن ادارته أو عن غلة أموالها أفلا يستفاد من هذا التفويض الغير كتابى وقيام الزوجية التي استمرت تلك المدة الطويلة حتى رفعت هذه الدعوى لأمر ما أن تلك السيدة كانت راضية بكل ما يفعله زوجها من كيفية استغلال وقبض وصرف وهو يقول بصراحة انه كان يستغل ويقبض الغلة ويصرف من مالها ومن القليل من ماله في الشؤون العائلية وتربية أولادها وتزويجها بلا تمييز بين ماله ومالها تحت بصرها وباشتراكها .

« وبما انه ينبى على ما تقدم أن الزوج الذى استغل أموال زوجته بمقتضى وكالة ضمنية لا يلزم في حالة الفرقة أولا أو طلب اليه من امرأته إلا بتقديم الغلة الموجودة الحاضرة ولا يسأل عما سلف مما أفق وصرف إذ تعتبر الغلة السابقة انها قد انقضت وصرفت برضاء الزوجة في شؤون المنزل والحياة العائلية وقد يكون الامر كذلك في حالة التوكيل الصريح إلا اذا اشترط فيه بنص أن الزوج يقدم حسابا عن غلة وثمرات أموال الزوجة ففي هذه الحالة يكون الزوج ملزما عن حساب كل ما قبضه ويصبح ككل وكيل آخر .

« وبما ان الاعتراض على هذا بانه يجب ملاحظة ما تقضى به الشريعة الاسلامية من أن الزواج لا يترتب عليه امتزاج أموال الزوجين وأن الزوج مكلف بنفقة زوجته وعياله ولو كان للزوجة

إنما لها أن تقدر طلب ادخال الضامن حق قدره ومتى وجدت أنه طلب جدى وله ارتباط بالنزاع المطروح أمامها فلها أن تأمر بأدخاله فى الدعوى غير أنه نظراً للنظام القضائى بمصر لا يكون للمحاكم الأهلية السلطة فى الفصل فى هذا الضمان اذا كان من يطلب منه الضمان أجنبياً ولذلك يكون من الضرورة الملزمة فى تلك الحالة احالة الموضوع برمته للمحاكم المختلطة ويتعين والحالة هذه الحكم بعدم الاختصاص فى موضوع النزاع الاصلى .

(المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ١٤٠ مرافعات مدنى أهلى)

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تتلخص طبقاً للمستندات والأحكام المرفقة بها فى أن المعلم محمد جاد المولى يملك منزلاً بالقرب من ميدان سليمان باشا - تجاوره قطعة أرض لحسين افندى احمد عيسى الذى اتفق مع شركة رولان على بنائها منزلاً فى سنة ١٩٢٤ ولما تم البناء رفع المعلم محمد جاد المولى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٦ دعوى مستعجلة أمام محكمة الأزبكية الجزئية على حسن افندى أحمد عيسى طلب فيها نذب خبراء لأثبات حالة منزله وماحدث فيه من الميل وبيان سببه وما يترتب على ذلك من التعويض وقد حكمت المحكمة المذكورة بنذب ثلاثة خبراء لأداء المأمورية الميمنة بحكمها . وقد تأيد هذا الحكم استئنافياً وبعد أن قدم الخبراء تقريرهم رفع المعلم محمد جاد المولى دعوى أمام محكمة مصر الأهلية فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ ضد حسين افندى احمد عيسى وطلب فيها الحكم عليه بالزامه بمبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً عما

مال انما هو اعتراض غير سديد فى المقام الذى نحن بصددده فان الشريعة الاسلامية لا تأبى على الزوج وقد كان خليطاً مع زوجته وكانت وكالته مطلقة عامة وضمنية فى القبض والصرف وقد تعاطى ذلك تلك المدة الكبيرة التى مضت والتى لا يفهم منها التفويض المطلق فقط بل رضاؤها واذنها بكل تصرفاته الايبين ما أنفق ويكون القول قوله لان الشريعة تعتبره أميناً سلط على الاستغلال والقبض والصرف فيقبل قوله فيما سلط عليه والظاهر لا يكذبه وهو يقول ولا يجد غضاضة انه استغل وقبض وصرف برضاها واذنها .

« وبما انه لا يعترض كذلك بأن الرضا والاذن ليس يوجد عنهما كتابة فان العلاقة وظروف الحال التى منعت السيدة نفيسة هانم أن تعمل توكيلاً صريحاً تشترط فيه مسئوليته عن الحساب هى بعينها التى حالت أن يأخذ الرضا والاذن كتابة . » وبما انه مما تقدم يكون حكم محكمة أول درجة فيما يخص الحساب فى غير محله ويتعين الغاؤه (استئناف ابراهيم بك بهجت وحضر عنه الاستاذ محمود فهمى جندية ضد الست نفيسة هانم بهجت وحضر عنها الاستاذ أحمد رشدى رقم ١٠٠٣ سنة ١٩٢٤ قضائية برئاسة عضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق حقى بك ومحمد زغلول بك مستشارين)

٧٨

٢٣ مارس سنة ١٩٣٢

اختصاص المحاكم بوجه عام - دعوى أمام المحاكم الأهلية - طلب ادخال ضامن أجنبى - طلب جدى - وجوب الحكم بعدم الاختصاص

المبدأ القانونى

إنه وان كان من الصحيح مبدئياً أن المحكمة المطروح أمامها النزاع ليست ملزمة قانوناً بأدخال ضامن فى الدعوى المرفوعة بهذا النزاع

عيسى بمبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضا عن الضرر الذى لحق منزله حيث حكمت هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٣١ بالزام حسين افندى المذكور بأن يدفع للمعلم محمد جاد المولى تعويضا مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وفوائده وبالزام شركة رولان بأن تدفع إلى حسين افندى أحمد عيسى جميع ما حكم به عليه للمعلم جاد المولى المذكور

« وحيث ان المعلم محمد جاد المولى كان قد دفع أمام المحكمة المختلطة بعدم اختصاصها بنظر هذا النزاع المرفوع أمامها بدعوى انه قائم بينه وبين حسين أحمد عيسى وكلاهما وطنيان وأن لا شأن له بدعوى الضمان المرفوعة من خصمه على المقاولين الذين أدخلهم ضمنا له وقد فصلت في ذلك المحكمة المختلطة ابتدائيا واستئنافية برفضه واختصاصها بنظر الدعوى .

« وحيث انه بعد أن قضى نهائيا أمام المحكمة المختلطة بالكيفية المتقدمة وحرك المعلم محمد جاد المولى الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية التى كانت قد حكمت بإيقافها وطلب فيها أن يقضى له عليه بمبلغ ٤٠٠ مليم و ١٥٠٣ جنيه منه ١٢٥٠ جنيها قيمة تكاليف دعوات يقول أنه من الضروري اجراءها لتقوية بناء منزله والباقي مصاريف دعوى اثبات الحالة التى رفعها أمام محكمة الازبكية بما فيها أتعاب الخبراء الذين ندبتهم هذه المحكمة .

« وحيث ان محكمة مصر الابتدائية الأهلية قضت بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ بالزام حسين افندى أحمد عيسى بأن يدفع للمعلم محمد جاد المولى ٣٠٠ مليم و ٢٥٣ جنيه قيمة مصاريف دعوى إثبات الحالة المذكورة بما فيها أتعاب الخبراء مع خمسى مصاريف الدعوى الحالية ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات وقد رفع الطرفان الاستئنافين

لحق منزله من الضرر باعتبار أن هذا الضرر نشأ من الطريقة التى اتبعت فى حفر أساسات منزل حسين افندى أحمد عيسى المذكور وقد قدم محامى حسين افندى أحمد عيسى دفعا فرعيا أمام المحكمة المذكورة بأن الدعوى ليست من اختصاصها لأن هذا النزاع مطروح أمام المحكمة المختلطة فقضت محكمة مصر الابتدائية الأهلية بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٨ بإيقاف النظر فى هذه الدعوى حتى يفصل فى النزاع المطروح أمام المحكمة المختلطة - أما عن النزاع المذكور الذى كان مطروحا أمام المحكمة المختلطة فوقائه تنحصر فى أن حسين أحمد عيسى رفع دعوى مستعجلة أمام قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر المختلطة على المعلم محمد جاد المولى والمقاولين الذين أقاموا منزله (أى منزل حسين أحمد عيسى) وهم من الرعايا الاجانب وعلى بعض الملاك المجاورين الذين بنوا منازلهم حديثا وطلب فى مواجعتهم نذب الخبراء الذين ندبتهم محكمة الازبكية الجزئية أو نذب خلافهم لمعاينة منزل المعلم محمد جاد المولى وبيان سبب الميل الذى حصل فيه وصدر حكم قاضى الأمور المستعجلة بالمحكمة المختلطة بنذب هـ . دفا . لاداء هذه الأمورية وقدم تقريره فى هذا الشأن وبعد ذلك رفع حسين أحمد عيسى دعوى موضوعية أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة على كل من المعلم محمد جاد المولى والمقاولين المذكورين طلب فيها الحكم أصليا باخلاء مسئوليته عن الميل الحاصل فى منزل المعلم محمد جاد المولى واحتياطيا الحكم على المقاولين المذكورين وهم شركة رولان واخوان هتئين بما قد يقضى به عليه من التعويض للمعلم محمد جاد المولى وقد انتهت هذه الدعوى أمام محكمة استئناف اسكندرية المختلطة والى طلب فيها المعلم محمد جاد المولى فرعيا أن يحكم له على حسين افندى أحمد

الحالين عن هذا الحكم .

« وحيث ان حسين افندى احمد عيسى طالب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لان له ضمانا وهم شركة رولان مسئولون امامه بكل ما يقضى به عليه للمعلم محمد جاد المولى

» وحيث انه عن بيان الطلبات التي يطلبها المعلم محمد جاد المولى القضاء له بمبلغ ١٢٥٠ جنيتها قيمة تكاليف دعوات يقول أنه من الضروري لصيانة منزله اجراؤها بسبب الخلل الذي حصل فيه .

» وحيث انه مما لا شك فيه أن المبلغ المذكور المطلوب الحكم به لعدل هذه الدعايم هو مقابل تعويض زعم المعلم محمد جاد المولى أنه أصبح من الضروري الزام حسين افندى أحمد عيسى به باعتبار أن هذه الدعايم يقتضيها الخلل الذي حصل بمنزله من فعل حسين أحمد عيسى المذكور والذي حكمت المحكمة المختلطة بمسئوليته عنه بالكيفية الواردة بحكمها .

« وحيث ان المحكمة المختلطة قضت بأن شركة رولان الاجنبية ضامنة لحسين أحمد عيسى بما يحكم به عليه للمعلم محمد جاد المولى .

» وحيث ان مبنى طلب الحكم بعدم الاختصاص هو ان حسين أحمد عيسى يطلب أن يفصل في التعويض المطلوب منه وهو تكاليف هذه الدعايم في مواجهة شركة رولان باعتبارها ضامنة له وهي شركة أجنبية لاسلطة للمحاكم الاهلية عليها .

» وحيث ان طلب ادخال الضمان في هذه الدعوى هو كما تقدم طلب جدى ومرتبب تمام الارتباط بالطلب الأصيل اذ السبب الذي يبنى عليه طلب التعويض وطلب الضمان واحد فيهما ومادام أن المطلوب الضمان منه هو شركة أجنبية فيتعين الحكم اذاً بعدم الاختصاص .

» وحيث انه فيما قام بين الطرفين من الخلاف

في أن الطلب الحالى لقيمة تكاليف الدعايم يدخل أو لا يدخل فيما قضت به المحكمة المختلطة من التعويض ليس لهذه المحكمة النظر فيه لأنه بحث في الموضوع الذى أصبح من شأن المحكمة المختصة وهي المحكمة المختلطة .

» وحيث ان مادفع المعلم محمد جاد المولى بأن المحكمة الاهلية مختصة بالنظر في الطلب المتقدم ذكره لأنه نزاع بين وطنيين مردود عليه بما تقدم من وجود ضامن اجنبي من حق حسين احمد عيسى ادخاله في الدعوى - حقيقة أنه من الصحيح مبدئياً أن المحكمة المطروح أمامها النزاع ليست ملزمة قانوناً بادخال ضامن في الدعوى المرفوعة بهذا النزاع انما لها أن تقدر طلب ادخال الضامن حق قدره متى وجدت انه طاب جدى وله ارتباط بالنزاع المطروح أمامها فلها أن تأمر بادخاله في الدعوى غير أنه نظراً للنظام القضائى بمصر لا يكون للمحاكم الاهلية السلطة في الفصل في هذا الضمان اذا كان من يطلب منه الضمان أجنبياً ولذلك يكون من الضرورة الملزمة في تلك الحالة احالة الموضوع برهته للمحاكم المختلطة وهو ما تراه هذه المحكمة .

» وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر دعوى التعويض المذكورة » وحيث انه عن مصاريف دعوى اثبات الحالة المحكوم بها من محكمة الازبكية واتعاب الخبراء المعينين فيها فان لهذه المحكمة أن تفصل فيها لأنها رفعت من محمد جاد المولى على وطنى مثله وقد قضى فيها بحكم نهائى بينهما فمن الحق أن يلزم بهما من حكمت بمسئوليته وهو حسين افندى أحمد عيسى وكذلك الحال بالنسبة لمصاريف الدعوى الابتدائية ولهذا ترى المحكمة الحكم بمصاريف الدعويين اما عن مصاريف الاستئنافين

المحكم

« من حيث إن الحكم المستأنف هو حكم محكم وقد دفع المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف لانه منصوص في مشاركة التحكيم على أن يكون الحكم نهائيا .

« وحيث انه بالاطلاع على مشاركة التحكيم وجد منصوصا فيها على أن الحكم الذي يصدر من المحكم يكون له صيغة التنفيذ على الطرفين .

« وحيث ان هذه العبارة لا تفيد أن الطرفين اتفقا على أن يكون الحكم المذكور نهائيا بل كل ما يفيد أنه اتفقا على أن يكون الحكم قابلا للتنفيذ ولذلك يكون الدفع في غير محله .

« وحيث ان المستأنف طلب في استئنافه الغاء حكم المحكم لسببين : اولهما أن المحكم لم يتبع الاجراءات القانونية في نظر الدعوى امامه طبقا للمادة « ٧١٧ » من قانون المرافعات وثانيهما أنه لم يقدم حكمه للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام طبقا للمادة « ٧٢٥ » منه .

« وحيث انه عن السبب الاول فان القانون أجاز الطعن في أحكام المحكمين بطريقتين الأولى الاستئناف على حسب الاصول المقررة في أحكام المحاكم « مادة ٧٢٤ مرافعات » والثاني طلب بطلان الحكم للأسباب الواردة في المادة ٧٢٧ مرافعات وكلها تدور حول وجوب صدور الحكم من محكم له صفة في اصداره ولذلك نصت المادة المذكورة على بطلان الحكم اذا كانت مشاركة التحكيم باطلا أو مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضاء بامتداده أو اذا صدر حكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها أو اذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكاتوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين أو اذا صدر الحكم بشيء لم يطالبه الخصام فني جميع هذه الاحوال يكون حكم

فان الملتزم بها هو المعلم محمد جاد المولى لأنه ما كان له أن يتمسك ويتشدد بطلب الحكم في الدعوى بعد أن طلب حسين أفندي أحمد عيسى الحكم بعدم الاختصاص بسبب مسألة الضمان الأجانب بل كان عليه أن يقبل هذا الدفع مع طلب الزام خصمه بمصاريف الدعوى الابتدائية ومصاريف دعوى إثبات الحالة .

(استئناف المعلم محمد جاد المولى وحضر عنه الاستاذ حسن حسنى ضد حسين أفندي أحمد عيسى وحضر عنه الاستاذ محمد زكى على بك رقم ٦٠٧ سنة ١٨ قضائية - رئاسة عضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٧٩

٢٤ مارس سنة ١٩٣٢

١ - تحكيم - طلب بطلان حكم المحكمين . احواله وردت على سبيل الحصر . استئناف . احواله .

٢ - تحكيم - ايداع حكم المحكمين . التأخير فيه . لا ينشأ عنه البطلان متى صدر الحكم في الميعاد .

المبادئ القانونية

(١) ان الأحوال التي يجوز فيها طلب بطلان حكم المحكمين قد أوردتها المادة ٧٢٧ مرافعات على سبيل الحصر ومتى كان المحكم قد تعين بناء على مشاركة صحيحة ولم يخرج عن حدودها فحكمه صحيح شكلا ولو كان هناك خطأ في الإجراءات التي بني عليها وفي هذه الحالة للخصم أن يطلب أمام محكمة الاستئناف متى كان الحكم قابلا له - اتخاذ الاجراءات الصحيحة الموصلة للحكم .

(٢) متى صدر حكم المحكمين في ميعاده المحدد له فتأخير ايداعه بقلم الكتاب عن ثلاثة أيام لا يترتب عليه بطلان .

(المواد ٧١٣ و ٧٢٤ و ٧٢٧ مرافعات)

٨٠

٢٩ مارس سنة ١٩٣٢
اجارة - فسخ - دفع المتأخر قبل الحكم النهائي - لا عمل للفسخ.

المبدأ القانوني

جرت المحاكم على أنه يسوغ للمستأجر في جميع الأحوال أن يمنع الحكم بفسخ عقد الايجار اذا عرض فعلا دفع المبلغ المستحق قبل صدور الحكم النهائي واعتبرت أن شرط الفسخ هو شرط تهديدى القصد منه مجازاة المستأجر عند عدم قيامه بتنفيذ ما تعهد به فاذا تنفذ العقد تماما فلا محل للتمسك بهذا الشرط (المادة ٣٨٨ مدنى)

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليه يدفع فرعيا بعدم جواز الاستئناف لقبول المستأنف الحكم الصادر ابتدائيا .

« ومن حيث ان القبول يجب أن يكون صريحا ولا يوجد فى الاوراق ما يدل على ان المستأنف قبل الحكم أمادفعه المبلغ المطلوب منه فلا يعد قبولاً للحكم لأن الحكم لم يكن مقصورا على المطالبة بتأخر الايجار بل كان شاملا لطلب الاخلاء أيضا .

« ومن حيث انه فضلا عما تقدم فان المستأنف يدعى أنه دفع المبلغ يوم صدور الحكم وقبل صدوره ويدعى المستأنف عليه عكس ذلك ويدعى أن الدفع وقع بعد صدور الحكم ولا يوجد مرجع يرجع قول أحد الطرفين على الآخر اللهم الا ظروف الدعوى وسعى المستأنف المتواصل للصلح وعند اللبس يتعين مراعاة مصلحة المتهدد (وهو المدين) واعتبار ان الدفع حصل قبل صدور الحكم وعليه لا يعتبر هذا الدفع أيضا

الحكم باطلا .

« وحيث ان هذه الاحوال وردت على سبيل الحصر ومتى كان المحكم قد تعين بناء على مشاركة صحيحة ولم يخرج عن حدودها فحكمه صحيح شكلا ولو كان هناك خطأ فى الاجراءات التى بنى عليها وفي هذه الحالة للخصم أن يطلب أمام محكمة الاستئناف متى كان الحكم قابلا لاتخاذ الاجراءات الصحيحة الموصلة للحكم .

« وحيث انه عن السبب الثانى فان الحكم متى صدر من المحكم فى الميعاد المحدد له فتأخير ايداعه بقلم الكتاب عن ثلاثة أيام لا يترتب عليه بطلان فضلا عن أن مشاركة المحكمين تاريخها ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولم يحدد فيها موعد لصدور الحكم وفى هذه الحالة تقضى المادة ٧١٣ من قانون المرافعات بوجوب صدور الحكم فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيين المحكمين وقد أصدر المحكم حكمه فى أول نوفمبر ١٩٣٠ وليس عليه أى تأشير بتاريخ ايداعه بقلم الكتاب ولم يدع المستأنف أنه أودع بعد انتهاء الثلاثة الشهور .

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم الصادر من المحكم فى هذه الدعوى ليس به وجه قانونى للبطلان .

« وحيث ان المستأنف لم يطلب من هذه المحكمة الحكم له بشىء معين فى الموضوع بل اقتصر على طلب الغاء الحكم للأسباب السابقة فيكون طلبه فى الواقع هو طلب بطلان الحكم فقط وقد صرح بذلك فى الجلسة الأخيرة وقال ان ليس له طلبات فى الموضوع .

« وحيث انه لذلك يكون الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه .

(استئناف محمد زهدى أفندى وحضر عنه الاستاذ محمد بنى ضد المعلم طه سالم وحضر عنه الاستاذ محمد صدقى رقم ٤٦٤ سنة ١٩٤١ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشى بك وعلى زكى العرابى بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٨١

٣٠ مارس سنة ١٩٣٢

١ - قصة - فرق القسمة . اعتباره بما للفرق . حق امتياز الشريك المستحق للفرق على الجزء المأخوذ منه .
حق الحبس

٢ - قصة - حكم القسمة الهائي . يكفي للسير في تنفيذ القسمة وتقاضي الفرق .

المبادئ القانونية

(١) يعتبر مبلغ فرق القسمة ثمنا لما خرج من نصيب بعض الشركاء في الأصل الى البعض الآخر الذي وقع هذا الجزء الخارج في نصيبه بحكم القسمة ويترتب على ذلك قانوناً أن يكون لصاحب هذا الجزء قبل القسمة حق الامتياز عليه بعد وقوعه في النصيب الجديد حتى يتم تنفيذ حكم القسمة بخلافه من أصل وفرق ومن تلك النتائج أيضاً حق الحبس لحين الاستيلاء على الثمن (٢) من المقرر أن صيرورة حكم القسمة نهائياً تكفي في ذاتها للسير في طريق تنفيذ القسمة الجبري ولا سيما التنفيذ الخاص بفرق القسمة .
(المادة ٤٥٧ مدني)

المحكم

« حيث ان الحكم المستأنف بني رفض دعوى المستأنف على انه لم يقدم ما يفيد ان المستأنف عليهم طلبوا استلام الجزء الذي اختصوا به في حكم القسمة أو انهم وضعوا يدهم عليه فعلاً لانه ثابت في حكم القسمة الذي صار انتهائياً انه واجب عند الاستلام .

« وحيث انه لا نزاع بين الطرفين في أن حكم القسمة واختصاص المستأنف عليهم بالقسم الأول من الأقسام الستة التي حصل عليها الفرز أصبح نهائياً واجب النفاذ . متجاً كل نتائجها .

قبولاً للحكم لانه حصل قبل صدور وبتعين رفض الدفع وقبول الاستئناف .

عن الموضوع

« من حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلاً .

« ومن حيث ان الاستئناف مقصور على طلب الغاء الشق الأخير من الحكم القاضي باخلاء العين المؤجرة :

« ومن حيث ان الحكم بالاخلاء بني على تأخير المستأنف عن دفع الايجار في مواعيده ومخالفته لشروط أحد عقدي الايجار (لان واحدا منهما يشترط الفسخ في حالة التأخير)

« ومن حيث انه ثابت من المستندات المقدمة في الدعوى ان المستأنف دفع يوم الحكم ما كان مطلوباً منه وقت رفع الدعوى وما استحق الى اليوم الذي دفع فيه المبلغ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١)
« ومن حيث ان المستأنف جاء أمام محكمة الاستئناف ودفع ما استحق عليه أيضاً ..

« ومن حيث ان المحاكم قررت في كثير من قضايا الايجار انه يسوغ للمستأجر في جميع الاحوال أن يمنع الحكم بفسخ عقد الايجار اذا عرض فعلاً دفع المبلغ المستحق قبل صدور الحكم النهائي واعتبرت أن شرط الفسخ هو شرط تهديدى القصد منه مجازاة المستأجر عند عدم قيامه بتنفيذ ما تعهد به فاذا نفذ العقد تماماً فلا محل للتمسك بهذا الشرط .

« ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الحكم بالاخلاء في غير محله ويتعين الغاؤه . .

(استأنف السيد على حسن الحاق وحضر عنه الاستاذان عبد العزيز المولى بك ورافع محمد ضد حسن ائدى على سلام وحضر عنه الاستاذ احمد نجيب برادة بك رقم ٣١٨ سنة ١٩٤٩ ق رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الحامى الجندى بك وعلى حيدر حجازي بك واحد مختار بك مستشارين)

المصاريف فهم ملزمون بها عن الدرجتين .
(استئناف متولى أفندى يوسف وحضر عنه الاستاذ محمد
زكى على بك ضد محمد أفندى عبد الرؤوف وآخرين وحضر
عنهم الاستاذ محمد ابراهيم أبو العين رقم ٢١٠ سنة ١٩٠٩ ق -
رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك ومحمد توفيق
حتى بك ومحمد زغلول بك مستشارين)

٨٢

٣١ مارس سنة ١٩٣٢

وقف . ناظر وقف . لا يجوز محاسبته الا بناء على طلب المستحقين

المبدأ القانونى

ان القول بأن ناظر الوقف الجديد له الحق
إطلاقاً فى أن يحاسب الناظر القديم عما قبضه
من غلة الوقف وما صرفه منها لا سند له من
الأحكام الشرعية بل ان هذه الأحكام تنص
على أن المستحقين هم أصحاب الحق فى تلك
الحاسبة وفى المصادقة عليها .

فلا يجوز لاحد غيرهم محاسبة الناظر الا القاضى
صاحب الولاية الشرعية على الاوقاف ان رأى
ضرورة لذلك .

(مادة ٢١٧ من قانون العدل والانصاف)

المحكمة

« حيث ان وزارة الاوقاف عدلت طلباتها
فى المذكرة المقدمة منها أخيراً المعلنة بتاريخ ١٧
مارس سنة ١٩٣٢ فطلبت «الحكم على ابراهيم أفندى
زين العابدين بمبلغ ٥٢٩ جنيهاً و ٣٢ ملماً مع
الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماة وذلك علاوة
على المبلغ المحكوم به لها على المستأجر على زكريا»
وقد أصبح الاستئناف بعد هذا التعديل قاصراً
على طلبات الوزارة ضد ابراهيم أفندى زين العابدين
« وحيث ان ابراهيم أفندى زين العابدين يدفع
دعوى وزارة الاوقاف بأنه استلم المبلغ المطلوب

الذاتونية والمادة ٤٥٧ من القانون المدنى تنص
على ان « الحصبة التى وقعت فى نصيب أحد
الشركاء تعتبر انها كانت دائماً ملكه قبل القسمة
وبعدها ويعتبر هو انه لم يملك غيرها من الاموال
التي قسمت » وهذا معنى ما يقال من أن « القسمة
مقررة للمالك لا منشئة له » وأقرب نتائج القسمة
هو ازالة حالة الشيوع بين الشركاء بحيث لا يملك
احدكم تعطيل تنفيذ حكمها النهائي بحال .

« وحيث انه لا نزاع ايضاً بين التفسيرين فى
أن مبلغ فرق القسمة معتبر ثمناً لا خرج من
نصيب بعض الشركاء فى الاصل الى البعض
الآخر الذى وقع هذا الجزء الخارج فى نصيبه
بحكم القسمة . ومن ثم يترتب على ذلك قانوناً
أن يكون لصاحب هذا الجزء قبل القسمة حق
الامتياز عليه بعد وقوعه فى النصيب الجديد حتى
يتم تنفيذ حكم القسمة بخذافيه من أصل وفرق
ومن تلك النتائج ايضاً حق الحبس لحين الاستيلاء
على الثمن حسب الاتفاق .

« وحيث انه من المقرر أن صيرورة حكم القسمة
نهائياً تكفى فى ذاتها للسير فى طريق تنفيذ
القسمة الجبرى ولا سيما التنفيذ الخاص بفرق
القسمة ولا معنى لقول المحكمة بعد ان خصت
المستأنف عليهم بالقسم الاول من تلك الاقسام
الستة الاتدعم تخصيص الملكية فى القسم المذكور
بإضافة فرق القسمة اليه لتفريق الذى وقع
نصيبه فى هذا القسم

وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى
غير محله ويتعين الغاءه والحكم للاستئناف بما طلب
عدا التضامن لأن المستأنف عليهم شركاء فيما بينهم
فى مجموع العين فهم وشأنهم فى اقتسام المحكوم
به عليهم بحسب انصبتهم وعلى نسبتها . أما

الحكم به عليه من على افندى زكريا مستأجر أطيان وقف زين العابدين الذي كان ناظرا عليه ثم صرفه الى مستحقه

«وحيث ان وزارة الاوقاف مسامة بأن ابراهيم افندى في التاريخ الذي قبض فيه ذلك المبلغ وهو ابريل سنة ١٩٢٨ كان ناظرا على الوقف ومن المعلوم أن الاحكام الشرعية تنص على أن وظيفة ناظر الوقف تحصيل أجور أعيانه وغلاته وصرف ما اجتمع منها في مصارفها الشرعية على حسب شرط الواقف كما تنص على أن الأجور والغلات متى قبضها ناظر الوقف تعتبر شرما أمانة تحت يده للمستحقين في الوقف ولهؤلاء المستحقين أن يرفعوا دعوى على الناظر بالمطالبة بها وبمحاسبته على ما صرفه منها ولا يجوز لأحد غيرهم محاسبة الناظر الا القاضي صاحب الولاية الشرعية على الاوقاف ان رأى ضرورة لذلك

«وحيث ان وزارة الاوقاف بصفتها في الدعوى لم تقدم دليلا على أن المستحقين أنابوها عنهم في المطالبة باستحقاقهم فلا صفة لها قانونا في رفع دعوى به على الناظر السابق

«وحيث من جهة أخرى فان وزارة الاوقاف ليست مسئولة الا عما قبضته من أجور عقارات الوقف ومحصول مزروماته وعما أنفقته في مصالح الوقف وما صرفته الى المستحقين وغيرهم « مادة ٢١٧ من قانون العدل والانصاف » فلامصلحة لها اذن في دعواها على ابراهيم افندى زين العابدين - الناظر السابق - وتكون هذه الدعوى غير مقبولة لأن مناط قبول أى دعوى ما يكون لرافعها من المصلحة فيها

« وحيث ان القول من وزارة الاوقاف بأنها قد ترى أن مصلحة الوقف تقضى بانفاق ذلك الايجار على الوقف لا يجعل دعواها مقبولة أيضا

لان ناظر الوقف في ابريل سنة ١٩٢٨ التاريخ الذي قبض فيه غلة الوقف - رأى أن المصرف الشرعى لتلك الغلة هو تسليمها الى المستحقين ولم يقم الدليل على أن تصرفه هذا غير شرعى أو مخالف لشرط الواقف كما أن القول بأن ناظر الوقف الجديد له الحق اطلاقا في أن يحاسب الناظر القديم عما قبضه من غلة الوقف وما صرفه منها لم يكن له سند من الاحكام الشرعية بل أن هذه الأحكام تنص على أن المستحقين هم أصحاب الحق في تلك المحاسبة وفي المصادقة عليها

(استاذ وزارة الاوقاف ضد على افندى زكريا وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمود توفيق وعن الثالث الاستاذ عوض نجيب رقم ١٣٥٣ سنة ١٩٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشى بك وعلى زكى العرابى بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٨٣

٤ ابريل سنة ١٩٣٢

رهن - وضع يد الرهن على العين . استغلالها . لا يعتبر علاقة مؤجر بمستأجر

تقادم - عدم سران مواعيد التقادم الخمسى . وجوب المحاسبة على الغلة المقبوضة بالفعل .

المبدأ القانونى

لا يمكن اعتبار علاقة الدائن المرتهن بمدينه الراهن عند التصفية والمحاسبة على الغلة علاقة مستأجر بمؤجر حتى تسرى عليها أحكام الايجار ومنها حكم تقادم الاجرة بالتقادم الخمسى (المادة ٢١١ مدنى) بل علاقة دائن بمدين اتفقا على جعل العقار بيد الدائن يستغله على أن يحاسب صاحبه على الغلة عند حلول الدين وعلى ذلك يتعين في هذه الحالة أن لا يحاسب الدائن

يعتبر النزاع الحاضر نزاعاً عن حق شخصي بحث لا تعلوه أى مسحة عقارية ما .

« وحيث ان علاقة الدائن المرتهن بمدينه الراهن لا يمكن اعتبارها عند التصفية والحاسبة على الغلة والهوائد ومصاريف استغلال العقار بالمادة ٥٤٥ مدنى علاقة مستأجر بمؤجر حتى يمكن فى هذه الحالة الأخذ بينهما بأحكام الإيجار ومنها حكم تقادم الأجرة بالتقادم الخمسى بالمادة ٢١١ مدنى كما يدعى المستأثرون . بل هى علاقة دائن بمدين اتفاقاً على جعل العقار بيد الدائن يستغله على أن يحاسب صاحبه على الغلة عند حلول الدين وعلى ذلك يتعين فى هذه الحالة أن لا يحاسب الدائن على اعتبار أجر المثل وهو أجر ظنى مأخوذ فيه بالقياس بالأمر الواقع . بل يجب محاسبته على ما دخل ذمته بالفعل من الغلة سواء كان الاستغلال للغلة قد جرى على قاعدة أجر المثل أو أقل أو أكثر وأن يرد من ماله عند المحاسبة للمدين الفرق بين أجر المثل وما استغله بالذات فيما هو أقل من أجر المثل . وهو لا يلزم بالفرق الا اذا شاب استغلاله غش أو تدليس أو شابه خطأ جسيم فى حكم الغش .

« وحيث اذا ما ثبت ذلك من الوجهة القانونية وجب حينئذ فى تقدير المحاسبة التى أجراها الخبير أن لا يؤخذ فيها على قاعدة أجر المثل كما فعل ذلك الخبير . انما يؤخذ فيها على الاستغلال الفعلى الذى لم تشبه شائبة ما من جانب المستأثرين

(استئناف محمد ساعى البلتانى وآخرين وحضر عن المنسة الاول الاستاذ محمد حسن وعن السادس الاستاذ محمود فهمى جندية ضد محمود زيدان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عزيز مشرقى رقم ٢٢٩ سنة ٤٩ قضائية - برئاسة وعضوية سعادة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام دغنى بك مستشارين)

على اعتبار أجر المثل بل يجب محاسبته على ما دخل ذمته بالفعل من الغلة سواء كان الاستغلال قد جرى على قاعدة أجر المثل أو أقل أو أكثر وأن يرد من ماله عند المحاسبة للمدين الفرق بين أجر المثل وما يستغله بالذات فيما هو أقل من أجر المثل ولا يلزم بالفرق إلا إذا شاب استغلاله غش أو تدليس أو خطأ جسيم يعتبر فى حكم الغش

(مادتاً ٥٤٥ و ٢١١ مدنى)

المحكمة

« حيث ان المستأثف عليهم وقد حلوا محل بقية الورثة الذين تصرفوا اليهم ما ورثوه فى الارض المرهونة المتنازع عليها الآن بما تحمله من الديون فهم فى حل حينئذ من محاسبة ورثة الدائن وهم المستأثرون عن الدين جميعه ولا حق لهؤلاء الاخيرين فى الاعتراض على عدم تسجيل عقود التصرف الصادرة الى المستأثف عليهم لأنهم لا يقفون ازاء المشترين موقف الطالب بحق الافضلية بحق عينى لان الاستناد الى عدم التسجيل واثارة النزاع فيه لا يصدر الا عن شخص يدعى حقاً عينياً عقارياً يتنازع فيه آخر . أى أن الاثنين يتنازعا حقاً عينياً عقارياً يدعيه كلاهما ويطعن الواحد منهما ضد الآخر بعدم تسجيل عقده . وأما وحالة النزاع فى الدعوى وهى خارجة عن النزاع على حق عينى عقارى فلا يصح قانوناً لورثة الدائن المرتهن منازعة المشترين من ورثة المدين الراهن حق المشترين فى محاسبة ورثة الدائن على الدين وتصفيته على اعتبار أن المشترين وهم المستأثف عليهم قد حلوا محل ورثة المدين فى الدين وأنهم لذلك يطلبون تصفيته ولا يدخلون فى نزاع عقارى مع ورثة الدائن . وعلى ذلك

قضايا المحاكم الكلية

٨٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٨ أبريل سنة ١٩٣١

١ - اختصاص القضاء الأهلي - في نزاع على عقار . عما اذا

كان وقف أو ليس بوقف

٢ - حكم شرعي - باعتبار عقار ما . داخلا في حجة الوقف .

عدم صحته . فصل المحكمة الأهلية في النزاع . جواز

رفع اشكال قبل التنفيذ . وإيقافه

٣ - حكم صادر من هيئة . غير مختصة قانونا . بالفصل في موضوعه .

اعتباره كأن لم يكن

المبادئ القانونية

(١) اذا انحصر النزاع فيما اذا كان العقار

المختلف عليه موقوفا أو غير موقوف وأنه

يدخل أو لا يدخل ضمن حجة الوقف

وجب اعتبار النزاع داخلا في اختصاص

القضاء الأهلي لعدم تعلقه بأصل الوقف

(٢) اذا صدر حكم شرعي بدخول عقار

في الوقف - أي باعتبار العقار المتنازع عليه

داخلا حجة الوقف وتمكين ناظر الوقف من

وضع يده عليه - اعتبر الحكم صادرا من محكمة

لا تملك حق الاختصاص في إصداره ويجب

على المحكمة المدنية المختصة أصلا بإصداره عدم

التعويل عليه واعتباره كأنه لم يكن . وفي هذه

الحالة يجوز رفع دعوى إشكال في تنفيذ مثل

هذا الحكم الشرعي ويتعين قبول دعوى

الاشكال في التنفيذ قبل وقوعه وقبل الاشكال

. ومنع صاحب الحكم الشرعي من تنفيذه

ويرجع الفصل في هذا الاشكال الى المحاكم

الأهلية المختصة أصلا وتشريعا ونظاما

(٣) بما أنه قد تعينت للمحاكم الشرعية

اختصاصاتها ووضع لها الواجبات خاصة بأجراءات

التقاضي أمامها - وقد تعينت أيضا اختصاصات

المحاكم الأهلية ووضع لها مجموعة القوانين

المدنية والتجارية والمرافعات . الخ وحظرت

لأئحة ترتيب المحاكم عليهما من تعدى اختصاصها

الى اختصاص المحاكم الشرعية بالمادة ١٥ -

فانه يثبت من ذلك كله أن كل نظام قضائي

وقد استقل باختصاصه وقوانينه أصبح في

تكوينه غير مندمج في الآخر - فاذا ما تعدى

نظام على آخر وادعى له اختصاصا فتدخل في

اختصاص الآخر وجب اعتبار التعدي في

الاختصاص عملا لا يقبله النظام الآخر . واعتبار

الحكم في هذه الحالة كأن لم يكن .

(المواد ١٥ و ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم

الأهلية - والمادة ٨٠ وما بعدها منها و ٤٨ و ٥٥

و ٤٣ و ٥٣ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢

الوقف قضى فيها بالرفض باعتبار الادعاء بالملكية لا يعتبر تعرضاً لواضع اليد . وجاء الناظر بعد ذلك ورفع دعوى حراسة طلب فيها وضع القدر المتنازع عليه تحت الحراسة القضائية حتى يقضى في أمر تسليمه وقضى فيها بتعيين عبدالعزيز أفندى حارساً بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٩ وتنفيذ الحكم بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٩ . ثم جاء الناظر بعد هذا كله وأعلن عبدالعزيز أفندى بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بتسليمه الأرض تنفيذاً للحكم الشرعى المتقدم الصادر بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ . وقد اعتبر عبدالعزيز أفندى هذا الاعلان الأخير مقدمة لتنفيذ الحكم الشرعى بما يتعارض مع حكم الحراسة الصادر من القضاء الاهلى فسارع الى رفع الدعوى الحاضرة باعتبارها اشكالا في تنفيذ لم يقع بعد ولكنه سبق عند تنفيذ الحكم الشرعى وطلب فيها ايقاف تنفيذ الحكم الشرعى المذكور . وقضت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر هذا الاشكال باعتباره خاصاً بتنفيذ حكم شرعى وباعتبار القضاء الشرعى مختصاً بنظره طبقاً للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة سنة ٩١٠ وقد رفع المستأنف هذا الاستئناف ويطلب فيه قبوله في شكله واختصاص القضاء الاهلى بنظره . وفي موضوعه بايقاف تنفيذ الحكم الشرعى المذكور « وحيث انه لاجل البت في هذه الدعوى لا بد من تناول المسائل الآتية : - تعدى المحاكم الشرعية اختصاصها المحدود لها في الاحوال الشرعية . ماهى قيمة الحكم الصادر في غير حدود الاختصاص . وما هو موقف المحاكم الاهلية أمام هذا الحكم . وهل يجوز قبول اشكال في تنفيذ لم يقع بعد وألا بد من انتظار وقوع التنفيذ لاجل رفع الاشكال .

« وحيث عن اختصاص القضاء الشرعى فانه وقد أنشئت المحاكم الاهلية في سنة ١٨٨٣ وعملت لها لائحة ترتيب في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ولائحة داخلية في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ووضعت لها قوانين خاصة وهى القانون المدنى والتجارى والمرافعات والعقوبات وتحقيق الجنايات في سنة ١٨٨٣ وتعين اختصاصها في مختلف الالوان في المواد ١٥-١٧ من لائحة الترتيب - وجاء الشارع المصرى ونظم من طريق آخر المحاكم الشرعية تنظيماً جديداً آخر العهد له فيها اللائحة الجديدة المعروفة وهى لائحة سنة ١٩١٠ .

« وحيث انه يفهم من تنظيم المحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية ومن وضع قوانين خاصة بها أن اكل هيئة اختصاصها معيناً لا يجوز قانوناً أن تعداه اقتياتاً على اختصاص الهيئة الأخرى . فاذا وقع خلاف في الاختصاص جاز البت فيه بالطرق المقررة قانوناً (أنظر المادة ٨٠ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية)

« وحيث ان المحاكم الاهلية قد أنشئت للبت في كل ما يتعلق بالمعاملات عقارية كانت أم منقولة ولم يخرج من اختصاصها الا ما نصت عليه لائحة ترتيبها بالمواد ١٥-١٧ في حدود الاحوال المقررة بالقانون المدنى (المواد ٤٨ - ٥٣ فيما يتعلق بالهبة المواد ٥٤ - ٥٥ و ١٣٠ فيما يتعلق بالتوريث والوقف والاهلية في الابناء - . والمواد ٥٣ و ١٤٣ في الغاء الوقف الحاصل اضراراً بدائى الوقف . والمواد ١٥٥ - ١٥٧ فيما يتعلق بنفقة الاقارب والاصهار)

« وحيث ان هذه المسائل الشرعية التى وردت بالقانون المدنى لا تصبح من اختصاص القضاء الاهلى الا اذا تجردت عن النزاع الشرعى البحت وأصبح النزاع مقصوراً فيها على الناحية المدنية

بعبء عن أصل الوقف . وقد جرى القضاء المدني على قاعدة البت في مثل هذا النزاع واعتباره من اللون المدني البحت الذي له صبغته المالية البحتة الامر الذي يخرجهما من الاختصاص الشرعى . وان كان القضاء المدني لازال لم يستقر على رأى ثابت فيما يتعلق بمدة التقادم في الوقف ان كانت ٣٣ سنة أو ١٥ سنة فان عدم الاستقرار هذا لا يخرج النزاع من مجاله الاصلى المدني البحت . اذ يبقى النزاع دائما وأبدا ولونه مدنى لا تعرفه مسحة شرعية تجعله من اختصاص القضاء الشرعى . « وحيث وقد صدر حكم شرعى في الدعوى الحاضرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بجرى العين المتنازع عليها في الوقف نظارة المستأنف عليه وتسليم العين الى الناظر بالحدود الواردة بالحكم بعد أن رفض الأخذ بدفاع المستأنف الذى دفع الدعوى الشرعية بالدفع الخاص بتقادم الدعوى - فانه لا يمكن اعتبار هذا الحكم الشرعى قد بت بتا قانونيا صحيحا من وجهة نظام المحاكم وترتيبها لانه مادام قد تبين بأن النزاع في العين هو نزاع عقارى مدنى بحت لا مساس له بأصل الوقف فان هذا النزاع يخرج عن الاختصاص الشرعى ويدخل دائرة الاختصاص الاهلى وان كان الحكم الشرعى المذكور صدر بعد رضا طرفيه بالدفاع في الموضوع ودون التمسك بالدفع بعدم الاختصاص ، فانه لما كان قد تقرر في صدر هذا الحكم بان الدفع بعدم الاختصاص في مثل هذه الاحوال له مساس بنظام المحاكم والنظام العام ، فانه يتعين على ذلك اعتبار ما جاء مخالفا للنظام العام كأن لم يكن . واعتبار النزاع بين الناظر والمتنازع له لازال قائما وأن الجهة المختصة بالفصل فيه هي جهة القضاء الاهلى . وليس أدل على صحة الرأى في نظر المستأنف عليه الناظر

البحتة أو كان النزاع الشرعى فيها غير جدى ومبتوت فيه في الشريعة الاسلامية . وهذا يدل من جانب الشارع والقضاء الذى جرى على ذلك أن النزاع يصبح من اختصاص القضاء الاهلى كلما انحصرت دائرة في اللون المالى وحده وأما اذا انصب النزاع على أمر شرعى لا بد فيه من الرجوع الى تمحيص موضوعى أو قانونى فالأمر في ذلك يرجع حتما للقضاء الشرعى . « وحيث ان هذا النظام في التفرقة بين القضاء الاهلى من ناحية والقضاء الشرعى من ناحية النظام قد لوحظت فيه حتما المصلحة العامة والنظام العام . ومادام لا يصبح للأفراد الاتفاق على الاختصاص الاهلى في الانكحة مثلا وما يتعلق بها ولا يصبح الأخذ بحكم أهلى يصدر بناء على هذا الاتفاق ان جاز وقوعه لمخالفة ذلك لنظام المحاكم وللنظام العام فانه لا يصبح أيضا للأفراد الاتفاق على الاختصاص الشرعى في أمر يرجع لأمر المعاملات البحتة عقارية كانت أو منقولة اذ مثل هذا الاتفاق مناف لروح نظام المحاكم وهو يتعارض مع النظام العام . وعلى ذلك يصبح كل حكم شرعى من هذا القبيل جاء في غير الحدود المعينة للقضاء الشرعى حكما لا يمكن أن يقوم له وزن قانونى ولا يمكن الأخذ به أمام المحاكم الاهلية : كل ذلك مراعاة للنظام العام في جميع الاحوال » وحيث فيما يتعلق بالوقف فانه لم يخرج بشأنه من اختصاص القضاء الاهلى بالمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الامتعلق بأصله فقط . ولا يمكن بأى وجه ما اعتبار النزاع القائم على ما اذا كان العقار موقوفا أو غير موقوف أو على ما اذا كان الوقف قد تقادم بالزمن أم لم يتقادم - لا يمكن اعتبار ذلك راجعا لأصل الوقف . انما هو نزاع مدنى بحت لا يخضع للقضاء الشرعى مادام الأمر

أنه رفع بنفسه دعوى حراسة يطلب فيها وضع العين المتنازع عليها تحت الحراسة القضائية وقضى فيها فعلا بطله وتعيين المستأنف حارسا ورضى الناظر بذلك وتنفيذ الحكم من جانبه . وجعل سبب طاب الحراسة أن هناك نزاعا يتعلق بتسليم العين مع أنه وقد صدر الحكم الشرعى لمصلحته فما كان لديه مسوغ في نظره الى طلب تعيين حارس حتى يبت في أمر التسليم مادام قد بت الحكم الشرعى في تسليم العين الى الناظر . وأما وقد اعتقد الناظر بأن أمر التسليم له صبغته المدنية البحتة وأنه لا مفر له من الالتجاء الى القضاء المدني بشأنه فقد لجأ الى رفع دعوى الحراسة

« وحيث لما تقدم لا محل للرجوع حينئذ للمواد ٣٤٧ و ٣٤٨ من لائحة المحاكم الشرعية لأنها لا تتعلق الا بالاشكالات التى تقع عن أحكام شرعية صحيحة من حيث الاختصاص . وأما اذا جاء الحكم الصادر من المحكمة الشرعية مخالفا لاصول الاختصاص الراجع لانظام المحاكم الأهلية فان الاشكال فى تنفيذه لا يرجع فيه الى المحاكم الشرعية بل يرجع فيه الى القضاء المختص أصلا شرعا وقانونا ونظاما وهو القضاء الاهلى فى هذه الحالة الحاضرة

« وحيث ان دعوى منع التعرض التى رفعها عبدالعزيز افندى وقضى فيها بالرفض هى دعوى صحيحة طبقا للاعتبارات المتقدمة ويعتبر ناظر الوقف متعرضا له فى العين مادام الحكم الشرعى بيده ومادام يظهر رغبته فى التمسك به ومادام قد أعلنه به بالفعل وطلب تسليم العين المتنازع عليها اليه بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بعد أن صدر الحكم بتعيين المستأنف حارسا بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٩

« وحيث انه لما جاء الناظر وأعلن المستأنف

بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بضرورة نفاذ الحكم الشرعى فان المستأنف كان فى حل من رفع هذا الاشكال قبل حصول التنفيذ التام . نعم ولو أن العمل جرى على أن الاشكال انما يرفع عقب التنفيذ . الا أنه ليس هناك مانع قانونى يحول دون رفع المستشكل اشكاله امام القضاء قبل التنفيذ . لان موضوع الاشكال لا يخرج عن كونه أن صاحبه انما يدلى ببرهانه على أن التنفيذ ليس فى محله الآن وان هناك مانعا يحول دون حصوله . وأن البحث يدور إذ ذاك على معرفة ما اذا كان هذا العائق هو حائل قانونى صحيح أم لا ، فالبحث ينصب على تمحيص هذا العائق ومعرفة حقيقته وهل هو صحيح قانونا ويصح اعتباره حائلا دون التنفيذ أم لا . وهذا البحث المنصب على العائق يصح حصوله عند وقوع التنفيذ أو قبل وقوعه كما أنه يصح البحث فيه أيضا اذا وقع التنفيذ ولكن لم يتم وبقيت له اجراءاته أما اذا تم التنفيذ فلا يقبل الاشكال . كما اذا حصل التنفيذ بتسليم عقار وتسلم العقار فعلا . فانه لا يجوز بعد ذلك رفع اشكال فى التنفيذ . انما يصح رفع دعوى مستقلة بإبطال محضر التسليم . وأما اذا توقع حجز تنفيذى على منقول وتعين يوم للبيع بعد حصول اجراءات النشر فانه يصح قبول الاشكال فى التنفيذ الى يوم البيع وأما اذا حصل البيع فلا يقبل . وانما تقبل دعوى مستقلة بإبطال التنفيذ كدعوى ابطال محضر تسليم عقار كما تقدم

« وحيث لما تقدم يتعين قبول هذا الاشكال الحاضر موضوع النزاع القائم ولو أنه أشكال قام قبل التنفيذ مادامت وجوه الاشكال وأدله معروفة من الآن وطرحت بالفعل امام هذه المحكمة

صدر قانون التخفيض وهي مع عدم الاخلال
بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠
فلا توجب توافر شرائط قانون التأجيل
لامكان قبول التخفيض بل المراد فيها استمرار
سريان قانون التأجيل فيما يتعلق بالتأجيل
ذاته بالنسبة لتأخر ايجار سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩
الزراعتين وأحكام هذا التأجيل
(القانونان رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ و ١٣ سنة ١٩٣١)

المحكمة

«من حيث ان المدعى طلب اخيرا الحكم له على
المدعى عليه بمبلغ ٢١٨ جنيتها و ٤٩٠ مليا باعتباره
الباقى من الايجار الثابت بالعقد الرقيم ٥ يونيه سنة
١٩٢٩ المبرم بينهما لمدة سنتين من يونيه سنة
١٩٢٩ لغاية مايو سنة ١٩٣١ وذلك بعد استئصال
ثمن القمح الذى حجز عليه تحفظيا في هذه الدعوى
وقدره ٣٩ جنيتها

«وحيث ان المدعى عليه لم يقدم ما يدل على دفع
المبلغ المطلوب ولكنه تمسك بوجود خصم خمس
ايجار سنة ١٩٣٠ الزراعية التى زرع القطن فيها
عملا بقانون التخفيض الصادر في يوليو سنة ١٩٣١
والمدعى عارض في ذلك وقال ان هذا القانون
لا ينطبق لعدم قيام المدعى عليه بدفع أربعة أخماس
ايجار سنة ١٩٣٠ لأن مادفعه في سنة ١٩٣٠ هو
٢٧٥ جنيتها و ٢٦ مليا في حين أن الأربعة أخماس
هى ٢٨٤ جنيتها و ٨٥٦ مليا

«وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان تخفيض
الخمس معلقا على دفع الأربعة أخماس أم لا
» وحيث تبين من الاطلاع على محضر جلسة
١٥ يوليو سنة ١٩٣١ بمجلس النواب أن بعض
النواب اقترح هذا التعليق فرفض المجلس اقتراحه
وصدر القانون خلو من هذا القيد ومن قيد آخر

وهي نفس موضوع الدعوى وظروفها وماجرباتها
من وقت الدعوى الشرعية لغاية الوقت الحاضر
» وحيث وقد قبل الاشكال في شكله وقد تبينت
من قبل وجوه عدم صحة الحكم الشرعى لخروجه
عن دائرة اختصاصه وافتياته على الاختصاص
الأهلى ذلك الخروج الناس بالنظام العام لأنه
يتعلق بترتيب المحاكم من أنواع مختلفة شرعية
وأهلية — فانه يصح لهذه المحكمة عند الحكم بإلغاء
الحكم القاضى بعدم الاختصاص أن تحكم في
موضوع الدعوى وهو موضوع الاشكال في ذاته
— وقد تبينت وجوه صحة دعوى المستأنف — فانه
لا يسع هذه المحكمة الا ان تقضى في الوقت الذى تقضى
باختصاصها — بقبول الاشكال في التنفيذ و يمنع
المستأنف عليه من تنفيذ الحكم الشرعى الصادر
بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦

(قضية عبد العزيز أفندى عيسى وحضر عنه الاستاذ على
عبدالحيد ضد محمود أفندى حسن شابي وآخر رقم ٢٦٦ سنة ١٩٣٠ مس
رئاسة وعضوية حضرات عبد السلام ذفى بك رئيس المحكمة
وجمال الدين أباطه بك وزكى خير الابوتيجى بك قضاة)

٨٥

محكمة المنيا الكلية الأهلية

٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١

قانون التخفيض - خصم الخمس . غير ملق على شرطى
سداد الأربعة أخماس وامتداد الاجارة لسنة ١٩٢١ .
معنى عدم الاخلال بأحكام مرسوم التأجيل .

المبدأ القانونى

ان قانون التخفيض رقم ١١٣ سنة ١٩٣١
لم يرد به نص يعلق خصم الخمس على سداد
الأربعة أخماس كما ورد بقانون تأجيل الخمس
رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ كما لم يرد به الشرط الوارد
بهذا القانون أيضا وهو الخاص بامتداد الاجارة
لغاية سنة ١٩٣١ . أما العبارة الواردة في

وارد في القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ - الخاص بتأجيل خمس ايجار سنة ١٩٣٠ وهو اشتراط امتداد الاجارة لغاية سنة ١٩٣١ - لان حكمة هذا الشرط في التأجيل هي ضمان قيام المدين في سنة ١٩٣١ بدفع الخمس المؤجل من سنة ١٩٣٠ - ولا حكمة للشرط في حالة التخفيض وهذا ظاهر

« وحيث انه مما ينبغي ملاحظته أن الجملة الواردة في صدر قانون التخفيض وهي « مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ » قد توهم أن المراد منها ايجاب توافر شرائط قانون التأجيل لا مكان قبول التخفيض ولكن المراد منها استمرار سر يان قانون التأجيل فيما يتعلق بالتأجيل ذاته بالنسبة للتأخير من ايجار سنق ١٩٢٨ و ١٩٢٩ الزراعتين وأحكام هذا التأجيل وقد لاحظت ذلك لجنة الحقانية في مجلس الشيوخ فقالت في تقريرها أن تلك الجملة « ربما تدل على أن المستأجر لا يستفيد من مشروع هذا القانون (قانون التخفيض) الا اذا توافرت لديه الشرائط الواردة في القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ وهي قيام المستأجر بدفع أربعة أخماس الايجار واستمرار عقده للسنة التالية سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية مع أن نص مشروع القانون لا يشترط الشرطين المذكورين فلذا ترى أن تشير ان هذه الجملة ليس المقصود منها توافر الشرطين المذكورين

« وحيث انه لذلك يكون للمدعى عليه الحق في خصم الخمس وقدره ٧١ جنيها و ٢٢٤ مليا مما طلب المدعى أخيرا فيكون الباقي عليه مبلغ ١٤٧ جنيها و ٢٦٦ مليا فيتمين الحكم به مع مصاريفه وكذلك مصاريف مبلغ ٣٦ جنيها ثمن القمح المحجوز عليه لأنه دفع للمدعى في أثناء نظر الدعوى

« وحيث ان المدعى لا يطلب الآن تثبيت الحجز

التحفظي على القمح بل يطلب تثبيت الحجز التحفظي الذي توقع على القطن في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ ولكن المحكمة لا ترى اجابة هذا الطلب لاثبتين من أن المحصول لا يتجاوز ١٠٠ قنطار والمدعى عليه دفع للمدعى عقب توقيع ذلك الحجز ١٥٠ جنيها وتعهده بدفع الباقي قبل قيد الدعوى التي كان محدد لها جلسته ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ودفع فعلا ١٢٥ جنيها و ٧١٠ مليم في الاموال الاميرية ولا نزاع في ذلك فلم تقيد الدعوى بل أهملت لقيام المدعى عليه بدفع ما يزيد على ثمن القطن المحجوز عليه فلا وجه اذن لطلب تثبيت هذا الحجز

(قضية يعقوب بك ياوي بصفته وحضر عنه الاستاذ حليم لوقا ضد ساويرس افندي حنين وحضر عنه الاستاذ عياد سعد رقم ٣٣٦ سنة ١٩٣١ كل - رئاسة وعضوة حضرات محمد بك بهجت رئيس المحكمة والقاضين كامل حنا ومحمد كامل شكرى)

٨٦

محكمة قنا الكلية الاهلية

١٤ اكتوبر سنة ١٩٣١

أمالك عامة - ملك خاص بها - جواز تملكه - وجواز تملك

الملك الخاص للنفقة العامة

المبدأ القانوني

انه وان كانت الاملاك المخصصة للنفقة العامة لا تملك بوضع اليد المدة الطويلة طبقا للمادة ٩ من القانون المدني - فانه ليس هناك نص يمنع تملك الملك الخاص للمنفعة العامة بمضى المدة الطويلة - طبقا للقواعد العامة . ولا شك في صحة تملك فرد لمصلحته الخاصة لملك من أملاك الحكومة الخاصة بوضع اليد (قارن أيضا المادة ٥٧ مدنى) فن باب أولى يصح تملك الحكومة للمصلحة العامة لملك خاص بفرد

(المادتان ٩ و ٥٧ مدنى)

المحكمة

« حيث ان الدفع بعدم الاختصاص في غير محله اذ انه لم يصدر مرسوم باعتبار الطريق موضوع النزاع من المنافع العامة . والمدعون يدعون انه ملك خاص لهم يدخل في حجتهم .

» وحيث انه على فرض ان الطريق يدخل في حجة المدعين فانه ثابت من مذكراتهم وتقرير الخبير ومحضر الانتقال الذي اجرته المحكمة ان الطريق موضوع النزاع ومساحته ٧٢٠ متراى ١٢٨٦ ذراعاً عاماراً ومبين بتقرير الخبير ورسمه مستطرق من مدة طويلة تزيد عن الخمسة عشر عاماً ولم يفكر المدعون في وضع حواجز له الا اخيراً بعد تلك المدة في سنة ١٩٢٧

» وحيث انه وان كانت الاملاك المخصصة للمنافع العامة لا تملك بوضع اليد طبقاً للمادة ٩ من القانون المدني الا أنه ليس هناك نص يمنع تملك الملك الخاص بالمنفعة العامة بمضى المدة الطويلة طبقاً للقواعد العامة ولا شك في صحة تملك فرد لمصلحته الخاصة ملك من أملاك الحكومة الخاصة بوضع اليد (قارن المادة ٥٧ مدني أيضاً) فمن باب أولى يصح تملك الحكومة للمصلحة العامة للملك خاص بفرد .

» وحيث ان القول بأن المجلس القروي في دشنا لم ينشأ الا في سنة ١٩١٩ فان هذا لا يمنع من كون الطريق موضوع النزاع قد تخصص بالمنفعة العامة فعلاً قبل ذلك (قارن حكم الاستئناف المشار اليه في مرجع القضاء رقم ٨٣٩ على المادة ٩ مدني) وقد حكم فوق ذلك بأنه يمكن أن يكتسب بمضى المدة حق المظل على كل مسجد لا تكون الحكومة قائمة بإدارته أو صرف ما يلزم لصيانته لانه بذلك لا يعتبر من المنافع العامة طبقاً للمادة ٩/٧ مدني -

استئناف مشار اليه في مرجع القضاء أيضاً على المادة ٩ مدني رقم ٨٥٠ وما بعده . وقارن أيضاً رقم ٨٦١ وما بعده استئناف كذلك حيث تقرر ان الملك العام يتحول الى ملك خاص للحكومة بزوال المنفعة العامة عنه ويصبح تملكه بوضع اليد المدة الطويلة وان هذا أصبح مبدءاً ثابتاً عندنا وفي فرنسا . وأشير الى حكم استئنافي مختلط ومرجعين فرنسيين

» وحيث ان قسم قضايا الحكومة لا ينازع في القدر المطالب به الا بالنسبة للطريق المشار اليه (قضية يحيى افدى محمد الوكيل وآخرين وحضر عنهم الاستاد نجيب سليمان ضد مجلس قروي دشنا رقم ١٧٨ سنة ١٩٢٩ ك . رئاسة حضرة أحمد بك نشأت رئيس المحكمة وعضوية حضرة القاضين فريد عبد العزيز وطاهر حرجس عبد الشهيد)

٨٧

محكمة قنا الكلية الاهلية

٤ نوفمبر سنة ١٩٣١

معارضة. سر بانها. من ميعاد التنفيذ الحقيقي. محضر عدم الوجود.

لا يعتبر تنفيذاً

المبدأ القانوني

التنفيذ الذي يسرى من وقت حصوله ميعاد المعارضة هو التنفيذ الحقيقي ، فاذالم يجد المحضر شيئاً وحرر محضر عدم وجود فان هذا لا يمنع من المعارضة بعد مضي ذلك الميعاد (مادة ٣٢٩ مر)

المحكمة

« حيث ان المعارض ضده دفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لحصولها بعد الميعاد في ٢٨ مارس سنة ١٩٣١ مع أن التنفيذ حصل في ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ . » وحيث انه تبين من عريضة المعارضة أنها قدمت لقلم الكتاب في ١٩ مارس سنة ١٩٣١ وأريد

اعلانها للمعارض ضده بناحية كلح الجبل بمعرفة المحضر يوم ٢١ مارس سنة ١٩٣١ فأجاب الشيخ بأنه ليس مقياً الآن بكلح الجبل وليس له فيها سكن شرعى وإنما سكنه هو وزوجته وأولاده ادفوا البلد وأعلن بعد ذلك فى ادفوى يوم ٢٨ .

« وحيث أنه تبين من المستندات المقدمة من المعارض ضده أنه عند ما أعلن المعارضين بالحكم الغيابى فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ ذكر فيه أنه من أرباب الأملاك بكلح الجبل كذلك جاء فى عريضة الدعوى (بناء على طلب بساده بولس المزارع من الكلح غرب بتجمع الجبل) هذا فضلاً عن قول المعارضين أنه اتخذ هذه الناحية مقراً فى جميع الدعاوى السابقة وفوق ذلك فقد قال أحد المعارضين وقت ارادة التنفيذ أنه معارض فى الحكم . » وحيث أنه أمام ذلك تكون المعارضة صحيحة ولا يصح أن تكون اجابة شيخ البلد بتواطئه مع المعارض ضده على ما يظهر مضيعة لحقوق المعارضين فى معارضتهم

« وحيث أنه فوق كل ما تقدم فإنه لم يحصل تنفيذ هنا إذ لم يجد المحضر شيئاً يحجز عليه بوجود المعارض ضده وحرر محضر عدم وجود فى ٢٢ مارس سنة ١٩٣١ ومن المقرر ان التنفيذ المقصود هنا هو التنفيذ الحقيقى ولا يقوم مقامه محضر عدم وجود - أبو هيف بك رقم ١١٦٦ ص ٨٤٧ هامش ٢ - وقد أشار الى حكمين لحكمة الاستئناف المختلطة وحكم لحكمة الاسكندرية التجارية المختلطة فى المجموعة الرسمية المختلطة س ٣ ص ٢٦٧ و ٧ ص ١٠٢ والجازيت ٢ ص ٤٢ وانظر أيضاً تعليقات جلال على المادة ٣٢٩ مرافعات رقم ٦ وفيه أشار الى دالوز روبرتوار جزء ٢٩ فى باب الاحكام الغيابية - اذ لا تأثير لذلك على المعارضين فى الواقع ولا يمكن القول بأنه حصل

التنفيذ المنصوص عنه فى المادة ٣٢٩ مرافعات مادام لم يوجد شيء ولم ينفذ الحكم على شيء وعمل محضر عدم وجود (ويلاحظ النص الفرنسى مع النص العربى للمادة ٣٣٠)

(قضية معارضة قطية سلامه وآخرين ضد بساده بولس رقم ١٨٤ سنة ١٩٢٦ ك رئاسة وعضوية حضرات أحمد نشأت بك رئيس المحكمة والقاضين غريغور العزير وكامل جرجس عبد الشهد)

٨٨

محكمة قنا الكلية الأهلية

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١

اقرار قضائى - قيمته . تعلقه بذات الدعوى الحاصل فيها .

لدراك المقر بمرامه . اعتباره كذلك

المبدأ القانونى

ان الاقرار القضائى الملزم للمحكمة يجب أن يحصل أثناء سير الدعوى الخاصة بالحق المعترف به ، فاذا حصل فى دعوى أخرى لا يعد اقراراً قضائياً ملزماً وفوق ذلك يشترط فى الاقرار القضائى ان يكون ملزماً أن يدرك المقر مرمى اقراره وأن يقصد به إلزام نفسه وأن يكون عالماً بأنه سيتخذ حجة عليه وأن خصمه سيعنى به من تقديم أى دليل

فاذا أقر شخص بأمر فى دعوى تعزيراً لحجته لا يصح التمسك بأقراره فى دعوى أخرى متعلقة بذلك الامر ولا يمكن اعتبار اقراره أكثر من قرينة غير قاطعة تقبل إثبات ما ينقضها (مادة ٢٣٣ مدنى)

المحكمة

« حيث ان المستأنفين بصفتهم تمسكا فى مذكورتهم المقدمة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ بان المستأنف عليه الاول عند ما رفع دعوى الملكية

دليل فاذا قرر شخص أمرا ليستند عليه في دعوى أوفى دفع دعوى تعزير الحجة فلا يلزم اعتبار ذلك اقرارا منه بالنسبة لما قرره مادام لم يقصد بذلك الزام نفسه به واعتباره حجة عليه (رسالة الاثبات رقم ٤١٤ ولوران طبعة ثالثة جزء ٢٠ رقم ١٥٩ وهيك جزء ٨ رقم ٣٤٦ وبودرى تعهدات رقم ٢٧٠١ واوبرى جزء ١٢ رقم ٧٥١ ص ١٠٧ ودمولومب جزء ٣٠ رقم ٤٥٠ ولارومبير على المادة ١٣٥٤ رقم ٣ وانظر أيضا استئناف فرنسي في دالوز ٦٧/٢/٢١٠) « وحيث انه فيما يختص بالاستئناف عليه الاول في دعوانا هذه واقارره في دعوى الملكية بانه وضع يده على الاعيان في المدة المطالب بربعها وربما كان ذلك لتعزير دعوى الملكية ولا يمكن القول بانه وقت اعترافه ذلك كان يدرك مرمى اقراره الى حد تناول دعوى الربع وانه كان يقصد به الزام نفسه بالربع عالما بان اقراره سيتخذ عليه حجة في هذه الدعوى وان خصمه سيعنى به من تقديم أى دليل وربما لو كان واضحا يده حقيقة لما كان في حاجة لرفع دعوى الملكية وعلى أى حال لا يمكن اعتبار هذا الاقرار أكثر من قرينة تقبل اثبات ما ينقضها (قارن نقض فرنسي في دالوز ١٨٩٠ - ١٢٥/١/١ واستئناف مختلط في مجموعة التشريعات والقضاء المختلط ٢٧ ص ١٣٢) (قضية محمد رشوان وأخرى ضد محمود رشوان سليمان وآخر رقم ١٧٥ س سنة ١٩٣١ - بالهيئة السابقة)

اعترف بأنه واضح يده على الاعيان المطالب بربعها من وقت شرائه لها الى حين رفع الدعوى وهى المدة المطالب بربعها الآن وان الاعتراف هو سيد الادلة . وقد تبين ان هذا صحيح من الاطلاع على صورة الحكم في قضية الملكية رقم ١٢٠٣ سنة ١٩٢٧ نجح حمادى اذ جاء في الوقائع المأخوذة من عريضة الدعوى : ومن تاريخ المشتري للآن وهو - أى المستأنف عليه الاول المدعى في دعوى الملكية - واضح يده على العقارات ... الخ « وحيث انه يجب البحث فيما اذا كان هذا الاقرار الذى صدر من المستأنف عليه الاول في دعوى الملكية ملزم له في دعوى الربع هذه أم لا « وحيث ان الاقرار القضائي الملزم للمحكمة يجب أن يكون في أثناء سير الدعوى الخاصة بالحق المعترف به فاذا حصل الاعتراف في قضية أخرى كان اعترافا غير قضائي وغير ملزم للمحكمة مادام لا يقصد صاحبه أن يتعدى أثره تلك القضية وأن يحكم عليه بمقتضاه فيما بعد اذا رفعت عليه دعوى أخرى (رسالة الاثبات رقم ٤١٩ ودمولومب جزء ٣٠ رقم ٤٩٨ وبودرى تعهدات طبعة ثانية رقم ٢٧٠٥ واوبرى طبعة خامسة جزء ١٢ رقم ٧٥١ ص ١١١ وأحكام النقض الفرنسية في دالوز - ٧٧/١/٨٤ و ٩٠ و ١٢٥/١/٨٥ وسيرى ٦٦/١/٨٩ و ١١٨/١/٨٩ واستئناف في ١٧ ابريل سنة ١٩١٧ القضاء السنة الخامسة ص ٩١ والحقوق ١٣ ص ٣٥٣ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣ المحاماة ٣ رقم ٢٥٥ ص ٣٣٧) « وحيث انه فوق ذلك فانه يشترط في الاقرار ليكون ملزما أن يدرك المقر مرمى اقراره وأن يقصد به الزام نفسه وأن يكون عالما بانه سيتخذ حجة عليه وأن خصمه سيعنى به من تقديم أى

٨٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - حجز تحت اليد - بطلانه - جواز تمسك كل صاحب مصلحة

بالبطلان

٢ - حجز تحت اليد - حصوله من ذاتي المستحقين في الوقف .

تحت يد مستأجرى أعيان الوقف . بطلانه

المبادئ القانونية

(١) ان بطلان الحجز المتوقع تحت يد الغير مطلق ولكل شخص له مصلحة أن يتمسك بالدفع بهذا البطلان وسواء في ذلك المحجوز لديه أو المدين المحجوز على ماله وهذا يطابق الإطلاق في البطلان المنصوص عليه في المادة ٤١٥ مرافعات

(٢) ان الحجز تحت يد الغير يجب أن يتوقع على مال المدين فقط أما مبالغ الأجرة والتأمين المستحق إلى الوقف قبل المستأجر للأعيان الموقوفة فهي ديون للوقف لا للمستحقين في الوقف الذين لا يستحقون شيئاً في الغلة إلا بعد قبض الناظر لها إذ أن للوقف شخصية قانونية مستقلة عن شخصية مستحقيه فضلاً عن أنه ليس للدائن حقوق أكثر مما لمدينه ولا يسوغ للمستحق في الوقف أن يوقع الحجز تحت يد المستأجر للعين الموقوفة وبالتالي ليس لدائنه مثل هذا الحق

وبناء عليه يكون الحجز المتوقع تحت يد المستأجر من الوقف بناء على طلب دائن المستحقين باطلاً ولا مفعول له

(المواد ٤١٥ و ٤٢٩ مر . و ٣٧٧ من كتاب قانون العدل والانصاف)

المحكمة

« حيث ان المدعى تنازل عن مخاصمة المدعى

عليهم الثاني والثالث والرابع لذلك يتعين الحكم بإثبات هذا التنازل

« وحيث أنه بالنسبة إلى المدعى عليه الأول فقد طلب المدعى الحكم عليه بمبلغ ١٧١ جنيهاً و ٩٤٠ ملياً وقد بنى دعواه على أنه كان يداين المدعى عليهم من الثاني إلى الرابع بمبلغ ١٦٨ جنيهاً و ٢٦٠ ملياً بمقتضى محضر صلح مصدق عليه من محكمة العيائط الأهلية بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٩ وأن المدعى عليه الأول مستأجر من المدعى عليه الثاني بصنفته ناظراً على وقف المرحوم على أفندي المرشدي أطيان الوقف المذكور لمدة ثلاث سنوات ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٢٩ لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٢ واشترط في عقد الإيجار أن يدفع باقي التأمين وقدره ٢٠٠ جنيهاً في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بعد استلامه الأطيان المؤجرة. لذلك أوقع المدعى حجزاً تنفيذياً تحت يد المدعى عليه الأول بمقتضى محضر حجز تنفيذي تاريخه ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وكافه بأن يقرر ويودع ما في ذمته أمام قلم كتاب المحكمة . ولكن المدعى عليه لم يفعل شيئاً من ذلك كما تدل على ذلك الشهادة المقدمة من المدعى « وحيث ان المدعى يستند إلى نص المادة ٤٢٩ مرافعات ويبنى دعواه على ان المدعى عليه الأول لم يقرر ما في ذمته ولم يودع شيئاً غشاً وتدليسا

« وحيث ان المدعى عليه الأول دفع أولاً ببطلان الحجز المتوقع تحت يده لأنه مستأجر من الناظر لأطيان الوقف ولا يجوز لدائن المستحقين أن يوقعوا حجزاً بدين مستحق للوقف ولأن التأمين لا يجوز الحجز عليه لأنه لا يعتبر من غلة الوقف ولا يحق توزيعها على المستحقين

« وحيث أنه قبل الدخول في هذا الدفع
يتعين البحث أولاً في هل يجوز للمحجوز لديه
tiers saisi أن يدفع ببطلان الحجز المتوقع
تحت يده

« وحيث أن العلماء ذهبوا إلى أن الدفع
ببطلان الحجز يجب أن يتوقف على الاجراءات
المدعى بطلانها فللمدين أن يدفع ببطلان
الاجراءات المنصوص عنها قانوناً لمصلحته
كالشرايط الخاصة بموضوع الدين مثل ذكر
سند الدين الخ والمحجوز لديه أن يتمسك
ببطلان الاجراءات التي تعنيه فقط مثل شكل
الاعلان المرسل اليه وليس لأحدهما أن يتمسك
بماهم الآخر من الاجراءات (انظر دالوز ربرتوار:
Saisie Arrêt No. 140)

« وحيث أن الرأي الراجح هو ما ذهب اليه جرسون
في كتابه المرافعات جزء ٤ بند ٢٥٣ ص ٥٣٧ طبعة
أخيرة . اذ قال أن نص القانون تام لا يدع مجالاً
لمثل هذه التفرقة وبالعكس يجب القول بأن البطلان
في الحجز لدى الغير مطلق ولكل شخص له
مصلحة في ذلك أن يتمسك بالدفع بهذا البطلان
شأن كل دفع آخر والمحجوز لديه أن يتمسك
بالبطلان مادام أن له مصلحة في ذلك وهذه
المصلحة هي رفع دعوى الحاجز بمطالبته بدفع
دينه مرة أخرى

(أنظر ايضاً نيوس : Saisie arrêt No. 197)
« وحيث أن المحكمة تأخذ بهذا الرأي لمطابقته
لما يستخلص من نص القانون المصري في المادة ١٥٤
مرافعات اذ ورد فيها حرفياً « فإذا لم تستوف
الورقة (ورقة الحجز) جميع ذلك كان الحجز
لاغياً » وهو نص يدل على معنى الاطلاق في
البطلان ولكل ذي مصلحة الحق في التمسك
به (أنظر حكم محكمة الاستئناف الأهلية

الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٨ مجلة المحاماة
سنة ٨ ص ٨٧١ نمرة ٥٢٣ وحكم محكمة الاستئناف
المختلطة الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٣ مجموعة
التشريع والقضاء المختلطة سنة ١٣ ص ١٤٥)
« وحيث أنه بالنسبة إلى موضوع الدفع ببطلان
الحجز فقد ثبت أن المحجوز لديه مستأجر من
الوقف وحجز المدعى تحت يده على المبلغ
المستحق أدائه للوقف

« وحيث أن المحجز يجب أن يتوقع على مال
المدين فقط ولكن مبلغ التأمين أو الأجرة
المستحقة هي دين للوقف لا للمستحقين وهذه
الأجرة هي من قبيل الغلة التي لا يستحقها
المستحقون الا بعد قبض الناظر لها وعقب حلول
ميعاد استحقاقهم (أنظر المادة ٣٧٧ من كتاب
قانون العدل والأنصاف)

« وحيث أنه ليس للدائن حقوق أكثر مما لدينه
والمستحق لا يستطيع توقيع الحجز لدى المستأجر
من الوقف على الأجرة التي لم يقبضها الناظر نظير
استحقاقه لذلك ليس لدائنه بالتالي مثل هذا
الحق . وقد جاء في حكم محكمة الاستئناف
المختلطة الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ ما يأتي :
« أن دائني المستحقين لا يملكون حق توقيع الحجز
لدى مدين الوقف وعلى المبالغ المستحقة للوقف
ومثل هذا الحجز باطل المفعول اذ أن للوقف
شخصية قانونية مستقلة عن المستحقين فيه (مجموعة
التشريع والقضاء المختلطة سنة ٢٥ ص ١٩)

« وحيث أنه مما تقدم يكون الحجز الذي اوقعه
المدعى باطل والباطل لا يترتب عليه أي أثر قانوني .
ولا محل لتناول الدفوع الأخرى التي يتمسك
بها المدعى عليه الأول

« وحيث أنه لو سلم جدلاً بقول المدعى فإنه
لم يقدّم دليل قاطع على أن المدعى عليه الأول

امتنع عن التقرير غشا وتديسا ولم يثبت أنه لم يدفع مبلغ التأمين الى الناظر في تاريخ الأيصال المقدم منه والمؤرخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ثم أن مجرد دفع التأمين قبل التاريخ المحدد له ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ لا يهض دليلا قاطعا على ذلك التدليس اذ يجوز أن يكون قول المدعى عليه المذكور صحيحا أن التأمين كان معلقا دفعه على استلام الأطيان المؤجرة وقد استلم معظم تلك الأطيان فعلا فدفع التأمين المطلوب عتب ذلك ولم يقدم المدعى دليلا يكذب هذا الدفاع

«وحيث انه مما تقدم يمين الحكم برفض الدعوى والزام المدعى بالمصاريف

(قضية الحاج أبو سريع عطا الله وحضر عنه الاستاذ مصطفى علي القليوبي ضد محمد أفندي حسن حسونة وآخرين رقم ٣٢٥ سنة ١٩٣١ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة ذكي خير الابوتيجي ومحمد كامل عوني ومحمد شافعي اللبان)

٩٠

محكمة أسبوط الكلية الاهلية

٩ ديسمبر سنة ١٩٣١

معارضة - من متهم - في حكم غياي - تعيد الدعوى لحالتها - بالنسبة للمتهم فقط

استئناف من النيابة عن حكم غياي - بدفوات الميعاد - عدم قبوله -

المبدأ القانوني

ان المعارضة المرفوعة من المتهم عن حكم غياي صادر في دعوى جنحة تعيد الدعوى لحالتها الاصلية بالنسبة للمتهم فقط ولمصلحته فلا يجوز للنيابة استئناف الحكم الصادر فيها الا للوصول الى العقوبة التي صدر بها الحكم الغياي ولا يجوز لها أن تطلب الحكم بعدم الاختصاص ولو ظهر أن الحادثة جنائية .

ذلك لأن تلك المعارضة تظلم من المتهم وحده ويجب عدلا أن لا يضار شخص بسبب

تظلمه إلا إذا نص على خلاف ذلك . وقد أصبح الحكم الغياي نهائياً بالنسبة للنيابة بما أنه حضوري لها ومضى ميعاد استئنافها وإذا مضت المواعيد القانونية لا يلتفت مطلقاً لموضوع الدعوى

وما لا شك فيه أنه لو قبل المتهم الحكم الغياي وتنفيذه عليه لما كان هناك أمام النيابة من سبيل للوصول الى طلب الحكم بعدم الاختصاص وكذلك إذا لم يحضر واعتبرت المعارضة كأن لم تكن . وإذا تقرر سقوط الحكم الغياي بالمعارضة يسقط استئناف النيابة معه ولو كان قانونياً حاصلاً في الميعاد (المواد ٦١ لأتمه و ١٣١ الى ١٣٣ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٨٩ و ٥٣ تشكيل جنايات و ٢١٧ و ٢٣٠ تبج) المحكمة

« حيث انه حكم غياي على المتهم في ٣ مايو سنة ١٩٣١ بالحبس شهرين مع الشغل و ٢٥ جنيتها كفالة وعارض وحكم في المعارضة في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ بتعديل الحكم الغياي الى شهر واحد مع الشغل وكفالة خمسة جنديات فاستأنف هذا الحكم يوم صدوره في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ واستأنفته النيابة في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ .

« وحيث ان النيابة جاءت في الجلسة وطلبت الحكم بعدم الاختصاص اذ تخلفت عند المجنى عليه عاهة مستديمة في المرفق اليساري أفقدته نحو ١٣ ٪ من كفاءته على العمل .

« وحيث انه يجب البحث فيما اذا كان هذا الطلب مقبولا أم ان حق النيابة لا يتعدى ما حكم به غياي على المتهم رغم حدوث العاهة المستديمة لان النيابة لم تستأنف ذلك الحكم الغياي وقد

انتهى ميعاد استئنافها بالنسبة له .

« وحيث انه لا نزاع في ان حكم ٣ مايو سنة ١٩٣١ الذي صدر غيابيا بالنسبة للمتهم كان حضوريا بالنسبة للنيابة وجميع الاحكام يجب أن تكون حضورية بالنسبة لها وكل حكم صدر في غيبتها باطل - أنظر المواد ٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية و١٣١ و١٣٢ و١٣٣ و١٦٢ و١٦٣ تحقيق الجنايات و٥٣ تشكيل جنابات مع المواد ٢١٧ و ٢٣٠ تحقيق الجنايات والقضاء ثابت على ذلك هنا وفي فرنسا - نقض : المجموعة الرسمية سنة ١٩١٢ رقم ٩٩ الخيرية الخامسة والاستقلال السنة الرابعة ص ٤٠٦ وجارو تحقيق جنابات جزء أول هامش رقم ٨٦)

« وحيث انه لا نزاع أيضا في أنها لم تستأنف ذلك الحكم - حكم ٣ مايو سنة ١٩٣١ المذكور - ومضى ميعاد استئنافها بالنسبة له . انما لما عارض المتهم فيه لانه صدر غيابيا ضده وحكم في المعارضة بتعديل العقوبة الى شهر واحد وكفالة خمسة جنيهاً في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ استأنفت في ١٦ منه وذكرت صراحة في تقرير استئنافها أنها تستأنف الحكم الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣١ وعلى أي حال لم يكن في وسعها استئناف حكم ٣ مايو لمضى ميعاد استئنافها كما تقدم .

« وحيث انه لذلك يجب البحث فيما اذا ن الحكم الغيابي قد أصبح نهائيا بالنسبة للنيابة فلا يصح لها أن تطلب الحكم بعدم الاختصاص أم ان معارضة المتهم تعيد الدعوى الى حالتها الاصلية بالنسبة للمتهم والنيابة أيضا وتسقط الحكم الغيابي فتستطيع النيابة أن تطلب الحكم بعدم الاختصاص كما لو كانت الدعوى مطروحة أمام المحكمة لأول مرة وقضى فيها حضوريا « وحيث ان الاصل في كل تظلم انه لا يصح

أن يضار صاحبه بسببه كما تقضى بذلك أبسط مبادئ العدالة الا اذا وجد صراحة ما يخالف ذلك كالمادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي التي تنص على أن الحكم الغيابي يعتبر كأن لم يكن اذا عارض المتهم ومثل هذا النص غير موجود عندنا بل هناك ما يدل على ان الشارع قصد أن لا يوجد نص مثله عندنا بالنسبة للجرح والمخالفات اذ نص على بطلان الحكم الغيابي في الجنايات فقط عند ما يحضر المحكوم عليه في غيبته أو يقبض عليه وأكثر من ذلك ان نصت المادة ١٣٣ تحقيق جنابات عندنا (أنظر ١٦٣ أيضا) على ان المعارضة في الحكم الغيابي تعتبر كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض وكل ذلك يدل دلالة قاطعة على ان الحكم الغيابي في الجرح والمخالفات عندنا لا يعتبر كأن لم يكن ولا يبطل ويظل قائما رغم المعارضة والمعارضة هي التي تعتبر كأنها لم تكن اذا لم يحضر المعارض . « وحيث انه رغم نص المادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي سألقة الذكر قد اختلفت المحاكم عندهم فبعضها قضى بإمكان تشديد العقوبة والبعض الآخر قضى بعدم امكان تشديدها والقضاء البلجيكي على هذا الرأي الأخير أيضا (انظر تعليقات دالوز على قانون تحقيق الجنايات المادة ١٨٧ رقم ٣٠١ - ٣٠٦) ويؤخذ من هذا الرأي الأخير أن المعارضة في نظر أصحابه تعيد الدعوى الى حالتها الاصلية بالنسبة للمعارض فقط ولمصلحته ومما يعزز وجهة نظرهم أن المادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي كالمادة ١٣٣ عندنا تجعل المعارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض فيعود الحكم الغيابي للوجود والبقاء اذ لا شك أنه في هذه الحالة لا تستطيع النيابة أن تطلب التشديد

« وحيث انه فوق ذلك قد سار القضاء عندنا

باضطراد على عدم جواز الحكم بعدم الاختصاص أو تغيير وصف الجريمة اضرارا بالمتهم أو تشديد العقوبة - (نقض في أول يولييه سنة ١٩١٦ - المجموعة الرسمية سنة ١٩١٧ رقم ٢ ص ٣ وبنى سنويف في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٠ رقم ٦ ونقض في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٣ رقم ١٣٧ ص ٢٧٠ وقد أشير هنا الى جرائم لولان جزء ٢ رقم ٦٦٥ واسنا الجزئية في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٣ المجموعة الرسمية رقم ٨٠ ص ١٣٩ ونقض في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ مشار اليه في الموسوعات الجنائية لجندى عبد الملك بك رقم ٢٣٣ - وعلى أن الحكم الغيابي لا يسقط فاستئناف النيابة له يظل قائما مع الفصل في المعارضة نقض ٢٧ يولييه سنة ١٩١٨ المجموعة سنة ١٩١٩ رقم ١٦ ص ١٨ ونقض في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ المحاماة السنة العاشرة رقم ٣٢٤ ص ٦٥٧) ولم يشذ عن ذلك سوى حكم لمحكمة الجيزة تأيد من محكمة مصر قرر امكان الحكم بعدم الاختصاص بناء على أن القاعدة القانونية هي أن المعارضة في الحكم الغيابي تجعله كأن لم يكن وتعيد الدعوى الى حالتها الاصلية فقط

« وحيث انه ان تقرر سقوط الحكم الغيابي بالمعارضة خلافا لما سار عليه القضاء كما تقدم ثم اعتبرت المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور المتهم وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي بحق لا يبقى لهذا الاستئناف من أثر بناء على أنه يسقط مع الحكم الغيابي رغم كونه استئنافا قانونيا حصل في الميعاد

« وحيث انه لما لاشك فيه في مسألتنا هذه أنه لو كان المتهم قد قبل الحكم الغيابي وتنفيذه عليه لما كان هناك أمام النيابة من سبيل للوصول الى

طلب الحكم بعدم الاختصاص بعد مضي ميعادى استئنافها من تاريخ صدور الحكم الغيابي الذي يعتبر حضوريا بالنسبة لها كما تقدم وكذلك ان لم يحضر المعارض واعتبرت المعارضة كأن لم تكن كما سبق القول

« وحيث انه ان قيل ان الامر متعلق بالمصلحة العامة والامن العام اذ لا يصح أن يقضى في جناية قضاء جنحة ولكن مسألة الطعن في الاحكام مسألة مواعيد اذا مضت لا يلتفت مطلقا لموضوع الدعوى وهنا قد مضى ميعاد استئناف النيابة بالنسبة للحكم الغيابي الذي يعتبر حضوريا بالنسبة لها هذا فضلا عن أن المادة ١٨٩ تحقيق جنابات تنص على أنه في حالة استئناف الحكم من المتهم وحده دون النيابة لا يصبح الحكم بعدم الاختصاص اذا ظهر أن الحادثة جنابة

« وحيث انه لذلك لا يصبح لهذه المحكمة أن تتمدى العقوبة المحكوم بها غيايبا على المتهم لان استئناف النيابة للحكم الصادر في المعارضة يعطيها الحق فقط في الرجوع اليها على الأكثر وعدم الزيادة عليها بما أنها أصبحت حقا مكتسبا للمتهم بظلمه وحده وبصيرورة الحكم الغيابي نهائيا بالنسبة للنيابة

« وحيث ان المحكمة ترى الرجوع الى تلك العقوبة كاملة نظرا للعاهة المستديمة التي حصلت بالجنى عليه وهي أقل من أدنى الحد بشهر مع التجنيح (قضية النيابة ضد عبد المال سليمان رقم ٦٢٤٧ سنة ١٩٣١ م - رئاسة وعضوية حضرات أحمد نشأت بك رئيس المحكمة والقاضين عبد المسيح خنا ومصطفى فاضل وحضور حضرة عبد الحميد زغول أفدى وكيل النيابة)

٩١

محكمة شين الكوم الكلية الأهلية

أول فبراير سنة ١٩٣٢

١ - لائحة الترع والجسور - اعتداء على مسقى - إعادة الشيء لأصله.

من اختصاص الإدارة . شروطه المينة بالمادتين ١٩ و ٦
من اللائحة

٢ - اختصاص المحاكم الأهلية - في أساس الحقوق الخاصة بالمساق.

دون جهات الإدارة

٣ - اختصاص جهات الإدارة - في المسائل الخاصة بالمساق.

في أحوال معينة

المبادئ القانونية

(١) يفهم من نص المادتين السادسة والتاسعة عشر مجتمعيتين من لائحة الترع والجسور الصادرة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ أنه في حالة الادعاء بحصول الاعتداء على مسقى فيكون من اختصاص جهات الإدارة أن تعيد الشيء الى أصله بناء على طلب المشتكى بشرط أن يثبت ارتفاعه بها في السنة السابقة فاذا كان ارتفاعه حديثاً ولم تمض عليه سنة أو كان ارتفاعه قد انقطع من أكثر من سنة ففي كلتا الحالتين لا يكون لجهة الإدارة أن تعيد الشيء لأصله ويكون هذا من شأن المحاكم وحدها . ويكون المقصود إذا أن تختص جهة الإدارة بما يقوم مقام دعاوى وضع اليد في مسائل الري

(٢) ان دعاوى المنازعة في أساس الحقوق العينية نفسها بقيت من اختصاص المحاكم وحدها . مما يفسره مدلول عبارة بوجه قانوني الواردة بالمادة السادسة المذكورة لأن الجهة القضائية هي التي يمكنها أن تقرر إن كان حق الارتفاق موجوداً بوجه قانوني أم لا

(٣) ان الشارع قصد بلائحة الترع والجسور فيما يتعلق بالمساق الخصوصية أن يحيل على الإدارة البت في مسائل معينة يمكن حصرها في نوعين (١) المسائل التي يحتاج الأمر فيها الى خبرة فنية خاصة مع السرعة في الإجراءات وهي مسائل انشاء واستبدال واصلاح وابطال المساق متى تبينت ضرورة ذلك (٢) مسائل تعتبر مستعجلة بطبيعتها وهي الشكاوى الخاصة بطلب إعادة الحالة لأصلها إذا كان المشتكى قد انتفع بالمسقى في السنة السابقة . وما عندا ذلك لم يخرج عن اختصاص المحاكم لأن المادة ٤٢ من اللائحة لم تلغ إلا ما كان مخالفاً لنصوصها (المواد ٢٩ مر . و ٣٣ مد . و ١٩ و ٦ و ٤٢ لائحة الترع والجسور)
المحكمة

عن الدفوع الفرعية

« حيث ان الحاضر عن المستأنف عليهم دفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المستأنف الثالث لانه لم يكن طرفاً في الحكم المستأنف » وحيث انه قد حكم بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٠ بابطال المرافعة بالنسبة للمستأنف المذكور ولم يحدد دعواه قبل صدور الحكم المستأنف فلا يعتبر خصماً في الدعوى ولا تكون له صفة في رفع استئناف حتى لو أعلن بالحكم فيتعين قبول الدفع وعدم قبول استئنافه

« وحيث أن مدار البحث في استئناف المستأنفين الأول والثاني هو اختصاص أو عدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر فيما طلباه من ازالة المسقى الميينة الحدود والمعالم بغير يضة الدعوى الابتدائية وعدم أحقية المستأنف عليهم في الانتفاع بها .

هذا النزاع بتعين الرجوع الى لائحة الترع والجسور نفسها وتفهم نصوصها لمعرفة ما قصدت أن تعطيه لجهة الادارة من الاختصاص في مسائل الري وبالتالي في المسألة موضوع النزاع

« وحيث انه بالاطلاع على نصوص تلك اللائحة تبين أنها تنقسم بصفة عامة الى قسمين - الأول - خاص بالترع والمصارف العمومية وجسور النيل وهي ليست موضوع البحث هنا - والثاني خاص بالمساق والمصارف الخصوصية وهي التي تهتمنا في هذه القضية .

« وحيث أنه بمراجعة هذه النصوص الأخيرة يتضح أنها هي أيضا تنقسم الى قسمين - الاول خاص بإنشاء واستبدال واصلاح وابطال المساق والمصارف وهذا الشأن لنا به - والثاني - ويتكون من المادتين السادسة والتاسعة عشرة وهو خاص بالتعديت التي تقع على المساق وهذا القسم الأخير هو الذي يعيننا بحته .

« وحيث ان المادة السادسة تنص على أن مالك الارض التي عليها حقوق الارتفاق «بوجه قانوني» par voie légale كالمساق والمصارف التي تمر فيها وتنتفع منها الاراضي المجاورة لتلك الارض لا يسوغ له بوجه من الوجوه اعداد هذه المساق أو المصارف للزراعة أو تلافها أو ردمها الخ والمادة التاسعة عشرة تنص على حالة الشكوى من تعدي أحد أصحاب الشأن في المسقي أو المصرف بتدمير جسورها أو ردم جزء منها أو احتكاره لنفسه أو تعدي أحد بحجز المياه عن المسقي التي ينتفع منها سواء فأوجب تلك المادة ارجاع الشيء الى أصله ومنع حصول المعارضة في استعمال المسقي مرة أخرى متى تبين أن المشتكى كان يروي حقيقة أطيانه من تلك المسقي في السنة الماضية l'année précédente

« وحيث ان الحكم المستأنف القاضي بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في هذا الطلب قد بنى على أن أغلب الشراح والمحاكم قالوا بعدم اختصاص تلك المحاكم بالنظر في هذه الدعاوى بعد صدور لائحة الترع والجسور سنة ١٨٩٤ التي تطبق أحكامها دون غيرها .

« وحيث انه على الرغم من تعميم العبارة التي ذكرتها محكمة أول درجة في حكمها وعدم تعيينها المراجع التي تشير إليها فقد يمكن القول بأنها تشير بصفة خاصة الى آراء الشراح وأحكام المحاكم التي بحثت مسألة تعطيل أو عدم تعطيل نص المادة ٣٣ من القانون المدني الأهلي بنص المادة التاسعة من الأمر العالي الخاص بالترع والجسور الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ اذ أن هذا كان أهم نقطة البحث الواردة بمذكرة المستأنف عليهم الابتدائية .

« وحيث انه في الواقع لا عمل لهذا البحث بالذات في الدعوى الحالية لأن النزاع ليس قائما على طلب إنشاء مسقي تمر بأرض الغير كنص المادة ٣٣ من القانون المدني بل برغبة أحد الفريقين منع الفريق الآخر من الانتفاع بمسقي له تمر بأرض الفريق الأول ومعارضة الفريق الآخر بحجة وجود حق ارتفاق مقرر له عليها من مدة طويلة وبحجة أن جهة الادارة قد فصلت في هذا النزاع بناء على السلطة المخولة لها بالمادة ١٩ من لائحة الترع والجسور بأن قررت في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٩ اعادة الجزء الذي هدمه المستأنفون من المسقي بعد أن ثبت لديها أن المستأنف عليه الأول كان ينتفع منها في السنة السابقة على تاريخ شكواه .

« وحيث انه لاجل القول باختصاص أو بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في مثل

«وحيث ان الذي يفهم من نص هاتين المادتين مجتمعين أنه في حالة الأخطاء بمحصل اعتداء على منسقى فيكون من اختصاص جهة الادارة أن تعيد الشيء إلى أصله بناء على طلب المشتكى بشرط أن يثبت انتفاعه بها السنة الماضية فاذا كان انتفاعه حديثاً ولم تمض عليه سنة أو كان انتفاعه قد انقطع من أكثر من سنة فتى كتابا هاتين الحالتين لا يكون لجهة الادارة أن تعيد الشيء إلى أصله ويكون هذا بطبيعة الحال من شأن المحاكم وحدها إذ الحقوق العينية لا تكتسب أو تزول بمرور سنة واحدة كما هو ظاهر ويكون المقصود إذن أن تختص جهة الادارة بما يقوم مقام دعاوى وضع اليد في مسائل الري - يؤيد هذا تحديد السنة التي نصت عليها المادة التاسعة عشرة لأنها مماثلة للسنة المشروطة قانوناً بالنسبة لدعاوى وضع اليد بموجب المادة ٢٦ من قانون المرافعات الأهلى والمادة ٢٩ من قانون المرافعات المختلط - أما دمارى المنازعة في أساس الحقوق العينية نفسها «les actions pétitoires» فقد بقيت من اختصاص المحاكم وحدها . وهذا مدلول عبارة «بوجه قانونى» الواردة بالمادة السادسة المتقدم ذكرها لأن الجهات القضائية هي التي يمكنها أن تقرر أن كان حق الارتفاق موجوداً بوجه قانونى أم لا ، وعلى ذلك يكون الشارع قد قصد بلائحة الترع والجسور فيما يتعلق بالمساقى الخصوصية أن يحيل على الادارة البت في مسائل معينة يمكن حصرها في نوعين (الأول) مسائل يحتاج البت فيها إلى خبرة فنية خاصة مع سرعة في الاجراءات وهي مسائل انشاء واستبدال واصلاح وابطال المساقى متى تبينت ضرورة ذلك (والثانى) مسائل تعتبر بطبيعتها مستعجلة لما يتصل بها من حياة الزرع ونماء مع عدم تأثير الفصل فيها على موزع الحقوق الطرفين - وهي

الشكاوى الخاصة بطلب إعادة الحالة إلى أصلها إذا كان المشتكى قد انتفع بالمسقى السنة الماضية . وما عدا ذلك من المنازعات المتعلقة بالرى فلم يخرج عن اختصاص المحاكم العادية لأن المادة ٤٢ من لائحة الترع والجسور لم تلغ إلا ما كان من الأحكام السابقة مخالفاً لنصوصها وقد صدر بهذا المعنى حكم محكمة استئناف مصر الأهلية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ (ومنشور بمجلة المحاماة بالعدد الأول من السنة الثانية عشرة رقم ٣٣ صحيفة ٤٧ وما بعدها)

«وحيث ان موضوع الدعوى الحالية ماهو إلا منازعة في حق الارتفاق نفسه الذي يدعى المستأنف عليهم على أرض المستأنفين فيكون من اختصاص المحاكم الأهلية وحدها أن تفصل في هذا النزاع لما تقدم بيانه .

«وحيث انه لذلك يكون لحكم المستأنف القاضى بعدم الاختصاص في غير محله وتعين التأؤه .

(قضية سيد شاوى وآخرين ضد ميخائيل حنا وآخرين وحضر عنهم الاستاذ رياض حنا رقم ١٦٦ سنة ١١٣١ م - رئاسة وعوضو ية حضرات احمد صفوت بك رئيس المحكمة والقاضيين فهم سليمان ومحمد عزى)

٩٢

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٥ فبراير ١٩٣٢

جبانات - اختصاصات اللجنة . عدم جواز تدخلها في ملكية الافراد ولا المنازعة في المساكن الخصوصية

المبادئ القانونية

(١) يتضح من مقارنة مرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد جبانات المسلمين والقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ المبين لاختصاصات لجنة جبانات المسلمين أنه وان تقرر للجنة

المذكورة الاختصاصات الميمنة بالمادة السادسة منه في داخل المناطق الميمنة بالمرسوم بقصد صيانة وتحسين الجبانات المخصصة للدفن أى المعدة له فعلا والطرق الموصلة لها إلا أن هذا لا يكسبها حق التداخل فى ملكية الأفراد للأراضى الواقعة ضمن الحدود المتقدمة بل ولا المنازعة فى المساكن حتى الواقعة فى أرض الحكومة المخصصة بماحول مسجدى الأمام الشافعى والأمام الليثى ولولم تكسب الأفراد عليها حقوق الملكية بل حفظ للحكومة (أى لمصلحة الأملأك المختصة) حق اتخاذ الاجراءات

للمحافظة على حقوق ملكيتها للأرض

(٢) ان المادة السادسة من لائحة الجبانات الصادرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ - ١٥ شعبان سنة ١٣٤٤ اذا أخذت بظاهرها وطبقت على المساكن المشيدة على أرض مملوكة للأفراد تكون قد تجاوزت اختصاصات اللجنة فضلا عن تقييدها لحقوق الملكية بغير نص قانونى وبغير اتخاذ اجراءات نزع الملكية. وفى هذا مخالفة للقواعد القانونية العامة فضلا عن مخالفته للرسوم الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ والمادة الثالثة منه منه على الأخص فلا بد أن يكون المقصود بهذه المادة الجبانات المخصصة للدفن دون المساكن المخصصة للسكن

(راجع مرسومى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦ والقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بجبانات المسلمين و ٣٤٨ ع)

المحكمة

« حيث انه تبين من مراجعة المرسوم الصادر .

فى ١٠ فبراير ١٩٢٤ بتحديد جبانات المسلمين أولا: ان الغرض منه توسيع نطاق الجبانات بضم أجزاء اليها من الأراضى المجاورة لها من املاك الحكومة المخصصة محدد فى المادة الاولى منه الجبانات المخصصة لدفن موتى المسلمين والواقعة شرقى وجنوبى مدينة القاهرة وجاء فى المادة الثانية منه باستثناء الأراضى الداخلة فى هذه الحدود من الأنواع الثلاثة الآتية فجعلها غير مخصصة للدفن وهى (١) الأراضى المقام عليها مساجد وقرى قولات أو مبان أخرى مخصصة لمنفعة عامة ... الخ (٢) الأراضى المشغولة بمجموعات مساكن واقعة حول مسجدى الامام الشافعى والامام الليثى مع حفظ حقوق الحكومة على هذه الأراضى - والمقصود بحقوق الحكومة هنا لا يتعدى حق ملكية مصلحة الاملاك لا يكون من هذه الأراضى داخلا ضمن أملاكها المخصصة مالم يكن الأفراد قد اكتسبوا بوضع اليد

ثانيا: أنه لا يقصد من هذا المرسوم نزع الحكومة ملكية الأفراد لأية قطعة من الأرض يكون مقررا عليها حق امتلاك خاص فى الوقت الحاضر (راجع المادة ٣ من المرسوم المذكور)

والمقصود بذلك هو حماية حق الملكية للأفراد الذى لا ينزع الا بالاساليب الميمنة بقانون نزع الملكية ولو كانت داخلة ضمن منطقة الجبانات « وحيث أن اختصاصات لجنة الجبانات التى أنشئت بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ الصادر فى ٦ مارس سنة ١٩٢٢ - ٧ رجب سنة ١٣٤٠ قد حددتها المادة السادسة فى الأوجه الآتية وهى

- (١) حفظ وصيانة وتحسين الجبانات
- (٢) حفظ النظام والاصول الدينية فى الجبانات
- (٣) مراقبة العمال المشتغلين بالدفن

(٤) تحضير مشروعات ابطال الدفن في جبانة
واساء جبانة جديدة

(٥) تحضير مشروعات الطرق الموصلة للجبانات
« وحيث انه يتضح من مقارنة مرسوم ١٠

فبراير سنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد جبانات المسلمين
والقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ المبين لاختصاصات
لجنة جبانات المسلمين انه وان تقرر للجنة المذكورة
الاختصاصات سالفة الذكر في داخل المناطق
المبينة بمرسوم ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤ بقصد صيانة
وتحسين الجبانات المخصصة للدفن أى المعدة له
فعلا والطرق الموصلة لها الا أن هذا لا يكسبها حق
التدخل في ملكية الافراد للأراضى الواقعة
ضمن الحدود المتقدمة بل ولا المنازعة
في المساكن حتى الواقعة في أرض الحكومة

الخصوصية مما حول مسجدى الامام الشافعى
والامام ائلى ولولم تكسب الافراد عليها حقوق
الملكية بل حفظ للحكومة (أى لمصلحة الأملاك
المختصة) حق اتخاذ الاجراءات القانونية
للمحافظة على حقوق ملكيتها للأرض

« وحيث ان المادة السادسة من لأئحة الجبانات
الصادرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٦-١٥ شعبان سنة
١٣٤٤ والتي جاء بها ان « جميع المباني الموجودة
الآن داخل حدود الجبانات لا يصرح بتجديدها
ولا بترميمها عدا الحيشان والمدافن ومساكن
خدمة الاضرحة كل فى منطقته الخاصة فيجوز
ذلك فيها برخصة من اللجنة » اذا أخذت
بظاها وطبقت على المساكن المشيدة على أراض
مملوكة للأفراد تكون قد تجاوزت اختصاصات
اللجنة . فضلا عن تقييدها لحقوق الملكية بغير
نص قانونى و بغير اتخاذ اجراءات تزع الملكية
وفى هذا مخالفة للقواعد القانونية العامة . فضلا

عن مخالفة المرسوم الصادر فى ١٠ فبراير سنة
١٩٢٤ والمادة الثالثة منه على الأخص وعليه فلا
بد ان يكون المقصود بهذه المادة هى الجبانات
المخصصة للدفن دون المساكن المخصصة للسكن
« وحيث انه لجميع ما تقدم يكون لاصحاب
المساكن ولو كانت واقعة فى منطقة الجبانات
الحق المطلق فى هدمها وبنائها الى أن تزع
ملكيتها أو يقضى بعدم أحقيتهم للملكية الاراضى
المشيدة عليها مع عدم انطباق لوائح الجبانات عليها
ومن ثم يكون الحكم المستأنف فى غير محله
و يتمين الغاؤه بكافة اجزائه وبراءة المتهم

(قضية النيابة ضد مصطفى احمد مخلول رقم ٨٠٨ سنة ١٩٣٢ س
رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد توفيق رضوان بك ومحمد
مذكور ومحمد الشافى اللبان)

٩٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

٩ مارس سنة ١٩٣٢

- ١ - اجارة أشخاص - خادم ومخدوم - تقرير معاش للأجير
مدى الحياة مقابل بقائه تحت طلب المستخدم . ليس
بمردمئة . تعويض
٢ - معاش - اشتراط شروط خاصة لنفسه الى المستخدم .
وجوب تنفيذ المفارطة بكامل شروطها

المبادئ القانونية

(١) علاقة المخدم بالمستخدم إنما هى
علاقة مؤجر وأجير وتقرير معاش للأجير
مدى حياته فى مقابل مدة الخدمة التى قضاه
الأجير بدون تقصير ولا إهمال وفى مقابل
أن يظل تحت طلبه وملياً لخدمته عند الطلب
لا يمكن معه اعتبار ترتيب المعاش على هذه
الكيفية مجرد منحة أو هبة بدون مقابل وإنما
هو بمثابة تعويض عن مدة الخدمة

(٢) إذا كان الملحوظ فى ترتيب المعاش

أن يكون الأجير في حالة خلو من العمل لافي حالة الاشتغال وكانت المشاركة التي تمت بين المستخدم عند الاستغناء عنه بعد خدمة طويلة وبين صاحب العمل هي تقرير معاش يكون بمثابة مكافأة وتعويض لاشغال قام بها وفي مقابل أن لا يشتغل بطرف الغير، فهذه المشاركة لا يجوز للحاكم أن يتدخل فيها ولا أن تتوسع في تفسيرها أو تأويلها بل عليها تنفيذها بحرفها ونصها (المواد ٩٠ و ٩٣ و ٩٥ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ مد)

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تلخص في أن أحمد افندى الرشيدى كان مستخدما طرف حضرة صاحب المجد النبيل عمر سعيد حلیم وطلب الراحة والاحالة على المعاش فرتبت له الدائرة بأمر الأمير معاشا قدره خمسة جنيهاً شهريا مدى حياته بشرط أن يلبي طلب الدائرة عند استدعائه وقامت الدائرة فعلا بصرف المعاش المذكور له ابتداء من يوم تقريره الحاصل في مارس سنة ١٩٢٥ لغاية يونيو سنة ١٩٢٧ ثم امتنعت الدائرة عن صرف المعاش له ابتداء من شهر يولييه سنة ١٩٢٧ فاضطر أحمد افندى الرشيدى بإصدار الدائرة في ١١ مارس سنة ١٩٢٨ ورفع الدعوى عليها بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٨ وطلب فيها الحكم بالزام سمو الأمير بأن يدفع له مبلغ ٥٠ جنيهاً مصرياً وما يستجد من المعاش بواقع الشهر ٥ جنيهاً مع المصاريف والانتداب » ومن حيث ان الدائرة اعتبرت في دفاعها بأن ترتيب هذا المعاش انما كان منحة من جانب واحد ولا يقيد بها وأن لها الحق في إيقاف صرفه اذا تراءى لها ذلك

« ومن حيث انه لتعيين كيان العقد الصادر

بترتيب المعاش من الدائرة لأحمد افندى الرشيدى يتعين البحث في علاقة المذكور بالدائرة ومما لاشك فيه أن أحمد افندى الرشيدى كان ملحقاً بخدمة الاميرة أمينة طوسون موزنة الأمير عمر والامير محمد عبد الحلیم من سنة ١٨٩١ واستمر في خدمة الأمير عمر سعيد حلیم بعد أن حصلت قسمة بينه وبين الأمير محمد عبد الحلیم بعقد ثبت منه أن لكل زراعة من الزراعات المقتسمة خدمة مخصوصين وأن على الورثة الاحتفاظ بهؤلاء الخدم فانتقلت العلاقة التي كانت بين أحمد افندى الرشيدى وبين الاميرة أمينة الى الأمير عمر وأصبح هو وحده المسؤول عن هذه العلاقة » ومن حيث ان العلاقة المذكورة انما هي علاقة مؤجر وأجير وتقرير معاش للأجير مدى حياته في مقابل مدة الخدمة التي قضها ذلك الأجير بدون تقصير ولا اهمال وفي مقابل أن يظل تحت طلب الدائرة ومالياً لخدمتها عند الطلب فلا يمكن والحالة هذه اعتبار الامر الصادر من الأمير بترتيب معاش على هذه الكيفية أن يكون مجرد منحة أو هبة بدون مقابل وانما هو بمثابة تعويض عن مدة الخدمة المذكورة وتصالح فيما بين الأمير وبين أجيره عند الاستغناء عنه بسبب تأجير أطيانه فيكون الأمير ملزماً بتنفيذ ما اشترطه على نفسه من قبل تقرير معاش لهذا الاجير مدى حياته

« ومن حيث ان هذا الترتيب للمعاش كان مشروطاً بأن الاجير يظل في أى وقت ملياً لطلب الدائرة ومعنى هذا انه يكون خالياً من العمل فكل مدة يكون هذا الاجير قد قضها في خدمة الغير لا يستحق عنها صرف معاش له لان الملحوظ في ترتيب هذا المعاش هو أن يكون في حالة الخلو من العمل لافي حالة الاشتغال

هو ثابت من أقوال الخصوم جميعهم فلا يصح احتساب أى معاش له فى مدة استخدامه المذكور ولا يستحق أخذ هذا المعاش الا اذا أثبت خلوه من العمل

« ومن حيث انه للأسباب المتقدمة يكون الحكم المستأنف فى محله كما سبق بيانه من حيث المدة التى منع عنه المعاش فيها وهو بلا عمل بالرة الى أن اشتغل عند أحد المقاولين

« ومن حيث انه لم يتبين لدى المحكمة أن احمد افندى الرشيدى أصبح خاليا من الشغل ولا من أى تاريخ خرج من خدمة المقاول وهل لا يزال فى خدمته للآن حتى كان يمكن لهذه المحكمة تقدير ما يستحقه عن المدة التالية لما حكم له لذا تحفظ المحكمة له الحق فى المطالبة بما يستحقه فى المدة التى يتضح فيها خلوه من الشغل وأنه غير مخالف لاشتراط الدائرة المذكور آنفا فى تليته أو امرها عند الطلب

(قضية احمد افندى الرشيدى وحضر عنه الاستاذ أدوار قصيرى بك ضد صاحب المجد النبيل الامير عمر سعيد حليم وحضر عنه الاستاذ عبد الخالق عطيه وحضرة صاحب المجد النبيل الامير محمد عبد الحليم وحضر عنه الاستاذ توفيق حداد رقم ١٠١٩ سنة ١٣١١ س رئاسة وعضوية حضرات اسماعيل بك محمد وكيل المحكمة والقاضين عبد الجليل سعد بك ومحمد جركس)

والحكمة من هذه النظرية أن المشاركة التى تمت بين المستخدم عند الاستغناء عنه بعد خدمة طويلة وبين صاحب العمل هى مكافأة وتعويض لأشغال قام بها وفى مقابل أن لا يشتغل بطرف الغير وهى مشاركة لا يجوز للمحاكم أن تتدخل فيها ولا أن تتوسع فى تفسيرها أو تأويلها بل عليها تنفيذها بحرفها ونصها وملحوظ فى ذلك أيضا أن المرتب الذى كان يتقاضاه عنها المستخدم غير مجز لما كان يقوم به من أعمال لصاحب العمل ولا يتكافأ تماما مع ما أداه من أعمال متنوعة ومثل هذا التعاقد المشروع فى سببه لا يدخل فى باب المنح والهبات التى تقع بين الاحياء وبذلك يكفى فى اثباته أى ورقة أو كتابة عرفية غير رسمية حتى ولو تبين للقاضى أن مثل هذا العقد فيه شبهة الهبة أو المنحة فلا يجوز له أن يبحث ان كان هناك توازن بين الخدمات التى أدائها المستخدم بالمكافأة التى وعد باعطائها من صاحب العمل (راجع ملحق دالوز جزء ٢ صحيفة ١٩٥ نبذه ٢٨٣ صحيفة ٣٩٢)

« ومن حيث انه ثبت أن احمد افندى قد اشتغل عند أحد المقاولين بوظيفة باسكانب كما

القضية المستعجلة

المستعجلة الا اذا سبقها انتهاء العقد بنهاية مدته المتفق عليها أو فسخه لعدم وفاء المستأجر بالتزاماته بحكم أو باتفاق الطرفين على أن يقع الفسخ بقوة القانون . فان فى هذه الحالة وحدها يكون الإخلاء ازالة أثر مady لعلاقة لوجود لها قانوناً . فلا يكون بين الطرفين ثمة حق يحتمل المساس به . وفضلا عن ذلك فانها

٩٤

محكمة مصر الكلية الاهلية

٨ يونيو سنة ١٩٣٢

إخلاء - اختصاص قاضى الامور المستعجلة بالحكم بها

المبادئ القانونية

(١) يخرج القضاء بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة له من اختصاص قاضى الامور

« وحيث ان الاصل ان كل التزام من الالتزامات المتقابلة في العقد الثنائي الالتزامات هو السبب » cause « للالتزام الآخر - فالالتزام بدفع الاجرة في عقد الايجار مثلا - هو في مقابل تمكين المستأجر من الانتفاع - وهذا نفسه هو التزام من التزامات المؤجر - وبذلك يكون بقاء العقد وترتب أثره عليه - معلق ضمنا على شرط عدم اخلال احد الطرفين بالتزامه . الا أنه مقرر ان أثر تحقق هذا الشرط من حيث فسخ العقد لا يقع بقوة القانون بل يجب أن يصدر به حكم وان للقاضي سلطة تقدير هذا الأثر فيقضى بالفسخ أولا يقض به بحسب ما يتبينه من ظروف الاحوال

« وحيث ان محصل ذلك ان الذي يفسخ العقد الثنائي ليس هو مجرد تحقق الشرط الفاسخ الضمني بل صدور الحكم بالفسخ وانه حتى صدور هذا الحكم يبقى العقد قائما تتعلق به حقوق كل من الطرفين في حدود التزامات الطرف الآخر » وحيث ان اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في المسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت محدود بعدم المساس باصل حقوق الطرفين كل منهما قبل الآخر - فهو قضاء باجراءات سريعة تستلزمها ظروف الحال مؤقتا لا تمتد الى أصل الدعوى الذي يجب أن يترك سليما لقضاء محكمة الموضوع فتقضى فيه بحكم قطعي قد يلغى أو يعدل أثر حكم قاضي الأمور المستعجلة (راجع كتاب Ordonnances et des référés

لارينياك نبذة ٤٠٩ وما بعدها)

« وحيث - تقريرا على ذلك لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بالحكم بفسخ عقد أو الغاء حجز توقع صحيحا شكلا - أو بصحة عرض

حالة مستعجلة بطبيعتها لأن المستأجر لا يستند في وضع يده على العين بعد فسخ العقد الى سبب قانوني (٢) ولو أن بعض المحاكم الفرنسية أخذت بالرأى العكسي الا أنها استلزمت للأخلاء فوق التأخير في أداء الايجار ألا يكون بالمحل المؤجر منقولات تبقى بسداد الايجار - ومع ذلك فان أغلبية المحاكم الفرنسية والمحاكم المختلطة مضطرة على رأى هذه المحكمة (المواد ٢٨ مر ٣٨٢ مد)

المحكمة

« حيث ان الدعوى تحصل في أن المدعى عليه استأجر من المدعية الدور العلوى من المنزل المبين في صحيفة الدعوى بعقد شفوي وتأخر في أداء الاجرة المستحقة عن تسعة شهور - فرفعت عليه هذه الدعوى تطلب اخلاءه من الدور المؤجر اليه

« وحيث ان مثار البحث في الدعوى هو في اختصاص هذه المحكمة بنظرها فان عقد الايجار لا يزال قائما بين طرفي الخصومة لم يفسخ بالتراضي أو بالتقاضي وبذلك يكون لوضع يد المدعى عليه على الدور المؤجر اليه سبب صحيح قانونا فهل يدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - مع ذلك - اخلاؤه لمجرد عدم دفعه الاجرة في المواعيد المتفق عليها - أو بعبارة أعم هل يختص قاضي الأمور المستعجلة باخلاء المستأجر لا خلاؤه بأى التزام من التزاماته التي يفرضها عليه عقد الايجار . كما لو كان قد اساء استعمال المكان المؤجر اليه . أو لم يضع فيه المنقولات الكافية لضمان الايجار ومالى ذلك من الالتزامات الاخرى

عمله المدين للدائن . ومالى ذلك من المسائل الموضوعية

« وحيث ان الاخلاء هو أثر من آثار فسخ عقد الايجار ونتيجة له لا يمكن أن تسبقه أو أن تستقل عنه فهي انهاء لا لتزام المؤجر بأن يمكن المستأجر من الانتفاع ولا لتزام المستأجر بأن يدفع الايجار في مقابل الانتفاع . ومن هذين الالتزامين تتكون العلاقة القانونية وترتب عليها مظهرها الخارجى وهو وضع يد المستأجر على العين المؤجرة له فلا خلاء اذن هو فصل في موضوع حقوق الطرفين - أو بمعنى أصح هو أثر من آثار هذا الفصل والا فهل يتصور أن يقضى بالاخلاء ويستمر العقد قائما فيلتزم المستأجر بدفع الاجرة في مواعيدها ؟

« وحيث انه بذلك يخرج القضاء بالاخلاء من اختصاص قاضى الامور المستعجلة الا اذا سبقها انتهاء العقد بنهاية مدته المتفق عليها أو فسخه لعدم اداء المستأجر التزاماته بحكم أو باثاق الطرفين على أن يقع الفسخ بقوة القانون بمجرد اخلال أحد الطرفين باحد التزاماته فانه في هذه الحالة وحدها - تكون الاخلاء هي ازالة أثر مady العلاقة لوجود لها قانونا . فليس بين الطرفين ثمة حق يحتمل المساس به وفضلا عن ذلك فانها حالة مستعجلة بطبيعتها لان المستأجر لا يستند في وضع يده على العين بعد فسخ العقد الى سبب قانونى - وهكذا لا يكون مجرد اخلال المستأجر بالتزامه بدفع الاجرة فاسخ لعقد الايجار في ذاته بل سبب يؤدي اليه وخاضع لتقدير قاضى الموضوع - وحتى يفسخ العقد يبقى المستأجر واضعا يده بسبب قانونى والمؤجر يحق الامتياز على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة

وفاء للايجار الذى يستحق عليه . فينتهى بذلك الاستعجال الذى يرر اختصاص قاضى الامور المستعجلة - واذا كان هناك حاجة الى السرعة فان اختصاص قاضى الموضوع مع تقصير المواعيد والفصل على وجه السرعة par voie de célérité كاف لذلك

« وحيث ولو أن بعض المحاكم الفرنسية قد أخذت بالرأى العكسى (راجع حكم محكمة باريس أول اغسطس سنة ١٨٩١ ، ٢١ يناير و ١٨ يونيو سنة ١٨٩١ سبرى ٩٢ - ٢ - ٢٤٩) الا أنها استلزمت للاخلاء غير عدم دفع الاجرة أن لا يكون بالحل المؤجر منقولات تقي بسداد الايجار - ومع ذلك فان البعض الآخر من الاحكام قد اضطرد على رأى هذه المحكمة (راجع حكم محكمة استئناف كان فى مجلة Revue de Droit 2,3 1900 وراجع كتاب مارينياك المتقدم بند ٤٧٠ - ٤٧٣) كما ان محكمة الاستئناف المختلطة مضطردة على هذا الرأى (راجع الحكم بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٧ مجموعة الاحكام المختلطة ٣٩ ص ١٥١ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ٣٣ ص ٥ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ٣٧ ص ٦٠ أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ ٣٣ ص ٤٥ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ٣٨ ص ٨١ وراجع غير ذلك الاحكام الواردة فى الفهرست العشرى الرابع مجلة التشريع والاحكام المختلطة بند ٤٢٠٠ وما بعده

راجع أيضا كتاب عقد الايجار للاستاذ عبد الرازق السنهورى ص ٦٠٤ بالهامش والاحكام التى به)

« وحيث انه بذلك تكون هذه الدعوى خارجة عن اختصاص هذه المحكمة

تأخر المستأجر في دفع الأجرة ليس تعليقاً للعقد على شرط فاسخ بكل معناه . فإن النتيجة اللازمة لهذا التعليق هي أن يقع الفسخ بقوة القانون بمجرد التأخير في سداد الأجرة بغير خيار للدائن . وقد يرغب الاستمرار في تنفيذ العقد عيناً رغم التأخير في السداد . وبذلك يكون فسخ العقد خاضعاً لمطل المستأجر ورغبته

إنما هو اتفاق مقصود به تحسين مركز المؤجر وتقوية ضمانه قبل المستأجر . فالفسخ هو حق له يجوز أن يتمسك به أو يتنازل عنه . وبذلك لا يقع الفسخ إلا إذا اختاره بالتنبيه على المستأجر بذلك إلا إذا اتفق على إعفائه من هذا التنبيه بنص صريح في العقد

وهذه الفكرة هي رجوع عن قاعدة الفسخ القضائي وهي قاعدة القانون الفرنسي العامة إلى قاعدة التشريع الألماني الذي يعلق فسخ العقد لأعلى قضاء القاضي به بل على خيار الدائن وإعلان هذا الخيار للمدين

(٣) وقد أورد المشرعان المصري والفرنسي (ماده ٣٣٤ مدني أهلي و١٦٥٦ مدني فرنسي) تطبيقاً لهذه القاعدة في حالة الاتفاق على فسخ البيع عند تأخير المشتري في أداء الثمن

(٤) يجب أن يكون التنبيه بأذار . فلا تغني عنه صحيفة الدعوى . وقبل هذا التنبيه يكون العقد لا يزال قائماً فخرج دعوى الإخلاء عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

وعلى هذا اضطر رأي المحاكم المختلطة . كما يجب أن يكون التنبيه برغبة المؤجر بفسخ العقد والإخلاء لا بتكليفه بأداء الأيجار .

« وحيث ان الطرفين طلبا احالتها الى محكمة الموضوع لاختصاصها بها وبتعين قبول ذلك

(قضية الست شركس محمد وحضر عنها الاستاذ حسين عبد الرزاق ضد امام أفندي عيد رقم ٢٨١٣ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

٩٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

٣٠ يوليو سنة ١٩٣٢

١ - عقد ثنائي الالتزامات - فسخ العقد لعدم تنفيذ أحد الطرفين

الترامه . اثبات الامتناع . اذاره . صحيفة دعوى الفسخ

٢ - الاتفاق على فسخ عقد الأيجار . بالتأخير في أداء الأيجار .

ليس تعليقاً على شرط . حق المؤجر . خياره . تنبيه .

٣ - فسخ العقد بالاتفاق . عند تأخير المشتري . تطبيق الفكرة

في القانون المدني

٤ - التنبيه بالإخلاء . أو الفسخ . شكل التنبيه . رسمي .

٥ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - من النظام العام

المبادئ القانونية

(١) في العقود الثنائية الالتزامات تنفيذ أحد

الالتزامين هو السبب القانوني لالتزام الطرف

الآخر . فإذا امتنع أحد الطرفين عن تنفيذ

الترامه بفعله جاز للطرف الآخر ان يطلب

من القضاء اعفائه من أداء التزامه بفسخ العقد

بطريق دعوى (L'action en résolution

ou resiliation

إلا أن الفسخ لا يقع من تلقاء نفسه بل

بقضاء القاضي ويشترط لذلك أن يثبت امتناع

المتعهد عن تنفيذ التزامه وقد رأى غالبية الشراح

أن وسيلة إثبات ذلك هو تكليفه بالوفاء رسمياً

قبل رفع الدعوى إلا أنه رأى موضع نزاع

كبير فإن صحيفة دعوى الفسخ ذاتها كافية

لإثبات هذا الامتناع

(٢) الاتفاق في عقد الأيجار على أن يفسخه

وأن يكون رسمياً إلا إذا اتفق على العكس
(هـ) يستند اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
بالفصل في الدعاوى المستعجلة الى قاعدة من
قواعد النظام العام . فلا يجوز له إحالة دعوى
موضوعية لا يختص بنظرها الى محكمة الموضوع
إلا باتفاق الطرفين طبقاً كنص المادة ٢٥٥ من رفعات
(مادتا ٢٥ مر. و ٣٤٣ مدني)

المحكمة

« حيث ان الدعوى تنحصر في أن المدعي
عليه مستأجر من المدعين شقتين بمارتتهما الكائنة
بشارع الفلكي نمرة ١٤ وقد تأخر في سداد
إيجارهما فنبها عليه بالسداد بخطابين مسجلين في
٣ و ١٠ مارس سنة ١٩٣٢ ثم رفعها عليه دعويين
أمام محكمة طابدين الجزئية طالبا فيها بالايجار
التأخر وأوقعا ضمانا له حجزين تحفظين على
المنقولات الكائنة بالأعيان المؤجرة ثم رفعها هذه
الدعوى طلبا فيها الحكم بإخلائه منهما

« وحيث ان مثار البحث في الدعوى هو في
اختصاص هذه المحكمة بنظرها وهو بحث تشريه
المحكمة من تلقاء نفسها وفي غيبة المدعى عليه -
فان التفرقة بين الدعاوى المستعجلة والدعاوى
الموضوعية هي تفرقة ترجع الى كل نوع من الدعويين
وتوزيع الاختصاص بهما بين هذه المحكمة
والمحكمة الموضوعية هو توزيع اختصاص نوعي
من النظام العام لا يجوز الاتفاق على عكسه ويجوز
للمحكمة أن تشريه من تلقاء نفسها

« وحيث انه متفق في عقدي الايجار المحررين
بين المدعين والمدعى عليه على أن تأخيره في سداد
أى قسط من الايجار يترتب عليه فسخ العقد
مباشرة وبقوة القانون اذا اراد المؤجر ان هذا الفسخ
Siel plaira au bailleur la résiliation

du bail فمحل البحث هو في حجية هذا
النص وأثر التأخير في الايجار على العقد . هل
يرتب الفسخ مباشرة أولا بد من اجراء آخر لا يقع
بدونه الفسخ ؟ وأهمية هذا البحث ظاهرة فان
هذه المحكمة لا تختص بنظر دعوى الاخلاء الا
اذا كان عقد الايجار قد اتمسح قبلها بالتقاضي
أو بالتراضي فيكون واضح اليد مغتصبا لا يستند
الى سبب قانوني في وضع يده بعد انتهاء عقده
وتكون الاخلاء ازالة أثر مادي لعلاقة منعدمة
قانونا وهي حالة مستعجلة بداهة - وقبل الفسخ
يكون الاخلاء فصلا في أصل حقوق الطرفين
والزاماتهما في عقد الايجار . ولذلك تخرج عن
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

« وحيث ان الأصل في العقود الثنائية الالتزامات
أن تنفيذ التزام أحد الطرفين هو سبب التزام الطرف
الآخر فكل من الالتزامين يعتمد في وجوده على
الالتزام المقابل له و يترتب على ذلك :- أولا -
أن تنفيذ أحد الالتزامين يجب أن يعاصر تنفيذ
الآخر الا اذا اتفق على أجل معين لذلك . فلا
يجوز للطرف الذي لم ينفذ التزامه أن يطالب
الآخر بتنفيذ التزامه والا دفع دعواه بالدفع
Non adempti contractus »

- ثانيا - أنه اذا هلك موضوع أحد الالتزامين فيقع
هلاكه على المتعهد به - ثالثا - أنه اذا امتنع أحد
الطرفين عن تنفيذ التزامه بفعله جاز للطرف الآخر
أن يطلب من القضاء اعفاءه من أداء التزامه بفسخ
العقد بطريق l'action en résolution ou
résolution وهكذا يكون عدم تنفيذ الالتزام
سببا لفسخ العقد . الا ان الفسخ لا يقع من تلقاء
نفسه بل يقضاه القاضي . ويشترط لذلك أن
يثبت امتناع المدين عن تنفيذ التزامه - وقد رأى
غالبية الشراح أن وسيلة اثبات ذلك هو تكليفه
رسميا بالوفاء قبل رفع الدعوى الا أنه رأى موضع

تراجع كبير . فان صحيفة دعوى الفسخ ذاتها كافية لاثبات هذا الامتناع

« راجع كولان وكايتان ج ٢ ص ٣٤٨ وحكم بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٤ دالوز براتيك ١٩٠٤ - ١ - ٣١٥ - وقارن نوتة مسيو بلانيول دالوز براتيك ١٩٢ - ١ - ٢٥٧ و ٩٨ - ١ - ٢٨٩ »

« وحيث ان الاتفاق على فسخ العقد بقوة القانون بمجرد عدم تنفيذ أحد الطرفين التزامه فيه قد يظهر لأول وهلة أنه تعليق للعقد على شرط فاسخ فتترتب عليه نتائج المنطقية الآتية :-

- أولا - ألا يكون ثمة محل للجوء الى القضاء .

فان الفسخ يقع بقوة القانون ولا يكون للدائن خيار ما فلا يمكنه المطالبة بتنفيذ العقد عينيا والاستمرار فيه . فان تحقق الشرط يجعل المدين والدائن في مركز واحد من حيث جواز التمسك بفسخ العقد - ثانيا - ألا يكون للقاضي سلطة تقدير اطلاقا فلا يملك منح المدين مهلة لتنفيذ التزامه ولا رفض الفسخ واعطاء ترضية أخرى - ثالثا - أنه يجوز للدائن أن يسترد ماسلمه للمدين تنفيذًا لالتزامه قبله حتى ولو انتقل الى يد الغير .

« وحيث انه ان جاز التسليم بالنتيجتين الأخيرتين كآثر طبيعي للاتفاق على فسخ العقد بقوة القانون . فان التسليم بالنتيجة الأولى يجعل فسخ العقد رهنا لارادة المدين وعنته بعدم تنفيذ التزامه وبعدم خيار الدائن في الاستمرار في تنفيذ العقد عينيا مع ان هذا الاتفاق مقصود به أصلا تحسين مركز الدائن وتقوية ضمانه قبل المدين فلا يجوز أن ينقلب عليه » راجع حكم محكمة Alger بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٢ (D . P . 93 - 2 - 294) وهكذا لا يقع الفسخ من تلقاء نفسه بمجرد تحقيق الواقعة التي علق عليها الشرط وهي عدم تنفيذ المدين لالتزامه بل يبقى

للدائن خياره بين الاستمرار في العقد أو فسخه فلا يقع الفسخ الا اذا اختاره وأظهر رغبته في التمسك به بالتنبيه على المدين بذلك الا اذا اتفق على اعفائه من هذا التنبيه بنص صريح في العقد -

« وحيث ان هذه الفكرة هي رجوع عن قاعدة الفسخ القضائي Résolution judiciaire وهي قاعدة القانون الفرنسي العامة . الى التشريع الألماني الذي يعلق فسخ العقد الثنائي بالالتزامات لا على قضاء القاضي به بل على خيار الدائن واعلانه هذا الخيار للمدين : -

Théorie de la déclaration de la volonté

« راجع المادة ٣٢٦ من القانون الألماني »

« وحيث انه تطبيقا لهذا القاعدة نص القانونان الفرنسي « مادة ١٦٥٦ مدني والمصري مادة ٣٣٤ مدني » على أنه اذا اشترط فسخ عقد البيع عند عدم دفع الثمن فيفسخ البيع اذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه بذلك تنبيهها رسميا الا اذا اشترط في العقد أن البيع يكون مفسوخا بدون احتياج الى التنبيه الرسمي .

فهاتان المادتان وردتا تمثيلا على القاعدة المذكورة لا على سبيل الحصر » راجع كولان وكايتان المرجع المتقدم ص ٣٤٩ »

« وحيث ان التنبيه الرسمي هو شرط ضروري ولكنه كاف لوقوع الفسخ فبه يختار الدائن الفسخ فتنتفي قرينة رغبته في الاستمرار في تنفيذ العقد عينيا وليس بعده ثمة حاجة للجوء الى القضاء فان الفسخ لا يحتاج الى حكم بذلك بمقتضى الاتفاق ذاته . وبذلك لا يكون هناك محل للسؤال عما اذا كانت صحيفة الدعوى تقوم مقام التنبيه الرسمي بالفسخ فليس مفروضا أن ترفع دعوى ما بالفسخ كما في الحالة التي لا يتفق فيها على الفسخ بقوة القانون « وحيث تقريرا على ذلك لا يفسخ عقد الإيجار

قبل التنبيه على المستأجر بذلك وبدونه يعتبر العقد لا يزال قائماً فتخرج دعوى الاخلاء عن اختصاص قاضي الامور المستعجلة

« وحيث ان المحاكم المختلطة مضطردة على هذا الرأي (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٩٢٠ مجموعة التشريع والاحكام ص ٤٥ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ مجموعة التشريع والاحكام ص ٣١ وحكم الاستئناف المختلطة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٦ مجموعة التشريع والاحكام ص ٣٨ وراجع كتاب عقد الايجار للأستاذ عبد الرازق السنهوري بند ٤٩٨ ص ٦٠٣ وراجع لوران ٢٥ فقرة ٣٦١ - ٣٧١ ، جيوار فقرة ٤٢١ ودي هلس ٢ الايجار فقرة ١٩٠) »

« وحيث انه لا يرد على ذلك ان صحيفة دعوى الاخلاء يصبح ان تقوم مقام التنبيه بالوفاء فانه يجب لاختصاص قاضي الامور المستعجلة بدعوى الاخلاء ان يكون العقد قد انفسخ قبلها لأن تكون هي ذاتها فاسخة للعقد فانه ان جاز في الحالة التي لا يتفق فيها على الفسخ بقوة القانون ان تقوم صحيفة دعوى فسخ العقد مقام التكليف بالوفاء فانما لأن الفسخ لا يقع قبل رفع الدعوى بل بالحكم فيها ولان التكليف بالوفاء مقصوده اثبات امتناع المدين عن اداء التزامه لاءلان خيار الدائن في التمسك بالفسخ

« وحيث - في الموضوع - ولو انه متفق صراحة في عقدي الايجار على ان يفسخا بقوة القانون بمجرد تأخير المدعى عليه في سداد الايجار في مواعيده الا انه نص فيها صراحة ايضا على ان الفسخ لا يقع الا اذا اختاره المؤجران ولم يتفقا على اعتائهما من التنبيه الرسمي على المستأجر - ذلك التنبيه الذي

يتطلبه القانون لاعلان خيار الدائن وقد نص عليه صراحة في العقد

« وحيث انه لا يرد على ذلك ان المدعين قد ارسالا للمدعى عليه خطابين مسجلين يطالبانه بالايجار فاجراء منعدم الاثر قانونا : اولاً - لانها لم ينبها عليه فيه بالاخلا فلم يظهر له رغبتهما في الفسخ هذه الرغبة التي تفسخ العقد بالذات . والتكليف بالوفاء لا يستتبع فسخ العقد حتما فان له اثارا اخرى قد يرمى اليها كمر يان الفوائد القانونية عند التأخير ومالها . ثانياً - لان التنبيه بالفسخ يجب ان يكون رسمياً (راجع نص المادة ٢٣٤ مدني وكولان وكايتان المرجع المتقدم) الا اذا اتفق على خلاف ذلك

« وحيث انه بذلك يكون العقدان لا يزالان قائمين فيخرج طلب الاخلاء عن اختصاص هذه المحكمة بداهة

« وحيث - تبعاً لذلك - لا تختص هذه المحكمة بطلب نقل منقولات المدعى عليه الى محل آخر غير المحلات المؤجرة اليه فان هذا الطلب تابع بطبيعته للطلب الأول

« وحيث انه متى تقرر ذلك وجب الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى

« وحيث ان طلب احالتها الى محكمة عابدين لا يستند الى سند قانوني صحيح . فان احالة الدعوى الى المحكمة المختصة لا يجوز قانوناً الا باتفاق الطرفين اذا كان عدم الاختصاص بها يرجع الى نوع الدعوى (راجع نص المادة ٢٥ من قانون المرافعات)

« وحيث ان عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر الدعوى الموضوعية هو عدم اختصاص نوعي

« وحيث انه لا يرد على ذلك ان هذه المحكمة هي هيئة اخرى لمحكمة عابدين وليست محكمة مستقلة

والتفارق بين هذا الاختصاص واختصاص المحاكم الجزئية هو تفارق من النظام العام ولا يجوز الخلط بين الاختصاصين بمجرد إرادة المدعي والا تلاشت تماماً الفكرة التشريعية من إنشاء هذه المحكمة بل يجب أن يحكم اختصاصها قواعد الاختصاص والإحالة المقررة عموماً
«وحيث أنه لذلك يتعين رفض الإحالة إلى محكمة عابدين الجزئية

(نصية الخواجا يوسف شوحيت وآخر وحضر عنهما الاستاذ فينسنينو ضد الخواجا دانيال رقم ٤٢٤٢ سنة ٩٣٢ بالهيئة السابقة)

عنها فلا تنطبق عليها القاعدة الواردة في المادة ٢٥ من أفعات أولاً لأنها لا تناول الإلزام التسليم بذلك يترتب عليه نتيجة غريبة وهي أن يتمتع على هذه المحكمة إطلاقاً الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعاوى الموضوعية بل يجب عليها إحالتها إلى المحاكم الجزئية التي تعتبر هذه المحكمة هيئة أخرى لها حق ولولم يطلب الطرفان الإحالة وصمما على الدفع بعدم الاختصاص - تأييداً لأنه حتى بفرض التسليم بذلك جديلاً فإن اختصاص هذه المحكمة بالدعاوى المستعجلة هو اختصاص نوعي

قضايا المحاكم الجزئية

٩٦

محكمة العطارين الجزئية

٤ أبريل سنة ١٩٣١

١ - جنته مباشرة . تحريك الدعوى العمومية . حق لمن وقع عليه ضرر من جنته أو مخالفته . حق النيابة في السير بها بعد تحريكها

٢ - تحريك الدعوى العمومية . شرطه . صفة المدعى المدني وحقه في ذلك . عدم قبول طلبه - انتهاء الدعوى المدنية ومهما الدعوى العمومية . بشرط عدم مطالبة النيابة بالسير فيها

٣ - قوة الشيء المحكوم فيه - حكم نهائي . من المحكمة المدنية . مانع من قبول الطلب أمام المحكمة الجنائية المبادئ القانونية

(١) أن الالتجاء للمحاكم الجنائية حق خوله القانون لمن وقع عليه ضرر من جنته أو مخالفته فلاجل الفصل في حقوقه المدنية أباح له الشارع تحريك الدعوى العمومية حتى إذا ماتحركت نفض يده وآل للنيابة العامة حق تسييرها فلا يملك فيها صلحاً أو تنازلاً

(٢) لكي يكون تحريك الدعوى العمومية صحيحاً يجب أن يكون للمدعى المدني صفة وحق للتداعي فإذا كان طلبه غير مقبول لسبب من الأسباب انهار الأساس الذي قامت عليه الدعوى العمومية مالم تتداركها النيابة العامة وتطالب بالسير فيها وحينئذ يتخذ الموقف شكلاً جديداً . لأنه وإن كان الادعاء المدني غير جائز أو مقبول إلا أن للمدعى العام حقاً في تحريك الدعوى العامة أو تسييرها . وهذا الحق لا يؤثر عليه ما يعتور الدعوى المدنية من الدفع التي قد تعطلها أو تقضى عليها . ومادام هذا الحق مقرر أفسان استعماله صاحبه من تلقاء نفسه أو بعد تحريك الدعوى العامة من غيره (٣) إذا ما صدر حكم نهائي من المحكمة المدنية اكتسب هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه وصار قبول الطلب أمام المحكمة الجنائية غير جائز لسبق الفصل فيه

المواد ٥٢ وما بعدها و ٢٣٩ تج)

المحكمة

« حيث ان المتهم دفع في مذكرته المقدمة في ١٢ مارس سنة ١٩٣١ بعدم جواز الدعوى لسبق الفصل فيها من المحكمة المدنية »
 « وحيث انه ثابت من أوراق الدعوى ان المدعية بالحق المدني طعنت في السند بالتزوير أمام المحكمة المدنية وقبل الدليل الاول من أدتها ولتخلفها عن الحضور في إحدى الجلسات حكم بإبطال المرافعة فلما جددت الدعوى أغفلت التقرير في قلم الكتاب بالطعن بالتزوير ولهذا قضى بعدم قبول دعواها والزامها بالغرامة التقانونية فاستأنفت هذا الحكم ودفع خصمها بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب فما كان منها الا أن ولت وجهها شطر القضاء الجنائي وطلبت بطريق الجنتحة المباشرة الحكم بتزوير السند وتعويض عن الضرر الذي لحقها

« وحيث ان الالتجاء للمحاكم الجنائية حق خوله القانون لمن وقع عليه ضرر من جنحة أو مخالفة فلاجل الفصل في حقوقه المدنية أباح له الشارع تحريك الدعوى العمومية حتى اذا ماتحركت نفص يده منها وآل للنيابة العامة حق تسييرها فلا يملك فيها صلاحا أو تنازلا .

« وحيث ان مفهوم هذه القاعدة انه لكي يكون تحريك الدعوى العامة صحيحا يجب أن يكون للمدعى المدني صفة وحق للتداعي فاذا كان طلبه غير مقبول لسبب من الاسباب انهار الاساس الذي قامت عليه الدعوى العمومية ما لم تتداركها النيابة وتطالب بالسير فيها وحينئذ يتخذ الموقف شكلا جديدا لانه وان كان الادعاء المدني غير جائز أو مقبول الا ان للمدعى العام حقا في تحريك الدعوى العامة أو تسييرها وهذا الحق لا يؤثر عليه ما يعتور الدعوى المدنية من

الدفع التي قد تعطلها أو تقضى عليها ومادام هذا الحق مقررا فسيان استعماله صاحبه من تلقاء نفسه أو بعد تحريك الدعوى العامة من غيره (راجع بهذا المعنى كتاب التحقيقات الجنائية لركي بك العراقي الجزء الأول طبعة ثانية ص ٧٢ - وحكم محكمة النقض الفرنسية المشار اليه في نوتة (بالهامش) » وحيث ان المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بعدم جواز رفع طلب الى المحكمة الجنائية بعد رفعه الى المحكمة المدنية وعلة ذلك ان الطالب كان مخيرا بين رفع طلبه الى المحكمة المدنية أو الجنائية وباختياره لاحد الطريقين سقط حقه في اختيار الطريق الآخر فاذا ما صدر حكم نهائي من المحاكم المدنية اكتسب هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه وصار قبول الطلب أمام المحكمة الجنائية غير جائز لسبق الفصل فيه (راجع لاكوست طبعة ثالثة بند ١٣٠٣ ونوته نمرة ١)

« وحيث انه يستفاد مما تقدم أن الدعوى المدنية غير مقبولة . أما الدعوى العامة فقد ثبت ان النيابة طلبت معاقبة المتهم بالمواد المطلوبة فأدى تدخلها الى تصحيح الموقف وانطباقه على روح التشريع ومن ثم يتعين قبولها

« وحيث ان فكتورين صباغ قالت في أدلة تزويرها المقدمة للمحكمة المدنية انها لم توقع بأعضائها على السند المطعون فيه وانها تجهل التوقيع باللغة العربية ولا يمكن بحصول المتهم على توقيعاتها على بعض الايصالات فتوقع بما يحاكمها من باب التقليد .

« وحيث لذلك ترى المحكمة نذب خبير في المخطوط لمضاهاة امضائها التي أنكرتها على السند المطعون فيه بما تكتبه أمامه وما يقدمه المتهم من الاوراق التي عليها توقيعها وتعترف بصورتها منها (قضية النيابة ضد احمد علي العجواني رقم ١١ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا وبحضور حضرة علي النرياني وكيل النيابة)

٩٧

محكمة المنشية الجزئية

٩ أبريل سنة ١٩٣١

عربون - عقد مصحوب بخيار النقص - حق كل من المتعاقدين في عدم اتمام العقد - نتاجه
٢ - دفع - بعدم الاختصاص - وجوب ابداءه قبل الدفع بالبطلان

المبادئ القانونية

(١) العربون بالمعنى الوارد في مادة ١٥٩٠ مدني فرنسي - والتي أقر حكمها العرف في مصر وأحكام القضاء - هو فدية يفقد بها أحد المتعاقدين ذمته من العقد Moyen de dédit إذ العقد المقترن بعربون هو عقد مصحوب بخيار النقص، أو بعبارة أخرى معلق على شرط النقص على خلاف في اعتبار هذا الشرط فاسخاً أو مؤقتاً. فنقض العقد أو بعبارة التخلف عن اتمام الصفقة حق مطلق لكل من طرفي العقد ولا سبيل على أحدهما إذا اختاره الا ضياع العربون اذا كان المتخلف هو المشتري ورده مضاعفاً اذا كان هو البائع ويترتب على ذلك أولاً - ليس هناك داع للحكم بفسخ التعاقد بناء على تخلف أحد المتعاقدين عن اتمام العقد. فليس البائع بحاجة الى استصدار هذا الحكم اذا أراد أن يقضى له باستيفاء العربون ولا المشتري بحاجة اليه أيضاً إذا أراد أن يقضى له برد العربون مضاعفاً .

ثانياً - تقدر الدعوى الخاصة برد العربون مضاعفاً بقيمة المبلغ المطالب به دون الالتفات الى قيمة العقد

ثالثاً - ان العربون لا يعتبر شرطاً جزائياً فلا

تسرى عليه قواعد الشرط الجزائي، فلا يشترط للقضاء به التكليف الرسمي أو ثبوت الضرر (٢) الدفع بعدم الاختصاص يجب ابداءه قبل الدفع بالبطلان وإلا سقط الحق في التمسك به المحكمة

« حيث انه ثابت ان المعارض باع للمعارض ضده بمقتضى عقد مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ حصة في منزل بثمن قدره ٢١١ جنيهاً دفع من المشتري للبائع مبلغ ١٦ جنيهاً - بصفة عربون والباقي اتفق على دفعه لدى تحرير عقد البيع النهائي الذي حدد له ١٥ مارس سنة ١٩٣٠ وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٠ أُنذر المشتري البائع بوجوب تنفيذ العقد وأردفه بأنذار آخر في ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ محدداً يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠ للتوقيع على العقد ولكن البائع لم يحرك ساكناً فرفع المعارض ضده الدعوى مطالبا برد العربون ومثله أي مبلغ ٣٢ جنيهاً فقضت له المحكمة غايباً بذلك

« وحيث ان المعارض دفع بصحيفة المعارضة ببطلان التكليف بالحضور كما دفع بجلطة ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« وحيث انه فيما يختص بالدفع بالبطلان فانه يتضح من صحيفة الدعوى أن المعارض أعلن في نفس المنزل الذي يقرر في صحيفة المعارضة المرفوعة منه انه يقيم فيه ولا امتناع أهل منزله عن الاستلام سامت صورة الاعلان لتدوب المحافظة

« وحيث انه يتضح من هذا ان الاعلان صحيح لا شائبة فيه ومن ثم يتعين رفض الدفع

« وحيث ان مبنى الدفع بعدم الاختصاص ان الحكم في الدعوى يتناول البت ضمناً في فسخ

عقد قيمته تزيد على النصاب الذي يجوز
للمحكمة أن تقضى فيه

« وحيث انه لتقدير قيمة الدفع يجب البحث
في حكم العربون قانونا وهل الحكم برد العربون
يعتبر قضاء بفسخ عقد البيع اذ المعارض يسلم
أن المبلغ موضوع الدعوى هو عربون (محضر
جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣١) كما انه نص في
عقد البيع على أن البائع اذا تأخر عن اتمام البيع
يكون ملزما برد المبلغ المقبوض مضاعفا واذا
تأخر المشتري عن دفع باقى الثمن في الميعاد
المذكور لا يكون له الحق في استرداد ما دفع
والمعارض ضده رفع هذه الدعوى على الاساس
المذكور . فصفة المبلغ وانه دفع كعربون ثابت
اذن من العقد ومسلم بها من الطرفين

« وحيث ان العربون بالمعنى الوارد في المادة ١٥٩٠
مدنى فرنسى - والى أقر حكمها العرف في مصر
وأحكام القضاء - هو فدية يفتدى بها أحد
المتعاقدين ذمته من العقد (Moyen de dédit)
اذ العقد المقترون بعربون هو عقد مصحوب بخيار
النقض أو بعبارة أخرى معلق على شرط النقص
على خلاف في اعتبار هذا الشرط فاسخا بمعنى
ان العقد يتم ولكنه يفسخ اذا استعمل أحد
العاقدين حقه في نقضه أو شرطا موقتا وهو أن
لا يستعمل العاقدان حقهما في نقض العقد .
فنقض العقد اذن أو بعبارة أخرى التخلف عن
اتمام الصفقة حق مطلق لكل من طرفى العقد
ولاسبيل على أحدهما اذا اختاره الاضباع العربون
اذا كان المتخلف هو المشتري أو رده مضاعفا اذا
كان هو البائع

« وحيث انه ينتج من هذا أن العقد يفسخ
حتما بمشيئة أحد الطرفين وليس هناك داع للحكم

بفسخ التعاقد بناء على تخلف أحد المتعاقدين عن
اتمام العقد فليس البائع بحاجة الى استصدار هذا
الحكم اذا أراد أن يقضى له باستيفاء العربون
ولا المشتري بحاجة اليه أيضا اذا أراد أن يقضى
له برد العربون مضاعفا ، ومن نتائج هذا التسخ
الحتم أن ليس لأحد المتعاقدين المطالبة بتنفيذ
التعهد عينا ، وطلب الحكم بصحة التعاقد اذا
اختار الآخر النكول عنه ، ومن النتائج الأخرى
الترتبة على اعتبار العربون مقابلا للعدول عن
التعاقد انه لا يعتبر شرطا جزائيا فلا يخضع لقواعد
الشرط الجزائى ، فلا يشترط للقضاء به التكليف
الرسمى أو ثبوت الضرر بل هو أقرب أن يكون
من التعهدات التخيرية أو المعاقبة لها على شرط
« وحيث انه لذلك يتضح أنه لا داعى لاستصدار
حكم بالفسخ للحكم برد العربون ويتمين اعتبار
نصاب الدعوى بقيمة المبلغ المطلوب ويكون
الدفع الفرعى بعدم الاختصاص في غير محله
فضلا عن ان هذا الدفع لم يقدم في الوقت اللائق
اذ تنص م ١٣٤ من افعات « يجب أن يقدم قبل
ماعداه من أوجه الدفع » والمعارض دفع صحيفة
الدعوى بالبطلان ولم يذكر شيئا عن هذا الدفع
فابدأؤه بعد ذلك يكون متأخرا ومسقطا لحقه في
التمسك به

« وحيث انه فيما يختص بالموضوع فقد ثبت مما
تقدم أن المعارض تخلف عن اتمام البيع فيكون
ملزما برد العربون مضاعفا ولا يحل للبحث فيما
اذا كان قد أصاب المعارض ضده ضرر من
جاء تخلف المعارض عن اتمام الصفقة اذ العربون
كما سبق بيانه ليس شرطا جزائيا ولا يخضع لقواعد
« وحيث انه لذلك يتمين تأييد الحكم بالمعارض فيه

(قضية معارضة محمد حسن وكارند محمد حواسد رقم ٢٥١٧
سنة ١٩٣٠ - رئاسة حضرة القاضى عبد العزيز محمد)
(١٣)

٩٨

محكمة الخليفة الجزئية

١٧ مايو سنة ١٩٣١

١ - شهادة الانسان - جوازها أصلاً بما رأى وعان

٢ - شهادة الانسان - . فمائل . جوازها بما لم يكن يعاينها

٣ - شهادة - مبنية على التسامع في النسب والمعايشة الزوجية - جوازها

المبادئ القانونية

(١) من المقرر شرعاً أن الأصل عدم جواز شهادة الإنسان إلا بما رأى وعان لأن الشهادة هي أخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان وذلك أخذاً بالحديث الشريف « إذا علمت مثل الشمس فاشهد والا فدع »

(٢) استثنى الفقهاء من الأصل المشار إليها الخاص بالشهادة - مسائل فقالوا أنه يجوز للشخص أن يشهد بها وإن لم يعاينها فإذا سمع الإنسان أن فلاناً بن فلان . أو رأى رجلاً يدخل على امرأة وسمع من الناس أنه زوجها جاز له أن يشهد وأن يعان الولادة على الفراش أو عقد النكاح أو الدخول بالزوجة .

(٣) لم تمنع الشريعة أى شخص من أداء شهادة في النسب والمعايشة الزوجية مبنية على التسامع دون المعاينة متى توفرت شروط أدائها بطريقتها الشرعية المقررة

(المادة ٢٧٥ ع)

المحكمة

« بما أنه تبين من مراجعة أوراق القضية أنه بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٢٨ سمعت الدعوى نمرة ٨٤٦ سنة ١٩٢٧ - الداخلة في سنة ١٩٢٨ بمحكمة عابدين الشرعية بطلب المدعية هنريت نفقة

شرعية من المدعى بالحق المدني في هذه القضية وتقدم المتهم وشهد في الدعوى المذكورة بأن هنربت هذه المدعية هي ابنة الدكتور أرد اشيس جرابديان ورزق بها من الزايت سانجلار من المعايشة الزوجية مدة تسع وعشرين سنة أو ثلاثين سنة والمدعية فقيرة ولا تملك شيئاً . . . الخ وقضت المحكمة للمدعية على المدعى المدني في قضية اليوم باثني عشر جنبها مصر يا نفقة لها مع أمره بالأداء لها وأذنها بالاستدانة عليه وكان ذلك غائباً .

وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ نظرت معارضة في الدعوى الشرعية المشار إليها وفيها قدم المدعى المدني أو المعارض أوراقاً رسمية لدحض دعوى هنريت المشار إليها وهي عبارة عن شهادة ميلادها وهي ورقة رسمية يرجع صدورهما إلى ٣٠ سنة مضت ثابت بها أن هنربت مولودة من أبوين هما والدها أندريار وبين صانع برانيط ووالدتها اليزايت سانجلار وذلك بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٨٩٩ ووثيقة زواج رسمية بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٣ ثابت بها زواج هنربت المذكورة من جان جوزيف بوشيل وموضح بها ميلادها سالف الذكر وتاريخه ووالديها المشار إليهما بورقة الميلاد وحكم من محكمة دوالفرنسية تاريخه ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٨ في قضية رفعتها هنريت على والدتها طلبت فيها الحكم بعدم حصول عقد نكاح بين أندريه وبين وبين اليزايت سانجلار يستعاض نسبة ابوالديها المذكورين أنها ولدت من أب وأم غير معروفين وقضى الحكم المذكور برفض دعواها بعدم الإشارة إلى محاولات المدعية للانتساب قوة واقتداراً إلى المدعى المدني وقد قضى في هذا المعارضة بتقضي حكم النفقة الغيابي ورفض دعوى هنريت . ثم بتاريخ ١٢ يناير سنة

١٩٣٠ نظر استئناف هنريت في حكم المعارضة المذكور فقضى فيه برفض دعوى المدعية

« وبما ان المفهوم من جميع ما تقدم ان محكمة عابدين الشرعية قد أخذت في حكمها غايبا بالنفقة على المدعى المدني بما شهد به المتهم وآخر من نسب المدعوة هنريت روين الى المدعى بالحق المدني ومعاشرته الزوجية لوالدتها الزايت سنجلار وان هذه المحكمة نفسها قد قضت في المعارضة في حكمها المذكور كما قضت أيضا محكمة مصر الشرعية في استئناف المدعية لحكم المعارضة بعكس ما قضت به محكمة عابدين الشرعية غايبا بناء على ما قدمه المدعى المدني من مستندات ووثائق رسمية قاطعة بعدم نسب المدعية له وعدم زوجيته من والدتها الزايت سانبجلار وقد سبقت الإشارة الى تلك المستندات تفصيليا بالفقرة السابقة

« وحيث فيما يتعلق بما شهد به المتهم فانه من المقرر شرعا أن الأصل عدم جواز شهادة الانسان الا بما رأى وعان لأن الشهادة هي أخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحساب وأخذ ذلك من الحديث الشريف (اذا علمت مثل الشمس فاشهد والافدع)

« وحيث انه متى كان ذلك هو الأصل في الشهادة فيكون ما تقدم به المتهم من شهادة على خلاف مدلول الوثائق والاوراق الرسمية المقدمة من المدعى المدني شهادة غير صحيحة . ولا شك والحالة هذه في اعتبارها شهادة زور لورودها على غير المعلوم مثل الشمس من شهادة الميلاد والزواج القاطعتين بنسب المدعية الى غيره وزواج والدتها من سواه .

ولكن بما ان الفقهاء استثنوا من الأصل المشار اليه مسائل من بينها ما شهد به المتهم فقالوا أنه يجوز للشخص أن يشهد بها وان لم يعاينها

قذا سمع الا انسان أن فلانا ابن فلان أو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس أنه زوجها جاز له أن يشهد وان لم يعان الولادة على الفراش أو عقد النكاح أو الدخول بالزوجة ومعنى هذا أن الشهادة على ما شهد به المتهم مقبولة ولو أن سته غير مساعد له على معاينته على ما شهد به (راجع في ذلك كتاب مباحث المرافعات للاستاذ محمد بك زيد الايباني ص ١١٢-١١٧)

« وبما انه متى ثبت ما تقدم شرعا وهو ما يجب افتراضه اولا بصدد قضية يدور الحكم فيها على شهادة شرعية فلا يكون ثمة قطع بان شهادة المتهم زور مجرد مخالفتها لما جاءت الوثائق الرسمية قاطعة فيه حيث لم تمنع الشريعة اى شخص من اداء شهادة في النسب والمعاشرة الزوجية مبنية على التسامح لأن المعاينة متى توفرت شروط اداها بطريقتها الشرعية المقررة (انظر ايضا المرجع المشار اليه ١١٧ و ١١٨)

« وبما انه يتعين ازاء ما تقدم لزوير الشهادة في موضوع هذه القضية قيام الدليل قطعا على ان المتهم كان يعلم وهو يؤديها أن المدعية لاعلاقة لها بالمدعى المدني وانها ابنة الشخص المذكور في شهادة الميلاد المقدمة منه انما تقدم بشهادته وهو عالم بمخالفتها للواقع الذي يعتقد أو الذي سمع به من المتصلين أو مما تجرى به الاشاعات وتداول به الحقيقة في بدنها

« وبما ان شيئا من ذلك لم يقيم عليه دليل فلم يثبت انه كان يعلم انها ليست ابنة المدعى المدني وانه لم يعاشر والدتها كما وانه لم يثبت عدم سرعان الاقارب والاشاعات بما شهد به وعلى العكس من ذلك فقد تبين للمحكمة من مراجعة القضية وتبين ظروفها ان المدعية ووالدتها هبطتا ارض مصر على اساس هذه الدعوى وان والدة المدعية قد

المبادئ القانونية

(١) ان أساس مسؤولية السيد عن أعمال خادمه مبنى على أن للسيد حق اختياره وله أيضا حق رقابته واصدار الأوامر له فاذا انعدم شرط من هذين الشرطين انتفت المسؤولية. فاذا اختار أحد الأفراد عاملا لعمل معين لعلاقة له بمهنة هذا الشخص فلا يكون الأخير مسئولا عن خطأ العامل

(٢) تسكيف شخص بأعمال وقتية لا يمنع أن يكون عاملا عنده وتحت إدارته بالمعنى القانوني

(٣) يكفي أن يكون بين الخطأ وبين علاقة السيد بخادمه اتصالا وارتباطا يقومان مقام العلة للمعلول

(المادة ١٥٢ مدني)

المحكمة

« حيث ان المدعية عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر رفعت هذه الدعوى وذكرت فيها بأن المدعى عليه الأول كان يقود سيارة للمدعى عليه الثاني وتسبب الأول باهماله في قتل مورثهم المرحوم اسماعيل جمعه بأن صدمه بالسيارة المشار اليها وحكم عليه بالادانة من محكمة الجنح ولذا طلبت الحكم عليهما بالتضامن بمبلغ ١٥٠ جنيها نعو أيضا

« وحيث ان المدعى عليه الثاني اعترف بأن السيارة التي تسبب عنها الحادثة ملكه انما ذكر بأنه لم يأذن للمدعى عليه الأول بقيادتها وانه كان كاتمها بأمورية مؤقتة وهي تنظيف السيارة وتزيينها فاتهمز هذه الفرصة وقادها بدون علمه ويؤخذ من أقواله في محضر الجنحة أن المدعى عليه الأول لم يكن يشتغل عنده بصفة مستديمة

اخترقت حياة المدعى المدني وغامرت في الحوادث وانسئوليات ضده على ذلك الاساس ايضا وان المتهم قد ربطته بالمدعية صلة التعارف وتقدمت له في إحدى المجتمعات باسم المدعى المدني كما واتضح من تحقيقات قسم الاذنية في حادثة اطلاق الرصاص التي نسبت لوالدة المدعية ومن نفس اقوال هذا الأخير على أن للمدعى المدني سابقة اتصال بها من نحو ثلاثين سنة وهو ما يقرب من تاريخ ميلاد المدعية صلة قد تؤدي الى مثل ما شهد به المتهم لولم تقم الادلة الاخرى القاطعة على ان المدعية انما جاءت بها والدتها من شخص اخر تزوج بها شرعا

« وبما انه دفعا لما قد يحتمل ان يؤخذ به المتهم من رية باتصاله بمثل هذه التفاصيل وتعرضه لاداء شهادة في امر واسطة تحوطها بهض الملابس والشبه الدقيقة وما عسى ان يقال من انه تعمد اداء شهادة على هذا الوجه خدمة للمدعية يحدوه غرض يدعى الى الشبهة فيه بمخالفة شهادته لواقع الوثائق الرسمية فان المحكمة ترى من جهة ان المتهم من المتصلين بالصحافة فقد تدفعه مهمته للتعلم بالحوادث والاخبار بدون قصد سيء كما وترى من جهة اخرى ان ما تقدم من احتمال لم يخرج عن حد الشبه التي لا يجوز اخذ المتهم بها ولا تكون الادلة كافية بازائها (قضية النيابة وآخر مدعى مدني ضد أطون أفندي عساف رقم ٥٢ سنة ٩١٩ - رئاسة حضرة القاضي محمد أحمد غنيم وحضور حضرة سعد الكركاني أفندي عضو النيابة)

٩٩

محكمة دمياط الجزئية

٢١ مايو سنة ٩٣٩

١ - مسؤولية السيد - عن أعمال خادمه. حتى في الاختيار والرقابة

٢ - مسئلة - تسكيف شخص بأعمال وقتية. اعتبارا من أعماله تحت إدارته

٣ - خطأ - علاقة كملالة السيد بخادمه - اتصال وارتباط

وانما يكلفه في بعض الاحيان باجراء عملية التنظيف بالسيارة وتنتهى مأموريته بانقضاء هذه العملية

« وحيث ان المدعى عليه الأول لم يحضر بالجلسة وانما يؤخذ من أقواله في محضر البوليس أنه لا يشتغل عند المدعى عليه الثاني بصفة مستديرة وانما كلفه يومئذ بتزيت السيارة وتنظيفها ففعل ذلك

« وحيث انه لم يثبت أن المدعى عليه الثاني كلف الأول بقيادة السيارة ولم تدخله النيابة في النهمة لعدم توفر الادلة على ذلك ولذا يتعين الآن بحث مسؤولية المدعى عليه الثاني بصفته مالكا للسيارة وهل يعتبر مسؤولا مع المدعى عليه الأول على اعتبار أنه كلفه بمأمورية مؤقتة وهي تنظيف السيارة وتنتهى مأموريته بانتهائها وأنه لم يكلفه بتسييرها بل قادها بدون علمه

« وحيث ان المادة ١٥٢ مدنى قضت بالزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعا منهم أثناء تأدية وظائفهم « وحيث انه لتقرير مسؤولية المدعى عليه الثاني يتعين أن يكون سيدا للمدعى عليه الأول بالمعنى المفهوم من المادة ١٥٢ مدنى

« وحيث ان أساس هذه المسؤولية بنى على أن السيد له حق اختيار خادمه وله أيضا حق رقابته (راجع تعليقات دالوز على المادة ١٣٨٤ مدنى المقابلة المادة ١٥٢ أهلى النبذة ١٨٤) فاذا انعدم شرط من هذين الشرطين انتفت المسؤولية بمعنى اذا لم يكن السيد هو الذى اختار الخادم في خدمته أو لم يكن له حق الرقابة عليه فتكون المسؤولية في هذه الحالة منعدمة ولذا يجب لتوفر هذه المسؤولية أن يكون للسيد حق اصمـدار

الاوامر للخادم (النبذة ١٨٦ من التعليقات المشار اليها)

« وحيث انه استنادا على هذه القاعدة قرر القضاء في فرنسا وأقره كثير من الشراح على أنه اذا اختار أحد الافراد عاملا لأداء عمل معين لاعلاقة له بمهنة هذا الشخص فلا يكون هذا الأخير مسؤولا عن خطأ العامل (راجع النبذة ٢٦٦ من التعليقات المشار اليها ومايلها)

« وحيث ان هذا المبدأ يذهبى لأن أساس المسؤولية هو حق الرقابة ومادام ان العامل مكلف بعمل بعيد عن مهنة الشخص الذى اختاره فليس هناك من سبيل لامكانه مراقبة العامل في عمله وفي هذه الحالة يؤدي العامل عمله تحت مسؤوليته الخاصة

« وحيث انه متى توضح أساس المسؤولية يتعين البحث في هل الشروط التى يتطلبها القانون متوافرة في حالة المدعى عليه الثانى وعلاقته بالمدعى عليه الأول

« وحيث انه لانزاع في أن المدعى عليه الثانى بصفته صاحب السيارة هو الذى اختار الأول لتنظيفها كما أن له حق الرقابة عليه اذ العمل الذى عهد به الى المدعى عليه الاول لا يحتاج الى خبرة خاصة بل هو من قبيل الاعمال العادية التى يمكن للشخص الاعتيادى أن يراقبها ويهيمن عليها

« وحيث ان كون العمل المكلف به من الأعمال الوقتية لا يمنع أن يكون عاملا عنده وتحت ادارته بالمعنى الذى تتطلبه المادة ١٥٢ مدنى « وحيث انه من المسلم به قانونا أن السيد مسؤول عن خطأ خادمه حتى ولو ارتكب الخطأ رغما عن أوامر سيده وعلى ذلك فان دفاع المدعى عليه الثانى من أنه لم يأذن للمدعى عليه الاول

بقيادة السيارة لا يعفيه من المسؤولية (راجع الجزء الثاني من كتاب كولان وكايتان الطبعة الرابعة الصحفية ٣٩٥)

« وحيث انه بالنسبة لشرط حصول الحادث أثناء تأدية الخدمة فانه لا يشترط أن يكون الخطأ له علاقة مباشرة بأداء الخدمة بل يكفي أن يكون بين الخطأ وبين علاقة السيد بخادمه اتصالاً وارتباطاً يقومان مقام العلة للمعلول (راجع حكم محكمة بنى سويف الاستثنائي المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩٢١ المنشور في المجموعة الرسمية السنة الثالثة والعشرين)

« وحيث وان كان الحادث الذي حصل من المدعى عليه الاول لم يحصل نتيجة العمل المكلف به وهو تنظيف السيارة بالذات الا أن هذا الخطأ له صولة وثيقة بعمله اذ أنه نشأ عن تسليم السيارة اليه لتنظيفها فاستخدمها في غير الوجه التي تسلمت له من أجله

« وحيث ان المحكمة ترى من كل ذلك أن المدعى عليه الثاني مسؤول بالتضامن مع المدعى عليه الاول في تعويض الضرر الذي نشأ للمدعين من جراء قتل مورثهم

« وحيث أنه بالنسبة للتعويض فتقدره المحكمة بمبلغ ١٠٠ جنيه فقط ولا محل للحكم بالنفاذ لعدم وجود مبرر قانوني له

(قضية صديقه السيد بصفاتها وحضر عنها الاستاذ عباس أحمد ضد السيد محمد الصواف وآخر رقم ١٦٤٥ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضي أحمد فزاد)

١٠٠

محكمة عابدين الجزئية

١٨ يونيو سنة ١٩٣١

اختصاص المحاكم الاهلية - روس . الفصل في قضاياهم . مقرر

المبدأ القانوني

المحاكم الاهلية هي المختصة بالفصل في قضايا الروس . وذلك تطبيقاً لقاعدة بأن هذه المحاكم الوطنية هي التي يخضع لقضائها كل من أقام على أرض مصر ولا يستثنى من هذه القاعدة الا أصحاب الامتيازات الاجنبية . ولا يعتبر من رعايا الدول ذوات الامتياز الا من كان أجنبياً عن الجنسية المصرية أولاً وتابعدولة من الدول صاحبات الامتياز ثانياً . وبما أن الدولة الروسية لم تعد دولة صاحبة امتياز فيتعين اختصاص المحاكم الاهلية في نظر قضايا الرعايا الروس .

المحكمة

عن الدفوع بعدم الاختصاص

دفع المدعى عليه فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لانه روسي الجنس وخاضع بحكم القانون لقضاء المحاكم المختلطة

« وحيث ان معاهدات الصلح التي تمت بين الدول التجارية عقب انتهاء الحرب الكبرى قد نص فيها صراحة على تنازل روسيا عن امتيازاتها القضائية في مصر وقد سلم وكيل المدعى عليه نفسه في مذكرته الختامية بذلك

« وحيث ان المحاكم الاهلية في مصر هي المحاكم الوطنية التي يخضع لقضائها أصلاً كل من أقام على أرض مصرية ولا يستثنى من هذه القاعدة العامة الا الاجانب أصحاب الامتيازات الاجنبية أو بعبارة أخرى لا يتمتع بهذا الشذوذ الا من توفر فيه شرطان الاول أن يكون أجنبياً عن الجنسية

المصرية - الثاني أن يكون تابعا لدولة من الدول صاحبات الامتياز

« وحيث ان الشرط الثاني غير متوفر لدى المدعى عليه ولذا يكون الدفع الفرعى بعدم الاختصاص فى غير محله ويتعين رفضه .

عن الرفع بعزم قبول الرعى لسبب
الفصل فيها من المحاكم المختلطة:

« حيث انه بالاطلاع على الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣١ والمقدم من المدعى عليه بحافظة مستنداته تبين أن المدعى اليوم الخواجه يوسف كوهنكا لم يكن خصما فيها بذاته ولا بالتمثيل وهو ينكر وجود أى شركة بينه وبين محمد احمد خليل المدعى عليه فى الدعوى المختلطة كما ان عقد الشركة المزعومة لم يتقدم به أحد بدو سيه الدعوى الحالية واذا كان الحكم المختلط السالف ذكره قد جرى فى طريقة تدليله على اعتبار وجود تلك الشركة وعلى أن يوسف كوهنكا صاحب مال وان العمل والادارة وكل شىء هو لحساب محمد احمد خليل فان يوسف كوهنكا لم تسمع أقواله فى تلك الدعوى ولم يؤخذ رأيه فى تلك المزايم حتى يجوز التمسك بها قبله الآن ولو أن المدعى عليه أدخل محمد احمد خليل خصما ثالثا أو ضامنا فى الدعوى الحالية لتعدل الموقف بعض التعديل ولتطورت الخصومة الى شكل آخر

« وحيث انه مما تقدم يكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه

عن الرفع بعزم قبول الرعى
لأندرام الصفة

: هذا الدفع ابداه وكيل المدعى عليه فى مرافعته

الشفوية وأدخله ضمن الدفع الثانى بعدم الاختصاص فى مذكرته

« وحيث ان المعاملة التجارية الثابتة فى الاوراق المقدمة بدو سيه الدعوى هى بين المدعى والمدعى عليه

« وحيث ان المدعى هو الذى ورد المدعى عليه الآت الراديو موضوع المطالبة كما يدل على ذلك الطاب المقدم تحت نمرة ٢ حافظة المدعى والموقع عليه بامضاء المدعى عليه نفسه وهذه الاوراق مضافه الى انه لم يثبت بصفة قاطعة جازمة ان هناك شركة بين المدعى ومحمد احمد خليل قد دل دالة كافية على ان المدعى هو صاحب الشأن واذن يكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه .

اما فى الموضوع فالدعوى صحيحة من المستند نمرة ٢ المقدم بحافظة المدعى الذى تأيد بالاجابة التى اوردها المدعى عليه على البروتستو المعلن اليه بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فانه لم ينكر الحق ولا اصل المديونية وانما علل امتناعه على الدفع وتحرير كيبا لئين بياقي الثمن لوجود نزاع بينه وبين محمد احمد خليل .

« وحيث انه علاوة على ما تقدم فقد حجز على نفس الآت الراديو بمحل المدعى عليه حجرا تحفظيا .

(قضية الخواجه يوسف كوهنكا وحضر عنه الاستاذ جورجى منسى ضد الخواجه ميشيل بوليا كين وحضر عنه الاستاذ سامى جريدى رقم ١٧٢٠ سنة ٩٣٦ - رئاسة حضرة القاضى احمد أبو النصر أفندى)

قضاء المحاكم المختلطة

١٠١

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو ١٩٣١

١ - أملاك عامة - اثبات صفة تخصيصها للنفعة العامة - دون تقديم أى مستند لذلك - كفايته .

٢ - أملاك عامة - يابها بالمواد ٢٥ و ٢١ مدنى - على سبيل البيان لا الحصر .

٣ - أملاك عامة - عدم خروجها من هذا التخصيص أو انتقال ملكيتها أو تملكها . مجرد القيام ببعض أعمال فردية . غير مزبل لصفحتها

٤ - تعويض - الزام المشتري به لاتفاهه الخاص . عدم ملزمة البائع بالضمان

٥ - مشر - رجوعه بالضمان على البائع وبائع البائع . جوازه

المبادئ القانونية

في حالة المطالبة باعتبار أرض داخلية في الملك العام كحالة أرض معتبرة جزءا من محيط بحيرة فليست الحكومة - الا في حالات معينة كالاراضى المنزوعة ملكيتها للنفعة وتم امتلاكها لها بهذه الصفة - ملزمة بتقديم سند للملكية بل يكفيها أن تثبت صفة هذه الارض من حيث تخصيصها للنفعة العامة أو لمصلحة عامة معينة أو لحاجات الدولة الاساسية

(٢) ان البيان الوارد بالمادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون المدنى المختلط عن الاملاك الغير قابلة للتملك الخاص والمخصصة للنفعة العامة للدولة ليس بحسب غيبارات على سبيل الحصر ويجب بالعكس أن يتناول جميع الاملاك التى تقع تحت مدلول هذا التعريف وهذا ينطبق على بحيرة مربوط . وهى من أملاك الميرى التى لا نزاع فيها

ومخصصة من زمن مديد للنفعة عامة مخصصة إذ

هى معدة لياه الصرف من مديرية البحيرة

(٣) تبقى هذه الصفة للاملاك العامة طالما

انها لم تخرج عن هذا التخصيص وعدم جواز تملكها أو تملكها بمضى المدة . فلا تعتبر هذه الصفة زائلة بمجرد قيام بعض الافراد باعمال فيها ليس فقط بغير اذن من الحكومة بل ورغم معارضتها واحتجاجها ودعواها لتملكها

(٤) في حالة الحكم على مشتري برفع يده عن أراضى مشتراه بدفع تعويض عن مدة انتفاعه الغير مشروع فلا محل للحكم له على البائع باخلائه من هذا التعويض الذى هو عبارة عن مقابل المنفعة الفعلية التى حازها المشتري

(٥) المشتري حق الرجوع ليس فقط على البائع له مباشرة بل على البائع للبائع له من طريق الدعوى المباشرة المبينة بالمادة ٢٠٢ مدنى

(استئناف الحكومة المصرية ضد عبد الحيد محمد - رئاسة السترمالك بارت - مجلة التشريع والقضاة ٤٣ عدد ١٩٣٠ ص ٤٤٠)
(المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٠٢ و ٢٧٤ مدنى)

١٠٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣١

١ - حارس قضائى - على وقف . جواز تأجيريه . لا كثر من

ثلاث سنوات . بأذن المحكمة المدنية التى عينته

٢ - حارس قضائى - تأجيريه أعيان الوقف . لا كثر من ثلاث

سنوات . عدم جوازه - عدم الفس أو التواطؤ فيه . جوازه

المبادئ القانونية

(١) ان الاذن للحارس القضائى على اعيان

اللاحق له لا يعتبر من اجراءات التنفيذ كحجز أموال المدين مما يقطع وحده مواعيد المعارضة

(٣) ان بطلان عريضة الدعوى اعدم اعلان المدعى عليه لشخصه أو في محله يسقط بقبول الخصم المرافعة في الموضوع بدون تحفظ منه .

(المواد ٣٧٣ و ٣٧٥ و ١٥٣/٢ مرافعات مختلط)

(استئناف جورج جورجيارس ضد فاطمة بنت عبد الغنى برئاسة المستر ماك بارت المجلة المذكورة سنة ٤٣ - عدد ١٩ ص ٤٣٩)

١٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ يونيو سنة ١٩٣١

١ - حراسه - على وقف - لحرمان المتنازل له من أحد المستحقين

بما يستحقه . ولعدم تقديم حسابات صحيحة . جوازا

٢ - وقف - اجراء قسمة زراعية - عدم جوازها بصفة مستعجلة

المبادئ القانونية

(١) اذا لم يدفع ناظر وقف لمن تنازل له

احد المستحقين عن استحقاقه فيه . وبعد

انذاره بهذا التنازل . أى مبلغ من المال . ولم يقدم

الا حسابات مقتضية لتؤدى الى معرفة ايراد

الوقف الحقيقي وهذا كله رغما عن انذاره مرارا .

وادى ذلك الى حرمان الدائن من الايراد الذى يستحقه

بناء على التنازل الصادر له . فيكون من اللازم في

هذه الحالة تعيين حارس على هذه الاعيان -

(٢) اذا جاز قسمة الاطيان الموقوفة قسمة

زراعية فلا يصح حصولها بطريق الاستعجال

خصوصا وأصحاب الشأن لم يقوموا بذلك مقدما

وبالاتفاق مع الدائنين لاحد المستحقين ممن

طلبوا الحراسة

(مادتا ٥٩٩ و ٦٠٠ مدنى)

(استئناف أوجين أوهانسيان ضد خليل وآخرين - رئاسة

المسوقاتك . المجلة المذكورة سنة ٤٣ . عدد ١٩ ص ٤٤٥)

(١٤)

وقف بالتأجير لمدة أكثر من ثلاث سنوات لا يتحتم صدوره من القاضى الشرعى بل يجوز التضريح به من المحكمة المدنية التى عينته

(٢) ان تعيين حارس قضائى لادارة وتأجير

اعيان وقف حتى ينتهى التراع القائم امام المحكمة

الشرعية لا تبدل ناظر بأخر لا يؤخذ منه الموافقة

على التأجير لاكثر من ثلاث سنوات على انه اذا

لم يكن التأجير مبنيا على غش او تواطؤ بين

الحارس والمستأجر فقياسا على حالات الاقتراض

الغير مأذون به يجوز الموافقة على المبالغ التى

يكون صرفها لمصلحة الوقف وبمقدار ما عاد

عليه من المنفعة

(مادتا ٦٠٠ و ٦٠١ مدنى مختلط)

(استئناف فرنيسكو مارينو ضد وزارة الاوقاف . رئاسة

المستر ماك بارت . المجلة المذكورة سنة ٤٣ . عدد ١٩ ص ٤٣٩)

١٠٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٩ يونيو سنة ١٩٣١

١ - معارضة - جوازها لناية العلم بالتنفيذ . من شخص المحكوم له .

٢ - حكم . اعلانه والتبنيه بالدفع . - عدم اعتبارهما اجراء تنفيذ

٣ - دفع . بطلان عريضة دعوى . المرافعة فيها . دون التمسك

به . - سقوطه

المبادئ القانونية

(١) للمحكوم عليه غيايا حق المعارضة فى

الحكم الى أن يصله علم باجراء من اجراءات

التنفيذ تكون صادرة من ذات المحكوم له

وبقصد تحصيل المبالغ المحكوم بها . فلا يعتبر مسقطاً

للمعارضة التنفيذ الحاصل بمعرفة قلم الكتاب

لتحصيل الرسوم المحكوم بها عليه

(٢) ان اعلان الحكم وحتى التبنيه بالتنفيذ

١٠٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

دعوى بوليسية - دعوى صورية . بحث الثانية أولا .

المبدأ القانوني

ان الترتيب الطبيعي يحتم في حالة الطعن على

عقد بالدعوى البوليسية والدعوى الصورية أن يبدأ بالاخيرة أولا . اذ أن العقد الحقيقي الصحيح يمكن اعتباره لاغياً وغير نافذ على الغير اذا كان حاصله اضرارا بحقوق دائني المدين الذي صدر منه العقد . أما العقد الصوري فإنه يعتبر معدوم الوجود (مادتا ٢٠٢ و ٢٠٤ مدني)

(استئناف ميشيل زهيل ضد عبد التفار محمود وآخر رئاسة المستر ماك بارت المجلة المذكورة سنة ٤٣ عدد ١٩ ص ٤٥٠)

قضايا المحاكم الأجنبية

١٠٧

محكمة استئناف باريس

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

افلاس . تصفية قضائية . مقاصة . حكم نهائي . حكم ملن .

استئناف . حكم بالتأييد

المبدأ القانوني

اذا حكم ابتدائيا بالمقاصة ورفع استئناف عن هذا الحكم وقضى فيه بالتأييد اعتبرت المقاصة حقا مكتسبا نهائيا من تاريخ صدور الحكم المقضى بتأييده . ولا محل للقول بأن صدور حكم قاض بالتصفية القضائية بعد صدور الحكم الابتدائي يجعل الحكم بالمقاصة بمثابة امتياز اختص به المحكوم له بالمقاصة

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ١٠٦ سنة ١٩٣٢)

١٠٨

محكمة استئناف موبيليه

٩ يناير سنة ١٩٣٢

العفو الشامل - نتائج - حكم بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ . عقوبة

مالية . إلغاء إيقاف التنازل . العفو عن الجريمة الثانية .

عودة إيقاف التنفيذ

١٠٦

محكمة النقض والابرام الفرنسية

٦ يناير سنة ١٩٣٢

فسخ . عقد ثنائي . الزام . حق المتعاقدين في طلب الفسخ . أو النفاذ . التنازل عنه . طلبات متتامة .

المبدأ القانوني

يحتفظ الشخص الذي تعاقد مع آخر تعاقدًا ثنائيًا ولم ينفذه بحقه في الخيار بين طلب فسخ العقد وبين طلب تنفيذه مادام لم يتنازل عن أي حق منهما

وصدور مذكرة بطلب فسخ العقد لا يمكن ان يستنتج منها وحدها . ومادام لم يحدث أي ظرف آخر دال على انه قصد بهذه المذكرة التنازل نهائيا عن حقه في المطالبة بالشيء او العمل المشروط .

وله لغاية الحكم في الدعوى نهائيا ان يقدم مذكرات جديدة بطلب تفضا العقد حتى ولو كان الشيء الذي سيجري تسليمه قد زادت قيمته

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ١١٤ سنة ١٩٣٢)

المبدأ القانوني

من آثار العفو الشامل أن يعيد إلى المتفع به كل الحقوق التي كانت له قبل ارتكاب الجريمة التي يمحوها العفو

وعلى ذلك فإذا كان إيقاف النفاذ الممنوح للمحكوم عليه قد ألغى بصدور حكم ضده بعد ذلك فصدور عفو عن الجريمة الثانية يعيد له حق التمتع بإيقاف النفاذ الذي اكتسبه بالحكم الأول

(مادة ٣١١ فقرة أولى عقوبات)

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٩٤ سنة ١٩٣٢)

١٠٩

محكمة موبيليه

٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠

قوة الشيء المحكوم به . قرار بأن لا وجه لايمنع المحكمة المدنية

من الحكم بالتعويض

المبدأ القانوني

إذا تقرر بأن لا وجه لمسئولية قاتل بسبب حالة جنونه فهذا لا يمنع القضاء المدني عند ما ترفع اليه بعد ذلك دعوى التعويض من اصحاب الشأن ان يقضى بوجوب المسؤولية الكاملة

(مجلة دالوز عن التأمينات سنة ١٩٣١ ص ٢١٨)

(ملحوظة — ان قوة الشيء المقضي به التي يرتبها

القانون للاحكام النهائية لا يمكن ان تكون للقرارات الصادرة بان لا وجه المستند الى عدم وجود ادلة كافية . وراجع مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٢٤ ص ٢٨٥)

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٦ من ملحق الاحكام الوارد في آخر العدد ٨)

١١٠

محكمة جنح السين

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

سر المينة - المادة ٣٧٨ . الاشخاص المقصودين منها . موقف

البك

المبدأ القانوني

ان المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات الفرنسي التي تنص على كل شخص مودع اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي . يجب أن تفسر على أوسع المعاني الممكنة فتشمل موظف بنك فرنسا الذي يذيع معلومات عن ميزانية البنك ومركزه المالي وحركة سير الذهب ومحتويات دوسيه الأوراق الاجنبية وعلى الحركات الخاصة بهذه الاوراق

(مادة ٣٧٨ عقوبات)

(مجلة دالوز الاسبوعية ص ٩٤ سنة ١٩٣٢)

العرد الثاني	فهرست	السنة الثالثة عشرة
صحيفة	الابحاث	
١٢٨	اضطراب سعر النقد ونظرية الطارئ المفاجيء : للاستاذ نصيف زكي المحامي	
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥٤	٢٣ مايو ١٩٣٢	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية (١) رخصة بحث عن الآثار . مدة العمل بها موقوتة (٢) رخصة الاتجار بالآثار . عدم قيدها بأي قيد زمني . سلطة المحاكم الاهلية واختصاصها بالفصل . ليس أمراً ادارياً
٥٥	» » » »	(١) تزوير امضاءات . لأشخاص معينين . لهم وجود حقيقي أو أشخاص خياليون لا وجود لهم . التفريق بين ما اذا كانت الاوراق المدعى بتزويرها عرقية وكانت سندات دين أو عقود الزام . وامضاءها باسم لا وجود له . أو كان الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أو غير مذكور فيه . بل في الامضاء فقط . وبين حالة اصطناع ورقة بدين أو الزام ماعلى شخص خيالي لمصلحة نفسه أو آخر وامضاء هذه الورقة باسم خيالي . (٢) نصب أو شروع فيه . حالة اصطناع ورقة . ايها الغير بصحتها وتقديمها له . ابتزاز أموال بها أو محاولة الابتزاز . معاقب عليه .
٥٦	» » » »	(١) تسميم . المادة صالحة لاحداث النتيجة . استبعاد نظرية الجريمة المستحيلة . بغض النظر عن الكمية . أو ندور استعمالها في التسميم . اعتبارها شروع في قتل . (٢) شروع في قتل . المادة السامة . نية القتل كاف لا اعتباره (٣) اعطاء مواد ضارة . مع العلم بضررها . وعمدا . انطباقه على المادة ٢٢٨ ع
٥٧	٢٦ » » »	(١) دفع بالبطلان . عدم إبدائه قبل المرافعة . سقوطه . (٢) قاضي الأحالة . سلطته فيما يقع من الجنح في الجلسة . ثابته (٣) حكم . في الجنح التي تقع في الجلسة . عدم لزوم اصداره في نفس الجلسة . (٤) محام . محاكمته على ما يقع في الجلسة . عدم استئنائه . (٥) محام . محاكمته على ما يقع في الجلسة . غير متوقف على المحاكمة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الصفحة
التأديبية (٦) إهانة المحكمة . المقصودة بالمادة ١١٧ ع . القصد منها هيئة المحكمة ومن يعتبر متبعا لها كالنيابة	٣٠ مايو سنة ١٣٣٢	١٤٩	٥٨
(١) جنابة . اقترانها بظروف مخفية . عدم تقييد محكمة الجنب المحالة عليها بهذا الوصف . حريتها في التقدير (٢) جنابة . وصفها باعتبار وجود طاعة . زوال العاهة . غير مانع من إعطائها وصف اللجنة . (٣) اختصاص المحكمة بنظر قضية جنائية . وجوب نظر موضوعها وتكييف الفعل وتطبيق النص القانوني على الواقعة التي ثبتت لديها	٦ يونيو ١٣٣٢	١٥١	٥٩
إجراءات المحاكمة . ذكر شاهد لاسم مخبر في ورقة المحكمة . غير مبطل لها	٢ » » »	١٥٢	٦٠
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية	» » » »	١٥٥	٦١
(١) زيادة العشر . التقرير بها . لاثناثير له على حكم مرسي المزاد الاول . حكم مرسي المزاد لا يسقط إلا بصدر حاكم جديد	» » » »	١٥٧	٦٢
(٢) حكم مرسي مزاد . التنازل عنه . مسألة موضوعية	» » » »	١٦٠	٦٣
(١) تفسير عقود . اعطاؤها وصفاً قانونياً خاطئاً . رقابة محكمة النقض (٢) بيع . عمد . ورقة منفصلة . احتفاظ البائع فيها بحق الانتفاع فقط . عقد منجز . بيع الرقبة . (٣) هبة . هبة موصوفة بعقد آخر . صحيحة . ولو لم تكن بعقد رسمي (٤) بيع . بيع الرقبة استبقاء حق المنفعة . عدم جواز مطالبة البائع بدفع إيجار	» » » »		
(١) نقض . حكم في دعوى منع تعرض وأبطال إيجار . حكم واحد . جواز الطعن فيه بطريق النقض . (٢) إكراه . شروطه . (٣) إكراه . عدم مشروعية العمل الواقع به الاكراه (٤) إكراه . تقدير الوقائع المكونة له . مسألة موضوعية . إكراه . كون العمل الواقع به الاكراه مشروطاً أو غير مشروع . مسألة قانونية . (٥) إكراه عمل مشروع . تنفيذ حكم إخلاء . ليس إكراه . اختصاص . وجود حق عيني لاجنبي . دفع بعدم الاختصاص .	٩ » » »		

العدد الثاني

فهرست

العدد الثاني عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
وجوب التحقق من بقاء دين الأجنبي على العين (١) بيع . بيع الشريك جزءاً مفروزاً من مال مشاع . حكمه بالنسبة لعلاقة المشتري مع مدعى الاستحقاق . وجوب حصول القسمة أولاً . (٢) تقادم خمسي . السبب الصحيح . تعريفه . العقد الباطل بطلاناً نسبياً أو المعلق على شرط فاسخ . جواز اعتباره سبباً صحيحاً للملك . (٣) بيع . بيع على الشيوع . لجزء مفروز . ناقل الملكية . جواز اعتباره سبباً صحيحاً للملك (٣) قضاء المجلس الحسبي العالي	١٦ يونيو ١٩٣٢	١٦١	٦٤
حجر . على امرأة . لعدم معرفة تفاصيل أموالها . حديثة العهد بالأدارة . عدم جواز رفع حجر . استئناف . عن طلب وضع المستأنف تحت الاختبار طلبه في الجلسة . رفع الحجر عنه كله أو بعضه . جوازه اتعاب . لحام . توكيله صادر من زوجة وابن المحجور عليه . وجود حام للأخير تناول الدفاع عنه . مسئولية الموكلين قبله دون المحجور عليه . مجرد رفع الحجر عنه . بتأييده . غير كاف المجلس الحسبي . هيئة قضائية . عدم جواز دخوله في معاملات المحصر . رفض طلب انضمامه في عقد ضمان (٤) قضاء محكمة استئناف مصر	١٥ نوفمبر ١٩٣١	١٦٣	٦٥
» » » »	» » » »	١٦٤	٦٦
» » » »	» » » »	١٦٤	٦٧
» » » »	» » » »	١٦٥	٦٨
(١) تعويض . ضرر . طرق عمومية . تنظيم . اضرار ناتجة عنها إما بزع الملكية أو التعدي على حقوق طبيعية . اصلاح هذا التعدي . ماهية الضرر . وجوب التعويض (٢) مالك . حقوقه على ملكه في الوصول والدخول والخروج بغير المساس بهذه الحقوق . بغير مساس بالأعمال العمومية . مستوجب للمسئولية . انعدام الحسارة المادية أو بقاء التسهيلات الضرورية . كفايته (٣) حق المالك . تمتعه بالوصول الى ملكه بطرق أخرى . ولو من جهة واحدة . كفايته . غير مستوجب للتعويض	٢ مارس ١٩٣٢	١٦٦	٦٩

العدد الثاني	فهرست	السنة الثالثة عشرة
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٠	١٦٨	٨ مارس ١٩٣٢
٧١	١٧٠	١٠ » » »
٧٢	١٧١	١٦ » » »
٧٣	١٧٣	» » » »
٧٤	١٧٤	١٧ » » »
٧٥	١٧٦	١٧ و ٢٤ » »
٧٦	١٧٨	٢٢ » » »

تركة . لا تركة الا بعد وفاة المدين . ماهية المبدأ . انقسام الرأي فيه . عدم التصرف في التركة أبدا الا بعد سداد الدين او منعه في حالة استغراق التركة والا فالتصرف يكون فيما زاد عن الدين - حق الدائن . في ابطال التصرف . في حالة تعريض ماله للضياع . اجراءات نزع الملكية . التنييه . قطعه . المدة المسقطه للدين . عدم تأثيره على واضع اليد على الملك المزروع ملكيته . لا يقطع مدة وضع اليد

١ - الوظيفة الحكومية . ماهيتها . مرتبة من مراتب الولاية العامة . القيام بها . فرض كفاية - ٢ - تقليد . لوظيفة من وظائف الولاية العامة . ليس عقد استئجار بل تكليف من التكاليف العامة . ومرتب الوظيفة . ليس أجرا بالذات بل جعل صيانة لها - ٣ . عزل . من وظيفة . هي نوع من أنواع النيابة . حق لولى الامر أو من ينبيه . تحديد هذا الحق . يكون وفقا للقانون - ٤ و ٥ - ضباط الجيش . جواز عزلهم . قانون المعاشات العسكرية لسنة ١٨٧٦ . غير مانع منه

ثقة . في دعوى حساب . لا ينص عليها القانون المدني صريحا . وهي غير النفقات الشرعية . الاستعجال فيها . الحكم فيها موكل لتقدير القاضي

صوره . أحوالها . طريقة اثباتها بالنسبة لغير المتعاقدين . الفارق بينها وبين دعوى ابطال التصرفات

١ - ضمان . تأمينات . تقصير الدائن فيها . استفادة الضامن العادى والمتضامن من هذا التقصير - ٢ ضمان . تأمينات . المقصود بها التأمينات القانونية والاتفاقية - مؤجر . تقصيره في توقيع الحجز على المحصولات . استفادة الضامن من ذلك .

١ - اجارة . استئجار أرض محملة على بعضها . الادعاء بوجود عجز

العدد الثاني

فهرست

السنه الثالثه عشره

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	رقم الصفحة
(٥) قضاء المحاكم الكلية			
١ - اختصاص القضاء الاهلى . فى نزاع على عقار . عما اذا كان وقف أو ليس بوقف - ٢ حكم شرعى . باعتبار عقار ما . داخلا فى حجة الوقف . عدم صحته . فصل المحكة الأهلية فى النزاع . جواز رفع اشكال قبل التنفيذ . وإيقافه - ٣ حكم صادر من هيئة . غير مختصة قانونا . بالفصل فى موضوعه . اعتباره كان لم يكن .	٢٨ ابريل ١٩٣١	١٩٣	٨٤
قانون التخفيض . خصم الخمس . . غير معلق على شرطى سداد الاربعة أخماس وامتداد الاجارة لسنة ١٩٣١ معنى عدم الاخلال بأحكام مرسوم التأجيل	٢١ سبتمبر ١٩٣١	١٩٧	٨٥
أملاك عامة . ملك خاص بها . جواز تملكه . وجواز تملك الملك الخاص بالمنفعة العامة .	١٤ اكتوبر ١٩٣١	١٩٨	٨٦
معارضة . سرانها . من ميعاد التنفيذ الحقيقى . محضر عدم الوجود . لا يعتبر تنفيذا .	٤ نوفمبر سنة ١٩٣١	١٩٩	٨٧
اقرار قضائى . قيمته . تعلقه بذات الدعوى الحاصل فيها . ادراك المقر بمراه . اعتباره كذلك .	» » » ١٧	٢٠٠	٨٨
١ - حجز تحت اليد . بطلانه . جواز تمسك كل صاحب مصلحة بالبطلان - ٢ - حجز تحت اليد . حصوله من دائى المستحقين فى الوقف . تحت يد مستأجرى أعيان الوقف . بطلانه .	» » » ٢٣	٢٠٢	٨٩
١ - معارضة . من متهم . فى حكم غيابى . تعيد الدعوى لحالتها بالنسبة للمتهم فقط - ٢ . استئناف - من النيابة . عن حكم غيابى . بعد فوات الميعاد . علم قبوله .	٩ ديسمبر ١٩٣١	٢٠٤	٩٠
١ - لائحة الترع والجسور . اعتداء على مسقى . اعادة الشئ لاصله . من اختصاص الادارة . شروطه المبينة بالمادتين ١٩ و ١٩٦ من اللائحة - ٢ اختصاص المحاكم الأهلية . فى أساس الحقوق الخاصة بالمساقى . دون جهات الادارة - ٣ - اختصاص جهات	١ فبراير ١٩٣٢	٢٠٧	٩١

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
الادارة . في المسائل الخاصة بالمساقى . في أحوال معينة جبايات . اختصاصات اللجنة . عدم جواز تدخلها في ملكية الأفراد . ولا المنازعة في المساكن الخصوصية .	١٥ فبراير ١٩٣٢	٢٠٩	٩٢
١ - اجارة أشخاص . خادوم ومخدوم . تقرير معاش للآخر . مدى الحياة مقابل بقائه تحت طلب المستخدم . ليس مجرد منحة . تعويض - ٢ - معاش . اشتراط شروط خاصة لدفعه الى المستخدم . وجوب تنفيذ المشاركة بكامل شروطها . (٥) القضاء المستعجل	٩ مارس ١٩٣٢	٢١١	٩٣
اخلاء . اختصاص قاضى الامور المستعجلة بالحكم بها .	٨ يونيه ١٩٣٢	٢١٣	٩٤
١ - عقد ثنائى الالتزامات . فسخ العقد لعدم تنفيذ أحد الطرفين التزامه . اثبات الامتناع . انذاره . صحيفة دعوى الفسخ - ٢ - الاتفاق على فسخ عقد الایجار . بالتأخير فى اداء الایجار . ليس تعليقاً على شرط . حق المؤجر . خياره . تنبيه - ٣ - فسخ العقد بالاتفاق . عند تأخير المشتري . تطبيق الفكرة فى القانون المدنى - ٤ - التنبيه بالاخلاء أو الفسخ . شكل التنبيه رسمى . (٥) اختصاص قاضى الامور المستعجلة . من النظام العام (٦) قضاء المحاكم الجزئية	٣٠ يوليه ١٩٣٢	٢١٦	٩٥
١ - جنحة مباشرة . تحريك الدعوى العمومية . حق لمن وقع عليه ضرر من جنحة أو مخالفة . حق النيابة فى السير بها بعد تحريكها ٢ - الدعوى العمومية . شرطه . صفة المدعى المدنى وحقه فى ذلك . عدم قبول طلبه . انهيار الدعوى المدنية ومعه الدعوى العمومية . بشرط عدم مطالبة النيابة بالسير فيها - ٣ - قوة الشئ المحكوم فيه . حكم نهائى . من المحكمة المدنية . مانع من قبول الطلب أمام المحكمة الجنائية .	٤ ابريل ١٩٣١	٢٢٠	٩٦
عربون . عقد مصحوب بخيار النقص . حق كل من المتعاقدين فى عدم اتمام العقد . نتائجه - ٢ - دفع . بعدم الاختصاص . وجوب ابدائه قبل الدفع بالبطلان .	٩ » » »	٢٢٢	٩٧

العدد الثاني

فهرست

السنه الثالثة عشرة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١ - شهادة الانسان . جوازها أصلاً بما رأى وعين - ٢ - شهادة الانسان . في مسائل . جوازها بها . وان لم يكن يعاينها - ٣ - شهادة مبنية على النسمع في النسب والمعاشره الزوجية . جوازها	١٧ مايو ١٩٣١	٢٢٤	٩٨
١ - مسئولية السيد . عن أعمال خادمه . حقه في الاختيار والرقابة - ٢ - مسئولية . تكليف شخص بأعمال وقتية . اعتباره عاملاً تحت ادارته - ٣ - خطأ . علاقته كملاقة السيد بخادمه . اتصال وارتباط . اختصاص الحاكم الاهلية . روس . الفصل في قضاياهم . مقرر (٧) قضاء الحاكم المختلطة	٢١ » » »	٢٢٦	٩٩
١ - أملاك عامة . اثبات صفة تخصيصها للمنفعة العامة . دون تقديم أى مستند لذلك . كفايته - ٢ - أملاك عامة . بيانها بالمواد ٢٥ و ٢٦ مدنى . على سبيل البيان . لا الحصر - ٣ - أملاك عامة . عدم خروجها من هذا التخصيص أو انتقال ملكيتها أو تملكها . مجرد القيام ببعض أعمال فردية . خير مزيل لصفقتها . - ٤ - تعويض . الزام المشتري به لانتفاعه الخاص . عدم ملزومية البائع بالضمان - ٥ - مشتر . رجوعه بالضمان على البائع وبائع البائع . جوازه	١٨ يونيو ١٩٣١	٢٢٨	١٠٠
١ - حارس قضائى . على وقف . جواز تأجيله . لا أكثر من ثلاث سنوات . باذن المحكمة المدنية التى عينته - ٢ - حارس قضائى . تأجيل أعيان الوقف . لا أكثر من ثلاث سنوات . عدم جوازه . عدم الغش أو التواطؤ فيه . جوازه	٩ يونيو ١٩٣١	٢٣٠	١٠١
١ - معارضة . جوازها لغاية العلم بالتنفيذ من شخص المحكوم له . - ٢ - حكم . واعلانه التنبيه بالدفع . عدم اعتبارها اجراءات تنفيذ - ٣ - دفع . بطلان عريضة دعوى . المرافعة فيها . دون التمسك به : سقوطه عريضة دعوى	» » » »	٢٣٠	١٠٢
١ - حراسة . على وقف : لحرمان لمتنازل له من أحد المستحقين مما يستحقه ولعدم تقديم حسابات صحيحة . جوازها - ٢ - وقف اجراءات قسمة زراعية . عدم جوازها بصفة مستعجلة .	» » » »	٢٣١	١٠٣
	١٠ » » »	٢٣١	١٠٤

السنة الثالثة عشرة

فهرست

العدد الثاني

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
دعوى بوليسية . دعوى صورية . بحث الثانية أولا . (٨) قضاء المحاكم الاجنبية	١٦ يونيه سنة ١٩٣٢	٢٣٢	١٠٥
فسخ . عقد ثنائي . الزام . حق التعاقد في طلب الفسخ . أو النفاذ . التنازل عنه . طلبات متتابعة .	٦ يناير ١٩٣٢	٢٣٢	١٠٦
افلاس . تصفية قضائية . مقاصة . حكم نهائي . حكم ملل . استئناف حكم بالتأييد	١٧ ديسمبر ١٩٣١	٢٣٢	١٠٧
العفو الشامل . نتائج . حكم بالعقوبة مع إيقاف التنفيذ . عقوبة مالية القضاء إيقاف النفاذ . العفو عن الجريمة الثانية . عودة إيقاف التنفيذ	٩ يناير ١٩٣٢	٢٣٢	١٠٨
قوة الشيء المحكوم به . قرار بأن لا يرجع . لا يمنع المحكمة المدنية من الحكم بالتعويض	٣٠ يونيه ١٩٣٠	٢٣٣	١٠٩
سر المهنة . المادة ٣٧٨ . الاشخاص المقصودين منها . موظف البنك	٢٣ ديسمبر ١٩٣١	٢٣٣	١١٠

المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة لأهلته

السنة الثالثة عشرة

العدد الثالث

ديسمبر سنة ١٩٣٢

— أزرى بنفسه من استشعر الطمع . ورضى بالنيل .
من كشف عن ضره . وهانت عليه نفسه من أمر عليها لسانه
— تذل الامور للقادر حتى يكون الخنف في التدبير
— ان الامور اذا اشتبهت اعتبر آخرها بأولها
La vérité est un dépôt comme la richesse. Nous ne sommes, pour ainsi dire, que les trésoriers, nous ne l'amassons que pour la répandre.

(علي بن أبي طالب) J. Simon

جميع المقالات الخاصة سواها بتحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة المجلة المحاماة وتحريرها»

بشارع النافخ رقم ٢٠

مطبعة حمادي

تليفون — رقم ٥٥٤٨٠

ببانه

صدرنا هذا العدد بتممة البحث الشيق للأستاذ عزيز بك خانكي عن « العيد الحمسيني
للمحاكم الاهلية »

ونشرنا بعده الاحكام الآتية

عدد	
١١	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٦	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
١٢	حكما صادرا من محكمة استئناف مصر
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
٢	حكمين صادرين من القضاء المستعجل
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١٠	احكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	أحكام صادرة من المحاكم الاجنبية
٦٦	حكا

واختتمناه بثلاث قرارات صادرة من لجنة الابحاث القانونية بالنيابة العمومية في شهر
اكتوبر سنة ١٩٣٠

لجنة التحرير

راغب اسكندر — محمد صبرى أبو علم

شهر ديسمبر
سنة ١٩٣٢

المحكمة

العدد الثالث
السنة الثالثة عشرة

العيد الخمسيني للمحاكم الاهلية

٤ (١)

نوبار

نوبار وحفيد فولتير Voltaire

حفيد فولتير هو ادمون ابو Edmond About اشهر في اوروبا على وجه العموم وفي فرنسا على وجه الخصوص وفي عالم الكتابة على وجه اخص وفي عالم الصحافة على اخص الاخص يسلاغة الكتابة وقوة الحجة وسمو الخيال . فكر نوبار في أن يستعين به في الدعاية لمشروع الإصلاح القضائي في مصر . اتفق معه على أن يزور مصر ويدرس أحوال الأجانب والمصريين على السواء وينشر رسائله في مجلة العالمين Revue des Deux-Mondes وفي مقابل عمله يتقد ١٠٠٠ جنيه أجراً على أن تكون جميع أسفاره على حساب الحكومة المصرية وأن تضع الحكومة تحت تصرفه باخرة من أحسن البواخر الاميرية لجميع رحلاته من ثغر الاسكندرية حتى الأقصر واسوان . له أن يدعو من يشاء وأن تكون له حرية الدرس والتنقيب كما يشاء . حضر ادمون ابو بالفعل الى مصر ودرس أحوال المصريين والأجانب ورأى بعيني رأسه الأغلال التي يرسف فيها المصري والامتيازات التي يتمتع بها الأجني ثم نشر في مجلة العالمين رسائله . وكانت اولها في ١٥ فبراير سنة ١٨٦٩ تحت عنوان « احمد الفلاح » " Ahmed le Fellah " وبعد أن أتمها جمعها في كتاب أسماه « الفلاح » " Le Fellah " ومن يقرأ كتابه هذا يجده من ألد ما كتب الكتاب . وصف فيه غطرسة الأجانب وعجرفة قناصلهم وفضاعة استبدادهم وشناعة ظلمهم وصفاً بديعاً يستفز العواطف . نقل هنا بعض ما قال

قال — وما أبدع ما قال — حكاية عن استبداد الأجانب وتحاليلهم لتعجيز المصريين عن مقاضاتهم

(١) — راجع القسم الاول والثاني والثالث في المديدين الرابع والخامس من السنة الحادية عشرة وفي العدد الاول من السنة الثالثة عشرة

“ Le soir de notre embarquement, après dîner, comme je risquais une cigarette à l'avant, je tombai dans un groupe de Français et d'Italiens qui babillaient autour de la machine. Ces messieurs, pour la plupart, semblaient connaître à fond la ville d'Alexandrie, et quoiqu'ils eussent le tort de parler tous à la fois, ma curiosité crut trouver une occasion de s'instruire.

— Moi, disait l'un, je me demande pourquoi les Juifs ont déménagé de l'Égypte pour chercher au diable vert une autre terre promise. Le pays de cocagne, c'est Alexandrie; je ne suis véritablement chez moi que là. Ce que j'ai fait d'affaires pendant la crise du coton n'est pas croyable: il suffisait d'être présent pour gagner des cents et des milles. Pas un sou d'impôt à fournir; payer l'impôt, c'est bon pour les fellahs. Le loyer même est une fiction légale. Je prends une maison de mille talaris à un propriétaire arabe. La première fois qu'il vient toucher son terme, je lui réponds: “Tu m'ennuies, moricaud; va-t-en voir chez le consul si j'y suis.” C'est qu'il y va, le malheureux. Il entame un procès dont il lui faut, comme de raison, payer les frais à l'avance. Cela dure six mois, un an, je ne sais trop; mais, la veille du jour où je craignais d'être condamné, je passe la main à un Belge qui me donne cent louis de *bonne sortie*, et le procès est nul, la juridiction change; c'est devant le consul de Belgique qu'il faut recommencer la plainte et la dépense. Les consuls, qui sont établis pour protéger leurs nationaux, ne peuvent pas les condamner sans y mettre des formes; on a toujours le temps de faire le plongeon, et le Belge, averti, sous-loue la baraque à un Grec, qui la cède à un Italien, qui la repasse à un Allemand. Or, comme nous avons dix-sept consulats dans la ville, vous pensez si l'Arabe est volé; bonne affaire?

— C'est bien fait? Ces animaux-là ne sont bons qu'à nous donner leur argent. Croiriez-vous qu'un matin leur espèce de police a voulu m'imposer le balayage de mon trottoir?

— Vous n'avez pas invoqué les capitulations?

— Ah! mais si. Tous les étrangers sont chez eux en Égypte, et nous le faisons voir, morbleu! quand on nous pousse. Je fonde une maison de trente-et-un, avec quelques petites dames à l'appui. Nous rassemblons une clientèle de premier choix, deux comtes grecs, trois princes valaques, un Allemand de distinction qui a tiré sur le roi de Prusse en personne dans l'avenue de Lichtenthal. Ne voilà-t-il pas que les argousins du vice-roi me font des avanies sous prétexte que deux ou trois décares s'étaient recommandés à saint Revolver!

— C'est un outrage à la religion! Votre consul....

— Soyez tranquille, mon consul a fait son devoir.

— Et quelle indemnité? ...

— Ne m'en parlez pas! Par malheur, ou plutôt par étourderie, j'ai oublié de demander cent mille écus: on m'en aurait donné dix mille!

— Moi, dit un autre, je les ai eus les dix mille écus. J'avais sollicité et obtenu la permission d'établir un rang de cabanes pour les baigneurs sur une côte un peu trop ventilée. Une bourrasque arrive et casse tout. J'intente une action contre le gouvernement égyptien, qui m'avait induit en dépense sans m'avertir de ce danger. Le consul m'a soutenu, il le devait, et j'ai mis trente mille francs dans ma caisse!

— Moi, je connais un homme qui a eu quatre mille livres sterling pour avoir proposé une affaire dont le gouvernement n'avait pas voulu.

— On ne lui devait rien.

— Comment? il se dérange, il quitte sa famille, sa position, une très haute

position, il fait six jours de traversée, il mange la cuisine de l'hôtel d'Orient pendant trois semaines, et ça ne vaudrait pas quatre mille livres sterling !

— S'il occupait une haute position, rien à dire. Je connais en revanche un pauvre cordonnier à qui l'on doit trente-deux francs pour fournitures, et son consul renonce à le faire solder.

— Parbleu ! lorsqu'un consul a des millions à réclamer, comment se dérangerait-il pour une paire de bottes ? Du reste, le gouvernement ne paye personne depuis six mois.

— Si, si ?

— Non, non ?

— Vous ne savez ce que vous dites.

— Ni vous non plus.

— Les caisses de l'Etat regorgent.

— Elles sont vides. Constantinople a tous pris. Je connais la servante de la femme d'un portefaix qui a embarqué un milliard en or à l'adresse de Fuad-Pacha.

— Et moi je puis nommer la maîtresse d'un juif à qui le ministre des finances demandait vingt mille francs contre un billet de six cent mille.

— En sont-ils là ?

— Parfaitement; on vend les diamants du harem.

— Qu'est-ce que vous chantez ? ils viennent de commander pour dix millions de femmes en Géorgie ! Quand on veut de l'argent, on en trouve. Les maires de village sont riches, et quelques coups de bâton sur la plante des pieds...

— La bastonnade est abolie.

— Allons donc ! Depuis quand ?

— Depuis Said-Pacha.

— Ce bourreau ?

— Ce grand cœur ! Si vous parlez d'un bourreau, vous voulez dire Abbas.

— Quel monstre !

— Quel justicier ! une femme fellah vient se plaindre d'un soldat qui lui avait pris pour un centime de lait caillé. Abbas interroge le soldat, il nie. "Qu'on lui ouvre l'estomac;" On ouvre à l'instant même; le lait caillé s'y trouvait.

— Et si par aventure il ne s'y était pas trouvé ?

— Abbas aurait fait pendre la femme."

واليك ما قاله معرباً وملخصاً :

« في ليلة وصولي الى الاسكندرية رأيت جماعة من الفرنسيين والايطاليين يتحدثون على ظهر الباخرة وأحدهم يقول :

« اني مندهش كيف ان اليهود يتركون مصر للسعي على أرزاقهم في بلاد أخرى . ان الاسكندرية هي مدينة الخيرات الوفيرة . فيها يشعر الأجنبي كأنه في بلده . ما كسبته فيها في إبان أزمة القطن لا يتصوره العقل . يكفي أن يتدخل الأجنبي في أية عملية ليكسب المئات والالوف . الأجنبي لا يدفع ضرائب لأن الضرائب لا يجوز فرضها إلا على الفلاح . حتى الإيجار الذي تتعهد بدفعه على سكاننا هو وهم في وهم . نستأجر من المالك المصري منزلاً بألف ريال فإذا ما حضر في أول الشهر لقبض الإيجار نظرده ونحيله على القنصل . فإذا ما دفعته غباوته لرفع دعوى علينا أمام القنصل يدفع مصاريفها ورسومها

وتبقى القضية معلقة ستة شهور أو أكثر. وعندما نشعر بأن الحكم سيصدر ضدنا نتنازل عن الاجارة الى أجنبي آخر تابع لقنصل آخر فتبطل الاجراءات من أولها الى آخرها. وإذا ما استمر المصري على جهله وأعاد الكرة أمام القنصل الجديد اضطر الى عمل اجراءات جديدة وصرف مصاريف جديدة ودفع رسوم جديدة. وإذا ما استمرت الاجراءات شهوراً وشعر الأجنبي الجديد بأن الحكم سيصدر عليه بالاخلاء تنازل الى أجنبي ثالث من جنسية ثالثة. والأجنبي الثالث يتنازل الى أجنبي رابع. والأجنبي الرابع يتنازل الى أجنبي خامس. وبما أنه يوجد في مصر سبع عشرة قنصلية فيمكنك أن تتصور حال المصري المسكين أمام الأجانب المحتالين. يدخل خاسراً ويخرج خاسراً فهو خاسر على كل حال. وفي مدة التقاضي يضع عليه الايجار وتضيع عليه جميع الرسوم والمصاريف والآتاعب التي يكون قد أنفقها جهلاً منه بحيل الأجانب وبالحماية التي يلقاها الأجنبي في مصر عند قنصله. حقاً ان المصريين قوم سذج كأن أموالهم جعلت وقفاً على الأجانب. تصور ان أحد رجال البوليس أراد يوماً ما ان يلزمني بكس الرصيف الموجود أمام بيتي. ولكني تمسكت في الحال بالامتيازات وقلت له ان الحكومة لا سلطان لها على الأجانب. ان الأجانب في مصر يعيشون ويمرحون كأنهم في بلادهم^(١). يفتح الأجنبي محل ميسر ويستأجر بعض النساء لاغواء المصريين على التردد على محله فاذا ما تعرض له البوليس أسرع الأجنبي وطالب الحكومة بتعويض مائة الف ريال لينتهي معها صلحاً على عشرة آلاف.

فأجابه جليسه:

— وأنا توصلت الى كسب العشرة آلاف ريال بحيلة اخرى. تحصلت على رخصة بوضع أكشاك من الخشب لمن يريد الاستحمام في البحر واذا بعاصفة هوجاء اقتلعت الاكشاك وحطمتها. فرفعت دعوى على الحكومة ادعيت فيها بأن الحكومة أخطأت في الترخيص لي بوضع الاكشاك في المحل الذي عينته وقلت انه كان يجب عليها أن تعرف ان هذا الموضع معرض لتقلبات الجو. والقنصل أيد طلبي بكل ما أوتي من حول وطول وانتهت الحكومة بأن دفعت لي ٣٠٠٠٠ فرنك تعويضاً

فاشرأب ثالث من بين الجماعة وقال:

— أعرف شخصاً اقتنص أربعة آلاف جنيه من الحكومة في مسألة عرض لها أمرها والحكومة رفضت طلبه. فادعى انه فكر وتعب وعمل وسافر وترك أهله واجتاز البحر وحضر الى مصر وعرض الامر على الحكومة وقدر أتعابه ومصاريفه بأربعة آلاف جنيه والغريب انه انتهى بالحصول عليها

ثم انتقل الحديث على فراغ خزانة الحكومة فقال أحدهم

— ان أموال المصريين تنسرب الى تركيا. بعضها يذهب الى الوزراء الترك وبعضها الى بلاد الشركس

(١) وثقه در امير الشعراء احمد شوقي حيث يقول وصفاً لحال المصري ازاء امتيازات الاجانب:

وفي الروى موعظة لشعب جدد في اللعب
يقتلنا بلا قود ولا دية ولا رهب
ويعنى نحو رايته فتعييه من العطب

لشراء الشراكسيات . ان المال كثير في بلاد الارياف الا ان الفلاح يدفن في بطن الارض ما يدخره خوفاً من بطش الحكام ولا يمكن للمديرين والمأمورين ابتزاز المال منه الا بالجلد بالسياط

فاعترضه أحد الحاضرين وقال له

— كيف ذلك والضرب بالكرباج قد بطل من عهد سعيد باشا

فرد عليه الآخر وقال :

— ان حكام مصر لا يعرفون الشفقة ولا الرحمة ولا العدل . ألم تسمع بأن فلاحه مثلت امام عباس الأول وشكت له من أن جندياً أخذ منها غنوة لبناً أعدته للبيع ولما سأل عباس الجندي أنكر فأمر بفتح بطنه وبعد ما شقوا بطنه وجدوا اللبن فيها

فالتفت أحد الحاضرين وقال

— وما حكم الله اذا وجد عباس المعدة خالية لا لبن فيها

فأجاب الراوى

— كان عباس يأمر بشنق المرأة

وقال حكاية عن تفنن الأجانب في وسائل ابتزاز أموال الحكومة من طريق المطالبة بالتعويضات

— "On me l'a dit. Eh bien; puisque vous vous mettez si cordialement à mon service, je veux tenter l'épreuve de votre obligeance: tant pis, mon cher! Quoique mes revenus soient ceux d'un gentilhomme aisé, je vous déclare que bientôt la vie ne sera plus tenable ici pour un oisif. Ce qui coûtait un louis avant la crise américaine en vaut quatre ou cinq à présent. Or, j'aime le pays, j'y suis bien vu, j'ai de l'activité, et, si vous me poussiez un peu, j'essayerais, oui, morbleu! de faire quelque chose.

— Je ne vous pousse pas;

— Mais vous pouvez m'aider. Je ne viens pas ici pour vous emprunter de l'argent; faites-moi seulement la charité d'une parole. Obtenez qu'on m'accorde une autorisation quelconque par écrit. Qu'on me permette de fonder un journal, une petite banque d'escompte, une maison de jeu, un café, n'importe quoi.

— Est-ce que toutes ces industries ne sont pas libres?

— Oui, mais celui qui vole de ses propres ailes est tenu de réussir, tandis qu'un homme autorisé par le vice-roi peut échouer à plaisir, il tombe sur un lit de roses. Heureux ou malheureux, ses derrières sont assurés. Si je gagne, j'empoche; si je perds, je me retourne contre le gouvernement, je réclame une grosse indemnité, le consulat m'appuie, l'Egypte tremble et paie: il y a souvent même profit à ne point réussir.

— Vous m'instruisez, monsieur: je connaissais un peu la chasse de la sauvagine, mais la chasse aux indemnités m'ouvre un horizon tout nouveau. Par malheur, mon crédit est nul, et je ne peux que vous souhaiter bonne chance. Vous avez assez d'esprit pour vous tirer d'affaire tout seul."

وعن استبداد القناصل وخطرستهم روى أن الخديوى استدعى ذات يوم قنصل بروسيا من الاسكندرية ولما وصل القنصل الى المحطة متأخراً كان القطار قد سافر من محطة الاسكندرية وسار

شوطاً كبيراً . غضب القنصل لقيام القطار قبل وصوله فلم ير ناظر المحطة بدأ من ارسال اشارة الى سواق القطار ليعود على ادراجة . فعاد القطار ولم يبال أحد بالجدول ولا بمواعيد الجدول ولا بالمسافرين ولا بمصالح المسافرين . كأن قناصل الدول فوق القانون وفوق الكافة لا يحسبون حساباً لمصر ولا لقوانين مصر ولا لنظامات مصر . ارادتهم فوق كل شيء كأن الشمس لا تغرب الا بأمرهم ولا تشرق الا بأمرهم

واليك ما قال :

— Je le crois, monsieur, je le crois; mais qu'arrive-t-il? Il me semble que nous reculons au lieu d'avancer.

En effet, la machine faisait vapeur en arrière, et nous revenions grand train sur la gare d'Alexandrie.

Ahmed mit la tête à la portière et dit :

— Rassurez-vous Ce n'est pas un accident, mademoiselle. Ce n'est qu'un incident, mais il mérite d'être noté. Voyez-vous ce petit homme qui court précédé d'un tambour-major à longue canne? C'est M. le consul de Prusse, un parfait *gentleman*, Français de l'édit de Nantes et homme de beaucoup d'esprit. Il se rend au Caire, où Son Altesse le vice-roi l'attend demain en audience solennelle. Je suppose qu'il a manqué le train, et qu'il lui a fait signe de revenir en arrière.

— (Quoi! déranger tant de personne pour un seul homme? Il n'y a donc pas d'heures pour les consuls?)

-- Il y a peut-être des heures, mademoiselle, mais il n'y a pas de lois. Les consuls sont au-dessus de tout en Egypte. Ils ont des montres qui règlent le soleil.

وعن استخفاف الأجانب بقوانين البلاد وبمحكومة البلاد وبقضاء البلاد قال على لسان محدثه أحد الفلاح :

« بين مصر واوروبا هوة عميقة تجعل التفاهم بينهما مستحيلاً . الأصل أن بين الشرق والغرب معاهدات تعين وتحدد حقوق الوطنيين والاجانب . الا ان قوة الاجانب وضعف الوطنيين مسخا نصوص المعاهدات فأدخل فيها الاجانب ما ليس منها وأخرجوا منها ما ليس فيها . فأنعكست الآية وأصبح المصري في بلده غريباً والأجنبي صاحب السلطة والسيادة . بمجرد ما يهبط الأجنبي أرض مصر يصبح سيد البلاد . اذا حل حلت معه قوانين بلاده . ولو كان يحضر وفي نيته احترام ما فيها من نصوص وأحكام لهان المصاب . ولكنه يستعين بقوانين بلاده ليسمح لنفسه خرق قوانين بلادنا . لا يعترف بمحكومة البلاد ولا بإدارة البلاد ولا بقضاء البلاد . يرفع عقيرته ليسمع للملأ انه لا يعرف سلطة الا قنصله . فاذا قام نزاع بينه وبين أحد مواطنيه أو بينه وبين أحد الاهالى ولى وجهه شطر القنصل . بدعوى انه لا يعرف الا القنصل ولا يعترف الا بسلطة القنصل . والقناصل بشر مثلنا منهم من يخطيء ومنهم من يصيب . والمفروض أن القنصل رجل عدل لا يحابي أحداً ولا يظلم أحداً . الا ان مركزه دقيق جداً ووظيفته تقتضى أن يكون من رجال القانون وأن يعرف لغة البلاد التي يعيش فيها وأن يكون على شيء من اليسار حتى لا يميل مع الهوى . لا يغويه مال ولا تستهويه نعمة قومية وأن يكون ذا ذمة وعدل .

لا يميل مع ابن وطنه بظلم ابن البلد . وإذا لاحظت أن في مصر ٢٠ قنصلية أجنبية أى ٢٠ حكومة داخل الحكومة المصرية يتحدث عليها ٢٠ طائغياً . كلما غضب واحد منهم هدد بقطع العلاقات وباستدعاء اسطول بلاده^(١) . ولاحظت أنه في كل يوم تقع منهم حوادث نصب ونشل وضرب وقتل وإن احتكاك الاجنبي بالمصري يمكن أن يتطاول منه شرر أزمة سياسية يتصادم فيها حق الخديوى بحق الدولة الأجنبية . إذا عرفت كل هذا أدركت السبب الذى يحمل الخديوى على رفض التصريح باستحضار ٣٠٠٠٠ عامل من البلاد الأجنبية ليشغلوا فى خدمة شركة قناة السويس . نحن نعرف أن من مصلحة مصر أن تستعين بعلوم وفنون الاجانب وبخبرتهم . الا انه ظلالا ان الامتيازات الأجنبية باقية فى مصر تبقى الهوة موجودة فيستحيل تفاهم العنصر الوطنى والعنصر الاجنبى . لأن الانسان ميال بطبعه الى المحافظة على كيانه والامتيازات تساعد الاجنبي على الاعتداء على كيان الوطنى فى نفسه وفى ماله وفى أمته . فاعترض الاجنبي على قول احمد الفلاح قائلا :

« لو كان فى بلادكم قوانين أو كان فى بلادكم قضاة ما كانت الدول الأجنبية تحتاط وتشترط خروج رعاياها من ولاية قضائكم وقضائكم . ألا ترى أن الانجليزى اذا أقام فى فرنسا والفرنساوى اذا عاش

١ — قرأت وانا اكتب هذه المقالة نبذة فى احدى جرائد باريس الكبرى ان قاضيا من قضاة جمهورية صغيرة فى احدى جزر الانتيل Antilles كان كلما طلب اليه محاكمة احد الاوروبايين فى جريمة من الجرائم كان يبرئه ولو كانت التهمة ثابتة عليه ثبوتاً لا ريب فيه خوفاً من اثاره مشاكل سياسية بين بلده وبلد الاجنبي وكان شبح الاساطيل الاجنبية وهى تقذف من مدافعها القنابل المهلكة على الجزيرة يتمثل امام عينيه دائماً فى اثناء المحاكمة

قال الراوى . حدث ان سيق امامه رجل سويسرى اتهم بأنه شتم احد رجال البوليس الوطنيين فلما مثل السويسرى امام القاضى قال له انت من اهل سويسرا وبلادكم بعيدة عن البحر وليس عندكم اسطول حربي ولا طراد مدركة من اجل هذا احكم عليك بثلاثة شهور حبسا وما ادرانا ان كان مع توالى الزمن سيستفهم القاضى من المتهمين الاجانب ان كانت بلادهم عندها اساطيل جوية تعبر المحيط حتى يكون الحكم بالادانة او البراءة تابعا لوجود او عدم وجود طيارات حربية فى بلد المتهم . واذا قارنت ما جرى هنا بما يجرى هناك عرفت ان التارخ يعيد نفسه بين القوى والضعيف واليك اصل النبذة بنفسها ونفسها :

« Dans une toute petite République des Antilles, un prudent magistrat qui doit juger l'Européen coupable d'un délit quelconque, prend l'habitude de l'acquitter sans hésitation, par crainte de susciter des complications diplomatiques. La vision d'un croiseur venant tirer des obus de représailles l'obsède toujours.

• Dernièrement, comparait devant le tribunal un Suisse accusé d'avoir injurié un agent de police indigène.

— Vous êtes Suisse? dit le juge. Votre pays est éloigné de la mer, vous n'avez pas de marine militaire, pas de croiseur cuirassé? C'est parfait. Nous vous condamnons à trois mois de prison

Dans le petit pays, Thémis n'a qu'un canif au lieu de glaive, mais elle sait s'en servir, comme on voit.

Encore un peu de temps, et le magistrat à la page, avant de se décider sur la peine à appliquer, demandera aux prévenus :

— Votre pays n'a pas d'avions transatlantiques?

في إنجلترا فانه يخضع عن طيب خاطر لقوانين البلاد التي اتخذها موطناً له . لا لأن فرنساوى يستطيع القوانين الانجليزية والنظامات الانجليزية ولا لأن القوانين الفرنسية والنظامات الفرنسية تلائم طباع وأخلاق الانجليز ولكن لأن المدينة الفرنسية لا تقل عن المدينة الانجليزية والحضارة الانجليزية ليست دون الحضارة الفرنسية . والانجليز يجدون عدلاً في محاكمتنا كما اتنا نجد في إنجلترا قضاة متعلمين مستقلين اشتهروا بحب العدل . . .

فيجيبه احمد الفلاح بقوله :

« ولم لا تمدونا بمدنيتكم وقوانينكم وقضائكم . نرضى ان تآزر دول اوربا لتضع لنا قانوناً يعادل — او يفوق — قانون نابليون . وان ترسل الينا بعضاً من رجال القانون وقضاة المحاكم لتنظم شؤوتنا ونحن نرحب بهم فاذا اما وفدوا واصلحوا زالت العلة التي يشكو منها الاجنبى . — فان قبلتم طلبنا شكرنا لكم فضلكم . والا وجب عليكم أن توقفوا تيار مهاجريكم الذين تنبذهم بلادكم وتلفظهم سجونكم — أو على الأقل طبقوا نصوص المعاهدات كما هي وقرروا أن كل تاجر اجنبى يفد على بلادنا يجب أن ينزلها بكفالة الغرفة التجارية التابع لها وأن يدفع التأمين المتعارف عليه . لم تسمع أن السياح كانوا في سالف الزمان يقدمون ضمانات مالية قبل أن يبحروا الى اساكل الشرق . روى السائح تافرنيه الشهير Tavernier أنه دفع مبلغاً من المال ليد وكيل الملك في مارسيليا ضماناً لتعويض الخسائر التي عساها تقع بسببه في بلاد الترك . فعسى حكام مواسمكم يستعملون مثل هذه الشدة مع اوغاد بلادكم الذين يحضرون الى مصر للهو واللعب والطغيان والعريضة .

واليك الاصل الفرنسية :

— « Parce que l'Égypte est séparée de l'Europe par un malentendu moins ancien, mais plus infranchissable que la grande muraille de Chine. En vertu de certaines conventions diplomatiques que l'usage, l'abus et la loi du plus fort ont singulièrement faussées, tout Européen qui débarque en Égypte y est maître. Il y apporte les lois de son pays, non pour les respecter, tant s'en faut, mais pour s'autoriser à la violation des nôtres. Il ne reconnaît ni le gouvernement, ni l'administration, ni la magistrature de l'Égypte; il ne connaît que son consul. S'il a maille à partir avec un de ses concitoyens ou même avec un indigène, c'est son consul qui tranche l'affaire, à l'exclusion des juges locaux.

« Je n'ai rien contre les consuls; je dirai même, pour vous être agréable, que les représentants officiels de l'Europe sont tous de petits saints. M'accorderez-vous en revanche que des dieux ne seraient pas trop parfaits pour accomplir une tâche si délicate? Il faut être jurisconsulte, il faut entendre les langues qui se parlent dans le pays, il faut être assez riche ou assez désintéressé pour opposer un cœur d'airain aux tentatives de séduction, d'où qu'elles viennent; il faut enfin savoir se dédoubler dans mainte occasion pour être en même temps l'avocat d'un compatriote et son juge. Si la France, pour ne parler que du pays que vous connaissez le mieux, possède beaucoup d'hommes taillés sur ce patron, elle ne nous en a pas envoyé plus de deux ou trois en trente ans.

« Cela dit, rappelez-vous qu'il y a près de vingt consulats étrangers dans cette pauvre Égypte, près de vingt États dans l'État, près de vingt rois au petit pied qui

menacent à tout propos d'amener leur pavillon et de rompre tout rapport avec nous. Considérez que cent fois par jour une filouterie, une rixe, un scandale, un coup de couteau peut élever un conflit entre le droit souverain du khédive et le prétendu droit de nos hôtes; vous comprendrez pourquoi nous hésitons à faire entrer chez nous une force de trente mille Européens robustes, violents, peu disciplinables, comme sont la plupart des ouvriers. Quel que soit l'intérêt qui nous pousse à réclamer vos services, l'instinct de conservation parle encore plus haut. Tant que les capitulations ne seront pas déchirées nous n'irons pas chercher trente mille seigneurs aux mains calleuses pour les impatroniser chez nous.

Un moment, cher ami; si vos lois étaient excellentes et vos magistrats sans reproche, nous n'aurions pas pris contre vous ce luxe de précautions dont votre patriotisme est offensé. Lorsqu'un Anglais s'établit en France, ou un Français en Angleterre, il accepte, et sans hésiter, le code et les tribunaux du pays. Ce n'est pas que les mœurs et les institutions de nos voisins valent toujours les nôtres. Le Français, par exemple, maudit l'esprit étroit et les lenteurs ruineuses de la justice britannique; l'Anglais supporte mal l'arrogance et le parti-pris de nos juges, qui traitent tout accusé en coupable; mais les deux civilisations sont égales, et dans les deux pays on est également assuré de rencontrer des magistrats instruits, indépendants et intègres.

— Eh; prêtez-nous votre civilisation, vos lois, vos juges même; Que l'Europe se cotise pour nous fournir un code égal ou supérieur au code Napoléon; Qu'elle cherche dans le personnel de ses cours et de ses tribunaux une demi-douzaine de de Minos et de Rhadamanthes pour les implanter chez nous; L'Egypte les adopterait; elle leur ferait un sort assez magnifique pour que nulle tentation ne put les atteindre, même dans le milieu corrompu et corrupteur que soixante siècles de despotisme ont fait ici.

— Bien dit; mais êtes-vous sûr que l'Europe possède six justes de trop? Nous en avons beaucoup; peut-être sont-ils tous employés, et les peuples qui savent vivre n'exportent que leur superflu.

— Si l'Europe en est là, si les magistrats infaillibles et incorruptibles y sont aussi demandés qu'offerts, si vous n'en avez pas un excédant au service des nations que vous appelez sauvages, de quel droit affirmez-vous donc votre supériorité sur nous?

— Supérieurs ou non, la nature ne nous a pas chargés de vous fournir un personnel judiciaire.

— Vous n-t-elle donné mandat de répandre sur nous le rebut de votre société, le trop-plein de vos prisons et de vos bagnes? S'il ne vous plaît pas d'innover, si vous voulez vous en tenir à la lettre des capitulations antiques, décidez que nul trafiquant ne peut aborder en Egypte que sous la responsabilité de vos chambres de commerce, et qu'après avoir fourni bonne et valable caution. Les touristes eux-mêmes donnaient des garanties autrefois avant de s'embarquer pour l'Orient. Le célèbre Tavernier raconte qu'il versa une somme d'argent entre les mains de l'intendant du roi, à Marseille, pour couvrir les dégâts, fort invraisemblables pourtant; qu'il pouvait commettre en pays turc. Plaise à Dieu que vos préfets et les capitaines de vos ports usent de la même rigueur avec les taverniers du diable qui viennent ici donner à boire, à jouer et à tuer?

— Vous équivoquez sur les mots. Ahmed. La mode en est passée en nos pays

— Eh? qu'importe? on parle comme on peut. Dire vrai et penser juste voilà l'essentiel."

ثم يستأنف احمد الفلاح كلامه ويقول :

« تعيينون علينا قلة رؤوس الاموال وقص الايدى العاملة ولكن الا تعلم أن السبب فيهما قلة الامن على الارواح وعلى الاموال . يكون الفلاح في غيظه واذا بامر يصدر من المدير أو المأمور باخذه بالقوة للسخرة فتبور ارضه وتشتت اولاده . ومثل قلة الامن على المال كمثل قلة الامن على النفس . يعمل الفلاح ويكد ويكد طول السنة وعندما يريد أن يجنى من ارضه ثمرة تعب يحضر له الصراف يطالبه بشئ الضرائب والاموال . لان حاجة الحكومة الى المال لاحد لها . خصوصاً من يوم أن هبط علينا اولئك الأفاقة الاجانب الذين يضايقون الحكومة بالمشروعات والتعويضات والمسكافات وما اليها . فاذا ما ضاقت الحكومة ذرعاً ورضخت لطلب القناصل طالبت المديرين بجمع الاموال من الفلاحين . والمديرون يطالبون المأمورين . والمأمورون يطالبون العمدة ومشايخ البلاد . والعمدة ومشايخ البلاد يعصرون ويظلمون الفلاحين . ولا يخفى أن المالية اذا طلبت مليوناً فان ما يجبي بالكرباج من الفلاح يزيد عشرة اضعاف على ما تطلبه الحكومة . ومن الغريب انك تجد هذه الظاهرة تنقلب الى عكسها عندما يتنازل الخديوى وتسمح نفسه الكريمة بصرف مال من الخزينة للمنافع العامة تعود بالمنفعة على الفلاح ذاته . اذا اعطى مليون جنيه مثلاً فان ما ينفق يكون عشر ما يعطى . وهكذا تجد الفلاح مغبوراً في حالتي الأخذ والعطاء . لا تشمت بحالة فلاحينا وحكامنا فانكم اتم ايضاً كنتم كذلك في فرنسا في عهد لويس الرابع عشر — الا تعلم أن الملتزمين كانوا يفعلون مع الفلاح الفرنسي ما يفعله الآن حكامنا الترك مع الفلاحين المصريين . قرأت في كتاب امين مارسلان Ammien Marcelin بان الفلاح في خوالى العصور كان يجد غضاضة في نفسه اذا دفع الاموال الاميرية عن طوع واختيار وكان يتباهى برفض دفع الضرائب الا بعد أن يسلط عليه الحكام السياط . ويظهر ان الفلاح ورث هذه العادة عن اباائه واجداده الاقدمين . فتراه الآن يدفن في بطن ارضه ما يصل الى يده من ذهب أو فضة . لهذا تجد أرض مصر تخفى القناطير المقطرة من الذهب والفضة ولم يستطع الكرباج كشفها . لان كثيراً من رؤساء العائلات كانوا يموتون بدون أن ييوجوا لاولادهم بالمحل الذى خباوا فيه اموالهم . احصوا فوجدوا أن ٦٠ مليوناً من الجنيهات دخلت في جيوب المصريين بسبب الحرب الامريكية وأزمة الصناعة القطنية ومع ذلك لا تجد على الفلاحين سماً يسر تدل على انهم كسبوا هذه الاموال الطائلة . والمعقول انهم دفنوا هذه الملايين في بطن الأرض خوفاً من سطو رجال الحكومة عليها

« لاحظ انا نعيش في عصر أمير من خير الامراء الذين حكموا مصر كله عطف وحنان وعدل . الا ان اسماعيل باشا لا يستطيع أن يكون في كل ناحية من نواحي القطر ليراقب بنفسه ادارة المديرين والمأمورين . والفلاح بعد أن كان من منذ خمسة آلاف سنة ملزماً بالسخرة والعونة لآجال لا حد لها أصبح غير ملزم بها الا مدة شهر ونصف فقط في كل سنة وأجازوا له أن يطلب اعفاءه من السخرة بدفع مبلغ معين نقداً . وانما ينقصه الضمان على انه اذا وفى بعهوده تفى الحكومة بعهودها . ولا يمكن أن يحصل على هذا الضمان الا بوجود قضاة اورويين في البلد . ان مصر ينقصها تلك السلطة القضائية التي أشار اليها عالمكم مونتسكيه Montesquieu فليكنم أن تساعدونا وأن تنقدونا . وكن واثقاً بانه اذا أعانتنا

اوروبا على الحصول على محاكم منظمة في بلادنا فان الكنوز المدفونة في بطن الأرض تبرز حالا فتغذى موارد الزراعة والصناعة. واذا لم تكف فان اوروبا تمدنا برؤوس أموالها بفائدة معتدلة ومقبولة نضمها لها برهون عقارية متينة ونكون لأول مرة في حياتنا قد استعنا بالرهون العقارية لضمان رؤوس الأموال الأجنبية ويستطيع رجال المال الأجانب أن يوظفوا رؤوس أموالهم في مصر بفائدة تتراوح بين ٧ ٪ و ٨ ٪ نضمها لهم اما بسندات مصرية أو بأطيان مصرية.

يرد عليه الأجنبي قائلا :

« كيف انك تذم الاوروبي وتصب اللعنات على اوروبا كلها وتطلب منها الآن أن تمدكم بالمال. ان مصر التي يرجع تاريخها الى عشرة آلاف سنة وزيادة تطلب الآن من اوروبا القليلة أن تكون وصية عليها. ألا تعلم أن أشرار الاسكندرية الذين كنت تشكو منهم هم منا ونحن منهم فالآن تستنجد بالاروبيين ليصلحوا شؤونكم وأنت ترميهم بكل سوء.

فيجيبه أحمد الفلاح :

« يظهر انك اخطأت فهم كلامي. أن اوروبا ترسل اليها من آن الى آن طائفة من رجالها الخطافة الذين لا صناعة لهم الا النصب والخطف والاحتيال. وفي الوقت نفسه تفرض علينا امتيازات بها يتساوى اللص والشريف. واني أعترف لك بأنه في هذا العصر عصر الرقي العلى والصناعى والتجارى لا يمكننا نحن المصريين ان نعمل منفردين بغير وساطة اوروبا. ان الاستعانة بالاوروباويين أصبحت لنا ضرورة من الضرورات وفي قدرة المصريين ان يفيدوا الاورباويين. ألا تذكر ان مصر أدت لأوروبا خدمات جليلة في سنة ١٨٦٢ وفي سنة ١٨٦٦ فهي الآن تسعى للاستفادة من مدينة جميع دول اوروبا فاذا ما عاوتها تصبح ندأ لها في المدينة والحضارة بعد حين. ان جميع مصائب المصرى جاءت له من الاستبداد الخيم في داخلية بلاده. وأوروبا لم تستطع ان ترفع عنه الاستبداد الخارجى الواقع عليه من القناصل. ان الله سبحانه وتعالى قيض لمصر اميراً حكماً قبل ان يتنازل بمحض ارادته واختياره عن ولاية القضاء لقضاء اجانب. فاذا تريدون اكثر من هذا. فى أى شرع يجوز ان تبقى ولاية القضاء فى مصر موزعة بين أمير ورث الولاية عن آباءه وأجداده وبين ١٧ قنصلاً... »

واليك الاصل الفرنساوى :

— Rien que cela? - Comme vous y allez, mon cher Ahmed; Je vois bien sur qui vous comptez pour garantir à vos concitoyens le libre usage de leurs bras; mais vous avez parlé des capitaux. Où l'Egypte les prendra-t-elle, je vous prie? Vous avez en personnellement la rare et l'in vraisemblable fortune de puiser une première mise de cinquante mille francs dans la poche de Said-Pacha: est-il à croire que vos disciples rencontrent tous pareille aubaine? Les finances du gouvernement égyptien sont, je ne dirai pas malades, mais tout au moins embarrassées, et le trésor ne paraît guère en mesure d'offrir des subventions au travail privé.

— Un moment; il est trop vrai que les capitaux manquent, comme les bras, et pour la même cause. Un vice unique, l'insécurité, pèse depuis des siècles sur nos personnes et sur nos biens. Le paysan n'est pas garanti contre les ordres arbitraires qui

peuvent l'envoyer à cent lieues de son champ labouré ou de sa récolte pendante. Le gros propriétaire est constamment exposé à voir ses ouvriers émigrer tous par ordre, lorsqu'il en a le plus pressant besoin. La même incertitude déprécie les richesses nées et acquises. Nul ne peut dire que l'impôt ne lui enlèvera pas demain tout l'argent qu'il possède. Les besoins du pouvoir sont effroyables, surtout depuis que vos faiseurs, appuyés de vos consuls, tirent à boulets rouges sur un petit pays neutre et désarmé. La perception des impôts s'est toujours mal faite en Égypte. Quand le gouvernement veut avoir dix millions, il les demande aux moudirs, qui les donnent, sauf à les reprendre aux cheiks-el-beled, qui se remboursent sur le menu peuple. Tout naturellement les premiers veulent rentrer dans leurs capitaux avec usure, et la même méthode se poursuit jusqu'à la fin. La pièce de cinq francs qu'on arrache au fellah s'use en passant de mains en main, et lorsqu'elle arrive à Son Altesse, si elle vaut plus de dix sous, c'est miracle. Par un phénomène identique, quoique inverse, quand le vice-roi donne cinq francs pour les besoins du peuple, les fellahs n'en ont pas souvent plus de dix sous. Ne riez pas ; Il en était de même en France sous le grand roi, et les fermiers généraux de tous pays n'en font pas d'autres. On lit dans Ammien Marcellin que les fellahs de l'antiquité mettaient un point d'honneur à refuser l'impôt jusqu'à ce que le bâton eût mis leur résistance à bout. La mode s'est continuée : comme autrefois, le premier mouvement de tout Égyptien qui reçoit une somme d'or ou d'argent est de creuser un trou dans la terre. L'Égypte s'est ainsi pavée de millions sans nombre, que le bâton lui-même est impuissant à découvrir, car souvent le chef de famille meurt sans révéler sa cachette à ses héritiers les plus chers. La guerre civile d'Amérique et la crise de l'industrie cotonnière nous ont donné, dit-on, un milliard et demi : je serais fort empêché de vous dire où cette richesse a passé ; ce qui saute aux yeux, c'est que la prospérité apparente du fellah ne s'en est guère accrue ; on a fort peu bâti, proportion gardée ; peu d'hommes ont amélioré ouvertement leur train de culture ; chacun dissimule son avoir comme on se cacherait d'un crime, tant on craint de donner l'éveil aux exacteurs de l'impôt ; Notez que nous vivons sous un des princes les plus doux, les plus humains et les plus entendus qui aient jamais gouverné l'Égypte ; seulement Ismail-Pacha ne saurait être partout, ni surveiller l'administration des moindres agents. Pour la première fois depuis peut-être cinq mille ans, on a limité la durée des prestations exigibles ; le fellah ne doit plus aux travaux d'intérêt public qu'un mois et demi dans l'année, et il peut se racheter de la corvée à prix fixe, argent comptant ; mais c'est la garantie qui nous manque, et cette garantie, une magistrature européenne pourra seule nous la donner. Nous n'avons pas chez nous ce troisième pouvoir si bien décrit et si noblement représenté par Montesquieu, la magistrature. Aidez-nous, sauvez-nous ; Le lendemain du jour où l'Europe nous aura prêté un pouvoir judiciaire ; les trésors enfouis jailliront du sein de la terre pour alimenter l'agriculture et l'industrie. Si nous n'en avons pas assez, l'Europe nous prêtera son argent à un taux raisonnable et moral, parce que nous lui offrirons pour la première fois des hypothèques solides. Vos capitaux trouveront ici des placements à sept ou huit pour cent, sur valeurs de tout repos, et notre agriculture est assez bien dotée par Dieu pour servir un tel intérêt sans se mettre à la gêne. Comprenez-vous ?

— Fort bien ; mais il me semble, Ahmed, que votre patriotisme a brusquement changé de note. Vous n'aviez pas assez de malédictions pour l'Europe, et voilà que vous lui demandez de vous servir de mère ! La vieille Égypte, âgée de dix mille ans et plus, aspire à se mettre en tutelle. Et c'est nous, les bandits, fléau d'Alexandrie, que vous appelez au secours ;

— Si j'ai pu vous paraître inconséquent, c'est que vous m'avez mal écouté ou mal compris. Je reproche à l'Europe de nous envoyer vingt forbans pour un homme de bien et de maintenir mon pays sous un régime d'exception qui favorise également le commerçant honnête et les drôles; mais je me suis toujours plu à reconnaître que, dans ce siècle de progrès scientifique, industriel et économique, nous n'étions pas de force à vivre par nous-mêmes. Vous nous êtes indispensables, et nous pouvons vous être utiles; l'Égypte vous a rendu de signalés services entre 1862 et 1866. Elle implore aujourd'hui le patronage collectif des puissances civilisées, et j'espère qu'elle sera bientôt leur rivale en civilisation, pour peu qu'on l'aide. Tous ses maux viennent du despotisme intérieur; le despotisme extérieur et multiple des consuls ne les a jamais soulagés, au contraire. Le ciel nous donne un prince assez intelligent pour abdiquer spontanément ses plus hautes prérogatives entre les mains d'une magistrature étrangère. A tant de bon vouloir, osez-vous répondre: non? L'Égypte restera-t-elle éternellement partagée entre un maître héréditaire et dix-sept passants en frac brodé?"

وفاة نوبار

في ١٢ يناير سنة ١٨٩٩ توفي نوبار في باريس عن ٨٠ عاماً وكان قد أوصى بنقل جثمانه الى مصر ليُدفن فيها. وصل جثمانه الى ثغر الاسكندرية في ٧ فبراير سنة ١٨٩٩ فتنازعت الحكومة وبلدية الاسكندرية ومحكمة الاستئناف المختلطة شرف الاحتفاظ بجثمانه. وأخيراً قر الرأي على أن يبيت جثمانه في سراي محكمة الاستئناف المختلطة من ٧ فبراير يوم وصوله الى ٩ فبراير يوم تشييعه. وأن تبدأ الجنازة من سراي محكمة الاستئناف المختلطة بميدان محمد علي ويشارك فيها جميع رجال القضاء وجميع رجال النيابة وجميع رجال المحاماة وأن يؤبّه نغرى باشا النائب عن الحكومة ومسيو موريس بللي Maurice Bellet رئيس محكمة الاستئناف المختلطة على أن تتحمل الحكومة المصرية جميع نفقات الاحتفال بتشييع جنازته وأن يرأس الاحتفال نغرى باشا. أما البلدية فانها أقامت له تمثالاً فخماً في وسط ميدان تحوطه الحدائق (وهو التمثال القائم الآن في شارع السلطان حسين باسكندرية)

واليك نص الخطبة التي القاها نغرى باشا نائب الحكومة عند ما واروه التراب :

"Au moment où la tombe se ferme à jamais sur la dépouille de Nubar Pacha, je viens, ainsi que mes collaborateurs, dire à notre éminent collègue un dernier et douloureux adieu.

"Il ne m'appartient pas de retracer l'existence si honorable et si bien remplie du défunt; mais le Gouvernement, dont je suis ici l'interprète, a tenu à apporter l'expression publique de ses regrets de la perte de l'illustre homme d'Etat, dont l'existence a été pendant plus d'un demi-siècle intimement liée à l'histoire même de l'Égypte, et qui, au cours de sa longue et brillante carrière, a rendu à l'Égypte et à tous les Vice-Rois et aux Khédives des services signalés, dont le pays tout entier conservera toujours le souvenir reconnaissant.

"Puissent ces sympathies unanimes, qui s'empressent autour de la famille en pleurs, apporter une consolation à sa légitime douleur."

وما الخطبة التي القاهما سيويليه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة في بهو كنيسة الأرمن بـ
الاسكندرية:

Messieurs,

"Je n'ai point à vous rappeler la carrière politique de l'éminent homme d'Etat que l'Egypte vient de perdre, et qui appartient désormais à l'histoire; d'autres le feront avec plus d'autorité que moi.

"Mais comme président de la Cour d'Appel Mixte, je dois, au nom de mes collègues, remplir le douloureux devoir de lui rendre un dernier et solennel hommage.

"Vous savez tous ce qu'était la Justice en Egypte avant 1875.

"Nubar Pacha avec cette rare intelligence et cette hauteur de vues qui le distinguaient, fut le premier à comprendre qu'elle devait être réformée.

"Dès 1871 il dit à l'Europe: "C'est par une bonne justice qu'on arrive à une bonne administration." Grâce à l'influence qu'il exerçait par ses lumières et ses sages conseils sur le Chef de l'Etat et au précieux concours des représentants des puissances, grâce surtout à sa persévérante énergie, les Tribunaux Mixtes furent établis.

"Les résultats que Nubar Pacha avait prévus, se sont réalisés

"La réorganisation administrative et financière du pays a été la conséquence naturelle et forcée de la Réforme Judiciaire.

"Les Tribunaux par leurs arrêts ont opposé une barrière désormais infranchissable aux abus, et le Gouvernement, se réformant lui-même, s'est efforcé par de nouvelles et sages institutions de faire régner le respect du droit et de la Justice, base essentielle de toute société moderne.

"Nubar Pacha a donc été l'un des régénérateurs de l'Egypte et quels que soient ses autres titres à la reconnaissance publique, la création de la réforme judiciaire demeurera l'œuvre la plus considérable de sa vie.

"C'était certainement celle qu'il préférait. Aussi avec quelle attentive sollicitude a-t-il veillé sur elle et en a-t-il suivi la marche et les progrès;

"Enfin, Messieurs, comme pour le rattacher à nous par un dernier lien, c'est dans l'enceinte même de ces tribunaux qu'il a tant aimés, que sa déposition mortelle aura reposé quelques instants avant d'être ensevelie auprès du frère chéri dont il a toujours gardé un si pieux souvenir.

"Inclinons-nous, Messieurs, devant cette haute figure; les hommes les plus dignes de respect sont ceux qui ont aimé la Justice. Que ce témoignage ému de nos profonds regrets puisse apporter quelque consolation à la famille désolée dont Nubar Pacha s'est séparé avec tant de tristesse, à cette veuve qui a été la compagne de sa vie et qui l'a entouré dans ses derniers jours de tant de dévouement, à ce fils enfin dont il avait le droit d'être fier et qui est destiné à perpétuer parmi nous un nom qui ne périra pas."

عزيز فاضلي

هذه نظرة سريعة في حياة نوبار « ابي الاصلاح »

الاعطام

قضاء محكم النقض ولائاً للرجائية

١١١

٦ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - تزوير في أوراق رسمية - تحرير كاتب بلدية خطاب على

غير حقيقته . وتقديمه بهذه الصورة للباشمهندس لتوقيعه . اعتباره كذلك

٢ - الشخصية المعنوية - الممنوحة طبقاً للدستور . للمجالس

البلدية والمحلية . ومجالس المديرية . اعتبارها في ذلك جزء من أنظمة الدولة القائمة بقسط من المصالح العامة

٣ - اختلاس - ادخال أموال المجالس البلدية في ذمة المتهم -

عدم التفرقة بين هذا لأموال . وأموال الدولة . تطبيق المادة ١٠٣ عليها

المبادئ القانونية

(١) اذا كان كاتب مجلس بلدى من خصائصه تحرير خطاب يقدم لباشمهندس البلدية للتصريح بأجراء عمل (هو في الحالة المعروضة توصيل المجارى) فعليه أن يثبت في هذا الخطاب كل ما يطابق الواقع فاذا ذكر فيه نمرة حافظة لتوريد مفتعلة أو غير مطابقة للحقيقة كما يطمئن رئيسه - الباشمهندس - الى أن الرسم قد ورد للخزينة فعلا فانه يكون بذلك قد قرر غير الحقيقة في محرر رسمى من واجبه تحريره لأن عليه بحكم وظيفته أن يثبت كل الوقائع الصحيحة التى بهم رئيسه الاطلاع عليها قبل اصدار أمره بتنفيذ العمل المطلوب . واذا كان هذا المحرر بالذات

لم يعد لتوريد الرسم فان ذكر نمرة حافظة التوريد بالخطاب المزور لم يكن الغرض منه أن يصبح الخطاب حجة على البلدية في ورود الرسم للخزانة وانما كان الغرض منه أن يعلم الباشمهندس واقعة جوهرية هى شرط أساسى لاصدار أمر التوصيل ويهم الباشمهندس الاحاطة بها قبل توقيع ذلك الأمر . وهذه الواقعة من اختصاص المتهم اثباتها بناء على التحريات المطلوب منه عملها قبل تحرير الخطاب ومن واجب وظيفته أنه ان ذكرها فلا يذكرها الا على وجهها الصحيح فان غير الحقيقة فيها كان فعله ولا شك تزويرا في محرر رسمى مستوجبا للعقاب بمقتضى المادة ١٨١ عقوبات - (٢) انه وان كان لاجدال فى أن المديرية والمدن والقرى أصبحت بمقتضى الدستور أشخاصا معنوية فيما يتعلق بمباشرة حقوقها ويمثلها فى ذلك مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها . وكان من مقتضى هذه الشخصية المعنوية ان أصبح لكل منها مالية خالصة مستقلة عن مالية الدولة وفاقا لأحكام القانون العام - وان كان لاجدال فى ذلك الا أنه لاجدال أيضا فى أن الشارع لم يقصد قط بأثناء هذا النظام اللامركزى أن

لحماية أموال الحكومة أو الدولة إنما يمتد حكمه لحماية أموال تلك الهيئات ومن المجازفة القول بغير هذا بل الاوجب القول بامتداد حكمه مادام لا يوجد نص صريح يقضى بالحرمان من تلك الحماية . وعليه تنطبق المادة ١٠٣ على هذه الحالة (المادة ١٠٣ عقوبات)

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان المحكمة أخطأت في تطبيق القانون اذ اعتبرت ان الوقائع المنسوبة الى المتهم لا تتضمن تزويرا معاقبا عليه وذلك لنقص شرط من شروط الجريمة وهو أن يكون تغيير الحقيقة حاصلًا في البيانات التي أعد المحرر لاثباتها مع ان من واجب المتهم أن يثبت في أمر عملية التوصيل ورود الرسم قبل تقديمه للباشمهندس للتوقيع عليه ولا يمكن أن يصدر أمر الباشمهندس الا بعد ثبوت ما يفيد أن الرسم ورد الخزانة وهذا البيان يستخرج من الملف الموجود لدى المتهم المشتعل على جميع الاجراءات التمهيدية السابقة على صدور الأمر فاذا أثبت على خلاف الواقع ان الرسم ورد الخزانة فيكون قد غير الحقيقة وارتكب تزويرا في محرر من اختصاصه تحريره ولا عبرة بان قسيمة التوريد هي الدليل الذي يجب الرجوع اليه للتحقق من صحة دفع الرسم فان كل ورقة استوجب نظام العمل أن يثبت بها توريد الرسم يعتبر اثباتا يخالف الواقع فيها عن الرسم تزويرا في أوراق رسمية .

« ومن حيث ان الثابت بوقائع الحكم المطعون فيه « ان المتهم كان يشتغل كاتبًا بقسم المجارى ببلدية المنصورة وانه كان من اختصاصه القيام

يقطع الصلة بين الدولة بصفقتها قوامية على المصالح العامة للبلاد وبين هذه المجالس وأن لا يعتبر هذه المجالس سوى جمعيات خاصة لا تمتاز بشيء عن جمعيات الأفراد . وانما كان غرضه بإنشاء هذا النظام اللامركزي على ما هو ظاهر من الدستور نفسه واللوائح المتعلقة بمجالس المديريات وبالمجالس البلدية - تدريب الأهلى على نظام الحكم وتعويدهم الاهتمام بالشؤون العامة والاشتراك في ادارتها بقدر محدود وتوزيع أعباء الحكم توزيعاً يخفف كاهل الحكومة المركزية ولا يضر المصلحة العامة . فهذا النظام جزء من أنظمة الدولة يقوم بقسط مما في يدها من المصالح العامة

(٣) من الواجب استبعاد كل فكرة ترمى الى التفريق بين أموال الدولة بصفقتها سلطة عامة مركزية وأموال هيئات مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية بصفقتها سلطة خاصة محلية من حيث حماية القانون بمنابة واحدة لكل منهما إذ أموال الفريقين هي في الجملة أموال الدولة ومخصصة للمنافع العامة فيها . ومجرد تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية واستقلالها بأموالها لتنفق في المصالح العامة المحلية وعدم ضمان الحكومة لها في نتائج تصرفاتها - لا شيء من ذلك ينافي وصف كون أموال تلك الهيئات هي جزء من أموال الدولة سمحت السلطات العليا في الدولة لتلك الهيئات بجبايته واستبقته في يدها لتنفقه في المصالح العامة المحلية . فكل نص قانوني شرع

وكل ما يشترط في هذا الشأن ان الكاتب لا يجوز له تحرير هذا الخطاب الا بعد أن يتأكد من توريد الرسم المستحق وان موضوع هذا المحرر منحصر في الأمر بإجراء التوصيل وان المتهم انما كان يلجأ الى اثبات نمرة حافظة التوريد على أمر التوصيل لكي يؤم رئيسه بان الرسم تورد فعلا ولكن الواجب ان ذلك الرئيس لا يلتفت الى هذه الإشارة لانها ليست الطريق المرسوم بحسب الاصول لاثبات توريد الرسم بل المفروض عليه ان يطلع على قسيمة الدفع ذاتها او علم الخبر ليتأكد من توريد الرسم قبل توقيع أمر التوصيل بصرف النظر عن إشارة الكاتب التي لا قيمة لها .

« ومن حيث انه وان كان لا نزاع في ان خطاب الأمر بالتوصيل الذي نسب الى المتهم تغيير الحقيقة فيه لم يعد لاثبات توريد الرسم وان الطريق المرسوم بحسب الاصول لاثبات ذلك التوردي قسيمة الدفع التي أعدت لأن تكون سنداً على الخزنة بتسليمها رسم التوصيل من طالب التوصيل. ولكن الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها نقلاً عن الحكم المطعون فيه ان على الكاتب أن لا يحرر أمر التوصيل الا بعد أن يتأكد من توريد الرسم المستحق كما ان عليه أيضاً أن يستوفي كافة الاجراءات الاخرى التهديدية كطلب الاوراق التي يجب على طلب التوصيل تقديمها وذلك كله قبل عرض الامر على الباشمهندس . وهذه الواجبات التي ذكر الحكم ان الكاتب مكلف بها علتها واضحة وهي ان وقت الباشمهندس نفسه وهو رجل فني لما كان لا يتسع للتثبت بشخصه من استيفاء هذه الاجراءات الاولية اللازمة لصدور أمر التوصيل جعل على الكاتب نفسه عبء مراقبة حصول هذه الاجراءات واستكمالها طبقاً للاصول المرعية »

بالاعمال الكتابية المتعلقة بالمجاري ومخزنها فاذا قدم له طلب خاص بتوصيل المجاري الى منزل أو غيره كان عليه أن يضع له دوسيه خاصاً وأن يستوفي كل الاوراق الواجب على الطالب تقديمها ثم يعرض الأمر بعد ذلك على الباشمهندس المجاري للمراجعة وتقدير الرسم اللازم دفعه وعندئذ يحرر الكاتب المذكر حافظة توريد الرسم للخزانة على الاستمارة نمرة ٣٧ (ع. ح) ويسلمها الى الطالب بعد أن ينقل مادونه فيها من البيانات في كعب الحافظة الذي يبقى عنده محفوظاً في دفتر الاستمارات ويقوم الطالب نفسه بدفع الرسم بمقتضى تلك الحافظة للخزانة وعلى صرافها أن يرسل تلك الحافظة الى قلم الايراد الذي عليه بمقتضاها أن يحرر قسيميته بتسديد الرسم يسلم أحدهما الى الطالب والاخرى لكاتب المجاري .

وبعد وصول قسيمة التوريد من قلم الحسابات يحرر كاتب المجاري أي المتهم أمراً من صورتين يوقعه الباشمهندس الى ملاحظ المجاري لتنفيذ التوصيل الى منزل الطالب » وان من

واجب الكاتب المذكر أن لا يكتب أمراً بتنفيذ

الطلب الا اذا تحقق من توريد رسمه باستلامه

قسيمة التوريد أو بالاستعلام عن ذلك كتابة

من قلم الحسابات »

« ومن حيث انه قد جاء بالحكم بعد ذلك عند التطبيق القانوني ، ان الورقة المنسوبة الى المتهم ارتكاب التزوير فيها هي عبارة عن خطاب يحرره المتهم بمقتضى وظيفته ويعرضه على الباشمهندس ليوقعه والذي ثبت للمحكمة من التحقيقات ان هذا المحرر لم يعد بمقتضى نظام المجلس البلدي لاثبات توريد الرسم المستحق

فاذا حرر الكاتب في النهاية خطاب الامر بالتوصيل وقدمه الى الباشمهندس لتوقيعه كان ذلك ايذاناً منه بأن كافة الاجراءات المطلوبة قد استوفيت . ولا شك في ان على الكاتب بحكم وظيفته الا يثبت في هذا الخطاب الا ما يطابق الواقع . فاذا ذكر في الخطاب نمرة حافظة توريد مفتعلة او غير مطابقة للحقيقة كيميائتمن رئيسه الباشمهندس - الذي له بحكم نظام توزيع العمل وعدم اتساع وقته للاحاطة بنفسه بكل شئ - الى أن الرسم قد ورد للخزانة فعلا فانه يكون بذلك قد قرر غير الحقيقة في محرر رسمي من واجبه تحريره وعليه بحكم وظيفته أن يثبت فيه كل الوقائع الصحيحة التي يهم رئيسه الاطلاع عليها قبل إصدار أمره بتنفيذ العمل المطلوب . ولا عبرة بما يقوله الحكم المطعون فيه من أن المحرر لم يعد لاثبات توريد الرسم المستحق وأن اثبات ذلك انما يكون بقسيمة التوريد - لا عبرة بذلك لان ذكر نمرة حافظة التوريد بالخطاب انزور لم يكن الغرض منه أن يصبح الخطاب المذكور حجة على البلدية في ورود الرسم للخزانة وإنما كان الغرض منه ان يعلم الباشمهندس واقعة جوهرية هي شرط أساسى لإصدار أمر التوصيل ويهم الباشمهندس الاحاطة بها قبل الاقدام على توقيع ذلك الامر . وهذه الواقعة من اختصاص المتهم لإثباتها بناء على التحريات المطلوبة منه عملها قبل تحرير الخطاب ، ومن واجب وظيفته انه ان ذكرها في الخطاب فلا يذكرها الا على وجهها الصحيح . فاذا غير الحقيقة فيها كان فعله ولا شك تزويرا في محرر رسمي مستوجبا للعقاب بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات .

«ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ اعتبر ما وقع من المتهم في هذا

الخصوص أمرا غير معاقب عليه ويتعين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

«ومن حيث أن محصل الوجه الثانى ان الحكم المطعون فيه أخطأ أيضا في تطبيق القانون اذ قرر أن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات لا تنطبق الا على من يدخل في ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أما من يدخل في ذمته نقودا للمجالس البلدية أو مجالس المديرية فلا يدخل تحت حكم هذه المادة لأن هذه المجالس - على ما يقول الحكم المطعون فيه - قد اكتسبت الشخصية المعنوية بحكم الدستور فأصبحت أموالها مستقلة عن أموال الحكومة أو «الدولة» بحسب التعبير الصحيح الوارد في النص الفرنسى للمادة ١٠٣ المذكورة فكل نص يعاقب على اختلاس أموال الدولة لا يمكن أن يندرج تحت حكمه اختلاس أموال هذه المجالس - ووجه الخطأ في هذا التأويل أن هذه الهيئات برغم انفرادها بشخصية معنوية مستقلة لاتزال من الهيئات العامة تقوم بقسط من الحكم كان يقع على طاق السلطة الرئيسية لولم تكن هذه الهيئات موجودة كما أن أموال هذه الهيئات هي من الاموال العامة ولولم تكن داخلة في ميزانية الدولة العمومية والواجب على كل حال أن تطبق عليها كل نص وضع في قانون العقوبات لحماية الاموال العمومية أو الاموال الاميرية أو أموال الدولة اذ أن هذه الالفاظ كلها مترادفة ولها مدلول واحد وهو الاموال المخصصة لأن يتفق منها على المرافق والمصالح العمومية . فاخراج أموال المجالس البلدية من حماية المادة ١٠٣ من قانون العقوبات خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم المطعون فيه - هذا محصل وجه الطعن .

«ومن حيث انه وان كان لاجدال في أن

المديريات والمدن والقرى أصبحت بمقتضى الدستور أشخاصاً معنوية فيما يتعلق بمباشرة حقوقها ويمثلها في ذلك مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها وكان من مقتضى هذه الشخصية المعنوية أن أصبح لكل منها مالية خاصة مستقلة عن مالية الدولة وفاقاً لحكام القانون العام — وان كان لاجدال في ذلك الا انه لاجدال أيضاً في أن الشارع لم يقصد قط بإنشاء هذا النظام اللامركزي ان يقطع الصلة بين الدولة بصفقتها قواماً على المصالح العامة للبلاد وبين هذه المجالس وان لا يعتبر هذه المجالس سوى جمعيات خاصة لا تمتاز بشيء عن جمعيات الافراد — كلا لم يقصد الشارع ذلك وإنما كان غرضه بإنشاء هذا النظام اللامركزي — على ما هو ظاهر من الدستور نفسه ومن الاوامر اللوائح المتعلقة بمجالس المديريات والمجالس البلدية تدريب الاهلين على نظام الحكم وتعويدهم الاهتمام بالشؤون العامة والاشتراك في إدارتها بقدر محدود وتوزيع إعباء الحكم توزيعاً يخفف عن كاهل الحكومة المركزية ولا يضر المصلحة العامة . فهذا النظام اذن جزء من أنظمة الدولة

يقوم بقسط مما في يدها من المصالح العامة. ومتى

كان الامر كذلك كان من الواجب استبعاد كل فكرة ترمي الى التفريق بين أموال الدولة بصفقتها سلطة عامة مركزية وأموال تلك الهيئات بصفقتها سلطة خاصة محلية من حيث حماية القانون بمثابة واحدة لكل منهما إذ أموال الفريقين هي في الجملة أموال الدولة ومخصصة للمنافع العامة في الدولة . ومجرد تمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية واستقلالها بأموالها لتنفق في المصالح

العامة المحلية وعدم ضمان الحكومة المركزية لها نتائج تصرفاتها — لا شيء من ذلك ينافي وصف كون أموال تلك الهيئات هي جزء من أموال الدولة سمحت السلطات العليا في الدولة لتلك الهيئات بجبايته واستبقته في يدها لتنفقه في المصالح العامة المحلية . واذن فمن المجازفة التذرع بمجرد ثبوت الشخصية المعنوية لمجالس المديريات والبلديات والهيئات المحلية الاخرى واستقلالها بأموالها وعدم ضمان الحكومة لها في تصرفاتها للقول بأن كل نص قانوني شرع لحماية أموال الحكومة أو الدولة لا يمكن أن يمتد حكمه لحماية أموال تلك الهيئات . بل الأوجب أن يقال بامتداد حكمه مادام لا يوجد نص صريح يقضي بالحرمان من تلك الحماية .

«ومن حيث انه لذلك يكون الحكم المطعون فيه أخطأ في اعتباره أن أموال مجلس المنصورة البلدي ليست من أموال الحكومة — أو الدولة التي تنطبق المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على الموظف الذي يدخل في ذمته شيئاً منها ويكون المتعين نقضه من هذه الجهة أيضاً وتطبيق المادة ١٠٣ المذكورة على المتهم بدل المادة ٢٩٦ عقوبات التي طبقها عليه .

«وحيث انه مع ثبوت جريمة التزوير في ورق

رسمى على المتهم ووجوب عقابه عليها بالمادة ١٨١ عقوبات وثبوت جريمة إدخال نقود للحكومة في ذمته ووجوب معاقبته عليها بالمادة ١٠٣ ومع ملاحظة ان الجرمين مرتبطين ارتباطاً لا يتجزأ وأن المتعين العقاب على أشدهما فقط بمقتضى الفقرة البانية من المادة ٣٢ عقوبات وملاحظة وجوب معاملة المتهم بمقتضى المادتين ١٧ و ٥٢ عقوبات لا هو ظاهر من حكم محكمة الجنايات من انها

رأت استعمال الرأفة فترى المحكمة الا كتفاء في حقه بالعقوبة التي قضى بها الحكيم المطعون فيه .
(طعن النيابة ضد حين أفندى كمال رقم ١٨٧ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد لبيب عطية بكوزكي يرزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك مستشارين وحضور حضرة جندي عبد الملك بك رئيس النيابة)

١١٢

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

توقف عن العمل - من مستخدمين واجراء تابعين لمصلحة خاصة .
وحاصلة على امتياز بإدارة عمل ذات منفعة عامة .
كلهم أو جماعات - بكيفية تعطل معها سير العمل في تلك المصلحة . ويدون اتخاذ الاجراءات التي نص عليها القانون . وهي عملية حمل البضائع ونقلها وشحنها بالعربات بمحطة ما . توقف العمال فيها عن العمل . انطبق الملة ٣٢٧ مكررة

المبدأ القانوني

حظرت المادة ٣٢٧ عقوبات مكررة على المستخدمين والاجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية تعطل معها سير العمل في تلك المصلحة وفرضت على هؤلاء الاجراء والمستخدمين - اذا ارادوا التوقف عن العمل - أن يقوموا بأجراءات نصت عليها المادة المذكورة في مواعيد عينتها وذلك كله حرصا على المنفعة العامة لا تضار بهذا التوقف .

وتنطبق هذه المادة على عملية حمل البضائع ونقلها وشحن العربات بمحطة ما وتفرغها لأن كل ذلك عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة وقد اعطى بطريق الامتياز الى مقال . فالعمال الذين يهتمون بالتوقف عن العمل . وكذا من

حرضوهم على هذا التوقف يعاقبون بهذه المادة اذا كانوا اجراء عند المقال المذكور . وما يقترفونه من أعمال التوقف والتحريض عليه بغير مراعاة الشروط التي فرضتها المادة المذكورة يقع تحت طائلة العقاب طبقا لها . ولا محل للقول أن العمال تابعون للمقال ولا علاقة لهم بمصلحة السكة الحديدية مباشرة لأن المادة ٣٢٧ مكررة انما وضعت لمثل هذه الصورة بالذات وهي صورة تبعية العمال لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة . ولوانهم كانوا تابعين للمصلحة مباشرة لانطبقت عليهم المادة ١٠٨ مكرره عقوبات .

ويكفي لتطبيق المادة مجرد التوقف فجأة عن علم وارادة توقفا من شأنه تعطيل سير العمل بالمصلحة اما قصد الاضرار مباشرة بالمصلحة العامة فلا يهم . وعلاقة العمال بالمقال وما قد يترتب عليهم من جزاءات بمعرفة لا شأن له في الامر لأن المادة تعاقبهم على الضرر الذي يلحقونه بالمصلحة العامة بسبب التوقف عن العمل فجأة

(المادة ١٠٨ و ٣٢٧ عقوبات مكررة)

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان المادة ٣٢٧ مكررة من قانون العقوبات لا تنطبق على صورة هذه الدعوى لان العمال مرتبطون مع المقال ولا علاقة قانونية بينهم وبين مصلحة السكة الحديدية ولانهم يتقاضون أجورهم يوميا من نفس المقال ولا يتمتعون بالضمانات التي

لأن المادة ٣٢٧ مكررة إنما وضعت لمثل هذه الصورة بالذات وهي صورة تبعية العمال لمصلحة خاصة - كالمقاول في القضية الحالية - حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة - كعملية نقل البضائع في محطة القبارى والا لو انهم كانوا تابعين مباشرة لمصلحة عامة كمصلحة السكة الحديدية الاميرية - لانطبقت على حالتهم المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات بدلا من المادة ٣٢٧ مكررة . واما انهم يتقاضون أجورهم يوميا فليس معناه ان لهم حق التوقف عن العمل جماعات في أى وقت شاءوا وبغير اخطار وبكيفية يتعطل معها سير العمل في المصلحة التابعين هم لها واما انهم لم يقصدوا الاضرار مباشرة بالمصلحة العامة فذلك لا يبرر ماداموا قد توقفوا فجأة عن علم وارادة وهذا التوقف من شأنه تعطيل سير العمل بالمصلحة (وقد تعطل وحق الضرر فعلا بالمصلحة من جراء هذا التوقف) . وأما ان العقد الذى بينهم وبين المقاول يرتب جزاءات مالية عند الاخلال بشروطه فهذا مرجعه الى علاقتهم بالمقاول رأسا ولكن المادة ٣٢٧ مكررة إنما تعاقبهم على الضرر الذى يلحقونه بالمصلحة العامة بسبب توقفهم عن العمل فجأة واما ان المصلحة التى تعاقدت مع المقاول لا يغيب عن بالها انها عرضة لمثل هذا التوقف فجوابه ان ذلك هو الذى حدا بالشارع الى وضع المادة ٣٢٧ عقوبات مكررة كما يحمى المصلحة العامة من أخطار هذه المفاجآت . » ومن حيث ان محصل الوجه الثانى ان المادة ٣٢٧ مكررة عقوبات غير منطبقة لانعدام القصد الجنائى لانه لا يد للطاعن فى التوقف عن العمل بل مصلحة تقتضى استمرار العمال فى أعمالهم - فضلا عن انعدام الضرر سواء المدعى المدنى

يتمتع بها العمال التابعون للشركات والمصالح ولان نية الاضرار بالمصلحة العامة غير متوفرة لان سبب امتناعهم عن العمل هو حرمانهم من جزء من أجورهم ولان العقد الذى يربط العمال - ومنهم الطاعن - بالمقاول رتب جزاءات مالية عند الاخلال بشرائطه ولان المصلحة التى تعاقدت مع المقاول لم يغيب عن بالها انها عرضة لتوقف حركة شحن البضائع وتفرغها لاسباب كثيرة » ومن حيث ان المادة ٣٢٧ عقوبات مكررة حظرت على المستخدمين والاجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أن يتوقفوا عن العمل كلهم معا أو جماعات منهم بكيفية يتعطل معها سير العمل فى تلك المصلحة - وفرضت على هؤلاء المستخدمين والاجراء - اذا أرادوا التوقف عن العمل - أن يقوموا باجراءات نصت عليها المادة المذكورة فى مواعيد عينتها - وذلك كله حرصا على المنفعة العامة ألا تضار بهذا التوقف - ولا ريب فى ان المادة ٣٢٧ مكررة منطبقة على الدعوى الحالية لان عملية حمل البضائع ونقلها وشحن العربات بمحطة القبارى التابعة لمصلحة السكة الحديدية وتفرغها - كل ذلك عمل من الاعمال ذات المنفعة العامة وقد أعطى بطريق الامتياز الى المقاول المجنى عليه فى هذه القضية والعمال المتهمون بالتوقف عن العمل وكذلك من حرصهم على هذا التوقف - ومنهم الطاعن هم اجراء عند المقاول المذكور . فما اقترفوه من أعمال التوقف والتحريض عليه بغير مراعاة الشروط التى فرضتها المادة ٣٢٧ مكررة يقع ولا شك تحت طائلة العقاب طبقا للمادة المذكورة ولا محل للاحتجاج بان العمال تابعون للمقاول ولا علاقة لهم بمصلحة السكة الحديدية مباشرة

في هذا الصدد مطلقاً من كل قيد زمني ودالاً
بذلك على أنه مهما قدمت السابقة في الزمن
فإنها معتبرة لل منع من إيقاف التنفيذ

المحكمة

وحيث ان مبنى الطعن هو ان المحكمة الاستئنافية
بتأييدها حكم أول درجة القاضي بحبس المتهم
خمسة عشر يوماً مع الشغل مع إيقاف التنفيذ قد
اخطأت في تطبيق المادة (٥٢) من قانون
العقوبات اذا الثابت ان المتهم قد سبق الحكم عليه
حضورياً في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٥ بالحبس البسيط
مدة ١٥ يوماً لتبديد زراعة قطن محجوز عليها .
« وحيث انه تبين من صحيفة سوابق المتهم ان
له في الواقع هذه السابقة .

« وحيث ان المادة ٥٢ من قانون العقوبات
لا تجيز وقف تنفيذ الحكم الصادر بالحبس الا اذا لم
يسبق الحكم على المتهم بعقوبة جنائية او بالحبس
اكثر من اسبوع . فمحكمة الموضوع مكلفة
بالتحقق من توافر هذا الشرط قبل قضائها
بإيقاف التنفيذ . ولقد قات تلك المحكمة هذا التحقق
مع ان الظاهر من مراجعة ملف الدعوى ان
صحيفة السوابق كانت مودعة بها من قبل صدور
الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان مما تجب ملاحظته ان المادة ٥٢
المذكورة لم تشرط ان يكون الحكم السابق المانع
من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل
الحكمة الجديدة بل نصها في هذا الصدد ان
مطلقاً من كل قيد زمني ودالاً بذلك على انه مهما
قدمت السابقة في الزمن فإنها معتبرة لل منع من
إيقاف التنفيذ ..

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ أذن
في تطبيق المادة ٥٢ عقوبات لعدم تحقق المحكمة

أو للمصلحة المتعاقدة هو معها .
« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم الابتدائي
الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذنا بأسبابه تبين
انه أثبت على الطاعن تهمة تخريض العمال على
الاضراب بدافع الانتقام من المجنى عليه لسبق
اتهم المجنى عليه اياه بتهمة تبديد مبالغ وتزوير
في الدفاتر

فهذا الوجه لا يعدو أن يكون إثارة لمسألة
موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع نهائياً ولا
حل لطرحها من جديد على محكمة النقض .
« ومن حيث ان الوجه الثالث متعلق كله
بالموضوع لأنه قائم على مناقشة بعض أدلة الادانة
التي أخذ بها الحكم المطعون فيه الى غير ذلك مما
لا محل للخوض فيه امام هذه المحكمة .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .
(طعن ديمتري فلانوس عوض ضد النيابة رقم ٢١٨١ سنة ٢ ق .
بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة .)

١١٣

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٢

وقف تنفيذ الحكم - شروط المادة ٥٢ . عدم سبق الحكم
بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع . عدم
التقيد بأي زمن بالنسبة للحكم السابق

المبدأ القانوني

لا تجيز المادة ٥٢ عقوبات وقف تنفيذ
الحكم الصادر بالحبس إلا إذا لم يسبق الحكم
على المتهم بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من
أسبوع ومحكمة الموضوع مكلفة بالتحقق من
توافر هذا الشرط قبل قضائها بإيقاف التنفيذ
كما أن المادة المذكورة لا تشرط أن يكون الحكم
السابق المانع من إيقاف التنفيذ قد صدر في
مدة معينة قبل المحاكمة الجديدة بل أتى نصها

من شرط تطبيقها وما دامت السابقة ثابتة بطريقة رسمية فلمحكمة النقض تطبيق القانون بتصحيح الحكم وجعله واجب التنفيذ .

(ظعن النيابة ضد عبد خاطر السيد رقم ١٨٠ سنة ٢ ق .
بالهيئة السابقة

١١٤

٢٠ يونيو ١٩٣٢

تجهر - مؤلف من خمسة أشخاص . ولو بغير قصد سيء - من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر . أمر البوليس بالفرق عصيان الامر . عقابه

المبدأ القانوني

ان كل تجهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ولو حصل بغير قصد سيء يصبح محظورا بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ متى كان من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر ويجب على المتجهرين التفرق متى أمرهم البوليس بذلك والا استحقوا العقاب

(المادة ١ و ٣ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ وأيضاً المواد ١١٨ و ٣١٦ و ٤٠ و ٤١ ع)

المحكمة

« ومن حيث ان محصل الوجه الاول ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون لانه على فرض حصول التجهر فانه لم يكن لغرض من الاغراض المبينة بالمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ حتى لقد ثبت بالحكم ان التجهر كان لغرض الفرار على حريق حدث بمخزن التنظيم .. »

« ومن حيث انه مع التسليم بان غرض المتجهرين كان في اول الامر مشاهدة الحريق

كما اثبتته الحكم الا ابتدائي المؤيد استئنافاً لاسبابه الا ان كل تجهر مؤلف من خمسة اشخاص على الأقل ولو حصل بغير قصد سيء يصبح محظورا بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ متى كان من شأنه ان يجعل السلم العام في خطر ويجب على المتجهرين التفرق متى أمرهم البوليس بذلك والا استحقوا العقاب . وبما ان الثابت في الحكم ان المتجهرين في القضية الحالية عصوا أمر البوليس بالفرق فقد حقت على كل منهم العقوبة المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون السالف الذكر . على ان الثابت في الحكم فوق هذا ان الطاعن وشركاه تجهروا للاجرام فالمادة الثانية من القانون المذكور منطبقة ايضاً ثم انتهى بهم الأمر بان تعدوا على رجال البوليس وأتلفوا مصابيح النور وهذا يجعل المادة الثالثة من ذلك القانون واجبة التطبيق مع المادتين ١١٨ و ٣١٦ من قانون العقوبات . واذن فالحكم لم يخطئ في تطبيق المواد المذكورة .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان نية التجهر ليست متوافرة لان الصدف هي التي جمعت المتجهرين والقانون يشترط علم المتجهر بما يقصده من تجهره .

« ومن حيث ان هذا الوجه مردود بما اثبتته الحكم المطعون فيه من ان التجهرين بعد ان عصوا أمر البوليس بالفرق انصرفوا اليهم الى الاجرام وهم عالمون بالغرض من التجهر وأجروا فعلاً بالتعدى على البوليس وبكسر المصابيح . فهذا الوجه لا يعدو ان يكون مناقشة في مسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع نهائياً ولا محل لاثارتها امام محكمة النقض .

(ظعن عبد المنعم عبدالقادر ضد النيابة رقم ٢١٩٨ سنة ٢ ق .
بالهيئة السابقة)

١١٥

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

اعفاء . تبديد . من ابن لال أبيه - بصفته قيا عليه من المجلس
الحسبي . انطباق المادة ٢٦٩ عقوبات عليه الخاصة بالسرقة .
وكانطبق حالة النصب عليها أيضا

المبدأ القانوني

نص القانون في المادة ٢٦٩ عقوبات على
انه لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة
اضرارا بزوجه وزوجته أو أصوله أو فروعهم .
وحكمة ذلك أن الشارع رأى ان يغتفر
ما يقع بين افراد الأسرة الواحدة من عدوان
بعضهم على مال البعض الآخر . وذلك
حرصا على سمة الأسرة واستبقاء لصلات
الود القائمة بين أفرادها . ولم ير الشارع
التوسع في الاعفاء بل قصره على الأحوال
المنصوص عليها في المادة المذكورة . ولكن
بما أن النصب وخيانة الأمانة جريمتان
مماثلتان لجريمة السرقة فما يجوز على هذه يجوز
عليهما ويجب أن يمتد حكم الاعفاء لهما
أيضا طبقا لما قرره الفقهاء وجرى عليه القضاء
المصري أيضا باستمرار . فالتبديد الذي
يقع من الابن في مال أبيه اضرارا به يتناوله
حكم الاعفاء ولا يمنع من ذلك ان يكون
استلامه المال حاصلا بناء على أمر من سلطة
عامة مختصة بالمجلس الحسبي اذ توسط هذه
السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه
له ولا علاقة النسب التي بين الولد وأبيه ولا
يرتب حقا للغير على هذا المال

(المواد ٢٦٩ و ٢٩٣ و ٢٩٦ ع)

المحكمة

« ومن حيث ان يحصل الوجه الثاني من أوجه
الطعن ان حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة
٢٦٩ من قانون العقوبات ينسحب الى الجرائم
المنصوص عليها في المادتين ٢٩٣ و ٢٩٦ عقوبات
لان حكمة الاعفاء في حالة السرقة متوفرة تماما في
حالتى النصب وخيانة الأمانة وان على ذلك جرى
قضاء محكمة النقض . وتكون الوقائع المنسوبة
الى الطاعن بفرض صحتها لاعتقاب عليها .
« ومن حيث ان القانون نص في باب السرقة
على انه لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة
اضرارا بزوجه او زوجته أو أصوله أو فروعهم .
وحكمة ذلك ان الشارع رأى ان يغتفر ما يقع
بين افراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم
على مال البعض الآخر وذلك حرصا على سمة
الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين افرادها .
على انه لم ير التوسع في ذلك الاعفاء بل قصره
على الاحوال المنصوص عليها في المادة ٢٦٩
عقوبات .

« ومن حيث ان جريمة النصب وخيانة
الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة فما يجوز
على هذه يجوز على الجريمتين الأخريين لان
حكمة الاعفاء واحدة في كل الاحوال فيجب اذن
ان يمتد حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة
٢٦٩ عقوبات في باب السرقة على جريمة النصب
وخيانة الأمانة . وهذا مبدأ قرره الفقهاء وجرى
عليه القضاء المصري باستمرار .

« ومن حيث ان الجريمة المسندة الى الطاعن
هى انه بدد اموال والده المحجور عليه التي كانت
مسلمة اليه على سبيل الوكالة بصفته قيا عليه وقد
رأى الحكم المطعون فيه ان ما وقع منه ينطبق على

حكم المادة ٢٩٦ عقوبات باعتباره خيانة أمانة .
 « ومن حيث ان التبديد الذي يقع من الابن
 في مال ابيه اضرارا بهذا الاخير يجب ان يتناوله
 حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ ع
 للاسباب السابق ذكرها ولا يمنع من ذلك ان
 يكون استلامه المال حاصلًا بناء على أمر من
 سلطة عامة مختصة كالجلس الحسبي اذ توسط
 هذه السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه
 له ولا علاقة النسب التي بين الولد واهله ولا يرب
 حقا مال الغير على هذا المال . واذن فيكون ما وقع
 من الطاعن غير معاقب عليه ويتمين لذلك نقض
 الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما استند اليه .

(طعن ابراهيم ابراهيم درويش ضد النيابة رقم ١٦٧٢ سنة
 ق بالهيئة السابقة عدا حضرة عبد اللطيف خير بك رئيس النيابة)

١١٦

٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢

تزوير - سندن - تحرير المدين سند الدين على غير حقيقته .
 اهمال الدائن في مراقبة مدينه . غير معاقب عليه . جهل
 الدائن . غير مؤثر على ذلك . الفرق بين هذه الحالة . أي
 تبخير الحقيقة في الاقارير الفردية . وبين المحررات الرسمية
 التي يحررها المقر . ويكون معاقبا عليها .

المبدأ القانوني

ان تحرير المدين على نفسه سندا بالدين
 الذي في ذمته لدائته لا يعدو أن يكون اقرارا
 فرديا من جانب محرره وهو خاضع في كل
 الاحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن
 وفي هذه الرقابة الضمانة الكافية للحفاظ على
 حقوق الدائن فان قصر في حق نفسه بأن
 أهمل في مراقبته مدينه عند تحرير سند المديونية
 فلا يجوز له أن يستعدي القانون عليه بحجة أنه
 ارتكب تزويرا في سند الدين بتغيير الحقيقة
 فيه إذ ليس فيما يقع من المدين من هذا الفعل

شيء من معنى التزوير إذ أن تغيير الحقيقة في
 الاقارير الفردية لا يعد تزويرا إلا في أحوال
 خاصة كأن يكون المحرر رسمياً ويكون مركز
 المقر فيه كمركز الشاهد لأن الحقيقة المراد
 اثباتها في ذلك المحرر الرسمي لا يمكن اثباتها فيه
 على وجهها الصحيح إلا من طريق ذلك المقر
 ففي مثل هذه الاحوال يفرض القانون على
 المقر التزام الصدق قيا يثبت في المحرر الرسمي
 فاذا غير الحقيقة في إقراره حق عليه العقاب .
 باعتباره مزورا . ومثال ذلك ما يقع من
 الاقارير في دفاتر قيد المراكب والوفيات وقسائم
 الزواج والطلاق . أما المحررات المعرفية المعدة
 لاثبات ما يقع من المعاملات بين الافراد
 فليس لما يثبت فيها من الاقارير الفردية من
 الاهمية ما تقتضي استعداد القانون على المقر
 الذي يغير الحقيقة فيها إذ المفروض أنها خاضعة
 في كل الاحوال لرقابة ذوى الشأن فاذا قصر
 صاحب الشأن في ذلك فعليه وحده تقع مغبة
 التقصير . ولا يغير من وجه المسألة عجز الدائن
 عن مراقبة صحة ماسطره المدين أما لجهله القراءة
 والكتابة وإما لجهله اللغة التي حرر بها السند
 فان عليه أن يستعين في ذلك بغيره صوتاً
 لحقوقه .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٣ ع)

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه
 الطعن ان الواقعة كما هي ثابتة في الحكم هي مدنية
 محضة ولا تعتبر تزويرا وغاية ما يمكن أن توصف
 به انها غش مدني وهي على كل حال لا تؤدي
 الى عقوبة التزوير .

« ومن حيث ان الواقعة المسندة الى الطاعن بحسب ما أثبتته الحكم المطعون فيه هي أنه كتب على نفسه سنداً باللغة العربية بمديونية يبلغ ٣٣٠٠٠ قرش لدائنه المدعو جورج فتيا دس وأثناء تحرير السند جعل المبلغ بالارقام ٣٣٠٠٠ قرش وإسكنه عند اثبات قيمته بالحروف كتبه ثلاثة آلاف وثلاثمائة قرش فقط لعله بأن المجنى عليه لا يستطيع أن يدرك هذا التغيير في الكتابة لجهله باللغة العربية .

« ومن حيث أن تحرير المدين على نفسه سنداً بالمدين الذي في ذمته لدائنه لا يعدو أن يكون إقراراً فردياً من جانب محرره *déclaration unilatérale* وهو خاضع في كل الاحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن وفي هذه الرقابة الضمانة الكافية للحفاظ على حقوق ذلك الدائن فإن قصر في حق نفسه بأن أهمل في مراقبة مدينه عند تحرير سند المديونية فلا يجوز له أن يستعدي القانون عليه بحجة أنه ارتكب تزويراً في سند الدين بتغيير الحقيقة فيه إذ ليس فيما يقع المدين من هذا القبيل شيء من معنى التزوير ذلك بأن تغيير الحقيقة في الاقارير الفردية لا يعد تزويراً إلا في أحوال خاصة كأن يكون المحرر رسمياً ويكون مركز المقر فيه كـ مركز الشاهد ولأن الحقيقة المراد اثباتها في ذلك المحرر الرسمي لا يمكن اثباتها فيه على وجهها الصحيح الا من طريق ذلك المقر في مثل هذه الاحوال يفرض القانون على المقر التزام الصدق فيما يثبت في المحرر الرسمي فإذا غير الحقيقة في اقراره حق عليه عقاب القانون باعتباره مزوراً ؛ ومثال ذلك ما يقع من الاقارير في دفاتر قيد المواليد والوفيات وقسائم الزواج والطلاق فمن يقرر كذباً في دفتر المواليد أن طفلاً ولد من امرأة وهي ليست أمه الحقيقية علم مزوراً

ووجب عقابه على ما اقترحه من تغيير الحقيقة . أما في المحررات العرفية المعدة لاثبات ما يقع من المعاملات بين الافراد فليس لنا يثبت فيها من الاقارير الفردية من الاهمية ما يقتضى استبعاد القانون على المقر الذي يغير الحقيقة فيها إذا المقرض فيها انها خاضعة في كل الاحوال لرقابة ذوى الشأن فإذا قصر صاحب الشأن في تلك الرقابة فعليه وحده تقع مغبة ذلك التقصير . ولا يغير من وجه المسألة أن يكون الدائن عاجزاً عن مراقبة صحة ما يسطره المدين أما لجهله القراءة والكتابة وأما لجهله اللغة التي حرر بها سند المديونية فإن عليه في مثل هذه الاحوال أن يستعين بغيره على تحقيق تلك الرقابة صوناً لحقوقه لأن يترك الأمر الى المدين وحده ثم يشكو من ان هذا المدين لم يسطر الحقيقة في المحرر الذي وكل اليه تحريره ، ذلك بأن القانون لا يتولى بحمايته سوى الشخص اليقظ الحريص على حقوقه .

« ومن حيث انه مما تقدم يبين ان الطاعن لم يرتكب تزويراً يعاقب عليه القانون وان الحكم المطعون فيه أخطأ إذ طبق عليه حكم التزوير . ويعين لذلك نقض الحكم وبزاء الطاعن مما أسند اليه .

(طعن على علي عبد الرحمن ضد النيابة رقم ١٩٦١ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

١١٧

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

حق الدفاع الشرعي من سلطة قاضي الموضوع وحده . رقابة محكمة النقض . في حالة التنازع بين الوقائع وظروفها وبين النتيجة القانونية التي تستخلص منها

المبدأ القانوني

ان حالة الدفاع الشرعي تقوم في الواقع على أمور موضوعية مجتهد لقاضى الموضوع

وحده ساطعة بحشها وتقدير ما يقوم عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون لقضائه معقب من رقابة محكمة النقض. وإنما في حالة وجود تناقض ظاهر بين موجب الوقائع والظروف المادية التي يثبتها وبين النتيجة القانونية التي يستخلصها منها فإن لمحكمة النقض التدخل لأن وجود مثل هذا التناقض هو في واقع الامر من باب الخطأ في تطبيق القانون على الوقائع

(المواد ١٩٨/١ و ٤٥١ و ٤٦٠ و ٢١٠ عقوبات)

المحكمة

« حيث أن يحصل الطعن أن الطاعنين دفعا بأنهما كلانا في حالة دفاع شرعي عن النفس فجاء رد المحكمة في هذا الصدد غاية في الاقتضاب لا يعلم منه أن كانت الشروط القانونية للدفاع الشرعي متوفرة أم لا — على أن المحكمة أغفلت عدة ظروف جوهرية عند تصويرها للواقع .

« وحيث أنه مما يتعين ملاحظته أن حالة الدفاع الشرعي تقوم في الواقع على أمور موضوعية بحتة. لقاضي الموضوع وحده سلطة بحثها وتقدير ما يقوم عليها من الأدلة فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون لقضائه معقب من رقابة محكمة النقض . وإنما في حالة وجود تناقض ظاهر بين موجب الوقائع والظروف المادية التي يثبتها وبين النتيجة القانونية التي يستخلصها منها فإن لمحكمة النقض التدخل لأن وجود مثل هذا التناقض هو في واقع الأمر من باب الخطأ في تطبيق القانون على الوقائع من شأنه أن يعيب الحكم .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه الآن يعلم أن المحكمة أوردت فيما يختص بهذه

النقطة العبارة الآتية نصها وهي : « وحيث أنه ثبت للمحكمة من التحقيقات وشهادة الشهود أنه على اثر حصول المشادة الأولى بخصوص الصيد انصرف المتهمان ثم رجعا بعد تحوير ساعة ومع كل منهما بندقية مع أنه لم يكن قد حصل بين الفريقين ما يستدعي احضار هذه الأسلحة وأن القتل عندما حضر أراد أخذ البندقيتين منهما لمنع الاعتداء فأطلقا الأعمرة بدون أن يقع أى اعتداء عليهما من أحد وبدون أن يكون هناك أى خطر أو احتمال خطر على حياتهما ومن ذلك يكون القول بأنهما كان في حالة دفاع شرعي عن نفسيهما لا أساس له ولا دليل عليه »

« وحيث أنه يكفي الاطلاع على هذه العبارة للتحقق من أن المحكمة بعد أن بينت الواقعة ذلك البيان الجلي قد انصرفت القانون فيما ردت به على دعوى الدفاع الشرعي وليس بين ما أثبتته الحكم من الوقائع وما وصل اليه من تلك النتيجة ما يستوجب أى نقد يصح التمسك به للطعن في ذلك الحكم .

(طعن عبد الوهاب أحمد ضد النيابة رقم ٢٢٨٥ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة عددا حضرة جندى عبد الملك رئيس نيابة الاستئناف)

١١٨

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

١ - ضرب وجرح عمد - القصد الجنائي - في هذه الجريمة -

يتوفر بمجرد ارتكابه عن إزاحه وعلم بأنه يترتب عليه المساس بسلامة جسم المصاب أو صحته

٢ - ضرب وجرح عمد - الباعث الجنائي - لا عبرة به -

القصد الجنائي بأن الفعل يحرمه القانون كاف

٣ - نقض - حق المحكمة - بغير سبق تعديل في التهمة - في الحكم

على المتهم - شأن كل جريمة - تنزل إليها الجريمة

الموجهة إليه مع عدم اسناد أى فعل آخر - رفضه -

المبادئ القانونية

(١) ان القصد الجنائي في جريمة الضرب

أو الجرح العمد يتوفر متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته من غير التلفات بعد ذلك إلى البواعث

(٢) أن أمر الباعث في جريمة الضرب أو الجرح العمد قد استشكل به بعض الفقهاء فقالوا أن الطبيب الجراح الذي يعمل لمريض عملية جراحية لا يعد مرتكباً لجريمة الجرح عمداً لأن غرضه كان شفاء المريض فليس عنده نية الإجرام ولا القصد الجنائي. ولكن التعليل بهذه الكيفية مردود في الواقع لأن القصد الجنائي لا يتطلب سوى العلم بأن الفعل من نوع يحرمه القانون. والجراح يعلم قطعاً بهذا التحريم. وإنما الذي يصح أن يحتاج له به منطقياً أن قانون مهنته اعتماداً على شهادته الدراسية قد رخص له في إجراء العمليات الجراحية بأجسام المرضى وبهذا الترخيص وحده ترتفع مسؤوليته الجنائية عن فعل الجرح ولا عبرة مطلقاً بالباعث الذي حمله على ذلك الفعل وكونه شريفاً أو غير شريف. يدل على سلامة النية أولاً يدل

(٣) أن المبادئ القانونية (والتي أتت المادة ٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات مظهراً لها) أجازت للمحكمة في الحكم بالعقوبة أنها بغير سبق تعديل في التهمة. تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة عليه بعدم اثبات بعض الأفعال المسندة أو

للأفعال التي أثبتتها الدفاع. فإذا لم يسند للمتهم أي فعل خارج عن الأفعال المقامة بسببها الدعوى بل اقتضت على مؤاخذته على فعل منها وتركت مؤاخذته على فعل آخر لم يثبت لديها فعمل المحكمة هذا مطابق للمبادئ ولا غبار عليه

(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٦ عقوبات والمادة ٤ قانون تشكيل محاكم الجنايات)
المحكمة

«بما أن مبنى الوجه الأول من تقرير الأسباب أن محكمة ثاني درجة قد أخطأت في تطبيق القانون باعتبارها الحادثة منطبقة على المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات دون المادة ٢٠٢ من ذلك القانون لأن المادة الأولى تفترض فعلاً جنائياً متعمداً وهو مالا تحتمله وقائع الدعوى أما الثانية فتفترض فعلاً غير متعمد

» وبما أن مرد البحث في هذه النقطة هو تعرف معنى القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح العمد

« وبما أن القصد الجنائي يتوافر في هذه الجريمة متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صحته من غير التلفات بعد ذلك إلى البواعث. غير أن أمر الباعث قد استشكل به بعض الفقهاء فقالوا أن الطبيب الجراح الذي يعمل لمريض عملية جراحية لا يعد مرتكباً لجريمة الجرح عمداً لأن غرضه كان شفاء المريض فليس عنده نية الإجرام ولا القصد الجنائي ولكن التعليل بهذه الكيفية مردود في الواقع لأن القصد الجنائي لا يتطلب

عملية جراحية للمجنى عليه وهو غير مرخص له و (٢) أن هذه العملية نشأت عنها وقاته . فالشق الثاني من التهمة وهو كون الوفاة نشأت عن العملية لم يثبت للمحكمة فعدم ثبوته منع المحكمة من معاملة الطاعن بالمادة ٢٠٢ ولم يبق ثابتاً لديها من الأفعال الموجهة عليه الا الشق الأول وهو اجراؤه العملية الجراحية . ولكون المفهوم بداهة أنه أجرى العملية عامداً قاصداً اجراءها فالمحكمة اعتبرت جريمته مما تنطبق عليه المادة ٢٠٦ وهي أخف من جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها بالمادة ٢٠٢ فعاملته بالمادة ٢٠٦ المذكورة وعمل المحكمة في هذا مطابق للمبادئ ولا غبار عليه لانها لم تسند للمتهم أى فعل خارج عن حدود الأفعال المقامة بسببها الدعوى بل اقتصرت على مؤاخذته على فعل منها وتركت مؤاخذته على فعل آخر لم يثبت لديها

(طعن محمود أبو السعود بكير ضد النيابة رقم ٢٣٨٧ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

١١٩

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

نقض - تبديد - عدم ذكر تاريخ الحجز - مع ذكر تاريخ التبديد - كفايته

تبديد - حارس - على الشيء المحجوز عليه - تركه لوالده يتصرف فيه - كاف لادانته

المبدأ القانوني

اتهم شخص بتبديد أحطاب قطن محجوز عليها . وحكم عليه ابتداءً واستئنافاً . وطعن في الحكم بطريق النقض وذكر فيما ذكر من أسباب للطعن أن الحكم جاء خلواً من من تاريخ الحجز المتوقع . وأن الاستفادة من الحكم المطعون فيه أن والد الطاعن هو الذي

سوى العلم بأن الفعل من نوع يحرمه القانون والجراح يعلم قطعاً بهذا التحريم . وأما الذي يصح أن يحتج له به منطقياً أن قانون مهنته اعتماداً على شهادته الدراسية قد رخص له في اجراء العمليات الجراحية بأجسام المرضى وبهذا الترخيص وحده ترتفع مسئوليته الجنائية عن فعل الجرح

« وبما أن الأخذ بهذا التعليل الذي تراه المحكمة سائفاً منطقياً يستتبع القول في الدعوى الحالية بأن الطاعن وهو ليس بجراح أو حلاق مرخص له باجراء بعض العمليات قد تحقق عنده القصد الجنائي في جريمة احداث الجرح باقدامه على جرح المجنى عليه عن ارادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسمه ولا عبرة مطلقاً بالبائع الذي حمّله على ذلك الفعل وكونه شريفاً أو غير شريف يدل على سلامة النية أو لا يدل . وعليه يكون تطبيق المحكمة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على فعلته جاء تطبيقاً صحيحاً من هذه الجهة

« وبما أن مبنى الوجه الثاني من التقرير أن محكمة ثاني درجة أخلت بحق الدفاع حين فاجأت الطاعن بوصف جديد للتهمة من غير سبق تنبيهه حتى يتسنى له الاستعداد للدفاع عن نفسه في التهمة الجديدة

« وبما أن هذا الوجه مردود بأن المبادئ القانونية (التي أنت المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات مظهرها لها) أجازت للمحكمة في الحكم بالعقوبة انها بغير سبق تعديل في التهمة تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة عليه بعدم اثبات بعض الأفعال المستندة أو للأفعال التي أثبتتها الدفاع . والواقع في الدعوى الحالية أن الطاعن كان متهماً بأنه (١) أجرى

تصرف في الخطب المحجوز عليه

فقررت محكمة النقض أن عدم ذكر تاريخ الحجز لا اعتداد به مادام تاريخ التبديد المذكور. وما دام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في ادانته وعدمها

وقررت عن الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أوضح ما يفهم منه أن الطاعن وهو الحارس المسئول مكن والده من أخذ الخطب وأنه كان عليه أن يترث ولا يجعل والده يتصرف في الخطب الذي تحت حراسته

(المادتان ٢٩٦ ع و ٢٢٩ تج)

المحكمة

بما أن مبنى الوجه الأول من تقرير الأسباب أن الطاعن دفع التهمة بحسن نيته ولم ترد المحكمة على هذا الدفع وإن الحكم جاء خلوا من تاريخ الحجز الموقع وفي أسبابه تناقض وهذا يعيبه عيباً جوهرياً.

وبما أن هذا الوجه مردود فإن الحكم الابتدائي المؤيدة أسبابه في الاستئناف قد أثبت صراحة سوء نية الطاعن كما أنه لا تناقض فيه بل وقائع الدعوى المثبتة به جاءت بأسلوب يمكن من فهمها تفصيلاً وأما عدم ذكر تاريخ الحجز فلا اعتداد به مادام تاريخ التبديد المذكوراً وما دام الطاعن لم يعترض لدى المحكمة الاستئنافية على ذلك ويبين أهمية هذا القصور ووجه تأثيره في إدانته وعدمها.

وبما أن مبنى الوجه الثاني من التقرير أن الاستفادة من الحكم المطعون فيه أن والد الطاعن هو الذي تصرف في الخطب المحجوز عليه وهذا

ينحليه من المسؤولية.

وبما أن التخريج الذي أورده الطاعن في هذا الوجه لا يلتفت إليه فإن الحكم المطعون فيه أوضح ما يفهم منه أن الطاعن وهو الحارس المسئول مكن والده من أخذ الخطب وأنه كان عليه أن يترث ولا يجعل والده يتصرف في الخطب الذي تحت حراسته هو حتى يتم الاتفاق بينه وبين وزارة الأوقاف.

(طن محمد سلامة عرض ضد النيابة رقم ٢٣٨٨ - سنة ١٩٤٢ ق بالمئة السابقة)

١٢٠

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢.

أحراز مواد مخدرة - القصد الجنائي فيها - جرم علم المحرز بأن المادة مخدرة

المبدأ القانوني

جري قضاء محكمة النقض بطريقة ثابتة ومستمرة على أن القصد الجنائي في الجريمة إحراز المواد المخدرة ليس شيئاً آخر سوى علم المحرز بأن المادة مخدرة. فنكلماً وجد إحراز مادي وثبت علم المحرز بأن المادة مخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحق العقاب بالفقرة السادسة من المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ بلا شرط ولا قيد. فهذه المادة تنطبق على الزوجة التي تحرم مادة مخدرة ولو بقصد إخفاء أثر جريمة زوجها إذ لا فرق بين أن يكون الأحراز طارئاً أو غير طارئ. طویل الامداد وقصيرة. فالقانون لم يميز بين العلل والبواعث الحاملة على إحراز تلك المواد فيما عدا أحوال إباحة الاستعمال التي ذكرها على سبيل الحصر. وليس هناك نص

على عذر الزوجة اذا حاسبت زوجها في هذا الصدد.

(المادة ٣٥/٦ قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات)
المحكمة

حيث أن الطعن مبنى على أن الفقرة الأخيرة من المادة (١٢٦) مكررة من قانون العقوبات تعفى من أحكام هذه المادة الزوج والزوجة والأب والجد والفروع فتعفى بناء على ذلك من العقاب الزوجة التي تلقى المواد المخدرة لاختفاء جريمة زوجها اذ لم ينص قانون المخدرات على عدم الاعفاء .

وحيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بطريقة ثابتة ومستمرة على أن القصد الجنائي في جريمة احرار المواد المخدرة ليس شيئاً آخر سوى علم المحرز بأن المادة مخدرة . فكما وجد احرار مادي وثبت علم المحرز بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفت الجريمة أركانها وحق العقاب وان مثل هذا احرار معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة (٣٥) من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ بلا شرط ولا قيد . وعليه فإن هذه المادة تنطبق على الزوجة التي تحوز مادة مخدرة ولو يقصد اخفاء أثر جريمة زوجها لأنه لا فرق بين أن يكون احرار طارئاً أو غير طارئ طويل الأمد أو قصيره فان القانون لم يميز بين العلل والبواعث الحاملة على احرار تلك المواد فيما عدا أحوال اباحة الاستعمال التي ذكرها على سبيل الحصر وليس هناك نص على عذر للزوجة اذا حابت زوجها في هذا الصدد خصوصاً متى لوحظ أن النساء والأطفال هم غالباً الذين يقومون بترويج المخدرات وتوزيعها بين الجمهور وانهم في ذلك

يقومون رداءً للرجال يحتمون به عند الاقتضاء وان هذه الفكرة من شأنها ضرورة الأخذ بنصوص قانون المخدرات وعدم تخصيص عمومها كلها أمكن التوفيق بين هذا التعميم وبين نصوص القوانين الأخرى

وحيث أن الحكم المطعون فيه أثبت صراحة أن الطاعنة أرادت تهريب المادة المخدرة وانها كانت تعلم بوجودها من قبل بدليل ضبط الادوات التي تستعمل في تحضير المخدر للتوزيع في نفس الحجرة التي تسكنها . فهي مشتركة معه في الاحراز ومؤاخذه بمثله تماماً .

(ملن خديجة خليفة على ضد النيابة رقم ١٣٩٧ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

١٢١

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

حقوق الدفاع . تنوير المحكمة وصف التهمة من اعتباره
فاعلاً أصلياً في التزوير - الى شريك - طلب
النيابة ذلك احتياطياً . مراعاة الدفاع على هذا
الاساس - عدم الاخلال بها

المبدأ القانوني

غيرت المحكمة وصف التهمة الموجهة الى المتهم فقدمته شريكاً بالاتفاق مع مجهول في جرائم التزوير المستندة اليه بعد أن كان مقدماً اليها باعتباره فاعلاً أصلياً في هذه الجرائم عينها وتبين أيضاً أن النيابة طلبت في ختام مرافعتها من باب الاحتياط اعتبار المتهم مع آخرين شركاء لفاعل أصلي . ثم ترفع الدفاع عن المتهم على أساس أن هنالك طلباً احتياطياً من النيابة بمعنى ما ذكر

قررت المحكمة أنه لم يقع في هذه الحالة اخلال بحقوق الدفاع

(المواد ٢٢٩ تج ١٨٣ و ٤٠/٤١ و ٤٨ و ١/٤٨)
و ٥٠ عقوبات و ١ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٨
و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

المحكمة

« من حيث ان الطاعنين قررا بالطعن في الميعاد
واسكن الأول منهما هو الذى قدم أسبايا للطعنه
وكان ذلك في الميعاد أيضا فيتعين قبول طعنه شكلا
وعدم قبول طعن الثانى شكلا .

« ومن حيث ان محصل الطعن المقدم من
الطاعن الأول ان محكمة الموضوع غيرت وصف
التهمة التى كانت موجهة الى الطاعن في قرار قاضى
الاحالة فبعد أن كان مقدما الى المحكمة بوصف
انه فاعل أصلى في جرائم تزوير جعلته المحكمة
شريكا بالاتفاق مع فاعل أصلى مجبول فقيرت
بذلك الوقائع التى كانت مسندة اليه وذلك بدون
أن تنبه الدفاع الى هذا التغير كما يستعد له .
وهذا التصرف من جانب المحكمة يعد اخلالا
بحق الدفاع ويعيب الحكم ويوجب نقضه .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون
فيه تبين انه غير حقيقة وصف التهمة الموجهة
الى الطاعن اذ عده شريكا بالاتفاق مع مجبول
في جرائم التزوير المستندة اليه بعد أن كان مقدما
الى المحكمة باعتباره فاعلا أصليا في هذه الجرائم
عينها كما يستفاد من صدور الحكم . ولكن
بالاطلاع على محضر الجلسة تبين ان النيابة طلبت
في ختام مرافعتها من باب الاحتياط اعتبار الطاعن
مع آخرين شركاء لفاعل أصلى هو المدعو حسين
المرشدى . وبعد ذلك ترفع الدفاع عن الطاعن
على أساس ان هناك طلبا احتياطيا من النيابة
بمعنى ماذكر ولذلك ختم دفاعه بقوله (ولهذا
فالتهمة غير ثابتة على المتهمين - أى الطاعن
وزوجته - لابعبارهما فاعلين أصليين ولا باعتبارهما
شريكين بالاتفاق والمساعدة . . . الخ .)

« ومن حيث انه يبين من هذا انه لم يقع
اخلال بحق الدفاع وان الطعن المقدم على هذا
الاساس لا محل له ويتعين رفضه .

(طعن عبدالعزيز رزق الملاح وآخر ضد النيابة رقم ٢٣١٩
سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

قضاء المحكمة بالنقض والإبرام بالذات

مالم يكن هذا السبب متعلقا بالنظام العام . فاذا
دفع أمام محكمة النقض والأبرام لأول مرة
بيطلان الاعتراف بدين الصادر من الوصى
لعدم الحصول على اذن المجلس الحسبي بذلك
كان هذا السبب غير مقبول ولو لم يتمسك
المدعى عليهم في النقض بذلك

(٢) ان القيد المفروض على الأوصياء
بمقتضى المادة (٢١) من قانون المجالس
الحسبية القاضى بوجوب استئذان المجلس الحسبي

١٢٢

١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - نقض - سبب جديد . لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع .
عدم حواز قبوله . الا أن كان متعلقا بالنظام العام .
حق المتهم في هذا

٢ - وصى . اقرار مدين . عدم استئذان المجلس الحسبي في
ذلك . بطلان . بطلان نسبي . ليس من النظام العام
المبادئ القانونية

(١) لا يمكن نقض حكم بناء على سبب لم
يعرض على المحكمة التى أصدرت هذا الحكم

من التصرفات الواردة بهذه المادة ليس من النظام العام إذ لو كان غرض الشارع إبطال تصرفات الوصى الوارد ذكرها في المادة ٢١ بطلاناً جوهرياً لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لشراء الحقوق المتنازع عليها بمعرفة القضاة أو من في حكمهم بينما أنه قد نص في المواد ١٣١ و ١٣٢ و ٢٥٨ من القانون المدني بما يستفاد منه أن هذا البطلان نسي تلحقه الأجازة فضلاً عن أن الفرقة التي أوجدها المشرع بين تلك التصرفات وبين التصرفات التي حرّمها عليه قطعاً وهي الواردة ذكرها في المادة ٢٢ من لائحة المجلس الحسبي والتي يؤخذ منها أن الثانية هي الباطلة بطلاناً جوهرياً دون الأولى ولا يصححها الأذن ابتداءً ولا الأجازة اللاحقة لامن الوصى ولا من المجلس الحسبي (المواد ٢١ و ٢٢ من قانون المجالس الحسبية و ١٣١ و ١٣٢ و ٢٥٨ مدني)

المحكمة

« حيث أن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً »
« وحيث أن الطاعن بنى الوجه الأول من وجهي الطعن على أن الاعتراف الذي اتخذته محكمة الاستئناف أساساً للحكم برفض دعوى التزوير هو اعتراف وقع باطلاً وذكر لهذا البطلان أربعة أسباب - الأول - أن هذا الاعتراف صادر من وكيل الست أمي درمش السابقين على الوكيل الحالي ولم يكن لدهما توكيل خاص ينحولهما حق هذا الاعتراف - الثاني - أن مجرد التوكيل لا ينحول الوكيل حق عمل اعترافات أو

اقرارات من شأنها ضرر الموكل - الثالث - أن اعتماد وكيل الست أمي درمش السابقين للسند المطعون فيه بالتزوير إنما كان مبناه الغش والتدليس - الرابع - أن الوصى لا يملك الاعتراف أو الأقرار بدين على المورث إلا بأذن من المجلس الحسبي »
« وحيث أن المدعى عليهما الأخيرين في الطعن دفعا الأسباب الثلاثة الأولى بأنها أسباب موضوعية بجهة متعلقة بتقدير قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك فضلاً عن أن الطاعن لم يسبق له ابدائها أمام محكمة الاستئناف فلا سبيل له لاثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض وكذلك المدعى عليه الأول والنيابة العمومية دفعا بأنها أسباب موضوعية وأن السبب الثالث منها لم يسبق ابدائه أمام محكمة الاستئناف »
« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه تبين أن هذا الاعتراف صادر من على قاسم ودرمش إبراهيم الوكيلين السابقين عن الست أمي درمش بمقتضى اعلام شرعي مذكور به تخويل الوكيلين المذكورين حق الادعاء بصحة الاوراق والسندات وتزويرها وفي الصلح والابراء - وأنه محرر على ظهر السند المطعون فيه بالتزوير أن هذا السند مؤثر عليه من معاون المجلس الحسبي بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٢٣ وقت حصر تركة المتوفى - وأن وكيل الطاعنة لم يدفع بأي دفع أقوال المطعون ضدهم التي أبدوها أمام محكمة الاستئناف بخصوص هذا السند والاعتماد المحرر بظهره »

« وحيث أنه بالاطلاع على صورة محضر جلسة المرافعة أمام محكمة الاستئناف الرقيم ٢٢ يونيه سنة ١٩٣١ ومقدمة صورة منه لهذه المحكمة تبين أن المحامي الوكيل عن الطاعنة قرر رداً على دفاع المطعون ضدهم أن « التوكيل لا ينحول أي اعتراف »

وهذه العبارة تشمل ضمنا السبب الاول من أسباب الوجه الاول من وجهي الطعن وبحق اذا للطاعن التمسك بهذا السبب أمام محكمة النقض وأن لم يشر اليه الحكم المطعون فيه

« وحيث أنه بالنسبة للسببين الثاني والثالث فقد تبين من مراجعة محضر جلسة المرافعة والحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يدفع بهما أمام محكمة الموضوع ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بأسباب لم تكن أبدت لمحكمة الموضوع ما لم تكن متعلقة بالنظام العام والسببان المذكوران ليسا كذلك لذا يتعين عدم قبولهما » وحيث أنه بالنسبة للسبب الأول فإنه غير صحيح لأن نص التوكيل يتناول الاقرار بصحة الاوراق أو الطعن بتزويرها والذي صدر من الوكيلين هو الاعتراف بصحة سند منسوب صدوره من المورث وهذا يدخل في حدود التوكيل لذا يكون هذا السبب متعين الرفض

« وحيث أن السبب الرابع الخاص ببطلان الاعتراف لعدم الحصول على اذن المجلس الحسبي بالاقرار بالدين هو أيضا لم يسبق ابدائه أمام محكمة الاستئناف وقت نظر دعوى الموضوع الا أن المدعى عليهم لم يدفعوا هذا الدفع بمذكراتهم ولكن بالرغم من ذلك لا يسع محكمة النقض الا الحكم برفضه لانه لا يمكن نقض حكم بناء على سبب لم يعرض على المحكمة التي أصدرت هذا الحكم ما لم يكن هذا السبب متعلقا بالنظام العام

« وحيث أن الطاعن قد ذهب في مذكرته التكميلية الى القول بان القيد المقرض على الأوصياء بمقتضى المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية القاضي بوجوب استئذان المجلس الحسبي هو قيد أملاء النظام العام فاغفال هذا القيد يجعل

تصرفات الوصى باطلة بطلانا جوهريا لا تصححها اجازة لاحقة

« وحيث أنه لو كان غرض المشرع ابطال تصرفات الوصى الوارد ذكرها في المادة ٢١ المذكورة بطلانا جوهريا لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة لشراء الحقوق المتنازع عليها بمعرفة القضاة أو من في حكمهم بينما انه على العكس من ذلك قد نص في المواد ١٣١ و ١٣٢ و ٢٥٨ من القانون المدني بما يستفاد منه أن هذا البطلان هو بطلان نسبي تلحقه الاجازة هذا فضلا عن التفرقة التي أوجدها المشرع بين تلك التصرفات وبين التصرفات التي حرمها عليه قطعا وهي الوارد ذكرها في المادة ٢٢ من لائحة المجلس الحسبي والتي يؤخذ منها أن الثانية هي الباطلة بطلانا جوهريا دون الاولى ولا يصححها الاذن ابتداء ولا الاجازة اللاحقة لامن الوصى ولامن المجلس الحسبي

« وحيث أنه مما تقدم يكون الوجه الأول بأسبابه متعين الرفض

« وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة خالفت نص المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات لانها رفضت دعوى التزوير بناء على اعتبارات خارجة عن موضوع الأدلة ذاتها مع أنها كانت قبل ذلك قد رأت قبول هذه الدعوى بدليل أنها صرحت بتقديم أدلة التزوير فيها ومادامت دعوى التزوير نفسها قد قبلت أصلا ومبدئيا وتقدمت فيها الأدلة فكان من الضروري بحث هذه الأدلة ذاتها

« وحيث أن هذا الوجه موضوعي لان لقاضي الموضوع السلطان المطلق في تقدير الأدلة لا سيما فيما يختص منها بدعوى التزوير ولارقابة المحكمة النقض عليه في ذلك مادام أن الدليل الذي يأخذ

به مقبول قانونا لذا يتعين رفضه

« وحيث من جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سليما من كل نقص والطعن المقدم عنه في غير محله و يتعين رفضه مع الزام رافعه بالمصاريف وبمصادرة الكفالة

(طعن حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد راسخ بصفته وحضر عنه الاستاذ عبد الكريم روف بك ضد حسن بك الشريسي بصفة وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ ادوار قصري بك وعن الثاني والثالث الاستاذ محمد زكي على بك رقم ١٣ سنة ٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والزة عبد الرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة ومراد وجه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وسعادة أمين باشا أئیس مستشارين وحضور حضرة محمود حلي - وكلاء رئيس النيابة)

١٢٣

٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - نقض - تقدير الظروف والوقائع الخاصة بعمل - مسألة موضوعية - استخلاص النتائج القانونية من هذا العمل - مسألة قانونية

٢ - أرض - تخصيصها للنفقة العامة - تمد أملاكاً عمومية - وجوب نقض الحكم القاضي باستصدار مرسوم

المبادئ القانونية

(١) اذا صح أن لارقابة لمحكمة النقض على تقدير قاضي الموضوع للظروف والوقائع الخاصة بعمل من الأعمال ولكن استخلاص النتائج القانونية من هذا العمل يقع بلا نزاع تحت رقابة محكمة النقض لما لهذه النتائج من العلاقة بالقانون

والخلاف الذي يقوم على الوصف القانوني للأرض موضوع النزاع هو أمر متعلق بالقانون ومحكمة النقض حق الرقابة على قاضي الموضوع فيما قضى به

(٢) اذا تبين من الأوراق والمستندات التي

أخذتها المحكمة الاستئنافية أساسا لحكمها أن الأرض المتنازع عليها مخصصة بالفعل للنفقة العامة فلا حاجة لاستصدار مرسوم بقانون بأخراجها من الأملاك الخصوصية ويجب في هذه الحالة نقض الحكم الذي يقضى بوجوب استصدار مثل هذا المرسوم إذ أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في استخلاص النتائج القانونية للظروف والبيانات الثابتة أمامها من الأوراق التي ارتكبت عليها وخالفت الفقرة الحادية عشر من المادة (٩) من القانون المدني حيث قررت بوجوب اتباع الطرق القانونية لأدخال هذه الأرض من المنافع العمومية بينما انه يكفي تخصيصها لها بالفعل (المادة ٩/١١ مدني)

المحكمة

« حيث أن وزارة المواصلات بنت طعنها على ثلاثة أوجه محصل الاول منها أن المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تطبيق القانون عندما اعتبرت القطعة موضوع النزاع من أملاك الحكومة الخاصة حالة أنها مخصصة بالفعل للنفقة العامة . وحيث أن المدعى عليهما في الطعن دفعا هذا الوجه بأنه موضوعي متروك لتقدير قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك . وحيث أنه اذا صح أن لارقابة لمحكمة النقض على تقدير قاضي الموضوع للظروف والوقائع الخاصة بعمل من الأعمال ولكن استخلاص النتائج القانونية من هذا العمل يقع بلا نزاع تحت رقابة محكمة النقض لما لهذه النتائج من العلاقة بالقانون .

« وحيث أن وجه الطعن بحسب البيان الوارد

في التقرير ينصب على الوصف القانوني الذي اعطته المحكمة الاستثنائية لأرض النزاع فهو أمر متعلق بالقانون لمحكمة النقض حق الرقابة على قاضي الموضوع فيما قضى به .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه مؤسس على تقرير الخبير الذي نذبه المحكمة الجزئية وعلى التحقيق الذي أجراه الخبير في محل النزاع وأيضا على عدم تقديم وزارة المواصلات لما يثبت أن الأرض موضوع النزاع آلت للمنفعة العامة بطريقة قانونية .

« وحيث انه يستخلص من تقرير الخبير ومن الرسم المرفق به المتقدمين لهذه المحكمة ان أرض النزاع تدخل ضمن قطعة أرض خصصت بالفعل من زمن المنفعة العامة وعملت عنها خريطة في سنة ١٩١٤ أجرى الخبير تطبيقها فانطبقت وأن الأرض جميعها مسورة تقريرا من جميع جهاتها بمعرفة مصاحبة السكة الحديد وأن القطعة المتنازع عليها واقعة بين شريط السكة الحديد ومساكن عمال الدريسة .

« وحيث ان هذه البيانات الثابتة في تقرير الخبير وفي الرسم المرفق به اللذين اتخذتهما المحكمة الاستثنائية أساسا لحكمها تدل دلالة واضحة على ان أرض النزاع مخصصة بالفعل للمنفعة العامة وأنه لا حاجة لاستصدار مرسوم بقانون باخراجها من الاملاك الخصوصية حيث انه من المسلم به انها مملوكة للحكومة أصلا .

« وحيث انه والحالة هذه تكون المحكمة الاستثنائية قد أخطأت في استخلاص النتائج القانونية للظروف والبيانات الثابتة أمامها في الأوراق التي ارتكنت عليها وخالفت الفقرة الحادية عشرة من المادة ٩ من القانون المدني حيث قررت بوجوب اتباع الطرق القانونية لادخال

هذه الأرض ضمن المنافع العمومية بينما أنه يكفي تخصيصها لها بالفعل لذا يتعين نقض الحكم .
« وحيث أن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها وقد ثبت من البيانات المتقدمة ان أرض النزاع من ضمن قطعة أرض مخصصة جميعها بالفعل للمنفعة العامة فلا يمكن اكتساب ملكيتها ولا ترتيب حق ارتفاق عليها مهما طالت مدة وضع اليد عليها لذا يتعين تأييد الحكم المستأنف مع الزام المدعى عليهما في الطعن بكافة المصاريف .
(طعن وزارة المواصلات وحضر عنها الاستاذ مصطفى عبد اللطيف بك ضد محمود أفندي أحمد عبد الحميد عن نفسه وبصفته وآخر وحضر عنه بالجلسة الاستاذ محمود فهمي جنديه رقم ٢٢ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

١٢٤

٣٠ يونيه ١٩٣٢

- ١ - انقطاع المرافعة - متى يقع . ما يترتب على حصول الانقطاع
- ٢ - انقطاع المرافعة - وفاة أحد الخصوم . والقضية محجوزة للحكم مع مذكرات . عدم تقديم المذكرات في الميعاد لا يمنع من الحكم في موضوع الدعوى
- ٣ - انقطاع المرافعة . بطلان الحكم . بطلان نسبي
- ٤ - أحكام - تسليب . تسليب حكم رفض طلب وقف المرافعة .

يكفي تسليه ضمنا

المبادئ القانونية

(١) المفهوم من نصوص المواد ٢٩٧ - ٢٩٩ من قانون المرافعات أن انقطاع المرافعة يقع في الدعوى التي لم تنهأ بعد للحكم بمجرد قيام سبب من أسباب الانقطاع القانونية (التي هي الوفاة وتغيير الحالة الشخصية والعزل من الوظيفة) بأحد الخصوم وانه يترتب على هذا الانقطاع أن يكون كل ما يباشره الخصم الآخر في الدعوى من أعمال واجراءات باطلا لا يحتاج به علي وارث المتوفى أو من يقوم

كذلك ضمنا وقف المرافعة الذي أشارت إليه
والى ظروفه في وقائع حكمها . اذ ليست
المحكمة ملزمة بتسبيب هذا الحكم الضمني
بأسباب خاصة لأنه قائم هو كذلك على أسباب
ضمنية مستفاده مما جاء بوقائع الحكم من أن وفاة
أحد المستأنف عليهم لم تحصل الا بعد افعال
باب المرافعة وتأجيل النطق بالحكم ليوم معين
(المواد ٢٩٧ - ٢٩٩ مرافعات)

المحكمة

من حيث أن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد
عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً .
ومن حيث أن مبنى الطعن أن محكمة الاستئناف
حكمت بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٢٧ بإيقاف
استئناف الطاعن حتى يفصل فيما قام بينه وبين
خصومه من نزاع بشأن شيوع نصيبه الذي
يستشفع به في الاطيان التي شفّع فيها وانه بعد
الفصل في هذا النزاع عجل المستأنف عليهم نظر
الأستئناف للجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠
فلم يحضر المستأنف وطلب المستأنف عليهم
تأييد الحكم المستأنف فأجلت المحكمة النطق
بالحكم للجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠
ثم للجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بناء على طلب
المستأنف حتى يقدم مذكرة بدفاعه وفي أثناء
ذلك توفي شحاته موسى أحد المستأنف عليهم
فطلب المستأنف من المحكمة وقف المرافعة فلم
توقفها بل حكمت بتأييد الحكم المستأنف .
ويزعم الطاعن أنه كان يتعين على محكمة الاستئناف
التقرير بانقطاع المرافعة بالوفاة وانها اذ حكمت
في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف
تكون قد حكمت حكماً باطلا لعدم مراعاتها

عن عزل أو تغيرت حالته الشخصية . والمفهوم
من هذه النصوص أنه اذا أصبحت الدعوى
مهيأة للحكم - وهي تعتبر كذلك اذا قدم
الخصوم للمحكمة أقوالهم وطلباتهم الختامية -
فلا يترتب على وفاة أحد الخصمين أو تغير
حالته الشخصية أو عزله من وظيفته انقطاع
المرافعة بل يكون للمحكمة أن تحكم في الدعوى
على حاصل تلك الأقوال والطلبات الختامية
(٢) مادام القانون يسمح للمستأنف بأن
يطلب تأييد الحكم المستأنف اذا تخلف
المستأنف عن حضور جلسة المرافعة ومادام
المستأنف قد تمكن من الحضور ولم يحضر للمحكمة
قانوناً أن تكتفي في تقدير أقواله وطلباته بما يكون
قد قدمه منها بصحيفة الاستئناف وبالجلسات
السابقة على جلسة المرافعة الأخيرة فاذا توفي
أحد الخصوم والقضية مجوزة للحكم ليقدم
مذكرته ولم يقدمها في الميعاد وانما قدم وكيله
يوم النطق بالحكم طلباً ذكر فيه وفاة موكله
وحكمت المحكمة مع ذلك في موضوع الدعوى
كان حكمها صحيحاً ولا مندوحة من اعتبار أن
المحكمة في هذه الدعوى استمعت لأقوال
وطلبات الخصوم قبل وفاة المتوفى

(٣) بطلان الحكم المترتب على انقطاع
المرافعة لو وفاة أحد الخصوم بطلان نسبي لاحق
فيه الا لو ارث المتوفى الذي شرع الانقطاع
لمصاحته تمكيناً له من الدفاع عن حقوقه
(٤) اذا طلب من محكمة الاستئناف وقف
المرافعة فحكمت في موضوع الدعوى وقضت
برفض باقى الطلبات فإنها تكون قد رفضت

حكم القانون القاضي بانقطاع المرافعة بالوفاة من جهة ولا خلاها بحق دفاعه لعدم استماعها لأقواله وطلباته من جهة أخرى هذا فضلا عن خلو هذا الحكم من الأسباب التي بنى عليها رفض طلب وقف المرافعة

« ومن حيث ان الثابت من الحكم المستأنف ومن صور محاضر الجلسات والعرائض التي قدمها الطاعن لمحكمة الاستئناف ان الطاعن لم يحضر لاهول ولا محاميه بجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وان محامى المستأنف هو الذى حضر وطلب تأييد الحكم المستأنف وان المحكمة أوجبت نطق الحكم بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وأذنت لهذا المحامى بتقديم مذكرة بأقواله فقدمها فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وثبت كذلك ان محامى الطاعن التمس تأجيل النطق بالحكم ليقدم مذكرة بدفاعه فأجبت المحكمة حكمها بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ورخصت له بتقديم مذكرة فلم يقدمها وإنما قدم لها يوم النطق بالحكم طلبا ذكر فيه ان شحاته موسى أحد المستأنف عليهم قد توفى فى يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وان هذه الوفاة توجب فى نظره انقطاع المرافعة حتما. » ومن حيث ان المفهوم من نصوص المواد ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ من قانون المرافعات ان انقطاع المرافعة يقع فى الدعوى التى لم تنهأ بعد للحكم بمجرد قيام سبب من أسباب الانقطاع القانونية (التى هى الوفاة وتغيير الحالة الشخصية والعزل من الوظيفة) بأحد الخصوم وانه يترتب على هذا الانقطاع أن يكون كل ما يشره الخصم الآخر فى الدعوى من أعمال واجراءات باطلا لا يحتاج به على وارث المتوفى أو من يقوم عن عزل أو تغيرت حالته الشخصية .

« ومن حيث ان المفهوم من هذه النصوص

أيضا انه اذا أصبحت الدعوى مهتة للحكم وتعتبر انها كذلك اذا قدم الخصوم للمحكمة أقوالهم وطلباتهم الختامية - فلا يترتب على وفاة أحد الخصمين أو تغير حالته الشخصية أو عزله من وظيفته انقطاع المرافعة بل يكون للمحكمة أن تحكم فى الدعوى على حاصل تلك الأقوال والطلبات الختامية .

« ومن حيث انه مادام القانون يسمح للمستأنف عليه بأن يطلب تأييد الحكم المستأنف اذا تخلف المستأنف عن حضور جلسة المرافعة وبإدام المستأنف قدم من الحضور ولم يحضر فللمحكمة قانونا أن تكتفى فى تقدير أقواله وطلباته بما عساه يكون قد قدمه منها بصحيفة الاستئناف وبالجلسات السابقة على جلسة المرافعة الأخيرة ولا مندوحة من اعتبار ان محكمة الاستئناف فى هذه الدعوى الحالية قد استمعت قانونا لأقوال وطلبات الخصوم قبل وفاة من توفى من المستأنف عليهم وبذلك يكون الحكم المطعون فيه سببا لأجل اللطعن فيه بالبطلان . على انه لاصفة للطاعن فى الاحتجاج ببطلان الحكم المترتب على انقطاع المرافعة بوفاة أحد المستأنف عليهم لانه بطلان نسبي لاحق فيه الاولارث المتوفى الذى شرع الانقطاع لمصلحته تمكينه من الدفاع عن حقوقه .

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف بحكمها فى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف ورفض باقى الطلبات تكون قد رفضت طعنا طلب وقف المرافعة الذى أشارت اليه والى ظروفه فى وقائع هذا الحكم . وظاهر ان تلك المحكمة ما كانت ملزمة بتسبب هذا الحكم المسبب بأسباب خاصة لانه قائم هو كذلك على أسباب ضمنية مستفادة مما جاء بوقائع الحكم من أن وفاة أحد المستأنف

عليهم. لم تحصل الا بعد اقبال باب المرافعة وتأجيل النطق بالحكم ليوم معين.

« ومن حيث انه لا صحة لما ادعاه الطاعن من ان محكمة الاستئناف بعدم استجابتها الى ماطلبه هو منها من التقرير بوقف المرافعة في الدعوى قد فوتت عليه الدفاع عن حقوقه لانه كان للمحكمة كل السلطة في رفض طلب وقف المرافعة لوقوع الوفاة بعد حجز القضية للحكم فكان عليه هو أن يحتاط للامر فيقدم ما يريده من أقوال وطلبات في الميعاد الذي أعطى له لتقديم مذكرة بدفاعه .

« ومن حيث ان ما ادعاه الطاعن من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون لا تستطيع محكمة النقض النظر فيه والتحقق منه لان الطاعن لم يقدم لها صورة رسمية من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذا بأسبابه .

« ومن حيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الطعن وإلزام الطاعن بالمصاريف ومصادرة الكفالة (طعن دريد بك طه أبو غنية وحضر عنه الاستاذ يوسف أحمد الجندي ضد خلف شحاته موسى عن نفسه ووصياً على اخوته وآخرين رقم ٣٠ سنة ٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك ومراد وجيه بك وحامد فهمي بك وسعادة أمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كتاب بك رئيس النيابة)

١٢٥

٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢

١ - نقض - وجوب اعلان الحكم لسريان ميعاد النقض

٢ - نقض - ميعاده . اعتبار النطق بالحكم اعلاناً للخصوم . معناه .

لا يفي عن الاعلان

٣ - نقض - قبول الحكم . المرافعة بعد سريان قانون النقض في الموضوع يسقط الحق في رفع نقض عن الحكم الصادر في النفع . عدم الاحتفاظ

المبادئ القانونية

(١) نصت المادة ١٤ من قانون انشاء محكمة

النقض على أن ميعاد الطعن ثلاثون يوماً من تاريخ اعلان الحكم الحضورى ولم يرد في القانون أى استثناء لهذا المبدأ العام (بل ان المادة ٤٧ - وهي التى تضمنت حكماً وقتياً فيما يتعلق بميعاد الطعن - قصرت كلامها على الأحكام المعلنة .

(٢) الغرض من عبارة « واعتبرت النطق به اعلاناً للخصوم » التى ترد في بعض الأحكام هو اعفاء كلا الخصمين من اعلان الآخر بالجلسة المحددة للمرافعة ولا محل للقول بأن الحكم الذى يضمن مثل هذه العبارة يبدأ ميعاد النطق فيه من يوم صدوره بمجرد أن المحكمة اعتبرت النطق به اعلاناً له

(٣) اذا صدر حكم برفض دفع فرعى قبل العمل بقانون محكمة النقض وحدد جلسة للمرافعة في الموضوع بعد تاريخ العمل بالقانون وحضر الطاعن في جلسات المرافعة من غير أن يصرح باحتفاظه بحقه في رفع النقض أو أن يرفعه فعلاً بعد أن أصبح ذلك في مقدوره قانوناً كان المستنتج في هذه الظروف رضا الطاعن بالحكم المطعون فيه وسقط حقه في رفع النقض عنه

(المادتان ١٤ و ٤٧ من قانون محكمة النقض)

المحكمة

« من حيث ان الطاعن قدم في ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ تقريراً بالطعن في حكمين صادريين في هذه الدعوى من محكمة استئناف مصر اولهما صادر في ٧ ابريل سنة ١٩٣١ برفض الدفع الفرعى بعدم قبول الاستئناف لتقديمه بعد الميعاد

والثاني صادر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ في موضوع الدعوى .

« ومن حيث ان الطعن الموجه الى حكم ٧ ابريل سنة ١٩٣٢ مبنى على وجه واحد يتلخص في خلو الحكم المذكور من الاسباب اذ قضى بقبول الاستئناف بناء على ان دعوى التزوير تكون مجتمعا لا يقبل التجزئة فاذا اعلن الاستئناف في الميعاد لبعض المستأنف عليهم كان مقبولا بالنسبة للجميع ولكن المحكمة لم تبين الغرض من قولها ان دعوى التزوير لا تقبل التجزئة ولا هي اشارت الى سندها القانوني في وجهة نظرها .

« ومن حيث ان المطعون ضده رد في المذكرة التي قدمها لهذه المحكمة بأن الطعن بطريق النقض في الحكم المشار اليه قد أصبح غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد لانه يعتبر معلنا من يوم النطق به ولانه قد سقط حق الطعن في الطعن اذ حضر امام محكمة الاستئناف في جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣١ تنفيذا للحكم المذكور ولم يعترض عليه ولم يحتفظ بأي حق له واجلت الدعوى بعد ذلك مرارا الى ان حصلت فيها المرافعة من الطرفين وقدم كل منهما مذكرته في الموضوع .

« ومن حيث انه يتعين البحث اذن فيما اذا كان الطعن في الحكم المشار اليه جائزا أو غير جائز .

« ومن حيث ان الطاعن لم يرد على اقوال المطعون ضده في هذا الشأن بل قدم حضرة المحامي تنه طلبا في ٦ يونيه سنة ١٩٣٢ الى سعادة رئيس الدائرة المدنية يقول فيه انه مكتف بما سبق ان قلم من الاوراق والمذكرة ولا يرى لزوما لتقديم رد على مذكرة المدعى عليه . ولذلك يقرر بالتنازل عن الميعاد المحدد للرد منه والذي ينتهي في ١٧ يونيه . « ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم الصادر

في الدفع الفرعي بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٣١ تبين ان محكمة الاستئناف قضت بحضوريا برفض الدفع المقدم من الطاعن وقبول الاستئناف شكلا وحددت يوم ١٨ مايو سنة ١٩٣١ للتكلم في الموضوع واعتبرت النطق بهذا اعلانا للخصوم وهذا الحكم لم يعلن للطاعن الى الآن .

« ومن حيث ان ما احتج به المطعون ضده من ان ميعاد الطعن في هذا الحكم قد انقضى لاعتباره معلنا يوم النطق به هو احتجاج غير وجيه لان المادة ١٤ من قانون انشاء محكمة النقض نصت على ان ميعاد الطعن ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الحكم الحضوري . ولم يرد في القانون اي استثناء لهذا المبدأ العام . بل ان المادة ٤٧ منه - وهي التي تضمنت حكما وقتيا فيما يتعلق بميعاد الطعن - قصرت كلامها على الاحكام المعلنة فقضت بمد ميعاد الطعن الى ثلاثين يوما بعد نشر جدول المحامين المقبولين امام محكمة النقض بالنسبة للاحكام المعلنة قبل العمل بالقانون التي لم يمس عليها وقت نشره الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٤ وكذلك للاحكام المعلنة بعد نشره . وبناء على ذلك فلا محل للقول بأن الحكم الذي نحن بصددده يبدأ ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره بمجرد ان المحكمة التي اصدرته اعتبرت النطق به اعلانا له لان الغرض من هذه العبارة هو اعفاء كلا الخصمين من اعلان الآخر بالجلسة المحددة .

« ومن حيث ان المطعون ضده قد احتج ايضا بأن الطاعن قبل الحكم المطعون فيه ورضى به ولذلك سقط حقه في الطعن فيه بطريق النقض . « ومن حيث انه وان كانت محكمة الاستئناف حددت يوم ١٨ مايو سنة ١٩٣١ للتكلم في موضوع الدعوى ولم يكن قانون انشاء محكمة النقض قد

المحكمة المختلطة مع ان الطاعن انكرها في تحقيق النيابة وان الحكم المطعون فيه اشتمل على واقعة تخالف ما ثبت من الاوراق فيما يتعلق بما استخلصته محكمة الاستئناف من تقرير احد الخبراء المعينين في الدعوى .

« ومن حيث ان هذين الوجهين متعلقان بمسائل موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع نهائيا بما له من السلطة في تقدير الادلة المقدمة اليه .

« ومن حيث أن مبنى الوجه الرابع حصول اخلال بحق الدفاع لان الطاعن لم يرفع شفهيا امام محكمة الاستئناف بل قدم مذكرة مفصله لدفاعه ولم تشر المحكمة اليها في حكمها

« ومن حيث ان هذا الوجه لاهمية له لان المحكمة ليست ملزمة بالاشارة الي تلك المذكرة وخصوصا مع تقريرها بأنها أصدرت حكمها بعد سماع اقوال الخصوم والاطلاع على اوراق القضية . اما اذا كان الطاعن يريد من هذا الوجه ان المحكمة لم ترد على ما يكون قد جاء في مذكرته من أدلة دفاعه فان وجه الطعن على هذه الصورة ايضا غير مقبول لانه بالاضلاع على الحكم تبين ان المحكمة قد اسهت في بيان الاسباب التي بنت عليها حكمها في موضوع الدعوى بما فيه الكفاية وليس عليها بعد ذلك ان ترد على كل دليل يكون قد استند عليه الطاعن في مذكرته .

(طعن الشيخ حسين عبد الرحيم وحضرته الاستاذ حسن علام ضد سيد بك عمر دويدار وحضرته الاستاذ احمد نجيب براده بك - رقم ٣٥ سنة ٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والفرقة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك وسعادة أمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كساب بك رئيس النيابة)

اصبح نافذا في ذلك اليوم كما ان جدول المحامين المشار اليه في المادة ٤٧ لم يكن قد نشر في الجريدة الرسمية الا انه ظاهر من اقوال المطعون ضده التي لم ينفيها الطاعن ومن ان الحكم في موضوع الدعوى لم يصدر الا في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ ان المرافعة لم تحصل في تلك الجلسة بل حصلت بعد ذلك بزمان طويل وبعد ان اجلت القضية مرارا وكان الطاعن يحضر في الجلسات من غير ان يصرح باحتفاظه بحقه في رفع النقض او ان يرفعه فعلا بعد ان اصبح ذلك في مقدوره قانونا .

« ومن حيث ان المحكمة تستنتج من الظروف المتقدم بيانها في رضا الطاعن بالحكم المطعون فيه . وعلى ذلك يكون قد سقط حقه في رفع النقض عنه ويتعين الحكم بعدم جواز الطعن » ومن حيث ان الطعن المطعون به في الحكم الصادر في موضوع الدعوى بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٣٢ قد رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا .

« ومن حيث ان الوجه الاول من اوجه الطعن مبناه وقوع بطلان جوهرى في الحكم لا غفاله الرد على الاسباب الجوهرية الواردة في الحكم الابتدائي . » ومن حيث ان محكمة ثانية درجة اذ الت الحكم الابتدائي ليست ملزمة بالرد على جميع ماورد في ذلك الحكم من الادلة مادامت الاسباب الواردة في حكمها هي تكفي لتحقيق غرض القانون . على ان البحث في الوقائع التي استند عليها الحكم الابتدائي ادعاها الطاعن جوهرية هو أمر موضوعي لارقابة لمحكمة النقض عليه .

« ومن حيث ان مبنى الوجهين الثانى والثالث ان الحكم اعتمد في اثبات واقعة جوهرية على عريضة منسوبة لتقديمها من والد الطاعن الى

١٢٦

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢

مصاريف - تعيين الملزم بها . طبقاً لأساس قضا . محكمة
الموضوع . مسألة قانونية

المبدأ القانوني

إذا قضت محكمة الموضوع في دعوى شفعة على أساس أن المشفوع منه قد بقي مالكا وصاحب اليد على الأطلاق المشفوع فيها ومتفعلاً بها في المدة من تاريخ شرائها لغاية تاريخ تخليه عنها كان المشفوع منه ملزماً بكافة المصاريف التي تستلزمها زراعة الأطلاق المشفوع فيها وصياتها كنتيجة قانونية لحق الملكية والاتفاق فإذا خالفت المحكمة ذلك وقضت بالزام الشفيع على الأطلاق المشفوع فيها بمرتب الوكيل والخفير في مدة وضع يد المشفوع منه تعين نقض حكمها في هذا الأمر ولا محل للقول بأن هذا أمر موضوعي لأنه لا يتعلق بقيمة الأموال المدفوعة ولا بتقدير مرتب الوكيل والخفير قلة أو كثرة بل هو منصب على تعيين الملزم بها كنتيجة قانونية للقاعدة التي أخذت بها المحكمة من اعتبار المالك المنتفع ملزماً بمصاريف الاتفاق ومحكمة النقض الإشراف على ذلك

المحكمة

بما أن الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً

« وحيث أن الطاعن ارتكن في طعنه على أن محكمة الاستئناف أخطأت في قضائها عليه بالأموال الأميرية وباجرة الخفر وبمرتب الوكيل مخالفة في ذلك القواعد المقررة قانوناً في ترتيب

حقوق الملكية والاتفاق قانوناً . ودفع المطعون ضده هذا الطعن بأنه موضوعي لأنه مبني على وقائع لا سبيل لبحثها أمام محكمة النقض وطلب رفضه .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتبين أن محكمة الاستئناف قضت برفض دعوى المطعون ضده بالنسبة لطلب التعويض عن الزراعة التي كانت قائمة على الأطلاق المشفوع فيها وقت استلامها بمعرفة الطاعن ارتكناً على أن المطعون ضده لم يحم باثبات دعواه أمام المحكمة الابتدائية بأنه وقت التسليم لم تكن الزراعة قد نضجت وأن الطاعن منع المستأجرين من دفع الأيجار وذلك بالرغم من إحالة الدعوى على التحقيق لهذا الغرض » حيث أن رفض طلب التعويض بناء على هذا الاعتبار يؤدي إلى الاعتقاد بأن محكمة الاستئناف اعتبرت أن المطعون ضده قد بقي مالكا صاحب اليد على الأطلاق المشفوع فيها ومتفعلاً بها في المدة من من تاريخ شرائها لغاية تاريخ تخليه عنها

« وحيث أنه إذا تقرر ذلك يكون المشفوع منه ملزماً بكافة المصاريف التي تستلزمها زراعة الأطلاق المشفوع فيها وصياتها كنتيجة قانونية لحق الملكية والاتفاق .

« وحيث أن محكمة الاستئناف قد خالفت ذلك بالزام الشفيع بمال الأطلاق المشفوع فيها وبمرتب الوكيل والخفير في مدة وضع يد المشفوع منه لذا يتعين نقض هذا الحكم فيما يتعلق بهذين القامتين ولا يلتفت لدفاع المطعون ضده بأن هذا الطعن موضوعي لأنه لا يتعلق بقيمة الأموال المدفوعة ولا بتقدير مرتب الوكيل والخفير كثرة أو قلة بل هو منصب على تعيين الملزم بها كنتيجة قانونية للقاعدة التي أخذت بها المحكمة من اعتبار المالك

المنتفع ملزماً بمصاريف الانتفاع والحكمة النقض
حق الاشراف على ذلك

« وحيث ان الطاعن طلب عند قبول طعنه
الحكم في الموضوع والغاء الحكم المستأنف
بالنسبة لقيمة الاموال واجرة الخفير ومرتب
الوكيل ومجموع ذلك ٦٣ جنيهاً و ٢٢ ملياً

» وحيث ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها
وترى المحكمة ان الطاعن محق في طلبه وانه غير
ملزم بالمبلغ المتقدم ببيان

(طعن الخواجه زاريه كرجيان وحضر عنه الاستاذ أمين
رطل ضد جيره افندي حنا وحضر عنه الاستاذ عزيز مشرق
رقم ٢٥ سنة ٢ ق. بالهيئة السابقة)

١٢٧

٢٧ أكتوبر سنة ١٣٢٢

١ - دعوى الملكية . دعوى اليد . عدم جواز الجمع بينهما . بطلان
الحكم الذي يجمع بينهما في أسبابه أو منطوقه
٢ - التعرض . معناه قانوناً

المبادئ القانونية

(١) ان تصدى محكمة الموضوع في حكمها
سواء كان ذلك في الأسباب أم في المنطوق
الى الحق ذاته والبت في أمره بطريق الجزم
هو جمع بين دعوى الملك واليد لا يميزه نص
المادة ٢٩ من قانون المرافعات إذ النظر في
دعوى اليد يجب أن يكون قاصراً على البحث
عن صفتها وتوافر شروطها فان دعت الضرورة
للرجوع الى المستندات جاز أن يكون ذلك
من باب الاستئناس وبالقدر الذي تقتضيه
دعوى اليد دون التعرض للملك بأي حال وعلى
ذلك فيجب أن ينقض الحكم الذي لم يقتصر
على الجمع بين دعوى الملك واليد بل جعل
أساس قضائه في دعوى اليد مانعاً به أصل

الحق في أمر الملك

(٢) التعرض في وضع اليد قانوناً هو
عبارة عن اجراء موجه الى واضع اليد مبناه
ادعاء حق يتعارض مع حق واضع اليد
(المادة ٢٦ مرافعات)

المحكمة

بما ان الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم
قابل له فهو مقبول شكلاً .

« وحيث ان الطاعنة رفعت نقضاً عن هذا
الحكم بنته على اوجه أربعة محصل الثلاثة الاولى
منها ان محكمة الموضوع قد خالفت القانون بجمعها
بين دعوى الملكية ودعوى اليد وانها حتى مع هذا
خالفت صريح ماورد في عقد البيع - وهو قانون
المتعاقدين - فلم تجعل اثر الماورد به بخصوص
الشارع الذي اضحى للوزارة عليه حق ارتفاق
سليبي يبقى مابقيته له صفته واخص بميزاتها عدم
البناء فوقه ومؤدى الوجه الرابع ان المحكمة في
الشرط الذي خصصته للكلام على دعوى اليد
خالفت القانون اذ رأت ان هذه الدعوى رفعت
من الوزارة بعد اكثر من سنة من حصول
تعرض قانوني لها فيما تمسك به من حيازة .

« حيث ان الحكم المطعون فيه ناقش في
الشرط الأول من أسبابه موضوع حق الارتفاق
ونقي وجوده اصلاً بناء على ان عبارة العقد لا تدل
عليه وقال بانه عقد بيع لمقدار معين من الأرض
وان ما ذكر به من جهة ان الحسد الشرقي ينتهي
لشارع في ملك البائع لا يراد به تقرير حق ارتفاق
للأرض للمبيعة ولكنه جملة وضعت في مكان
تحديد الارض المبيعة من الشرق ولا تحتل
التفسير بانها بيان للشرائط التي حصل عليها
وخلصت المحكمة من ذلك بطريق الجزم الى انعدام

ملعب الكرة واستدلت المحكمة من ذلك على مبدأ علم وزارة المعارف بأن البائع لها تصرف في الأرض التي تجاور الحد الشرقي إلى آخرين وعدت هذا التصرف تعرضاً قانونياً - وأذ كان قد مضى على هذا التصرف سنة بل أكثر حتى رفع الدعوى في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٦ فقد رأت المحكمة أن دعوى اليد أصبحت غير مقبولة عملاً بما تضمنته المادة ٢٦ من قانون المرافعات .

« وحيث أنه علاوة على أن مشروع عقد البيع - وهو سند المدعى عليه الأول في إثبات التعرض - لم يقدم لهذه المحكمة للوقوف على ما اشتمل عليه خاصة بالشارع موضوع النزاع فإن ما أشار إليه الحكم المطعون فيه لا تتوفر معه شروط التعرض القانوني إذ التعرض قانوناً هو عبارة عن إجراء موجه إلى واضح اليد مبناه ادعاء حق يتعارض مع حق واضح اليد - ومشروع البيع على فرض أنه يشمل أرض الشارع وأنه استحال إلى بيع فعلي فإنه لا يعتبر تعرضاً لو اضع اليد إذ يجوز وقوع البيع في الرقبة دون المساس بحق الارتفاق المقرر على هذا الشارع ولذا لا يمكن اعتبار هذا المشروع بين المدعى عليه الأول ومجلس مديرية القيوم (طعن وزارة المعارف العمومية وحضر عنها الاستاذ مصطفى بك عبد اللطيف ضد على بك التالى وآخر وحضر عن الأول الاستاذ على نجيب الحامى رقم ٣٢ سنة ٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة واللجنة عبد الرحمن إبراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد به بك ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك وسعادة أمين باشا أنيس مستشارين وحضرة عبد اللطيف غر بال بك رئيس النيابة)

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

المبدأ القانوني

لم يوجب القانون إعلان المدين بأى إجراء من إجراءات البيع بل يعتبره عالماً بمجرد النشر والتعليق وهى إجراءات تنفيذية لحكم نزع

وجود الحق بقولها أن حق الارتفاق لا أساس له ولا وجود فلا تسمع دعوى عن ذلك الحق ولا دعوى من حيث التعرض لذلك الحق مادام أنه لا دعوى بغير حق تحميه ..

« وحيث أن تصدى المحكمة الموضوعية في حكمها - سواء أكان ذلك في الأسباب أم في المنطوق - إلى الحق ذاته والبت في أمره بطريق الجزم هو جمع بين دعوى الملك واليد لا يميزه نص المادة ٢٩ من قانون المرافعات إذ النظر في دعوى اليد يجب أن يكون قاصراً على البحث عن صفتها وتوافر شروطها فإن دعت الضرورة للرجوع إلى المستندات جاز أن يكون ذلك من باب الاستثناس وبالقدر الذى تقتضيه دعوى اليد دون التعرض للملك بأى حال .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه لم يقتصر على الجمع بين دعوى الملك واليد بل جعل أساس قضائه في دعوى اليد ما بقي به أصل الحق في أمر الملك .

« ومن حيث أنه عن الوجه الرابع فإن الحكم المطعون فيه استند فيما رآه من عدم توفر أركان دعوى اليد لرفعها بعد الميعاد القانوني إلى أنه بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٤ تحرر بين المدعى عليه الأول ومجلس مديرية القيوم مشروع بيع أرض ذكرت حدودها في العقد ومنها - كما جاء بالحكم - الحد الشرقي بأنه أرض البائع وأن هذا الحد متصل بضلع ملعب الكرة الشرقي الفاصل بين أرض المالك المبيعة والموصوفة بأنها شارع وأرض

١٢٨

٧ أبريل سنة ١٩٣٢

نزع ملكية - بيع - إجراءات البيع - اتخاذها بعد الحجر على المدين من غير إعلان القيم - لوجه البطلان .

الملكية الذي أصبح واجب التنفيذ . وقد أجازت المادة (٥٦٦) مرافعات المدين أن يطلب من القاضي زيادة النشر وحصول المزايدة في نفس الجهة الكائن بها العقار وهذا كل ما يملكه من جميع اجراءات البيع وفيما عدا ذلك لا تتوقف الاجراءات على وجوده إذ ليس له أى دخل فيها وعلى ذلك فلا يؤثر على هذه الاجراءات تغيير حالة المدين الشخصية والحجر عليه وتعيين قيم له مادام حكم نزع الملكية قد صدر وهو متمتع بأهليته وليس للقيم أن يطلب بطلان حكم مرسى المزااد بحجة اتخاذ اجراءات البيع في غير مواجته لأنه لا محل لاعلان القيم إلا حيث كان يجب اعلان المدين والقانون لم يوجب اعلانه

(المادة ٥٦٦ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الاول دفع الدعوى بطلب بطلان عقد الايجار الصادر لمحجوره وبطلان حكم الدين المترتب عليه وكذلك حكم نزع الملكية وحكم مرسى المزااد ثم بطلان التصرف الصادر من المستأنف للمستأنف عليه الثانى بعد أن رسا عليه المزااد لأن المستأنف عليه الأول كان عديم الأهلية في كل هذه الأدوار ومن باب الاحتياط الحكم ببطلان حكم مرسى المزااد والتصرف الذى تلاه من المستأنف لأن اجراءات البيع اتخذت ضد عديم الأهلية دون القيم عليه . . . » وحيث ان محكمة أول درجة حكمت برفض الطلبات الاصلية لان عقد الايجار وحكم الدين

وحكم نزع الملكية صدرت وقت أن كان المحجور عليه متمتعاً بأهليته ولكنها حكمت ببطلان حكم مرسى المزااد الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ والقائم بالترتب عليه من التسجيلات والتصرفات الحاصلة من المستأنف الراسى عليه المزااد للمستأنف عليه الثانى وذلك بناء على ان المستأنف عليه الاول وهو المدين المزروع ملكيته قد حجر عليه فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وشرقرار الحجر بالجريدة الرسمية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وأصبح لا يمكن للمستأنف نازع الملكية والراسى عليه المزااد أن يحتج بعدم العلم به وان اجراءات البيع لم تبدأ إلا بعد ذلك فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وانتهت بحكم مرسى المزااد فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٠

« وحيث ان المستأنف عليه الاول لم يستأنف هذا الحكم بالنسبة للطلبات الاصلية التى قضى برفضها واستأنفه المستأنف بالنسبة للطلب الاحتياطى الذى قضى فيه ببطلان حكم مرسى المزااد لصدوره ضد المحجور عليه فى غير مواجته القيم : » وحيث ان القانون أوجب اعلان المدين بتنبيه نزع الملكية ثم بدعوى نزع الملكية وبعد صدور حكم نزع الملكية أوجب القانون على كاتب المحكمة نشر وتعليق اعلان البيع بالطرق التى يبينها وفى اليوم المعين للبيع تحصل المزايدة أمام القاضي ورسو المزااد على من يعطى أكبر عطاء ولكن القانون لم يوجب اعلان المدين بأى اجراء من اجراءات البيع بل يعتبره علاناً بها بمجرد النشر والتعليق وهى اجراءات تنفيذه محضه لحكم نزع الملكية الذى أصبح واجب التنفيذ وقد أجازت المادة ٥٦٦ مرافعات المدين أن يطلب من القاضي زيادة النشر وحصول المزايدة فى نفس الجهة الكائن بها العقار هذا كل ما يملكه فى جميع اجراءات البيع وفيما عدا ذلك لا تتوقف

عن نطاق الاجراءات الشكلية التي قضى القانون بعدم جواز استئناف الأحكام الخاصة بها فالحكم الذي يقضى بنزع الملكية وينص في أسبابه على أن الاجراءات تمت حسب القانون يعتبر حكماً برفض الدفع الفرعى الخاص بطلان دعوى نزع الملكية لرفعها بعد الميعاد القانونى وبذلك يكون جائزاً استئنافه (المادة ٥٥٩)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهم دفعوا بعدم جواز الاستئناف لانه رفع عن حكم قضى بنزع الملكية وهذا الحكم لا يجوز استئنافه عملاً بنص المادة ٥٥٩ من قانون المرافعات

» وحيث ان المستأنفين بنوا استئنافهم على ان الحكم المستأنف فصل ضمناً في دفع فرعى وهو طلب بطلان دعوى نزع الملكية لرفعها بعدمضى تسعين يوماً من حصول التنبيه وهذا الحكم يجوز استئنافه في المواعيد المعتادة

« وحيث أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق ان المستأنفين دفعوا بمجلسة ٨ ابريل سنة ٩٣١ أمام محكمة اول درجة ببطلان دعوى نزع الملكية لرفعها بعد التسعين يوماً والمحكمة حكمت بتاريخ ١٣ يونيه سنة ٩٣١ بنزع ملكية المستأنفين للأعيان المبينة بعريضة الدعوى . ولم تتعرض في منطوق الحكم ولا في الاسباب الى هذا الدفع لا بالرفض ولا بالقبول وكل ما جاء بهذا الحكم ان المدعين (المستأنف عليهم) قاموا بما فرضه عليهم القانون وقدموا الشهادات اللازمة مستوفاه وان اجراءات نزع الملكية قد تمت » وحيث ان المقرر قانوناً ان الاحكام الصادرة

الاجراءات على وجوده اذ ليس له أى دخل فيها وعلى ذلك فلا يؤثر على هذه الاجراءات تغيير حالة المدين الشخصية والحجر عليه وتعيين قيم له وليس للقيم أن يطلب بطلان حكم مرسى المزاد بحجة اتخاذ اجراءات البيع في غير مواجته لانه لا محل لاعلان القيم إلا حيث كان يجب اعلان المدين والقانون لم يوجب اعلانه وقد كان له أن يطلب الغاء حكم مرسى المزاد بناء على بطلان حكم نزع الملكية وقد رفع الدعوى فعلاً بذلك ولكن المحكمة حكمت بأن لا محل للطعن على حكم نزع الملكية لانه في الواقع صدر ضد المدين وهو متمتع بأهليته والقيم لم يستأنف الحكم فيما يتعلق بهذه المسألة فأصبح نهائياً فليس له أن يطلب بعد ذلك بطلان حكم مرسى المزاد للاسباب المتقدمة . » وحيث انه لذلك يتعين قبول الاستئناف والغاء الحكم المستأنف .

(استئناف كامل كيرلس اقدى وحضر عنه الاستاذ عزيز غبور ضد محمود زكى متولى وآخر وحضر عن الاول الاستاذ السيد يوسف رقم ٩٥٤ سنة ٤٨ قـ رئاسة وعضوية حضرات محمد المرجوشى بك وعلى زكى العرابى بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

١٢٩

٢١ ابريل سنة ٩٣٢

استئناف - حكم نزع الملكية - لا يجوز استئنافه الا اذا فصل أو أهمل الفصل في الدفع بطلان الدعوى لرفعها بعد الميعاد . الحكم بنزع الملكية . يتبر رفضا للدفع . جواز استئنافه

المبدأ القانونى

من المقرر قانوناً أن الاحكام الصادرة في دعوى نزع الملكية غير قابلة للمعارضة ولا الاستئناف الا إذا كانت هذه الاحكام قد فصلت في دفع فرعى أو أهملت الفصل فيه لأن التعرض لهذه الدفع وإهمال الفصل فيها خارج

الحكمة يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده
(استئناف عبد الرحمن أفندي خطاب وآخر وحضر عنهم
بالجلسة الأستاذ مصطفى مرعي ضد حين أفندي خطاب وآخرين
وحضر عنهم الأستاذ يوسف خليل نعمة ٢٨ سنة ٤٩ قداسة
وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الباقي زكي القشيري بك
وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

١٣٠

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

تسجيل - مجرد العلم البسيط يسبق التصرف - لا يفسد التعاقد .
تواطؤ - تدليس - ضد العقد

المبدأ القانوني

كانت القاعدة المقررة قبل صدور قانون
التسجيل الجديد أن العقد المسجل ينفذ على
غيره المسجل بعده على شرط أن لا يكون قد
حصل تسجيله الأسبق بسوء نية . وقد اختلفت
الآراء اذ ذاك فيما يراد بسوء النية . هل هو
مجرد العلم البسيط لدى الذي سجل أولاً
بمحصول التصرف الى الذي سجل متأخراً
أم هو التواطؤ التدليسي بين الذي سجل أولاً
وبين الذي ملكه فجاء قانون التسجيل الجديد
وقطع في هذا الأمر برأى وحظر اثبات العلم
البسيط لأنه اثبات لمسائل هي الصق بالخواطر
والنفس منها بوقائع محسوسة مادية وجعل
الافضلية للعقد المسجل من قبل أما التواطؤ
التدليسي فان حالته تعيب التصرف وتلتصق
به ولا تنفك عنه بالتسجيل لان التسجيل
لا يظهر العقد المشوب بما يفسده فسادا يرجع
لعيب أصابه في كيان وجوده

(قانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل)

المحكمة

« وحيث أن رمضان يوسف المستأنف يدعى
في دعواه الحاضرة أن عقده الذي تملك به القدر

في دعوى نزاع الملكية غير قابلة للمعارضة
ولا الاستئناف الا اذا كانت هذه الاحكام قد
فصلت في دفع فرعى أو أهملت الفصل فيه لان
التعرض لهذه الدفوع وإهمال الفصل فيها خارج
عن نطاق الاجراءات الشككية التي قضى القانون
بعدم جواز استئناف الاحكام الخاصة بها

« وحيث ان الحكم المستأنف قد قضى بنزع
الملكية ونص في أسبابه على أن الاجراءات تمت
حسب القانون فيعتبر هذا رفضاً للدفع الفرعى
الخاص بطلان الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني
وبذلك يجوز استئناف هذا الحكم ويتعين رفض
الدفع الفرعى وقبول الاستئناف شكلاً

« وحيث أنه فيما يختص بالموضوع فقد تبين
من الاوراق ان تنبيه نزاع الملكية أعلن الى
عبد الرحمن أفندي خطاب المستأنف الاول وعبد
أفندي عبد المجيد المستأنف الثاني في ٢٦ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ ودعوى نزاع الملكية أعلنت لهما في
٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ وأعلن التنبيه للمستأنف
الثالث في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وأعلن بدعوى
نزاع الملكية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣١ أي ان
دعوى نزاع الملكية رفعت على المستأنفين الاثنين
الاولين في ظرف ٨٩ يوماً أي في الميعاد القانوني
« وحيث انه من ذلك يكون الدفع يبطلان
نزاع الملكية في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث أنه فيما يختص بعدم إيقاف دعوى
نزاع الملكية بسبب رفع المعارضة في تنبيه نزاع
الملكية رفعت بعد مضي خمسة عشر يوماً من
التنبيه وبذلك يكون إيقاف دعوى نزاع الملكية
غير واجب قانوناً ويتعين رفض هذا الدفع أيضاً
« وحيث انه لهذه الأسباب وللأسباب الواردة
في حكم محكمة أول درجة والتي تأخذ بها أيضاً هذه

المتنازع عليه والمؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٢٩ وغير مسجل هو عقد تنفذ قانونا على العقد الذي تملك به حامد العتيلي وهو العقد الرسمي المؤرخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ والمسجل في اول اكتوبر سنة ١٩٢٩ ويقول بأنه وان كان عقده غير مسجل وأن عقد حامد العتيلي مسجل الا أنه يدعى بأن عقد خصمه حامد العتيلي قد عمل بطريق الغش والتدليس اضرا به وأنه لذلك يجب عدم الأخذ به تطبيقا للقواعد القانونية المقررة بالقانون المدني وقانون التسجيل الجديد « وحيث أن القاعدة القانونية التي كانت مقررة قضاء وفقها بالقانون المدني وقبل صدور قانون التسجيلات في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ رقم ١٨ ان العقد المسجل ينفذ على غيره المسجل بعده على شرط أن لا يكون قد حصل تسجيله الأسبق بسوء نية . وقد اختلفت الآراء اذ ذاك فيما يراه بسوء النية هل هو مجرد العلم البسيط لدى الذي سجل أولا بحصول التصرف الى الذي سجل متأخرا . أو هو التواطؤ التدليسي بين الذي سجل أولا وبين الذي ملكه ؟ ولما جاء قانون التسجيل الجديد فانه أراد البت في هذا الامر لما في مجرد العلم البسيط من دقة الاثبات وخرج التدليل على مسائل هي الصق بالخواطر والنفس منه بوقائع مادية محسوسة وقطع في هذا الامر وحظر اثبات العلم البسيط وجعل الأفضلية للعقد المسجل من قبل . أما التواطؤ التدليسي . وما هو عليه من الصيغة الجنائية البهتة كما هو الحاصل في حالة النصب عند التصرف في العقار مرتين . أو الصيغة الجنائية المدنية اذا لم تتوافر عناصر الاحتيال . فانه حالة تعيب التصرف وتلصق به ولا تنفك عنه بالتسجيل لان التسجيل لا يظهر العقد المشوب مما يفسده فسادا يرجع لعيب اجبا به في كيان وجوده

وليس أدل على ذلك في نظر الشارع عند وصفه لقانون التسجيل الجديد من أنه دفع كل أثر قانوني للعقد المسجل اذا شابه التواطؤ التدليسي وكان العقد خاصا باقرار حق عيني عقارى مقرر من قبل . ومن المستحيل على الشارع أن يقرر جزاءا للتواطؤ التدليسي في حالة العقد المؤيد للحق العيني العقارى ثم لا يقرر هذا الجزاء في حالة العقد المنشئ لهذا الحق العيني العقارى إذ من المقطوع فيه أن الشارع لا يحل هنا ما يحرمه هناك لأنه تناقض تشريعي يجب نفيه الشارع من الوقوع فيه ولان قاعدة التحريم وقد انصبت على التواطؤ التدليسي في صورة معينة من صور التعامل يجب أن تكون هي هي بعينها في كل صورة أخرى في مجال المعاملات يثبت فيها التواطؤ التدليسي . وفي تقدير الجزاء المدني للتواطؤ التدليسي في الصور المدنية البهتة كما في تقرير الجزاء الجنائي للتواطؤ التدليسي في الصورة الجنائية . في كلا التقريرين معنى رفع الأثر القانوني لكل عمل قانوني أفسده التواطؤ التدليسي بنوعيه المدني والجنائي . والا اذا قيل العكس لكان من نتائجه مالا يتفق مع روح التشريع وروح التماقد ولا يتفق أيضا مع النظام العام الذي يأبى اقرار ما يتنافى مع طبيعة وجوده « وحيث اذا علم ذلك جاز لهذه المحكمة حينئذ أن تبحث فيما اذا كان عقد حامد العتيلي برغم أنه عمل رسميا أمام الموثق وتسجل هو عقد نافذ على عقد رمضان وهو العقد غير المسجل وأنه عقد لم تشبه شائبة التواطؤ التدليسي أم لا

(استئناف رمضان يوسف عفيفي وحضر عنه الاستاذين أحمد الديوانيك وإبراهيم رياض ضد حسن أفندي حسين الزيني وآخرين وحضر عنهم الاستاذ صالح جودت - رقم ٢٣٦ سنة ٤٩ ق . رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعمدة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام زهني بك مستشارين)

١٣١

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

استئناف - رسوم الدعوى . محكوم ضده ابتدائيا . استئنافه . يبدى
الدعوى الى مركزها الاول . تأييد الحكم . يحاسب
على الرسوم باعتبار ما هو محكوم به ابتدائيا

المبدأ القانوني

ان المستأنف الذى خسر دعواه ابتدائيا
لا يمكن اعتباره أمام محكمة الاستئناف مدعيا
ولمّا هو فى الاستئناف فى نفس المركز الذى
كان عليه أمام المحكمة الابتدائية . فاستئنافه قد
أعاد الدعوى للمركز الذى كانت عليه أمام
محكمة أول درجة ويعتبر الاستئناف قد
أعاد القضية والخصوم الى الحالة الأولى قبل
صدور الحكم المستأنف فاذا حكم استئنافيا
بتأييد حكم صادر بأكثر من ثلاثمائة جنيه
فتكون المحاسبة عن الرسوم فى الاستئناف
على قيمة الحكم المحكوم بتأييده جميعه
(لائحة الرسوم مادتا ٤ و ١٧)

المحكمة

« وحيث ان المعارض يرتكن فى معارضته
على المادة ١٧ فقرة اولى من لائحة الرسوم التى
تنص على الآتى (سائر الدعاوى التى تقيد فى
الجدول ما كان منها قيمة المدعى به فيها لا يتجاوز
الثلاثمائة جنيه لا يؤخذ عنها الرسم المقرر فى
المادة الاولى مقدما وما كان منها مقدار المدعى
به فيها يتجاوز الثلاثمائة جنيه فلا يؤخذ مقدما
سوى الرسم المستحق عليها لغاية الثلاثمائة جنيه
وباقى الرسم يؤخذ على ما يحكم به زائدا على هذا
المقدار) كما انه أرتكن على المادة الرابعة من
اللائحة المذكورة ونصها كالآتى (يؤخذ على

استئناف الاحكام أو التماس إعادة النظر فيها
رسم كالرسم المقرر فى أول درجة إلا اذا كان الحكم
المستأنف صادرا فى مسألة فرعية فالرسوم التى تؤخذ
عنه تكون بواقع نصف الرسم المقرر فى أول درجة
فاذا صدر حكم التماس وكان فى موضوع الدعوى .
فيؤخذ باقى الرسم بتمامه) وبديهي أنه بمقتضى هذين
النصين ليس لقلم الكتاب ان يحصل منه سوى
الرسم المستحق لغاية الثلاثمائة جنيه واما الرسم
عن باقى المبلغ المحكوم به فلاحق لقلم الكتاب فى
تحصيله بما انه بصفته مستأنفا قد حكم برفض
استئنافه هذا فيعتبر بمثابة رفض الدعوى

« وحيث انه لا نزاع فى ان قيمة الدعوى
تتجاوز مبلغ الثلاثمائة جنيه وقد حكم للست
آمينه هانم أحمد صبح المدعية فى دعوى الاستحقاق
بطلباتها وقد سوى قلم الكتاب الرسم امام
المحكمة الابتدائية على اساس ثمن الاطيان المتنازع
فيها فحصل مقدما مبلغ ١٧ جنيها على الثلاثمائة جنيه ثم
حصل الباقي بعد ان حكم للمدعية بطلباتها وقد
الزم المعارض الذى كان مدعى عليه امام محكمة أول
درجة بالمصاريف

« وحيث ان المعارض استأنف هذا الحكم
وحكم بتأييده مع الزامه بالمصاريف

« وحيث ان المعارض يرتكن فى معارضته
على أنه فى الاستئناف يعتبر مدعيا فاذا تأيد الحكم
يكون بمثابة من رفضت دعواه فلا يؤخذ منه
رسم الا مادفع منه مقدما وهو السبعة عشر جنيها
على مبلغ الثلاثمائة جنيه الاول وان لاحق لقلم
الكتاب فى المطالبة بباقى الرسم على ما حكم به
زائدا عن الثلاثمائة جنيه على اعتبار انه حكم
برفض استئنافه

« وحيث ان هذه النظرية غير صحيحة لان
المستأنف الذى خسر دعواه ابتدائيا ليس مدعيا .

(٧)

- ٦ - تماقذ - بيع - تحديد الثمن والبيع - عقد تام - تحريره في صورة عقد رسمي لا يؤثر على قيامه
- ٧ - بيع - عربون - اشتراط دفع غرامة عند عدم تنفيذ الالتزام من جانب البائع والمشتري - وجوب تحقيق نية المتعاقدين - هل قصدا جواز الطول عن الالتزام - أم تحديد الجزاء - عند الاتفاق على تقدير التعويض - يكون الخيار لمن وضع له الشرط

المبادئ القانونية

(١) ان منطق قانون التسجيل ومنطق

القانون المدني ومنطق احترام العقود بين الناس يقضى بضرورة عدم المساس بعقد البيع (بعد قانون التسجيل الجديد) الا في حدود نقل الملكية وأما ماعدا نقل الملكية فهو قائم بين الطرفين ومقرر لالتزامات شخصية تعلقت بذمة كل من البائع والمشتري فعلى البائع تسليم المبيع وضمانه وعلى المشتري دفع الثمن . وهذه الالتزامات لا تتأثر بعدم تسجيل العقد وكل من البائع والمشتري في حل من مطالبة الآخر بالوفاء بالتزامه على فرض عدم تسجيل العقد وان كانت الملكية لم يحصل

نقلها بعد من البائع الى المشتري

فاذا حال البائع دون تمكين المشتري من نقل الملكية بالتسجيل وأبى المصادقة على الأمضاء طبقاً لما يقضى به قانون التسجيل جاز للمشتري حينئذ مخاصمة البائع في هذا الشأن للحصول على حكم يحل محل ما أبى البائع اجراءه وليس أسهل قانوناً في ذلك من طلب الحكم بصحة المصادقة على العقد وتسجيل الحكم

ومادام المشتري في دعوى المصادقة إنما يرمى الى بثبوت حقه على العقد ويخشى أن يتصرف

انما أمام الاستئناف هو في نفس المركز الذي كان عليه أمام المحكمة الابتدائية فاستئنافه قد أعاد الدعوى الى المركز الذي كانت عليه أمام محكمة أول درجة ويعتبر الاستئناف قد أعاد القضية والمخصوم الى الحالة الاولى قبل صدور الحكم المستأنف . فاذا حكم استئنافياً بتأييد حكم أكثر من ثلاثمائة جنيه فتكون الحاسبة عن الرسوم في الاستئناف على قيمة الحكم المحكوم بتأييده

» وحيث أنه ثابت ان المعارض حكم ضده استئنافياً بتأييد الحكم الابتدائي الذي قيمته أكثر من ثلاثمائة جنيه مع الزامه بالمصاريف فيجب أن يكون احتساب رسم الاستئناف على قيمة الدعوى بأجمعها

» وحيث أنه مما تقدم تكون المعارضة على غير أساس ويتعين رفضها موضوعاً

(استئناف صالح أفندي أحمد صبح وحضر عنه الاستاذ حبيب عبد الله ضد قلم - كتاب محكمة استئناف مصر رقم ٣٣٦ سنة ١٩٤٩ - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والفرقة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذفنى بك مستشارين)

١٣٣

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢

- ١ - بيع - تسجيل - عقد غير مسجل - منتج لالتزامات شخصية - تسليم المبيع وضمانه المطالبة بالثمن - رفع دعوى صحة المصادقة على العقد غير المسجل - جواز تسجيل عريضة الدعوى - ادخال مشتر آخر - المنازعة على الافضلية
- ٢ - تسجيل - تسجيل عريضة دعاوى الاستحقاق - معنى عبارة الاستحقاق - الادعاء بأى حق عيني
- ٣ - تسجيل - عريضة الدعوى - الحقوق التي تشمل عليها العريضة - حقوق عينية في دور التكوين - العينية فيها - معلقة على شرط التسجيل
- ٤ - تسجيل - عريضة دعاوى - صدور حكم مؤشربه - يعتبر الحكم حجة من تاريخ تسجيل العريضة بالنسبة للغير
- ٥ - تسجيل - سوء النية - عدم جواز البحث فيه - التواطؤ - التدليس - يفسد التسجيل

من أجله وان سليل الاعلان لا يكون الامن طريق تسجيل عريضة الدعوى

(٣) القول بأن عريضة الدعوى لا ترمى الى تقرير حق عيني وأنها خاصة بالتزامات شخصية بجهة غير خاضعة للتسجيل وأنه لذلك لا يجوز تسجيلها واذا سجلت فلا يكون لتسجيلها أثر ما على الغير فهو قول منقوض من أساسه لأنه وان كان عقد البيع في ذاته لا يقرر به قبل التسجيل سوى التزامات شخصيه الا أنه بتسجيله تنشأ هذه الحقوق العينية العقارية وتستحيل تلك الالتزامات الشخصية الى حقوق عينية عقارية وهذه الاستحالة من شخصية الى عقارية هي التي أرادها القانون بالذات على أن هذه الالتزامات الشخصية لعقد البيع غير المسجل لا يمكن وصفها بالحقوق الشخصية البحتة التي يتنافر وصفها بالشخصية مع عينية الحقوق . انما هي حقوق شخصية اعتبارية لوقت معين أو هي حقوق عينية عقارية في دور التكوين والانشاء بحيث تكون وتنشأ نهائيا اذ ملحقها التسجيل وهي على هذا الاعتبار حقوق عينية والعينية معلقة فيها على شرط التسجيل وما دام أثر تسجيل الحكم في النزاع ينسحب الى تاريخ تسجيل عريضة الدعوى طبقا للبادة ١٢ من قانون التسجيل فأثر التسجيل واحد على كل حال سواء انصب على عريضة الدعوى أو على الحكم

(٤) بمقتضى نص المادة (١٢) من قانون التسجيل الجديد فانه يترتب على تسجيل

البائع الى آخره فيسجل قبل حصوله على حكم لتسجيله يعتبر في موقفه القانوني الصحيح فيما اذا جاء وسجل عريضة الدعوى بشأن العقار المتنازع عليه حتى يكون تسجيلها منذرا لكل من يتعامل تعامل عقاريا عينا مع نفس البائع لأن دعوى اثبات صحة التعاقد انما انصبت على عقار معين والحكم الذي سيسجل سيشتمل حتما على حدود ومعالم العقار المبيع كما اشتملت عريضة الدعوى عليه وهي المسجلة من قبل فاذا ادخل في دعوى اثبات صحة التعاقد مشتر آخر انصرف النزاع وقتئذ بين الطرفين الى أن كلا منهما يدعى احقيقته في اخذ التعاقد وأن عقده هو النافذ على الآخر

(٢) انه وان كانت المادة (٧) من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ قد أشارت الى أنواع الدعاوى التي يجوز فيها تسجيل العرائض حتى تكون حجة على الغير بما تشعرونها ووردت على سبيل الحصر في حدود الحقوق العينية العقارية المتنازع عليها الا أنه لما كانت قد وردت بالمادة المذكورة عبارة دعاوى الاستحقاق revendication وهي عبارة تنصرف الى تثبيت الملكية بوجه عام بشكل دعوى أصلية أو دعوى استحقاق اثناء اجراءات نزاع الملكية أو تثبيت أى حق عيني عقارى ما فانه من المتعين اذ ذاك أن تنصرف هذه المادة في تفسيرها في ضوء المذكرة الايضاحية الى ضرورة حماية كل شخص يدعى حقا قد انصب على عقار وان هذا الحق لا ينشأ في قانون التسجيل الجديد الا بالتسجيل . وان السبيل الوحيد لحماية مدعى الحق العيني العقارى وهو في نزاع مع خصم له يدعى ضده هذا الحق بالذات الا أن يعلم خصمه والغير بوجه عام بأن له حقا قد انصب على العقار المتنازع

عرائض الدعاوى المذكورة بالمادة (٧) أو التأشير بها أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤشر به طبقا للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق وأصحاب الديون العقارية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى

وعلى ذلك فالمشتري بعقد غير مسجل إذا سجل عريضته قبل تسجيل عقد من اشترى من نفس البائع له فيترتب على تسجيل عريضته مع تقرير حقه بحكم مؤشر به أن يكون حجة على المشتري الثانى الذى سجل عقد مشتراه بعد تسجيل عريضة الدعوى

(٥) ان قانون التسجيل الجديد وان كان قد أراد بالمادة الاولى القضاء على نظرية سوء النية وسبق العلم بالتصرف وأصبح مما لا يجوز الدخول في بحثه الآن سبق علم الذى سجل أولا بمشتري الذى سجل أخيرا إلا أنه لما كان الغرض من تلك المادة هو القضاء على هذه النظرية وعدم البحث فيها وضرورة اعتبار الذى سجل أولا هو المفضل على الذى سجل أخيرا فان الشارع لم يرد البتة من ذلك ومن عبارة عدم جواز البحث في سوء النية ان يقضى على المبدأ القانونى القائل بأن التدليس أو التواطؤ التدليس لا ينشئ حقا ولا يقرر حقا

(٦) متى تعينت نية المتعاقدين تعيينا صحيحا على البيع حدودا ومعالم ووافق الايجاب القبول وتعين الثمن طبقا للمادتين ٢٣٥ و ٢٣٦ مدنى أصبح عقد البيع عقدا تاما أما تحرير عقد رسمى فهذا أمر يراد به استيفاء الشكل لزيادة الحيلة من الناحية القانونية ولا يؤثر

على العقد الذى تكون تكويننا نهائيا من قبل وأصبح نافذا على الطرفين

(٧) مادام العقد يباعا تاما منجزا فان شرط دفع الغرامة من جانب البائع مع رده لما استلمه أو ضياع مادفعه المشتري شرط لا يمكن صرفه الى جعل البيع بعربون موقوف على شرط فاسخ برغبة أحد الطرفين أو وعدا بالبيع لأن دفع غرامة مساوية لما استلمه البائع لا يترتب عليه أن يكون عربونا بالوعد بالبيع طبقا للمادة ١٥٩٠ مدنى فرنسى وان كان لا يشترط في وصف عقد البيع بعربون أن ترد به وبالذات كلمه عربون الا أنه يجب في جميع الأحوال أن تكون نية المتعاقدين قد انصرفت فقط الى تقرير حق جواز العدول عن الوفاء بالالتزام العيني الى الالتزام التعويضى انصرفا فلا يشوبه شك . وأما اذا وردت عبارة الغرامة أو التعويض على سبيل تقدير التعويض في ذاته من حيث تقريره وتقديره ومن حيث أنه جزا لمن يخالف نصوص العقد فانه يجب النظر الى هذا كله على اعتبار أن شرط التعويض قد ورد ليكون شرطا جزائيا يلتزم به المخالف وهى كان الشرط جزائيا فلمن وضع له طبقا للمادة (٩٨) مدنى حق المطالبة اما بتنفيذ الالتزام جبرا على المدين وأما حق المطالبة بالتعويض

(المواد ٩٨ و ٢٣٥ و ٢٣٦ مدنى و ١٢ و ١٧ من قانون التسجيل)

المحكمة

حيث انه بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣١

تعاقد المستأثرون مع الخواجه أنطون سليم شديد على أن باع لهم هذا الأخير ١٦ س ١ ط ٦٩ ف بثمان قدره ١٦٤١٦ جنيها وقد دفعوا له وقت العقد ٢٠٠٠ جنية واتفقوا على أن يدفعوا إليه ببند إضافي في ذيل العقد ٣٠٠٠ جنية في أول مارس سنة ١٩٣١ و ٣٠٠٠ جنية في ١٦ مارس سنة ١٩٣١ وهو اليوم المحدد لعمل عقد رسمي أمام مأمور العقود الرسمية وأن يدفعوا في نفس ذلك اليوم ٢٠ مليم ٥٢١ جنيها قيمة ثلث ايجار سنة ١٩٣١ على أن يحول البائع اليهم عقود الايجار وأن يدفعوا باقى ثمن الصفقة وقدره ٨٤١٦ جنيها مع زيادة مائة جنية وفوائد ٧ في المائة بعد سنة تمضى من تاريخ عمل العقد الرسمي وهو ١٦ مارس سنة ١٩٣١ . وورد بالبند التاسع من العقد بأنه اذا تأخر المشترون في تجهيز العقد ودفع رسومه وأعداده للتوقيع والحضور أمام مأمور العقود الرسمية لاجل دفع مبلغ ال ٦٠٠٠ جنية والمبلغ ٢٠ مليا ٥٢١ جنيها سقط حقهم في المبلغ ٢٠٠٠ جنية المدفوع منهم وقت تحرير العقد كما أنه اذا تأخر البائع عن الحضور لتوقيع العقد الرسمي التزم وقتئذ يرد المبلغ ٢٠٠٠ جنية ومثله ٢٠٠٠ جنية أخرى غرامة عليه وقد عرض المشترون على البائع المبلغ ٢٠٠٠ جنية المقرر دفعه اليه في أول مارس سنة ١٩٣١ عرضا رسميا في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ ونبهاه الى ضرورة تنفيذ العقد في وقته المضروب له فأبى استلام المبلغ متبعا طريق المحاولة كما يتضح ذلك مما أثبتته المحضر في ذيل ورقة العرض كما يأتي : « قبل مخاطبه المعروض عليه شخصيا قائلنا نجلاه شارل وبعد أن استفهم عن وظيفتي وقبل أن أقفمه مأموري قاي والدّه بمجرة مجاورة ثم طلب منى الانتظار عدة دقائق وبعد

أن مكثنا مدة من الزمن أقفمى بأن المعروض عليه لا يمكنه مقابلي شخصيا لأنه مشغول فأقفمته مأموري قاي وأقفمته بأنى أعد هذا امتناعا منه عن الاستلام . فخاطبه في تليفون المنزل باللغة الفرنسية وأقفمه بأنى محضر جئت خصيصا لمسألة العرض فانتقل من حجرته وعاد وقال بأن المعروض عليه مسافر بالزقازيق فأقفمته بأنى سمعت مادار بينه بالحديث التليفوني لأنى أقفم الفرنسية ورأيت به بنفسى عند حضوره لمكتبه . فحضر نفس المعروض عليه من خلف أحد الابواب وقال لماذا أنكر نفسى أنا أرفض الاستلام لان الميعاد أول مارس سنة ١٩٣١ وقد رفع المشترون هذه الدعوى الحاضرة ضد البائع وحده بعريضة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ ومسجلة تسجيليا كليا بمحكمة المنصورة المختلطة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣١ الساعة ١٠ والدقيقة ٤٥ وطلبوا الحكم بصحة التعاقد المذكور المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ واعتبار الحكم الذى يصدر بمثابة عقد بيع نهائى . وبجلسة ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ طلب المشترون ادخال محمد بك أحمد ذكرى خصما في الدعوى فنودى عليه وحضر بتلك الجلسة . وبجلسة ٩ مايو سنة ١٩٣١ عرض محامى محمد بك أحمد على المدعين مبلغ ٢٠٠٠ جنية قيمة الغرامة الملزم بها البائع وذلك زيادة على المبلغ ٢٠٠٠ جنية السابق عرضه من البائع على المشتري بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣١ وأبوا استلامه . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣١ وهو اليوم المحدد لتحرير العقد الرسمي عرض المشترون على البائع المبلغ ٣٠٠٠ جنية المقرر دفعه عليهم في ذلك التاريخ فأبى استلامه وقرر بانه باع وسجل العقد . أما محمد بك أحمد ذكرى الذى دخل خصما في الدعوى فقد قال

أنه اشترى القدر المتنازع عليه من الخواجه أنطون سليم شديد بعقد مؤرخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ ومسجل في مأمورية الزقازيق المختلطة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣١ ١٠ ساعة ٥٠ دقيقة. هذا وقد سبق للخواجه أنطون سليم شديد أن عرض بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣١ على المشتري مبلغ ٢٠٠٠ جنيه بحجة أنه لما ظهر له من معاكسة المشتري فإنه يرد إليهم المبلغ ٢٠٠٠ جنيه الذي سبق أن استأنه وذلك ارتكافا إلى المادة ٩ من العقد الصادر منه إليهم ولحصول الامتناع عن الاستلام أودع المبلغ على ذمتهم بالخزينة في ٥ مارس سنة ١٩٣١

« وحيث أن المدعين يستندون في دعواهم إلى عقدهم الذي تسجلت بشأنه عريضة الدعوى في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣١ قبل تسجيل عقد محمد بك أحمد ذكرى بمدة خمسة دقائق كما أن محمد بك ذكرى يستند إلى عقده المذكور وكلاهما يرى إلى القول بأفضلية عقده على الآخر وانضم البائع لمحمد بك ذكرى وأيده في مدهاه

« وحيث وقد انصب دفاع خصوم الدعوى من بائع ومشتري على العقار المتنازع عليه وعلى عقدي الشراء الصادر أولها للمدعين وثانيهما لمحمد بك ذكرى . فإنه يجب اذ ذلك . وقد تعلق كل عقد بحقوق عينيه اتصلت بالعقار اتصالا تقرر عينيته بالتسجيل سواء بتسجيل العقد أو بتسجيل عريضة الدعوى . معرفة أي العقدين نافذ على الآخر . وأيهما أفضل من الآخر وذلك في ضوء أحكام التسجيل المقررة بقانون ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ رقم ١٨ وفي ضوء ما أثاره خصوم الدعوى من المسائل القانونية الأخرى كما سيبحث بعد

« وحيث أن دعوى اثبات صحة التعاقد التي

رفعها المدعون وهم المستأنفون هي دعوى صحيحة من الوجهة القانونية لأنها لم تخرج عن كونها ترمي إلى طلب الحكم بتأييد العقد المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ وهو ذلك العقد الذي قد احتوى قبل تسجيله على التزامات شخصية ترتبت للمشتري في ذمة البائع . فإذا أقر البائع صدور العقد منه حكم بصحته وبصحة التعاقد عليه . وإذا أنكر وجب اتباع الاجراءات القانونية في الإنكار ثم يصدر الحكم بإثبات صحة العقد أو عدم اثبات صحته طبقا لما تسفر عنه اجراءات تحقيق العقد . وأما والدعوى الحاضرة قد رفعت بطلب صحة التعاقد في وجه البائع الذي اعترف بصدور العقد منه وفي وجه محمد بك ذكرى وعلى أساس أن عقد المدعين هو النافذ على عقد محمد بك ذكرى وأن المدعين من أجل ذلك يطلبون بعريضة استئناف حكما بمثابة عقد يبيع نهائي مصدق عليه يمكن تسجيله فقد تطورت الدعوى بذلك تطورا جعلها منصرفة إلى تقرير أفضلية أي العقدين على الآخر في حدود قانون التسجيل الجديد وفي ضوء المبادئ العامة . والدعوى على تلك الحال وما تطورت إليه دعوى مقبولة من الوجهة القانونية يصح الحكم فيها في حدود ما أثاره خصومها من المسائل القانونية المختلفة

وحيث وإن كان عقد البيع غير المسجل هو بحكم المادة الأولى من قانون التسجيل عقد قد احتوى على التزامات شخصية وإن هذه الالتزامات الشخصية تستحيل إلى حقوق عينية بالتسجيل فتنقل الملكية بالتسجيل لا بالعقد غير المسجل إلا أنه يجب أن يلاحظ بأن عقد البيع غير المسجل والذي اعتبرت الالتزامات فيه شخصية هو عقد بيع قانوني نافذ على الطرفين

الناس ومنطق احترام العقود بين الطرفين يقضى كله بضرورة عدم المساس بعقد البيع بعد قانون التسجيل الجديد الا في حدود نقل الملكية . وأما ما عدا نقل الملكية فهو قائم بين الطرفين فاذا حال البائع دون تمكن المشتري من نقل الملكية بالتسجيل وأبى المصادقة على الامضاء طبقاً لما يقضى به قانون التسجيل . جاز للمشتري حينئذ مخاصمة البائع في هذا الشأن للحصول على حكم يحل محل ما أبى البائع لإجرائه . وليس أسهل قانوناً في ذلك من طلب الحكم بصحة المصادقة على العقد وتسجيل الحكم . وما دام المشتري المدعى في دعوى المصادقة انما يرمى الى تثبيت حقه على العقار ويخشى أن يتصرف البائع الى آخر فيسجل قبل حصوله على حكم لتسجيله . فان المشتري يعتبر في موقفة القانوني الصحيح الذي لا غبار عليه فيما اذا جاء وسجل عريضة الدعوى بشأن العقار المتنازع عليه حتى يكون تسجيلها منذراً لكل من يريد أن يتعامل تعاملًا عينيًا عقاريًا مع نفس البائع ، كل ذلك لان دعوى اثبات صحة التعاقد انما قد انصبت على عقار معين وان الحكم الذي سيصدر سيحتل حتماً على حدود ومعالم العقار المبيع كما اشتملت عريضة الدعوى عليه وهي المسجلة من قبل . فاذا دخل في دعوى اثبات صحة التعاقد مشتر آخر انصرف النزاع وقتئذ بين الطرفين بطبيعة الحال الى أن كل طرف يدعى أحقيته في أخذ العقار وان عقده هو النافذ على العقد الآخر . وحينئذ يصبح النزاع بين الطرفين أى المشتري نزاعاً منصرفاً الى تفضيل أحد العقدين على الآخر تفضيلاً يجعله في حل من الحصول على حكم لاستلام العقار ونقل الملكية اليه أما بتسجيله

إذ فيه التزامات تعلقت بذمة كل من البائع والمشتري فعلى البائع تسليم المبيع (المادة ٢٧١ مدنى) وضمان المبيع (المادة ٣٠٠ مدنى) وعلى المشتري دفع الثمن (المادة ٣٢٨ مدنى) وهذه الالتزامات لا تتأثر بعدم تسجيل العقد وكل من البائع والمشتري في حل من مطالبة الآخر بالوفاء بازمائه على فرض عدم تسجيل العقد وان كانت الملكية لما يحصل قهلاً بعد من البائع الى المشتري لعدم تسجيل العقد الا أنه لما كان نقل الملكية ليس شرطاً أساسياً في تكوين عقد البيع وانما هو نتيجة من نتائجه يلتزم به البائع قبل المشتري بحكم المادة ٢٣٥ مدنى فان عقد البيع قبل التسجيل وقبل نقل الملكية عقد بيع صحيح قانوناً ملزم لطرفيه . ومن الخطأ التمسك بالقول بأن الالتزامات الشخصية المنوّه عنها بالمادة الاولى من قانون التسجيل هي الوقوف عند تعويضات مالية فحسب وانه لذلك لا يجوز القول برفع دعوى اثبات صحة التعاقد تمهيداً للحصول على حكم لتسجيله . هذا القول غير صحيح قانوناً لأنه كيف يستقيم القول بأن عقد البيع قبل التسجيل هو عقد بيع نافذ على الطرفين بالزاماته المقررة قانوناً من تسليم وضمان ودفع ثمن وما الى ذلك من التزامات التبايع وان قانون التسجيل لم يأت ويؤثر على عقد البيع الا في نقطة واحدة وهي نقطة نقل الملكية وهو ذلك النقل الذى لا يعتبر ركناً من أركان البيع انما هو نتيجة له . فكيف يستقيم ذلك القول مع القول بأن الالتزامات الشخصية ليست الا تعويضات تحول دون طلب المصادقة وطلب تنفيذ الالتزامات الناشئة عن البيع . لا شك في أن منطق قانون التسجيل ومنطق القانون المدنى ومنطق المعاملات بين

إذا لم يكن العقد مسجلاً من قبل أو كانت عريضة الدعوى مسجلة وحدها فقط وفيها حدود ومعالم العقار أو بعدم تسجيله إذا كان مسجلاً من قبل وقضى بصحته

وحيث أنه قد ورد بالبند التاسع من عقد المستأقنين بأنه إذا تأخر كل من المشتري أو البائع عن الحضور أمام مأمور العقود الرسمية فإنه يضيع على المشتري ما دفعه إذا تأخر هو ويلزم البائع برد ما أخذه رد الضعفين فقد قال في ذلك خصوم المدعين بأن البند المذكور جعل العقد الصادر للمستأقنين عقداً معلقاً على شرط فاسخ فيه خيار الفسخ للبائع وعلى اعتبار أولاً أن العقد هو عقد بيع بعريون أو وعد بالبيع ما دام أن البائع يلزم برد ما استلمه وبرد مثله ضعفاً غرامة عليه . وثانياً على اعتبار أن العقد هو عقد ابتدائي ليس نهائياً بحيث يصبح لكل من المتعاقدين حق العدول بعدم تحرير العقد النهائي .

وحيث عن كون عقد المستأقنين عقداً ابتدائياً معلقاً في إنشاء التزاماته بطريقة نهائية على تحرير العقد الرسمي . فإنه يتبين من صيغة العقد ومن الشروط الواردة به ومما يستفاد من نية طرفيه أنه عقد بيع بات منجز توافرت فيه أركان البيع من جهة الاتفاق على البيع والشراء وعلى المبيع وثمنه طبقاً لنص المادتين ٢٣٥ و ٢٣٦ مدني وان تحرير العقد الرسمي ان هو الا حيلة أرادها العاقدان في سبيل تسهيل التسجيل لما يترتب على هذا التسجيل من النتائج القانونية والعملية التي يرجوها المشتري على على الأكثر . وذلك : أولاً . لأن صيغة البيع في العقد وردت من طريق البت إذ وردت بالبند الأول بصريح العبارة ما يأتي : « باع

الطرف الأول الخواجه أنطون سليم شديد الى الشيخ محمد حسين ومن معه الأطيان . . . » وفي البند الثاني ورد ما يأتي : « يعتبر الطرف الثاني المشتري بأنه عاين الأطيان ويعرفها المعرفة التامة وقبل مشراها على حداثها بسعر الفدان ٣٥ جنياً . . . » وورد بالبند الثالث ما يأتي : « قد اتفق الطرفان على أن الثمن يدفع من المشتريين بالوجه الآتي . . . » ثانياً . لأن مبالغ دفعت وقت تحريره وتعينت المبالغ التي تدفع فيما بعد ثم تعدلت بشرط إضافي في ذيل العقد ثالثاً . لأن الطرفين اتفقا على تحويل البائع للمشتريين عقود الايجار في قدر ثلث سنة ١٩٣١ وعلى أن يدفع المشترون وقت تحرير العقد الرسمي مبلغ ٥٢١ جنياً و ٢٠ ملية في مقابل ذلك . رابعاً . لأن المشتريين تعهدوا بدفع الأموال الأميرية المطلوبة وعوائد الحفر (أنظر البند الإضافي) . خامساً . لأن المشتريين وضعوا أيديهم على الأرض وتنازعوا مع الغير بشأن وضع اليد كما ثبت من مستندات المستأقنين وكما اعترف به محمد بك أحمد ذكرى بمذكرته . سادساً . لأن تحديد الأطيان وبيان مصادر التملك فيها ودفع مبلغ مقدماً وتحديد ميعاد لتحرير العقد ودفع مبالغ أخرى في ذلك الميعاد وتحديد سنة لدفع الباقي . كل ذلك مع ما تقدم يقطع بأن العاقدين أرادوا البيع التام المنجز ومتى تعينت نية الطرفين تعييننا صحيحاً على المبيع حدوداً ومعالم ووافق الايجاب القبول وتعين الثمن طبقاً للمواد ٢٣٥ و ٢٣٦ مدني أصبح عقد البيع عقداً تاماً . أما تحرير عقد رسمي انما هذا أمر يراد به استيفاء الشكل لزيادة الحيلة من الناحية الشكلية ولا يؤثر على العقد الذي تكون تكويننا نهائياً من قبل

والذى أصبح نافذا على الطرفين (أنظر النبعة ٤٧ من كتاب دالوز العملى تحت كلمة بيع)
وحيث والمقد بيع تام منجز فان شرط دفع
الغرامة من جانب البائع مع رده لا استلامه أو
ضياح ما دفعه المشترون هو شرط لا يمكن
تصرفه الى جعل البيع بعربون موقوف على
شرط فاسخ برغبة أحد الطرفين أو وعد
بالباع . وذلك للأسباب الآتية :

أولا . ان طرفى العقد لم يردانه أن يكون عن
بيع بعربون أو وعد بالبائع وليس أدل على
نيتهما هذه من أن البائع عند ما عرض عليه
المشترون في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣١ المبلغ ٣٠٠٠
جنيه وأبى استلامه له فانه ذكر للمحضر علة
عدم الاستلام وهو عدم حلول أجل الوفاء بعد
ولم يذكر شيئا عن البيع بعربون وكذلك لم
يذكر شيئا عن ذلك عند ما عرض عليه
المشترون في ١٦ مارس سنة ١٩٣١ المبلغ الآخر
٣٠٠٠ جنيه ورفض استلامه وقال في سبب
رفضه أنه باع وسجل العقد ولم يشر الى شيء
ما من العربون عند ما عرض في ٢٨ فبراير
سنة ١٩٣١ المبلغ ٢٠٠٠ جنيه الذى استلمه
بعقد البيع الصادر منه . ثانيا . لأن دفع غرامة مساوية
لا استلامه البائع لا يترتب فيه أن يكون عربونا
بالوعد بالبائع طبقا للمادة ١٥٩٠ مدنى فرنسى
التي لم ينقلها الشارع المصرى بالقوانين المختلطة
سنة ١٨٧٥ وبالقوانين الاهلية سنة ١٨٨٣
وان كان لا يشترط في وصف عقد البيع بعربون
أن ترد به وبالذات كلمة عربون ، الا أنه يجب
في جميع الاحوال أن تكون نية المتعاقدين قد
انصرفت فقط الى تقرير حق جواز العدول عن
الوفاء بالالتزام العيى الى الالتزام التعويضى

انصرفا لا يشوبه شك ما . وأما اذا وردت عبارة
الغرامة أو التعويض على سبيل تقرير التعويض
في ذاته من حيث تقريره أولا وتقريره ثانيا
ومن حيث أنه جزاء لمن يخالف نصوص العقد
فانه يجب النظر الى هذا كله كما هو الحال في عقد
المستأقنين على اعتبار أن شرط التعويض قد
ورد ليكون شرطا جزائيا يلتزم به المخالف .
ومتى كان الشرط جزائيا فلمن وضع له طبقا
للمادة ٩٨ مدنى حق المطالبة أما بتنفيذ الالتزام
عينا جبرا على المدين وأما حق المطالبة بالتعويض
وهذا الخيار في المطالبة هو من حق الدائن
وطبقا للبند التاسع من عقد المستأقنين يعتبر كل
من المشترين والبائع دائئا ومدينا بالشرط الجزائى
قبل الآخر فاذا اعتبر المشترون دائئين بالشرط
الجزائى ولهم حق المطالبة بتنفيذ العقد بالذات
أى بتنفيذ الالتزام عينا جبرا على البائع . فكذلك
الحال أيضا بالنسبة للبائع فانه دائئ قبل المشترين
منه وطبقا لأحكام الشرط الجزائى نفسه وله
الحق في الزامهم على أخذ الصفقة جبرا عليهم أو
الحق في المطالبة بالتعويض ومادام التقصير في
الدعوى هو من جانب البائع أصبح المشترون أذ
ذاك في حل من الاستفادة من الشرط الجزائى
ومطالبة مدينهم وهو البائع بتنفيذ العقد عينا
وجبرا عليه اما المستأقنون فلم يحصل من جانبهم
تقصير ما لأنهم قاموا قبل الميعاد المضروب بعرض
المبلغ ٣٠٠٠ جنيه على البائع في ٢٥ فبراير سنة
١٩٣١ قبل حلول أول مارس سنة ١٩٣١ تاريخ
دفعه كما عرضوا أيضا مبلغ ٣٠٠٠ جنيه في ١٦
مارس سنة ١٩٣١ تاريخ تحرير العقد الرسمى
» وحيث لما تقدم يتبين بأن عقد المستأقنين
هو عقد بيع تام منجز وأنه لم يكن وعدا ببيع أو
(٨)

بيعا عربون أو يباع معلقا على شرط فاسخ اختياري للبائع .

وحيث وقد تعلق عقد المستأنفين باعتباره عقد بيع تام منجز بتقرير حقوق انصببت على العقار المباع ولا يمكن انشاؤها في نظر قانون التسجيل الجديد الا بالتسجيل وكان من المستحيل عليهم تسجيل العقد لأن أمضاء البائع غير رسميه بالعقد . فأنهم اضطروا . وقدر فخوا الدعوى أولا بأبواب صحة التعاقد . أى صحة عقد البيع الذى انصب على العقار المبيع بالذات . إلى تسجيل عريضة الدعوى طبقا للمادة ٧ والمادة ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ المؤرخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ والمعمول به من أول يناير سنة ١٩٢٤ وأن كانت المادة ٧ قد أشارت إلى أنواع الدعاوى التى يجوز فيها تسجيل العرائض حتى تكون حجة على الغير بما يشعر أنها وردت على سبيل الحصر فى حدود الحقوق العينية العقارية المتنازع عليها إلا أنه لما قد وردت بالمادة المذكورة عبارة دعاوى الاستحقاق revendication وهى عبارة تنصرف إلى تثبيت الملكية بوجه عام بشكل دعوى أصلية أو دعوى استحقاق أثناء اجراءات نزع ملكية أو تثبيت أى حق عيني عقارى ما فأنه من المتعين إذ ذاك أن تنصرف هذه المادة وفى تفسيرها فى ضوء المذكرة الايضاحية إلى ضرورة حماية كل شخص يدعى حقا قد انصب على عقار وأن هذا الحق لا ينشأ فى نظر قانون التسجيل الجديد إلا بالتسجيل . وأن السبيل الوحيد لحماية مدعى الحق العيني العقارى وهو فى نزاع مع خصم له يدعى ضده هذا الحق بالذات . أن يعلن خصمه والغير بوجه عام بأن له حقا قد انصب على العقار المتنازع من أجله وأن سبيل الأعلان لا يكون الا من طريق تسجيل عريضة الدعوى . وأما القول بأن عريضة

الدعوى لا ترمى إلى تقرير حق عيني وأنها خاصة بالتزامات شخصية بمحتة غير خاضعة للتسجيل وأنه لذلك لا يجوز تسجيلها وإذا سجلت فلا يكون لتسجيلها أثر ماعلى الغير فهو قول منقوض من أساسه . لانه وان كان عقد البيع فى ذاته لا يتقرر به قبل التسجيل سوى التزامات شخصية الا بتسجيله فتنشأ هذه الحقوق العينية العقارية وتسجيل تلك الالتزامات الشخصية الى حقوق عينية عقارية وهذه الاستحالة من شخصية إلى عقارية هى التى أرادها القانون بالذات . على أن هذه الالتزامات الشخصية بعقد البيع غير المسجل لا يمكن وصفها بالحقوق الشخصية البحتة التى يتنافر وصفها بالشخصية مع عينية الحقوق . إنما هى حقوق شخصية اعتبارية لوقت معين أو هى حقوق عينية عقارية فى دور التكوين والأنشاء بحيث تتكون وتنشأ نهائيا إذا ما لحقها التسجيل وهى على هذا الاعتبار حقوق عينية . والعينية معلقة فيها على شرط التسجيل . ومادام أثر تسجيل الحكم فى النزاع فيها ينسحب الى تاريخ تسجيل عريضة الدعوى طبقا للمادة ١٢ من قانون التسجيل فأثر التسجيل واحد على كل حال سواء انصب على عريضة الدعوى أو على الحكم وحيث أنه بمقتضى نص المادة ١٢ من قانون التسجيل الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ رقم ١٨ فأنه يترتب على تسجيل عرائض الدعاوى المذكورة بالمادة ٧ أو التأشير بها أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤثر به طبقا للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق وأصحاب الديون العقارية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى . وحيث أنه تطبيقا لهذه المادة فأنه مادام قد سجلت عريضة المستأنفين قبل تسجيل عقد عهد بك ذكرى فيترتب على هذا التسجيل مع

تقرر بحق المدعى بحكم مؤشربه ان يكون حجة على محمد بك أحمد ذكرى الذي سجل عقد مشتراه بعد تسجيل عريضة الدعوى

وحيث أن محمد بك ذكرى يدعى بأن المستأقنين كانوا يعلمون من قبل بمفاوضاته مع البائع وانهم تعاقدوا مع هذا الأخير أضراراً به أى بمحمد بك ذكرى ويقول المستأقنون من طريق آخر بأن محمد بك ذكرى قد تواطأ مع البائع أضراراً بهم .
وحيث أن كلا من الطرفين يرمى بذلك الدفاع الى اتهام الآخر بتهمة الأضرار به أمام طريق العلم بسبب التصرف أو من طريق التواطؤ التدليسى .

« وحيث إن قانون التسجيل الجديد وان كان قد أراد بالمادة الاولى القضاء على نظرية سوء النية وسبق العلم بالتصرف لما أحاط بهما من مختلف الآراء قضاء وفقها وأصبح مما لا يجوز الدخول في بحثه الآن سبق علم المشتري الذى سجل أولاً بمشتري الذى سجل أخيراً الا انه لما كان الغرض من تلك المادة هو القضاء على هذه النظرية وعدم البحث فيها وضرورة اعتبار الذى سجل أولاً هو المفضل على الذى سجل أخيراً . فان الشارع لم يرد البتة من ذلك ومن عبارة عدم جواز البحث في سوء النية أن يقضى على المبدأ القانونى العادى القائل بأن التدليس أو التواطؤ التدليسى لا ينشئ حقاً ولا يقرر حقاً انما يثنى في مع الحق . ولذا لا يصح القول في نسبة ذلك الى الشارع نفسه واعتباره أنه لم يجز البحث في التدليس والتواطؤ التدليسى وأنه الحق ذلك بنظرية سوء النية وأدخله فيه . وليس أدل على عدم صحة هذا رأى من أن الشارع ذاته بالمادة الثانية من نفس قانون التسجيل لم يرد اجازة العقود المؤبدة للحقوق العينية العقارية إذا شابها التدليس . ويستحيل على الشارع أن يقر في مادة من مواده

صحة العقد المشوب بالتواطؤ التدليسى وأن لا يقرر صحة العقد المشوب بهذا التواطؤ في مادة أخرى . بل لا بد أن يكون حكمه على التواطؤ التدليسى واحداً « وحيث لما تقدم فانه لا يجوز البحث الآن في سبق

علم المستأقنين بمفاوضات الخصم الثالث مع البائع في شرائه للصفقة المتنازع عليها لأن قانون التسجيل الجديد يحول دون الدخول في هذا البحث الخاص بسوء النية على هذا الاعتبار . وأما عن التواطؤ التدليسى الذى يدعيه المستأقنان من حيث القول بوقوعه بين الخصم الثالث محمد بك أحمد ذكرى والبائع أضراراً بهم . فانه وان صح القول قانوناً بجواز اثباته طبقاً لما تقدم بيانه الا أنه لما ان قد سجلت عريضة دعوى المستأقنين قبل تسجيل عقد الخصم الثالث ولم تشب تسجيلهم لها شائبة تواطؤ ما . والخصم الثالث لم يقل بتواطؤ ما . فانه لا محل اذ ذاك للدخول في بحث التواطؤ المقول به ضد الخصم الثالث مادام حق المستأقنين قد ثبت تسجيله ثبوتاً قانونياً صحيحاً قبل تسجيل حق الخصم الثالث (استئناف الشيخ محمد حسين صالح وآخر وحضر عنهم الاستاد السيد حامد هبى ضد الخواجة أنطون سليم شديد وآخر وحضر عن الاول مختار أفندى غالى وعن الثانى عبد العزيز مليكة بك رقم ٣٥٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والفضيلة محمد مصطفى باتا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشدى بك وعبد السلام دهمى بك المستشارين)

١٣٣٣

٢٦ ابريل سنة ١٩٣٢

ملكية - سر استعمال الحق . رفع جدار لمنع الاطلاع . عمل مباح

المبدأ القانونى

للمالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذى ليس للغير حق فيه فيعلى حائطه ويبنى ما يريد مالم يكن تصرفه مضراً بالجار ضرراً فاحشاً ولا يمكن اعتبار الحائط المرفوع

اتقاء لضرر الأطلال حدا من ملكية الجار
أو سوء استعمال للحق

المحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف في محله للأسباب
التي بنى عليها فيتين تأييده .
» ومن حيث أن وكيل المستأنفة كان مقدرا من
أول رفع الدعوى أنها ليست على أساس صحيح
ولذلك قال في مذكرته أنه على فرض عدم وجود حق
ارتفاق لعقار موكلته فإنه ليس للمستأنف عليهم
أن يبنوا الحائط التي بنوها لأن في تصرفهم هذا
ما يدخل تحت نظرية سوء استعمال الحق .
» ومن حيث أن للمالك أن يتصرف كيف
شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه
فيعل حائطه ويبنى ما يريد مالم يكن تصرفه
مضرا بالجار ضررا فاحشا .

« ومن حيث أن وجود الحائط المتنازع على
بقائها هو لا تقاء ضرر الأطلال ولم يكن الغرض
من أقامتها سابقا لخدم ملكية الجار أو الأضرار
به فيكون التصرف لاشية فيه .

« ومن حيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف
في محله و يفتين تأييده .

(استئناف صاحبة السمو الاميرة ماهوش عزيزة هانم فاضل
وحضر عنها الاستاذ عبد المظفر أبو زيد ضد حسن أفندي حماد
وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسن حسني رقم ٢٧٤ سنة ١٩٤٩ قـ
رئاسة وعضوية السيد محمد عبدالحامد الجندى بك وعلى حيدر
حجازي بك واحد مختار بك مستشارين)

١٣٤

٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢

بيع - تسجيل - بيع مرتين - الأفضلية - تسجيل بتدليس -
بطالته .

المدأ القانوني

ناع شخص عينا بعقد غير مسجل فرجع

عليه البائع دعوى بصحة توقيعه على العقد وعقب
صدور الحكم بصحة توقيع البائع على العقد
بيضة أيام وعند ما شعر البائع بأن المشتريين
يعملون لتسجيل الحكم عاد فباع العين
ثانية الى أولاده . رأت محكمة الاستئناف
من هذه الظروف مجتمعة أن البيع الحاصل
لأولاد البائع حصل بطريق التواطؤ بينهما
وبين والدهما اضرارا بالمشتري الاول
وقالت بأنه لا يمكن الاخذ بالقول بأن قانون
التسجيل قضى على نظرية التواطؤ وسوء النية
والخلافات الحاصلة فيها وأن التفاضل في عقود
البيع المسجلة عن عين واحدة ومن بائع واحد
لا يكون الا للأسبق في التسجيل بصرف النظر
عن وجود تواطؤ أو عدم وجوده . ذلك
لأن التدليس عمل منكر لم يدر في خلد مشرع
حمايته بأى وجه من الوجوه فيما يضعه من القوانين
(قانون التسجيل والمادتان ١٤٣ و ١٥١ مدنى)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليهم الأربعة الأول
يستندون في دعواهم على عقد بيع بالعين المتنازع
عليها صادر لهم من جدهم المستأنف عليه الخامس
بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٨ حكم بصحة
توقيعه عليه وسجل بناء على هذا الحكم بتاريخ
١٧ فبراير سنة ١٩٣١ بنمرة ٧١٢

« وحيث ان من ضمن مطاعن المستأنفين
على هذا العقد أنه وصية مضافة الى ما بعد الموت
واستندوا على ورقة عرقية مؤرخة في ١٩ أغسطس
سنة ١٩٢٨ ممضاة من المستأنف عليه الثاني محمود
سيد درويش يقرر فيها أنه واخوته « دفعنا
ثمن المبيع ولو أن البيع حر الا اننا قد تبرعنا لجدا

يمنع قانوننا من تفضيل هذا العقد الذي حصل بهذه الكيفية

« وحيث أن هذا المحكمة لا تأخذ بالقول بأن قانون التسجيل قضى على نظرية التواطؤ وسوء النية والخلافات الحاصلة فيها وإن التفاضل في عقود البيع المسجلة عن عين واحدة ومن باع واحد لا يكون إلا للسابق في التسجيل بصرف النظر عن وجود تواطؤ أو عدم وجوده . ذلك لأن التدليس عمل منكر لم يدر في خلد مشرع حمايته بأي وجه من الوجوه فيما يضعه من القوانين تلك القوانين التي غرضها الأول أن تكون المعاملات بين الأفراد قائمة على أساس الاستقامة والنزاهة ومن الحق الطبيعي لكل شخص أن يعتقد أن من يتعامل معه قوام معاملته الاستقامة وإن القانون يحميه إذا حاد عنها ولهذا كانت كل معاملة أساسها التدليس للاضرار بالغير مخالفة للنظام الاجتماعي العام ولحسن السلوك فهي جديرة قانونا بعدم الاعتبار » وحيث أنه فضلا عما تقدم فإن التدليس الضار بحقوق الغير مما يقع تحت حكم المادة ١٥١ من القانون المدني وموجب للتعويض عنه ويدخل في ذلك إزالته

« حيث أن القول بأن قانون التسجيل مانع من الأخذ بنظرية التدليس السابق ذكرها قول لا محل له من الاعتبار قانونا لأن هذا المبدأ من المبادئ الأولية الطبيعية لا حاجة للنص عليها كما تقدم بيانه ولأن النص في المادة الثانية من قانون التسجيل على أن العقود المقررة للحقوق لا تكون حجة على الغير إذا داخلها التدليس ولو كانت مسجلة وهذا النص لا يدل على أن الشارع باغفاله مثل هذا النص في المادة الأولى من القانون

بالانتفاع بالبيع مدة حياته وأنه لا يجوز لنا التصرف فيه في هذه المدة »

« وحيث أن عقد البيع المذكور بالتسجيل وبالصفة التي كتبت فيه هو بيع لازم نافذ أما الورقة المذكورة فلا تخرجه عن كونه يباعا معتبرا قانونا ويكون الطعن عليه بأنه وصية في غير محله كما لا محل للقول بأن الثمن لم يدفع مع صراحة العقد في ذلك وكما تأكد ذلك من الورقة العرفية المذكورة الصادرة من محمود سيد درويش » وحيث أن المستأنفين دفعا أيضا بأن والدهم المستأنف عليه الخامس باع لها القدر المتنازع عليه بعقد تصدق عليه بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ وتسجل في ١٦ منه بنمرة ٧٠٠ أي قبل تسجيل العقد السابق بيوم واحد وأنه لذلك يكون عقدهما أفضل في الاعتبار القانوني

« وحيث أن المستأنف عليهم الأربعة الأولين يقولون أن عقد المستأنفين المذكور حصل بطريق التواطؤ بينهما وبين البائع بقصد الاضرار بهم » وحيث أن المحكمة ترى صحة هذا الدفع لأنه عقب أن صدر الحكم بصحة توقيع البائع على العقد الصادر للمستأنف عليهم الأربعة الأولين حصل البيع منه للمستأنفين بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣١ أي بعد الحكم بثلاثة عشر يوما عند ما شعر البائع المذكور بأن المستأنف عليهم يعملون لتسجيل الحكم المذكور يضاف إلى ذلك أن المشتريين المستأنفين هما والد هذا البائع . وكل هذه الظروف مجتمعة تدل على أن البيع الحاصل للمستأنفين حصل بطريق التواطؤ بينهما وبين والدهما بقصد الاضرار بالمستأنف عليهم الأربعة المذكورين

« وحيث أن حصول هذا التواطؤ هو تدليس

وقد دفع المستأنفان الاولان حبيب بك نجيب والياس صراف الدعوى أيضا :-

أولا - بأن ليس لجمعية الكلدان الخيرية شخصية معنوية حتى يمكن مقاضاتها في مواجهة بعض أعضائها - وثانيا - بأن هذه الجمعية ليست مدينة في شيء لو رث المستأنف عليهم .

« وبما أن لا محل للدفع بعدم الاختصاص لأن طلبات المستأنف عليهم الخاصة بالالزام بدفع المبلغ موجهة الى المستأنفين الأولين بصفة أولها رئيسا لجمعية طائفة الكلدان الكاثوليكية الخيرية وبصفة الثاني أمينا لصندوقها ومقرها هما والجمعية بمدينة الاسكندرية ولأن رعايا دولة العراق فيما يختص بمصالحهم بالقطر المصري يخضعون لقضاء المحاكم الأهلية لأن هذه الدولة ليست من الدول التي تتمتع بامتيازات تخرج رعاياها عن هذا الاختصاص .

« وبما أن وكيل المستأنف عليهم أظهر استعداده لاثبات صحة التوقيع على السندبن المنوه عنهما فتزى المحكمة أحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف عليهم بكافة الطرق القانونية صحة توقيع القس بطرس عزو على السندبن المؤرخين ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ وأول تشرين الأول (أكتوبر سنة ١٩٢٤) وللمستأنفين الثالث والرابعة النفي بالطرق عينها مع ارجاء البحث في باقي أوجه الدفاع الى ما بعد انتهاء التحقيق

(استئناف حبيب بك نجيب وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد عبد السلام وآخرين وحضر عنهما الاستاذ عبد الحميد يوسف ضد الست جميلة بنت أنطون التماس بصفقتها وحضر عنها الاستاذ أحمد كمال رقم ٤٥٧ سنة ٤٨ ق ٠ وثلثة وعضوية حضرات عبد الباقي زكي القشيري بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

المذكور الخاص بالعقود المنشئة للحقوق قد قصد السماح بإجازة التدليس في العقود المنشئة للحقوق ولم يجزه في العقود المقررة لها وهو ما يذو عنه العقل والذوق السليم .

« وحيث انه لما تقدم وجب الحكم بتفضيل عقد المستأنف عليهم وتأييد الحكم المستأنف (استئناف ابراهيم محمد محمد درويش وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبد الحميد خليل ضد محمد سيد دريش وآخرين وحضر عنهم عدا الاخير الاستاذ فرج يوسف رقم ١٦٢ سنة ٤٩ ق ٠ وثلثة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

١٣٥

٢٨ ابريل سنة ١٩٢٣

اختصاص عام - رعايا دولة العراق . خاضعون لقضاء

المحاكم الأهلية

المبدأ القانوني

يخضع رعايا دولة العراق فيما يختص بمصالحهم في القطر المصري لقضاء المحاكم الأهلية لأن دولة العراق ليست من الدول التي تتمتع بامتيازات تخرج رعاياها عن هذا الاختصاص (المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

المحكمة

« بما أن المستأنفين دفعوا بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى بناء على أن المستأنفين الثالث والرابعة فرج عزو وماري عزو من أهالي العراق وقيمان ببغداد وعلى أنهما ليسا مصريين . كما أن هذين المستأنفين أنكرا توقيع مورثهما القس بطرس عزو على السندبن المرفوع بهما الدعوى المؤرخين في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ وأول تشرين الأول (أكتوبر سنة ١٩٢٤)

١٣٦

٢٨ أبريل سنة ١٩٣٢

- ١ - تعويضات - شرط جزائي . يكفي لتحققه وقوع المخالفة .
عدم لزوم اشتراط استفادة المخالف من مخالفته
- ٢ - تعويضات - شرط جزائي . وجوب تنفيذ ماتم عليه الاتفاق . عدم جواز المنازعة في قيمة الضرر

المبادئ القانونية

(١) يكفي للحكم بالتعويض الجزائي أن يثبت وقوع المخالفة للعقد بفعل المخالف . ولا يست استفاده المخالف لشروط العقد بلازمه لاستحقاق التعويض إذ التعويض قانوناً عبارة عن مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من المكسب اذا كان ذلك ناشئاً عن عدم الوفاء

(٢) أباح القانون الشرط الجزائي لفائدين الأولى قفل باب المنازعة في أهمية الضرر والثانية اعفاء الدائن من أثبات تحقق الضرر فاتفق الطرفان على التعويض ومقداره عند وقوع مخالفة يتضمن اقراراً بالضرر ويجب الأخذ بما تدون في الاتفاق لأنه ارتباط قانوني له قوته وهو شريعة المتعاقدين يقوم مقام القانون في بيان حقوق كل منهما وواجباته

(المواد ٩٨ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥)

المحكمة

نظرا الى ان دعوى وزارة الاوقاف تملخص في ان عمار بريك حمدي المستأنف عليه استأجر منها منها بضمانة محمد بريك حمدي وتضامنه ١٢ س ٨ ط ١٦٦ ف بمقتضى عقد ايجار وقائمة مزاد ملحقة به لمدة ثلاث سنوات من أول نوفمبر سنة ١٩٢٨ لغاية ١ أكتوبر سنة ١٩٣١ باجره

سنوية مقدارها ٧٠٠ مليم ٦ جنيه عن القدان وبشروط منها ان الشرط الثامن من العقد وهو انه « لا يجوز للمستأجر أن يزرع قطناً في أزيد من ثلث مساحة الارض المؤجرة وأنه اذا خالف ذلك يلزم بضمف الايجار » وقد خالف المستأجر هذا الشرط في سنة ١٩٣٠ فزرع ٦ س ٢٣ ط ٤٦ ف قطناً أزيد من ثلث الأطيان المؤجرة واستحق عليه التعويض وقدره ٧٢٥ مليماً ٣١٤ جنيتها . وطلبت الوزارة الحكم لها بهذا المبلغ على الاثنين المستأنف عليهما متضامنين . ونظرا لان محكمة أول درجة أصدرت حكماً المستأنف برفض الدعوى لسببين الأول ان شرط منع زراعة القطن في أزيد من ثلث الاطيان المؤجرة كان ملحوظاً فيه ارتفاع ثمن القطن عن ثمن سائر الحاصلات الزراعية وقد انخفض ذلك الثمن في سنة ١٩٣٠ فاصبح الشرط لغوا لعدم استفادة المستأجر من مخالفة الشرط - الثاني ان وزارة الاوقاف لم يصيبها ضرر ووجود الضرر شرط أساسي لاستحقاق التعويض .

« ونظرا الى ان وزارة الاوقاف رفعت استئنافها عن ذلك الحكم قائلة ان الاتفاق على التعويض جائز قانوناً فيجب الحكم به عند عدم وفاء المستأجر بما تعهد به وان الوزارة قد أصابها ضرر من مخالفة الشرط .

« ونظرا الى ان وزارة الاوقاف قدمت عقد الايجار وفيه الشرط الثامن المذكور كما قدمت قائمة المزاد وقائمة بمساحة الاطيان مؤرخة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٨ وعليها توقيع المستأنف عليهما اللذين لم يدفعوا الدعوى باى دفع .

« ونظرا الى ان السبب الأول الذي بني عليه الحكم المستأنف غير صحيح لأن استفادة المخالف شرط من شروط العقد ليست لازمة لاستحقاق

صرح به المتعاقدان في العقد على أن يكون جزاء للمتعهد كما لا يجوز رفض طلب ذلك الجزاء لانعدام الضرر اذ نص المادة ١٢٣ مدني بنطبق على الحالتين على السواء ويكون اذ ارفض الدعوى لعدم وجود ضرر في غير محله .

« ونظرا الى ان الشرط الجزائي قد أباحه القانون لفائدتين - الاولى قفل باب المنازعة في أهمية الضرر - والثانية اعفاء الدائن من اثبات تحقق الضرر فيكفي للحكم بالجزاء أن يثبت وقوع المخالفة للعقد بفعل المخالف .

« ونظرا الى أنه ثبت من تقرير الخبر في قضية اثبات الحالة ١٩٩٥ سنة ١٩٣٠ محكمة بيا المضمومة أوراقها الملف هذه الدعوى ان بالاطيان المؤجرة ٩ س ٢٣ ط ٢٦ ف مزروعة قطنا في سنة ١٩٣٠ زيادة عن الثلث وقيمة التعويض المستحق عن ذلك حسب الشرط ٣١٤ جنيتها و ٧٢٥ مليا وهو المطلوب الحكم به

« ونظرا إلى كل ما ذكر يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم لوزارة الاوقاف بطلباتها بحكم غيابي لعدم حضور المستأنف عليهما .

(استئناف وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ أحمد حلي ضد عمار بريك حمدي وآخر رقم ٤١٤ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية محمود المرحوشي باشو على ذكي العراقي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

١٣٧

٣ مايو سنة ١٩٣٢

١ - اختصاص المحاكم الأهلية - عدم اختصاصها بالنظر في طلب بطلان قرار صادر من المجالس الحسبية . في حدود سلطتها

٢ - قرارات المجالس الحسبية - عدم نشرها في الجريدة الرسمية .

عدم بطلانها . تسجيل هذه القرارات . كاف لاذاعتها

المبادئ القانونية

(١) المحاكم الأهلية ليست مختصة بالنظر

التعويض اذ التعويض قانونا عبارة عن مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من المكسب اذا كان ذلك ناشئا عن عدم الوفاء (مادة ١٢١ مدني) - سواء اعادت المخالفة بفائدة على المستأنف عليه الاول أو لم تعد .

« ونظرا الى ان السبب الثاني غير صحيح أيضا لان المستأنف عليهما مسلمان في عقد الايجار باستحقاق وزارة الاوقاف. للتعويض عند مخالفة الشرط واقرارهما بالتعويض يتضمن اقرارا بالضرر اذ التعويض عبارة عن مقدار الخسارة كيفما كانت . ويجب الاخذ بما تدون في ذلك العقد لانه ارتباط قانوني له قوته وهو سريعة المتنافدين فتقوم مقام القانون في بيان حقوق كل منهما وواجباته فكيفما ذكرت فيه لزم الوفاء به .

« ونظرا الى ان ذلك الاقرار صريح ولم يكن العقد باطلا لاي سبب من أسباب البطلان القانونية فقد ارتبط به العائدان ويجب أن تأمر المحكمة بتنفاذه بدون زيادة عليه ولا نقصان .

« ونظرا الى ان الشرط الثامن المذكور هو الشرط الجزائي المنصوص عنه في المادتين ٩٨ و ١٢٣ من القانون المدني وقد نصت المادة الأخيرة على أنه « اذا كان مقدار التضمنين في حالة عدم الوفاء مصرحا به في العقد أو في القانون فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر »

ونظراً الى أنه كما لا يجوز الحكم - بناء على هذه المادة الأخيرة - بأزيد أو أقل من القوائد المقررة قانونا في المادتين - ١٢٤ و ١٢٥ مدني - وهي التضمنين المصرح به في القانون عند التأخير في الوفاء بالقرض المالي - ولا يجوز رفضها لعدم وجود ضرر من ذلك التأخير - فكذلك ليس يجوز الحكم بأزيد أو أقل من التضمنين الذي

والفصل في طلب بطلان قرار صادر بالحجر بدعوى أنه صدر بطريق التواطؤ بين المحجور عليه وأقاربه لأن المجالس الحسبية هي السلطة المختصة دون غيرها في مسائل الأهلية وعدمها بناء على القوانين المختلفة الصادرة بتشكيلها وبتحويلها هذه السلطة فقراراتها الصادرة في حدود سلطاتها المخولة لها قانوناً واجبة الاحترام من هذه المحاكم ويكون طلب الحكم بطلانها طلباً مخالفاً للنظام الموضوعي للقوانين الواجبة الاحترام (٢) ليس في نصوص الأحوال الشخصية ولا في قوانين المجالس الحسبية ما يقضى بنشر القرارات الصادرة بالحجر من المجالس الحسبية والا كان القرار الصادر بالحجر كأن لم يكن . ويكفي لإداعتها ما نصت عليه اللائحة من وجوب تسجيل هذه القرارات وتمكين من يريد التعاقد أن يكشف من سجلات المحاكم الشرعية عن أهلية المتعاقد أو عدم أهليته (قانون المجالس الحسبية - والمادة ١٥ من لائحة الترتيب)

المحكمة

« من حيث ان الحاضر عن المستأنفين دفع بعدم اختصاص محكمة مصر بالنسبة لعقد أول المستأنفين استناداً الى ان قيمة هذا العقد ١٤٦ جنياً أى أقل من النصاب الذى تحكم فيه المحكمة الابتدائية .

« ومن حيث ان محكمة أول درجة قضت برفض هذا الدفع وباختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى لان قيمة النزاع تزيد عن النصاب

» وحيث أنه تبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة ان الحاضر عن المستأنفين لم يبد هذا الدفع في جلسات التحضير كما انه بجملة ٧ ابريل سنة ١٩٣١ التى تحدت للرافعة طلب الحاضر عن المستأنفين رفض الدعوى ولم يتمسك بهذا الدفع فى مرافعته ثم حجزت القضية للحكم وفى خلال مدة التأجيل قدم وكيل المستأنفين مذكرة أعلنها للمستأنف عليه فى ١٧ ابريل سنة ١٩٣١ وفيها تمسك لأول مرة بهذا الدفع « وحيث انه كان يجب ابداء هذا الدفع قبل التكلم فى موضوع الدعوى

» وبما أن ابداء هذا الدفع لم يجرى على لسان المستأنفين الا بعد كرتهم وبعد التكلم فى الموضوع فعلى ذلك يكون هذا الدفع قد سقط طبقاً لاحكام المادة ١٣٤ من قانون المرافعات

« وحيث ان المستأنفين يطعنون على القرار الصادر من المجلس الحسبى بالحجر على سيد مرسى أمام البائع لهم للسفاه والغفلة بانه أولا صدر بطريق التواطؤ بينه وبين أقاربه ولهذا فقد طلبوا الى هذه المحكمة الاتعول عليه وثانياً لان هذا القرار على فرض صحته فانه لم ينشر فى الوقائع الرسمية طبقاً لما تقضى به المادة ١٩ من لائحة تنفيذ قانون المجالس الحسبية الصادر فى ١٩ نوفمبر

سنة ١٨٩٦

« وحيث انه بالنسبة لطعن المستأنفين على قرار المجلس الحسبى من انه صدر بطريق التواطؤ يستدلون على ذلك بصدوره من مجلس حسبى مصر مع أن أملاك المحجور عليه واقعه بتأحية سندیون مركز قايوب

« وحيث ان المحاكم الاهلية ليس من اختصاصها النظر والفصل فى طلب بطلان قرار صادر بالحجر لمثل المطاعن التى وجهها المستأنفون الى القرار

الصادر بالحجر على سيد مرسى أمان وذلك لان المجالس الحسبية هي السلطة المختصة دون غيرها في مسائل الاهلية وعدمها بناء على القوانين المختلفة الصادرة بتشكيلها وتتخويلها هذه السلطة فقراراتها الصادرة في حدود سلطتها المخولة لها قانونا واجبة الاحترام من هذه المحاكم ولذلك يكون طلب الحكم بطلانها طلبا مخالفا للانظمة الموضوعة وللقوانين الواجبة الاحترام والقول بغير ذلك يدعوا للقوضى ويعطى لكل هيئة من الهيئات القضائية سلطة بطلان ما تصدره غيرها من الاحكام والقرارات الداخلة في حدود اختصاصها طبقا للقوانين :

« وحيث أنه بالاطلاع على القرار الصادر بالحجر على سيد مرسى أمان تبين انه مستوف لكل ما يطلبه قانون المجالس الحسبية الصادر في سنة ١٨٩٦ من الاوضاع الشكلية .

« وحيث ان صدور هذا القرار من مجلس حسبي مصر جاء موافقا لنص المادة الخامسة من هذا القانون التي تقضى بانه في احوال الحجر يكون الاختصاص للمجلس المقيم بدائره المطلوب الحجر عليه ولا نزاع في أن المحجور عليه كان مقبلا بدائرة مجلس حسبي مصر وقت توقيع الحجر فمن كل ذلك يتعين عدم الالتفات لهذه المطاعن

« ومن حيث عن الطعن الثاني وهو عدم نشر القرار الصادر بالحجر على سيد مرسى أمان بالوقائع الرسمية فليس في نصوص الاحوال الشخصية ولا في قوانين المجالس الحسبية ما يقضى بالنشر والا كان قرار الحجر كأن لم يكن وقد سارت هذه المحكمة على هذا المبدأ (راجع الحكم الصادر بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩١٦ في القضية ١٠٢ لسنة ٣٣ قضاية)

« وحيث أنه مادام ان الغرض من نشر قرارات الحجر بالوقائع هو اذاعة هذه القرارات وتمكين الغير من معرفة أهلية وعدم أهلية المتعاقد فان ما نصت عليه اللائحة من وجوب تسجيل هذه القرارات بالمحكمة الشرعية فيه ما يكفي للاذاعة وتمكين من يريد التعاقد أن يكشف من سجلات المحاكم الشرعية عن أهلية المتعاقد وعدم أهليته » وبما أن قرار الحجر سجل بالمحكمة الشرعية طبقا لنص اللائحة وذلك ثابت من التأشير عليه بما يفيد ذلك وعلى هذا فالمستأنفون هم المخطئون في عدم تحققهم من عدم أهلية من اشترى وامنه « وحيث ان المحكمة لا ترى ان الريع الذي قدره الحكم المستأنف مبالغ فيه

« وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين رفض الاستئناف وتأنيده مع الزام المستأنفين بالمصاريف

(استئناف محمد رزق شحاته وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد العزيز بك مليكة ضد عبدالسلام مرسى أمان بصفته قبا وحضر عنه الاستاذ جان شكرى حلال - نمرة ٩٩ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

١٣٨

٥ مايو سنة ٩٣٢

١ - نزع ملكية - شروط البيع - شرط عدم دفع الثمن - غير مخالف للقانون أو النظام - ثمن مرسى المزداد - دفعه - حالته - توزيع الثمن - أحواله - نتائج بالنسبة للدائنين عاذين أو ممتازين

المبدأ القانوني

ان شرط عدم دفع الثمن الذي يرد في شروط البيع غير مخالف للقانون ولا للنظام - إذ أن القانون يوجب على الراسى عليه المزداد أن يدفع الثمن عند رسو المزداد وكل ما أوجبه

أن يدفع - إذا لم يكن هو طالب نزع الملكية - عشر الثمن والمصاريف. أما إذا كان هو طالب نزع الملكية فلا يلزمه بدفع شيء مطلقاً. خصوصاً والمادة ٦٢٩ مرافعات أجازت أن يحصل توزيع ثمن العقار المبيع حسب درجات الدائنين بغير احتياج لا بداع الثمن بصندوق المحكمة. ولا ضرر في ذلك إذ متى تم التوزيع وصدر أمر القاضي بحصة أحد الدائنين فيه فلماذا الأخير الرجوع على من رسا عليه المزداد بالحصة المذكورة فإن دفعها انتهى الأمر وإن لم يدفعها كان للدائن طلب إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزداد وبهذا يبقى دين الدائن على حاله كما كان قبل إعادة البيع عادياً أو مسجلاً.

(المواد ٥٩٣ و ٥٧٤ و ٦٢٩ مرافعات)

المحكمة

ونظراً إلى أن زكي افندي عبد السيد رفع هذه الدعوى يطلب الحكم فيها باستبعاد الشرط السادس من قائمة شروط البيع في قضية البيع الجبري نمرة ٧٢ سنة ٩٣٠ كلّي نبي سوييف المتضمن « أنه في حالة رسو المزداد على طالب البيع وهو عبد الملك افندي « المستأنف » يعفى من دفع الثمن ويستلم حكم سرسي المزداد بلا تأخير يقطع النظر عما يكون هناك من أرباب ديون أخرى عادية أو مسجلة » - ويقول المدعي أن هذا الشرط ضار بمصلحة الدائنين وعلى الأخص أرباب الديون المسجلة لما يترتب عليه من ضياع حقوقهم واضعافها ونظراً إلى أن الحكم المستأنف قضى للمدعي بما طالب لأنه دائن ذو اختصاص على العين المحكوم بيعها ولأن اشتراط اعفاء المستأنف من دفع الثمن عند رسو المزداد عليه فيه اجحاف بحقوق الدائنين

أصحاب الديون المسجلة والغير مسجلة ولأن ذلك الشرط مخالف للقانون وللنظام ونظراً إلى أن المستأنف مسلم بأن المستأنف عليه الأول من ضمن الدائنين للمستأنف عليه الثاني المزدوعة ملكيته فللمستأنف عليه المذكور - سواء أكان دينه عادياً أو مسجلاً - الحق في طلب الغاء أي شرط من شروط البيع الجبري إذا كان فيه اضرار بصالحه

ونظراً إلى أن الحكم المستأنف لم يبين الاجحاف الذي لحق المستأنف عليه الأول من ذلك الشرط كما أن المستأنف عليه المذكور اقتصر على القول بأن الشرط ضار به

ونظراً إلى أن ذلك الشرط لم يكن مخالفاً للقوانين وللنظام على غير ما قالت به المحكمة الابتدائية إذ القانون لا يوجب على الراسي عليه المزداد أن يدفع الثمن عند رسو المزداد. وكل ما أوجبه أن يدفع - إذا لم يكن هو طالب نزع الملكية - عشر الثمن والمصاريف ليس غير « مادة ٥٧٤ مرافعات » - أما إذا كان هو طالب نزع الملكية فلا يلزمه دفع شيء مطلقاً. وزيادة على ذلك فإن المادة ٦٢٩ مرافعات أجازت أن يحصل توزيع ثمن العقار المبيع على حسب درجات الدائنين بغير احتياج لا بداع الثمن بصندوق المحكمة

ونظراً إلى أنه في الواقع لا ضرر من ذلك الشرط - إذ متى تم توزيع ثمن العقار وصدر أمر قاضي التوزيع بحصة أحد الدائنين فيه فلماذا الأخير الرجوع على من رسا عليه المزداد بالحصة المذكورة فإن دفعها انتهى الأمر. وإن لم يدفعها كان للدائن طلب إعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزداد. وفي هذه الحالة لا ضرر على الدائن لأن دينه باق على حاله كما كان قبل إعادة البيع. عادياً أو مسجلاً. وفضلاً عن هذا فإن المبلغ الصادر به

الامر هو دين ممتاز على العين التي رسا مزادها لانه من ثمنها الذي يبعث به

ونظراً الى جميع ما ذكر يكون شرط عدم دفع الثمن غير مخالف للقانون وغير ضار بالمستأنف عليه الاول و يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بحضور المستأنف عليه الاول وفي غيبة المستأنف عليه الثاني الذي لم يحضر

(استئناف عبد الملك أفندي مختار وحضر عنه مريد غبور ضد ركي أفندي عبد السيد وآخر وحضر عن الاول الاستاذ محمد زهدى نمرة ٤٤٤ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى زكي الرازي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

١٣٩

٥ مايو سنة ١٩٣٢

تركة لا وارث لها - بيت المال - لا يعتبر وارثاً بل أميناً على التركة

المبدأ القانوني

ان وزارة المالية وان كانت تمثل بيت المال فانها لا تعتبر شرعاً وارثه . لانه وان نص شرعاً على أن بيت المال يأتي في الدرجة الاخيرة (العاشرة) من المستحقين للتركة فان معنى ذلك أن بيت المال يكون أميناً يوضع المال تحت يده ليصرف في مصارفه الشرعية فإذا لم يوجد أحد من الورثة تودع التركة في بيت المال على أنها مال ضائع فتصير لجميع المسلمين . وعلى كل حال فان بيت المال لا يجوز هذه التركة بطريق الارث .

المحكمة

« حيث ان محكمة اول درجة اصابت الحقيقة في تقريرها برفض الدفع الفرعي للأسباب التي

اخذت بها والتي تقرها هذه المحكمة

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فإنه في الواقع يجب ان لا تتمسك وزارة المالية بنكرانها صفة وارث آخر لانها وهي تمثل بيت المال لا تعتبر شرعاً وارثة فإنه وان نص شرعاً على ان بيت المال يأتي في الدرجة الاخيرة (العاشرة) من المستحقين للتركة فان معنى ذلك ان بيت المال يكون أميناً يوضع تحت يده المال ليصرف في مصارفه الشرعية أي انه إذا لم يوجد أحد من الورثة توضع التركة في بيت المال على أنها مال ضائع فتصير لجميع المسلمين وعلى كل حال فان بيت المال لا يجوز هذه التركة بطريق الارث (راجع في ذلك صحيفة ٢٦ من الجزء الثالث من كتاب شرح الاحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للشيخ محمد زيد بك) وقد استدلل على رأيه هذا بأن الذي اذا لم يكن له وارث فان ماله يوضع أيضاً في بيت المال مع أنه لا ميراث للمسلم من غيره وبأنه يجوز للمتولى شئون بيت المال ان يسوي بين المذكر والمؤنث من المسلمين في العطية من ذلك ولا تسوية بينهما في الموارث

« وحيث انه لم يبق بعد ذلك الا العقد الذي قدمت الوزارة أخيراً صورة شمسية منه مع ترجمة غير رسمية ومحل التمسك بهذا العقد انما يكون عند نظر الموضوع

(استئناف وزارة المالية وحضر عنها الاستاذ توفيق حنين بك ضد أصحاب السمو الامراء عباس حلمي وآخرين وحضر عنهم الاستاذان اسكندر ابراهيم وأمين برسوم عن الثاني والثالث والرابع والاستاذ احمد بك رشدي عن ورثة المرحوم احمد أفندي صادق - رقم ١٠٩٧ سنة ٤٦ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وعلى حيدر حجازي بك واحد مختار بك مستشارين)

قضايا المحاكم الكلية

١٤٠

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٤ مايو سنة ١٩٣٠

١ - ناظر وقف - غاصته شخصياً - خطأ - لمناسبة إدارته للوقف -

قصر الحكم عليه شخصياً

حيز تحفظي - من دائن الناظر - تحت يد مستأجرى

الوقف - بطلانه - عدم جواز تثيته

٢ - استئناف - عن حكم صادر على خلاف حكم سابق - زوال التناقض

بينهما - عدم تطبيق المادة ٢٥٢ مرافعات

المبادئ القانونية

(١) اذا خوصم ناظر الوقف شخصياً عن خطأ شخصي له لمناسبة إدارته للوقف ودون أن يكون لخطأه مساس بأدارة الوقف - وجب قصر الحكم عليه وحده دون الوقف . فاذا توقع حيز تحفظي من أجل ذلك من خصم الناظر تحت أيدي مستأجرى الوقف وجب الغاء هذا الحيز عند التظلم ووجب عدم تثيته عند نظر دعوى الموضوع لأنه لا شأن للوقف بالخطأ الشخصي البحت للناظر

(٢) لا يؤخذ بالمادة ٢٥٢ مرافعات المحاماة بجواز استئناف حكم نهائي صادر على خلاف حكم سابق اذا كان الحكم الثاني المستأنف قد تناول في نصه الحكم في مسألتى الزام المستأنف بالمبلغ وتثبيت الحيز . ثم تنازل المستأنف عليه عن الجزء الحاصل فيه التناقض وبقي الجزء الآخر منفصلاً لا تربطه بالجزء الثاني رابطة عدم القابلية للتجزئة لأن العلة

في جواز رفع استئناف عن حكم نهائي صادر على خلاف حكم سابق هو التناقض في الحكمين . فاذا زالت العلة وزال التناقض بين الحكم الأول والجزء الحاصل فيه التناقض من الحكم الثاني زال بذلك هذا المعلوم وارتفع التناقض وأصبح لا محل لجواز الاستئناف (قانون العدل والانصاف و ٤١ و ٢٥٢ مرافعات)

المحكمة

» حيث أن المستأنف يرد على ذلك بأنه رفع استئنافه عن حكم صادر على خلاف حكم سابق بالمادة ٢٥٢ مرافعات .

» وحيث انه وقد صدر الحكم أولاً حقيقة بقبول التظلم بشأن الحيز المتوقع تحت يد مستأجرى الوقف والغاء الحيز وذلك بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ فإنه ما كان يجوز لمحكمة أول درجة أن تأتي بعد ذلك في الدعوى الموضوعية وتقضى بتثبيت ذلك الحيز الملغى بحكمها الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وهو المستأنف الآن وعلى الأخص اذا لوحظ أن الدعوى الموضوعية انصرفت الى طلب الحكم على ناظر الوقف شخصياً باعتباره مسئولاً عن خطأه الشخصي وباعتبار أن الوقف بالذات غير مسئول عن خطأه الشخصي الذي لا يتصل بصلة ما مباشرة أو غير مباشرة بأعماله من حيث ادارة الوقف . ومادامت الدعوى شخصية ضد ناظر الوقف عن خطأ شخصي له فما كان يجوز حتماً تثبيت الحيز

المتوقع تحت يد مستأجرى الوقف لأن هذا التثبيت لا يكون الا اذا كان الوقف هو المخاصم بالذات في شخص ناظره . وأما الناظر مخاصم بصفته الشخصية كما هو ثابت بأسباب الحكم المستأنف الآن فقد انقطعت رابطة بالوقف في هذه الحالة ولذا لا يجوز المساس بحقوق الوقف قبل المستأجرين

« وحيث لذلك يكون قد وقع تناقض حقيقة بين حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ القاضي بالقاضي الحجز وحكم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ القاضي بتثبيته . ومن شأن هذا التناقض أن يجعل حكم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قابلا للاستئناف لصدوره على خلاف حكم سابق عليه صادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩ طبقا للمادة ٢٥٢ مرافعات » وحيث أنه لما كان الحكم المستأنف الصادر على خلاف حكم سابق تناول في نصه الحكم بالزام الناظر شخصيا بالمبلغ مع الحكم بتثبيت الحجز أي تناول في نصه موضوعين المبلغ والحجز . ولما كان المحكوم له في ذلك الحكم قد قرر بتنازله عن الجزء من الحكم الصادر بتثبيت الحجز كما هو ثابت بمحضر جلسة اليوم - فقد ارتفع بذلك التناقض المقول به بين الحكمين بشأن الحجز وحده وأصبح الحكم المستأنف مقصورا على المبلغ دون غيره . ومتى كان الأمر كذلك فقد زالت علة رفع هذا الاستئناف . لأنه من الأصول العلمية الصحيحة بشأن المادة ٢٥٢ مرافعات أنه اذا زال التناقض بين الحكمين في الموضوعات التي دفع فيها التناقض فقد زالت بذلك أيضا علة الاستئناف . سواء كان زوال العلة أي التناقض حاصلًا أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة ثاني درجة يعد رفع الاستئناف وأما ما بقي من الحكم

الثاني المستأنف فإنه يصبح نهائيا غير قابل للاستئناف مادام أنه بعيد عن التناقض المقول به وما دام أنه مستقل بما قضى فيه وما دام أنه لا يتصل اتصالا غير قابل للتجزئة بالجزء الحاصل فيه التناقض .

« وحيث لذلك يتعين قبول الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب

(استئناف الحاج محمود أحد الرؤى بصفته وحضر عنه الاستاذ كامل سعد صديف طلبوا آخرين رئاسة وعضوية حضرات عبدالسلام نفهيك رئيس المحكمة والقاضين جمال الدين أباطهك وزكي خير الاوتيجي - رقم ١٦٣ سنة ٩٣٠)

١٤١

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١٧ يناير سنة ٩٣١

- ١- مستأجر ملزوم بتعويض الحريق . جوازه
- ٢- تأمين . امتياز المؤجر . على بضائع المستأجر . في المادة ٥١٠ مدني . عدم اعتباره

المبادئ القانونية

- (١) الاتفاق على ملزومية المستأجر بتعويض الحريق في جميع الأحوال شرط جائز قانوناً
- (٢) ان حق امتياز المؤجر على بضائع المستأجر يعتبر تأميناً بالمعنى المقصود من المادة ٥١٠ مدني

(المواد ٣٦٧ و ٥١٠ مدني وتقرن ٣٩٢ مدني و ١٧٣٣ مدني فرنسي)

المحكمة

« حيث أن دعوى المدعية تملخص في ان ناشد أفندي نجيب الذي حصل التنازل عنه استأجر

في تنفيذ كل تعهداته والذي تستند عليه المدعية في دعواها ينص على ان المستأجر ملزم بحوادث الحريق ومكلف بتعويضها مهما كان سببه الا اذا اثبت ان الحريق جتائي من شخص غير تابع له وانه قام بالمحافظة فعلا على المحل المؤجر وحراسته حراسة كافية وما دام لم يقم باثبات ذلك فلا يلتفت لدعواه

« وحيث ان هذا البند صريح اولا في مسئولية المستأجر عن حوادث الحريق مهما كان سببها سواء كان باهمال المستأجر او بالقضاء والقدر لانه لا يستثنى الا حالة واحدة وهي حصول حريق جتائي من شخص غير تابع للمستأجر وبالطبع لا تناول هذه الحالة حالة القضاء والقدر كما ان التحفظ الاخير الخاص باثبات المستأجر انه قام بالمحافظة على المحل المؤجر خاص فقط بحالة حصول الحريق الجتائي من شخص اجنبي وليس هو وكل ما يجب على المستأجر بيئته كما يدعي المدعي عليه وتانيا . من ان على المستأجر اثبات ان الحريق جتائي من شخص غير تابع له

« وحيث وان ما اورده وكيل المدعي عليهم في مذكرته من اقوال شراح القانون المصري الذي اغفل حالة الحريق ولم يقرر قواعد لها مثل القانون المدني الفرنسي في المادة ١٧٣٣ وهو وجوب الرجوع إلى القواعد العامة من حيث اثبات تقصير المستأجر والقضاء على الاثبات على المؤجر لم تغير شيئا حتى في حالة وجود اتفاق صريح بين طرفي المصوم تقضى بعكسه

« وحيث ان الاتفاق على الزام المستأجر بتعويض حريق المحل المؤجر في حالة حصول الحريق بالقضاء والقدر وبحادثة جبريه ليس فيه مخالفة للنظام العام والاداب العامة — وقد قضى القانون المدني نفسه في احوال مشابهة في المادة ٣٩٢ بأن

بضمانة وتضامن مورث المدعي عليهم الباقي في الدعوى عشرة قزاريط في دور ارضى من المنزل المبين في عريضة الدعوى وحصل حريق في المحل المؤجر باهمال أحد عمال محل المستأجر وأن الاخير وضامنه المدعي عليه مسئولين عن الحريق بنص المادة الثانية من عقد الايجار التي تلزمهما بالتعويض سواء كان الحريق باهماله او بالقضاء والقدر . وقد رفعت المدعية دعوى باثبات حالة المحل المؤجر وقرر الخبير المتدب فيها مصاريف اعادة الحالة إلى أصلها بمبلغ ٢٥٠ جنيها ولذلك تطلب الحكم بالزام المدعي عليه بدفع المبلغ المذكور مع مبلغ ٣٠ جنيها تعويض قيمة الاجرة مدة اعادة الشيء لاصله

« وحيث ان المدعي عليه دفع الدعوى (أولا) أنه لا يسأل طبقا للقواعد العامة الا عن الحريق الذي ينشأ عن خطأ مضمونه وقد أثبت تحقيق البوليس في حادثة الحريق أنه حصل بالقضاء والقدر (ثانيا) أن البند الثامن من عقد الايجار يلزم المستأجر في حالة حصول الحريق بالقضاء والقدر . وان ألزمه بذلك أو فرض عليه غير الاثبات فهو الزام باطل كما ان كل ما يلزمه به عقد الايجار هو اثبات انه قام بالمحافظة على المحل (ثالثا) ان مسؤوليته بصفته ضامنا للمستأجر قد انتهت لان المدعية قد اضاءت التأمينات بتقصيرها فبرأت ذمته هو طبقا للمادة ٥١٠ من القانون المدني . ورابعا وخامسا ان غير المدعية قام باصلاح المحل المؤجر وان المدعية على كل حال لا تخصها من الدكان المؤجرة الاجزاء معين يجب قصر قيمة التعويض عليه

« وحيث أن البند الثامن من عقد الايجار الموقع عليه من مورث المدعي عليهم بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ بصفته ضامنا متضامنا مع المستأجر

المستأجر لا يجوز له تنقيص الاجرة اذا هلك الزراع بحادثة جبرية وفي آخر المادة الثالثة يجوز اتحاق المستأجر والمؤجر على الزام الاول بالاجرة حتى اذا منعت الحادثة الجبرية من تهيئة الارض المؤجرة او بذرها

« وحيث ان القاء عبء الاثبات على المستأجر في احوال الحريق لا يخالف النظام العام ايضا — بل ان المادة ١٧٣٣ من القانون المدني الفرنسي السابق الاشارة لها قد نصت على ذلك صراحة اذ قررت « ان المستأجر مسئول عن الحريق ما لم يثبت انه حصل بالقضاء والقدر او بحادثة جبرية او من عيب في البناء » فعبء الاثبات هنا واقع صراحة على المستأجر على انه ليس معنى القاء عبء الاثبات على المستأجر ان التحقيق الذي خص القانون النيابة به لكشف الحقائق في الجنايات ينتقل الى المستأجر وهو احد الافراد كما يدعى المدعى عليه فان تحقيق الجنايات لا يزال من عمل النيابة ولكن للمستأجر ان يبين ان النيابة قد حققت بالفعل وقامت باثبات ان الحريق جنائي من مثل شخص غير تابع للمستأجر

وحيث ان عقد الايجار وهو اتفاق الطرفين قضى بمسئولية المستأجر في حالة حصول الحريق بالقضاء والقدر وقد سبق ان هذا الاتفاق جائز فلا محل لبحث اقوال الشراح واحكام المحاكم الفرنسية التي اوردتها المدعى عليه في مذكرته عما يجب الزام المستأجر باثباته طبقا للمادة ١٧٣٣ من القانون المدني الفرنسي لان هذه المادة تخلي مسئولية المستأجر في حالة اثبات حصول الحريق بالقضاء والقدر

وحيث ان المدعى عليهم دفعوا ايضا بسقوط حق المدعية ضدهم تطبيقا للمادة ٥١٠ التي ننص على براءة ذمة الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن

بتقصيره من التأمينات التي كانت له — لان للمدعية حق الامتياز على بضائع المستأجر الموجودة في المحل المؤجر والامتياز يدخل ضمن التأمينات المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر وقد كان المستأجر مؤمنا على بضائعه من الحريق عند احدى الشركات وقبض قيمة التعويض من الشركة فعلا وهذا التعويض يقوم محل البضائع ولذلك ينتقل حق امتياز المؤجر على قيمة التأمين والتعويض لدى الشركة وكان الواجب على المدعية ان تمجرت تحت يد شركة التأمين على قيمة التعويض المستحق عليها للمستأجر ولكنها لم تفعل وتركته يقبض التأمين فتكون بذلك قد أضاعت امتيازها بتقصيرها واسقطت حقها قبل الكفيل وهو مورث المدعى عليهم الذي اصبحت ذمته بريئة من الدين طبقا للمادة ٥١٠ من القانون المدني . وحيث انه فضلا عن ان المدعى عليهم لم يقدموا ضمن مذكرتهم حكما واحدا من المحاكم الفرنسية أو شرحا من الشراح الذين استشهدوا بهم يقرر صراحة بأن حق امتياز المؤجر على بضائع المستأجر يدخل ضمن التأمينات المنصوص عنها في المادة ٥١٠ مدني فان احكام المحاكم الأهلية قد أجمعت على ان هذا الحق لا يعتبر تأمينا بالمعنى المقصود في المادة ٥١٠ مدني — راجع حكى استئناف مصر ٢ ابريل سنة ١٨٩٦ و ٤ فبراير سنة ٩١٤ المنشورين في مرجع القضاء الجزء الثاني صحيفة ٨٢٢ و ٨٢٣ بندي ٣٣٤٨ و ٣٣٥١ .

وحيث انه على فرض اعتبار حق المؤجر على بضائع المستأجر ضمن التأمينات المنصوص عنها في المادة ٥١٠ فان المدعية لم تتسبب في ضياع بضائع المستأجر بتقصيرها بل هلكت بالحريق الذي لم يكن لها يد فيه وليست المدعية ملزمة بالبحث والتقصي وراء المستأجر لتعرف ان كان

وان الوزارة لم تتخذ الوسائل اللازمة لتقوية حوائط الدكان حتى أصبح المنزل آيلا للسقوط وهجره السكان خشية على سلامتهم وقد رفعت المدعية ازاء ذلك دعوى اثبات حالة أمام محكمة الموسيقى وعين فيها خبير ثبت من تقريره ان الدكان التابعة للوزارة متهدمة وانه نشأ عن تهدمها خلل في مباني المنزل يلزم لاصلاحه مبلغ ١٣٨ جنيتها و ٤٠٠ مليم فضلا عن الضرر الذي نشأ عن خلو المنزل من ساكنيه بسبب تهدم البناء من أول مايو سنة ١٩٣٠ لغاية يوليو سنة ١٩٣٠ وقدره ٣٠ جنيتها وأضاف الى ذلك مبلغ ١٠ جنديات مصاريف دعوى اثبات الحالة فيكون المجموع ١٨٨ جنيتها و ٤٠٠ مليم وفي أثناء سير الدعوى عدلت المدعية طلباتها الى مبلغ ٢٤٠ جنيتها و ٨٤٠ مليا لان الخبير في الدعوى التكميلية قرر مبلغ ٢١٦ جنيتها و ١٤٠ م لاصلاح منزل المدعية وبإضافة ٣٠ جنيتها أجرة الخلو يكون المبلغ ٢٤٦ جنيتها و ٨٤٠ مليا وهو المبلغ المطالب به .

« وحيث ان ما ذهبت اليه المدعية من أن صاحب السفل عليه اصلاح الخلل في محل صاحب العلو اذا كان ذلك ناشئا عن ضعف مبانيه لا يبرره المنطق اذ لا يعقل أن يكلف انسان باصلاح مال غيره ومع ان ذلك الشخص لا يمكنه اجباره على ذلك وكل ما أعطاه القانون هو الحق في طلب بيع ملك من يمتنع عن اصلاح الخلل فملكه (راجع المادة ٣٧ من القانون المدني وما يليها وهي التي تفصل في هذا النزاع) وقد جرى القضاء على تطبيق هذه القاعدة في أحكامه باضطراد - راجع الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر الاهلية في ٦ مارس سنة ١٩١٩ المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الحادية عشر عدد ٨ صفحة ١٥ وكذلك الحكم الصادر من محكمة مصر الابتدائية في (١٠)

مؤمنا على بضائعه لدى احدى الشركات لتجيز تحت يدها ومن ثم لا تكون المادة ٥١٠ مدني منطبقه على المدعية بأي حال من الاحوال وحيث ان دفاع المدعى عليهم بأن مورثهم لم يضمن المستأجر الا في سداد الاجرة المتأخرة فقط في غير محله لأن عقد الضمان المذيل بعقد الايجار كما ينص صراحة على ضمان تنفيذ جميع التعهدات المحررة بشروط الايجارة كذلك ينص « على التعهد بدفع الاجرة وكل مبلغ سواء كان من الاجرة أو التعويضات أو العطل أو الضرر »

(قضية وزارة الأوقاف بصفتها وحضر عنها الاستاذ محمود القاضي ضد ورة المرحوم أحمد أفندي حسن السيد رقم ٤٠٧ سنة ٩٢٧ ك . رئاسة وعنوية حضرات القضاة أحمد مدني محبوب ومحمد بدير وحسن ابراهيم الطوبى)

١٤٢

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢٦ مايو سنة ١٩٣١

صاحب السفل - ترميم مبانيه - جوازه - الزامه بالبيع جبرا

المبدأ القانوني

لا يلزم صاحب السفل بأصلاح سفله ليمكن صاحب العلو من البناء عليه أو ترميم مبانيه وانما يجوز له بيع السفل جبرا على صاحبه (المواد ٣٧ وما بعدها مدني)

المحكمة

« حيث ان المدعية قالت في دعواها أن وقف الست سكيئة خاتون المشمول بنظرها له منزل كائن بدرب المناصرة بشارع السد قسم السيدة زينب وان هذا المنزل له حق الركوب على دكان لوزارة الاوقاف واقعة في نهاية الحد القبلي للمنزل على شارع السد وانه حصل خلل في حوائط هذه الدكان مما أثر على سلامة المنزل القائم عليها

المدعى عليه لأشغاله المساحات الموضحة بعريضة الدعوى والكشف المقدم منها والموضح فيه بيان المدة عن الرسوم المطلوبة

« وحيث أن المدعى عليه يدعى أنه لم يشغل سوى ٩ أمتار طولية فقط وأن تسليم الأرض كان في شهر مايو سنة ١٩٣٠ و١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وطلب الاحالة الى التحقيق لاثبات هذه الوقائع » وحيث أن مندوب مصلحة الأملاك يرتكن على المحاضر الإدارية المحررة بمعرفة مندوب المصلحة وهو من الضبطية القضائية وأن المحاضر حجة على ما فيها وطلب رفض طلب التحقيق .

« وحيث أنه ورد في نص المادة ١٣٩ في تحقيق الجنايات ما يأتي : يعتمد في مواد المخالفات التي تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون بذلك الى أن يثبت ما يتناهى فيها

« وحيث ان الشارع نص بصريح العبارة في المادة المتقدم ذكرها أنه يجوز اثبات ما ينفي تلك المحاضر ومن ضمن طرق الاثبات بشهادة الشهود أو غير ذلك . (أنظر هذا المبدأ في جرامولان تحقيق الجنايات المصري الجزء الأول ص ٣٣٠ بند ٣٥٢ الذي ورد فيه أنه يجوز اثبات خلاف ما ورد في محاضر المخالفات بشهادة الشهود)

« وحيث انه فضلا عن ذلك في محاضر المخالفات تحوز قوة الاثبات force probante بالنسبة الى الدعوى العمومية اما في الدعاوى المدنية فالأمر بخلاف ذلك وليست لهذه المحاضر قوة الاثبات في الطلبات المدنية الا في حالة التعويض المدني عن الضرر الذي ينشأ عن المخالفة وفي غير ذلك لا يكون لها مثل هذه القوة في الاثبات وليست هي من المحررات الرسمية التي يجب الطعن فيها الطعن فيها بالتزوير (انظر دالوز براتيك جزء ٩ تحت

٩ نوفمبر سنة ٩٢٢ القضية نمرة ٣٤٧ سنة ٩٢١ » وحيث ان المدعية لم تطلب ما أعطاها القانون من حق طلب اجبار الوزارة على بيع الدكان ولا تملك المحكمة الحكم في ذلك من نفسها ولا يسعها ازاء ذلك سوى رفض طلبات المدعية .

(قضية الست فلك نظيره بصفتها وحضر عنها الاستاذ حسن أفندي محمد ضد وزارة الاوقاف وحضر عنها الاستاذ محمد القاضي رقم ١٩٩ سنة ٩٣٠ ق . رئاسة وعضوية حضرات القضاة نصار على بك وأحمد قزاد ومحمد عباس)

١٤٣

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

محاضر مخالفات - أثرها في الاثبات بالنسبة للدعوى العمومية . ثابت .
وبالنسبة للدعاوى المدنية وغيرها . لا قيمة لها . الا في حالة التعويض عن المخالفة

المبدأ القانوني

ان المحاضر التي يحررها رجال الضبطية القضائية في المخالفات تحوز قوة الاثبات force probante بالنسبة الى الدعوى العمومية أما في الدعاوى المدنية فالأمر بخلاف ذلك وليست لهذه المحاضر قوة الاثبات في الطلبات المدنية الا في حالة التعويض المدني عن الضرر الذي ينشأ عن المخالفة . وفي غير ذلك لا تحوز مثل هذه القوة في الاثبات وليست هي من المحررات الرسمية التي يجب الطعن فيها بطريق التزوير

(تراجع المادة ٣٩ تج)

المحكمة

« من حيث ان المدعية طلبت بعريضة دعاوها الحكم ضد المدعى عليه بالزامه بمبلغ ٣٧٠ جنينها و ٤٠ مليا وذلك قيمة الرسوم المستحقة على

والمدين المفلس على الاختصاص في التقاضي لا يجب أن يتعدى أثره اليهم فضلا عن أن القانون التجاري نص على إجراءات ضرورية عقب الحكم بأشهار الافلاس يقوم بها القاضي المتدب مأموراً للتفليسة ووكيل الدائنين وغير ذلك مما يتعذر أدائه إلا في محل تجارة المدين نفسه

(المادة ٢٤ مرافعات فقرة رابعة وسابعة و ٢٣٤ و ٢٤١ و ٢٤٦ تجارى)
المحكمة

« من حيث ان المدعى طلب الحكم بأشهار أفلاس المدعى عليهم واركن على الكيالة المؤرخة ٢٥ يونيه سنة ١٩٣١ الموقع عليها بمضاءات المدعى عليهم والتي عمل عنها بروتستو عدم الدفع في تاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٣١ وكيالات أخرى لم يعمل عنها بروتستو.

« وحيث ان المدعى عليهم دفعوا بعدم اختصاص محكمة مصر بالحكم بأشهار الافلاس لانهم تجار بطنطا ورد المدعى على هذا الدفع بأن الكيالات التي تمسك بها مشروط بها أن يكون الدفع والتقاضي بمصر

« وحيث ان المحكمة المختصة بأصدار حكم أشهار الافلاس هي المحكمة التي يقع في دائرتها محل تجارة المدين المعسر والمتوقف عن الدفع دون سواها وهو المحل الذي يدير فيه أعماله التجارية ويسمى محل الإقامة التجاري Domicile Commerciale حتى ولو أقيم في سند الدين أن يكون الدفع أو التقاضي في جهة أخرى وحكمة ذلك ظاهرة لأن الحكم بأشهار الافلاس لا يقتصر أثره على طرفي الخصوم في الدعوى فقط حتى يسوغ لها الاتفاق على أية محكمة انما يتعداها الى غيرهما من باقي الدائنين الذين لهم عقب أشهار

عنوان Preuve بند ١٦٣ . أنظر أيضا حكم محكمة أسيوط ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٣ مجموعة رسمية سنة ٢٤ عدد ٥٧ ص ٩٥

« وحيث انه مما تقدم يتعين الحكم باحالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المدعية بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة بان المدعى عليه شغل المساحة الموضحة في عريضة الدعوى والكشف المحرر عنها وفي المدة المذكورة في ذلك الكشف والمدعى عليه النفي بأن يثبت بأنه لم يشغل سوى ٩ أمتار طولية وانه سلم الارض في مايو سنة ١٩٣٠ واكتوبر سنة ١٩٣٠

(قضية مصلحة التجارة والصناعة ضد مرسى على يوسف رقم ٥٨٩ سنة ١٩٣١ ك . رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكي خير الابونجي ومحمد كامل وعوني ومحمد عباس)

١٤٤

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

٢١ ديسمبر سنة ٩٣١

اختصاص - في دعوى اشهار افلاس . المحكمة الكائن بدائرتها محل المدين التجارى . الاتفاق في سند دين على التقاضي في محكمة أخرى . لا تأثير له

المبدأ القانوني

ان المحكمة المختصة بأصدار الحكم بأشهار الافلاس هي المحكمة الكائن بدائرتها المحل التجارى للمدين المعسر دون سواها أى المحل الذى يباشر فيه أعماله التجارية . فالاتفاق بين الدائن والمدين المعسر على التقاضي الوارد في سند الدين أمام محكمة أخرى لا يغير الاختصاص بالنسبة الى الحكم بأشهار الافلاس بل تكون محكمة المحل التجارى للمدين وحدها هي المختصة بأشهار افلاسه وحكمة ذلك أن الحكم بأشهار الافلاس يولد حقوقا لباقي الدائنين الآخرين . فالاتفاق المبرم بين أحد الدائنين

الحكم بالأفلاس حق التدخل لحفظ حقوقهم واقتضاء ديونهم من أموال مدينهم المفلس وذلك بعد جرد ماله وما عليه ولا يتسنى ذلك إلا في الحل الذي يتعاطى فيه المدين تجارته

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن القانون التجاري نص على بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها عند صدور الحكم بالأفلاس منها تعيين قاض من قضاة المحكمة مأموراً بالتفليسه (مادة ٢٣٤ تجارى) ويناط به تعجيل أشغال التفليسة وملاحظة ادارتها ودعوة جميع الدائنين للاجتماع برئاسة (مادة ٢٤٦ تجارى) ووضع الاختتام على مخازن المفلس ومكاتبه (مادة ٢٤١ تجارى) وهذه الإجراءات وغيرها يتعذر القيام بها لقاض بعيد عن محل تجارة المدين المفلس لذلك أجمع الشراح والمحاكم على أن المحكمة المختصة بأصدار حكم الأفلاس هي محكمة محل تجارة المدين - يراجع دلويز براتيك جزء ٦ ص ١٤٨ بند ٦٦ وما بعده تحت عنوان أفلاس اذ ورد فيه أن المحكمة الوحيدة المختصة بإعلان التفليسه هي المحكمة الكائن بدائرتها محل التجارى للمدين حتى ولو كان له محل شخص غيره . أنظر أيضاً ليون كان جزء ٧ بند ٨ ونابيير جزء ١ ص ٢٧٧ ويراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٠٨ مجموعته سنة ٢٠ ص ٢٠٥ وجاء فيه ان طلب أشهر الافلاس يجب أن يرفع امام المحكمة الكائن في دائرتها محل الحل الذى يباشر فيه تجارته وورد في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ يونيه سنة ١٩١٣ مجموعة مختلطة سنة ٢٥ ص ٤٥٤ أن الاتفاق الوارد في العقد أن محكمة أخرى مختصة بالتزاع الذى ينشأ عن ذلك العقد لا يترع اختصاص محكمة محل

تجارة المدين المفلس بأصدار الحكم بالأفلاس وهو الحل الذى يباشر فيه أعماله التجارية

exploitation commerciale

« وحيث أنه مما تقدم يكون الدفع بعدم الاختصاص على أساس صحيح ويتعين قبوله والحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى (قضية الخواجه ابي كوهين وحضر عنه الاستاذ زكى مرارى ضد أولاد مصطفى المصطفى وحضر عنهم الاستاذ احمد ملكى رقم ٢١٠٧ سنة ١٩٣٦ - رئاسة وعضوية حضرات القضاة زى خير الابوتيجي ومحمد كامل عوفى وحسن عبد الوهاب)

١٤٥

محكمة أسيوط الابتدائية الأهلية

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢

تركة - دين - ضمان التركة للدين . طبقاً للقاعدة المقررة بالنسبة للورث . وبالنسبة للورث . أثرها في تصرفات الورث

المبدأ القانوني

ان القاعدة الشرعية (لا تركة الا بعد وفا . الدين) قد أقرها القانون المدنى بالمادة ٥٤ وليس من مقتضى هذه القاعدة الغاء التصرفات الحاصلة من الوارث في أعيان التركة مادام الدين يدفع أو يضمن دفعه منها إذ أن القيد الوحيد لا اعتبار أملاك المورث تركة مملوكة للورثة هو أن توفي ديون المورث

ولا يمكن أن تكون هذه القاعدة المقررة قانوناً معدومة الاثر بالمرّة بالنسبة لتصرفات الوارث التي تسجل دون أن يكون هناك تسجيل سابق ضد المورث خصوصاً وأن نظام التسجيل لم يكن معروفاً في الشريعة الإسلامية

اذن تعتبر اعيان التركة مرهونة رهناً قانونياً من أجل دين المورث

وليس بعسير على من يتعامل مع الورثة

المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى وقد جاءت هذه المادة في الباب الخامس من الكتاب الاول من القانون المدني الخاص باسباب الملكية والحقوق العينية والذي تكلم عن العقود قاهبة فالوارث فالتملك بوضع اليد فاضافة الملحقات للملك فالشفعة فلا يمكن القول بان المقصود منها الرجوع الى احكام الشريعة الاسلامية فيما يختص بالمسلمين في بيان الورثة وانصبتهم فقط اذ ان ماذكر فيما تقدم يدل على ان المادة تتكلم عن الميراث كطريق من طرق انتقال الملكية مثل البيع والهبة الخ .

« وحيث ان القاعدة الشرعية الاسلامية لا تركه الابدعاء الدين قد تقررت اذن بالمادة (٥٤) مدني بما انها تضع قيد لانتقال الملكية من المورث الى الوارث لذلك يجب احترامها قانونا ويترتب على ذلك ان التركة تنتقل الى الورثة محملة بديون المورث أو بعبارة أخرى تعتبر مرهونه نظير هذه الديون سواء أكانت مسجلة أو غير مسجلة لأن لفظة الدين في تلك القاعدة جاءت مطلقة فضلا عن ان نظام التسجيل الموجود الآن لم يكن معروفا في الشريعة الاسلامية فاذا باع الورثة اعيان التركة تنتقل الى المشتري محملة بذلك الرهن ولا تعتبر تصرفاتهم باطلة اذ لا ضرورة لذلك مادامت حقوق الدائنين مضمونة باعيان التركة

« وحيث انه وان كان حقيقيا ما زعم المستأنف عليهما الاول والثاني من ان هذه القاعدة مضرة اقتصاديا اذا نظرنا الى الورثة والمتعاملين معهم في حالة عدم تسجيل الدين الذي على المورث قائما من جهة اخرى مفيدة فائدة كبرى لاغنى للحركة الاقتصادية عنها اذا راعينا المورث والمتعاملين معه لانه باحترام قانون التسجيل وحده دون مراعاة هذه القاعدة التي اصبحت قانونا ايضا

بصفتهم ورثة في المال الموروث أن يجري التحريات اللازمة تبعا لظروف كل مورث وحالته وأعماله ووسطه . كما يجب عليه أن يترث مدة معقولة تظهر فيها ديون مثله واذا فصل تصرف الوارث المسجل على دين المورث غير المسجل فان ذلك يهدم تلك القاعدة ويشل حركة التعامل مع المورث اذ لا يقبل أحد أن يتعامل معه الا برهن مسجل مهما كان موثوقا به حسن الذمة خوف تصرف الوارث بعقد مسجل بعد وفاته وفي ذلك ما فيه من الضرر بالحركة الاقتصادية لان المعاملات التي بغير رهون مسجلة أسهل كثيرا والمعاملات التجارية التي تركز عليها ثروة كل بلد تقتضي السهولة والسرعة . وعلى أي حال ولا شك في أن المورث صاحب المال ومن يتعاملون معه أولى بالمراعاة من الوارث الذي يتلقى المال بغير مقابل ومن يتعاملون معه

(مادة ٥٤ مدني)

المحكمة

« حيث أن المستأنف تمسك بقاعدة ان لا تركه الابدعاء الدين وان البيع الذي صدر من المستأنف عليه الثالث للمستأنف عليهما الاول والثاني اذن باطل

« وحيث ان المستأنف عليهما الاول والثاني يتمسكان بانهما اشتريا من وارث وسجلا عقدهما في سنة ١٩٢٧ ووضعوا اليد من وقت شرائهما ولا يوجد تسجيل سابق على تسجيلهما

« وحيث أن المادة (٥٤) من القانون المدني تنص على أن الحكم في الموارث يكون على حسب

بمقتضى المادة (٥٤) مدني تشل حركة المورث وعملائه اذ لا يقبلون التعامل معه الا برهن مسجل مهما كان موثوقا به حسن الذمة ولذلك خوفا من ان يموت فيتصرف ورثته بعد وفاته في تركته بعقود مسجلة وفي ذلك ما فيه من الضرر بالحركة الاقتصادية لأن المعاملات التي بغير رهون مسجلة اسهل بكثير من المصحوبة برهون ولا يخفى ان كل المعاملات التجارية تقريبا وهي المعاملات التي ترتكز عليها ثروة كل بلد لا يمكن ان تكون برهون للسرعة اللازمة في التجارة حتى لقد بلغ القانون مراعاة لذلك ان ضحى قاعدة الاثبات بالكتابة في المواد التجارية (المادة ٢١٥ مدني) وهذا فضلا عن الضرر الذي يلحق بالمورث مباشرة وهو صاحب المال ولا شك في انه اولى بالمراعاة من الورثة الذي يأخذون امواله بغير مقابل « وحيث انه قد يعترض بان المورث نفسه اذا باع عقارا من امواله لا يكون لدائنيه العاديين حق ابطال تصرفه الا بالدعوى البوليصية الا انه يجب أن يلاحظ ان هناك تقصيرا من الدائنين في معاملة شخص ليس أهلا للثقة ولكن ليس هناك تقصير منهم في وفاة المدين الجدير بالثقة قبل حلول الدين مثلا أو وفاته فجأة ومع ذلك لا نقول هنا بابطال تصرفات الوارث وانما قلنا بان اعتبار العين مرهونة على ما يصيبها من دين التركة بنسبة قيمتها اليها هذا فضلا عما تقدم من عدالة تفضيل مصلحة المورث صاحب المال عن مصلحة الوارث الذي تلقاه بغير مقابل

« وحيث انه قد يعترض ايضا بانه قد يصعب على المتعاملين مع الورثة معرفة الديون التي على المورث الا انه يصح الرد على ذلك بان عليهم اجراء التحريات اللازمة تبعا لظروف كل مورث وحالته واعماله ووسطه كما انه يجب عليهم ان يتربوا مودة

معقولة يظهر فيها ديون مثله وان ظهر بعد ذلك دين فهذا نادر والنادر لاحكم له وقد سبق القول بان المورث صاحب المال والمتعاملون معه اولى بالمراعاة على كل حال وظاهر في هذه الدعوى ان المستأنف عليهما الاول والثاني احدهما نائب عمدة والثاني شيخ خفر في القرية التي فيها الوارث والدائن والمدين المورث ولا يعقل ان يصدر حكم لمصلحة الدائن لا يعلمان به في قرعتهما او على الاقل لا يعقل انهما تحريا فلم يقفا على ذلك بسهولة « وحيث ان نص الحكم الذي يستند عليه المستأنف عليهما الاول والثاني الصادر من محكمة الاستئناف في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٢ (والذي أشار الى أحكام اخرى قديمة اهلية ومختلطة) لا يتناقض في اساسه مع ما تقدم - المجموعة الرسمية سنة ١٩١٣ رقم ٢٣ ص ٤٢ - اذ قرر ان الوارث يملك شرطا ما تركه مورثه وقت الوفاة والقول بان لا تركة الا بعد سداد الدين لا يقصد به ان التركة تبقى معلقة لامالك لها حتى تدفع ديون المورث كلها . انما معناه ان الوارث ملزم بدفع دين مورثه بنسبة ما اخذه من التركة فليس لدائني المورث ابطال البيع الحاصل من الورثة . ولا ضمان لتنفيذ ذلك وللدیون الا اذا اعتبرت التركة مرهونة في نظيرها وقد جرت الاحكام بعد ذلك طبقا لما تقدم - استئناف مصر في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٧ المجموعة سنة ١٩٣٠ رقم ١٤٢ ص ٣٩٤ . والاحكام المختلطة الكثيرة التي اشار اليها

« وحيث انه لذلك يكون البيع الصادر من المورث المستأنف عليه الثالث صحيحا مقيدا بما يصيب القدر المبيع من الدين بنسبته الى التركة باعتباره مرهونا نظير ذلك

« وحيث انه فيما يختص بادعاء المستأنف عليهما الاول والثاني صورية الدين المراد تزعم الملكية من

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليهما الأول والثاني دفعا بعدم قبول الاستئناف شكلا لأن الدعوى دعوى استرداد ولم يحصل الاستئناف في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم إذ أن الحكم صدر في ٦ يونيه سنة ١٩٣١ والاستئناف لم يرفع الا في أول اغسطس سنة ١٩٣١ والمستأنفان قالا ان الحجز تحفظي لم تقيد دعواه كما ذكر ذلك المستأنف عليهما الأول والثاني

« وحيث انه يجب البحث فيما اذا كانت هذه الدعوى والحجز تحفظي لا تنفيذى هي دعوى الاسترداد المستعجلة المقصودة بالمادة (٤٧٨) مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٨ والتي تنص على أن ميعاد استئنافها خمسة عشر يوما كاملة من يوم النطق بالحكم فيها .

« وحيث انه بالرجوع الى المادة المذكورة نجد أنها نصت على انه إذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها بوقف بيع الاشياء المطلوب ردها . الا اذا رأت محكمة المواد الجزئية وهي تحكم بصفة مستعجلة طبقا للمادة (٣٨) من هذا القانون (الخاصة بالمنازعات المستعجلة) استمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن المتحصل من البيع

« وحيث انه واضح من ذلك كل الوضوح ان دعوى الاسترداد المقصودة بالمادة (٤٧٨) مرافعات هي دعوى الاسترداد الخاصة بالحجز التنفيذى حيث يكون هناك يوم محدد للبيع الذى يوقف بتلك الدعوى وهذا سبب الاستعجال اما اذا كان الحجز تحفظيا ولم يصر تنفيذا ولم يحدد يوم للبيع فليس هناك ايقاف بيع وليس هناك

اجله فتحله عند توجيه اجراءات تزع الملكية ضد هما بصفتهم حائزين للعقار وليس هناك ما يمنع كل حائز للعقار من التمسك بيطلاق الدين المراد تزع الملكية من اجله — ابوهيف بك تنفيذ طبعة ثانية رقم ٧٢٥ ض ٤٨٠ — ٤٨١

(قضية عبد الرحيم رشوان السيد ضد محمد محمود على وآخرين رقم ٤٤٩ سنة ١٩٣١ رئاسة وعضوية حضرات احمد تشارت بك رئيس المحكمة والقضاة عبد المسيح حنا ومصطفى قاضل)

١٤٦

محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

استئناف - عن حكم صادر في دعوى استرداد . بناء على حجز تحفظي لا تنفيذى . يقع المواعيد العادية

المبدأ القانوني

ان دعوى الاسترداد المرفوعة عن حجز تحفظي لم يصر تنفيذا ولم يحدد فيه يوم للبيع هي دعوى أصلية عادية غير مستعجلة والحكم فيها يخضع لميعاد الاستئناف العادى كدعوى الاسترداد التى ترفع يوم الميعاد لأن دعوى الاسترداد المقصودة بالمادة ٤٧٨ مرافعات معدلة بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٨ هي الخاصة بالحجز التنفيذى حيث يكون هناك يوم محدد للبيع كما هو واضح كل الوضوح من عبارة المادة إذ نصت على أنه اذا ادعى أحد بالمحكمة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها بوقف بيع الاشياء المطلوب ردها الا اذا رأت محكمة مواد الجزئية وهي تحكم بصفة مستعجلة طبقا لنص المادة ٢٨ من هذا القانون استمرار التنفيذ بشرط ايداع الثمن المتحصل من البيع (المواد ٣٨ و ٤٧٨ مدنى معدلة)

المحكمة

« من حيث أن أساس الدعوى الحالية أن المدعيات يملكن على المشاع أرضاً مع المدعي عليه الأول الذي أحدث بناء في هذه الأرض ولذلك رفعن الدعوى الحالية يطالبن فيها بإزالة هذا البناء وفقاً لنصوص المادة ٦٥ مدني أهلي » ومن حيث أن تطبيق هذه المادة قاصر على حالة البناء في ملك الغير ولا محل لتطبيقها في حالة جزء البناء وعلى الأرض المملوكة على الشيوع من المباني وقد ذكر المسيودي هلس بند ٧٩ ص ٣٩ أن قواعد الإضافة للملك المنصوص عنها في المادة ٦٥ لا تنطبق على المباني القائمة من وراث أو مالك على الشيوع أو الشريك على الأرض الموروثة أو المملوكة على الشيوع أو المملوكة للشركة فإن الباني يكون له الحق في مصاريفه التي يجب أن تقسم بينه وبين باقي الشركاء وقد ذكر تعزيزاً لرأيه « أوبري وروج ٢ بند ٢٠٤ . لوران ج ٦ بند ٢٧٤ . وديمولوب ج ٩ بند ٦٩٧٥ . وعزز أوبري ورو رأيهما بحكمين منشورين في سيري ٣١ - ١ - ص ٢٤ وسيري ٣٩ - ٢ - ص ٢٥٢ » كما ذكر أصحاب موسوعة دالوز العملي « بند ١٨٠ ص ١٨ ج ١٠ » صراحة أن المادة ٥٥٥ من القانون المدني وهي المقابلة للمادة ٦٥ لا تنطبق على حالة الملاكسويا Co-propriétaire ولا على الورثة ولا على الشركاء واستشهد بأوبري ورو وذكروا حكماً بأن الوارث الذي أقام بناء على أرض مملوكة للورثة أثناء حالة الشيوع له الحق في مطالبة بقية الورثة بتعويض عما صرفه بناء على الأحكام التي ترتب العلاقات بين الورثة لا تطبيقاً للمادة ٥٥٥ مدني » ومن حيث أن هذا الرأي وجيه من الوجهة

نزاع مستعجل خاص باستمرار التنفيذ مما جاء في المادة المذكورة خصوصاً إذا كانت الدعوى الخاصة بتثبيت الحجز التحفظي وجعله تنفيذياً لم تقيد كما حصل هنا ويلاحظ فوق ذلك أن المادة (٤٧٨) جاءت في الفصل الثالث من الباب التاسع من قانون المرافعات وهو الفصل الذي عنوانه : في التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبيعها . وهذا الفصل يخالف الفصل الثاني من ذلك الباب الخاص بحجز ما للمدين لدى الغير والحجز التحفظي

« وحيث أنه ترتب على ذلك أن تعتبر هذه الدعوى مادية كدعوى الاسترداد التي ترفع بعد البيع فإنها تعتبر دعوى أصلية عادية قارن المرحوم أبوهيف بك تنفيذ طبعة ثانية رقم ٤٢٠ ص ٢٦٢ . وعلى ذلك تخضع للقواعد العامة فيما يختص بمواعيد الاستئناف وأذن يكون ميعاد الاستئناف هنا ثلاثين يوماً من وقت إعلان الحكم ولم يحصل إعلان فيكون الاستئناف مقبولاً شكلاً (قضية محمد تمام عبد الرحمن وآخر ضد سرور أحمد مهدى وآخرين - رقم ٦٥٧ سنة ١٩٣١ س بالهيئة السابقة)

١٤٧

محكمة مصر الأهلية

٣١ يناير سنة ٩٣٢

مباني - شريك على الشيوع . عدم جواز طلبه إزالة المباني المشتركة إلا بعد التعويض عنها
المبدأ القانوني

المباني التي يقيمها الشريك على الشيوع في أرض شائعة بينه وبين شريكه لا يجوز للشريك طلب إزالتها عتاً منه وكيداً إلا بعد أن يعرض شريكه ثمنها مستحقة البقاء
(المادة ٦٥ و ٥٥٥ مدني)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه استأجر من المستأنفين العين المطالب بايجارها بعقد مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ لمدة سنة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ وتنتهى فى نوفمبر سنة ١٩٢٨ واشترط ان الايجار يدفع على قسطين ولم يشترط ان العقد يسرى لمدة أخرى اذا لم يحصل اخطار أحد المتعاقدين الى الآخر بانتهاء الايجار .

« وحيث ان المستأجر استمر منتفعا بالعين بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر ولذا يكون عقد الايجار قد تجدد بالشروط الاولى وبالمدة المعتادة طبقا لنص المادة ٣٨٦ من القانون المدنى .

« وحيث ان المحكمة ترى ان المدة المعتادة هى التى حددها القانون للعقد الغير محدد المدة . » وحيث ان المدة المذكورة تكون بحسب المقرر فى مواعيد دفع الاجرة بشرط ان يخبر أحد المتعاقدين خصمه قبل انتهاء الايجار ويكون فى مثل هذه الحالة بميعاد ستة أشهر بما أن العين المؤجرة هى أرض زراعية وذلك طبقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى .

« وحيث ان المستأجر لم ينبه على المؤجر بعدم رغبته فى استمرار الايجار الا فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ مع ان المدة الجديدة تنتهى فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ ولذا يكون قد أعلنه بعد فوات الميعاد ويكون الايجار تجدد لمدة أخرى وسواء كانت هذه المدة تنتهى فى يولييه سنة ١٩٣٢ أو فى نوفمبر سنة ١٩٣٢ فذلك لا يؤثر على الالتزام بدفع القسط الاول .

« وحيث انه مادام أن عقد الايجار قائم فى المدة المطالب بايجارها فيكون المستأجر ملزما بدفع الايجار الا اذا حصل له تعرض واخطار المؤجر

القانونية والاقتصادية ضد القانون فان حالة الشيوع من مقتضاها أن كل مالك يمتد حق ملكيته الى كل جزء وان كان غير شاغل له بأجمعه ولكن مع حق الآخرين المساوى له واذا فليس هو بغير المالك الذى قصد ذكره بالمادة ٦٥ أهلى كذلك من الوجهة الاقتصادية لا محل لهدم بناء أقامه أحد الشركاء شيوما استثمارا للملك وما على من يريد الاشتراك فى الملك الا أن يشترك فى النعم اما طلب الازالة لمجرد الشهوة فى حصولها فعبث بالاموال ينتزه الشارع عن تقريره وعلى هذا المبدأ يكون حالة الشيوع غير معطلة لاستثمار الاموال والا كان فيها كل تعطيل للاستثمار وفيها شلل للملكية .

(قضية حميد حناوى صالح وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عبد الخالق عطيه المحامى ضد الشيخ محمد حناوى وآخرين وحضر عن الاخيرة الاستاذ محمود القاضى - رقم ٨١٠ سنة ١٩٢٨ رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسين فخري بك وكامل عوني وعبد مختار عبد الله)

١٤٨

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢

مستأجر - لمدة معينة - استمراره منتفعا بعد انتهاء العقد - سريان العقد للمدة المعتادة

المبدأ القانونى

اذا استمر المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة بعد انتهاء مدة العقد برضاء المؤجر فيكون عقد الايجار قد تجدد بالشروط الاولى وبالمدة المعتادة طبقا لنص المادة ٣٨٦ مدنى وهذه المدة هى المدة التى حددها القانون للعقد الغير محدد المدة

(المادة ٣٨٦ مدنى)

به في حينه وهو ما لم يدعيه .

« وحيث انه مما تقدم لا ترى المحكمة فائدة من احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ان المستأنف عليه استمر شاغلا الارض ولذا يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه .

(استئناف الالة متيرة محمد سليمان وأخرى وحضر عنهم الأستاذ زغاب حنا الحامي ضد سليم أفندي اسماعيل أبو العلا وحضر عن الالة استاذ محمد أفندي المحروقي . رقم ١٠٠٣ سنة ١٣١١ رئاسة حضرة اسماعيل بك محمد وكيل المحكمة وعضوة حضرة القاضين عبد الجليل بك سعد ومحمد جركس)

١٤٩

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

١٢ يونيو سنة ١٩٣٢

١ شركة محاصة - مجهولة من الغير . لاسم تجارى لها . مقاضاتها

باسم الشريك المتعامل مع الغير

٢ - شركة تضامن - عدم القيام بالاجراءات المنصوص عنها .

عدم البطلان الا بحكم . مدينو الشركة . عدم جواز

تمسكهم بالبطلان جواز ادخال الشركة في حالة عدم

وجود المدير

المبادئ القانونية

(١) يشترط في شركات المحاصة أن تكون

مجهولة من الغير (occulte) بحيث اذا كانت معروفة لمن يتعاملون معها لا تكون شركة محاصة . ولا يكون لهذه الشركة اسم تجارى ولا يمكن مقاضاتها أمام المحكمة التابع لها المحل التجارى كنص المادة ٣٤ مرافعات بل ترفع الدعاوى أمام المحكمة التي يقيم في دائرتها الشريك الذي يكون تعامل مع الغير

(٢) ان عدم القيام بالاجراءات التي نص عليها القانون فيما يختص بشركات التضامن لا يجعل الشركة باطلة من تلقاء نفسها بل يجب الحكم بهذا البطلان سواء في دعوى أصلية

أو فرعية . ولا يمكن لمدينى الشركة التمسك بهذا البطلان لانهم ملزمون على أى حال بالقيام بالتزاماتهم سواء أ كانت الشركة صحيحة أو غير صحيحة . وفي حالة عدم وجود عقد يخول للمدير السلطة يكتفى بأدخال الشركاء في الدعوى وبذلك تكون الدعوى مقبولة شكلا (المواد ٢٠ وما بعدها و ٥٩ وما بعدها تجارى)

المحكمة

« بما ان المستأنف اشترك مع المستأنف عليه الثاني وافتتحا محل بقالة بمينا القمح في سنة ١٩٢٠ واستمرت هذه الشركة قائمة بينهما الى تاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٣١ حيث انفصل الشريكان واختص كل واحد منهما بجزء من الزمامات التي كانت محل تجارتها قبل الغير وتعهد المستأنف عليه الثاني في ضمان جميع الزمامات التي اختص بها المستأنف وتأخر في دفعها مدينو الشركة وذلك بموجب عقد تاريخه ١١ ابريل سنة ١٩٣١ مبينة فيه جميع الزمامات التي اختص بها كل منهما .

« وبما ان هذه الشركة ثابتة من التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ومن الأوراق المقدمة في الدعوى والتي دلت على ان التجار كانوا يعاملون المستأنف والمستأنف عليه الثاني بصفة شريكين في محل التجارة المذكور وذلك من عقد فض الشركة .

« وبما ان محكمة أول درجة اعتبرت أن هذه الشركة هي شركة محاصة لأن الشريكين لم يقوموا بالنشر وبقى الاجراءات التي نص عليها القانون التجارى عند قيام الشركات .

« وبما ان شركات المحاصة يشترط فيها أن تكون مجهولة من الغير (Occulte) بحيث اذا

الشركة أن يتمسكوا بهذا البطلان لانهم ملزمون على أى حال بالقيام بالتراماتهم سواء كانت الشركة صحيحة (régulière) أو غير صحيحة وفي حالة عدم وجود عقد ينحول للمدير السلطة يكتفى بادخال الشركة في الدعوى وبذلك تكون الدعوى مقبولة شكلا (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ومنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلط السنة الحادية عشرة صفحة ١٠ ثم راجع أيضا بهذا المعنى كتاب العلامة Pont الجزء الثاني نمرة ١٢٤٨).

« وبما انه في هذه الدعوى قد أدخل المستأنف بصفة ضامن المستأنف عليه الثاني ليحكم عليه في حالة عدم ثبوت الدين قبل المستأنف عليه الاول كنص عقد ١١ ابريل سنة ٩٣١ الذي انحلت بموجبه الشركة وبهذا تكون الدعوى مقبولة على أى حال بهذا الشكل .

« وبما انه في حالة تصفية الشركات التجارية يكون لكل شريك أن يطالب بما خصه من الزمامات بموجب عقد التصفية (راجع كتاب العلامة ليون كان الجزء الثاني نمرة ٤١٤ وما بعدها) (استئناف عوض أفندي حسن وحضر عنه الاستاذ عبدالعزير عبده ضد سليمان سليمان القوق وآخر وحضر عن الاول محمد أفندي عوض المحامي رقم ١١٤ سنة ٣٢ - رئاسة وعضوبة حضرات محمد توفيق سرى بك ونيس المحكم والقاضين جيب فهمي وحسانين عفيفي)

كانت معروفة لمن يتعاملون معها لا تكون شركة محاصة (راجع كتاب العلامة de Langle الجزء الثاني نمرة ٥٩٢ ودلوز براتيك الجزء الحادى عشر صفحة ٤٠٥ وكتاب العلامة ليون كان في شرح القانون التجارى الجزء الثانى الطبعة الثالثة صحيفة ٨٩٣ نبذة ١٠٥٣ .)

« وبما انه لا يكون لهذه الشركات اسم تجارى (raison sociale) ولا يمكن مقاضاتها أمام المحكمة التابع لها المحل التجارى كنص المادة ٣٤ مرافعات مصرى بل نزع الدعوى أمام المحكمة التى يقيم فى دائرتها الشريك الذى يكون تعامل مع الغير (راجع كتاب العلامة ليون كان الجزء الثاني نبذة ١٠٦٨ مكررة ودلوز براتيك الجزء الحادى عشر صفحة ٤٠٨)

« وبما انه لكل ذلك لا تكون هذه الشركة شركة محاصة كما ذهبت اليه محكمة أول درجة بل شركة تضامن .

« وبما ان عدم القيام بالاجراءات التى نص عليها القانون لا يجعل الشركة باطلة من تلقاء نفسها de plein droit بل يجب أن يحكم بهذا البطلان سواء كان ذلك فى دعوى أصلية أو فرعية (راجع كتاب العلامة ليون كان الجزء الثاني نبذة ٢١٢ وما بعدها) ومع ذلك فانه لا يمكن للمدينى

القضية المستعجلة

المبادئ القانونية

(١) إذا كان الأصل أن تختص محكمة الموضوع بالفصل فى جميع المسائل الفرعية المستعجلة التى تنفرع عنها الا عند الخطر الملجئ . فان عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة فى هذه الحالة ليس نوعيا يجوز أن تثيره

١٥٠

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

١١ يونيو سنة ١٩٣٢

١ - حراسة - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . قيام دعوى

بالموضوع . عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . نوعه

٢ - حراسة - ليست وسيلة للتنفيذ

المحكمة من تلقاء نفسها

(٢) ليست الحراسة القضائية وسيلة من وسائل تنفيذ حق الدائن قبل المدين . فان هذه الوسائل منصوص عليها في القانون على سبيل الحصر نصا يتعلق بالنظام العام لا يجوز التوسع فيه أو الاتفاق على عكسه .

فلا يجوز للتاجر أن يطلب من الحارس الذي يعين على محصولات العين المؤجرة لضمها وتخزينها أن يبيعها ويسدد له ثمنها خصما من الأرباح المستحق على المستاجر . .
المحكم

« حيث ان محصل الدعوى ان المدعى عليه مستأجر من الوقف المشمول بنظر المدعى اطيانا . وقد تأخر عليه القسط الاول من ايجار سنة ١٩٣٢ فخل بذلك ايجار كل السنة وقدره ٥٨٧ مليما ١٥٨٠ جنيتها وقد وقع المدعى - ضامنا لهذا المبلغ - الحجز التحفظي على زراعة الأطيان في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ - ورفع هذه الدعوى يطلب فيها تعيين حارس قضائي لضم هذه الزراعة وتجهيزها وبيعها ووفاء الحجز المتوقعة عليها من الحكومة للأموال ومن بنك التسليف الزراعي ثم دفع الباقي للمدعى خصما من الأرباح

« وحيث ان الأيجار الذي يدعيه المدعى قبل المدعى عليه هو موضوع دعوى قائمة امام محكمة مصر الكلية لم يفصل فيها بعد - وعلى حق المدعى في الأيجار تقوم دعوى الحراسة هذه - فكان الاصل ان ترفع هذه الدعوى الى محكمة الموضوع تقريرا على المبدأ الذي اضطرد عليه الفقه والقضاء . وهو ان قيام دعوى بالموضوع مانع من اختصاص قاضي الدماء المستعجلة بنظر

جميع المسائل المستعجلة التي تفرع عنه الا في حالة الخطر الملجئ » (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ مجموعة التشريع المختلطة ٣٢ ص ١٤ - وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ مجموعة التشريع المختلطة ٣٢ ص ١٧٩ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢١ مجموعة التشريع ٣٣ ص ٢١٩ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٥ مجموعة التشريع المختلطة ٣٧ ص ٣٨٧ وحكم المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مجموعة التشريع المختلطة ٣٨ ص ٤٢٧ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٢٦ مجموعة التشريع المختلطة ٣٨ ص ٤٢٧ والبنديت الفرنسية الجزء ٤٩ ص ٣٥٢ بند ٤٣٧ - ٤٤٦ وكتاب المرافعات للمرحوم أبي هيف بك بند ١٠٥٤ مكرر) .

« وحيث مع ذلك فان عدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة في هذه الحالة لا يرجع الى نوع الدعوى فان مجرد قيام دعوى موضوعية لا يفقد الطلب الفرعي حالة الاستعجال فيه ودخوله بطبيعته في اختصاص القضاء المستعجل . وبذلك لا يكون عدم الاختصاص من النظام العام يمكن أن تثيره المحكمة من تلقاء نفسها

« وحيث ان المدعى عليه لم يحضر

« وحيث في الموضوع - فان الحراسة القضائية هي بطبيعتها اجراء تحفظي مؤقت يقصد به المحافظة على المال عقارا أو منقولات حتى ينتهي النزاع بين الطرفين في موضوع حقهما في ملكيته او وضع اليد عليه . فهي ليست وسيلة من وسائل التصرف تمتد الى جوهر المال فتعدهم والاخرجت عن طبيعتها التي يحددها تعريفها السابق « وحيث تقريرا على ذلك . لا يملك الدائن

طلب وضع مال مدينه تحت الحراسة القضائية لاستيفاء دينه من ريعه او من ثمنه . فليست الحراسة وسيلة من وسائل التنفيذ على مال المدين . وهذه الوسائل منصوص عليها في القانون على سبيل الحصر وهو نص يتعلق بالنظام العام لا يجوز التوسع فيه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ٩٢٣ مجموعة التشريع المختلطة ١٥ ص ٥٣٢ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٢٧ مجموعة التشريع المختلطة ٤٠ ص ١٠٣ وحكم محكمة الاستئناف المذكورة بتاريخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٥ مجموعة التشريع ٣٧ ص ٣٥٨ وحكم المحكمة المذكورة ٢ مايو سنة ٩٢٨ مجموعة التشريع المختلطة ٤٠ ص ٣٣٣ وراجع ايضا حكم محكمة مصر الكلية الاهلية بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٧ - وقد رفض طلب الحراسة حتى من الدائن نازع الملكية لاحاق الثمرات بالعقار - المحاماة السنة السابعة ص ٨٨٥ وحكمي المحكمة المذكورة في ٢٥ يوليو سنة ٩٢٧ المحاماة السنة الثامنة ص (٢١٧٠ ٢١٦)

« وحيث انه بذلك تستبعد المحكمة طلب المدعى بيع المحصولات وسداد ثمنها للدائنين الحاجزين ثم للمدعى قفضا عن انه اجراء يتنافر مع معنى الحراسة فان القضاء به الآن في غير وجه الدائنين الآخرين وقبل أن يثبت حقهم وحق المدعى قبل المدين هو أمر ترفضه البداية - فضلا عن انه يخرج عن اختصاص هذه المحكمة لاشيء الا لأن قسمة ثمن المحصول المحجوز عليه بين الدائنين الحاجزين هو من عمل قاضي التوزيع » وحيث انه بذلك يقصر البحث على وضع الحراسة بحدودها الطبيعية على الزراعة المحجوز عليها « وحيث ان المدعى يستند الى عدم قدرة المدعى عليه على تجهيز الزراعة المحجوز عليها ولم يحضر

المدعى عليه ليدفع الدعوى « وحيث انه لذلك لا ترى المحكمة مانعا من تعيين الحارس الذي رشحه المدعى للحراسه على الزراعة المحجوز عليها لتجهيزها

» حيث انه ليست ثمة ضرورة لبيع هذه المحصولات فهي جميعها مما يمكن تخزينها بغير ضرر حتى ينفذ عليها الدائنون - الا البرسيم فترى المحكمة التصريح للحارس ببيعه

« وحيث ان المحكمة ترى ضمانا للعدالة ان تشارك المدعى عليه في اجراءات تجهيز المحصولات وتخزينها وبيع البرسيم فان له حق في المحافظة عليها والاشراف على ذلك

» وحيث ان نفاذ الاحكام التي تصدر من قاضي الامور المستعجلة واجب قانونا بمقتضى المادة ٣٩٥ من قانون المرافعات . فلا حاجة لاعادة النص عليه في الحكم

(قضية السيد محمد ضد الابوي بصفته وحضر عنه الاستاذ اوار قصير بك ضد شلابي أفندي شو بقرقم ٢٧٦٦ سنة ٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي)

١٥١

٢ يوليو سنة ١٩٣٢

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

- ١ - حكم . اعلاه . في غية المدعى عليه
- ٢ - قاضي الامور المستعجلة - اختصاصه . صحة التنيق قبل التنفيذ
- ٣ - وقار . تكليف به . المحكوم به . مقولات . سلم عينا

المبادئ القانونية

- (١) اعلان الحكم مقدمة من مقدمات التنفيذ لا يصح بدونه وان تم صح التنفيذ بعده في غية المحكوم عليه أو حضوره سواء
- (٢) لقاضي الامور المستعجلة اختصاص البحث في صحة التنيق الذي سبق التنفيذ للحكم بايقاف السير فيه أو استمراره

ركن الاستعجال الذي يبرر اختصاص هذه المحكمة عموماً فان آلات البناء وأدواته موضوع الدعوى ليست من طبيعة تقبل التغير والتبديل السريع فيخشى عليها من مضي الوقت وحتى لو كانت فعلاً من هذه الطبيعة لزال سبب الاستعجال عنها أيضاً بعد أن بقيت في حيازة المدعى من سنة ٩٢٧ الى الآن .

« وحيث ان استناد براءة ذمة المدعى من الالتزام بتسليم هذه الآلات عينا أو دفع قيمتها إلى الإثبات الذي يقصده من هذه الدعوى لا يكفي سبباً للاستعجال فضلاً عن أن هذا الإثبات لا يؤدي في ذاته إلى براءة ذمته فان الوسيلة القانونية المؤدية لذلك هي عرض هذه الأدوات والمهمات على المدعى عليهما عرضاً حقيقياً . » وحيث من جهة أخرى فان المدعى لا يعلق طلب رفع الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليهما على إثبات الحالة وحتى ولو فعل لما كان لذلك أثراً . فان طلب رفع الحجز ذاته هو طلب غير مستعجل وبذلك يخرج عن اختصاص هذه المحكمة كما سيلي .

« وحيث أنه بذلك لا تختص هذه المحكمة بنظر هذه الدعوى

« ثانياً »

« وحيث ان الاصل أن طلب رفع حجز هو طلب يخرج عن اختصاص هذه المحكمة بطبيعته لان الفصل فيه هو قطع في حقوق كل من الطرفين قبل الآخر التي تعلقت بالمال المحجوز عليه بتوقيع الحجز . — الا أن محل ذلك بداهة أن تتوفر في الحجز أركانه الأساسية وأوصافه الشكلية فبذلك يقع قانوناً ويترتب عليه أثره فيعلق للحاجز حق بالمال المحجوز عليه ويغل يد المدين عن التصرف فيه فاذا انعدم احد هذه الاركان انعداما

(٣) ليس في القانون ما يلزم المحكوم له بالتنيه على المحكوم عليه بتسليم المنقولات المحكوم بها عينا في موعد معين يحدده . فان له الحق في طلب الوفاء عموماً في أجل معين وعلى المحكوم عليه إذا أراد ابراء ذمته أن يعرض المنقولات المحكوم بها عرضاً حقيقياً في محلها واعلان المحكوم له بالموعد لاستلامها .

المحكم

« حيث أن الدعوى تتحصل في ان المدعى والمدعى عليهما تعاقدوا على أن يجري الاخير ان اصلاحات وترميمات بمنزل الأول — ثم قام نزاع بينهم بدأ بأن عين المدعى حارساً على أدوات البناء ومهماتهما وما اليها وانتهى — في الموضوع — بأن قضى من محكمة استئناف مصر الأهلية بتاريخ ٨ مارس سنة ٩٣٢ بالزام المدعى عليهما بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٣٠٠ جنيه وألزام المدعى بان يسلمهما عينا أدوات البناء التي تحت حراسته وان امتنع عن ذلك فيدفع لهما مبلغ ٣٠٠ جنيه وقد نفذ المدعى عليهما الحكم المذكور في غيبة المدعى قائمتا عدم وجود الادوات والمهمات التي حكم بتسليمها لهما عينا وبذلك نفذ الحكم بتوقيع الحجز تحت يدهما على مبلغ ٣٠٠ جنيه المستحقة للمدعى — فرفع هذه الدعوى يطلب فيها أولاً — نذب خبير لإثبات حالة الادوات والمهمات التي سلمت إليه بصفة حارس ومقدار انطباقها على محضر التسليم — ثانياً — رفع الحجز المتوقع تحت يد المدعى عليهما .

« وحيث أن المحكمة ترى ان تفرد لكل طلب بحثاً مستقلاً فيما يلي .

« أولاً »

« حيث أن دعوى اثبات الحالة لا تتوفر فيها

مقدمة من مقدمات التنفيذ لا يصح بدونه وإذا تم يصح التنفيذ بعده في غيبة المحكوم عليه أو حضوره سواء .

« وحيث أنه مقرر أن لقاضي الأمور المستعجلة اختصاص البحث في صحة التنبيه الذي سبق التنفيذ للحكم بإيقافه أو الاستمرار فيه . »

راجع حكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٨٢١

راجع حكم محكمة بوج الفرنسية بتاريخ ٢٧ يولية سنة ١٨٢٥

راجع كتاب Biocet الجزء الثاني بند ١٠٧
راجع كتاب Merignhse الجزء الثاني بند ٦٢٩
« وحيث أن المدعى عليهما قد أعلننا الحكم للمدعى في ٣١ مايو سنة ٩٣٢ وكلفاه بتنفيذه في المدة القانونية والالتزام جبراً عليه وهو إعلان صحيح تناول تكليف المدعى بوفاء التزامه الأول في الحكم وهو تسليم الآلات عينا .

« وحيث أنه لا يرد على ذلك أن التنفيذ بالاستلام هو عمل مادي يستلزم حضور المدعى عليهما أو من ينوب عنهما للاستلام وأنه كان يتعين على المدعى عليهما أن يحدد في التكليف بالوفاء موعداً معيناً للاستلام فليس في القانون ما يلزمهما بأكثر من التكليف بالوفاء عموماً وعلى المدعى إذا أراد إبراء ذمته من الالتزام أن يعرض الآلات على المدعى عليهما عرضاً حقيقياً بتحديد يوم معين لتسليمها لهما طبقاً لقواعد الوفاء عموماً . وقد كان لديه وقت كاف لذلك بين تاريخ الإعلان وتاريخ تنفيذ الحكم .

« وحيث أنه بذلك يكون إعلان الحكم وتنفيذه في غيبة المدعى صحيحين قانوناً

« وحيث أن المحضر المكلف بالتنفيذ قد أثبت في محضر إيقاف التنفيذ المؤرخ ٧ يولية سنة ٩٣٢

يبطل الحجز بطلاناً لا شائبة فيه . فلا يتعلق به حق للحاجز على المال المحجوز عليه ولا يترتب عليه أثر من حبسه عن تصرف المحجوز عليه وبذلك لا يكون رفعه إلغاء لاجراء قانوني وقع فعلاً بل إزالة لأثر مادي لعمل لم يقع قانوناً

« وحيث أنه في هذه الحالة وحدها يختص قاضي الأمور المستعجلة بإلغاء الحجز فانه بهذا الإلغاء لا يقضى ببطلانه بطلاناً تناوله الطرفان بالاثبات والنفي - يستعمل فيه تقديره الخاص بالأخذ بفكرة دون الأخرى إنما هو تقدير لبطلان ليس فيه نزاع لانه يمس الأركان الأساسية لوقوع الحجز قانوناً كأن يكون الحاجز دائناً للمحجوز عليه بمقتضى سند أو حكم يثبت صورتها في إعلان الحجز وان يطلب تثبيت الحجز في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلان وما إلى ذلك من الأركان التي ينص القانون على البطلان في حالة عدم توفرها . »
« وحيث أنه بذلك يكون موضع البحث في هذه الدعوى هو ما إذا كان الحجز الذي أوقعه المدعى عليهما وقع باطلاً أولاً .

« وحيث أن سبب البطلان الذي يثيره المدعى في الحجز تحت يد المدعى عليهما لمبلغ الثلاثمائة جنيه الذي قضى له به ضدهما من محكمة استئناف مصر في ٨ مارس سنة ٩٣٢ هو بطلان التنفيذ باستلام آلات البناء وأدواته عينا لانه حصل في غيبته ولأن الحكم بمنه لا يصبح نافذاً إلا من تاريخ امتناعه عن تنفيذ التسليم عينا وبذلك يكون الحجز تحت يد المدعى عليهما قد حصل بسند غير واجب النفاذ .

وحيث أن الفصل في جواز تنفيذ الشق الثاني من الحكم بثمن الأدوات لا ينحصر فيما أثاره المدعى من حصوله في غيبة المدعى فان مجرد ذلك لا يبطله بذاهة بل يبعده الى تعرف ما إذا كان هذا التنفيذ قد سبقه إعلان صحيح للحكم - فان الإعلان

أن كل الادوات والمون لم تقدم اليه وان الاخشاب التي قدمت فعلا قد رفضها المدعى عليهما لعدم انطباقها على أوصاف الأخشاب التي سلمت للمدعى بمحضر الحراسة .

« وحيث انه بغض النظر عن رفض المدعى عليهما لاستلام الأخشاب فان المحضر لم يبين بنفسه الخلاف الذي ادعاه المدعى عليهما - وقد كان هذا واجبه بداهة - فانه يكفي لدى هذه المحكمة ان تثبت ان كل الأشياء المطلوبه لم تكن موجودة وقت التنفيذ بأقرار الشخص الذي تخاطب معه المحضر عن المدعى .

« وحيث بذلك لا يكون ثمت نزاع في اعتبار

المدعى ممتنعا عن تنفيذ الشق الأول من الحكم ويكون للمدعى عليهما الحق في التنفيذ بتوقيع الحجز التحفظي تحت يدهما .

« وحيث أن محصل كل ذلك انه اذا كان هناك ثمة بطلان يشوب تنفيذ الحكم بالحجز تحت يد المدعى عليهما فهو ليس بالثبوت بحيث لا يقع به الحجز ويدخل في اختصاص هذه المحكمة الحكم بالفائه

« وحيث انه بذلك تكون هذا الدعوى بشقيها خارجة عن اختصاص هذه المحكمة

(قضية الخواجه أنيس أنطون وحضر عنه الاستاذ حبيب عبد الله ضد في أفندي ميخائيل الديك وآخر رقم ٤٠٣٦ سنة ١٣٢٠ بالهيئة السابقة)

قضايا المحاكم الجزئية

المحكمة

١٥٢

محكمة ملوى الأهلية

أول نوفمبر سنة ١٩٣٠

تقدم - ايجار - الاعتراف بمشغولية ذمته . لا يمنع من الدفع .

ليس للمحكمة أن تحكم به من نفسها

المبادئ القانونية

لا يسقط حق المستأجر في التمسك بالدفع بسقوط الحق في مطالبته بالايجار لمضي المدة اذا اعترف بعدم دفعه وباشتغال ذمته به . ولا يجوز توجيه اليمين اليه على حصول الوفاء فعلا . ولا يجوز تنازله عن التمسك بالدفع بالسقوط قبل اكتسابه . وله أن يتمسك به في أى حالة كانت عليها الدعوى حتى في الاستئناف . ولكن ليس للمحكمة أن تحكم بالسقوط من تلقاء نفسها

(المادة ٢١١ مدنى)

« من حيث أن المدعى قد رفع هذه الدعوى بمبلغ ٣٤٠٠ قرش باق من عقدايجار فدفع المدعى عليهما بسقوط الحق في المطالبة به لمضى المدة القانونية فقدم المدعى سندين بمبلغ ١٧٠٠ غرش صاغ ذكر فيهما أنه «أمانته» وطلب الحكم بهما دون العقد ولكن المدعى عليهما اعترضتا على ذلك لانعدام الصلة بين عقد الايجار والسندين وطلبا استبعادهما وأصرا على الدفع الفرعى في الطلبات الأصلية

« وحيث أن اعتراضهما في محله لا اختلاف السببين وتباين الدعويين فلا يسع المحكمة سوى عدم قبول الطلبات الجديدة والمدعى وشأنه في رفع دعوى خاصة بها .

« وحيث أن الدفع بسقوط الحق في الايجار مقبول لما تبين من أن آخر قسط في العقد ومقداره ٣٥٠٠ قرش مستحق الدفع في آخر أغسطس سنة ١٩٢٥ والدعوى لم ترفع إلا في ٩ يولييه سنة ١٩٣٠

فتكون الفترة بين المدين أكثر من خمس سنوات هسلاية وهي المدة المسقطة للإيجار عملا بالمادة ٢١١ من القانون المدني

« وحيث أنه لا يؤثر في ذلك ما يقوله المدعى من أن المدعى عليهما قد طلبا التأجيل لتقديم إيصالات ولم يقدموا شيئا منها كما أنه لا يقبل منه ما طلبه من توجيه اليمين إليهما على أنهما دفعا للإيجار فعلا . وعلة ذلك على ما يرى علماء القانون ويذهب إليه القضاء أن التقادم المنصوص عليه في هذه المادة ليس مبنيا على مظنة الوفاء وحدها كسائر أنواع التقادم المسقط للحقوق بمضى المدة القصيرة بل أكثر ما يكون على اعتبار أجماع متعلق بالنظام (d'ordre public) هو وقاية المدين من أن تركبه الديون المتجمدة فيتردى في هوة الخراب والدمار » وحيث أنهم فرغوا على ذلك : ١ - عدم سقوط حق المدين في التمسك بالدفع حتى لو اعترف بعدم دفع الدين وباشتغال ذمته به - ٢ - عدم جواز توجيه اليمين إليه على حصول الوفاء فعلا - ٣ - عدم قبول تنازله مقدما عن التمسك بالسقوط - ٤ - جواز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى في الاستئناف إلا إذا كان المدين قد تنازل عنه بعد كسبه . ولكن ليس للحكمة مع ذلك أن تحكم به من تلقاء نفسها (راجع تعليقات دالوز على المادة ٢٢٧٧ مدني ١ - ٢٤)

« وحيث أن الشارع المصري قد أخذ بوجهة نظر الشارع الفرنسي يدل على ذلك أنه نقل تلك المادة ولم يشترط لاستكمال الدفع بالسقوط فيها حلف اليمين التي يوجهها الدائن كما اشترطه في المادة ٢١٢ بالنسبة للمدة الميئة في المادة ٢٠٩ وكما اشترطه في المادة ١٩٤ تجاري .

« وحيث أنه مما تقدم يتعين الحكم بقبول الدفع و بسقوط الحق

(قضية اسكندر يوسف وحضر عنه الاستاذ عبد الستار خليفة ضد مرقص عبد الله وآخر وحضر عنهما الاستاذ زكي سعيد . رقم ٣٥٣٦ سنة ١٠٠٩ . رئاسة حضرة القاضي كامل حنا)

١٥٣

محكمة الموسيقى الجزئية الأهلية

١٩ مارس سنة ١٩٣١

١ - اختصاص - السند الواحد . معناه من المادة ٢٢٦ مرافعات .

السبب القانوني الواحد

٢ - اختصاص - بمن بضاغة . تحرير عدة كيالات به . مقسطة

على شهر . نصاب الدعوى . بقية مجموع الكيالات

المبدأ القانوني

(١) ان عبارة السند الواحد الواردة في ٢/٢٦ من قانون المرافعات الاهلي يراد به السبب القانوني الواحد وهذا مطابق لنص المادة ١٣ من القانون البلجيكي الذي جاء فيها النص بصريح العبارة على السبب الواحد بدلا من « السند الواحد » ويخالف ما نصت عليه اللائحة الفرنسية الجديدة الصادرة بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٠٥ والتي نص فيها على وجوب اعتبار قيمة الدعوى المجموع الكلي للطلبات بغض النظر عن اختلاف السند أو السبب . لذلك وجب التحفظ في السير وراء القضاء الفرنسي لاختلاف النص في هذه النقطة بين القانون الفرنسي والمصري .

(٢) إذا كانت الكيالات المرفوعة بها الدعوى هي عبارة عن ثمن بضاعة مباعه من المدعى على أقساط شهرية تحررت كل كيالة منها بقسط واحد من الثمن فقيمة الدعوى (١٢)

هي باعتبار مجموع هذه الكمبيالات جميعها لانها اجزاء دين واحد ومرتبطة ببعضها تمام الارتباط. وهي متحدة في السبب القانوني ولذلك تعتبر ناشئة عن سند واحد

(المادة ٢/٢٦ مرافعات وقارن المادة ١٣ مرافعات بلجيكي)

المحكمة

« من حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحكمة الجزئية لان قيمة الدعوى ٢٤٠ جنيتها وهذا المبلغ يتجاوز اختصاص القاضى الجزئى طبقا للنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات .

« وحيث انه يؤخذ من عريضة الدعوى ان المدعى رفع دعواه يطالب المدعى عليه بمقتضى تسع كمبيالات تحورت جميعها في تاريخ واحد وهو ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وكل منها بمبلغ ٣٠ جنيتها وكل منها يستحق في اول كل شهر ابتداء من اول يناير سنة ١٩٣١ لغاية اول اغسطس سنة ١٩٣١ وموضح في كل منها ان القيمة ثمن اخشاب استلمها المدعى عليه

« وحيث انه تقدم ايضا من المدعى تعهد تاريخه ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وهو تاريخ الكمبيالات المشار اليها موقعا عليه بامضاء المدعى عليه موضحا فيه بيان الكمبيالات التسعة المذكورة وثلاث كمبيالات اخرى مستحقه في اول اكتوبر سنة ١٩٣٠ واول نوفمبر سنة ١٩٣٠ واول ديسمبر سنة ١٩٣٠ وقد ذكر فيه انه قد اجرى عمل الحساب بين المدعى والمدعى عليه واتضح ان الباقي هو ٢٥٥ مليا و ٣٣٧ جنيتها وتعهد المدعى عليه بسداد الكمبيالات في مواعيد استحقاقها بحيث انه اذا تأخر في سداد أى كمبيالة في ميعادها فيكون المبلغ جميعه مستحق الدفع

« وحيث أنه يستفاد من نص التعهد المذكور ان هناك رابطة ظاهرة بين الكمبيالات موضوع الدعوى لانها عبارة عن صافي حساب تسوى بين الطرفين على ثمن بضاعة واتفق فيما بينهما على تقسيطه على اثني عشر شهرا كل قسط بمبلغ ٣٠ جنيتها وتستحق في اليوم الاول من كل شهر كل كمبياله تحورت بهذا القسط الشهري

« وحيث ان الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص على اختصاص القاضى الجزئى اذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سندات مختلفة متى كان قيمة كل طلب على حدته لا يتجاوز اختصاصه الابتدائى ولا عبرة بمجموع الطلبات وبالعكس ذلك اذا كانت الطلبات المتعددة ناشئة عن سند واحد فيكون التقدير باعتبار المجموع

« وحيث ان عبارة سند واحد لا تنصرف الى المستند أو الورقة المثبتة للدين بل يراد بها السبب القانونى الواجب للالتزام ولو تحددت المستندات التي بيد الدائن وقد كانت المحاكم الفرنسية تسير على هذا المبدأ قبل القانون الفرنسى الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٠٥ الذى نص في المادة الثالثة على وجوب اعتبار قيمة الدعوى بالمجموع الكلى لجميع الطلبات بغض النظر عن اختلاف السبب والسند . (انظر هذا البحث بالاسباب في كتاب المرافعات للمسيو جلاسون وتيسيه جزء اول ص ٨١١ بند ٣٠٦) لذلك وجب التحفظ في القياس على احكام المحاكم الفرنسية الاخيره للخلاف الظاهر في النص بين تلك اللائحه والمادة ٢٨٦ مرافعات اهلى . وحيث ان القانون البلجيكي قد اوضح بجلاء المراد من عبارة سند واحد اذ جاء في المادة ٢٣ من القانون المتعلق باختصاص المحاكم ما يأتى :

«وحيث ان هذا المبدأ سارت عليه المحاكم المختلطة فقد صدر حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ ابريل سنة ١٩١٩ (مجموعة التشريع والاحكام سنة ٩٢٠ صحيفة ٢٤٩) جاء فيه انه اذا كان هناك ارتباط بين طلبات متعددة بحيث يدرج جميعها في صحيفة دعوى واحدة يتعين اعتبار قيمة الدعوى بالمجموع الكلي لتلك الطلبات. وصدر حكم اخر مطابق للدعوى الحالية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ٩١٥ مجموعة التشريع والاحكام المختلطة نمرة ٢٨ ص ٢٣ جاء فيه ما يأتي (ان تحرير كميالات متعددة بشمن مبيع لا يسوغ معه القول بان كل هذه الكميالات تعتبر سنداً مختلفاً بل بعكس ذلك تعتبر كل كمياتها جزءاً من دين اكبر متنازع فيه وان قيمة الدعوى تكون بقيمة مجموع الالتزام

(انظر ايضا الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية في التعليق على المادة ٣٠ مرافعات تعليقات جلاله على قانون المرافعات ص ٢٦)

وحيث انه مما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص القاضي الجزئي في محله ويتعين قبوله والحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة

(قضية الحاج احمد محمود وحضر عنه الاستاذ احمد نجيب براده بك ضد فرج محمد رقم ١٩٤٦ سنة ١٩٣٦ رئاسة حضرة القاضي ذكي خير الابوتيجي)

١٥٤

محكمة العطارين الجزئية

٦ ابريل سنة ٩٣١

وقف - دعوى ملكية - ناظر الوقف - يمثل الوقف - للمستحقين

ونرفع الدعاوى عليه

المبدأ القانوني

بانشاء الوقف يزول الملكية عن الواقف ويخرج المال الموقوف عن التعامل وتنقطع

اذا كانت الطلبات المتعددة ناشئة من نفس السبب فتعدد قيمة الدعوى باعتبار مجموع الطلبات . اما اذا كانت ناشئة عن اسباب مختلفة فتكون العبرة بقيمة كل طلب على حدة (انظر جلاسون وتيسيه طبعه اخرى من جزء اول ص ٨١٤ البند ٣٠٦ جزء اول ص ١٦١)

« وحيث أن هذا المبدأ كان متبعاً في القانون الروماني واحكام المحاكم الفرنسية سابقاً

«وحيث ان هذا يتفق مع المعقول والمنطق الصحيح لانه لا معنى ولا فائدة من الحكم بعدم الاختصاص اذا رفعت دعوى واحدة وكان مجموع الطلبات الناشئة عن اسباب متعددة تتجاوز نصاب القاضي الجزئي وكان اكبر تلك الطلبات دون ذلك النصاب لان الدائن يستطيع ان يرفع دعاوى متعددة بكل سند منها امام نفس القاضي ولا خرج عليه في ذلك متى ثبت ان السبب مختلف في كل منها اما في الحالة الاخرى اي اذا ثبت ان هناك اتحاداً في السبب في حالة رفع دعاوى متعددة يستطيع المدين ان يطلب ضم الدعاوى جميعها الى بعضها ويجاب الى طلبه لاتحاد السبب فيها وعندئذ يكون مجموعها متجاوز نصاب القاضي الجزئي ويكون المدعى عليه محقاً اذا طلب الحكم بعدم الاختصاص فيها جميعها

«وحيث انه يؤخذ من وقائع الدعوى الحالية ان جميع الكميالات هي عبارة عن ثمن البضاعة المباعة من المدعى فهي متحدة اذن في السبب القانوني لانها اجزاء لدين واحد ومرتبطة ببعضها تمام الارتباط لذلك تكون قيمة الدعوى باعتبار مجموع هذه الكميالات اي مبلغ ٢٤٠ جنيتها وتكون خارجة عن نصاب القاضي الجزئي الابتدائي...

الصلة بين الوقف وما وقف الا اذا اشترط لنفسه النظر . فان للوقف من يمثله شرعا وهو الناظر القيم عليه والمتولى أمره وهو الذى يحق له دون غيره أن يتداعى باسم الوقف وأن يتلقى الدعاوى التى ترفع عليه (مادة ٤٧٤ و ٤٧٨ من قانون العدل والانصاف)

المحكمة

« حيث ان من بين الدفوع التى ابداهها المدعى عليهم دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأن المدعية وجهت طلباتها الى المستحقين فى وقف ابراهيم الزغبى ولم توجهها الى ناظر الوقف » وحيث انه من الثابت ان الدكان المتنازع عليه وقفه ابراهيم الزغبى بعد ان اشتراه فى سنة ١٩٠٢ وشرط فى كتاب وقفه ان يكون النظر له ومن بعده للارشد فالارشد ممن يؤول اليه الاستحقاق » وحيث ان الوقف هو حبس المال عن تملكه لأحد من العباد ورصده على جهة بر لا تنقطع وبانشائه نزول الملكية عن الواقف ويخرج المال الموقوف عن التعامل وتنقطع الصلة بين الواقف وما وقف الا اذا اشترط لنفسه النظر فان للوقف من يمثله شرعا وهو الناظر القيم عليه والمتولى أمره وهو الذى يحق له دون غيره ان يتداعى باسم الوقف وان يتلقى الدعاوى التى ترفع عليه واذا كانت الاموال سواء كانت ملكا او مباحة او مخصصة للمنافع العامة لها قوامها وهم ملاكها او واضعو اليد عليها والحكومة صاحبة الولاية الشرعية فان الاموال الموقوفة وهى تكون شطرا كبيرا من مرافق البلاد وثروتها لا بد لها من معنى بشؤونها ويقوم بادارتها هؤلاء هم نظارها وهم الخصوم فى الدعاوى الصادرة من الوقف او المتوجهة عليه ولو تعلقت بعينه

وغلته (مادة ٤٧٤ من كتاب العدل والانصاف) » وحيث أن القول بان ناظر الوقف ليس له سوى ادارته فاذا قام نزاع فى ملكية الوقف وجب توجيه الخصومة الى المستحقين لأنهم أصحاب المصلحة فى الوقف واليهم يؤول ريعه - أن القول بهذا يخالف مبادئ الشرع ونظام الوقف اذ من المقرر أن الخصومة يجب أن توجه الى ذى صفة فاذا كان النزاع فى الملك وجب توجيهه الى المالك الظاهر أو واضع اليد. والمستحقون ليسوا ملاكا ولا يد لهم على الاعيان الموقوفة وصاحب اليد هو الناظر الذى عينه الواقف أو ولاه القاضى فله أن يمثل الوقف فى كافة أموره ولو ترك التداعى للمستحقين سواء صدر منهم أو عليهم لساءت حالة الاوقاف واختلت ادارتها وأصبحت نهبا لغاصبيها والطامعين فيها لأن المستحقين قد يكثر عددهم وتفرق كلمتهم وتستعصى معرفتهم

« وحيث أنه ولو أن اختصاص الناظر قاصر عن ادارة الوقف وليس له أن يتعدى أعمال الادارة فلا يفهم من ذلك أن صفته تزول اذا رفعت دعوى عليه فيما يمس الوقف نفسه ويؤثر على كيانه لأن الناظر صفة الوكالة عن الوقف فالدعوى توجه اليه وهو الذى ينوب عن ذلك الشخص المعنوى وهى جهة البر التى لا تنقطع فهو منها بمثابة الوكيل من الاصيل اما المستحقون فخمسهم قاصر على المنفعة » وحيث انه جاء بالمادة ٤٧٨ من كتاب العدل والانصاف انه لو اقام الناظر المدعى عليه بملكية وقف البينة بان المدعى قد اقر بالوقفية قبلت بيئته وفى هذا النص ما يفيد ان الخصم فى دعوى الملكية هو الناظر ولو ان حدود الناظر لا تسمح له بان يختصم فى هذه الدعوى لما ورد النص على توجيه دعوى الملكية اليه

الشرع الشريف والآداب العامة أذن قراءة القرآن الكريم وتلاوته عبادة لوجه الله تعالى ولا يحق لمؤديها ان يطلب اجرا على ذلك وقد جاء في كتاب المعاملات الشرعيه في الشريعة الاسلاميه للشيخ احمد بك ابى الفتح بالصحيحه نمرة ٤٠٥ من الجزء الثاني في بيان الاجارة الفاسده ان الاجاره على الطاعات كاستئجار شخص يصلي او يصوم او يحج او يقرأ القرآن ويهدي قراءته اليه كل ذلك غير جائز شرعا لقوله عليه الصلاة والسلام « اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به » وقد جاء في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم « من أخذ على القرآن اجرا فقد تعجل حسناته في الدنيا والقرآن يخاصمه يوم القيامة »

« وحيث انه متى تبين ذلك وجب الحكم برفض دعوى المدعى لمخالفتها للشرعية الإسلامية بأجماع الفقهاء وللمخالفتها للآداب العامة خصوصا اذا لاحظت المحكمة صلة القرابي بين المدعى والمدعى عليه (قضية الشيخ محمد عطيه حال ضد احمد لاندى ابراهيم سالم رقم ١٥٦٥ سنة ٩٣١ رئاسة حضرة القاضي اسماعيل زهدى)

١٥٦

محكمة بنى سويف الجزئية

١٣ يناير سنة ٩٣٢

- ١ - وصيه - حجة على الورثة ولولم تسجل
- ٢ - وصيه - حجة على الغير الذى تلقى حقا عينيا عن الوارث .
- ٣ - وصيه - تصرف الوصى فى العين قبل وفاته . نافذ . رجوعه فى الوصيه . ثبوت تاريخ التصرف قبل تاريخ الوصيه

المبادئ القانونية

(١) ان الوصية حجة على ورثة الموصى ولولم تكن مسجلة لأن ملكية الحق العقارى الموصى به تنتقل بمجرد الوفاة دون حاجة الى التسجيل (٢) تكون الوصية حجة أيضا على الغير بالنسبة لمن تلقى حقا عينيا عن الوارث غير الوصاية

« وحيث أنه لذلك يتعين مخاصمة الناظر على الوقف حتى تكون الدعوى مقبولة » وحيث ان المحكمة صرحت اخيرا للمدعية بأدخال الناظر خصما في الدعوى فاعلنت من يدعى احمد الاقطع بصفتة ناظرا ولكن انكر النظر ولم تقدم المدعية دليلا على تنظره

« وحيث انه وان ورد في كتاب الوقف ان النظر يكون للارشاد بمن يؤول اليه الاستحقاق وقد يستفاد من ذلك ان الناظر واحد من المستحقين المختصين الا ان الناظر يجب ان يعين بحكم صادر من الجهة المختصة وهى التى تبحث فى توفر شروط الرشد من عقل وبلوغ وامانة وقدرة على القيام بأمور الوقف

وحيث لما تقدم يتعين قبول الدفع ولا محل بعدئذ لبحث ما عداه من الدفوع

(قضية الست نفيسة على جمعة بصفتها وحضر عنها الاستاذان محمد توفيق واحمد قومه ضد سكينه ابراهيم نصاره آخرين رقم ٣٦٦١ - سنة ٩٢٩ . رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا)

١٥٥

محكمة دكرنس الجزئية الأهلية

٢٠ اكتوبر سنة ٩٣١

تعهد - مخالفة للشرع والآداب العامة . تلاوة القرآن

تعتبر تلاوة القرآن الكريم عبادة لوجه الله تعالى فلا يحق لمؤديها أن يطلب عليها أجرا . لمخالفة ذلك للشرع الشريف والآداب العامة (المادة ٩٤ مدنى)

المحكمة

حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطالب المدعى بمبلغ خمسة جنيهات أجره قراءة القرآن على روح المرحوم والد المدعى عليه مدة سنتين « وحيث ان الدعوى بهذه الحالة وعلى فرض صحة ما يدعيه المدعى غير مقبولة لأنها تخالف

وانما إذا تصرف الوصى في العين الموصى بها قبل الوفاة كان تصرفه صحيحا لأن له الرجوع في الوصية. على أن تصرف الموصى في العين الموصى بها للغير نافذ في حق الموصى له ان كان التصرف بمقابل ولو لم يكن بعقد مسجل قبل تسجيل الوصية وانما يشترط أن يكون العقد ذا تاريخ سابق على تسجيل الوصية ولا يستفاد من هذا وجوب تسجيل الوصية لتكون حجة على الغير لأن القانون لم ينص على ذلك وانما يستفاد منه أنه طالما ان للموصى حق الرجوع في الوصية وطالما أن الوصية لا ترتب حقا للموصى له الا من يوم وفاة المورث فتصرف الموصى في حياته في العين الموصى بها نافذ في حق الموصى له ولو كانت الوصية مسجلة

(مادة ٤٨ و ٥٥ مدنى - والمادة الأولى من قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣)

المحكمة

« حيث ان المدعية عن نفسها وبصفتها طلبت تثبيت ملكيتها الى ١٢ قيراطا في الأطنان والى المنزل الواضح بياتهما بعقد القسمة المؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٨ واحتياطيا الحكم بإثبات صحة التعاقد المؤرخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٨ والتسليم واستندت الى عقد موقع عليه من فرح واصف منصور مورث الطرفين ومن المدعية والمدعى عليهما الأولى والثانية يفيد أن فرح واصف منصور خص كل من الورثة ونصيف يوسف فرح بجزء من الاطنان والمنزلين عدا السيدتين ست ومريم واصف فقد خصهما بنقود بعد وفاته

« وحيث أن المدعى عليها الثالثة دفعت بلسان وكيلها بان العقد باطل لانه اذا كان عقده هبة فانه

لم يحرم بعقد رسمى طبقا للمادة ٤٨ مدنى واذا كان عقد وصية فان الوصية لا تجوز لو ارث « وحيث أنه يجب الرجوع الى العقد لمعرفة ماهيته « وحيث أن الوصف الصحيح لهذا العقد هو اعتباره عقد وصية لانه تملك مضاف الى ما بعد الموت بغير عوض

« وحيث أنه لا تراعى في أن المدعية عن نفسها وبصفتها وارثة للرحوم فرح واصف منصور الموصى توفى عن زوجته المدعية وعن أولاده بشرى القاصرو زكى وفهمى وعن بناته ست ومريم وعزيزه ثم توفيت عزيزه عن شقيقها بشرى ووالدتها المدعية « وحيث أنه لا وصية لو ارث إلا إذا أجازتها الورثة « وحيث أن المدعى عليها الثالثة لم تجز هذه الوصية ولم توقع عليها بل الذى وقع هو المدعى عليهما الاول والثانية من الورثة

« وحيث أنه وان كان العقد لم يسجل الا أنه حجة على ورثة الموصى لأن المادة الاولى من القانون رقم ١٨ و ١٩ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل إنما نصت على وجوب تسجيل العقود « الصادرة بين الاحياء « فالوصية حجة على ورثة الموصى ولو لم تكن مسجلة لان ملكية الحق العقارى الموصى به تنتقل بمجرد الوفاة دون حاجة الى التسجيل « وحيث أن الوصية تكون حجة أيضا على الغير بالنسبة لمن تلقى حقا عينيا عن الوارث غير الموصى له وانما إذا تصرف الموصى في العين الموصى بها قبل الوفاة كان تصرفه صحيحا لانه يجوز له الرجوع عن الوصية على أن تصرف الموصى في العين الموصى بها للغير نافذ في حق الموصى له إن كان التصرف بمقابل ولم يكن بعقد مسجل قبل تسجيل الوصية وانما يشترط أن يكون العقد ذا تاريخ سابق على تسجيل الوصية ولا يستفاد من هذا وجوب تسجيل الوصية لتكون حجة على الغير لان القانون لم ينص على ذلك وانما يستفاد منه أنه طالما أن

المبادئ القانونية

(١) يجب لأن يكون عقد الرهن صحيحا ان يكون مسجلا طبقا للقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣
(٢) لا يستفاد ثبوت التاريخ من كتابة عقد على ظهر محرر قديم ثابت التاريخ لأن المادة ٢٢٩ مدني اشترطت تقديم العقد المراد اثبات تاريخه الى قلم الكتاب واثبات ملخصه في سجل عمومي (قانون التسجيل و ٢٢٩ مدني)

المحكمة

حيث ان حقوق المدعى هي مستمدة من العقد العرفي المؤرخ اول نوفمبر سنة ١٩٢١ ومسجل تسجيل تاريخ في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ وهذا العقد مضمونه ان اسماعيل على القبوي رهن للمدعى المذكور فداناً بمحوض العمده تسع كافر الحمام غريه نظير مبلغ ٦٠ جنيها لمدة سنة ابتداءها من اول نوفمبر سنة ١٩٢١ وآخرها غاية اكتوبر سنة ١٩٢٢ وانه اذا لم يحصل رد المبلغ في الميعاد تكون العين المرهونه ملكا للمدعى بدون منازع ومنصوص على انه حصل تسليم العين للمدعى للانتفاع بزراعتها وثابت على ظهر هذا العقد ان الدائن وصله المبلغ الموضح بهذا العقد وعلى ذلك امضاء المدعى وشاهد عليه امم السيد حسن القدم

وحيث انه ثابت ايضا على ظهر هذا العقد وبعد حصول هذا التخالص تأشير يفيد ان المدين استلم بالثاني مبلغ ٦٠ جنيها من يد المدعى واقر المدين برد الرهن الى يد المدعى حتى يدفع المبلغ واعتبر الرهن لمدة سنتين ابتداء من اول اكتوبر سنة ١٩٢٤ لا آخر اكتوبر سنة ١٩٢٦ وهذه الاضافة حاصلة بتاريخ عرفي وهو ٣ يناير سنة ١٩٢٥ وحيث انه لا نزاع في ان عقد الرهن الاول

للموصى حق الرجوع في الوصية وطالما ان الوصية لا ترتب حقا للموصى له الا من يوم وفاة المورث فتصرف الموصى في حياته في العين الموصى بها نافذ في حق الموصى له ولو كانت الوصية مسجلة « وحيث أنه مما تقدم تكون الوصية حجة على الورثة ولو لم تكن مسجلة وبالتالي تكون المدعية محقة في طلب تثبيت الملكية

» وحيث أن المدعى عليها الثالثة لم تجز الوصية فهي ليست نافذة في مقدار نصيبها وقدره قيراطين وثلاث من أربعة وعشرين قيراطا فيما خص الست المدعية وبشرى وعزيزه فرح واصف بعقد الوصية المؤرخ ١٣ مارس سنة ٩٢٨ على أن لا تدفع لها المدعية شيئا من التقود المبنية بالعقد سالف الذكر « وحيث أن المدعية وبشرى وعزيزه التي توفيت اختصوا باثني عشر قيراطا في الاطيان وبمنزل بموجب الوصية واستبعاد نصيب المدعى عليها الثالثة وقدره قيراطين وثلاث من أربعة وعشرين قيراطا فيكون نصيب المدعية وبشرى ٢٠ س و ١٠ ط في الاطيان و ٢١ قيراطا من ٢٤ قيراطا في المنزل وهو الواجب الحكم بتثبيت ملكية المدعية عن نفسها وبصفتها اليه

» وحيث أنه لا محل لبحث الطلب الاحتياطي مادام قد حكم بالطلب الاصل (قضية الست شفيقة ابراهيم عن نفسها وبصفتها ضد زكي فرج واصف وأخرى رقم ٥٣٠ هـ سنة ٩٣٠ . رئاسة حضرة القاضي ابراهيم كامل)

١٥٧

محكمة كفر الزيات الأهلية

٢١ يناير سنة ٩٣٢

- ١ - رهن - وجوب تسجيله طبقا للقانون ليكون صحيحا
- ٢ - ثبوت التاريخ . كتابة عقد على ظهر عقد ثابت التاريخ . لا يعتبر اثباتا للتاريخ

مع ما هو ثابت من الوقائع المتقدمة قد زال بسداد مبلغ الرهن من يد المدين ولذلك تكون هذه العين تحت يد الدائن وهو المدعى من جديد حاصل بمقتضى العقد الثانى المؤرخ فى ٣ يناير سنة ١٩٢٥ .

وحيث ان المدعى يرتكن الى هذا العقد ويريد ان يرجع بتاريخه الى تاريخ الرهن الاول الثابت بالتاريخ فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ومصلحته فى ذلك ظاهره لأنه اذا صح اسناد تاريخ الرهن الثانى الى الرهن الاول وجعله ثابت التاريخ فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ يكون قد جعل الرهن الثانى صحيحاً مع كونه غير مسجل طبقاً لقانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الذى جرى العمل به ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٤

وحيث انه طبقاً للمادة ٢٢٩ مدنى ثبوت التاريخ بصفة رسمية يكون بقيد المحررات او ملخصها فى سجل عمومي ولا نزاع فى ان عقد الرهن الاول ثبت تاريخه بتقديم المحرر المشتمل عليه الى محكمة كفر الزيات الاهلية الجزئية والتأشير عليه فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ولكن المحرر الثانى وهو عقد الرهن الثانى المؤرخ فى ٣ يناير سنة ١٩٢٥ لم يقدم لأى محكمة اهلية لاثبات تاريخه وانما كتب فى ذيل المحرر الاول الثابت التاريخ ويريد الدافع التوصل من كتابة عقد الرهن الثانى على محرر قديم ثابت التاريخ ان يتخلص من قواعد التسجيل الصادر بها القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ .

وحيث انه لا يمكن ان يكون اثبات عقد الرهن الثانى على ظهر محرر قديم ثابت التاريخ وهو عقد الرهن الاول من شأنه ان يعطيه صفة ثبوت التاريخ الرسمى لانه ثابت فى نص عقد الرهن التالى انه عقد مستقل عن الاول وحاصل فى تاريخ مخالف للعقد الاول وبعدها يته باكثر من سنتين

لأن العقد الاول انتهى فى آخر اكتوبر سنة ١٩٢٢ والعقد الثانى كتب فى ٣ يناير سنة ١٩٢٥ وهو بلا نزاع فى تاريخه لاحق للتاريخ الثابت بالعقد الاول فلا يمكن تحديد تاريخ العقد الثانى بالتاريخ الاول لان ثبوت التاريخ بصفة رسمية من شأنه ان يجعل العقد العرفى راجع على الاكثر الى التاريخ الرسمى المشار اليه فأما ان يكون العقد العرفى موافقاً تماماً للتاريخ الثابت بصفة رسمية باعتبار انه تحرر فى يوم ثبوت التاريخ بالذات وأما فى تاريخ سابق عليها ولا يمكن بحال من الاحوال ان يكون العقد العرفى ثابت التاريخ فى تاريخ لاحق للتاريخ الرسمى وذلك لانه ناشئ بعد التاريخ الرسمى المذكور ولا يمكن ان يقال ان التاريخ الرسمى يرجع بالتأخر فى النشوء والحدوث بعده الى حالة سابقة عليه او معاصرة له لانه عند ثبوت التاريخ بصفة رسمية لم يكن العقد العرفى المتأخر موجوداً ولا كائناً وكذلك الحقوق المنصوص عليها فيه .

وحيث انه متى تقرر ذلك نرجع الى العقد والى الوقائع لم يمكن تكييف وصفه وقيمه القانونية وهل هو عقد رهن او مجرد سند بدين عادى وحيث انه بالرجوع الى العقد الثانى المشار اليه تبين انه عقد رهن عرفى حاصل فى ٣ يناير سنة ١٩٢٥ غير ثابت التاريخ ولا مسجل طبقاً للمادة الاولى من القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ لذلك يكون العقد المذكور لا ينتج الا الالتزام العادى لسداد قيمة الدين

وحيث لمجموع ما تقدم من الاسباب يكون العقد المتمسك به المدعى لا يعطيه حق حبس العين المتنازع عليها فلا تقبل دعواه اذن الخاصه بطلب منع تعرض الغير الى هذه العين لأن فى هذه الحالة يكون الامر للمالك وهو شأنه مع المتعرض

١٥٨

محكمة دمياط الجزئية

١٠ مارس سنة ١٩٣٢

١ - قدام . أوراق تجارية . تعريفها .

٢ - تقادم . شركة . دعاوى الدائنين ضد أعضاء الشركة تسقط

بمضى خمس سنوات . دعاوى الشركاء ضد بعضهم يسقط

بمضى خمسة عشر عاماً .

(١) الأوراق التي تسقط المطالبة بها بمضى

خمس سنوات هي الأوراق التجارية التي تنتقل

ملكيتها بالتحويل وهي الكمبيالات

والسندات تحت الاذن والشيكات أما ما سواها

من الأوراق فلا تنطبق عليه هذه المادة

(٢) ان ما جاء بالمادة (٦٥) من القانون

التجاري من حيث سقوط الحق في اقامة

الدعاوى التي ترفع على الشركاء الغير مأمورين

بالتصفية بمضى خمس سنوات انما يختص بدعاوى

الدائنين قبل كل شريك شخصياً فلا يسرى

على دعاوى أعضاء الشركة قبل بعضهم بعضاً

اذ أن مدة التقادم فيما يختص بهذه الدعاوى

الآخيرة هي خمسة عشر عاماً .

(المادة ٦٥ و ١٩٤ تجارى)

المحكمة

«حيث ان المدعى قدم ورقة مؤرخة ٩ مايو سنة

١٩٢١ مفادها أنه هو والمدعى عليه كانا شريكين

في شركة بيع تقاوى برسيم وان هذه الشركة

تصفت وظهر طرف المدعى عليه للمدعى ١٣٥

جنيها تعهد بدفعها على دفعات موزعة بالورقة

وحيث ان المدعى عليه قدم ثلاثه أيصالات

تدل على دفع مبلغ ١٢٠٩٥ قرش فيكون الباقي

١٤٠٥ قرش وقد طلب المدعى الحكم بهذا المبلغ

(١٣)

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان الثابت من

الوقائع ومن العقود المقدمة في الدعوى من المدعى

عليهم ان المالك هو اسماعيل على القباوى رهن

الى الحاج محمد خليفه العين المتنازع عليها نظير

مبلغ ١٢٠ جنيها وذلك بمقتضى عقد تاريخه ٥

يوليه سنة ١٩٣٠ ومصدق عليه بمحكمة كفر

الزيات الاهليه في التاريخ المذكور ومسجل

تسجيلاً كلياً بقلم العقود بمحكمة اسكندريه

المختلطة في ٥ اغسطس سنة ١٩٣٠ وعليه يكون

اذن المطلوب منع تعرضهم منهم المرتهن الحاج محمد

خليفه غير الذى تلقى الرهن عن المالك وقد حافظ

على حقه طبقاً لقوانين التسجيل المتبعة ومن الامور

المسلم بها من المدعى ان المرتهن المذكور هو واضح

اليده من تاريخ عقده على العين المتنازع عليها

لذلك يكون طلب المدعى رفع يده هذا المرتهن هو

طلب على غير أساس .

وحيث ان المدعى تكلم فيما اشار اليه في مذكرته

الى ان المرتهن الجديد لم تمض على وضع يده سنة

كامله فلا يحق للخصوم ان يتمسكوا بوضع يدهم

ليمنعوا اعادة وضع يد المدعى المذكور عليها وقد

فان المدعى ان القانون الاهلى ترك شروط استكمال

مدة سنة في دعاوى وضع اليد مخالفاً لنصوص

القانون المختلط في هذا الأمر بحيث لا يبقى محل

للشك في ان هذا الشرط غير ضرورى ان يتوافر

امام المحاكم الاهليه (راجع كتاب المرافعات المدينه

والنظام القضائى للمرحوم ابو هيف بك طبعه

١٩١٨ صحيفة نمرة ٢٦٧ فقره ٢٦٧

وحيث لذلك يكون تمسك المدعى بما تقدم

هو ايضا على غير اساس

وحيث لمجموع ذلك يتعين رفض الدعوى

ورفض طلب التعويض تبعاً لذلك

(قضية السيد عامر الرشيدى ضد اسماعيل على القباوى وآخرين

رقم ١٤٨٤ سنة ١٩٣١ . رئاسة حضرة القاضى رزق ميخائيل)

المبادئ القانونية

(١) التصديق من المحكمة على محضر صلح قضائي ليس حكماً بل هو بمثابة سند واجب التنفيذ يجوز لأحد الخصمين نقضه أو تعديله ان وجد وجه لذلك

(٢) يتبع الحكم السند الذي بنى عليه فيما يتعلق بجواز حوالته فاذا كان السند الذي بنى عليه يجوز للدائن تحويله كان ذلك شأن الحكم ولا حاجة لقبول المدين اما اذا كان مبنيًا على سند لم ينص فيه على جواز الحواله او لم يكن مبنيًا على سند اصلا فيجب قبول المدين للحواله (المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ مدني)

المحكمة

من حيث أن المستشكل بنى اشكاله على ان المستشكل ضده جار تنفيذ محضر صلح في القضية ٢٢١ سنة ١٣٠٠ وهو لم يكن طرفا فيه وليس في المحضر المذكور ما يبيح الحواله للغير

« وحيث أن المستشكل ضده سبق ان دفع بعدم قبول الاشكال شكلا لأن التنفيذ تم والاشياء المحجوز عليها حصل تبديدها وقد قضت المحكمة بجلسته ١٧ ما يوسنة ١٣٢٢ برفض الدفع وقبول الاشكال شكلا وتحديد جلسة للمرافعة في الموضوع

« وحيث أن المستشكل ضده رد على ذلك بأنه يتخذ حكما وليس شرطا في الاحكام رضاء المدين بالحوالة وحيث أن محضر الصلح ليس حكما بل الصلح من عقود التراضي فيتم بالايجاب والقبول ولا يشترط لوجوده أو صحته شكل خاص وهو عقد ملزم للطرفين وقد ورد في بند ٥٠٣ ص ٣٢٢ من كتاب العقود المدنية لسكامل.

« وحيث ان المدعى عليه دفع بسقوط الحق في المطالبة بهذا المبلغ لمضى أكثر من خمس سنوات من تاريخ استحقاق آخر دفعه بحجة ان الدين تجارى : أرتكنا على المادة ١٩٤ تجارى

« وحيث ان الأوراق التي تسقط بمضى خمس سنوات : هي الأوراق التجارية التي تنتقل ملكيتها بالتحويل وهي الكمبيالات والسندات تحت الاذن والشيكات : وأما مساوها من الأوراق فلا تنطبق عليه هذه المادة ويلاحظ أن الورقة المقدمة من المدعى لا ينطبق عليها هذا الوصف

« وحيث ان المدعى عليه استندا ايضا على المادة ٦٥ تجارى التي تنص على ان كل ما نشأ عن اعمال الشركه من الدعاوى على الشركاء الغير مأمورين بالتصفية يسقط الحق في اقامته بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء هذه الشركه : وقد ذكر المدعى عليه ان الورقة المقدمة من المدعى ناشئة عن الشركه التي كانت بينهما ولذا ينطبق عليها هذا الوصف « وحيث ان المادة المشار اليها خاصة بدعاوى الدائنين قبل كل شريك شخصيا ولا تسرى على دعاوى اعضاء الشركه قبل بعضهم بعضا أن مدة التقادم فيما يختص بهذه الدعاوى الاخيرة هي المدة المعتادة أي خمس عشر عاما : وعلى ذلك يتعين رفض الدفعين المقدمين من المدعى عليه والحكم بالمبلغ الباقي

(قضية عبد الوهاب أبو النجا ماثور ضد أحمد توفيق العقبى رقم ١٧٠٠ سنة ١٣٢٠ رتبة حجرة القاضي أحمد فؤاد)

١٥٩

محكمة المحلة الكبرى

٢٥ يونيه سنة ١٣٢٢

١- صلح - التصديق عليه - لا يعتبر حكما

٢- حواله الاحكام - تتبع نوع السند : سند غير قابل للتحويل

لا يجوز تحويل الحكم الصادر به

من المحكة لا يخرج عن كونه عقدا ولا يمكن الطعن فيه بطريق الاستئناف إنما الطريق العادي لكافة العقود أى بدعوى جديدة

« وحيث ان محضر الصلح ليس حكما وإنما هو عقد ومن ثم يتعين قبول المدين للحواله طبقا للمادة ٣٤٩ مدنى وحيث أنه على فرض أن محضر الصلح المصدق عليه يعتبر حكما فإنه قد اختلف فيما اذا كان يشترط قبول المدين لتحويل الأحكام فالعض يرى أن تحويل الأحكام جائز بلا قيد ولا شرط لأنها تختلف عن السندات التى تظل سرا مكتوما بين المتعاقدين ولا يعلم بها احدا ويظل المدين غير معلوم أمره طالما أنه ودائه متفقان أما الأحكام فإنها تقضى على هذه الصلة ويحل بها - النفور بين المتعاقدين وقد صدر من محكمة ومتهود الجزئية حكم فى سنة ١٩١٨ ومنشور بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠ ص ١٦٠ وجاء به « لا يخفى أن الشارع المصرى قد استمد هذه القاعدة من الشريعة الاسلافية الغراء متوخيا فى ذلك أولا - مصلحة المدين - ثانيا مصلحة الحال لأن المفروض أن المدين يبحث عن الدائن الذى يرنح فى معاملته للثقة التى بينه ويكون له مصلحة أدبية فى ذلك وهى وثوقه من ان الأمر يبقى سرا مكتوما بينهما فإذا ذهب الثقة المتبادلة بين الدائن ومدينه محل النفور ورفع الأمر للقضاء وصدر للدائن حكم ضد مدينه فإن الحكم يجب أن يختلف عما جاء فى نص المادة سنة ٣٤٩ وبهذا المعنى حكم مختلط صادر فى سنة ١٩١٨ « منشور فى الفرست العشري: الثالث نمرة ١١٢٩ » وحيث أنه يوجد فريق آخر يرى ضرورة رضا المدين فى كل الاحوال حكم محكمة مصر الأهلية سنة ٩٣٣ مجلة المحاماة السنة الرابعة كما ان محكمة الاستئناف المختلطة عدلت عن رأيها الاول

بك مرسى « الصلح القضائى هو عقد يتفق عليه الخصوم بأنفسهم ويطرحونه للمحكة لتثبته كما هو فاذا اثبتته المحكة بالمصادقة عليه أو باعتماده وجعله فى قوة سند واجب التنفيذ فلا يكون عملها حكما بالمعنى القانونى العام » وأيضا حكم محكمة اسبوط الجزئية ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ م - ر - ١١٠ ١ ص ١٥٥ عدد ٥٥ حيث قرر بان عقد الصلح هو اتفاق ثنائى محرر بصفة رسمية وأن المحكة لم تفصل فيه بوجه ما بل أثبت ما اتفق عليه الطرفان صلحا وعلى هذا اعتبر القضاء أن كل محضر صلح يعمل به الاخصام من تلقاء أنفسهم ويعرضونه على المحكة للمصادقة عليه يجب اعتباره كسند واجب التنفيذ لا كحكم وقضت بذلك محكمة الاستئناف فى ٦ يناير سنة ٩٢٠ م ر ٢١٠ ١ ص ٩١ عدد ٥٧ وقد جاء به

« وحيث ان المحكة تفضل اتباع رأى القائل بعدم اعتبار محضر الصلح حكما وذلك لا استنتجته المحكة من أن هذا هو رأى الشارع المصرى الذى يستخلص من المادة ٦٨ مرافعات ويستخلص أيضا من عدم أخذ رأى النيابة العمومية أمام المحكة المختلطة وعدم وجود النيابة فى المحاكم المدنية أن الشارع المصرى نهج على طريقة رأى القائل بأن هذا التصديق لا يكون حكما اذ أنه لا يحصل أمام المحكة مرافعة ولا مناقشة من الخصوم ولم يبحث فى شروط الاتفاق حتى يكون التصديق بمثابة حكم وحيث أنه يتلخص مما تقدم ان محضر الصلح ليس حكما بل هو فى قوة سند واجب التنفيذ يجوز لاختد الخصمين نقده أو تعديله ان وجد وجه لذلك وهذا بخلاف الأحكام - راجع حكم محكمة الاستئناف ٣٠ يناير سنة ٩٢٢ م - ر - ١ ص ٢٦٤ حيث قرر أن محضر الصلح المصادق عليه

وأساس هذه الأحكام أن الشارع المصرى لم يميز بين الحكم والسند أذ أن نص المادة ٣٤٨ عام ولا يمكن أن يعتبر الحكم النهائي بمثابة سند تجارى قابل للتحويل ينقل الملكية بغير حاجة الى رضا المدين وهذا ماراه المرحوم فتحي باشا زغلول وحجته أن الشارع عند ما اشترط رضا المدين بصحة التحويل راعى مصلحة الطرفين معا وما دامت مصلحة أحدهما قائمة فلا معنى للعبث بها لأن الدائن بالرغم من حصوله على حكم نهائي قد يكون أهون شرا من الحال اليه وقد انتقد الأستاذ احمد نجيب الهلالي بك حكم محكمة دمنهور السابق ذكره فى البند ٧٨٩ ص ٥٦٤ و ٥٦٥ من كتاب العقود شرح القانون المدنى لان الشارع لم يفرق بين حواله الحكم والسند ولانه لو صحت نظرية هذا الحكم لترتب عليها أن الدائن الوطنى الذى تحصل على حكم ضد مدينه الوطنى يعهد إلى حواله لاجنبى فرار من التنفيذ امام المحاكم الاهلية وارهافا فى التنفيذ بواسطة المحاكم المختلطة وأشار الى حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ بعد ولها عن رأيها الاول -

وبهذا المعنى حكم صادر من محكمة أسيوط الابتدائية «منشور بمجلة المحاماة السنة الخامسة ص ٤٢٩» وحيث أن هذه المحكمة ترى الاخذ برأى وسط بين الطرفين وأن يكون العبرة فيما اذا كان للدائن حق تحويل الحكم بدون رضا مدينه بنفس السند الذى بنى عليه الحكم المذكور فإذا كان نص على قبول الحواله بالسند كان الحكم فى غير حاجة الى رضا المدين والعكس بالعكس ذلك أن الحكم فى هذه الحالة ليس الامقرا لا اتفاق الطرفين وليس للمدين الذى قبل الحواله بالسند أن يشكو من تحويل مدينه للحكم الذى بنى على هذا السند

أما اذا لم يكن قبله أصلا بالسند الذى بنى عليه الحكم او لم يكن هنالك سند أصلا فله الحق فى الاعتبار التحويل قائما طالما أنه لم يرض به « وحيث انه مع التسليم بأن التصديق على محضر الصلح حكم فى أن العقد الذى صدق عليه لم ينص على قبول الحواله

(قطعية خضر احمد خضر ضد محمد افدى صدق . رقم ٥٠١٠ سنة ١٩٣٢ . رئاسة حضرة القاضى سليمان ثابت)

١٦٠

محكمة ميت غمر الجزئية الاهلية

٣ اكتوبر سنة ١٩٣٢

١ - تفتيش منازل . حرمة المنازل . حمايتها . انتهاكها . تفتيش

منزل بنير اذن . باطل . بطلان محضر التفتيش .

عدم جواز سماع شهادة الضابط الذى تفتش من غير اذن

٢ - تفتيش . بطلانه . الرضا . بالتفتيش يجب أن يكون حرا صريحا .

المبادئ القانونية

(١) نص الدستور على أن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها الا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وقد بين قانون تحقيق الجنايات الأحوال التى يجوز فيها دخول المنازل (المواد ٥ و ١٨ و ٢٤ و ٣٠ و ٦٨ و ٦٩) ولما كان تفتيش المنازل ليس عملا اداريا من أعمال البوليس الإدارى الغرض منه البحث عن أدلة من شأنها فتح تحقيق بل هو عمل قضائى الغرض منه جمع أدلة تأييدا لتحقيق مفتوح من قبل . فاذا حصل التفتيش بصفة غير قانونية فيكون محضر التفتيش وما ينتج عنه من ضبط أشياء باطلا ولا يجوز الاستناد عليه أمام المحكمة بل أنه لا يجوز الاستشهاد بمحضر المحضر على الوقائع التى

يكون قد دونها في محضره فان البطلان الذي يلحق محضره يلحق أيضاً شهادته

(٢) لكي يكون رضا صاحب المنزل بأجراء التفتيش مزيلاً للبطلان الحاصل من ناحية عدم الاذن به من الجهة المختصة يجب أن يكون حراً طليقاً لا تشوبه شائبة إكراه أو خداع فصاحب المنزل الذي اسقط في يده عند مارأى رجل البوليس قد حضر ومعه عدد من الجنود ودخلوا للتفتيش فلم يبدع اعتراضاً لا يمكن اعتبار عدم اعتراضه لهم وهم بهذا المظهر رضا حراً بالتفتيش

(المواد ٥ و ١٨ و ٢٣ و ٣٠ و ٦٨ و ٦٩ تحقيق جنايات المحكمة)

«من حيث أنه ليس من دليل في القضية سوى محضر التفتيش المؤرخ ١٠ اغسطس سنة ١٩٣٢ الذي اجراه محمد زكي النبال افندي معاون بوليس ميت غمر وشهادته المذكور أمام المحكمة والنيابة «ومن حيث أن الحاضر عن المتهم دفع في اثناء المعارضة في حبسه ببطلان التفتيش الذي أجراه المعاون المذكور وبعدم جواز سماع شهادته وأصر على ذلك أمام المحكمة مستنداً على انه لم يكن في حال من الاحوال المبينة في القانون كما لم نزاع القواعد والكيفية المنصوص عليها فيه وحيث ان المعاون المذكور لا سئل امام النيابة في المحضر المؤرخ ٣٤ اغسطس سنة ١٩٣٢ عما اذا كان لديه اذن بالتفتيش من النيابة اجاب بأن لديه اذناً ولا أصدرت النيابة على تقديمه واستعجلته في إرساله عاد واجاب بأنه لم يكن لديه هذا الاذن .

«ومن حيث أن المادة الثامنة من الدستور

تقضي بأن للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه «وتأييداً لهذا المبدأ نصت المادة ١١٢ من قانون العقوبات على أنه « اذا دخل أحد الموظفون أو المستخدمين العموميين أو أي شخص مكلف بخدمه عمومية أعتماداً على وظيفته منزل شخص من احاد الناس بغير رضا فيما عدا الاحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها

«ومن حيث أن قانون تحقيق الجنايات قد بين الاحوال التي يجوز فيها دخول المنازل في المواد ٥ و ١٨ و ٢٣ و ٣٠ و ٦٨ و ٦٩ . وليس حالة المتهم في هذه القضية من بينها خصوصاً وتفتيش المنازل ليس عملاً ادارياً من أعمال البوليس الاداري الغرض منه البحث عن أدلة من شأنها فتح تحقيق . بل هو عمل قضاء الغرض منه جمع أدلة تأييداً لتحقيق مفتوح من قبل (راجع جارجو جزء ٣ فقرة ١ - ٩ ولبواتهان م ٨٧ نبذة ٢٤ والموسوعة الجنائية جزء ٢ صحيفة ٢٥٨ فقرة ٧٧ وما بعدها)

«ومن حيث أنه من الثابت علماً وقضاً أنه اذا حصل التفتيش بصفة غير قانونية فيكون محضر التفتيش وما ينتج عنه من ضبط أشياء باطلاً ولا يجوز الاستناد عليه أمام المحكمة بل انه لا يجوز الاستشهاد بمحضر المحضر على الوقائع التي يكون قد دونها في محضره فان البطلان الذي يلحق محضره يلحق أيضاً شهادته - لبواتهان مادة ٨٧ فقرة ١٠ - ١٠ - ١٢ وجارسون على المادة ١٨٤ فقرة ٧٢ وعلى زكي العربي بك المبادي الاساسية للتحقيقات الجنائية ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ والموسوعة الجنائية ص ٢٥٨ وما بعدها فقرة ٩٠ وما بعدها »

« ومن حيث انه تبين بعد الاطلاع على أقوال محمد أفندي زكي النبال معاون البوليس أمام النيابة ومن مناقشته أمام المحكمة أنه كان يبلدة المتهم على رأس قوة تبلغ ثلاثين جنديا يحافظون على النظام ويمنعون مرور الاهالى ليلا 'استبأبا للامن وذلك بمناسبة كثرة الحوادث الجنائية بهذه البلدة وانه لما توجه لتفتيش منزل المتهم استصحب معه بعض عساكر بلوك الخفر وكان أهل المنزل نائمين فقرع الباب واختفى مع بعض العساكر وترك أحدهم ظاهرا فسأله سيدة أطلت من النافذة عما يريد فطلب منها قدحا من الماء ولكن معاون البوليس خشى ان يتنبه أهل المنزل فدفع الباب الذى كان مغلقا بقوة فافتتح عنوة وصعد الى الدور الأعلى وأجرى التفتيش ثم جاء المتهم بحالة فزع كماهى رواية نفس معاون البوليس ومن ثم فلا يمكن اعتبار عدم معارضة المتهم للتفتيش فى الظروف المتقدمة رضاء منه برفع بطلانه

« ومن حيث أنه متى ثبت بطلان التفتيش وبالتالي بطلان شهادة الموظف الذى أجراه على الوقائع التى دونها فى محضره فيتعين استبعادها كاملة من حيث ثبوت التهمة

« ومن حيث ان القضية خلوا أصلا من أى أدلة أخرى ومن ثم فلا يسع المحكمة سوى القضاء ببراءة المتهم لعدم قيام الدليل على التهمة عملا بمادة ١٧٢ جنائيات

(قضية النيابة العمودية ضد عبد الهادى أحمد الشناوى - رقم ١٨٤ سنة ٩٣٢ جنح . رئاسة حضرة الناضى السيد على الديد وحضرة السيد السج وکیل النيابة)

« ومن حيث انهم وان كانوا قد قرروا أن رضاء صاحب المنزل بإجراء التفتيش الحاصل بصفة غير قانونية يرفع بطلانه وان هذا الرضاء كما يكون صريحا فقد يكون ضمنا الا انهم اكدوا فى الوقت نفسه ضرورة أن يكون هذا الرضاء حرا طليقا من جانب صاحب المنزل لا تشويه أى شائبة اكراه أو خداع فصاحب المنزل الذى اسقط فى يده عند ما يرى رجل البوليس قد حضر ومعه عدد من الجنود ودخلوا للتفتيش فلم يبد اعتراضا لا يمكن اعتبار عدم اعتراضه لهم وهم بهذا المظهر رضاء حرا طليقا لهم بالتفتيش ولذلك اذا دخل الموظف المنزل فى غيبة صاحبه ثم حضر صاحب المنزل أثناء التفتيش ولم يعترض فأن عدم اعتراضه لا يعد رضاء حرا يرفع بطلان التفتيش

وفى هذا يقول العلامة لبواتقان فى مؤلفه شرح قانون تحقيق الجنايات على المادة ٨٧ نبذنى ١٨ ، ١٩ بالآتى - ١

No. 18 Le consentement peut n'être pas exprès, mais il faut du moins qu'il soit libre. Ne peut donc être considéré comme un consentement présentant ce caractère, le défaut d'opposition du prévenu quand, en entrant chez lui, les agents (en l'espèce des employés de la Régie) ont employé de la contrainte et de la force en s'y présentant au nombre de quatre et accompagnés de la gendarmerie.

No. 19. Il faut aussi en conclure que si, au moment où l'officier se présente et commence illégalement sa visite, le propriétaire, est absent le fait qu'au cours des opérations, celui-ci est survenu et n'a fait aucune opposition, ne saurait couvrir la nullité.

١٦١

محكمة الألبانية الجزئية الأهلية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - أتعاب الخبراء - أمر تقدير - بطلان أمر التقدير - لا يمنع

من تجديده

٢ - تقادم مسقط - أتعاب الخبراء - لا تسقط بمضى ٣٦٠ يوماً .

بل بمضى ١٥ عاماً

٣ - أحكام غيابة - سقوطها - أوامر على العريضة - تسقط

بانتفاء ستة أشهر على صدورهما من غير تنفيذ

المبادئ القانونية

(٢) الحكم الصادر بطلان أمر تقدير بأتعاب

خير لا يمنع من تجديد أمر التقدير ثانياً مادام
حق الخبير في أتعابه لم يسقط

(٢) لم تنص المادة (٢٠٩) من القانون

المدني على الخبراء ضمن الأشخاص الذين

تسقط حقوقهم بمضى ٣٦٠ يوماً على عدم المطالبة

بها والحقوق لا تسقط إلا بنص صريح ولا يؤخذ

فيها بالقياس . وإنما تسقط أتعاب الخبراء بمضى

المدة الطويلة وهي خمسة عشر سنة على الحكم

الذي قضى بالمصاريف في الدعوى الأصلية فإن

أتعاب الخبراء تدخل ضمن المصاريف المقضى بها

(٣) لا يمكن قياس الأمر الصادر على العريضة

بالحكم الغيابي بالنسبة للسقوط المنصوص

عليه في المادة ٣٤٤ مرافعات لأن السقوط

لا بد له من نص صريح وهذه المادة تنص على

سقوط الأحكام العيانية وحدها دون الأوامر

(المادة ٢٠٩ مدني و ٣٤٤ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان المعارضة تقدمت في الميعاد فهي

مقبولة شكلاً

« وحيث انه بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥

ندب المعارض ضده خبيراً في القضية رقم ٢١١٣
مدني ألبانية

« وحيث انه في يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦

صدر أمر بتقدير مبلغ ٩ جنيهات تعاباً له و٢ جنيه
مصاريف »

« وحيث انه بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٩

اعلن الخبير خصومه بمعارضته في هذا الأمر وقضى
في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٩ بتأييدها »

« وحيث ان المعارض ضده اعلن المعارض بهذا

الحكم في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ فعارض فيه وفي
أمر التقدير وذلك بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ودفع بسقوط أمر التقدير وحكم المعارضة لعدم
تنفيذهما في بحر الستة أشهر التالية لصدورها وقضىفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بطلان الأمر والحكم
واعتبارهما كأن لم يكن تطبيقاً للمادة ٣٤٤ مرافعات« وحيث ان المعارض ضده اضطر بهذا ذلك
الى استصدار امر جديد بتقدير أتعابه ومصاريفهوفعلاً صدر له هذا الأمر بتاريخ ١١ أبريل سنة
١٩٣١ بتقدير ١١ جنيهات تعاباً ومصاريفوبما انه لم يعلن هذا الأمر الا في ٣ مارس سنة
١٩٣٢ فرفع المعارض عن هذا الأمر المعارضة

المنظورة الآن »

« وحيث ان المعارض دفع ثلاث دفعات »

الاول - ان الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٣٠ قضى بطلان الأمر وهذا الحكمحاز قوة الشيء المحكوم فيه ولذلك لا يمكن
للمعارض ضده ان يجد أمر التقدير ،الثاني - ان أتعاب الخبير تسقط بمضى ٣٦٠
يوماً لعدم المطالبة بها طبقاً للمادة ٢٠٩ مدني وقد

مضى أكثر من هذه المدة من وقت تقديرها الاول

ثالثا - ان امر التقدير المعارض فيه ومؤرخ ١١ ابريل سنة ١٩٣١ سقط بمضى ستة شهور لعدم تنفيذه في بحر هذه المدة طبقا للمادة ٣٤٤ مرافعات قياسا على الاحكام الغيابية ،

وحيث انه عن الدفع الاول فان الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وقضى بطلان الامر طبقا للمادة ٣٤٤ مرافعات لا يمنع من تجديد امر التقدير تانيا مادام حق الخبير في اتعابه لم يسقط بمضى المدة الطويلة ومدة السقوط هنا خمسة عشر عاما لانه قضى بالمصاريف التي تدخل ضمنها اتعاب الخبير في القضية الاصلية رقم ٢١١٣ سنة ١٩٢٥ الحكم الصادر فيها بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - هذا بصرف النظر عن ان القضاء بسقوط امر تقدير اتعاب الخبير بمضى ستة اشهر بدون تنفيذه في غير محله كما سيأتي بيانه ،

وحيث انه عن الدفع الثاني فان المادة ٢٠٩ مدني لم تنص على الخبراء ضمن الاشخاص الذين تسقط حقوقهم بمضى ٣٦٠ يوما على عدم المطالبة بها ومعلوم ان الحقوق لا تسقط الا بنص صريح ولا يؤخذ فيها بالقياس أو التشبيه وحيث انه عن الدفع الثالث فانه لا يمكن ان يقاس الامر الصادر على الغرضه بالحكم الغيابي بالنسبة للسقوط المنصوص عليه في المادة ٣٤٤ مرافعات لان السقوط لا بد له من نص صريح كما سبق ذكره والمادة تنص على سقوط الاحكام الغيابية وحدها دون الاوامر ولان الحكمة في سقوط الحكم الغيابي بمضى ستة شهور من غير تنفيذ هو انه لا ينصح ان يستمر هذا الحكم مهددا للمحكوم عليه زمنا اطول من ذلك .

اما الامر الصادر بتقدير اتعاب الخبير فليس فيه تهديد للخصم الصادر ضده لان التزام هذا الخصم باتعاب الخبير سبق ان قضى فيه في الحكم الصادر بالزامه بمصاريف الدعوى وما الامر في الواقع الا تقدير لجزء من هذه المصاريف

وحيث انه فوق ذلك فانه لو سلمنا جدلا بصحة هذا الدفع فان الخبير الذي يكون مضي على الامر الذي استصدره مده اكثر من ستة اشهر لن يصيبه ادنى ضرر لانه لم يدفع رسما عن هذا الامر كما ان له ان يستصدر بدون اعلان خصمه امرا جديدا بالرسم ايضا وهكذا كل ستة شهور طوال الخمسة عشر سنة طالما ان حقه في الاتعاب لم يسقط بمضى هذه المدة وهي نتيجة لا يمكن قبولها عقلا فضلا عن منافاتها لروح التشريع اما بالنسبة للحكم الغيابي فان الصادر لمصلحته الحكم يضطر الى استصدار حكم جديد بعد اعلان خصمه لان الحكم الاول يكون قد سقط وسقطت معه جميع الاجراءات اللاحقة له من اعلان ورسم تنفيذ وحق الاختصاص الذي يكون اخذه لضمان التنفيذ الى اخره وفي ذلك كما هو ظاهر ما يكبده مصاريف كثيرة نظير امله في تنفيذ الحكم في المدة القانونية ،

وحيث لذلك تكون الثلاثة دفعات في غير محلها ويتعين رفضها ،

وحيث ان الامر المعارض فيه في محله ويتعين تأييده ،

(معارضة محمد أفندي عبد القادر ضد محمد أفندي وصفي .
رقم ٢١١٣ سنة ١٩٢٥ . رئاسة حضرة القاضي حسن نجيب القاضي)

قضايا المحاكم المختلطة

١٦٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣١

- ١ - استئناف - قرار قاضي البيوع - ميعاده - خمسة أيام من تاريخه
- ٢ - ميراث - طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية - نصيب كل وارث - جواز تنفيذ دأته عليه - امتياز دائن المورث بالثمن

- ٢ - استئناف - قرار قاضي البيوع - دفع لم ترفع أمامه - عدم قبولها أمام الاستئناف لأول مرة
- ٤ - طلبات - من مدين منزع ملكيته - لم يرفع عنها استئنافا - عدم قبولها إلا بصفة تبعية للاستئناف

المبادئ القانونية

- (١) جميع القرارات الصادرة من القاضي المنتدب للبيوع والقابلة لذلك يكون ميعاد استئنافها خمسة أيام تبتدىء من يوم صدور الحكم
- (٢) طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يصبح كل وارث مالكا لحصته المراثية في العقارات الموروثة - فيحق لدائنيه لهذا السبب اتخاذ إجراءات التنفيذ ضده على ما يخصه فيها على أن يكون لدائني المورث وقت التوزيع أن يطالبوا بحقوقهم في الدفع لهم قبل دائني الورثة

- (٣) جميع الدفوع التي لا تقدم إلى قاضي البيوع لا يمكن عرضها لأول مرة في الاستئناف المرفوع ضد الأمر الصادر منه لأنها تعتبر طلبات جديدة
- (٤) ان الطلبات التي يقدمها المدين المنزع ملكيته أمام الاستئناف إذا لم يكن قد دفع بالذات استئنافاً عن قرار قاضي البيوع القاضي برفض طلب الايقاف المقدم منه لا يمكن الالتفات إليها طالما أنها لا تؤيد طلبات المستأنف

(المواد ٦٨٢ وما بعدها و ٦٦٨ مرافعات مختلط)
(استئناف محمد لبيب ضد رتي وآخرين - رقابة المستر فان كر مجلة التشريع والقضاء عدد ٢٠ سنة ٤٣ ص ٤٥٣)

١٦٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يوليو سنة ١٩٣١

- أصاب الخير - إيقاف الفصل فيها - لمطاعن جديدة - حتى يفعل في قيمة التقرير

المبدأ القانوني

لا يتوقف مبدأياً تقدير أصاب الخير على الفصل في النزاع بين الطرفين ولكن إذا كان تقريره - الذي يجب أن تكون قيمته الحقيقية وفائدته للفصل في النزاع محل اعتبار لتقدير أصابه - قد طعن فيه بمطاعن عليها مسحة الجدية وليست كيدية أو بقصد الماطلة فيكون من الواجب إيقاف الفصل في أصابه حتى ينظر في هذا التقرير بمعرفة القضاة الذين سيفصلون في القضية لمعرفة قيمته

(المادة ٢٦٨ مرافعات مختلط)

(استئناف أرويندي كرامروا آخرين ضد دائرة شواربي رئاسة المستر فوكس - المجلة المذكورة عدد ٢٠ سنة ١٣ ص ٤٥٤)

١٦٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣١

- ١ - مسكن شرعي - تعيينه - من سلطة قاضي الموضوع
- ٢ - تنبيه نزع الملكية - اعلان لحل الوكيل المعين للتنفيذ - صحته
- ٣ - وزير - مزاد - دخوله فيه - مشتري العقار بمعرفة - غير محظور

المبدأ القانوني

- ١ ان تعيين المسكن الشرعي لشخص هو مسألة موضوعية موكولة لتقدير القاضي طبقاً للظروف
- ٢ - ولو أن المادة ٦٠٥ مرافعات مختلط تحتم اعلان تنبيه نزع الملكية الى الشخص بنفسه او الى محل اقامته الاصلى وهذا النص يعتبر

١٦٦ محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ يونيو سنة ١٩٣١

حكر - تعريفه - تسجيله طبقاً للشكل الواردة بالقانون
بائع - تحرير العقد النهائي - استعداده لذلك بعد الاطلاع عليه .
جوازه - عدم الفسخ
المبدأ القانوني

١ - ان الحكر هو عقد يمنح فيه المالك لشخص آخر حق الانتفاع بالارض واقامة مباني عليها او غرس اشجار فيها في نظير اجر سنوي مقرر .
فهي بمثابة ترتيب حق على الملك وعلى هذا الاساس فالمحرر الذي يقرر حق الحكر يجب لتسجيله ان يحوز الشكل المبين بالقانون الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٣ وخاصة في وجوب التصديق على امضاءات الطرفين المتعاقدين

(٢) لا يمكن اعتبار عقد بيع مفسوخا على مسئولية البائع الذي أعلن بنفاذ العقد النهائي بدون أن تعرض عليه صورة هذا العقد مقدما والذي قبل بمجرد عرض هذه الصورة عليه جميع الاشتراطات المبينة به واطهر استعداده للتوقيع (المادة ٣٣١ من قانون العدل والانصاف والقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٣)

(استئناف على شحاته عبيد ضد فاطمة احمد اليسى - رئاسة المستر ماك بارنت . المجلة سنة ٤٣ عدد ٢٠ ص ٤٦)

١٦٧ محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ يونيو سنة ١٩٣١

١ - التماس - بناء على حزم مستند . في حيازة شخص آخر . ومقدم صورته فقط
٢ - التماس - غش - مستند صادر من الخصم . انكاره جواز التحقيق
٣ - تحقيق امضاء منكرة . عدم جوازه . في صورة شبيه من المستند لاصله

الاخذ به من النظام العام . وقد شرع لحماية حقوق الدائن المنزوع ملكيته مما يستدعى عدم قبول اى استثناء له ولكن باعتبار ان مصلحة الدائن لها الاهمية الاولى فقد يكون من التعسف القول أن هذا المدين لمصلحته هو الشخصية لا يملك ان يعين بمحض ارادته - وكما يجب ان يفهمه - محلا يمكن اعتباره كمسكنه الشرعى خصوصا اذا كان الواقع ان هذا المحل هو بالذات الذى فيه مركز مائلته ومصالحها واعمالها كذلك .
فلهذا يكون صحيحا اعلان تنبيه نزع الملكية الحاصل للمدين في محل اقامة وكيله الذى اتخذ محلا مختارا للتنفيذ وقرر ان جميع العقود والاعلانات تعلن لدى هذا الوكيل

٣ - لا يوجد نص فى القانون المختلط يمنع اى وزير من مشترى عقارات بالمزاد العلنى (٦٥ مرافعات مختلط)

(استئناف جورج فيولارا ضد بنكوى روما لمصر وللشرق - رئاسة المستر فوكس - المجلة المذكور عدد ٢٠ سنة ٤٣ ص ٤٤)

١٦٥ محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ يونيو سنة ١٩٣١

حائز للعقار - سداد الدين العقارى جميعه . رجوعه على باقى الحائزين . بنسبة حصصهم لما اشتروه من العقار المرمون
المبدأ القانوني

ان الحائز للعقار الذى دفع كامل الدين للدائن المرتهن لا يجوز له الرجوع على باقى الحائزين الا بنسبة قيمة الاطيان الواضعى اليد عليها . وسواء فى ذلك كان الحائزون المختلفون قد تلقوا حقوقهم أو لم يتلقوها من ذات الدائن الراهن .
ولتحديد الحصة النسبية المستحقة على كل من الحائزين فى الدين يجب أن يعمل حساب لما دفعه كل منهم بعد مشتراه

(استئناف الاستاذ نصيف ذكى ضد نصر خين جرجس رئاسة المستر فوكس - المجلة المذكور عدد ٢٠ سنة ٤٣ ص ٥٩)

المبادئ القانونية

(١) لأجل قبول أوجه الالتماس المبني على المادة ٤٢٤ - ٤ مرافعات مختلطة لا يعتبر محجوزا بفعل الخصم المستند الذي كان في حيازة شخص آخر وقدم الملتمس صورة شمسية منه

(٢) اذا قدم الملتمس لاجل اثبات غش الخصم الشخص مستندا صادرا منه وانكر هذا امضاه عليه فيجوز له الاثبات . وتنبع في ذلك اجراءات تحقيق الخطوط

(٣) لا يجوز الامر بتحقيق امضاء منكورة تكون مبسوطة لا على أصل المحرر بل على صورة شمسية مدعاة منه

(المادة ٢٤ - ٤ مرافعات مختلطة)

(استئناف توفيق بحري ضد بنك الاراضى المصرى وآخرين - رئاسة المسترماك بارت - المجلة المذكورة سنة ٤٣ عدد ٢٠ ص ٤٦١)

١٦٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ يونيو سنة ١٩٣١

توكيل - شراء عقار منزوع ملكيته . دفع مبلغ للدين . بدون إذن خاص . مخالفته للقانون والنظام

المبدأ القانوني

ان التوكيل الصادر بشراء عقار منزوع ملكيته وبدون تفويض خاص وصريح للوكيل وبغير تحديد الثمن لا يتضمن تفويضا بمنح المدين المنزوع ملكيته مبالغ أزيد مما قد يعتبر تميزا ومحاباة شخصية له فضلا عن انه يكون بلا سبب ومخالف للنظام العام

(استئناف الشركة الاهلية الايطالية لمساعدة المراسلين الكاثوليك ضد يوسف بك المولى . رئاسة المسترماك بارت - المجلة المذكورة سنة ٤٣ عدد ٢٠ ص ٤٦٣)

١٦٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١

١ استئناف - حكم مرسى مزاد . موجه ضد الحكم الصادر برفض دفع فرع مقدم من المدين . قبوله . يلغى الحكم المذكور

٢ - نزاع ملكية - حلول دائن في الاجراءات . الدفع بالسداد قبله . طلب إيقاف البيع . حتى يفصل في ذلك . مع مراعاة قواعد الاثبات . حوازه

المبادئ القانونية

(١) يكون مقبولا الاستئناف المرفوع ضد حكم مرسى مزاد وهو في الواقع موجه ضد الحكم الصادر برفض الدفع المقدمة من المدين وباجراء البيع . فهو حكم قابل للاستئناف في ذاته واذا تقرر قبوله فانه يترتب عليه الغاء حكم مرسى المزاد المذكور

(٢) ليس من اللازم للدائن الذي يحل في الاجراءات محل نازع الملكية طبقا للمادة ٦٧٧ مرافعات مختلطة أن يكون قد نبه على المدين بنزع الملكية

(٣) ان الدفع بالسداد ضد الدائن الذي حل محل نازع الملكية في الاجراءات قد يكون محلا لدعوى أصلية من المدين حتى يمكنه الغاء الاجراءات وله ان يدفع بهما من جهة اخرى أمام قاضي البيوع ليأمر بالإيقاف حتى يفصل في هذه الدعوى . ومع هذا فعلى قاضي البيوع . والاستئناف من بعده . عند الفصل في طلب الايقاف . أن يلاحظ قواعد الاثبات خصوصا اذا كان من اللازم وجود كتابه وبدون اجراء تحقيق وان من شأن هذه الكتابة أن تجعل هذا الطلب محتمل القبول

(٦٧٧ ومرافعات مختلطة)

(استئناف سيده ابراهيم أبوهيكل ضد هاي خضر غريته رئاسة المسة فوكس مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤ عدد أول ص ٢)

١٧٠

محكمة الاستئناف المختلطة

نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - مانع - اخفائه دين عقارى . الزامه بالتعويضات

٢ - بيع . المبيع معرض لاستحقاقه . حق المشتري في الثمار أو الفوائد

المبدأ القانوني

(١) يلزم البائع الذى يخفى عن المشتري وجود دين عقارى على الاعيان المبيعة بالتعويضات الناشئة عن تحمل المشتري متاعب ومصاريف لهذا السبب (٢) لا يحق لمشتري شيئا مما يؤتى ثمارا حتى ولو كان معرضا لاستحقاقه ان ينتفع بالثمار والمطالبة ايضا بفوائد الثمن الذى له الحق فى حبس باقيه تحت يده (المواد ٣٧٧ و ٣٧٩ مدنى مختلط)

(استئناف عبد النبي جبلى وآخرين ضد محمد سليمان صقر واخرين - رئاسة المستر ماك بارت . المجلة المذكورة سنة ١٩٤٤ عدد ٣ ص ٣)

١٧١

محكمة الاستئناف المختلطة

٥ نوفمبر سنة ١٩٣١

دين - مدين بدين شخصى - ودين بالتضامن . سداده جزا من الدين . بدون تعيين من أيهما . يخصم من دينه الشخصى

المبدأ القانوني

اذا كان المدين ملزما قبل دائئه بتعهد شخصى محض وبتعهد اخر متضامنا فيه مع آخرين ودفع جزأ من الدين . فاذا لم يعين بمعرفة وجهه الدفع فانه يجب ان يخصم من دينه الشخصى باعتباره اثقل عليه بلا شك

(المادة ٢٣٥ مدنى مختلط)

(استئناف حافظ بك سلام وآخر ضد خوري بن كمي وشركاه رئاسة المستر فوكس . المجلة المذكورة سنة ١٩٤٤ عدد ١ ص ٥)

قضايا المحاكم الأجنبية

١٧٢

محكمة استئناف باريس

٤ يناير سنة ١٩٣٢

خيانة الامانة - عارية الاستعمال . بيع سيارة بشروط . تقييد الثمن . تحريم البيع . بيع السيارة . تبديد

المبدأ القانوني

يعتبر عقد عارية استعمال العقد الذى بمقتضاه يعطى صانع السيارات الى أحد عملائه سيارة يمكن أن يصبح مالكا لها تبعا لشروط معينة مادام قد تقرر بينهما انه حتى تتحقق هذه الشروط فصانع السيارات يظل مالكا للسيارة ويكون محرما على العميل فى خلال هذه الفترة ان يبيعها أو يتنازل عنها

١٧٣

محكمة جنح السين

١٣ يناير سنة ١٩٣٢

بلاغ كاتب . قانون ٢ يولييه سنة ١٩٣١ . صفته الجنائية . عدم انسحابه الى الماضى

المبدأ القانوني

ان ما أتى به قانون ٢ يولييه سنة ١٩٣١ حيث أباح للمجنى عليه فى جريمة البلاغ الكاذب الذى حفظت شكواه حق رفع دعوى مدنية جديدة أمام غرفة المشورة له صبغة القانون الجنائى وعلى ذلك

فلا يمكن أن يسرى على الماضي فاذا كانت الشكوى والقرار الصادر بأن لا وجه لرفع الدعوى العمومية سابقة على تاريخ نشره فلا يستفيد منه المجنى عليه

(مجلة دالوز الأسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ١٧٥)

١٧٤

محكمة استئناف اورليان

٦ فبراير سنة ١٩٣٢

قانون . الاستناد إلى الماضي . مدع مدني . حفظ شكواه . قانون

٢ يولي سنة ١٩٣١ يستند إلى الماضي

المبدأ القانوني

ان قانون ٢ يولي سنة ١٩٣١ ليس الا قانون إجراءات . وهو لا يخلق حقاً جديداً وكل ما فيه انه اباح لمن ينتفع به بطرق اخرى ما كان له الحق فيه سابقاً . وعلى ذلك فيسرى من يوم اعلانه حتى ولو كانت الوقائع سابقة على تاريخ صدوره (مجلة دالوز الأسبوعية ص ٢١٢ سنة ١٩٣٢)

١٧٥

محكمة جنح نيس

٨ فبراير سنة ١٩٣٢

عقد . اختصاص . الدعوى المدنية .

المبدأ القانوني

ان المحكمة التي رفعت امامها الدعوى العمومية تختصه بالفصل في الدعوى المدنية المترتبة على الدعوى وصدور عفوع عن الجريمة لا يغير الاختصاص بنظر الدعوى التي اصبحت مدنية محضه (مجلة دالوز الأسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٢١٥)

١٧٦

محكمة النقض والابرام الجنائية

١٠ مارس سنة ١٩٣٢

سقوط الدعوى العمومية . بدء سريان التقادم . قتل خطأ . جرح خطأ

المبدأ القانوني

يعتبر تاريخ وقوع جريمة القتل الخطأ أو الجرح الخطأ في اليوم الذي حدث فيه الموت أو الجروح وعلى ذلك فبدء التقادم يسرى من هذا اليوم لا من اليوم الذي ارتكب فيه الخطأ أو الإهمال الذي نشأت عنه الجريمة فيما بعد . (مجلة دالوز الأسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ١٨٩)

قرارات

لجنة الأبحاث القانونية

الصادرة في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠

٥٤

اختلاس الكسوى الرسمية، حكم ضباط البوليس الذين يرتدون الملابس العسكرية بعد رقتهم من الخدمة

المبدأ

المادة ١٣٧ ع التي تعاقب كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية غير أن يكون حائزاً الرتبة تنطبق على ضباط البوليس الذين يرتدون الملابس العسكرية بعد الحكم برقتهم من الخدمة .

اللجنة

لاحظت ادارة عموم الامن العام أن كثيرا من الضباط الذين حوكموا بمجلس تأديب لأمر
مخلّة بالشرف ومزريّة بالكرامة تقرر من أجلها فصلهم من خدمة الحكومة لا يزالون يرتدون الملابس
العسكرية . وقد استطلعت رأى قسم قضايا وزارة الداخلية فى تطبيق المادة ١٣٧ من قانون
العقوبات الأهلى على الضابط الذى يرتدى بدلة عسكرية بعد فصله من وظيفته بحكم من مجلس
التأديب فأبدى قسم القضايا ما يأتى :

« إن نص المادة ١٣٧ سالفة الذكر يقضى بمعاقبة من يرتدى كسوة رتبة لاحق له فيها وقد
اختلفت أراء شراح القانون الفرنسى فيما اذا كان حكم هذه المادة ينطبق على من يرتدى كسوة له
حق فيها ولكن فى غير الأحوال التى تجيز له اللوائح ارتداؤها ولم يثر فى مجموعات أحكام المحاكم
المصرية على أحكام تتعلق بتطبيق المادة ١٣٧ المشار إليها فى هذه النقطة . ولذلك يرى أوفقيّة
استطلاع رأى سعادة النائب العمومى فى الموضوع واذا وافق على تطبيق حكم هذه المادة على الحالة
المقدمة أمكن عندئذ اتخاذ الاجراءات القانونية ضد أولئك الضباط المفصولين من الخدمة لتقديمهم
إلى المحاكم وانتظار ما تقضى به »

فكتبت ادارة الأمن العام تطلب من سعادة النائب العمومى موافقتها برأيه فى هذا الموضوع
ورأى سعادته طرح الموضوع على لجنة الأبحاث القانونية . وقد تبين للجنة من البحث ما يأتى :
تنص المادة ١٣٧ عقوبات على أن « كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من
رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا لرتبة أو تقلد بنيشان من غير أن يكون حائزا
له يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا » . ن
وهذه المادة تنص فيما يختص بالكساوى الرسمية على أمرين ، (الأول) أن يلبس الشخص
كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته .

Un costume officiel reservé à un grade supérieur

(والثاني) يلبس كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا لرتبته

Un uniforme qui ne lui appar tiendrait pas

وقد أخذ الشارع المصرى هذا النص عن المادة ٢٥٩ من القانون الفرنسى التى تنص على عقاب
كل من لبس كسوة لاحق له فيها .

والعلة فى العقاب على هذا العمل هو أن السلطة العامة قد قررت كساوى خاصة الغرض منها
إماتميز الموظفين عن الأفراد أو تمييز الموظفين من طبقة معينة عن الموظفين من طبقة أخرى فكانت
الكسوة العلامة الظاهرة للوظيفة إذ بها يتسنى تعرف من لهم الحق فى العمل باسم القانون .

وواضح أن هذا العمل لا يتحقق إلا اذا كان استعمال الكساوى الرسمية مقصورا على أولئك
الموظفين دون غيرهم (أنظر جارسون مادة ٢٥٩ بنّدة ٩ وجاروا الجزء الرابع بنّدة ١٧٢٧) .

ولا خلاف بين الشراح في أن من فصل من وظيفته لا يسوغ له ارتداء الكسوة الخاصة بها ،
والامر في هذا واضح لأن الموظف المقصود قد انقطعت كل صلة له بالوظيفة فلاحق له في إرتداء
الكسوة التي هي العلامة الظاهرة للوظيفة والتي قررت لسهولة التعرف على الموظفين القاعين بها .
وبناء على ذلك حكمت المحاكم الفرنسية بتطبيق المادة ٢٥٩ عقوبات على المحامي الذي يستمر في
الحضور للمرافعة أمام المحكمة لابساً رداء المحاماة رغم محو اسمه من جدول المحامين . وعلى القسيس
المشروح الذي يستمر في لبس الملابس الكهنوتية « وذلك قبل القانون القاضي بفصل الكنييسة
عن الحكومة » (راجع جازو الجزء الرابع نبذة ١٧٢٧ صفحة ٦٥٩ وجارسون مادة ٢٥٩ نبذة
٢٣ و ١٦ والأحكام المنوه عنها في هذه المراجع) .

ولكن الخلف بينهم هو في أمر من له الحق مبدئياً في لبس الكسوة الرسمية ولكنه يتجاوز
حدود هذا الحق ويسئ استعماله فيلبس الكسوة في أحوال غير التي حددتها القوانين واللوائح .
فيقول جازو أنه إذا كان لصاحب الرتبة أو الوظيفة الحق في إرتداء الكسوة أو الزي الذي هو
العلامة الظاهرة لوظيفته فإن هذا الحق لا يملكه إلا في الحدود المعينة بمقتضى القواعد الخاصة بالوظيفة
وفي الأحوال التي يكون فيها الكسوة مصرحاً به بمقتضى القانون أو اللوائح ولذا يقول بتطبيق المادة
٢٥٩ على ضابط الاستيداع الذي يرتدى الكسوة الخاصة برتبته في خارج حدود اللوائح (جازو
الجزء الرابع نبذة ١٧٢٧ صفحة ٦٥٩) .

ويعترض جارسون على ذلك بقوله « أن بعض الشراح يذهبون إلى أن ارتداء الكسوة الرسمية
يعاقب عليه لبس فقط في حالة ما إذا كان مرتديها لم يكن له أى حق فيها ولكن يعاقب عليه أيضاً
إذا ارتداها في غير الأحوال المعينة في القوانين واللوائح ، ولكننا نشك في صحة هذا الرأي إذ
لا يمكن أن يقال في هذه الحالة أن مرتدى الكسوة غير حائز لها فلا يقبل مثلاً تطبيق المادة ٢٥٩
عقوبات على ضابط الاستيداع الذي يرتدى الكسوة الخاصة برتبته خارج حدود اللوائح بل
يظهر لنا أن إساءة استعمال الحق في لبس الكسوة لا يكون مبدئياً إلا خطأ يستوجب المؤاخظة
تأديبياً ولأجل أن يكون الأمر بخلاف ذلك يجب أن يكون الموظف قد فقد حقه في لبس الكسوة
على الأقل بصفة مؤقتة (جارسون مادة ٢٥٩ نبذة ١٣) .

وليس هذا شأن الضابط المحكوم عليه بالرفق فإن هذا الضابط قد انقطعت كل صلة له لوظيفته
وأصبح فرداً كغيره من أفراد الناس فلاحق له اذن في ارتداء الكسوة الرسمية التي كان يرتديها من قبل .
كذلك ليس هذا شأن الضابط الذي يحكم عليه بالايقاف فقد نصت الفقرة الأولى من البند ٨
من الفصل الأول من الباب الثاني عشر من قانون البوليس على أن « الضباط الذين يحكم عليهم بالايقاف
عن الخدمة بمجلس تأديب لا يسمح لهم بلبس الكسوة العسكرية مدة الأيقاف » .
فهؤلاء الضباط حتى على رأى جارسون يعاقبون بمقتضى المادة السابق ذكرها إذا لبسوا

الكسوة العسكرية بعد الرفت أو مدة الايقاف لأن كل ما يشترطه جارسون للعقاب « أن يكون الموظف قد فقد حقه في لبس الكسوة على الأقل بصفة مؤقتة ». وهذا الشرط متوفر في حالة الضباط المحكوم عليهم بالرفت والمحكوم عليهم بالايقاف أما ضباط البوليس الذين في الاستيداع فقد نصت الفقرة الثانية من البند الثامن السابق ذكره على أنه « لا يجوز لهم لبس الكسوة العسكرية إلا عند ما تطلبهم النظارة أو يطلبهم المحافظ أو المدير » .

والضباط الذين في المعاش « لا يجوز لهم بمقتضى نص الفقرة نفسها لبس الكسوة العسكرية إلا في الاحتفالات التي لهم حق الحضور فيها » .

فهؤلاء الضباط الذين في الاستيداع والذين في المعاش هم الذين يصح ان ينطبق عليهم الخلاف المشار اليه فيما تقدم .

بناء عليه : ترى اللجنة أن المادة ١٣٧ عقوبات تنطبق على الضباط الذين يرتدون الملابس العسكرية بعد الحكم برفقهم .

وتقترح تبليغ هذا الرأي الى ادارة عموم الأمن العام والنيابات لا تباعه

(صدر هذا القرار بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ووافق عليه سعادة النائب العمومي) .

٥٥

سرقة ، ركن الاختلاس ، التسليم الاضطرارى .

المبدأ

١ — الاختلاس ركن من أركان الأساسية لجريمة السرقة . ومن المقرر أن التسليم ينفي الاختلاس ولو كان حاصلًا عن خطأ أو بتأثير الغش .

٢ — غير انه يخرج من حكم هذا المبدأ أحوال التسليم الضرورى أو الاضطرارى وهى التي لا يراد فيها بالتسليم نقل الحيازة الى المستلم بل حيث يكون التسليم مما تقضى به ضرورة التعامل والاخذ والعطاء بين الناس فان هذا التسليم لا ينفي الاختلاس .

اللجنة

جاء في تقرير التفتيش القضائى المقدم في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ من حضرة عبد اللطيف مجد بك على أعمال نيابة أبى قرقاص أن اللجنة رقم ٩٤٦ سنة ١٩٢٨ وموضوعها إتهام شخص بسرقة ٢٥٠ قرشا . وتلخص وقائعها في أن التهم أخذ هذا المبلغ من دأته ليدفع له ورقة بمبلغ ٥٠٠ قرش وبذلك يسدد دينًا عليه قيمته ٢٥٠ قرشا فأخذ المبلغ وهرب وأنكر فيما بعد استلامه لهذا المبلغ الذى شهد به شهود عدة — حفظتها نيابة أبى قرقاص قطعيا لعدم الجناية لان هنالك تسليما وهو مانع من السرقة ولو كان معلقا على شرط ولا يدخل ضمن التسليم الاضطرارى الذى قال

بعض الشراح بتوفر جريمة السرقة فيه . قال حضرة المفتش ان المحاكم لدينا لم تقف على رأى ثابت في هذا الشأن ولم يأخذ بعضها بالرأى القائل بعدم السرقة في حالة التسليم بطريق الغش واقترح حضرته نظرا لدقة هذا البحث أن يطرح الامر على لجنة الابحاث القانونية لاصدار فتوى شاملة للسير عليها .

وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع فرأت ما يأتي :

عرفت المادة ٢٦٨ عقوبات السرقة بأنها اختلاس شيء منقول مملوك للغير . فلا تتكون جريمة السرقة الا بالاختلاس وهو الركن الذي يميزها عن غيرها من الجرائم كالنصب وخيانة الامانة . وقد عرف الشراح الاختلاس بأنه نقل الجاني للشيء من حيازة المجنى عليه وهو مالكة او صاحب اليد السابقة إلى حيازته الشخصية بغير علم المجنى عليه وعلى غير ارادته (جارو الجزء الخامس نبذة ٢٠٨٨ وجارسون مادة ٣٧٩ نبذة ٧٤) .

التسليم الحاصل عن خطأ - ومن المسلم به أن التسليم ينفي الاختلاس ولو كان عن خطأ (جارو الجزء الخامس نبذة ٢٠٩٤ وجارسون مادة ٣٧٩ نبذة ١١٧) .

وقد حكم في فرنسا وفقا لهذا المبدأ بأنه لا سرقة فيما اذا دفع شخص لآخر مبلغا أكثر مما يستحقه فرفض هذا ان يرد مانسأله زيادة (أنظر الاحكام المنوه عنها في جارسون مادة ٣٩٧ نبذة ١٢١) . وحكم في مصر بأنه لا سرقة فيما اذا دفع مدين لدائمه ورقة مالية (بنك نوت) من فئة الخمس جنيهات ظنا منه أن قيمتها جنيه واحد فأبقاها الدائن لديه وهو عالم بخطأ مدينه (اسكندرية الابتدائية ٨ مارس سنة ١٩٢٧ مج ١٨ عدد ٤٧) .

ولا فيما اذا أراد رجل أن يدفع لتاجر مبلغ خمسين قرشا فأعطاه ورقة مالية من فئة المائة جنيه ظنا منه أنها من فئة الخمسين جنيتها ليرد اليه الباقي غير أن التاجر مع علمه بخطأ الرجل لم يرد اليه غير تسعة وأربعين جنيتها ونصف جنيه واستولى على الخمسين جنيتها الباقية (اسقوط الابتدائية ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ مج ٢١ عدد ١٢٢) .

ولا فيما اذا أعطى شخص لآخر ورقة مالية لصرفها وهو يظنها ذات قيمة أقل من حقيقتها فلم ينقده من الورقة غير القيمة التي قدرها لها خطأ مع علمه بحقيقة قيمتها (اسوان الجزئية ٨ يناير سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ١١٩ والمنايا الجزئية ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ مج ٢٤ عدد ٤٩)

التسليم الحاصل عن غش - كذلك من المسلم به لدى الشراح والمحاكم في فرنسا أن التسليم ينفي الاختلاس ولو كان الخطأ الذي وقع فيه من سلم الشيء قد حصل تحت تأثير الغش والخداع من جانب من تسلمه فهذا الغش قد يعد نصبا اذا كان من الطرق الاحتيالية المبينة في المادة ٢٩٣ ، ولكن اذا لم تتوفر هذه الطرق الاحتيالية فلا يجوز اللجوء الى السرقة بل يبقى الفعل غير معاف عليه (جارسون مادة ٣٧٩ نبذة ١٣٢)

وقد حكم في فرنسا وفقا لهذا المبدأ بأنه لا يعد سارقا الدائن الذي يخفي بطريق الغش سند

دين له على مدينه مدعيا أنه مزقه و يطلب من مدينه تسليمه سنداً آخر بدله ثم يرفع الدعوى على المدين بالسندين معا (دالوز تحت كلمة سرقة نبذة ٨٢)
وحكم في مصر بأنه لا عقاب على من يدعى كذبا أنه مالك للشيء وتسلمه بناء على هذا الادعاء الكاذب (اسوان الجزئية ٨ أغسطس سنة ١٩١٢ مج ١٤ عدد ٢٨) .

ولكن محكمة النقض والابرام المصرية حكمت في قضية تتلخص وقائعها في أن المتهم قدم للمجنى عليه في الظلام ورقة مالية فرنساوية قيمتها فرنك وغير صالحة للاستعمال وأوهمه أنها ورقة مصرية بمبلغ ٥٠ قرشا واشترى منه أشياء بفرنكين وأخذ باقيها — حكمت بأنه « بفرض عدم توفر ركن الاحتيال في الدعوى فالتبابة العمومية محقة في قولها بأن من يستلم نقودا من آخر دفعها اليه خطأ دون أن يكون مستحقا لها واحتفظ بها المذكور عمدا بقصد تملكها فإنه يكون بذلك قد ارتكب عملا توفرت فيه جميع اركان جريمة السرقة يقع تحت طائلة نصوص قانون العقوبات في هذا الشأن (نقض ١١ مايو سنة ١٩١٨ مج ٢٠ عدد ١)

وهذا الحكم مخالف لما هو مقرر من ان التسليم ينفي الاختلاس ولو حصل تحت تأثير الغش .
التسليم الاضطرارى .. غير أنه يخرج من حكم هذا المبدأ (القاضى بأن التسليم ينفي الاختلاس ولو كان حاصلًا عن خطأ أو بتأثير الغش) أحوال التسليم الضرورى أو الاضطرارى (Remise nécessaire ou forcée) وهو الاصطلاح الذى وضعته محكمة النقض والابرام الفرنسية وأخذته عنها محكمة النقض والابرام المصرية للتعبير به عن الاحوال التى لا يراد فيها بالتسليم نقل الحيازة الى المستلم بل حيث يكون التسليم مما تقضى به ضرورة التعامل والاخذ والعطاء بين الناس ويظهر هذا المعنى بوضوح متى كان الغرض من التسليم مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء أو فحصه للتحقق منه ورده بعد ذلك الى صاحبه . وقد قررت عدة احكام قضائية صادرة من المحاكم الفرنسية أن هذا التسليم الاضطرارى لا ينفي الاختلاس فحكمت بأنه يعد سارقا المدين الذى يزعم أنه يريد تسديد الدين و يطلب من الدائن إطلاعه على سند الدين للتحقق منه أو على ورقة المخالصة لرؤيتها قبل الدفع فاذا سلمه الدائن السند أو المخالصة حجزها وادعى البراءة . والمشتري الذى يسلمه البائع بضاعة للاطلاع عليها وفحصها قبل الشراء فيأخذها ويفريها . والجوهرى الذى تعطيه سيدة قطعة من الجواهر ليكشف عليها ويخبرها عن ثمنها فيختلس بعض قصوصها . والشخص الذى نطلعه امرأة جاهلة على ورقة مالية ليعرف لها قيمتها فيدسها في جيبه ويقول انها لا قيمة لها . والشخص الذى يختلس من قلم الكتاب أو من احدى المكاتب سندات أو كتباً سلمت اليه للاطلاع عليها وفحصها فى مكان وجودها (راجع الأحكام المتوّه عنها فى جارسون مادة ٣٧٩ نبذة ١٥٣ الى ١٦٢) . وقد قررت محكمة النقض والابرام الفرنسية نظرية التسليم الضرورى فى حكمها الصادر فى ١١ يناير سنة ١٨٦٧ فى دعوى خاصة بتسليم مستندات حيث قضت بأنه « اذا لم يكن هناك اختلاس بالمعنى المقصود فى المادة ٣٧٩ متى كان الشيء قد سلم ولو وقتيا ولكن بارادة مالكة الى من استولى عليه فان الامر يكون

بخلاف ذلك اذا كان التسليم ضروريا واضطراريا كتسليم المدين سند الدين اذا ما اظهر رغبته في سداده فان صاحب السند في هذه الحالة لا يتخلى عن سنده وانما يضعه فقط تحت نظر المدين وهذا التسليم الذي لاغنى عنه في الغالب لاداء الدين لا يتج عنه أى خطأ يمكن استناده إلى صاحب السند فالمدين الذي يستولى على السند في هذه الظروف ويفر به يرتكب اختلاسا لاشك فيه ان تسليم السند في هذه الحالة لم يكن بإرادة الدائن ومن يملكه انما يختلسه بنية الغش بغير علم صاحبه وعلى غير ارادته » (نقض فرنسى ١١ يناير سنة ١٨٦٧ منوه عنه في جارسون مادة ٣٧٩ نبذة ١٧٥) . وقد أخذت محكمة النقض والابرار المصرية بهذه النظرية في حكمها الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩١٣ إذ قضت بما يأتي : « وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به اذ قرر أن هذه الواقعة لا تكون سرقة قانونا وأثبت أنه لم يحصل سرقة عقد الرهن » لان هذا العقد كان قد سلم الى المتهم مع أوراق اخرى لفحصها برضاء من سلمها له فرد المتهم الأوراق الأخرى ما عدا عقد الرهن الذى كان قد أخفاه » . وحيث أنه منذ صدور حكم ١١ يناير سنة ١٨٦٧ الصادر من محكمة النقض والابرار الفرنسية فقد تقرر هذا المبدأ وهو « لاجل أن يعتبر تسليم الشيء المختلس إلى الشخص الذى اختلسه تسليما اختياريا نافيا لنهمة السرقة يجب أن لا يكون هذا التسليم لازما ولا اجباريا » . وقد حكم بنوع خاص في الدعاوى الآتية يانها وهى « تسليم كتب من مستخدم كتيبخانه عمومية » . و « أدوات أكل سلمت إلى شخص يريد الغذاء في مطعم » . فان تسليم هذه الاشياء في تلك الاحوال لم يكن اختياريا بل لازما أو اجباريا لان الحائز الشرعى لها لم يكن في امكانه الا تسليمها مؤقتا الى الشخص الذى اختلسها . فعلا في هذه الدعوى الحالية « ان استيلاء المتهم خلصة على عقد الرهن لم يحصل في بادىء الامر أى وقت تسليمه له بل ظهر عقب ذلك لما تملكه لنفسه بدون رضاء حائزه الشرعى ثم أخفاه ولم يرده مع الأوراق الأخرى التى كان هذا سلمها له للاطلاع عليها » . (نقض ١٠ مايو سنة ١٩١٣ مج ١٤ عدد ١٠١) .

وأخذت بالنظرية نفسها في حكمها الصادر بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ إذ قضت بما يأتي « وحيث ان طلب النقض مبنى على سببين أولهما أن الواقعة بفرض ثبوتها لا تعد سرقة لأنه لم يحصل فيها اختلاس فان الاختلاس هو أخذ الشيء بغير رضاء المجنى عليه والمجنى عليه سلم سند الدين باختباره . وثانيهما أن الواقعة لم تبين بيانا كافيا في الحكم .

» ومن حيث أن كلا السببين غير صحيح . أما أولهما فلا أن تسليم المجنى عليه لسند الدين انما كان بطلب المتهم ليدفع له الدين ولما أخذه منه دخل الى بيته مظهرأ له أنه سيحضر النقود ورجع له بدونها وأخذ يماطله في الدفع حتى بلغ الواقعة فرضاء الدائن بالتسليم هنا كان مقرونا بوعده طالب النقض بالدفع وقت الاستلام وبما أبداه له من الاستعداد للدفع فكان مضطرا له للحصول على دينه ولم يكن تام الاختيار فيه . وأما ثانيهما الخ . » (نقض ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ حمامة ٨ عدد ١٢٣) .

ويعترض جارسون على نظرية التسليم الاضطراري من جهة بأن هذا الوصف لا يطابق حقيقة الواقع في بعض الصور فقد لا يكون مالك الشيء مضطراً الى تسليمه وانما سلمه الى المتهم لثقتة به . ومن جهة أخرى بأنه لا يجوز قصر العقاب على الأحوال التي تقضى فيها ضرورة التعامل والأخذ والعطاء بالتسليم الوقتي بل يجب تعميمه في كل الأحوال التي يكون الغرض فيها من التسليم مجرد التمكين من الاطلاع فاذا سلم شخص باختباره الى صديقه مثلاً عملة أجنبية ليطلع عليها ويردها فاختلفت بنية تملكها وجب اعتباره سارقاً (جارسون نبذة ١٧٨) .

ويعلل جارسون توفر الاختلاس في الحالة المذكورة وأشباهاها بأن التسليم فيها لا ينقل الحيازة (Possession) بركنيتها المادية والأدبي (Corpus et animus) بل يبقى المالك محتفظاً بالركن الأدبي ولا تكون للمستلم على الشيء اليد عارضة (detention) (جارسون نبذة ١٨٠ - ١٨٥) . وقد صدرت عدة أحكام من المحاكم المصرية قضت فيها بتوفر ركن الاختلاس المكون للجريمة السرقة في حالة ما إذا كان الغرض من التسليم تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء وفحصه للتحقق منه ورده بعد ذلك الى صاحبه وأخذ معظمها بتعليل جارسون من أن التسليم في هذه الحالة لا ينقل الحيازة بركنيتها المادية والأدبي .

فحكمت محكمة طنطا الابتدائية بأنه يعد سارقاً المدين الذي يطلب من دائئه سند الدين ليناوله قيمته في الحال فيسلمه الدائن السند فيختلسه ولا يدفع الدين (طنطا الابتدائية في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ شرائع ٥ عدد ٣٩)

وحكمت محكمة دكرنس الجزئية بأنه يعد سارقاً من يطلب من آخر أوراقاً مالية (بنك فوت) ليراها ويطلع عليها مع الاشتراط ضمناً بأن يردها اليه في الحال ثم يفر بها بنية تملكها (دكرنس الجزئية ٩ يونيه سنة ١٩١٥ مج ١٧ عدد ٤٥) .

وحكمت محكمة الاقصر الجزئية بأنه يعد سارقاً من يطلب من آخر صندوقاً من الدخان لفحصه ودفع ثمنه فيناوله المجنى عليه الصندوق ويأخذه المتهم ويفر به (الاقصر الجزئية ٦ سبتمبر ١٩٢٣ مج ٢٦ عدد ٥٨) .

وحكمت محكمة جنايات أسيوط بأنه يعد سارقاً من يذهب الى تاجر أقمشة في السوق ويأخذ ثوباً من الأتواب المعروضة أمامه للبيع ليتفرج عليه فيناوله الى رفيق له ويفر هذا به . (جنايات أسيوط ١٣ ابريل سنة ١٩٢٧ مج ٢٨ عدد ٦٤) .

وحكمت محكمة المنيا الابتدائية بأنه يعد سارقاً من يطلب من آخر أثناء وجوده بمكتب أحد المحامين عقداً ليطلع عليه فيسلمه المجنى عليه العقد وينصرف ليدعو المحامي من مكتب زميل له قريب لمكتبه ويعود فلا يجد المتهم (المنيا الابتدائية ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ محاماة ١٠ عدد ٣٦٤) . وحكمت محكمة طهطا الجزئية بأنه يعد سارقاً من يتسلم من آخر ورقة مالية ذات خمسة جنيهات لصرفها بأوراق صغيرة فلا يردها ولا يصرف قيمتها لأن مالك الورقة المالية لم يقصد مطلقاً أن

ينقل حيازة هذه الورقة الى المتهم وكل ما قصده أن يصرفها له المتهم بأوراق صغيرة أو يردّها اليه عيناً إذا تعذر عليه صرفها وان يدّ المتهم على هذه الورقة لم تكن الا يداً عارضة لا تنفي الاختلاس فإذا أنكرها عد مختلسا وعوقب بعقاب السرقة . (طهطا الجزئية ١٢ مارس ١٩٢٧ محاماة ٧ عدد ٤١١) .

وبما يشبه الاحوال المتقدمة حالة ما إذا اشترى شخص شيئاً بضمن معجل وفر به قبل دفع الثمن . وقد اختلفت المحاكم الفرنسية بشأن هذه الحالة فذهب بعضها الى أن هذا المشتري لا يعاقب بعقاب السرقة لأنه أصبح مالكا بحكم الاتفاق المتبادل فيما بينه وبين البائع وأنه يأخذ الشيء الذي اشتراه انما يأخذ شيئاً مملوكاً له . وقضى البعض الآخر بوجوب العقاب لأن البائع الذي يبيع بالتقيد لا يقصد التخلي عن الشيء المبيع قبل قبض ثمنه وأنه لا يسلم المبيع الا تحت شرط فاسخ وهو الدفع فوراً فإذا لم يتحقق الشرط فلا بيع واذن تكون يد المشتري الذي لم يدفع الثمن يداً عارضة فقط فإذا فر بالمبيع فهو مختلس ويجب عقابه (أنظر الاحكام المنوه عنها في جارسون مادة ٣٧٩ نبذة ١٨٨) .

وقد أخذت محكمة المنصورة الجزئية بهذا الرأي الاخير وقضت بتطبيق المادة ٢٧٥ عقوبات في حادثة تلخص في أن المجنى عليها كانت تعرض أربنا للبيع فساومها المتهم عليها حتى بلغ الثمن عشرة قروش ونصف قرش فرضيت بالبيع وحيث طلب اليها أن تمهله ريثما يصرف ورقة من فئة الخمسين قرشا ثم أخذ الأربن واختنفى بها . وقالت في حكمها أنها تميل الى الاخذ بالرأي القائل بالعقاب لأنه يحمي التاجر ويحفظ الأمن من الاسواق ولا يتعارض مع نصوص القانون المدني اذ أن التاجر الذي يبيع سلعة بضمن معجل انما يقصد في الواقع مجرد التخلي عن الحيازة وقتياً حتى يقبض الثمن والمشتري نفسه لا يجهل أنه يتعامل على هذا الشرط فكأنما المتبايعان متفقان صراحة أو ضمناً على عدم انتقال الملكية الا عند دفع الثمن فإذا هرب المشتري بالمبيع قبل تأدية ثمنه فإنه يعد مختلسا ويعاقب بعقاب السارق (المنصورة الجزئية ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ محاماة ٧ عدد ١٧٠) .

أما اللجنة رقم ٩٤٦ مركز ابى قرقاص سنة ١٩٢٨ التي تلخص في ان المتهم تسلم من دائته مبلغ ٢٥٠ قرشا ليدفع له ورقة بمبلغ ٥٠٠ قرش وبذلك يسدد ديناً عليه قيمته ٢٥٠ قرشا فأخذ المبلغ وهرب فالتسليم فيها هو من قبيل التسليم الضروري والأضطراري الذي لا ينفي الاختلاس اذ أن الدائن اضطر الى تسليم المدين مبلغ المائتين والخمسين قرشا ليأخذ منه الورقة ذات الخمسائة ويحصل بذلك على سداد دينه .

ولا تختلف في جوهرها عن الواقعة التي أخذ فيها المدين من دائته سند الدين ليدفع له قيمته فأخذه وهرب والتي حكمت فيه محكمة النقض ومحكمة طنطا الابتدائية بالعقوبة كما تقدم .

وبناء على ذلك ترى اللجنة نشر هذا البحث على النيات ولقتها الى رفع الدعوى العمومية في

الأحوال المتقدمة التي قضت فيها المحاكم الفرنسية والمحاكم المصرية بالعقوبة وما يشابهها من الأحوال .
(صدر هذا القرار بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ووافق عليه حضرة صاحب العزة النائب العمومي)

٥٦ (١)

عقوبات تبعية ، مراقبة البوليس ، مخالفة احكامها ، حكم الشخص الموضوع تحت المراقبة الذي ليس له محل سكن .

- ١ - لا يسوغ لرجار البوليس اكره المراقبين على اتخاذ مسكن لهم
- ٢ - امتناع المراقبين عن اختيار المسكن لا يعد مخالفة لاحكام المراقبة ولا يقع تحت طائلة المادتين ٢٩ عقوبات و ١٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣
- ٣ - اذا لم يكن للمراقب مسكن جاز أن يعد متشردا اذا توفرت فيه ما في الشروط المنصوص عليها في الفقرة سابعا من المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

اللجنة

قضت محكمة النقض والابرار بأن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم يحرم الشخص الموضوع تحت ملاحظة البوليس من حريته في اختيار سكن له في دائرة محل الإقامة ولم يرد به أى نص يخول لوزارة الداخلية التدخل في اختيار هذا المسكن وما القيود التي جات به الاخاصة بمجل الإقامة ولا يصح التوسعة فيها وتطبيق احكامها على السكن . وانه يتضح على الاخص مما نص عليه في ذلك القانون متعلقا بتنظيم الحضور بمكتب البوليس أو بالتتميم على المراقبين عند غروب الشمس « في محل السكن » أن هذا القانون يمنع صلاحية مكتب البوليس من أن يكون محلا لسكني الموضوعين تحت المراقبة . وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار ان المتهم قد خالف شروط المراقبة بتغيبه عن محل سكنه لمجرد أنه تغيب عن مركز البوليس النائي بطبيعته عن أن يكون سكنا لأحد الافراد (نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مج ١ عدد ٤) .

وعلى أثر ذلك اصدرت ادارة عموم الأمن العام كتابا دوريا رقم ٣٩ بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٢٩ أبلغته للمحافظات والمديريات طلبت فيه توجيه نظرا أقسام ومراكز البوليس « الى اكره المراقبين على اتخاذ مساكن لهم حتى يتسنى تنفيذ ما يقتضيه القانون لمراقبتهم فاذا امتنع أحدهم عن ذلك وصار تنفيذ شروط المراقبة متعذرا فانه يعد مخالفا لشروط المراقبة ويمكن محاكمته على ذلك بمقتضى المادة ٢٩ من قانون العقوبات أو اعتباره متشردا اذا توفرت فيه باقى الشروط المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ »

و بناء عليه حرر قسم محرم بك محاضر جنع ضد جماعة من المراقبين لم يتخذوا مساكن لهم رغم التنبيه عليهم مرار بذلك وأرسلهم مع الحاضر الى نيابة العطارين لتقديمهم للمحاكمة طبقا للمادة ٢٩ عقوبات فأفرجت هذه النيابة عنهم وأمرت بحفظ قضاياهم قطعيا لعدم الجناية

فابلغت محافظة الاسكندرية ما حصل الى رئيس نيابة الاسكندرية وهذا رفع الأمر الى حضرة صاحب السعادة النائب العمومي للنظر والافاده بما يقبح فأمر سعادته بطرح الموضوع على لجنة الابحاث القانونية . وقد لاحظت اللجنة :

أولا - أن حكم محكمة النقض والابرام يقرر ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم يحزم الشخص الموضوع تحت ملاحظة البوليس من حريته في اختيار سكن له في دائرة محل الإقامة ولم يرد به أى نص يخول وزارة الداخلية التدخل في اختيار السكن ، وبناء عليه لا يسوغ لرجال البوليس اكراه المراقبين على اتخاذ مساكن لهم وانما يسوغ لهم انذارهم بالكف عن احوال التشرذ التي قد يوجدون فيها ومن بينها الحالة الخاصة بمن يقضى الليل طاعة في الطرق أو الميادين العمومية في المدن والبنادر ولا يثبت أن له مسكنا (راجع الفقرة « سابعا » من المادة الأولى من القانون المذكور) وسيأتى الكلام عنها فيما بعد .

ثانيا - ان امتناع المراقبين عن اتخاذ مساكن لهم لا يعد مخالفة لشروط المراقبة من قبيل ما هو معاقب عليه في المادة ٢٩ من قانون العقوبات فان هذه المادة تنص على أنه « يترتب على مراقبة البوليس الزام المحكوم عليه بجميع الاحكام المقررة في الاوامر العالية المختصة بذلك المراقبة ومخالفة أحكام هذه الأوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة » . وأحكام المراقبة مقررة في المادة ١٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٣ ونصها « يجب على كل شخص موضوع تحت المراقبة اتباع الشروط الآتية :

(١) لا يجوز أن يغير محل اقامته قبل أن يبلغ سلطة البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به عن الجهة التي يرغب الإقامة فيها ويؤشر في التذكرة عن كل تغيير في محل الإقامة . وعليه اخطار عمدة القرية التي يكون مراقبا فيها عن كل تغيير في مسكنه .

(ب) يجب عليه أن يتوجه إلى مكتب البوليس في المركز أو القسم الذي يكون مقيدا به في المكان والزمان المعينين في تذكرته . على أنه لا يجوز تكليفه بذلك أكثر من اربع مرات في الشهر . وكذلك يجب عليه أن يتوجه في أى وقت آخر اذا أعلنه البوليس بذلك

(ج) يجب عليه أن يعود الى مسكنه عند غروب الشمس وألا يرحله قبل طلوع النهار الا اذا اعفى من هذا القيد بالطريقة المنصوص عليها بعد » .

فمن الشروط المنصوص عليها في هذه المادة وجوب عودة الشخص الموضوع تحت المراقبة إلى مسكنه عند غروب الشمس وعدم مبارحته له قبل طلوع النهار ، ويتقضى هذا بداهة أن يكون للشخص مسكن . أما اذا لم يكن له مسكن فلا يمكن القول بان المراقب خالف أحكام المراقبة بعدم عودته الى مسكنه عند غروب الشمس أو بمبارحته له قبل طلوع النهار . وليس من الشروط المنصوص عليها في المادة المذكورة وجوب اتخاذ المراقب مسكنا له حتى يصبح ان يعد امتناعه عن اتخاذ

المسكن مخالفة للأحكام المقررة في الأوامر العالية المختصة بالمراقبة ومن ثم لا يقع هذا الامتناع تحت طائلة المادتين ٢٩ عقوبات و ١٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

ثالثا — اذا لم يكن للشخص الموضوع تحت المراقبة مسكن يأوى اليه فيمكن اعتباره متشردا اذا توفرت فيه باقى الشروط المنصوص عليها فى الفقرة (سابعاً) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ وهذه الفقرة تنص على أنه يعد فى حالة تشرّد : « من يقضى الليل عادة فى الطرق أو الميادين العموميه فى المدن والبنادر ولا يثبت أن له مسكناً » فلا تطبق هذه الفقرة الا فى المدن والبنادر ويشترط لتطبيقها أن لا يكون للشخص مسكن وأن يقضى الليل عادة فى الطرق أو الميادين العموميه .

فاذا ثبت توافر هذه الشروط فى الشخص الموضوع تحت المراقبة فيجوز للبوليس بمقتضى المادة ٣ من القانون المذكور أن يعطيه انذاراً صريحاً بان يغير هذه الحالة فى مدى عشرين يوماً فان لم يغيرها يقدم للقضاء لمحاكمته طبقاً لنص المادة ٦ من القانون نفسه .

لذلك ترى اللجنة :

أولاً — أنه لا يسوغ لرجال البوليس اكراه المراقبين على اتخاذ مسكن لهم .

ثانياً — ان امتناع المراقبين عن اختيار المسكن لا يعد مخالفة لأحكام المراقبة ولا يقع تحت طائلة المادتين ٢٩ عقوبات و ١٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

ثالثاً — أنه اذا لم يكن للمراقب مسكن فيجوز أن يعد متشردا اذا توفرت فيه باقى الشروط المنصوص عليها فى الفقرة (سابعاً) من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

وتقترح اللجنة ابلاغ هذا رأى لإدارة الامن العام والنيابات لاتباعه .

(صدر هذا القرار تاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩٣٠ ووافق عليه حضرة صاحب العزة النائب العمومى)

وقع خطأ فى تاريخ الحكم نمرة ١٣٥ سنة ١٩٢٣ وصحته ١٩٣٢

العدد الثالث	فهرست	السنة الثالثة عشرة
صحيفة	الابحاث	
٢٤٣	تمة بحث الاستاذ عزيز بك خانكي « عن العيد الحسيني للحاكم الاهلية »	
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١١	٦ يونيه ١٩٣٢	(١) قصاء محكمة التقض والابرار الجنائية (١) تزوير في أوراق رسمية . تحرير كاتب بلدية خطاب على غير حقيقته . وتقديمه بهذه الصورة للباشمهندس لتوقيعه . اعتباره كذلك (٢) الشخصية المعنوية . الممنوحة طبقا للدستور . المجالس البلدية والمحلية . ومجالس المديرية . اعتبارها في ذلك جزء من أنظمة الدولة القائمة بقسط من المصالح العامة (٣) اختلاس . ادخال أموال المجالس البلدية في ذمة المنهم . عدم التفريق بين هذه الاموال . وأموال الدولة . تطبيق المادة ١٠٣ عليها
١١٢	٢٠ يونيه ١٩٣٢	توقف عن العمل . من مستخدمين واجراء تابعين لمصلحة خاصة . وحاصله على امتياز بادارة عمل ذات منفعة عامة . كلهم أو جماعات . بكيفية تعطل معها سير العمل في تلك المصلحة . وبدون اتخاذ الاجراءات التي نص عليها القانون . وهي عملية حمل البضائع ونقلها وشحنها بالعربات بمحطة ما . توقف العمال فيها عن العمل . انطباق المادة ٣٢٧ مكررة
١١٣	» » » »	وقف وتنفيذ الحكم . شروط المادة ٥٢ . عدم سبق الحكم بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع . عدم التقيد بأى زمن بالنسبة للحكم السابق
١١٤	» » » »	تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص . ولو بغير قصد سيئ . من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر . أمر البوليس بالتفرق . عصيان الامر . عقابه
١١٥	٢٧ » » »	اعفاء . تبديد . من ابن لال أليه . بصفته قيا عليه من المجلس الحسي . انطباق المادة ٢٦٩ عقوبات عليه الخاصة بالسرقة . كاتطبيق حالة النصب عليها أيضا
١١٦	» » » » »	تزوير . سند دين . تحرير المدين سند الدين على غير حقيقته . (١٦)

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		اهمال الدائن في مراقبة مدينه . غير معاقب عليه . جهل الدائن . غير مؤثر على ذلك . الفرق بين هذه الحالة . أى تغيير الحقيقة في الاقرار الفردية . وبين المحررات الرسمية التى يحررها المقر . ويكون معاقبا عليها
١١٧	٢٦٨	٢٤ أكتوبر ١٩٣٢ حق الدفاع الشرعى . من سلطة قاضى الموضوع وحده . رقابة محكمة النقض . فى حالة التناقض بين الوقائع وظروفها وبين النتيجة القانونية التى تستخلص منها
١١٨	٢٦٩	» » » » (١) ضرب وجرح عمد . القصد الجنائى . فى هذه الجريمة . يتوفر بمجرد ارتكابه عن ارادة وعلم بأنه يترتب عليه المساس بسلامة جسم المصاب أو صحته (٢) ضرب وجرح عمد . الباعث الجنائى . لا عبرة به . القصد الجنائى بأن الفعل يحرمه القانون . كاف (٣) نقض . حق المحكمة . بغیر سبق تعديل فى التهمة . فى الحكم على المتهم . شأن كل جريمة . تنزل اليها الجريمة الموجهة اليه . مع عدم اسناد أى فعل آخر . رفضه
١١٩	٢٧١	» » » » (١) نقض . تبديد . عدم ذكر تاريخ الحجز . مع ذكر تاريخ التبديد . كفايته (٢) تبديد . حارس . على الشئ المحجوز عليه . تركه لوالده يتصرف فيه . كاف لادانته
١٢٠	٢٧٢	» » » » إحراز مواد مخدرة . القصد الجنائى فيها . مجرد علم المحرز بأن المادة مخدرة
١٢١	٢٧٣	٢٤ أكتوبر ١٩٣٢ حقوق الدفاع . تغيير المحكمة وصف التهمة من اعتباره فاعلا أصليا فى التزوير . الى شريك . طلب النيابة ذلك احتياطيا . مراعاة الدفاع على هذا الاساس . عدم الاخلال بها (٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
١٢٢	٢٧٤	١٦ يونيه سنة ١٩٣٢ (١) نقض . سبب جديد . لم يتمسك به امام محكمة الموضوع . عدم جواز قبوله . الا ان كان متعلقا بالنظام العام . حق المتهم فى هذا (٢) وصى . اقرار مدنى . عدم استئذان المجلس الحسى فى ذلك .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
بطلان . نسي . ليس من النظام العام			
(١) نقض . تقدير الظروف والوقائع الخاصة بعمل . مسألة موضوعية . استخلاص النتائج القانونية من هذا العمل . مسألة قانونية (٢) أرض . تخصيصها للمنفعة العامة . تعدد املاكها عمومية . وجوب نقض الحكم القاضي باستصدار مرسوم	٢٣ يونيو ١٩٣٢	٢٧٧	١٢٣
(١) انقطاع المرافعة . متى يقع . ما يترتب على حصول الانقطاع (٢) انقطاع المرافعة . وفاة أحد الخصوم . والقضية محجوزة للحكم . مع مذات كرات عدم تقديم المذات كرات في الميعاد لا يمنع من الحكم في موضوع الدعوى (٣) انقطاع المرافعة . بطلان الحكم . بطلان نسي (٤) احكام . تسبيب . تسبيب حكم رفض طلب وقف المرافعة . يكفي تسببيه ضمنا	٣٠ » » »	٢٧٨	١٢٤
(١) نقض . وجوب اعلان الحكم لسريان ميعاد النقض (٢) نقض . ميعاده . اعتبار النطق بالحكم اعلانا لخصوم . معناه . لا يغني عن الاعلان (٣) نقض قبول الحكم . المرافعة بعد سريان قانون النقض في الموضوع . يسقط الحق في رفع نقض عن الحكم الصادر في الدفع . عدم الاحتفاظ بمصاريف . تعيين المزم بها . طبقا لاساس قضاء محكمة الموضوع . مسألة قانونية .	» » » »	٢٨١	١٢٥
(١) دعوى الملكية . دعوى اليد . عدم جواز الجمع بينهما . بطلان الحكم الذي يجمع بينهما في أسبابه أو منطوقه . (٢) التعرض . معناه قانونا . (٣) قضاء محكمة الاستئناف الاهلية	١٧ أكتوبر ١٩٣٢	٢٨٤	١٢٦
نزع ملكية . بيع . اجراءات البيع . اتخاذها بعد الحجز على المدين من غير اعلان القيم . لا وجه للبطلان	» » » »	٢٨٥	١٢٧
(١) استئناف . حكم نزع الملكية . لا يجوز استئنافه الا اذا فصل أو أهمل الفصل في الدفع يبطلان الدعوى لرفعها بعد الميعاد . (٢) الحكم بنزع الملكية . يعتبر رفضا للدفع . جواز استئنافه	٧ أبريل ١٩٣٢	٢٨٦	١٢٨
	٢١ أبريل ١٩٣٢	١٨٨	١٢٩

العدد الثالث

فهرست

السنة الثالثة عشرة

الترتيب	الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٣٠	٢٨٩	٢٥ ابريل ١٩٣٢	تسجيل . مجرد العلم البسيط بسبق التصرف . لا يفسد التعاقد . تواطؤ . تدليس . يفسد العقد .
١٣١	٢٩١	» » » »	استئناف . رسوم الدعوى . محكوم ضده ابتدائيا . استئنافه . يعيد الدعوى الى مركزها الأول . تأييد الحكم . يحاسب على الرسوم باعتبار ما هو محكوم به ابتدائيا .
١٣٢	٢٩٢	» » » »	(١) بيع . تسجيل . عقد غير مسجل . منتج لالتزامات شخصية . تسليم المبيع وضمانة المطالبة بالثمن . رفع دعوى بصحة المصادقة على العقد غير المسجل . جواز تسجيل عريضة الدعوى . ادخال مشترا آخر . المنازعة على الافضلية (٢) تسجيل . تسجيل عريضة دعوى الاستحقاق . معنى عبارة الاستحقاق . الادعاء بأى حق عيني (٣) تسجيل . عريضة الدعوى . الحقوق التى تشتمل عليها العريضة . حقوق عينية فى دور التكوين . العينية فيها معلقة على شرط التسجيل (٤) تسجيل . عريضة الدعاوى . صدور حكم مؤشربه . يعتبر الحكم حجة من تاريخ تسجيل العريضة بالنسبة للغير (٥) تسجيل . سوء النية . عدم جواز البحث فيه . التواطؤ التدليس . يفسد التسجيل .
١٣٣	٣٠١	٢٦ » » »	ملكية . سوء استعمال الحق . رفع جدار لمنع الاطلاع . عمل مباح
١٣٤	٣٠٢	٢٧ » » »	بيع . تسجيل . بيع مرتين . الافضلية . تسجيل بتدليس . بطلانه
١٣٥	٣٠٤	٢٨ » » »	اختصاص تام . رعايا . ولاية العراق . خاضعون لقضاء المحاكم الاهلية
١٣٦	٣٠٥	» » » »	(١) تعويضات . شرط جزائى . يكفى لتحقيقه وقوع المخالفة . عدم لزوم اشتراط استفادة المخالف من مخالفته (٢) تعويضات . شرط جزائى . وجوب تنفيذ ما تم عليه الاتفاق . عدم جواز المنازعة فى قيمة الضرر
١٣٧	٣٠٦	٣ مايو ١٩٣٢	(١) اختصاص المحاكم الاهلية . عدم اختصاصها بالنظر فى طلب بطلان . قرار صادر من المجالس الحسبية . فى حدود سلطتها (٢) قرارات المجالس الحسبية . عدم نشرها فى الجريدة الرسمية . عدم بطلانها . تسجيل هذه القرارات . كاف لاداعتها .
١٣٨	٣٠٨	٥ مايو سنة ١٩٣٢	ترع ملكية . شروط البيع . شرط عدم دفع الثمن . غير مخالف

العدد الثالث

فهرست

السنة الثالثة عشرة

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٩	٣١٠	» » » »	للقانون أو النظام . ثمن مرسى المزاد . دفعه . حالته . توزيع الثلث . أحواله . نتائجه . بالنسبة للدائنين عاديي أو ممتازين . تركة . لا وارث لها . بيت المال لا يعتبر وارثاً بل أميناً على التركة (٤) قضاء المحاكم الكلية .
١٤٠	٣١١	٢٤ مايو ١٩٣٠	(١) ناظر وقف . مخاصمته شخصياً . خطأ . لمناسبة إدارته للوقف . قصر الحكم عليه شخصياً . حجز تحفظي . من دائن الناظر . تحت يد مستأجرى الوقف . بطلانه . عدم جوار تثبته (٢) استئناف . عن حكم صادر على خلاف حكم سابق . زوال التناقض بينهما . عدم تطبيق المادة ٢٥٢ مرافعات
١٤١	٣١٢	١٧ يناير ١٩٣١	(١) مستأجر . ملزوميته بتعويض الحريق . جوازه (٢) تأمين امتياز المؤجر . على بضائع المستأجر . في المادة ٥١٠ مدني . عدم اعتباره
١٤٢	٣١٥	٢٦ مايو ١٩٣١	صاحب السفل . ترميم مبانيه . جوازه . الزامه بالبيع جبراً
١٤٣	٣١٦	٨ ديسمبر ١٩٣١	محاضر مخالفات . أثرها في الإثبات . بالنسبة للدعوى العمومية . ثابت . بالنسبة للدعوى المدنية وغيرها . لافيمة لها . الا في حالة التعويض عن المخالفة
١٤٤	٣١٧	٢١ » » » »	اختصاص . في دعوى اشهار افلاس . المحكمة الكائن بدائرتها محل المدين التجاري . الاتفاق في سند دين على التقاضي . في محكمة أخرى . لا تأثير له
١٤٥	٣١٨	٢٢ » » » »	تركة . دين . ضمان التركة للدين . طبقاً للقواعد المقررة بالنسبة للمورث . وبالنسبة للمورث . أثرها في تصرفات المورث .
١٤٦	٣٢١	» » » »	استئناف . عن حكم صادر في دعوى استرداد . بناء على حجز تحفظي لا تنفيذي . تتبع المواعيد العادية
١٤٧	٣٢٢	٣١ يناير ١٩٣٢	مباني . شريك على الشيوع . عدم جواز طلبه إزالة المباني المشتركة . الا بعد التعويض عنها
١٤٨	٣٢٣	٢٤ فبراير ١٩٣٢	مستأجر . لمدة معينة . استمراره منتفعاً بعد انتهاء العقد . سر يان العقد للمدة المعتادة

العدد الثالث

العدد الثالث

العدد الثالث

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
(١) شركة محاصة . مجهولة من الغير . لا اسم تجارى لها . مقاضاتها باسم الشريك المتعامل مع الغير (٢) شركة . تضامن . عدم القيام بالاجراءات المتصوص عنها . عدم البطلان إلا بحكم . مدينو الشركة . عدم جواز تمسكهم بالبطلان . جواز ادخال الشركاء في حالة عدم وجود المدير	١٢ يونيو ١٩٣٢	٣٢٤	١٤٩
(٥) القضاء المستعجل			
حراسة (١) اختصاص قاضى الامور المستعجلة . قيام دعوى بالموضوع . عدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة . نوعه (٢) حراسة . ليست وسيلة للتنفيذ	١١ » » »	٣٢٥	١٥٠
(١) حكم . اعلانه . في غيبة المدعى عليه (٢) قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه . صحة التنييه قبل التنفيذ (٣) وقاء تكليف به . المحكوم به منقولات . تسلم عيناً	٢ يولييه ١٩٣٢	٣٢٧	١٥١
(٦) قضاء المحاكم الجزئية			
تقادم . ايجار . الاعتراف بمشغولية ذمته . لا يمنع من الدفع . ليس للمحكمة أن تحكم به من نفسها	١ نوفمبر سنة ١٩٣٠	٣٣٠	١٥٢
١ - اختصاص . السند الواحد . معناه من المادة ٢ / ٢٦ السبب القانون الواحد - ٢ - اختصاص . ثمن بضاعة تحرير عدة كبيالات به . مقسطة على شهور . نصاب الدعوى بقيمة مجموع الكبيالات وقف . دعوى ملكية . ناظر الوقف . يمثل الوقف . للمستحقون وترفع الدعاوى عليه	١٩ مارس ١٩٣١	٣٣١	١٥٣
تعهد . مخالفة للشرع والاداب العامة . تلاوة القرآن	١٦ ابريل ١٩٣١	٣٣٣	١٥٤
١ - وصية حجة على الورثة ولو لم يسجل (٢) وصية . حجة على الغير الذى تلقى حقاً عينياً عن الوارث (٣) وصية . تصرف الوصى في العين قبل وفاته . نافذ جوعه في الوصية . ثبوت تاريخ التصرف قبل تاريخ الوصية	١٢٠ أكتوبر ١٩٣١	٣٣٥	١٥٥
(١) رهن . وجوب تسجيله طبقاً للقانون ليكون صحيحاً (٢) - ثبوت التاريخ . كتابة عقد على ظهر عقد ثابت التاريخ . لا يعتبر اثبات التاريخ	١٣ يناير ١٩٣٢	٣٣٥	١٥٦
	٢١ » » »	٣٣٧	١٥٧

الرد الثالث

فهرست

الستة الثالثة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١ - تقادم . أوراق تجارية . تعريفها (٢) تقادم . شركة . دعاوى الدائنين ضد أعضاء الشركة تسقط بخمس سنوات . دعاوى الشركاء ضد بعضهم تسقط بمضى خمسة عشر عاما	١٠ مارس ١٩٣٢	٣٣٩	١٥٨
(١) صلح . تصديق عليه . لا يعتبر حكما (٢) حوالة الأحكام . تتبع نوع السند . سند غير قابل للتحويل لا يجوز تحويل الحكم الصادر به	٥ يونيو سنة ١٩٣٢	٣٤٠	١٥٩
١ - تفتش منازل . حرمة المنازل . حمايتها . انتهاكها تفتش منزل غير اذن . باطل . بطلان محضر التفتيش . عدم جواز سماع شهادة الضابط الذي قتش من غير اذن (٢) تفتيش . بطلانه . الرضاء بالتفتيش يجب أن يكون حرا صريحا .	٣ أكتوبر ١٩٣٢	٣٤٢	١٦٠
(١) اتعاب الخبراء . أمر تقدير . بطلانه أمر التقدير . لا يمنع من تجديده (٢) تقادم مسقط . اتعاب الخبراء . لا تسقط بمضى ٣٦ يوما . بل بمضى ١٥ عاما (٣) أحكام غياية . سقوطها . أوامر على العريضة . تسقط باقضاء ستة أشهر على صدورها من غير تنفيذ (٧) قضاء المحاكم المختلطة	١٩ نوفمبر ١٩٣٢	٣٤٥	١٦١
(١) استئناف . قرار قاضي البيوع . ميعاده خمسة أيام من تاريخه . (٢) ميراث . طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية . نصيب كل وارث جواز تنفيذ دائنه عليه . امتياز دائن المورث بالثمن (٣) استئناف . قرار قاضي البيوع . دفع لم ترفع أمامه . عدم قبولها أمام الاستئناف لأول مرة (٤) طلبات . من مدين متروك ملكيته . لم يرفع عنها استئنافا . عدم قبولها إلا بصيغة تبعية للاستئناف	١٨ يونيو ١٩٣١	٣٤٧	١٦٢
اتعاب الخبراء . إيقاف الفصل فيها . لطاعن جديده حتى يفصل في قيمة التقرير	» » » »	٣٤٧	١٦٣
١ - مسكن شرعى . تعيينه . من سلطة قاضي الموضوع (٢) تنبيه نزع الملكية . اعلان لحل الوكيل المعين للتنفيذ . صحته (٣) وزير مزا . دخوله فيه . مشتري العقار بمعرفته غير محظور	١٨ يونيو ١٩٣١	٣٤٧	١٦٤
حائز للعقار . سداد الدين العقاري جميعه . رجوعه على باقي الحائزين . بنسبة حصصهم لما اشتروه من العقار المرهون .	» » » »	٣٤٨	١٦٥
حكر . تعريفه . تسجيله طبقا للأشكال الواردة بالقانون . بائع . تحرير	٢٣ » » »	٣٤٨	١٦٦

السنة الثالثة عشرة

فهرست

العدد الثالث

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
العقد النهائي . استعداده لذلك . بعد الاطلاع . جوازه . عدم الفسخ			
(١) التماس . بناء على حجز مستند . حيازة شخص آخر له . ومقدم صورته فقط (٢) التماس . غش . مستند صادر من الخصم . انكاره جواز التحقيق (٣) تحقيق امضاء منكوره . عدم جوازه . في صورة شمسية	» » » »	٣٤٨	١٦٧
توكيل . شراء عقار مزروع ملكيته . دفع مبلغ للمدين بدون اذن خاص . مخالفته للقانون والنظام	» » » »	٣٤٩	١٦٨
(١) استئناف . ضد حكم مرسى مزاد . تسجيل الحكم الصادر برفض الدفع في عين . المقدمة من المدين (٢) نزاع ملكية . حلول دائن في الاجراءات . الدفع بالاسداد قبله . طلب إيقاف البيع . حتى يفصل في ذلك . مع مراعاة قواعد الاثبات . جوازه	١٢٩ أكتوبر ١٩٣١	٣٤٩	١٦٩
(١) بأفع . اخفائه ذيق عقارى . الزامه بالتعويضات (٢) بيع المبيع مبرض لاستحقاقه . حق المشتري في الثمار الفوائد	١ نوفمبر ١٩٣١	٣٥٠	١٧٠
دين . مدين يدين شخص . ودين بالتضامن . سداده جزءا من الدين . بدون تعيين من أيهما . تخصم من دينه الشخصي	» » » »	٣٥٠	١٧١
(٨) قضاء المحاكم الاجنبية			
خيانة الامانة . عارية الاستعمال . بيع سيارة بشروط . تقسيط الثمن . تحريم البيع . بيع السيارة . تبديد	٤ يناير سنة ١٩٣٢	٣٥٠	١٧٢
بلاغ كاذب . قانون ٢ يولييه سنة ١٩٣١ . صفته الجنائية . عدم الجائه الى آخر قانون . الاستناد . مدعى مدنى حفظ شكواه . قانون يولييه سنة ١٩٣١ عقد . اختصاص . الدعوى المدنية	» » » ١٣	٣٥٠	١٧٣
سقوط الدعوى العمومية . بدء سرعان التقادم . قتل خطأ . جرح خطأ	٦ فبراير »	٣٥١	١٧٤
(٩) قرارات لجنة الابحاث القانونية	٨ فبراير ١٩٣٢	٣٥١	١٧٥
(١) اختلاس الكسباوى الرسمية . حكم ضباط البوليس الذين يرتدون الملابس العسكرية بعد رقمهم من الخدمة	١٠ مارس ١٩٣٢	٣٥١	١٧٦
(٢) سرقة . ركن الاختلاس . التسليم الاضطرارى			
(٣) عقوبات تبعية . مراقبة البوليس . مخالفة أحكامها . حكم الشخص الموضوع تحت المراقبة الذى ليس له محل سكن			

المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة والأهل

السنة الثالثة عشرة

يناير سنة ١٩٣٣

العدد الرابع

Sur quatre lignes de l'écriture d'un homme, on peut lui faire un procès criminel.

Richelieu

Il faut de plus grandes vertus pour soutenir la bonne fortune que la mauvaise.

La Rochefoucauld

(لم يكن لأحد فيك منفر ولا لأحد مطمع ، ولا مخلوق

عندك هواة ، الضعيف الذليل عندك قوى حتى تأخذ له

بحقه ، والقوى العزيز عندك ضعيف ذليل حتى تأخذ منه

الحق ، القريب والبعيد عندك سواء ، أقرب الناس إليك

أطوعهم لله . قواك حكم . وأمرك حزم . ورأيك علم وعزم)

وصف على لآبي بكر الصديق

جميع المخابرات الخاصة سواء بنشر في المجلد أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجلة المحاماة ونشرها»

بشارع المنافع رقم ٢٠

مطبعة حمادي

تليفون — رقم ٥٥٤٨٠

بيان

نشرنا في هذا العدد ٧٠ حكماً منها :

عدد	
١٥	حكماً صادراً من محكمة النقض والابرار الجنائية
٧	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
٤	أحكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
١٠	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر
٩	أحكام صادرة من المحاكم الكلية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٥	أحكام صادرة من المحاكم الأجنبية
	وختتمناه بتقريرى مجلس نقابة المحامين وأمانة الصندوق عن أعماله سنة ١٩٣٢

لجنة التحرير

راغب اسكنور — محمد صبرى أبو علم

العدد الرابع
السنة الثالثة عشرة

المحاماة

شهر يناير
سنة ١٩٣٣

البرهان

قضاء المحكمة النقص والإلزام الجنائي

١٧٧

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

نقض - حكم بالبراءة مبنى على أسباب كثيرة . المنازعة في صحة
أو عدم صحة واقعة منها . غير مؤثر .

المبدأ القانوني

إذا استندت المحكمة في قضائها بالبراءة إلى
أسباب كثيرة بحيث لو استبعدت القرينة المستفادة
من إحدى الوقائع الواردة بالحكم لبقى الحكم مع
ذلك مستقيماً لا شائبة فيه . فيكون مرفوضاً الطعن
المبنى على أن هذه الواقعة كما وردت بالحكم
غير مطابقة للواقع - ولولم يكن في تحقيقات
الدعوى لدى المحكمة ما يثبتها أو ينفيها
(مادتا ١٧٢ و ٢٢٩ تج)

المحكمة

١٧٨

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

تبديد أشياء محجوز عليها - ثبوت التصرف في الأشياء المؤمن عليها .
كاف للإدانة . عدم العلم يوم البيع . لأهميته .

المبدأ القانوني

ان المتهم بتبديد أشياء محجوز عليها يجوز

« حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي
الطعن ان الحكم ذكر ان احد الشهود هو زوج
والدة المتهم وبينهما نزاع وهذا غير مطابق للواقع
« وحيث ان هذه الواقعة بالذات ليس في الواقع
في تحقيقات الدعوى لدى المحكمة ما يثبتها أو

له أن يحتج بعدم علمه يوم البيع إذا كان كل المنسوب إليه أنه قصر في تقديم الأشياء المحجوزة إلى المحضر يوم البيع . أما إذا ثبت أنه تصرف في الأشياء الموكولة إليه حراستها فهذا الفعل في ذاته مكون لجريمة التبيد حتما ولا يهم بعد ذلك البحث فيما إذا كان الحارس المتهم بالتبيد قد أخطأ باليوم المحدد للبيع أو لم يخطأ (مادة ٢٩٦ ع)

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن — وهو متهم بتبيد أشياء محجوز عليها حالة كونه حارسا — دفع بعدم علمه باليوم المحدد للبيع فقضى الحكم المطعون فيه بأن هذا العلم لا أهمية له وهذا مخالف لروح القانون ولأحكام محكمة النقض .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين أنه أثبت أن الطاعن لم يقدم الأشياء المحجوزة يوم البيع ولما أحييت المسألة إلى التحقيق ادعى أن الأشياء لا تزال موجودة ثم تبين بعد التحري أنه غير صادق في دعواه . وقد كان مما دفع به الطاعن أمام محكمة الموضوع أنه لم يعلم باليوم المحدد للبيع فقال الحكم المطعون فيه ردا على ذلك أن عدم علم المتهم بيوم البيع لا أهمية له إلا في حالة وجود الأشياء المحجوز عليها . وهو قول حق ولا محل للاعتراض عليه من الوجهة القانونية لأن المتهم إنما يجوز له أن يحتج بعدم علمه يوم البيع إذا كان كل المنسوب إليه أنه قصر في تقديم الأشياء المحجوزة إلى المحضر يوم البيع . أما إذا ثبت أنه تصرف في الأشياء الموكولة إليه حراستها فهذا الفعل في ذاته مكون لجريمة التبيد حتما ولا يهم بعد

ذلك البحث فيما إذا كان الحارس المتهم بالتبيد قد أخطأ باليوم المحدد للبيع أو لم يخطأ . « ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعن سدد ما هو مطلوب منه دون أن يذكر تاريخ التسديد وما إذا كان سابقا ليوم البيع أو لاحقا له مع أهمية ذلك في تقرير مسئولية المتهم الجنائية أو عدم مسئوليته اذ لو ثبت أن التسديد حصل قبل اليوم المحدد للبيع لوجب تبرئة الطاعن لبراءة ذمته قبل البيع . فهد النقض في بيان الواقعة يستوجب بطلان الحكم .

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى محاضر الجلسات يعلم أن الطاعن لم يدع سداد المطلوب منه لدى محكمة أول درجة بل قصر دفاعه لديها على أنه ما كان يعلم بيوم البيع وإنما لدى المحكمة الاستئنافية ذكر أنه سدد المطلوب مما يدل على أن هذا التسديد لم يحصل إلا بعد رفع الدعوى وصدر الحكم الابتدائي فيها . وإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد عرضت لذكر هذا التسديد فأنما كان ذلك في موطن تقدير العقوبة وبيان أنه مستحق للرافة لبراءة ذمته من أصل الدين المطلوب منه والذي وقع الحجز بسببه . على أن الطاعن في تقريره لم يجزأ على الجزم بأن التسديد كان قبل رفع الدعوى عليه وقبل صدور الحكم الابتدائي فيها وإنما يدلي بعبارته ورسالتها هكذا على عواهنها ناسبا للمحكمة الاستئنافية التقصير في عملها مع أنه هو الذي كان يجب عليه لو كان له دفاع قانوني من هذا القبيل أن يدلي به صريحا أمام محكمة الموضوع ويدلل لها على براءة ذمته قبل وقوع التبيد المسند إليه وذلك ما لم يستطع الطاعن أن يتمسك به في دفاعه أمام المحكمة مما يدل على أن ما يلوح به اليوم لا يستند إلى شيء من الحقيقة

النقض بما كان يمكن الاحتجاج به أمام محكمة الموضوع من أوجه الدفاع كعدم سماع شاهد أو سماع شاهد أثبات لم يرد اسمه في قرار إقامة الدعوى (مبدأ مقرر)
(مادة ٢٢٩ تج)

المحكمة

« حيث أن محصل الوجه الأول أن الطاعن طلب من المحكمة الابتدائية سماع أقوال شاهد فلم تجبه إلى طلبه كما أن أقوال باقي من سمعته تلك المحكمة من الشهود متناقضة

» وحيث أنه فضلاً عن أن الطاعن لم يشك شيئاً من ذلك أمام المحكمة الاستئنافية فإن ما يدعيه الآن غير صحيح . إذ من جهة التناقض المدعى به فإنه بالرجوع إلى محاضر جلسات محكمة أول درجة يعلم أن ليس بين أقوال من سمعته المحكمة من الشهود أي تناقض بل المستفاد من مجموع هذه الأقوال يؤدي إلى ادانة الطاعن وهو ما قضت به تلك المحكمة فعلاً . على أن دعوى التناقض في ذاتها لا تخرج عن كونها مناقشة موضوعية بحتة لا شأن لمحكمة النقض بها مادام قاضي الموضوع حراً في تكوين عقيدته مما يسمعه من أقوال الشهود ولو تناقضت . وأما من جهة عدم اجابته إلى سماع شاهده فالتأثير أن الطاعن طلب بمجلس ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣١ تأجيل القضية لحضار شاهد نفي فأجابته المحكمة إلى طلبه واجلت الدعوى لهذا الغرض جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣١ وفي هذه الجلسة طلب الطاعن تأجيلاً آخر لإعلان الشاهد إعلاناً قانونياً قائلاً أنه اكتفى في المرة السابقة بأخطاره بخطاب مسجل فلم ترفض المحكمة طلبه وقررت تأجيل القضية لجلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ ولما لم يحضر

وان الحكم المطعون فيه لا غبار عليه من هذه الناحية .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثالث أن نوع الدين غير واضح بالحكم مما لا يعلم معه أن كان يدخل في حدود القانون الصادر في سنة ١٩٣١ بإلغاء الحجزات المتوقعة لصالح الحكومة سداداً لأنواع مخصوصة من الديون أو لا يدخل في ذلك وهذا نقص في بيان الواقعة يستوجب نقض الحكم . » ومن حيث أن ما يشير إليه الطاعن في هذا الوجه إنما هو ضرب من الدفاع كان يجب أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع لو أنه كان صحيحاً . أما وقد مكنت عنه الطاعن أمام تلك المحكمة ولم يثبت لها أنه ممن يحق لهم الاستفادة من أحكام القانون الذي يقول عنه فلا محل لأن يطعن اليوم في الحكم بدعوى أنه قصر في بيان الواقعة . ذلك بأن محكمة الموضوع غير مكلفة بأن تتعرض لمثل هذا البحث إلا إذا طرحه عليها الطاعن وأثبت لها صحته .

(طن عبد التواب محمد ضد النيابة رقم ٢٣٨٩ سنة ٢ ق بالمية السابقة)

١٧٩

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

١ - نقض . شهادة الشهود - الدعوى بتناقضها - مناقشة موضوعية

لإرقابة للنقض عليها

٢ - نقض - أوجه دفاع - عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع

مع امكانه . رفضه

المبادئ القانونية

(١) أن دعوى التناقض بين من سمعته المحكمة من الشهود هي في ذاتها لا تخرج عن كونها مناقشة موضوعية بحتة لا شأن لمحكمة النقض بها مادام قاضي الموضوع حراً في تكوين عقيدته مما يسمعه من أقوال الشهود ولو تناقضت
(٢) لا يصح التمسك لأول مرة أمام محكمة

اتمهز فرصة الغاء قرار الحفظ وسعى ضده فان مثل هذا الأخطاء الجريء الذى لا اساس له لا يصلح أن يكون وجها للطعن فى الأحكام .
« وحيث ان مبنى الوجه السادس أنه لم يكن من الجائز للمحكمة ان تتخذ من سوابق الطاعن قرينة على اداته .

« وحيث انه رغما من كون الطاعن لم ينكر ماله من السوابق وأنه كان من حق المحكمة ان تعول على هذه السوابق لو انها أرادت تشديد العقوبة . رغما من ذلك فان الثابت أن محكمة أول درجة قضت ببراءة الطاعن من تهمة النصب ومحبسه سنة مع الشغل فقط عن تهمة الاختلاس . ومحكمة ثانى درجة رأيت تعديل هذا الحكم مكتفية بحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل فلم تعول اية المحكمتين على سوابق الطاعن ولم يأت فى أحد الحكيمين الابتدائي والاستئنافى أى ذكر لتلك السوابق على الإطلاق وعليه يكون هذا الوجه واجبا رفضه كذلك .

(طن على على المزين ضد النيابة رقم ٢٠٠٦ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

١٨٠

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

تديد - مواشى محجوز عليها . بمعرفة المحضر الأهلى . إدخالها بعد ذلك ضمن حجز عقارى من المختلط . وتعيين ذات الحارس المعين من قبل حارساً عليها . عدم تقديم المواشى للمحضر الأهلى يوم البيع . وعدم التنبية بوجود حجز مختلط أو رفع إشكال لدى المحضر . كاف للادانة

المبدأ القانونى

وافقت محكمة النقض المحكمة الموضوعية على اعتبار تهمة التبيد قائمة فى الواقعة التالية اذا امتنع الحارس عن تقديم المواشى المحجوز عليها قضائياً بمعرفة المحضر الأهلى فى يوم البيع بدعوى أنها تابعة لأرض زراعية أوقع عليها أحد المصارف الأجنبية حجزاً عقارياً وعينت

الشاهد فى هذه الجلسة أيضا طلب الطاعن للمرة الثالثة تأجيل الدعوى فعارضت النيابة العامة فى هذا الطلب فلم يسع المحكمة عندئذ الرفض طلب التأجيل الذى سبق أن قبلته دفعتين متواليتين ثم سارت فى الدعوى الى ان قضت فيها .
« وحيث انه لذلك يرى أن هذا الوجه بشقيه متعين الرفض .

« وحيث ان محصل الوجه الثانى ان المحكمة الجزئية سمعت شاهد اثبات لم يرد اسمه فى قرار اقامة الدعوى (يعنى اشارة النيابة العامة الخاصة بتقديم الدعوى للمحكمة) ومحصل الوجه الثالث أن الطاعن اصابه ضرر بطلب المحكمة الجزئية الى المحاماة الاختصار فى المرافعة مكتفية بالتصريح بتقديم مذكرات .

« وحيث ان الطاعن لم يبد أمام المحكمة الاستئنافية أى اعتراض فى هذا الصدد ومن المقرر انه لا يصح التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بما كان يمكن الاحتجاج به أمام محكمة الموضوع من مثل أوجه الدفاع المذكورة .
على ان ما ذكره الطاعن فى الوجه الثانى لاسندله من القانون اذ النيابة العامة ليست مجبرة فى مواد الجنع على اعلان أسماء شهودها للمتهم قبل الجلسة بل ذلك واجب عليها فى الجنايات فقط . وكذلك ما ذكره الطاعن من طلب المحكمة الجزئية الى محاميه الاختصار وأن يقدم مذكرة بدفاعه فانه غير صحيح بالمرّة اذ محاميه لدى الابتدائي ترافع مرافعة طويلة وليس بالمحضر شئ مما يدعيه الطاعن الآن — وعليه يكون هذان الوجهان متعينى الرفض أيضاً .

« وحيث ان ما أوضحه الطاعن فى الوجه الرابع متعلق بالموضوع ولا اعتداد به .

« وحيث انه لا اعتداد كذلك بما يقوله الطاعن فى الوجه الخامس من أن مسكرتير النيابة العامة

المحكمة المختلطة ذات الحارس الأهلى - الطاعن المتهم - حارساً قضائياً وشملت حراسته الأرض وما عليها من زراعة وما يتبعها من مواشى وآلات زراعية وغيرها من المنقولات المعتبرة عقاراً بالتخصيص فانه يعتبر مبدداً اذ أن واجبه بصفته حارساً قضائياً مسئولاً أمام الدائن الأجنبي عن الأشياء الموضوعة تحت حراسته ينتهى عند ابلاغ المحضر الأهلى أن الأشياء المطلوب منه بيعها تابعة لعقار واقع عليه حجز عقارى من المحكمة المختلطة مع مطالبة ذلك المحضر برفع هذا الاشكال الى الجهة المختصة بالفصل فيه لترى فيه رأيها وترك المحضر بعد ذلك يتصرف بما يراه تحت مسئوليته وعندها كان يمكن أن تبرأ ذمة الطاعن من كل تبعة يمكن أن توجه اليه أمام أى هيئة قضائية . أما العمل على تهريب الأشياء المحجوز عليها من القضاء الأهلى وإخفائها عن أعين المحضر كيما يعرقل التنفيذ عليها ويغل يده عن القيام بواجبه بحجة أنه مسئول عنها أمام القضاء المختلط فأمر لا يستسيغه القانون ولا يبرر ما وقع منه من الاستهتار بالسلطة القضائية الأهلية والاحتماء فى ذلك بالسلطة القضائية المختلطة (مادتا ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات)

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الطاعن ما كان فى استطاعته أن يقدم الأشياء المحجوزة للمحضر لبيعها لأن المواشى المحجوزة كانت تابعة لأرض زراعية أوقع عليها بنك الراضى المصرى حجزاً عقارياً وعينت المحكمة المختلطة الطاعن حارساً قضائياً وشملت حراسة الأرض وما عليها من زراعة وما

يتبعها من مواشى وآلات زراعية وغير ذلك من المنقولات المعدة لخدمة الأرض الزراعية مما يعده القانون عقاراً بالتخصيص فلا يمكن أن يباع شئ منها منفصلاً عن الأرض . ولو سلم الطاعن للمحضر الأهلى ببيع المواشى أو غيرها مما تقدم ذكره لعرض نفسه للمسئولية أمام القضاء المختلط . فيكون ما وقع من الطاعن من الامتناع عن تسليم المواشى المحجوزة إلى المحضر فعلاً لا يعاقب عليه القانون ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر هذا الامتناع تبديداً مستوجباً للعقاب ويتعين إذن نقض الحكم وبراءة الطاعن » ومن حيث أنه مع التسليم بما يقول الطاعن فإن واجبه - بصفته حارساً قضائياً مسئولاً أمام الدائن الأجنبي عن المحافظة على الأشياء الموضوعة تحت حراسته - ينتهى عند ابلاغ المحضر الأهلى أن الأشياء المطلوب منه بيعها تابعة لعقار واقع عليه حجز عقارى من المحكمة المختلطة ومطالبة ذلك المحضر برفع هذا الاشكال الى الجهة المختصة بالفصل فيه لترى فيه رأيها . وترك المحضر بعد ذلك يتصرف بما يراه تحت مسئوليته . بذلك كان يمكن أن تبرأ ذمة الطاعن من كل تبعة يمكن أن توجه اليه أمام أية هيئة قضائية . أما أن يعمل على تهريب الأشياء المحجوز عليها من القضاء الأهلى وإخفائها عن أعين المحضر كيما يعرقل التنفيذ عليها ويغل يده عن القيام بواجبه وكل ذلك بحجة أنه مسئول عنها أمام القضاء المختلط فذلك أمر لا يستسيغه القانون ولا يبرر ما وقع منه من الاستهتار بالسلطة القضائية الأهلية والاحتماء فى ذلك بالسلطة القضائية المختلطة .

« ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ اعتبر تهمة التبديد قائمة برغم ما اتحلله الطاعن من المعاذير التى حاول أن يلبسها ثوباً قانونياً ولم يفلح .

« ومن حيث ان الوجه الثاني - قائم على أن الواقعة غير مبينة في الحكم بيانا كافيا - مردود بأن الحكم قد بين الواقعة المستوجبة للعقوبة بما فيه الكفاية (طنن محمد يوسف عاشور ضد النيابة رقم ٢٢٠٣ سنة ٢٠٠٢ بالمدينة السابقة)

١٨١

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢

الترصد وسبق الاصرار - من الظروف المشددة - البحث في وجود أيهما . من ملحة قاضي الموضوع

المبدأ القانوني

ان الترصد وسبق الاصرار هما من الظروف المشددة والبحث في وجود أيهما وعدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع مثل العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة تماما. وللقاضي أن يستنتج توافر أي منهما مما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها . ومتى قال بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك اللهم الا اذا كانت تلك الظروف والقرائن التي يثبتها لا تصلح عقلا لهذا الاستنتاج

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الاول من وجهي الطاعن ان وقائع ركن الترصد وسبق الاصرار لم تبين . فعن الترصد لم يرد بالحكم ما يفيد علم الطاعن باعتياد المجني عليه التوجه الى كشك الاشارات التليفونية - وعن سبق الاصرار فقد أهمل الحكم الشروط الضرورية لتحقيقه الا وهي المدد التي مضت من تاريخ التظاهر به والزم الذي مضى بين تسليح المتهم وبين مقارفته للفعل .

« وحيث انه مما يجب التنبيه اليه ان الترصد وسبق الاصرار هما من الظروف المشددة والبحث في وجود أيهما وعدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع مثل العناصر الأساسية التي تتكون

منها الجريمة تماما وللقاضي أن يستنتج توافر أي منهما مما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها ومتى قال بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك اللهم الا اذا كانت تلك الظروف والقرائن التي يثبتها لا تصلح عقلا لهذا الاستنتاج . « وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة تكلمت بصفة خاصة عن الترصد وسبق الاصرار وافاضت في التدليل عليهما بما فيه الكفاية . وليس بين ما اثبتته الحكم من الظروف والوقائع الخاصة بهما وبين النتيجة التي وصل اليها اخيرا أي تناقض يمكن الاحتجاج به للطعن في ذلك الحكم وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض « وحيث ان الوجه الثاني بني على ان الحكم غير مسبب فيما يختص بالتعويض المدني

« وحيث ان هذا الوجه غير جدير بالاعتبار اذ الضرر الحاصل للمدعين بالحق المدني بسبب قتل مورثهم واضح بالبدهاءة ولا حاجة للحكم بالتعويض لذكر أي سبب آخر غير تقرير واقعة القتل وثبوتها على الطاعن .

(طنن سيد محمد ناصر وآخر ضد النيابة وآخرين مدعين مدني رقم ٢٣٩٣ سنة ٢٠ ق - بالمدينة السابقة)

١٨٢

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

طنن - بطريق النقض - لعدم ختم الحكم في بحر ثمانية أيام . عدم تقديم الشهادة المثبتة لذلك . عدم قبوله

المبدأ القانوني

اذ لم يقدم الطاعن اسبابا في تقريره الذي رفعه لمحكمة النقض والابرار - واقتصر فيه على القول بأن الحكم لم يختم في بحر المدة القانونية - شهادة تثبت ذلك فيكون طعنه غير مقبول شكلا (مادة ٢٢٩ تج)

المحكمة

« بما أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه وانما

نفس انسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئاً مذكوراً بجانب الضرر الذي حصل اتقاؤه بقتله . وأن يكون الخطر الذي استوجب القتل كان خطراً حائقاً وقت القتل . وما كان يمكن اتقاؤه بوسيلة أخرى (٢) لاشيء في القانون يوجب أن تذكر المحكمة في حكمها نوع الآلة التي يستعملها المتهم في الضرب

(المواد ١/٣١٠ و ١/٢٠٤ و ١/٢٠٦ عقوبات)

المحكمة

« حيث أن ما يتمسك به الطاعن في الوجه الأول متعلق بالموضوع وبمناقشة الأدلة فلا اعتداد به .

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن الدفاع قرر أمام المحكمة فيما يختص بتهمة قتل المعزة أن سبب قتلها هو أنها مع بعض مواشي أخرى أثلفت الزراعة فهناك مقتض لتقلها ولكن المحكمة لم تشر إلى هذا الدفاع .

« وحيث أن الطاعن ادعى حقيقة أمام محكمة الجنايات أن قتله للمعزة كان بمقتض هو أنها مع بعض مواشي أخرى أثلفت الزراعة .

« وحيث أن عدم المقتضى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والذي هو ركن من أركان جريمة قتل الحيوان إنما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل فهو إذن حقيقة من الحقائق القانونية تستخلص من وقائع أو ظروف تكون منتجة لها . وإذا كان قاضي الموضوع عند ما يدعى أمامه بوجود المقتضى ويطلب منه الفصل فيه مختصاً وحده بأبواب هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه في إثباتها أو نفيها . إلا أن اعتباراً إياها مقتضية للقتل أو غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة النقض . إذ يشترط في الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحيوان المقتول خطراً على

ذكر في التقرير الذي رفعه بعد مقرر بالطعن أن محكمة الجنايات أصدرت حكمها عليه في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ وإلى يوم ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ لم تكن كتبت أسباب ذلك الحكم ولا ختمته وأن هذا تثبته الشهادة المستخرجه من قلم الكتاب . « وبما أن الطاعن لم يقدم الشهادة التي أشار إليها في تقريره فدعواه بأن الحكم لم يمتح في الميعاد لا يصح الالتفات إليها ويجب إذن اعتبار أن طعنه قدم بغير أسباب والقضاء بعدم قبوله شكلاً . (طعن أحد على نقله ضد النيابة رقم ٢٤١٦ سنة ٢ ق ملية السابقة عدا حضرة محمد جلال صادق بلكوكيل النيابة)

١٨٣

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢

١ - قتل الحيوان . المقتضى - الضرورة الملجئة للقتل .

سلطة محكمة الموضوع في إثبات الوقائع والظروف المنتجة

له . رقابة محكمة النقض . في حال اعتبارها إياها مقتضية

للاقتل أو غير مقتضية له . الضرورة الملجئة . شروطها .

٢ - ضرب . ذكر الآلة التي استعملت في الضرب . غير لازم

المبادئ القانونية

(١) أن عدم المقتضى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ عقوبات والذي هو ركن من أركان جريمة قتل الحيوان إنما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل فهو إذن حقيقة من الحقائق القانونية تستخلص من وقائع أو ظروف تكون منتجة لها . وإذا كان قاضي الموضوع عند ما يدعى أمامه بوجود المقتضى ويطلب منه الفصل فيه مختصاً وحده بأبواب هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه في إثباتها أو نفيها إلا أن اعتباراً إياها مقتضية للقتل أو غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة النقض . إذ يشترط في الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحيوان المقتول خطراً على

مثل هذا البيان فأن ما يدعيه الطاعن غير صحيح اذ بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة أثبتت صراحة ما قرره المجنى عليه في هذا الصدد من أن الطاعن ضربه بعصا . يضاف الى ذلك ما ذكره الحكم أيضا تقلا عن الكشف الطبي من أن الاصابة كانت من آلة راضه .

(طعن السيد محمد أبو العلا وآخر ضد النيابة رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٠٢ بالهيئة السابقة)

١٨٤

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

١- نصب . استعمال طرق احتيالية . ركن الاستعمال . توفره . حالة . يلانها .
٢- حق الدفاع . اعلان المتهم في الميعاد القانوني . رفض المحكمة التأجيل . ليس حرمانا منه

المبادئ القانونية

(١) أوهم عسكري بوليس المجنى عليه قبل قيامه لتنفيذ حكم شرعي من النقطة بأن قيامه يستحق عليه رسيم ثم طالبه بعد تنفيذ الحكم وعلى ملا من الناس وبعد ان استدعاه بمعرفة أحد الخفراء فوافقت محكمة النقض محكمة الموضوع على اعتبار ما حصل مكونا لركن الطرق الاحتيالية في جريمة نصب خصوصا اذا اضيف اليها صفة المتهم الرسمية (وهو عسكري بوليس) ورات ان هذه الواقعة لم يقتصر الأمر فيها على مجرد اكاذيب أو غش بسيط

(٢) متى اعلن المتهم في الميعاد القانوني فليست المحكمة ملزمة بأجابته الى طلبه تأجيل الدعوى ولا يعد رفضها التأجيل حرمانا له من حق الدفاع (مادتا ٢٩٣ ع ٢٢٩ و ٢٢٩ تج)

المحكمة

« من حيث ان حصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن ركن استعمال الطرق الاحتيالية غير

غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة النقض اذ يشترط في الضرورة الملجئة القتل أن يكون الحيوان المقتول قد كان خطرا على نفس انسان او ماله وأن تكون قيمة ذلك الحيوان ليست شيئا مذكورا بجانب الضرر الذي حصل اتقاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذي استوجب القتل قد كان خطرا حائقا وقت القتل وما كان يمكن اتقاؤه بوسيلة أخرى » وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم انه على أثر دخول المعزة في زراعة الطاعن قد ضربها بالعصا فأملتها فقتله لها لم يكن له إذن مقتض وشروط الضرورة الملجئة المتقدم بيانها لم تتوافر في الدعوى على الاطلاق

« وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض » وحيث ان حصل الوجه الثالث أن المحكمة ذكرت في حكمها أن ما وقع من الطاعن كان لغرض واحد وأنها ترى لذلك تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . قالت المحكمة هذا ولكنها قضت على الطاعن بعقوبتين مختلفتين .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم من نفس سياقه ونصه أن الارتباط الذي أشارت اليه المحكمة وعولت عليه فعلا عند تطبيق المادة ٣٢ سالفة الذكر انما هو الارتباط الذي بين جنابة الضرب وجنحة الضرب أي للجريمتين الأولى والثانية كاتامسندتين للطاعن . وأما جريمة قتل المعزة التي نسبت اليه أيضا فهذه قد اعتبرتها المحكمة - وبحق - مستقلة تمام الاستقلال عن الجريمتين السابقتين وقضت بشأنها بعقوبة أخرى خاصة . عن طعن عبد النعيم سليمان المتهم الثاني » حيث ان حصل الوجه الأول أن المحكمة لم تذكر في حكمها نوع الآلة التي استعملها الطاعن في الضرب .

« وحيث انه فضلا عن أن لا شئ في القانون يوجب

متوفر في الواقعة التي عاقب عليها الحكم المطعون فيه ولا يعدو أن يكون ما أتاه الطاعن غشاً مدنياً. فضلاً عن أن الثابت من أقوال الشهود أن أخذ الطاعن للمبلغ كان بعد تنفيذ الحكم وتسليم البنت للمحكوم له بتسليمها وإن المجني عليه إنما دفع المبلغ للطاعن على سبيل الاتعاب. « ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد استئنافياً لأسبابه قد أثبت توفر الطرق الاحتمالية في قوله (وحيث أن إيهام المتهم لمحمد أحمد سروه قبل قيامه لتنفيذ الحكم من النقطة بأن قيام العسكري يستحق عليه رسم ومطالبته له بعد تنفيذ الحكم على ملائمة الناس وبعد استدعائه بعرفة أحد الخفراء مضافاً إلى صفة المتهم الرسمية مما يجعل ركن استعمال الطرق الاحتمالية متوافراً واستلامه لمبلغ العشرة القروش على أثر ذلك إنما هو الاستيلاء القائم على أساس هذا الإيهام) وهذه المحكمة ترى ما رآه الحكم المطعون فيه من توافر الطرق الاحتمالية في الواقعة المعاقب عليها وإن الأمر لم يقتصر على مجرد الأكاذيب والغش البسيط كما يزعم الطاعن .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أنه يجب أن يكون بين الطرق الاحتمالية وبين تسليم الشيء الذي حصل الاستيلاء عليه رابطة سببية وهذا غير متوفر في الواقعة المعاقب عليها .

« ومن حيث أن مآقره الحكم من أن دفع المبلغ للطاعن باعتباره رسماً للتنفيذ إنما حصل على أثر ما أتاه هذا من الطرق الاحتمالية — مآقره من ذلك كاف في إثبات ما ينكره الطاعن من وجود رابطة سببية بين الطرق الاحتمالية ودفع المبلغ .

« ومن حيث أن الوجه الثالث متعلق بالموضوع لأنه يقوم على مناقشة المحكمة فيما انتهت إليه من الاعتقاد بتوفر ركن الطرق الاحتمالية والقول بأن

هذا لا يتفق وما قرره الشهود - ومنهم المجني عليه والأمر في ذلك يرجع إلى تقدير الأدلة واستنتاج ما يمكن أن يستخلص منها وهو من خصائص محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

« ومن حيث أن محصل الوجه الرابع أن الدفاع عن الطاعن طلب تأجيل القضية لحضور وكيله الأصلي فرفضت المحكمة طلبه وفي هذا حرمان للطاعن من الدفاع عن نفسه .

« ومن حيث أنه متى أعلن المتهم في الميعاد القانوني فليست المحكمة ملزمة بإجابهته إلى ما يطلب من تأجيل الدعوى ولا يعد رفضها التأجيل حرماناً له من حق الدفاع . فضلاً عن أن الثابت في هذه القضية أن المحامي الذي حضر مع الطاعن نيابة عن محاميه الأصلي ترفع في القضية فليس له بعد ذلك أن يشكو حرمانه من حق الدفاع .

(طعن محمد عطية السيد ضد النيابة رقم ٢٤١٩ - ٢ ق -)
(بالمئة السابقة)

١٨٥

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

نقض - عدم رد قاضي الموضوع على طلبات الخصوم . وإغفال المحكمة لها . موجب له

المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة النقض على أن قاضي الموضوع ملزم بالرد إيجاباً أو سلباً على ما يقدمه له الخصوم من الطلبات . وعلى أن إغفال المحكمة مثل هذه الطلبات . وعدم الرد عليها موجب لبطلان الحكم ونقضه

واعتبرت إغفال الطلب الآتي موجبا لنقض الحكم « في تهمة اتجار بالمخدرات » :

قدم الطاعن الأول إلى المحكمة في مذكرة طلباً احتياطياً وهو الأمر باستحضار جواز سفره

من محافظة مصر لتتحقق من مقارنة ما عليه من التأشيرات بما على جواز سفر المتهم الثاني أن المتهم الأول كان بالحجاز وقت سفر المتهم الثاني إلى الشام لأن هذا ينفي إمكان حصول اتفاق سابق بين المتهمين ويثبت حسن نية المتهم الأول وأنه إلى وقت البدء في استلام الطرد الذي به المادة المخدرة كان يجهل ما فيه جهلاً تاماً - ولم تشر المحكمة إلى هذا الطلب مطلقاً. كما أنه لم ترد عليه بشيء ما (المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ و ٢٢٩ نج) المحكمة

« حيث أن من ضمن ما يشكو منه الطاعن الأول حسين علي حافظ أنه قدم إلى محكمة ثاني درجة مذكرة طلب فيها صراحة أصلياً الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته من التهمة التي أسندت إليه ومن باب الاحتياط أن تأمر المحكمة باستحضار جواز سفر المتهم الأول من محافظة مصر لتتحقق من مقارنة ما عليه من التأشيرات بما على جواز سفر المتهم الثاني منها أن المتهم الأول كان بالحجاز وقت سفر المتهم الثاني إلى الشام لأن هذا ينفي إمكان حصول اتفاق سابق بين المتهمين ويثبت حسن نية المتهم الأول - وأنه إلى وقت البدء في استلام الطرد الذي به المادة المخدرة كان يجهل ما فيه جهلاً تاماً. ويقول الطاعن أن المحكمة المشار إليها لم تشر إلى هذا الطلب أو إلى عدم وجاهته أو عدم ضرورة إجابته في أسباب حكمها بل أيدت الحكم المستأنف لأسبابه ولم يكن هذا الدفاع سبق إبدائه أمام محكمة أول درجة .

« وحيث أنه بالاطلاع على المذكرة المقدمة

إلى المحكمة الاستئنافية تبين أن الطاعن قدم فعلاً الطلب سالف الذكر وثابت أن المحكمة أغفقت هذا الطلب بالمرّة ولم ترد عليه بكلمة واحدة .

« وحيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن قاضي الموضوع ملزم بالرد إيجاباً أو سلباً على ما يقدمه له الخصوم من الطلبات . وعلى أن أغفال المحكمة مثل هذه الطلبات وعدم الرد عليها موجب لبطلان الحكم وقضه .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن الحاصل من المتهم الأول حسين علي حافظ على أساس قانوني ويتعين قبوله موضوعاً وقضاً الحكم المطعون فيه بالنسبة إليه وإعادة القضية إلى محكمة جنح مصر الابتدائية الأهلية للحكم فيها من جديد من دائرة استئنافية أخرى بلا حاجة إلى بحث بقية أوجه هذا الطعن .

(طعن حسين علي حافظ وآخر ضد النيابة رقم ٢٤١٨ سنة ٢٠٢٠ بالهيئة السابقة)

١٨٦

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

نقض - خطأ في تطبيق القانون - القول بوجوده . يكون مبنياً على الوقائع الثابتة في الحكم دون غيرها

المبدأ القانوني

أن المعول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هي الوقائع التي يثبتها القاضي في حكمه لا الوقائع التي ترد على السنة الخصوم أو المدافعين عنهم أو الشهود في التحقيقات وبمحاضر الجلسات إذ هذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لما تمحص . ولم يعتبرها القانون أنها عنوان للحقيقة

(مادة ٢٢٩ تحقيق جنايةات)

المحكمة

« حيث ان الطعن يتلخص في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون اذ الوقائع الثابتة في التحقيقات وفي محضر الجلسة تفيد أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال وقد تمسك الطاعن بذلك وطلب الحكم ببراءته واعتباره متجاوزا حد الدفاع الشرعى ولكن المحكمة لم ترد على هذا واكتفت بقولها أن الضربة كانت شديدة .

« وحيث انه مما يتعين التنبيه اليه أن المعول عليه القول بوجود خطأ في تطبيق القانون انما هى الوقائع التى يثبتها القاضى فى حكمه لا الوقائع التى ترد على السنة الخصوم أو المدافعين عنهم أو الشهود فى التحقيقات ومحاضر الجلسات اذ هذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لما تمحس ولم يعتبرها القانون أنها عنوان للحقيقة .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه وهو وحده الواجب الرجوع اليه يعلم أن المحكمة أوردت فيه بيان الواقعة التى رفعت بسببها الدعوى الحالية كما ثبتت لديها ثم ردت على دعوى الدفاع الشرعى بأن المتهم لم يكن فى حالة من حالات الدفاع عن النفس أو المال تميز له الاعتداء على المجنى عليه بضربه الضربة الشديدة التى سببت وفاته . وليس هناك تناقض بين ما أثبتته المحكمة من الوقائع وبين نفيها حالة الدفاع الشرعى .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن عبد الحليم السيد عبد الحافظ ضد النيابة رقم ٢٤٠٦ سنة ٢٠٠٦ - بالهيئة السابقة)

١٨٧

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

نقض - حكم استثنائى - ملغ لحكم البراءة الابتدائى - استناده على اسباب مبنية على وقائع غير صحيحة - اعتبار الحكم الاستثنائى فى حكم العدم - الحكم بالبراءة

المبدأ القانونى

إذا ألغى الحكم الاستثنائى المطعون فيه حكما ابتدائيا قاضيا بالبراءة مستندا الى أسباب مردها وقائع غير صحيحة لمناقضتها لما هو ثابت فى الاوراق التى اعتمدتها المحكمة ولكنها نقلت عنها نقلا غير صحيح فتكون فى حكم العدم ويعتبر الحكم المشتعل عليها كأنه حكم غير مسبب ويكون الحكم الابتدائى الذى ألغى باقيا بقوته المستمدة من أسبابه الصحيحة الوقائع وللمحكمة النقض أن تقضى بنقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم .

(مادتا ٢٢٩ و ٢٣٢ تج)

المحكمة

« بما ان مبنى الوجه الثانى من تقرير الأسباب أن الحكم المطعون فيه أثبت وقائع غير صحيحة لا تؤيدها أوراق الدعوى

« وبما انه قد تبين من مراجعة الحكم الابتدائى الذى قضى ببراءة الطاعن أنه بنى على أسباب ترفع عنه كل مسئولية جنائية

« وبما ان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد ألغى ذلك الحكم مستندا الى أسباب مردها وقائع غير صحيحة لمناقضتها لما هو ثابت فى الاوراق التى اعتمدتها المحكمة ولكنها نقلت عنها نقلا غير صحيح فهى اذن فى حكم العدم ويعتبر الحكم المشتعل عليها كأنه حكم غير مسبب

ويكون الحكم الابتدائي الذي ألغى باقيا بقوته المستمدة من أسبابه الصحيحة الوقائع .

« وبما ان هذه المحكمة مع الغاء الحكم الاستثنائي لا تجد محلا في هذه الدعوى لاعادة المحاكمة بل ترى تبرئة المتهم لظهور هذه البراءة جليا .

(طعن أحمد الصاوي ضد النيابة رقم ٢٢٤٠٣ ق —
بالهيئة السابقة)

١٨٨

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

نقض - عدم الرد على كل قطع الدفاع . غير ملزم للحكمة

المبدأ القانوني

ليست المحكمة ملزمة بالاجابة عن كل نقطة من نقط الدفاع الموضوعية التي تثار أثناء المحاكمة (مادة ٢٢٩ تحقيق جنايات)

المحكمة

« بما أن مبنى الوجه الأول من تقرير الأسباب أن الحكم المطعون فيه به قصور وتقص لانه اقتصر على ذكر ان التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود واقوال المتهمين والكشوف الطبية ولم يأت بأسباب مؤيدة للتهمة ومقنعة بالادانة .

« وبما ان ما جاء في هذا الوجه غير صحيح فان الحكم المطعون فيه قد ذكر فحوى اقوال المتهمين والشهود الذين أخذ باقوالهم في ادانة الطاعن وغيره من المتهمين كما ذكر سبب الجريمة وأوضح تفصيلات الكشف الطبي فهو وافي بالبيان اللازم وغير صحيح وصفه بالقصور .

« وبما ان مبنى الوجه الثاني ان محكمة الجنايات لم تعن بالرد على دفاع المتهم من ان المقص الذي ضبط بيده كان تناوله من المتهم الثاني .

« وبما أن هذا الدفع موضوعي والمحكمة غير ملزمة بالاجابة عن كل قطع الدفاع الموضوعية التي تثار أثناء المحاكمة .

(طعن شحاته ناجي ضد النيابة وآخر رقم ٢٤١٧ سنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

١٨٩

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

نية القتل - استخلاصها من نوع الآلة . وعلى الضرب في

موضع قاتل . كاف لاثباتها

المبدأ القانوني

ان استخلاص المحكمة لنية القتل من نوع آلة الجريمة ومن اقدام الجاني على طعن القاتل في موضع خطر طعنة شديدة نفذت الى الطحال وذكر هذين الامرين معا كاف في اثبات نية القتل (مادة ١٩٨ / ١ عقوبات)

المحكمة

« بما ان مبنى وجهي الطعن الواردين في تقرير الاسباب ان محكمة الجنايات قد قصرت تدليلها بشأن وجود نية القتل عند الطاعن على ذكر آلة الجريمة وان استعمال هذه الآلة يثبت توافر نية القتل مع ان هذا الدليل قاصر في ذاته عن اثبات النية وبهذا القصور جاء الحكم المطعون فيه مشوبا بالنقص في التسبيب وهو عيب يبطله

« وبما ان ما جاء في هذين الوجهين غير صحيح فان الحكم المطعون فيه لم يستخلص نية القتل من نوع آلة الجريمة فقط بل استخلصها ايضا من اقدام الجاني على طعن القاتل في موضع خطر طعنة شديدة نفذت الى الطحال وذكر هذين الامرين معا كاف في اثبات قيام نية القتل ويتعين اذن رفض الطعن .

(طعن سيد احمد احمد عبد الجليل ضد النيابة رقم ٢٤١٥ سنة ٢ ق — بالهيئة السابقة)

١٩٠

٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

- ١ - ائفاء من العقاب - لموظف عموى . شرطه حسن النية . وعدم ارتكاب الفعل الا بعد التثبت والتحري
- ٢ - ائفاء من العقاب - خفير . متدائه على شخص . عدم رده . اطلاع الميار واصابه في مقتل . عدم مراعاة التعليمات المرعية . عدم العذر الشرعى
- ٣ - الدفاع الشرعى - عن مال الغير . شروطه . اعتقاده وجود خطر على هذا المال . وسبب معقول لهذا الاعتقاد .

المبادئ القانونية

(١) يشترط للأعفاء من العقاب طبقاً للمادة ٥٨ عقوبات أن يثبت الموظف فوق حسن نيته أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحري وانه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة

(٢) أثبتت حضرة قاضى الأحالة فى قراره المطعون فيه الواقعة كالآتى « ان المجنى عليه وأخاه خرجا لرى غيظهما فى الساعة الثانية صباحا ومعهما جاموستهما . ولما اقتربا من المتهم وهو خفير نظامى نادى عليهما فلم يجيبا نداه فأطلق عياراً نارياً أصاب المجنى عليه فى الآلية وسلسلة الظهر وأعلى الفخذ وذلك لما قام فى نفسه من أنهما لصان يقودان جاموسة مسروقة ولأنه لم يسمع منهما رداً على ندائه . وعلقت محكمة النقض على هذه الواقعة بما يأتى : ان مظهر التثبت والتحري اللذين يتطلبهما القانون فى مثل هذه الحالة التى بصدها البحث ألا يلجأ الخفير الى استخدام سلاحه ضد من يشبهه فى أمرهم إلا بعد التيقن من أن لشبهته محلاً واستنفاد وسائل الأرهاب والتهديد التى قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير

حاجة الى استعمال سلاحه . وظاهر من الوقائع التى أثبتتها القرار المطعون فيه أن الخفير المتهم لم يعمل بالتعليمات المرعية المستمدة من روح القانون بل انه بمجرد عدم الرد على ندائه اكتفى بإطلاق عيار واحد وقد صوبه على المجنى عليه مباشرة فأصابه فى أليته وسلسلة ظهره وأعلى فخذة أى فى مقتل من مقاتله مع أن المجنى عليه وزميله - من جهة أخرى - لم يحاول أيهما الهرب . وما أتاه المتهم ينم عن استهانة بالتعليمات المفروضة عليه رعايتها واستخفاف بالأرواح لا يجيزه القانون . فالشبهة قائمة على وجود الجناية خالية من العذر المعفى من العقاب المشار اليه بالمادة ٥٨ عقوبات لعدم توفر شروطه . (٣) يشترط لحالة قيام الدفاع الشرعى عن مال الغير أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر على مال الغير وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول

(المواد ٤٦ و ٤٧ و ١٩٨ و ١ و ٥٨ و ٢١٤ عقوبات)

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان قرار الاحالة اخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة المبينة به لانه التمس للمتهم عذرا فيما أتاه من اطلاق النار على المجنى عليه على حين ان ما وقع منه لا ينطبق على الحالة المنصوص عليها فى المادة ٥٨ من قانون العقوبات التى تعفى من العقاب الموظف العموى اذا ارتكب بحسن نية فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد ان اجراءه من اختصاصه كما انه لا ينطبق على حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال لان لكل من الحالتين شروطا لم تتوفر فى الواقعة التى صدر بشأنها القرار المطعون فيه .

« ومن حيث ان واقعة هذه المادة كما ثبت بالقرار المطعون فيه » ان المجنى عليه واخاه خرجا لرى غيظهما في الساعة الثانية صباحا ومعهما جاموستهما ولما اقتربا من المتهم وهو خفير نظامى نادى عليهما فلم يجيبا ندائه فاطلق عيارا ناريا اصاب المجنى عليه في الآلية وسلسلة الظهر واعلى الفخذ وذلك لما قام في نفسه من انهما لصان يقودان جاموسة مسروقة ولانه لم يسمع منهما ردا على ندائه » .

« ومن حيث انه يشترط للأعفاء من العقاب طبقا للمادة ٥٨ عقوبات ان يثبت الموظف فوق حسن نيته انه لم يرتكب الفعل الابد التثبت والتحرى وانه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة .

« ومن حيث ان مظهر التثبت والتحرى اللذين يتطلبهما القانون في مثل الحالة التي بصددھا البحث الا يلجأ الخفير الى استخدام سلاحه ضد من يشتبه في امرهم الا بعد التيقن من ان لشبهته محلا واستنفاد وسائل الارهاب والتهديد التي قد تعينه على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة الى استعمال سلاحه . ولهذا قضت التعليمات المرعية بأنه اذا ما اشتبه خفير في شخص نادى عليه ثلاث مرات فاذا لم يجبه وامعن في سيره اطلق الخفير في القضاء عيارا ناريا للأرهاب فاذا حاول المشتبه فيه الهرب اطلق الخفير صوب ساقيه عيارا آخر ليعجزه عن الفرار . وظاهر من الوقائع التي اثبتتها القرار المطعون فيه ان المتهم لم يعمل بهذه التعليمات المستمدة من روح القانون بل انه بمجرد عدم الرد على ندائه اكتفى باطلاق عيار واحد وقد صوبه على المجنى عليه مباشرة فاصابه في الية وسلسلة ظهره وأعلى فخذيه أى في مقتل من مقاتله مع ان المجنى عليه وزميله — من جهة

اخرى — لم يحاول ايهما الهرب .
« ومن حيث ان ما اتاه المتهم قد ينم عن استهانة بالتعليمات المفروضة عليه رعايتها واستخفاف بالارواح لا يجيزه القانون . فالشبهة قائمة على وجود الجناية خالية عن العذر المعفى من العقاب المشار اليه بالمادة ٥٨ عقوبات لعدم توفر شروط ذلك الاعفاء بحسب ظاهر البيان المثبت بالقرار المطعون فيه .
« ومن حيث انه لا يمكن القول بأن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن مال غيره لأنه يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى ان يكون المتهم قد اعتقد على الاقل وجود خطر على مال الغير وان يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول . وظاهر من ظروف الواقعة بحسب ما جاء بالقرار المطعون فيه ان المجنى عليه لم يحاول الفرار من وجه المتهم بالجاموسة التي ظن بأنها مسروقة بل ولا منفردا فقد يلوح ان من التسرع ان يتدره هذا باطلاق النار لغير مبرر ظاهر .
« ومن حيث انه يبين مما تقدم ان ما وقع من المتهم بحسب ما اثبتته القرار المطعون فيه غير ظاهر انه ياتمس له معه أى عذر من الاعذار القانونية السالفة الذكر بل الظاهر فيه توفر الشبهة على وجود جناية شروع في قتل غير مقتربة بعذر من الاعذار القانونية وهى معاقب عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات وكان من واجب قاضى الاحالة احالة المتهم على محكمة الجنايات بهذه التهمة كما تقضى به المادة ١٢ فقرة أولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات . (طعن النيابة ضد عبد العزيز محمد رقم ٢٤٢٠ سنة ٢٢٠٢ بالهيئة السابقة)

١٩١

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

عذر شرعى - جريمة وقعت من خفير - بقتل شخص - اعتقد أنه سارق - نجارزه عن التعليمات اضطارا - حاله .
الاخذ بعذره

المبدأ القانونى

سرق المجنى عليه مع شخصين آخرين قبحاً

المزارع محل الحادثة وامكان اختفاء اللص المجنى عليه فيها قبل أن يجهر الطاعن بدقيقته لاطلاقها ثانی مرة . واذا كان المتهم قد اعتقد هذا الاعتقاد المعقول السبب وسار على وجهه فانه لم يعمل في التعجيل بأطلاق النار سوى ما كان واجبا عليه بحسب التعليمات أن يعمله عند اطلاقها لثانی مرة أى أنه لم يصوبها الى ساقى المجنى عليه كي لا يصيبه في مقتل ولكن خاتمة الحظ إذ نفذ العيار الى شريانه فسبب نفيها قضى على المجنى عليه

(مادة ١٩٨ / ١ و ٥٨ ع)

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع لم تأخذ بدفاع الطاعن القائم على أنه معنى من العقاب بنص المادة ٥٨ من قانون العقوبات وأخذت بتقيد تفسير هذه المادة بقيود من عندها . على ان المحكمة قد سلمت بتوافر ما اشترطته من الشروط في حالة الطاعن الا شرطا واحدا قالت انه معدوم وهو اعتقاد مشروعية العمل الذي أقدم عليه لانه أطلق النار على المجنى عليه قبل أن يطلق أول طلقة في الهواء على سبيل الارهاب كما تقضى بذلك التعليمات . مع أن من يستقرى حوادث هذه القضية يجد أن الطاعن كان معذورا فيما فعل وانه إذا كان قد تخلى التعليمات فذلك لان الوقت لم يتسع لتنفيذها بدقة وانه على كل حال كان يعتقد مشروعية العمل الذي أتاه . ذلك بان الشارع الذي وقعت فيه الحادثة كان مجاورا للمزارع فلما ابصر الطاعن بالمجنى عليه وزميليه ونادى عليهم لاذ زميلا المجنى عليه بالفرار واختبأ بالمزارع وألقى المجنى عليه بالزكية

من منزل مجاور لمكان الحادثة وسار ثلاثتهم بعد السرقة في الطريق الموصل للمزارع وأبصر بهم الخفير الطاعن . ورأى اثنين منهم أسرعا فهربا في المزارع ولم يدركهما . وأما الثالث وهو المجنى عليه فكان يحمل زكيه من القمح المسروق فناده مرتين فلم يجبه بل ألقى الزكية على الأرض وحاول الفرار مثل زميله اللذين أفلتا واندسا في المزارع بعد أن ألقيا على حافتها ما كان معهما من القمح فعندها ركز الخفير على ركبتيه وأطلق على المجنى عليه عيارا ناريا في الجزء الاسفل من جسمه (أصابه في ساقه من الخلف كما دل عليه الكشف الطبي المنقولة عباراته في الحكم) ولم يكن بين المكان الذي أصيب المجنى عليه فيه وبين المزارع سوى خمسة عشر مترا على أكبر تقدير اعتبرت محكمة النقض أن تلك المقدمات مجتمعة تشير الى أن الطاعن كان معذورا فيما فعله من المبادرة بأطلاق النار على المجنى عليه قبل اتخاذ خطوة التهديد بالاطلاق في الفضاء لأن المتهم اذا كان اعتقد بعد مارآه من فرار زميلي المجنى عليه واختبأهما في المزارع انه ان لم يبادر بأطلاق النار على هذا الأخير فانه سيلحق بهما حتما ويكون هو قد فوت على نفسه فرصة القبض على أشخاص رجح عنده أنهم لصوص . واذا كان رأى أن واجبه في هذا الظرف يقضى عليه بالتجاوز عن تنفيذ التعليمات بدقة كيما يستطيع القبض على المجنى عليه قبل ضياع الفرصة فان اعتقاده وعمله هذا مبنيان على سبب معقول واضح هو مجاورة

التي كان يحملها وهم باقتفاء أثر زميليه ولو أن الطاعن أبطأ في تلك اللحظة في إطلاق النار على ساقى المجنى عليه كما فعل لتمكن هذا أيضاً من الاختباء في المزارع ولتعزز ضبطه بل استحاله . وكل هذه الوقائع مسلم بها في الحكم ورغم ذلك يصف الحكم عمل المتهم بأنه نزعة جريئة غير مشروعة . وهذا خطأ في تطبيق القانون على الواقعة .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين أنه سرد وقائع الحادثة بما لا يخرج عما أورده الطاعن فيما تقدم ولما وصل إلى الكلام على مادفع به الطاعن من انطباق حالته على المادة ٥٨ عقوبات فصل شروط انطباق هذه المادة ثم استعرض ما وقع من الطاعن وما أغفله من الاجراءات التي كان يجب عليه ان يتخذها مبدئياً قبل إطلاق النار على جسم المجنى عليه وأهمها التهديد بإطلاق النار في الفضاء ثم انتهى إلى القول بأن (الفعل الواقع منه — أي الطاعن — على هذه الصورة قد حصل بدون أن يكون هناك أي سبب معقول يدعو إلى اعتقاده بمشروعيته بل هي نزعة جريئة وغير مشروعة من جانبه دفعته إلى تصويب النار على المجنى عليه لاصابته بدون أي ترو أو تحرج قبل أن يدعو موقعه إلى اتخاذ هذا الاجراء ولذا فهو مسئول عن فعله وهو قتل المجنى عليه عمداً ولا يحق له قانوناً الاستفادة من نص المادة ٥٨ من قانون العقوبات لعدم توفر أركانها)

« ومن حيث أن الحكم قد سلم في مجموع بياناته بأن المجنى عليه سرق مع شخصين آخرين قمحاً من منزل مجاور لمكان الحادثة وأن ثلاثتهم بعد السرقة ساروا في الطريق الموصل للمزارع وأن الخفير الطاعن أبصر بهم ورأى اثنين منهم أسرعا فهربا في المزارع ولم يدركهما وأن الثالث

وهو المجنى عليه كان يحمل زكية من القمح المسروق فناده مرتين فلم يجبه بل ألقى الزكية على الأرض وحاول الفرار مثل زميليه الذين أفلتا واندس في المزارع بعد أن ألقيا على حاقتهما كان معهما من القمح فعندها ركز الخفير على ركبتيه وأطلق على المجنى عليه عيارا ناريا في الجزء الأسفل من جسمه (أصابه في ساقيه من الخلف كما دل عليه الكشف الطبي المنقول عبارته في الحكم) ولم يكن بين المكان الذي أصيب المجنى عليه فيه وبين المزارع سوى خمسة عشر مترا على أكبر تقدير . « ومن حيث أن النتيجة التي استنتجها الحكم لا تستقيم مع هذه المقدمات التي سلم بها إذ تلك المقدمات مجتمعة تشير إلى أن الطاعن كان معذورا فيما فعله من المبادرة بإطلاق النار على المجنى عليه قبل اتخاذ خطوة التهديد بالاطلاق في الفضاء . ذلك بأن الطاعن إذا كان يعتقد بعد مراحه من فرار زميلي المجنى عليه واختبائهما في المزارع أنه ان لم يبادر بإطلاق النار على هذا الأخير فانه سيلحق بهما حتماً ويكون هو قد فوت على نفسه فرصة القبض على أشخاص رجح عنده أنهم لصوص وإذا كان رأى أن واجبه في هذا الظرف يقضى عليه بالتجاوز عن تنفيذ التعليمات بدقة كما يستطيع القبض على المجنى عليه قبل ضياع الفرصة فإن اعتقاده وعمله هذين مبنيان على سبب معقول واضح هو مجاورة المزارع لمحل الحادثة وإمكان اختفاء اللص المجنى عليه فيها قبل أن يجهز الطاعن بنذيقته لإطلاقها ثاني مرة . على أن الطاعن وقد اعتقد هذا الاعتقاد المعقول السبب وسار على موجهه فانه لم يعمل في التعجيل بإطلاق النار سوى ما كان واجبا عليه بحسب التعليمات ان يعمل عند إطلاقها لثاني مرة أي أنه لم يصوبها إلا إلى ساقى المجنى عليه كي لا يصيبه في مقتل ولكن

فيه قد أخطأ إذ قرر عدم أحقية الطاعن في الاستفادة من نص المادة ٥٨ من قانون العقوبات ويتعين إذن نقضه وبراءة الطاعن مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية بلا حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طس عبد الوهاب عبد الله ضد النيابة وأخرى مدعيهم
٢٤٣٥ سنة ٢ قضائية — بالهيئة السابقة)

خانه الحظ إذ نفذ العيار إلى شريان فسبب نزيفاً قضى على هذا المجنى عليه . ومن هذا يبين أن الطاعن لم تكن عنده نية القتل وأنه كان يعتقد مشروعية العمل الذي أتاها وإن اعتقاده كان مبنياً على سبب معقول خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

» ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطعون

قضاء محكمة النقض في النزاع بين الدائنين

١٩٢

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢

(١) سبب . قرض . دفع النقود . أساس الالتزام . اثباته .

رسائل خطية . الاعتراف بها . استنتاج عدم يسار

الدائن منها . مسألة موضوعية

(٢) دين . سبب . تمسك الدائن أمام محكمة الموضوع

بجدية الدين . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام النقض

بأن السند يخفى به مستورة .

المبادئ القانونية

(١) - إذا قررت محكمة الموضوع أن السبب

القانوني في عقد القرض هو دفع الدائن إلى

المقرض نقوداً ومن هذا الدفع يتولد الالتزام

بالرد، فإذا انتفى هذا السبب كان العقد باطلاً

قانوناً ثم طبقت هذا على رسائل مقدمة في الدعوى

ومعترف بصدورها واستنتجت منها أنها قاطعة

في الدلالة على حالة الدائنة ومقدرتها المالية

وأنها لم تكن ذات يسار بما يقطع في نفى وجود

علاقة قرض حقيقي كان تصرفها صحيحاً قانوناً

لأنها اعتبرت تلك الرسائل دليلاً كفاً في

نفى وجود سبب حقيقي للسندات وما دام الدليل

الذي أخذت به المحكمة يجيزه القانون فهي

صاحبة الشأن باعتبارها محكمة الموضوع في تقدير قيمة هذا الدليل وفي استخلاص النتيجة التي وصلت إليها فيما يتعلق بموضوع الدعوى (٢) - إذا كان الدفاع أمام محكمة الموضوع قائماً على جدية الدين واثبات ميسرة الدائنة وإن في مقدورها اقراض المدين المبالغ المذكورة بسندات الدين وأثبت المدين بالطريق القانوني عدم وجود سبب للدين . فليس للدائنة أن تتمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن السندات المتنازع فيها قد تخفى سبباً آخر غير السبب المصرح به فيها كما هو الحال في عقود الهبة الموصوفة بعقد آخر فضلاً عن أن هذا القول قد ذكر على سبيل الفرض والجدل وما دام أن ورثة المدين قد أثبتوا بالطريق القانوني عدم وجود سبب للدين فكان على الدائنة أن تقيم الدليل أمام محكمة الموضوع على ما تدعي أنه السبب الحقيقي للتعهد وعلى أنه سبب صحيح جائز قانوناً فإذا لم تفعل تحملت نتيجة تقصيرها (المادة ٩٤ مدني)

المحكمة

» من حيث أن الطعن مبني على ثلاثة وجوه

(٣)

أولاً — بطلان الحكم المطعون فيه لأن محكمة الاستئناف التي أصدرته أتت من عندها بدفاع لم يتمسك به الخصوم أمامها اذ اعتبرت ان الطاعنة لم تدفع ثبوت المطعون ضدهم قيمة السندات موضوع الدعوى ورتبت على هذا نفى وجود قرض حقيقي وان السندات باطلة لخلوها من السبب القانوني مع ان دفاع المطعون ضدهم كان قائماً أمام تلك المحكمة على بطلان السندات لانها تخفي تعهدات مبنية على سبب يخالف للأداب وهو وجود علاقة غير شريفة بين مورث المطعون ضدهم وبين الطاعنة وابنتها

ثانياً — انه مع التسليم جدلاً بأنه لا يوجد قرض حقيقي فلا يترتب على ذلك بطلان السندات لانه لا يشترط لصحة السند قيام الدائن بدفع القرض بل يشترط اقرار المدين بقيام الدين بصرف النظر عن ذكره في السند سبباً غير حقيقي . لان هناك فرقاً بين اخفاء عقد تحت ستار عقد آخر كما هو الحال في عقد الهبة الموصوف بعقد معاوضه وبين سبب الدين الغير المشروع وانه مادام قد انتفى وجود سبب غير مشروع للسندات فيجب الحكم بالزام المدين بدفع قيمتها .

ثالثاً — انه لا يجوز اثبات الصورية بين المتعاقدين بالقرائن بل يشترط اثباتها بالكتابة وان محكمة الاستئناف لم تراع هذه القاعدة في حكمها اذ أخذت بما رآته من قرائن وظروف في اثبات الصورية . « ومن حيث انه فيما يتعلق بالوجه الاول فانه

يتبين من الاطلاع على المذكور التي قدمها محامي المطعون ضدهم إلى محكمة الاستئناف والتي قدمت صورتها إلى هذه المحكمة ، انه وان كان ورثة قد ادعوا وجود علاقة غير شريفة بين مورثهم وبين الطاعنة وابنتها مستدلين على ذلك بالرسائل التي سبقت الاشارة

اليها ، وان مورثهم حرر السندات موضوع النزاع في مقابل تلك العلاقة الا أنهم بجانب ذلك قالوا بصريح العبارة انه لم تكن هناك قروض جدية أي مبالغ دفعت حقيقة من الطاعنة الى مورثهم ، وانها كانت رقيقة الحال تعيش من مال بك فلا يتصور أن يكون في امكانها اقراضه المبالغ المبنية في السندات . وقد اسهبت المذكرة في تفنيدهم دعوى الطاعنة ان حالتها المالية كانت تمكنها من اقراض تلك المبالغ فمحكمة الاستئناف بأخذها بهذا الشرط الأخير من دفاع المطعون ضدهم لم تأت بمجديد من عندها كما تدعى الطاعنة . ولهذا يكون الوجه الأول غير صحيح وبموجب رفضه .

« ومن حيث ان الوجهين الآخرين من أوجه الطعن على غير أساس أيضاً . فان محكمة الاستئناف قررت بحق في مستهل حكمها ان السبب القانوني في عقد القرض هو دفع الدائن الى المقرض نقوداً ومن هذا الدفع يتولد الالتزام بالرد فاذا انتفى هذا السبب كان العقد باطلا قانوناً . ثم قالت ان الرسائل المقدمة في الدعوى والتي اعترفت الست بصدورها منها ومن ابنتها وقد تناولت — سواء منها ما هو سابق على تاريخ السندات موضوع النزاع وما هو معاصر له أو لاحق به — مواضيع شتى من المراسلة جاءت بمناسبات مختلفة لم يقصد أحد تعملها أو خلقها وانما الظروف هي التي سببتها ولذلك فانها تصور حقيقة حال المتراسلين وعلاقتهم الصحيحة في تلك الأوقات المختلفة فهي دليل قاطع ضد الست ملزم لها بما تضمنته وبالنتائج التي تؤدي اليها . ثم اقتبست في حكمها عبارات عديدة من تلك الرسائل استدلت بها على ان الطاعنة كانت

ضد وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد كامل
ابتدأى رقم ٣٣ سنة ٢ ق - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب
السلطة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة
ومراد وهبه بك وحامد فهمى بك وعبد الفتاح السيد بك وامين
انيس باشا مستشارين وحضور حضرة عبد السلام كساب بك
رئيس النيابة)

١٩٣

٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢

اجارة - قبول الارض محلة على بعضها . استلامها بهذه الصفة .
عدم جواز الادعاء بعجز

المبدأ القانونى

إذا تضمنت شروط المزايدة وعقد التأجير
ومحضر التسليم أن المستأجر قبل أن يستأجر
الارض محلا بعضها على البعض الآخر وأنه
لاحق له فى الادعاء بعجز أو تلف أيا كان
مقداره وطبقت محكمة الموضوع هذه الشروط
واعترفتها شروطا صحيحة ملزمة فليس فى
تطبيقها أى خطأ فى القانون .

(المادة ٣٦٩ مدنى)

المحكمة

« من حيث ان الطعن يتلخص فى أن
الطاعن استأجر من وزارة الاوقاف ١١٢ فداناً
وكسرا من فدان لثلاث سنوات ابتدأت فى
اكتوبر سنة ١٩٢٨ وانتهت فى اكتوبر سنة
١٩٣١ بأجرة سنوية قدرها ١٠٥٠ قرشا
للفدان الواحد، وأنه لما تبين له أن اثنين وعشرين
فداناً منها يستحيل الانتفاع بها لانخفاضها
وتراكم مياه الصرف فيها طالب الوزارة باستبعاد
هذا القدر من العقد فلم ترض، فرفع عليها هذه
الدعوى طالباً بالحكم ببراءة ذمته من أجرة هذا
القدر حكمت محكمة أول درجة له بطلانته

تستجدى . . . بك . . . وتشكر له تبرعه لها
أو احسانه عليها بالمبالغ التى كان يجود بها .
وقالت أنها قاطعة فى الدلالة على حالة الطاعنة
ومقدرتها المالية وانها ما كانت ذات يسار بل كانت
تعيش وابنتها فى كنف . . . بك . . . وهذا
يقطع فى نفى وجود علاقه قرض حقيقى . ويؤخذ
من هذا كله أن المحكمة اعتبرت تلك الرسائل
دليلاً كتابياً كافياً فى نفى وجود سبب حقيقى
للسندات ، ومادام الدليل الذى أخذت به المحكمة
يجيز القانون فهمى صاحبة الشأن باعتبارها محكمة
الموضوع فى تقدير قيمة هذا الدليل وفى استخلاص
النتيجة التى وصات اليها فيما يتعاق بموضوع الدعوى .
اما ما تدعيه الطاعنة من أن السندات المتنازع
فيها قد تخفى سببا غير السبب المصرح به فيها
كما هو الحال فى عقود الهبة الموصوفة بعقد
آخر فانه فضلا عن ان الطاعنة لم تذكره أمام
محكمة النقض الا على سبيل الفرض والجدل فى
سياق الرد على الحكم الاستئنافى . فهو أمر جديد
لم يسبق ان دفت به أمام محكمة الموضوع اذ كان
كل دفاعها امام تلك المحكمة قائما على جدية
الدين وعلى اثبات ميسرتها وانها كان فى مقدورها
اقراض . . . بك . . . المبالغ المذكورة
بالسندات . ولما كان ورثة المدين قد اثبتوا
بالطريق القانونى عدم وجود سبب للمدين كما تقدم
فكان على الطاعنة أن تقيم الدليل من جانبها على
ما قد تدعى أنه السبب الحقيقى للتعهد وعلى أنه
سبب صحيح جائز قانوناً . وما دامت لم تفعل بل
أصرت على ان ما ذكر بالسندات من حصول
الاقراض هو السبب الحقيقى ولا سبب غيره فقد
قصرت فى حق نفسها وعليها تبعة تصيرها وليس لها
أن تشير بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن الت وحضر عنها الاستاذ ادوار بك نصيرى

ويزعم الطاعن أن محكمة الاستئناف بقضائها بإلغاء هذا الحكم وحكمها برفض الدعوى قد أخطأت في تطبيق القانون حيث قد اعتمدت على شرط ورد في عقد الاجارة يسقط عن الوزارة ضمان العجز أو التلف في الأرض المؤجرة مع ان هذا الشرط لا ينبغي أن ينصرف الا الى المقادير الجزئية هذا فضلا عن أن عدم صلاحية بعض الارض المستأجرة للزراعة يترتب عليه حتما رفع اجرته عن المستأجر لانعدام سببها

« ومن حيث ان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة صورة الحكم المطعون فيه ولم يرد على ما جاء بمذكرة وزارة الاوقاف من أنها شهرت تأجير هذه الاطيان وجعلت من شروط المزايدة اقرار المزايد بأنه طين الأرض وعلم بمحتوياتها وماحققتها وتوابعها وطرق ربيها وصرفها علما تاما نافيا لاحالة وأنه قبل استئجارها بالحالة التي هي عاينها الآن محملة بعضها على بعض بما فيها من المساقى والمصارف والجسور والسكك والتوالف والبور والعجز بدون أدنى احتجاج وانه تحقق من كل ذلك قبل الدخول في المزايدة بالمعاينة فدخل الطاعن هذه المزايدة على ذلك فلما رست عليه استأجر الاطيان بعقد أعيد في المادة الثالثة منه النص المتقدم ذكره ثم استلم الاطيان مقرا بأنه استلمها على نحو ما استأجرها وان محكمة الاستئناف بعد أن اطلعت على شروط المزايدة وعقد التأجير ومحضر التسليم قضت بإلغاء الحكم وبنيت حكمها على أن الاستئجار وقع على حكم هذا الشرط وأنه شرط صحيح صريح يفيد قبول المستأجر الاطيان محملا بعضها على البعض الآخر وانه لاحق له في الأثناء بعجز أو تلف

أيا كان مقداره وان المستأجر قد انتفع بالتسعين فدانا الأخرى وان انتفاعه بهذا القدر يكفي لزامه بكامل الأجرة — وتقول وزارة الاوقاف أن محكمة الاستئناف قد طبقت شروط عقد الاجارة وليس في تطبيقها أى خطأ في القانون (طنن الشيخ عبد الجواد ضد وزارة الاوقاف رقم ٤٤ سنة ٢٢ بالهبة السابقة)

١٩٤

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢

حكم نحضري - قرار محكمة الاستئناف بنسب أحد أعضائها للاشتراك مع الخبير المنتدب ابتدائياً . حكم نحضري لائمى . جواز العدول عنه

تنازل ضنى - سكوت الخصم عن التمسك بتنفيذ القرار الصادر ومرافسته في الدعوى . لا بطلان في الاجراءات

المبدأ القانوني

قرار محكمة الاستئناف الصادر بنسب أحد أعضائها لتصفية حساب شركة بحضور طرفي الخصوم والخبير السابق ندبه أمام محكمة أول درجة ليس حكماً تمهيدياً يقيد القاضي الذي أصدره بوجوب تنفيذه بل هو حكم تحضيري كان الغرض منه زيادة العناية في اعداد القضية للحكم ولا يدل بحال من الأحوال على ما استحکم به المحكمة الاستئنافية . فيجوز للمحكمة التي أصدرته أن ترجع عنه إذا تبين لها أنه لا ضرورة له وأن في القضية ما يكفي لتويرها والحكم فيها على أنه فضلاً عن ذلك - إذا ثبت أن الطاعن سكت عن التمسك بتنفيذ هذا القرار ثم ترفع في موضوع الدعوى كان هذا تنازلاً ضمناً منه عن القرار فلا يمكن أن يكون هناك بطلان في الاجراءات .

(المادة ٣٦١ مرافعات)

المحكمة

« بما أن مبنى الطعن ينحصر في بطلان الاجراءات لان محكمة الاستئناف قررت نذب أحد أعضائها لتصفية حساب الشركة بحضور الخبير السابق ندبه من المحكمة الابتدائية ولم تنفذ هذا القرار مع انه حكم تمهيدى لا يمكنها العدول عنه بمجرد صدوره وقد عدلت عنه وقضت في الموضوع بتأييد الحكم المستأنف دون أن يباشر من ندبته من أعضائها المأمورية التي كلفته بها وهذا إجراء باطل يؤدي الى بطلان الحكم .

« وبما أن قرار محكمة الاستئناف الصادر بنذب أحد حضرات أعضائها لتصفية حساب الشركة بحضور طرفي الخصوم والخبير السابق ندبه في المحكمة الابتدائية الغرض منه هو زيادة العناية في اعداد القضية للحكم ولا يدل بحال من الاحوال على ماستحكم به المحكمة الاستئنافية ولذا لا يمكن اعتباره حكما تمهيديا يقيد القاضى الذى أصدره بإيجاب تنفيذه بل يكون حكما تحضيريا يجوز للمحكمة التى أصدرته أن ترجع عنه اذا تبين لها انه لا ضرورة له وان في القضية ما يكفى لتويرها والحكم فيها .

« وبما انه فضلا عن ذلك فان محكمة الاستئناف تركت طاب تنفيذ القرار للخصوم وقدمضى بين تاريخ صدوره الحاصل في ٢٩ يناير سنة ١٩٣١ وبين عريضة التعجيل للجاسة الحاصلة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ سنة تقريبا لم يطلب في خلالها الطاعن تنفيذ القرار وعند المرافعة في القضية بعد تعجيلها لم يتمسك أيضا بتنفيذه بل سكت عنه وترافع في موضوع الدعوى وهذا يعد تنازلا ضمنيا منه عن القرار ولهذا لا يكون

هناك بطلان في الاجراءات ويتعين رفض النقض لعدم وجاهته

(طنن مصطفى افسدى عثمان مصطفى وحضر عنه الاستاذ عزيز مشرقى عند عبد الباقي افسدى حسين وآخرين رقم ٤٧ سنة ٢٠٢٠ ق بلجنة السابقة)

١٩٥

١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١- طعن بالنقض - وجوب بيان الاسباب في التقرير على وجه التعين أو التحديد . وجوب شرح الاسباب في المذكرة اذا لم تشرح في التقرير .
- ٢- تحقيق - الحكم بقبوله أو رفضه . مسألة موضوعية المبادئ القانونية

(١) يكفى قانوناً أن يذكر الطاعن الاسباب في تقريره من غير اسباب في التفصيل إذا أراد إرجاء الأفاضة في شرحها للمذكرة التى نص القانون على تقديمها في ميعاد عشرين يوماً من تاريخ الطعن (المادة ١٨) ولكن يجب في هذه الحالة أن يذكر الاسباب في التقرير على وجه التعين والتحديد فلا تقتصر على ذكر عبارات عامة كأن يقال مثلاً أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون أو انه قد وقع فيه بطلان جوهري من غير تفصيل لتلك المخالفة أو ذلك البطلان تفصيلاً يخرجهما من التعميم الى التخصيص

(٢) ليس إجراء التحقيق حقاً للخصم يتحتم على المحكمة إجابته اليه اذا رأت أنه عديم الجدوى بل الأمر فيه متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه . (المادة ١٨ من قانون محكمة النقض والابرار)

المحكمة

« حيث ان الطاعنة تبني طعنها على ثلاثة وجوه أولا - ان محكمة الاستئناف ايدت الحكم

الابتدائي للأسباب الواردة فيه مع ان رافعة النقص ابدت للمحكمة وقائع لم تكن ابدت للمحكمة الابتدائية وطابت تحقيقها بجميع طرق الاثبات . فالقضاء بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه قص في مهمة محكمة الاستئناف وامتناع عن الحكم في معارض جديدا وهذا مبطل للحكم

ثانيا - انه اذا اعتبرت اسباب الحكم الابتدائي أسبابا للحكم الاستئنائي فموضوع تلك الاسباب ان رافعة النقص لم تقدم واقعة يصح تحقيقها والواقع انها قدمت وقائع معينة محددة في مذكرة قدمتها لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ .

ثالثا - ان الحكم قد خالف القانون لان

علاقة الامومة والبنوة بين الفريقين من شأنها جواز اثبات الوقائع المفروضة لبطلان العقد .

عن الرفع الفرعى

« حيث أن النيابة العامة دفعت دفعا فرعى لبطلان الطعن بناء على ان العبارات الواردة في التقرير غامضة مقتضية لاتفى بغرض المادة ١٥ من قانون انشاء محكمة النقض .

« ومن حيث ان المادة المشار اليها قد نصت حقيقة على وجوب اشتمال التقرير على تفصيل للأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا . ولا ريب في ان الغرض من هذا النص هو تمكين المطعون ضده من الوقوف على ماهية وجوه الطعن تماما حتى يتيسر له الاسراع في تحضير دفاعه وجمع المستندات التي يراها لازمة لتأييد هذا الدفاع وتقديم كل ذلك للمحكمة في الميعاد المحدد وهو ثلاثون يوما من تاريخ اعلان الطعن (المادة ١٩ من القانون) . ومن المستحسن تحقيقا لهذا الغرض أن يتضمن التقرير كل ما يمكن من

« ومن حيث انه مع مراعاة ما تقدم من الاعتبارات ترى المحكمة ان الصيغة التي ذكرت بها الاسباب في تقرير الطعن في الدعوى الحالية كافية - على قصرها - لتحقيق غرض القانون . فلا محل لقبول الدفع الفرعى المقدم من النيابة .

عن الموضوع

« ومن حيث ان الطعن رفع صحيحا في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلا

« ومن حيث انه بالرجوع الى حكم المحكمة الابتدائية يتضح ان الطاعنة استندت في طلبها الغاء عقود البيع موضوع الدعوى إلى سببين . أولهما صورية تلك العقود أى ان الثمن المذكور بها لم يدفع أصلا . والثاني أن العقود تمت تحت تأثير الغش والتساط على الارادة . ف فيما يتعلق بالسبب الأول - قالت المحكمة المذكورة أنها لا ترى محلا لمناقشته لان أقصى ما يمكن ان توصف به العقود في ضوء نظرية المدعية هي أنها هبة في صورة عقود بيع وليس ما يمنع من ذلك قانونا

وبالنسبة للسبب الثاني أن المحكمة تبينت من أقوال المدعية الشفوية والتحريرية أنها لم تأت بواقعة واحدة تشير ولو من بعد الى حالة من حالات الغش أو التسلط على الارادة مما تدعيه المدعية وكل ما جاء بقاها في هذا الباب لا يخرج عن مجرد أقوال عامة لا تصلح أساسا لتحقيق لأنها لا تتضمن واقعة واحدة معينة يمكن أن تؤدي الى اثبات ما تدعيه . ولما استأنفت الطاعنة هذا الحكم قالت في عريضة استئنافها أنها - خلافا لما قرره المحكمة الابتدائية في حكمها - قد بينت الوقائع التي تطلب التحقيق من أجلها بيانا كافيا في عريضة دعواها وفي المرافعة وفي المذكرة . ثم قدمت مذكرة لمحكمة الاستئناف جاء فيها ان المستأنفة عرضت وتعرض وقائع مادية كثيرة لا بد للقاضي اذا لم يرد أن يكتب بالقرائن والظروف ان يحققها . وأوردت بعد ذلك أربع مسائل على أنها هي الوقائع التي تريد تحقيقها . ويؤخذ من هذه العبارات الصادرة من نفس الطاعنة ان الوقائع التي طلبت من المحكمة الاستئنافية تحقيقها هي بعينها التي عرضتها على المحكمة الابتدائية فرفضت هذه المحكمة اجابتها الى طلبها للأسباب التي سبقت الاشارة اليها ولكن أخذت بها محكمة الاستئناف . على انه اذا كانت الطاعنة تدعى خلاف ذلك أي ان الأمور التي طلبت الى محكمة الاستئناف تحقيقها هي أمور جديدة لم تكن ابدتها للمحكمة الابتدائية كما تقول في أسباب طعنها فانه كان يجب عليها أن تقيم الدليل امام محكمة النقض على صحة قولها هذا بأن تقدم المستندات المثبتة لذلك كعريضة افتتاح الدعوى والمذكرة التي قدمتها للمحكمة الابتدائية ومحضر جلسة تلك المحكمة حتى يمكن مقارنتها بما ورد في عريضة الاستئناف ومذكرة المستأنفة وما دامت لم تفعل

فتكون دعواها هذه بغير دليل . ولذلك يتعين رفض الوجهين الأولين من أوجه الطعن . « ومن حيث انه فيما يتعلق بالوجه الثالث وهو اختلاص بعلاقة الأمومة والبنوة بين طرفي الدعوى فانه يرد عليه بأن المحكمة الابتدائية قررت في حكمها انه بفرض ثبوت صورية البيع أي عدم دفع الثمن المذكور بالعقود فأنها تكون هبة في صورة عقود بيع وهو أمر جائز قانونا . وانه تبين لها ان العقود هي عقود تمليك صحيحة لا تشوبها شائبة وقد مضى عليها نيف وعشرة سنوات لم تطعن عليها المدعية في خلالها بأي طعن . وانه مما يؤكد صحتها ان المدعية نفسها استأجرت من احدي المدعى عليهم بعقد مؤرخ في أول اكتوبر سنة ١٩٢٠ جزءا من أحد المنازل المبيعة والمستفاد من قول المحكمة هذا ان التحقيق لاثبات الصورية غير منتج في الدعوى ولا يؤدي الى بطلان عقود البيع . ولما كان اجراء التحقيق ليس حقا للخصوم يتحتم على المحكمة اجابتهم اليه اذا رأت انه عديم الجدوى وهو أمر متروك على كل حال لتقدير محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه فلا وجه للقول بأن محكمة الاستئناف قد اخطأت في الأخذ بأسباب الحكم الابتدائي في هذه المسألة كما أخذت بها في المسائل الاخرى . (طعن الست أمينة محمد العشري وحضر عنها الاستاذ عزيز مشرق ضد الست فاطمة ابراهيم وأخرى وحضر عنها الاستاذ أحمد نجيب براده بك رقم ٤٢ سنة ٢ قضائية - بالهيئة السابقة)

١٩٦

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

بيع - من المورث . عدم تسجيله . بقاء التزامات البائع . التسليم ونقل الملكية . التزامات المشتري . دفع الثمن . عدم

جواز رجوع البائع أو ورثته في مسألة الملكية

المبدأ القانوني

ان الذي جرى عليه القضاء - وتعمده محكمة

النقض والأبرام - هو أن عقد البيع لم يزل بعد قانون التسجيل من عقود التراضي التي تعم قانونا بالايجاب والقبول وكل ما أحدثه هذا القانون من تغيير في أحكام البيع هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة (٢٦٦) من القانون المدنى أصبح مترافقا الى ما بعد التسجيل ولذلك بقى البائع ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري كما بقى المشتري ملزما بأداء الثمن الى غير ذلك من الالتزامات التي ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول البيع وقد جرى القضاء كذلك بأن ليس للبائع لعدم تسجيل العقد وتراخي انتقال الملكية بسببه أن يطلب الحكم على المشتري بتثبيت ملكيته هو للبيع - وكما يجرى هذا الحكم على البائع يجب أن يجرى كذلك على من يخلفه في تركته فان على الوارث أن يقوم للمشتري كموثقه بالاجراءات القانونية اللازمة للتسجيل من الاعتراف بصدور العقد بالأوضاع المعتادة أو بأشياء العقد من جديد بتلك الأوضاع - ومتى وجب هذا على الوارث فان يقبل منه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري لان من يضمن نقل الملكية لغيره لا يجوز له أن يدعيه لنفسه (مادة ٢٦٦ مدنى وقانون التسجيل)

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف لم تثبت على قول واحد في تكييف عقد البيع المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤ غير المسجل فقد اعتبرته بيعا وهبة ووصية في آن واحد ثم قالت

انها ان اعتبرته بيعا فلا تراه لعدم تسجيله قد نقل الملك للمشتري عملا بالمادة الاولى من قانون التسجيل وان اعتبرته هبة كان هبة باطلة لعدم حصولها بعقد رسمى وان اعتبرته وصية فالوصية باطلة لم تجزها الورثة - ويقول الطاعن انها في جميع ذلك قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه

» ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين خطأ محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه من وجوب اعتبار عقد البيع المؤرخ في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٤ ثابت التاريخ بوفاة البائعة قبل العمل بقانون التسجيل وبعد أن أثبت أن هذا القانون قد وجب العمل به منذ أول يناير سنة ١٩٢٤ وإن البائعة لم تتوف إلا في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ بعد ذلك أخذ هذا الحكم في تكييف العقد المذكور فقال انه عقد بيع غير مسجل فهو غير فاعل للملكية عملا بالمادة الاولى من قانون التسجيل ومادامت الملكية لم تنتقل فقد بقيت البائعة مالكة إلى أن يحصل هذا التسجيل - ثم قال الحكم ان الثابت علاوة على ذلك هو أن العقد لم يخرج من يد البائعة وقد أودعته هي أمانة عند الأسقف وظل عنده الى ما بعد وفاتها وفي هذا ما يشعر بأن العقد هبة في الواقع وان أخرج مخرج البيع والهبة لكي تكون نافذة يجب أن تكون بعقد رسمى ثم قال ، ولا يعترض بأن العقد قد وضع على صورة عقد بيع مستكمل شرائطه القانونية من ذكر الثمن وقبضه لان عدم تسجيل العقد وإيداعه لدى الأسقف يدلان على أن البائعة إنما أرادت أن لا تنتقل الملكية إلى المشتري في حياتها فهو إذن وصية باطلة لأنها لو ارث ولم يجزها المستأنف وهو أحد الورثة . « ومن حيث ان الذى جرى به القضاء . وتعتمده هذه المحكمة - هو أن عقد البيع لم يزل بعد

فيما ذكرته من افتقار هذه الوصية الى إجازة المستأنف إلا في حق بنات البائعة لانهن من ورثتها — أما في حق خفيدها الطاعن الذي لا يرثها بحال فالوصية له نافذة لا تحتاج الى إجازة الورثة لانها وصية لغير وارث

«وحيث انه ينتج مما تقدم أن محكمة الاستئناف لم تصب في عدم الاعتداد بالعقد الصادر للطاعن لاعلى اعتباره بيعا ولا على اعتباره وصية فلذلك يتعين قبول الطعن وتقض الحكم وإحالة القضية على محكمة استئناف أسيوط الاهلية لتحكم فيها من جديد

(طعن ملك حنا دوس وحضر عنه الاستاذ حنا مرقص ضد الاستاذ فهمي مسعود حنا الحامى بصفته قيا على قلنس صليب رقم ٦٠ سنة ٢ ق — بالمجة السابقة)

١٩٧

١٧ نوفمبر سنة ٩٣٢

١ - إجازة - اتفاق على ضمان التعرض القانونى دون المادى . صحت

٢ - تحقيق - قيام رجال الادارة بسله . والحكومة مؤجرة . صحت . مسألة موضوعية

٣ - أدلة - مقدمة لمحكمة الموضوع . تقديرها . وهى من طرق

الاثبات القانونية . من مطلق سلطتها . مسألة موضوعية

المبادئ القانونية

(١) اذا حصل الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على ضمان المؤجر للتعرض القانونى وتحويل المستأجر حق تخفيض الاجرة عن الجزء الذى يحصل بشأنه التعرض فقط وعلى عدم ضمان المؤجر للتعرض الفعلى (المادى) الصادر من الغير، وأخذت محكمة الموضوع بهذا الشرط واعتبرته شاملا لجميع حالات التعرض المادى سواء أكانت العين قد سلمت فعلا للمستأجرين أو لم تسلم اليهم فليس ثمت خطأ فى تطبيق

(٤)

قانون التسجيل من عقود التراضى التى تتم قانونا بالإيجاب والقبول وكل ما أحدثته هذا القانون من تغيير فى أحكام البيع هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمقتضى نص الفقرة الاولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدنى أصبح يتراخى الى ما بعد التسجيل ولذلك بقى البائع ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري كما بقى المشتري ملزما بأداء الثمن الى غير ذلك من الالتزامات التى ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول البيع — وقد جرى القضاء كذلك بأن ليس للبائع لعدم تسجيل العقد وتراخى انتقال الملكية بسببه أن يطلب الحكم على المشتري بتثبيت ملكيته هو للمبيع وكما يجرى هذا الحكم على البائع يجب أن يجرى كذلك على من يخلفه فى تركته فان على الوارث أن يقوم للمشتري — كورثه — بالاجراءات القانونية اللازمة للتسجيل من الاعتراف بصدور العقد بالاوزاع المعتادة أو بإنشاء العقد من جديد بتلك الاوزاع — ومتى وجب هذا على الوارث فلن يقبل منه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري لأن من يضمن نقل الملكية لغيره لا يجوز له أن يدعيه لنفسه .

«ومن حيث ان محكمة الاستئناف تكون اذن قد أخطأت فى الحكم لوارث البائعة بالملك على الطاعن فان عدم تسجيله عقد الشراء لا يعدم التزام هذا الوارث بالقيام للمشتري بجميع الاجراءات القانونية اللازمة للتسجيل

«ومن حيث ان هذه المحكمة . بغير أن تتعرض لظروف الاحوال التى تقول محكمة الاستئناف انها تبينت منها أن البائعة لم تقبض ثمنها وانها لم تقصد إلا الأيضاء بالملك للمشتريين مضافا الى ما بعد موتها . لا تستطيع مشاركة محكمة الاستئناف

القانون مادام الشرط جائزاً قانوناً ويحتمل التفسير الذي فسرت به

(٢) لا بطلان في اعتماد محكمة الموضوع على تحقيقات إدارية قامت بها جهة الإدارة في حين أن الحكومة هي المؤجرة إذا طعن فيها المستأجر وطلب من المحكمة إجراء تحقيق فيها فلم تجبه إذ أن قيام رجال الإدارة بالتحقيق هو من خصائصهم باعتبارهم ممثلين للسلطة العامة في حين أن الحكومة تعاقدت مع المستأجرين بصفتها المدنية

(٣) ومن القواعد المقررة - فضلاً عن ذلك - أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الأدلة ولا حرج عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به من تلك الأدلة متى كان من طرق الإثبات القانونية (مادة ٣٧٤ مدني)

المحكمة

«من حيث أن محصل الوجه الأول من وجوه الطعن وقوع بطلان في الحكم لأنه بني على وقائع غير صحيحة في ثلاثة مسائل وهي - أولاً - أن الحكم قرر أن دفع الطاعنين ينحصر في أنهم عند ما أرادوا وضع يدهم على الأطنان التي أجرتها الحكومة وجدوا بعضها مغتصبا والبعض الآخر لم يظهر عند انحسار النيل وحقيقة ما قالوه أنهم لم يضعوا اليد على شيء منها قط لأنهم وجدوها كلها مغتصبة وثانياً - أن الحكم قرر أنه ثابت من تقرير الخبير أنه وجد الأرض المؤجرة جميعها منزرعة والحقيقة أن الخبير لم يقل ذلك فضلاً عن أنه لم يعين إلا في السنة الثانية من سنتي الإجارة - وثالثاً - أن الحكم اعتبر

مجموع المتأخر من الإجارة مبلغ ١٢٩٢ جنيهاً وكسور معتمداً في ذلك على كشف قدمته الحكومة ببيان أصل الإجارة وما دفع منها وما بقي على المستأجرين وهذا خطأ مادي لأن إجارة السنة لا تزيد على ١٠٥٠ جنيهاً

«ومن حيث أن المطعون ضدها تنازع في صحة هذه الأقوال وفي مطابقتها للحقيقة لأسباب سردها في مذكرتها، فلكي يتسنى للمحكمة النقض أن تفحص موضوع هذا الوجه فخصا يؤدي إلى معرفة مبلغه من الصحة كان يجب على الطاعنين أن يقدموا لها المستندات المثبتة لأقوالهم كعريضة دعوى إثبات الحالة التي يشيرون إليها في مذكرتهم وتقرير الخبير والمذكرة المقدمة منهم لمحكمة الاستئناف، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بل اقتصروا على أن طلبوا إلى محكمة النقض أن تأمر بضم أوراق الدعوى الابتدائية والاستئنافية.

«ومن حيث أنه ظاهر من نصوص القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض - كما سبق أن قررته هذه المحكمة في بعض أحكامها - أن المشرع أراد تكليف محامي الخصوم بتقديم كافة ما يرونه لازماً من المستندات لتأييد ما يدعون في الطعن وأنه ليس على محكمة النقض أن تطالب منهم أية ورقة ولا أن تأمر بضم ما في الدعوى، ووظيفتها تنحصر في الحكم في الطعن على مقتضى المذكرات والمستندات الكتابية المقدمة لها في المواعيد المحددة قانوناً بعد سماع أقوال المحامين والنيابة في الجلسة.

«ومن حيث أنه لذلك يكون الوجه الأول من وجوه الطعن مرفوضاً لعدم قيام الدليل على صحته» «ومن حيث أن مبنى الوجه الثاني وقوع خطأ في تطبيق القانون لأن المحكمة قررت أن المؤجر لا يسأل عن تعرض الغير للمستأجر إلا إذا كان التعرض قانونياً أي إذا كان المغتصب يدعى حقا

على العين المؤجرة اما التعرض الفعلي فلا مسئولية فيه على المؤجر وان هذا خطأ في تأويل حكم المادة ٣٧٤ من القانون المدني لان امكان عدم مسئولية المؤجر عن التعرض المادى ان تكون العين قد سلمت فعلا للمستأجر وهو ما لم يحصل في هذه القضية .

« ومن حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يتبين أن المحكمة قد استندت في هذا الموضوع الى نصوص عقد الاجارة فقالت ان البند الثاني عشر منه يشير الى ضمان المؤجر للتعرض القانوني ويحول المستأجر حق تخفيض الاجرة عن الجزء الحاصل بشأنه التعرض دون الحق في أى تعويض آخر وان البند الثالث عشر يشير الى عدم ضمان المؤجر للتعرض الفعلي الصادر من الغير وتطرق من ذلك الى القول بأنه لم يثبت حصول تعرض قانوني للجزء قدره ١٦٠ ط ٢١٠ س فأنقصت أجرته من أصل الاجرة المطلوبة .

« ومن حيث انه يتبين من ذلك ان المحكمة أخذت بشرط العقد واعتبرته شاملا لجميع حالات التعرض المادى سواء أكانت العين قد سلمت فعلا للمستأجرين أو لم تسلم اليهم ، ومادام الشرط جائزا قانونا ويحتمل التفسير الذى فسرت به محكمة الموضوع فليس ثمة خطأ في تطبيق القانون . وخصوصا اذا روعى ما جاء بالبند السابع من عقد الاجارة من انه لا يجوز للمستأجرين أن يطلبوا تسليم الاطيان المؤجرة اليهم — وهى اطيان جزائر سواء كانت مغمورة كلها أو بعضها بالمياه أولا

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث من اوجه الطعن وقوع بطلان في الاجراءات لعدة اسباب وهى — اعتماد الحكم على تحقيقات ادارية قامت بها الحكومة وهى المؤجرة وطعن فيها المستأجرون

وطلبوا من المحكمة اجراء تحقيق بنفسها فلم تجههم الى هذا ولا الى ما طلبوه ايضا من تحقيق واقعة اغتصاب الغير لجميع الاطيان المؤجرة في السنة الأولى من سنتى الاجارة وواقعة حجز المؤجرة بصورة عقد الاجارة وامتناعها عن تسليمها اليهم وكذلك عدم رد الحكم على مادفعوا به من خطأ الكشف المقدم من المؤجرة ببيان حساب الاجرة .

« ومن حيث انه فيما يتعاقب بالتحقيق الادارى فأنه فضلا عن وجاهة مardت به المطعون ضدها من ان رجال الادارة قاموا بالتحقيق لانه من خصائص وظائفهم باعتبارهم ممثلين لسلطة العامة في حين ان الحكومة تعاقدت مع المستأجرين بصفقتها المدنية وهناك فرق بين الصفتين فانه من القواعد المقررة ان محكمة الموضوع هى صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم لها من الادلة ولا حرج عايبا في الاخذ بأى دليل تكون قد اقتنعت به من تلك الادلة متى كان من طرق الاثبات القانونية وأما عدم اجابة رافعى النقض الى ما طلبوه من التحقيق فيما ذكره من الأمور فانه لا يترتب عليه بطلان الحكم لأن محكمة الموضوع حرة في عدم اجراء أى تحقيق يطالبه الخصوم متى رأت بما لها من سلطة التقدير انه لا حاجة اليه أو أنه غير مجد بالنظر لطروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الادلة والوقائع — أما فيما يتعاقب بعدم رد الحكم على ما ادعاه المستأجرون من الخطأ المادى في كشف حساب الاجرة المتأخرة فانه لا دليل على صحة هذه الدعوى لعدم تقديم المستندات المؤيدة لها كما سبق القول عند الكلام على الوجه الاول ، وعلى أى حال فمحكمة الموضوع غير مكلفة بأن تذكر في حكمها كافة حجج الخصوم لتنفيذها وكل

لا ينطبق على قصد الشارع كما هو مستفاد من الأعمال التحضيرية وظروف التشريع .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه استند في قضائه هذا الى ما ورد بصدر المادة الأولى من القانون آنف الذكر اشارة الى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ المتضمن وجوب توافر هذين الشرطين لتأجيل خمس الايجار .

« وحيث انه بالرجوع الى مناقشة مشروع قانون الأعماء من الخمس أمام مجلسي النواب والشيوخ يتبين جلياً ان الشارع لم يرد تحميل هذه الاشارة التأويل الذي ارتأته المحكمة بل كانت رغبته ظاهرة في ان يجيء الاعفاء غير مقيد بشرط (مجموعة محاضر مجلس النواب سنة ١٩٣١ صفحة ١١٠ ومايلها - وعدد الوقائع المصرية سنة ١٩٣١ رقم ٧٧ ملحق ١٢)

« وحيث انه لذلك يكون ما أخذ به الحكم المطعون فيه غير متفق مع التفسير الصحيح للقانون ولذا يتعين نقضه .

« وحيث ان القضية صالحة للحكم وتري المحكمة التصدي لموضوع الدعوى والفصل فيه عملاً بما تضمنته المادة ٢٩ من قانون محكمة النقض والأبرام .

« وحيث انه متى تبين ان الطاعن معفى بمقتضى أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ السابقة الاشارة اليه من سداد خمس الايجار كان الحكم المستأنف الصادر بالزامه به في غير محله ويتعين الغاؤه مع رفض دعوى المدعى عليه والزامه بالمصاريف في جميع ادوار الخصومة .

(طعن الشيخ ابو الجيد ابراهيم مفتاح وحضر عنه الاستاذ محمد أبو الخير ضد الحواجه صادق ميخائيل رقم ٤٦ سنة ٢٠ ق - بالهيئة السابقة)

ما يطلبه القانون هو أن يكون حكمها مسبباً تسبباً كافياً لتسويغ ما حكمت به

(طعن أمين تاو وروس ابراهيم وآخرين وحضر معهم الاستاذ سلامه ميخائيل بك ضد مديرية أسبوط رقم ٣١ سنة ٢٠ ق - بالهيئة السابقة)

١٩٨

٨ ديسمبر سنة ٩٣٢

اجارة . قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ . اعفاء من خمس ايجار سنة ٢٩ - ١ - ٩٣٠ . لا يشترط في سداد الاربعة أخماس . واستمرار الاجارة للسنة التالية

المبدأ القانوني

لا يشترط للأعفاء من خمس الايجار المستحق عن سنة ٩٢٩ - ٩٣٠ الزراعية وجوب سداد أربعة أخماس الايجار واستمرار الاجارة للسنة التالية وهما الشرطان المنصوص عليهما في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالتأجيل فان رغبة الشارع كما تبين جلياً من مناقشة مشروع القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بالاعفاء من الخمس أمام مجلسي النواب والشيوخ ظاهره في أن يجيء الاعفاء غير مقيد بشرط .

(القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ و ١٠٣ لسنة ٣١)

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تفسير القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ الخاص باعفاء مستأجرى الأراضي المزروعة قطناً من خمس الايجار عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية وذلك بقضائه بأن المستأجر لا يستفيد من هذا الاعفاء الا بشرطين هما سداد أربعة أخماس الايجار واستمرار الاجارة للسنة التالية حالة ان هذا التأويل

قضاء المجلس الحسبي العجلا

١٩٩

٢٩ نوفمبر سنة ٩٣١

حجر . قراراته . لائحته قوة الشيء المحكوم فيه . جواز إعادة النظر فيها .

المبدأ القانوني

لما كانت قرارات الحجر لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لاحتمال ظهور حوادث جديدة وتغيير في أحوال الأشخاص بعد صدور قراره فانه من الجائز قانونا إعادة النظر في تلك القرارات متى توفرت وقائع جديدة تسوغ ذلك

المجلس

« حيث عن الموضوع وان كان قد سبق لهذا المجلس ان رفع الحجر عن المستأنف بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ للأسباب التي وردت بقراره الا انه لما كانت قرارات الحجر لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لاحتمال ظهور حوادث جديدة وتغيير في أحوال الأشخاص بعد صدور قراره فانه من الجائز قانونا إعادة النظر في تلك القرارات متى توفرت وقائع جديدة تسوغ ذلك

« وحيث انه قد تبين للمجلس من مناقشته للمستأنف بجلسة المرافعة ان القرار المستأنف في محله للأسباب الواردة به ولما تبين أيضا من الاطلاع على صورة الحكم الصادر من محكمة الوايل الجزئية الأهلية بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ المقدمة من الست صفية هانم زيور القيمة على المحجور عليه ومن مناقشة هذا الأخير في هذا الموضوع انه وقع على السند موضوع ذلك الحكم

وهو تحت الحجر مع تقديم تاريخه الى مدة سابقة توافق المدة التي كان الحجر فيها مرقوما عنه وهذا يدل على امكان التأثير عليه بسهولة . وفي الواقع قد ثبت للمجلس ان الدكتور رضوان بك زيور مصاب بضعف عقلي لا يمكنه من ادارة شؤونه بنفسه وانه من السهل التأثير عليه تأثيرا يخشى منه على ماله ونحوه ذا كرتة في بعض الاحيان خصوصا مع ملاحظة ما كتبه امام هذا المجلس ووجد في كتابته من الاغلاط الفاحشة ما يدل على حالته المرضية من النسيان مع سهولة مغالطته ولذا يرى هذا المجلس وجوب بقاء الحجر عليه وتأيد القرار المستأنف

(استئناف الدكتور رضوان بك ضد الست فية خليل وآخرين رقم ٤٨ سنة ٣٠ - ٣١ - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعمرة والفضيلة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيد بك وعبد السلام زهني بك مستشارين والشيخ سيد الشناوي نائب المحكمة الشرعية العليا ومحمد حمدي الفلكي بك اعضاء وحضور حضرة محمد جلال افندي وكيل النيابة)

٢٠٠

٢٠ ديسمبر سنة ٩٣١

حجر . بقا المطلوب الحجر عليه في البلاد الاجنبية . بنير الحصول على شهادة . غير كاف

المبدأ القانوني

ليس من أسباب الحجر مجرد مكث المطلوب الحجر عليه في البلاد الأجنبية خمس سنوات مثلا بدون أن يحصل على شهادة ما .

المجلس

« حيث انه تبين من أقوال القيم ما يفيد الموافقة على إجابة طلب المستأنف وأنه كفء لادارة شؤونه نفسه .

المجلس الحسبي الاستثنائي للمديرية التابع له المجلس الحسبي المركزي الذي اصدر القرار المستأنف طبقاً للمادة رقم ١١ من قانون ترتيب المجالس الحسبية المعدل بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ « وحيث لذلك يتعين عدم جواز طرح هذا الاستئناف على المجلس الحسبي العالي الذي لا ينظر الا في الاستئنافات المرفوعة عن القرارات الصادرة من المجالس الحسبية للمديريات والمحافظات على اعتبارها أول درجة وعلى اعتبار المجلس الحسبي العالي الدرجة الثانية

« وحيث ان النزاع على قيمة اموال المحجور عليه ان كانت تزيد عن ثلاث آلاف جنيه أم لا لا يغير وجوب مراعاة رفع الاستئناف عن قرار المجلس الحسبي المركزي أمام مجلس حسبي المديرية التابع له وهو ينظر في ذلك النزاع حتى اذا رأى ان قيمة اموال المحجور عليه لا تزيد عن الثلاثة آلاف جنيه فيكون اختصاص مجلس حسبي المركز في محله واذا رأى عكس ذلك وكانت المادة خارجة عن اختصاص مجلس حسبي المركز فيقضى بما يراه من عدم اختصاص مجلس حسبي المركز ويتبع اذا في الطلب السير القانوني من رفعه أمام مجلس حسبي المديرية بصفة أول درجة

« وحيث انه مما تقدم يتعين احالة أوراق هذه الدعوى على المجلس الحسبي الاستثنائي لمديرية قنا للنظر في الاستئناف المرفوع عن القرار الصادر من المجلس الحسبي المركزي المركز ادفو مع الزام الحكومة بالمصاريف لان هذه الاوراق قد ارسلت خطأ من المجلس الحسبي الاستثنائي

(استئناف الشيخ حسين عبد الرحيم عقل ضد الست شفيقة محمد رقم ٤ سنة ٣٦ - ٩٣٢ - بالهيئة السابقة)

« وحيث ان ارتكان المجلس الأبتدائي على أن المستأنف مكث في البلاد الاجنبية مدة نحو الخمس سنوات ولم يحصل على شهادة في غير محله لأن هذا لم يكن سبباً من أسباب الحجر خصوصاً وان ما أبداه المستأنف المشار اليه من الاعذار الا وهو ضعف نظره يعتبر شفيحاً له في عدم حصوله على أية شهادة

« وحيث انه مما تقدم يرى هذا المجلس أن القرار المستأنف على غير أساس فيجب الغاؤه ورفع الحجر عن المستأنف والزامه بالمصاريف

(استئناف محمد افندي عزيز رفعت ضد محمد بك وهي رقم ٢ سنة ٣٦ - ٣٢ - بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب القضية الشيخ طه حبيب عضو المحكمة الشرعية العليا)

٢٠١

٢٠ ديسمبر سنة ٩٣١

استئناف - قرارات مجلس حسبي مركزي . امام مجلس حسبي المديرية
المبدأ القانوني

ان الهيئة التي تنظر في القرارات الصادرة من المجلس الحسبي المركزي انما هي هيئة المجلس الحسبي الاستثنائي للمديرية دون المجلس الحسبي العالي ولو تجاوزت قيمة التركة في الظاهر ثلاثة آلاف جنيه طبقاً للمادة ١١ من قانون ترتيب المجالس الحسبية المعدل بالقانون الصادر في ٢٦ فبراير سنة ٩٣١

(المادة ١١ من قانون ترتيب المجالس الحسبية ٢٦ فبراير سنة ٩٣١)

المجلس

« حيث أن الاستئناف المطروح الآن أمام المجلس الحسبي العالي انما هو استئناف مرفوع عن قرار صادر من المجلس الحسبي المركزي « وحيث ان الهيئة الحسبية التي تنظر في ذلك الاستئناف انما هي هيئة الدرجة الثانية أي

٢٠٢

٢٠ مارس سنة ١٩٣٢

وصاية . انتهاء ما . يلوغ سن الرشد . استمرارها . من اختصاص المجلس الحسي

المبدأ القانوني

ان انتهاء الوصاية وان كان يكتسب قانوناً يلوغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية الا انه متى قام نزاع بشأنه فيكون المجلس الحسي هو المختص بالفصل فيه اذ ان من ضمن اختصاصه النظر في استمرار الوصاية بعد بلوغ سن الرشد (مادة ٣ من قانون المجالس الحسية)

المجلس

« حيث ان مجلس حسي مصر قرر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ انتهاء مأمورية المجلس بالنسبة للقاصر ابراهيم أفندي العدل بلوغه سن الرشد لما ثبت من شهادة ميلاده انه من مواليد ٢٢ أكتوبر سنة ٩٠٩ »

« وحيث ان هذا الأخير امتأنف القرار »

المذكور بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ وطلب استمرار الوصاية عليه

« وحيث ان انتهاء الوصاية وان كان يكتسب قانوناً يلوغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية الا انه متى قام نزاع بشأنه فيكون المجلس الحسي العالي هو المختص بالفصل فيه اذ ان من ضمن اختصاصه النظر في استمرار الوصاية بعد بلوغ سن الرشد »

« وحيث ان هذا النزاع قد أثير بالاستئناف المرفوع من ابراهيم أفندي العدل فيكون هذا المجلس مختصاً بالنظر فيه »

« وحيث ان المستأنف طلب التنازل عن استئنافه بالعريضة التي قدمها بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ ضمن الاوراق وطلب ايضاً معاقبته من الرسوم المقررة على هذا الاستئناف وقد اقرته الوصية على تنازله ولم يعارض أحد في ذلك فيرى المجلس قبول هذا التنازل ومعاقبته من الرسوم (استئناف ابراهيم أفندي حبيب العدل ضد محمود أفندي العدل وآخرين رقم ١١ سنة ٩٣٦ - ٩٣٢ - بالهيئة السابقة) »

قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٠٣

٥ مايو سنة ١٩٣٢

بيع جبري . اعطاء نازع الملكية من دفع الثمن عند رسو المزاد عليه . شرط صحيح قانوناً

المبدأ القانوني

اذا تضمنت قائمة شروط البيع الجبري شرطاً يتضمن أنه في حالة رسو المزاد على طالب البيع فانه يعنى من دفع الثمن ويستلم حكم مرسى المزاد بلا تأخير بقطع النظر عما يكون هناك من أرباب ديون أخرى عادية أو

مسجلة فمثل هذا الشرط صحيح وناقد لعدم مخالفته للقانون والنظام اذ القانون لا يوجب على الراى عليه المزاد أن يدفع الثمن عند رسو المزاد - وكل ما أوجه أن يدفع - اذا لم يكن هو طالب نزاع الملكية - عشر الثمن والمصاريف فقط (مادة ٥٧٤ مرافعات مدنية) أما اذا كان هو طالب نزاع الملكية فلا يلزم بدفع شيء مطلقاً فضلاً عن أن المادة ٦٢٩ مرافعات أجازت أن يحصل توزيع ثمن العقار المبيع

على حسب درجات الدائنين بغير احتياج لا يداع الثمن بصندوق المحكمة ومتى تم توزيع ثمن العقار وصدر أمر قاضي التوزيع بحصة أحد الدائنين فيه فهذا الأخير الرجوع على من رسا عليه المزاو بالحصة المذكورة فان لم يدفعها كان للدائن طلب إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاو ولا ضرر على الدائن فى هذه الحالة لأن دينه باق على حاله كما كان قبل إعادة البيع فضلا عن أن المبلغ الصادر به الأمرين ممتاز على العين لانه من ثمنها الذى بيعت به

(المادتان ٥٧٤ و ٦٢٩ مرافعات)

المحكمة

« نظراً إلى أن زكى افندى عبد السيد رفع هذه الدعوى يطلب الحكم فيها باستبعاد الشرط السادس من قاعة شروط البيع فى قضية البيع الجبرى نمرة ٧٢ سنة ٩٣٠ كلى بنى سويى المتضمن انه فى حالة رسو المزاو على طالب البيع وهو عبد الملك افندى « المستأنف » يعنى من دفع الثمن ويستلم حكم مرسى المزاو بلا تأخير بقطع النظر ممن يكون هناك من ارباب ديون اخرى عادية أو مسجلة — ويقول المدعى أن هذا الشرط ضار بمصلحة الدائنين وعلى الأخص ارباب الديون المسجلة لما يترتب عليه من ضياع حقوقهم واضعافها » ونظراً الى أن الحكم المستأنف قضى للمدعى بما طالب لانه دائن ذو اختصاص على العين المحكوم ببيعها ولأن اشتراط اعفاء المستأنف من دفع الثمن عند رسو المزاو عليه فيه اجحاف بحقوق الدائنين أصحاب الديون المسجلة والغير مسجلة ولأن ذلك الشرط مخالف للقانون والنظام

« ونظراً الى أن المستأنف مسلم بأن المستأنف عليه

الأول من ضمن الدائنين للمستأنف عليه الثانى المزروع ماسكيته فالمستأنف عليه المذكور سواء أكان دينه عادياً أو مسجلاً — الحق فى طلب الغأ أى شرط من شروط البيع الجبرى اذا كان فيه اضرار بمصلحه

« ونظراً إلى أن الحكم المستأنف لم يبين الاجحاف الذى لحق المستأنف عليه الأول فى ذلك الشرط كما أن المستأنف عليه المذكور اقتصر على القول بأن الشرط ضار به

« ونظراً الى أن ذلك الشرط لم يكن مخالفاً للقانون وللنظام على غير ما قالت به المحكمة الابتدائية اذ القانون لا يوجب على الراسى عليه المزاو أن يدفع الثمن عند رسو المزاو — وكل ما أوجبه أن يدفع — اذا لم يكن هو طالب نزع الملكية عشر الثمن والمصاريف ليس غير (مادة ٥٧٤ مرافعات) اما اذا كان هو طالب نزع الملكية فلا يلزم بدفع شىء مطلقاً وزيادة على ذلك فان المادة ٦٢٩ مرافعات اجازت ان يحصل توزيع ثمن العقار المبيع على حسب درجات الدائنين بغير احتياج لا يداع الثمن بصندوق المحكمة

« ونظراً إلى أنه فى الواقع لا ضرر من ذلك الشرط اذ متى تم توزيع ثمن العقار وصدر امر قاضى التوزيع بحصة احد الدائنين فيه فهذا الأخير الرجوع على من رسا عليه المزاو بالحصة المذكورة فان دفعها انتهى الأمر وان لم يدفعها كان للدائنين طلب إعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاو وفى هذه الحالة لا ضرر على الدائن لأن دينه باق على حاله كما كان قبل إعادة البيع عادياً أو مسجلاً وفضلاً عن هذا فإن المبلغ الصادر به الأمر هو دين ممتاز على العين التى رسا مزادها لانه من ثمنها الذى بيعت به » ونظراً إلى جميع ما ذكر يكون شرط عدم دفع الثمن غير مخالف للقانون وغير ضار بالمستأنف

عاليه الأول ويتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بحضور المستأنف عايه الأول وفي غيبة المستأنف عليه الثاني الذي لم يحضر

(استئناف عبد الملك افندي ميخائيل وحضر عنه الاستاذ عزيز غبور مند زكي افندي عبد السيد بولس وآخر وحضر عن الأول الاستاذ محمد زهدى - رقم ٤٤٤ سنة ٤٩ ق . رسالة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمود المرجوشي بك وعلى زكي العرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٢٠٤

١١ مايو سنة ١٩٣٢

موظفون - قضاة - معلم من الخدمة . جواز الفصل بقرار من مجلس الوزراء من غير حاجة الى استصدار مرسوم أو احوالة الى مجلس تأديب
المبدأ القانوني

يجوز عزل القضاة بواسطة مجلس التأديب أو بقرار من مجلس الوزراء من غير احوالة الى مجلس التأديب، وحق مجلس الوزراء في فصل القضاة ليس مقيداً بقيود شكلية فلا يشترط استصدار مرسوم بالفصل بناء على أن تعيين القضاة لا يكون الا بمرسوم اذ ليس في القانون نص يوجب اتخاذ طريقة التعيين في العزل
المحكم

« حيث ان المستأنف رفع ثلاث دعاوى طاب في الاولى تعويضا قدره ٥٠٠٠ جنيه لفصله من وظيفته بغير مسوغ قانوني وطلب في الثانية توقيع الحجز على المذكرتين اللتين قدمتهما وزارة الحقانية كمستند في الدعوى الأولى لمساسهما بشرفه وكرامته وطلب في الثالثة استبعاد بعض عبارات واردة في هاتين المذكرتين

« وحيث ان المستأنف بنى دعواه على ان قرار مجلس الوزراء الصادر بحالته على المعاش وقع باطلا لسببين : الاول - ان الجهة التي تملك عزله من

وظيفته هي مجلس التأديب المنصوص عنه في المادة ٥١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والثاني - انه على فرض جواز فصله من غير هذه الهيئة وبقرار من مجلس الوزراء فان فصله يجب ان يصدر به مرسوم ملكي - الأمر الذي لم يحصل بالنسبة له - وذهب المستأنف أخيرا الى أنه ان صححت حالته الى المعاش بقرار من مجلس الوزراء فان مجلس الوزراء قد أساء استعمال حقه فذا لأنه لم يراع فيه الصالح العام لأن فصله من وظيفته كان نتيجة شهوة حزبية فهو يستحق تعويضا عن ذلك سملا بما قر عليه رأى دوائر محكمة الاستئناف المجتمعة بحكمها رقم أول مارس سنة ١٩٢٨

« وحيث ان فصل الموظفين من وظائفهم يقع باحدى طريقتين : الاولى - هي الفصل الذي يصدر من الهيئة التأديبية وهو عام يسري على جميع الموظفين بغير استثناء وهو بمثابة عقوبة توقع على الموظفين والثانية - هي الفصل الإداري الذي يحصل بسبب الغاء الوظيفة أو لأسباب غير سوء السلوك والتقصير في اداء الواجب أو بقرار من مجلس الوزراء فهو يسري على جميع الموظفين أيضا عدا طائفة معينة منهم استثناءها الشارع لغرض سام ضمانا لحرية استقلالهم في عملهم وهم مستشارون والنقض ومحاكم الاستئناف الأهلية وقضاة ومستشارو المحاكم المختلطة فان هذه الطائفة غير خاضعة لهذا النوع من العزل فمجلس الوزراء وهو السلطة المهيمنة على النظام والمسؤولة عن الصالح العام يملك حق فصل جميع الموظفين بغير تفريق بينهم عدا الاستثناء المتقدم ذكره فان أصدر قرارا بفصل موظف من الموظفين غير المتمتعين بهذا الاستثناء فانما يصدر قرارا يملكه عملا بقوانين التوظيف التي احتفظ فيها بهذا الحق للحكومة والتي كانت

تأيد بكل تشريع جديد خاص بالموظفين كما حصل عند اصدار دكريتو سنة ١٨٨٨ (المادة ١٤ منه) « وحيث ان المستأنف ليس من الطائفة المستثناة من العزل الادارى فهو كئله من باقى الموظفين قابل للعزل وعزله يكون باحدى الطريقتين المتقدم ذكرهما أى العزل بواسطة مجلس التأديب أو العزل بقرار من مجلس الوزراء وعاليه يكون وجه تمسك المستأنف بأن فصله من الخدمة يجب ان يكون من مجلس التأديب عملاً بالمادة ٥١ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة فى سنة ١٨٨٣ فقط لايتفق والقوانين المعمول بها وللمجلس الوزراء ان يتخذ فى فصله احدى الطريقتين سالفى الذكر دون التقيد بواحدة دون الاخرى فان استعمل حقه فى فصله دون احالة الى مجلس التأديب فانما يستعمل حقا يملكه بمقتضى القانون

« وحيث ان ما ذهب اليه المستأنف من أن فصله من الخدمة إن صح أن مجلس الوزراء يملكه فانه يجب لصحته أن يصدر به مرسوم ملكى وإلا كان قرار الفصل باطلا لا سند له فى القانون أيضا لان حق مجلس الوزراء فى فصل أى موظف من الخدمة لم يكن مقيدا بقيود شكلية قبل القانون الصادر فى ٢٢ سبتمبر سنة ٩٣٠ ذلك القانون الذى وضع قيودا لبعض الموظفين وحتم لاجل إحالتهم الى المعاش وجوب استصدار مرسوم بذلك. فكل قرار صدر من مجلس الوزراء بفصل أى موظف من الخدمة قبل العمل بهذا القانون هو قرار صحيح وقع وفقا للقانون سواء اتبع فى إصداره الحصول على مرسوم به أو اكتفى فيه بقرار من مجلس الوزراء نفسه وذلك عملاً بقاعدة ما لم يحظره القانون فهو مباح . أما ما يستنتجه المستأنف من أن تعيينه كان بمرسوم فاحالته الى

المعاش يجب أن تكون كذلك بمرسوم عملاً بقاعدة أن الجهة التى تملك التعيين هى التى تملك العزل هو استنتاج خاطئ إذ ليس فى القانون نص صريح أو بالتلميح يقضى بوجوب إتخاذ طريقة التعيين فى العزل

« وحيث وقد ثبت أن قرار مجلس الوزراء الصادر باحالة المستأنف الى المعاش وقع صحيحاً لم يبق إلا معرفة ان كان مجلس الوزراء بأصداره هذا القرار لم يخالف القانون

« وحيث ان القانون حرم على المحاكم إبطال القرارات الادارية لصدورها من جهات مختصة تملك إصدارها وكل ما صرح به للمحاكم هو تضمين الحكومة لما يصيب الافراد من مخالفتها للقوانين والمراسيم والأوامر

« وحيث ان رأى دوائر محكمة الاستئناف الاهلية مجتمعة أقر ما للحكومة من الحق المطلق فى إحالة أى موظف الى المعاش بغير تقديم الاسباب وانها باتخاذها هذا الطريق لم تخالف القانون وإنما أجاز التعويض لكل موظف أثبت أن حالته الى المعاش لم تكن للصالح العام بل نتيجة شهوة حزبية كما جعل عبء إثبات ذلك على الموظف نفسه

« وحيث ان المستأنف يزعم أن إحالته الى المعاش لم يراع فيها الصالح العام وانها نتيجة شهوة حزبية بسبب مخالفة عرضت عليه أثناء قيامه بالقضاء فى مركز الصف أثبتت فى تلك المخالفة مسألة الحصانة البرلمانية وقبل المستأنف المناقشة فى هذا الدفع وصرح بتقديم مذكرة عنه وان الوزارة تعمدت بعد ذلك منعه من نظر المخالفة فاستدعته لمقابلة الوزير فى اليوم المحدد لنظرها وندبت رئاسة المحكمة غيره لنظر تلك الجلسة ثم أحالته بعد ذلك الى المعاش

تأييده بحذافيره

(استئناف محمد عبد الوهاب أفندي وحضر عنه الاستاذ عبد العزيز فهم أفندي ضد وزارة الحفائية والمالية — رقم ٦٦ سنة ٤٨ ق . رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكة ومحمود سامي بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٠٥

١٨ مايو سنة ٩٣٢

١ - دعوى للتزوير المدنية - دعوى مستقلة . الحكم فيها يحوز

قوة الشيء المقضى به . تقديم أدلة جديدة بعد الحكم

فيها نهائياً . عدم جوازه

٢ - دعوى التزوير - الحكم بالتزوير في الحال . بعد تقديم

الأدلة للقاضي . جوازه . أحواله . (٢٨٣ . مر)

٣ - تزوير - ظهور تغيير في جوهر السند . بعد الحكم برفض

تزويره . جواز الحكم برده وبطلانه . أثناء نظر الموضوع

من تلقاء نفس القاضي أو بناء على تنبيه الخصم . وجوب

أن يكون التزوير ظاهراً لا يحتاج لتحقيق

المبادئ القانونية

(١) تعتبر دعوى التزوير التي اتخذت فيها

الاجراءات حسب القانون دعوى مستقلة وهي

توقف الفصل في الموضوع حتى ينتهي الفصل

فيها نهائياً . والحكم الذي يصدر فيها بصفة

انتهائية يحوز قوة الشيء المقضى به ولا يجوز

الرجوع اليها مرة أخرى حتى ولو ظهر لمدعى

التزوير بعد الحكم أدلة جديدة

(٢) أعطى القانون للقاضي سلطاناً عند عرض

أدلة التزوير يبيح له بعد مناقشة وفحص الأدلة

لمعرفة قوة تعلقها بدعوى التزوير وما يترتب

على ثبوتها من التأثير في أصل الدعوى أن

يحكم في الحال بتزويرها إذا تبين أن الورقة

مزورة بدون اتخاذ اجراءات أخرى (مادتا

٢٨٢ و ٢٨٣ مرافعات) وليس سلطان القاضي

في الحكم في الحال بتزوير الورقة مقصوراً على

« وحيث ان قدسية القضاء ومحترمة والحكومة

أول من يصون تلك القدسية ويبعد أن تفكر

في مساس قاض في مركزه أو مستقبله بسبب قضائه

لان رقابة عمله ومبادئه القانونية منوط بالحكام

الاستئنافية وبمحكمة النقض وليس بالسلطة

الادارية ، فن العبث القول إذا ان الوزارة أرادت

أن تتدخل في قضية مخالفة وأن تمس قاضياً بسببها

على أن الثابت من أوراق تلك المخالفة أن المستأنف

لم يظهر فيها رأياً أو تصرف فيها تصرفاً شاذاً

حتى يجعل من طلب أوراق هذه المادة ومن دعوته

مقابلة الوزير سبباً لعزله على أن الوزارة وان لم تكن

مزمومة بإبداء الأسباب التي حماتها الى إحالة

المستأنف الى المعاش قدمت بالحاح من المستأنف

ما يبرر عملها ويبعد عنها فكرة الشهوة الخزية

التي نسبها اليها المستأنف بإحالة الى المعاش وعليه

يكون المستأنف غير محق في دعواه الاولى ويكون

الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده بالنسبة لها

« وحيث عن الدعوى الثانية فان المستأنف

غير محق فيها أيضاً لان الأوراق التي قدمتها الحكومة

هي ملك لها ولا يخول القانون الحجز عايتها على أنه ثابت

من جهة أخرى ان الحكومة ابت تقديم هذه

الأوراق حرصاً على كرامة المستأنف ولم تجبر على

تقديمها الا بالحاح منه شخصياً فاذا شكا الآن من

عبارة تلك الأوراق فعليه تبعة تقديمها دون

جواز الحجز عايتها وما يقال بصدد هذا الحجز

يقال أيضاً بالنسبة للعبارات التي يطلب المستأنف

إبعادها من المذكورين اللتين قدمتهما المستأنف

عليها الاولى

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف

في محله بالنسبة لهاتين الدعويتين ايضاً ويتعين

حالة الطعن بالتزوير وتقديم الأدلة بل ان الشارع أراد أن يرفع هذا القيد ويجعل سلطان القاضي واسعاً ومطلقاً ولا يجبره على الحكم بحق مع تحققه بأن سند هذا الحق مزور ولذلك أورد في آخر باب التزوير (المادة ٢٩٢) وأعطى بها للقاضي سلطة الحكم برد وبطلان أى ورقة يتحقق له أنها مزورة ولو لم تقدم اليه دعوى بتزوير تلك الورقة

(٣) اذا سبق الحكم برفض دعوى التزوير في سند من السندات وظهر أثناء نظر الموضوع عند العودة اليه أن السند به تغيير في جوهره مما يجعله عديم القيمة ولا يصح التعويل عليه بتاتا للقاضي أن يحكم برده وبطلانه- أى استبعاده وعدم التعويل عليه- كما تقتضى بذلك المادة (٢٩٢) مرافعات ، مادام الموضوع الاصل لم يحكم فيه والمناقشة في الحق قائمة والحكم بالرد وبطلان هنا جائز سواء أقتضت به المحكمة بعد تحققها بنظرها من التزوير الحاصل في السند أم بعد لفت نظرها من الخصم الى هذا التزوير ولا يمكن القول بأن لفت النظر أثناء الدفاع في الموضوع الى هذا التغيير هو دعوى تزوير ولا أن الحكم الذي تصدره المحكمة برد الورقة هو حكم في دعوى تزوير للمباينة الواقعة بين الحكم بالتزوير أى جعل الورقة عديمة القيمة ولا يعول عليها بتاتا وبين الحكم باستبعادها فقط . وحيث فلا يصح في هذه الحالة أن يدفع بقوة الشيء المحكوم فيه بدعوى أنه سبق الحكم برفض الطعن بالتزوير في السند

علي أنه يجب أن يكون مقررأ أن القاضي

لا يملك الحكم برد وبطلان السند بناء على نص المادة (٢٩٢) مرافعات الا إذا كان التزوير ظاهرا جليا لا محل للريب فيه كأن يتضح عند نظر الموضوع أن الختم الموجود على الورقة منقول من ورقة أخرى وملصق على الورقة المتنازع فيها وقد فانت ملاحظة هذا الامر أثناء أدوار دعوى التزوير أو كأن يتضح أن الورقة المحرر عليها السند لم تخلق إلا في سنة معينة والتمسك بالسند يقول بأن الالتزام حصل وتحرر به السند في سنة سابقة

أما إذا كانت المسألة تحتاج الى تحقيق وقائع فلا يمكن الحكم بالرد وبطلان في هذه الحالة طبقا للمادة ٢٩٢ لان طلب التحقيق يتنافى مع صفة الظهور والنصوص التي تقتضيها هذه المادة حتى يسوغ للقاضي أن يحكم برد الورقة من تلقاء نفسه .

(المواد ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٩٢ مرافعات)

المحكمة

« بما أنه يتأخص النزاع القائم بين الخصوم في ان فهمى مسيحه أفندى رفع دعوى مدنية بتاريخ ٧ يونية سنة ١٩٢٧ على المستأقنين يطالبهم فيها بمبلغ ٧٨٠٠ جنيه يقول أنه كان أودعها لدى مورثهم المرحوم غبريال بدوى وقدم سند الوديعة المؤرخ ٥ من مايو سنة ١٩٢٦ فطعن المستأقنون في ذلك السند بالتزوير وقدموا سبعة أدلة (انظر اعلان الأدلة) قبات المحكمة الدليل الأول منها وهو الخصاص بالقول بان امضاء المورث الموقع بها على الايصال امضاء مزور لم يكن بخطه وأمرت بتحقيقه وندبت لذلك خبراء .

ولاحظت هذه المحكمة آثار تفشى الخبر في بعض كلمات السند وخشونة في الياف الورقة بين السطرين الثالث والرابع فحكمت بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ٩٢٩ بنذب الدكتور محمود ماهر بك الطبيب الشرعى والمستر بامفور مدير المعمل الكيماي وخبراء آخرين لفحص حالة السند لبيان ما اذا كانت وضعت مادة أيا كان نوعها على ورقة السند قبل كتابة صابه وبيان سبب تفشى الخبر في بعض الكلمات وبالجملة بيان ما اذا كانت حالة السند طبيعية أم أنه قد لصقت به مادة أخرى أو حصل به كشط أو مسح أو غير ذلك مما يؤثر على الياف الورقة . ثم حققت المحكمة أيضا بواسطة الخبراء المذكورين مسألة ما اذا كان استعملت ممحاة لازالة بعض الكتابة أو مواد كيماوية وما هو تأثيرها على أسطر الورقة وبعد فحصها كل ذلك وبحثها أيضا الأدلة المعنوية قضت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض دعوى التزوير .

« وبما أنه بعد صدور هذا الحكم عاد فهمى مسيحه وطالب بقيمة الدين فدفع المستأنفون الدعوى بأنهم رفعوا دعوى جنحة أمام محكمة الأزبكية بتزوير السند المطلوب الحكم بقيمته وطالبوا بإيقاف الدعوى وكذلك طالب المستأنفون الحكم برد وبطلان السند . ولكن المحكمة قضت برفض طلب الايقاف وحكمت في الموضوع بالزام المستأنفين بالمبلغ فطعن المستأنفون في الحكم بطريق الاستئناف .

« وبما أن الاستئناف بنى على أن المحكمة الابتدائية لم تقض في طلب الرد والبطلان مع أن المستأنفين قدموا المحكمة أول درجة وقائع كثيرة ذكروها في مذكرتهم فوجب الحكم برد وبطلان السند كما أنهم طلبوا نذب خبراء وحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات وقائع حدودها

وبعد فحصها ما جاء في تقارير الخبراء وبحثها في الاعتراضات التي وردت عليها أو الأدلة المؤيدة لها والظروف التي كتب فيها السند وحالة فهمى مسيحه المالية قضت برفض دعوى التزوير بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٢٨ فاستأنف ورثة المرحوم غبريال بدوى بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٢٩ وأوردوا في صحيفة الاستئناف غير الأدلة التي تقدمت لمحكمة أول درجة خمسة أخرى منها ما هو بشأن مالية فهمى مسيحه وبوقائع للاستدلال على هذا القول ومنها ما هو خاص بعدم التصديق بإيداع هذا المبلغ لدى المرحوم غبريال بدوى في التاريخ المذكور في السند لأنه لم يكن مقيما في بلده التي فيها بيته وخزائنه وما هو استشهاد أن المورث كان من عادته أن يكتب كل ماله وما عليه بخطه حتى يناير سنة ٩١٧ لما اشتد عليه المرض والسند محرر في سنة ١٩٢٦ فهو ليس بخطه . وقرائن أخرى كثيرة واردة في البند الرابع والخامس والسادس من الأدلة الجديدة التي زيدت في صحيفة الاستئناف وقالوا أمام محكمة الاستئناف عن طريقة الحصول على السند من المورث بأن فهمى مسيحه طالب إلى المورث أن يحمر له شهادة حسن سلوك وكان جهازها من قبل ولصقها على ورقة أخرى وكانت الورقة العليا وهي الشهادة تنتهى عند كلمة (كاتبه) الموضوع على الورقة السفلى فامضاها المورث بهذا الاعتقاد ولم يلاحظ لصق الورقتين ثم اتزع فهمى مسيحه الورقة العليا وبقيت الورقة السفلى وبها الامضاء وكلمة كاتبه على بياض فلا البياض بالسند المزور وعزز المستأنفون هذه الواقعة باثني عشر دليلا ماديا وقوا هذه الأدلة المادية بستة عشر دليلا معنويا (انظر الحكم الاستئنافي الصادر في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٣٠) وكانت

واستجواب الخصوم وقد دفع المستأنف عليه بما هو مدون في محضر الجلسات وفي مذكراته «وبما أنه للفصل في الخلاف القائم بين الخصوم يجب البحث في دعوى التزوير ومداهما وأثر الحكم الذي يصدر برفضها .

«وبما أن التزوير هو مغايرة الحقيقة والطعن به هو الطريق الذي يتبعه أحد الخصوم لإثبات أن هذه المغايرة موجودة في ورقة قدمها خصمه تأييداً لدعواه وقد جعل القانون لهذا الطعن طريقاً مرسومًا وحدوداً لرفع الأمر للقاضي للحكم بتزوير الورقة وهذا ما يسمى بدعوى التزوير .

«وبما أنه من المعلوم أن دعوى التزوير توقف الفصل في الموضوع حتى ينتهي الفصل فيها كما أنه من البدهة أيضاً أن دعوى التزوير المتخذ فيها الاجراءات حسب وضع القانون إنما هي دعوى مستقلة فالحكم الذي يصدر فيها استثنائياً أو يصبح انتهائياً يحق له قوة الشيء المقضي به ولا يجوز الرجوع إليها مرة أخرى حتى ولو ظهر لمدعى التزوير بعد الحكم أدلة جديدة اذ لو سمح بذلك لأمكن تعطيل سلطان القاضي وولايته في القضاء في المنازعات التي ترفع اليه ليقضى فيها وبهذا يتعطل القضاء ويضيع الغرض من وجوده .

«وبما أن القانون أعطى للقاضي سلطاناً عند عرض أدلة التزوير للقضاء بقبولها وهذه السلطة تبين له بعد مناقشة وفحص الأدلة لمعرفة قوة تعاقبها بدعوى التزوير وما يترتب على ثبوتها من التأثير في أصل الدعوى أن يحكم في الحال بتزويرها إن تبين أن الورقة مزورة بدون اتخاذ اجراءات أخرى . (مادة ٢٨٢ و ٢٨٣ مرافعات) كما أن للقاضي رفض الطعن بالتزوير إذا ما تبين له من

الظروف أن الطعن لم يقصد به إلا المطلب والتسوية في الفصل في الموضوع الأصلي .

« وبما أنه قد يفهم من ذكر المادة (٢٨٢) بعد المواد الخاصة بطريقة الطعن بالتزوير وتقديم الأدلة أن سلطان القاضي مقصور فقط في حالة الطعن بالتزوير وتقديم الأدلة لقبولها وبالجملة عند ما ترفع دعوى التزوير فاراد الشارع أن يرفع هذا القيد ويجعل سلطان القاضي واسعاً ومطلقاً ولا يجبره على الحكم بحق مع تحققه بأن سند هذا الحق مزور فيحكم بالبطلان فيذهب الانصاف والعدل بين الناس ولذلك اورد في آخر باب التزوير المادة (٢٩٢) فأعطى له السلطة بالقضاء برد وبطلان أى ورقة يتحقق له أنها مزورة ولو لم تقدم اليه دعوى بتزوير تلك الورقة .

« وبما أن الغرض من كلتي رد وبطلان هو اعتبار الورقة عديمة القيمة وعدم صلاحيتها في اثبات أو نفي حق .

« وبما أنه يشترط لاستعمال هذا الحق أن يكون التغيير في الورقة جانياً فيتحقق التزوير لدى القاضي من ظهور هذا التغيير ظهوراً واضحاً لا يحتمل الظن ولا يكون فيه ريب .

« وبما أن الواضح من مرافعة المستأنفين انهم يطلبون إلى المحكمة استعمال هذا الحق الوارد في المادة (٢٩٢ مرافعات) اذ أنهم لم يرفعوا دعوى تزوير جديدة ولا سبيل إلى الرجوع الى هذه الدعوى كما تقدم بيانه .

« وبما أنه قد اختلف بين الخصوم على وقت استعمال هذا الحق فالمستأنفون يقولون بالاطلاق أى أن للقاضي حق استعمال سلطته كلما تحقق التزوير لديه وكان ظاهراً واضحاً وسواء أ كانت رفعت دعوى تزوير وحكم برفضها أم لم ترفع

والمستأنف عليه يذهب مذهب التقييد أى إنه لا يملك القاضى هذا السلطان اذا صدر حكم فى دعوى التزوير .

«وبما أن هذه المسألة تحتاج إلى بيان . اما فى حالة انه لم ترفع دعوى تزوير فالأمر بين ولا صعوبة فى استعمال سلطان القاضى برد وبطلان أى ورقة يتحقق من تزويرها وأما فى حالة رفع الدعوى والحكم فيها فيلزم أيضاً التفصيل ولا يخرج الأمر عن أحد شيئين إما أن يحكم بتزوير الورقة وإذن يصبح ولا محل لتطبيق المادة (٢٩٢) وأما أن يحكم برفض دعوى التزوير وهنا تتخيل الصعوبة فى القول باستعمال سلطة القاضى فى الحكم بالرد والبطلان بعد هذا الحكم .

«وبما أن المستأنف عليه يبنى التقييد على أن المادة (٢٩٢) مكملّة للمادة (٢٨٣) فاذا لوحظ أن المادة (٢٨٣) تقضى بالحكم بالتزوير وأما المادة (٢٩٢) تقضى باعتبار الورقة عديمة القيمة ولا تعول عايتها بتاتا . والمادة الاولى يحكم بها بناء على طلب الخصوم والمادة الثانية يستعملها القاضى بما له من سلطان بدون طلب من الخصوم . فاذن لا يمكن اعتبار هذه المادة الاخيرة مكملّة للأولى واذن يكون التقييد المبني على هذا السبب غير واضح الدلالة ولأن المادة (٢٨٣) تحتم الحكم بالتزوير وأما الثانية فلا تقضى بقضاء خاص فى الورقة وتقضى فقط باستبعادها وهذان أمران يختلفان عن بعضهما البعض ولو ان نتيجتهما فى عدم التعويل على الورقة واحدة .

«وبما أنه قد يتأتى أنه بعد رفض دعوى التزوير وعند نظر الموضوع يظهر جليا فى السند تغيير فى جوهره مما يجعله عديم القيمة ولا يصح التعويل عليه بتاتا كما يتضح ذلك فى حالة قضى فيها برفض دعوى التزوير وعند نظر الموضوع اتضح أن

الختم الموجود على الورقة منقول من ورقة أخرى وماصق على الورقة المتنازع فيها وقد فانت ملاحظة الأمر أثناء ادوار دعوى التزوير بأن الختم مفصول والصق بالورقة . فهل فى هذه الحالة يحكم القاضى بما فى الورقة رغم تحققه وظهور هذا التزوير لأنه سبق أن رفضت دعوى التزوير وكذلك الحال فيما إذا تقدمت ورقة وطعن فيها بالتزوير ورفض الطعن ثم عند نظر الموضوع اتضح للمحكمة أن الورقة المحرر عايتها السند لم تخافق الا فى سنة كذا والتمسك بالسند يقول بأن الالتزام حصل وتحرر به السند فى سنة سابقة فالتزوير بارز واضح لا ريب فيه ولا بد أن يكون العقد اختاق بعد السنة التى خاتمت فيها الورقة ومطبوع تاريخها فيها (الورقة من النوع الذى يصنع وفيه تاريخ صنعه .) فلا شك فى أن القاضى يقضى برد وبطلان الورقة أى استبعادها وعدم التعويل عايتها وإلا تضطره بالحكم بالبطلان أى بأن الجريمة تعطى حقاً رغم مخالفة هذا للقانون والعدل . فيستخلص من ذلك انه يصح استعمال الحق الحول بالمادة (٢٩٢) مادام الموضوع الأصيل لم يحكم فيه والمناقشة فى الحق قائمة «وبما أنه لا تتغير صفة هذا الحق سواء أفضت به المحكمة بعد تحققها بنظرها من التزوير الحاصل فى السند أم بعد لفت نظرها من الخصم الى هذا التزوير ولا يمكن القول بأن لفت النظر أثناء الدفاع فى الموضوع إلى هذا التغيير هو دعوى تزوير ولا أن الحكم الذى تصدره المحكمة برد الورقة هو حكم فى دعوى تزوير للبيانة التى سبق الكلام عليها بين الحكم بالتزوير والحكم بالرد والبطلان فحينئذ لا يصح فى مثل هذه الحالة أن يدفع بقوة الشئ المحكوم فيه اذا سبق الحكم برفض الطعن بالتزوير فى سند ما

« وبما أنه بعد بحث ما تقدم يبقى البحث فى :

المسألة المطروحة أمام هذه المحكمة هل هي من الحالات التي تسمح للقاضي بالحكم برد وبطلان الورقة بمقتضى ساطان المادة (٢٩٢) مرافعات؟ «وبما أنه بعد ما تقدم القول به ان القاضي لا يملك هذا الحق الا اذا كان التزوير ظاهرا جاليا لا محل لاريب معه . فالسند المتنازع فيه قد كان محل بحث في دعوى التزوير ليس من جهة الطعن في الأمضاء فقط بل في حالته بوجه عام وما أثاره المستأنثون فيها من الشكوك في الكتابة وكيفية وضع الكلمات وفي مادة الورقة وما فيها من الشوائب وكان كل ذلك محل تحقيق من المحكمة استعانت فيه بخبراء عديدين كما هو ثابت من الحكم الاستئنائي الصادر في دعوى التزوير وهذا كله من وظيفة المحكمة في دعوى التزوير ليتسنى إثبات التزوير فان توصات حكمت بالتزوير والا رفضت الدعوى .

«وبما أنه قد حكم استئنائياً برفض دعوى التزوير وبعد كل هذه الابحاث وقد ورد في الحكم أنه ثبت للمحكمة ان الأمضاء هي امضاء مورث المستأنثين ولم يقع بها على بياض وانه لم يعيب بالسند لا بمحو بمادة كيميائية أو آلية ولا بمادة لرجة وأن كتابة الاسطر والاحرف طبيعية وكل ما جاء من الادلة المادية على لسان المستأنثين وكذلك الادلة المعنوية غير منتجة للتزوير .

«وبما أن جميع ما قاله المستأنثون من جديد في الدفاع عند نظر موضوع السند والتمسوا بمقتضاه من محكمة أول درجة ومن هذه المحكمة أن تستعمل حقها بمقتضى المادة (٢٩٢) مرافعات لا يخرج عما قدموه في دعوى التزوير من دليل مادي ومعنوي وتقديمه في دعوى التزوير لتحقيقه يتنافى

مع صفة الظهور والنصوع التي تقتضيها المادة المذكورة

«وبما أن المستأنثين قالوا بأن لديهم واقعة جديدة وهي أن فهمي مسيحه أفندى لما أخذ السند بالوديعة الاولى التي بمبلغ ٦٠٠ جنيه كتبه قصدا من سطرين اثنين وبحبر بسيط ليس فيه تركيب حديدي فاستطاع محو هذين السطرين واستبقى الامضاء لانها صحيحة وكتب مكانها صاب السند موضوع النزاع

«وبما أن هذه الواقعة على فرض أنها جديدة في صورتها فتحقيقها لا يكون إلا بالوسائل التي اتخذتها واستنفذتها المحكمة في بحث حالة الورقة والعبث المقول بمحصوله وليس هذا الامر والتغيير مما تحكم به المحكمة برد الورقة من تلقاء نفسها «وبما أن الواقعة على صورتها بأن فهمي مسيحه عند كتابته سند الوديعة الاولى صمم على تحبيره من حبر ليس فيه مادة حديدية حتى لا يبقى له أثر فيسهل محوه وكتابة السند المزور بعد ذلك لا تتفق مع القول بأنه في بعض كلمات في السند توجد نقط باقية من كتابة قديمة محاهها فهمي مسيحه ولكن رغم طريقة المحو قد استعصت هذه النقط على ماحيها فاذا هذه الواقعة مستبعدة الحصول وتكاد تكون مستحيلة التصور مع الفرض أن الحبر كان من مادة سهلة الزوال والمحو وهي إذن في ذاتها ليست من قبيل الحالات التي يكون فيها التزوير بينا لاريب فيه

وبما أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده

(استئناف حلم أفندى غير يال وآخرين وحضر عنهم الاستاذ مرقص فهمي ضد فهمي أفندى مسيحه وحضر عنه الامانة وهيب دوش بك ومينا فهمي وكامل يوسف رقم ٨٦٥ سنة ٤٨ قضائية رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك واحمد نظيف بك ومحمد توفيق حنوك مستشارين)

٢٠٦

٢٤ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - بيع - اشتراط البائع شروطا خاصة بالبنا . تعهد شخصي .
ليست حق ارتفاق .
- ٢ - حق ارتفاق . تعريفه . وجوب أن يكون الطالب به ذا ملك .
حق ارتفاق . رب الاسرة . شروطه . ظاهر . مستمر
- ٣ - حق ارتفاق . التنازل عنه . أحوال

المبادئ القانونية

باعت مصلحة الأملاك الأميرية قطعة من أرض الزمالك لشخص واشترطت عليه بالعقد بعض شروط تعهد فيها أن لا يبني على تلك الأرض سوى منزل واحد للسكنى وأن لا يبني محلات تكون محتوية على مخازن إلى آخر ما جاء بالعقد كما اشترطت عليه إذا أراد تأجير ملكه كله أو بعضه أن يشترط هذه الاشتراطات عينها على من يستأجر منه

تسلسلت الملكية من المشتري حتى آل جزء من الأرض لشخص خالف هذه الشروط فبنى بالأرض دكاكين فرفضت الحكومة الدعوى بطلب نقل المخازن وباقي المحلات التي تكون فتحت بحالة مخالفة للشروط .

ومحكمة الاستئناف قررت :

(١) ان ما جاء بهذه الشروط ليس الاتعها من قبل المشتري بالامتناع عن أمر معين فهو تعهد بترك شيء وان هذا التعهد الشخصي صدر لمصلحة الحكومة من المشتري الأول فلا يربط غيره

(٢) ولا يمكن اعتباره حق ارتفاق اذ أن حق الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر فهو يرتبط بملكية العقار

ينتقل معها من المالك الأول الى المالك الأخير الذي يصبح وحده مالكا لحق الارتفاق ولم تثبت مصلحة الأملاك بصفتها مالكة ملكا حرا أن لها ملكا مجاورا للأرض موضوع النزاع ولا يمكن القول بأن حق الارتفاق هنا مقرر بفعل رب الأسرة لأنه يشترط في هذا الحق أن يكون مستمر اظاهرا او الالتزام هنا هو بعمل غير ظاهر أصلا .

(٣) انه بفرض أن العقد ينص على تقرير حق ارتفاق فقد صدرت من الحكومة أمور تدل على تنازلها صراحة عن هذا الحق فقد قررت عوائد مباني على الدكاكين التي تطلب ازالها وحصلتها كما أنها أعطت ترخيصا للهالك المجاورين بإنشاء محلات تجارية ومخازن وغيرها .
(المادة ٣٠ مدني)

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى يتلخص في ان مصلحة الأملاك الأميرية بعقد مؤرخ في ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ ومسجل بمحكمة مصر المختاطة في ٨ مايو سنة ١٩٠٥ باعت الى روجرس باشا قطعة من أرض الزمالك مساحتها ١١٩٧٠ مترا وتم هذا البيع على مقتضى قيود وشروط بيع أملاك الميري الحرة (تراجع هذه الشروط وهي المقدمة بحافظة المستأنف ضده رقم ٦ دوسيه ابتدائي تحت رقم ١) وبالشروط المبينة بهذا العقد - وأن المشتري باع هذه الأرض لآخرين وتسلسلت الملكية الى ان آلت اخيرا ملكية جزء منها الى المستأنف عليه فخالف شروط هذا العقد واقام بعض دكاكين على قطعة مساحتها ٢١٠ مترا ولذلك رفعت الحكومة هذه الدعوى استنادا الى المادة الحادية عشرة من عقد
(٦)

البيع تطلب الحكم بقفل المخازن وباقي المحلات التي تكون فتحت بحالة مخالفة للشروط مع جعل الأبنية الباقية بحالة جيدة حسب أصول الفن « وحيث ان الحاضر عن المستأنف عليه اعترف بايجاد هذه الدكاكين ولكنه نازع في احقية الحكومة لطاها قفل هذه الدكاكين فقد اصبح النزاع منحصرا في تكييف هذا الحق الذي تتمسك به المستأنفة هل هو حق ارتفاق عيني تقرر لمصلحة الحكومة على العين فيخولها حق ازالة هذه المباني مهما كانت اليد التي تتناول الملك أو هو التزام شخصي من المشتري الاول كما يذهب الى ذلك وكيل المستأنف عليه ولذلك يتعين الرجوع الى نفس العقد الاصلى الصادر من الحكومة للمشتري الاول روجرس باشا « وحيث انه يتبين من مراجعة هذا العقد انه عقد بيع مستوف لكل شرائطه القانونية تعين فيه البائع والمشتري والشئ المبيع والتمن ويلاحظ على هذا العقد أن الطرفين لم ينصا فيه اصلا على تقرير حق ارتفاق ولم يذكر هذه الكلمة لاصراحة ولا ضمنا وليس في العقد ما يشير الى أن المتعاقدين قصدا تقرير حق ارتفاق عيني على هذه الارض وكل ما تستند اليه الحكومة وهو ما جاء بالبندين : الخامس من العقد فقد نص على ما يأتى : (يتعهد المشتري أن لا يبنى على تلك الارض سوى منزل واحد للسكن ولا يجوز له أن يبنى محلات تكون محتوية على مخازن ولا ان يجعل المحلات المذكورة سواء كانت جميعها أو جزء منها معدة لان تستعمل بصفة لوكاندة أو تياترو أو قهوة أو سوق أو دكان خياط أو محل مبيع ملبوسات أو مبيع اصناف موده أو دكان جزمجي أو محل لتعاطى أى صناعة كانت أو مخزن لتخزين أو مبيع أى بضاعة كانت سواء كان بالجملة أو

بالتفريق أو محل لمبيع خمر أو مشروبات أو بيرة أو دخان أو مأكولات تازة أو داخل علب وهلم جرا وعلى صاحب الملك اذا اراد تأجير ملكه كله أو بعضه أن يشترط هذه الاشتراطات عينا على من يستأجر منه) والبند الحادى عشر الذى هو فى الحقيقة تنفيذ للبند الخامس فهو منفذ له وليس منشئا لحق جديد « وحيث ان البند الخامس المذكور صريح فى انه تعهد من قبل المشتري بالامتناع عن أمر معين فهو تعهد بترك شئ obligation de ne pas faire وهذا التعهد أو الالتزام الشخصى صدر لمصلحة الحكومة من المشتري الاول فلا يربط غير هذا الأخير ولا يسأل عنه غيره أمام الحكومة « وحيث ان حق الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر فهو مرتبط بملكية العقار ينتقل معها من المالك الأول الى المالك الأخير الذى يصبح وحده مالكاً لحق الارتفاق « وحيث ان مصلحة الاملاك بصفتها مالكة ملكا حرا لم يبق لها ملك مجاور للارض موضوع النزاع أو على الاقل هى لم تقدم ما يثبت ذلك بعد أن انكر عليها الخصم بقاء شئ من الاراضى المجاورة فى ملكها أو حيازتها وبعد ما قضت بذلك محكمة اول درجة والرسم الذى قدمته لا يفيد شيئا فى هذا الموضوع « وحيث انه لا يمكن القول بأن حق الارتفاق هنا مقرر بفعل رب الاسرة لانه يشترط فى هذا الحق أن يكون مستمرا ظاهرا والالتزام هنا فى الحقيقة هو بعمل غير ظاهر اصلا « وحيث ان القضاء استقر على هذا الرأى (راجع فى ذلك حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٢٦) « وحيث انه فوق ذلك فان المستأنف عليه

٢٠٧

٢٤ مايو سنة ١٩٣٢

مزد - الراسى عليه المزداد - اعاده البيع على حسابه - دفعه للثمن

بجلسة المزداد الثانى - طلبه عدم السير فى الاجراءات - موافقة
لنزع الملكية - وجوب القبول

المبدأ القانونى

بيع العقار على ذمة الراسى عليه المزداد
الذى لم يقم بوفاء شروط البيع حق من حقوق
ذوى الشأن فلهم استعماله ولهم العدول عنه
فاذا اتخذت اجراءات البيع ثانية على حساب
من رسا عليه المزداد لعدم قيامه بدفع باقى الثمن
وجاء الراسى عليه المزداد الاول بجلسة المزداد
الثانى ودفع باقى الثمن وطلب عدم السير فى
اجراءات البيع ووافقه نازع الملكية كان
قضاء قاضى البيوع برفض هذا الطلب بدعوى
أن المادة ٦١٣ مرافعات نصت على عدم قبول
المزايدة فى البيع الثانى من الراسى عليه المزداد
الاول ولو بكنة مخالفة للقانون لأن الراسى عليه
المزداد الاول لم يطلب الدخول فى المزايدة بل
طلب عدم البيع بالمرّة لقيامه بدفع الثمن
(المادة ٦١٣ مرافعات)

المحكمة

« حيث انه بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩٢٨
رسا مزداد منزل ونصف على المستأنة ولما لم تقم
بدفع الثمن فى الميعاد رأى نازع الملكية أن يعيد
البيع على حسابها وقد كان - ثم حلت محله الست
خضرة بنت جابر وفى جلسة أول يونيه سنة ١٩٣١
طلبت المستأنة التأجيل لدفع باقى الثمن ودفعته
فعلا وفى جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ طلبت
تثبيت حكم نزع الملكية الاول الصادر باسمها

تمسك بمجموعة أمور ترى المحكمة انها تعزز ما يذهب
اليه من انه على فرض أن العقد ينص على تقرير
حق ارتفاق فان الحكومة تنازلت عنه صراحة
ومن هذه الأمور (١) تقرير الحكومة عوائد
مباني على هذه الدكاكين وتخصيها (٢)
ترخيص الحكومة للعلاك المجاورين بإنشاء محلات
تجارية ومخازن وغيره على الشارع كله (شارع
فؤاد الاول) حتى أصبح الشارع من الاحياء
التجارية واصبحت المباني فيه غير مقيدة بالشروط
التي تطالب الحكومة بتنفيذها ضد المستأنف ضده
« وحيث انه تبين من المستندات التي قدمها
المستأنف ضده واخصها الصورة الشمسية
للمحلات المجاورة ان المباني على جانبي الشارع
المذكور كلها شاهقة وعمارات للاستغلال بأسفلها
محلات تجارية ومخازن وغيره أو بعبارة اخرى
مخالفة للشروط التي تمسك بها الحكومة

« وحيث انه على فرض ان الحق لانزاع فى
وجوبه للحكومة فانه إزاء هذه الحالة التي سمحت
بها الحكومة لباقي الملاك المجاورين يكون من
غير العدل ازام المستأنف ضده وحده بإزالة
ما أحدثه من المحلات التجارية اذ يصبح الامر
موكولا لمحض تصرف الحكومة المطلق تهب
أمن تشاء وتحرم من تشاء وهي حالة لا يقرها
العدل الصحيح

« وحيث انه لذلك وللأسباب التي لا تخالفها
من حكم محكمة أول درجة يكون الحكم
المستأنف فى محله ويتعين تأييده

(استئناف مصلحة الاملاك ضد الخواجا انطون صيداوى
وحضر عنه الاستاذ عزيز مشرقى رقم ١٨٨٨ سنة ١٩٤٨ ق - رئاسة
وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندي بك وعلى حيدر
حجازى بك واحمد مختار بك مستشارين)

وعدم الاستمرار في دعوى إعادة البيع ووافقها على هذا الحاضر عن طالبة البيع .

«وحيث ان قاضى البيوع لم يقر هذا الطلب وقضى برفضه قائلاً أن المادة ٦١٣ مرافعات نصت على عدم قبول المزايدة في البيع الثانى من الراسى عليه المزداد الاول ولو بكفالة

» ومن حيث ان هذه الحالة ليست هى الحالة التى وصفها قاضى البيوع لان المستأنفة لم تطلب الدخول فى المزايدة بل طلبت عدم البيع بالمرّة لقيامها بدفع الثمن

» ومن حيث ان بيع العقار على ذمة الراسى عليه المزداد الذى لم يقيم بوفاء شروط البيع هو حق من حقوق ذوى الشأن فاهم استعماله ولهم العدول عنه . وبما أن طالبة البيع وافقت المستأنفة على عدم السير فى اجراءات البيع فيكون الحكم بالبيع بالرغم من هذا ومن دفع المستأنفة لباقي الثمن فى خزينة المحكمة فى غير محله فيتعين الغاؤه والحكم بتثبيت حكم مرسى المزداد الاول الصادر لمصاحبة المستأنفة

(استئناف الست أمينة أحمد على وحضر عنها الاستاذ ميشيل مسعد ضد الست خضرة جابر وآخرين رقم ٦٧٧ سنة ٤٩ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة مصطفى بك حنفى المستشار)

٢٠٨

٢٥ مايو سنة ١٩٣٢

اختصاص - تراب - العبرة - بجنسية المتوفى . المتوفى تابع للقضاء الاهلى . صفة الوارث لاقية لها . صفة طارئة لاقية لها المبدأ القانونى

من المبادئ المقررة أن لا تركة الابعد وفاء الدين والعبرة فى التركات بجنسية المتوفى فاذا كان المتوفى تابعا للقضاء الاهلى كانت التركة مصرية الجنس وحكم الوارث فى مثل هذه التركات هو حكم المصنفى فلا تؤثر صفته

الاجنية على الاختصاص خصوصاً اذا كانت طارئة بعد سير الخصومة أمام القضاء الاهلى بين ورثة كلهم تابعون له

(مادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المحكمة

» حيث ان الحكم المستأنف قضى بقبول الدفع الذى تمسك به وكيل الدكتور حسن بك سوفته زاده بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى وإلزام المدعين بالمصاريف والاعتاب مع أنه مسلم فى هذا الحكم وبين الخصوم ان الدعوى كانت معلقة أمام القضاء الاهلى أصلاً بين خصوم كلهم تابعين له وأن الدكتور سوفته زاده الذى اعتبره الحكم المستأنف تابعا للدولة اليونان لم يدخل فى الدعوى إلا متأخراً وبصفته وارثاً لاحد المتوفين التابع للقضاء الاهلى

» وحيث انه مع التسليم بتبعية الدكتور سوفته زاده لدولة اجنية الامر الذى ينازع فيه خصومه فى الدعوى فان الثابت من وقائع الدعوى أن الخصومة الاصلية تعلق فى وجه تركة حسن بك طاهر وهذه التركة مصرية اسلامية وسارت الخصومة سيراً طبيعياً من سنة ١٩١٢ أمام القضاء الاهلى حتى صدر فيها الحكم الابتدائى - ومن المبادئ المقررة أن لا تركة إلا بعد وفاء الدين وأن حكم الوارث فى مثل هذه التركات هو حكم المصنفى فلا تؤثر صفته الاجنبية الطارئة بعد سير الخصومة على الاختصاص وقد أقر القضاء المختلط هذا المبدأ وعليه يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاؤه (راجع حكم محكمة استئناف اسكندرية المختلطة الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٩٢٨ بمجموعة السنة الاربعين صحيفة ٣١٠) « وحيث ان موضوع الدعوى غير صالح

الراسى عليه المزداد الثمن في الخزينة ويوزع على الديانة فاذا خصم الراسى عليه المزداد جميع مبلغ الثمن من أصل مطلوبه بغير توزيع على أرباب الديون المسجلة وأصحاب الامتيازات المقررة على العين قبل رسو المزداد فيكون قد استفاد بقيمة التحسينات التي حصلت للعين كما أن المدين الأصلي قد استفاد بخصم قيمة هذه التحسينات من دينه

٢ - إذا رسا مزداد نصف منزل على الشيوع واستلمه الراسى عليه المزداد على المشاع . فلا يسقط هذا الاستلام حق الحبس الذي للمالك النصف الآخر مقابل التحسينات التي أحدثها مادام واضعاً يده على النصف المذكور شائعاً إذ المالك على المشاع يعتبر واضعاً يده على كل جزء من أجزاء العين حتى تحصل القسمة (المادتان ٦٠٥ و ٦٠٣ مدنى)

المحكمة

« حيث انه تبين من الاطلاع على الاوراق ان الاصلاحات التي حصلت في المنزل المتنازع عليه انما حصلت بناء على قرار صدر من المجلس البلدى بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٤ قاض بتكيس المنزل وقد أعلن هذا القرار للمالك في ٢ مارس سنة ١٩٢٥ وقد تمت هذه الاصلاحات بمعرفة المستأثفين في ٦ يونيه سنة ١٩٢٦ وصرفوا عليها مبلغ ٣٠٧٧٧ قرشاً كما هو ثابت من الكشف والشهادة المقدمين من المستأثفين والموقع عليها من المهندس الذى باشر عملية الاصلاح وذلك كله قبل رسو المزداد على المستأثف عليها الحاصل في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ » وحيث ان للمستأثف عليها لم تنكر على

للفصل فيه فيتعين إحالة القضية على محكمة مصر الابتدائية الاهلية لنظر موضوعها (استئناف ورثة المرحوم طنوس داود وحضر عنهم الاستاذ أميل بولاد ضد الست زينب هانم عمرو وآخرين وحضر عن الثالث الاستاذ مراد صليب رقم ١٣٣ سنة ٤٧ قضائية رئاسة عضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة وعمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٠٩

٢٦ مايو سنة ١٩٣٢

١ - حق الحبس - اجراء تحسينات - الحق قائم . ولولم يصدر حكم بالمصاريف . يسرى ضد المدين . وضد من يتلقى الحق عنه . مرسى مزداد جزء من منزل جرت فيه تحسينات . الزام الراسى عليه المزداد بدفع المصاريف قبل الاستلام .
٢ - حق الحبس - استلام الراسى عليه المزداد نصف منزل على المشاع . لا يسقط حق الحبس .

المبادئ القانونية

١ - يثبت حق الحبس لمن أوجد تحسينات في العين أو صرف عليها مصاريف ضرورية أو مصاريف لصيانتها ولولم يتحصل على حكم بهذه المصاريف وله أن يحتج به ضد المدين وضد كل شخص آخر يتلقى الملك عنه وذلك عند طلب استرداد العين التي تقرر عليها هذا الحق أو عند انتزاعها من تحت يد الدائن صاحب حق الامتياز

وعلى ذلك فليس لمن رسا عليه مزداد نصف منزل حصل فيه الاصلاح أن ينزع العين من تحت يد من أجرى التحسينات بل يحتج عليه بما كان يحتج به على المدين أصلاً بالتحسينات . ولا محل للقول بأن حكم مرسى المزداد يخلص العقار من كل الرهون التأمينية والامتيازات التي كان مثقلاً بها لأن محل ذلك أن يدفع

المستأقنين صرفهم هذه المبالغ ولكنها ترد دعواهم بأنها غير لازمة بها لأنها اشترت المنزل بالحالة التي هو عليها ولا يمكن ان يتولد للمستأقنين حق الحبس قبل ان يتحصلوا على حكم ضد شركائهم في المنزل وهم أولاد عمهم الذين تنازلوا عنهم بعد ان ادخلوهم في الدعوى

« وحيث ان المادة « ٦٠٣ » من القانون المدني صريحة في ان المبالغ المستحقة في مقابلة ما صرف لصيانة الشيء تكون مقدمة على جميع ماعداها من الديون كما ان المادة « ٦٠٥ » من القانون المذكور تعطى حق الحبس للدائن الذي له حق امتياز ولمن أوجد تحسناً في العين أو صرف عليها مصاريف ضرورية أو مصاريف لصيانتها وهذا الحق يثبت للدائن ولو لم يتحصل على حكم بهذه المصاريف وله أن يحتج به ضد المدين وضد كل شخص آخر تلقى الملك عنه وذلك عند طاب استرداد العين التي تقرر عليها هذا الحق أو عند انتزاعها من تحت يد الدائن صاحب حق الامتياز

« وحيث ان المستأنف عليها قد تحصات على حكم بمرسى مزاد نصف المنزل الذي حصل فيه الاصلاح واستلمته شائداً بمقتضى محضر التسليم الرقيم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ فبى بذلك تكون خليفة المدينين للمستأقنين ويصح الاحتجاج عليها بما كان يحتج به عليهم فيما لو أرادوا استلام حصتهم ولا عبرة بما ذهبت اليه محكمة أول درجة من أن حكم مرسى المزاد يخلص العقار من كل رهون التأمينية والامتيازات التي كان مثقلاً بها لأن محل ذلك أن يدفع الراسي عليه المزداد الثمن في الخزينة ويوزع على الديانة ولكن الحالة في هذه الدعوى غير ذلك اذ ان المستأنف عليها خصمت جميع مبلغ الثمن الراسي به المزداد من أصل مطلوبها بغير توزيع على أرباب

الديون المسجلة أصحاب الامتيازات المقررة على العين قبل رسو المزداد عايتها فتكون قد استفادت بقيمة التحسينات التي حصت للعين كما ان المدينين قد استفادوا أيضاً بنخصم قيمة هذه التحسينات من دينهم ولا يعترض على المستأقنين بتنازلهم عن المدينين أمام محكمة أول درجة لانه كان لهؤلاء المدينين أن يطلبوا بقاءهم في الدعوى ليدفعوا عن أنفسهم دعوى المستأقنين كما ان المستأنف عليها كان لها ان تملك ببقائهم فيها ليكون الحكم في مواجعتهم

« وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من أن حق المستأقنين في حبس العين قد سقط لخروج العين من تحت يدهم بحكم مرسى المزاد لا تأخذ به هذه المحكمة لأن استلام المستأنف عايتها لنصف المنزل حصل على المشاع ولا زال المستأنفون يملكون النصف الآخر على المشاع — والمالك على المشاع يعتبر انه واضعاً يده على كل جزء من أجزاء العين حتى تحصل القسمة » وحيث انه لهذه الاسباب ترى المحكمة ان المستأقنين محقون في طلباتهم ويتعين الحكم لهم بهذه الطابات

(استئناف الاستاذ احمد بك رأفت وآخرين ضد السيدة بنت عبد الرحمن اسماعيل وحضر عنها الاستاذ عبد الله فكرى خليل رقم ١٢٥ سنة ٤٨ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمود غالب بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٢١٠

٣٠ مايو سنة ١٩٣٢

حكر - تقديره . القاعده

المبدأ القانوني

يراعى في تقدير حق الحكر أن للبلدية عناصر ثلاثة . حق الاستعمال وحق الانتفاع وحق التصرف وأن للمحتكر الحقين الأولين وللوقف

الحق الأخير على اعتبار أن الوقف مالك للرقبة .
وعلى ذلك يصبح الوقف في حل من مطالبة
المحتكر بثلاث أجزائين المثل الحاضر الذي يجب
تقديره طبقاً للمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من كتاب
قدرى باشا

(مادتا ٣٣٦ و ٣٣٧ قدرى باشا)

المحكمة

« حيث عن الدفع المقدم من المستأنف بعدم
قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من وزارة
الأوقاف فهو في غير محله لأن وزارة الأوقاف
وإن حكم لها بطلباتها الاحتياطية إلا أن هذا
لا يفيد تنازلها عن طابعها الأصلي ولها الحق
قانوناً في التمسك به أمام هذه المحكمة عند رفع
الاستئناف منها بطريقة قانونية .

« وحيث أنه من جهة ما تمسك به المستأنف
من إعلان وزارة الأوقاف للحكم وعدم احتفاظها
فيه برفع الاستئناف بشأن الطلبات التي لم يقض
لها بها فإنه غير جدير بالقبول لأن الوزارة إنما
أرادت بذلك أن يقبل المستأنف ذلك الحكم
وأما المستأنف قد رفع استئنافاً أصلياً فهي في
حل من رفع استئنافها الفرعى حتى ولو أنها سبق
قبات الحكم طبقاً للمادة ٣٥٧ مرافعات

« وحيث أنه مما تقدم يكون الاستئناف
الفرعى مقبولا شكلاً أيضاً

« وحيث عن القاعدة القانونية التي تتبع
في تقدير قيمة الحكر فإن هذه المحكمة تقرر
القاعدة التي قررتها وزارة الأوقاف في هذا
الشأن سنة ١٩٢٦ على اعتبار أن الملكية عناصر
ثلاثة . حق الاستعمال وحق الانتفاع وحق
التصرف وإن المحتكر الحقيق الأول وللوقف
الحق الأخير على اعتبار الوقف مالاً للرقبة

وعلى ذلك يصبح الوقف في حل من مطالبة
المحتكر بثلاث أجزائين المثل الحاضر الذي يجب
تقديره طبقاً للمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من كتاب
قدرى باشا ولا ترى هذه المحكمة الأخذ بالطريقة
الأخرى التي ترجع إلى تقدير الأرض وقت
إنشاء الحكر وتقدير نسبة الحكر إليها ثم تقديرها
في الوقت الحاضر ورفع قيمة الحكر بنسبة
ما ارتفعت إليه قيمة الأرض إذ في الطريقة
الأولى تحقيق لقواعد الفقه المقررة في الحكر
وفي الثانية صعوبات عملية قد يستحيل معها
التقدير في أوقات مضت ومضت معها ظروفها الأولى
.....

« وحيث مما تقدم ومن باقى أسباب الحكم
الابتدائي يكون هذا الحكم في محله ويتعين
تأييده ورفض الاستئنافين الأصلي والفرعى .

(استئناف سيد أفندى على درويش وحضر عنه الاستاذ حسين
خليل ضد وزارة الأوقاف رقم ٥٠١ و ٥٨١ سنة ٤٩ قضائية
رئاسة وعنوية حضرات أصحاب السعادة والمنة محمد مصطفى
باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام
نغنى بك المستشارين)

٢١١

٣٠ مايو سنة ١٩٣٢

١- اختصاص المحاكم الأهلية . أمر إدارى . مخالفة وزارة

الزراعة للقوانين في تدخين الأشجار . دعوى
توضيحية . اختصاص المحاكم بنظرها .

٢- مسئولة . تدخين أشجار البساتين . عدم جواز مناقشة الآراء

الفنية لوزارة الزراعة . اقتصار البحث على مخالفة
لوائحها ومنشوراتها

٣- إثبات صور مستندات . جهة حكومية . مستند ليس من

الأوراق العامة . وجوب تقديم الأصل
والإكانت الصورة لقيمة لها ضد الجهة الحكومية

المبادئ القانونية

١- تختص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى التي

رفعها أحد الأفراد ضد الحكومة لمطالبتها

بتعويض الضرر الذي يدعيه ناشئاً عن عملية تدخين وزارة الزراعة أشجار بستانه بكيفية مخالفة للقوانين واللوائح وبارتكابها خطأ في عملها الفني بأجراء التدخين في ظروف غير ملائمة وبطريقة معيبة أدت إلى حرق الأشجار واتلاف ثمارها. إذ أن البحث فيما إذا كانت الاجراءات الادارية مخالفة أو مطابقة للقانون هو أمر موضوعي يجب فيه على المحكمة أن تستعرض وقائع القضية وما يدلى به كل طرف من الحجج والبراهين لتأييد دفاعه حتى تتوصل بعد البحث للحكم في ما إذا كانت دعوى التعويض على أساس أم لا .

٢- تقوم وزارة الزراعة أثناء عملية التدخين بتنفيذ القوانين العامة مسترشدة بالآراء الفنية والتطورات العالمية وليس للمحاكم أن تتعرض لتعليقاتها الفنية حتى لو ظهر أن رأيها الفني كان خاطئاً إذ لو سارت المحاكم بتعقب آرائها الفنية لما استطاعت أن ترعى الشؤون الزراعية وعلى ذلك فلا مسئولية على وزارة الزراعة الا اذا قام الدليل على أن عملها الذي سبب الضرر إنما كان عملاً مبنيًا على مخالفة القوانين والأوامر واللوائح ، فاذا تبين من المباحث التي أجرتها المحكمة أن الوزارة لم تخالف في سلطتها الادارية العامة القوانين واللوائح والمنشورات التي أصدرتها فضلاً عن أنه لم يثبت أي خطأ في أعمالها الفنية وفي المباحث الأولية التي أجرتها بخصوص تدخين أشجار البستان كانت دعوى التعويض من غير أساس

(٣) من المسلم به قانوناً أنه لا يجوز إلزام الخصم

بتقديم مستند ضد نفسه فاذا قدم أحداً أفراد أثناء نزاعه مع وزارة الزراعة صورة لتحقيق اداری في شكوى مقدمة منه بزعم أنها أجرتة وجاء مثبتاً لدعواه ولم تقر الوزارة الصورة المقدمة ولم يقدم أصلها وجب استبعاد الصورة المذكورة خصوصاً وأن مثل هذا المستند ليس من الأوراق العامة الجائز الاطلاع عليها لكل من شاء بل هو من الأوراق الخاصة للمصلحة التي لها تمام الحرية في تقديمه أو الامتناع عن ذلك

(مادتا ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم ١٥١١ مدني أهلي)

المحكمة

عن الرفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى « حيث أن وزارة الزراعة دفعت بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ارتكاباً على أن عملها الاداري الخاص بتدخين اشجار البساتين اجباري فني داخل في سلطتها الادارية العامة لا مخالفة فيه للقانون. » وحيث ان الدعوى التي رفعت من المستأنف عليه تتضمن مطالبة الحكومة بتعويض الضرر الذي يدعيه ناشئاً عن عملية تدخين وزارة الزراعة اشجار بستانه بكيفية مخالفة للقوانين واللوائح وبارتكابها خطأ في عملها الفني بأجراء التدخين في ظروف غير ملائمة وبطريقة معيبة أدت الى حرق الاشجار واتلاف ثمارها

« وحيث انه بمقتضى نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادر بها الأمر العالي المؤرخ ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ تختص هذه المحاكم بالحكم في كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضييعات ناشئة عن اجراءات ادارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية

« وحيث ان البحث فيما اذا كانت الاجراءات الادارية مخالفة أو مطابقة للقانون هو أمر موضوعي يجب فيه على المحكمة أن تستعرض وقائع القضية وما يدلى به كل طرف من الحجج والبراهين لتأييد دفاعه حتى تتوصل بعد البحث للحكم اذا كانت دعوى التعويض على أساس أم لا

» وحيث انه مع وجود النزاع القائم بين الطرفين ودعوى المستأنف عليه بارتكاب الحكومة خطأ ومخالفة ادارية يتعين بلا شك بحث موضوع القضية ومتى رفعت على هذا الأساس يكون الدفع المقدم من الحكومة غير مقبول ويجب رفضه مع القضاء باختصاص المحكمة بنظر الدعوى

عن الموضوع

« وحيث انه لا نزاع بمقتضى نصوص القانون رقم ١٦ سنة ١٩١٦ واخصها المادة ٩ في ان تدخين اشجار البساتين أمر اجباري وتقوم به وزارة الزراعة لخدمة الزراعة والمزارعين لوقاية اشجار الفاكهة وكما يتبين من آخر مادة في ذلك القانون أن وزير الزراعة هو المكلف بتنفيذه وكما يتبين أيضا منه ما يترتب على عدم مراعاة احكامه وقوع المخالفة واصدار الحكم من القضاء بالعقاب وتنفيذه ضد صاحب البستان (مادة ٢٠ من القانون المذكور) وفي هذا ما يدل على ان عمل الوزارة اداري تقوم به تنفيذا للقانون وداخل في سلطتها الادارية للمصلحة العامة.

» وحيث ان الحكم المستأنف أيدها المبدأ وقرر ضمن أسبابه ان وزارة الزراعة انما تقوم اثناء عملية التدخين بتنفيذ القوانين العامة مستشهدة بالأراء الفنية والتطورات العالمية وليس للمحاكم ان تتعرض لتعليماتها الفنية حتى لو ظهر ان رأيها الفني كان خاطئا اذ لو سارت المحاكم بتعقب آراءها الفنية لما استطاعت ان ترعى الشؤون الزراعية

وان لامسؤولية على وزارة الزراعة الا اذا قام الدليل على ان عملها الذي سبب الضرر انما كان عملا مبنيا على مخالفة القوانين والأوامر واللوائح وهذا الحكم لم يطعن فيه المستأنف عليه بل قبله.

» وحيث ان هذه المحكمة توافق على هذا المبدأ تطبيقا لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم السالف ذكرها التي لا ترتب المسؤولية على السلطة الادارية بالتضمنات الا اذا خالفت القوانين.

» وحيث ان الحكم المستأنف ارتكن على تقرير الخبير بأن الضرر الذي أصاب أشجار المستأنف عليه كان من وراء مخالفة تعليمات الوزارة المثبتة بنشرة مطبوعة قدمت له من وزارة الزراعة فتكون اذن مسؤولا لمخالفتها تعليماتها اثناء اجراء عملية التبخير

» وحيث انه بالرجوع الى تقرير الخبير الذي ارتكنت عليه محكمة أول درجة تبين منه أن الخبير اطلع على تعليمات وزارة الزراعة بتدخين الاشجار بغاز حامض الايدروسباتيك المدونة بالكتاب المطبوع بالمطبعة الأميرية في سنة ١٩٢٧ وعلم أنه من مقتضاها يجب على عمال الوزارة أن يفحصوا البساتين قبل تدخينها ويقدموا تقريراً شهرياً عن أعمال فحصهم ولهم رؤساء يراجعون هذه التقارير كما وأن عليهم أن يثبتوا في هذه المحاضر حالة الأشجار ان كانت تم عن ضعف طبيعي أو غير ذلك ويحجروا محاضراً يومية بأعمالهم وقد فرضت هذه التعليمات ابتداء التدخين عقب غروب الشمس مباشرة متى كانت درجة الحرارة موافقة لذلك — وجعلت التدخين في النهار أمره موكولا الى القسم الذي يصدر تعليماته في هذا الشأن (صحيفة ٣٢ بند ٢) كما فرضت هذه التعليمات وقت العمل في أحوال معينة (صحيفة ٣٣) الى آخر ما هو مذكور فيها من اعطاء العمال الآلات اللازمة لرصد الظروف الجوية لمعرفة

درجة الرطوبة والحرارة وغير ذلك من أحوال الطقس التي لها أهمية عظيمة في نجاح عملية التدخين بدون ضرر وبيان ما يلزم لذلك في التقارير التي يحررونها كما هو مذكور في التعليمات المدونة في الكتاب المودع في القضية وأشير إليها في التقرير ثم ذكر الخبير في تقريره بعد سرد هذه التعليمات أنه ظهر له من نتيجة معایناته على أشجار البرتقال موضوع الدعوى وعددها ٨٨٥ شجرة أنه حصل لها ضرر من عملية التدخين التي أجريت لها في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ بواسطة عمال وزارة الزراعة وإن هذا الضرر يمكن إرجاعه إلى ارتفاع درجة حرارة الجو وزيادة رطوبته أو هبوب الرياح الشديدة التي تغير وضع الخيمة التي بها الغاز أو إلى شدة عطش النبات واحتياجه إلى الماء . وقد رجح الخبير رأيه في أن سبب الضرر يرجع إلى ارتفاع درجة الحرارة وقت التدخين ارتكنا على صورة تقرير قدمها له المستأنف عليه ومنسوب صدورهما من عمال الوزارة لها بنتيجة تحقيق شكوى المستأنف عليه إداريا وتتضمن هذه الصورة أن السبب في حصول الضرر ارتفاع درجة الحرارة لحصول التدخين في ساعة مبكرة قريبة من وسط النهار مخالفة للتعليمات المطبوعة في كتاب الوزارة التي تقضى بالتدخين ابتداء من الغروب . « وحيث أن الوزارة لم تهر هذه الصورة وطلبت استبعادها ارتكنا على أنه ليس للخصم أن يستعمل مناورات الغرض منها الوصول بطريق غير مباشر إلى ما حرمة القانون بطريق مباشر « وحيث أن الصورة التي أشار إليها الخبير وتمسك بها المستأنف عليه لا قيمة لها قانونا مع عدم تقديم الأصل . ومن المسلم به قانونا أنه لا يجوز إلزام الخصم بتقديم مستند ضد نفسه وما لاشك فيه أن مثل هذا المستند ليس من الأوراق

العامة الجائز الاطلاع عليها لكل من شاء بل هو من الأوراق الخاصة للمصلحة التي لها تمام الحرية في تقديمه أو الامتناع عن ذلك « وحيث أن أصل التقرير المدعى به لم يقدم في الدعوى ولم تهر الحكومة الصورة المودعة . فالواجب قانوناً على المستأنف عليه وهو مدع أن يثبت دعواه ويتعين إذن مع استبعاد الصورة التي ارتكن عليها الخبير في تقريره بحث جميع وقائع القضية للفصل فيما إذا كانت وقعت مخالفة إدارية للقوانين طبقاً لنفس المبدأ الذي قرره الحكم المستأنف . « وحيث أنه ثابت من تعليمات وزارة الزراعة التي أشار إليها الخبير في تقريره ومدونة في الكتاب المودع في القضية صحيفة ٣٢ أن التدخين يبدأ عقب غروب الشمس مباشرة متى كانت درجة الحرارة موافقة لذلك . أما التدخين في النهار فأمره موكول إلى القسم ونتيجة أبحاثه ولمصدر التعليمات في هذا الشأن في مواعيدها وتبين من ذلك أن التدخين وقت النهار غير ممنوع وتقضى التعليمات أن أمره موكول إلى أبحاث القسم الفني لوزارة الزراعة وعلى حسب ما يصدره من التعاليم في هذا الشأن في مواعيدها فهو صاحب السلطة في تقدير ظروف التدخين نهارا حسب نتيجة أبحاثه « وحيث أنه ثابت من مستندات الدعوى أن القسم الفني لوزارة الزراعة أجرى هذه المباحث وأصدر تعليمات بالمشور مستند نمرة ٢ حافظة ثانية من مستندات الحكومة تاريخه ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ببيان التعليمات الخاصة بإجراء عملية التدخين نهارا ابتداء من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بمراعاة درجات الحرارة المبينة بها وثابت أيضاً من كشف العمل الخاص بتدخين أشجار المستأنف عليه مستند نمرة ١ المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ومبينة فيه ساعات العمل نهارا وبعد الغروب

ودرجة الحرارة والرطوبة والحساب طبقا لتعليمات القسم الفنى لوزارة الزراعة ولم تقدم من قبل المستأنف عليه ما يدل على مخالفة هذه التعليمات بل تبين من مراجعة مذكرته أمام هذه المحكمة أنه لم يتعرض مطلقا لمناقشة هذا التقرير وتطبيقه على التعليمات مما يدل على عدم وجود أى مخالفة ما وثبت من جهة أخرى من تقرير مفتش لجان التدخين المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أى قبل تدخين معظم الاشجار ان أوراقها تتساقط ومن باقى الكشوف المقدمة على المحافظة ان التدخين فى السنوات السابقة حصل بذات الطريقة وفى نفس الوقت من النهار ولم يحصل ضرر وقد حصل فى السنة الأخيرة بعد السنة موضوع الدعوى وفى وقت مماثل ولم يتظلم المستأنف عليه

« وحيث انه فضلا عما تقدم فقد تبين من مستندات الحكومة أن قد تساقطت أوراق اشجار البستان فى سنة ١٩٣١ ولم تدخن نهارا وتساقطت أوراق اشجار دخنت بعد الغروب مما ينفي صلة سقوط الأوراق بالتدخين كما تمسكت بذلك الحكومة فى دفاعها المقدم بمذكراتها أمام هذه المحكمة ولم يتعرض المستأنف عليه للمناقشة فى هذه المستندات مما يدل على أنه مقتنع بصحة هذه الوقائع ويكون ما دفعت به الوزارة اذن من أن الضرر راجع الى اسباب فسيولوجية والى طبيعة تربة الأرض وكونها رملية تتسرب منها المياه بسهولة مقبولا وفى هذا ما يعزز رأى الخبير فى تقريره من احتمال حصول الضرر من شدة عطش النبات واحتياجه الى الماء ولم يقدّم الدليل على ما يخالف ذلك

« وحيث انه تبين مما تقدم جميعه أن وزارة الزراعة لم تخالف فى سلطتها الادارية العامة القوانين

فضلا عن أنه لم يثبت للمحكمة أى خطأ فى أعمالها الفنية وفى المباحث التى أجرتها خاصة بتدخين أشجار البستان موضوع الدعوى ومن ثم تكون دعوى التعويض على غير أساس ويجب رفضها والغاء الحكم المستأنف ولا محل اذن لبحث قيمة الضرر (استئناف وزارة الزراعة ضد محمدافدى بركات وحضر عنه الاستاذ موريس اركش رقم ٤٦٢ سنة ٤٩ق - رئاسة وعضوية أصحاب العادة والعزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذفى بك مستشارين)

٢١٢

١٣ يونيه سنة ١٩٣٢

١- احالة على المعلن - تفسير مجلس الوزراء المادة الثامنة من قانون سنة ١٩٠٩. تفسير خارج عن حدود اختصاص مجلس الوزراء.

٢- احالة على المعلن - سن الموظف . قانون سنة ١٩٢٩ . تحديد السن بشهادة الميلاد أو صورتها عند عدمها بالقومسيون . عدم جواز الطعن فى تقدير القومسيون . عدم تحديد وقت الطعن فى تقدير القومسيون . اعمال الحكومة فى ابلاغ الموظفما استقر عليه رأيا بشأنه . لا يجعل الموظف عاجزا عن اثبات سنه . مسؤولية الحكومة بالتعويض.

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء محكمة الاستئناف على اعتبار أن القرار الذى أصدره مجلس الوزراء فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ « والذى حدد به ميعاد ستة شهور لتقديم شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمى بالسن القانونية والا وجب الأخذ حتما بتقدير القومسيون الطبي » قرار خارج عن الحدود التى فوض فيها الشارع لمجلس الوزراء تفسير قانون المعاشات الصادر فى سنة ١٩٠٩ (مادة ٧١) واعتبر تحديد مدة لتقديم الورقة الرسمية بالسن القانونية تحديدا خارجا عن التفويض التشريعى الذى يجب أن يكون منصرفا الى تفسير الغامض وأيضاح المبهم لا الى وضع تشريع جديد (راجع

وقع من أحد الجانبين وجب على ذلك الجانب تحمل نتيجة إهماله .

فاذا ظهر من الوقائع أن الحكومة تكاثبت مع الموظف بشأن إثبات سنه ولما أدلى إليها بيانات لم تفد هذه البيانات في الاستدلال على سنه الصحيح ولكنها لم تخبره بما أثبتته بحجها في هذا الشأن وكانت النتيجة سلبية فيه مع أنها لو كانت أخبرته لكان من المحتمل أن يدلي إليها بالبيانات التي استطاع هو بها أخيراً الحصول على معرفة سنه الحقيقي وما دامت لم تفعل ذلك في وقتها فانها لم تتمكن من تقديم المستند الرسمي الدال على سنه، وعلى ذلك فلا يمكن أن تتوفر في هذه الحالة بالذات حالة العجز عن تقديم هذا المستند . ومتى أثبت الموظف السن بمستند رسمي تعين القضاء بتصحيح عمل الحكومة من حيث تقدير المعاش والزامها بتعويض مقابل حرمانه من الفرق بين المعاش الذي تقاضاه وبين مرتبه لغاية تاريخ إحالته على المعاش طبقاً لتقدير السن الصحيح (قانون معاشات سنة ١٩٢٩ مادة ٨)

المحكمة

« حيث انه لما التحق الدكتور اسماعيل بخدمة الحكومة فقد رت سنه بمعرفة القومسيون الطبي بمقدار ٢٧ سنة وذلك بتاريخ أكتوبر سنة ١٨٩٦ لعدم تقديمه لشهادة الميلاد أو لمستخرج رسمي بسنه » وحيث ان الحكومة طلبت منه بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بأن يقدم شهادة ميلاده وعند عدم إمكان تقديمها عليه ان يفيد الحكومة عن جهة ميلاده واسم والده . وقد أجاب على ذلك بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بعدم وجود شهادة الميلاد

الحكم في القضية نمرة ١٠٢٩ و ١٩١١ سنة ٤٦ قضائية)

٢- بمقارنة المادة الثامنة من قانون معاشات سنة ١٩٠٩ بالمادة الثامنة من قانون سنة ١٩٢٩ يتضح أن الشارع في سنة ١٩٢٩ نقل المادة بذاتها وأضاف عليها هذه الجملة « ولا يجوز الطعن في التقدير بهذه الطريقة (أي بمعرفة القومسيون أو طبيين مستخدمين) بحال من الأحوال » ولم يحدد وقتاً معيناً يسقط فيه حق الطعن في تقدير السن كما حاول ذلك مجلس الوزراء سنة ١٩٢٧ وعلى ذلك ومتى ظهر أن الشارع أراد بهذه المادة تحديد السن أما بشهادة الميلاد أو صورتها وعند عدم الامكان بتقدير القومسيون فانه يجب حينئذ أن يراعى هنا بأن الشارع لم يحرم الموظف من إثبات سنه بأحدى هاتين الطريقتين فاذا استحال عليه تقديم شهادة الميلاد أو صورتها تعين حتماً الأخذ بتقدير القومسيون الطبي ولا يجوز اذن الطعن في التقدير بهذه الطريقة بحال من الأحوال، وعلى ذلك فاذا ثبت أن الإهمال في إثبات السن إنما هو آت من جانب الموظف فعليه هو أن يتحمل تبعه خطأه فلا يؤخذ بشهادة الميلاد إذا قدمها في وقت فات أثره القانوني ولما كان الشارع سنة ١٩٢٩ لم يحدد وقتاً معيناً يزول فيه الطعن على تقدير السن بالكيفية المبينة بصدر المادة (٨) فإن القضاء لا يملك من جانبه تحديد ذلك الوقت لأن الامر فيه يرجع للشارع ذاته . وعلى ذلك يرجع في الأخذ بقاعدة عدم جواز الطعن في تقدير سن الموظف الى كل حالة خاصة بظروفها وملا بساتها المتعلقة بها . فاذا ما تبين من ظروف كل حالة أن اهمالا

لديه وأنه مولود بالاسكندرية وان اسم ابيه عبد المجيد أفندى اسماعيل

« وحيث ان الحكومة طلبت الى دار المحفوظات المصرية في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بيان تاريخ ميلاد الدكتور اسماعيل بناء على البيانات المقدمة منه فأجابت دار المحفوظات بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٩ بعدم امكان الاستدلال عن اسم اسماعيل أفندى عبد المجيد اسماعيل

« وحيث ان الحكومة لم تبلغ من ذلك الحين هذه النتيجة السلبية في البحث الى الدكتور اسماعيل المستأنف عليه حتى يعمل على جمع الاستدلالات التي يمكن أن تكون لديه لسهولة البحث على اسمه بلفظ مواليد الاسكندرية بل ذات ساكنة حتى كتبت له بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٩ اخطاراً بأنه سيحال على المعاش لانه سيبلغ السن القانونية في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩ طبقاً للمادة ٨ من قانون المعاشات الأخير الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ رقم ٣٧ وذلك بالرجوع إلى تقدير سنة بمعرفة القومسون الطبي المؤرخ اكتوبر سنة ١٨٩٦ السابق ذكره ولعدم وجود شهادة ميلاده أو مستخرج رسمي بسنه « وحيث ان الدكتور عقب ذلك وقبل صدور القرار باحاليته إلى المعاش في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ قدم بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٩ شكوى للحكومة ومعها مستخرج رسمي بسنه مؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ وطلب اليها النظر في أمر تاريخ احواله على المعاش (انظر مذكرة الحكومة بمحكمة أول درجة صفحة ٣ في وسطها) . لانه بهذا السند الرسمي الأخير يبلغ السن القانونية للاطالة على المعاش في ١٧ مايو سنة ١٩٣٠

« وحيث ان الحكومة لم تلتفت إلى قوله ومسنده وحواله إلى المعاش في ٢٤ سبتمبر سنة

١٩٢٩ فرقع هذه الدعوى يطلب الحكم له بتعويض مبلغ ١١٥ جنيهاً و ٣١ مايلاً وتعديل معاشه من ٣١ جنيهاً و ٥٦٧ مايلاً إلى ٣٤ جنيهاً و ٨٠ مايلاً « وحيث ان النزاع بين طرفي الدعوى ينحصر في مسألتين أولاً - هل المستخرج الرسمي المؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ المقدم من الدكتور اسماعيل هو له ام لا . ثانياً - هل المادة ٨ من قانون معاشات سنة ١٩٢٩ تبيح له تقدير سنة بالطريقة السابقة أم هي لا تحيز له تقديم مستخرج رسمي بسنه بعد صدور قرار القومسيون الطبي في اكتوبر سنة ١٨٩٦ بتقدير سنة

عن المسألة الأولى

« حيث ان كلام من الاشهاد الشرعي المؤرخ سبتمبر سنة ١٩٢٩ والاعلام الشرعي المؤرخ مايو سنة ١٩٣١ وعقدى الشراء الصادرين الى والده سنة ١٢٩٣ هجرية تقطع بأن المستخرج الرسمي المؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ الخاص بتقدير سن المستأنف عليه هو له ولا محاله ولم يتقدم من الحكومة ما يدحض من صحة هذه المستندات المذكورة لأنه وان كان قد التحق المستأنف عليه بخدمة الحكومة باسم اسماعيل فهمي ولم ترد كلمة فهمي بالمستخرج الرسمي الا انه ثامت من الاشهاد والاعلام الشرعي أن لقب فهمي كان للمستأنف عليه من طريق الشهرة وان المستأنف عليه هو هو ابن عبد المجيد أفندى اسماعيل السيد على الصياد كما اثبت ذلك السندان المشار اليهما والمؤرخ أحدهما تاريخاً رسمياً في سنة ١٢٩٣ هجرية .

« وحيث مما تقدم يتبين أن المستخرج الرسمي المؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ بتحديد سن ميلاد المستأنف عليه هو له وليس لغيره . وعلى

ذلك يكون التاريخ الذي يجب ان يحال فيه الى المعاش هو ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ ل ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ كما ذهبت اليه الحكومة

على المسألة الثانية

« وحيث عن تفسير المادة ٨ من قانون المعاشات سنة ١٩٠٩ وهل هي تبيح للموظف تقديم شهادة ميلاده أو مستخرج رسمي بميلاده قبل حالته على المعاش في أى وقت دون تحديد ميعاد معين يسقط حقه فيه . أو هي لا تبيح له ذلك وان تقدير القومسيون الطبي عند عدم تقديم ورقة رسمية بالسن هو النافذ وانه لا يجوز بحال الطعن فيه ولو بتقديم ورقة رسمية بالسن بعد تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي . وذلك قبل الاحالة الى المعاش

« وحيث انه قبل صدور قانون معاشات سنة ١٩٢٩ كان القانون المعمول به للمعاشات هو قانون سنة ١٩٠٩ وقررت المادة ٨ منه مايتى « يعتمد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد أو على مستخرج رسمي من دفتر قيد المواليد وفي حالة عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين يكون تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالاسكندرية أو بمعرفة طبيبين مستخدمين في الحكومة مندوبين لهذا الغرض في المديريات والمحافظات » « وحيث ان المادة المذكورة لما كانت قد أثارت خلافا بين أهل النظر بشأن تفسيرها وتحديد المعنى المستفاد منها وكانت المادة ٧١ قد نصت على انه « يعرض وزير المالية على مجلس الوزراء الأحوال التي يظهر له انها تستدعى تفسير الأحكام هذا القانون وتفسير مجلس الوزراء ينشر في الجريدة الرسمية ويعتبر تفسيراً تشريعياً ويكون العمل به واجباً » فقد اصدر مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ قراراً لنشر بالجريدة الرسمية حدد ميعاد ستة شهور لتقديم شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي بالسن القانونية والا وجب الأخذ حتماً بتقدير القومسيون الطبي « وحيث ان قضاء محكمة الاستئناف قضى بشأن قرار مجلس الوزراء المتقدم ان قراره خارج عن الحدود التي فوض فيها الشارع له تفسير قانون المعاشات المذكور الصادر في سنة ١٩٠٩ واعتبر تحديد مدة لتقديم الورقة الرسمية بالسن القانونية تحديداً خارجاً عن التفويض التشريعي الذي يجب أن يكون منصرفاً الى تفسير الغامض وإيضاح المبهم لا الى وضع تشريع جديد » انظر حكم محكمة استئناف مصر الصادر بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٣٠ في القضية المقيمة بمجدول المحكمة تحت رقم ١٠٢٩ سنة ٤٦ — ٣٧١ سنة ٤٧ قضائية بشأن النزاع بين عزيز بك يوسف ووزارة المالية والحقانية « وحيث ان الشارع عندما وضع قانون معاشات سنة ١٩٢٩ قرر بالمادة ٨ منه مايتى : « يعتمد في تقدير سن الموظفين والمستخدمين على شهادة الميلاد أو على مستخرج رسمي من دفتر قيد المواليد . وفي حالة عدم امكان الحصول على احدى هاتين الشهادتين يكون تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي بالقاهرة أو بالاسكندرية أو بمعرفة طبيبين مستخدمين في الحكومة مندوبين لهذا الغرض في المديريات والمحافظات . ولا يجوز الطعن في التقدير بهذه الطريقة بحال من الأحوال » « وحيث انه بمقارنة المادة ٨ سنة ١٩٠٩ بالمادة ٨ سنة ١٩٢٩ يرى ان الشارع سنة ١٩٢٩ نقل المادة بذاتها وأضاف عاينها هذه الجملة « ولا يجوز الطعن في التقدير بهذه الطريقة بحال من الأحوال » ولم يحدد وقتاً معيناً يسقط فيه حق الطعن في تقدير السن كما حاول ذلك مجلس الوزراء سنة ١٩٢٧

الطبي في حالة عجزه عن تقديم شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية بسنه . اذ يصبح أمر التقدير في هذه الحالة راجعا ولا محالة الى تقدير القومسيون الطبي . وهو ذلك التقدير الذي اطمأنت اليه الحكومة في تنظيم أمورها وشؤونها المالية لمعرفة التواريخ الصحيحة لاحالة الموظفين على المعاش ولا يجوز في هذه الحالة للموظف الطعن في تقدير سنه بأي صورة ما لأنه وان كان المعول عليه في الأصل في تقدير السن شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية . وأنه لا يلجأ الى تقدير القومسيون الطبي الا عند عدم امكان تقديم شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية الا انه اذا ثبت بأن الإهمال في اثبات السن انما هو آت من جانب الموظف فماليه هو ان يتحمل تبعه خطؤه . فلا يؤخذ بشهادة الميلاد اذا قدمها في وقت فات اثره القانوني وهذا هو ما سبق أن حكمت به هذه المحكمة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ في القضية رقم ٤٦ سنة ٤٩ قضائية في استئناف عبد المجيد افندي احمد حسن ضد وزارتي المالية والحقانية . اذ لا يمكن بعد تنظيم السجلات الخاصة بالموظفين وتعيين تواريخ الاحالة على المعاش وتنظيم امور الدولة على قاعدة هذه السجلات أن يأتي الموظف بعد ذلك كله ويستند الى شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية ويقدمها في وقت فات أوانه بفعله هو وبإهماله وعليه في هذه الحالة أن يتحمل نتيجة إهماله ولا يجوز تحميل الحكومة بإهماله هو .

« وحيث ولم يحدد الشارع سنة ١٩٢٩ وقتا معيناً يزول فيه الطعن على تقدير السن بالكيفية المبينة بصدر المادة ٨ . فان القضاء لا يملك من جانبه تحديد ذلك الوقت لأن الأمر فيه يرجع للشارع ذاته . وعلى ذلك يرجع في الأخذ بقاعدة عدم جواز الطعن في تقدير سن الموظف الى

« وحيث انه يستفاد من المادة ٨ سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩٢٩ وفي ضوء الأصول العامة للقانون أن الموظف وإن كان في علاقته مع الحكومة وقت دخوله الخدمة انما يتعاقد تعاقدًا خاصًا له خصائصه بالرجوع الى القانون العام droit public ولا يعتبر التعاقد تعاقدًا مدنيًا خاضعًا لأحكام القانون المدني الصرف . وأنه لا بد من تقدير سنه وقت استخدامه لتقدير أهلية التوظيف بالسن الإدارية وهي ١٨ سنة ولذا يكشف عليه طبيباً ويقدر سنه تقديراً تقريبياً يرجع في تحديده تحديداً صحيحاً فيما بعد إلى شهادة الميلاد أو صورتها الرسمية عند تعذر تقديرها وقت التحاقه بالخدمة وهذا حتى تنظم الحكومة من أمورها وتعد سجلات التوظيف بما يتفق مع الواقع وبما يتفق مع نظمها وأخصها الميزانية لمعرفة تواريخ الاحالة على المعاش وتنظيم أمور الخدمة في إحلال الخارجين بآخرين إلا أنه يجب مع ذلك كله الايسار في تفسير القوانين الإدارية بطريقة تلحق الضرر بالحقوق المقررة بنفس هذه القوانين الإدارية وبالأصول العامة للقانون العام . وعلى ذلك متى ظهر بأن الشارع بالمادة ٨ سنة ١٩٢٩ أراد تحديد السن إما بشهادة الميلاد أو صورتها وعند عدم الامكان بتقدير القومسيون الطبي . فانه يجب حينئذ أن يراعى هنا بأن الشارع لم يحرم الموظف من اثبات سنه بإحدى هاتين الطريقتين فاذا استحال عليه تقديم شهادة الميلاد أو صورتها تعين حتماً الأخذ بتقدير القومسيون الطبي ولا يجوز اذن الطعن في التقدير بهذه الطريقة بحال من الأحوال

« وحيث انه يستفاد في الواقع من عبارة « ولا يجوز الطعن في التقدير بهذه الطريقة بحال من الأحوال » أنها تنصرف حقيقة الى عدم قبول الطعن من الموظف في تقدير سنه بمعرفة القومسيون

رسمى تعين حينئذ على القضاء تصحيح عملها من حيث تقدير المعاش والزامها بتعويض مقابل حرمانه من الفرق بين المعاش الذى تقاضاه وبين مرتبه لغاية تاريخ إحالته على المعاش طبقاً لتقدير السن الصحيح « وحيث ان الحكومة لم تعارض فى التقدير الذى تقدر به معاش المستأنف عليه تقدير يرجع إلى التاريخ الصحيح لأحواله إلى المعاش » وحيث ان التعويض الذى يطلبه المستأنف عليه والخاص بالفرق بين معاشه الذى يتقاضاه ومرتبه لغاية إحالته إلى المعاش طبقاً للسن الصحيح هو فى محله أيضاً لأنه تعويض فى مقابل ما أصابه من الضرر بفعل المستأنفين ولا ينظر فيه إلى أن الموظف كان يشتغل فى هذه الفترة أم لا . لأنه لم يخرج من الخدمة الا بفعل الحكومة وقت أن كان يؤدي عمله وقت أن طعن فى تقدير القومسيون الطبي لسنه (استئناف وزارى الداخلى والمالية ضد الدكتور اسماعيل بك فهدى وحضرته الاستاذ بسطا شكري رقم ٦٢٦ سنة ١٩٤٩ ق- بالهيئة السابقة)

كل حالة خاصة بظروفها وملابساتها المتعلقة بها فاذا ماتين من ظروف كل حالة أن اهمالا وقع من أحد الجانبين وجب على ذلك الجانب تحمل نتيجة اهماله أخذا بالقواعد العامة .

« وحيث انه ثبت فى صدر الحكم من الوقائع الخاصة بالدعوى الحاضرة أن الحكومة تكاثبت مع المستأنف عليه بشأن إثبات سنه وما أدلى إليها ببياناته ولم تقد هذه البيانات فى الاستدلال على سنه الصحيح فانها لم تخبره بما أثبتته بحجتها فى هذا الشأن وكانت النتيجة سلبية فيه إذ لو كانت أخبرته لكان من المحتمل أن يدلى إليها بالبيانات التى استطاع هو بها أخيراً الحصول على معرفة سنه الحقيقي وأما ولم تفعل الحكومة ذلك فى وقتها فانها لم تمكن المستأنف عليه من تقديم المستند الرسمى الدال على سنه فلم تتوفر فى القضية اذن حالة المعجز عن تقديم هذا المستند . ومتى قد ثبت السن بمستند

قضايا المحاكم الكلية

المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به .

« وحيث فوق ذلك فإنه لا يصح الاخذ بما دفع به المستأنف (المشتري) من أنه لا محل لدعوى الشفعة من جانب الشفيعه الست زايده مادام المشفوع ضده والشفيع جارين للعقار المشفوع فيه أخذاً بما ذهب إليه بعض أحكام القضاء المصرى (أنظر على الأخص حكم محكمة استئناف اسيوط فى ٣ مارس سنة ١٩٢٧ مجلة المحاماة المجلد ٧ ص ٨١٤ رقم ٤٧٤) وإذا كانت هذه المحكمة لا تقر هذا المذهب القضائى فانها تقر المذهب العكسى له والذى قضى بمجواز الشفعة فى حالة تراحم الجارين المشتري والشفيع وأخذ به

٢١٣

محكمة مصر الكلية الاهلية

٣٠ ابريل سنة ١٩٣٠

شفعة - جيران . أحدم مشتر - جوازم مع تراحمهم

المبدأ القانونى

الشفعة جائزة اذا تراحم الجيران وكان أحدم مشترياً لأن حق الشفعة للجار مقرر بقانون الشفعة بالمادة الأولى منه . ولأنه حق لا يصح أن يزول إلا بنص صريح أو برغبة صاحبه . وحيث لا نص ولا رغبة فلا سقوط . ولأن المادة ٨ من قانون الشفعة تقر هذا الحق بوجه عام ولم تفرق بين الجيران اذا اشترى أحدهم أولاً دون الباقيين

(قانون الشفعة مادة ١ و ٨)

المبادئ القانونية

- ١ - من المبادئ الثابتة أنه يشترط في اثبات حالة عين مخصوصة بمعرفة خبير وجود المعالم والآثار المطلوب اثباتها وقت الحكم الصادر بتدب الخبير فإذا زالت فتكون مأمورية الخبير غير منتجة
- ٢ - ان المحكمة غير مقيدة بنتيجة الحكم التمهيدى وان كانت ملزمة بتنفيذ هذا الحكم الذى هو نتيجة منازعة ومناقشة بين طرفي الخصوم ولم يكن صادراً منها من تلقاء نفسها تنويراً للدعوى
- ٣ - الحارس بصفته وكيلاً عن تعين بالنيابة عنهم مسئول عن تقصيره في الادارة سواء كان جسيماً أو يسيراً لأنه يأخذ أجراً. ويجب أن يقام على هذا التقصير الدليل إذ لا يصح افتراضه افتراضاً
- ٤ - ان علاقة الحارس القضائى بأصحاب الشئ المتنازع عليه والموضوع تحت الحراسة أو بذوى الحقوق عليه هي علاقة وكيل بأجر أو مودع لديه بمودع فتسرى عليه قواعد الوكالة والوديعة
- ٥ - ليس الحارس ملزماً بأن ينفق من ماله الخاص على زراعة الأرض المؤجرة والموضوعة تحت الحراسة طول مدة الحراسة خصوصاً مع وجود المعدات اللازمة لادارتها من قبل المستأجر والضامن له ومن عدم وجود أموال لديهم للصرف . ولضعف تربة الأرض مما ترجح معه الخسارة . وكل ما هو مسئول عنه إدارتها بطريقة حسنة سواء بالتأجير أو بغيره

(المواد ٢٨ و ٣٦ مرافعات ٤٩١ و ٤٩٣)

و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥٢١ مدنى)

المحكمة

القضاء المصرى بأحكام عدة (أنظر على الاخص الحكم المطول لمحكمة بنى سويف فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨ المحاماة المجلد ٩ ص ٤٢٩ رقم ٢٤٥ وحكم محكمة استئناف مصر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة المجلد ٨ ص ٤٨٨ رقم ٣١٧)

« وحيث ان هذا المذهب الاخير القائل بجواز الشفعة فى حالة نزاح الجيران إذا كان أحدهم مشترياً هو المذهب الذى يقره قانون الشفعة والاصول العامة للقانون أولاً لأن حق الشفعة مقرر للجار ولا شبهة بالمادة الاولى من قانون الشفعة الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ . ولأنه حق لا يصح أن يزول الا بنص صريح أو رغبة صاحبه وحيث لا رغبة ولا نص فلا يجوز فالحق باق . ثانياً لأن المادة ٨ صريحة فى حق الشفع بالآخذ بالشفعة بوجه عام ولم تفرق بين الجيران إذا اشترى أحدهم أولاً دون الباقيين

» وحيث وقد ثبت من محضر الانتقال الذى أجرته محكمة أول درجة أن الشفعة هي أجدر فى الاخذ بالشفعة نظراً لعودة المنفعة عليها أكثر من المشتري فانه لذلك وللأسباب المتقدمة يتعين تأييد الحكم المستأنف

(قضية عبد الله أفندى حبيب وحضر عنه الاستاذ على عاصم بك ضد الست زايده محمد وآخر رقم ١٧٦ سنة ١٩٣٠ من رئاسة وعرضة حضرات اصحاب العزة عبد السلام ذهى بك رئيس المحكمة والقاضيين جمال الدين أباطه بك وذكى خير الابوتيجى)

٢١٤

محكمة شبين الكوم الكلية الاهلية

١٠ فبراير سنة ١٩٣١

- ١ - اثبات حالة - شرط نفاذ الحكم القاضى بها . وجود المعالم .
- ٢ - حكم تمهيدى - صادر بناء على منازعة الخصوم . ملزم المحكمة لتنفيذه دون الاخذ بنتيجته .
- ٣ - حارس - كالوكيل . مسئول عن تقصيره الجسيم . أو عن اليسير اذا كان بأجر .
- ٤ - حارس قضائى - علاقته بأرباب النزاع . علاقة موكل بوكيل أو مودع لديه بمودع .
- ٥ - حارس قضائى - مسئولية عن الادارة . عدم الزامه بالصرف من قبله .

الطبيب خصوصاً وأنه من المقرر علماً وقضاء أن المحكمة غير مقيدة بنتيجة الحكم التمهيدى وإنما ملزمه فقط بتنفيذ ما صدر منها بعد أخذ وردين طرفى الخصوم وبعد أن تفصل فى نقطة كانت موضوع منازعة ومناقشة أمام المحكمة المتعلقة بحقوقها أى إذا لم يكن صادراً من المحكمة من تلقاء نفسها تنويراً فى الدعوى (يراجع فى ذلك الحكم المقدم من المعارضة ضدها فى حافظتها نمرة ٢٧ دوسيه مستند نمرة ١ حافظة)

« ومن حيث ان المعارض ضدها ليست ملزمة كما جاء بأقوال المعارضين الاول ووافق الخبير على أن ترفع دعوى باثبات حالة الارض وقت استلامها لأن يدها عليها بطريق الانابة عن الموكل الاصلى (المعارض والمستأجر) وعلى ذلك فليست مسئولة أمامهم إلا عن تعويض الضرر الذى يحصل لهم من تقصيرها فى الادارة سواء كان جسيماً أو يسيراً لأنها تتعاطى عنها أجراً والذى لا يفترض افتراضاً بل يجب أن يقام من الموكل الدليل على حصوله لا أن يتخذ الوكيل العدة والاحتياطات اللازمة لاثبات عدم حصول شئ لما يترتب بعد بل الملزم بذلك هما المعارضان فإن أهمل فيه فيتحملان نتيجة إهمالهما (مادة ٥٢١ مدنى مصرى وتعليقات دالوز على المادة ١٩٩٢ مدنى فرنسى المقابلة)

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالنقطة الثالثة من تقرير الخبير الخاصة بادعاء المعارضين أن المستأجر هياً ١٥٠ فدانا لزراعتها قطناً فقد ظهر من مجموع شهادة الشهود أمامه ومن تقريره نفسه أنه غير صحيح وعلى غير أساس قويم

« ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون البيان الرابع والخامس اللذين بنيا عليهما المعارضان هذه المعارضة على غير حق إلا فيما يتعلق بمبلغ

« ومن حيث انه فيما يختص بالامر الثانى فمن المبادئ الثابتة بأحكام القضاء ومنها هذه المحكمة انه يشترط لاثبات حالة عين مخصوصة بمعرفة خبير فنى وجود المعالم والآثار المطلوب اثباتها وقت الحكم التمهيدى الصادر بنسب وتعيين الخبير فإذا لم تكن المعالم المطلوب معاينتها موجودة بل زالت ومضى عليها ما ينوف عن السبع سنوات كما فى هذه الدعوى فأمورية الخبير غير منتجة لسبين (الاول) ضياع المعالم والاشجار الواجب معاينتها للوصول منه الى نتيجة حاسمة لحساب سنة الحراسة بالضبط (الثانى) تبدل معدن الارض وجودتها فى طوال تلك المدة كما هو الحال فى هذه القضية حيث ظهر ان المعارض ضدها بعد ان تسلمت الارض المؤجرة فى آخر سنة ٩٢٢ والتى عاينها الخبير فى سنة ٩٢٩ أجريت فيها اصلاحات شتى فى مصارفها وطرق الري فيها وفى نفس تربة الارض وجودتها وعلى ذلك فمعاينته لها فى سنة ٩٢٩ بعد تلك التغييرات والاصلاحات عديدة الفائدة لصعوبة الوصول بعد كل ما تقدم إلى تقدير صحيح يعتمد عليه القضاء فى الفصل فى حالة متنازع عليها ومجمل مأموريته فى هذه الحالة تنحصر فى سماع شهود من المجاورين لأرض النزاع غير مفيدة أيضاً فى عمل فنى وهو معاينة الماديات والوصول من ذلك الى نتيجة صحيحة تعين المحكمة فى الوصول الى الحقيقة ومن ثم فلا يمكن لهذه المحكمة أن تأخذ بما جاء بتقريره كنتيجة بنيت على قواعد فنية مضبوطة يمكن ترجيحها لصالح أحد الخصوم لأنه أجرى معاينة الاطيان فى سنة ٩٢٩ ليقدر ما تنتجه من الزراعة عن سنة ٩٢٢ الزراعية بعد أن مضت تلك السنين الطويلة وتبدلت حالة الارض من الردىء الى

٥١٨ ملياً و٢٦٦ جنياً صافي ربيع سنة ٩٢٢ سنة الحراسة القضائية وقد خصته له الوزارة كما سبق بيانه والباقي حصل عنه التنبيه

« ومن حيث انه فيما يختص بالامر الرابع فن المبادئ المقررة أن علاقة الحارس القضائي بأصحاب الشيء المتنازع عليه والموضوع تحت الحراسة أو بذوى الحقوق عليه علاقة وكيل بأجر بموكل أو مودع لديه بمودع فتسرى عايه قواعد الوكالة والوديعة وضوابطها المنصوص عنها في المواد ٥١٢ - ٥٣١ مدني - وان الوكيل غير ملزم قانوناً بأن ينفق من ماله على أموال الموكل الموجودة تحت إدارته وكذلك الحارس القضائي . وكل ما هو ملزم به قانوناً أن يؤدي العمل الذي وكل اليه بدون تقصير جسيم من جهته إذا كان بدون أجر أو يسير أيضاً إذا كان يتعاطى مقابل عايه (مادة ٥٢١ مدني) وأن يقدم حساباً عن إدارة عمله وحساب المبالغ التي يقبضها على ذمة موكله (٥٢٥ مدني) وأن يدفع المبالغ المذكورة والتي حصلها في الوكالة بعد خصم المصاريف التي صرفها وان تأخر عن دفعها يلزم بفوائد عنها من يوم المطالبة الرسمية أو من تاريخ استعماله لها لمنفعة نفسه (مادة ٥٢٦ مدني) وعلى ذلك فالمعارض ضدها غير ملزمة قانوناً بأن تنفق من مالها الخاص على زراعة الارض المؤجرة في طول مدة الحراسة مع عدم وجود ماشية كافية عند المستأجر والضامن (المعارضين) ومن عدم وجود أموال لديهم يمكن الصرف منها خصوصاً مع ضعف تربة الارض الموضوع تحت الحراسة وخسارة طريقة الزراعة بصفة مرجحة (راجع في ذلك حكماً صادراً بهذا المعنى من محكمة الاستئناف المختاطة في ١٨ ديسمبر سنة ٩١٦ نمرة ١١٦ بالجدول العشري في سنة ٩١٦ . وسنة ٩١٧ قضائية تحت باب الحراسة القضائية وتعليقات

دالوز على المواد ١٩٩٢ مدني وما بعدها) وكل ماهي مسؤولة عنه ان تدير الاطيان الموضوع تحت الحراسة بطريقة حسنة بواسطة تأجيرها وغيره وهذا ما فعلته الوزارة (المعارض ضدها) ولم تنجح فيها بسبب فعل وخطأ المستأجر والمعارضين أنفسهما لا بخطئها ومن ثم يكون تقرير الخبير متعلقاً بذلك غير قائم أيضاً من الوجهة القانونية (قضية أحمد افندي عباس ابراهيم وأخرى ضد وزارة الاوقاف رقم ٣٩٩ سنة ٩٢٨ ك رئاسة وعضوية حضرات يوسف رفعت بك وكيل المحكمة والقاضين صادق العجزي ومحمد علي راتب)

٢١٥

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

١٦ فبراير سنة ١٩٣٢

استئناف - عن المصاريف . غير متجاوز نصاب القاضي الجزئي النهائي - عدم قبوله

المبدأ القانوني

لا يقبل الاستئناف عن المصاريف فقط إلا إذا كانت تتجاوز نصاب القاضي الجزئي النهائي (مادة ٣٤٥ مرافعات معدلة)

المحكمة

« حيث انه من المجمع عايه قضاء انه اذا كان الاستئناف عن المصاريف فلا يقبل الا اذا كانت تتجاوز نصاب القاضي الجزئي النهائي (انظر حكم محكمة الاستئناف المختاطة المؤرخ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٣ المجموعة العشرية سنة ١٩٠٨ - ١٩١٨ ص ٢٨ بند ٣٧٣ وحكم استئناف مختلط بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ المجموعة العشرية لسنة ١٩٢٨ صفحة ٣٦ بند ٣٥٧)

« وحيث ان مقدار المصاريف هي ٢ جنيه و٧٠٠٠ مليم

جزء من الدين الأول يجوز للمدين أن يتمسك بهذا القانون بما أنه لم يدخل في تقديره وقت الاستبدال ولم يحصل تقصير منه في عدم التمسك به (المواد ٣٠ و ٣٤٧ مرافعات والقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ والمواد ١٨٦ وما بعدهامدني)

المحكمة

عن الرفع الفرعي

« حيث ان المستأنف عليه دفع فرعيا بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لأنه لم ينازع أمام محكمة أول درجة الا في مبلغ ١١ جنيتها و ٥٠٠ مايا - خمس الايجار - من المبلغ المطالب به . » وحيث ان هذا الدفع في غير محله لانه ظاهر بوضوح من عبارة المادة (٣٤٧) سواء في نصها العربي أو في نصها الفرنسي أن عدم نزاع المدعى عليه يجب أن يكون في طلب كامل من طلبين أو أكثر اذ جاء في نصها العربي « تحذف في تقدير المدعى به الحاصل لاجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع الخ » وجاء في النص الفرنسي *Chefs qui ne sont pas contestés* (انظر ايضا المرحوم أبو هيف بك مرافعات طبعة ثانية رقم ١٢٢١ وهامش (١) ص ٨٩٣ - وقد أشار اليه احكام استئنافية أهلية ومختلطة ومنشور لجنة المراقبة سنة ٩١٣ رقم ٤٠ - والعشماوي بك مرافعات جزء ٢ رقم ٨٢١ ص ٥٨٨ وحكم قنا الذي اشار اليه) وقد مال البعض الى رأي مخالف - (الوجيز ص ٦٨٨) حيث قيل بعد الاشارة الى حكم استئنافي مختلط صادر في مارس سنة ١٩٠٩ (المجموعة ٢١ ص ٢٤١) : « والظاهر أن هذا القضاء الاخير مطابق للقواعد القانونية اذ ان نص المادة (٣٠) يجعل المرجع في التقدير الى الجزء الباقي من

» وحيث ان هذا الدفع من النظام العام والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها (قضية شفيقة أبراهيم وأخرى ضد امينه بسيون وأخرى رقم ٤٦ سنة ١٩٣٢ س - رئاسة وعضوية حضرات للقضاء خليل عفت ثابت بك وحسين لطفى ومحمد عفت)

٢١٦

محكمة أسيوط الكلية الاهلية

أول مارس سنة ١٩٣٢

١ - استئناف - نصابه . طبقا للمادة ٣٤٧ مرافعات . عدم النزاع . منصبا على طلب كامل من طلبين أو أكثر لافي جزء من طلب واحد . عدم الاستناد على المادة ٣٠ مرافعات .
٢ - استبدال دين بدين - صدور قانون بعده باعطاء المدين الحق في جزء من الدين الاول . جواز تمسك المدين بهذا القانون .
المبادئ القانونية

١ - لا يصح للاستئناف عليه أن يتمسك بعدم جواز الاستئناف بناء على أن نزاعه كان قاصرا على جزء من الحق المدعى به قيمته دون نصاب القاضى الجزئي لأنه يشترط لذلك طبقا للمادة ٣٤٧ مرافعات أن يكون عدم النزاع منصبا على طلب كامل من طلبين أو أكثر لا في جزء من طلب واحد ولا يصح الاستناد على المادة ٣٠ مرافعات بناء على أنها تجعل المرجع في التقدير إلى الجزء الباقي من الدين إذ لا شك في أنه اذا كان النص عن أمر صريحا - نص المادة ٣٤٧ مرافعات - فلا يصح الالتجاء الى استنتاج حكم ذلك الأمر من نص آخر وهو المادة ٣٠ مرافعات ، فضلا عن أنه ظاهر من عبارة هذه المادة أنه يجب لتطبيقها أن ترفع الدعوى ابتداء بالجزء الذي يكون دون النصاب
٢ - اذا استبدل دين بدين ثم صدر بعد الاستبدال قانون يعطى للمدين الحق في خصم

عليه بعدم التمسك به بما ان ذلك القانون لم يدخل في تقديره عند استبدال عقد الايجار بسند دين بسيط « وحيث انه يجب البحث بعد ذلك فيما اذا كان للمستأنف عليه الحق في الخصم المذكور أم لا وترى المحكمة قبل الفصل في ذلك تكليف المستأنف عليه بتقديم ما يفيد تصريح المؤجر الاصلى بزرع الارض قطناً وما يفيد انه استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ايضاً لترزع قطناً كذلك .

(قضية نجيب حبشي ضد محمد عبد المجيد رقم ٤٠ سنة ١٩٣٢ س رثامة وعضوية حضرات أحمد بك نشأت رئيس المحكمة والقاضيين نصر الدين زغول ومصطفى فاضل)

٢١٧

محكمة شبين الكوم الكلية الأهلية

٦ مارس سنة ١٩٣٢

١ مالك - تصرف في ملكه مقيد بما نص عنه في القوانين واللوائح.

حق الملكية . قيوده . ما يتعلق منها بالامن والصحة

كالنظيم وخلافه

٢ - حق ارتفاق - ارتفاق التراجع . مقرر للسلطة العامة

٣ - خط تنظيم - طريق عمومي - صدور مرسوم باعتماده .

وجوب احترامه . عدم اقامة أى بناء الا برخصة .

نزع ملكية المقار . عدم ضرورته . الطريق غير مطروق

عدم سريان ذكره والتنظيم عليها . انطباق المادة

الناشرة من قرار وزير الاشغال نفسه لا المذكور

المبادئ القانونية

١ - انه وان لم يرد بالقانون المدني الأهلى نص

صريح يقيد المالك في تصرفه بالقيود المنصوص

عنها في القوانين واللوائح كما فعل القانون المدني

الفرنسى بالمادتين ٥٣٧ و ٥٤٤ الا أن هذا

القيد مفهوم ضمناً ومعترف بوجوده في القانون

المصرى كما هو في القانون الفرنسى . ومن قيود حق

الملكية المعترف بها قيود تقررت لمصلحة الأمن

والصحة العمومية ومنها الأحكام الخاصة بالتنظيم

الدين بغض النظر عن الاصل . ولكن لاشك في أنه اذا كان النص عن أمر صريحاً - نص المادة (٣٤٧) مرافعات - لا يصح الالتجاء الى استنتاج حكم ذلك الامر من نص آخر - المادة (٣٠) هذا فضلاً عن ان هذه المادة واضحة من نصها انه يجب لتطبيقها ان ترفع الدعوى ابتداء بالجزء الذى يكون دون النصاب «

عن الموضوع

« وحيث ان المستأنف تمسك بعدم أحقية المستأنف

عليه في خصم خمس الايجار لأن الدين استبدل

« وحيث انه ظاهر من عقد الايجار المؤرخ

٧ اكتوبر سنة ١٩٢٩ والمحول للمدعى في أول

يناير سنة ١٩٣١ وعريضة الدعوى التى كان

محدداً لها جلسة ١٣ يونيه سنة ١٩٣١ والكيبالة

موضوع هذه الدعوى المؤرخة ٣ يونيه سنة ١٩٣١

والتنازل المؤرخ ٣ يونيه سنة ١٩٣١ والمحرر

على ظهر العريضة المتقدمة الذى جاء فيه أن المدعى

تنازل عن الدعوى مقابل تحرير الكيبالة المذكور

أن المستأنف عليه استأجر من عيسى سعيد أطياناً

بمبلغ ٥٧ جنيهاً و ٥٦٠ مليماً وحول عيسى عقد

الايجار للمستأنف الذى رفعه دعوى ١٣ يونيه

سنة ١٩٣١ ثم تنازل عنها بعد أن كتب له المستأنف

عليه كميالة بما بقي من الايجار في ٣ يونيه سنة

١٩٣١ وهو المبلغ المرفوع به هذه الدعوى

« وحيث انه وان كان هذا يعد استبدال الدين

حقيقة الا انه صدر بعد الاستبدال في ٣ يوليه

سنة ١٩٣١ القانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ باسقاط

خمس الايجار وهذا القانون أو حق اسقاط الخمس

لم يكن معروفاً للمستأجر عليه ولم يكن يملكه

بطبيعة الحال عند تحرير كميالة ٣ يونيه سنة

١٩٣١ أى وقت الاستبدال فلا يصح ان يحتج

٢ - ان الحق الذي للسلطة العامة فيما يختص بالطرق العمومية هو ما يعبر عنه بحق ارتفاق التراجع Servitude de reculement ويدخل ضمن حقوق التطرق المشار اليها بالمادة العاشرة من القانون المدني

٣ - سارت أحكام القضاء العالي على أنه متى كان هناك طريق عمومي مطروق بالفعل وصدر مرسوم ملكي باعتماد خط تنظيم يقضى بتوسيعه أو تعديله فيجب على الملاك الكائنة أملاهم على هذا الطريق احترام الخط المذكور وعدم اقامة أي بناء أو تقوية خارجه إلا بعد الحصول على الرخصة وخط التنظيم وذلك سواء كانت ملكيتهم قد نزعت بالطريق القانوني أم لم تنزع. أما اذا لم يكن الطريق مطروقا فعلا بل مجرد مشروع طريق فقد قررت أحكام القضاء أن المادة الاولى من دكرتو التنظيم لا تسرى على الملاك الكائنة أملاهم على هذا المشروع الا بعد نزاع ملكيتهم بالطريق القانوني أي بعد ايجاد الطريق العام بالفعل. وما ينطبق عليهم قبل نزاع الملكية هو المادة العاشرة من قرار وزارة الأشغال الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وليس المادة الاولى من الامر العالي نفسه. وهذه المادة العاشرة تشير الى منع البناء على الاراضي اللازم نزع ملكيتها لا الى المباني القائمة من قبل صدور المرسوم باعتماد خط التنظيم

(لائحة التنظيم الصادرة في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ والمادة ٣٤٨ عقوبات. وقرار

وزير الأشغال الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ والمادة ١١ مدني)

المحكمة

«حيث انه ثابت من محضر المخالفة المحرر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ بمعرفة مهندس التنظيم ومندوب السوليس أن المتهم على الجزء الغربي من الوجهة القبليه لمنزله بطول ثلاثة أمتار ونصف مع كونها بارزة عن خط التنظيم بزقاق تابع لشارع الميحي رقم ٧٦ المعتمد بالخريطة العمومية لبندر شين الكوم وصادر عنها مرسوم ملكي بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ وقد توضح موضع المخالفة بالرسم الذي على هامش المحضر المذكور

«وحيث ان المتهم مع اعترافه بالتعليق في ذاتها فقد ادعى على لسان محاميه بأن هذا العمل غير معاقب عليه مادامت لم تنزع ملكيته من الجزء البارز عن خط التنظيم بالطريق القانوني وأنه لا يكتفي في هذه الحالة بالرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم واستشهد على هذا بالمادة (١١) من القانون المدني الاثلي ويضعة أحكام أهليه ومختلطة ومنشور للنائب العمومي ١٢١ سنة ١٩٢٨

«وحيث ان الارتكان على المادة ١١ من القانون المدني الاثلي واتخاذها دليلا على أن للمالك حرية التصرف في ملكه بطريقة مطلقة لاحد لها هو ارتكان في غير محله ومناف لأبسط القواعد القانونية المعترف بها فإنه ولولم يرد بالقانون المدني الاثلي نص صريح يقيد المالك في تصرفه بالقيود المنصوص عنها في القوانين واللوائح كما فعل القانون المدني الفرنسي بالمادتين ٥٣٧ و٥٤٤ إلا أن هذا القيد مفهوم ضمنا ومعترف بوجوده في القانون المصري كما في القانون الفرنسي (يراجع هالتون جزء ١ صحيفة

ص ٤٧٣ وما بعدها ويراجع أيضا بلايول جزء ١ طبعة سادسة فقرة ٢٣٣٤ ص ٧٢٥ وكولان وكايتيان طبعة رابعة ص ٧٤٥ وشرح القانون الإداري للعسيو برتلمى طبعة حادية عشرة ص ٥٣٦ وما بعدها)

وحيث أن أحكام القضاء العالى فى مصر من أهلى ومختلط قد سارت على أنه متى كان هناك طريق عمومى مطروق بالفعل وصدر مرسوم ملكى باعتماد خط تنظيم يقضى بتوسيعه أو تعديله فيجب على الملاك الكائنة أملاكهم على هذا الطريق احترام الخط المذكور وعدم أحداث أى بناء أو تقوية خارجه إلا بعد الحصول على الرخصة وخط التنظيم وذلك سواء كانت ملكيتهم قد نزع بالطريق القانونى أم لم تنزع أما إذا لم يكن الطريق مطروقا فملا بل كان مجرد مشروع طريق فقد قررت تلك الأحكام أن المادة الأولى من دكرتو التنظيم لا تسرى على الملاك الكائنة أملاكهم على هذا المشروع إلا بعد نزع ملكيتهم بالطريق القانونى أى بعد إيجاد الطريق العام بالفعل وأن ما ينطبق عليهم قبل نزع الملكية هى المادة العاشرة من قرار وزارة الأشغال الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وليس المادة الأولى من الأمر العالى نفسه والمادة العاشرة تشير الى منع البناء على الأراضى اللازمة نزع ملكيتها وليس الى المباني القائمة من قبل صدور المرسوم باعتماد خط التنظيم (استئناف أهلى فى ١٩١٤/٤/٥ و ١٩١٧/٣/٢٦ و ١٩١٧/٨/٢٨ و ١٩٢٦/٢/٢٦ و ١٩٢١ و ١٩٢٣/١/١ واستئناف مختلط فى ١٨٩٠/١٢/٤ و ١٨٩٣/١١/١٥ و ١/١١/١٨٩٤ و ١٨٩٤/٤/٢٥ و ١٨٩٥/١/٣١

٣٨ وما بعدها والأموال للدكتور عبد السلام ذهنى بك صحيفة ١٩٧ وما بعدها والملكية والحقوق العينية لمحمد كامل مرسى بك الطبعة الثانية ص ١٢٢ وما بعدها)

«وحيث أن من قيود حق الملكية المعترف بها قانونا قيودا تقررت لمصلحة الأمن والصحة العمومية ومنها الأحكام الخاصة بالتنظيم وهى واردة فى الأمر العالى الصادر فى ٢٦ اغسطس سنة ١٨٨٩ وفى القرار الصادر من وزارة الأشغال العمومية فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ ومن أهم ما تشتمل عليه تقييد الملاك بمراعاة خط التنظيم المقرر (Alignement) فإنه بمجرد صدور مرسوم ملكى باعتماد خط التنظيم يصبح جميع الملاك الواقعة أملاكهم على الطريق العام مقيدى بالخط المذكور فلا يمكنهم إقامة أى بناء أو تقويته بغير الحصول على الرخصة وخط التنظيم وذلك بصرف النظر عما إذا كانت ملكيتهم قد نزع فعلا أم لم تنزع لأن من أهم ما يقصد اليه المشرع بهذا القيد أن يقلل ما يمكن من تقفات انشاء وتوسيع الطرق العمومية فى المدن باجبار الملاك الواقعة مبانيهم خارج خط التنظيم على تركها بالحالة التى هى عليها حتى تبلى مع الزمن ويضطروا لها فتنسولى السلطة العامة على الأرض الخالية بقيمتها فقط دون قيمة المباني التى كانت قائمة عليها وهذا الحق الذى للسلطة العامة فيما يتعلق بالطرق العمومية هو ما يعبر عنه بحق ارتفاق التراجع (servitude de reaulement) ويدخل ضمن حقوق التطرق المشار اليها بالمادة العاشرة من القانون المدنى الأهلى (يراجع هالتون جزء ١ ص ١١٩ وما بعدها والأموال لدهنى بك ص ٦٣ والملكية لكامل بك مرسى طبعة ثانية ص ٦٩ ولا ميا فى القانون العام والإدارى المصرى

المبادئ القانونية

١ - في حالة الغموض أو التناقض أو اللبس في النص يجب على القاضي أن يفسر القانون بطريقة البحث وراء ما أراده الشارع فعلا وما قصده من ثانيا النص المشوب .

٢ - ان القاعدة الأولية لتفسير القوانين هي أن تفسر على النحو الوارد في المادة ١٣٨ من القانون المدني الا أهلي التي نصت على أن تفسير العقود يكون على حسب الغرض الذي يظهر أن المتعاقدين قصدوه كذلك يجب تفسير القوانين بما قصده الشارع

٣ - ان من بين الوسائل للوصول الى قصد الشارع الرجوع الى الاعمال التحضيرية travaux préparatoires التي سبقت صدور القانون وكانت له مهاد وهي المناقشات والمستندات البرلمانية وتقارير اللجان اذ يتضح منها المعنى الفعلي الذي دار في خلد الشارع للألفاظ التي وضعها

٤ - تفسر القوانين من طريق البحث وراء الحكمة التي حدثت بالشارع الى وضعها ratio legis

٥ - يتضح من الرجوع الى الاعمال التحضيرية للقانون نمرة ١٠٣ سنة ١٩٣١ الخاص بتخفيض الأيجارات الزراعية عن سنة ١٩٣٠ زراعية أن الشارع لم يقصد وجوب توفر شرط امتداد الإيجارة للسنة التالية ولا وجوب دفع أربعة أخماس الأيجار والنص الوارد في المادة الاولى من القانون المذكور وعلى الاخص (مع عدم الأخلال بأحكام القانون نمرة ٥٤ - ٩٣٠) لا ينصرف الى هذين الشرطين بل الى الأحكام الأخرى المنصوص عليها في ذلك القانون .

و ١٨٩٧/٥/٥ و ١٩٠٤/٦/٢٢ و ١٩١٥/١/١٣ و ١٩٢٧/٦/٢٢ و ١٩٢١/١١/٢٢ و ١٩٢٧/١٢/٢١ (١٩٢٧) وقد فصل حكم محكمة الاستئناف المختلط الصادر في ٢٥/٤/١٨٩٤ المسألة تفصيلا وافيا بالمعنى المتقدم ذكره وكذلك حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ٢٨/٨/١٩١٧ « وحيث ان تفسير المادة الأولى من دكرتو التنظيم بالمعنى المذكور يتمشى مع ما قضت به المحاكم في فرنسا ولا سيما محكمة النقض الفرنسية بدوائرها المجتمعة في ٢٧/١١/١٨٣٧ (تراجع تعليقات جرسون على قانون العقوبات الفرنسي الجزء الثالث في تعليقه على فقره الخامسة من المادة ٤٧١ عقوبات بند ٤١١ وما بعده وراجع أيضا شرح القانون الإداري لبرتلبي ص ٥٣٨) » وحيث انه ظاهر من محضر المخالفة المحرر في هذه القضية والرسم الذي على هامشه أن شارع الشيخ الميهي الذي وقعت فيه المخالفة هو شارع عمومي موجود ومطروق من قبل حصول المخالفة وأن المقصود بمخطط التنظيم الجديد تعديل هذا الشارع فتكون المادة الأولى من دكرتو التنظيم منطبقة في هذه الحالة ويتعين عدم الأخذ بدفاع المتهم ومعاقبته بالمواد المطلوبة (قضية النيابة ضد يوسف مصطفى رقم ١٠٧٩ سنة ١٩٣٢ من رئاسة وعضوية حضرات احمد صفوت بك رئيس المحكمة والقاضيين سليمان فيهم ومحمد عزمي وحضور حضرة أمين أفندي فوزي وكيل النيابة)

٢١٨

محكمة مصر الكلية الأهلية

٨ مارس سنة ١٩٣٢

تفسير القوانين - الرجوع الى الاعمال التحضيرية . البحث وراء - حكمه التشريع - القانون نمرة ١٠٣ سنة ١٩٣١ الخاص بتخفيض الأيجارات الزراعية عن سنة ١٩٣٠ وشرط دفع الأربعة أخماس ومدة الإيجارة للسنة التالية . استبدال الدين - نية المتعاقدين في الاستبدال . تحرير كتياله بالدين السابق

المحكمة

« من حيث ان المدعين وهم ورثة المرحوم السيد بك فوده رفعوا الدعوى نمرة ٦٢٠ سنة ١٩٣٢ يطالبون المدعى عليه مصطفى بك فوده بأن يدفع لهم مبلغ ٥٦٠ جنيها وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد بنك التسليف الزراعى وارتكنوا فى دعواهم على السند المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٣١ »

« وحيث انه يتضح من الاطلاع على هذا السند أنه عبارة عن اتفاق ومحاسبة بين الطرفين عن دين ايجار مرتب فى ذمة المدعى عليه للمدعين بمقتضى عقد الايجار المؤرخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ وأنه عمات تصفية لحساب ذلك الايجار وتبين أن أصل الايجار المطلوب هو ٧٨٠٠ جنية عن السنة الاخيرة أى سنة ٩٣٠ الزراعية خصم منه مادفع تقدا وما سددته المدعى عليه من الأموال الخ والباقي وهو مبلغ ١٥٦٠ جنيها تعهد المدعى عليه بدفعه لأمر واذن المدعين فى يوم أول أكتوبر سنة ١٩٣١ »

« وحيث ان المدعى عليه رفع دعوى ضد المدعين سابقة للدعوى المشار اليها آنفا وهى نمرة ٤٣٩ سنة ٩٣٢ طلب فيها الحكم برفع الحجز التحفظي المتوقع تحت يد بنك التسليف الزراعى وقد قررت المحكمة ضم الدعويين الى بعضهما وادار حكم واحد فيهما للارتباط بينهما » وحيث انه لا نزاع بين الطرفين فيما يتعلق بعقد الاتفاق والمحاسبة المذكورين الذى هو أساس هاتين الدعويين - انما يدور النزاع حول أمرين أولهما أن مصطفى بك فوده يستند الى نص المادة الأولى من القانون الخاص بتخفيض الايجارات الزراعية عن سنة ٩٢٩ - ١٩٣٠ وهو القانون نمرة ١٠٣ سنة ١٩٠٣ المعدل

٦ - ان أول ركن لوقوع الاستبدال فى الدين أن يقصد المتعاقدان الاستبدال فعلا وأن لا يكون هناك ريب فى نية الاستبدال وأنهما أرادا حقيقة زوال سبب الدين الأول أو موضوعه أو انشاء دين جديد بسبب مغاير للسبب الأول ٧ - ان مجرد التغير فى موعد استحقاق الدين أو فى طريقة تنفيذ التعهد أو مده الأجل لا يعتبر استبدالاً للدين .

٨ - ان مجرد تحرير كميالة عن الدين اذن لا يحدث استبدالاً اذا كان المتعاقدان لم يقصدا ذلك بل أرادا طريقة أخرى لدفع الدين أو التسهيل للدائن فى وفاء دينه وهذا لا يحرمه من مزايا الدين السابق .

٩ - اذا ظهر فى نص السند تحت الأذن سبب الدين السابق فتنتفى نية الاستبدال ضمناً بين المتعاقدين ١٠ - اذا حصلت محاسبة واتفاق بين المتعاقدين عن دين الايجار . وتعهد المستأجر بدفع الباقي لأمر وتحت إذن المؤجر المحرر على نفس ورقة المحاسبة فلا يعتبر هذا السند استبدالاً لأنه قد ذكر فيه بصريح العبارة أن سبب تحرير هذا السند هو دين الايجار السابق وهذا يظهر بجملاء أن المتعاقدين احتفظا بسبب الدين الأصلي . أما التعهد بأن يدفع المستأجر الباقي لأمر وإذن المؤجر فهذا من قبيل التسهيل فى الوفاء بدليل أن كثير آمن عقود الايجار ينص فيها على قابليتها للتحويل ولا تفقد طبيعتها .

(المواد ١٣٨ و ١٨٦ مدنى والقانونان ٥٤ لسنة ١٩٣٠ و ١٠٣ سنة ٩٣١ الخاصان بتخفيض الايجارات الزراعية)

للقانون نمرة ٥٤ سنة ٩٣٠ ويدعى أن ذمته أصبحت بريئة من مبلغ ١٥٦٠ جنيها لأن هذا القانون يعفى المستأجر من دفع خمس الاجرة عن سنة ١٩٣٠ زراعية وهذا المبلغ مساو تماما للخمس . ويرد الخصوم على هذا الدفاع بأنه يشترط للتمسك بحق الاعفاء الوارد في هذا القانون أن يكون المستأجر واضعاً اليد ومستأجراً للأرض للسنة الزراعية التالية لسنة ١٩٣٠ وقد انقضت اجارة مصطفى بك فوده بانهاء تلك السنة . لهذا ليس له حق في طلب الاعفاء . والامر الثاني ان ورثة السيد بك فوده وهم المدعون في القضية نمرة ٦٢٠ سنة ٩٣٢ يدفعون دعوى خصمهم بأنه ليس لمصطفى بك فوده أن يتمسك بالاعفاء من خمس الايجار طبقاً للقانون المذكور لأنه قد تمت المحاسبة بين الطرفين وحرر المدين تعهداً بدفع باقى الاجرة أى مبلغ ١٥٦٠ جنيها لأمرهم واذنهم وهذا يعتبر استبدالاً لدين الايجار بدين آخر بمجرد تحرير السند تحت الأمر والاذن - وهذا الاستبدال من شأنه أن يذهب بالدين القديم بكل مزاياه ومن بينها حق الاعفاء من الخمس ويرد مصطفى بك فوده على هذا الدفع بأن الاستبدال المزعوم لم يقع مطلقاً وان الدين لا زال هو بسببه القديم أى دين ايجار ولم يستبدل بغيره « وحيث انه يتعين البحث في كل من هذين الأمرين

عن القانون نمرة ١٠٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بتخفيض الامارات الزراعية المعزل للقانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠

« من حيث انه ورد في نص المادة الاولى من القانون المذكور ما يأتى : « مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الاصلى فيما

يتعلق بايجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن أطيان استؤجرت لتزرع قطناً على الوجه المعتاد في المطالبة بأكثر من أربعة أخماس الايجار المذكور » « وحيث انه جاء في نص القانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ المنوه عنه في المادة السابقة ما يأتى : - « اذا كان المستأجر لارض أو الذى استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية لتزرع قطناً على الوجه المعتاد أو كان قد دفع أربعة أخماس ايجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبته قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بالخمس الباقى الخ » ويشترط في ذلك كله أن يظل المستأجر المذكور مستأجراً للأرض عينها للسنة الزراعية الحالية » « وحيث انه يؤخذ من عبارة القانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ أنه يشترط لتطبيقه توفر ركنين أساسيين . أولهما دفع أربعة أخماس الايجار والثاني أن يظل عقد الايجار ممتداً للسنة التالية » « وحيث انه يبدو من ظاهر نص المادة الأولى من القانون المعدل له وعلى الأخص عبارة « مع عدم الاخلال بأحكام القانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ » أن الشارع أراد أيضاً أن تتوفر جميع الشرائط المنصوص عليها في ذلك القانون غير أن هذا المعنى الظاهري لا يستقيم مع الشرط الأخير من نص تلك المادة اذ قد ورد فيها النص على عدم قبول دعوى المالك في المطالبة بأكثر من أربعة أخماس الايجار المذكور ومعنى ذلك أن تقبل الدعوى اذا رفعت بأقل من أربعة الاخماس وهذا يتناقض مع القانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ الذى يوجب سداد الاربعة الاخماس جميعها كشرط أساسى

« وحيث انه مما تقدم يتضح أن في النص الوارد في المادة الاولى المشار اليها غموضاً ولبساً اذ أنه بمقتضاه يجوز للمالك

رفع الدعوى بأقل من أربعة أخماس
الايجار مع عدم الاخلال بأحكام القانون نمرة
٥٤ سنة ١٩٣٠ الذي يشترط وجوب دفع
الاربعة الاخماس جميعها أولاً

« وحيث انه في حالة الغموض أو التناقض
أو اللبس في النص يجب على القاضي أن يفسر
القانون بطريقة البحث وراء ماأراده الشارع فعلاً
وما قصده *sententia legis* من ثانياً النص
المشوب (أنظر بلانيول شرح القانون المدني
الفرنسي جزء أول بند ٢١٨ ومابعده وأوبري
ورو جزء أول طبعة خامسة صحيفة ١٩٣ بند
نمرة ٤٠ وانظر أيضاً كتاب المستر سالمون
Jurisprudence ص ١٣٨ و ١٣٩)

« وحيث ان القاعدة الاولى لتفسير القوانين
هي أن تفسر على النحو الوارد في المادة ١٣٨ من
القانون المدني الاهلي التي نصت على أن تفسير
العقود يكون على حسب الغرض الذي يظهر أن
المتعاقدين قصده مهما كان المعنى اللغوي
للالفاظ المستعملة فيها ويقول أوبري ورو في
المرجع المشار اليه في هذا الصدد أن القوانين
هي مايفصح بها الشارع عن إرادته كما يفصح
المتعاقدان في العقود عما قصدها

لذلك يجب تفسير القوانين بماقصده الشارع
حقيقة أسوة بالعقود (أنظر أيضاً حكم محكمة
الالتماس الفرنسية الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٧
سيرى سنة ٥٨ جزء أول صحيفة ٢٨٩ الذي
ورد فيه هذا المبدأ)

« وحيث انه في بعض الاحوال حيث
لا غموض ولا التباس في النص يجوز البحث
وراء مرعي الشارع في العبارات التي أرسلها
في منطوق القانون ويقول بلانيول (جزء أول
بند نمرة ٢١٦) ولو أن نص القانون جلي ظاهر

إلا أنه يجوز أن يدعى الحال إلى تفسيره إذا أخطأ
الشارع في عبارته أو إذا لم ينص على ماأراده .
« وحيث انه من بين الوسائل التي يجب
الاستعانة بها للوصول الى قصد الشارع الرجوع الى
الاعمال التحضيرية *travaux prépara- toires*
التي سبقت صدور القانون وكانت له مهذا
وهي مناقشات مجلسي النواب والشيوخ
والتقارير التي تقدم من اللجان ببيان البواعث
من إصدار القانون ومدى نصوصه (أنظر هذا
الرأي في بلانيول جزء أول بند ٢١٨ وأوبري
ورو جزء أول بند ٤٠ صحيفة ١٩٤ من الطبعة
الخامسة) لانها توضح بجلاء المعنى الفعلي الذي
دار في خلد الشارع للالفاظ التي وضعها

وفي ضوء هذه المستندات البرلمانية

يجب تفسير القانون

« وحيث انه تطبيقاً لما تقدم من المبادئ
وبالرجوع الى تقرير اللجنة المالية التي أحيل اليها
اقتراح القانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٣١ والذي
قدمته الى مجلس النواب عند طرح القانون على
المجلس لاقراره يتضح انه ورد فيه أن اللجنة
صرفت النظر عن الشرط الثاني وهو استمرار
الايجارة للسنة التالية إذ قد يكون المانع من
الاستمرار عجز المستأجر عنه وهي حالة أدعى الى الاعفاء
وورد في التقرير الثاني لتلك اللجنة أنه بناء
على اعتراض وزير الاوقاف يقترح بعض أعضاء
اللجنة تعميماً للفائدة واستقراراً للحالة أن يطلق
الاعفاء من شرط دفع الاربعة الاخماس

« وحيث انه يتضح من الاطلاع على محضر
الجلسة العاشرة لمجلس النواب في ١٥ يوليو سنة
١٩٣١ صحيفة ١٣٢ وصحيفة ١٣٣ أنه أثناء
مناقشة مواد القانون نمرة ١٠٣ سنة ٩٣١
وعلى الأخص المادة الأولى تقدمت عدة

اقتراحات لتعديل النص الحالي لهذه المادة فرفضها المجلس ومن بينها اقتراح أحد النواب بطلب التفرقة بين المستأجر الذي يمتد عقده الى السنة الزراعية التالية والذي لا يمتد اجارته الى سنة ١٩٣١ فرفض هذا الاقتراح

وكذلك رفض المجلس اقتراحا آخر بني على اساس امتداد عقد المستأجر للسنة الزراعية التالية وانتهى الأمر بأن أقر المجلس الصيغة الحالية للعادة الأولى «وحيث أنه بعد ذلك طرح القانون على مجلس الشيوخ في جلسة ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ مرققا بتقرير لجنة الحقانية بذلك المجلس وجاء في ذلك التقرير ما يأتي: لاحظت اللجنة أن الجملة الواردة في المادة الأولى من مشروع القانون وهي «مع عدم الأخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠» ربما تدل على أن المستأجر لا يستفيد من مشروع هذا القانون الا اذا توفرت لديه الشروط الواردة في القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٣٠ وهي قيام المستأجر بدفع أربعة أخماس الأيجار واستمرار عقده للسنة التالية مع أن نص مشروع القانون لا يشترط الشرطين المذكورين فإذا ترى اللجنة أن تشير في ان هذه الجملة ليس المقصود منها توفر الشرطين المذكورين (أنظر ملاحق نمرة ١٢ المحضر جلسة ٢١ يولييه سنة ١٩٣١ ص ١٩ بمجموعة الملاحق لمحاضر دور الانعقاد السابع لمجلس الشيوخ)

«وحيث أنه يستخلص مما تقدم أن الشارع لم يرد بعبارة «مع عدم الأخلال بأحكام القانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠» اطلاق النص حتى يعم جميع الشروط الواردة في ذلك القانون بل أراد أن يخرج من مدلولها شرط امتداد عقد الأيجارة الى السنة التالية أو شرط دفع الأربعة الأخماس وانما أراد الشارع بهذه العبارة غير ذلك من

الأحكام المنصوص عليها في القانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ وهي عدم جواز المطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ (لأن القانون المعدل صدر في يولييه سنة ١٩٣١) وعدم المطالبة بالمتأخر من الأيجار المستحق عن السنتين السابقتين بمقتضى نص العقد وكذلك عدم جواز فسخ الأيجارة الجارية بسبب عدم دفع الأيجار وغير ذلك مما نص عليه في المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون المذكور «وحيث أنه فضلا عن ذلك فقد أشار شراح القوانين

الى سبيل آخر لتفسير القانون وذلك من طريق البحث وراء الحكمة التي حدثت بالشارع الى وضعه ratio legis وجاء في الامثال القانونية المأثورة Cessante ratione legis, cessat ejus dispositio

ومعناه (يزول النص اذا زالت حكمة تشريعه) انظر لوران جزء أول ص ٢٧٥ وأوبري ورو جزء أول ص ١٠٥ طبعة خامسة بند نمرة ٤٠ وجاء في هذا المرجع ما يأتي: (ولو أنه لا يسوغ قصر النص وتحديد مدته متى جاء مطلقا الا أن ذلك جائز اذا ظهر أنه اذا طبق حرفيا وبأقصى مدى عبارته اللفظية يؤدي الى عكس الباعث على تشريعه أو يتجاوز الغرض المقصود منه) ويقول بلانيول جزء أول بند ٢١٦: (يحدث أن ينص الشارع بعبارة عامة بدون أن يحتاط للاستثناء الذي يخرج حتما من منطوقه ففي هذه الحالة يجب قصر مدلول تلك العبارة المطلقة وتحديد مدلولها ولو أن الشارع جاء بنص غير محدد وذلك عملا بالقاعدة القانونية اللاتينية

« Cessante causa legis, cessat lex »

« وحيث أنه تطبيقاً لما تقدم يتضح أن شرط

امتداد عقد الأيجار للسنة التالية المنصوص عليه

في القانون نمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ كان لحكمة أرادها

الشارع لأن المراد من ذلك القانون منح المستأجر

نية التبديل animo novandi عند طرفي العقد وأنهما أرادا حقيقة زوال سبب الدين الاول أو موضوعه وإنشاء دين جديد بسبب مغاير للسبب الاول (أنظر دالوز براتيك تحت عنوان Novation من نمرة ١٠١٤ ونمرة ١٠١٥ » وحيث انه لا يشترط أن تكون نية الاستبدال بالفاظ صريحة بل يكفي أن تكون هذه النية ظاهرة ولا تحتل الشك من الاعمال أو الأوراق التي وقع عليها الطرفان (أوبري ورو جزء ٤ طبعة خامسة ص ٣٨٤ بند ٣٢١ نوته نمرة ٢٨ والاحكام الواردة بها وحكم محكمة الاستئناف المختاطة الصادر في ١٨ مايو سنة ٩٠٩ مجموعة سنة ٢١ ص ٣٥٦ والحكم الصادر في ٣٠ مايو سنة ٩١٣ مجموعة سنة ٢٥ ص ١٥٥)

» وحيث ان مجرد التغيير في موعد استحقاق الدين أو في طريقة تنفيذ التعهد أو مدد الأجل لا يعتبر استبدالاً في الدين (أوبري ورو جزء ٤ بند ٣٢٤ و ٣٥٦ ص ٣٥٧ طبعة خامسة ولوران جزء ٢٨ ص ٢١٢ وانظر حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ١٤ مارس سنة ٩٢٨ محاماه سنة ٨ ص ٨٩٥)

» وحيث انه فيما يتعلق بتحرير كميالة تحت الاذن وعلى الأخص الكميالات التجارية سدادا لدين سابق فقد رأى بعض الشراح أن هذا يعد تبديلاً للدين ولكن قد ساد أخيراً الرأي المخالف القائل بأن مجرد تحرير الكميالات لاذن الدائن لا يعد تبديلاً للدين السابق إذا كان المتعاقدان لم يقصدا ذلك بل أرادا إتخاذ طريقة أخرى لدفع الدين أو التسهيل للدائن لاقتضاء دينه وهذا لا يحرمه من مزايا الدين السابق (لوران جزء ١٨ نمرة ٢٨٣ بودري وبارد جزء ٣ نمرة ١٧٣٢ هوك جزء ٨ نمرة ١١٣ — لاروميير جزء ٥ مادة ١٢٧٣ بند ٨. أنظر في هذا المعنى

مهلة لسداد الخمس الباقي من الأيجار لغاية أول سبتمبر سنة ١٩٣١ فلهذا أراد الشارع أن يضمن للمالك السداد فاشترط بقاء الأرض تحت يد المستأجر المدين وامتداد اجارته سنة أخرى حتى يتيسر للمؤجر اقتضاء دينه السابق مع ما يستجد من قيمة الأيجار الجديد من محصول السنة التالية أما في القانون نمرة ١٠٣ لسنة ١٩٣١ فقد أراد الشارع التخفيض الفعلي للأيجار والاعفاء من خمسة لا مجرد الامهال ومتى ثبت ذلك فلا معنى إذا من اشتراط امتداد الأجارة وليس هناك حكمة في بقاء هذا الشرط لزوال الغرض منه وأكثر من ذلك فإن الشارع قصد الأخذ بناصر المستأجر العاجز عن سداد ايجار سنة ١٩٣٠ لتدهور اسعار القطن فليس من المعقول أن يعمل على تعجيزه باشتراط استئجاره أيضاً للأرض سنة أخرى وقد عجز عن الوفاء في السنة الماضية فضلاً عن أن المالك يرفض طبعاً التأجير سنة أخرى لمن توقف عن دفع أجرة السنة الماضية — وبذلك يصبح القانون نمرة ١٠٣ لسنة ١٩٣١ باطلاً أثره ولا يأتي بالفائدة التي بعثت بالشارع الى وضعه » وحيث انه بناء على ما تقدم يكون مصطفى بك فوده محققاً في التمسك ببراءة ذمته من مبلغ ١٥٦٠ جينها وهو خمس الأيجار عن سنة ١٩٣٠ زراعية

عن استبدال الربن

» من حيث انه ورد في نص المادة ١٨٧ من القانون المدني أن الاستبدال يحصل اذا اتفق الدائن والمدين على استبدال الدين الاصلى من جديد أو على تغيير سبب الدين الاصلى بسبب آخر » وحيث ان أول ركن جوهرى يجب توفره لوقوع الاستبدال أن يقصد المتعاقدان الاستبدال فعلاً وأن لا يكون هناك ريب في

حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٥ مجموعة رسمية سنة ٦ عدد ٦٦ صحيفة ١٥٨ « وحيث انه إذا أريد الاستبدال بين المتعاقدين لعملا على زوال سبب الدين الاول ولنص البند الجديد بصراحة على سبب جديد — أما اذا ظهر في السند الآخر سبب الدين السابق فتنتهي نية الاستبدال ضمنا — وجاء في دالوز براتيك بيند نمرة ٩٨٥ أنه إذا ذكر في الكميالة المحررة أن سبب تحريرها هو الدين السابق فلا استبدال (انظر الاحكام الواردة بهذا المعنى في هذا المرجع وانظر حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٧ مجلة المحاماة سنة ٨ صحيفة ١٨٧)

« وحيث انه بالرجوع الى السند المؤرخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وهو موضوع هذه الدعوى يتضح انه عبارة عن محاسبة عن الايجار ومذكور بصريح العبارة أصل الايجار وما تسدد منه وما تبقى وقدره ١٥٦٠ جنيتها يتعهد مصطفى بك فوده بدفعه لأمر واذن الطرف الأخير في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٣١ — وورد فيه ايضا ما يأتي حرفيا: « على الوجه السابق تمت المحاسبة بين الطرفين على إيجار السنة الأخيرة من سني عقد الايجار » وأيضا « وهذه المحاسبة حاسمة لكل نزاع بشأن ايجار السنة المذكورة »

وحيث انه يؤخذ من جميع هذه العبارات أن المتعاقدين احتفظا في السند المذكور بسبب الدين الاصلى وهو عقد الايجار بدليل ذكره عدة مرات كأساس للسند موضوع الدعوى فلا محل للقول بانهما أرادا زوال السبب القديم واستبداله بسبب آخر للدين إذ أن نص السند يدل دلالة صريحة على الاحتفاظ بطبيعة الدين وسببه الاولين أما ان التعهد للامر وتحت

الاذن فهذا من قبيل التسهيل في الوفاء ولا ينشأ عنه استبدال الدين كما ذكر آنفاً بدليل أن كثيرا من عقود الايجار ينص فيها على انها قابلة للتحويل ومع ذلك لا تفقد طبيعتها ومزاياها القانونية كعقود ايجار (قضية ورثة السيد بك فوده وآخرين وحضر عنهم الاستاذ وهيبك دوس ضد بنك التسليف الزراعى وآخرين وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن البيلى رقم ٦٢٠ سنة ١٩٣٢ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة ذكى خير الايويجى ومحمد على رشدى ومحمد على جمال الدين)

٢١٩

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

٢١ مارس سنة ١٩٣٢

- ١ - محرر رسمى - يحمره موظف مختص . لاجراء عمل من اعماله . أو تنفيذ أمر . وجوب اختصاصه بهذا العمل . تحرير به حسب الاوضاع القانونية
- ٢ - محرر رسمى - ماثبت فيما عراه وشاهده . حجته . عدم جواز الطعن فيه الا بالتزوير وما يثبت به الطرفان . جواز الطعن فيه بالطرق المعتادة .

المبادئ القانونية

- ١ - المحرر الرسمى هو الورقة التى يحمرها موظف مختص أى ممن عينتهم الحكومة لأجراء عمل من الأعمال الخاصة بها أو تنفيذ أمر من أوامرها سواء كان ذلك بأجر أو بدون أجر ويجب أن يكون الموظف مختصا من حيث نوع المحرر ومكان التحرير وان يكون التحرير حسب الأوضاع المقررة بالقوانين واللوائح فالقاضى الذى يحمر الأحكام غير مختص بأعلانها وكاتب الجلسة غير مختص بأعلان بروتستو

- ٢ - ان المحرر الرسمى حجة (حتى يحصل الطعن فيه بالتزوير) بما أثبتته الموظف بناء

على معرفته ومشاهدته وسماعه شخصياً لأنه من عمله - أما ما يثبت مما يمليه عليه الطرفان أو يكون خارجاً عن اختصاصه فيصح الطعن فيه بالأدلة والطرق المعتادة

(مادة ٢٢٦ مدني)

المحكمة

« حيث ان المدعى عليهم دفعوا دعواها بأنهم اشتروا الاطيان المذكورة بمقتضى ثلاث عقود مؤرخة جميعها في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣١ ومسجلة اثنتين منها في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ والاخير في ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ وقدموا صور فوتوغرافية منها .

« وحيث ان الطرفين متفقان على ان هذه العقود رسمية إلا ان الخلاف بينهما يدور على طريق الطعن فبينما تقرر غنيمه انها تلك الطعن فيها بالانكار وقد طعنت فعلاً بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ بدعوى انها لم تكن حاضرة مجلس العقد ولا أوقعت بختمها وانما أخرى قدمها المدعى عليهم للمحقق وينكر المدعى عليهم عليها هذا السبيل قائلين بوجوب الطعن بالتزوير .

« وحيث ان الخلاف يدور في الحقيقة على بيان ماهية العقد الرسمي وطرق الطعن فيه .

« وحيث ان المحرر الرسمي هو الورقة التي يحرقها موظف مختص بذلك (المادة ٢٢٦ مدني أهلي و ١٣١٧ فرنساوي)

« وحيث انه يخرج من هذا التعريف ان التحرير يجب أن يكون بمعرفة موظف رسمي أي موظف ممن عينتهم الحكومة لاجراء عمل من الأعمال المختصة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها سواء كان ذلك نظير أجر أو بدونه (راجع اثبات الحقوق العينية لعزیز كحيل باشا صحيفة ٩١ ومابعدھا . رسالة

الاثبات للاستاذنشأت بك صحيفة ٤١ ومابعدھا) وأن يكون الموظف مختصاً من حيث نوع المحرر ومكان التحرير فالقاضي الذي يحرق الأحكام غير مختص باعلانها وتنفيذها وكاتب المحكمة الذي يحرق العقود لا يصح له اعلان بروتستو أو مباشرة عقد زواج وان يكون التحرير حسب الاوضاع المقررة بالقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

« وحيث انه يؤخذ مما تقدم ان المحرر الرسمي محرر بناء على قواعد وأوضاع تضمن صحته وبمعرفة موظف ليس له مصلحة فيه وهو معرض في حالة الكذب الى عقوبات صارمه ولذلك يعتبر حجة بما فيه على الطرفين وغيرهما ما لم يحصل الأُدعاء بتزوير ما هو مدون به (٢٢٦ مدني)

« وحيث ان هذا النص لا يؤخذ على اطلاقه بل يجب قصره على ما اثبتته المحرر بناء على معرفته ومشاهدته وسماعه شخصياً لانه من عمله (راجع بلائيول الجزء الثاني الطبعة الثانية صحيفة ٣٠ . فقرة ٩٠ ورسالة نشأت بك) اما ما يثبتته ما يايه عليه الطرفان فانه يصح الطعن فيه بالأدلة والطرق المعتادة (فقرة ٩٢) وكذلك ما يثبتته خارجاً عن اختصاصه كالمحضر الذي يعلن مدنياً ويضمن الاعلان اعتراف المدين بالدين (مؤلف كحيل باشا صحيفة ٩٣) والموثق الذي يدون بان الوصي سليم العقل (بلائيول فقرة ٩١)

« وحيث انه يؤخذ مما تقدم ان المدعية في حل من انكار العقود المشار اليها .

« وحيث انه من المسلم به مبدئياً ان مجرد الانكار لا يوجب على المحكمة الامر بالتحقيق اذ تبين ان صحة الورقة يمكن اثباتها من الظروف والقرائن الموجودة بالدعوى .

« وحيث انه ثابت ان المدعية ابلغت البوليس والنيابة بشأن تزوير العقود المشار اليها .

المحاكم المدنية من اختصاصها الطبيعي فيما تعرضت له لائحة الترع والجسور من حقوق الافراد التي ليس لها مساس بالمصلحة العامة ٢ - ان الاجراء الوارد بالمادة ١٦ من لائحة الترع والجسور وما مثله كالوارد في المادة ١٩ منها هو في الحقيقة صورة من صور دعاوى وضع اليد التي فرض القانون لها اجراءات خاصة سريعة وخول القاضى سرعة الفصل فيها بمنع التعرض أو باعادة وضع اليد أو بأيقاف الاعمال الجديدة الى أن يفصل في موضوع الحق نفسه وذلك رغبة في المحافظة على الامن والنظام واستثناء للحالة الاصلية الى أن يفصل في موضوع الحق فليس ثمة ما يمنع من أصابه ضرر مثلاً من هدم مسقة تمر في أرض الغير وتروى أرضه أن يرفع دعواه الى المحكمة المدنية لمنع هذا التعرض أو أن يلجأ الى الجهات الادارية لتقرر اعادة الشيء لأصله الى أن تفصل الجهة القضائية في نفس الحق (١)

(لائحة الترع والجسور لسنة ١٨٩٤ المواد ١٦ و ١٩ لائحة الترتيب و ٣٠ و ٣٣ مدني)

- (١) انظر في هذا الموضوع الاحكام الآتية
- (١) حكم محكمة الزقازيق الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ المجموعة الرسمية سنة ٩٢٤ عدد ١٠٧ صحيفة ١٨٤
- (٢) حكم محكمة استئناف مصر العليا في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المجموعة الرسمية سنة ٩٢٣ عدد ٢٨ ص ٤٤
- (٣) حكم محكمة اسكندرية في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ المحاماة سنة ٣٦ العدد ٣ ص ٢٨٢
- (٤) حكم المحكمة المذكورة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ المحاماة سنة ١١ العدد ٨ ص ٨٦٠
- (٥) حكم محكمة ميت غمر الجزئية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٥ المحاماة سنة ٦ العدد ٣ ص ٢٧٦
- (٦) حكم محكمة استئناف مصر العليا في ٣ فبراير سنة ١٩٣١ المحاماة سنة ١١ العدد ١٠ ص ١٠٥١
- (٧) حكم محكمة استئناف مصر العليا في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٦ المحاماة سنة ١٢ العدد الاول ص ٤٧

« وحيث ان النيابة قامت بتحقيق طويل لم يسفر عن النتيجة التي رمت اليها ومعترف كاتب التصديقات على المدعيه وهي مائتة ضمن خمس نسوة مائتات ايضاً وقرر انه يذكر انه لاحظ على يدها التي كانت ممسكة بالخم وشمماً وثبت صحة ذلك .

« وحيث انه سئلت وزوجها عما اذا كانا في وسعهما احضار شخص واحد يشهد بان العقد مزور فاجابا سلباً

« وحيث انه يؤخذ من ذلك ومما وضع بتحقيق النيابة ان العقود المشار اليها المذكورة صحيحة .

« وحيث ان المحكمة لا ترى لهذا محلاً للاحالة لتحقيق وتحكم بصحة العقود المشار اليها .

(قضية الست غنيمه بنت حسنين ضد حسين راشد وآخرين رقم ٤٦٦ سنة ١٩٣١ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة بطرس سليمان واحمد يوسف وابراهيم خالد)

٢٢٠

محكمة بني سويف الكلية الأهلية

٧ ابريل سنة ١٩٣٢

- ١ - لائحة الترع والجسور - احكامها ليست ناسخة لنصوص القانون المدني . هي اجراء للسرعة في تخفيف الضرر . حتى تفصل الجهة المختصة في صميم النزاع
- ٢ - لائحة الترع والجسور - المادتان ١٦ و ١٩ منها . صورة من صور دعاوى وضع اليد . المنازعات الوقتية بشأنها . الرجوع فيها للمحاكم الادارية والجهات القضائية .
- المبادئ القانونية

١ - ان بعض نصوص لائحة الترع والجسور - التي تعرضت لبعض المنازعات التي تقع بين الافراد بسبب مسائل الري والصرف والتبست على بعضهم مسألة الاختصاص بما فرضته حلاً وقتياً لهذه المنازعات - لا يمكن أن تكون ناسخة لنصوص القانون المدني أو معطلة لها وإنما هي بمثابة اجراء اقتضته الرغبة في سرعة تخفيف الضرر او منع حصوله من جهة وحماية الزراعة من جهة أخرى الى أن تفصل جهة الاختصاص في صميم النزاع . والا لتجردت

المحكمة

« عن الرفع الفرعى »

« حيث ان المدعى عليهما دفعا فرعا بلسان وكيلهما بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى ارتكنا على المادة ١٦ من لائحة الترع والجسور الصادر بها الأمر العالى الرقم ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ التى تنص على انه يجوز لصاحب أرض أصابها الضرر من مسقه او مصرف ما فيها سواء كان ذلك من عدم التطهير أو من رداءة حالة الجسور فى المسقه او المصرف ان يرفع شكواه الى المدير وهو بعد ان يتفق مع مفتش الرى أو بشمهندس المديرية يأمر ابا بسد المسقه أو المصرف واما بتطهيرها اذا تراءى له ان ذلك كاف . فان اتضحت ضرورة المسقه او المصرف فيكلف المدير اصحاب الشأن بحفظها بحالة جيدة أو يدفع تعويض لصاحب الأرض التى يصيبها الضرر بسبب تلك المسقه أو ذلك المصرف »

« وحيث انه يجب قبل البحث فى موضوع هذا الدفع تحديد النزاع وتكييفه تكييفاً ظاهراً لمعرفة ما اذا كان مداره حقاً من الحقوق التى كفلها القانون المدنى أو اجراء من الاجراءات التى نصت عليها لائحة الترع والجسور وان كان الثانى فهل انفردت به تلك اللائحة أو اشترك فيه معها القانون المدنى باعتباره القانون العام أو أن ماورد فيها جاء ناسخاً لنصوص ذلك القانون فيما يختص بذلك الحق »

« وحيث انه لا خلاف بين الطرفين فى ان المدعى عليهما يمتلكان أرضاً تجاور أرض المدعى من الجهة الشرقية وبعض الجهة القبليه وترتفع عنها بما يقدر بثلاثة أو أربعة امتار وأن مياه أرض المدعى عليهما تنساب فى أرض المدعى بواسطة ثلاث مواسير (عبارات) هى التى يطلب المدعى اذاتها »

« وحيث ان المدعى عليهما مع تسليمهما بهذه الحالة يقولان ان هذه العبارات هى جزء مكمل للمصارف الخاصة بهما والتى تمتد فى ارضهما وتستمر الى أرض المدعى الى ان تصل الى المصرف العمومى وانهما قد اكتسبا بذلك حق ارتفاق الصرف لأرضهما على أرض المدعى من مدة تزيد على مائة سنة »

« وحيث انه يستخلص من ذلك ان النزاع مداره حق ارتفاق بالمصرف يدعيه المدعى عليهما على أرض المدعى وينكره هذا الاخير »

« وحيث ان حقوق الارتفاق قد كفلها القانون المدنى ورتب لها أحكاماً كغيرها من الحقوق العينية فوجب أن يرجع إلى ما تضمنته نصوصه فى اثبات تلك الحقوق وتقيها »

« وحيث فضلاً عن هذا فان الحالة التى نحن بصددنا تختلف عن الحالة التى أوردتها المادة ١٦ من لائحة الترع والجسور إذ أنها افترضت حالة أرض تمر بها مسقه أو مصرف لرى أرض الغير أو لصرف مياه أرضه وأصابها الضرر من عدم التطهير أو من رداءة حالة الجسور الخ ... اما حالة النزاع فهى ادعاء بحق ارتفاق من جانب وانكار له من جانب آخر فالحق فى عرف المادة ١٦ من لائحة الترع والجسور معترف به وانما النزاع قائم على الضرر الذى احدثه استعمال ذلك الحق من اهمال التطهير أو من رداءة حالة الجسور أما النزاع الحالى فهو انكار للحق نفسه وعلى هذا الاعتبار يجب الرجوع فى تقرير هذا الحق الى جهات الفصل فى الحقوق وهى المحاكم المدنية »

« وحيث ان القول بانفراد لائحة الترع والجسور بالفصل فى مثل هذا النزاع أو بالاشتراك فيه يؤدى الى تخويل الجهات الادارية (المديرية وتفتيش الرى) حق الفصل فى الحقوق التى هى من (١٠)

اختصاص السلطة القضائية وهو ما لا يمكن التسليم به « وحيث ان بعض نصوص لائحة الترع والجسور التي تعرضت لبعض المنازعات التي تقع بين الافراد بسبب مسائل الري والصرف والتبست على بعضهم مسألة الاختصاص بما فرضته حلا وقتيا لهذه المنازعات لا يمكن ان تكون ناسخة لنصوص القانون المدني أو معطلة لها وإنما هي بمثابة اجراء اقتضته الرغبة في سرعة تخفيف الضرر أو منع حصوله من جهة وحماية الزراعة من جهة أخرى الى أن تفصل جهة الاختصاص في صميم النزاع وإلا لو كان الامر على غير ذلك لتجردت المحاكم المدنية من اختصاصها الطبيعي فيما تعرضت له لائحة الترع والجسور من حقوق الافراد التي ليس لها اساس بالمصلحة العامة

وحيث ان الاجراء الوارد في المادة ١٦ من لائحة الترع والجسور ومماثلة كالوارد في المادة ١٩ منها هو في الحقيقة صورة من صور دعاوى وضع اليد التي فرض القانون لها اجراءات خاصة سريعة وخول القاضي سرعة الفصل فيها بمنع التعرض أو باعادة وضع اليد أو بإيقاف الاعمال الجديدة الى ان يفصل في موضوع الحق نفسه وذلك رغبة منه في المحافظة على الأمن والنظام واستثناء للحالة الأصلية الى ان يفصل في موضوع الحق فليس ثمة ما يمنع من اصابه ضرر مثلاً من هدم مسقة تمر في أرض الغير وتروى أرضه ان يرفع دعواه الى المحكمة المدنية لمنع هذا التعرض أو ان يلجأ الى الجهات الادارية لتقرر اعادة الشيء لأصله الى ان تفصل الجهة القضائية في نفس الحق « وحيث ان هذا مستفاد أيضاً من نفس عبارة المادة ١٦ من لائحة الترع والجسور حيث عبرت بلفظ الجواز وقالت « يجوز لصاحب

أرض أصابها الضرر الخ ان يرفع شكواه » وجاء في النص الفرنسي لهذه المادة le propriétaire peut s'adresser على ان نص القرار الصادر من نفس تفتيش رى القيوم بشأن النزاع الذي قام بين المدعى وآخرين من جهة وبين المدعى عليهما من جهة أخرى بخصوص ردم المصرف واعادته وهو المقدمة صورة منه ضمن حافظة المدعى ذلك القرار الذي يتمسك به المدعى عليهما في اثبات وجهة نظرها جاء مؤيداً لما تقدم اذ ورد فيه بعد تقرير اعادة المصرف المردوم (والمرجو تنفيذ هذا القرار واستمرار العمل به حتى يحصل المشكو فيهما على حكم نهائي من المحكمة ذات الاختصاص بان المشتكين ليس لهم حق على المصرف كما أن هذا القرار لا يمنع من هو صادر ضده من الحصول على التعويض الذي يستحقه من الطرف الآخر مقابل الانتفاع بالمصرف أثناء المدة التي يستمر فيها القرار نافذ المفعول «

« وحيث انه لا محل بعد هذا للتمسك بنص المادة (٤٢) من لائحة الترع والجسور التي نصها (تلغى كل ما كان من الأحكام السابقة مخالفاً امرنا هذا) اذا البداهة تملئ ان المراد بذلك هي الاحكام التي سبق صدورها في موضوع هذه اللائحة لاحكام القانون المدني الذي يقوم على تنفيذها السلطة القضائية لا السلطة الادارية « وحيث مما تقدم يكون الدفع الفرعى في غير محله ويتعين رفضه

عن الموضوع

« حيث انه تبين من تقرير الخبير الهندسى في قضية اثبات الحالة المنضمة وهي نمرة ٢٩٧١ سنة ١٩٣٠ القيوم انه ليس للمدعى عليهما حق في تصريف مياه أرضهما في أرض المدعى

يوما كاملة مطلق الحرية يستطيع فيها أن يجد ويجتهد للحصول على العمل الذي يسقط عنه حالة التشرّد التي أوجده فيها الأنداز (مادة ١/٣ من قانون المتشردين والمشبهين رقم ٢٤ سنة ٣٢)

المحكمة

« من حيث ان الثابت في التحقيقات التي أجريت في هذه القضية أن مركز منفلوط اندر المتهم متشرداً في ٤ يونيه سنة ١٩٣٢ وأرسله في تاريخ انذاره بالأفادة نمرة ٤٩٥ الى مركز طهطا ملاحظته مدة العشرين يوما التالية لتاريخ الأنداز والأفادة بالصناعة التي يتخذها أو الأجراءات التي تعمل ضده — ومركز طهطا بلغ افادة مركز منفلوط بنفس التاريخ الى عمدة الجزائر لملاحظة المتهم وعمدة الجزائر اعاد المتهم لمركز طهطا يوم ٥ يونيه سنة ١٩٣٢ بحجة أنه ليس من بلده ولا أهل بهاله — ومركز طهطا اعاد المتهم الى مركز منفلوط بالأفادة نمرة ١٢١١ بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٢ للعلم بما اجاب من عمدة الجزايرة — ومركز منفلوط اعاد سؤال المتهم عن بلده التي يقيم فيها فقال أنه يقيم بعزبة الإدارة بمركز ملوى ووالدته مقيمة بها وارسل المتهم لمركز ملوى بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٢ ارسل من مركز ملوى الى عمدة ناحية الإدارة لتحرى وفي ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢ أعاد عمدة الإدارة للمتهم للمركز بأفادة يقول فيها أن بلد المتهم الأصلي الجزايرة مركز طهطا وليس له مسكن شرعى بعزبة الإدارة وبتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٢ حرر مركز ملوى محضر هذه القضية ضد المتهم باعتباره قد عاد الى أحالة التشرّد ولم يتخذ وسيلة مشروعاً للعيش طبقاً لقانون التشرّد » ومن حيث انه لا جدال في أن المتهم كان

وانه يمكنهما تحويل مياه صرف ارضهما الى جهات اخرى وان العبارات التي توصل مياه الصرف لارض المدعى لم توضع الا من مدة ثلاث سنين وذلك للاسباب الواردة بتقريره ومحضر اعماله وقد تبين ايضا من تحقيق الشكوى نمرة ١١٠٨ مركز الفيوم سنة ١٩٣١ المقدمة صورتها ضمن حافظة المدعى ان أطيان المدعى المذكور مغموره بالمياه التي تتجمع فيها بسبب انحطاطها عما جاورها من الاراضي وليس بها مصارف ظاهرة وفي هذا ما يدحض حجة المدعى عليهما من ان تلك العبارات تصب في مصارف مارة بأرض المدعى ومتصلة بالمصرف العمومي

« وحيث لذلك تكون دعوى المدعى في محلها ويتعين الحكم له بطلباته ولا محل لاحالة الدعوى الى التحقيق

(قضية عماد أفندي صالح وحضر عنه الاستاذ عباس رفعت ضد جورجى بك لطف الله وآخر رقم ٤٨٥ سنة ١٩٣١ ك رئاسة ونضوية حضرات موافى بك علام وكيل المحكمة والقاضيين عبده البرقوقي وأحمد الجارم)

٢٢١

محكمة المنيا الكلية الأهلية

١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢

انذار - لشخص . للبحث عن عمل . كفالة حريته في المدة المقولة لذلك المبدأ القانوني

ان نص المادة الثالثة فقرة أولى من قانون المتشردين والمشتبه فيهم صريح في أن الانذار مقصود به تنبيه المنذر الى حالة عطله ومطالبته بالبحث عن عمل له . ولا يمكن لأى مخلوق أن يبحث عن عمل الا اذا كان متمتعاً بكامل حريته يروح ويغدو كيف شاء . وترى المحكمة أنه لا يعتبر متشرداً من لم يمض عليه عشرون

عليه وتوى المحكمة انه لا يعتبر متشرداً من لم تمض عليه عشرون يوماً كاملة مطلق الحرية يستطيع فيها أن يجد ويجتهد للحصول على العمل الذي يسقط عنه حالة التشرّد التي اوجده فيها إلا نذار « ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن المتهم لم يمض عليه عشرون يوماً مطلق الحرية وثبت تقصيره بعدها في تغيير احوال معيشته التي تنافي القانون حتى يمكن تطبيق قانون التشرّد عليه » ومن حيث ان ذلك يدل على أن الجريمة لم تحصل بعد وأن الحكم الابتدائي الذي اعتبره متشرداً في غير محله ويتعين الغاؤه وبراءة المتهم عملاً بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ ج

(قضية النيابة ضد عبدالسلام عيد رقم ٢٩١٩ سنة ١٩٣٢ س
رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود علام وأحمد وهبي ومرقس
بطرس وحضور حضرة مصطفى أفندي حمدي نضو النيابة)

تحت حفظ البوليس وإشرافه معتقلاً من تاريخ انذاره في ٤ يونيه سنة ٩٣٢ الى تاريخ تحرير المحضر له كما يدل على ذلك الإجراءات السالفة الذكر « ومن حيث ان الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم رقم ٢٤ سنة ٩٣٣ نصت على أنه (اذا تبين للبوليس أن شخصاً في حالة تشرّد استدعاه لكي يسلمه انذاراً صريحاً بأن يغير في مدى عشرين يوماً احوال معيشته التي تنافي القانون وتجعله في حالة التشرّد والاقدم للقضاء لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة السادسة) » ومن حيث ان نص المادة المذكورة صريح في أن الأذار مقصود به تنبيه المئذّر الى حالة عطله ومطالبته بالبحث عن عمل له ولا يمكن لأي مخلوق أن يبحث عن عمل الا اذا كان متمتعاً بحريته يروح ويغدو كيف يشاء دون أي رقابة

قضايا المحاكم الجزئية

٢٢٢

محكمة العطارين الجزئية

٥ ابريل سنة ١٩٣١

١ - تنفيذ - أمر حجز تحفظي - الحجز على تاجر - وجوب

اعلانه قبل التنفيذ

٢ - تحويل - سند تحت أمر واذن الدائن - تحويله - عدم ذكر

التاريخ ولا أن القيمة وصلت - تحويل ناقص - دفع

حق التمسك بها في وجه المحتال

المبادئ القانونية

١ - إذا استصدر الدائن أمراً بتوقيع الحجز

التحفظي على منقولات مديته التاجر ولم يعلنه

اليه قبل تنفيذه كان الحجز باطلاً إذا أن القانون

أوجب قبل الشروع في التنفيذ اعلان الحكم

أو السند الواجب النفاذ الى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء. وإذا كان واجبا اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ قبل عمل أي اجراء من اجراءات التنفيذ وكلاهما لا يصدر أو ينفذ الا بعد اجراءات مطولة في مواجهة الخصم فمن باب أولى يتعين اعلان الأمر الصادر بالحجز التحفظي الى المحجوز عليه لأن هذا الأمر يصدر بدون سابقة علم أو تنبيه على المدين. ٢ - إذا كان السند محرراً لا مرواً واذن الدائن وحوله تحويلاً لم يذكر فيه تاريخ التحويل ولا ان القيمة وصلت كان تحويله ناقصاً لا يوجب انتقال الملكية للحول اليه بل يعتبر توكيلاً

« وحيث انه يؤيد ذلك ان القانون أوجب قبل الشروع في التنفيذ اعلان الحكم أو السند الواجب النفاذ الى نفس الخصم أو محله والتففيه عليه بالاجراء » مادة ٣٨٤ مرافعات » وفي باب حجز ما للمدين لدى الغير نصت المادة ١٥٤٠ مرافعات على ان الحجز يعلن بورقة على يد محضر مشتملة على صورة السند أو الامر الصادر بوضع الحجز تحفظيا كان أو تنفيذيا

« وحيث ان المواد ٦٦٨ وما بعدها الخاصة بالاجراءات التحفظية وان كانت لم تنص على اعلان الامر للمحجوز عليه فان لا يفهم من ذلك ان هذا الاعلان ليس ضروريا لأن الشارع اقتصر في هذا الفصل على بيان المحجوزات التحفظية التي يحق للمالك والمستأجرين الاصليين والدائنين بكبيالات أو سندات تحت الاذن ومن عداهم استعمالها والانتفاع بها وشفع هذا البيان بان اوضح باليجاز الطريقة التي يتعين على هؤلاء الدائنين اتباعها للحصول على امر بالحجز ثم حكم بصحته ولم يتعرض للقواعد العامة التي أشار إليها في مواضع اخرى بل احال إليها كما فعل في المادة ٦٦٧ مرافعات

« وحيث انه من المعلوم ان من أهم القواعد الاساسية التي وضعها الشارع المصري في اجراءات المرافعات والتنفيذ وجوب اعلان الحكم أو السند أو الأمر اما لسريان المدة المقررة للطعن في الاحكام أو لجواز التنفيذ أو توقيع مختلف المحجوزات التحفظية التي اجازها القانون واذا كان واجبا اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ قبل عمل أي اجراء من اجراءات التنفيذ وكلاهما لا يصدر أو ينفذ الا بعد اجراءات مطولة في مواجهة الخصم فن باب أولى يتعين اعلان الامر الصادر بالحجز التحفظي الى المحجوز عليه

له في قبض قيمة السند عملا بنص المادة ١٣٥ تجارى . وعلى ذلك فيجوز أن توجه للحيل كافة الدفوع التي يصح للمدين ابدؤها قبل الحيل (المواد ١٣٥ تجارى و ٣٨٤ و ١٥٠ و ٦٦٧ و ٦٦٨ مرافعات)

المحكمة

عن الرفع الفرعى

« حيث ان المدعى عليه دفع بىطلان الحجز التحفظي لعدم اعلانه بالبروتستو اعلانا قانونيا ولأن الأمر الصادر بالحجز لم يعلن اليه

» وحيث انه ثابت من محضر اعلان البروتستو ان المحضر توجه الى محل تجارة المدعى عليه فلم يجده ووجد المحل مغلقا فترك به صورة من الاعلان ثم انتقل الى المحافظة في اليوم التالي وسلم صورة الاعلان لمدوبها طبقا للمادة السادسة من قانون المرافعات فالقول بان البروتستو لم يعلن اعلانا صحيحا لا يطابق الواقع

« وحيث ان المدعى استصدر امرا بتوقيع الحجز التحفظي على منقولات مدينه التاجر وفاء لمبلغ ١٣٠٠ قرش صاغ المحرر بها سند تحت الاذن. وكان واجبا ان يعلن هذا الامر للمحجوز عليه سواء كان الاعلان موافقا لمحضر الحجز أو سابقا عليه . ولكن الثابت ان الحجز توقع والأمر لم يعلن . والحكمة من وجوب اعلان الامر الى المحجوز عليه ان يكون على يينة من الاجراءات التي اتبعها دائنه . والهيئة التي اصدرت الامر بالحجز والى من يتظلم من هذا الامر فاغفال هذا البيان هو اغفال لامر جوهري ولشرط اساسي يجب توافره ليصبح الحجز سليما ويحق للدائن ان يطلب الحكم بصحته

٢٢٣

محكمة بني سويف الجزئية

٢٦ أبريل سنة ١٩٣١

١ - اختصاص - دعوى استرداد - جواز رفعها أمام محكمة

المدين أو الحاجز

٢ - دعوى استرداد - صحيفة الدعوى - أدلة الملكية - يكفي ذكرها

دون مناقشتها

المبادئ القانونية

١ - إن دعوى الاسترداد من الدعاوى التي يتعدد فيها الخصوم وطبقاً لقواعد الاختصاص المركزي تكون المحكمة المختصة بنظرها هي محكمة الحاجز أو المدين وللاسترداد الخيار في رفعها أمام أيهما ولا محل للقول بأن أحدهما هو الخصم الحقيقي في الدعوى لأن كلا منهما له مصلحة حقيقية في الدعوى

٢ - لا يشترط ذكر الأدلة ومناقشتها في صحيفة دعوى الاسترداد بل يكفي أن تشمل عريضة الدعوى على بيان كاف للأدلة (المواد ٧٨ مرافعات وما بعدها)

المحكمة

«حيث أن المدعى عليه الثاني الحاجز دفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنه مقيم بالإسكندرية وأنه هو الخصم الحقيقي في الدعوى كما دفع بعدم قبول الدعوى لعدم ثبوت أدلة الملكية في العريضة «وحيث أنه عن الدفع الأول فقد تبينت الآراء فيما يختص بالمحكمة المختصة بنظر دعوى الاسترداد أي محكمة التنفيذ أم محكمة الحاجز أم محكمة المدين المحجوز عليه فالفقهاء المصريون يرون أن دعوى الاسترداد من اختصاص محكمة التنفيذ أي المحكمة التي بدأرتها الأشياء المحجوز عليها ولو

لأن هذا الأمر يصدر بناء على طلب يقدم من الدائن إلى قاضي المواد الجزئية . أو قاضي الأمور الوقفية بدون سابقة علم أو تنبيه على المدين «وحيث من جميع ما تقدم ترى المحكمة أن الحجز الذي توقع باطل لعدم إعلانه ويتعين الحكم برفعه

عن طلب الضمان

«وحيث أن المدعى عليه طلب التصريح له بإدخال المحيل ضامناً في الدعوى وقد لقي هذا الطلب اعتراضاً من المدعى أساسه أن السند المطالب بقيمته محرر لأمر واذن المحيل فلا يصح للمحول عليه التمسك ضد المحال بما لديه من الدفع قبل المحيل

«وحيث أن هذا الاعتراض صحيح وقانوني بالنسبة للكيميالات أو السندات التي تحت الأذن الموقع عليها من تاجر أو من غير تاجر متى كانت عن عمل تجاري . ولا نزاع في أن المدعى عليه تاجر البان وأن قيمة السند هي ثمن البان إلا أن التحويل الصادر للمدعى ليس مطابقاً للمادة ١٣٤ تجارية التي تستلزم أن يكون التحويل مؤرخاً وأن يذكر فيه أن القيمة وصلت . وهذان الشرطان غير متوفرين فلا التحويل له تاريخ . ولا ذكر فيه أن القيمة وصلت فهو تحويل ناقص لا يوجب انتقال الملكية للمحول إليه بل يعتبر توكيلاً له في قبض قيمتها وذلك عملاً بنص المادة ١٣٥ تجارية

«وحيث أنه متى تقرر أن المدعى ليس الأوكيلاً عن المحيل جاز للمحول عليه توجيه كافة الدفع التي يصح له إبدائها قبل المحيل

(قضية سيد أحمد البرجسي ضد شحاته على أبو السعود رقم ٢٠٢٨ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا)

في الدعوى فالمدين له مصلحة في مراقبة اجراءات الدعوى باعتبارها مرحلة من مراحل التنفيذ ضده ليقف على ما ينتهي به وقد تكون له مصلحة أيضا في اثبات ملكيته للأشياء المحجوز عليها والحاجز له مصالحة ظاهرة في الدعوى

« وحيث ان المدين في هذه الدعوى مقيم بدائرة محكمة بني سويف فتكون المحكمة مختصة بنظر الدعوى ويتعين رفض الدفع بعدم الاختصاص » وحيث انه عن الدفع الثاني فقد اشتملت عريضة الدعوى على بيان أدلة الملكية التي تستند اليها المدعية فقد صدرت تلك الصحيفة بمخلص حكم تدعى صدوره من محكمة بني سويف بخصوص المنقولات المذكورة وذكرت بالصحيفة أنها تستند على هذا الحكم وعلى شهادة الشهود وترى المحكمة أنه يكفي طبقا للقانون أن تشتمل عريضة الدعوى على بيان كاف لأدلة الملكية وقد قصد الشارع من هذا النص الى ازام المسترد بتقرير طرق الاثبات التي يستند عليها في اثبات حقه ليعلم بها المدين والحاجزون ويحضروا دفاعهم وحتى تكون موضوع مناقشة بالجلسة وقد استبدلت عبارة (بيان دقيق لأدلة الملكية) الواردة في قانون سنة ١٩٢٥ بعبارة (بيان كاف لأدلة الملكية) في قانون سنة ١٩٢٨ وقد قصد بالتعديل أن يكتفى بالإشارة في صحيفة الدعوى الى الادلة التي يستند عليها المدعي في اثبات دعواه فلا يشترط ذكر هذه الادلة ومناقشتها في الصحيفة ولذلك ترى المحكمة أن ما جاء بعريضة الدعوى من الإشارة الى أدلة الملكية كاف ويتعين رفض هذا الدفع أيضا

(قضية جزاير بنت عبد السلام ضد عبد المقصود محمد وآخرين رقم ٣٩٧٢ سنة ١٩١٣ - رئاسة حضرة القاضي عبده محرم)

كانت غير محكمة المحجوز عليه (راجع كتاب التنفيذ لابي هيف بك بند ٢١٧ وكتاب المرافعات للوزينا بك صفحة ٨٤ وكتاب التنفيذ لعبد الفتاح بك السيد بند ٤١١) ويظهر أنهم مجازون في ذلك القانون الفرنسي الذي تقضى المادة ٦٠٨ مرافعات منه بأن دعوى الاسترداد ترفع أمام المحكمة الموجودة بدائرتها الحجز وعلة هذا النص ظاهرة لأن محكمة التنفيذ أقدر دوما على الحكم في الدعوى لأن هذه الدعاوى مألها التحقيق فيكون من السهل على طرفي الخصوم احضار شهود المحكمة الكائن في دائرتها الأشياء المحجوز عاها لقربها من محل اقامتها فتري المحكمة أمام سكوت القانون المصري عدم الأخذ بهذا الرأي - ويرى البعض الآخر أن محكمة المدين هي المختصة لأن دعوى الاسترداد هي دعوى تثبيت ملكية للمنقولات والخصم الحقيقي في دعوى الملكية هو المدين وما طالب رفع الحجز الا طالب متفرع عن دعوى ملكية للمنقولات (وهذا الرأي مأخوذ من القانون الفرنسي القديم تراجع مجلة كلية الحقوق السنة الثانية عدد ١ ص ٦٤) - ويرى آخرون أن محكمة الحاجز هي المختصة وحدها (محاماة السنة الرابعة صحيفة ٥٨٣ - ومحاماة السنة الرابعة ص ٧٦٩) ويظهر أن أصحاب هذا الرأي وضعوا أمام تقديرهم فرضا واحدا وهو أن دعوى الاسترداد مقصود بها عرقلة التنفيذ فقط ، فالخصم الحقيقي فيها هو الحاجز ذو المصلحة في استئناف تلك الاجراءات وترى المحكمة عدم الأخذ بهذا الرأي كما ترى أن دعوى الاسترداد هي دعوى من الدعاوى التي يتعدد فيها الخصوم وأنه طبقا لقواعد الاختصاص المركزي تكون المحكمة المختصة هي محكمة الحاجز أو المدين والمستردا الخيار في رفعها أمام أيهما أولا محل القول بأن أحدهما هو الخصم الحقيقي في الدعوى لأن كلا منهما له مصلحة حقيقية

٢٢٤

محكمة د كرس الجزئية

٣ نوفمبر سنة ١٩٣١

تقدم - سند تحت الاذن - مستحق تحت الطلب المدة المسقطه .

مبدأ سريان مدة الخمس سنوات من اليوم التالى لتحريره

المبدأ القانونى

تعتبر السندات المحررة تحت الاذن والتي ينص فيها على أن الدفع تحت الطلب واجبة الدفع والاستحقاق من يوم تحريرها وعلى ذلك يكون مبدأ سريان المدة المقررة لسقوط المطالبة بهذه السندات هو اليوم التالى لتاريخ تحريرها وتحتسب مدة الخمس سنوات التى تسقط بها المطالبة بالتاريخ الميلادى (مادة ١٩٤ تجارى)

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى يطالب المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٥٧ جنيها من ذلك مبلغ ٣٥ جنيها بموجب سند محرر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ تحت الطاب وقد دفع المدعى عليه بسقوط الحق فى المطالبة بهذا المبلغ لمضى اكثر من خمس سنوات هلاله على ميعاد الاستحقاق طبقا للمادة ١٩٤ تجارى

« وحيث ان الطرفين لا ينازعان فى ان هذا الدين دين تجارى طبقا للمادة الثانية من قانون التجارة وان الكمياله حررت والدين تحت الطلب بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وأن هذا التاريخ يوافق ٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤٥ هجرية وان الدعوى رفعت بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣١. وان هذا يوافق ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٥٠ هجرية « وحيث ان المدعى رد على هذا الدفع المقدم

من محامى المدعى عليه بأن المطالبة لم تسقط بمضى المدة لان السند منصوص به على أنه يستحق الدفع يوم الطلب وهذا الطلب لا يكون الا بعمل بروتستو أو اذار رسمى أو أى تكليف آخر وعلى ذلك لا تبدأ المدة الا من تاريخ رفع الدعوى لانه هو تاريخ استحقاق السند

« وحيث ان المادة ١٩٤ من قانون التجارة الاهلى لم تنص على هذه الحالة بل نصت على السندات التى بها ميعاد محدد للدفع فعينت مبدأ سريان المدة وجعلته فى اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع أو الاستحقاق أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة « وحيث ان المشرع أنما قصد بتجديد مدة الخمس سنوات لسقوط المطالبة بالسندات والكمبيالات التى يمضى على تاريخ استحقاقها خمس سنوات ولا يحرك الدائن ساكنا هو معاقبة الدائن المهمل وافترض أن هذا الدين قد برأت منه ذمة المدين ونظرا لما تقتضيه الاعمال التجارية من السرعة (راجع حكم محكمة الاستئناف الاهلية الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ والمنشور بمجلة المحاماة السنة السادسة ص ٥٠٥)

« وحيث ان القول بان السند تحت الاذن المحرر تحت الطلب لا تسقط المطالبة به الا من تاريخ استحقاقه بالمطالبة الرسمية يؤدى الى نتيجة غير معقولة وهى ان هذه السندات تبقى الى مالا نهاية وهذه النتيجة عكس ما قصده المشرع من وضع المادة ١٩٤ تجارى

« وحيث أن الحل المعقول والذي يوافق روح التشريع هو افتراض أن السندات تحت الاذن والتي ينص فيها على أن الدفع تحت الطاب تكون واجبة الدفع والاستحقاق من تاريخ يوم تحريرها وعلى ذلك يكون مبدأ سريان المدة المقررة لسقوط

ليس امام المدعى من سبيل الا توجيه العين الى المدعى عليه تأييدا لبراءة ذمته طبقا للمادة ١٩٤ تجارى وهو مالم يطلبه المدعى

(قضية محمود سيد احمد عبد الرازق ضد عبد الرازق سيد احمد رقم ٤٣١٧ سنة ١٩٣١ — رئاسة حضرة القاضى اسماعيل زهدى)

٢٢٥

محكمة المحلة الجزئية

٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢

(١) حق امتياز المؤجر . المنقولات الموجودة بالعين . عدم علمه

بملكيتها للتغير امتياز المؤجر عليها

(٢) حق امتياز المؤجر . مواشى . بيعها . اعادة الحجز على مواشى

غيرها بالعين المؤجرة . قرينة ملكيتها للتغير

المبادئ القانونية

١- يقع امتياز المؤجر على المنقولات التى بالعين المؤجرة سواء كانت مملوكة للمستأجر أم لغيره ولكن يشترط لذلك أن يكون المؤجر حسن النية أى غير عالم بملكيتها للتغير

٢- انه وان كان حسن النية مفروضاً فى المؤجر الا ان الشراح أجمعوا على وجود حالات يفترض فيها سوء النية فيه والمحكمة قياساً على الحالات المذكورة تفترض سوء النية فى المؤجر الذى باع مواشى المستأجر وبعد ذلك بقليل أوقع حجزاً آخر على مواشى بالعين المؤجرة ولم يكن فى ظروف الدعوى ما يبرر احتمال شراء المستأجر لغيرها القصر المدة بين الحجزين ولعدم توفر الوسيلة لديه

(المادة ٦٠١ مدنى)

المحكمة

« من حيث ان المحكمة ترجح شهادة شهود المدعى وأن المواشى ملك له وذلك لانهم شهدوا بأن مواشى المدين حجز عليها نفس الدائن وبيعت

(١١)

المطالبة بهذه السندات هو فى اليوم التالى لتاريخ تحريرها وهذا الحل هو ماوافتت اليه لجنة المراقبة القضائية بقرارها الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٩٠٠

والمشور بالعدد الاول من مجلة المجموعة الرسمية ص ٣٤٣

« وحيث ان المدعى قد رد أيضاً على دفع المدعى عليه بانه مع التسليم بأن مبدأ سريان المدة هو اليوم التالى لتاريخ تحرير السند فإن احتساب المدة يجب أن يكون بالتاريخ الميلادى وليس بالتاريخ الهجرى قياساً على ما جاء بالمادة ١٣٠ تجارى من ان الكميالة التى يذكر فيها أنها واجبة الدفع بعد شهر من وقت الاطلاع عليها فإيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين فى صيغة القبول وبما أن هذا السند مؤرخ بالتاريخ الميلادى

فاحتساب مدة الخمس سنوات يكون بالتاريخ الميلادى « وحيث أن هذا الدفع غير وجبه لأنه قياس مع الفارق ولأن الاصل فى احتساب المدة المسقطه للحقوق والمكسبة لها انما يكون بالحساب الهجرى وليس بالحساب الميلادى مالم ينص صراحة على عكس ذلك وهذا الرأى هو باجماع الفقهاء والقضاء المطرد وقياساً على المادة ٢١١ من القانون المدنى و٢٧٦ من قانون تحقيق الجنايات ولانه عند عدم النص يكون التفسير عادة فى صالح المدعى عليه (يراجع حكم محكمة الاستئناف المختاطة الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ والمنشور بمجلة المحاماة فى السنة الرابعة ص ٨٨٣)

« وحيث انه متى تبين ذلك كان دفع المدعى عليه فى محله اذ انه مضى بين تاريخ الاستحقاق ورفع الدعوى أكثر من خمس سنوات هلالية

« وحيث ان المدعى طلب احتياطياً اطالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ان المدعى عليه اعترف فى سنة ١٩٣٠ بأن مبلغ السند فى ذمته فترى المحكمة عدم اجابته الى طلبه هذا لأنه

وقد صادقهم على ذلك نفس الحاجز بأنه باع مواشى مدينه . أما شهود المدعى عليه الحاجز فقد قرر الاولان منهما أنهما لا يعرفان مالك المواشى أما الاخير فقد قرر أنه لا يعرف أنه حجز عليها الدائن قبل ذلك ومما يلاحظ بصفة عامة على شهود المدعى عليه أنهم أقرباء الحاجز ومستحقون في الوقف « وحيث انه فيما يتعلق بطلب توقيع امتياز المؤجر فانه وإن يكن قد ورد بمحضر الحجز ان الحجز حصل بالعين المؤجرة إلا أنه ثابت من شهادة مرشد الحجز أن المحضر لم يكن يعرف الحدود وانه ذكر ذلك بناء على إرشاده ومن ثم لا يمكن الجزم بمكان الحجز ومعلوم أنه لتطبيق امتياز المؤجر يجب أن يكون الحجز بالعين المؤجرة

« وحيث انه على فرض إيقاع الحجز على المواشى بالعين المؤجرة فانه وإن يكن من المسلم به أن مجرد وجود الأشياء بالعين المؤجرة يجعل للمالك حق الحجز عليها واستيفاء دين الايجار من ثمنها سواء أكانت مملوكة للمستأجر أم لغيره وليس ذلك الاتطبقا للقاعدة En fait de meubles possession vaut titre فحيازة المستأجر لها دليل على ملكيته لها وتعاقده المستأجر منه على هذا الأساس إلا أن هذا معلق على شرط هام وهو أن يكون المؤجر حسن النية ومعنى ذلك ألا يكون المؤجر على علم بأن الأشياء المحجوز عليها ليست ملكا للمستأجر البتة

Le privilège du bailleur ne pourra non plus être exercé, au moins à l'égard du propriétaire des meubles, lorsque le bailleur n'a pas été de bonne foi, c'est-à-dire a su que les meubles garnissant sa maison ou sa ferme appartenaient à autrui

L. Guillouard Privilèges V Hypothèques page.350,

وشرط حسن النية ليس على اطلاقه بل يكتفى أن يكون المستأجر حسن النية عند دخول الأشياء المحجوز عليها بالعين المؤجرة أما إذا تم إلى علمه بعد ذلك حقيقة مالكها فلا أهمية لذلك لأن سوء النية اللاحق لا قيمة له

Il suffit d'ailleurs que la bonne foi du locateur ait existée au moment où les objets ont été introduits dans sa maison ou dans sa ferme, son privilège a alors pris naissance et il ne peut recevoir aucune atteinte des événements ultérieurs qui révèlent au bailleur le nom du véritable propriétaire de ces objets

Baudry Lacantenerie T. II p.661

« وحيث انه مما يجدر ملاحظته أن الحاجز ليس مالكاً للعين المؤجرة وإنما هو محول اليه عقد الايجار غير أن أساس هذا الحق ليس هو الملكية كما يقرر Aubry & Rau وإنما هو واقعة التأجير منه

« وحيث ان حسن نية المالك مفروض وعلى الغير اثبات العكس إلا أن جميع الشراح أجمعوا على حالات يمكن أن يفترض منها سوء النية في المؤجر كما لو كان المستأجر خياطاً مثلاً فان الملابس التي عنده بحكم عمله ليست مملوكة له وإنما هي للغير

« وحيث ان المحكمة ترى قياساً على الحالة المذكورة حالة المؤجر الذي باع مواشى المستأجر منه في حجز سابق ولم يقم دليل على شرائه سواها بل ليس في ظروف الدعوى ما يبرر أنه اشترى مواشى أخرى لقصر المدة التي مضت بين الحجزين ولعدم توفر الوسيلة للشراء »

وحيث انه لذلك يفترض في المؤجر سوء نيته ومن ثم لا يكون له حق في توقيع الحجز تنفيذاً لحق الامتياز

(قضية اسماعيل اسماعيل ضد يوسف افندي حسن وآخر رقم ١٨٩٩ سنة ٣٢ — رئاسة حضرة القاضي سليمان ثابت)

٢٢٦

محكمة بور سعيد الجزئية

٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢

١- شركة خاصة . اثباتها . جواز اثباتها بالبينه وقرائن .

٢- قرار غير قضائي . متى يجوز اثباته بالبينه

المبدأ القانوني

١- من المبادئ المأخوذ بها علما وعملا أنه يجوز اثبات عقد شركة المحاصة بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة وقرائن الاحوال ولا محل للاخذ بظاهر نص المادة ٦٣ تجارى والقول بان اثبات شركات المحاصة لا يكون الا بالدفاتر التجارية والخطابات فقط

٢- من المقرر أن الاقرار غير القضائي الذي يحصل في خارج المحكمة لا يجوز اثباته بالبينه اذا كان عن أمر مدني زاد المعترف به عن مبلغ ١٠ جنيهات الا أنه يمكن أثباته في المواد التجارية بكافة الطرق بما فيها البينة وقرائن الاحوال طبقا لنص المادتين ٢١٥ و ٢٣٠ مدني (المواد ٦٣ تجارى و ٢١٥ و ٢٣٠ مدني)

المحكمة

« من حيث ان واقعة الحال تتلخص في ان المجنى عليه اتفق مع المتهم على ان يكونا شركة محاصة غرضها الاتجار في بيع الخردوات على وابورات البحر على أن يشارك الأول بالمال والثاني بالعمل وعلى أن يقوم هو وحده دون دخل للمجنى عليه بعملية البيع والشراء ويكون المكسب مناصفة بينهما وتنفيذا لهذا الاتفاق تسلم المتهم من المجنى عليه مبلغ ١٧ جنيها واوهمه انه اشترى به بضاعة باعها فعلا وسيشاطرهم معه في الكسب ووعدته بذلك من يوم لآخر واخيرا اختلس المبلغ وهرب به

الى محطة رأس العش قاصدا بذلك الفرار به لجهة الاسماعيلية فتبعه المجنى عليه هناك وضبطه ومعه ٨٠ مايا و ١٥ جنيها من المبلغ المختلس وطلب اليه أن يتصالح معه ويتنازل عن التبليغ ويأخذ هذا المبلغ بحضور الشاهد عبد الله ابراهيم ومصطفى محمود قاضي المجنى عليه فعدل المتهم عن الصلح وانكراستلامه لشيء من المجنى عليه وادعى تارة بان المبلغ له وانه كان مسافرا للاسماعيلية للاتجار (كما قال بذلك ميخائيل افندي جرجس) وطورا بأنه لاختيه وانه كان مسافرا لاجتماع جدته من الحجاز وشهد كل من عبد الله ابراهيم ومصطفى محمد الزيدى باعتراف المتهم لهما بأخذ المبلغ من المجنى عليه وانه عرض عليه التصالح في مقابل أخذ المبلغ المضبوط معه ولكن الأخير رفض

« وحيث ان مدار البحث في الدعوى يدور حول أمر واحد وهو جواز او عدم جواز اثبات استلام المستلم للمبلغ بالبينه بعد انكاره » وحيث انه سواء اعتبرنا سبب تسليم المتهم للمبلغ شركة محاصة تجارية كما تبين بعاليه أو وكالة بالعمولة كما ذهبت الى ذلك النيابة فانه من المبادئ المأخوذ بها علما وعملا انه يجوز اثبات العقدين بكافة الطرق بما فيها البينة وقرائن الاحوال ولو ان بعض المحاكم اخذ بظاهر نص المادة ٦٣ تجارى وقال باثبات شركات المحاصة التجارية بالدفاتر التجارية والخطابات فقط « يراجع في ذلك شرح قانون التجارة لعبد العزيز باشا كجيل صحيفة ١٢٣ وليونكان شرح القانون التجاري المدني صحيفة ٢٣١ بند ٣٢٨ وما بعدها ويؤيدان الرأي المعمول به وعلى ذلك فيجوز اثبات استلام المتهم للمبلغ المختلس من المجنى عليه بالبينه وقرائن الاحوال وكافة طرق الاثبات الاخرى » ومن حيث ولو أن شاهدي الأثبات لم يشهدا على واقعة استلام المتهم للمبلغ المختلس

المبادئ القانونية

١ - لا يعترف القانون بوجود مطلق حق المرور وإنما يعترف بوجود هذا الحق في حالة عدم وجود منفذ للعقار الى الطريق العام أو كان المنفذ الموجود غير كاف لاستغلال العقار، أما إذا كان المنفذ الموجود غير مناسب أو غير مريح فلا محل لتقرير حق المرور لأن هذا الحق منح للضرورة، ويزول حق المرور إذا أصبح العقار المرتفق متصلاً بطريق عام أو اشترى مالك العقار المرتفق عقاراً يوصل عقاره الأصلي بالطريق العام، ولم يستثن الفقهاء من هذه القاعدة إلا حالة ما إذا كان الطريق منصوصاً على الاتفاق به بعقد قسمة أو بيع أو باتفاق خاص

٢ - بفرض جواز اكتساب حق المرور بمضى المدة الطويلة . فدعوى منع التعرض في هذا الحق لا تقبل في حالة ما إذا كان للعقار منفذ آخر للطريق العام إذا لم يوجد اتفاق خاص. إذ يعتبر المرور في هذه الحالة من باب التسامح . ومن المسلم به قانوناً أنه يجب لرفع دعاوى وضع اليد عن حق الارتفاق أن يكون الحق قابلاً للتملك بمضى المدة الطويلة والمرور من باب الاباحة والتسامح لا يوصل لا اكتساب حق (المادة ٣٩ مدني)

المحكمة

« رفع المدعى هذه الدعوى يطالب فيها الحكم بمنع تعرض المدعى عليه في حق المرور من الطريق الواقع غربي منزله وفي حق المظل على هذا الطريق وإزالة الحوائط التي أقيمت على فتحته » وحيث أنه فيما يختص بالطلب الأول فإنه من المسلم به قانوناً أنه يجب لرفع دعاوى وضع

وأما قالاً باعترافه ضمناً بأنه استلمه وبدد منه مبلغاً وعرض ما معه بعد ذلك على المجنى عليه للصلح وهذه الواقعة لا يمكن إثباتها في المواد المدنية بالبينة إذ من المقرر أن الإقرار غير القضائي الذي يحصل في خارج المحكمة لا يجوز إثباته بالبينة إذا كان عن امر مدني زاد الاعتراف به عن مبلغ ١٠ جنيهات إلا أنه يمكن إثباته في المواد التجارية بكافة الطرق بما فيها البينة وقرائن الأحوال طبقاً لنص المادتين ٢١٥ و ٢٣٠ مدني وعلى ذلك فاقوالهما تفيد في التهمة وفي إثباتها على المتهم « ومن حيث عن موضوع التهمة فتأبته على المتهم من الوقائع المتقدمة ومن أقوال شهادتي الإثبات اللذين لم يجرحهما المتهم بشيء مما من أنه اعترف لها ضمناً بالشركة وعرض على المجنى عليه أخذ مبلغ خمسة عشر جنيهاً والصلح ومن عدم إثباته مصدر المبلغ الذي وجد معه وثبوت هروبه به وتناقضه في سبب سفره للاسماعيلية أما ما ادعاه من أن المدعى عليه اختصمه لسبب عدم موافقته على تهريب مواد مخدرة له فقد اتضح كذبه من أقوال جميع الشهود الذين استشهد بهم وهم حسن أفندي فهمي وصادق السيد . ومن ثم يتعين معاقبته بالمواد المطالبة

(قضية النيابة ضد عبد القادر فاضل رقم ٣٥٩ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب وحضور حضرة حسن احمد افندي وكيل النيابة)

٢٢٧

محكمة البليانة الجزئية

٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - حق الارتفاق - حق المرور . يشترط عدم وجود منفذ للعقار الى الطريق العام . أو عدم وجود منفذ كاف
- ٢ - دعوى منع تعرض - حق المرور . لا تقبل إذا كان للعقار طريق آخر . إلا في حالة وجود اتفاق

اليد عن حق الارتفاق ان يكون الحق قابلا للتملك بمعنى المدة الطويلة ولو كان استعمال هذا الحق من باب الاباحة والتسامح لما قبات دعاوى وضع اليد (راجع البند ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٦ من كتاب المرافعات المدنية والتجارية للمرحوم الدكتور أبو هيف بك) وعلى ذلك يجب البحث فيما اذا كان حق المرور الذي يدعيه المدعى قابلا للتملك بمعنى المدة الطويلة من عدمه ويجرنا هذا الى البحث في حق المرور الذي يعترف القانون بوجوده وكيفية اكتساب هذا الحق وما هو حق المرور الذي يعترف القانون بوجوده

لا يعترف القانون ولا علماء القانون بحق المرور الا لمالك العقار الذي ليس له اتصال بالطريق العام فقد جاء بشرح القانون المدني للمرحوم فتحى باشا زغلول ص ٥٩ ما نصه (حق المرور يكون لصاحب الأرض المحاطة بملك غيره بحيث يتعذر عليه الوصول الى الطريق العام الا اذا سلك من أرض ذلك الغير . ولذا يسمى هذا الحق أيضا « حق السلوك ») . وراجع ايضا في هذا المعنى البندين ١٥٠ و ١٥١ من كتاب الأموال لعبد السلام بك ذهني وما جاء بالبند ٣٠٤ من كتاب الملكية والحقوق العينية لكامل بك مرسى تحت عنوان (متى يكون للمالك الحق في ان يتحصل على مسلك) حيث اجاب على هذا السؤال « ليس لصاحب الأرض ان يستحصل على مسلك من أرض الجار الا اذا كانت أرضه غير متصلة بالطريق العمومي » وما جاء بالبند ٣٠٧ من الكتاب المذكور حيث ورد به « المسلك خاص بالأرض المنفصلة عن الطريق وليس للمالك ان يتنازل عن حق المرور لغيره لان القانون لم يمنح حق المرور الا لاستغلال العقار الغير متصل بالطريق العمومي) (راجع

ايضا المواد ٤٣ مدني اهلي و ٦٥ مختلط و ٦٨٢ فرنسي) فما تقدم يتضح ان مختلف القوانين لا تعترف بوجود مطلق حق المرور وانما تعترف بوجود هذا الحق في حالة عدم وجود منفذ للعقار الى الطريق العام أو كان المنفذ الموجود غير كاف لاستغلال العقار اما اذا كان المنفذ الموجود غير مناسب أو غير مريح فلا محل لتقرير حق المرور لان هذا الحق منح للضرورة حتى ان اغلب الشراح يرى زوال حق المرور اذا اصبح العقار المرتفق متصلا بطريق عام أو اشترى مالك العقار المرتفق عقارا يوصل عقاره الاصلى بالطريق العام فلما لك العقار المقرر عليه حق الارتفاق ان يطلب عقاره منه لان السبب قد زال والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما . وحق الارتفاق لم يقرر الا للضرورة (راجع في ذلك بند ٣١٤ من كتاب الملكية والحقوق العينية لكامل بك مرسى وبند ٢٤٣ او يرى ورو الجزء الثالث والمادة ٦٩٥ من القانون المدني الايطالي الذي نص فيها صراحة على ذلك ولم يستثن من هذه القاعدة الاحالة ما اذا كان الطريق منصوبا على الأتتفاع به بعقد قسمة أو بيع أو اتفاق خاص) « وحيث انه مع وجود خلاف في قضاء المحاكم على جواز تملك حق المرور بمعنى المدة الطويلة فيرى القضاء المختلط ان هذا الحق لا يملك الا بالتراضي أو بقضاء القاضي ومن هذا الرأي لجنة المراقبة القضائية بوزارة الحفانية (راجع منشور هارقم ٣٣٣ المشار اليه بالبند ٤٢١ من مجموعة منشورات اللجنة من سنة ١٨٩١ لسنة ١٩١٣ النسخة الفرنسية) اما القضاء الاهلي فبعضه من هذا الرأي وبعضه يرى جواز تملك هذا الحق وتأييده في ذلك المرحوم فتحى باشا زغلول في كتابه شرح القانون المدني . وراجع فيما تقدم تعليقات جلاد ومرجع

القضاء في شرح المادة ٤٣ مدني اهل .
 « وحيث انه على فرض جواز اكتساب هذا الحق
 بمضى المدة الطويلة فانه يشترط طبقا لما اسلفناه أن
 يكون العقار غير متصل بالطريق العام وليس له منفذ
 سوى هذا الطريق فاذا كان للعقار منفذ للطريق
 العام من غير هذا الطريق فدعاوى وضع اليد
 المختصة بمنع التعرض في حق المرور تكون غير
 مقبولة اذا لم يوجد اتفاق ويكون المرور في هذه
 الحالة من باب الاباحة والتساهل (راجع في ذلك
 بند ٩٠٧ من كتاب القضاء المصري الأهل
 لمؤلفه ابراهيم جمال حيث ورد بها « ولذا قالوا
 ان دعاوى وضع اليد المختصة بمنع التعرض في
 منازعة حق المرور غير مقبولة اذا لم يوجد عقد
 اتفاق لانه مع عدم وجوده يعتبر وضع اليد لا يقصد
 التملك بل من باب الاباحة والتساهل ومتى كان
 وضع اليد بهذه الكيفية فلا يتوصل ابدا لاكتساب
 الملكية بالمدة الطويلة ولم يستثن من ذلك سوى
 حق المرور المترتب عن عدم وجود ممر للعقار
 المقرر له هذا الحق الى الطريق العام » وراجع
 أيضا المادة ٥٠ من كتاب مرشد الخيران
 « وحيث انه فيما يختص بموضوع هذه الدعوى
 فان الثابت من اعتراف المدعى ومن الرسم المقدم
 منه في الدعوى ان منزله متصل بالطريق العام
 بواسطة طريق آخر وبهذا الطريق باب المنزل اما
 الطريق موضوع هذه الدعوى فانه ارض فضاء
 وليس لمنزل المدعى باب يفتح عليه فاذا كان
 المدعى قد مر من هذا الطريق فانما يكون مروره
 من باب الاباحة والتسامح ولذلك لا يمكنه اكتساب
 هذا الحق مهما طال الزمن وليس له اذن ان يرفع
 دعوى منع التعرض طبقا لما ذكرناه آنفاً
 « وحيث ان ادعاءه بانه منصوص في عقد
 شرائه ان الحد الغربي شارع فمع ان العقد غير

صادر من المدعى عليه ولا يمن آله الحق
 منهم فان المدعى لم يدع في دعواه ملكية ارض الطريق
 نفسه حتى يمكن ان تكون دعواه محل نظر وتقدير
 ولما تقدم تكون دعوى منع التعرض له في
 حق المرور على غير اساس ويتعين الحكم برفضها
 « وحيث انه فيما يختص بحق المظل فان الثابت
 من الاعمال التي اقامها المدعى عليه وهي اقامة
 حائط على مدخل الطريق من الجهتين البحرية
 والقبلية ان هذه الاعمال لا تؤثر على حق المظل
 ولا يمنع إطلال منزل المدعى على الارض المجاورة
 له وعلى ذلك تكون الدعوى بالنسبة لهذا الحق
 سابقة لاوانها ويتعين الحكم برفضها

(قضية اسكاروس أفدى باسليوس ضد أحمد عرض ابراهيم
 رقم ٤٨٤٩ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي محمود يوسف)

٢٢٨

محكمة بندر الزقازيق الجزئية

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢

اختصاص - اتفاق على الاختصاص - اختلاف النسختين للعقد الواحد

غير مانع منه

المبدأ القانوني

إذا نص على جعل الاختصاص لمحكمة
 معينة في نسخة العقد التي بيد المدعى ونص
 في النسخة التي تحت يده المدعى عليه على اختصاص
 بغيره ورفعت الدعوى بناء على النسخة التي
 بيد المدعى وجب الحكم بالاخصاص إذ أن
 الاختصاص بالاتفاق المنصوص عليه بالنسخة
 التي تحت يد المدعى قائم لا ينقضه ما جاء مغايراً
 له في النسخة التي تحت يد المدعى عليه اذ يعتبر
 ما جاء بنسخة المدعى تنازلاً صريحاً من المدعى
 عليه عن التمسك بعدم الاختصاص

(مادة ٢٧ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان المدعى يستند في اثبات دعواه إلى عقد الايجار المؤرخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ والمحول اليه من المالك الخواجه أوهانس صندليان » وحيث أن المدعى عليه دفع الدعوى فرعيا بدفوع ثلاث على الترتيب الآتي

أولا - عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لان المدعى عليه يقيم بدائرة محكمة هيا الجزئية - ثانيا - عدم قبول الدعوى شكلا لان سند الدين غير قابل للتحويل - ثالثا - عدم اختصاص المحكمة الاهلية بنظر الدعوى لان المالك أجنبي » وحيث انه بالنسبة للدفع الاول أى الخاص

بعدم الاختصاص المركزى Incompétence relative فقد بنى المدعى عليه دفعه هذا على سببين (١) أن المدعى عليه يقيم بدائرة محكمة هيا (٢) أن نسخة الايجار التى تحت يده تنص على اختصاص محكمة مصر بنظر هذه الدعوى أى إحدى جزئياتها . وقد رد المدعى على ذلك بأن النسخة التى تحت يده تنص على اختصاص محكمة بندر الزقازيق فيما ينشأ عن هذا التعاقد من النزاع - وعلى ذلك يجابه المحكمة اختصاصان مختلفان في عقد واحد فهل تأخذ بالاختصاص المنصوص عليه في النسخة التى تحت يد المدعى على اعتبار أنها سند الدين الاصلى المرفوع بشأنه الدعوى أم لا تأخذ به باعتبار أنه تقيض إذ نص في النسخة الثانية التى تحت يد المستأجر على اختصاص يغايره وفي هذه الحالة يتعين الاخذ بالقاعدة العامة في الاختصاص المركزى

« وحيث انه لترجيح أحد الرأيين على الآخر يتعين على المحكمة أن تبين طبيعة هذا الاختصاص وما يترتب عليه من آثار » وحيث ان الاصل في الالتزامات الشخصية

أن الدائن يتبع محكمة المدين فيما ينشأ بينهما من نزاع خاص بالالتزامات - إلا انه نص في المادة ٢٧ مرافعات في باب الاختصاص الاستثنائى للمحاكم الجزئية - انها تختص بالفصل في المنازعات التى يرفعها لها الخصوم برضاهم واتفاقهم - ولا محل للتعرض هنا لبيان أن اختصاصها هذا يكون انتهايا إذا رضى الخصوم بذلك وقابلا للاستئناف إذا لم ينص على ذلك صراحة في عقد الالتزام وكان موضوعه مما يجوز استئنافه طبقا للقاعدة العامة . وذلك رغم غموض النص للمادة سالفة الذكر (حكم محكمة عابدين الجزئية ٧ يناير سنة ١٩١٢ م ج ١٣ ص ٢٥٦) وقد جاءت المادة ١٣٤ بعد ذلك صريحة في أن هذا الدفع يجب ابدائه قبل ماعداه من الدفوع وقبل إيداع طلبات ختامية متعلقة بأصل الموضوع

« وحيث انه يستخلص من مقارنة هذه النصوص وأقوال الشراح القواعد الآتية أولا - أن هذا الاختصاص لا يمس النظام العام إذ لا يمس سوى المتخاصمين الذى وضع لمصلحتهم - ثانيا - أنه يمكن الاتفاق عليه سابقا على الخصومة - ثالثا - أنه يمكن اعتبار الرضا به ضميا فيما لو سكت عنه المدعى عليه الذى كلف بالحضور أمام محكمة غير مختصة بالنسبة لموطنه وتكلم في الموضوع - رابعا - أن عدم الاعتراض عليه في مبدأ الخصومة والتكلم في أصل الموضوع يفوت على المدعى عليه الحق في إثارتها من جديد وتصبح المحكمة المرفوع أمامها الدعوى مختصة بنظرها كما لو كانت مختصة أصلا بالنسبة لمركز الخصوم (راجع في ذلك باب الاختصاص الاستثنائى النسبي للمحاكم الجزئية في المرافعات للمرحوم الاستاذ أبو هيف بك - وفي الوجيز لعبد الفتاح بك السيد)

لاتوافق على هذا الدفع لأن النزاع في الواقع قائم بين وطنيين ولا يصح افتراض الصالح الاجنبي لمجرد جنسية الدائن الاصلى الاجنبية بل يجب أن يكون هناك نزاع جدى في أصل الدين حتى تصبح المحاكم الاهلية غير مختصة وهو ما لم يقلبه المدعى عليه وعلى أية حال فإن المحكمة تكتفى ببيان ذلك دون الفصل فيه اكتفاء بما سبق بيانه.

(قضية حسن أفندي محمد يرم ضد عبد الوهاب على رقم ٢٢٤٢ سنة ١٩٣٢ — رئاسة حضرة القاضي محمد احمد العريان)

٢٢٩

محكمة الازبكية الجزئية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - دفاع كيدى - تعويض عن المصاريف. المادة ١١٥ مرافعات. شروط الدعوى

٢ - مسئولية - دفاع كيدى - تعويض بناء على المادة ١٥١ مدنى. شروط انطباقها. أوجه الخلاف بينهما.

المبادئ القانونية

١ - تنص المادة ١١٥ مرافعات على أنه يجوز لمحكمة في جميع الدعاوى أن تحكم بتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى أو مرافعة كان المقصود منها مكيدة الخصم. وشروط انطباق هذه المادة (١) ان التعويض لا يكون إلا في مقابل المصاريف غير القضائية التي يكون قد تكبدها الخصم مثل أتعاب المحامى المترافع عنه أو رسم استخراج مستندات أو أجره حضوره للمحكمة (٢) أن يكون هناك مسئولية بقصد الكيد للخصم الآخر (٣) وجوب عرض هذا الطلب على محكمة الموضوع المطروح أمامها الدعوى الأصلية لأن هذه المحكمة هي وحدها المختصة بالفصل في الحكم بمصاريف الدعوى ومن ضمنها المصاريف غير القضائية

« وحيث انه على ضوء هذه القواعد ترى المحكمة الأخذ بالرأى الاول واعتبار أن الاختصاص الاتفاقي المنصوص عليه في النسخة التي تحت يد المدعى قائم ولا ينقضه ما جاء مغايرا له في النسخة التي تحت يد المستأجر وذلك لأن القانون رتب على السكوت عن الدفع بعدم الاختصاص هذا الرضاء به ولا أدل على الرضاء من التصريح به في إحدى نسختي العقد لانه ليس من المعقول أن يكون الرضاء الضمنى أكثر مفعولا من الرضاء الصريح وعلى ذلك تكون المحكمة مختصة لانه نص في تلك النسخة على اختصاصها

« وحيث نه من الجهة الاخرى لا يوجد ما يمنع من اعتبار كل من النسختين مكملتين لبعضهما وبذا تكون جهتا الاختصاص النصوص عليهما في نسختي العقد مختصتين بنظر هذا النزاع كما لو كان نص عليهما في كلتا النسختين ويكون المدعى الخيار في الالتجاء إلى احدهما دون الاخرى وليس للمدعى عليه الاعتراض على ذلك لانه رضى باختصاصهما صراحة في نسختي العقد والاخذ بهذا الرأى لا يغير النظام العام ولا يمس حسن الاداب « وحيث انه بالنسبة للدفع الثانى الخاص بعدم قبول الدعوى شكلا فقد تبين للمحكمة من الاطلاع على نسختي عقد الايجار انهما لم ينصا على قابليته للتحويل وبما أن المادة ٣٤٩ مدنى صريحة في أن الحوالة بالدين لا تقع صحيحة إلا برضاء المدين كتابة وعليه يكون الدفع الثانى في مجله ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها من غير صفة

« وحيث انه بالنسبة للدفع الثالث الخاص بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لأن الدائن الاصلى اجنبي فان المحكمة وان كانت لا ترى محلاله لانها قبالت الدفع الثانى فانها

بينهما وإن المعارضة عادت الى رفع الموضوع نفسه للحكم في القضية المدنية رقم ٢٤٧١ سنة ١٩٢٩ الموسكى فقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ثم عادت مرة ثالثة الى رفعه في القضية رقم ٥٦ سنة ١٩٣١ الموسكى فقضى فيها أيضا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ثم استأنفت هذا الحكم الأخير في القضية رقم ٦٦٥ سنة ١٩٣١ استئناف محكمة مصر وقضى فيها بالتأييد ورفع المعارض ضده الدعوى الحالية يطالب فيها المعارضة بتعويضات مرتكنا على المادتين ١١٥ مرافعات و ١٥١ مدنى « وحيث انه يجب التفريق بين التعويضات المنصوص عليها في كلا المادتين المذكورتين ولاجل ذلك يتعين معرفة الشروط التى يجب توفرها لتطبيق كل منهما

« وحيث ان المادة (١١٥) مرافعات تنص على انه يجوز للمحكمة فى جميع الدعاوى أن تحكم بتعويضات فى مقابل المصاريف الناشئة عن دعوى أو مرافعة كان المقصود منها مكيدة الخصم وهذا النص يفيد أولا . أن القانون لا يبيح التعويض فى هذه المادة الا فى مقابل المصاريف الغير قضائية التى يكون قد تكبدها الخصم مثل أتعاب المحامى المترافع عنه أو رسم استخراج مستندات أو أجرة حضوره للمحكمة النخ . ثانيا . أن يكون هناك سوء نية وقصد الكيد للخصم الآخر . ثالثا . أن هذا الطاب يجب أن يمرض على محكمة الموضوع المطروح امامها الدعوى الاصلية لان هذه المحكمة هى وحدها المختصة بالفصل فى الحكم بمصاريف الدعوى ومن ضمنها المصاريف الغير قضائية ولانها أقدر من غيرها على تقدير الاجراءات المطروحة عليها ان كانت كيديه أم لا وهذا (١٢)

(٤) أن يطلب هذه المصاريف عند ما تسمع المحكمة المرافعة فى موضوع الحق المتنازع عليه لتصدر حكما فيه وذلك لأن سوء النية والكيد لا تتيه المحكمة الا بعد الفصل فى الموضوع أما إذا كان الحكم صادرا بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى فلا يمكن المطالبة بتعويض عن المصاريف

٢ - يجوز المطالبة بتعويض الضرر الذى يصيب الخصم فى ماله أو سمعته من دعوى لم ترفع عليه إلا لمجرد المعاكسة أو الاضرار به بناء على نص المادة (١٥١) مدنى بدعوى أصلية أو فرعية . وهى تختلف عن الدعوى المقامة فرعياً على أساس المادة (١١٥) مرافعات فى أنه يجوز أن تشمل التعويض الأدبى فقط وفى أنه يجوز الحكم بالتعويض ولو كانت الدعوى لم يفصل فى موضوعها ولو حصل التنازل عنها متى توافرت أركان المسؤولية وهى ترفع الى المحكمة المختصة حسب قواعد الاختصاص العادى بخلاف الدعوى التى ترفع بناء على المادة (١١٥) مرافعات فهى لا ترفع الا أمام محكمة الموضوع الاصلية (المواد ١١٤ و ١١٥ و ١١٥ مرافعات و ١٥١ مدنى أهلى) المحكمة

« من حيث ان المعارضة مقبولة شكلا لتقديمها فى الميعاد

« وحيث ان الوقائع فى هذه الدعوى تتلخص فى أن المعارضة سبق أن رفعت على المعارض ضده الدعوى المدنية رقم ٢٤٧١ سنة ١٩٢٧ الموسكى وحكم لها فيها بالزامه بأن يدفع لها مبلغا من النقود قيمة نصيبها فى ريع عقارات مشتركة

مستفاد من ان المادة تنص على انه يجوز للمحكمة والمقصود هنا بداهة بالمحكمة محكمة الموضوع خصوصا وأن سياق المواد السابقة ينصرف الى الدعوى الموضوعية فأن المادة ١١٤ مرافعات السابقة لهذه المادة مباشرة تنص على أنه (إذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الاخصام على الآخر فيما يدعيه الخ) فهي تتكلم عن الحكم في موضوع الدعوى فاذا تكلمت المادة ١١٥ بعد ذلك عن الحكم فهذا ينصرف الى محكمة الموضوع « وحيث انه سملا بهذا قرر المرحوم أبوهيف بك في كتابه في المرافعات المدنية بند ١١٠١ » ان المصاريف اذا لم تطلب مع الطلبات الختامية سقط الحق فيها ولا يمكن أن ترفع بها دعوى جديدة وكذلك التعويضات الناشئة عن مصاريف الدعاوى أو الدفوع المقصود بها المكيدة يجب أن تطلب مع المصاريف بصفة تعويضات». رابعا - أن تطلب هذه المصاريف عند ما تسمع المحكمة المرافعة في موضوع الحق المتنازع عليه لتصدر حكمها فيه وذلك لان سوء النية والكيد لا تبينه المحكمة الا بعد الفصل في الموضوع اما اذا كان الحكم صادرا بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى فلا يمكن المطالبة بتعويض عن المصاريف لان المحكمة لم تفحص الموضوع وبالتالي فلا تستطيع البت فيما اذا كانت الدعوى كيدية من عدمه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٢٦ ومنشور بالقهرست العشرى الرابع صحيفة ٩ بند ٧٩٥) « وحيث انه بتطبيق هذه الشروط على الدعوى الحالية نجد أنها غير منطبقة لأن المطالبة لم تحصل بدعوى فرعية بل بدعوى أصلية ولأن سوء النية غير متوفر تماما لان المعارضة يحتمل انها كانت

تعتقد صحة ما رفعته من الدعاوى أو كانت تنتصح بنصيحة مخطيء لا عن سوء قصد بل بسلامة نية » وحيث ان المادة (١١٥) مرافعات تترك أمر الحكم بالتعويضات لتقدير المحكمة وبالنسبة للأسباب المارذ كرها لا ترى المحكمة الحكم بأى تعويض للمعارض ضده تطبيقاً للمادة المذكورة « وحيث انه عن تطبيق قواعد المسؤولية العامة المنصوص عنها في المادة (١٥١) مدنى فإنه لا شك في ان للخصم الذى يصيبه ضرر في ماله أو سمعته من دعوى لم ترفع عليه الا مجرد المعاكسة أو الاضرار به أن يطلب تعويضا عن ذلك سواء بدعوى فرعية أو أصلية وعلى المحكمة أن تحكم له حسبما تقدره من ظروف الحال » وحيث انه بعد هذا البيان يمكن حصر التفرقة بين نطاق المادتين ١١٥ مرافعات و ١٥١ مدنى فيما يأتى : - أولا - ان الحكم بالتعويض طبقا للمادة ١١٥ مرافعات جوازى للمحكمة أما الحكم بالتعويض طبقا للمادة ١٥١ مدنى فوجوبى (يراجع نص كل منهما) - ثانيا - ان المادة (١١٥) مرافعات لا تنطبق الا عن الضرر الحاصل بسبب مصاريف الدعوى أما المسؤولية المدنية فهي للمطالبة بالتعويض عن الضرر ولو كان أدبيا فقط . ثالثا - ان المادة ١١٥ مرافعات لا تنطبق الا في حالة رفع دعوى يفصل فيها ضد الخصم المتعنت أما المسؤولية فتتوفر ولو لم يحكم في موضوع الدعوى بأن حصل تنازل عنها - أو ابطال مرافعة فيها مثلامتى توفرت فيها أركان المسؤولية رابعا - ان التعويض المنصوص عنه في المادة (١١٥) مرافعات من اختصاص المحكمة المعروض عايبا النزاع الأصيل أما التعويض الناشئ عن المسؤولية المدنية فالاختصاص فيه بحسب القواعد العامة « وحيث انه مما تقدم يكون المعارض ضده محقاقى

والصادر له من المدعى عليه الثاني عن ٣ ط
مدينة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى

« وحيث ان المدعى عليهما لا ينازعان في
حصول البيع من الثاني للمدعى عن هذا القدر
الا ان المدعى عليه الأول يدفع دعوى المدعى بأن
بيع المدعى عليه الثاني له باطل لحصوله بعد
تسجيل التنبيه عليه بدفع دينه والانزعت ملكيته
من ثلاثة القرارات موضوع النزاع في هذه
الدعوى ويرد المدعى بأن لا بطلان لأن القانون
لم يمنع المدين من التصرف في عقاره رغم
تسجيل التنبيه ويطلب تثبيت ملكيته لثلاثة
القرارات والغاء اجراءات نزع الملكية التي تمت
ومحو التسجيلات المترتبة

« وحيث انه بالرجوع لأحكام الفرع الأول
من الفصل السادس من الباب التاسع من الكتاب
الأول من المرافعات الخاصة باجراءات نزع
الملكية يظهر جليا عدم وجود نص على بطلان
تصرف المدين في العين المطلوب نزع ملكيتها
بعد تسجيل التنبيه

« وحيث انه مع عدم وجود النص على تقييد
التصرف أو الحرمان منه لا يمكن القول ببطلان التصرف
أما ما يقول به البعض من أن القانون قصد
الحرمان لأنه لا يعقل أن يكون نص على إلحاق
الثمار والإيراد بالعقار دون أن يكون قصد حرمان
المدين من التصرف في نفس العقار - فردود -
أولا - لعدم وجود النص كما قدمنا ولا حرمان
بغير نص - ثانيا - ان القانون الفرنسي قبل
تعديله في ٢ يونيو سنة ١٨٤١ ما كان ينص على
منع التصرف فلما عدل نص على المنع نصا صريحا
وكذلك القانون المختلط لم يكن ينص على منع
التصرف حتى سنة ١٨٨٦ حيث نص عليه في المادة
٦٠٨ مرافعات وكلا القانونين كانا ينصان على إلحاق الثمار

المطالبة بالتعويض طبقا للمادة (١٥١) مدني إذا قام
الدليل على حصول ضرر أدبي أو مادي له من جراء
رفع الدعاوى سالفة الذكر ضده

« وحيث انه واضح أن تلك الدعاوى لم تكن
ماسة بشرفه أو سمعته غير أنه لا شك في أنه كان
يعطل أعماله المادية كلها بأثر جزءا منها سواء عند
محاكمه أو في المحكمة
(معارضة الست فاطمة عشاوي وحضر عنها الاستاذ حسن
محمد ضد الاسطى محمد عشاوي رقم ٢٨٩٧ سنة ١٩٣٢ - رسالة
حضره القاضي حسن نجيب)

٢٣٠

محكمة طوخ الجزئية

٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢

تنبيه نزع ملكية. تسجيله. أثره. لا يفل به المدين عن التصرف.
حصول التصرف. استمرار الاجراءات في وجه
المشتري الجديد

المبدأ القانوني

لا يوجد نص في القانون الاهلي يمنع المدين
المنزوعة ملكيته من التصرف بمجرد تسجيل
تنبيه نزع الملكية. وعلى ذلك فتصرف المدين
بعد ذلك في العين غير باطل ولكن اذا تصرف
المدين في العين بعد تسجيل التنبيه فلا يؤثر
تصرفه على اجراءات نزع الملكية بل تستمر
ضد من انتقلت اليه ملكية العين لأن القانون
عندما أوجب تسجيل التنبيه وضع العقار تحت
يد القضاء في حالة حجز

(المواد ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٦ و ٥٤٧ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان المدعى يستند في دعواه على
عقد البيع المسجل في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢

والايراد بالعقار قبل التعديل اذ مجرد الحاق
لثمار والايراد بالعقار ليس معناه منع التصرف
والا لما كانت هناك حاجة للنص على المنع من
جديد في التعديل «الفرنسي والمختلط» - ثالثا -
ليس هناك سبب لترتيب المنع على تسجيل التنبيه
دون ترتيبه على تسجيل حكم نزاع الملكية حتى
لقد اختلفت المحاكم المختلطة قبل التعديل في
أيهما منتج المنع تسجيل التنبيه أم تسجيل محضر
الحجز (راجع استئناف مختلط ١٥ يونيو سنة
١٨٩٣ مجموعة التشريع والقضاء ص ٣١٨ واستئناف
مختلط ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ المجموعة الرسمية
المختلطة ٧ ص ٧٥ و٣١ يناير سنة ١٨٨٤ المجموعة
المذكورة ٩ ص ٥٣ - رابعا - انه لا يمكن
أن يقال بمنع التصرف هنا أو تقييده الا لواحد
من الاسباب الآتية (١) نص على المنع - (٢)
حق عيني يلزم العقار (٣) ان العين تحت يد
القضاء محجوزة بمقتضى اعلان التنبيه وتسجيله -
أما الحق العيني والحجز فلا يمنعان من التصرف
وانما يثقلان العين بنفس الحمل الذي كان عليها
وأما النص فغير موجود وفي حالة عدم النص لا يبقى
الا أن منع التصرف غير قائم في القانون الأهلى
« وحيث ان المدعى يطلب ضمن ما يطلب
الغاء اجراءات نزاع الملكية ومحو التسجيلات
الحاصلة على العقار بمقتضى تلك الاجراءات

« وحيث انه وان لم يكن هناك منع تصرف في الأهلى
الا أن نصوص القانون في هذا الباب تؤدي الى أن
المدين اذا تصرف في العين بعد تسجيل التنبيه
فلا يؤثر تصرفه على اجراءات نزاع الملكية فهي
سارية ضد من تنتقل اليه العين وذلك أولا : لأن
القانون أوجب تسجيل التنبيه وليس هناك
داع لهذا التسجيل الا ان يكون اخطارا

وتحذيرا لمن يتعامل مع المدين بعد التنبيه . قالوا
بأن التسجيل للاحاق الثمار والايراد بالعقار والرد
على ذلك هو ان هذا لا يحتاج لغير النص عليه بلا
الزام بالتسجيل أى لا يحتاج هذا الحق الذى خلقه
القانون للدائن المرتهن الى وجوب التسجيل . قالوا
ايضا لتقييد حرية المدين في التأجير ولا أحداث هذا
الاثر يكفي بعد النص عليه أن يكون التنبيه بابت التاريخ
وأنه لكذلك دائما او يقال بعد ذلك ان الغرض
من التسجيل اعلان المستأجرين بحصول التنبيه
اذ هذا الاعلان لا يترك لهم فرصة لاثبات تاريخهم
قبل التسجيل فهم لا يعلمون به الا بعد وقوعه
وكل اجارة لاحقة له غير معمول بها الا أن تكون
من باب حسن الادارة هذا أيضا لقيمة له في العمل
فليس هناك مستأجر يكشف عن العين ليرى
ماذا كانت تسجل عليها تنبيه نزاع ملكية او لا
- ثانيا - لأن القانون أوجب تسجيل حكم نزاع
الملكية في مدى ١٦٠ يوما من يوم تسجيل
التنبيه وعلام هذا الوجوب ان لم يكن تمشيا مع
الغرض الاول من تسجيل التنبيه وهو اخطار الغير
وانذاره بقيام حكم نزاع ملكية العقار وفضلا عن
ذلك فان تحديد المدة بين التسجيلين يعنى عدم
اطالة الحالة التى يبقى فيها العقار تحت يد القضاء
مثقلا باجراءات نزاع الملكية ، أما القول بان الغرض
منه أن يسرع الدائن في اجراءاته والقضاء في قضائه في
الدعوى فردود من أن الاسراع في التنفيذ هو من
مصلحة الدائن المتفد دائما ولا معنى لحثه عليه وهو
طلبه والراغب فيه وان كان القصد هو حث القضاء
على سرعة الفصل فان هذا القصد يتحقق بالنص على
الميعاد دون اصحابه بوجوب التسجيل - ثالثا -
من أين جاء للدائن المرتهن الحق في الثمار والايراد
فتاحق بالعقار ان لم يكن ذلك نتيجة لحالة وضع
القانون فيها العقار بمقتضى تسجيل التنبيه تلك الحالة

تحت الحجز انه نص على عدم تسجيل تنبيهات نزع الملكية اللاحقة - سابقا - ان أصحاب الرأى القائل بحرية التصرف دون قيد يقررون أن الذي سجل حقه بعد تسجيل التنبيه لا يعتبر حائزا ولا داعي لأتذره بأجراءات نزع الملكية من الدائن المرتهن أو ذوى الاختصاص معنى هذا أنهم لا يعيرون حق المسجل بعد تسجيل التنبيه أهميته ولا يمكن تأويل هذا إلا بأن تسجيل التنبيه ترك العين في حالة غير التي كانت عايتها من قبل تلك الحالة هي تثقيها بأجراءات نزع الملكية قالوا أن رأيهم في هذا قاصر على حالة وجود دائنين مرتهنين أو ذوى اختصاص مباشرين للأجراءات والرد هو أن الرهن أو الاختصاص لا دخل له ماداموا هم أنفسهم يرتبون هذا الأثر بعد تسجيل التنبيه لا على تسجيل الرهن أو حق الاختصاص قائلين بأن حق الغير تعاق بالعقار بعد تسجيل التنبيه والغير هنا هم المسجلون تنبيهاتهم (أبو هيف ص ٢٦٤ بند ٧١٧ من كتاب التنفيذ) - ثامنا - من الوجهة العمالية هل يمكن تجاهل كل تلك الأجراءات من تنبيه نزع الملكية وتسجيله إلى حكم نزع الملكية وتسجيله وما جرى في ذلك من اعلانات بالنشر والسبق أيمكن تجاهل ذلك بتصريف يجعل عبثا كل ما أجراه الدائن المنفذ علنا - يقولون هناك دعوى إبطال التصرف ضد المدينين ومن تلقى عنه الملكية أو الحق العيني الآخر تلك الدعوى التي يمكن بها إعادة العقار لحالته - إلا أن هذه الدعوى رغم ما فيها من صعوبة لسنا في حاجة إليها مادامت نصوص القانون في هذا الباب تضع العقار في حالة خاصة كذلك مادام أهل الرأى المخالف يرون أجحافا بالدائن المنفذ أن يتصرف المدين في عقاره ويساحونه بدعوى إبطال التصرف فما الداعي لهذا الاضطراب العملي . - تاسعا - ليس معقولا عدلا ولا تمشيا مع القواعد

التي لا يخلقها الرهن ولا هي من نتائج أى تسجيل كان غير تسجيل التنبيه ، هذه الحالة هي أن العقار أصبح تحت يد القضاء فهو غير خالص للمدين أو الغير يحصل فيه التصرف دون اعتبار للحالة التي هو فيها - بل أن تقييد حق المدين في التأجير على الصورة التي رسمها القانون في المواد (٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٦ و ٥٤٧ مرافعات) يدل على أن القانون أعطى لتسجيل التنبيه أثرا جعل العقار في حالة يرتبط بها المدين والمتصرف اليه رابعا - ليس من المعقول أن يحرص القانون على وجوب أمر بنص ملزم ثم يجعل هذا الأمر كأنه لم يكن بترك المدين حرا يقضى على هذا الوجوب فينص القانون على إلحاق الثمار والأيراد بالعقار ويترك المدين حرا في التخلص من هذا الأمر بالتصرف في العقار كبيعها يباعا خالصا لا يدل هذا على أن القانون قصد من كل تلك النصوص تقييد العقار بحق الدائن المنفذ في إتمام إجراءات نزع الملكية - خامسا : أحرص القانون على الإيراد والثمار لمنفعة الدائن المرتهن ويترك الأصل وهو العقار وهو أكبر منفعة مما لحقه به - سادسا - ان القانون اعتبر المدين محجوزا عليه والدائن النازع حاجزا كما عبر عنها في المادتين ٥٤٦ و ٥٤٧ مرافعات ويعنى هذا أنه اعتبر العقار في حالة حجز فهو تحت يد القضاء سلط عليه حق الدائنين المنفذين اما أن يقال بأن الشارع لم يقصد أن يجعل العقار في حالة حجز وان ذكر حاجز ومحجوز عليه في المادتين السالفتين سهو منه فقول لا يقبل الا أن يراد به بأن الشارع وضع اللفظ دون أن يقصد معناه والأصل أن ينصرف القول إلى ما يؤيده من معنى في ذاته كذلك يجب أن يصان فعل الشارع عن العبث فلا يقال سهوا أو خطأ . ويؤيد هذا أن القانون جرى على اعتبار العقار

العامّة أن يفتنع الشخص مئة النية بعمله ضد الآخر حسن النية والذي حفظ حقه طبقاً للقانون فالدائن المنفذ به وسجل وأجرى كل ما يتعلق بالتنفيذ العقاري طبقاً لنصوص القانون والمدين ومن تصرف اليه يعلمان كل تلك الإجراءات لأنها معلنة بأشهارها بالتسجيل فيها سيئاً النية ولا مناص من أحداً الاعتبارين سوء النية أو القبول بالحالة التي انشأتها الإجراءات على العين وفي كلتا الحالتين لا مفر للمتصرف اليه من تحمل العبء الذي علق بالعقار.

« وحيث أنه لذلك يكون طلب تثبيت الملكية مقبولاً وطلب إلغاء الإجراءات ومحو التسجيل غير مقبول (راجع في ذلك مقال لعبد الفتاح السيد بك بمجلة المحاماة العدد السادس من السنة الثالثة وابوهيف بك التنفيذ وحكم المحكمة المختاطة الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ وتعليقات دالوز على المادة ٦٨٦ مرافعات فرنسية طبعة سنة ١٩٢٢ ص ١٨ بند ١٥ وما يليه والحكم الصادر من محكمة استئناف مصر سنة ١٩٣١ بمجلة المحاماة عدد ٣ السنة الثالثة عشر) (قضية الشيخ عبد المقصود محمد ضد عواد حسين رقم ١٥٥ سنة ٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي محمود عبد الرحمن)

٢٣١

محكمة دمياط الجزئية

٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - اجارة - اخلاء - مدة معينة - لاضرورة لتنيه بالاخلاء - مدة مجددة - ضرورة التنيه في المعاد

٢ - اثبات - تنيه بالاخلاء - وجوب حصوله بالكتابة

المبادئ القانونية

١ - اذا كانت مدة الايجار معينة في العقد فلا احتياج للتنيه بالاخلاء وهذه هي الحالة الوحيدة التي يعنى فيها أحد المتعاقدين من التنيه

وأما في حالة تجديد الأيجار تجديداً ضمناً فلا يمكن اعتبار الأيجار لمدة معينة ولذا يجب على من يريد انتهاء العقد أن يقوم بالأخبار مقدماً بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٣٨٣ مدني إذا كانت الأرض المؤجرة من الأراضي الزراعية فيجب أن يكون الأخبار قبل انتهاء الأيجار بستة شهور

٢ - من المبادئ المقررة أن التنيه باتقضاء الأيجار لا يجوز اثباته بغير الكتابة أو اليمين مالم يكن هناك مبدأ ثبوت بالكتابة ، ففي هذه الحالة يجوز الاثبات بالشهود والقرائن (مادتاً ٣٨٣ و ٣٨٤ مدني)

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى وذكر فيها ان المدعى عليه استأجر منه فدانين وأربعة أسهم لمدة ثلاث سنوات تنتهى في ٢٤ أكتوبر سنة ٩٣٠ بايجار سنوي قدره ٢٨١٠ قرش وأنه بعد انتهاء المدة المقررة استمر المدعى عليه واضعاً يده فتجددت تجديداً ضمناً لغاية سنة ٩٣٢ وهو يطالب بالحكم بمبلغ ٢٧٣٠ قرشاً من ايجار سنة ٩٣٢ » وحيث ان دفاع المدعى عليه ينحصر في أنه لم ينتنع بالعين المؤجرة في سنة ٩٣٢ لأنه انذر المدعى في ١٧ أغسطس سنة ٩٣١ بعدم رغبته في تجديد الأيجار « وحيث ان المدعى رد على ذلك بأن هذا الانذار لا يعنى المدعى عليه من دفع الأيجار لأنه لم يعلن قبل انتهاء الأيجار بستة شهور طبقاً للمادة ٣٨٣ مدني » وحيث ان المدعى عليه ذهب بأنه لم يكن في حاجة الى انذار لان عقد الأيجار ينتهى من نفسه باتقضاء السنة الزراعية « وحيث أنه لا يمكن مجازاة المدعى عليه في رأيه

هذا لان المادة ٣٨٥ مدني تنص على انه لا احتياج للتنبيه باخلاء المحل المؤجر اذا كانت مدة الايجار معينة في العقد وهذه هي الحالة الوحيدة التي يعنى فيها احد المتعاقدين من التنبيه وأما حالة تجديد الايجار تجديداً ضمناً وهي الحالة المنطبقة على عقد الايجار الحالى فلا يمكن اعتبار الايجار انه لمدة معينة ولذا وجب لمن يريد انتهاء العقد ان يقوم بالاخبار مقدماً بالكيفية المنصوص عنها في المادة ٣٨٣ مدني وبما ان الارض المؤجرة هي من الاراضي الزراعية فطبقاً لهذه المادة يجب ان يكون الاخبار قبل انتهاء الايجار بستة شهور

« وحيث ان المدعى عليه ذكر انه قام بالتنبيه

الشفهي على المدعى في مارس سنة ١٩٣٢ وانه مستعد لاثبات ذلك بشهادة الشهود

« وحيث انه من المبادئ المقررة ان التنبيه باقتضاء الايجار لا يجوز اثباته بغير الكتابة او اليمين ما لم يكن هناك مبدأ أثبت بالكتابة في هذه

الحالة يجوز الاثبات بالشهود والقرائن (يراجع الجزء الثاني من كتاب دى هلنس الصحيفة ٩٦٤ نبذة ٢٣٢) « وحيث ان المدعى عليه ذكر بانه لما اخلى الارض قام المدعى بزراعتها بواسطة أحد رجاله وهو ان صح لا يكون للمدعى الحق في مطالبة المدعى عليه بالايجار لأن محل المطالبة ان يكون ترك الارض للمدعى عليه ان شاء زرعها وان شاء تركها بدون زراعه وهو في كلتي الحالتين ملزم بالايجار مادام لم يقم بالتنبيه في الميعاد القانوني اما اذا كان المدعى قام بزراعتها حسب أقوال المدعى عليه فيكون هذا بمثابة قبول منه باقتضاء الايجار

« وحيث ان المحكمة ترى احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى عليه ان المدعى قام بزراعة الارض ولهذا الاخير النفي (قضية محمد ابراهيم السقمان ضد عطيه شبكه رقم ٢٠٧ سنة ١٩٣٣ - رئاسة حضرة القاضي أحمد فؤاد)

قضايا المختلطة

المبادئ القانونية

(١) بغض النظر عن أن حامل الكمبيالة ماهو إلا وكيل للحصول . وان السبب الحقيقي للكمبيالة هو عملية مدنية فانه يكفي أن ينص فيها على انها « الى وتحت اذن » لتكون قابلة للتحويل مع كافة نتائجها بما فيها ان لحاملها الحالى حق المطالبة بقيمتها باسمه خاصة أمام المحاكم المختلطة التي هي مختصة وحدها بالنسبة لاختلاف جنسية الخصومة (٢) هل للمحول اليه الكمبيالة تحت الاذن بصفته وكيلاً للحصول فقط الحق في تحويل هذا السند للغير كمالك له ؟ (لم تحل) . وعلى أى حال فله أن ينسب عنه آخر ويمنحه ذات الحقوق التي له ومنها حق التقاضي .

٢٣٢

محكمة الاستئناف المختلطة

١١ نوفمبر سنة ١٩٣١

- ١ - اختصاص المحاكم المختلطة - كميالة تحت الاذن - عن عملية مدنية . حاملها وكيل بالحصول . اختلاف جنسية الخصوم . غير مانع
- ٢ - كميالة تحت الاذن - محول اليه . حقه في تحويلها . وفي ائالة الغير عنه في الحقوق الناشئة عنها
- ٣ - كميالة تحت الاذن - تحويلها للحصول . تصديق المحول . لامنازعة في الحوالة أو الوكالة فيها
- ٤ - سند تحت الاذن - محرر من غير امرأة او مزاع . اعتباره تجارياً . اختصاص المحكمة التجارية بنظره
- ٥ - كميالة - السبب المذكور بها غير حقيقي . حمل اثبات السبب الحقيقي . على المتفع بها
- ٦ - اعتراف بدين - ذر سبب غير حقيقي . اعتباره تبرأ . قرينة محملة على غيرها

حق الانتفاع بكل شك يمكن أن يترتب عن تفسير هذا الاتفاق الذي لم يجر بالكتابة (١)
(مادة ١٩٩ مدني مختلط)

(استئناف صمويل اراهيم مشافه ضد . . . المحامي
- رئاسة المستر فوكس . المجلة والسنة المذكورين عدد ٢ ص ٩)

٢٣٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

- ١ - استئناف - حكم صادر في منازعة خاصة بشروط البيع .
قيمة النزاع . أقل من مائة جنيه . غير مانع من قبوله .
- ٢ - حكم - في معارضة في تنبيه نزع ملكية . عدم اعلانه .
بطلان الحجز وكافة اجراءات نزع الملكية
- ٣ - اعلان حكم - اتفاق عامي الطرفين - على عدم اعلانه .
عدم جوازه .

المبادئ القانونية

- ١ - يكون مقبولا الاستئناف المرفوع عن حكم صادر في منازعة خاصة بشروط البيع عن دعوى نزع ملكية ولو كان الامر المتنازع عليه من الدين لا تتجاوز قيمته مائة جنيه (٢)
(المادة ٢٠٩ مرافعات مختلط)

- ٢ - اذا لم يعلن الحكم الصادر في المعارضة في تنبيه نزع الملكية ولو كان قد رفع عنه التماس فانه يترتب عليه بطلان الحجز العقارى وجميع اجراءات نزع الملكية

- (٣) ان الاتفاق الحاصل بين محامى الطرفين بالاستغناء عن اعلان الحكم لا يمكن ان يقوم مقام هذا الاعلان في محل اقامة الخصم الذي له وحده الحق في ترك ميعاد حتمى كميعاد الاستئناف
(مادتا ٦١٠ و ٦١٤ مرافعات مختلط)

(استئناف الكسندر، ومانو ضد اندريه بدور . رئاسة المستر
فوكس . المجلة والسنة المذكورين عدد ٢ ص ٩)

- (١) يراجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣١ المجلة المذكورة سنة ٤٣ ص ٢٠٦
- ٢ - ان المنازعة المشار اليها كانت خاصة بطلان الاجراءات التالية لعدم اعلان الحكم الصادر في المعارضة في تنبيه نزع الملكية

(٣) لا يمكن المنازعة في وجود ومدى الوكالة طالما ان الموكل يؤيد عمالية الوكيل كما في حالة تحويل كميالة تحت الاذن

(٤) ان كل سند « تحت الاذن » لا يكون محررا من امرأة أو مزارع له صفة تجارية ويكون بهذه المثابة من اختصاص المحكمة التجارية مهما كان السبب الحقيقي لتحريره ومهما ظهر أنه كان لا اعتبار مدني محض . ولا ينفي هذا الاختصاص أيضا ان هذا السند تحرر بلا سبب لان هذا مجرد دفاع موضوعي

(٥) إذا ثبت أن السبب المذكور في الكمبيالة تحت الاذن غير حقيقي فعلى حامله كما على كل منتفع باعتراف بدين ذكر به سبب غير حقيقي حمل إثبات سبب آخر لسند الدين

(٦) ولو أن الاعتراف بالمديونية لا آخر بذكر سبب غير حقيقي يحمل في أغلب الاحيان فكرة التبرع للمنتفع بالسند فان هذا من الوجهة القانونية البحتة - لا يعتبر إلا قرينة فعلية تتأثر قيمتها بمجموع ظروف الدعوى .

(مادة ١١٠ وما بعدها تجارى مختلط)

(استئناف نقولا شاغورى وآخرين ضد جورج جبرار
دوس وآخرين - رئاسة المسير فافك - مجلة التشريع
والقضاء سنة ٤٤ عدد ٢ ص ٦)

٢٣٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

عام - الاتفاق على الاتعاب - مدى الاعمال المتفق عليها .
تفسيره . عند الفك . لمصلحة الموكل

المبدأ القانوني

على المحامى الذى تعاقد على اتعابه مع موكله أن يحدد بطريقة ظاهرة لالبس ولا ابهام فيها الاعمال التى سيقوم بها حسب القيمة المتفق عليها . وللموكل

(المواد ١٨٢ و ٩١ مدني مختلط و ٤٢٤ / ٥)
مرافعات مختلط)

(استئناف يلويس ليفي وآخر ضد مسطه بفت عومس وآخر - رئاسة
المستر ماك بارت - المجلة والسنة المذكورين عدد ٢ ص ١٢)

٢٣٧

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١

سند تحت الاذن - حامله - دفع المدين - ضد ائتماع ليل دون غيره

المبدأ القانوني

اذا حول سند تحت الاذن تحويلا قانونيا قبل
ميعاد الاستحقاق وحول المحول اليه هذا السند ذاته
لاخر بقصد التحصيل فللمدين الحق في ان يدفع
ضد حامله بالدفع التي كان له ان يدفع بها ضد دائته
الاصلي لا الدفع التي تكون ضد المنتفعين السابقين
(استئناف محمد عبد المقصود خليفة وآخر ضد اجنون سياتوس -
رئاسة المستر فافك - المجلة والسنة المذكورين عدد ٢ ص ١٣)

٢٣٨

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - سند تجاري - تحويله - القرينة المستفادة من المادة ١٤٢ تجاري

مختلط - دحضها واثبات دفع قبضة التحويل - جوازه
بأدلة وقرائن كافية

٢ - كسالة تحت الاذن - افلاس المحول - دفع المدين - ضرورة
اثبات علم المحول اليه بحالة الافلاس

٣ - تحويل - معمول بمصر - اتباع احكام القانون المصري

المبادئ القانونية

١ - ان القرينة المستفادة من المادة ١٤٢ تجاري
مختلط هي قرينة عادية يمكن دحضها بأدلة
عكسية سواء فيما يختص بالمحول أو المدين
فالتحويل الغير قانوني وخاصة التحويل على يياض
وان يكن معتبرا طبقا لهذه المادة انه عبارة عن
توكيل بالقبض الا انه يعتبر تحويلا حقيقيا اذا
اثبت حامله بأدلة مقنعة كالتحاطبات والدفاتر التجارية
(١٣)

٢٣٥

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١

مستأجر - اتفاق على دفعه لايجار المرتهن - حق حوله في الدين - انعدامه

المبدأ القانوني

ان الاتفاق في عقد ايجار اطيان على ان كل الايجار
او جزءا منه يدفع للدائن المرتهن من المؤجر
لا يعطى المستأجر الذي سدد للدائن المذكور حق
الاتقاع بأحكام الحلول المنصوص عنها في المادة
٢٢٥ فقرة ثانية مدني مختلط

(استئناف ورثة حنا بك واصف ضد البنك العقاري المصري
- رئاسة المستر ماك بارت - المجلة والسنة المذكورين عدد ٢ ص ١٢)

٢٣٦

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - فوائد - المطالبة بها - لزومه - التماس - مبنى على حكم بفوائد
لم تطلب - قبوله

٢ - مبانى - مقامة في ملك الغير - المطالبة بفوائد عن فرق الثمن
الناسى - من اقامتها - لا تستحق الا من تاريخ تسليم المبانى

المبادئ القانونية

١ - لا تعفى المادة ١٨٢ مدني مختلط المتقاضين
من المطالبة بالفوائد والحكم بها - فيكون قابلا
للاكتساس للحكم بما لم يطلبه المحصوم - الحكم
الصادر بالزام المحصم بفوائد لم يطلبها (١)
٢ - لا يحق لواضع اليد على أرض ملك الغير
المطالبة بفوائد عن فرق زيادة الثمن الناشئة عما
اقامه من البناء الا من اليوم الذي يستحق فيه
سداد المبلغ بتسليم هذه المنشآت (٢)

(١) - راجع احكام الاستئناف المختلط في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥
(المجلة سنة ١٧ ص ٨٩) وأول ابريل سنة ١٩٠٨ (المجلة سنة
٢٠ ص ١٥٢) و ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ (المجلة سنة ٣٤ ص ٢٢٢)
(٢) راجع حكم استئناف مختلط في ١٢ مايو سنة ١٩١٠ (المجلة سنة
٢٢ ص ٣٩٥)

٢٤٠

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١

- ١ - شركة مساهمة . جمعيتها العمومية . الطعن في الانتخاب .
غير مؤثر على نتيجة التصويت . رفضه .
- ٢ - شركة مساهمة . ميزانية لعدة سنوات . التصديق عليها .
عدم الحاجة لعقد جمعيات عمومية مختلفة لكل
ميزانية . حاله
- ٣ - جمعية عمومية . قراراتها بشأن ميزانيتها . تصديق أحد
المساهمين عليها . عدم جواز طعنه
- ٤ - ميزانية . لشركة مساهمة . التصديق عليها . مخالفة للقانون
ولعقد الشركة . جواز الحكم بطلان التصديق كلياً أو
جزئياً . تصحيحه
- ٥ - شركة مساهمة . احتياطي الغير عاى . تقريره . شروطه .
- ٦ - جمعية عمومية . ميزانيتها . تطيها بالنسبة للاحتياطى . الحكم
للمساهمين الممتازين باستحقاقهم

المبادئ القانونية

- ١ - لا يجوز الطعن في قرارات الجمعية العمومية
للمساهمين بدعوى بطلان اجراءات تشكيلها
الا اذا كان ذلك مؤثراً على نتيجة التصويت
- ٢ - اذا عرضت ميزانيات عدة سنوات لشركة
مساهمة لتصديق الجمعية العمومية . فلا محل للدعاء
بضرورة عقد جمعيات عمومية متعددة بمقدار
عدد الميزانيات اذا كان في كل منها لا يقبل الا
المساهمون الذى يشتون انهم يحملون عدداً من
الاسهم مع الكويونات المتعلقة بالسنوات المذكورة
- ٣ - لا تقبل معارضة مساهم في قرارات الجمعية
العمومية للمساهمين اذا كان هذا المساهم قد
وافق على الميزانية مخالفاً بذلك للقانون وعقد
الشركة (١)
- ٤ - اذا صودق على ميزانية شركة مساهمة
بواسطة الجمعية العمومية مع مخالفة ذلك للقانون
ولعقد الشركة فالقاضي ان يحكم بطلان هذه

(١) انظر حكم استئناف ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٠ (المجلة سنة

٢٣ ص ٨٢)

انه دفع قيمة هذا التحويل . وفي هذه الحالة
لا يسوغ للمدين أن يدفع ضده بما كان يمكنه أن
يدفع به ضد المحول

٢ - هل للمدين المحرر للسند تحت الاذن
والذى له أن يدفع ضد حامله بالدفع الذى له قبل
صاحب الكبيالة الذى أشهر افلاسه حق الطعن
بالبطلان في التحويل الذى عمل في وقت توقفه
عن دفع ديونه ؟ (لم تحمل) . وعلى أى حال فعلى
المدين ان يثبت ان المحول اليه كان يعلم بحالة
التوقف عن الدفع

٣ - اذا كان التحويل قد عمل بمصر فالقانون
المعمول به فيها هو الواجب تطبيقه في هذه الحالة
(مادة ١٤٢ تج مختلط)

(استئناف كولومبس سميت ضد ابراهيم عبدالرسول وآخرين .
- رئاسة الميسوفانك - المجلة والسنة المذكورين عدد ٢ ص ١٤)

٢٣٩

محكمة الاستئناف المختلطة

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١

- ١ - حساب جارى . عدم تحديد ميعاده . جواز نقله في أى وقت
- ٢ - تقليسة . صلح مصحوب بنش . للاضرار بالدائنين . بطلانه

المبادئ القانونية

- (١) اذا لم يحدد ميعاد بالاتفاق لنهو الحساب
الجارى فلكل من الطرفين الحق في أى وقت في
قفل هذا الحساب
- (٢) اذا لم يكن الدفع عملاً تجارياً (المادة ٢٣٦
تجارى مختلط) ولكنه مجرد صلح تنازل فيه الدائن
عن جزء من دينه في نظير تسليم الدائن الذى
يعلم تماماً بحالة مدينه المفلس سندات تتناول
تقريباً كل أموال المفلس . فيعتبر مثل هذا الاتفاق
باطلاً للاضرار بحقوق الدائنين . (المادة ٢٣٦
تجارى مختلط و ٢٠٢ مدنى مختلط)

(تقليسة انستياس ضد ايلين ماجيور - رئاسة الميسوفانك .
المجلة والسنة المذكورين عدد ٢ ص ١٦)

٢٤١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣١

مستأجر . ائلاف - الزامه بجميع المصاريف . إيجار وترميمات

المبدأ القانوني

ان المستأجر الذي ترك المحل المؤجر في حاجة لاجراء ترميمات فيه على حسابه يكون ملزما بقيمة الايجار في بحر المدة اللازمة لاثبات الحالة واجزاء هذه الترميمات وهذه المصاريف ومنها رسوم الدعوى المستعجلة تشمل مصاريف اثبات الحالة والترميمات ومصاريف واتعاب آل الخبرة فمن حق المؤجر المطالبة بها جميعها

(المادتان ٤٦١ و ٤٦٢ مدني مختلط)

(استئناف يابوى قهى ضد وزارة الاوقاف - رئاسة المستر

ماك بارت - المجلة والسنة المذكورة عدد ٢ ص ٢٤)

القرارات كليا اوجزئيا . وله في حالة البطلان المحدد ببعض ابواب الميزانية ان يصحح هذه الابواب بالتطبيق للقانون ونظام الشركة

٥ - اذا نص في عقد شركة مساهمة انه بعد خصم مبلغ من الارباح لصندوق الاحتياطي . يخصم من الارباح قبل كل شئ آخر المبالغ اللازمة لسداد ارباح الاسهم الممتازة فليس للجمعية العمومية للمساهمين قبل استيفاء هذا الالتزام الصريح ان تخصص مبلغا آخر من الارباح لهذا الاحتياطي قبل ان تبرر على الاقل ان الحاجة ماسة لذلك

٦ - اذا ابطأت قرارات الجمعية العمومية للمساهمين بالنسبة لايجاد احتياطي فوق العادة أو ترحيلات جديدة مما يترتب عليه تخفيض الحصص المنصوص عليها في قانون الشركة لبعض المساهمين فلا حاجة بالمحكمة لأن تصحح الميزانية بل يكفي ان تعطى للمساهمين المذكورين حقا في المبالغ التي يستحقونها مع الحكم بالزام الشركة بدفعها

(استئناف جرن لايجدون وآخرين ضد شركة سكك حديد ووجه بحري - رئاسة المستر فوكس المجلة والسنة المذكورة عدد ٢ ص ١٧)

قضايا المحاكم الأجنبية

٢٤٢

محكمة النقض والابرار الفرنسية

١٨ ابريل سنة ١٩٣٢

(١) مسئولية . سيد . خادم . اب . تكليفه ابنه بقيادة سيارة . حادث . مسئولية الابن كخادم .

(٢) تأمين . عن المسئولية . مناد المؤمن الدين . بسبب الحادث . دين شخصي . ليس له حق الرجوع على التسبب في الحادثة .

المبادئ القانونية

(١) اذا كلف الاب ابنه البالغ بقيادة سيارته وتوصيل بعض اصدقائه الى مكان معين وأعطى اليه أوامر في هذا الصدد فانه بهذا يعطيه صفة الخادم القانونية . فاذا أصيب الركاب أثناء النقل بحادث بسبب خطأ السائق كان لهم أن يرفعوا الدعوى ضد

المؤمن لملك السيارة الذي ضمن لهذا المالك بموجب بوليصة التأمين تعويضه عن كافة الاضرار التي تصيب الغير بسبب سيارته سواء كان يقودها بنفسه أو بواسطة خدومه

(٢) المؤمن الذي يدفع التعويضات في حالة حصول وفاة أو حادث لا يسدد ديناً مستحقاً على غيره ولكنه يسدد ديناً شخصياً عليه . ولذلك فليس له حق الرجوع على المتسبب في الحادث (مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٢٨٢)

٢٤٣

محكمة استئناف باريس

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢

حجز ما للدين لدى الغير . وفقه . لا يملك ذلك غير المدين المحجوز على ماله . شروط ذلك

المبدأ القانوني

ليس لأحد سوى المدين المحجوز على ماله لدى الغير صفة في طلب رفع هذا الحجز أمام قاضي الأمور المستعجلة ويشترط في ذلك أيضا أن لا تكون دعوى الموضوع قد رفعت أمام المحكمة وطلب فيها الحكم بصحة الحجز وتبتيته وليس لمدين المدين المحجوز تحت يده الذي يدعى أن ليس بذمته شيء قبل المدين المحجوز على ماله أية اجراءات يتخذها هو من تلقاء نفسه (مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٢٤١)

٢٤٤

محكمة ليون

٤ فبراير سنة ١٩٣١

قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائي . سرية أمام المحاكم المدنية .
أثره بالنسبة للتعويضات . نسي .

المبدأ القانوني

للأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية قوة الشيء المقضي به بالنسبة لوجود الواقعة الجنائية ووصفها وإدانة المتهم أو براءته ولسكنها لا تحوز هذه القوة بالنسبة للتعويضات المدنية التي يقضى بها بصفة تبعية للدعوى العمومية ففي هذه الحالة لا تفصل في الأحكام إلا في مصلحة خاصة وتكون قوتها نسبية طبقا لما تقضى به المادة ١٣٥١ مدني وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون لقوة الشيء المحكوم به وجود الا بالنسبة للأشخاص الذين كانوا في الخصومة أو ممثلين فيها

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ عدد ١٦ ص ١٧ . ملخصات
الاحكام قلا عن مجلة مريثور دي ليون القضائية)

٢٤٥

محكمة شاتودان

٨ ابريل سنة ١٩٣١

مشرية . حيوانات . نحل . خطأ .

المبدأ القانوني

يرتكب خطأ خطيرا الحراث الذي يخترق حقلا مملوكا لغيره ويترك محراثه بقرب خلايا نحل في وقت من السنة وفي ساعة من اليوم معلوم فيها لكل الفلاحين . فان النحل شديد النشاط وهي بوجه خاص تعتدى وتلسع

وهذا الخطأ من جانبه يعجز المسؤولية التي تقرها المادة ١٣٨٥ مدني على مالك خلية النحل الذي اتبع ما تقضى به اللوائح الادارية في انشاء خلايا النحل

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ عدد ١٦ ص ١٩)

٢٤٦

محكمة السين المدنية

٢٩ مارس سنة ١٩٣٢

ملكية أدبية - حق تمثيل رواية . لا يمنع النير من اخراج فلم منها .

المبدأ القانوني

أن اخراج فلم ناطق لا يمكن اعتباره من قبيل التمثيل ولا من قبيل التمثيل الروائي théâtrale . وعلى ذلك فمدير التياترو الذي اختص بحق تمثيل رواية لا يمكن أن يعارض في اخراج فلم متكلم و sonore من الرواية المذكورة

(قضية ورثة لمان ضد ورثة روستان وفلم اوسو مجلة)

(دالوز الاسبوعية سنة ١٩٣٢ ص ٢٦١)

تقرير

مقدم من مجلس نقابة المحامين إلى الجمعية العمومية عن أعماله سنة ١٩٣٢

يقدم مجلس النقابة لحضراتكم أطيب تحية. وبعث لأرواح من فقدناهم من الزملاء في هذا العام بأحسن تمنيات الرحمة ويكرر لدويهم ولحضراتكم أجل العزاء في فقدهم ويقترح إيقاف الجلسة عشرة دقائق حداداً عليهم. وهم حضرات المغفور لهم : —
أنطون يزبك — أحمد الصدر — محمد زكي عبد المجيد — محمد صدقي — جاك جرين — عاذر مرقص
علي بك بدر الدين — عبد الرحمن بهيج .

جلسات المجلس

عقد المجلس في هذا العام ٤٤ جلسة
وكانت أولى جلساته في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ وقرر فيها تعيين حضرات الاساتذة محمود فهمي جنديه أميناً للصندوق وميخائيل غالي سكرتيراً وكامل صدقي بك ومحمد يوسف بك وسليم رطل بك واحمد الديواني بك أعضاء للجنة قبول المحامين .
واستطلع رأى حضرات المحامين في دائرة كل محكمة كلية خارج القاهرة قبل اختيار أعضاء اللجان الفرعية وذلك طبقاً للخطة التي سار عليها في هذا الشأن .
وبلغت المسائل التي بحثها المجلس واتخذ قرارات فيها ٥٧٠ . وبلغت المكاتبات ٣٨٥٧ منها ١٩٣١
صادر و ١٩٢٦ وارد .

أعمال المجلس

١ — الشكاوى

ورد للمجلس في خلال هذه السنة ٤٠٨ شكوى وكان لديه من الشكاوى لغاية سنة ١٩٣١ ، ٣٨٧ شكوى . وقد فصل في ٤٢٦ شكوى منها . من ذلك ٣٨٩ بالحفظ و ٨ بلغت النظر و ٥ بالانذار و ٣ بطاب الاحالة إلى مجلس التأديب و ٢١ بقرارات مختلفة كتكليف بدمستندات أو مبالغ أو غيرها وهذا يدل على أن الغالب في هذه الشكاوى لا يقوم على أساس جدى بل على أسباب وهمية أو تافهة ما كانت تدعو إلى الشكوى

٢ — تقدير الأتعاب

فصل المجلس في ٥٦ طلباً من طلبات تقدير الأتعاب التي تقدمت له وقدرها ٥٧ . والطلب الذى لم يفصل فيه موقوف نظره لاستيفاء بيانات طلبها المجلس من حضرة المحامى الذى قدمه .

٣ - مجلة المحاماة

جرى تحرير المجلة على سنة الرق التي سار عليها في السنوات الأخيرة ، فقد عمل على نشر جميع الأحكام ذات المبادئ الصادرة من الهيئات القضائية المختلفة وعلى الأخص أحكام محكمة النقض والابرام الجنائية والمدنية ومحكمة الاستئناف بمصر وأسيوط حتى يكون رجال القانون جميعاً على اتصال مستمر بأحدث المبادئ في القضاء . كما أدخل تحسينات على طبع المجلة

٤ - الجدول العشري

أثمر مجهود عامين كاملين في إبراز هذه المجموعة الثمينة التي جمعت ما نشر من أحكام ومبادئ ومباحث وقوانين في مجلة المحاماة في سنيها العشرة الأولى . وقد قوبلت من الهيئات القضائية المختلفة ورجال القانون بالاهتمام والاعجاب . وقد بلغ عدد صفحات هذا الجدول ١٣٢٩ صحيفة كما بلغ عدد ما نشر من المبادئ القانونية فيه ٥٨٢٨ . وبه بيان للأبحاث والموضوعات القانونية المتنوعة وبعض القوانين واللوائح التي نشرتها المجلة ومذكراتها الإيضاحية وبعض المنشورات الصادرة من وزارة الحقانية وغيرها .

والجلاس يشكر لحضرات الاساتذة راجب اسكندر ومحمد صبرى أبو علم وعلى أبو علم ومحمود سليمان غنام ما بذلوه من مجهود ووقت لاخراج هذه المجموعة وإبرازها في هذا الشكل الجميل والوضع الحسن

ولما كان معروضا على الجمعية أن توافق على جعل إيراد صافي هذا الجدول لخدمة صندوق التعاون الخاص بالمحامين فللمجلس كل الأمل أن يقبل حضرات الزملاء على اقتنائها لتكون الفائدة مزدوجة والنفع أعم .

٥ - مكتبة النقابة

بلغت مجلدات المكتبة بدار النقابة عدد ١٩١٧ مجلدا دخل منها في هذه السنة المنتهية عدد ٣٥ مجلدا .

وقد كون المجلس لجنة خاصة من بعض حضرات أعضائه لاختيار أحدث المؤلفات لها كما رأى المجلس أن يوسع دائرة مكتبات النقابات الفرعية ولهذا الغرض قد اشترك لها في مجلة المحاماة الشرعية والجريدة القضائية ومجلة التشريع والقضاء المخصصة لنشر أحكام محكمة الاستئناف المختلطة وتوزيعها عليها سنويا في مجلدات كاملة .

وعنيت لجنة المكتبة أيضا بالقسم التشريعي والاقتصادي المصري حتى تكون القوانين والمباحث والسجلات والمحاضر التشريعية كاملة بها . كذلك رأت لجنة المكتبة توسيع مكتبة النقابة المايحة بغرفة المحامين بمحكمة الاستئناف ليتوفر للمحامين وسائل المراجعة التي يستلزمها العمل بالمحكمة

٦ - أرض النقابة

أشار المجلس في تقريره السابق إلى مصير قطعة الأرض التي صدر القانون رقم ٤٢ سنة ١٩٢٨ بتأجيرها للنقابة لتقيم داراً عليها إذا أضاحتها الحكومة لسوق الخضر والفاكهة بعد أن اعتبرتها من المنافع العامة وفاوضت دولة وزير المالية باعطاء النقابة قطعة أخرى بدلا عنها . وجاء به أن النقابة بعد صدور هذا القرار لم تخاطب في أمر الأرض الجديدة ولم تبلغها وزارة المالية شيئاً عنها . ولما رأى أن سكوت وزارة المالية قد يطول أمره وتتعلل بذلك مصلحة هامة للنقابة اتصل النقيب بسعادة وكيل وزارة المالية وخاطبه في شأنها وأبان له أهمية الامر واستعجاله لاعتزام النقابة البدء في البناء فوراً . ثم أحيلت المسألة على حضرة مدير مصلحة الاملاك واتصل به النقيب وانتهى الأمر باختيار قطعة أرض أخرى بشارع الملكة نازلي بالقرب من بناء المحكمة المختلطة الجديد . وكتب النقيب بذلك لمصلحة الاملاك في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢ . فاذا تم للنقابة الحصول على هذه القطعة تبدأ في البناء طبقاً لقرار الجمعية العمومية في هذا الشأن .

٧ - قانون الخبراء وقانون المحاماة

عرض على النقيب كما عرض على بعض حضرات المحامين بصفة غير رسمية ابداء ملاحظات تتعلق باصلاح قانون الخبراء . فقدم النقيب ملاحظاته بعد الاستئناس برأى حضرات أعضاء المجلس . ورأت وزارة الحقانية بعد ذلك تشكيل لجنة للبحث في قانون الخبراء وفي اصلاح نظام المحاماة لدى المحاكم الاهلية ودعى النقيب للاشتراك فيها بالكتاب الآتي نصه : -
« ردأ على كتاب سعادتك الخاص باعلان أوراق المحضرين لمكاتب المحامين أشرف باخبار سعادتك أن الوزارة بعد أن فحصت هذا الموضوع أرسلت لرؤساء المحاكم الابتدائية الاهلية الكتاب الدوري المرفقة صورته والذين تجدون أنه يفي بتحقيق الغرض الذي تنشدهونه وفيه كثير من التسهيلات .

« ويسرني بهذه المناسبة أن أحيط سعادتك علماً بأن الوزارة آخذة في تشكيل لجنة للبحث في قانون الخبراء وفي اصلاح نظام المحاماة لدى المحاكم الاهلية كي يتمشى مع ماتم من اصلاح في نظام القضاء الاهلي فأكون شاكراً لو تفضلتم سعادتك باخباري عما اذا كنتم تقبلون الاشتراك في أعمال هذه اللجنة .

وزير الحقانية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

على ماهر

القاهرة في ١٠ مارس سنة ١٩٣٢

إمضاء

فعرض النقيب الامر على المجلس فقرر الرد بالخطاب الآتي نصه : -

حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية

« ردأ على خطاب معاليكم رقم ١٨٨ / ١٢ - ١ أشرف بأن أبلغ معاليكم شكر مجلس النقابة

على العناية بشكوى المحامين من اعلاناتهم في مكاتبهم في أوقات الراحة واصداركم المنشور المرسل اليها صورته مع الخطاب المشار اليه مشفوعاً برجاء المجلس في أن تكون باقي المسائل السابق مخاطبة معاليكم بشأنها موضع اهتمام الوزارة

« كذلك فانه يسر النقابة أن تشترك في أعمال اللجنة التي اعترمت الوزارة تشكيلها لوضع مشروع تعديل لائحة الخبراء واصلاح نظام المحاماة بما يتفق مع ارتقاء نظام القضاء بالقطر المصري . ونظراً لكثرة مشاغلي الشخصية أكون شاكراً كل الشكر إذا وافقت الوزارة على أن يكون من بين أعضاء اللجنة عضواً يرشحه مجلس النقابة

ويرجو المجلس أن تكون قاعدة نظام اصلاح المحاماة تحريراً من الاحكام التي لا تتناسب مع روح العصر ولا تتفق مع رقيها الحاضر وتمكينها من أداء وظيفتها السامية في خدمة العدالة بتمام الحرية والاستقلال وان يراعى في ذلك الاصلاح التوفيق بين الاحكام العامة للنقابتين الاهلية والمختلطة وارجو ان تتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تقيب المحامين
(امضاء)

ووقفت المسألة عند هذا الحد من جهة النقابة وتبين بعد ذلك ان اللجنة مضت في أعمال قانون الخبراء بدون اشتراكها حتى ظهر منشوراً في الصحف .

أما اللجنة التي كانت مشكلة بوزارة الحقانية لتنقيح قانون المرافعات والتي كان يمثل النقابة فيها حضرة الاستاذ كامل صدقي بك فقد ورد للمجلس بشأنها الكتاب الآتي : -

حضرة صاحب السعادة تقيب المحامين

أشرف بأن أبلغ سعادتك أن اللجنة المشكلة في وزارة الحقانية لاعادة النظر في قانوني المرافعات الأهلى والمختلط والتي كان حضرة الاستاذ كامل صدقي بك يمثل فيها نقابة المحامين الأهلية قد عدل تشكيلها بتخفيض عدد أعضائها من أحد عشر الى سبعة فقط رغبة في سرعة انجاز العمل ولما كانت هذه اللجنة لا يدخل في تشكيلها من يمثل نقابتى المحامين الاهلية والمختلطة فقد روني كلما انتهى جزء من أعمال اللجنة يعرض على مجلس النقابتين للوقوف على ملاحظتهما بشأنه .

وزير الحقانية

على ماهر
(امضاء)

القاهرة في فبراير سنة ١٩٣٢

٨ - اعلمه اوراق المحضرين لخطاب المحامين

ورد للمجلس شكوى من حضرة الاستاذ احمد رشدى من اعلان اوراق المحضرين لمكاتب المحامين فيما بين الساعة الواحدة والساعة الرابعة بعد الظهر . وهو وقت الراحة الذى تكون المكاتب فيها مغلقة فأبلغ المجلس هذه الشكوى بوزارة الحقانية مع تأييدها لها منعا من الاخطاء التى تترتب على عدم وصول الورقة المعلنة للمكتب في الوقت المناسب فأصدرت وزارة الحقانية كتاباً دورياً للمحامين يبين بالغرض من الشكوى . ونصه كما يأتى : -

حضرة صاحب العزة رئيس محكمة الابتدائية الاهلية

يحدث أحيانا في الاحوال التي يعان فيها الخصوم بمكاتب محاميهم أن يجتذ المحضرون المكاتب مغاظة أو لا يجدون بها أحدا فيعانون الاوراق بالطريقة المنصوص عليها بالمادة ٧ من قانون المرافعات وبما أن الوزارة ترى أنه يجب على المحضرين في هذه الاحوال أن يتركوا في مكاتب المحامين إخطارات مطبوعة مؤرخة وممضاة يذكرون فيها اسم طالب الاعلان وموضوع الورقة المراد اعلانها وبأنها ستسلم لحاكم البلدة أو لشيخها وتوضع هذه الاخطارات في صناديق الخطابات الموجودة بالمكاتب مع اثبات ذلك في ذيل الاعلان .

« وترى الوزارة مع ذلك أن لا يحصل اعلان في مكاتب المحامين فيما بين الساعة الواحدة والرابعة بعد الظهر تلافيا لما ينشأ عن ذلك من صعوبات

فنبعث لحضرتكم بهذا للتنبيه الى اتباع ما ذكر

وزير الحقانية

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

امضاء

القاهرة في ٩ مارس سنة ١٩٣٢

على ماهر

٩ - الانتداب في القضايا الجنائية

عرض النقيب على صاحب العزة رئيس محكمة مصر الاهلية قصر الانتدابات في القضايا الجنائية على المحامين الذين لم يقضوا في المحاماة أكثر من خمسة عشر عاما تخفيفاً لضغط العمل الا في بعض أحوال استثنائية فوافق عزته على هذا الاقتراح بكتابه المؤرخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ . ويأمل المجلس أن يعم هذا النظام في باقي المحاكم .

١٠ - الاقتراحات

ورد للمجلس من حضرة الأستاذ أحمد على علوبه بك رئيس لجنة النقابة بأسىوط اقتراح بتخفيض رسوم الاشتراك السنوية وامهال المتأخرين ، مع التصريح لهم بحضور الجمعية العمومية . أما الشق الاخير من الاقتراح فلا سبيل للموافقة عليه لمخالفته للمادة الثامنة والثلاثين من قانون المحاماة أمام المحاكم الاهلية رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٢ أما الجزء الأول من الاقتراح وهو متفق مع اقتراحات أخرى وردت للمجلس من بعض حضرات المحامين فقد بحثه المجلس عند تحضيره لميزانية سنة ١٩٣٣ ورأى أن للموافقة عليه تقضى الى الاخلال بالقيام بأهم واجبات النقابة نحو المحامين وفي مقدمة هذه الواجبات مسألة إغاثة المحتاجين منهم وإعانة عائلاتهم والصرف على مجلة المحاماة . وفي الواقع فإن قيمة الاشتراك لكل من حضرات المحامين مناسبة وليست كبيرة إذا لوحظ أنه يدخل فيها قيمة اشتراك مجلة المحاماة وقدره ٨٠ قرشاً سنوياً . فتكون القيمة التي يدفعها في الواقع المحامي المقرر أمام محكمة النقض والابرار والاستئناف ٢٢٠ قرشاً والمحامي المقرر أمام المحاكم الابتدائية ١٢٠ قرشاً والمحامي المقرر أمام المحاكم الجزئية ٢٠ قرشاً فقط وهي قيمة ليست باهظة حتى في الظروف الحاضرة .

هذا وبعد الاجراءات التي اتخذها المجلس في حادث الأستاذ أحمد فهمي ابراهيم وأحيطت بها الجمعية العمومية في العام الماضي . تابع المجلس اهتمامه بهذا الموضوع بناء على تفويض الجمعية العمومية فتكلم النقيب مع وزير الحقانية بهذا الخصوص ووعدته بالنظر في ذلك بعد خروج القضية من يد القضاء نهائيا . وقد كتب المجلس الى معالي وزير الحقانية للاهتمام بالمسائل الخاصة بمحضرات المحامين وسبق التكلم معه بشأنها وكان في مقدمتها هذا الموضوع

وبهذه المناسبة نذكر أن المجلس اهتم بالمعاملة الشاذة التي عومل بها الاستاذ على هيكل وقت أن كان مسجوناً احتياطياً في قضية حادثة طما . فخطب النقيب حضرة صاحب العزة النائب العمومي الذي أبلغ النقيب أنه أمر باجراء تحقيق فيها .

ولا يسع المجلس إلا أن يظهر اغتباطه ببراءة زميلنا الاستاذ على هيكل من هذه التهمة الباطلة التي وجهت اليه وأثبت القضاء براءته منها وهي براءة يهم مجلس نقابة المحامين تسجيلها ويهنئه عليها . وتنفيذاً لقرار الجمعية العمومية الخاص بجمع القوانين والوائح مصحوبة بالمذكرات التفسيرية قرر المجلس تشكيل لجنة للقيام بهذا العمل .

نقيب المحامين
محمد نجيب الغرابي

سكرتير نقابة المحامين
ميخائيل خالي

تقرير

مرفوع الى مجلس نقابة المحامين

من محمود فهمى جندية المحامى أمين صندوق النقابة

لعرضه على الجمعية العمومية المقرر انعقادها يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بعد التصديق عليه عن نتيجة حساب سنة ١٩٣٢ التى ابتدأت فى أول ديسمبر سنة ١٩٣١ وانتهت فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ .
أولا — قدرت الجمعية العمومية المنعقدة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

مليم	جنيه	
٥١٥٠	٠	مبلغ
٣٩٧١	٧٤٦	مبلغ
٤٥٦٧		مبلغ
٤١٣٦	٥٥٧	مبلغ
١٦٤	٨١١	مبلغ
		ايرادات سنة ١٩٣٢
		وقد بلغت فعلا
		ومصروفات سنة ١٩٣٢
		وقد بلغت فعلا
		فيكون ماصرف زائدا عن الايرادات
		واذا أضفنا الرصيد الباقى لغاية نوفمبر سنة ١٩٣١ وزيادة ثمن السندات المالية والأمانات يكون
		المجموع كالاتى : —

مليم	جنيه	
٧٢	١٣٤٦٥	الرصيد الباقى لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١
٢٦٩	١٤٣٤	زيادة ثمن السندات بين سعر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢
٣٤١	١٤٨٩٩	
٥٠٠	٤٦	أمانات للغير وردت فى بحر سنة ١٩٣٢
٨٤١	١٤٩٤٥	
٨١١	١٦٤	تنزيل زيادة المصروفات عن الايرادات
٣٠	١٤٧٨١	رصيد لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٢

مليم	جنيه	
١١٠	٣٥٢٩	تقديتة بينك مصر
٨١٨	٤٨	تقديتة بشركة التعاون المالى التجارية
٨٢٣	٢٢	تقديتة بالبنك الأهلى
٣٤٧	١٠٩٦٣	ثمن سندات الدين الموحد والممتاز حسب سعر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢
٩٩٨	١٤٥٦٣	

مليم	جنيه	ماقبله
٩٩٨	١٤٥٦٣	
٠٠	١٥٠	التأمين المدفوع بينك مصر على ذمة المجلة
٥٣٢	٢٠	بعمدة أمين الصندوق وأودع بالبنك في ديسمبر سنة ١٩٣٢
٥٠٠	٤٦	أمانات للغير ودخات ضمن مأودع بالبنك
٠٣٠	١٤٧٨١	

ويوجد مائتي فرنك فرنسوى مودعة بينك مصر وكانت باقية من ثمن كتب وستصفي ويضم ثمنها على الحساب الجارى
وقد قررت الجمعية العمومية تفويض المجاس في تشييد دار للنقابة من رصيد أموالها ولم يصرف شيء في هذا السبيل بسبب استيلاء الحكومة على الأرض المؤجرة للنقابة

تفصيلات عن الإيرادات

١ رسوم القيد

حركة رسوم القيد في سنة ١٩٣٢ كانت كالاتي :

المقدر بالميزانية	المتحصل	زاد عن التقدير	نقص عن التقدير
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤٥٠	٦١٥	١٦٥	
٦٠٠	٤٢٠		١٨٠
٥٠٠	٥٤٥	٤٥	
١٥٥٠	١٥٨٠	٢١٠	١٨٠

ب الاشتراكات

حركة الاشتراكات في سنة ١٩٣٢ كانت كالاتي :

المقدر بالميزانية	المتحصل	نقص عن التقدير
جنيه	جنيه	جنيه
٧٥٠	٢٣١	٥١٩
٢٥٠	١٧٠	٨٠
٢٠٠	١٦٥	٣٥
١٢٠٠	٦٦٥	٩٣٤

وكان المقدر بالميزانية لما يتحصل من الاشتراكات المتأخرة مبلغ ١٠٠٠ جنيه والذي تحصل هو ٥٠٠ مليم و ٧٦٠ جنيهاً أى بنقص ٥٠٠ مليم و ٢٣٩ جنيهاً .
ونبين فى الجدول الآتى مجموع الإيرادات فى الخمس سنوات الماضية

مليم	جنيه	
٢٨٩	٤٦٣٩	سنة ١٩٢٨
١٧٧	٥٥٧١	سنة ١٩٢٩
٢٦٦	٤٥٢٢	سنة ١٩٣٠
٩٨٢	٥٣٠٨	سنة ١٩٣١
٧٤٦	٣٩٧١	سنة ١٩٣٢

المتأخرات

ونبين فى الآتى حركة المتأخر من الاشتراكات لغاية سنة ١٩٣٢

مليم	جنيه	
٢٥٠	٤٩٥٦	مجموع المتأخر لغاية سنة ١٩٣٢
	٣٣٨٨	اشتراكات سنة ١٩٣٢
٢٥٠	٨٣٤٤	
٥٠٠	١٣٢٦	تزيل المتحصل
٧٥٠	٧٠١٧	الباقى

ج — أرباح أموال النقابة

قدرت أرباح أموال النقابة فى سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٦٠٠ جنيه وبلغ ما تحصل ٤٠٩ مليم و ٥٩٥ جنيهاً حسب الآتى

مليم	جنيه	
١٠٠	٣٠١	كوبونات سندات الدين: الموحّد سعر ٤ ٪ ٧٧ ٪ قيمتها الاسمية ٧٧٤٠
١٣٤	١٥١	الممتاز سعر ٣ ٪ ٤٤ ٪ ٤٤٤٠ » » ٤٤٤٠
٧٥٥	١٤١	فوائد أموال النقابة التى بالحساب الجارى بينك مصر
٤٢٠	١	التي بشركة التعاون المالى التجارية » »
٥٩٥	٤٠٩	

د - المجلة

قدرت في الميزانية إيرادات مجلة المحاماة بمبلغ ٢٠٠ جنيه والذي تحصل هو ١٢٠ و ١١٤ جنيه وهو أقل من المقدّر بمبلغ ٨٨٠ مليون و ٨٥ جنيه

هـ - الجدول العشري

قدرت إيرادات الجدول العشري في الميزانية مبلغ ٦٠٠ جنيه وما تحصل هو ٢٧٥ و ٥١٠ مليون جنيه أي بأقل عن المقدّر بمبلغ ٤٩٠ مليون و ٣٢٤ جنيه

و - الإيرادات المتنوعة

لم يدرج بالميزانية شيء للإيرادات المتنوعة ولكن تحصل منها في سنة ١٩٣٢ و ٥٣٧ و ٢٣٠ بعضه من مكالمات تليفونية فرض أجرها على حضرات الأساتذة الذين يريدون التكلم تليفونيا وبعضه إيرادات متنوعة من عدة وجوه

ثالثا - تفصيلات عن المصروفات

المصروفات

بيانات	نقص عن التقدير		زاد عن التقدير		المنصرف		المقدر بالميزانية	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
أجرة محل النقابة	٤	٠٠	٠٠	٠	١٨٨	٠	١٩٢	٠
مصاريف محل النقابة	٠٠	٠٠	٠٢	٩٧	٦٢	٩٧	٦٠	٠
أثاثات لدار النقابة وغرفة محكمة الاستئناف	٢٠	٠٠	٠	٠	٠٠	٠	٢٠	٠
مرتبات موظفي وخدمة النقابة	١٤٥	٢١	٠	٠	٤٥٤	٩٧٩	٦٠٠	٠
اعانات	١٤١	٠٠	٠	٠	٧٠٩	٠	٨٥٠	٠
تأثيث غرف محامى الجزئيات	٧٨	٤٦٥	٠	٠	٢١	٥٣٥	١٠٠	٠
ثمن كتب ومجلات	٠٠	٠٠	١٣	٢١٠	٦٣	٢١٠	٥٠	٠
مكافأة كلية الحقوق	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٢٠	٠	٢٠	٠
مقرر اللجان الفرعية	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٨٠٠	٠٠	٨٠٠	٠
مصاريف غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف منه	٠٠	٠٠	١٠	٦٣١	١٨٥	٦٣١	١٧٥	٠
١٩ جنينها صرف لوزارة الاشغال	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠	٠٠	٠	٠
مصاريف مجلة المحاماة	١٠٥	٧٨٩	٠٠	٠	٨٩٤	٢١١	١٠٠٠	٠
مصاريف الجدول العشري	٠٠	٠٠	٩٣	١٩١	٥٩٣	١٩١	٥٠٠	٠
مصاريف متنوعة	٦٥	٥٤٧	٠٠	٠	١٣٤	٤٥٣	٢٠٠	٠
صرف من الامانات	٠٠	٠٠	١٠	٢٥٠	١٠	٢٥٠	٠	٠
	٥٥٨	٨٢٢	١٢٨	٣٧٩	٤١٣٣	٥٥٧	٤٥٦٧	٠

من ذلك الجدول يتبين أن مجموع المصروفات أقل من المقدر بالميزانية بمبلغ ٤٤٣ مايا و ٤٣٠ جنيها ولكن توجد في بعض أنواع المصروفات زيادة وعجز تفصله فيما يأتي :

١ - أجرة محل النقابة .

كانت الأجرة شهريا ستة عشر جنيها وقد أمكن الاتفاق مع الملاك على جعلها أربعة عشر جنيها فقط وبذلك توفر من المربوط بالميزانية أربعة جنيهات عن شهرى اكتوبر ونوفبر سنة ١٩٣٢

٢ - مصاريف محل النقابة

قدرت هذه المصروفات في الميزانية بمبلغ ٦٠ جنيها والذي صرف هو مبلغ ٩٧ مايا و ٦٢ جنيها

٣ - المرتبات

المقدر لهذا الباب بالميزانية ٦٠٠ جنيه وقد توفر مبلغ ٢١ مايا و ١٤٥ جنيها وهذا راجع إلى خلو وظيفة أمين المكتبة الذي لم يعين بدله

٤ - الاعانات

المقدر لهذا الباب بالميزانية ٨٥٠ جنيها وقد توفر منه ١٤١ جنيها

٥ - كتب ومجهزات

المقدر بالميزانية لهذا الباب هو ٥٠ جنيها والذي صرف هو ٢١٠ مايا و ٦٣ جنيها والزيادة صرفت في ثمن كتب ومجلات رؤى ضرورة ايجادها بمكتبة النقابة

٦ - مصاريف غرفة المحامين بمحكمة الاستئناف

المقدر بالميزانية لهذا الباب ١٧٥ جنيها والذي صرف هو ٦٣١ مايا و ١٨٥ جنيها فتكون الزيادة ٣٦١ مايا و ١٠ جنيهات. وسبب هذه الزيادة أن مصاحبة المباني تسلمت من النقابة مبلغ ١٩ جنيها لاصلاح غرفة القهوة

٧ - الجورول العسرى

الذى تقدر لهذا الباب بالميزانية هو ٥٠٠ جنيه والذي صرف هو ١٩١ مايا و ٥٩٣ جنيها أى

زيادة عن التقدير مبلغ ١٩١ مايا و ٩٣ جنيها

وبناء على ما لاحظناه في تقريرنا المقدم عن سنة ١٩٣١ من أن ما كان مقدرا لمصروفات الجدول

هو ٩٠٠ جنيه والذي صرف هو ٤٨٣ جنيها وطلبنا الاحتفاظ بالباقي لترجيئه إلى سنة ١٩٣٢ لصرفه

في إتمام طبع الجدول . وبناء على أنه صدر قرار المجلس بجلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢ بصرف ما يلزم

على الجدول بحسب الحاجة يكون ما صرف في الحقيقة لا يتجاوز فيه

المال المرصود

أما الاموال المدخرة احتياطياً لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٢ فهي :

١ — قيمة السندات المالية المودعة بينك مصر وكان ثمنها في حساب سنة ١٩٣١ ٩٧٨ مايا و ٩٥٢٨ جنيها ولكن لارتفاع سعر البورصة في يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بلغ ثمنها بحسب سعر ذلك اليوم ٢٤٧ مايا و ١٠٩٦٣ جنيها حسب المبين بالحساب الختامي

٢ — قيمة المال المودع بالبنوك . بنك مصر . البنك الاهلي . شركة التعاون وهو : ٧٥١ مايا و ٣٦٠٠ جنية

٣ — مبلغ ١٥٠ جنيها المودع تأميناً بينك مصر على ذمة النقابة لاصدار مجلة المحاماة و مجموع أموال النقابة لغاية ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ مبلغ ٥٣٠ مايا و ١٤٧٣٤ جنيها حسب المدون تفصيلاً بالحساب الختامي المرفق طيه

بناءً عليه

أشرف برفع هذا التقرير مع تقديم واجب الاحترام

أمين صندوق النقابة

محمود قسطنطين جبريل

المحامي

١٩٣٢ / ١١ / ٣٠

العدد الرابع

فهرست

السنه الثالثة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
نقض . حكم بالبراءة . مبنى على أسباب كثيرة . المنازعة في صحة أو عدم صحة واقعة منها . غير مؤثر	١٢٤ أكتوبر ١٩٣٢	٣٧١	١٧٧
تبديد أشياء محجوز عليها . ثبوت التصرف في الأشياء المؤمن عليها . كاف للدانة . عدم العلم بيوم البيع . لا أهمية له	» » » »	٣٧١	١٧٨
١ - نقض . شهادة الشهود . الدعوى بتناقضها . مناقشة موضوعه . لارابة للنقض عاها - ٢ - نقض . أوجه دفاع . عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع مع امكانه . رفضه .	» » » »	٣٧٣	١٧٩
تبديد . مواشى محجوز عليها . بمعرفة المحضر الاهلى . ادخالها بعد ذلك ضمن حجز عقارى من المختلط . وتعيين ذات الحارس المعين من قبل حارساً عليها . عدم تقديم المواشى للمحضر الاهلى يوم البيع . وعدم التنبيه بوجود حجز مختلط أو رفع اشكال لدى المحضر . كاف للدانة .	» » » »	٣٧٤	١٨٠
الترصد وسبق الاصرار . من الظروف المشددة . البحث في وجود أيهما . من سلطة قاضى الموضوع .	» » » »	٣٧٦	١٨١
طعن . بطريق النقض . لعدم ختم الحكم في بحر ثمانية أيام . عدم تقديم الشهادة المثبتة لذلك . عدم قبوله .	١٣١ أكتوبر ١٩٣٢	٣٧٦	١٨٢
١ - قتل حيوان . المقتضى . الضرورة الملجئة للقتل . سلطة محكمة الموضوع في اثبات الوقائع والظروف المنتجة له . رقابة محكمة النقض . في حالة اعتباره اياها مقتضية للقتل او غير مقتضية له . الضرورة الملجئة . شروطها - ٢ - ضرب . ذكر الآلة التى استعملت في الضرب . غير لازم	» » » »	٣٧٧	١٨٣
١ - نصب . استعمال طرق احتيالية . ركن الاستعمال . توفره حالة . بيانها (٢) حق الدفاع . اعلان المتهم في الميعاد القانونى . رفض المحكمة التأجيل . ليس حرماناً منه .	» » » »	٣٧٨	١٨٤
نقض . عدم رد قاضى الموضوع على طلبات الخصوم . وانغال المحكمة لها . موجب له .	» » » »	٣٧٩	١٨٥

السنة الثالثة عشرة

فهرست

العدد الرابع :

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
نقض . خطأ في تطبيق القانون . القول بوجوده . يكون مبنياً على الوقائع الثابتة في الحكم دون غيرها .	١٣١ أكتوبر ١٩٣٢	٣٨٠	١٨٦
نقض . حكم استثنائي . ملغ لحكم البراءة الابتدائي . استناده على أسباب مبنية على وقائع غير صحيحة . اعتبار الحكم الاستثنائي في حكم العدم . الحكم بالبراءة	» » » »	٣٨١	١٨٧
نقض . عدم الرد على كل تقط الدفاع . غير ملزم للمحكمة .	» » » »	٣٨٢	١٨٨
نية القتل . استخلاصها من نوع الآلة . وعلى الضرب في موضع قتال . كاف لاثباتها .	» » » »	٣٨٢	١٨٩
١- إعفاء من العقاب . لموظف عمومي . شرطه حسن النية . وعدم ارتكاب الفعل إلا بعد التثبت والتحري (٢) إعفاء من العقاب . خفي . مناداته على شخص . عدم رده . إطلاقه العيار واصابته في مقتل . عدم مراعاته للتعليمات المرعية : عدم العذر الشرعي (٣) الدفاع الشرعي . عن مال الغير . شروطه . اعتقاده وجود خطر على هذا المال . وبسبب معقول لهذا الاعتقاد .	» » » »	٣٨٣	١٩٠
عذر شرعي . جريمة وقعت من خفي . بقتل شخص . اعتقد أنه سارق . تجاوزته التعليمات اضطراراً . حالة . الأخذ بعذره .	٧ نوفمبر ١٩٣٢	٣٨٤	١٩١
(٢) قضائية محكمة النقض والايام المدنية			
١ - سبب . قرض . دفع النقود . اساس الالتزام . اثباته . رسائل خطية . الاعتراف بها . استنتاج عدم يسار الدائن منها . مسألة موضوعية (٢) دين . سبب . تمسك الدائن امام محكمة الموضوع بمجدية الدين . عدم جواز التمسك لأول مرة امام النقض بان السند يخفى هبة مستورة	» » » »	٣٨٧	١٩٢
اجارة . قبول الارض نحلة على بعضها . استلامها بهذه الصفة . عدم جواز الادعاء بعجز .	» » » »	٣٨٩	١٩٣
حكم تحضيري . قرار محكمة الاستئناف بتدب احد اعضائها .	» » » »	٣٩٠	١٩٤

العدد الرابع

فهرست

السنة الثالثة عشرة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٩٥	٣٩١	١٠ نوفمبر ١٩٣٢
١٩٦	٣٩٣	١٧ » » »
١٩٧	٣٩٥	» » » »
١٩٨	٣٩٨	٨ ديسمبر ١٩٣٢
١٩٩	٣٩٩	٢٩ نوفمبر ١٩٣١
٢٠٠	٣٩٩	٢٠ ديسمبر ١٩٣١
٢٠١	٤٠٠	» » » »
٢٠٢	٤٠١	٢٠ مارس ١٩٣٢

للاشتراك مع الطبير المنتدب ابتدائيا . حكم تحضيري لانتهى .
جواز العدول عنه - تنازل ضمنى . سكوت الخصم عن التمسك
بتنفيذ القرار الصادر ورافعته فى الدعوى . لا بطلان فى الاجراءات
١ - طعن بالنقض . وجوب بيان الاسباب فى التقرير على وجه
التعيين او التحديد . وجوب شرح الاسباب فى المذكرة اذا لم
تشرح فى التقرير (٢) تحقيق الحكم بقبوله او رفضه . مسألة
موضوعية .

بيع . من المورث . عدم تسجيله . بقاء التزامات البائع . التسليم
ونقل الملكية . التزامات المشتري . دفع الثمن . عدم جواز
رجوع البائع أو ورثته فى مسألة الملكية

١ - إجارة . اتفاق على ضمان التعرض القانونى دون المادى .
صحته (٢) تحقيق . قيام رجال الادارة بعمله . والحكومة
مؤجرة . صحته . مسألة موضوعية (٣) أدلة مقدمة لمحكمة
الموضوع . تقديرها . وهى من طرق الاثبات القانونية - من
مطلق ساطتها . مسألة موضوعية .

إجارة - قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ . اعفاء من خمس ايجار
سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . لا يشترط فيه سداد الاربعة أخماس .
واستمرار الاجارة للسنة التالية

(٣) قضاء المجلس الحسى العالى

حجر . قراراته . لاثخوز قوة الشئ المحكوم فيه . جواز اعادة
النظر فيها .

حجر . بقاء المطلوب الحجر عليه فى البلاد الاجنبية . بغير الحصول
على شهادة . غير كاف .

استئناف . قرارات مجلس حسى مركزى . امام مجلس حسى المديونية
وصاية . انتهاؤها . بلوغ سن الرشد . استمرارها . من اختصاص
المجلس الحسى .

العدد الرابع

فهرست

السنة الثالثة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(٤) قضاء محكمة استئناف مصر			
بيع جبرى . اعفاء نازع الملكية من دفع الثمن عند رسو المزاد عليه . شرط صحيح قانونا	٥ مايو سنة ١٩٣٢	٤٠١	٢٠٣
موظفون . قضاة . فصلهم من الخدمة . جواز الفصل بقرار من مجلس الوزراء من غير حاجة الى استصدار مرسوم او احالة الى مجلس تأديب	» » » ١١	٤٠٣	٢٠٤
١ - دعوى التزوير المدنية . دعوى مستقلة . الحكم فيها . يجوز قوة الشيء المقضى به . تقديم ادلة جديدة بعد الحكم فيها نهائيا . عدم جوازه (٢) دعوى التزوير . الحكم بالتزوير . فى الحال . بعد تقديم الادلة للقاضى . جوازه . احواله . (٢٨٣ . مر) (٣) تزوير . ظهور تغيير فى جوهر السند . بعد الحكم برفض تزويره . جواز الحكم برده وبطلانه . اثناء نظر الموضوع من تلقاء نفس القاضى او بناء على تنبيه الخصم . وجوب ان يكون التزوير ظاهرا لا يحتاج لتحقيق .	» » » ١٨	٤٠٥	٢٠٥
١ - بيع . اشتراط البائع شروطا خاصة بالبناء . تعهد شخصى . ليست حق ارتفاق - (٢) حق ارتفاق . تعريفه . وجوب أن يكون المطالب به ذا ملك . حق ارتفاق رب الاسرة . شروطه . ظاهر . مستمر - (٣) . حق ارتفاق . التنازل عنه . احوال . مزاد . الراسى عليه المزاد . اعادة البيع على حسابه . دفعه للثمن بجلسة المزاد الثانى . طلبه عدم السير فى الاجراءات . موافقة نازع الملكية . وجوب القبول .	» » » ٢٤	٤١١	٢٠٦
اختصاص . تركات . العبرة بجنسية المتوفى . المتوفى تابع للقضاء الاهلى . صفة الوارث لاقيمة لها . صفة طارئة لاقيمة لها .	» » » »	٤١٣	٢٠٧
١ - حق الحبس . اجراء تحسينات . الحق قائم . ولو لم يصدر حكم بالمصاريف . يسرى ضد المدين . وضد من يتلقى الحق عنه . مرمى مزاد جزء من منزل جرت فيه تحسينات . الزام الراسى عايه	» » » ٢٥	٢١٤	٢٠٨
	» » » ٢٦	٤١٥	٢٠٩

العدد الرابع

فهرست

السنة الثالثة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
المزد بدفع المصاريف قبل الاستلام - (٢) حق الحبس . استلام الراسى عليه المزداد نصف المنزل على المشاع . لا يسقط حق الحبس حكراً . تقديره . القاعدة	٣٠ مايو ١٩٣٢	٤١٦	٢١٠
١ - اختصاص المحاكم الاهلية . أمر ادارى . مخالفة وزارة الزراعة للقوانين فى تدخين الاشجار . دعوى تعويض . اختصاص المحاكم بنظرها (٢) مسئولية . تدخين أشجار البساتين . عدم جواز مناقشة الآراء الفنية لوزارة الزراعة . اقتصار البحث على مخالفة لوائحها ومنشوراتها (٣) اثبات . صور مستندات . جهة حكومية . مستند ليس من الاوراق العامة . وجوب تقديم الاصل وإلا كانت الصورة لا قيمة لها ضد الجهة الحكومية	» » »	٤١٧	٢١١
١ - إحالة على المعاش . تفسير مجلس الوزراء للمادة الثامنة من قانون سنة ١٩٠٩ . تفسير خارج عن حدود اختصاص مجلس الوزراء . (٢) إحالة على المعاش . سن الموظف . قانون سنة ١٩٢٩ تحديد السن بشهادة الميلاد أو صورتها عند عدمها بالقومسيون . عدم جواز الطعن فى تقدير القومسيون . عدم تحديد وقت الطعن فى تقدير القومسيون . اهمال الحكومة فى إبلاغ الموظف ما استقر عليه رأيا بشأنه . لا يجعل الموظف عاجزاً عن اثبات سنه . مسئولية الحكومة بالتعويض	١٣ يونيه ١٩٣٢	٤٢١	٢١٢
(٤) قضاء المحاكم الكلية			
شفعة . جيران . أحدهم مشتر . جوازها مع تراحمهم	٣٠ ابريل ١٩٣٠	٤٢٦	٢١٣
(١) اثبات حالة . شرط تقاض الحكم القاضى بها . وجود المعالم (٢) حكم تمهيدى . صادر بناء على منازعة الخصوم . ملزم المحكمة لتنفيذه دون الأخذ بنتيجته (٣) حارس . كالوكيل . مسئول عن قصيره الجسيم . أو عن اليسير اذا كان بأجر . (٤) حارس قضائى . علاقته بأرباب النزاع . علاقة موكل بوكيل أو مودع	١٠ فبراير ١٩٣١	٤٢٧	٢١٤

السنة الثالثة عشرة

فهرست

العدد الرابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الصفحة
لديه بمودع (٥) حارس قضائي . مسئوليته عن الادارة . عدم الزامه بالصرف من قبله			
استئناف . عن المصاريف . غير متجاوز نصاب القاضي الجزئي النهائي . عدم قبوله	١٦ فبراير ١٩٣٢	٤٢٩	٢١٥
١ - استئناف . نصابه . طبقاً للمادة ٣٤٧ مرافعات . عدم النزاع . منصباً على طالب كامل من طلبة أو أكثر لافي جزء من طالب واحد . عدم الاستناد على المادة ٣٠ مرافعات (٢) استبدال دين بدين . صدور قانون بعده باعطاء المدين الحق في جزء من الدين الأول . جواز تمسك المدين بهذا القانون	١ مارس ١٩٣٢	٤٣٠	٢١٦
١ - مالك . تصرفه في ملكه . مقيد بما نص عنه في القوانين واللوائح . حق المالكه . قيوده . ما يتعلق منها بالأمن والصحة كالتنظيم وخلافه (٢) حق ارتفاق . ارتفاق التراجع . مقرر للسلطة العامة (٣) خط تنظيم . طريق عمومي . صدور مرسوم باعتماده . وجوب احترامه . عدم إقامة أي بناء الا برخصة . نزاع ملكية العقار . عدم ضرورته . الطريق غير مطروق . عدم سريان ذكره في التنظيم عليها . انطباق المادة العاشرة من قرار وزير الاشغال نفسه . لا الذكره	٦ » » »	٤٣١	٢١٧
تفسير القوانين . الرجوع الى الاعمال التحضيرية . البحث وراء حكمة التشريع . القانون نمرة ١٠٣ سنة ١٩٣١ . الخاص بتخفيض الامحارات الزراعية عن سنة ١٩٣٠ . وشرط دفع الاربعة الاخماس ومد الامحارة لسنة التالية . استبدال الدين . نية المتعاقدين في الاستبدال . تحرير كمياله بالدين السابق	٨ » » »	٤٣٤	٢١٨
(١) محرر رسمي . محرره موظف مختص . لاجراء عمل من أعماله أو تنفيذ أمر . وجوب اختصاصه بهذا العمل . تحريره حسب الأوضاع القانونية (٢) محرر رسمي . ما ثبت فيه أنه رآه وشاهده .	٢١ مارس ١٩٣٢	٤٤٠	٢١٩

العبد الرابع

فهرست

السنه الثالثة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم ١٢٣٤٥٦	الرقم ١٢٣٤٥٦
حجيته . عدم جواز الطعن فيه الا بالتزوير وما يثبت الطرفان . جواز الطعن فيه بالطرق المعتادة			
١ - لأئحة الترع والجسور . أحكامها ليست ناسخة لنصوص القانون المدني . هي اجراء للسرعة في تخفيف الضرر . حتى تفصل الجهة المختصة في صميم النزاع (٢) لأئحة الترع والجسور . المادتان ١٦ و ١٩ منها . صورة من صور دعاوى وضع اليد . المنازعات الوقتية بشأنها . الرجوع فيها للمحاكم الادارية أو لجهات القضاء	٧ ابريل ١٩٣٢	٤٤٢	٢٢٠
انذار - لشخص . للبحث عن عمل . كفالته حرته في المدة المعقولة لذلك (٦) قضاء المحاكم الجزئية	١٥ سبتمبر ١٩٣٢	٤٤٥	٢٢١
١ - تنفيذ - أمر حجز تحفظي - الحجز على تاجر . وجوب اعلانه قبل التنفيذ (٢) تحويل . سند تحت أمر واذن الدائن . تحويله . عدم ذكر التاريخ ولا أن القيمة وصلت . تحويل ناقص . دفع . جق التمسك بها في وجه المحتال	٥ ابريل ١٩٣١	٤٤٦	٢٢٢
١ - اختصاص - دعوى استرداد . جواز رفعها أمام محكمة المدين أو الحاجز (٢) دعوى استرداد . صحيفة الدعوى . أدلة الماكية . يكفي ذكرها دون مناقشتها	» » » ٢٦	٤٤٨	٢٢٣
تقادم . سند تحت الاذن . مستحق تحت الطلب . المدة المسقطه . مبدأ سريان مدة الخمس سنوات من اليوم التالي لتحريره	٣ نوفمبر سنة ١٩٣١	٤٥٠	٢٢٤
١ - حق امتياز المؤجر . المنقولات الموجودة بالعين . عدم علمه بملكيتها للغير . امتياز المؤجر عليها (٢) حق امتياز المؤجر . مواشي . بيعها . اعادة الحجز على مواشي غيرها بالعين المؤجرة . قرينة ملكيتها للغير	٣ يونيه ١٩٣٢	٤٥١	٢٢٥
١ - شركة محاصة . اثباتها . جواز اثباتها بالبينة والقرائن (٢) اقرار غير قضائي . متى يجوز اثباته بالبينة .	٥ سبتمبر ١٩٣٢	٤٥٣	٢٢٦
١ - حق الارتفاق . حق المرور . يشترط عدم وجود منفذ للعقار	» » » ٢٦	٤٥٤	٧٢٢

العدد الرابع

فهرست

السنة الثالثة عشرة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
الى الطريق العام . أو عدم وجود منفذ كاف (٢) دعوى منع تعرض . حق المرور . لا تقبل اذا كان للعقار طريق آخر . الا في حالة وجود اتفاق			
اختصاص . اتفاق على الاختصاص . غير مانع منه . اختلاف النسختين للعقد الواحد .	١٩ نوفمبر ١٩٣٢	٤٥٦	٢٢٨
١ - دفاع كيدى . تعويض عن المصاريف . المادة ١١٥ مرافعات . شروط الدعوى (٢) مسئولية . دفاع كيدى . تعويض بناء على المادة ١٥١ مدنى . شروط انطباقها . اوجه الخلاف بينها	٢٤ » »	٤٥٨	٢٢٩
تنبيه نزع ملكية . تسجيله . أثره . لا يغفل يد المدين عن التصرف حصول التصرف . استمرار الاجراءات فى وجه المشتري الجديد	٦ ديسمبر ١٩٣٢	٤٦١	٢٣٠
١ - اجارة . اخلاء . مدة معينة . لا ضرورة للتنبيه بالاخلاء . مدة مجددة . ضرورة التنبيه فى الميعاد (٢) اثبات . تنبيه بالاخلاء . وجوب حصوله بالكتابة .	٧ » »	٤٦٤	٢٣١
(٧) قضاء المحاكم المختلطة			
١ - اختصاص المحاكم المختلطة . كميالة تحت الاذن . عن عملية مدنية . حاملها وكيل بالتحصيل . اختلاف جنسية الخصوم . غير مانع (٢) كميالة تحت الاذن . محول اليه . حقه فى تحويلها . وفى إنابة الغير عنه فى الحقون الناشئة عنها (٣) كميالة تحت الاذن . تحويلها للتحصيل . تصديق المحول . لا منازعة فى الحوالة أو الوكالة فيها (٤) سند تحت الاذن . محرر من غير امرأة أو مزارع . اعتباره تجاريا . اختصاص المحكمة التجارية بنظره (٥) كميالة . السبب المذكور بها غير حقيقى . حمل اثبات السبب الحقيقى . على المنتفع بها (٦) اعتراف بدين . ذكر سبب غير حقيقى . اعتباره تبرعا . قرينة محملة على غيرها	١١ نوفمبر ١٩٣١	٤٦٥	٢٣٢
محام . الاتفاق على الاتعاب . مدى الاعمال المتفق عليها . تفسيره . عند الشك لمصلحة الموكل	١٢ » »	٤٦٦	٢٣٣

العدد الرابع	فهرست	العدد الثالث عشر
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٢٣٤	١٢ نوفمبر ١٩٣١	١ - استئناف . حكم صادر في منازعة خاصة . بشروط البيع . قيمة النزاع . أقل من مائة جنيه . غير مانع من قبوله (٢) حكم في معارضة في تنبيه نزع ملكية . عدم اعلانه . بطلان الحجز وكافة اجراءات نزع الملكية (٣) اعلان حكم . اتفاق محامى الطرفين . على عدم اعلانه . عدم جوازه
٢٣٥	» » » ١٧	مستأجر . اتفاق على دفعه الايجار للمرتن . حق حوله في الدين . انعدامه .
٢٣٦	» » » »	١ - فوائد . المطالبة بها . لزومه . التماس . مبنى على حكم بفوائد لم تطلب . قبوله (٢) مباني . مقامة في ملك الغير . المطالبة بفوائد عن فرق الثمن الناشئ عن إقامتها . لا تستحق إلا من تاريخ تسليم المباني
٢٣٧	» » » ١٨	سند تحت الاذن . لحامله . دفعوع المدين ضد دائئه المحيل . دون غيره .
٢٣٨	» » » »	١ - سند تجارى . تحويله . القرينة المستفادة من المادة ١٤٢ تجارى مختلط . دحضها . واثبات دفع قيمة التحويل . جوازه بادلة وقرائن كافية - ٢ - كبيالة تحت الاذن . افلاس المحول . دفعوع المدين . ضرورة اثبات علم المحول اليه بحالة الافلاس - ٣ - تحويل . معمول بمصر . اتباع أحكام القانون المصرى .
٢٣٩	» » » »	١ - حساب جارى . عدم تحديد ميعاده . جواز قفله في اى وقت - ٢ - تفليسة . صلح مصحوب بغش . للاضرار بالدائنين . بطلانه .
٢٤٠	» » » ١٩	١ - شركة مساهمة . جمعيتها العمومية . الطعن في الانتخاب . غير مؤثر على نتيجة التصويت . رفضه - ٢ - شركة مساهمة . ميزانية لعدة سنوات . التصديق عليها . عدم الحاجة لعقد جمعيات عمومية مختلفة لكل ميزانية . حالته - ٣ - جمعية عمومية . قراراتها بشأن ميزانيتها . تصديق أحد المساهمين عليها . عدم جواز طعنه (١٦)

العدد الرابع

فهرست

السنة الثالثة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٤ - ميزانية . لشركة مساهمة . التصديق عليها . مخالفة للقانون ولعقد الشركة . جواز الحكم ببطالان التصديق كلياً أو جزئياً . تصحيحه - ٥ - شركة مساهمة . احتياطي الغير عادى . تقريره شروطه - ٦ - جمعية عمومية . ميزانيتها . تعديلاتها . بالنسبة للاحتياطي . الحكم للمساهمين المتأخرين باستحقاقهم مستأجر . ائلاف . الزامه بجميع المصاريف . ايجار وترميمات (٧) قضاء المحاكم الفرنسية .	٢٤ نوفمبر ١٩٣١	٤٦٨	٢٤١ .
١ مسئولية سيد . خادم . اب . تكليفه ابنة بقيادة سيارة . حادث . مسئولية الابن كخادم (٢) تأمين : عن المسؤولية . سداد المؤمن الدين بسبب الحادث . دين شخصى ليس . له حق الرجوع على المتسبب فى الحادثة	٨ ابريل ١٩٣٢	٤٦٩	٢٤٢
حجز مال المدين لدى الغير . رفعه . لا يملك ذلك غير المدين . المحجوز على ماله . شروط ذلك	٢٥ فبراير ١٩٣٢	٤٦٩	٢٤٣
قوة الشيء المحكوم به . حكم جنائى . سريانه امام المحاكم المدنية . اثره بالنسبة للتعويضات . نسبي	٤ فبراير ١٩٣١	٤٦٩	٢٤٤
مسئولية . حيوانات . نحل . خطأ .	٨ ابريل ١٩٣١	٤٦٩	٢٤٥
ملكية ادبية . حق تمثيل رواية . لا يمنع الغير من اخراج فلم منها .	٢٩ مارس ١٩٣٢	٤٧٠	٢٤٦
تقريرى مجلس نقابة المحامين وامانة الصندوق عن اعماله سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٢	٤٧٠	

المحاضرة

مجلد فضائيه

تعدادها نقاباً المحاميه لأهل

السنه الثالثه عشره

فيبر ايز سنه ١٩٣٣

العدد الخامس

La partie la plus élevée des arts du dessin est essentiellement chaste, quel qu'en soit l'objet; elle purifie les pensées, comme la tragédie, suivant Aristote purifie les passions.

(Diderot)

امض لاقامة الحدود . وأقل العجلة .. وأنصف الخصم .
وقف عند الشبهة . وأبلغ في الحجة . ولا يأخذك في أحلام من رغبته
محابة . ولا بجملة . ولا لومة لائم . وثبت . وثان . وراقب .
وانظر وعلط الحق على نفسك واحمل الناس
كلهم على أمر الحق

(من عهد طاهر بن الحسين)

جميع المقالات الخاصة بسواد تخريج المجلد أو بالادارة رسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»

بشارع المناخ رقم ٢٠

مطبعة مجازي

بجوار قسم الجمالية بالقاهرة

تليفون — رقم ٥٥٤٨٠

بيانه

نشرنا في هذا العدد ٧٧ حكما منها :

عدد	
١٧	حكما صادرا من محكمة النقض والابرار الجنائية
٥	أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية
٦	أحكام صادرة من المجلس الحسبي العالي
١٠	أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر
١٢	حكما صادرة من المحاكم الكلية
٥	أحكام صادرة من القضاء المستعجل
٨	أحكام صادرة من المحاكم الجزئية
١٠	أحكام صادرة من المحاكم المختلطة
٤	أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية
٧٧	حكما

لجنة التحرير

رافع اسكنور — محمد صبرى أبو علم

العدد الخامس
السنة الثالثة عشرة

المحكمة

شهر فبراير
سنة ١٩٣٣

المرحوم

قضاء المحكمة بالنقض والإلزام الجنائية

٢٤٧

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - استئناف المتهم وحده - مع وجود خطأ في الحكم في تقدير الوقائع أو القانون . مانع من تشديد العقوبة .
استئناف النيابة . حصوله للصلحة العامة وحدها .
- ٢ - استئناف النيابة - بمجرد حصوله . اتصال المحكمة به حتما .
مطلق حريتها للصلحة العامة في الدعوى من كل وجوها . حقها في التشديد والتخفيف أو البراءة .
- ٣ - المحكمة الاستئنافية - اتصالها بالدعوى بمجرد استئناف النيابة .
عدم تقديمها بأي قيد فيها . التصرف فيها بكامل حريتها .
- ٤ - النيابة العمومية - حرية تصرفها في الدعوى العمومية قبل رفعها . وبعد تصرفها . صيرورتها ملكا للقضاء .
استئناف النيابة - تحت شرط قاسخ . بحريكه الدعوى فلا . صحة الاستئناف . بطلان الشرط .
- ٥ - استئناف النيابة - ينقل الموضوع عن المتهم . دون المتهمين .
لأنا تأثير له عليهم .

المبادئ القانونية

في تهمة احراز مادة مخدرة بقصد الاتجار بدون مسوغ قانوني . حكمت المحكمة الابتدائية بحبس المتهم ستة شهور وشغل وغرامة ٣٠ جنيتها .

واستأنفت النيابة لعدم ورود صحيفة السوابق .
أي انه استئناف حاصل من باب الاحتياط لتطبيق أحكام العود دورات المحكمة الاستئناف تشديد العقوبة تطبيقا للمادة ٣٥ من قانون المخدرات .
فرفع المحكوم عليه نقضا عن هذا الحكم . فقررت محكمة النقض المبادئ الآتية :

١ - اذا كان من المبادئ الثابتة ان استئناف المتهم وحدها بما يحصل لمصلحته الخاصة فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ الظاهر في تقدير الوقائع او في تطبيق القانون .
ومهما أصلحت من هذا الخطأ . اذا كان ذلك مبدأ ثابتا فانه من المبادئ المعروفة من القانون بالضرورة ان استئناف النيابة انما يحصل للصلحة العامة التي تعني بعدم تأييم البريء ومجازاة كل أئيم بما يستحق وفق درجة اجرامه

٢ - ان مجرد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتما اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها . ومتى اتصلت بها فان تلك

المصلحة العامة التي هي العلة في تخويل النيابة حق الاستئناف تقضي بأن يكون لها مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوهها وفي التصرف فيها كأن لم تقدم من باديء الأمر إلا إليها. وينبني على ذلك بداهة أن يكون لها تشديد العقاب كما يكون لها أيضاً تخفيفه أو تبرئة المتهم بالمرة. ولو كان هذا المتهم قبل الحكم ولم يستأنفه. وكل هذه تبعاً لما تراه بما يقر العدل في نصابه

٣ - ان اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى بمجرد استئناف النيابة و خريتها في التصرف فيها من براءة وادانة وتشديد في العقاب وتخفيف لما تراه من الدواعي والمقتضيات هي حقيقة قانونية لا تحتل تقييد المحكمة بأي قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف سواء وقت الادلاء به لقلم الكتاب أو بعده هذا الادلاء. فاذا ما وضعت في تقريرها أي قيد من القيود - مثلاً ان الاستئناف حاصل لقلعة العقوبة أو هو حاصل لجسامة العقوبة (وان كان هذا غير حاصل عملياً) أو لخطأ المحكمة الأولى في عدم اعتبارها وجود ظرف مشدد أو لأن للتهمة عذر لم تقبله المحكمة الأولى (وان كان هذا غير واقع في العمل أيضاً) أو انه حاصل لعدم ورود صحيفة السوابق (كصورة الاستئناف في هذه الدعوى الحاصل عنها هذا البحث في النقض) أو ما أشبه ذلك من القيود والعلل - فان هذه القيود جميعها لا اعتداد بها ولا تأثير لها فيما يجب للمحكمة من حق نظر الدعوى من كل وجوهها والتصرف فيها بكامل الحرية.

٤ - ان النيابة العامة اذا كانت تملك التصرف

في الدعوى العمومية قبل تقديمها للقضاء فانها في علاقتها معه لا تملك سوى تحريكها اليه وايصالها له. ومتى أوصلتها أصبحت ملكاً له يتصرف فيها بما يشاء وليس للنياية من حق لديه سوى ابداء طلباتها فيها ان شاء أخذها. وان شاء رفضها. فالاستئناف الذي يحصل تحت شرط فاسخ لا شك انه قد حرك الدعوى فعلاً وأوصلها للقضاء فعلاً وأصبحت في ملكه فعلاً سواء تحقق الشرط أو لم يتحقق. اذ لا سبيل الى انتزاعها من يده بما يدل على ان الاستئناف يكون في ذاته صحيحاً ومنتجاً أثره. والشرط المعلق به غير معتبر لأنه منخل بموجب الاستئناف

٥ - انه مع ما تقدم بيانه فانه مما يجب التنبيه اليه ان الاستئناف لا ينقل للمحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه ولا يسمح لها التعرض لغير المستأنف عليه من المتهمين. لأن هناك صورتين احدهما حالة تعدد التهم المحكوم فيها. وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض والثانية حالة تعدد المتهمين وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض ففي هاتين الصورتين لا يسع المحكمة الاستئنافية الا التقيد بما ورد في تقرير الاستئناف (المواد ٤٣ و ١٧٧ وما بعدها تحقيق جنيات)

المحكمة

« بما أن مبنى الوجوه الثلاثة الأولى من تقرير الأسباب أن الحكم المطعون فيه لم يبين الوقائع التي بررت تطبيق المادة ٣٥ من قانون المخدرات واعتبار الطاعن متجراً في المواد المخدرة ولم يرد على مادفع به من اعتبار الحادثة شخصياً للمخدر. » وبما أن كل هذا منقوض بما أثبتته المحكمة

كان ذلك مبدءاً ثابتاً فإنه من المبادئ المعروفة من القانون بالضرورة أن استئناف النيابة إنما يحصل للمصلحة العامة التي تعني بعدم تأييم البرىء وبمجازاة كل أئيم بما يستحق وفق درجة اجرامه .

« وبما أن مجرد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتماً اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها ومتى اتصت بها فإن تلك المصلحة العامة التي هي العلة في تحويل النيابة حق الاستئناف تقضى بأن يكون لها مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوها وفي التصرف فيها كأن لم تقدم من بادىء الأمر إلا إليها . وينبى على ذلك بداهة أن يكون لها تشديد العقاب كما يكون لها أيضاً تخفيفه أو تبرئة المتهم بالمرّة ولو كان هذا المتهم قبل الحكم ولم يستأنفه وكل هذا تبعاً لما تراه مما يقر العدل في نصابه .

« وبما أن تلك الحقيقة القانونية وهي اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى بمجرد استئناف النيابة وحريتها في التصرف فيها من براءة وإدانة وتشديد في العقاب وتخفيف تبعاً لما تراه من الدواعي والمقتضيات — تلك الحقيقة لا تحتل تقييد المحكمة بأى قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف سواء وقت الادلاء به بقلم الكتاب أو بعده هذا الادلاء .

فاذا وضعت في هذا التقرير مثلاً أن الاستئناف حاصل لقلة العقوبة أو هو حاصل لجسامة العقوبة (وإن كان هذا غير واقع في العمل) أو لخطأ المحكمة الأولى في عدم اعتبارها وجود ظرف مشدد أو لأن للمتهم عذراً لم تقبله المحكمة الأولى (وإن كان هذا غير واقع في العمل أيضاً) أو أنه حاصل لعدم ورود صحيفة السوابق (كصورة الاستئناف في الدعوى الحالية) أو ما أشبه ذلك من القيود والعلل فإن هذه القيود جميعها لا اعتداد بها ولا تأثير لها فيما وجب للمحكمة من حق نظر

الاستئناف وزيادة عن أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها من أن الطاعن أقرب بأنه كان يتعاطى الحشيش ويقدمه أيضاً للحاضرين وهذا مما تنطبق عليه المادة ٣٥ وباقى المواد الأخرى من قانون المخدرات .

« وبما أن مبنى الوجه الرابع من التقرير أن محكمة ثلثي درجة شددت العقوبة على الطاعن مع أن الاستئناف الذي رفعته النيابة كان احتياطياً وعلل بأنه رفع لاثني صحيفة سوابق المتهم لم ترد فيجب ألا يكون له أثر متى تبين أن الطاعن ليست له سوابق وهو ما ظهر فعلاً عند نظر القضية في الاستئناف .

« وبما أن تقرير استئناف النيابة ورد به حقيقة أن الاستئناف هو « لعدم ورود صحيفة السوابق » أى أنه استئناف حاصل من باب الاحتياط كصورة ما إذا ظهر بعد ورود صحيفة السوابق أن المتهم عائد فتطبق عليه المحكمة أحكام العود وتشدد في عقوبته . ولقد وردت الصحيفة خالية من سوابق للمتهم (الطاعن) ولكن المحكمة الاستئنافية رفعت عقوبته إلى سنة حبسا وغرامة ٢٠٠ جنيه لما رأت من أن العقوبة المذكورة هي أقل حد للمادة ٣٥ التي طبقها المحكمة الجزئية تطبيقاً خاطئاً إذ قصرت العقوبة على ستة أشهر و ٣٠٠ جنيه غرامة » وبما أن مناط البحث في هذا الوجه هو تعرف

أثر استئناف النيابة ذلك الاستئناف المعلن وهل كان معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة ولو أصلاً لخطأ ظاهر وقعت فيه المحكمة الأولى أم لا « وبما أنه إذا كان من المبادئ الثابتة أن استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ الظاهر في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون ومهما أصلحت من هذا الخطأ . إذا

الدعوى من كل وجوهها والتصرف فيها بكامل الحرية « وبما أنه لا يصح أن يعترض بأن القيد الذي وضعته النيابة في تقرير الاستئناف في الدعوى الحالية ليس من قبيل القيود الأخرى بل هو قيد راجع لكيان الاستئناف نفسه لأن مفهومه أن النيابة ما كانت لتستأنف لو أن صحيفة السوابق كانت وردت لها ورأت منها أن لا سوابق للمتهم فكان استئنافها مغلق على شرط فاسخ هو ظهور عدم السوابق، وبما أن هذا الشرط تحقق فلا استئناف سقط سقوطاً يرجع إلى وقت حصوله وما كان للمحكمة أن تعتبر له وجوداً ولا أن تعتمد عليه فتشدد العقوبة — لا يصح أن يعترض بذلك بأن النيابة العامة إذا كانت تملك التصرف في الدعوى العمومية قبل تقديمها للقضاء فإنها في علاقتها معه لا تملك سوى تحريكها إليه وإيصالها له ومتى أوصاتها أصبحت ملكاً له هو يتصرف فيها بما يشاء وليس للنيابة من حق لديه سوى إبداء طلبات فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها . ومتى كان الأمر كذلك فإن ذلك الاستئناف المقول أنه حاصل تحت شرط فاسخ لا شك أنه قد حرك الدعوى فعلاً وأوصلها للقضاء فعلاً وأصبحت في ملكه فعلاً فسواء تحقق الشرط أم لم يتحقق فلا سبيل لا تراعى من يده . وفي هذا دليل على أن الاستئناف صحيح منتج أثره والشرط غير معتبر لأنه مغل بموجب الاستئناف .

« وبما أنه يبين من ذلك أن المحكمة الاستئنافية في حل مما فعلت فهذا الوجه أيضاً مردود . « وبما أنه مع تقرير ما تقدم لا يفوت المحكمة التنبيه إلى أن هناك صورتين أحدهما حالة تعدد التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض والثانية حالة تعدد المتهمين وقصر الاستئناف على بعضهم

دون البعض . ففي هاتين الصورتين لا يسمع المحكمة الاستئنافية إلا التقييد بما ورد في تقرير الاستئناف ووجه هذا ظاهر وهو أن الاستئناف لا ينقل للمحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه ولا يبيح لها التعرض لغير المستأنف عليه من المتهمين . « وبما أنه يبين من هذا جميعاً أن الطعن برمته واجب رفضه .

(طعن يوسف حسن ضد النيابة رقم ٢٤٤٠ سنة ٢٠٢٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السادة واليزة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة ومحمد لبيب عطيه بك وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك واحمد أمين بك مستشارين وحضور حضرة عبد اللطيف غربال بك رئيس النيابة)

٢٤٨

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - عقوبة - وجود ظرف مشدد - استبعاد استئنافا - العقوبة المحكوم بها ابتدائياً - داخله في نطاق التطبيق القانوني . غير مانع من تأييد ذات العقوبة
- ٢ - صلح - ناشئ عن مضاربة بين فريقين - تحكيم محكمين - مانع من نظر الدعوى المدنية قضائياً .

المبادئ القانونية

- ١ - من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية في حالة استبعاد ظرف مشدد لسبق الأصرار أن تؤيد نفس العقوبة التي قضى بها ابتدائياً ولو كان الاستئناف من المتهم وحده مادامت هذه العقوبة داخله في نطاق المواد التي طبقتها عليه

(المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٧ عقوبات)

- ٢ - إذا نص في عقد صلح ناشئ عن مضاربة بتراضى الفريقين على عقد مجلس تحكيم بينهما وإن المحكمين يجتمعون بعد الفصل في أمر المشاجرة ويكون حكمهم نافذاً للمفعول غير قابل لأي طعن . فمثل هذا الصلح مانع من قبول الدعوى المدنية من أحد الفريقين على الآخر . ويكفي حفظ

الحق للبدعين مدنيا بتقديم ما يدعون أنه أمام مجلس التحكيم الذي اتفق على عقده بعد الفصل في الدعوى العمومية

(مادة ٢٠٧ وما بعدها مرافعات مدني)

المحكمة

« حيث ان الطاعنين بدعوا بسر دوائر وقائع الدعوى وشكوا في غضون روايتهم لهذه الوقائع من أن محكمة ثاني درجة رغم أن كونها لم ترحل لسبق الأصرار الذي أخذت به محكمة أول درجة لم ترتب على ذلك أي نتيجة وقضت بتأييد الحكم المستأنف . »
« وحيث ان مواد قانون العقوبات التي رأت المحكمتان تطبيقها على ما أسند إلى الطاعنين هي المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٧ والعقوبة التي قضى بها عليهم هي الحبس مع الشغل سنة واحدة على بعضهم والحبس مع الشغل ثلاثة شهور على البعض الآخر . »

« وحيث ان من المقرر أن للمحكمة الاستئنافية في حالة استبعاد ظرف مشدد كسبق الاصرار الذي اعتبرته محكمة أول درجة أن تؤيد نفس العقوبة التي قضى بها ابتدائيا ولو كان الاستئناف من المتهم وحده مادامت هذه العقوبة داخلية في نطاق المواد التي طبقتها عليه . وبما أن المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٧ من قانون العقوبات التي حصل تطبيقها فعلا — بقطع النظر عن سبق الاصرار تسع العقوبة التي أيدتها المحكمة الاستئنافية فهي إذن عقوبة لا شائبة فيها ولا نقد عليها . وعليه يكون ما شكاه منه الطاعنون في هذا الصدد في غير محله ويتعين رفضه . »

« وحيث ان محصل الوجه الأول الذي قدمه الطاعنون بعد ذلك أن الحكم لم يبين الواقعة بيافا كافيا . » وحيث ان هذا الادعاء غير صحيح أذ يكفي الاطلاع

على الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستئنافي المطعون فيه لأسبابه للتحقق من أن الواقعة المرفوعة بسببها الدعوى بينت فيه البيان الكافي . » وحيث ان الوجه الثاني يتأخص في أن الثابت من الوقائع الصحيحة أن أفراد عائلة العمدة كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس لأن عائلة مخيم كانت تهجم على عائلة العمدة وعلى منزله حتى أن قوة البوليس لم تتمكن من تفريقهم الا باطلاق الأعيرة النارية ويقول الطاعنون أنه لا يمكن والحالة هذه الا اعتبار فريق العمدة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس .

« وحيث انه بالرجوع إلى محاضر الجلسات التي حصلت فيها المحاكمة يعلم أن الطاعنين لم يتمسكوا بهذا الدفاع لأمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية . ولا ريب أنه مهما يكن من هجوم فريق الخصوم على الطاعنين وفريقهم فإنه مادام لم يدع أحد لدى محكمة الموضوع بأن الطاعنين كانوا في حالة دفاع شرعي فلا محل للتقدم بمثل هذا الطلب لأول مرة لدى محكمة النقض وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض . »

« وحيث ان محصل الوجه الثالث أن الثابت من وقائع الدعوى أنه لم يوجد بين الطاعنين وفريقهم أي توافق على ارتكاب جريمة وأن الحكم المطعون فيه أخطأ إذن في تطبيق المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات . »

« وحيث انه لا محل للبحث في هذه النقطة لأنه غير مستجاذ يلاحظ بالنسبة للطاعنين الأول والثاني خالد دياب مهمل وبيسوني بيومي فرغل أن الجريمة التي أسندت اليهما هي جناية منطبعة على الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ عقوبات أي أن أصل عقوبتها السجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين ولم يقض على هذين المتهمين الا بالحبس

مع الشغل مدة سنة واحدة وكذا بالنسبة للطاعنين الثلاثة الآخرين فإن الجريمة التي نسبت اليهم واقعة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ عقوبات التي تنص على عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين ولم يقض على هؤلاء الطاعنين الا بالحبس مدة ثلاثة شهور فقط . فالعقوبة التي قضى بها على جميع الطاعنين هي - كما هو واضح - عقوبة قانونية على كل حال تحتماها المادتان ٢٠٤ فقرة أولى و ٢٠٥ فقرة أولى السالفتان المذكورتان نظر عن المادة ٢٠٧ عقوبات التي يشكو الطاعنون منها الآن - وعليه يكون هذا الوجه واجبا رفضه أيضا .

« وحيث أن محامي الطاعنين تنازل عن الوجه الرابع .

« وحيث أن الوجه الخامس يتلخص في أن المحكمة أخطأت في قبول الدعوى المدنية إذ قد حصل صلح كتابي بين الفريقين يفيد أنه لا يجوز لاحد منهما مطالبة الآخر بتعويض أمام المحاكم .

« وحيث أنه بالاطلاع على عقد الصلح الذي تم في هذا الصدد بين الفريقين بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣١ تبين أن الطرفين تعهدا في البند الثاني من هذا العقد بعدم حصول ادعاءات في قضية النيابة ضد أبناء العائلتين بسبب المشاجرة التي حصلت بينهما وخص في البند الثالث منه على أن الطرفين تراضيا على عقد مجلس تحكيم بينهما وأن المحكمين الذين اتفق الفريقان على أشخاصهم يجتمعون بعد الفصل في أمر المشاجرة ويكون حكمهم نافذ المفعول غير قابل لأي طعن وأن من يتخلف من الفريقين عن الحضور أمام المحكمين يكون ملزما بدفع تعويض للفريق الآخر .

« وحيث أنه واضح مما ذكر أن هذا الصلح إنما تناول الدعوى المدنية لأنها هي القابلة لمثلها وقد أوجب أن لا تقدم بشأنها طلبات للمحكمة أثناء

نظرها لدعوى العمومية بل أن طلبات الفريقين فيها تعرض بعدن هو الدعوى العمومية على المحكمين .

« وحيث أنه لذلك يرى أن محكمة أول درجة التي تأيد حكمها أخذا بأسبابه قد أخطأت في قبول الدعوى المدنية والقضاء فيها بمقولة « أن عقد الصلح المتقدم ذكره لم يشمل تنازلا صريحا عن دعوى التعويض » وكان واجبا عليها أن تقضى بعدم قبول هذه الدعوى ويحفظ الحق للمدعين بالحق المدني في تقديم ما يدعونه في هذا الصدد أمام مجلس التحكيم الذي اتفق على عقده بعد الفصل في الدعوى العمومية .

« وحيث أنه مما تقدم جمعيه يتعين رفض الطعن فيما يختص بالدعوى العمومية وبقبوله فيما يتعلق بالدعوى المدنية وبنقض الحكم فيما قضى به بشأنها والتقرير بعدم قبول الدعوى المدنية المذكورة مع حفظ الحق للمدعين بالحق المدني في مقاضاة من يشاء من الفريق الآخر بشأن التعويض المدني أمام مجلس التحكيم السالف الذكر المتقدم بيانه .

(طعن خالد دياب وآخرين ضد النيابة وآخرين رقم ٢٤٣٣ سنة ٢ ق - ملية السابقة)

٢٤٩

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١- جنائية - عقوبات الاشغال الشاقة المؤقتة . تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

لا يوجب النزول لقوة أدنى من الحبس ستة شهور .

٢ - قانون حالة بعض الجنايات الجنح - من سلطة القاضي الجزئي .

عدم تغييره من طبيعة الجنائية . تطبيق العقوبات . مع

مراعاة الظروف المخففة أو الاعذار القانونية

المبدأ القانوني

ان قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إذا جاز لقاضي الاحالة أن يحيل بعض الجنايات الى

القاضي الجزئي اذا رأى فيها من الظروف المخففة ما يبرر تطبيق عقوبة الجنحة لم يغير من طبيعة الجناية نفسها وانما مد في ولاية القاضي الجزئي فأباح له نظر بعض الجنايات بعد أن كان اختصاصه مقصورا على الجنح والمخالفات وذلك كله مع بقاء الجناية على طبيعتها وكل ما في الامر أن قاضي الاحالة رأى فيها من الاعذار القانونية أو الظروف المخففة ما يبرر الاكتفاء بتطبيق عقوبة الجنحة وبديهي ان هذا ليس من أثره تملك القاضي الجزئي ما لم يكن يملكه قاضي الجنايات من قبله فلا يجوز له بطبيعة الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنايات بل الواجب عليه أن يرسم هذه الحدود ويطبق الموازين التي نصت عليها المادة ١٧ عقوبات للجنايات التي اكتنفها ظروف تستوجب الرأفة فاذا كانت عقوبة الجناية المقامة من أجلها الدعوى هي الاشغال الشاقة المؤقتة فلا يجوز أن ينزل القاضي في هذه الحالة عند التخفيف الى أقل من الحبس ستة شهور (المادتان ١/٢٣١ و ١٧ عقوبات)

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق القانون اذ قضت بحبس المتهم أربعة شهور فقط مع أن المادة ١٧ من قانون العقوبات لا تحيز النزول بالعقوبة عند قيام الظروف المخففة عن الحبس ستة شهور متى كانت العقوبة الأصلية المقررة للجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية هي الاشغال الشاقة المؤقتة . ولا يغير من هذا ان القضية جنائية في الاصل وأحيلت من قاضي الاحالة الى محكمة الجنح عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ »

لاقتراها بظروف مخففة فان القانون المذكور لم يغير من طبيعة الجريمة وهي مازالت بعد إحالتها الى محكمة الجنح جنائية يجب ان يراعى في تقرير العقوبة لها الحدود المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون العقوبات .

« ومن حيث ان قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ اذ أجاز لقاضي الاحالة أن يحيل بعض الجنايات الى القاضي الجزئي اذا رأى فيها من الظروف المخففة ما يبرر تطبيق عقوبة الجنحة ، لم يغير من طبيعة الجناية نفسها وانما مد في ولاية القاضي الجزئي فأباح له نظر بعض الجنايات بعد أن كان اختصاصه مقصورا على الجنح والمخالفات وذلك كله مع بقاء الجناية على طبيعتها وكل ما في الامر أن قاضي الاحالة رأى أن فيها من الاعذار القانونية أو الظروف المخففة ما يبرر الاكتفاء بتطبيق عقوبة الجنحة . وبديهي أن هذا ليس من أثره تملك القاضي الجزئي ما لم يكن يملكه قاضي الجنايات من قبله فلا يجوز له بطبيعة الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنايات بل الواجب عليه أن يرسم هذه الحدود ويطبق الموازين التي نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات للجنايات التي اكتنفها ظروف تستوجب الرأفة . فاذا كانت عقوبة الجناية المقامة من أجلها الدعوى هي الاشغال الشاقة المؤقتة فلا يجوز أن ينزل القاضي في هذه الحالة عند التخفيف الى أقل من الحبس ستة شهور . » ومن حيث ان الجريمة المحكوم فيها في القضية الحالية عقوبتها في الاصل الاشغال الشاقة المؤقتة كقتضى المادة ٢٣١ عقوبات فان الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ رأى الاكتفاء بحبس المتهم أربعة شهور فيتعين نقضه وتطبيق العقوبة القانونية (قضية النيابة ضد مصطفى عبده رقم ٢٤٤١ سنة ٢ قضائية بالمدينة السابقة)

٢٥٠

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

قتل - بقصد السرقة - لتطبيق المادة ٣/١٩٨ وجوب بيان الواقعة
بيانا صريحا يستخلص منه غرض المتهم من ارتكاب الجريمة
المبدأ القانوني

إذا لم يعن الحكم في تهمة قتل بقصد السرقة
بالمادة ٣/١٩٨ - ببيان الواقعة - بيانا صريحا
يمكن أن يستخلص منه غرض المتهم من ارتكاب
جريمة القتل. هل كان للتأهب للسرقة أو تسهيلها
وان لم تتم . أو كان لتسميم ارتكابها بالفعل أم
أن السرقة كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل .
وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب مثلا
مع أن ثبوت القتل لأحد المقاصد المذكورة
شرط أساسي لاستحقاق العقوبة المنصوص
عليها في الفقرة والمادة المذكورتين بحيث
لو لم يتوفر هذا الشرط بل كانت جريمة القتل
وقعت لقصد آخر غير المنصوص عليه واقرنت
بها أو سبقتها أو تلتها جنحة السرقة . وليس
بين الجريمةين سوى مجرد الارتباط الزمني .
فلا يصح في هذه الحالة تطبيق الفقرة المذكورة
وهذا يعتبر قصورا في البيان يعيب الحكم
ويترتب عليه نقضه

(مادة ٣/١٩٨ عقوبات)

المحكمة

« حيث ان حصل الطعن ان محكمة الجنايات
طبقت خطأ الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ من
قانون العقوبات في حين أن الواجب تطبيقه على الوقائع
الناطقة في حكمها المطعون فيه هي الفقرة الأولى لأن
جناية القتل لم يقصد بها السرقة التي كانت قد تمت
بالفعل قبل ارتكاب الجناية .

« وحيث ان الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون
فيه وطبقتهاعليها الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨
عقوبات قد وصفت بالصفة الاتية وهي . « حيث
« انه قد تبين للمحكمة من التحقيقات التي
« بوشرت في هذه القضية ومن أقوال الشهود »
« الذين سمعهم اليوم بالجلسة انه يوم الحادثة ذهب
« عبدالحافظ أحمد سعيد لسرقة فول من زراعة »
« بسل بقطر من القداديح فاعترضه صديق عليان »
« ليمنعه فضربه بسكين في صدره ارداه قتيلا »
« وحيث ان رواية الحكم على الصورة المتقدم
ذكرها يدل ظاهرها على أن القتل حصل بسبب
المنع من السرقة وما أوجده هذا المنع في نفس
القاتل من الغيظ وليس في هذه الرواية ما يفهم
منه أن القتل حصل للتأهب لارتكاب السرقة
أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو تمكن السارق
من الهرب كما تتطلب ذلك الفقرة الثالثة من المادة
١٩٨ عقوبات ولا عبرة بما ورد في هذا الصدد
في آخر الحكم - عند تكييفه لتلك الواقعة التي
أثبتتها وبيان وصفها القانوني - من قوله « ان قصد
الفاعل من ذلك هو ارتكاب جنحة سرقة جانب من
القول المملوك لبسل بقطر » اذ هذا الاستخلاص
لا يتلاءم مع نفس الرواية التي أثبتتها المحكمة وتقدم
ذكرها بل يشبه أن يكون مجرد ترديد لصيغة
التهمة نفسها الموجهة من النيابة العامة .

« وحيث ان الذي تلاحظه محكمة النقض في
الحكم المطعون فيه بوجه عام أنه لم يعن ببيان
الواقعة بيانا صريحا يمكن أن يستخلص منه غرض
المتهم من ارتكاب جريمة القتل هل كان للتأهب
لتلك السرقة أو لتسهيلها وان لم تتم أو كان لتسميم
ارتكابها بالفعل أم ان السرقة كانت تمت أو شرع
فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من
الهرب - لم يعن الحكم ببيان ذلك مع أن ثبوت

وهي محضر التصديق . أما جريمة التزوير في الورقة العرفية فلا وجود لها .

(المواد ١٨١ / ٢ و ٤٠ و ٤١ عقوبات و ٢٢٩ / ٢ و ٢٣٢ تحقيق جنيات) .
المحكمة

« وبما أن مبنى الوجه الثاني من تقرير الأسباب أن المجنى عليه اعترف كتابة بصحة التوقيع المدعى بتزويره وهذا يتضمن صحة البيانات الواردة بالمتند وبها انعدم أهم ركن في جريمة التزوير » وبما أن هذا الوجه مردود بان الحكم المطعون فيه أثبت أن هذا الاعتراف غير جدي وإن نفس المجنى عليه تقضه في التحقيق وعال حصوله بانه الرغبة في تخليص الطاعن من العقاب وقد أخذت المحكمة بهذا التعاليل واعتبرت أن عدم صحة التوقيع ثابت لديها من أقوال المجنى عليه ومن الأدلة الأخرى التي ساقها .

« وبما أن مبنى الوجه الأول من التقرير أن المحكمة اعتبرت أن الواقعة تنتج تهمتين وقضت بعقوبتين عن كل تهمة عقوبة مستقلة مع أنه كان يجب تطبيق المادة ٣٢ فقره ثانية من قانون العقوبات للارتباط القائم بين الجريمتين وكونهما ارتكبتا لغرض واحد .

« وبما أنه قد تبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن النيابة اعتبرت واقعة مشول الطاعن أمام كاتب التصديقات وتسميه باسم المجنى عليه واقعة مستقلة عن واقعة توقيعه أمام ذلك الكاتب بهذا الاسم المنتحل على الورقة العرفية المدون بها التنازل وخرجت من الواقعة الأولى تهمة جنائية الاشتراك بطريق الاتفاق مع كاتب التصديقات الحسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة أمينية أي محضر تصديق أثناء تحريره المختص بوظيفته (٢)

القتل لأحد المقاصد المذكورة شرط أساسي لاستحقاق العقوبة للمعاظنة المنصوص عليها بالفقرة الثالثة التي طبقها المحكمة بحيث لو لم يتوفر هذا الشرط بل كانت جريمة القتل وقعت لقصد آخر غير المنصوص عليه واقتربت بها أو سبقها أو تلتها جنحة السرقة وليس بين الجريمتين سوى مجرد الارتباط الزماني فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق . « وحيث أن هذا القصور في البيان قد انهمم منه الموضوع انبها ما يعيب الحكم ويوجب نقضه . ولا يستوقف النظر ما ذكره وكيل الطاعن في غضون طعنه من أن السرقة كانت تمت قبل القتل فإن قوله هذا لا دليل عليه من الحكم وسواء أكان صحيحاً أو مبتدأ لتبسيط وجه الطعن فإن الظلامة على كل حال في محلها لأن المحكمة لم تبين الواقعة نيانا يؤخذ منه وجود العلاقة السببية بين القتل والسرقة على الوجه السابق ايضاحه . (طعن عبد الحافظ أحمد ضد النيابة رقم ٢٤٣٨ سنة ٢٠٢٠ بالهيئة السابقة)

٢٥١

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تزوير - اشتراك فيه - توقيع . بأمر المجنى عليه . أمام كاتب التصديقات . لا أمام جريمة التزوير باسم ارتحال شخصيته . اعتباره كذلك

المبدأ القانوني

إذا وقع المتهم بأمر المجنى عليه أمام كاتب التصديقات وكان هذا التوقيع جزءاً متمماً للجريمة التسمى أمامه باسم المجنى عليه وانتحال شخصيته بل هو الغرض الأساسي من انتحال تلك الشخصية فلا يجوز مع هذا تجنيب هذه الواقعة واستخلاص جنحة التزوير العرفي منها . بل تعتبر الواقعة جريمة واحدة وهي جنائية الاشتراك في تزوير الورقة الرسمية

٢٥٢

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تعويض - ضرر أدبي - ضرر مادي - بيان في إيجابه .

خضوعها لتقدير المحكمة

المبدأ القانوني

ان الممول عليه لدى جمهرة علماء القانون أن الضرر المادي والضرر الأدبي بيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما . وأنه إذا كان الضرر الأدبي متعذر التقويم خلافا للضرر المادي فكلاهما خاضع في التقدير لسلطان المحكمة . فتي رأت في حالة معينة أن الضرر الأدبي يمكن تعويضه بقدر معين من المال وجب الأذعان لرأيها إذ لا شك في أن التعويض المادي - مهما قيل من تعذر الموازنة بينه وبين الضرر الأدبي - يساعد ولو بقدر على تخفيف الألم عن نفس المضرور .

(مادتا ٢٠٢ عقوبات : ١٥٣ مدني)

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق المادة ١٥٣ من القانون المدني والحكم بالتعويض للمدعي المدني برغم وجود قوة قاهرة نشأت الحادثة عنها . » ومن حيث انه بالاطلاع على مفردات القضية . تبين أن الطاعن تنصل من تبعة الحادثة أمام محكمة الموضوع وادعى في مذكريته المقدمتين إلى المحكمتين الابتدائية والاستئنافية أن جموح القهرس يوم حدوث الإصابة كان حادثاً غير منتظر وغير مألوف ولم يكن في وسعه أن يتنبأ به ولكن المحكمة الابتدائية أثبتت في حكمها خطأ الطاعن وقالت انه يرجع إلى سوء اختياره لخادمه (لأنه ما كان يصح له ان يسلم قيادة فرسه للمتهم

بأن أثبت في هذا المحضر واقعيتين مزورتين في صورة واقعيتين صحيحتين مع علمه بتزويرهما . رهما اثبات حضور سالم اليماني أمام ذلك الكاتب وقراره التوقيع على اقرار التنازل واثبات حضور محمد أبي السعود بصفته شاهداً وقراره بصحة شخصية سالم اليماني والتوقيع بامضاء مزورة لمحمد أبي السعود المذكور حالة كون الاثنين لم يحضرا أمام الكاتب وقد وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق ثم خرجت من الواقعة الثانية أن الطاعن ارتكب تزويراً في ورقة عرفية أي اقرار تنازل زعم صدوره من سالم اليماني بأن وقع عليه بامضاء مزورة لسالم اليماني المذكور اضرارا به وقد أخذت محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية بهذا التوجيه وأخذت الطاعن بالتهمتين الموجهتين إليه . وقضت بحجسه سنة مع الشغل عن كل تهمة .

« وبما أن هذا التخريج خطأ قانوني فان الطاعن وقع بامضاء المجني عليه أمام كاتب التصديقات وكان هذا التوقيع جزءاً متمماً لجريمة التسمي أمامه باسم سالم اليماني المجني عليه وانتحال شخصيته بل هو الغرض الاساسي من انتحال تلك الشخصية فلا يجوز مع هذا تجنب هذه الواقعة واستخلاص جنحة التزوير العرفي منها .

« وبما أنه ينبغي على ما تقدم اعتبار أن الواقعة التي حوكم من أجلها الطاعن لا تنتج الجريمة واحدة وهي جناية الاشتراك في التزوير التي سبق بيانها وأن جريمة التزوير في الورقة العرفية لا وجود لها ويتعين إذن نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون طبقاً للمادتين ٢٢٩ فقرة ثانية و ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات .

(طعن حسن - عمر ضد اتية رقم ٢٤٣٦ سنة ٢ ق - بالهيئة السابعة)

وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره مع علمه بأن
الفرس حيوان قد يكون خطرا اذا خرج عن طوره
ومع علمه أن زمام الفرس مأخوذ بجبل واه لا يصح
اتخاذها أداة لاقتياد الفرس) ثم أضافت ان ذلك في
وضع آخر من حكمها قولا ان الطاعن (لا يستطيع
أن يقول ان الحادثة كانت بالقضاء والقدر مع ما تبين
من اهماله واهمال خادمه ولا أنها كانت نتيجة اهمال
المجنى عليه الذي ثبت أنه طفل في الثامنة من عمره
وانه كان مع والدته في غيط البرسيم بعيدا عن مكان
الفرس حتى عدا الفرس نحوه وأصابه فقتله اوان
المسئول عن الحقوق المدنية (أى الطاعن) لم يسئ
الرقابة الثابت انها أسوأ رقابة بتركه فرسه في رعاية
صبي لا يحسن من أمرها شيئا ولا يعلم عن أمر قيادتها
ولا يعلمه الرجل الحريص ولا يجوز المسئول عن الحقوق
المدنية فرسه بأداة تكبح جماحها وتمكن قائدها
من السيطرة عليها) وقد جاءت المحكمة الاستئنافية
بمد ذلك فأيدت الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه.
ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه إذ قرر
مسئولية الطاعن انما فعل ذلك بعد ادوات الخطأ عليه
وذلك مادامه من أن الحادثة وقعت بالقضاء والقدر
وأنه أصاب الحقيقة في كل ما تعرض له من الابحاث
القانونية كما أنه لم يخطئ في تطبيق القانون على الحادثة
كما زعم الطاعن.

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني أن المحكمة
أختت بحرية الدفاع اذ لم تجب الطاعن الى طلب التأجيل
لاعلان شهوده وقد قدم مذكرة أثبت فيها هذا
الطاب بصفة أصلية.

« ومن حيث انه بالاطلاع على مذكري الطاعن
المقدمتين الى المحكمةين الابتدائية والاستئنافية
تبين أن الدفاع عن الطاعن طاب من كل من المحكمةين
الترخيص له باعلان شهود يشهدون بما يعلمونه عن
طبيعة الفرس وأنها سهلة الاقيا دغير شرسة الطباع

وأنها في ما كما منذ عدة سنين لم تجمع فيها ولم تجمل
مطلقا وأنها لم تؤدأجدا من الناس. ولكن المحكمة
الابتدائية لم ترحل لاجابة الطاعن الى ما يطلب وقالت
عن ذلك في حكمها (ولا عبرة بطاب المسئول عن
الحقوق المدنية اثبات أن الفرس كان بطبيعته هادئا
أو معروفا بحسن السير اذ مع افتراض ذلك فانه
لا يؤخر المسئولية عنه مادام تقصيره واضحا بالدرجة
السابق ببيانها الخ). والمحكمة الاستئنافية أيدت
مسئولية الطاعن آخذة بأسباب الحكم الابتدائي.
فالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طاب الطاعن
قد ذكر الاسباب التي بنى عليها هذا الرفض فلا
محل للأدعاء بالاخلاق بحرية الدفاع.

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثالث أن المحكمة
أخطأت في الحكم بالتعويض اذ يجب لا مكان الحكم
به توفر الضرر المادي الحال ولكن المحكمة قضت
به من أجل ضرر أدبي محتمل حصوله في المستقبل.
وهذا خطأ قانوني.

« ومن حيث ان الممول عليه لدى جموعة علماء
القانون ان الضرر المادي والضرر الأدبي سيان
في ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وأنه اذا
كان الضرر الادبي متعذر التقويم خلافا للضرر
المادي فكلاهما خاضع في التقدير لسلطان المحكمة
فتمت رأت في حالة معينة أن الضرر الادبي يمكن تعويضه
بقدر معين من المال وجب الادعاء لرأيها اذ لا شك في
أن التعويض المادي مهم اقل من تعذر الموازنة بينه
وبين الضرر الادبي - يساعد ولو بقدر على تخفيف
الآلم عن نفس المضرور. أما ما يزعمه الطاعن من أن
التعويض المحكوم به كان عن ضرر محتمل الحصول
في المستقبل. فردد بأن التعويض انما حكم به لو الد
تعويضه عن فقد ولده وما سببه له الحادث من لوعة
على ما جاء بالحكم الابتدائي المؤيد استئنافية لاسبابه.
(طعن عبد الحميد حسن ضد النيابة وآخر مدعى رقم ٢٤٠٥
سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٢٥٣

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

دفاع - عدم رد محكمة الموضوع على كل جزئية منه . غير ملزم لها
حكم - خلوه من إيراد أوجه الدفاع الهامة . مع تفصيل أدلة
الادانة بنائية تامة . غير يبطل له .

المبادئ القانونية

١ - ان محكمة الموضوع غير مكلفة بأن ترد
في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع
٢ - انه وان كان يحسن أن يعنى الحكم
الصادر بالأدانة بإيراد الأوجه الهامة التي يستند
اليها الدفاع عن المتهم وأن يبين مواطن الضعف
في هذا الدفاع الا أن خلو الحكم من بيان
هذه الأوجه ومن الرد عليها لا يبطله مادام قد
فصل أدلة الادانة بعناية تبعت على الاطمئنان
الى أن المحكمة لا بد قد قامت قبل إصدار حكمها
بعملية الموازنة والترجيح بين أدلة الادانة وأدلة
البرائة وعدم الرد صراحة على وجوه الدفاع
إنما مبناه الاكتفاء بالأدلة الضمنية المستفادة
من اقتناع المحكمة بقوة أدلة الادانة التي فصاتها
(مادة ٢٢٩ تحقيق جنيات)

المحكمة

« من حيث ان الطاعن الاول قرر بالطعن وقدم
الاسباب في الميعاد القانوني وأما الطاعنان
الآخران فانهما اشتركا مع الطاعن الاول في
تقديم تقرير بالاسباب ولكنهما لم يقررا بالطعن
فيتعين قبول طعن الاول شكلا وعدم قبول
طعن الثاني والثالث شكلا .

« ومن حيث ان محصل الوجه الاول من التقرير
المقدم بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٣٢ ان محكمة

الموضوع أخذت بأقوال شهود الاثبات ولم ترد
على مادفع به الطاعن من عدم إمكان التعويل على
أقوالهم لان الحادثة وقعت في الظلام ولم يكن في
استطاعة الشهود أن يروا شيئا مما شهدوا به
« ومن حيث ان محكمة الموضوع غير مكلفة بأن
ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع
كما أن في تعويلها على شهادة شهود الاثبات
ما يفيد أنها لم تقم وزنا لما وجه إلى أقوالهم من
الاعتراض . فليست بعد ذلك بحاجة إلى التصريح
بما أفاده حكمها ضمنا .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني أن المحكمة
اغفلت الكلام على شهادة شهود الذنب ولم تبين
وجه عدم تعويلها على أقوالهم .

« ومن حيث ان أخذ المحكمة بأقوال شهود الاثبات
واطراحها لأقوال شهود الذنب مبناه أنها لم ترفى
شهادة هؤلاء الاخيرين ما يصح الركون اليه .

« ومن حيث ان التقرير الثاني المقدم بتاريخ
٣ يولييه سنة ١٩٣٢ قد حوى وجهها واحداً
مكوناً من أربع شعب يجمعها جميعاً ان المحكمة لم
ترد على أوجه الدفاع المهمة كما انها لم تشر في
حكمها إلى وجود أى دفاع من المتهم حتى يمكن
أن يفهم انها قدرت ذلك الدفاع وعينت بتمنحيه
ولو انها لم تجد في النهاية محلاً للأخذ به .

« ومن حيث انه وان كان يحسن أن يعنى الحكم
الصادر بالادانة بإيراد الأوجه الهامة التي استند
اليها الدفاع عن المتهم وأن يبين مواطن الضعف
في هذا الدفاع إلا أن خلو الحكم من بيان هذه
الأوجه ومن الرد عليها لا يمكن أن يعد وجهاً
من أوجه البطلان مادام الحكم قد فصل أدلة
الادانة بعناية تبعت على الاطمئنان إلى ان المحكمة
لا بد قد قامت قبل إصدار حكمها بعملية الموازنة

والترجيح بين أدلة الادانة وأدلة البراءة وان كان حكمها لم يتضمن إلا نتيجة هذه العمالية .
ويجب أن يفهم بعد ذلك ان عدم الرد صراحة على وجوه الدفاع انما كان مبناه الاكتفاء بالدلالة الضمنية المستفادة من تصريح المحكمة باقتناعها بقوة أدلة الادانة التي عنيت بتفصيلها في الحكم .
(طعن محمد على منصور وآخرين ضد النيابة وآخر مدع مدني رقم ٢٤٣٧ سنة ٢ ق — بالهيئة السابقة)

٣٥٤

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

اختلاس - حارس - عدم تقديم الاشياء المحجوزة يوم البيع .
ظهورها معه . مسئولية جنائيا

المبدأ القانوني

ان الحارس ملزم بتقديم الاشياء المحجوزة للحاضر يوم البيع . فاذا هربها بقصد عرقلة الاجراءات وتعطيل البيع . ثم أظهرها فيما بعد . فلا يخله هذا من المسؤولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهربها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ
(مادة ٢٩٦ ع)

الممكن

« حيث ان الطاعن فوق ما أورده بتقرير الأسباب قد قدم لهذه المحكمة مذكرة يفصل فيها وجوه طعنه . وخلاصة ما يقوله أنه لم يعلم باليوم المحدد للبيع وان المواشي المحجوزة عليها قد عرضت على المحضر يوم البيع بدليل ما أثبتته المحضر في شهادته أمام المحكمة الجزئية وان مركز المنزل قد جرد هذه المواشي فألفاها موجودة لم تبدد وان المدين المحجوز عليه قد اتفق مع الحاجز على تأجيل البيع .

« وحيث أنه فضلا عن كون هذا الطعن برمته

متعاضا بالموضوع فان الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه يدل دلالة صريحة على أن الطاعن كان عالما بيوم البيع وأنه غير صادق فيما يزعمه من عرضه المواشي على المحضر يوم البيع ولا فيما يذكره عن شهادة المحضر انما أن يكون حصل فيما بعد يوم البيع وتحرير محضر التبديد مجرد بمعرفة المركز وان تكون المواشي قد وجدت عند الجرد فهذا غير منتج في الدعوى اذ على الحارس أن يقدم الاشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع . اما أن يهربها بقصد عرقلة الاجراءات وتعطيل البيع — كما أثبتته الحكم المطعون فيه — ثم يظهرها من بعد فان هذا لا يخله من المسؤولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهربها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ . وأما ما يدعيه من اتفاق الحاجز مع المحجوز عليه على تأجيل البيع فهذه الواقعة لا يكون فيها شبهة انتاج في الدعوى الا اذا كان هذا الاتفاق حصل قبل اليوم المحدد للبيع وهذا لم يدعه الطاعن وهو في ذاته غير منتج .

(طعن محمد ابراهيم ضد النيابة رقم ٢٤٣٩ سنة ٢ ق — بالهيئة السابقة)

٢٥٥

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

سرقة . مجرد حمل أحد السارقين سلاحا . ظاهرا أو خبئا .
موجب تشديد العقوبة بتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات .

المبدأ القانوني

يكفي حمل أحد السارقين السلاح وقت السرقة ظاهرا أو خبئا حتى يتوفر مراد القانون من توافر ظرف حمل السلاح المنصوص عليه في المادة ٢٧٣ عقوبات فان عبارة القانون في تلك المادة تفيد بنصها الصريح أن مجرد حمل السلاح في ذاته كاف . ولا عبرة بالقصد من

حمله ولا يكون ظروف الحادثة بذاتها مما لا يحتمل معه استعمال السلاح بحيث يستطيع القول بأن الشارع إذ نص على هذا الظرف ذلك النص المطلق عن كل قيد قد دخل في اعتباراته أن من يحمل سلاحاً هو في ذاته شر من لا يحمل وأن شره هذا يؤخذ به هو وزملاؤه وإن كان سلاحه مخبأً وكانوا لا يعلمون بحمله إياه . وأنه شر موجب لذاته لتشديد العقاب

المحكمة

« حيث أن حاصل رجوه الطعن في جملتها أن المحكمة أخطأت في تطبيق المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات مع أن الجريمة التي ثبتت على الطاعن ليست الاجنحة مما تنطبق عايتها المادة ٢٧٤ من ذلك القانون لأن السرقة حصيات في قطار السكة الحديدية والسلاح الذي كان يحمله زميل الطاعن لم يكن في الاستطاعة استعماله خشية تنبيه الغافين من ركاب القطار فتفشل السرقة ومن جهة أخرى فإن زميله الذي كان حاملاً لهذا السلاح قد كانت بيده رخصة لحمله مما يفي فكرة استعماله في السرقات وعلى كل حال فإنه لم يثبت أن الطاعن كان يعلم أن زميله هذا يحمل سلاحاً .

« وحيث أن هذا الطعن برمته لا اعتداد به إذ يكفي حمل أحد السارقين السلاح وقت السرقة ظاهراً أو مخبأً حتى يتحقق مراد القانون من توافر ظرف حمل السلاح المنصوص عليه في المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات فإن عبارة القانون في تلك المادة تبيد بنصها الصريح أن مجرد حمل السلاح في ذاته كاف وأن لا عبرة بالقصد من حمله ولا يكون ظروف الحادثة في ذاتها مما لا يحتمل معه استعمال

السلاح بحيث يستطيع القول بأن الشارع إذ نص على هذا الظرف ، ذلك النص المطلق عن كل قيد قد دخل في اعتباراته أن من يحمل سلاحاً هو في ذاته شر من لا يحمل وأن شره هذا يؤخذ به هو وزملاؤه وإن كان سلاحه مخبأً وكانوا لا يعلمون بحمله إياه وأنه شر موجب بذاته لتشديد العقاب . (طعن فهمي رزق وآخر ضد النيابة رقم ١ سنة ٣ ق - بالهيئة السابقة عدا حضرة جندى عبد الملك بك رئيس النيابة)

٢٥٦

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

اخفاء أشياء مسروقة - شرط العلم بالسرقة - عدم يانه - بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

ان علم مخفي الشيء المسروق بأنه مسروق هو ركن أساسي من أركان جريمة الاخفاء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٩ عقوبات . فإذا لم يثبت الحكم توافره كان باطلاً .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن في جملته خلو الحكم المطعون فيه من اثبات علم الطاعن بأن الأشياء التي اخفاها مسروقة .

« وحيث أنه بالرجوع الى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وجد أن كل ما اثبتته على الطاعن هو ضبط العجلة المسروقة عنده ولم يرد به ما يدل على أن هذا الطاعن إذا أخذ العجلة وحفظها عنده كان يعلم أنها مسروقة .

« وحيث أن علم مخفي الشيء المسروق بأنه مسروق ركن أساسي من أركان جريمة الاخفاء المنصوص عايتها بالمادة ٢٧٩ من قانون العقوبات التي عومل بها الطاعن ومن الضروري إذن أن يثبت الحكم توافره والا كان باطلاً .

(طعن صالح علي ضد النيابة رقم ٣ سنة ٣ ق - بالهيئة السابقة)

٢٥٧

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - واقعة . ناشئة عن حادث قهرى . لا يد للتهم فيها . جواز اثباتها بمسرة المحكمة . حقها فرفض طلب الاثبات اذا رأت عدم جديته
- ٢ - دفع . متعلق بالمسئولية المدنية . ابدائه لأول مرة أمام النقض . عدم قبوله

المبادئ القانونية

(١) انه وان كان لا نزاع في ان الواقعة متى كانت ناشئة عن حادث قهرى لا يد للتهم فيها ولا على المسؤول عن الحقوق المدنية بل لايهما ان يطلب من المحكمة تحقيق ما يزعمه من وقوع هذا الحادث القهرى الا أنه لا نزاع أيضا في أن للمحكمة أن ترفض هذا الطلب متى رأت أنه غير جدى وأن العناصر الموجودة لديها في التحقيق تدل على عدم الأحقية فيه

(٢) اذا دفع المسؤول عن الحقوق المدنية باعتباره ابا لابنه القاصر الذى هو تحت رعايته . ولأول مرة أمام محكمة النقض بأن لدى ابنه رخصة قيادة السيارة . وبذلك لا يكون مسؤولا عن أى تعويض مدنى . فان مثل هذا الدفع لا يجوز الاحتجاج به لأول مرة أمام محكمة النقض خصوصا وهو دفع موضوعى بحث

(مادتا ٢٢٩ تحقيق جنایات و ١٥٠ مدنى)

المحكمة

«حيث أن الطاعن مع تسايمة بمبدأ مسؤولية الشخص عن أعمال من هم تحت رعايته - ذلك المبدأ الذى أقره الحكم المطعون فيه وقضى بموجبه - أن الطاعن مع تسايمة بذلك يقول ما حاصله أن القانون لا يرتب مسؤولية مامتى كانت الحادثة

نشأت عن قوة قهرية لا يد للتهم فيها ولم يكن في استطاعته منع حدوثها . ثم يذكر الطاعن أنه قرر لدى المحكمة الاستثنائية أن هناك قوة قاهرة أوجبت الحادثة التى رفعت به يدى الدعوى الحالية ولم يكن من المستطاع منعها وأنه لذلك طلب من المحكمة الانتقال لمعاينة السيارة والتحقق من صحة ما يدعيه ولكن المحكمة لم تجب طلبه . وقد أضاف الطاعن فى ختام تقرير الطعن بأن مذهب القضاء سار بصفة عامة وثابتة على إعفاء الوالد من كل مسؤولية عن أعمال ولده متى كان هذا الأخير حاصلا على رخصة بقيادة السيارات .

«وحيث أنه فيما يتعاق بالشرط الأول من هذا الطعن فإنه وان كان لا نزاع في أن الواقعة متى كانت ناشئة عن حادث قهرى لا يد للتهم فيه فلا مسؤولية عليه ولا على المسؤول عن الحق المدنى بل لايهما أن يطلب من المحكمة تحقيق ما يزعمه من وقوع هذا الحادث القهرى الا أنه لا نزاع أيضا في أن للمحكمة أن ترفض هذا الطلب متى رأت أنه غير جدى وأن العناصر الموجودة لديها في التحقيق تدل على عدم الأحقية فيه .

«وحيث أنه بالرجوع للحكم الاستثنائى المطعون فيه يتبين أن أول ما عرضت المحكمة له ونظرت فيه هو ذلك الطاب (طاب الاثبات بالمعاينة) الذى تقدم لها الطاعن به وثابت أن المحكمة أفاضت فى بحث هذا الطاب من كل نواحيه وقررت أخيرا رفضه رفضا مطلقا ومقتناعا عليه يكون ما شكاه من الطاعن فى هذه النقطة فى غير محله ويتعين رفضه .

«وحيث أنه فيما يتعاق بالشرط الثانى من الطعن فان كل ما يمكن استخلاصه من مراد الطاعن فى هذا الصدد أن محمد على (المتهم) ابنه حائز لرخصة قيادة السيارات وأن لهذا الولد اذن أن ينتفع بما تكون المحاكم قضت به فى مثل هذه الحالة من الاعفاء من

المبدأ القانوني

حصل المتهم مبلغاً من التجار ثمناً للدخان والسجائر التي أخذها من المجنى عليه على ذمة تصرّفها . وأصبح هذا المبلغ في ذمته لم يسدده فأخذ المجنى عليه سنداً به على المتهم نص فيه على أن المبلغ أمانة . ثمّ لم يسدده حوكم باعتباره مختلساً له . وحكم بإدائته . ورأت محكمة النقض والابرام أنه إذا كانت الجريمة قد وقعت فعلاً كما أثبتتها الحكم المطعون فيه . فلا يؤثر فيها أي اتفاق يكون حصل بعد وقوعها للتخلص من نتائجها (مادة ٢٩٦ ع)

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون وإن الواقعة على حقيقتها لا عقاب عليها قانوناً لأن السند المأخوذ على الطاعن بالمبلغ الذي في ذمته للمتعهّد قد غير طبيعة التعامل بينهما وجعله تعاملًا مدنياً وقد كادت المحكمة الابتدائية تسلم بصحة دفاع الطاعن لولا أن السند كتبت فيه عبارة (المبلغ أمانة) ولكن مادام المجنى عليه قد أثبت في دفتره بخطه أن قيمة المبلغ وردته نقدية من الطاعن فلا عبرة بذكر هذه العبارة في السند لأنها مخالفة للواقع .

« ومن حيث أن هذا الوجه مردود بأن محكمة الموضوع استنتجت من ظروف القضية أن المبلغ كان في ذمة الطاعن أمانة لأنه بعض ما حصله من التجار ثمناً للسجائر والدخان الذي أخذه من المجنى عليه على ذمة تصرّفه وهذا بحث موضوعي قد فصّلت فيه محكمة الموضوع نهائياً فلا وجه لإعادة طرحه على محكمة النقض . أما أن السند

المسؤولية المدنية - هذا ما يستطاع فهمه من غرض الطاعن في هذه النقطة الأخيرة . ولكن حتى مع التسليم بصحة ما ذهب إليه القضاء في هذا الصدد مما يتقدم به الطاعن الآن فإنه مما تجب ملاحظته أن ولده محمد علي كان متهماً بأنه لم يحتط في قيادة السيارة بأن سار بها مسرعاً . وبدون أن يكون معه رخصة قيادة (كذا) . ولم يدع أحد بالجلسة لأمام المحكمة الجزئية وللأولى المحكمة الاستئنافية أن هذا المتهم حاصل على رخصة قيادة خلافاً لما اتهمته به النيابة العامة بل الدعوى من مبدئها إلى نهايتها سارت وحصلت فيها المرافعة وفصل فيها من المحكمة الاستئنافية على اعتبار ما قرره النيابة العامة من أن المتهم لم يكن يدير رخصة قيادة . ولا ريب أنه لا يجوز الاحتجاج لأول مرة لدى محكمة النقض بمثل هذا الدفع خصوصاً وهو دفع موضوعي بحث . وعليه يكون ما أراد الطاعن التمسك به في هذا الشر من طعنه لا محل له أيضاً ويجب رفضه .

« وحيث أن باقى ما أورده الطاعن في تقرير الأسباب من عدم إمكان اعتباره مسؤولاً مدنياً عن الحادثة كما يسأل السيد عن أعمال خادمه تلك المسؤولية التي ذهبت إليها المحكمة الاستئنافية فوق ما ذهبت إليه من مسؤوليته كوالد عن ولده القاصر الذي تحت رعايته ما ذكره الطاعن من ذلك لأهمية له ولا محل للبحث فيه لأنه غير منتج مادامت مسؤوليته كوالد متحققة وهي رحدداً كافية لصحة الحكم المطعون فيه .

(طعن سادة على باشا فهمي ضد النيابة وآخر مدعى مدني رقم ٢ سنة ٣ ق — بالمعية السابقة)

٢٥٨

١٤ نوفمبر سنة ١٣٣٢

اختلاس - مبالغ تسلمت على دمة الغير . عدم سدادها . تحرير سند بها بعد ذلك . غير مانع من العقوبة

كياس لاشركة الدلتا ولكن يظهر انه حمل سهو في دياجة الحكم الاستثنائي ثبت فيه ان المجنى عليه هو الشركة نقلا من أصل صيغة التهمة التي كانت مقدمة من النيابة العامة . ولكن لا سييل الى القضاء باصلاح هذا السهو لانه لم يقدم لاصلاحه طالب من أحد

(طنز أحمد غلاب ضد النيابة رقم ١٩ سنة ٣ ق — بالمهنة السابقة)

٢٥٩

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - شهادة الاصحح الابكم . جواز سماعها . الاخذ بها .
- ٢ - حلف اليمين . قوات المحكمة توجيهه . تداركها ذلك بعد ادراك الشهادة . وعدم اعتراض المتهم . صحته .

المبادئ القانونية

١ - لا يوجد في القانون ما يحرم على المحكمة الاستشهاد بأقوال شخص ما لمجرد أنه أصم أبكم . وكون طريقته في التعبير ليست هي طريقة النطق باللسان التي هي الطريقة الطبيعية العادية ، بل للمحكمة أن تأخذ شهادته على طريقته هو في التعبير وهي طريقة الإشارات التي اعتاد البكم التعبير بها . ولو كان الأمر على خلاف ذلك لاستحال الاعتداد بعقود الابكم الاصم أيضاً كما تستحيل شهادته وهذا لم يقل به أحد وأمر ادراك المحكمة لمعانى الإشارات مسألة موضوعية راجعة لعدتها هي ولا تعقيب عليها في ذلك

٢ - إن قوات حلف المجنى عليه اليمين قبل الادلاء بشهادته إذا كانت قد تداركته المحكمة قبل قوات الوقت بأن طلبت منه أن يحلف فحلف وقال بأنه شهد بالحق هو تدارك صحيح إذ لم يكن في الاستطاعة إجراء أى أمر آخر غير هذا . خصوصاً إذا كان الدفاع قد ترفع في الدعوى

(٣)

الذى أخذه المجنى عليه على الطاعن قد غير طبيعة التعامل وصيره مدنيا محضاً لمجرد ان المجنى عليه اثبت في دفتره ان قيمة المبلغ وردت تقديمية من الطاعن فهذا بحث قد اثير لدى محكمة أول درجة وردت عليه بحق في حكمها الذى تأيد استثنائيا لاسبابه بالحكم المطعون فيه بان دفاع الطاعن لا يتفق مع الواقع وان عبارة (المبلغ امانة) الواردة بالسند المأخوذ على الطاعن تدل ان الدين مازال باقيا على طبيعته الأصلية . على انه مما يلاحظ ان الجريمة اذا كانت وقعت فعلا كما اثبتته الحكم المذكور فلا يؤثر فيها أى اتفاق يكون حصل بعد وقوعها لتخلص من نتائجها .

« ومن حيث ان الوجه الثانى متعلق بالموضوع أيضاً لانه ينمى على الحكم أخذه بأقوال شاهد معين على حين أن هذه الشهادة تنقضها أقوال شهود آخرين وليس من شأن هذه المحكمة الخوض في هذا الموضوع فان تقدير الأدلة وترجيح بعضها على بعض من أخص خصائص محكمة الموضوع

« ومن حيث ان الوجه الثالث يعترض فيه الطاعن على المحكمة الاستثنائية إذ أنها أيدت الحكم المستأنف لاسبابه مع انها سمعت شهودا لم يسمعوا أمام المحكمة الجزئية ويرى الطاعن انه كان يجب أن ترد المحكمة على ما ظهر لها من هؤلاء الشهود وان عدم الرد يقتضى بطلان الحكم

« ومن حيث ان سكوت المحكمة عن الرد على شهادة هؤلاء الشهود يفيد ضمنا انها لم تقموزنا لهذه الشهادات لانها لم تأت بمجديد يستدعى تعديل الموقف أو يقتضى الرد من جانب المحكمة

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن ولا يفوت المحكمة هنا أن تنبه الى أن محكمة أول درجة قررت ان المجنى عليه في الدعوى هو جبران

ولم يبد أى اعتراض على ذلك فليس له أن يديه لأول مرة أمام محكمة النقض (مادة ٢٢٩ تحقيق جنيات)

المحكمة

حيث ان وكيل الطاعن تنازل عن الوجهين الاول والثالث من تقرير الاسباب فلا محل للكلام فيها « وحيث ان الوجه الباقي وهو الوجه الثانى حاصله أن المحكمة اعتمدت على شهادة المجنى عليه مع أنه من جهة أبكم أصم لا يعبر عن مراده إلا بطريق الإشارة وإشاراته لا يصح التعويل عليها لانها محل للخطأ في تقديرها ومرفقة حقيقة ما يريد بها ومن جهة أخرى لانه لم يخاف الميّن لدى المحكمة قبل الادلاء بشهادته وانما خافها بعد أداء هذه الشهادة عند ما تنبّهت المحكمة الى ماقتها من هذا الاجراء وهذه الميّن التي تخاف بعد أداء الشهادة لا تأثير لها في امكان التعويل على الشهادة التي أخذت قبل أدائها .

« وحيث انه لا يوجد في القانون ما يحرم على المحكمة الاستشهاد بأقوال شخص ما لمجرد أنه أصم أبكم وكون طريقته في التعبير ليست هي طريقة النطق باللسان التي هي الطريقة الطبيعية العادية بل للمحكمة أن تأخذ شهادته على طريقته هو في التعبير وهي طريقة الاشارات التي اعتاد البكم التعبير بها ولو كان الأمر على خلاف ذلك لاستحال الاعتداد بعقود الابكم الاصم أيضاً كما استحيل شهادته وهذا الم يقل به أحد . « وحيث ان إدراك المحكمة لمعانى اشارات الالبكم أمر موضوعي راجع لعهدتها هي ولا تعقيب عاينها في ذلك وقد ورد في الحكم المطعون فيه ما يفيد أنها عولت على ما شهد به المجنى عاينه أمامها بطريق الاشارات التي استفادت منها أن المتهم طعنه عمداً بجمدية في بطنه . فشهادة هذا الشاهد وتقرير المحكمة لها هي شهادة وتقرير صحيحان قانوناً ولا محل للاعتراض عليها .

« وحيث انه ظهر حقيقة من محضر الجلسة أن هذا المجنى عليه لم يخاف الميّن قبل أداء شهادته وانما بعد سماعه هو وغيره من الشهود يظهر أن المحكمة تنبّهت الى أنه لم يخاف فاستدعته وأشارت له بأن يخاف الميّن بأن يقول الحق « فأشار بما يفيد ذلك وبأنه قال الحق فيما أشار به « وبعد ذلك ترافعت النيابة ثم الدفاع عن الطاعن .

« وحيث ان فوات خاف المجنى عاينه الميّن قبل الادلاء بشهادته قد تداركتها المحكمة على الوجه السالف الذكر وهو تدارك صحيح قانوناً اذ الرجل أشار بعد الخاف بأن ما سبق أن قاله في شهادته انما هو الحق . ولم يكن في الاستطاعة اجراء أى تدارك آخر غير هذا .

« وحيث انه فوق كل ما تقدم فان الدفاع عن الطاعن قد ترافع في الدعوى ولم يبد أى اعتراض مما يترض به في هذا الوجه لا من جهة أن الشاهد أصم أبكم لا معول على شهادته ولا من جهة أنه لم يخاف الميّن الا بعد أدائه الشهادة فعلى فرض غير الجائر وأن له أى مطعن من هذا القبيل فليس له أن يديه لأول مرة لدى محكمة النقض بل كان عليه أن يديه لمحكمة الموضوع .

« وحيث انه بقطع النظر عن كل ذلك أيضاً وبالتسليم الجدل بأن للطاعن التظلم لدى محكمة النقض مما يتظلم منه الآن فان التهمة لم تثبت عليه بشهادة المجنى عاينه وحده بل ان الحكم اثبتها عليه أيضاً بشهادة اثنين آخرين قررا لدى المحكمة انهما رأيا هذا المتهم يطعن المجنى عاينه بالمديّة ذلك الطعن الذي أثبتته الكشف الطبي . وقيام الحكم على شهادة هذين الشاهدين وحدهما يجعله صحيحاً ويجعل المطعن غير مهم .

(طعن اسماعيل خليل ضد النيابة رقم ٨ سنة ٣ ق - بالية السابقة)

٢٦٠

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

حكم - عدم يانہ الواقعة ولا ملاساتها . ولا دليل صحتها .
ولا الشاهد المعتمد على أقواله ونحوى شهادته . بطلانه

المبدأ القانونى

إذا لم يبين الحكم الواقعة ولا ملاساتها ولم يذكر الدليل الرسمى الذى يستفاد منه صحة الواقعة . وفى الحالة المعروضة حصول الحجز واخبار الطاعن بوقوعه . ولا اسم الشاهد الذى اعتمد على أقواله فى تقرير ادانة الطاعن ولا فحوى هذه الشهادة . بل اقتصر على القول بأن « التهمة ثابتة من شهادة الشاهد » . فمثل هذا الاقتضاب لا تستطيع معه محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون فضلا عن مخالفته لصريح نص المادة ١٤٩ تحقيق جنايات . وهذا مما يستوجب نقضه

(مادتا ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق جنايات)

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجهين الاول والثانى ان الحكم المطعون فيه خلا من بيان الاسباب ومن ذكر الدليل المقبول على علم الطاعن بوقوع الحجز وهذا مبطل له .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم تبين أنه جاء مؤيدا للحكم الابتدائى اخذا بأسبابه وبالرجوع إلى هذا الحكم الأخير وجد انه فى معرض بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والدليل الماثبت لها اقتصر على القول (بأن التهمة ثابتة من شهادة الشاهد) فلم يبين الواقعة ولا ملاساتها ولم يذكر الدليل الرسمى الذى يستفاد منه حصول الحجز واخبار الطاعن بوقوعه ولا اسم الشاهد

الذى اعتمد على أقواله فى تقرير ادانة الطاعن ولا فحوى هذه الشهادة وهذا الاقتضاب لا تستطيع محكمة النقض أن تطمئن معه إلى ان القانون قد طبق فى هذه الواقعة تطبيقا صحيحا وهو مخالف لصريح نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات فيتعين لذلك نقض الحكم بلا حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن عباس محمد ضد النيابة رقم ٦ سنة ٣ ق — بالمعية السابقة)

٢٦١

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

سب غير علنى . وغير مشتمل على اسناد عيب معين . خادش للناموس والاعتبار . جنحة

المبدأ القانونى

ان السب العلنى غير المشتمل على اسناد عيب معين متى كان خادشا للناموس والاعتبار يعتبر جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ عقوبات

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ فى تطبيق القانون إذ اعتبر الواقعة مخالفة مع أن السب بالالفاظ المذكورة بالحكم خادش للناموس والاعتبار وقد وقع فى الطريق العام فهو جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات وإن لم يشتمل على اسناد عيب معين وفضلا عن ذلك فإن العقوبة المنصوص عليها فى الحكم ليست عقوبة مخالفة .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين ان التهمة المنسوبة إلى المتهم هى أنه سب المجنى عليه علنا بأن قال له فى الطريق العام (يا ابن الكلب) وقد عد الحكم الحادثة مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧ عقوبات لأن هذا السب

المبدأ القانوني

ان عدم الرد على الدفاع في مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً اعتباره إخلالاً بحق الدفاع اذ الإخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من ابداء أقواله بكامل الحرية أو إهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو في الدفع الفرعية التي يديرها أو في دفاع صريح خاص بعذر قانوني من الأعذار المبيحة أو المانعة من العقاب . أما اذا أبدى دفاعاً منصباً على نفي ما أسند اليه من الأفعال . ومستنتجاً مما تم في القضية من التحقيقات فلا تقره المحكمة عليه ولا تأخذ به فلا يعد هذا إخلالاً بهذا الحق . (المادة ٢٢٩ تحقيق جنيات)

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه أثبت وقائع - ذكرها الطاعن في تقريره - لا وجود لها في الأوراق . » ومن حيث ان هذا القول ببعضه تشويه للواقع وبعضه مناقشة في الموضوع فلا اعتداد به .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني أن الطاعن دفع بأن لاصلة له بالدعوى ولم يرد الحكم على هذا الا من ناحية تصوير الواقعة تصويراً صحيحاً ولا من حيث انتفاء الباعث على ارتكاب الجريمة كما انه لم يرد على المستندات التي قدمت أثناء الدفاع وهذا يعد إخلالاً بحق الدفاع مبطلاً للحكم . »

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صور الواقعة بحسب ما استخلصه من شهادة الشهود الذين سمعوا في الدعوى وأشار الى ما بين الطاعن والمجنى عليه من ضغائن وما كان بين والديهما من منافسات ثم انتهى الى القول بثبوت التهمة على الطاعن من مختلف

لايشتمل على اسناد عيب معين وذلك على خلاف ما كانت ذهبت اليه محكمة أول درجة من اعتبار الحادثة منطبقة على المادة ٢٦٥ عقوبات . ولكن الحكم المطعون فيه اذ عدل التطبيق القانوني لم يغير العقوبة المحكوم بها ابتدئاً وهي التغريم ١٥٠ قرشاً بل ابقاها على حالها مع أنها تزيد عن حد عقوبة المخالفة .

« ومن حيث ان محكمة النقض رأت في حكمها المؤرخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ والمقيد بمجدول المحكمة برقم ١٤٢١ سنة ٢ قضائية ان السب العاني غير المشتمل على إسناد عيب معين يجب متى كان خادشاً للناموس والاعتبار أن يعد جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات لا مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧ وذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التعارض . »

« ومن حيث ان السب المحكوم فيه في هذه القضية هو من قبيل السب العلني الخادش للناموس والاعتبار وإن كان غير مشتمل على اسناد عيب معين فيجب اعتباره جنحة منطبقة على المادة ٢٦٥ عقوبات . »

« ومن حيث انه بذاك تتلاءم العقوبة المقررة بها مع الوصف القانوني فيجب ابقاؤها على حالها مع نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للتطبيق القانوني فقط . »

(طعن النيابة وآخر مدعى مدني ضد حسانين سالم محمد رقم ١٦ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٣٦٢

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

إخلال بحق الدفاع - هو حرمان المتهم من ابداء أقواله بحرية . أو إهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو الدفع الفرعية أو في دفاع بعذر قانوني

٢٦٣

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

اخلال بحقوق الدفاع - حارس على عين . سبق تعيينه حارساً
قضائياً على محصولاتها . بيعه المحصولات مدادا الاموال
وغيرها . طبقا لحكم الحراسة . عدم مسئولية جنائيا .
عدم تحقيق ذلك . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

اتهم الطاعن بتبديد محصول محجوز عليه
قضائياً وحكم بأدائه على الرغم من أنه أبدى
للمحكمتين الابتدائية والاستئنافية أنه كان
حارساً قضائياً على العين المحجوز على محصولاتها .
وأنه باع المحصولات وسدد بثمنها الاموال الأميرية
فنفضت محكمة النقض هذا الحكم من جهة لأنه إذا
كان الطاعن حارساً قضائياً على العين المحجوز على
محصولاتها فليس لمن له دين على أحد ملاك العين
الموضوعة تحت الحراسة القضائية أن ينفذ
بدينه على محصولات العين مباشرة بل يجب
عليه أن يحجز تحت يد الحارس - ومن جهة
أخرى فإذا كان قد تصرف الحارس في ثمن
المحصولات في الوجوه التي عينها له حكم
الحراسة فلا يكون مسئولاً جنائياً خصوصاً إذا
ثبت أنه سدد بهذا الثمن الاموال الأميرية وهي
دين ممتاز وأن المحكمة بأهمالها طلب التأجيل
لتقديم حكم الحراسة وإثبات بيع المحصولات
لهذه العلة تكون قد أخلت بحقوق الدفاع

(مادة ٢٢٩ تحقيق جنابات)

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان محكمة الموضوع

الأدلة التي سردها ومعنى هذا أن محكمة الموضوع
اقتنعت بعدم صحة ما أورده الطاعن دفاعاً عن نفسه
من أنه لا صلة له بالحادثة وان ليس ثمة ما يبعثه على
ارتكابها . كما أن فيه الدلالة الكافية على ان المحكمة
لم تنقم وزناً ما قد يكون الطاعن قدمه أثناء دفاعه من
مستندات . وعلى كل حال فليس على المحكمة أن ترد
في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع استقلالاً
بل يكفي ان يكون في سياق الحكم ما يفيد الرد ضمنياً
على هذا الدفاع . ومما يجب ملاحظته بصفة عامة ان
عدم الرد على الدفاع في مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً
اعتباره اخلالاً بحق الدفاع إذا اخلال بهذا الحق
هو حرمان المتهم من ابداء أقواله بكامل الحرية
أو اهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق
أو في الدفوع الفرعية التي يبديها أو في دفاع صريح
خاص بمذرة قانوني من الاعذار المبيحة أو المانعة من
العقاب اما ان يبدي دفاعاً مادياً من صلب على ثمة ما اسند
اليه من الافعال ومستنتجا مما تم في القضية من
التحقيقات فلا تقرر المحكمة عليه ولا تأخذ به فليس
في هذا أدنى اخلال بحق الدفاع .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم
المطعون فيه لم يبين الوقائع بيانا كافيا ولم يوضح
كيف ثبت للمحكمة علم الطاعن بالطريق الذي
سيسلكه المجنى عليه حتى تربص له فيه .

« ومن حيث ان الاعتراض على ما ذكره الحكم
من أن الطاعن كان يعلم الطريق الذي سيسلكه
المجنى عليه لا يقدم ولا يؤخر في جوهر الموضوع
ولا يضير الحكم ان تحذف منه هذه العبارة بمجملتها
فان بالحكم ما يفيد ثبوت سبق اصرار الطاعن على
ارتكاب الجريمة وهو وحده كاف لتطبيق المادة
١٩٤ من قانون العقوبات بغير حاجة الى اقترانه
بظرف التربص .

(طعن حامد احمد حزه ضد النيابة وآخرين رقم ١٠ سنة ٣
ق - بالهيئة السابقة)

حرمت الطاعن من استيفاء دفاعه فقد دفع أمامها بأن الاطيان المحجوز على محصولها هي من ضمن اطيان معين هو حارسا قضائيا عايبا لا إدارة شؤونها وتسديد ما عايبها من الديون والاموال وانه باع جميع المحصول المحجوز عليه وصرف ثمنه في الوجوه التي عينها حكم الحراسة وطلب من المحكمة التأجيل لتقديم ذلك الحكم اثباتا لصحة دفاعه فلم تجبه المحكمة إلى ما طالب . كما أنها لم تحقق دفاع الطاعن المبني على أنه باع القطن المحجوز عليه وسدد بثمنه الأموال الأميرية المستحقة على الاطيان بل اكتفت في الرد على هذا الدفاع بأن قالت ان الصراف لم يحجز ادريا الاعلى محصول ٨ ط و ٦ ف من الاطيان المحجوز على غاتها حجزا قضائيا وقدرها ٨ ط و ١٩ ف فيكون الطاعن قد بدد محصول الاطيان التي لم يقع عليها حجز اداري وهي ١٣ ف . قالت هذا ولم تعن بالبحث عن قيمة ما سده الطاعن للصراف فعلا ولا قيمة القطن الناتج من الاطيان المحجوز عليها قضائيا

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه تبين أنه أيد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه وهذا الأخير اكتفى في الرد على دفاع الطاعن بالقول بأنه ظهر للمحكمة من مراجعة محضر الحجز أن الزراعة المحجوز عايبها قضائيا هي ٨ ط و ١٩ ف قدر الناتج منها بسبعة وثلاثين قنطارا قطنا كاتين من مطالعة محضر الحجز الادارية أن القدر المحجوز عليه كان ٨ ط و ٦ ف أي أن هناك ١٣ ف دانا لم يتوقع عليها الحجز من الصراف فيكون دفاع المتهم على غير أساس الخ ورفضت بادانته بتهمة التبيد .

وبالاطلاع على محضر جاسة ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ أمام المحكمة الاستئنافية تبين ان الطاعن دفع

التهمة بأنه معين حارسا قضائيا لجميع الزراعة وتسديد الاموال ودفع ديون البنك العقاري وانه باع الزراعة ودفع الثمن في الوجوه المذكورة وطالب التأجيل لاحضار حكم الحراسة فلم تاتت المحكمة إلى طابعه ورفضت بتأييد الحكم المستأنف .

« ومن حيث انه اذا صح أن الطاعن كان حارسا قضائيا على العين المحجوز على محصولاتها فما كان يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة القضائية أن ينفذ دينه على محصولات تلك العين مباشرة بل الواجب في هذه الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائي بطريق حجز ما للمدين لدى الغير *saisie-arrêt* . واذا كان الحارس قد تصرف في ثمن محصولات في الوجوه التي عينها حكم الحراسة فلا يمكن أن ترتب عليه بسبب هذا التصرف اية مسئولية جنائية ولا سيما اذا كان الطاعن قد سددها الثمن دينامتازا على الأرض - وهو مال الحكومة - لا يمكن أن يسوى به دين الدائن الحاجز .

« ومن حيث ان المحكمة اذ اهمت طلب التأجيل بدون بيان العلة التي استندت اليها قد اخات بحق الدفاع في مسألة هامة يتوقف عليها الفصل في اجرام الطاعن أو عدم اجرامه

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يعن كذلك بتحقيق مبلغ الثمن الذي حصله الحارس من بيع القطن المحجوز عليه قضائيا ولا بتحقيق قيمة المال الذي دفعه الحارس للصراف مع اهمية ذلك كله في تصفية مركز الطاعن لوصح أنه حارس قضائي حقيقة .

« ومن حيث انه تلقاء ما تقدم لا تستطيع محكمة النقض اعتماد صحة هذا الحكم .

(طعن عليه منصور ضد النيابة رقم ٢٤١٣ سنة ٢ قضائية بالهيئة السابقة عدا حضرة محمد جلال صادق بك وكيل النيابة)

قضاء المحاكم النقص في الأرباح المدنية

٢٦٤

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - تضمينات . انفساخ بيع بسبب استحقال المبيع . رد الثمن مع الفوائد . تقدير الفوائد التعويضية . الفرق بين الفوائد التعويضية وفوائد التأخير .

المبدأ القانوني

لقاضي الموضوع - متى انفسخ البيع بسبب استحقال المبيع ووجب على المشتري رد الثمن مع التضمينات - أن يقدر هذه التضمينات بمبلغ معين يلزم به البائع علاوة على الثمن أو أن يحتسب عليه الثمن بالفوائد التي يعوض بها على المشتري ما خسره وما حرم منه من الأرباح المقبولة قانوناً بسبب نزاع الملكية والاستحقال . وليس على القاضي إذا جرى الفوائد التعويضية على المشتري أن يتبع أحكام فوائد التأخير المشار إليها في المادة ١٢٤ من القانون المدني

المحكمة

« من حيث أن الطاعن يزعم أن عقد الاتفاق المؤرخ في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ لا يلزمه إلا بنصيبه في ثمن المبيع الذي استحق بلا فوائد وان في الحكم عاينه بالفوائد من تاريخ البيع لامن تاريخ المطالبة الرسمية مخالفة ظاهرة لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني ولعقد الاتفاق المتقدم ذكره وهي مخالفة تعيب الحكم وتستوجب نقضه .

« ومن حيث أن المدعى عليها قد أجاب على هذا الطعن بأن محكمة أول درجة في حكمها المستأنف الذي أيده الحكم المطعون فيه لم تعتبر الطاعن

ملزماً لها بهذا المبلغ بمقتضى عقد الاتفاق المتقدم ذكره وإنما اعتبرته ملزماً برد نصيبه من ثمن مبيع حكم باستحقاقه والبائع ملزم قانوناً برد الثمن مع التضمينات ويجوز للمحكمة أن تقدر هذه التضمينات بقدر الفوائد وان تجريها على الثمن من يوم العقد وإن محكمة الاستئناف قد أخذت بهذا المبدأ في حكمها المطعون فيه

« ومن حيث أن الطاعن لم يقدم حكم محكمة أول درجة الذي استأنفه هو وأيده محكمة الاستئناف « ومن حيث أنه لم يظهر في الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف اعتبرت الطاعن قد التزم بمقتضى عقد الاتفاق المؤرخ ٧ أغسطس سنة ٢٩٢٦ التزاماً مبتدئاً بدفع مبلغ من النقود حتى يصح الاعتراض على حكمها بأن الفوائد لا ينبغي أن تجري عليه الا من يوم المطالبة الرسمية بل الذي جاء في هذا الحكم هو تنفيذ هذا الادعاء حيث قال « وحيث إن أهم ما يعترض به المستأنف هو عقد الاتفاق الحاصل بين مورثه (وصحته بينه وبين) مورث المستأنف عليهما بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ فقد جاء بالبند الثاني منه ما نصه (فان الطرف الثاني البائع معترف بأحقية الطرف الاول - المشتري - في استرداد ما دفعه من الثمن ومستعد لدفع ما يخصه عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الست والدته الى الطرف الاول بدون منازعة أو مناقشة وظاهر أن هذا النص لم يضمن أى تنازل صريح أو ضمنى من مورث المستأنف عليهما عن التعويض أو الفائدة » « وحيث أنه فضلاً عن ذلك فان المشتري المذكور أنذر المستأنف عليهما (صحته المستأنف) بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ بأن يحتفظ بحقه في رد الثمن

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تفسر الاحكام التي يحتاج اليها تفسيرها لسائر المستندات المقدمة في الدعوى وأن تأخذ بما تراه مقصودا منها بشرط أن تبين في أسبابها الاعتبارات المؤدية الى وجهة نظرها .

المحكمة

« حيث ان وجه النقض مبناه بطلان الحكمين المطعون فيهما لصدورهما على خلاف حكم سابق . »
« وحيث ان هذه المحكمة تستبين مما تضمنه الحكم المذكوران ان الوزارة قامت بتنفيذ الحكم الاستثنائي الصادر في الخصومة الاولى على النحو الذي رآه مقصودا منه وقصرت أعمال البناء والترميم على الجزء الذي سقط من الدور السفلى وهو الجزء القبلي ولم تتعهد الجزء البحري بشيء لأنه كان خارجا عن الخصومة لعدم تهمده وعدم سقوط ما فوقه وأما الطاعنون في نزاعهم الثاني فقد بنوا دعوائهم كما هو ظاهر من أسباب الحكمين المطعون فيهما على أن البناء لم يحصل وأنه يجب أن يكون شاملا جميع الدور السفلى بجزيئه القبلي والبحري وان يكون من المتانة بحيث يقوى على تحمل ثلاث طبقات بل أكثر . »

« وحيث ان محكمة الموضوع تحرت بواسطة أهل خبرة وابتقال أحد أعضائها ما كانت عليه حالة الوكالة وقت نشوب الخصومة الاولى لتفهم الغرض الذي رمت اليه محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في الخصومة الاولى ورأت ان النزاع الحالي حديد وان طلبات الطاعنين فيه مخالفة لطلباتهم في النزاع السابق الفصل فيه ولا يؤدي اليها الحكم الاستثنائي آنف الذكر واستندت في ذلك الى أولا - ان الواجب فهمه من تجديد البناء الوارد

وفوائده القانونية وقد اعتمدت محكمة أول درجة بحق هذا الانذار واعتبرته اقرارا من مورث المستأنف عايبها ملزما بقبول الفوائد فقط وحكمت لها بها » وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

« ومن حيث أنه يستفاد من هذه الأسباب أن محكمة الاستئناف قد جرت على ما جرت عليه محكمة أول درجة من اعتبار الطاعن ملزما بإداء نصيبه من الثمن مع التضمينات من تركه مورثه عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من القانون المدني . »

« ومن حيث أن لقاضي الموضوع - متى انقضى البيع بسبب استحقاق المبيع ووجب على المشتري رد الثمن مع التضمينات - أن يقدر هذه التضمينات بمبلغ معين يلزم به البائع علاوة على الثمن أو محتسب عليه الثمن بالفوائد التي يعرض بها على المشتري ما خسره وما حرم منه من الارباح المقبولة قانونا بسبب نزع الملكية والاستحقاق وليس على القاضي - اذا جرى الفوائد التعويضية على المشتري - أن يتبع أحكام فوائد التأخير المشار اليها في المادة ١٢٤ من القانون المدني . »
« وحيث انه يتضح من كل ما تقدم أن موضوع هذه الدعوى ليس من مواطن تطبيق المادة ١٢٤ كما زعم الطاعن . »

(طين حسين افندي عزى وحضر عنه الاستاذ حين محمد الجندي ضد محمود افندي سليم وآخر حضر عنها الاستاذ أمين زطل رقم ٢٨ سنة ٢ ق - رقاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبدالرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك وحامد بك وعبدالقاسم السيد بك وأمين أنيس باشا مستشارين وحضور حضرة محمود حلى سوكه بك رئيس النيابة)

٢٦٥

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

١ - حكم ، الاستناد اليه في دعوى . تقييده على الوجه المقصود منه . موضوعي

التحقيق هو حكم قطعي في المسألة الفرعية وهو بالنسبة للحالة على التحقيق حكم تمهيدى . وهو ان كان من جهة أنه حكم تمهيدى واجب التنفيذ بنص المادة ٣٩٤ من رفعات الا انه يجب اذا ما أريد الطعن فيه بطريق النقض من جهة كونه حكماً قطعياً - أن يتحوط لذلك عند تنفيذ الحكم التمهيدى ، فاذا كانت ظروف تنفيذ الحكم التمهيدى دالة على أن من صدر ضده الحكم القطعى قد قبله وقبل تنفيذه امتنع بعد ذلك على قابله أن يطعن فيه

المحكمة

« بما أن وكيل عبد المجيد بك رضوان دفع بعدم قبول النقض بالنسبة للحكم الصادر في الدفع الفرعى بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ لأن الطاعن قد قبل هذا الحكم بالاشتراك في تنفيذه بدون تحفظ وذلك لأنه حضر جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ وطالب التأجيل لأعلان شهوده ثم أعلن شهوده فعلاً لجلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ وسمعوا في تلك الجلسة وقدم مذكرة في الموضوع طالباً تأييد الحكم المستأنف .

« وبما أن الحكم الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ هو حكم قطعى في المسألة الفرعية وهى الدفع بعدم قبول الاستئناف - وتمهيدى بالنسبة للحالة على التحقيق - والحكم التمهيدى وان كان واجب التنفيذ بنص المادة ٣٩٤ من قانون المرافعات إلا أن تنفيذه فيه تنفيذ للحكم القطعى ، فعدم التحفظ وقت تنفيذ الحكم التمهيدى وعدم الطعن بطريق النقض في الحكم القطعى عقب صدوره مع امكان ذلك تراه المحكمة بالنسبة لهذه الظروف قبولاً ضمناً من الطاعن للحكم القطعى وقبول الحكم (٤)

في هذا الحكم هو جعله صالحاً لحمل الطبقة العليا بالحالة التى كانت عايتها قبل السقوط دون تغيير أو زيادة فليس يحق للطاعنين وبناءاً على ذلك من دور واحد ان يطالبوا اقامة بناء يقوى على حمل ثلاث طبقات - ثانياً - ماظهر من المعاينة من أن مباني الطاعنين التى زالت كانت شقة واحدة ذات عدة غرف بعضها بحرى واقع على الشارع وبعضها قبلى مظل على فناء الوكالة وان الغرف القبلىة هى التى سقطت بتداعى ما يقابها من الدور الاسفل - أما الجزء البحرى فقد هدمه الطاعنون أنفسهم بغير ضرورة قاصدين من وراء ذلك ارغام الوزارة على بناء الدور الاسفل بتمامه - ثالثاً - ان الحكم الاستئنافى الاول قصد بناء الجزء القبلى الذى تهدم باهمال الوزارة وسقط ما كان فوقه من الغرف القبلىة حتى يستطيع صاحب العلو اقامة علوه هذا » وحيث ان لمحكمة الموضوع أن تقصر الاحكام تفسيرها للمستندات المقدمة في الدعوى وان تأخذ بما تراه بشرط أن تبين في أسبابها الاعتبار المؤدية لذلك .

« وحيث ان ما ذكرته المحكمة من الاسباب كاف لبيان معنى الحكم واظهار عدم التناقض المدعى به .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .

(طعن على أفندى صالح وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد وزارة الاوقاف رقم ٤٤ سنة ٢٠٢٠ - بالهيئة السابقة)

٢٦٦

أول ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - حكم قطعى - فندع فرعى وتمهيدى في موضوع الدعوى .

قبول تنفيذه . مانع من الطعن فيه .

المبدأ القانونى

الحكم الصادر برفض دفع فرعى بعدم

قبول الاستئناف شكلاً وبالحالة الدعوى الى

يمنع من قبول الطعن بطريق النقض فيه وعليه يكون الدفع وجيهاً ويتعين عدم قبول الطعن بالنسبة لحكم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ .

» وبما أن الطعن في حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو مقبول شكلاً.

» وبما أن الطعن مبنى على ثلاثة أوجه الأول والثاني منها متماثلان بحكم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ ولا محل لبحثها لعدم قبول الطعن في ذلك الحكم والوجه الثالث أن المحكمة في حكمها الصادر في

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢ رفضت دعوى الطاعن بسبب أن المستأجر لم ينتفع بالأرض لأنها مواطى وبها أكل بحر فلا يلزم بأيجارها وهذا خطأ في تطبيق

المادة ٣٦٩ من القانون المدني التي لا تلزم المؤجر إلا بتسليم العين المؤجرة بالحالة التي تكون عليها

في الوقت المعين لا ابتداء انتفاع المستأجر بها أى أن القانون المصرى لا يوجب على المؤجر

سوى ترك الانتفاع للمستأجر "Laisser joir" بخلاف القانون الفرنسى فانه يلزم المؤجر بتمكين

المستأجر من الانتفاع أى "faire joir" والمطعون ضده حينما استأجر الأرض استأجرها وهي

مواطى وأرض جزيرة معرضة لآكل البحر وبقائها على هذه الصفة فلم يطرأ عليها حالة جديدة بل بقيت

كما كانت وقت تحرير العقد وحينئذ لا يكون هناك سبب لأعفائه من الأجرة خصوصاً وهو لم

يطلب الفسخ في وقت من الاوقات لهذا السبب مع استمراره في العين ثمانى سنوات .

» وبما أن هذا الوجه في غير محله لانه تبين من مراجعة الحكم الاستئنافى المطعون فيه أن

المحكمة رفضت الدعوى بناء على انه قد ثبت لها من التحقيق أن المستأجر ترك العين المؤجرة في

نهاية سنة ١٩٢٨ وانه انذر المؤجر له بتركها ولم

ينتفع بها في سنة ١٩٢٩ وحينئذ لا يكون ملزماً بأيجارها لان الاجارة القديمة انتهت مدتها ولم تتجدد ولم تبين قضاءها على أن الاجارة تجددت فعلاً ولكن لعدم انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة لانها مواطى وبعضها أكله البحر لا يكون ملزماً بأجرتها ولهذا لا تكون هناك حاجة الى بحث واجب المؤجر في القانون المصرى وهل عليه تمكين المستأجر من الانتفاع أو تركه ينتفع ولا يكون في الحكم أى مخالفة للقانون .

(طن محمد بك طلعت الفرنساوى ضد عبد المجيد بك رضوان وحضر عنه الاستاذ يوسف أحمد الجندى رقم ٤٠ سنة ٢ ق — المئمة السابقة)

٢٦٧

أول ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - حكم . اعتمده حكم آخر في دعوى . الطعن فيه . بناءً على الطعن ظاهره

على وجه معين . حقيقة ما آل هذا الوجه . جواز بحثه على اعتبار ما آل

٢ - حكم . قدم مستنداً في دعوى . تفسيره . موضوع

المبادئ القانونية

١ . اذا كان وجه الطعن مبنيًا في ظاهره على

الادعاء بوقوع تناقض بين الحكم المطعون فيه وبين حكم آخر اعتمده هذا الحكم ورأت محكمة

النقض أن وجه الطعن يؤول الى الادعاء بوقوع خطأ في تفسير الحكم المعتمد المدعى بتناقضه

مع الحكم المطعون فيه كان لها أن تبحث هذا الوجه على اعتبار ما آل لا على اعتبار ظاهره كما

صوره الطاعن .

٢ . سلطة قاضى الموضوع في تفسير الأحكام

المقدمة له كاستندات في الدعوى هي - كسلطته

في تفسير العقود والأوراق الأخرى - سلطة

تامة لا تراقبه فيها محكمة النقض . فله أن يفسرها

على أى وجه تحتمله ألفاظها ولا يلتزم معناها

الظاهر المتبادر للفهم مادام أنه يبنى تفسيره على اعتبارات معقولة مسوغة لعدوله عن هذا المعنى الظاهر الى المعنى الذي رآه هو مقصودا منها.

(المادة ١٣٨ مدني)

المحكمة

« من حيث ان مجمل الطعن ان الحكم المطعون فيه قد ناقض حكم محكمة السيد زينب الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ وحكم المحكمين المؤرخ في ٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ — ويزعم الطاعن ان حكم المحكمين لم يجعل خصمه مالكا الا لما دفع قيمته من طول الحائط الغربية الذي حصل اعتداؤه عليها من قبل ورفعت بشأنه قضية محكمة السيدة اما باقيا فقد بقي على ما كان هو بمقتضى حكم محكمة السيدة السابق ذكره ومن هذا يقع التناقض بين الحكم المطعون فيه وبين حكم المحكمين وحكم محكمة السيدة لأن الحكم المطعون فيه قد اعتبر الحائط الغربية ملكا مشتركا بين الطرفين مع انها خاصة بالطاعن بمقتضى ذينك المحكمين في الجزء المتنازع فيه الآن بالدعوى الأخيرة .

« ومن حيث ان الطعن لم يكن في الواقع الا ترديدا لما ابداه الطاعن امام محكمة الخليفة وامام محكمة مصر الاستئنافية من اعتراض على الدعوى وقد بحثته المحكمتان واسهبت محكمة اول درجة في بيان ما فيه من مغالطة وخطأ فقد جاء في حكمها مانصه : (من حيث انه تبين للمحكمة من الاطلاع على حكم المحكمين المؤرخ في ٦ سبتمبر سنة ١٩١٢ المقدم بحفاظة المدعى عليه ان الحائط المدعى بحصول التعرض فيها (الآن) مشترك بين الطرفين وقد قام مورث المدعى من عهد ذلك التحكيم باداء ماوجب عليه من ثمن الأرض المقامة عليها تلك الحائط وقيمة تكاليف بنائها مع التعويضات التي

استحققت بسبب تعرض المورث المذكور في ذلك العهد المشار اليه والذي انتهى النزاع فيه بذلك التحكيم . وبما ان ما يدفع به الحاضر عن المدعى عليه من ان سبب التحكيم ونطاقه كان ذلك الجزء من الحائط الغربية لمنزله الذي حصل التعرض فيه من مورث المدعى فلا محل له نظرا لاشتغال النص بحكم المحكمين على الحائط كله فضلا عما هو ظاهر من معقولية ذلك الاشتغال لا تساقه مع رغبة حسم النزاع بخصوص الحائط المذكور كما انه لا معنى لحسمه في جزء دون جزء آخر وبقاء ذلك الجزء معرضا للمثل الخلاف الذي قام من اجله التحكيم . وبما انه ليس أدل على عدم وجهة هذا الدفع مما ورد بتلك المكاتب التي اشار اليها الخبير بالصحيفة الرابعة من تقريره والمؤرخة في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٨ والصادرة من المدعى عليه من اقرار هذا الأخير كما ورد بحكم المحكمين من حيث اشتراكه مع اخوته ومع المدعى في الحائط الذي هو محل النزاع . وبما ان ما يدفع به الحاضر مع المدعى عليه من ناحية اخرى بطلان حكم المحكمين فيما خرج به عن موضوع التعويض ترى المحكمة انه دفع قائم على مجرد المغالطة لأن المحكمين بحضور الطرفين واتفاقهم قدروا قيمة ما يخص مورث المدعى في الحائطين معا ولم يعترض المدعى عليه وقتئذ ولا قبل التحكيم على هذا الأساس وقد الحكم على هذا الأساس واقره نفس المدعى عليه بمكاتبته ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٢٨ المشار اليها آنفاً . وبما انه الخ) « ومن حيث انه يظهر من اسباب ذلك الحكم ان كلا الطرفين كان يستند الى حكم المحكمين في تأييد وجهة نظره فكان يقول الطاعن ان ما قبضه من ثمن وتعويض كان قاصرا على ما كان موضوع نزاع في قضية السيدة وكان يقول المدعى عليه غير ذلك وان حكم المحكمين شمل كل الحائط ويدل

على ذلك بأن الطاعن هو الذي قدم حكم المحكمين بيده وهو الذي اضطر أخيراً أمام تمسك خصمه بهذا الحكم أن يطعن فيه بالبطلان لخروجه عن «شارطة التحكيم».

«ومن حيث أنه ينتج من ذلك أن الطاعن يدعى في حقيقة الأمر خطأ الحكم المطعون فيه في تفسير حكم المحكمين والخروج عن نطاقه».

«ومن حيث أن ساطة قاضي الموضوع في تفسير الأحكام المقدمة له كمستندات في الدعوى هي كساطته في تفسير العقود والارفاق الأخرى ساطة زامة لا تراقبه فيها محكمة النقض حتى إذا لم يأخذ بمعناها الظاهر المتبادر منهم مادام يبين في حكمه الاعتبارات المعقولة التي تكون قد سوغت له العدول عن هذا المعنى الظاهر إلى معنى آخر يحتمله القول».

«ومن حيث أن حكم محكمة أول درجة قد أتى في ذلك بما فيه الكفاية فيتعين لذلك الحكم برفض الطعن».

(طعن على أفندي حيدر وحضر عنه الأستاذ ساما حبشي ضد الشيخ محمد خير تراضي بك وحضر عنه الأستاذ ادوار قصيري بك رقم ٤٩ سنة ٢ ق - بالهيئة السابقة)

٢٦٨

أول ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - دفع بطلان عمل خير - الرد عليه - وجوبه

المبدأ القانوني

الدفع بطلان عمل الخبير المعين في الدعوى لمباشرة عمله فيها قبل إعلان الحكم الصادر بنده للمدعى عليه مع كونه حكماً غيائياً ولعدم توجيهه دعوة صحيحة إلى هذا المدعى عليه ليحضر أمامه في اليوم الذي حدده لمباشرة العمل ولعدم تقديم تقريره في الوقت اللائق - هذا الدفع ليس من قبيل الحجج التي يدلى بها

الخصوم ولا تكون المحكمة ملزمة حتماً بذكرها والرد عليها في حكمها - بل هو من الدفع التي يترتب على الأخذ بها أو رفضها بطلان عمل الخبير أو صحته فمن الواجب على المحكمة تحقيقاً للغرض الذي يرمى إليه قانون المرافعات في المادة ١٠٣ منه أن تبين في حكمها الأسباب التي استندت إليها في رفض هذا الدفع بياناً كافياً - فإن هي لم تفعل كان حكمها باطلاً بطلاناً جوهرياً.

(المادة ١٠٣ مرافعات)

المحكمة

«من حيث أن مبنى الشق الأول من السبب الثاني من أوجه الطعن وقوع بطلان جوهري في الحكم لأن الطاعنة دفعت أمام محكمة الاستئناف ببطلان إجراءات الخبير الذي ندبته محكمة المنصورة الجزئية في دعوى اثبات الحالة والذي استندت محكمة الاستئناف في اثبات كيفية هدم السرادق إلى مظهر من تقريره ووجه بطلان تلك الإجراءات أن الخبير بأمر عمله قبل إعلان الحكم الصادر بنده مع كونه حكماً غيائياً وأنه لم يوجه دعوة صحيحة للمديرية للحضور أمامه في اليوم الذي حدده لمباشرة عمله ولم يقدم تقريره في الوقت اللائق وأنه بصرف النظر عما لهذه الأوجه من قيمة قانونية فإن محكمة الاستئناف قد أخذت بتقرير الخبير من غير أن تشير في حكمها إلى الدفع بالبطلان الموجه لعمله ولهذا يكون الحكم باطلاً لخلوه من الأسباب التي بنى عليها».

«ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة الاستئناف في ٤ مايو سنة ١٩٣٢ «وصورته مقدمة في الدعوى» أن المحامي الحاضر عن مديرية الدقهية قال أن السرادق هدم في صباح يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وحدثت

محكمة الاستئناف قد أخذت بتقرير الخبير ورفضت ضمناً ووجه إلى الإجراءات من المطاعن الشككية من غير أن تشير إليها في حكمها ولا أن تبين أسباب رفضها مع أنها مطاعن لم تشملها أسباب الحكم الابتدائي .

« ومن حيث أن الدفع بالبطلان للأسباب التي ذكرها محامي المديرية أمام محكمة الاستئناف ودونت في محضر جاستها . ليس من قبيل الحجج التي قديدي بها الخصوم ولا تكون المحكمة ملزمة حتماً بذكرها والرد عاينها في حكمها . بل هو من الدفع التي يترتب على الأخذ بها أو رفضها بطلان الإجراءات أو صحتها . ولذلك كان من الواجب على المحكمة تحقيقاً للغرض الذي يرمى إليه قانون المرافعات في المادة (١٠٣) منه . أن تبين في حكمها الأسباب التي استندت إليها في رفض الدفع المشار إليه بياناً كافياً . فاما وقد خلا الحكم من ذلك فهو باطل بطلاناً جوهرياً ويتعين نقضه .

« ومن حيث أنه لا حاجة بعد ذلك للبحث في قيمة هذا الدفع في ذاته من الوجهة القانونية ولا للبحث في وجوه الطعن الأخرى لأن موضوع القضية بخلافه سي طرح من جديد أمام محكمة الاستئناف التي تحال عاينها القضية .

(طعن مديرية الدفيل ضد الشيخ عثمان الزكي رقم ٦١ سنة ٢ ق - بالمية السابقة)

جلسة يوم ٢٩ أكتوبر أيضاً في الساعة الخامسة بعد الظهر لنظر دعوى اثبات الحالة التي أقامها الشيخ عثمان الزكي ولم يكن هناك من الزمن ما يسمح للمديرية بالاستعداد فصدر الحكم في غيبتها في نفس اليوم بتعيين خبير ولم يعلن الحكم للمديرية وإنما أرسل الخبير إليها تلغرافاً بأنه حدد الساعة التاسعة صباحاً لمباشرة عمله من غير أن يعين اليوم وأنه باشر عمله فعلاً في يوم ٢ نوفمبر في غيبة المديرية وأنه لم يقدم تقريره إلا في يونه سنة ١٩٢٩ أي بعد ستة شهور . وأنه لذلك يكون تقرير الخبير باطلاً لبطلان الإجراءات من جهة الشكل .

« ومن حيث أن كل ما جاء من الأسباب بالحكم الاستئنافي المطعون فيه هو ما يأتي : « ان الحكم » المستأنف في محله للأسباب التي بنى عليها فيما » يختص بمسئولية المستأنفة عن الضرر الذي » لحق المستأنف عاينه بسبب هدم صيوانه بالطريقة » التي ظهرت من تقرير الخبير غير أن هذه » المحكمة ترى أن الخبير قد ر بعض الأشياء » الثالثة بقيمتها الأصلية وهي جديدة غير » مراعاة أنها كانت مستعملة وانها لم تفقد كل » قيمتها ولذلك ترى المحكمة تعديل التعويض » المحكوم به وجعله خمسمائة جنيه فقط ، ، ، . »

« ومن حيث أنه ظاهر من هذه العبارة أن »

قضاء المجلس الحسبي الحلي

لا يمكنها ان تحسن تصرف شؤونها بمفردها
تصرفاً معقولاً لما ثبت له من مناقشتها ان
معلوماتها العمومية في التعامل ضعيفة جداً
لدرجة أنه لا يمكنها ادارة أقل مصلحة لا بقوة
جسمها ولا بعقلها ولا تصلح لأن تتولى أمورها
الزراعية أو العقارية

٢٦٩

١٩ يونه سنة ١٩٣٢

حجر - كبر سن الشخص - عدم امكانه لرضه ادارة شؤون نفسه
أو أي مصلحة أو عمل - وجوبه

المبدأ القانوني

أوقع المجلس الحسبي الحجري على سيده لأنه

المجلس

« حيث انه ثبت من الكشف الطبي المتوقع على الست حنونة يوسف عبده بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٢ من ثلاثة أطباء انها مريضة وانه لا يمكنها التصرف في أموالها بأية طريقة كانت » وحيث انه ثبت من التقرير الطبي الذي قدمه الطبيب الذي ندبه المجلس الحسي الابتدائي المؤرخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ ان قواها العقلية تناسب مع سنها البالغ سبعين سنة وليس بها خبل أو خلل أو نقص في القوى العقلية أو الإدراك وهي بحكم مرض التصلب في الشرايين والضغط في الدم أو الشيخوخة معرضة للنسيان الكثير لدرجة انه لا يمكنها أن تحسن تصريف شئونها بمفردها تصرفا معقولا

« وحيث انه ثبت من تقرير العضو الذي ندبه المجلس الابتدائي انه لاحظ من مناقشته مع المستأنفة ان معلوماتها العمومية في التعامل ضعيفة جداً لدرجة انه لا يمكنها ادارة أقل مصالحة لا بقوة جسمها ولا بعقلها ولا تصاح لأن تتولى أمورها الزراعية والعقارية

« وحيث انه بمقارنة التقريرين الطبيين من جهة سلامة عقل المستأنفة يتضح الخلف بينهما من هذه الوجهة ويرى هذا المجلس العالي ترجيح ضعف قوى المستأنفة العقلية استنادا على المناقشة الدقيقة التي ذكرت بتقرير عضو المجلس الابتدائي. فلذلك. وللأسباب الواردة بالقرار المستأنف. يكون هذا القرار في محله ويتعين تأييده والزام المستأنفة بالمصاريف

« وحيث ان وكيل المستأنفة طعن على القيم المعين بأنه لا يصلح للقوامة لأنه ليس مليئاً ولكنه لم يقدم أى مستند بما يدعيه فلا يتسنى لهذا

المجلس النظر في ذلك القول الذي لم يؤيد بأي دليل (استئناف الست حنونة يوسف عبده بشرى افندى رزق الله وآخرين رقم ٢٠ سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ - رئاسة وعضوية حضرات محمد مصطفى باشا رئيس محكمة استئناف مصر ومحمد كامل الرشيدى بك وعبد السلام ذهني بك مستشارين وادوار قصيرى بك ومحمد فريد الشافعى بك أعضاء ومحمد جلال افندى وكيل النيابة)

٢٧٠

١٩ يونيو سنة ١٩٣٢

وصية - مخالفتها لقرار المجلس في ادارة محل تجارى للقصر. بادخال شركاء آخرين فيه. ورهن أملاكها خلافا لتعهداتها. وتعهدها بأرباح للشركاء تتجاوز رأس مالهم في الشركة. موجب لغزلها

المبدأ القانوني

قرر المجلس الحسي عزل وصية للأسباب الآتية :
صرح المجلس الحسي للوصية بادارة المحل التجارى الذى للقصر نصيب فيه بشرط أن تضمن للقصر عدم حصول خسارة أو تبديد يلحقهم من هذه الادارة أو بسببها وتعهدت ضمانا لذلك بعدم التصرف فيما يؤول لها بالميراث من العقارات في هذه التركة ببيع أو رهن أو هبة أو نحوه حتى يستلم القصر حقوقهم بعد بلوغ رشدهم. ثم ثبت أن الوصية عقدت شركة تضامن للمحل التجارى عن نفسها وبصفتها وصية وأدخلت فيها آخرين بصفتهم شركاء في المحل التجارى وذلك بدون أخذ رأى المجلس كما اتفقت معهم على ارباح يأخذونها من أموال القصر التي لم يشتركو فيها ولما كان التصريح بادارة المحل التجارى هو بالحالة التي كان عليها وقت هذا التصريح ف رأى المجلس ان التصرفات الحاصلة منها ومن تلقاء نفسها بتغيير وصف الشركة وادخال شركاء آخرين بالكيفية المتقدمة لا يعتبر من أعمال الادارة المصرح بها

بل هو تغيير جديد لمساس كبير بتشغيل رأس مال القصر كان الواجب أخذ رأى المجلس فيه كما ثبت للمجلس أيضا انهارهنت أملا كما العقارية على أثر التفليسة التي حصلت لهذا المحل بما أضر بحقوق القصر كما انه اشهر افلاسها (المواد ١٥٥ و ١٨ و ٢١ من قانون المجالس الحسبية)

المجلس

« حيث انه ثبت من الاوراق انه بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٩١٧ قرر مجلس حسبي مديرية المنيا تعيين الست جلييلة زوجة المرحوم محمد بك راغب وصية على القصر وصرح لها بإدارة المحل التجارى بشرط ان تضمن لمصاحبة القصر عدم حصول خسارة او تبديد يا حقهم من هذه الادارة أو بسببها وذلك بأن تعهد امام الجهات المختصة بعدم التصرف فيما يؤول اليها بالميراث من العقارات في هذه التركة ببيع أو رهن أو هبة أو نحوه حتى يستلم القصر حقوقهم بعد بلوغ وشدهم

« وحيث انه ثبت ان الست جلييلة أحمد جاي بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٨ عقدت شركة تضامن للمحل التجارى عن نفسها وبصفقتها وصية على القصر وادخلت ضمن هذه الشركة كلا من فرج افندى كيرلس وشكرى افندى كيرلس بصفة شريكين معها في التجارة وجعلت رأس مال الشركة ثمانية آلاف جنيه مع ان رأس مال المحل التجارى مقدر بمبلغ ٢١ الف جنيه وقد قامت بهذا العمل بدون أخذ رأى المجلس الابتدائى فيه « وحيث ان ادخال القصر في شركة التضامن هذه ليس في مصلحتهم لما يمكن ان يعود عليهم من الضرر في مثل هذه الشركة وتأنجها القانونية وفي ذلك مجازفة بأموال القصر كان يجب تجنبها

« وحيث انه اتضح ايضا من عقد الشركة هذه ان الوصية اتفقت على احتساب ارباح للشريكين الجديدين عما يعود على الشركة من الارباح في الثلاثة عشر الف جنيه الزائدة عن رأس المال الباقية بعد الثمانية آلاف جنيه مع انهما لم يدفعا شيئا في المبلغ المذكور وفي ذلك مالا يخفى من الغبن على القصر

« وحيث ان نص قرار المجلس الابتدائى السابق يؤخذ منه ان التصريح بإدارة المحل التجارى هو بالحالة التي كان عليها وقت هذا التصريح فالتصرفات التي حصلت من الوصية من تلقاء نفسها بتغيير وصف الشركة وادخال شركاء آخرين بالكيفية المتقدمة لا يمكن اعتباره ضمن الادارة المصرح بها بل هو تغيير جديد له مساس كبير بتشغيل رأس مال القصر كان الواجب فيه اخذ رأى المجلس قبل الاقدام عليه كما تقضى بذلك الفقرة الحادية عشر من المادة ٢١ من قانون ترتيب المجالس الحسبية

« وحيث انه ثبت أيضا ان الوصية رهنت املا كما العقارية لدائى المحل التجارى بتاريخ ٢١ يونيه سنة ١٩٣٠ على أثر التفليسة التي لحقت هذا المحل وفي ذلك اضرار بحقوق القصر ومخالفة لنص القرار المتقدم الذى يستفاد منه ان تكون املا كما العقارية ضمانا للقصر عما يلحقهم من الخسارة الامر الذى يقضى بأن تكون هذه الاملاك خالية من الحقوق العينية فترتيب مثل هذا الحق عليها لغير القصر فيه ضرر محقق عليهم ومخالفة ايضا للتعهد الذى تعهدته بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩١٧ امام محكمة المنيا الشرعية بعدم الرهن لحصتها في العقار أو الهبة أو البيع أو أى تصرف يوجب خروج هذه الحصصة عن ملكيتها

أو عدم الثقة بالضمان حتى يستلم القصر حقوقهم بعد بلوغ الرشد

« وحيث انه فوق ذلك فقد ثبت ان محكمة مصر المختلطة اصدرت حكماً بافلاس الست جلية هانم شاي بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٢ كما يستفاد من الشهادة الرسمية المقدمة لهذا المجلس من وكيل المتظالم الاول بجلسة اليوم

« وحيث ان هذا الحكم يحول دون بقائها في الوصاية عملاً بالفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون ترتيب المجالس الحسبية فلذلك يتعين الغاء القرار المطعون فيه وعزل الست جايه أحمد شاي من الوصاية

(استئناف محمد أفندي محمد راغب وآخر ضد السيدة جلية أحمد شاي رقم ٣١ سنة ١٩٣٢ - بالهيئة السابقة عدا فضيلة الشيخ فتح الله سليمان نائب المحكمة للشرعية العليا)

٢٧١

٢٦ يونيه سنة ١٩٣٢

سج - شخص ضعيف الادراك - وفي تقديره للامور وجوبه
المبدأ القانوني

اذا كانت قوى الشخص المطلوب الحجر عليه ضعيفة وادراكه وتقديره للامور ضعيفاً تبعاً لذلك فانه يستحق الحجر لضعف في قواه العقلية (المادة ١٥ من قانون المجالس الحسبية)

المجلس

« حيث ان وكيل المستأنفة قرر أمام هذا المجلس بجلسة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٢ أن المستأنف عليه عنده ضعف في قواه العقلية وان حالته الصحية ازدادت سوءاً وطلب نذب الطبيب الشرعي لاكتشف عليه وتقرير ما يراه في ذلك . وقد نذب المجلس كبير الاطباء الشرعيين لهذه الغاية وبعد ان فحص المستأنف عليه وناقشه بما هو

وارد في تقريره قدم تقريراً عن ذلك بجلسة اليوم . « وحيث انه قد جاء بهذا التقرير ان المستأنف عليه مسن وضعيف البنية ومريض بمرض الشيخوخة وتضخم البرستانا التي تضعفه وتقعده عن العمل وأن قواه العقلية وان كان ظاهرها سايماً الا ان ذاكرته مشوشة وتخونه في كثير من الاحيان وادراكه وتقديره للامور بدأ يضعف وقوة ارادته صارت ضعيفة لدرجة يسهل معها التأثير عليه ومن رأيه أنه الآن لا يستطيع ادارة شئونه بنفسه ولا محاسبة وكيل عنه

« وحيث ان الذي يؤخذ من ذلك ان قوى عثمان أفندي حسن المستأنف عليه ضعيفة وان ادراكه وتقديره للامور ضعف تبعاً لذلك فيتعين الغاء القرار المستأنف وتوقيع الحجر على المستأنف عايه المذكور محافظة على امواله نظراً لضعف قواه العقلية

« وحيث ان الخصوم لم يتفقوا على شخص لتعيينه قياً عليه فيرى هذا المجلس احالة الاوراق الى المجلس الابتدائي لتعيين قيم عليه (استئناف الست خديجة عثمان ضد عثمان أفندي حسن رقم ١٨ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ بالهيئة السابقة)

٢٧٢

٢٦ يونيو سنة ١٩٣٢

خير - استئناف المجلس الحسبي به - غير مقيد باجراءات قانون المرافعات

المبدأ القانوني

قد خولت المادة ١٩ من قانون المجالس الحسبية لهذه المجالس الاستعانة بمخير بدون أن تكون مقيدة برأيه ولم يقيد هذا القانون باتباع الاجراءات الخاصة الواردة بقانون المرافعات (المادة ١٩ من قانون المجالس الحسبية)

المجلس

« حيث ان وكيل المتظلمة طعن على تقرير عبد الجواد زهوى أفندى الخبير قولاً بأنه لم يسمع أقوال المتظلمة طبقاً لما قضى به قانون المرافعات الأهلى فى المادتين ٢٢٨ و ٢٢٩ » وحيث ان المادة ١٩ من قانون ترتيب المجالس الحسبية قد خولت للمجالس الحسبية الاستعانة بخبير تعينه بغير أن تكون مقيدة برأيه ولم يقيد هذا القانون باتباع الاجراءات الخاصة الواردة فى قانون المرافعات وقد ثبت من تقرير عبد الجواد أفندى زهوى الخبير انه اطلع على الاوراق وأقوال الطرفين فى التحقيقات التى حصلت فى هذه المادة وانه قام بفحص المأبورية المكلف بها من المجلس الابتدائى بناء على ذلك وثبت أيضاً أن تقريره كان موضوع مناقشة وكيل المتظلمة فى المجلس الابتدائى وسمعت أقواله فيه وقضى المجلس بما رآه بالقرار الصادر منه فلذلك يكون اعتراض وكيل المتظلمة على هذا التقرير سواء كان من جهة الشكل أو الموضوع غير جدير بالعناية

(استئناف الست منيرة محمد زاهد ضد محمود أفندى فارس رقم ٩ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ - بالهيئة السابقة)

٢٧٣

١٥ يناير سنة ١٩٣٣

طعن - فى قرار مجلس حسبى - مقدم من الوزارة - فى بحر المدة القانونية بناء على تظلم مقدم لما - رغم حفظه من قبل غير مانع من قبوله

المبدأ القانونى

ان السلطة التى لوزارة الحقانية فى الاطلاع على العرائض التى تقدم للوزارة بشأن قرارات

المجالس الحسبية والتصرف فيها هى سلطة ادارية لا تمنع من قبول تظلم مقدم لها مع سابقة حفظ نظيره متى رأى توفر المصلحة للقصر وعدم الاهلية فى عرض الأمر على المجلس الحسبى العالى بالطريقة التى نص عليها قانون المجالس الحسبية فاذا تقدم الطعن من الوزارة فى ظرف التسعين يوماً المنصوص عليها بالمادة ١٢ من القانون فيتعين قبوله شكلاً

(مادتا ١٢ و ١٣ من قانون المجالس الحسبية)

المجلس

« حيث ان الحاضر عن الست بدور فرحات دفع أمام هذا المجلس بعدم قبول الطعن شكلاً لسابقة تقديم استئناف لوزارة الحقانية عن القرار المطعون فيه وحفظ بها - الأمر الذى يدل على أنها قبلت القرار المذكور عملاً بما يقضى به قانون المرافعات فى المواد المدنية

« وحيث ان المجالس الحسبية هى فى الحقيقة مجالس عائلية اجراءاتها خاصة بقانون خاص وان السلطة التى لوزارة الحقانية فى الاطلاع على العرائض التى تقدم للوزارة والتصرف فيها هى سلطة ادارية لا تمنع من قبول تظلم مع سابقة حفظ نظيره متى رأى توفر المصلحة للقصر وعدم اهلية فى عرض الأمر على المجلس الحسبى العالى للنظر فيه بالطريقة التى نص عليها قانون المجالس الحسبية

« وحيث ان المادة ١٢ من قانون ترتيب المجالس الحسبية اشترطت لقبول طعن الوزارة أن يكون فى ظرف تسعين يوماً من تاريخ صدور القرار المطعون فيه وقد توفر هذا الشرط فى الطعن المنظر الآن فيتعين رفض هذا الدفع وقبول هذا الطعن شكلاً

النزاع بما تراه في مصلحتها
(المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسنية)

المجلس

« حيث انه لم يظهر من الاوراق ان الست سنية هانم زيور ليست كفتا لادارة اموالها بنفسها اذ لم يقل بذلك احد من افراد العائلة وعلى النقيض من ذلك فقد ثبت انها تزوجت من مدة وتدير شئون منزلها ورزقت بمولود » وحيث انه ثبت انها مولودة في ٢٠ اغسطس سنة ١٩١٢ وعلى ذلك تنتهى الوصاية عنها قانونا بعد بضعة شهور فقط

« وحيث انها وان كانت تقيم الآن بالمنجلى فان هذا المقام مؤقت وأن ذلك لا يمنع من ادارة شئونها بواسطة من تأتمنه على ذلك وتمدها برشادها وتعليقاتها » وحيث انه وان كان بعض اموالها عليه نزاع فان ذلك لا يكون سببا في حرمانها من الحق الذى خوله الشارع لها من جواز ادارة اموالها بنفسها بعد بلوغها سن الثمانى عشرة سنة اذ في امكانها القيام بما يستلزمه هذا النزاع بما تراه في مصلحتها

« وحيث انه لذلك وللاسباب الأخرى الواردة بالقرار المطعون فيه يكون هذا القرار فى محله ويتعين تأييده والزام المتظلمة بالمصاريف (استئناف وزارة الحفانية ضد الست سنية زيور رقم ١ سنة ٩٣٣ - ١٩٣٣ - بالهيئة السابقة)

« وحيث ان الست بدور التى تعينت وصية منضمة لاتمت للقصر بالقرابة بل قرابتها لوالدتها باعتبارها خالتها ولم يقد دليل يمكن الأخذ به والتسليم بترك أمر هؤلاء القصر لغير والدتهم تخنوع عليهم الحنو الاموى الطبيعى

« وحيث لذلك يكون القرار المطعون فيه فى غير محله ويتعين العاؤه فيما يختص بتعيين الست بدور فرحات (استئناف وزارة الحفانية ضد السيدة بدور فرحات وآخر رقم ٣٠ سنة ٩٣٢ - ١٩٣٣ - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة والفضيلة محمود المرجوشى بك ومصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك المستشارين بمحكمة استئناف مصر الاهلية والشيخ فتح الله سليمان نائب المحكمة الشرعية العليا ومحمد فريد الشافى بك أعضاء وحضور حضرة محمد جلال افندى وكيل النيابة)

٢٧٤

١٥ يناير سنة ٩٣٣

قاصرة - سنها ازيد من ١٨ سنة - اقامتها مؤقتا ببلدة اجنية .
وجود نزاع على بعض ملكها - غير مانع من ادارتها لها
المبدأ القانونى

اذا كان اقامة القاصرة التى كادت تبلغ سن الرشد باحدى البلاد الاجنية مؤقتا وهى متزوجة فلا يمنع هذا من ادارة شئونها بواسطة من تأتمنه على ذلك وتمدها برشادها وتعليقاتها، وبمجرد وجرد نزاع على بعض املاكها لا يحرمها من حقها الشرعى فى ادارة اموالها بنفسها بعد بلوغها سن الثمانى عشرة سنة اذ فى امكانها القيام بما يستلزمه هذا

قضايا محكمة الاستئناف الاهلية

المبدأ القانونى

رفع الامر الى القاضى الشرعى من ناظر وقف ليحكم بثبوت وقف عين وجريانها فى ملك الوقف هو رفع خصومة الى من له حق الولاية

٢٧٥

١٦ مارس سنة ٩٣٢

اختصاص - وقف . نزاع فى ملكية الوقف لعين . رفعه الى المحاكم الشرعية . فصلها فيه . وجوب اعتبار فصلاتها .

في الفصل فيها وبفرض أن المحاكم الأهلية ترى أنها مختصة وتتمسك بالمعنى المتعارف لأصل الوقف إلا أنه يجب عليها احترام الأحكام النهائية الصادرة في نزاع من جهة قضائية أخرى مختصة بالنظر فيه قبل أن ترفع الخصومة إليها (مادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٢٧ و ٢٨ من لائحة المحاكم الشرعية)

المحكمة

« بما أن المستأنف عليها رفعت هذه الدعوى بتاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٣١ على المستأنف عليه الأول تطالب الحكم أصلياً بثبوت ملكيتها لقطعة الأرض المبينة بالعريضة واحتياطياً الزام باقي الخصوم بمبلغ ١٠٠٠ جنيه من تركة مورثهم المرحوم السيد بك عبد العال إذا لم يحكم لها بالملك » وبما أن السيدة بدر بنت دعواها على أنها اشترت الأرض المتنازع عليها وما عليها من المباني من المرحوم السيد بك عبد العال بموجب عقد تاريخه ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٠ وأن المستأنف بصفته ناظر وقف وزعها في ملكية قطعة الأرض لأنها موقوفة من البائع لها

« وبما أن المستأنف دفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز سماع الدعوى بالنسبة لطالب الملكية لسبق الفصل فيها من المحكمة الشرعية بحكم انتهائي فقضت تلك المحكمة برفض الدفع وندبت خبيراً في الموضوع فاستأنف راغب الأعصر أفندي هذا الحكم وطلب الغاءه والقضاء بعدم جواز سماع الدعوى » وبما أنه لا خلاف بين الخصوم في أن راغب الأعصر أفندي بصفته ناظراً على وقف المرحومين السيد بك عبد العال والست سيدة قد رفع دعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية الشرعية قال فيها أن من ضمن ما وقع الواقفان القطعة الأرض

المتنازع عليها وأن المرحوم السيد بك عبد العال بنى على هذه القطعة منزلاً - بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ باع هذا المنزل لزوجته السيدة بدر وطلب الحكم له بصفته ناظراً على الوقف بثبوت وقف المكان وجريانه في الوقف وقد دافعت المستأنف عليها في تلك الدعوى واستمرت في الخصومة إلى أن قضى استئنافياً وانتهائياً بحريان القطعة الأرض في الوقف ومنع تعرض السيدة بدر وتسليم الأرض للناظر وذلك بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٠

« وبما أن محكمة أول درجة بنت حكمها برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على أن قضاء المحكمة الشرعية بالحكم الصادر بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٣٠ بحريان الأرض في الوقف هو فصل في مسألة تخرج عن اختصاصها قانوناً فلا يجوز قبل المحاكم الأهلية أي حجة . » وبما أنه للفصل في هذا الخلاف يجب البحث فيما إذا كان ما قضت به المحكمة الشرعية يدخل في اختصاصها أم لا .

« وبما أنه مما لا جدال فيه أن المحاكم الشرعية هي الأصل وكانت لها الولاية العامة وكل ما أنشئ بعدها من المحاكم إنما قد اجترأ من سلطاتها فوجود هذه المحاكم بجانبها وإعطائها سلطات في جميع الدعاوى المدنية والتجارية والجنائية أدى عملياً إلى حصر الاختصاص في المسائل المذكورة لتلك المحاكم » وبما أنه لو راجعت الأوامر العالية المتعلقة بالمحاكم الشرعية لا ترى نصاً صريحاً بأن قضاتها ممنوعون من النظر في غير الأحوال الشخصية « انظر لائحة سنة ١٨٨٠ المادة ٥٣ ولائحة سنة ١٩١٠ من المادة (٥) إلى (٢٨) وإذا قيل أن الاختصاص الذي أعطته اللائحة للقضاة الجزئيين كله متعلق بالأحوال الشخصية فلا يجوز القول بذلك فيما يتعلق باختصاص المحاكم الشرعية

الابتدائية فإن القيد الوارد في اختصاصها هو أن يكون لها الحكم في المواد الشرعية ومعنى المواد الشرعية لا يقصر على مواد الأحوال الشخصية لأنها تطبق على كل ما جاء في الشرع الشريف من معاملات وأحوال شخصية وغير ذلك ولا مطعن في ذلك على أن هذا الاختصاص نظري

«وبما أنه قد كان الخلاف بين المحاكم الأهلية والشرعية على الاختصاص في المسائل المتعاقبة بأصل الوقف وقد كان لكل جهة قضائية رأى وقد توسع القضاء الأهلي في بعض أحكامه إلى الاستئثار بالنظر في مسائل هي في الحق من أصل الوقف ولكن هذا الخلاف وجب أن يزول بعد صدور اللائحة التي رتب القضاء الشرعي واشتغلت على بيان المواد التي من اختصاصه :

«وبما أنه قد ورد في المادتين ٢٧ و ٢٨ أحوال ليست من أصل الوقف وجعات النظر فيها من حق القضاء الشرعي فيؤخذ من ذلك أن الشارع لا يريد قصر اختصاص المحاكم الشرعية على أصل الوقف بالمعنى المتعارف بل يتضمن كل ما يتعلق بشؤون الوقف وكان المرجع فيه كتابه أو الأشهاد أو الأحكام الشرعية

«وبما أن المادة ٢٧ من اللائحة نصت على رفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه الخ : أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان الوقف ويؤخذ من الإطلاق الوارد في أول المادة وعبارة «أو غير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف» التي في آخرها أن القضاء الشرعي أصبح اختصاصه يشمل أصل الوقف وغير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف «وبما أنه بناء على ذلك فرفع الأمر إلى القضاة الشرعي من ناظر وقف ليحكم بثبوت وقف عين وجريانها في الوقف إنما هو رفع خصومة إلى من له حق الولاية في الفصل فيها

«وبما أنه بفرض أن المحاكم الأهلية ترى أنها مختصة وتتمسك بالمعنى المتعارف لأصل الوقف إلا أنه يجب عليها احترام الأحكام الانتهائية الصادرة في نزاع من جهة قضائية أخرى مختصة بالنظر فيه قبل أن ترفع الخصومة إليها وأن تقضى بتلك الأحكام الانتهائية بقوة الشيء المحكوم فيه «وبما أنه مما تقدم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في محله ويتعين قبوله . ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

(استئناف راغب افندي الأعصر وحضر عنه الاستاذ يوسف الجندى ضد الست بدر حموده الأعصر وآخرين وحضر عن الأولى الاستاذ مصطفى الشوربجي رقم ٢٣٧ سنة ٤٩ في رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك ومحمد توفيق حتى بك ومحمد زغلول بك مستشارين)

٢٧٦

٢٤ مايو سنة ١٩٣٢

شفعة . شريك : شراؤه لجزء من العين . مزاحمة باقي الشركاء .
قسمة العين بينهم كل على قدر نصيبه في العين .

المبدأ القانوني

بينت الفقرة الثانية من المادة السابعة من ذكر يتو الشفعة الحكم في حالة تعدد الشفعاء الذين هم من درجة واحدة ، فنصت على قسمة العين بين مالكي الرقبة والشركاء أو أصحاب حق الانتفاع كل على قدر نصيبه ، والمفهوم من هذا النص المطلق في قسمة العين بين الشركاء الذين هم من درجة واحدة انه يستوى في ذلك أن يكون الشافع مشترياً أو غير مشترك . لأن سبقه غيره من الشفعاء بالشراء لا يعطيه حقاً أكثر من حقه في الشفعة ولأن حق الشريك في الشفعة حق مطلق مالم ينص على تجريده أو تقييده .

والمادة الثامنة من ذكر يتو الشفعة لم تأت بحكم

منهم فيها ويستندون في ذلك الى نص المادة السابعة من قانون الشفعة

« وحيث ان الفقرة الاولى من المادة السابعة من ذلك القانون نصت على ترتيب الشفعاء عند تعددهم على حسب مراتبهم فاثبت الحق في الشفعة اول المالك الرقبته للشريك الذي له حصة مشاعة ثم لصاحب حق الانتفاع ثم للجار المالك وأتت الفقرة الثانية من هذه المادة مبينة للحكم في حالة تعدد الشفعاء الذين هم من درجة واحدة فنصت على قسمة العين بين مالكي الرقبة والشركاء أو أصحاب حق الانتفاع كل على قدر نصيبه ومفهوم هذا النص المطلق في قسمة العين بين الشركاء الذين هم من درجة واحدة انه يستوى في ذلك ان يكون الشفيع مشترياً أو غير مشترك لان سبقه غيره من الشفعاء بالشراء لا يعطيه حقاً أكثر من حقه في الشفعة ولان حق الشريك في الشفعة حق مطلق مالم ينص على تحريمه أو تقييده

« وحيث ان المادة الثامنة من قانون الشفعة لم تأت بحكم جديد في هذا المعنى وانما جاءت مبينة لهذه القاعدة فقالت بوجوب اتباع القاعدة المبينة في المادة السابعة بشأن الترجيح حتى اذا توافر في المشتري من الشروط ما يجعله شافعاً حسب ما ذكر في المادة الاولى والمفهوم من هذه المادة ان حكم استحقاق الشفعة وحكم الافضلية بين الشفعاء يقيان على اصلهما اذا كان المشتري شافعاً فيزحم غيره من الشفعاء بقوة سببه ويزحمونه كذلك بقوة السبب ويقاسمهم ويقاسمونه اذا كانوا من درجة واحدة الا اذا كانوا جيراناً فالأفضلية لأكثرهم منفعة من الأخذ بالشفعة (يراجع في هذا المعنى مقال المستشار حامد بك فهمي المنشور بمجلة المحاماة السنة الثامنة)

جديد في هذا المعنى وانما جاءت مبينة لهذه القاعدة فقالت بوجوب اتباع القاعدة المبينة في المادة السابعة بشأن الترجيح حتى اذا توافر في المشتري من الشروط ما يجعله شافعاً حسب ما ذكر في المادة الاولى، والمفهوم من هذه المادة ان حكم استحقاق الشفعة وحكم الافضلية بين الشفعاء يقيان على اصلهما اذا كان المشتري شافعاً فيزحم غيره من الشفعاء بقوة سببه ويزحمونه كذلك بقوة السبب، ويقاسمهم ويقاسمونه اذا كانوا من درجة واحدة الا اذا كانوا جيراناً فالأفضلية لأكثرهم منفعة من الأخذ بالشفعة . وهذا الرأي يتفق تماماً مع أقوال أئمة الشريعة الاسلامية .

وعلى ذلك فاذا اشترى شريك جزءاً من العين المشتركة وجب قسمة الصفقة التي اشتراها بينه وبين باقي الشركاء كل على قدر نصيبه

(المحاماة : راجع على هذا الرأي الجدول العشري للمحاماة نمرة ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٨٢٨ والعدد الرابع من السنة الثالثة عشر ص ٢٦٤ رقم ٢١٣ و ضد هذا الرأي ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٨٢٩)
(مادة ١ و ٢ و ٧ و ٨ من دكرتو الشفعة)

المحكمة

« من حيث انه لا خلاف بين الخصوم في ان المستأنفة وهي المشفوع منها والمستأنف ضدهم وهم الشفعاء جميعهم شركاء في الشيوع في العين المشفوع فيها وانما الخلاف محصور في النقطة الآتية وهي ان المستأنفة باعتبارها مشتريه الصفقة وهي من الاصل شفيعه فيها تزعم انها تزحم باقي الشركاء وهم الشفعاء لأن شراءها جعل لها الترجيح عليهم وهم من جانبهم يدعون ان عقد شراءها لا يجعلها اقوى منهم سبباً لاستحقاق الشفعة ولذلك هم يطلبون ان تقسم العين بينهم بنسبة ما يملك كل

٢٧٧

٣٠ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - موظف - ارتباطه بالحكومة خاضع للقانون العام ولا يحكم بالقوانين واللوائح طبقاً لاعتبارات المصلحة العامة
- ٢ - قوانين الموظفين - حق الحكومة المطلق في أمر تعيين الموظفين وعزلهم - فصل الموظف - دون الاستعانة بمجلس التأديب - وللصلحة العامة وحدها حقها فيه .
- ٣ - قوانين المعاشات - النص فيها على حق فصل الموظف - قانون النظام القنصلي - النص فيه على أمر تعيين مأمور القنصلية وعزله - واختصاص وزير الخارجية به .
- ٤ - عزل إداري - دون العزل التأديبي - حق الحكومة فيه للملابسات متعلقة بالمصلحة العامة - تطبيقه على القنصل ومأمور القنصلية . بشأن التعيين والعزل - عدم الحد من حقها في العزل الإداري
- ٥ - قرار العزل - عمل إداري - ضرورة مراعاة الأوضاع الشككية - والمصلحة العامة فيه - عبء اثبات العكس - على الموظف المفضول

المبادئ القانونية

- ١ - ان ارتباط الموظف بالحكومة هو ارتباط يخضع للاصول المعروفة في القانون العام droit public والاحكام المقررة بالقوانين واللوائح الادارية على اعتبار أن الموظف لا يقوم في أداء عمله تحت حكم التعاقد العادي للأفراد . انما تحت حكم الاصول المقررة التي تلحظ فيها المصلحة العامة . وعلى اعتبار أن الحكومة هي المهيمنة على مصالح الكافة فهي تملك في ادارة دولة البلاد من السلطة بقدر ما تسيغه هذه المصلحة العامة . ولذا روعي في التشريعات الادارية أن يكون للمصلحة العامة الاعتبار الاول مع العناية بأمر الموظف في ذاته حتى لا يقع به ارهاق يعطل عليه عمله ويرفع عنه طمأنينته ويمس حقوقه المكتسبة في حدود النظام العام . ولذا سنت قوانين خاصة تقررت فيها

« ومن حيث ان شرح هاتين المادتين من قانون الشفعة على هذا النحو متفق تماماً مع أقوال أئمة الشريعة الاسلامية الغراء فيما قرروه من تقسيم العين بين المشتري الشفيع وبين الشفعاء الآخرين المماثلين له في الدرجة

« ومن حيث ان المستأنفة تدفع دعوى المستأنف عليهم بقولها بان الشفعة انما شرعت لدفع ضرر الشريك الحادث وهذا الضرر منتف لانها اشترت من أحد الشركاء فام يستحدث شريك جديد وانما نقص عدد الشركاء واحدا

« وحيث ان هذا الدفع مردود لأنه وان كانت الشفعة شرعت لعل دفع ضرر الشريك الحادث الا أنه لا يلزم في كل حال أن يتحقق هذا الضرر وليس للمحاكم ان تبحث في وجوده أو انتفائه مادام أن الشارع قد بين في المادة الاولى من قانون الشفعة من يثبت له هذا الحق وهو من قام به سبب من أسبابها وهي الشركة أو الجوار ثبت الضرر أو انتفى لان احكام القانون هي احكام عامة لا ينظر فيها الى الجزئيات

« ومن حيث انه مما تقدم يكون ما زعمته المستأنفة من احقيتها أن تختص بالصفقة التي اشترتها دون باقي الشفعاء غير صحيح ويجب بناء على ذلك أن تقسم بينها وبين المستأنف عليهم كل على قدر نصيبه في العين

(استئناف الاستئناف بنت طنطاوى وحضر عنها الاستاذ ابراهيم بك زكى ضد الشيخ محمد على وآخرين وحضر عن الاربعة الاول الاستاذ احمد رتدى رقم ٩٣٨ سنة ٤٧ ق . رئاسة قومية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين)

العامة (حكم الدوائر المجتمعة لمحكمة استئناف مصر الأهلية في أول مارس سنة ١٩٢٨)

٣ - ان حق احتفاظ الحكومة بفصل الموظف دون الالتجاء الى مجلس التأديب قد تأيد بقانون المعاشات رقم ٥ والصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ بالمادة ١٢ بالعبارة الثانية من الفقرة الاولى وبقانون المعاشات الاخير رقم ٣٧ والصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ بالمادة ٢٠ وقد اشير فيهما الى فصل الموظف بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس الوزراء وانه وان كان المستفاد ان الفصل لغير الوفر والغاء الوظيفة لا يكون الا بأمر ملكي أو بقرار من مجلس الوزراء لما في ذلك من ضمان بحث امر الفصل بحثا يضمن طمأنينة الموظف، الا أن هذه القاعدة العامة للنظام الاداري للموظفين يجب أن يراعى فيها نصوص القوانين التي جاءت بعد قانون معاشات سنة ١٩٠٩ ومنها قانون النظام القنصلي الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ الذي جعل بالمادة ٢ أمر تعيين مأمور القنصلية وعزله بقرار من وزير الخارجية دون الحاجة الى الالتجاء لمجلس الوزراء واستصدار قرار العزل منه (٤) ان العزل بالمرسوم الملكي للقنصل وبالقرار الوزاري لمأموري القناصل كنص المادة ٢ من القانون القنصلي دون الحاجة الى الالتجاء لمجلس التأديب المنوه عنه بالمادة ٢٨ وللعقوبات التي يصدرها بالمادة ٣٣ ودون الحاجة الى العقوبات التي قد يعاقب بها وزير الخارجية طبقا للمادة ٤٣ انما أريد به المصلحة العامة لما يحفز موظفي القنصليات من الاعتبار الخاصة والملاسات التي قد ترى الحكومة من

ضمانات معينة للموظف وكل ذلك على اعتبار أن المصلحة العامة هي الاعتبار الاول المرجو من التشريعات المختلفة مع المحافظة على حقوق الموظفين . وتسمى هذه القوانين بقوانين الموظفين أو قوانين حالات التوظيف والموظفين ٢ - يستفاد من التشريعات المصرية المختلفة من أول عهد التنظيم الاداري بها على قاعدة ثابتة من تاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يوم صدور الامر العالي بانشاء مجلس النظارة الحكومية تتولى أمر تعيين موظفيها وعزلهم بشروط وقيود معينة يراعى فيها الشارح المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للموظفين بما فيه حمايته أيضا لتلك المصلحة العامة ومن أجل ذلك صدر الامر العالي بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ بانشاء مجلس تأديب . وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال بانشاء محكمة لتأديب كبار الموظفين . واحتفظ بهذا الامر الاخير بأن للحكومة حق فصل الموظف دون الرجوع لمجلس التأديب (المادة ١٤) وتأيد الاحتفاظ بهذا الحق بالقانون الخاص بتأديب أعضاء النيابة (قانون ١١ يناير سنة ١٨٩٧ المادة ١٣) وبقانون تأديب القضاة الشرعين (قانون ١٨ ابريل سنة ١٩١٧ المادة ٨) وأصبح للحكومة بمقتضى ذلك كله الحق المطلق في فصل الموظف دون الاستعانة بمجلس التأديب كإجراءات مسوغا في فائدة المصلحة العامة ودون أن يذكر أسباب الفصل لما في عدم الافصاح بها خدمة للمصلحة العامة بحيث يجوز للموظف المفصول أن يقيم الدليل العكسي على أن سبب الفصل لغرض شخصي أريد به النيل منه بالذات لا للمصلحة

المصلحة العامة عدم الجهر بها من طريق المأخذة التأديبية ولهذا الاعتبار واتصاله بالمصلحة العامة رأى الشارع المصرى فى تشريعاته الادارية أن يحتفظ دائماً بالعزل المجرد وهو العزل الادارى دون العزل التأديبى وهو بالخيار ان شاء الاول أو شاء الثانى. وعند اختياره لاحدهما وجب على السلطة اتباع الاوضاع الشكلية التى يقرها الشارع بالذات ، ومادام الشارع قد احتفظ بحق العزل الادارى الذى قوامه المصلحة العامة لأسباب تقدرها الحكومة صاحبة الولاية العامة على الأفراد فلامعنى للحد من ذلك الحق المطلق العام المقرر للحكومة فى ضوء العقوبات التأديبية المقررة للوزير وعلى اعتبار أن العزل يدخل فى اختصاص مجلس التأديب دون غيره . وذلك لأن العزل غير التأديبى قد أقره الشارع على اعتبار أنه غير العزل التأديبى . وعلى اعتبار أن السلطة العامة تملك فى حالة العزل الادارى سلطة قوامها المصلحة العامة فهى تقدرها بما تملك من حق الولاية العامة ومن حق ادارة البلاد ادارة مناطها الصالح العام ولا يملك القضاء الخروج فى تفسيره عن المعنى الظاهر له ٥ - انه وان كان قرار العزل هو عمل ادارى لا بد فيه من مراعاة الاوضاع الشكلية والا اعتبر مشوباً يميز القضاء لصاحبه بتعويض طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الا أنه لا يجوز أن تقف صحة العمل الادارى عند الشروط الشكلية فحسب بل يجب أن تكون الروح التى أملت قد رجعت للمصلحة العامة. ومادامت الولاية العامة

هى للحكومة ومن المفروض أن اعمالها قد انصرفت حتماً للمصلحة العامة فيجب لذلك ان يسلم بأن العمل الادارى قد روعيت فيه المصلحة العامة وأن هذه المصلحة العامة مفروضة فيه وعلى من يدعى العكس أن يقيم الدليل والا أصبح العمل الادارى سليماً بحكم ما اقترضه فيه القانون (١)

المحكمة

« حيث ان مدار البحث فى هذه الدعوى هو قرار وزير الخارجية الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بعزل المستأنف من وظيفة مأمور قنصلية مصر بالقدس والتى كان يشغلها عند احالته على المعاش . وهل صدر هذا القرار فى حدود قانون ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلى والقوانين الادارية الأخرى المعمول بها أم لا » وحيث ان ارتباط الموظف بالحكومة هو ارتباط يخضع للأصول المعروفة فى القانون العام droit public وللأحكام المقررة بالقوانين واللوائح الادارية على اعتبار أن الموظف لا يقوم فى اداء عمله تحت حكم التعاقد العادى للأفراد . انما تحت حكم الأصول المقررة التى تلحظ فيها المصلحة العامة وعلى اعتبار ان الحكومة هى المهيمنة على مصالح الكافة فهى تملك فى ادارة دفعة البلاد من السلطة بقدر ما تسبغ هذه المصلحة العامة ولذا روعى فى التشريعات الادارية أن يكون

(١) راجع الاوامر العالية فى ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ بإنشاء مجلس تأديب و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ وفى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بإنشاء مجلس تأديب كبار الموظفين و ٢٣ مارس سنة ٩٠١ وقانون ١١ يناير سنة ١٨٩٧ الخاص بتأديب أعضاء النيابة وقانون ١٨ ابريل سنة ١٩١٧ الخاص بتأديب القضاة الشرعيين وقوانين المعاشات رفقة سنة ٩٠٩ و ٢٩ سنة ٩١٠ و ٣٧ سنة ١٩٢٩ وقانون ٥ أغسطس سنة ٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلى

المفصول أن يقيم الدليل العكسى على أن سبب الفصل لغرض شخصى أريد به النيل منه بالذات لا المصلحة العامة (حكم الدوائر المجتمعة لمحكمة استئناف مصر الاهلية فى أول مارس سنة ١٩٢٨) « وحيث ان حق احتفاظ الحكومة بفصل الموظف دون الالتجاء الى مجلس التأديب قد تأيد بقانون المعاشات رقم ٥ والصادر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ بالمادة ١٢ بالعبارة الثانية من الفقرة الأولى وبقانون المعاشات الاخير رقم ٣٧ والصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ بالمادة ٢٠ وقد اشير فيهما الى فصل الموظف بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكى أو بقرار خاص من مجلس الوزراء

« وحيث وان كان يستفاد حقيقة أن فصل الموظف لغير الوفر والغاء الوظيفة لا يكون الا بأمر ملكى أو بقرار من مجلس الوزراء لما فى صدور الأمر الملكى من الضمان للموظف ولما فى قرار مجلس الوزراء من ضمان بحث أمر الفصل بخنا يضمن للموظف طمأنينته الا أنه وان كان ذلك صحيحا على اعتباره القاعدة العامة للنظام الادارى للموظفين - فانه يجب ان تراعى نصوص القوانين الاخرى التى جاءت بعد قانون معاشات سنة ١٩٠٩ ومنها قانون النظام القنصلى الصادر فى ٥ أغسطس سنة ٩٢٥ الذى جعل بالمادة ٢ أمر تعيين مأمور القنصلية وعزله بقرار يصدر من وزير الخارجية دون الحاجة الى الالتجاء لمجلس الوزراء واستصدار قرار العزل منه « وحيث ان هذه المادة ٢ المذكورة إنما ارادت تقرير قاعدة عامة من حيث تعيين وعزل القناصل ومأمورى القنصليات فجعلت تعيين وعزل القناصل بأمر ملكى وتعيين وعزل مأمورى القنصليات بقرار وزارى وبذلك خرج القناصل ومأموروا القنصليات

للمصلحة العامة الاعتبار الأول مع العناية بأمر الموظف فى ذاته حتى لا يقع به ارهاق يعطل عليه عمله ويرفع عنه طمأنينته ويمس حقوقه المكتسبة فى حدود النظام العام ولذا سنت قوانين خاصة تقررت فيها ضمانات معينة للموظف وكل ذلك على اعتبار أن المصلحة العامة هى الاعتبار الأول المرجو من التشريعات المختلفة مع المحافظة على حقوق الموظفين وتسمى هذه القوانين بقوانين الموظفين أو قوانين حالات التوظيف والموظفين - Statut des fonctionnaires

« وحيث اذا ما علم ذلك فى ضوء القانون العام - droit public وأحكامه فانه يستفاد من التشريعات المصرية المختلفة من أول عهد التنظيم الادارى بها على قاعدة ثابتة من تاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يوم صدر الأمر العالى بإنشاء مجلس النظار ان الحكومة تتولى أمر تعيين موظفيها وعزلهم بشروط وقيود معينة يراعى فيها الشارح المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للموظفين بما فيه حمايته أيضاً لتلك المصلحة العامة . ومن أجل ذلك صدر الأمر العالى بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ بإنشاء مجلس تأديب وفى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال بإنشاء محكمة لتأديب كبار الموظفين . واحتفظ بهذا الأمر الأخير بأن الحكومة حق فصل الموظف دون الرجوع لمجلس التأديب (المادة ١٤) وتأيد الاحتفاظ بهذا الحق بالقانون الخاص بتأديب أعضاء النيابة (قانون ١١ يناير سنة ١٨٩٧ المادة ١٣) وبقانون تأديب القضاة الشرعيين (قانون ١٨ ابريل سنة ١٩١٧ المادة ٨) وأصبح للحكومة بمقتضى ذلك كله الحق المطلق فى فصل الموظف دون الاستعانة بمجلس التأديب كلما رأت مسوغاً فى فائدة المصلحة العامة ودون أن يذكر أسباب الفصل لما فى عدم الافصاح بها خدمة للمصلحة العامة بحيث يجوز للموظف

من حكم القوانين السابقة التي جعلت أمر العزل بمعرفة مجلس الوزراء عند عدم الاحالة على مجلس التأديب . وهذا الخروج عن القوانين واللوائح قد نصت عليه من طريق آخر المادة ٤ من القانون المذكور الخاص بالنظام القنصلي « وحيث وقد تقرر ان عزل القنصل يكون بأمر ملكي دون الحاجة الى قرار من مجلس الوزراء فليس هناك من معنى للترقية بين القنصل الذي يعزل بحكم المادة ٢ بمقتضى مرسوم ملكي وبين مأمور القنصلية الذي يعزل بحكم المادة ذاتها بمقتضى قرار من وزير الخارجية وما دام أن الشارع اباح العزل للحكومة بمرسوم للقنصل وقرار وزير الخارجية لمأمور القنصل فلا يجوز القول بصحة الشرط الاول الخاص بالقنصل وعدم صحة المعنى المستفاد من الشرط الثاني الخاص بمأمور القنصلية . بل يجب في طريق التفسير العاقل الصحيح وفي ضرورة الانسجام التشريعي أن ينصرف الحكم العام للمادة ٢ المذكورة على شرطها من حيث عدم شرط الالتجاء لمجلس الوزراء في الحالتين حالة القنصل وحالة مأمور القنصل على انه قد يجوز الالتجاء لمجلس الوزراء في الحالتين اذا ما أريد فقط تسوية المعاش أو المكافأة بطريقة خاصة دون المساس بأمر العزل مرسوماً كان أو قراراً وزارياً لان أمر تسوية المعاش بطريقة استثنائية أمر خاضع لسلطة مجلس الوزراء وحده » وحيث ان هذا العزل بالمرسوم الملكي للقنصل وبالقرار الوزاري لمأمور القنصل دون الحاجة الى الالتجاء لمجلس التأديب المنوه عنه بالمادة ٢٨ وللعقوبات التي يصدرها بالمادة ٣٣ ودون الحاجة الى العقوبات التي قد يعاقب بها وزير الخارجية طبقاً للمادة ٣٤ انما أريد به المصلحة العامة لما يحف موظفي القنصليات من الاعتبارات الخاصة

والملايسات التي قد ترى الحكومة من المصلحة العامة عدم الجهر بها من طريق المؤاخذة التأديبية ولهذا الاعتبار واتصاله بالمصلحة العامة رأى الشارع المصري في تشريعاته الادارية أن يحتفظ دائماً بالعزل المجرد وهو العزل الاداري دون العزل التأديبي . وهو بالخيار إن شاء الاول أو شاء الثاني وعند اختياره لا أحدهما وجب على السلطة اتباع الاوضاع الشكلية التي يقررها الشارع بالذات « وحيث وقد احتفظ الشارع بحق العزل الاداري وقوامه المصلحة العامة لا سبب تقدرها الحكومة صاحبة الولاية العامة على الافراد فلا معنى وقسئذ من الحد من ذلك الحق المطلق العام المقرر للحكومة في ضوء العقوبات التأديبية المقررة للوزير وعلى اعتبار ان العزل يدخل في اختصاص مجلس التأديب دون غيره . وذلك لان العزل غير التأديبي قد أقره الشارع على اعتبار أنه غير العزل التأديبي وعلى اعتبار أن السلطة العامة تملك في حالة العزل الاداري سلطة قوامها المصلحة العامة فهي تقدرها بما تملك من حق الولاية العامة ومن حق ادارة البلاد ادارة مناطها الصالح العام

« وحيث ان كلمة العزل بالمادة ٢ من قانون النظام القنصلي عبر فيها بالنسخة الفرنسية المصيرية بكلمة *licencier* وعبر الشارع نفسه عن كلمة العزل بنفس النسخة الفرنسية بالمادة ٣٣ و ٣٤ بكلمة *révocation* وتنصرف كلمة *licencier* الى معنى العزل المجرد عن الاعتبارات التأديبية وهي تدل في معناها الصحيح اللغوي الى معنى الاقصاء والتسريح . أما كلمة *révocation* فهي تعبر عن العزل المقضى به جزاء لا أمر تأديبي تلحظ فيه المؤاخذة التأديبية وقد جرى الشارع المصري في تشريعاته الادارية وفي سنه لقوانين التوظيف

أن ينصب المعنى العام على الاجزاء التي تدخل في حكمه . وعلى ذلك لا محل للقول كما يدعيه المستأنف بان قرار العزل بالنسبة للقنصل لا يكون الا تنفيذاً لحكم العزل من مجلس التأديب المنصوص عنه بالمادة ٢٨ اذ كيف يشترط ذلك بالنسبة لمأمور القنصلية ولا يشترط للقنصل بما أن الاثنين واران تحت حكم واحد في مادة واحدة أراد بها المشرع تقرير حكم خاص لهما خروجاً عن القاعدة المقررة بالقوانين السابقة

« وحيث عن الفتوى الثانية المقدمة من المستأنف التي مؤداها أنه بمقتضى المادة ٢ من قانون النظام القنصلي أصبح لوزير الخارجية سلطة مطلقة لأجلها pouvoir discretionnel

في فصل مأمور القنصل بحيث يصبح أمر التأديب وكأنه لا وجود له فلا يمكن للمحكمة الأخذ بها أيضاً لأن العزل الإداري نظام أقرته التشريعات الإدارية المصرية وإن كانت قد جعلت الأمر فيه منوطاً بمجلس الوزراء زيادة في ضمان الموظف إلا أنه لما جاء الشارع ووضع النظام القنصلي بقانون ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ فقد أراد لأسباب تشريعية لاحظ فيها اعتبارات هامة ترجع للظروف والملابسات التي تحيط عادة بالانظمة القنصلية المصرية خارج البلاد المصرية أراد أن يخرج أمر العزل عن قاعدة الرجوع لمجلس الوزراء وجعله يتقرر أما بأمر ملكي للقنصل أو بقرار من وزير الخارجية لمأمور القنصل وهذا التشريع الصريح من جانب الشارع المصري لا يملك القضاء فيه الخروج في تفسيره عن المعنى الظاهر له . وأما السلطة المطلقة التي يخشى ما فها سلطة الاصل فيها أن تكون موفورة على المصلحة العامة وقائمة على الصالح العام والاصل فيها أن يكون القرار الوزاري بالعزل عملاً إدارياً قوامه المصلحة العامة كما سلف ذكره

الحكوى وقوانين الموظفين الى التعبير بكلمة licencier وكلمة congédier عن العزل الإداري المجرد عن الاعتبارات التأديبية وكلما اراد نفس الشارع المصري معنى العزل الآخر وهو العزل التأديبي أفصح عن غرضه بكلمة révoquer (أنظر المادة ١١ و ١٨ من الأمر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ والمادة (٥) من الأمر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ والمادة ٣ من الأمر العالي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ والمادة ٢ من الأمر العالي الصادر في ١١ يناير سنة ١٨٩٧ والمادة الاولى من الأمر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ والمادة الاولى من القانون رقم ١٥ سنة ١٩١٣ . هذا عن العزل التأديبي . وأما عن العزل الإداري أنظر المادة ١٢ من الأمر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ والمادة ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ والمادة ١٢ من قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ والمادة ١٤ منه المعدلة بالقانون رقم ٢٩ سنة ١٩١٠) « وحيث وقد علم ذلك فإن الفتوى القانونية الاولى التي قدمها المستأنف من استاذ القانون العام بكلية الحقوق بباريس لا يمكن للمحكمة الأخذ بها لان المادة ٢ من قانون النظام القنصلي انما جاءت مؤيدة أولاً لمبدأ احتفاظ السلطة الادارية بحق العزل غير التأديبي ومعدلة ثانياً لمبدأ العزل بقرار مجلس الوزراء فجعلت أمر العزل غير التأديبي منوطاً بمرسوم ملكي للقنصل وقرار وزاري لمأمور القنصل . والمادة في هذه الحالة الأخيرة انما أتت بقاعدة تشريعية جديدة لا يمكن فصلها عن الشطر الاول منها والخاص بالقنصل إذ لا معنى للأخذ بصحة المعنى الظاهر من الشطر الاول وعدم الأخذ به بالنسبة للشطر الثاني ويقضى التفسير الصحيح وضرورة الانسجام التشريعي للقاعدة الواحدة

« وحيث لما تقدم يكون القرار الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بعزل المستأنف وإحالة على المعاش قرارا صحيحا في شكله ومطابقا للاوضاع القانونية المقررة بالقانون الفصل الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ »

« وحيث وإن كان قرار العزل هو عمل إداري لا بد فيه من مراعاة الاوضاع الشكلية والاعتبار مشوبا يميز القضاء لصاحبه بتعويض طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . الا انه لا يجوز ان تقف صحة العمل الإداري عند الشروط الشكلية فحسب بل يجب ان تكون الروح الذي املته قد رجعت للمصاحبة العامة . ومادامت الولاية العامة هي للحكومة ومن المفروض ان اعمالها قد انصرفت حتما للمصاحبة العامة فيجب لذلك ان يسلم بان العمل الإداري قد روعيت فيه المصاحبة العامة وان هذه المصاحبة العامة مفروضة فيه وعلى من يدعى العكس ان يقيم الدليل فاذا عجز أصبح العمل الإداري سايما بحكم ما افترضه فيه القانون ولما لم يأت المستأنف بأى قرينة أو أى دليل ما يعيب فيه على العمل الإداري الخاص بعزله فانه يتعين اذن اعتبار العمل الإداري المذكور عملا سليما لم تشبه شائبة ما

« وحيث عن الدفع بعدم الاختصاص الذى تدعيه الوزارة بمذكرتها والتي تقول عنه بجواز نظر المحكمة فيه لانه يتعلق بالنظام العام بالنسبة لعدم رفع استئناف منها بشأنه فانه دفع في غير محله لان العمل الإداري وقد طرح امام القضاء وتناول خصوم الدعوى وجه بحثه من ناحية الاوضاع الشكلية ومن ناحية الروح الذى املته . فانه بذلك يصبح عملا اداريا مطروحا يرمته امام القضاء لفحصه من جميع نواحيه في حدود

المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وهذا الفحص القانوني للعمل الإداري انما يدخل حتما في اختصاص القضاء بحكم القانون ذاته « وحيث انه بناء على هذه الاسباب وعلى اسباب الحكم المستأنف التى لم تكن مخالفة لما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف

(استئناف خا افندى برسوم وحضرته الاستاذ احمد رشدى ضد وزارة الخارجية المصرية رقم ٤٩٦ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعرزة محمد مصطفى باشا رئيس المحكمة وعبد الباقي زكى القشيري بك وعبد السلام نهى بك المستشارين)

٢٧٨

٦ يونيه سنة ١٩٣٢

- ١ - بناء - فى ملك الوقف بمعرفة الواقف . بمال الوقف أو بماله . واشهد بانموقف . اعتبارا موقفا . بماله وبلاشهاد يكون ملكا
- ٢ - واقف - بناؤه فى ملك الوقف بماله - له حق القرار . وحق التصرف .

المبادئ القانونية

(١) إذا بنى الواقف من مال الوقف أو بنى من ماله واشهد أنه للوقف يكون البناء وقفاً وأما إذا بنى من ماله ولم يشهد يكون البناء ملكا خاصاً به يتصرف فيه كيفما شاء

(٢) للواقف البانى فى ملك الوقف حق التصرف فيها كما له حق القرار ولا حق لجهة الوقف سواء فى خيار ابقاء المبنى ودفع قيمتها مستحقة الهدم أو ما زاد فى ثمن العقار الموقوف بسبب انشائها أو فى طلب إزالتها اذ هذا الحق يكون للوقف فى بعض الصور فى حالة ما إذا كان البانى غير الواقف

(المادتان ٢٠٧ و ٢٠٨ من قانون العدل والانصاف)

المحكمة

« حيث ان المستأنف رفع هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة قال في عريضتها ما ملخصه . أن السيدتين هانم وحيدة بنتى على أبو جبل وقتنا في ١٤ ابريل سنة ١٩١٤ أرض وبناء دكانين متجاورين بشارع الشيخ معروف بالقاهرة ثم بنتا فوقهما دورين وغرفة بالسطوح من مالهما الخاص وانه في ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ أشهدت على نفسها الست هانم أبو جبل بإنشاء وقفها وهو النصف في الدكانين المذكورين على المستأنف وأقامته ناظرا عليها ثم في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ باعت السيدتان المذكورتان الدورين العلويين وغرفة السطوح اليه بمقتضى عقد مصدق عليه منهما أمام رئيس قلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة ومسجل بالمحكمة المذكورة في ذلك اليوم وأنه بعد ذلك أقامت الست هانم بنتها زبيدة ناظرة على وقفها والست حميدة بنتها كابر ناظرة على وقفها وأخذ الجميع في منازعته وطلب الحكم بتثبيت ملكيته للدورين العلويين وغرفة السطوح ومنع منازعتهم لفيها وفي الدكان وتسليمها اليه مع المصاريف بالتضامن وتعيينه حارسا قضائيا على ما ذكر لحين الفصل في الموضوع »

« وحيث ان محكمة أول درجة بعد أن عينت المستأنف حارسا قضائيا على الاعيان المذكورة قضت في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣١ بنسب خير لمعاينة المباني المتنازع عليها (الدورين العلويين وغرفة السطوح) وتقدير قيمتها مستحقة الهدم وتقدير مازاد في ثمن العقار الموقوف بسبب إنشاء هذه المباني مقرر أن ليس للسيدتين هانم وحيدة حق إقامة هذا البناء وان لجهة الوقف الخيار في ابقاء المباني ودفع إحدى القيمتين المذكورتين أو طلب ازلتها . »

« وحيث ان المستأنف استأنف هذا الحكم وطلب

الغاءه والحكم في موضوع الدعوى بتثبيت ملكيته للمباني العلوية ومنع منازعة المستأنف عليهن لفيها وفي الدكان الموقوفة عليه وتسليمها اليه . »

« وحيث انه تبين في اثناء المرافعة في هذا الاستئناف ان الدعوى فيما يختص بالدكان الموقوفة لم ترفع من المستأنف بصفته ناظر الوقف بل بصفته الشخصية ولذلك تنازل عن هذا الطلب . بصفته الشخصية ولا يسمع المحكمة الاثبات هذا التنازل »

« وحيث ان المستأنف طلب كذلك الحكم بملكية السلم ومدخله . ولما كان هذا الطلب لم يذكر ابتداء في محكمة أول درجة فلا يمكن قبوله أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات وتكون الدعوى الآن قاصرة على النزاع في الدورين العلويين وغرفة السطوح

« وحيث انه فيما يختص بالدورين العلويين وغرفة السطوح المذكورة آتفا فانه لا نزاع في أنها ملك المستأنف بمقتضى عقد البيع الصادر من السيدتين هانم وحيدة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ومسجل في هذا التاريخ وانما النزاع فيما اذا كان لجهة الوقف الخيار في ابقائها ودفع ثمنها بالصورة المبينة آتفا أو طلب ازلتها

« وحيث ان المباني التي تقام على العين الموقوفة لا يخلو الحال عن واحد من ثلاثة - اما أن تكون مقامة من الواقف نفسه أو من ناظر الوقف أو من غيرهما ولكل حالة حكم ولا محل للتعرض هنا للاجالة الأولى وهي إقامة الواقف بناء في العين الموقوفة كما هي حالتنا في هذه الدعوى وهنا تقضى الشريعة الاسلامية الغراء بان الواقف اذا بنى من مال الوقف أو بنى من ماله وأشهد أنه للوقف يكون البناء وقفا وأما اذا بنى من ماله ولم يشهد يكون البناء ملكا خاصا به يتصرف فيه كما يشاء (راجع المادة ٢٠٧ من كتاب العدل والانصاف)

«وحيث أنه ثابت من عقد البيع المقدم من المستأنف وباقي المستندات أن المباني المقامة على الدكانين هي بمال الواقعتين وأنها ملك خاص لهما ولذا يكون لهما حق القرار كما أن لملكيتها حق التصرف فيها ولا حق لجهة الوقف في الاختيار المنوّه عنه في الحكم المستأنف إذ أن ذلك الحق يكون للوقف في بعض الصور في حالة ما إذا كان الباني هو غير الواقف كما هو ظاهر في المادة ٢٠٨ من كتاب العدل والانصاف» وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف

في غير محله ويتعين الغاؤه

«وحيث إن المستأنف طلب الحكم في موضوع الدعوى وتري المحكمة أن الموضوع صالح للحكم لما ثبت من أن المستأنف أصبح مالكا للمباني المذكورة بمقتضى عقد البيع السالف الذكر الذي استوفى شرائطه القانونية ويتعين الحكم له بطلبائه عملاً بالمادة ٣٧ من قانون المرافعات

(استئناف الحاج سلامة حساين المكاول وحضر عنه الاستاذ عبدالمقصود بترولى ضد السيد هانم موسى على أبو جيل وآخرين وحضر عن الأولى والثانية الاستاذ مصطفى القليوبي رقم ٣٧٣ سنة ٤٩ ق - بالهيئة السابقة عدأ حضرة محمد كامل الرشيدى بك المستشار)

٢٧٩

٧ يونيه سنة ١٩٣٢

- ١ - ملكية دعوى ريع أو أيجار وجوب اثبات المدعى للكتبة أولا .
- ٢ - قوة الشيء المحكوم به . الفصل في الاسباب في نزاع لازم للفصل في النزاع الاصلى . يحوز قوة الشيء المحكوم به .
- ٣ - اقرار . وجوب صدوره في نفس القضية التي يراد تمسك به فيها .
- ٤ - دعوى الارث . لا تثبت أكثر من اثبات حق الارث ومقدار النصيب الشرعى . لا تثبت ملكا . وجوب رفع دعوى الملك أمام الجهة القضائية المختصة
- ٥ - ملكية . اثبات . مكلفات . ليست حجة في ثبوت الملك .

المبادئ القانونية

- ١ - بما لا نزاع فيه أن الريع هو ثمرة الملك يتقاضاه

المالك من وازع اليد على ملكه المتفجع به ولذا يتعين على طالب الريع عن عقار أن يثبت أنه المالك حتى يكون له الحق في اقتضاء الريع ٢ - من المقرر علما وعملا أنه إذا كان نص الحكم نتيجة لازمة للفصل في نزاع آخرين طرفي الخصوم وحصل ذلك في الاسباب فان هذه الاسباب تحوز قوة الشيء المحكوم فيه وبالنسبة لذلك النزاع الآخر

٣ - ان الاقرار القانوني الذي هو عبارة عن اعتراف خصم لخصمه بالحق الذي يدعيه لا يعتبر اعترافا الا إذا أدلى به في القضية التي صدر فيها الاعتراف المذكور - ولا يعتبر الاقرار الصادر في قضية اعترافا في قضية أخرى، وعلى هذا الاساس قضى بأن اقرار خصم في قضية وضع اليد لا يصح اتسك به في قضية الملك .

٤ - ان دعوى الارث دعوى موضوعها شرعا اثبات حق كل وارث من التركة ومقدار نصيبه الشرعى فيها ولا يتعدى الى أكثر من ذلك فلا يكتسب المحكوم له شرعا بالارث حق تملك المال الذي قضى بنصيبه فيه بمجرد وجود هذا الحكم في يده بل لا بد له من الالتجاء الى جهة القضاء الاهلى أو المختلط لأخذ حكم ملازم لمن في يده التركة بتسليم النصيب المقضى به من جهة القضاء الشرعى . أما عدم صلاحية الحكم الشرعى للتنفيذ على الاعيان فسيبه ان هذا الحكم لم يكن قضاء بالمال بل بالميراث وتعيين النصيب الشرعى فيه فكأنه وسيلة يستعملها صاحب الشأن في المطالبة بأعيان التركة بواسطة القضاء النظامى وهو ما عليه العمل

٥ - ان المكلفات لا يمكن أن تعتبر دليلا على ملكية دافع المال وإنما يصح أن تكون قرينة فقط تقدرها محكمة النزاع في الملك .
(مادة ٥٤ مدني)

المحكمة

« من حيث ان الدعوى تلخص في أن المرحومة الست اعلا نور هانم البيضاء اشترت في ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٥ قطعة أرض بمنيل الروضة واقامت عليها منزلا مكونا من دور واحد وفي ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ أوقفت كامل قطعة الأرض المذكورة وما عليها من بناء المنزل المشتعل على دور أرضي لم تكمل عمارته على نفسها وعلى زوجها حضرة ابراهيم بك الهلباوى سوية بينهما ينتفعان به بسائر وجوه انتفاعات الوقف الشرعية وجعلت النظر في ذلك لزوجها مدة حياته وفي اثناء ذلك بنى دوران فوق الدور الارضى وفتحت شبايك ومطلات وأقيمت بلكونات في الادوار الثلاثة مظلة على أرض فضاء غربي المنزل المذكور تابعة لوقف المنىكى فقدم الهلباوى طلبا لديوان الاوقاف الملكية في ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٦ (أى بعد صدور حجة الايقاف باربعة اشهر ونصف) نصه : اتشرف بان اعرض لسعادتكم عن حرمان الست اعلا نور هلباوى رغبتها في استبدال قطعة الأرض المجاورة للمنزل ملكها بالمنيل من وقف احمد باشا المنىكى وحرمة الداخل في نظارة سعادتكم وهذه القطعة تحد من الشرق بمنزل حرمانا سالفه الذكر بطول خمسين مترا : مبحر مقبل وبعرض ثلاثين مترا مغرب مشرق عبارة عن الف وخمسمائة متر مربعا فالتمس صدور أمركم بما ينتهاو تقدير الثمن اللائق والتصريح باعطائها... » ولكن الأوقاف الملكية رفضت الموافقة على هذا الطلب ورفعت الدعوى في أول سبتمبر سنة

١٩٢٦ امام محكمة السيدة زينب الجزئية على الست اعلا نور هانم بصفتها مالكة تقول فيها ان الست المذكورة اقامت منزلا بمنيل الروضة مجاور للجهة الغربية للقطعة نمرة ٥ بحوض الالفى نمرة ١ التابعة لوقف المنىكى المشمول بنظر ديوان الاوقاف الملكية وما زال المنزل تحت الانعام وقد فتحت في هذه الواجهة من منزلها شبايك وبلكونات في الثلاثة ادوار من المنزل تطل على أرض الوقف بغير ان تترك المسافة القانونية مخالفة بذلك المادة ٣٩ من القانون المدنى وطلبت الحكم بسد جميع الشبايك والبلكونات المفتوحة في الواجهة الغربية من المنزل المذكور المطلقة على أرض الوقف في بحر اسبوع من تاريخ النطق بالحكم وقد استمرت هذه الدعوى منظورة امام محكمة السيدة زينب ثم امام محكمة مصر (بهيئة استئنافية) بين الاوقاف الخاصة الملكية وبين الست اعلا نور هانم بصفتها مالكة للمنزل

وفي اثناء نظر الدعوى استئنافية توفيت الست اعلا نور في ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ فأوقفت الدعوى في ٢١ منه وفي ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٩ قدم سعادة ناظر الخاصة الملكية طلبا للمحكمة الشرعية لاثبات وفاة الست اعلا نور هانم وانحصار ارثها في وارثها حضرة صاحب الجلالة الملك وزوجها ابراهيم بك الهلباوى

وفي ١٣ ابريل سنة ١٩٢٩ عجلت الاوقاف الملكية الدعوى المنظورة : امام محكمة مصر في وجه ابراهيم بك الهلباوى بصفتها ناظرا على وقف المرحومة الست اعلا نور بالنسبة للدور الاول الموقوف قائلة : انه تبين من الاطلاع على حجة الوقف الصادر من محكمة مصر الشرعية بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩٢٩ : أن الست اعلا نور هانم

بك الهلباوى بسدها في ثلاثة اشهر من تاريخ اعلانه بالحكم وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ أُنذرت الخاصة الملكية ابراهيم بك الهلباوى بانذار تدعوه فيه الى دفع مبلغ ١٨٤ جنيها مصريا قيمة ما يخصها في ربيع الدورين الثاني والثالث السالفي الذكر على اعتبار أنها تركه عن المورثة وذلك لغاية يناير سنة ١٩٣١ - ولما لم يدفع رفعت الخاصة الملكية الدعوى الحالية على المستأنف بأعلان تاريخه ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ تطالبه فيها بنصيبها وقدره النصف في ربيع الدورين الثاني والثالث السالفي الذكر لغاية مارس سنة ١٩٣١ - وقدمت كشفا بتحديد الارض وما عليها من البناء وجاء به أن مساحة الارض ٩٥ س و ١٣٢٢ مترا ومساحة المباني هي ٩٣ س و ٤٩١ مترا . نظرت الدعوى فدفع المستأنف بأن مازاد على المائتي متر وأربعة الواردة بحجة الايقاف ملك خاص له وان الدورين الثاني والثالث فانها وقف لأنه بصفته ناظر اعلی الوقف شيدها من ماله الخاص ليكونا ملحقين بالوقف وطلب ايقاف النظر في دعوى الربيع حتى يفصل في دعوى الملك وفي تبعية الدورين المذكورين للوقف ومحكمة مصر الابتدائية حكمت بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٢ أولا بأيقاف السير في الدعوى فيما خالف الدورين الثاني والثالث القائمين فوق الدور الارضي الموقوف القائم على مساحة قدرها ٢٠٤ مترا مبينة الحدود بحجة الوقف وذلك الى أن يفصل في الملكية عنها . وثانيا عن الدورين الثاني والثالث القائمين فوق الدور الأول الموقوف فقد قضت بنسب خبير لتطبيق حجة الوقف على العين المتنازع عليها لمعرفة مساحة الدورين المذكورين القائمين فوق الدور الموقوف وتقدير ريعهما السنوي

اوقفت الارض القائم عليها بناء المنزل وما عليها من بناء الدور الارضي وجعلت لزوجها النظر والاستحقاق بعد وفاتها وان الدورين العلويين تركه تورث عنها » وانه نظرا لوجود نزاع في وراثه المتوفاة لم يفصل فيه نهائيا للآن فالمستأنف عليه (أي ديوان الاوقاف الملكية) يعجل الدعوى بالنسبة للدور الاول الموقوف فقط والمشمول بنظارة حضرة ابراهيم بك الهلباوى وطلب الحكم بسد الفتحات الموجودة في الدور الاول في ظرف اسبوع وابقاء الفصل في الاستئناف بالنسبة للدورين العلويين حتى يفصل في دعوى الوراثة من الجهة المختصة . وفي ١٣ مايو سنة ١٩٢٩ قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما يختص بالدور الأول من المنزل موضوع النزاع مع استعزاز ايقاف الدعوى بالنسبة للدورين الثاني والثالث حتى تعلن ورثة الست اعلان نور وفي ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٩ حكمت محكمة مصر الشرعية بثبوت وفاة الست اعلان نور هانم البيضاء معتوقة المغفور له اسماعيل باشا خديوى مصر السابق والمحاصر أرثها في عاصمها السبي حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول وفي زوجها حضرة ابراهيم بك الهلباوى وان كلا منهما يستحق في تركه المتوفاة النصف وفي ٩ ابريل سنة ١٩٣٠ عجل ديوان الاوقاف الملكية الدعوى الموقوفة بالنسبة للدورين الباقيين ضد ابراهيم بك الهلباوى بصفته وارثا لزوجته ولم يدخل فيها الخاصة الملكية - وطلب الحكم برفض الاستئناف المرفوع من المورثة فيما يختص بسد المجلات والفتحات والبلكونات الموجودة بالدور الثاني والثالث فقضى في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٣٠ بتأييد الحكم المستأنف وسد الفتحات والمجلات والبلكونات الموجودة بالدورين الثاني والثالث وبأن يقوم ابراهيم

فاستأنف إبراهيم بك الهلباوى الشق الثانى من الحكم طالبا الغاءه ورفض الدعوى واحتياطيا إيقاف السير فى الدعوى حتى يفصل فى الملكية المتنازع عليها بخصوص الدورين المذكورين « ومن حيث ان الخاصة الملكية طلبت الحكم لها بنصيبها فى ريع الدورين الثانى والثالث المشيدين على الدور الارضى وقف المرحومة الست اعلانا هائم البيضاء على اعتبار أنها تركه تورث عنها وقد انكر الهلباوى بك ملكية المورثة لهذين الدورين وقال أن النتيجة الطبيعية التى تقرب على قيام نزاع خاص بالملك أثناء السير فى دعوى ريع أو إيجار هى إيقاف الفصل فى دعوى الريع أو الإيجار حتى يقضى بالملكية من الجهة المختصة لأن طالب الريع مكلف بادىء بدء بإثبات ملكيته لما يطالب ريعه وقد ردت الخاصة على هذا الدفع بأنها تملك النصف فى الدورين المذكورين بطريق الميراث وان نزاع الهلباوى بك غير جدى لأن ملكية الخاصة الملكية ثابتة بثبوت لا ريب فيه من اعترافات نفس الهلباوى بك ومورثته بها ومن الحكم الشرعى الصادر فى دعوى الارث « ومن حيث انه مما لا نزاع فيه أن الريع هو ثمرة الملك يتقاضاه المالك من واضح اليد على ملكه المنتفع به ولذا يتعين على طالب الريع عن عقار ان يثبت انه المالك له وعلى هذه القاعدة تكون الخاصة الملكية مكلفة بأثبات أنها المالك لما تدعى انه ملكها حتى يكون لها الحق فى اقتضاء الريع .

« ومن حيث إن الخاصة الملكية تستند فى اثبات دعواها للملكيتها للعين المتنازع بشأن ريعها على اعترافات صادرة من المستأنف ومن مورثته وعلى الحكم الشرعى الصادر فى دعوى الأثر وعلى كشف التكليف

« ومن حيث أنه يتعين فحص هذه الأدلة ليتبين ما إذا كانت كافية للحكم بالملكية لو كانت دعوى الملك هى المطروحة حتى إذا ما وجدت بها المحكمة كافية حكمت للمستأنف عليها بطلباتها والا أوقفت الفصل فى هذه الطلبات الى أن يقضى فى الملكية بدعوى على حداثها وذلك لأن الحكم بالريع قبل البت فى الملكية يحوز قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للملك ويصبح الحكم بالريع حجة بالملكية أيضا وذلك لأنه من المقرر علما وعملا انه اذا كان نص الحكم نتيجة لازمة للفصل فى نزاع آخر بين طرفى الخصوم وحصل ذلك فى الأسباب فأن هذه الأسباب تحوز قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة لذلك النزاع الآخر « ومن حيث ان الاقرارات المنسوب صدورها من المستأنف ومورثته من قبل التى تستند عليها الخاصة الملكية لأثبات ملكيتها هى -أولا - الطلب المقدم من المستأنف للأوقاف الملكية فى ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٦ الذى قدمه بالنيابة عن المرحومة زوجته ويطلب فيه شراء قطعة أرض من أوقاف المنيكلى مجاورة لمنزل زوجته بطريق الاستبدال وهذا الطلب لا يمكن اعتبار ماورد فيه اعترافات من المستأنف بان منزل زوجته ملك فى حين أن المنزل المذكور قد كانت أوقفته الزوجة قبل ذلك بأربعة اشهر ونصف والقول من المستأنف بان القطعة المطلوب شراؤها بطريق الاستبدال تحمى من الشرق بمنزل حرمه « لا يعبر عن حقيقة الواقع فلا ينقله من وقف الى ملك « أما اذا قيل بان هذا التعبير يقصد به الدوران العلويان فقط فيكون ذلك بعيدا عن الصواب ولا يقره المنطق الصحيح -ثانيا - سكوت المستأنف وزوجته من قبل عن الأداة بالوقف أثناء نظر دعوى منع التعرض التى رفعت على المورثة بصفتها

مالكة واستمر التقاضي بينها وبين الاوقاف الملكية بهذه الصفة حتى توفيت وعجلت الدعوى في وجه زوجها (المستأنف) بصفته وارثا

« ومن حيث انه يجب ان يلاحظ ان دعوى منع التعرض لا تأثير لها البتة على دعوى الملك لأنها ترفع على ذى اليد مهما كانت صفته وليس من الضروري ان ترفع على المالك ، ونفس الاوقاف الملكية بصفتها ناظرة على وقف المنى على مع قولها بان الخاصة الملكية لها نصف الدورين لم تدخلها في الدعوى امام المحكمة الاستئنافية بل اقتصر في طلب التعجيل على ادخال المستأنف فقط لأنه هو الواضع اليد والا لا دخلتها في الدعوى حتما . فسكوت المالك على الصفة التي يصفه بها رافع دعوى منع التعرض لا تأثير له على الملكية مطلقا بل والحكم نفسه الذي يصدر في دعوى وضع اليد لا تأثير له على الملك

« ومن حيث انه مع ذلك لو تمشت المحكمة مع المستأنف عليها وجارتها من قبيل التسليم الجدلي في اعتبار ان الاقرارات والاقتوال التي صدرت من المستأنف ومورثته من قبل اعترافات بملكية الخاصة لما تدعيه فان هذه الاعترافات لا تراها المحكمة كافية قانونا لأنها لم تصدر امام هذه المحكمة وذلك لأنه من المقرر علما وعملا أن الاقرار القانوني الذي هو عبارة عن اعتراف خصم بخصمه بالحق الذي يدعيه لا يعتبر اعترافا إلا اذا أدلى به في القضية التي صدر فيها الاعتراف المذكور ولا يعتبر الاقرار الصادر في قضية اعتراف في قضية أخرى وعلى هذا الاساس قضى بان اقرار خصم في قضية وضع اليد لا يصبح التمسك به في قضية الملك (دالوز-التزامات جزء ٢ ص ٤٦١ ن ٢١٠٠) فضلا عن أنها اقوال غير صريحة ولا يمكن للمطلع عليها أن يقطع بان المستأنف أراد

بها ان يملك المستأنف عليها الدورين موضوع النزاع ويحكم على نفسه بتجريدها من ملكيتها « ومن حيث ان الدليل الثاني الذي تقدمت به المستأنف عليها لاثبات ملكيتها للعين المتنازع على ريعها هو الحكم الشرعي الصادر في دعوى الارث « ومن حيث انه بالرغم من ان الحكم المذكور يتضح أنه عند نظر الدعوى دفع المستأنف بفقدان أحد الاركان الشرعية التي تسوغ نظر دعوى الارث وذلك لعدم وجود مال للمتوفاة وهو أحد الاركان الثلاثة لسماع دعوى الارث وذلك لان العين الواردة بحجة الوقف ليست ملكا وإنما هي وقف وبصفته ناظرا عليه أنشأ من ماله الخاص دورين فوق الدور الارضي ليكونا وقفا فانكرت الخاصة دعوى الوقف والمحكمة الشرعية أمام هذا الانكار وأمام عدم وجود كتاب وقف خاص بالدورين الثاني والثالث مستوف لشرائطه الشرعية قضت بمنع سماع دعوى الوقف وبعد ذلك سارت في نظر موضوع دعوى الارث وحكمت باثبات وفاة الست اغلا نور هانم البيضاء والمحصر ارثها في وارثها

« ومن حيث ان هذا الحكم بالنسبة للدورين موضوع النزاع لم يخرج عن كونه حكما يمنع سماع دعوى الوقف عنهما أو بعبارة أخرى أنه لم يتعرض لهما لا بأتهما وقف ولا بأتهما ملك وقد يصبح فرضا أن ترفع بعد ذلك دعوى الوقف ولا يحصل انكارها فتقضي المحكمة بتبعيتهما للوقف وقد لا يكونان وقفا ولكن لمن تثبت ملكيتهما « ومن حيث ان الحكم الشرعي لم يفصل في هذه النقطة بل فصل في دعوى الارث وهي دعوى موضوعها شرعا اثبات حق كل وارث من التركة ومقدار نصيبه الشرعي فيها ولا يتعدى الى أكثر من ذلك فلا يكسب المحكوم له شرعا

المبدأ القانوني

إذا التزم المحيل بالدين المحال في حالة عدم
امكان المحالين الحصول على الدين من المدين
فلا يسأل المحيل الا بعد تجريد المدين من
أمواله وثبوت اعساره

(مادة ٣٥٢ مدني)

المحكمة

« حيث ان النزاع القائم بين الخصوم ينحصر
في مسئولية المستأنف عليه باعتباره محيلا
المستأنفين على عبد العزيز سليم بك بدين مقداره
٣٨٣ جنيهًا و ٧٠ مليًا واشترط في الحوالة انه عند عدم
امكان المحالين الحصول على هذا المبلغ من المدين
بالطرق الودية أو القانونية يكون المحيل ملزمًا
بدفعه مع فوائد ٩ ٪ »

« وحيث ان الخصوم أثاروا البحث في هذه
المسئولية أمام محكمة أول درجة وقد ذهبت
فيها المذهب الصحيح من أن المحيل لا يسأل في
مثل هذه الحالة المطروحة للمحكمة الا بعد تجريد
المدين من أمواله وثبوت اعساره وهذه
المحكمة تأخذ بأسباب حكمها (١) »

« وحيث انه لم يثبت في هذه الدعوى ان
المدين لا يملك الا المنقولات التي حجز عاها ولم
يحصل من نتيجة الحجز على شيء من دينه وانه
لا نزاع بين الخصوم في أن المدين له أطيان تزرع
فللدائن الرجوع واعادة التنفيذ على محصولات
الارض بعد الحجز الذي توقع وفشل فيه فضلا
عن ان المدين له عقارات لم يستطع انكار ملكيته
لها المستأنفان »

« وحيث ان المحال لم يستوف سعيه قانونا الى
آخر مدى مع المدين لحصوله على دينه فحقه
باق مادام للمدين مال . وحيث ان تكون هذه

بالارث حق تملك المال الذي قضى بنصيبه فيه
بمجرد وجود هذا الحكم في يده بل لا بدله من
الالتجاء الى جهة القضاء الاهلي (أو المختلط)
لاخذ حكم ملزم لمن في يده التركة بتسليم النصيب
المقضى به من جهة القضاء الشرعي . أما عدم
صلاحية الحكم الشرعي للتنفيذ على الاعيان
فسببه ان هذا الحكم لم يكن قضاء بالمال بل
بالميراث وتعيين النصيب الشرعي فيه فكأنه
وسيلة يستعملها صاحب الشأن في المطالبة بأعيان
التركة بواسطة القضاء النظامي ، وهو ما عليه
العمل (شرح لأئحة الاجراءات الشرعية لحضرتي
قحه بك وعبد الفتاح السيد بك ص ١١٨)
وكذلك لا يمكن اعتبار ذلك الحكم أنه قضى
بالملكية لطرفي الخصوم أو لاحدهما

« ومن حيث انه فيما يختص بالدليل الثالث
وهو المكلفات فان القضاء لم يعتبرها دليلا على
ملكية دافع المال وانما يصح أن تكون قرينة
فقط تقدرها محكمة النزاع في الملك »

« ومن حيث انه مما تقدم يكون نزاع المستأنف
في ملكية المستأنف عليها لما تطالب بريعه فيه
نزاعا جديا اذ لم يقدم طالب الريع دليلا لاثبات
ملكته وبذلك يتعين قانونا وعدلا القضاء
بأيقاف نظر الدعوى الى أن يفصل من الجهة
المختصة في دعوى الملك وهذا يستدعي الغاء
الحكم المستأنف »

(استئناف حضرة صاحب العزة ابراهيم بك الملباوي وحضر
عنه الاستاذ محمد صبري أبو علم ضد الخاصة الملكية رقم ٦٥٠
سنة ١٩٤٩ - وثلاث عشرة حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندي
بك ومصطفى حنفي بك وأحمد مختار بك مستشارين)

٢٨٠

٨ يونيه سنة ١٩٣٢

مسئولية - محيل - تعهد سداد الدين المحال في حالة اعسار المدين .

عدم التزامه الا بعد تجريد المدين وثبوت اعساره

(١) يراجع الحكم الابتدائي المنشور بهذا العدد رقم ٢٨٨

الدعوى رفعت قبل أوّانها

(استئناف الخواجه يوسف بها بصفته وحضر عنه الاستاذ مشيل أحوش ضد عجمي بك السيد وحضر عنه الاستاذ مغازي البرقوقي رقم ٣٠٨ سنة ٤٩ ق رئاسة وعضوية حضرات حسن نيه المصري بك وأحمد نظيف بك ومحمد توفيق حقي بك مستشارين)

٢٨١

٩ يونيه سنة ١٩٣٢

بيع . اعلان مزاد من المجلس الحسبي . دون تحديد ثمن .
قبول للشراء . المدول عن الايجاب قبل موافقة المجلس . - جوازه .

المبدأ القانوني

أعلن المجلس الحسبي عن بيع أطيان بالمزاد دون أن يحدد ثمنًا أساسيًا فرسا المزاد على أحد الأشخاص ثم قدم بعد ذلك طلبا للمجلس الحسبي سحب فيه عطاءه وتنازل عن الشراء فقرر المجلس استبعاد هذا الطلب واعتماد قائمة المزاد

ومحكمة الاستئناف قضت بأن البيع على هذه الصورة لم ينعقد لأن مجرد عرض الأرض للبيع بالمزاد بدون تحديد ثمن لا يعتبر إيجابا حتى يمكن القول بأن العقد تم بقبول الشراء بثمن معين إذ أن المجلس كان له بعد عرض هذا الثمن أن يقبله أو يرفضه . فسحب الايجاب قبل قبول المجلس يمنع المجلس الحسبي من القبول بعد ذلك (مادة ٢٣٦ مدني)

المحكمة

« حيث انه لا نزاع في ان المستأنف بعد أن رسا عليه المزاد في ١٠ مايو سنة ١٩٢٩ قلم للمجلس الحسبي طلبا سحب فيه عطاءه وتنازل عن الشراء للأسباب التي بينها ولكن المجلس قرر استبعاد هذا الطلب واعتماد قائمة المزاد .

« وحيث ان المحكمة ترى أن البيع على هذه الصورة لم ينعقد لأن مجرد عرض الأرض للبيع بالمزاد بدون تحديد ثمن لا يعتبر إيجابا حتى

يمكن القول بأن العقد تم بقبول المستأنف الشراء بثمن معين فإن المجلس كان له بعد عرض هذا الثمن أن يقبله أو يرفضه . ولذلك يكون الايجاب على هذه الصورة واقعا من جانب المستأنف . وبما أنه سحبه قبل قبول المجلس فلا محل لهذا القبول . اما اذا كان ترتب على سحب هذا الايجاب ضرر للمستأنف عليها كما تقول فهي وشأنها في مطالبتها بتعويض هذا الضرر ولكن ليس لها مطالبتها بتنفيذ عقد لم ينعقد . ولذلك يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها بصفتها المذكورة والزامها بمصاريف الدرجتين .

(استئناف الخواجه كامل لطيف وحضر عنه الاستاذ نجيب قريه ضد السيدة عصمت فهي بصفتها وحضر عنها الاستاذ احمد رشدي رقم ٤٧٣ سنة ٤٩ ق . - رئاسة وعضوية حضرات محمود غالب بك وحسن رفعت بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين)

٢٨٢

١٦ يونيه سنة ١٩٣٢

تعرض قانوني - مزاحمة شخص للمشتري له حق على المبيع . او ترتب له من البائع بعد البيع . ضماؤه

المبدأ القانوني

ان التعرض القانوني الذي يلزم البائع بالضمان هو ما كان ناشئا عن مزاحمة شخص للمشتري يكون له على المبيع حق ثابت قبل البيع كان المشتري يجمله . أو يكون قد ترتب له حق من البائع بعد البيع (مادة ٣٠٠ مدني)

المحكمة

« نظرا إلى أن الحكم المستأنف قضى بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا الى المدعى من تركة مورثهم محمد أفندي سليمان مبلغ ٣٠٣ جنيتها و ٢٥٠ مليا مصريا وهو باقي الثمن مع فوائد هذا المبلغ بواقع ٩٪ سنويا من تاريخ هذا الحكم

« ونظرا إلى أنه يجب إذن أن يكون البحث في هذا الاستئناف قاصرا على مقدار الثمن الباقي واستحقاق الفوائد والتعويض .

« ونظرا إلى أنه ثابت في عقد البيع المؤرخ ٥ مايو سنة ١٩٢٤ أن الباقي من الثمن هو مبلغ ٣١٢٠٠ قرش اشترط دفعه على ثلاثة أقساط . وقد تبين من اطلاع المحكمة على تقرير الخبير المقدم في القضية نمرة ٢٩٨٢ سنة ١٩٢٤ فيوم المضمومة أوراقها لملف هذه الدعوى والتي كان المستأنف خصا فيها تبين أن الأرض المبيعة للمستأنف عليهم بها عجز قدره ٧ متر و ٩٦ سنتي فيجب أن يخصم ثمنه بواقع ١١٠ قرش ثمن المتر كما هو وارد في عقد البيع وبذلك يكون الباقي من الثمن هو مبلغ ٣٠٣ جنيتها و ٢٥٠ مايا الذي قضى به الحكم المستأنف .

« ونظرا إلى أن المستأنف يطلب الحكم له بالفوائد من تاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ وهو تاريخ استحقاق القسط الاول من باقي الثمن ولاحق له في هذا الطلب لأن الفوائد عبارة عن تعويض مقدر بمقتضى القانون عند عدم الوفاء بمبلغ من النقود والتعويض لا يستحق الا اذا كان عدم الوفاء منسوبا لتقصير المتعهد وفي هذه الدعوى لا تقصير من مورث المستأنف عليهم لأنه ثابت من الدعوى نمرة ٢٩٨٣ سنة ١٩٢٤ فيوم والدعوى نمرة ٢٩٥ سنة ١٩٢٧ استئناف بنى سوييف المضمومة أوراقها حصول تعرض لمورثهم من ورثة ميخائيل حنا عبود في جزء من الأرض المبيعة وقد حكم لمصلحة المتعرض في وجه المستأنف ابتداء لئلا ألغى الحكم من محكمة الاستئناف فقد كان مورث المستأنف عليهم من حقه لما امتنع عن دفع باقي الثمن لحصول ذلك التعرض طبقا للمادة ٣٣١ مدني التي تنص على

لغاة السداد والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ وشملت الحكم بالتنفيذ المعجل وبغير كفالة ثانيا . الزام المدعى بأن يدفع إلى المدعى عليهم تعويضا قدره مائة جنيه مصرى والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ وألزم المدعى عليهم بباقي مصاريف الدعوى الفرعية . ثالثا رفض ما عدا ذلك من الطلبات وألزم المدعى بالمصاريف المناسبة لما لم يقض به في الدعوى الاصلية

« ونظرا إلى أن الامير جورج لطف الله رفع استئنافا عن ذلك الحكم وطلب أن يحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع من باب أصلي اعتبار عقد البيع المحرر بين المستأنف بصفته وبين مورث المستأنف عليهم بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢٤ عن قطعة الأرض البالغ قدرها ٧٢٤ مترا و ٩٣ سنتي المبين حدودها باعلان الدعوى مفسوخا وتسليم الأرض للمستأنف بصفته ومن باب الاحتياط الكلي الزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا للمستأنف بصفته المذكورة مبلغ ٤٢٩ جنيتها قيمة باقي الثمن وفوائده المستحقة لغاية يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ مع الفوائد التي تستحق من يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٩ لغاية تمام السداد وبواقع المائة تسعة في السنة وفي كلا الحالتين الزامهم بالمصاريف عن أول وثاني درجة وأتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المؤقت وبدون كفالة . وفي الدعوى الفرعية الحكم برفضها والزام رافعها بالمصاريف وأتعاب المحاماة ثم عدل هذه الطلبات في مذكرته الاخيرة المؤرخة في ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ وطلب الحكم بطلباته المدونة في صحيفة الاستئناف من جهة الثمن وفوائده والغاء التعويض المحكوم عليه به مع الزام المستأنف عليهم بصفقتهم بمصاريف الدرجتين وأتعاب المحاماة .

من هذا أن ليس للمستأنف يد في ذلك التعرض فلا هو قد رتب للمتعرضين حقا ثابتا بعد البيع لمورث المستأنف عليهم ولا ثبت أن المتعرضين ذوقوا ثابته قبل البيع فلا ضمان إذن على المستأنف ويتعين إلغاء الحكم ورفض دعوى الضمان

(استئناف الأمير جورج بك لطف الله عن نفسه وصفته وكيله وآخرين وحضر عنهم الاستاذ أمين رطل ضد ورثة محمد أفندي علي سليمان وآخرين وحضر عن الأول الاستاذ عبد الرحمن بهيج رقم ١٠٢٣ سنة ١٣٤٧ ق - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمود المرجوشي بك وعلي زكي العرابي بك وعثمان يوسف بك مستشارين)

٢٨٣

١٣ نوفمبر سنة ١٣٣٢

غلة الوقف - صرفها لمستحق ظاهر . ثم ظهر أنه غير مستحق .
حسن نية الناظر في صرفها خطأ . عدم الزامه بردها
أو الرجوع بها عليه

المبدأ القانوني

إذا صرفت غلة الوقف للمستحق الظاهر ثم ظهر أنه غير مستحق . وإن صرف تلك الغلة إليه كان خطأ من الناظر وبحسن نية منه وتصرف فيها فلا تجوز مطالبة بعد ذلك بردها أو برديقيمتها حيث لا اثر في هذه الحالة . وإذا انتفت نظرية الاثراء فلا رد ولا رجوع (المادتان ٣٨٦ و ٣٩٠ من قانون العدل والانصاف)
المحكمة

« حيث ان الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به من رفض دعوى وزارة الاوقاف قبل المستأنف عليهم ورفض دعوى الست خدوجه ومن معهما قبل وزارة الاوقاف للأسباب الصحيحة التي بنى عليها والتي سبق أن قررتها هذه المحكمة في أن غلة الوقف اذا صرفت للمستحق الظاهر ثم ظهر أن المذكور غير مستحق وإن صرف تلك الغلة

أنه اذا حصل تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على المبيع أو ناشئ من البائع فله (أي المشتري) أن يجبس الثمن عنده إلى أن يزول التعرض أو السبب إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك وقد كان المتعرض يدعى شراء ٨٧ مترا من الارض المبعة لمورث المستأنف عليهم وأنه ابتاعها من المستأنف - يضاف الى ذلك أنه بعد الحكم برفض دعوى المتعرض في ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ قد أُنذر المستأنف قلم كتاب محكمة بنى سويف بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ بمنعه من تسليم الصورة التنفيذية للحكم الصادر في دعوى التعرض وبسبب هذا الانذار لم يستطع المستأنف عليهم استلام ٨٧ مترا المحكوم لهم بها وعقد البيع صريح في وجوب تسليم الارض للمشتري قبل دفع اقساط الثمن الباقية فالمستأنف عليهم كانوا على حق ايضا في عدم دفع الثمن لمنع المستأنف لهم من الاستلام

« ونظرا الى أنه فيما يختص بالتعويض المحكوم به على المستأنف فإن المحكمة الابتدائية ذهبت في حكمها الى أن التعرض الذي حصل لمورث المستأنف عليهم هو تعرض قانوني يوجب الضمان على البائع » ونظرا الى أن التعرض القانوني الذي يلزم البائع بالضمان هو ما كان ناشئا عن مزاحمة شخص للمشتري يكون له على المبيع حق ثابت قبل البيع كان المشتري يجهله أو يكون قد ترتب له حق من البائع بعد البيع (مادة ٣٠٠ مدني) وقد ثبت من الحكم الصادر في دعوى التعرض من محكمة بنى سويف بهيئة استئنافية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ أن المتعرضين كانوا يدعون أن لهم الحق في الاغتصاب لضرورة جعل البناء محازيا وأنه ثبت من تقرير الخبير انهم خالفوا تلك المحازاة وانهم غير محقين في التعرض لمورث المستأنف عليهم وظاهر

باع الخواجه عزيز بحرى الى أمين أفندى ابراهيم كساب ٩٢ ف و ٨ ط و ١٩ ص بناحتى النورية وشرهى مركز ومديرية بنى سويف مينة حدودها ومواقعها وأحواضها بذلك العقد بضمن اجمالى قدره ٩٦٠٠ جنيه تعهد المشتري ان يقوم بسداده للبائع على الطريقة الآتية أولا - ١٠٠٠ جنيه تحرره به سند تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٣٠ يستحق السداد فى ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ لأمر واذن البائع ثانياً - ٢٦٠٠ جنيه تحرره به سند تاريخه ٤ يناير سنة ١٩٣٠ يستحق السداد فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ لأمر واذن البائع ثالثاً - ٦٠٠٠ جنيه يدفع فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وذلك من سلفية تعهد الخواجه عزيز بحرى بالحصول عليها باسم المشتري من أحد البنوك العقارية برهن الاطيان المبيعة وأطيان مملوكة للمشتري بمديرية بنى سويف طبقاً للشروط التى يطلبها البنك المذكور واشترط بالبند الثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر شروطاً خاصة بالسلفية نص فيها على أن يقدم المشتري كافة المستندات المثبتة للملكية للأطيان المزمع رهنها بحسب رغبة البنك بمجرد طلبها منه وان تكون تلك الاطيان خالية من كافة الحقوق العينية وان الخواجه عزيز بحرى غير مسؤول عن تنفيذ السلفية الا اذا قام المشتري باستيفاء جميع طلبات البنك المزمع الاتفاق معه وانه اذا لم يقم المشتري بتنفيذ ذلك أو تأخر فى دفع الثمن فللخواجه عزيز بحرى الخيار إما فى اعتبار هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بغير حاجة لانتذار أو تنبيه وإما فى المطالبة بتنفيذ البيع . ونص فى البند السابع على أنه يجوز لأمين ابراهيم كساب أفندى أن يبيع هذه الصفقة جميعها أو جزء منها وفى هذه الحالة يوقع الخواجه عزيز بحرى على عقود

اليه كان خطأ من الناظر ومحسن نية منه وتصرف فيها فلا تجوز مطالبته بعد ذلك بردها أو يرد قيمتها حيث لا اثر فى هذه الحالة ومتى انتهت نظرية الاثر فلا رد ولا رجوع (استئناف وزارة الاوقاف ضد الست خوجه محمد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عزيز خاتكى بك رقم ٦٤٢ سنة ١٩٤١ ق رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمه محمود سامى بك وعلام محمد بك مستشارين)

٢٨٤

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢

استبدال الدين . وجوب توفر الثبة الدالة عليه . حالة استبدال

معلق على شرط .

المبدأ القانونى

من المقرر قانوناً أن استبدال الدين لا يفترض وأنه لا بد فيه من وجود النية الدالة عليه . وللحاكم سلطة تقدير الظروف لاستخلاص هذه النية فاذا استصدر البائع من المشتري منه أو من المشتريين من المشتري منه سندات لأمره واذنه ثم احتفظ بضمانه المشتري منه لما يتبقى له عند المشتريين من المشتري منه دل هذا على أن نية الاستبدال معدومة ولو استصدر البائع السندات من المشتريين من المشتري منه ولم يشترط اخلاصة المشتري الاصلى من باقى الثمن فلا يكون هناك الاستبدال معلق على شرط قيام المشتريين الجدد بسداد الدين فان لم يسدده بقى الالتزام الاصلى عالقا بذمة المشتري الاول (راجع دوهلس جزء ثالث صحيفة ٩٤)

(المادة ١٨٦ مدنى اهلى)

المحلى

» من حيث انه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٣٠

البيع الصادرة من أمين ابراهيم كساب وكل هذا بشرط أن ثمن ما يباع يستولى عليه الخواجه عزيز بحري خصما من مطلوبه وبناء على هذا باع أمين ابراهيم كساب الصفقات الآتية : أولا . ثلاثة أفدنة الى كل من حسين مصبح وأحمد مصبح ورزق مصبح وعبدالعالم مصبح وحسان مصبح بثمن قدره ٢٧٠ جنيها بموجب عقد مؤرخ في ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٠ - ثانياً ١٢ س ١١ ط و ١ ف الى سيد متولى على ثمن ١٣٣ ج و ١٢٥٥ م بعقد تاريخه ٥ يوليه سنة ١٩٣٠ - ثالثاً ٤ س ٦ ط و ١٢ ف الى عباس أفندي على كساب بلغ ثمنها ١٦٥٤ ج و ٩٦ م بموجب عقد تاريخه ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٠ - رابعاً ١٢ س ٢ ط و ٥ ف الى كل من عبدالعزيز محمد علي وسيد عرفة رمضان بثمن قدره ٣٣١ ج و ٢٥٠ م بعقد صدر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وقد اشترط في هذه العقود الاربعة أن تدفع أقساط الثمن للخواجه عزيز بحري في الآجال التي ذكرت بكل عقد كما نص على أن كل قسط من الثمن تحوّر به سنداً لمره وأذنه وقد صادق الخواجه عزيز بحري على هذه العقود يوم تحريرها وتعهد في كل منها أن يكتب العقد النهائي للمشتري عند ما يقوم بسداد أول قسط من الثمن كما ضمن سلامة المبيع من الحقوق العينية

« ومن حيث ان الخواجه عزيز بحري قال ان أمين أفندي كساب لم ينفذ شروط العقد السالف الذكر فهو لم يسد من مبلغ الالف جنية المحرر به السند المشروط سداده في ٣١ مايو سنة ١٩٣٠ سوى ٧٥٠ جنيها فقط وان الباقي كتب به سند مستقل بمبلغ ٢٥٥ ج و ٨٠٠ م بتاريخ ٢٣ يوليه سنة ٩٣٠ استحقاق ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٠ وذلك بعد اضافة فوائد

التأخير ولذلك تسلم أمين أفندي كساب السند الاصل وان الخواجه عزيز بحري لم يستلم من المشتري من أمين أفندي كساب السابق ذكرهم سوى مبلغ ٢٦٩ ج و ١٩٠ م وعلى ذلك فبلغ ال ٢٦٠٠ جنيه لم يتسدد منه سوى ١٩ ج و ١٩٠ م وانه بالنسبة لتعهد أمين أفندي كساب بأن يرهن الصفقة المباعة مع أطيان أخرى من ملكه بواسطة الخواجه عزيز بحري فان أمين أفندي كساب رغم انذاره بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣١ فانه لم يقيم بتقديم البيانات والمستندات التي تعهد بالحصول عليها وفاء للمبلغ الاخير من الثمن وهو ٦٠٠٠ جنيه ولذلك طلب أن يحكم له أولاً بصحة التعاقد الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٣٠ بمبيع هذه الصفقة ويازام أمين أفندي كساب بأن يدفع له مبلغ ٧٩٦٦ جنيها الباقي من الثمن

« ومن حيث ان أمين أفندي كساب يقول أنه سدد مبلغ الالف جنيه بدليل استلامه سند هذا المبلغ وبالنسبة لمبلغ ال ٢٦٠٠ جنيه فيقول انه غير ملزم بدفعه الى الخواجه عزيز بحري بعد أن تم استبدال هذا المبلغ باحلال المشتري محله في سداده مباشرة اليه قيمة ثمن ما اشتروه وذلك لانه اتفق في هذه العقود التي تحورت بحضور الخواجه عزيز بحري على أن يقوم المشترون بسداد ثمن ما اشتروه اليه مباشرة وتحقيقاً لذلك قد أخذ عليهم الخواجه عزيز بحري سندات بقيمة الثمن لامره واذنه ثم صادق على هذه البيوع وتعهد أن يكتب لهم العقود النهائية منه لهم مباشرة وقبل خصم قيمة السندات من المطلوب من أمين أفندي كساب وفي كل هذا ما يدل على أنه قبل استبدال مدينه وهو أمين أفندي كساب بهؤلاء المشتري . وأما فيما يتعلق بالرهنه فيقول أمين أفندي كساب أنه لما تحقق أن الارض المباعة

له مرهونة في سنة ١٩٢٨ مع أطيان أخرى من الخواجه عزيز بحرى الى البنك العقارى على مبلغ يربو على المطلوب منه امتنع عن العمل على اتمام هذه الرهنية وطالب لذلك رفض دعوى الخواجه عزيز بحرى

« وحيث انه فيما يتعلق بمبلغ الالف جنيه المحرر به السند المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٣٠ المستحق السداد في ٣١ مايو سنة ١٩٣٠ فان المحكمة تستخلص من وجود هذا السند بيد المدين القرينة على انه قام بسداد قيمته ولا عبرة بتحرير امين افندى كساب سندا على نفسه بمبلغ ٢٥٥ جنيها وكسور بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٠ يستحق السداد في ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٠ فان هذا السند المقول فيه ان قيمته وصلته نقدا اذ لا يوجد في الاوراق ما يدل على ان قيمة هذا السند الجديد باقية من السند الاول لاختلاف سبب الالتزام في كل منهما ولذلك يتعين خصم مبلغ الالف جنيه من المطلوب الخواجه عزيز بحرى » وحيث انه فيما يتعلق باستبدال الدين بالنسبة لمبلغ ٢٦٠٠ جنيه فانه من المقرر قانونا ان استبدال الدين لا يفترض وانه لا بد فيه من وجود النية الدالة عليه والمحاكم ساطة تقدير الظروف لاستخلاص هذه النية في هذه الدعوى باع امين افندى كساب اجزاء من الارض التي اشتراها ونص في عقود الشراء ان الثمن قد تحرر به سندات على المشتري لامر واذن الخواجه عزيز بحرى يدفع له مباشرة وفي تاريخ اجراء كل صفقة من هذه الصفقات كتب الخواجه عزيز بحرى الى امين ابراهيم كساب افندى يخبره بانه اخذ سندات على المشتري منه بقيمة ثمن ما اشتروه وتعهد بخصم هذه المبالغ من المطلوب منه ثم قال بعد ذلك حرفيا « في نظير ضمانكم

لسداد ما يتبقى بعد الدفع » وحيث ان قبول الخواجه عزيز بحرى خصم قيمة السندات المحررة على المشتري من أصل ثمن الارض المطلوب من امين افندى كساب مع اشتراط ضمانه في سداد ما يتبقى بعد دفع قيمة هذه السندات أو بعض قيمتها ليس له معنى الا اشتراط بقاء ذمة امين افندى كساب مشغولة مع ذمة المشتري في سداد ما يتبقى بعد المبالغ التي دفعها المشترون فالنص على عدم اخلاء ذمة امين افندى كساب يتنافى مع نية الاستبدال الذي يزعمه هذا الاخير على انه اذا لم يذم الخواجه عزيز بحرى على بقاء ذمة امين افندى كساب مشغولة بالدين وقبل ان يقوم المشترون بسداد الدين المطلوب من مدينه الاصلى امين افندى كساب ولم يشترط اخلاء ذمة امين افندى من هذا الدين فلا يكون هناك في هذه الحالة الا استبدال معاق على شرط قيام المشتري بسداد الدين فان لم يقوموا بسداده بقي الالتزام الاصلى في ذمة المدين (راجع دو هلس جزء ثالث صحيفة ٩٤) « وحيث انه مع انتفاء فكرة الاستبدال كما سبق القول فيتعين في هذه الحالة اعتبار امين افندى كساب مسؤولا مع المشتري المذكورة اسماؤهم آتفا باعتباره مدينا معهم في المبالغ الباقية من مبلغ ٢٦٠٠ جنيه قبل الخواجه عزيز بحرى بمعنى ان كل مبلغ يحصله هذا الاخير من قيمة السندات التي تحت يده على هؤلاء المشتري يجب عليه خصمه من المطلوب من امين افندى كساب » وبما ان الخواجه عزيز بحرى قرر انه لم يحصل من المشتري من امين افندى كساب الا على مبلغ ٢٦٩ جنيها و ١٩٠ مليا كما قرر بمذكرته المقدمة لمحكمة اول درجة انه قبل تأجيل مبلغ ٦١٥ جنيها و ١٨٥ مليا هؤلاء المشتري وقد خصم هذا

المبلغ بالفعل من مطلوبه فيتعين خصمه مع المبلغ السابق من مبلغ ٢٦٠٠ جنيه فيكون الباقي منه هو ١٧١٥ جنيتها و ٦٢٥ مليا وهو ما يتعين الزام أمين أفندي كساب بدفعه الى الخواجه عزيز بحري بصفته مدينا مع المشتريين السابق ذكرهم بصدر هذا الحكم

« ومن حيث انه عن الرهن الذي تعهد أمين أفندي كساب بعمله على هذه الاطيان المبيعة له وعلى اطيانه الخاصة وفاء لمبلغ ٦٠٠٠ جنيه فلا نزاع في أنه لم يعمل شيئا مما تعهد به في عقد شرائه من تقديم مستندات ملكيته مما اضطر الخواجه عزيز بحري الى انذاره بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣١ الا أن أمين أفندي يستند في عدم قيامه بتعده في هذا الصدد الى الرهن الموجود على العين المبيعة للبنك العقاري والذي عقده الخواجه عزيز بحري في سنة ١٩٢٨ عليها وعلى اطيان أخرى وقال انه ما كان يعلم بوجود هذا الرهن

« وحيث ان الخواجه عزيز بحري يقول في هذا الصدد أن الرهن المتفق على اجرائه كان القصد منه عند الحصول على مبلغ السلفية ان يسدد منه قيمة الرهن السابق وما يتبقى منه كان في وسعه ان يسدده من مبلغ ال ٢٦٠٠ جنيه وان أمين أفندي كان يعلم بوجود هذا الرهن

« وحيث انه لم يقد دليل على علم أمين أفندي كساب بوجود هذا الرهن فان عقد البيع المحرر في ٤ يناير سنة ١٩٣٠ لم يذكر شيئا عنه كما أن المفهوم من هذا العقد أن السلفة التي كان متفقا على عملها كان القصد منها تمكين أمين أفندي كساب من سداد باقي ثمن الصفقة للخواجه عزيز بحري « وحيث ان مبلغ الستة آلاف جنيه أصبح مستحقا قبل أمين أفندي كساب لانه تأخر عن

عمل الرهن قبل أن يعلم بوجود الرهن الاول الصادر من البائع له

« ومن حيث ان الرهنية التي عقدها الخواجه عزيز بحري مع البنك العقاري بموجب العقد المؤرخ ١٨ يولييه سنة ١٩٢٨ على الأرض المبيعة وعلى أرض أخرى سابقة على عقد البيع الصادر منه الى أمين ابراهيم كساب وهذا الرهن من شأنه أن يهدده بنزع ملكيته ، فلهذا وخشية من أن المشتري يدفع الثمن ثم تنزع ملكية العين التي اشتراها خولت المادة ٣٣١ من القانون المدني للمشتري أن يجبس الثمن تحت يده حتى يزول السبب « وحيث انه لذلك يتعين ابقاء باقي الثمن تحت يد أمين أفندي كساب حتى يحزر الخواجه عزيز بحري العين المبيعة من هذا الرهن ومن كل حق عيني ترتب عليها بفعله أو بفعل من تلقى عنه حق ملكية الأرض التي باعها الى أمين أفندي كساب ولذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف والوام أمين أفندي كساب بصفته مدينا مع المشتريين منه السابق بيان اسمائهم بأن يدفع للخواجه عزيز بحري أولا مبلغ ١٧١٥ جنيتها و ٦٢٥ مليا . وثانيا . مبلغ ٦٠٠٠ جنيه بصفته مدينا اصليا على أن لا ينفذ الخواجه عزيز بحري هذا الحكم الا بعد تحرير العين المبيعة كما مر البيان

« وحيث ان الحكم المستأنف قد أصاب الحق فيما قضى به من الحكم بصحة التعاقد ولذلك يتعين تأييده في ذلك

(استئناف الخواجه عزيز بحري وحضر عنه الاستاذ عزيز خانكي بك ضد أمين أفندي ابراهيم وحضر عنه الاستاذ عطيه رزق الله للفسخ رقم ٤٠٥ و ٦٧٢ سنة ٢٩ ق - رثاء وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وعلى حيدر حجازي بك وأحمد مختار بك مستشارين)

قضايا المحاكم الكلية

٢٨٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

٧ مايو سنة ١٩٣٠

تعسف في استعمال الحق - اعلان انذار بقيد الاستئناف في محل الإقامة.

ثم اعلانه للمحافظة لنفسه. دون اعلانه للمحل المختار. بطلان

المبدأ القانوني

إذا عين المستأنف بعريضة الاستئناف محل إقامته ثم محلاً مختاراً له بدائرة الاستئناف وهو مكتب محاميه - وجاءه بعد ذلك انذار من المستأنف عليه بالمادة ٣٦٣ بقيد الاستئناف في ظرف ثمانية أيام وأعلن له الانذار بمحل إقامته ووجد مغلقاً وتسلم الانذار للمحافظة دون اعلانه بالمحل المختار وهو مكتب المحامي - ثم قيد المستأنف بعريضة الاستئناف بعد فوات مدة الثمانية الأيام المذكورة - إذا حصل ذلك كله وجب اعتبار عمل المستأنف عليه صاحب الانذار من حيث اعلان المحافظة دون اعلان المستأنف بمكتب محاميه. عملاً باطلاً لأنه تعسف في استعمال الحق وخروج عن أغراضه الصحيحة

(المادة ٣٦٣ مرافعات)

المحكم

« حيث ان المستأنف عليها دعت الاستئناف بعدم قبوله لحصول قيده بعد الميعاد »
« وحيث ان المستأنف عاينها أنذرت المستأنف بتاريخ ١٠ مارس بتكليفه بقيد استئنافه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ وصول الانذار اليه طبقاً للمادة ٣٦٣ مرافعات

« وحيث انه لما ذهب المحضر لاعلان الانذار بمحل المستأنف وجد منزله مغلقاً فاضطر إلى تسليم الانذار للمحافظة

« وحيث ان المستأنف قيد استئنافه في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٠ أي بعد مضي ثمانية أيام »
« وحيث ان المستأنف عين محل إقامته بعريضة الاستئناف كما أنه عين المحل المختار له بدائرة محكمة الاستئناف وهو مكتب محاميه الذي تولى تحرير عريضة الاستئناف والذي يتولى الدفاع عنه

« وحيث انه وقد تعين المحل المختار للمستأنف وهو مكتب محاميه فإذا كان يجوز للمستأنف عاينها أن تبحث له بانذاره في قلم الكتاب إذا وجد منزله مغلقاً بل كان يتعين عاينها - إذا أرادت أن تعمل عملاً قانونياً صحيحاً بعيداً عن شائبة الخروج عن حدود الحق عند استعماله *abus de droit* - أن تنذر المستأنف بمحل المختار أي بمكتب المحامي الذي صدرت منه عريضة الاستئناف. وعلى الأخص إذا لوحظ أن المستأنف عاينها زوجة للمستأنف وتعرف أنه طبّاخ ويترك منزله صباحاً ولا يعود إليه إلا في المساء وليس لديه خادم يمكث بالمنزل. ولوحظ أيضاً من الوجهة القانونية أن الشارع لم يحتم على المستأنف اتخاذ محل مختار له بدائرة محكمة الاستئناف إلا في حالة ما إذا كان غير مقيم بدائرة المحكمة (أنظر المادة ٣٦٤ مرافعات) . أما إذا كان مقيماً بها فإنه يتعين عليه اعلانه بمحل إقامته لا بقلم الكتاب (استئناف مصر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المحاماة ٧ ص ١٤٧ رقم ١٠٦) وإذا عين محل مختار له فوق وجود محل إقامته بدائرة محكمة الاستئناف فإنه يتعين أيضاً في هذه الحالة

على المستأنف عليه أن لا يعان المستأنف بالانذار المنوه عنه بالمادة ٣٦٣ مرافعات في قلم الكتاب في حالة غاق محله بل يعان به محله المختار « وحيث انه لما كان الغرض من الانذار المذكور بالمادة ٣٦٣ مرافعات واكره المستأنف من طريق غير مباشر على ضرورة المضي في الاستئناف بلا توان - انما هو قطع خط الملاحظة على المستأنف الذي يمكن ان يرمى باستئنافه الى التسوية وطول البت في الخصومة - فانه يجب في هذه الحالة تمكين المستأنف بوجه عام من معرفة غرض المستأنف عليه صاحب الانذار حتى يأخذ عدته هو الآخر وحتى لا يؤخذ على غرة منه من جانب المستأنف عليه - فاذا ماتين من ظروف عريضة الاستئناف وتعين محل اقامة المستأنف بها تعيينا صحيحا وتعين محل مختار فوق ذلك وهو مكتب محام - أن المستأنف انما يعمل عملا جديا لا عمل تسوية ومماطلة وأنه جاد في طريقه فانه لا يجوز اذ ذاك للمستأنف عليه أن يأخذه على غرة فيعان له الانذار بمحل اقامته حتى اذا ما وجده مغاغا أعانته للمحافظة - اذ كان يجب عليه في هذه الحالة ان يعان به محله المختار وهو مكتب محاميه الذي يتولى الدفاع عنه - ويظهر أن المستأنف عليها لم تعمل الانذار المذكور للمستأنف وتعمانه به بمحل اقامته دون المحل المختار الا بقصد سىء ترمى من ورائه الى تقوية مواعيد القيد على المستأنف .

« وحيث انه من القواعد القانونية المقررة في نظرية الاعتساف في استعمال الحق والخروج عن اغراضه الاجتماعية الجدية abus de droit انه اذا ماتين ان صاحب الحق يرمى الى قطع خط الرجعة على خصمه من طريق التعسف والاخذ على غرة وأنه في استعماله لهذا الحق لا يقصد

سوى تقوية الحق على صاحبه بلامبرر قانوني وأنه يعمل في جو مشبع بسوء النية - اذا ماتين ذلك كله وجب عدم اعتبار اعمال صاحب الحق المتعسف اعمالا صحيحة قانونية نافذة واعتبارها على العكس اعمالا غير صحيحة قانونا ليس لها من الآثار القانونية الجدية أثر ما

« وحيث لما تقدم ولأنه تبين بأن المستأنف عليها كانت في انذارها متقدم الذكر غير جادة ولم ترم الى غرض حسن - لأنها لو كانت ترمى حقيقة الى ضرورة اخبار خصمها بضرورة قيد استئنافه في ظرف ثمانية أيام لما ترددت في اعلانه بمحل مكتب محاميه الذي يتولى الدفاع في الدعوى وعلى الاخص اذ لوحظ أن عملية القيد في مدد قانونية هي من الاجراءات التي يتولاها رجال القانون وهم المحامون لما فيها من الدقة وخطورة الأثر القانوني الأمر الذي ينموت اصحاب الدعاوى العاديين « وحيث لذلك يتعين رفض الدفع الفرعي واعتبار الاستئناف صحيحا قانونا من حيث شكله (قضية أمين أفندي محمد العشي وحضر عنه الاستاذ حسين حسني ضد سرور مصطفى وحضر عنها الاستاذ احمد نجيب براده بك رقم ٤١٠ سنة ١٩٣٠ س - رئاسة وعضوية حضرات عبدالسلام ذهني بك رئيس المحكمة والقاضيين جمال الدين اباطة بك وزكي خير الابوتيجي)

٢٨٦

محكمة مصر الكلية الاهلية

٤ اغسطس سنة ١٩٣٠

توكيل خاص - محام - حضوره بالجلسة عن موكله - انتباره توكيلا فاصرا عليها - اعلانه بعريضة استئناف - بطلانه

المبدأ القانوني

حضور المحامي مع موكله بجلسة المرافعة بدون توكيل مكتوب محدود المدى - يعتبر توكيلا خاصا بالجلسة الواحدة فقط لا يتعدى أثره الى

أى عمل آخر يحصل بعد الجلسة . وعلى ذلك لا يعتبر وكيلًا في الجلسات المقبلة ولا يجوز اعتبار مكتبه محلاً مختاراً لصاحب الدعوى . فإذا أعلن موكله السابق بعريضة الاستئناف في مكتبه اعتبر الاعلان باطلاً لا أثر له من وجهة القانون (المواد ٥٦١ مدنى و ٣٦٣ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان عريضة الاستئناف المعانة من عبد الصمد الى فهيمة أعانت لها بمكتب الاستاذ حليم أفندى ابراهيم المحامى على اعتبار أنه محام عنها ووكيل لها .

« وحيث ان الاستاذ حليم أفندى ابراهيم قد سبق له أن حضر مع فهيمة فى احدى جلسات الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف دون أن يكون هناك توكيل رسمى تبينت فيه حدود التوكيل ومراجعته . ولا يمكن اعتبار حضور المحامى فى هذه الحالة مع صاحب الدعوى سوى أنه توكيل خاص من صاحب الدعوى للمحامى فى الحضور عنه وعنه فقط فى الجلسة التى حضر فيها الاثنان ولا يصح أن ينصرف هذا التوكيل الخاص الى توكيل عام يتناول جميع الجلسات الاخرى التالية فيحضر فيها المحامى دون حضور صاحب الدعوى لأن التوكيل خطورته وأهميته القانونية من حيث تهاذ ما يعمل به الوكيل مع موكله . ولا يجوز الاخذ فيه إلا بالقدر الذى يفصح عنه التوكيل بالتوسع والا لو كان صاحب الدعوى يريد التوسع فى توكيله ويريد تقرير مدى له أوسع من الجلسة التى حضر فيها الاثنان لكان فعل مايدل على ذلك . وأما ولم يفعل فلا بد حينئذ من اعتبار حضور المحامى مع موكله بجلسته المرافعة - بدون توكيل كتابى معين ومحدد المبدى - توكيلاً لا يتعدى أثره الجلسة المذكورة

اذ كل ما يصدر من المحامى فى حضرة موكله ودون أن يعارض فيه هذا الاخير فهو نافذ على الموكل ولا محالة فى أن حضور المحامى بعد ذلك بدون حضور صاحب الدعوى فهو حضور بلا صفة ومادام أن حضور المحامى كان توكيلاً مقصوراً فقط على الجلسة التى حضر فيها الاثنان هو وموكله فانه يترتب على ذلك أن مهمة المحامى تنتهى حيث ينتهى حضوره فى الجلسة وتنقطع به رابطة الوكالة مع موكله وتزول صفة الوكيل وتبقى للموكل حقوقه كاملة دون أن يعترف عليه بتوكيل . وما دامت الرابطة قد انقطعت بانتهاء الوكالة بالجلسة يصبح الاثنان بعد ذلك اجنبيين عن بعضها البعض . ولا يعتبر مع ذلك مكتب المحامى محلاً مختاراً يصح اعلان الأوراق اليه باسم صاحب الدعوى موكله السابق - ويعتبر الاعلان فى هذه الحالة باطلاً قانوناً لا يترتب عليه أثر ما .

« وحيث وقد أعلن المستأنف عريضة الاستئناف بمكتب المحامى فى ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ (بعد أن ورد بالعريضة المحل الأصلى للمستأنف عليها ثم ورد بيان محل مكتب المحامى لقصر الوقت وخوفاً من فواته على المستأنف) وكانت مدة الاستئناف عن الاحكام الصادرة فى المعارضات الحاصلة فى قنبيه نزاع الملكية هى عشرة أيام بالمادة ٥٤٩ مرافعات - فانه يترتب على ذلك ضرورة القول حينئذ بعدم حصول استئناف من عبد الصمد لافى الميعاد القانونى ولا بعده مادامت عريضة الاستئناف باطلة . الأمر الذى يترتب عليه حتماً عدم قبول الاستئناف

(قضية عبد الصمد حموده وحضر عنه الاستاذ احمد كامل خند الست فهيمة احمد رقم ٥٩٠ سنة ١٩٣٠ س - بالمدينة السابقة عدداً حضرة عبد الوهاب عزت بك التابضى)

٢٨٧

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣١

١- ضمان المحيل : يسار المدين في الاستقبال . انصرافه الى موعد استحقاق الدين

٢- ضمان الكفيل : اختلافة عن ضمان المحيل . حق الاول في مطالبة المدين بالوفاء دون الثاني

٣- حق المحال : في الرجوع على المحيل . وجوب تجريد المدين تجريداً فعلياً

المبادئ القانونية

١- ان ضمان المحيل يسار المدين في الاستقبال ينصرف الى هو عبد استحقاق الدين فانه فيه يلتزم بالوفاء ويضمنه مجموع ماله وعلى المحال ان يسعى لاستيفاء قيمة الدين فاذا أعسر المدين بعد ذلك فلا يضمن المحيل ذلك الا عسار الا اذا كانت الفترة التي وقعت بين موعد السداد والاعسار قليلة لا تتسع لاستيفاء المحال معه . فلا يملك المحال تأجيل السداد ضراحة باعطاء المدين مهلة أخرى أو ضمناً باهمال اتخاذ الاجراءات التحفظية أو التنفيذية على مال المدين فان قبل وأعسر المدين في هذه الاثناء فلا رجوع على المحيل

٢- ان التزام الكفيل والزام المحيل في الضمان من طبيعتين مختلفتين فلا يصح أن تستعار القواعد الواجبة التطبيق في احدهما الى الاخرى فاذا كان تأجيل الدائن سداد الدين لا يبرىء الكفيل فمن الكفالة بينا يبرىء المحيل من الضمان فلان للكفيل الحق قانوناً في مطالبة المدين بالوفاء عند حلول أجل الاستحقاق فتوفر لديه بذلك الوسيلة لتقاء عسر المدين . فاذا لم يفعل فيجب أن يتحمل النتيجة . أما المحيل فلا يملك ذلك

بداهة فانه لم يعد دائناً بعد الحوالة .
٣- ان حق المحال في الرجوع على المحيل بالضمان مقيد بحصول تجريد أموال المدين تجريداً فعلياً بالبيع عقب استحقاق الوفاء إذ قبل ذلك يتحقق الاعسار . وهذا البيع يجب أن يشمل مال المدين وملك الغير المرتهن وفاء السداد . إذا كان هناك شيء من ذلك . وبمعنى آخر يجب أن يستنفذ المحال جميع وسائل السداد قبل الرجوع على المحيل (المادتان ٣٥١ و ٣٥٢ مدني)

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتحصل في أن يوسف بهنا وعبد الكريم بهنا تحولاً من المدعى عليه الأول قبل الثاني بدين قدره ٣٨٣ جنيهاً و ٧٠ ملياً يستحق الوفاء في أول يناير سنة ١٩٢٥ ثابت بمحضر صلح مصدق عليه رسمياً من هذه المحكمة في ١١ مايو سنة ١٩٢٢ بحوالة عرفية في ٩ مايو سنة ١٩٢٤ ثم تاتها في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٧ حوالة أخرى تؤكد الأولى أثبت تاريخها رسمياً في التاريخ المذكور وقد نص فيها على انه في حالة عدم دفع المدين هذا المبلغ على المحالين القيام والسير في الاجراءات بحيث لو لم يحصل المبلغ لا بالطرق الودية ولا القانونية يكون المحيل ملزماً بسداد المبلغ مع فوائده بواقع ٩ في المائة سنوياً من تاريخ ٩ مايو سنة ١٩٢٤ مع المصاريف . وقد رفع المدعيان هذه الدعوى يطالبان بمبلغ ٢٩٥ جنيهاً و ٣٤٠ ملياً قيمة ما تبقى من قيمة الدين وما أضيف اليه من فوائد ومصاريف

« وحيث ان أول ما يستلزمه البحث هو تحديد التكليف القانوني الصحيح للعلاقة التي تربط طرفي الدعوى ببعض فان هذا التحديد هو الذي يبين قاعدة القانون الواجبة التطبيق ومركز كل

من الطرفين فيها بما يستتبعه من حقوق والتزامات « وحيث ولو أن هذا البحث كان مثار نزاع بين الطرفين إلا أنه ليس ثمة ريب في أن العلاقة التي يحتويها التنازل المؤرخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٧ هي حوالة بالدين الباقي من محضر الصالح المدعيان فيها محالان والمدعى عليه الثاني محال عليه والمدعى عليه الأول محيل ضامن يسار المدين وهكذا تنطبق قواعد القانون الخاصة بحوالة الدين

“Cession des Créances”

« وحيث أن مجرد اتحاد الأثر الظاهر لضمان المحيل الذي يضمن يسار المدين مع التزام الكفيل الغير متضامن من حيث أن كلا منهما لا ياتزم بالسداد إلا بعد اعسار المدين . لا يجب أن يدعى إلى الخلط بينهما خلطاً يؤدي إلى اعتبارهما شيئاً واحداً تنطبق عليه القواعد الخاصة بأحدى الحالتين أو الأخرى فإن كلا منهما عمل قانوني يختلف في طبيعته والقواعد الواجبة التطبيق عايه والأثر المترتب عايه عن الآخر . فالمحيل وهو بائع لشيء غير مادي chose incorporelle أو دين créance لا يجب أن يعتبر كفيلاً وهو مدين إضافي أصلي أو احتياطي بحسب ما إذا كان متضامناً أو غير متضامن لمجرد أن الأول ياتزم فيما يلتزم به من الالتزامات أن يضمن سداد الدين إذا اتفق عايه فإن التزام الكفيل هو أن يسدد شخصياً قيمة الدين إذا لم يسدده المدين بينما أن التزام المحيل في الضمان هو أن يعرض على المحال ما أصابه من الضرر بسبب اعسار المدين « وحيث أن كل الدعوى في ضوء هذا التكييف هي رجوع من المحال على المحيل بسبب اعسار للمدين ولهذا الرجوع قواعد ترمي الحكمة أن تطبقها على وقائع الدعوى الثابتة في بحث ذي شقين أولاً - جق المحال في الرجوع إذا مد في أجل سداد الدين وأهمل في اتخاذ الإجراءات التحفظية

اللازمة - ثانياً - متى ياتزم المحيل بوفاء الدين المحال

أولاً

« حيث أنه مقرر أن ضمان المحيل يسار المدين في الاستقبال ينصرف إلى موعد استحقاق الدين فإن فيه ياتزم بالوفاء ويضمنه مجموع ماله وعلى المحال أن يسعى لاستيفاء قيمة الدين فإذا أعسر المدين بعد ذلك فلا يضمن المحيل ذلك الاعسار إلا إذا كانت الفترة التي وقعت بين موعد السداد والاعسار قليلة لا تتسع لاستيفاء المحال دينه منه (راجع بودري لاكتنري في البيع والحوالة الطبعة الثانية نبذة ٩٣٧ وأوبري وروبند ٣٥٩ مكرر ووذو هلس ج١ حوالة بند ٣٤ . وهالتون ٢ ص ٩٥ - ٩٦) وهكذا لا يملك المحال تأجيل السداد ضراحة باعطاء المدين مهلة أخرى أو ضمناً باهال اتخاذ الإجراءات التحفظية أو التنفيذية على مال المدين فإن قبل وأعسر المدين في هذه الاثناء فلا رجوع له على المحيل « وحيث أنه لا يجب أن يرد على ذلك أن هذه القاعدة لا تصح في حق الكفيل الغير المتضامن قبل الدائن فقد قدمنا أن التزام الكفيل والتزام المحيل في الضمان من طبيعتين مختلفتين فلا يصح أن تستعار القواعد الواجبة التطبيق في إحداها إلى الأخرى فإذا كان تأجيل الدائن سداد الدين لا يبرىء الكفيل من الكفالة بينما يبرىء المحيل من الضمان فلا نل للكفيل الحق قانوناً في مطالبة المدين بالوفاء عند حلول أجل الاستحقاق فتتوفر لديه بذلك الوسيلة لابقاء إعسار المدين . فإذا لم يفعل فيجب أن يتحمل النتيجة . أما المحيل فلا يملك ذلك بداهة فإنه لم يعد دائناً بعد الحوالة . فإذا أهمل المحال في اتخاذ الإجراءات أو أجل الدين للمدين حتى أعسر فهذا خطأ لا يسأل عنه المحيل لالشيء إلا لأن هذه الإجراءات جميعها لم تكن لتتدخل

في تقديره أو كان عليه أن يتوقعها عند الحوالة ولا نه لا يعرض المحال قانوناً إلا عن الأضرار التي لم يكن في إمكانه تجنبها أما التي يتعرض إليها باختياره فلا يضمنها إطلاقاً (راجع بودري لا كنتري المرجع المتقدم نبذة ٨٣٨)

«وحيث أن المحكمة ترى في جميع إجراءات التنفيذ التي اتخذها المدعيان أهلاً فاحشاً فرغماً عن أنهما لم يتخذا لنفسهما الحيلة بإنشاء حق عيني لهما على عقار المدين باستصدار أمر اختصاص كان يكون له ترتيباً حسناً بين التسجيلات على عقار المدين إذا أخذ عقب الحوالة في سنة ١٩٢٤ فإن تنفيذ الحجز على المحصولات بالبيع كان يؤجل من فترة إلى أخرى تقع بينهما مدة طويلة لغير سبب ظاهر في بعض الأحيان

ثانياً

«وحيث مع ذلك ومن الجهة الأخرى فإن حق المحال في الرجوع بالضمآن على المحيل مقيد بحصول تجريد أموال المدين تجريداً فعلياً بالبيع عقب استحقاق الوفاء إذ قبل ذلك لا يتحقق الأعسار. وهذا البيع يجب أن يشمل مال المدين وملك الغير المرتهن وفاء للسداد. إذا كان هناك شيء من ذلك وبمعنى آخر يجب أن يستنفد المحال جميع وسائل السداد قبل الرجوع على المحيل (راجع أوبري ورو٤ نبذة ٢٥٩ وجيوار٢ نبذة ٨٥٠ ولوران ٢٤ نبذة ٥٦٢. وبودري المرجع المتقدم نبذة ٤٣٩) «وحيث أنه ولو أن إجراءات التنفيذ على المحصولات المذكورة قد انتهت بما قيل أنه تبديد فإن هذه المحكمة ترى بحق أن هذا التبديد لا يمكن أن يقع قانوناً في حق حارس أثبت المحضر في محضره لأنه لم يمان إعلاًناً صحيحاً يوم البيع. وقد قرر

في التحقيقات أن الحصول والمواشي التي تحت حراسته كما قرر الحارس الآخر لا تزال جميعها موجودة فهذا التبديد على هذا الشكل لا يمكن أن يقوم قرينة على أعسار ما

«وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن هذه الحاصلات المحجوز عليها ليست آخر ما تنتجها الأطيان ملك المدين فيجوز للمدعين التنفيذ على محمولات السنين التالية

«وحيث مع ذلك فإن للمدين أطياناً لا تزال باقية لم تبغ فمضى قرينة على اليسار قانوناً حتى يتم تجريدها «وحيث أنه لا يرد على ذلك ما ذهب إليه المدعيان من أن المحال الحق قانوناً في اتخاذ الإجراءات التحفظية على مال المحيل فإن هذه الدعوى ليست تحفظية بل طلب الزام. والرأي القائل بمجواز توقيع الحجز التحفظي على مال المحيل لا يحيز طاب تثبيت الحجز إلا بعد حصول التجريد التام (راجع بودري المرجع المتقدم نبذة ٨٤٠)

«وحيث أنه بذلك تقضى كالتا النتيجةين اللتين خاصت إليهما المحكمة من هذا البحث برفض الدعوى (قضية الخواجه يوسف بها بصفته وحضر عنه الاستاذ بشيل أحوش ضد عجمي بك السيد وآخر رقم ٣١٨ سنة ١٩٣٠ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة أحمد زكي البهيس وعزيز غالي ومحمد علي رشدي)

٢٨٨

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

٢ فبراير سنة ١٩٣٢

اثبات - في الزام - بسبب غير مشروع كالغش والتدليس مهما كانت قيمته جواز اثباته بالينة والقرائن دون حاجة إلى ورقة ضد المبدأ القانوني

السبب غير المشروع لا لزام مكتوب قابل بطبيعته للاثبات بالشهود والقرائن مهما كانت قيمة الالتزام دون حاجة إلى ورقة ضد لأن السبب

غير المشروع كالغش أو التدليس وكل ما هو مخالف للنظام والآداب لا يقرب به صاحبه كتابة عادة

(المادتان ٩٤ و ١٢٣ مدني)

المحكمة

« حيث انه ثابت من شهادة الشهود اثباتاً وتقياً عدا الأخير محمد عميره الذي حكم ضد مصلحة المستأثمين في القضية رقم ١٧٢٥ سنة ١٩٢٩ أبو تيسج ومن محضري التحقيق الثابت فيهما أن المستأثف عليه لم يكن لديه شهود ثم استشهد بثلاثة شهود شهد أحدهم بما تعتبر شهادته ضده والثاني لم يحضر والثالث هو محمد عميره المذكور - ثابت من كل ذلك ومن القضية رقم ١٥٦٩ سنة ١٩٢٥ أبو تيسج ومن الشكوى الادارية رقم ١٧٨١ سنة ٩٢٨ أبو تيسج أيضاً ومن ورقة الضد الظاهر أنها مكتوبة بنفس الكمبيالة موضوع الدعوى وخطها وتاريخها وتوقيعاتها ان المستأثمين شهدا ضد المستأثف عليه في القضية نمرة ١٥٦٩ سنة ١٩٢٥ أبو تيسج وحكم عليه غيائياً ثم تعهد بعدم اداء الشهادة ضده في المعارضة لبيعها أطيانا اشتراها من زوجة والدهما (للنكايه بهما من أجل الشهادة) وكتبت الكمبيالة موضوع الدعوى وورقة الضد المشار اليها بذلك التعهد وادعتا عند محمود سليمان علي أن يسامهما المستأثمين عند انتهاء الفصل في المعارضة المذكورة بدون شهادتهما وفعلاً قد برا بهذا التعهد غير المشروع ولكن لحصول ثبوت بينهما وبين محمود سليمان ولعدم حصول ما قصد من التعهد كما كان ينبغي المستأثف عليه سلمت الكمبيالة لخصمهما المستأثف عليه وتسلمت لها ورقة الضد التي لم يكن عليها توقيع المستأثف عليه

« وحيث ان عدم توقيع المستأثف عليه على ورقة الضد أو عدم وجود هذه الورقة بالمره لا يمنع من اثبات السبب غير المشروع بالشهود والقرائن لأن السبب غير المشروع كالغش أو التدليس وكل ما هو مخالف للنظام والآداب لا يقرب به الملتزم له عادة كتابة بطبيعة الحال - قارن رسالة الاثبات رقم ٣٥٢ ص ٢٠٨ والمراجع والأحكام التي أشارت اليها وحكم محكمة الزقازيق الصادر في ٢٢ مايو سنة ٩٢٨ - المحاماة السنة التاسعة رقم ٣٣٤ ص ٤١٢ وقد حكم في فرنسا بصحة اثبات وجود سبب غير مشروع لسند مكتوب وذلك بالشهود والقرائن - دالوز العملي تحت عنوان Contrats et Conventions رقم ٤٠٨ وقد أشار إلى حكم تقض في دالوز ١٩٠٣ - ١ - ٤٠٣ وحكم لمحكمة جرينوبل في دالوز ١٩٠٣ - ٤ - ٣٣٥ ومذكرة المسيو أبير في سيري ١٨٩٨ - ١ - ٥١٣ . « وحيث ان الطرفين مشتركان في اثم السبب غير المشروع فوجب تحميلهما معاً مصاريف الدرجتين مناصفة مع المقاصة في ألعاب المحاماة (قضية القمص ديمتريوس أبوب سليمان وآخر ضد جندى صليب رقم ٥١٧ سنة ٩٣٠ من رئاسة وعضوية حضرات أحمد نجات بك رئيس المحكمة والقاضين نصر الدين زغلول ومصطفى فاضل)

٢٨٩

محكمة أميوط الكلية الأهلية

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢

اختلاس أشياء معجوز عليها بماؤها في حيازة المدين . اختلاس

المدين لما : عقابه بالمادة ٢٨٠ عقوبات

المبدأ القانوني

إذا لم يخرج الشيء المحجوز عليه من حيازة المدين المحجوز عليه في حالة تعيين جارس غيره . واختلسه المدين المحجوز عليه فلا محل للتمسك

بأن قيمة الأشياء المحجوز عليها تزيد عن عشرة جنهيات لأن المادة المنطبقة على هذه الحالة هي المادة ٢٨٠ ع لا المادة ٢٩٦ بما أن المحجوز عليه لم يستلم الشيء من آخر بمقتضى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها في هذه المادة لمصلحة أحد من ذكرها فيها.

والمادة ٢٨٠ ع منطبقة رغم كون ركن الاختلاس اللازم لتطبيقها عبر عنه في نصها الفرنسي بلفظة (Soustraction) ومدلول هذه اللفظة ضرورة أخذ الشيء من حيازة آخر لأن اللفظة المذكورة كتبت خطأ في تلك المادة كما هو ظاهر من نصها الأصلي - المادة ٤٦٠ مرافعات - التي جاءت فيها لفظه (Détourné) وكما هو ظاهر من التعليقات الرسمية على المادة ٢٨٠ ع سواء في ذلك النسخة العربية أو الفرنسية إذ لم يذكروا شيئاً مطلقاً يدل على اتجاهية الشارع إلى تغيير لفظه détourné بلفظة Soustraction لجعل العقاب قاصراً على حالة اختلاس الشيء من حيازة آخر. ولا أشير مطلقاً إلى ذلك التغيير بما يدل على مجرد تأثر محرر النص الفرنسي بوضع المادة ٢٨٠ في باب السرقة والنص المقابل في القانون الفرنسي (المادة ٤٠٠ / ٤ ع) جاءت فيه لفظه détourné مع أنه وارد في باب السرقة أيضاً. وقد قررت محكمة النقض الفرنسية أنه ليس من الضروري لعقاب المحجوز عليه أن يستلم الحارس الشيء المحجوز عليه فعلاً بل ليس من الضروري أن يقبل الحراسة ويكفي أن يعلم المدين المحجوز

عليه بالحجز

(المادة ٢٨٠ عقوبات)

المحكمة

عن الرفعين الفرعيين

« حيث أن المتهم الثاني دفع بدفعين فرعيين أمام محكمة أول درجة وتمسك بهما أمام هذه المحكمة أيضاً أولهما أن المدعى المدني رفع دعواه أمام المحكمة المدنية فلا يصح له أن يرفعها ثانياً أمام المحكمة الجنائية بصفته مدعٍ بحقوق مدنية طبقاً للمادة ٢٣٩ تحقيق الجنايات - والثاني أن دعوى استلامه (أي استلام المتهم الثاني) لحصول القطن المحجوز عليه من الحارس غير ثابتة بسند كتابي مع أن قيمة القطن تزيد عن عشرة جنهيات فلا يصح تطبيق المادة ٢٩٦ ع التي طلبت تطبيق النيابة العمومية كما أنه لا يمكن تطبيق المادة ٢٨٠ ع كما قال المدعى المدني لعدم توفر ركن الاختلاس soustraction المنصوص عليه فيها مستنداً على حكم محكمة منوف في الشرائع السنة الثالثة ص ٦١ وهذا الحكم أشار إلى جرائمها لأن عقوبات جزء ٢ رقم ١٨٢١ ص ٤٩٣

« وحيث أنه عن الدفع الأول فإنه في غير محله لأن المدعى المدني يطالب هنا بتعويض فقط عن جريمة الاختلاس المنسوبة للمتهم الثاني ولا يطالب بأجرة الأرض التي رفع بها الدعوى الأخرى أمام المحكمة المدنية

« وحيث أنه عن الدفع الثاني فإن الحجز وحراسة المتهم الأول لم يخرج القطن المحجوز عليه من حيازة المتهم الثاني المدين المحجوز عليه إذ حجز على القطن مزروعاً بلا خلاف بين الطرفين في ذلك كما هو ثابت في محضر الحجز المؤرخ ٥ أغسطس سنة ١٩٣٠ الذي عين فيه المحضر المتهم الأول

٢٨٠ منه ولم يقصد الشارع تغيير لفظة détourné بلفظة Soustraction أى لم يقصد جعل الامر قاصرا على أخذ الشيء من حيازة الغير كالسرقة كما هو ظاهر من التعليقات الرسمية على قانون العقوبات - المادة ٢٨٠ المذكورة - سواء في ذلك النسخة العربية أو الفرنسية اذ لم يذكر شيء في هذا الصدد ولا أشير الى هذا التعبير ويظهر ان محرر النص الفرنسي تأثر بكون المادة ٢٨٠ وضعت في باب السرقة فاستعمل لفظة Soustraction المستعملة في السرقة كما يظهر من المادة ٤٦٠ مرافعات ان الشارع قصد في الاصل من استعمال لفظة détourné ان يتناول بالعقاب جميع حالات الاختلاس التي تقع من الغير ومن المدين المحجوز عليه سواء كان معيننا حارسا أم لا وسواء انتقل الشيء المحجوز عليه الى حيازة الحارس أم بقي في حيازته مع تعيين شخص آخر حارسا - واراد اعتبار كل ذلك في حكم السرقة كما ذكر صراحة في المادة ٤٦٠ المذكورة (passibles des peines du vol) « وقد قصد الشارع في قانون العقوبات ان تحل المادتان ٢٨٠ و ٢٩٧ منه محل المادة ٤٦٠ مرافعات في جميع الحالات المذكورة كما هو ظاهر من التعليقات اذ جاء فيها على المادة ٢٨٠ في آخر التعليق ان هذه المادة (٢٩٧) مع المادة ٢٨٠ يزيلان كل اشكال تولد عنه تطبيق المادة ٤٦٠ مرافعات والاشكالات المشار اليهما بعيدة عن مسألتنا فتأثر المحرر الفرنسي بوضع المادة ٢٨٠ في باب السرقة ووضع فيها لفظة soustraction كما تقدم وترك لفظة Détournement في المادة ٢٩٧ التي جاءت في خيانة الامة وتمشى معها هذه اللفظة واذا أخذنا بلفظة Soustraction الواردة في المادة ٢٨٠ هرب من العقاب المحجوز عليه

حارسا دون أن يثبت تسليمه القطن مما يدل على أن حراسته كانت مراقبة فقط كما هي الحال بالنسبة للأثاث المنزلية اذ تبق عادة في منزل المدين المحجوز عليه وتكون مهمة الحارس قاصرة على مراقبتها أما عن عدم انطباق المادة ٢٨٠ ع فإن لفظ الاختلاس أو ركن الاختلاس المعبر عنه في النص الفرنسي بلفظة Soustraction حقيقة غير متوفرة هنا لان هذا التعبير الفرنسي يستلزم كما في السرقة (اذ هو نفس تعبير المادة ٢٦٨ ع) وجوب أخذ الشيء من حيازة آخر كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المشار اليه والاستاذ جبران عولان وقد تقدم القول بان القطن لم يخرج من حيازة المتهم الثاني الى حيازة الحارس ولكن اذا رجعنا الى أصل نص المادة ٢٨٠ ع وتاريخه وجدنا أن التعبير عن ركن الاختلاس فيها بلفظة Soustraction لم يكن الا خطأ لفظيا بحيث من محرر النص الفرنسي لأن هذه الجريمة نص عليها اصلا في المادة ٤٦٠ مرافعات التي جاء في نصها الفرنسي

Le saisi ou les tiers, qui auront détourné des objets saisis judiciairement seront passibles des peines du vol.

ولفظة détourné لا يشترط فيها أن يكون الشيء المختلس في حيازة الغير ويكفي معها أن يكون في حيازة المختلس . ولما كانت هذه المادة (٤٦٠) مرافعات) قاصرة على اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا (ولذلك وضعت في قانون المرافعات عدلت بأمر عال في ٩ يوليو سنة ١٨٩٥ لتشمل الاشياء المحجوز عليها اداريا ايضا . وعند وضع قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ رؤى أن وضعها المعقول يجب أن يكون في قانون العقوبات فجعلت المادة

فقرة ثالثة وقد استعمل لفظة Détourné أيضا وبطبيعة الحال والفقرتان معا هما عين المادة ٤٦٠. مرافعات عندنا مفصلة وقد تقرر في فرنسا انه ليس من الضروري لعقاب المحجوز عليه ان يستلم الحارس الشيء المحجوز عليه فعلا (وهي مسألتنا بالذات) بل ليس من الضروري ان يقبل الحراسة ويكفي ان يعلم المدين المحجوز عليه بالحجز - دالوز براتيك على السرقة رقم ٢٥٣ حيث اشار الى حكمي النقض الصادرين في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ و ١٠ يناير ١٩٠٣ كما ان محكمة النقض عندنا قد حكمت في ٢٥ يناير سنة ٩٣١ دون ان ترى داعيا الى الالتجاء لمثل هذا البحث بانطباق المادة ٢٨٠ على المحجوز عليه الذي كانت تحت يده الاشياء المحجوز عليها رغم تعيين حارس غيره لعدم تقديمها يوم البيع (الجريدة القضائية السنة الثالثة العدد الثالث ص ١٢)

(قضية النيابة وآخر مدع مدني ضد عبد الجواد مؤمن وآخر رقم ٤٦٦٧ سنة ٩٣٦ م - بالمعية السابقة عدا حضرة القاضي ابراهيم خالد)

٢٩٠

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٠ مارس سنة ١٩٣٢

١ - اختيار أحد الطرفين . الدفع به . بعد صدور حكم في الدعوى

الاولى . عدم التمسك به

٢ - قوة الشيء المحكوم به . واختيار أحد الطرفين . عدم الجمع بينهما

٣ - قوة الشيء المحكوم به . مرافعاتها على كل ما طرح في الدعوى

الاولى . وفصل فيه . سواء الطلبات أو الدفع

٤ - حكم مدني . مانع من طرح ذات الموضوع أمام المحكمة الجنائية

٥ - دفاع - ابداءه . بناء على حق . جواز تجديد النزاع بناء على حق آخر .

٦ - السبب - الاتحاد في الفعل القانوني أو المادي

٧ - سند دين - المطالبة به . الدفع بسداده . رفضه . دعوى مدنية .

٨ - من المدعى عليه . بطلب تعويض عن تزوير السند . جوازها

٩ - الاتحاد في النتيجة - ليس من شرائط الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه

الذي لم يعين حارسا اذا اختلس الشيء المحجوز عليه لأنه لا يمكن عقابه بالمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ بما انه ليس حارسا كما انه لا يمكن عقابه بالمادة ٢٩٦ وتوحيدها لعدم توفر ركن الأمانة اذ ليس هناك عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ مع لمصلحة أحد ممن ذكروا فيها ولا يمكن عقابه بالمادة ٢٨٠ ع اذ لم يؤخذ الشيء من حيازة الغير والحال ان المادة ٤٦٠ مرافعات كانت تشمل تلك الحالة كما سبق القول ولم يقصد الشارع من استبدالها بالمادتين ٢٨٠ و ٢٩٧ عقوبات عدم العقاب عليها كما تقدم من التعليقات ولم يكن من المعقول ان يقصد الشارع ذلك لان الامرين المبررين للعقاب متوافران وهما الاعتداء على السلطة القضائية أو السلطة الادارية التي يقع الحجز بناء على أمرها أو حكمها والاعتداء على حق الحاجز الذي تعلق بالشيء المحجوز عليه . وبما يجدر ذكره أيضا ان المادة ٤٠٠ فقرة رابعة من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة للمادة ٢٨٠ عقوبات استعملت لفظة détourné مع ورودها في باب السرقة أيضا بل نصت بما يأتي : (عقوبات السرقات غير المشددة)

Il (le Saisi) sera puni des peines portées en l'article 401 si la garde des objets saisis et qui aura détruits ou détournés ou tenté etc ... avait été confiée à un tiers .

فهى تشمل حالتنا وتعاقب عليها اذا لم تستعمل لفظة Soustraction التي يستوجب مدلولها أخذ الشيء من حيازة الغير رغم نصها صراحة على حالة وضح الشيء المحجوز عليه في حراسة الغير . اما النص الذي يقابل المادة ٢٩٧ عندنا فهو نص المادة ٤٠٠ عقوبات فرنسي المذكورة

المبادئ القانونية

- ١ - لا محل للتمسك بالدفع باختيار أحد الطرفين المنصوص عنه في المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات إذا كان قد صدر حكم في الدعوى الأولى
- ٢ - لا يجوز الجمع بين الدفع بقوة الشيء المحكوم به والدفع باختيار أحد الطرفين للتنافر المنطوق والقانوني بينهما إذا كان أساس الدفع الأول صدور حكم في الدعوى الأولى يمنع من رفع دعوى تالية بينما يشترط في الدفع الثاني أن ينتقل المدعى من القضاء المدني لرفع دعواه أمام القضاء الجنائي أو بالعكس وذلك كله قبل صدور حكم في الدعوى الأولى
- ٣ - أن قوة الشيء المحكوم به تسري على كل ما طرح سابقاً أمام المحكمة في الدعوى الأولى وما فصل فيه الحكم سواء في ذلك الطلبات التي يقبلها المدعى أو الدفوع Exceptions التي يدافع بها المدعى عليه في موضوع الدعوى
- ٤ - أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية تمنع من طرح الموضوع نفسه مرة ثانية بطريق الادعاء مدنياً أمام المحاكم الجنائية
- ٥ - لا يوجد نص في القانون يحتم على أي طرف في الخصومة أن يبدى جميع وجوه دفاعه في الدعوى مرة واحدة لذلك لا مانع من تجديد النزاع مرة أخرى ارتكنا على حق آخر
- ٦ - أن المراد بالاتحاد في السبب الذي هو شرط جوهري للتمسك بقوة الشيء المحكوم به بالاتحاد في الفعل القانوني أو المادي الذي يعتبر أساساً للحق المطالب به
- ٧ - إذا دفع المدعى عليه دعوى المدعى الذي يطالبه بدين بمقتضى سند بأنه قام بسداد الدين وإن دفعه يبرئه ثم حكمت المحكمة المدنية برفض

هذا الدفع فلا مانع يمنع المدعى عليه من الادعاء مدنياً أمام المحكمة الجنائية مطالباً بتعويض عن تزوير سند الدين لأن الموضوع مختلف عن موضوع الوقائع في القضية المدنية إذ أن الأول موضوعه براءة الذمة والثاني التعويض عن فعل الجنحة ثم إن السبب مختلف أيضاً اختلافاً جوهرياً لأن الدفع الذي رفض أولاً أمام المحكمة المدنية كان قائماً على براءة الذمة عن الالتزام. ولكن الفعل القانوني الذي يرتكن عليه المدعى المدني هو المسؤولية الناشئة عن الجنحة. وهذا فعل مادي وقانوني مختلف عن الأول

٨ - لا عبرة بالاتحاد في النتيجة. وليس هو شرطاً من شرائط الدفع بقوة الشيء المحكوم به إذ أن القانون لم ينص في المادة ٢٣٢ مدني الإعلى شرط وجوب الاتحاد في الموضوع والسبب والأحكام فقط، فمن يفشل في دعواه ارتكنا على حق له أن يطالب بنفس الحق بدعوى أخرى استناداً إلى حق آخر ولو كانت النتيجة متحدة في كلتا الدعويتين. مثلاً من رفضت دعواه في المطالبة بملكية عقار ارتكنا على عقديع له أن يطالب بملكية هذا العقار نفسه بدعوى جديدة مستنداً إلى حق الميراث أو غيره

(المواد ٢٣٩ تحقيق جنابات و١٨٣ عقوبات و ٢٣٢ مدني)

المحكمة

« حيث أن الحكم المستأنف قضى بعدم جواز نظر الدعوى المدنية وارتكن في ذلك على أمرين أولهما أن المدعى المدني كان خصماً في الدعوى التي رفعت أمام المحكمة المدنية

فليس له أن يلجأ الى القضاء الجنائي بعد ذلك ويرفع دعواه بطريق اللجنة المباشرة. والثاني أن موضوع الدعوى الحالية قد سبق الفصل فيه من المحكمة المدنية بحكم أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم به « وحيث أنه بالنسبة الى الامر الاول فان النص الوارد في المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات وهو « اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفته مدع بحقوق مدنية » لا يسوغ التمسك به الا في حالة ما اذا كانت الدعوى الاولى لم يفصل فيها بحكم — أما اذا صدر حكم في موضوعها فلا محل للتمسك بهذا الدفع (جرائم ولان تحقيق الجنايات جزء أول ص ٨٤ بند ١٣٦ — محكمة العياط ١١ ابريل سنة ١٩٢١ مجموعة رسمية سنة ٢٤ عدد ٢٥٥) « وحيث ان المادة ٢٣٩ المشار اليها أساسها القاعدة اللاتينية الماثورة *Electà una viâ* » *nondatur recursus ad alterum* أي ان اختيار أحد الطريقين يمنع من الالتجاء الى الآخر وحكمة ذلك ظاهرة لأن من يرفع دعواه أمام القضاء المدني يجب أن لا ينتقل قبل صدور الحكم الى القضاء الجنائي اذا آانس أن دعواه لن تنجح أمام المحكمة الاولى اذ أن في هذا عبثاً بالقضاء وعرقلة للفصل في الدعاوى ثم اذا أخذ بالمبدأ القائل بأن الدعوى اذا رفعت من خصم فنشأ بينه اتفاق على التقاضي بين طرفي الخصوم بمعنى أن الطرف الثاني قد قبل ضمناً مقاضاته أمام الجهة القضائية التي رفعت أمامها الدعوى فلا يسوغ اذاً أن ينفرد أحد الطرفين بدون رضا الآخر بالانتقال الى هيئة قضائية أخرى قبل اصدار الحكم في الدعوى الذي يعتبر خاتمة ذلك الاتفاق. أما بعد صدور الحكم فتقطع الاسباب والحكمة المشار اليها

« وحيث ان الدعوى المدنية قد صدر فيها حكم ابتدائي ثم استئنائي فيكون ارتكان الحكم المستأنف على نص المادة ٢٣٩ في عدم جواز نظر الدعوى في غير محله « وحيث انه فضلاً عن ذلك فلا يجوز الجمع بين الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه والدفع باختيار أحد الطريقين للتناظر المنطقي والقانوني بينهما اذ أن أساس الدفع الاول صدور حكم في الدعوى الاولى يمنع من رفع دعوى ثانية بينما يشترط في الدفع الثاني أن ينتقل المدعى من القضاء المدني لرفع دعواه أمام القضاء الجنائي وبالعكس وذلك كله قبل صدور حكم في الدعوى الاولى « وحيث انه بعد ذلك يتعين البحث في صحة الدفع بقوة الشيء المحكوم به الذي استند اليه الحكم المستأنف وهذا يتناول ما أثر بين المدعى بالحق المدني والدفاع من المباحث القانونية المختلفة في النقطة الآتية وهي: (١) هل يعتبر الدفع في الدعوى (*L'exception*) وهو ما يبيده المدعى عليه في دفاعه مانعاً من صماع الدعوى التي يرفعها بعد الفصل في ذلك الدفع عن نفس موضوعه (٢) هل للأحكام المدنية أثر على الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق اللجنة المباشرة أمام محكمة الجنايات (٣) هل يعتبر الموضوع والسبب متحدين في كل من الدعوى المدنية التي فصل فيها نهائياً بين طرفي الخصوم وبين موضوع الدعوى المدنية في هذه الدعوى « وحيث انه بالنسبة الى النقطة الاولى فان قوة الشيء المحكوم به تسري على كل ما طرح سابقاً أمام المحكمة في الدعوى الاولى وما فصل فيه بحكم سواء في ذلك الطلبات التي يقدمها المدعى أو الدفع *L'exception* التي يدافع بها المدعى في موضوع الدعوى لان الشارع يرمى الى قطع حبل المنازعات بأي شكل كانت وعدم تكرارها

الى مالا نهاية فضلا عن ان الاحكام هي عنوان الحقيقة
Res Judicata pro veritate habetur
ولا معنى لان تكون كذلك في جزء مما
فصلت فيه دون الجزء الآخر أى لا معنى لان
تكون عنوان الحقيقة بالنسبة الى طلبات المدعى
فقط دون دفع المدعى عليه التي تناولتها
وفصلت فيها أيضا (انظر حكم محكمة الاستئناف
الاهلية الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٠١ مجموعة
رسمية سنة ٢ ص ٢٨٣) (انظر أيضا دالوز
براتيك Chose Jugée بند ٧٦ والاحكام
الفرنسية الواردة به وبند ١٢٨ من المرجع نفسه
والاحكام التي تقرر هذا المبدأ)

« وحيث انه بالنسبة الى النقطة الثانية فالاحكام
الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها أى أثر قانوني
على موضوع الدعوى العمومية فقط بخلاف
الدعوى المدنية المقترنة بها فالاحكام الصادرة
من القضاء المدني تمنع من طرح نفس الموضوع
مرة ثانية بطريق الادعاء مدنيا أمام المحكمة
الجنائية والا لو قيل بغير ذلك لأصبح مبدأ
قوة الشيء المحكوم به باطلا الأثر اذ يتيسر
لكل من خسر دعواه أمام المحكمة المدنية
أن يطرح موضوعها من جديد أمام المحكمة
الجنائية بأن يلبسها لبوسا جنائيا وعندئذ تهوت
الحكمة التي يرمى اليها الشارع (دالوز براتيك
Chose Jugée بند ٣٦٨ وأويرى ورو جزء ٨
صحيفة ٣٩٩ بند ٧٦٩ ولا كوست ص ٨٨ بند ٢٥١)
« وحيث انه بالنسبة الى البحث الثالث وهل

هناك اتحاد في الموضوع والسبب بين الدعوى
المدنية وبين موضوع الادعاء المدني في اللجنة
المباشرة طبقا لما ورد في نص المادة ٢٣٢ من
القانون المدني

« وحيث انه يتعين أولا استعراض الوقائع

وموضوع الدعوى المدنية والدفع الذي تمسك
به المدعى المدني ثم موضوع الادعاء المدني في
اللجنة المباشرة الحالية لمقارنتهما معا لاستخلاص ما إذا
كان هناك اتحاد أم اختلاف في الموضوع والسبب
« ومن حيث أنه ثابت من الاطلاع على دوسيه
الدعوى المدنية ١٢٧٥ سنة ٣. كلى مصر
المرفوعة من المتهم ضد المدعى بالحق المدني أن
المتهم طلب الحكم بالزام المدعى المدني بمبلغ
٢٢٠ جنيتها ثمن سيارة شفروليه وطلب تثبيت
الحجز التحفظي المتوقع على هذه السيارة
وارتكن المتهم في اثبات تلك الدعوى على صورة
عقد الاتفاق المؤرخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨
والثابت فيه أن ثمن السيارة المذكورة يدفع على
أقساط وقد دفع المدعى المدني الدعوى بأنه
قام بسداد الثمن بمقتضى كميالات حررها ودفع
قيمتها وهي موجودة تحت يده وقد صدر حكم
محكمة مصر المدنية في تلك الدعوى بتاريخ
١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وهو يقضى بالزام المدعى
المدني بأن يدفع لمتهم مبلغ ٢٢٠ جنيتها وتثبيت
الحجز الخ. وجاء في أسباب الحكم أن مجرد
تقديم الكميالات من المدعى المدني لا يبرئ
ذمته من الدين لعدم قيام الدليل على تحريرها
لمناسبة التعاقد والا لنص عليها في عقد الاتفاق
ورفضت طلب التحقيق لاثبات سداد المبلغ ثم
رفع المدعى المدني استئنافا عن ذلك الحكم
وكان الاستئناف قائما على اثبات براءة المدين
لحكم انتهائيا بالتأييد

بعد ذلك وفي تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣١
رفع المدعى المدني دعواه الحالية بطريق اللجنة
المباشرة وطلب الحكم له بتعويض قدره ٤٠٠
جنيه وبني تعويضه على اللجنة التي نسبها إلى المتهم بأن
ادعى ضده أنه ارتكب تزويرا في العقد الذي

المنصوص عليه في المادة ٢٣٢ مدني الاتحاد في الفعل القانوني الذي هو أساس الدعوى الجديدة وجاء في حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٧ يناير سنة ٩٠٦ مجموعة ٨ ص ٧٣ .

“La cause c'est le fait juridique qui forme le fondement de la nouvelle instance”

وفي حكمها الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ مجموعة ٢٧ ص ١٩ ورد في تعريف السبب ما يأتي :

“Le fait juridique ou matériel qui est le fondement du droit réclamé”

« وحيث انه بتطبيق هذه القاعدة على موضوع الادعاء بالحق المدني يتضح أن الموضوع مختلف عن موضوع دفاع المدعي بالحق المدني في الدعوى المدنية المستأنفة إذ انه دفع براءة ذمته من الدين وموضوع الجنحة المباشرة هو طلب تعويض عن فعل جنحة يدعى بها ثم أن السبب وهو الأثم مختلف أيضاً اختلافاً جوهرياً لأن الدفع الذي تمسك به المدعي المدني كان قائماً على براءة ذمته من الالتزام ولكن الفعل القانوني الذي يرتكبن عليه المدعي المدني في دعواه الحالية هو التعويض المدني الناشئ عن الجنحة وهو فعل قانوني ومادى مختلف عن فعل السداد أو براءة الذمة اختلافاً ظاهراً (انظر مرجع القضاء تحت المادة ٢٣٢ مدني وحكم محكمة النقض المصرية تحت نمرة ٢٦١٨ وانظر أيضاً نمرة ٢٥١٥)

« وحيث انه لا محل للاعتراض بأن المدعي المدني سيصل الى براءة ذمته التي فشل فيها من طريق آخر وهو طلب التعويض لأن القانون لم ينص في المادة ٢٣٢ مدني الاعلى الاتحاد في كل من الموضوع والسبب والاحكام كشرائط أساسية للدفع بقوة الشيء المحكوم به ولم يرد في النص أى قيد خاص بالاتحاد في النتيجة فلا محل للتمسك

قدم صورته الى المحكمة المدنية بغير اقرار أولى الشأن وجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن تعمد عدم ذكر عبارة أن الثمن تحرره كميالات في العقد ثم نسب اليه أيضاً جريمة استعمال ذلك العقد المزور وطلب تطبيق المادة ١٨٣ من قانون العقوبات « وحيث انه يستخلص مما تقدم أن المدعي

بالحق المدني دفع الدعوى المدنية ببراءة ذمته بمقتضى الكمبيالات التي قدمها للمحكمة والتي ادعى أنها هي ثمن السيارة وفصلت المحكمة في دفعه بالرفض ثم طلب في دعوى الجنحة المباشرة الحكم له بالتعويض ارتكنا على أن المتهم ارتكب تزويراً في العقد الذي تمسك به أمام المحكمة المدنية وذلك بالطريقة التي أوضحها في عريضة الدعوى التي لا محل للتعرض اليها الآن إذ أن هذا متعلق بالموضوع

« وحيث ان دفع المدعي بالحق المدني Exception الذي فصلت فيه المحكمة المدنية قائم على براءة ذمته من الدين وظاهر من الاطلاع على محضر الجلسة المدنية ابتدائياً واستئنافياً وعلى مذكرات طرفي الخصوم في كلتا الدرجتين أن المدعي المدني لم يطعن بالتزوير في العقد ولم يطرح أمام المحكمة المدنية موضوع تزوير العقد ولم يكن محلاً لمرافعة طرفي الخصوم ولم تفصل المحكمة فيه لأنه لم يثر أمامها وجاء الآن في دعواه المباشرة وادعى بتزوير ذلك العقد وطلب التعويض ارتكنا على ذلك

« وحيث انه لا يوجد نص في القانون يحتم على أى طرف في الخصومة أن يبدي جميع وجوه دفاعه في الدعوى مرة واحدة لذلك لا مانع من تجديد النزاع مرة أخرى ارتكنا على حق آخر (انظر هذا المبدأ في حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٢ مجموعة مختلطة ٤ ص ٢٨٢) « وحيث ان المراد بالاتحاد في السبب

المبادئ القانونية

١ - للوكيل أن يجرى كافة الاعمال التي تدخل بطبيعتها ضمن العمل المصرح به في التوكيل بحيث تعتبر وسيلة محتمة لتنفيذه ونتيجة لازمة له . فلا يجوز للوكيل بالبيع أن يدرج في العقد شروطاً تربط موكله بالتزامات أكثر مما أوجبه القانون بغير تفويض خاص . إذا التوكيل الخاص لا يترتب عليه الا الاذن للوكيل باجراء الاعمال المبينة في التوكيل وتوابعها الضرورية

٢ - ليس للوكيل في الحوالة بالدين أن يجعل موكله ضامناً ليسار المدين في الحال والاستقبال الا اذا خول هذا الحق صراحة في سند التوكيل لأن الضمان الوحيد المنصوص عليه في القانون العام هو ضمان وجود الدين وقت الحوالة (المادتان ٥١٥ و ٣٥١ مدني)

المحكمة

« حيث ان المستأنف قد بني دعواه قبل المستأنف عليها الأولى الست شقيقة محمد الشنواني على ان والدتها الست بلد على الخليفة المستأنف عليها الثانية حولت اليه بطريق وكالتها عن ابنتها شقيقه المذكورة سندا بدين مقداره سبعون جنيها على المدعو عبد العزيز احمد خليفه وضمنت هذا المدين وتضامنت معه في السداد وان هذا التصرف حصل من بلد المذكورة طبقا لنصوص التوكيل الشرعي الصادر لها من ابنتها المذكورة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩١٥ المقدمة صورة رسمية منه ضمن اوراق الدعوى .

« وحيث ان المستأنف عليها الأولى قد دفعت الدعوى بدفوع مختلفة منها ان تصرف والدتها هذا خارج عن حدود التوكيل المذكور

(١٠)

بهذا الدفع ولو اتحدت النتيجة مادام أن الاتحاد في الموضوع أو السبب أو الاخصام منعدم وقد ورد في الحكم الاستئنافي الصادر من محكمة مصر في ١٩ يونيو سنة ١٩٠٩ (ج ٢٤ ص ٢٦٢) أنه لا يمكن الاحتجاج بقوة الشيء المحكوم به الا في حالة ما اذا كانت كل ظروف الدعويين متحدة — أما اذا كانت النتيجة متحدة والاسباب مختلفة فلا يصح هذا الاحتجاج (مرجع القضاء ص ٦٢١ بند نمرة ٢٥١٣)

« وبديهي أن من يطلب حقاً لسبب ما وترفض دعواه له ان يطالب به مرة أخرى مرتكناً على سبب قانوني آخر فن رفع دعواه وهو يطالب بملكية عقار ارتكناً على عقد بيع صادر اليه مثلاً وحكم برفضها يسوغ له أن يرفع الدعوى مرة أخرى مطالباً بملكية نفس العقار مستنداً الى حق الميراث وهو سبب قانوني آخر ولو أن النتيجة متحدة في كلتا الدعويين وهي الحصول على ملكية ذلك العقار « وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المستأنف الذي قضى بعدم جواز نظر الدعوى المدنية في غير محله ويتعين الغاؤه وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها

(قضية النيابة آخر مدعي مدني ضد وانيس كر كور رقم ١٧١٠١ سنة ٩٣١ م — رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكي خير الابويجي ومحمد علي رشدي ومحمد علي جمال الدين وبحضور حضرة محمد صلاح الدين افندي وليل النيابة)

٢٩١

محكمة شين الكوم السكية الأهلية

١٤ مارس سنة ١٩٣٢

١ - وكيل - حدود وكالته . قصره على الاعمال الداخلة بطبيعتها فيه . وتوابعها الضرورية .

٢ - وكيل في الحوالة . عدم جواز ضمانه لوكله يسار المدين في الحال والاستقبال الا بتفويض خاص

١٩٨٩ من القانون المدني الفرنسي فقرة ٢٩
والفقرات ٤٤ وما بعدها

« وحيث انه متى تقرر ذلك فلا يكون للوكيل
عن المحيل من باب أولى أن يجعل موكله ضامنا
متضامنا مع المدين في السداد للمحال الا اذا
أعطاه موكله هذه السلطة صراحة في سند التوكيل
» وحيث ان سند التوكيل المعطى من المستأنف
عليها الأولى لوالدتها بلد خلو من اعطاء سلطة
كهنه لبلد فما فعلته من جعل موكلتها المستأنف
عليها الأولى ضامنة متضامنة مع المدين عبد
العزيز احمد الخليفة في سداد مبلغ الدين الى المستأنف
هو عمل باطل بالنسبة للمستأنف عليها الأولى
ولا يمكن أن ترتبط به اذ كل ما هو ملزمة به
قبل المستأنف هو ضمان وجود الدين وقت التحويل
وبما أنه لا نزاع بين الطرفين في أن الدين موجود
فلا يصح الزامها بشيء للمستأنف وله أن يرجع
على الوكيل بلد بدعوى على حدة إذا شاء

(قضية حامد أنسى الشنواي ضد شفيقة محمد وأخرى رقم ٣٥
سنة ١٩٣٢ س — رئاسة وعضوية حضرات احمد صفوت بك
رئيس المحكمة والقاضيين فيهم سليمان ومحمد عزمي)

٢٩٢

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

٢٢ مارس سنة ١٩٣٢

١ - اعلان حكم - بواسطة مندوب محضر . الصورة لم يوقع عليها
شاهدان - بطلانه

٢ - تسجيل تنفيه نزع الملكية . آره . الحاق الثرات بالعقار

٣ - رهن تأميني . غير مانع من تصرف المدين . حقه في الرهن بعد
تسجيل التنفيه

٤ - اختصاص - تسجيله . اسبقية على تسجيل رهن عقارى . امتياز

المبادئ القانونية

١ - إذا أعلن الحكم بواسطة مندوب محضر
وبدون أن يوقع على الصورة المعلنة شاهدان طبقا

» وحيث انه بالاطلاع على التوكيل المذكور
تبين أنه يصرح للوكيلة بالبيع والشراء والرهن
وجميع التصرفات الشرعية .

» وحيث انه لذلك ترى المحكمة أن هذا التوكيل
يبيح للوكيلة تحويل ديون الموكله التي لها قبل
الغير الى شخص آخر اذ ان الحواله ماهى الا
نوع من انواع البيع

» وحيث انه متى كان الامر كذلك فيتعين
البحث فيما اذا كان للوكيلة في هذه الحالة ان تنص
في التحويل على ضمان موكلتها للمدين وتضامنها
معه في السداد أم لا .

» وحيث ان المادة ٥١٥ من القانون المدني الأهلى
الواردة في باب الوكالة قد نصت على أن التوكيل
الخاص لا يترتب عليه الا الاذن للوكيل باجراء
الأعمال المبينة في التوكيل وتوابعها الضرورية .
» وحيث ان هذا النص مطابق لما قرره

الفقه والقضاء في فرنسا عند تطبيق المادة ١٩٨٩
من القانون المدني الفرنسي التي تنص على ان ليس للوكيل
أن يخرج عن حدود وكالته فقد اتفق على ان
للكيل أن يجرى كافة الأعمال التي تدخل بطبيعتها
ضمن العمل المصرح به في التوكيل بحيث تعتبر
وسيلة محتمة لتنفيذه ونتيجة لازمة له وانه بناء
على هذا لا يكون للوكيل بالبيع ان يدرج في
العقد شروطا تربط موكله بالتزامات اكثر مما
أوجبه القانون بغير تفويض خاص . وقد حكم
تطبيقا لهذه القاعدة بأنه ليس للوكيل في الحواله
بالدين أن يجعل موكله ضامنا ليسار المدين في
الحال والاستقبال الا اذا خول هذا الحق صراحة
في سند التوكيل لأن الضمان الوحيد المنصوص
عليه في القانون العام هو ضمان وجود الدين في
وقت الحواله » المادة ٣٥١ من القانون المدني
الأهلى » - راجع تعليقات دالوز على المادة

بمعرفة اسحق افندى أمين للمستأنف عليه الأول شخصيا وأمينه رمضان محارم في شخص شيخ البلد « وحيث ان المستأنف دفع بطلان هذا الاعلان لان صورة الاعلان خات من توقيع الشاهدين اللذين يحتم القانون توافر امضاءهما على الاصل والصورة لان اسحق افندى مندوب محضر « وحيث قد نص في المادة ١٣ مرافعات على وجوب توقيع الشاهدين على الاصل وصورة الاعلان الذى يقوم به مندوب المحضر ونص بالمادة ٢٢ مرافعات ان المواعيد السابق بيانها والاجراءات المقررة في المواد ٣ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٣ تقتضى مراعاتها والا فيكون العمل لاغيا « وحيث انه من المجمع عليه قضاء انه اذا اعلن الحكم بواسطة مندوب محضر وبدون ان يوقع على الصورة المعانة شاهدان طبقا للمادة ١٣ من قانون المرافعات وجب اعتبار الاعلان باطلا طبقا للمادة ٢٢ مرافعات ولا حاجة للبحث فيما اذا كان الاعلان تم تسليمه فعلا للمعلن اليه أم لا لأن هذا البطلان قد نص عليه صراحة في القانون ولا ياتفت للاجراءات المنصوص عليها بالمادة ١٢٥ مرافعات لأن ما جاء بهذه المادة يتعاق بالبطلان الحاصل في اعلان الدعوى والبطلان هنا عن الحكم (انظر حكم محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ المحاماة السنة الحادية عشرة العدد العاشر ص ١٠٤٦ رقم ٥٣٠) « وحيث انه لا نزاع في ان الاعلان الحاصل بتاريخ ٦ و ٧ يوليو سنة ١٩٣١ إنما حصل بمعرفة اسحق افندى أمين وهو مندوب محضر والدليل القاطع على انه مندوب محضر هو اشتغال الاصل على توقيع شاهدين معه على أصل الاعلان ونظرا لخلو الصورة من توقيع الشاهدين يكون اعلان الحكم باطلا

للمادة ١٣ مرافعات وجب اعتبار الاعلان باطلا طبقا للمادة ٢٢ من القانون ولا حاجة للبحث فيما اذا كان الاعلان تم تسليمه فعلا للمعلن اليه أم لا لأن البطلان في هذه الحالة صريح في القانون ٢ - ان الأثر الوحيد الذى رتبته الشارع الأهلى على تسجيل تنبيه نزع الملكية ينحصر في قيد حق المدين في التأجير . تم إلحاق الثمرات بالعقارات . وهذا الأثر ينتفع به الدائنون المرتهنون فقط حتى لو كان الدائن المباشر للاجراءات دائئا عاديا ٣ - من المجمع عليه فقها وقضاء أن حق الرهن التأمينى لا يعتبر تصرفا . فللمدين أن يرهن عقاره تأميناً بعد تسجيل التنبيه ويكون الرهن صحيحاً ويمنح الدائن المرتهن الدرجة التى يخولها التسجيل ٤ - من آثار تسجيل الاختصاص على عقار صيرورة هذا العقار مرهونا من يوم التسجيل للدائن صاحب الاختصاص . وتنشأ عن ذلك جميع الحقوق التى تترتب على الرهن العقارى . ويتقدم الاختصاص على الرهن العقارى اذا تقدم تاريخ تسجيله على تسجيل الرهن (المواد ١٣ و ٩ و ٥٤٥ مرافعات و ٥٩٩ و ٦٠٠ مدنى)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الأول دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى وذلك لأن الحكم الذى بمقتضاه عمل التوزيع أعلن وأصبح نهائيا ومضى ميعاد الاستئناف « وحيث ان الحكم الصادر بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٣١ بقبول المناقضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد قائمة التوزيع قد أعلن بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٣١ و ٧ يوليو سنة ١٩٣١

« وحيث انه اذا تقرر ان الاعلان باطل يتعين رفض الدفع وقبول الاستئناف »

« وحيث ان الموضوع يتلخص في انه بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ طلب مرسى على خالد المستأنف ضده توزيع ٢٥ جنيها قيمة الثمن الراسى به المزاد يوم أول يونيه سنة ١٩٢٩ في قضية البيع عمرة ٤٢٤ سنة ١٩٢٨ رشيد فامر حضرة القاضى بقيد الطلب وبتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٩ اعلن قلم الكتاب الدائنين بان يقدموا في ظرف ثلاثين يوما طلباتهم ومستنداتهم المتعلقة بالتوزيع فقدموها وتم التوزيع المؤقت بقاعة مؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٠ واعلن الدائنون بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ و٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ليطالعوا على قاعة التوزيع والمناقشة فيها . وبتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قرر حسين الخياط المستأنف احد الدائنين بقلم الكتاب بالمناقضة في قاعة التوزيع وطلب قبول المناقضة شكلا وفي الموضوع بالغائها واختصاصه هو بجميع المبلغ وقدره ٢٥ جنيها بعد استئزال رسم طلب التوزيع للاسباب التى ابداهها

« وحيث انه من المسلم به بين الخصوم ان حسين احمد عبد الله كان مدينا الى كل من مرسى على خالد المستأنف ضده وحسين الخياط المستأنف وآخرين فاستصدر بعضهم احكاما بنزع ملكية المدين من ٦ قراريط مشاعة في منزل رسا مزادها اخيرا على مرسى خالد وكان قد سجل تنبيه نزع الملكية بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٨ وحكم بنزع الملكية بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٢٨ وسجل حكم نزع الملكية بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٢٨ ثم حكم برسو المزاد عليه بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٢٩ وتسجل حكم مرسى للمزاد بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٠ وبأشر الحاج حسن الخياط

المستأنف اجراءات نزع الملكية فاعلن التنبيه في أول أغسطس سنة ١٩٢٨ وسجله بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٨ واستصدر اختصاصا وسجله في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٩ وقد ضمت دعوى نزع الملكية التى بأشرها المستأنف الى دعوى نزع الملكية التى بأشرها المستأنف ضده وحكم بمرسى مزاد العين على المستأنف ضده

« وحيث ان قاعة التوزيع بنيت على أساس تفضيل المستأنف عليه مرسى على خالد لا سببية تسجيل تنبيه نزع الملكية على تسجيل اختصاص المستأنف اذ ان تسجيل تنبيه المستأنف عليه حصل بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٢٨ وهو سابق على تسجيل اختصاص المستأنف الحاصل بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٩

« وحيث ان نقطة البحث تنحصر فيما اذا كان الدائن الذى سجل اختصاصه بعد تسجيل تنبيه دائن اخر بنزع الملكية وقبل الحكم برسو المزاد هو المفضل أم صاحب التنبيه السابق تسجيله على تسجيل الاختصاص هو المفضل

« وحيث يتعين البحث عن آثار تسجيل تنبيه نزع الملكية أولا ثم عن آثار تسجيل الاختصاص ولو كان لاحقا لهذا يتعين الرجوع للشرح والاحكام لمعرفة مرمى نص المادة ٥٤٥ مرافعات

« وحيث ان الاثر الوحيد الذى رتبته الشارع الأهلى على تسجيل تنبيه نزع الملكية ينحصر في قيد حق المدين في التأجير فقط ثم الحاق الثرات بالعقارات . ونص المادة صريح في ذلك لا يحتاج لتفسير وهذا الاثر ينتفع به الدائنون المرتهنون فقط حتى لو كان الدائن المباشر للاجراءات دائنا عاديا (طرق التنفيذ لأبي هيف رقم ٦٥٨)

« وحيث انه من المجمع عليه فقها وقضاء أن حق الرهن التأمينى لا يعتبر تصرفا (التصرف

على تسجيل التنبيه وان هذا الحق العيني يغليد
المدين عن التصرف بلا نص (أبوهيف بند ٧١٠)
« وحيث انه يستنتج مما تقدم انه اذا كان
الدائن عاديا ومهملا لكونه لم يحصل على اختصاص
كما في حالة المستأنف عليه فلا يلومن الا نفسه
لقبول هذه الصفة ولا كتفائه بها على أن هذا
لا يمنعه من أن يطعن في التصرف الحاصل بعد
تسجيل التنبيه ولكن هذا يستلزم توافر شروط
دعوى ابطال التصرفات الا أنه في هذه المسألة
لا يقول بأن اختصاص المستأنف عمل اضرارا
بحقوقه وبسوء نية وبالتواطؤ مع المدين اضرارا
بحقوقه لان دين المستأنف سابق على تسجيل
تنبيه المستأنف ضده (أنظر أبوهيف رقم ٧١٨
ص ٤٢٧) ومن هذا الرأي الاستاذ عشاوي
بك كتاب التنفيذ ص ١٩٥ و ٢٢٣ ولم يشذ عن
هذه القواعد سوى شارح فرد لم يكن له سند
في القانون ولا الفقه ولا الاحكام

« وحيث انه بناء على ذلك يتعين أولا رفض
الدفع وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف وتخصيص المستأنف بجميع
مبلغ التوزيع وقدره ٢٥٠٠ قرش والزام المستأنف
عليهما بالمصاريف

(قضية الحاج حسن الحياض ضد مرسى على وآخرين رقم ...
سنة ... م - رئاسة وعضوية حضرات القضاة خليل عفت
ثابت وحسين لطفي وأحمد رشيد)

٢٩٣

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

١ - إيقاف - اضراره بالدائن . بطلانه

٢ - ابطال التبرعات . وترك الحقوق . ابطالها . كفاية الضرر فيه .

بالنسبة لغيرها . وجوب توفر . كن التدليس أيضا

المبادئ القانونية

١ - يكفي لابطال الوقف الحاصل من المدين

المنصوص عنه بالمادة ٦٠٨ مختلط) فلمدين أن
يرهن عقاره تأمينا بعد تسجيل التنبيه (في المختلط)
ويكون الرهن صحيحا ويمنح الدائن المرتهن
الدرجة التي يخولها التسجيل وهذا الرأي مجمع
عليه حتى في فرنسا (أبوهيف رقم ٦٩٤ والحاشية ٣)
ولا ضرر يلحق الدائن المرتهن لان تسجيله
سابق على تسجيل الرهن التأميني الحاصل بعد
تسجيل التنبيه (نفس المؤلف ونفس البند) اما
الدائن العادي حتى لو كان هو المباشر للاجراءات
فانه يتضرر من تسجيل الرهن التأميني لان تسجيل
الرهن يمنحه حقا عينيا ولا يلومن الا نفسه لانه
قبل أن يكون دائئا عاديا ولم يأخذ حق اختصاص
(نفس المؤلف ونفس الرقم) وقد جاء بهذا البند
أن مجلس النواب الفرنسي قد رفض سنة ١٨٤١
مرتين قبول تعديل من شأنه منع المدين من رهن
عقاره بعد تسجيل محضر الحجز (أبوهيف بند ٦٩٤
وجرسونية ٤ بند ٣٧٣ والحاشيتين ٧٠٧ و ٧٠٨)
« وحيث ان من آثار تسجيل الاختصاص على
عقار صيرورة هذا العقار مرهونا من يوم
التسجيل للدائن صاحب الاختصاص وتنشأ عن
ذلك جميع الحقوق التي تترتب على الرهن العقاري
ولذلك تسرى على هذا الرهن جميع القواعد
المتعلقة بالرهن العقاري (مادة ٥٩٩ مدني)
ويتقدم الاختصاص على الرهن العقاري إذا تقدم
تزيح التسجيل على تسجيل الرهن العقاري (مادة
٦٠٠ مدني) ومن الثابت أن توقيع الحجز في
فرنسا وفي المختلط وتسجيل محضر الحجز فيهما
لا يترتب عليهما حق عيني على العقار (أبوهيف
٧١٠ وجرسونية ٤ بند ٣٧٢ وكذلك بند ١٢١
و ١٢٢) ولا يمكن أن يقال بأن هذا الحق العيني
يستنتج من أن الشارع غل يد المدين عن الايجار
في الأهلي وعن التصرف في المختلط والقانون
الفرنسي ولا محل للقول بنشوء حق عيني يترتب

محكمة استئناف أسيوط بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠
 « وحيث أنه ثابت من الاطلاع على حجة الايقاف
 المؤرخة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أن مورث المدعى
 عليهن أوقف في هذا التاريخ ١٨ ف و ١٩ ط و ١٢ س
 بزمام ناحية القوصية وعدد ٢٢ نخلة و ١٢٢٥ ذراع
 وساقية ونصف وابور ارتوازي على نفسه طول
 مدة حياته ثم من بعد وفاته على المدعى عليهن
 » وحيث أن المدعى يطلب بهذه الدعوى ابطال
 هذا الوقف طبقاً للمادة ٥٣ مدني لأن
 الوقف أضرب به باعتباره دائماً

« وحيث أنه ظاهر من عبارة المادة ٥٣ أنها
 توجب أن يكون طالب ابطال الوقف دائماً وقت
 انشاء الوقف وأن يكون الايقاف حصل اضاراً به
 » وحيث أنه من المقرر قانوناً أن الاحكام مقررّة
 لا يحق لامتنعته له وطبقاً لهذا يكون المدعى دائماً
 من تاريخ رفع الدعوى أي من أول فبراير سنة ١٩٣٣
 وبالتالي يكون دينه ثابتاً وسابقاً للوقف الحاصل
 في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

« وحيث أنه يراد بالضرر ایجاد حالة اعسار
 لدى المدين من جراء تصرفه أو زيادة اعساره
 (راجع بلايول الجزء الثاني صحيفة ١٠٢ نبذة عمرة ٣١٠)
 » وحيث أنه ظاهر من حجة الايقاف
 ومقارنتها بالكشف الرسمي المؤرخ ٢٠ مارس
 سنة ١٩٣١ أن المدين أوقف جميع أملاكه على وجه
 التقريب ولم يبق خارجاً عن الوقف إلا فدان و ١٥٠
 قيراط لا يفي بمصاريف اجراءات تنفيذ الحكم فهو
 بهذا التصرف أضرب بدائنه فوقه يقع تحت حكم
 المادة ٥٣ مدني أهلي

« وحيث أن الوقف لم يخرج عن كونه ضرباً من
 التبرع ولا يسوغ التبرع بمال تعلقت به حقوق للغير
 (راجع المجموعة الرسمية السنة الأولى صحيفة ١٩٤

أن يكون الايقاف أضرب بالدائن ويراد بالضرر
 ایجاد حالة اعسار لدى المدين من جراء تصرفه
 أو زيادة اعساره، وبما أن الوقف فيه معنى التبرع
 فلا يسوغ التبرع بمال تعلقت به حقوق للغير .
 يدل عليه أن المادة ٥٣ الخاصة بابطاله واردة
 بالقانون المدني تحت باب الهبة

٢ - يكفي لجواز ابطال التبرعات وترك الحقوق
 والوقف نوع منها حصول ضرر. أما بالنسبة لما
 عداها من التصرفات فيجب علاوة على الضرر توفر
 ركن التدليس. (مقارنة بين المادة ١٤٣ مدني
 أهلي والمادة ١١٦٧ مدني فرنساوي المقابلة لها)
 (المادتان ٥٣ و ١٤٣ مدني)

المحكمة

« حيث أن الثابت في القضية رقم ٢٩٥ سنة
 ٩٢٣ كلى اسيوط المنضمة لهذه القضية أن المدعى
 كان قد توكل عن مورث المدعى عاين بمقتضى
 توكيل مؤرخ ٢٧ مارس سنة ١٩١٨ لادارة شؤون
 أملاكه وقبض ماله وسداد ما عليه من الديون وفي
 البيع والشراء ورفع الدعاوى والمحاصمة وخلافه
 وقد استمرت الوكالة قائمة الى أن عزلها منها المورث
 المذكور بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩١٩ .

« وحيث أن المدعى بتاريخ أول فبراير
 سنة ٩٢٣ رفع دعوى ضد مورث المدعى عليهن
 طلب فيها الحكم بملازميته بأن يدفع له ١٧٩٩ جنيه
 و ٦٣٠ مليماً عبارة عما دفعه عنه من الديون للغير وبعد
 أن تداولت القضية بالجلسات وبعد أن ندب فيها
 خير تلاه آخر ثم أعقبها تحقيق حكم فيها بتاريخ
 ١٦ يناير سنة ٩٣٠ بإلزام المدعى عاين . وقد
 توفي مورثهن . بأن يدفع من تركته ١٥٠٥ جنيهات
 و ٦٣٠ مليماً والمصاريف المناسبة وتأيد هذا الحكم من

المبادئ القانونية

(١) من حاز عقارا بنية تملكه بنفسه أو بواسطة غيره يقبل منه دعاوى وضع اليد التي منها إيقاف الأعمال الجديدة ، وللحائز على الشيوع أن يرفع دعاوى وضع اليد بغير ادخال شركائه معه . كما له أن يرفعها قبل شركائه الذين ينكرون عليه حق انتفاعه بمظاهر تخالف حقوق شركائه على الشيوع (٢) من اشترى محدا في أرض على الشيوع فعقده لا يؤثر على الغير الذي لم يكن طرفا فيه ولا ينتقص من حقوقه . وتبقى يدهم على هذا العقار يد حائز على المشاع كيد من تلقوا الملك عنه لأنه لا يستطيع أن يملكهم أكثر مما يملك . (٣) ان عقد البيع على التحديد في عقار على الشيوع يقع صحيحا بين المتعاقدين أنقسمه الا أن التحديد يكون موقفا على نتيجة القسمة التي تعتبر شرطا توقيفيا . فيد المشتري تكون في هذه الحالة على المشاع وتتوقف على نتيجة القسمة (٤) يجوز للشركاء في الملك المشترك أن ينتفعوا به بقدر انصباهم فيه بغير أن يعملوا أعمالا مادية تغير من طبيعته بدون رضاء باقي الشركاء فيه . وذلك بشرط أن لا يحول ذلك دون انتفاع المالكين الآخرين

(المواد ٢٦٦ و ٤٥١ و ٤٥٧ مدني و ٢٦/٣ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه الأول دفع بعدم اختصاص القاضي الجزئي بنظر هذه الدعوى » وحيث ان هذا الدفع قد فصأت فيه محكمة اول درجة ولم يستأنف حكمها عن هذا الدفع فقد أصبح هذا الحكم نهائيا وتعين رفض هذا الدفع

وراجع أيضا قضاء المحاكم في مسائل الاوقاف للاستاذ خانكي بك صحيفة ١٩٣ بند ٤٦٥ وما بعدها) « وحيث انه مما يؤيد ان المشرع يرى في الوقف نوعا من التبرع ان المادة ٥٣ الخاصة بإبطاله واردة في القانون المدني تحت باب الهبة

« وحيث انه ظاهر من عبارة المادة ٥٣ ان التدليس وهو النية القائمة عند المدين في الاضرار بدائنه ليس شرطا لابطال الوقف يؤيد ذلك ان المشرع في المادة ١٤٣ مدني أهلى فرق بين العقود الجائز ابطالها ككتفي بركن الضرر في التبرعات وترك الحقوق والوقف ضرب منها (راجع الفقرة الأخيرة من المادة) ووجب بالنسبة للماعداه من التصرفات علاوة على الضرر ركن التدليس (راجع صدر المادة خصوصا نصها الفرنسي لأنه أظهر في التعبير) « وحيث انه يلاحظ في النهاية أن هذا التفصيل لم يرد في المادة ١١٦٧ فرنساوى المقابلة للمادة ١٤٣ مدني أهلى مما أثار نزاع بين الفقهاء الفرنسيين في وجوب التدليس في التبرعات أو الاكتفاء بالضرر (قضية أحمد باشا جاد الرب ضد الست جمالة بنت رميح وآخرين رقم ٣٣٥ سنة ١٩٣١ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة بطرس سليمان وأحمد يوسف وإبراهيم خالد)

٢٩٤

محكمة بني سويف الكلية الأهلية

٢٢ مايو سنة ١٩٣٢

- ١ - دعوى وضع يد - وفيها من حائز . حيازته بنية الملكية له أو لغيره . جوازها بدون ادخال باقي الشركاء فيها
- ٢ - مشتر - محدد على أرض مشاعة . غير مؤثر على حقوق الشركاء الآخرين .
- ٣ - عقد بيع - على التحديد . في عقار على الشيوع . صحته . توقفه على نتيجة القسمة
- ٤ - شركاء في ملك . انتفاع كل على الشيوع . عدم جواز القيام بأعمال مادية مغيرة من طبيعته

« وحيث ان المستأنف دفع الدعوى طالبا إيقاف البناء الذي يقوم بإنشائه المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين في الأرض المملوكة بالمشاع بينه وبين المستأنف عليه الاول الذي باع جزءا من نصيبه فيها محددًا الى باقي المستأنف عليهم »
« وحيث ان من حاز عقارا بنية تملكه بنفسه أو بواسطة غيره تقبل منه دعاوى وضع اليد التي منها إيقاف بناء الأعمال الجديدة »

« وحيث ان الحائز على الشيوع يستطيع رفع دعاوى وضع اليد ضد الغير بغير ان يدخل شركاءه معه وله ان يرفعها قبل شركائه الذين ينكرون عليه حق انتفاعه بمظاهر تخالف حقوق الشركاء على الشيوع (راجع أوربي ورو جزء ٢ صحيفة ١٤٩ وسيريه احكام النقض الفرنسية من سنة ١٨١٢ الى سنة ١٨٥٢) »

« وحيث ان الثلاثة الآخرين من المستأنف عليهم وان كانوا قد اشتروا محددًا من المستأنف عليه الاول الا ان عقدهم لا يمكن ان يؤثر على الغير الذي لم يكن طرفا فيه ولا ان ينتقص من حقوق ذلك الغير فتبقى يدهم على هذا العقار يد حائز على المشاع كيد من تلقوا الملك عنه لان الاخير لا يستطيع ان يملكهم أكثر مما يملك . فضلا عن ذلك فان عقد البيع المذكور يقع صحيحا بين المتعاقدين أنفسهم الا ان التحديد يكون موقوفا على نتيجة القسمة أي ان القسمة تكون بمثابة شرط توقيفي بمعنى ان يد المشتري تكون على المشاع الى ان تحصل القسمة فان جاء التحديد في نصيب من باع له وقع البيع محددًا وان لم تأت القطعة المباعة في نصيب البائع له لم يقع البيع بهذه الحدود (راجع فتحي باشا زغلول ص ٣٢٨) وعلى كلتا الحالتين حتى هذه اللحظة التي لم تحصل فيها القسمة فان المستأنف عليهم جميعا لا يملكون في الأرض المتنازع عليها »

الا ملكا مشاعا مع المستأنف
« وحيث انه لذلك يتعين البحث في حقوق المالك على المشاع وما اذا كان يجوز له البناء في جزء مفروز »

« وحيث انه يجوز قانونا للشركاء في الملك ان ينتفعوا بالملك المشترك بقدر انصباهم بغير أن يعملوا اعمالا مادية تغير من طبيعة الشيء المشترك بدون رضاء الباقيين (راجع كامل بك مرمى الملكية والحقوق العينية صفحة ١٥١) وذلك بشرط أن لا يكون من نتائج انتفاعه ان يحول ذلك دون انتفاع بقية المالكين الآخرين (راجع عبد السلام بك ذهني صفحة ٢٨٤ الجزء الاول) »

« وحيث ان البناء في الأرض القضاء هو تغيير لطبيعتها ومعتل لا انتفاع الآخرين بهذا الجزء الذي بني فهو اعتداء من الشريك على حقوق شركائه يميز لهم حق رفع دعوى إيقاف البناء الجديد . وقد قال الشراح بأن للشريك حق طلب غلق النافذة التي يفتحها الشريك الآخر في حائط مشترك بينهما . فاذا كان مجرد فتح نافذة في حائط مشترك اعتبر تعد على الملك المشترك فالولى اقامة بناء كامل على الارض المشتركة »

« وحيث انه لذلك يتبين أن المستأنف محق في طلبه ويتعين الغاء الحكم الابتدائي »
(قضية داود افندي مصطفى درويش وحضر عنه الاستاذ محمد صدقي ضد طه افندي درويش وآخرين رقم ١٨٦ سنة ١٣٢٢ رئاسة وعضوية حضرات محمد بك بهجت رئيس المحكمة والقاضيين ابراهيم جلال بك ومحمود متولى نور)

٢٩٥

محكمة النيا الكلية الأهلية

٢٢ مايو سنة ١٩٣٢

١ - تضييقات - مشتري عقار على الشيوع . قصيره في سداد

ما ينحصر في الدين . عدم أحقيته فيها

٢ - بيع - ضمان البائع . في حالة نزاع الملكية . شرط عدم الضمان . جوازه

المادى القانونى

١ - من يشتري عقاراً مرهوناً على الشيوع مع عقارات البائع ويتعهد بسداد ما يخصه من دين الرهن ويثبت تقصيره نسيباً في السداد بما يستدعي نزع العقار من تحت يده بواسطة الدائنين لا يحق له الرجوع بتضمنات على البائع

٢ - للمشتري حق الرجوع على البائع بثمن العقارات التي نزع ملكيتها بعد الشراء وبسعر الشراء مهما نقصت قيمتها الا اذا كان هناك شرط بعدم ضمان البائع للبيع بعد علم المشتري بالسبب الموجب لنزع الملكية

(المواد ٣٠٠ الى ٣٠٢ مدنى)

المحكمة

« من حيث ان المدعى قال في عريضة الدعوى انه اشترى من المرحوم محمد أفندى امبابى بصفته المبينة في العقد ثلاثين فدانا من تكليف حسان افندى امبابى والحاج محمد امبابى مرهونة ضمن ١٦٧ فدانا و٦ قراريط الى بنك الاراضى المصرى بالاسكندرية بمقتضى عقد عرفى بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٢٥ وثابت التاريخ أمام محكمة مغاغة الأهلية في ٢٨ ديسمبر سنة ٩٢٥ بثمن قدره ٣١٢٥ جنيه بالسعر الفدان ١٣٢ جنيه و ٩٠٠ مليم وانه دفع من الثمن ٢١٢٥ جنيه وقت التعاقد فاحتفظ تحت يده بمبلغ ١٨٦٢ جنيه ليسددها فيما يستحق على الثلاثين فدانا مشتراه من بنك الاراضى المصرى حسب اقساطه السنوية ابتداء من أول سنة ١٩٢٥ وانه ظهر بعد الشراء دائنون آخرون وان دين البنك أكثر مما قدره له وقصر البائعون في سداد اقساط البنك فترع ملكية الأرض المرهونة جميعها بما فيها الثلاثين

فدانا موضوع هذه الدعوى وبيعت بالمرزاد العلنى ورسامزادها على الخواجا عزيز بحرى في فبراير سنة ١٩٢٨ وطلب المدعى في ختام عريضته الزام المدعى عليهم متضامين بان يدفعوا له ٣١٢٥ جنيهاتها ٢١٢٥ جنيهها قيمة ما قبضوه من الثمن وقت التعاقد والباقي وقدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . « ومن حيث ان المدعى قدم اثباتا لدعواه عقد البيع الذى ذكره في عريضته وحكم مرمى مزاد الاطيان المرهونة لبنك الاراضى وقدرها ١٦٧ فدانا و٦ قراريط ملك المدعى عليهم بمافيه الثلاثين فدانا المبينة منهم له وظهر من الاطلاع على الحكم المذكور انه صدر في ١٨ يناير سنة ١٩٢٨ وان الراسى عليه المزاد هو الخواجا عزيز بحرى « ومن حيث ان المدعى عليهم دفعوا الدعوى بانهم لم يقبضوا من الثمن سوى ثلثائة جنيه دفعوها للخواجا عزيز بحرى وباقي المبلغ المثبت في العقد بانه قد دفع حملت به كمبيالات تحولت للخواجا عزيز بحرى الذى كان واسطة في البيع والذى له ديون على الارض يعاملها المدعى وقدموا اثباتا لذلك شهادة من الخواجا عزيز بحرى مؤرخة ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ تفيد انه استلم في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ كمبيالات محولة له من محمد افندى امبابى ضد فانوس ملطى قيمة المبلغ المطلوب عن الثلاثين فدانا مشتري فانوس ملطى من ورثة المرحوم امبابى على (وقالوا ان الاراضى هبطت اسعارها الآن)

« ومن حيث ان شروط عقد البيع السالف الذكر تدل صراحة على علم المشتري بدين الرهن الذى كان قائما على العين مشتراه ضمن ارض أخرى وقت التعاقد

« ومن حيث انه تبين للمحكمة من مناقشة الطرفين بالجلسة ان الطرفين قصرا في سداد اقساط البنك

وتسبب عن هذا التقصير نزع ملكيتها وبيعها بالمزاد العلني أمام المحكمة

« ومن حيث أنه من المقرر قانوناً أن نزع ملكية المبيع من المشتري موجب لرد الثمن بتمامه إليه ولو نقصت قيمة المبيع بأي سبب كان (انظر المادة ٣٠٦ مدني اهلي) فلا عبء اذن بقول المدعى عليهم أن أسعار الاراضي هبطت الآن عن وقت التعاقد

« ومن حيث أن علاقة الخواجا عزيز بحري بالمدعى عليهم لا تأثير لها على حق المدعى بحال من الاحوال لأنه يفرض صحة ما قالوه فلا تأثير للحكم في هذه الدعوى بما هو مثبت في العقد أنه دفعه على الحقوق الثابتة بالكسبالات المحولة للخواجا عزيز بحري

« ومن حيث أنه من المبادئ القانونية أن علم المشتري وقت البيع بالسبب الموجب لنزع الملكية لا يمنع من المطالبة بالثمن الذي دفعه لأنه يشترط لمعاقة البائع من رد الثمن أن يكون هناك شرط صريح لعدم ضمان البائع للمبيع وأن يكون ذلك بعد ما يعلم المشتري وقت البيع بالسبب الموجب لنزع الملكية . والعقد موضوع هذه الدعوى ليس فيه شرط بعدم ضمان البائع للمبيع

« ومن حيث أن علم المشتري بالسبب الموجب لنزع الملكية وقت التعاقد من جهته واشترائه في اهمال سداد اقساط البنك مع المدعى عليهم من جهة أخرى من موجبات اسقاط حق المدعى في التضمنات ويتعين رفض طلب التعويض

« ومن حيث أنه تبين مما تقدم احقية المدعى في طلب رد مبلغ ٢١٢٥ جنيتها المثبوت أنه دفعه بمقتضى عقد البيع السالف الذكر للمدعى عليهم وأنه غير محق في طلب الحكم بالتضامن لعدم وجود نص عنه في العقد كما أن المحكمة لا ترى

موجباً للحكم بالنفاذ

(قضية الخواجا فانوس ملطي وحضر عنه الاستاذ هنري مرقس ضد محمد أفندي ابراهيم صفته وآخرين رقم ٢٦٦ سنة ١٩٣٠ ك - رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمود علام وأحمد وهي ومرقس بطرس)

٢٩٦ .

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - قانون الاجتماعات والمظاهرات . تفريقه بين المحلات العمومية والطريق العام

٢ - الطريق العام . خاصيته - المرور والمواصلات .

٣ - سينا . ساحتها الداخلية . عدم اعتبارها طريقاً عاماً .

٤ - مظاهرة . تحذير البوليس . عمل ايجائي . لا يستفاد ضدها

المبادئ القانونية

١ - أن قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات

رقم ١٤ سنة ١٩٢٣ فرق بين المحلات العمومية

Lieux publics والطريق العام Voie publique

إذ ورد النص في المادة ٨ على منع الاجتماعات

العامة في المحلات العمومية وفي المادة ٩ على منع

المظاهرات في الطرق والميادين العامة .

٢ - أن أهم خاصية للطريق العام أن يتخصص

للرور والمواصلات لذلك يجب أن يشترط

كركن أساسي للمحلات التي تعتبر جزءاً من

الطريق العام أو في الطريق العام أن يكون مستعملاً

للمواصلات على اختلاف أنواعها ومسلكاً للمرور

الجمهور فيه .

٣ - أن ساحة محل السينما الداخلية لا يمكن

اعتبارها طريقاً عاماً لأنها ليست مكاناً متروكاً

فعلاً للمرور الجمهور ولا لأن المحل العمومي لا يمكن

اعتباره كطريق عام إلا إذا كان امتداداً للطريق

واستعمل فعلاً للرور .

٤- ان تحذير البوليس المنصوص عليه في المادة ٩ من القانون المذكور لا يمكن أن يستفاد ضمناً بل يجب أن يكون بعمل ايجابي صريح لا يقبل تأويلاً ومجرد وجود رجال الحفظ لا يقطع بأن المقصود منه منع المظاهرة ويدل على ذلك أن الشارع المصرى نقل النص على تحذير البوليس وصدر الأمر بالتفريق من قانون التجمهر attroupement الصادر في يوليو سنة ١٨٤٨ والذي ينص في المادة ٩ منه على وجوب قرع الطبول وصدر الأمر مرات عديدة متوالية . ولو أن الشارع المصرى لم ينقل مثل هذه الاجراءات الا أنه قد احتفظ بروح التشريع التي اصطبغ بها المنبع الذي استقى منه .

(المواد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٣ من قانون الاجتماعات والمظاهرات)

المحكمة

« حيث انه بالنسبة الى الموضوع فقد اتهمت النيابة العمومية المتهم بأنه في ليلة ١٨ مارس سنة ١٩٣٢ بقسم عابدين دعا الى مظاهرة سياسية لم يخطر عنها واشترك مع آخرين مجهولين فيها وعصى أمر البوليس الصادر اليه بالتفرق .

« وحيث ان الحكم المستأنف قضى بالبراءة لأن المظاهرة لم تقع في الطريق العام وجاء في أسباب الحكم أن مسألة سينما رويال التي احتشد فيها المتظاهرون ومن بينهم المتهم ليست من قبيل الطريق العام .

« وحيث ان النيابة العمومية أبانت في مذكرتها بأسباب الاستئناف أن الصالة الخارجية متصلة اتصالاً مباشراً بالطريق فهي إذا في حكم الطريق العام خصوصاً وان المارين في الشارع دخلوا إلى صالة

السينما وانضموا الى المتظاهرين واستندت في ذلك الى بعض الأحكام المصرية التي أودعت صورها بماف الدعوى وما جاء في مذكرتها أيضاً

« وحيث ان كلام النيابة والمتهم ترافعوا قدما مذكرات وأبدوا فيها وجوه دفاع كل منهما .

« وحيث ان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية نص في المادة ٩ على ما يأتي (كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التي تقام أو تسير في الطرق أو الميادين العامة والتي يكون الغرض منها سياسياً) .

« وحيث ان الشارع نص على وجوب أن تقع المظاهرة في الطريق العام أو الميدان العام على سبيل الحصر

« وحيث انه يلاحظ أن القانون فرق بين أمرين بالنسبة الى محل وقوع الجريمة والى نوع الاجتماع فنص أولاً في المادة ٨ من القانون المشار اليه على الاجتماعات العامة في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية والمقصود بالاجتماعات العامة Réunion publique التي يفترض فيها التنظيم السابق أو ارسال الدعوة عنها مقدماً ونص في المادة ٩ على جميع الاجتماعات الاخرى والمظاهرات والمواكب واشترط وقوعها في طريق عام أو ميدان عام

« وحيث انه مما تقدم يتضح أن الشارع وضع ظارقاً ظاهراً بين الطريق أو الميدان العام Voie ou place publique وبين المحلات العمومية Lieux publics

« وحيث ان الطريق العام هو محل عام وجوباً وبطبيعته ولكن العكس غير جائز منطقياً أي أن المحل العام ليس طريقاً عاماً حتماً .

« وحيث انه يجب أن يشار كقاعدة أولية الى المبدأ المجمع عليه والقائل بأنه يجب تفسير القوانين

الجنائية بكل تحفظ ولا يسوغ التوسع في تفسيرها الى حد الخروج عن مدلولها الظاهر بطريق القياس أو من باب الاولوية الاستنتاجية Afortiori أو من باب وضوح الحكمة أو غير ذلك مما يؤدي الى تجاوز المعنى الظاهر للالفاظ التي نص عليها الشارع (دالوز براتيك Lois بند ٥٧٤) لأنه لا عقاب بلا نص صريح .

« وحيث انه تطبيقاً لهذا المبدأ ونظراً للفارق الذي يظهر جلياً بين المحلات العمومية وبين الطريق العام في قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم ١٤ سنة ١٩٢٣ يجب تفسير عبارة الطريق العام بحيث لا تتناول المحلات العمومية

« وحيث انه يتعين البحث أولاً في تعريف الطريق العام وماهيته والشروط الأساسية لاعتبار أي محل طريقاً عاماً .

« وحيث ان الشارع المصري استقى قانون الاجتماعات والمظاهرات المشار اليه من القانون الفرنسي Réunion publique الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١ وكذلك من بعض نصوص القانون الصادر في ٧ يونيو سنة ١٨٤٨ الخاص بالتجمهر Attroupement لذلك يتعين الرجوع الى الشراح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية في تعريف الطريق العام « وحيث ان اجماع الفقه الفرنسي على تعريف الطريق العام قد جرى على أن المحل العام هو المخصص للمواصلات ومرور الجمهور داخل المدن والقرى وقد جاء في البندكت هذا التعريف تحت عنوان Voirie بند ٣ و ٤ وفي موسوعات كاربنتييه تحت هذا العنوان بند ١ وفي موسوعات دالوز بند ١ و ٢ تحت عنوان Voirie وملحق موسوعات دالوز تحت عنوان Voie publique بند ١ (يراجع أيضاً بلانش جزء ٧ نمرة ٧٠ وما بعده

وفوستان هيلي جزء ٦ نمرة ٢٧٤ وما بعده) « وحيث ان أهم خاصة من خواص الطريق العام أن يتخصص للمرور والمواصلات - وورد في حكم منشور في موسوعات دالوز تحت عنوان Contravention بند ١٣٦ (انه لا يمكن اطلاق الطريق العام الا على الطرق والشوارع المستعملة للمواصلات والمتروكة لاستعمال الجمهور)

« وحيث انه مما تقدم يجب أن يشترط كركن أساسي للمحلات التي تعتبر جزءاً من الطريق العام أو في حكم الطريق العام أن تكون سبيلاً للمواصلات على اختلاف أنواعها أو مسلكاً لمرور الجمهور فيه وفي هذا الضوء فقط يجب تفسير عبارة الطريق العام الواردة في المادة ٩ من قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات

« وحيث انه ظاهر ان هذا التعريف كان يقصده الشارع المصري بدليل انه ورد في المادة ١٠ من القانون المذكور « لا يترتب على أي نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبولى من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمهر من شأنه ان يجعل الامن العام في خطر أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطريق والميادين العامة»

« وحيث ان المحاكم الفرنسية أصدرت عدة أحكام تطبيقاً لهذا المبدأ الذي يشترط وجوب تخصيص المكان للمرور أو المواصلات حتى يكون طريقاً عاماً ونكتفي بالإشارة الى بعضها كما يأتي :

- ١ - لا يعد طريقاً عاماً الارض المتروكة للجمهور وليست هي عمراً للناس (جرسون جزء ٣ تعليق على قانون العقوبات مادة ٤٧١/٤ بند ٥٩١. انظر ايضاً حكم محكمة النقض الفرنسية بهذا المعنى الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩١١ دالوز ١٩١٣ - ٣ - ٧٠)
- ٢ - وكذلك الاسواق لا تعد طريقاً عاماً الا اذا

ان عبارة الطريق العام يجب أن ينطبق على الشوارع والميادين العامة ولكها لا يجب أن تقتناول المحلات العمومية الأخرى التي ليس لها صفة طريق المواصلات مثل ساحة الكنيسة التي يفصلها عن الشارع سياج من حديد . والعبارة الفرنسية الواردة في هذا الحكم

“et non des autres lieux publics n'ayant pas la caractéristique de voies de communication

» وحيث أنه تطبيقاً لهذا المبدأ ترى المحكمة ان صالة سينما رويال التي وقعت فيها الحادثة لا يمكن اعتبارها طريقاً عاماً لأنها لا تستعمل لأي نوع من المواصلات وكذلك ليست مكاناً مخصصاً أو متروكاً فعلاً لحركة المرور - مرور الجمهور - لذلك لم يتوفر فيها الركن الجوهري في التعريف الصحيح في الطريق العام

» وحيث ان دخول الجمهور عند سماعهم المظاهرة من الشارع الى داخل صالة السينما أو اشتراكهم مع المتهم في المظاهرة في الساحة الداخلية للسينما لا يغير من طبيعة ذلك المكان ولا ينقله في التعريف القانوني من المحل العام الى الطريق العام مادام أنه مجرد من خاصة المرور فيه وامتنع له للمواصلات - هذا فضلاً عن انه لم يثبت بطريق قاطع ان المارين في الشارع اشتركوا مع المتظاهرين داخل السينما اذ ثبت من شهادة محمود موسى نصر انه لم يدخل أحد من خارج السينما الى داخلها وقال العسكري شوده عبد المسيح في تحقيق النيابة انه لم يلاحظ دخول الناس من خارج السينما الى داخلها وكذلك سئل العسكري عبدالله حسن فقال انه لا يعرف اذا كان قد دخل أحد من الشارع وكذلك شهد

كانت في الواقع سبباً للمواصلات (دالوز مخالقات نمرة ٧٨ . ودالوز براتيك مخالقات ٢٧٢ . وكتاب جارسون قانون العقوبات جزء ٣ ص ١١١-١٧٨) ٣ - يعتبر ما حققا الطريق العام اذا كانت مفتوحة لمرور الناس المطلق «à la libre circulation des habitants» (دالوز في نفس المرجع)

٤ - لا يعتبر طريقاً عاماً الحوش المحاط من منازل عديدة ولو أن له مدخل في الشارع العام (موسوعات دالوز مخالقات ١٣٥ دالوز . براتيك مخالقات بند ٢٧١) ٥ - حكمت محكمة النقض الفرنسية في ١٠ مايو سنة ١٩١٢ (دالوز ٩٠٣ - ٥ - ٧٩٦) ان الارض العامة المفتوحة للجمهور لا تعتبر طريقاً عاماً مادام انها ليست شارعاً عاماً في المدينة وليست مخصصة لمرور الجمهور

passage du public

٦ - ان المنع الوارد في المادة ٦ من القانون الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨١ الخاص بالاجتماعات العامة لا ينطبق الا على الطرق العامة والشوارع والميادين حينما ينجم عن الاجتماعات تعطيل حركة المرور (دالوز براتيك تحت عنوان اجتماعات عامة بند ٢٢) - ٧ - وحكم مجلس الدولة في ٩ مايو سنة ١٩٠٢ ان الماشي في بستان مملوك للبلدية لا يعتبر طريقاً عاماً متى ثبت أن السكان في المنازل المتاخمة له ليس لهم حق المرور عليه للوصول الى منازلهم الا باتفاق خاص «دالوز براتيك voirie par terre نمرة ١٠١٦ وما بعدها»

٨ - وصدر حكم من محكمة السين الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٠٦ دالوز سنة ١٩٠٦ - ١٥ - ٤٧ تطبيقاً للقانون الصادر في ٧ يونيو سنة ١٨٤٨ الخاص بالتجمهر في الطريق العام جاء فيه

الضابط جلال أفندي شعبان والعسكريان المذكوران بعدم وجود مظاهرة في الشارع « تحقيق النيابة ص ٤ - ٩ »

« وحيث ان النيابة ارتكبت على الحكم الصادر من محكمة الموسيقى في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ الذي قضى باعتبار المحل الواقع أمام تياترو حديقة الأزيكية في حكم الطريق العام . » وحيث انه بالرجوع الى أسباب ذلك الحكم يتضح أن محكمة الموسيقى ارتكبت في حكمها على أن ذلك المحل يمر فيه الجمهور ذهاباً وإياباً ولأنه متصل بالطريق العام ولأن الجمهور يمر فيه بقصد الدخول الى التياترو أو البوفيه قبل أن يقطعوا التذاكر وورد أيضاً أن الباب الخارجى للجنيئة يفتح ليلاً على مصراعيه وتدخل السيارات وتمر في هذا المحل وتعود .

« وحيث ان القياس على هذا الحكم قياس مع الفارق لأن الصالة الداخلية لسينما رويال ليست طريقاً لمرور الناس راجلين أو راكبين بل بعكس ذلك ثبت من معاينة النيابة ان الصالة التي وقعت فيها المظاهرة ليست متصلة بشارع عابدين بل ان الداخل يشاهد فيها صالة خارجية أخرى طولها ستة أمتار ثم سلماير تقع خمس درجات ويوصل الى الصالة الداخلية محل الحادثة وكذلك من الحارة توجد بضع درجات بينها وبين أرض الحارة مما لا يستقيم مع القول بان هذه الصالة تستخدم للمرور أو المواصلات أو انها امتداد للطريق العام .

« وحيث ان النيابة ارتكبت على حكم محكمة مصر الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢ الذي اعتبرت رصيف المحطة محلاً عاماً ولا شك في أن رصيف المحطة هو طريق من طرق المواصلات والمرور لأنه لا يمكن الدخول الى السكة الحديد وهي

الطريق العام *la grande voirie* إلا بالمرور على الرصيف وفسحات المحطة فالأمر مخالف اذن لموضوع هذه الدعوى .

« وحيث ان النيابة ارتكبت على ما جاء في جازو طبعة أخيرة جزء ص ٦٠٤ وهو المرجع الذي استند اليه الحكم السابق » وحيث ان جازو يرى اعتبار ساحات الكنائس والمستشفيات وغيرها في حكم الطريق العام إنما عاق ذلك على شرط وهو أن تكون امتداداً للطريق العام .

“Continuation de la voie publique” وترك جازو الأمر للقاضي ليقرر من الوقائع والظروف والموقع ما اذا كان يعتبر امتداداً للطريق العام وفي حكمه ام لا

« وحيث انه مع الأخذ بهذا المبدأ فالمحكمة ترى مما تقدم بيانه ان فسحة سينما رويال الداخلية لا يمكن اعتبارها امتداداً للطريق العام نظراً لما ثبت من المعاينة وما أوضحت المحكمة أيضاً .

« وحيث ان القول بان مجرد اتصال المحل العام بالطريق العام يدخله في حكمه يؤدي الى اندماج معظم المحلات العمومية ضمن الطريق العام لان أكثرها متصلة بالشارع العام ولها أبواب تفتح عابها ويترتب على ذلك تحميل النص القانوني مالا يحمله لأن الشارع لو اراد ذلك لنص بصريح العبارة عليه وفضلاً عن ذلك فانه لا يكون هناك معنى للتمييز الجلي الذي رسمه الشارع بين المحلات العمومية والطريق العام في المادتين ٨ و ٩ من قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات لذلك يجب تضيق التفسير عند تطبيق هذا القانون حتى يكون الفرق ظاهراً كما اراده الشارع فلا يندرج تحت عبارة الطريق العام سوى المحل العام المتصل اتصالاً مباشراً بالشارع حتى يعد امتداداً فعلياً له وفوق هذا يجب أن

يستعمل فعلا لمرور الجمهور أو المواصلات .

« وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف قد أصاب في اعتباره أن ركن الطريق العام لم يتوفر » وحيث أنه فضلا عن ذلك فقد دفع المتهم التهمة بأنه لم يصدر إليه تحذير أو أمر من البوليس لمنع المظاهرات طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١١ من قانون الاجتماعات العام والمظاهرات .

« وحيث أنه يتضح من شهادة الضابط جلال افندي إبراهيم شعبان أنه قرر أنه نبه على المتهم بالانصراف مرتين فامتنع واستمر في الهتاف » ص ٢ و ٤ من تحقيق النيابة « وأصر الشاهد على هذا القول أمام محكمة أول درجة .

« وحيث أن العسكري عبد الله النمر سئل أمام النيابة عن هذه النقطة » ص ٦ « فأجاب بأنه لا يعرف ماذا حصل بين المتهم وبين الضابط مع أنه يقر أنه كان وقتئذ على بعد مترين بينه وبين الضابط وقال الشاهد المذكور أمام المحكمة أنه دخل مع الضابط إلى صالة السينما وبمجرد دخوله سلمه الضابط المتهم ولم يقل الشاهد المذكور بسماع تحذير من الضابط إلى المتهم » أو بصدور أمر منه بالانصراف » ص ٥ محضر جلسة محكمة أول درجة «

« وحيث أن عبد الحليم افندي رافع الحامى شاهد النفي شهد بأن الضابط قبض على المتهم بدون أن ينبه عليه بالسكون أو الانصراف » ص ٧ من محضر الجلسة «

« وحيث أن عامل السينما محمد افندي دسوقي » ص ١٠ محضر الجلسة « شهد أمام محكمة أول درجة بأنه بمجرد دخول البوليس إلى صالة السينما قبض على المتهم وقرره أنه لم يسمع الضابط يندب المتهم » وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة أن صدور الأمر بالتفريق والانصراف غير ثابت ثبوتا كافيا لأنه لا دليل عليه سوى شهادة الضابط جلال افندي

فقط وبقابل ذلك شهادة الشهود الآخرين المشار إليهم آنفا الذين يقررون بعدم معامهم أمر الانصراف وكذلك لم يشهد أحد بسماعه .

« وحيث أنه ورد في المذكرة المقدمة من النيابة العمومية » ص ٢ « أن تحذير البوليس لا يستلزم أن يكون صريحا بل قد يستفاد ضمنا من ظروف الواقعة لوجود العساكر أو غير ذلك

« وحيث أن المنطق الصحيح وعلى الأخص في تفسير القوانين الجنائية يقضي بأن كل أمر يفترض فيه الإباحة وأن المانع له لا يستنتج استنتاجا ولا يؤخذ ضمنا أو فرضا بل إذا نص القانون على وجوب توفر ركن التحذير أو المنع يجب أن يكون ذلك بعمل إيجابي صريح لا يقبل تأويلا ومجرد وجود رجال الحفظ لا يقطع بأن المقصود منه منع المظاهرة بل يجوز أن ينصرف إلى أن الغرض منه حفظ الأمن والنظام .

« وحيث أن الشارع المصري نقل النص على التحذير والأمر الصادر بالتفريق من التشريع الفرنسي إذ ورد في المادة ٣ في الفقرات الثالثة لغاية السادسة من القانون الصادر في ٧ يوليو سنة ١٨٤٨ الخاص بالتجمهر . (attroupement)

أنه إذا كان المتجمعون مسلحين يجب على الحاكم إصدار إنذارين متعاقبين إليهم على أن يسبق كل إنذار قرع الطبول وفي حالة عدم تسليح المجتمعين يجب على الموظف بعد قرع الطبل للمرة الأولى أن يصدر الأمر بالتفريق فإذا لم يتفرق المجتمعون يجب عليه تحذيرهم ثلاث مرات متوالية (راجع دالوزيراتيک تحت عنوان attroupement بند ١٧)

« وحيث أنه يستخلص من هذه النصوص الفرنسية أن الشارع الفرنسي لا يقر التحذير الضمني . وقد قضت المحكمة الفرنسية أنه يتعين براءة المتهم إذا ثبت أنه لم يسمع التحذير لبعده عن المحل الذي

١٢ ص ٩٤٠ نمرة ٤٧٥ وحكمت بأن التنبية على المتظاهرين بالتفريق وعصيانهم هذا الأمر هو ركن جوهرى من أركان جريمة التظاهر طبقاً للمادة ٣/١١ من قانون رقم ١٤ سنة ٩٢٣ .

« وحيث انه بناء على ما تقدم ترى المحكمة ان حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة في محله أولاً لعدم توفر ركن الطريق العام وثانياً لعدم ثبوت ركن تحذير البوليس ثبوتاً كافياً ولهذا يتعين الحكم بتأييد الحكم المستأنف .

(قضية النيابة العمومية ضد الاستاذ حسين محمد السيد رقم ١١٧٩ لسنة ٩٣٢ هـ - رئاسة وعضوية حضرات القضاة كى خير الابوتيجى ومحمد بركات ومحمد على جمال الدين وحضور حضرة محمود أحمد مصطفى أفندى وكل النيابة)

كان يقف فيه الموظف الذى أصدر دمج حيث لا يستطيع معامه (حكم محكمة جرينوبل الصادر فى ١٧ يناير سنة ٩٠٧ و المنشور فى دالوز ١٩٠٧ - ٢ - ١١٢) « وحيث ان الشارع المصرى ولو أنه لم ينص على وجوب اتخاذ مثل هذه الاجراءات فى المادة التاسعة من قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات الا أنه نص على وجوب صدور التحذير والأمر بالتفريق بدون تحديد الوسائل لذلك مع الاحتفاظ طبعاً بروح التشريع التى اصطبغ بها المنبع الذى استقى منه .

« وحيث ان محكمة النقض والابرار المصرية قد قررت هذا المبدأ فى حكمها الصادر فى ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ و المنشور بمجلة المحاماة سنة

القضية المستعجلة

صورة حكم مرسى المزاد للمشتري لاشياء الا لأن القانون لا يوجب هذا الايداع فيصح أن يجرى التوزيع على المبلغ تحت يد المشتري فيؤديه الى الدائنين رأساً كل بحسب حصته فيه . فاذا نص فى شروط البيع على العكس . وكان هناك محل للأمر بتسليم الصورة التنفيذية واعفاء المشتري من الايداع فليس هذا الاعفاء نهائياً بناء على أن التزام المشتري بأداء الثمن قد سقط بالمقاصة بينه وبين دينه قبل المدين . فان المقاصة لا تقع قانوناً بمجرد رسو المزاد بل عند التوزيع فيفتح بذلك السبيل لذوى المصلحة من الغير فى المناقضة فى دين المشتري وفى أوليته فى التسجيل

٣ - مؤدى ذلك ان اعفاء المشتري من اداء الثمن والأمر بتسليمه الصورة التنفيذية من حكم رسو

٢٩٧

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٥ يولييه سنة ٩٣٢

- ١ - مزاد - حكم برسوه . صورته التنفيذية . اختصاص قاضى البيوع بدائى قاع البيع
- ٢ - صورة تنفيذية - الامر بتسليمها والاعفاء من ادى الثمن . معناه
- ٣ - قاضى الامور المستعجلة - اختصاصه .
- ٤ - رئيس المحكمة الكلية . اختصاصه .

المبادئ القانونية

(١) بعد ايقاع البيع ورسو المزاد . نزول عن قاضى البيوع كل ولاية على الدعوى وعلاقة الطرفين بها . فلا يملك الفصل إيجاباً أو سلباً فى طلب المشتري اعفاءه من أداء باقى الثمن لأنه الدائن المسجل الأول على العقار . فان فعل فهو تصرف باطل يفقد كل حجية قانونية (٢) ايداع باقى الثمن ليس شرطاً لتسليم

الا أن قلم الكتاب طالبه بعد رسو المزاد بدفع باقي الثمن لتسليمه الصورة التنفيذية لحكم مرسى المزاد فقدم طلباً الى قاضى البيوع طلب فيه الأمر بتسليمه الصورة . فقرر أن يتبع في ذلك نص شروط البيع وهذه تقضى بأن يدفع باقى الثمن فى بحر عشرة أيام من تاريخ إيقاع البيع . فرفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم بالزام قلم الكتاب بتسليمه صورة حكم مرسى المزاد التنفيذية

« وحيث ان منار البحث فى الدعوى هو فى اختصاص هذه المحكمة بنظرها وهو اختصاص يتنازع معها رئيس المحكمة الكلية وقاضى البيوع الذى أمر بالبيع

« وحيث ان الشبهة فى اختصاص قاضى البيوع بإعفاء المشتري من أداء باقى الثمن بعد الحكم بالبيع قد تستند الى القياس على حقه فى إعفاء المشتري من ايداع عشر الثمن والمصاريف قبل الحكم برسو المزاد عليه إذا كان المشتري هو الدائن نازع الملكية . أو فى إعفاء المشتري عموماً من تأدية الكفالة (المادتين ٥٧٤ و ٥٧٥ مرافعات) .

« وحيث ان اختصاص قاضى البيوع . قبل رسو المزاد . لا يقصر إلى هذا الحد بل يتعداه الى جواز إعفاء المشتري من ايداع باقى الثمن رغم النص على العكس فى شروط البيع . إذا رأى محلاً لذلك أولاً - لأنه تمش طبيعى مع الفكرة من الإعفاء من أداء عشر الثمن والمصاريف . فان دين الدائن نازع الملكية قبل المدين إذا صح سبباً لكفالاته لأداء عشر الثمن فليس ثمة ما يمنع بداهة من أن يكفله لأداء كل الثمن إذا استغرقه دينه وزاد عنه وكان ديناً مسجلاً له المرتبة الأولى على العقار مثلاً لاسيما وليس فى القانون الأهلى ما يلزم المشتري عموماً بإيداع باقى الثمن فى خزينة المحكمة حتى يحصل التوزيع . ولا يرد على ذلك أن فى الإعفاء مساساً

المزاد ليس قضاء بالمقاصة يمس أصل حقوق الطرفين ويمتنع على قاضى الامور المستعجلة التعرض له - فلا تصلح هذه الناحية من البحث لدفع اختصاصه بالأمر بتسليم صورة الحكم ٤ - ومع ذلك فان الأساس الصحيح لهذا الدفع هو اختصاص رئيس المحكمة الكلية بالأمر بتسليم الصورة التنفيذية من حكم رسو المزاد ولا يرد على ذلك :

أولاً - ان اختصاص قاضى الامور المستعجلة يتحدد بتوفر سبب الاستعجال فى الدعوى ولا يمنعه اختصاص هيئة أخرى بالفصل فيها موضوعاً . فان قضاء رئيس المحكمة بتسليم صورة الحكم التنفيذية هو قضاء مستعجل فقد نص على ذلك صراحة فى المادة ١١٦ مرافعات مختلط ونص فى المادة ١١١ مرافعات أهلى على أن يكون الاعلان أمامه لأربع وعشرين ساعة

ثانياً - ان اختصاص رئيس المحكمة لا يكون الا فى حالة النزاع فى تفسير الحكم ذاته فاذا تعدى ذلك دخل فى اختصاص قاضى الامور المستعجلة . فليس فى القانون ما يدعم هذا الرأى فضلاً عن أنه ليس ثمة ما يبرر التفرقة التى يستند اليها . (مادتا ١١٦ مرافعات مختلط و ١١١ مرافعات أهلى)

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتحصل فى أن المدعى نزع ملكية المدعى عليه من فدان و ٢٠ ط أطيافاً زراعية كائنة بناحية كفر الشرف القبلى وقاء لمبلغ ٣٠٠ جنيه وهو أول دائن مسجل عليها وقد رسا مزادها عليه بثمان أساسى قدره ٢٥٦ جنيه أعفاه قاضى البيوع من دفع المصاريف وعشر الثمن .

بحقوق الدائنين الآخرين أو قضاء بالمقاصة بين الثمن ودين المشتري فليس هذا الاعفاء نهائياً بل مؤقت حتى يتم التوزيع بين الدائنين . وفيه يجوز للدائن أن يدفع بالمقاصة . ويكون هذا الدفع محلاً لنزاع باقي الدائنين وتقدير قاضي التوزيع . ثانياً - لأن ذلك هو حكم القانون المختلط (راجع المادة ٦٧٠ مرافعات) مع الفارق بينه وبين القانون الأهلي فهو يلزم المشتري بإيداع الثمن في خزينة المحكمة بعد حكم رسو المزايد بثلاثين يوم وإلا أعيد البيع على ذمة الراسي عليه المزايد وليس هذا الحكم إنشاء لقاعدة يمتنع الرجوع إليها إلا بنص في القانون الأهلي بل هو تقرير للمنطق القانوني الذي ساقته المحكمة فيما تقدم - ثالثاً - لأن الدائن نازع الملكية هو صاحب شروط البيع يملك أصلاً حق التغير والابدال فيها إذا كان ذلك لا يمس حقاً للغير . فإذا طلب من قاضي البيوع اعفائه من إيداع باقي الثمن . فهو بذلك يتنازل عن حق له ولا يمس مصلحة للغير سواء كان مديناً أو دائناً آخر مسجلاً على العقار فقد تقدم أن هذا الاعفاء لا يمتد إلا إلى انقضاء التوزيع . فهو رجوع إلى حكم المادة ٦٢٩ مرافعات أهلي « وحيث أن حق قاضي البيوع ولو امتد إلى هذا الحد قبل إيقاع البيع . فإن كل سلطة له على الدعوى تزول بصدور حكم رسو المزايد . فقد استنفذ اختصاصه بها بهذا الحكم . فلا يملك بعده التصرف في طلب الدائن نازع الملكية بتسليمه صورة حكم رسو المزايد بغير إيداع الثمن سواء كان بالرفض أو بالقبول . فإن فعل فهو تصرف باطل يفقد كل حجية قانونية (راجع حكمي قاضي البيوع بالمحكمة المختلطة ومحكمة اسكندرية المختلطة «جازيت ٧ ص ١٨» « وحيث أنه بذلك يخرج اختصاص قاضي

البيوع بنظر الدعوى عن البحث . فهو اختصاص لا شبهة في إنعدامه . وبذلك ينحصر البحث في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة ورئيس المحكمة الكلية « وحيث أن الأصل أن إيداع باقي الثمن ليس شرطاً لتسليم صورة حكم مرسي المزايد للمشتري لأشياء إلا لأن القانون لا يوجب هذا الإيداع فيصح أن يجري التوزيع على المبلغ تحت يد المشتري فيؤديه إلى الدائنين رأساً كل بحسب نصيبه فيه فإذا نص في شروط البيع على العكس . وكان هناك ثمة محل للأمر بتسليم الصورة التنفيذية واعفاء المشتري من الإيداع . فليس هذا الاعفاء نهائياً بناء على أن التزام المشتري بدفع الثمن قد سقط بالمقاصة بينه وبين دينه قبل المدين . فإن المقاصة لا تقع قانوناً بمجرد رسو المزايد . بل عند التوزيع فيفتح بذلك السبيل لدوى المصاحبة من الغير في المناقضة في دين الدائن المشتري وفي أوليته في التسجيل (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠ يونيو سنة ٩١٩ مجموعة التشريع والاحكام المختلطة ٣١ ص ٣٣٥ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ٩٢٠ مجموعة التشريع والاحكام المختلطة ٣٣ ص ٣٩ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٨ إبريل سنة ٩٢٢ مجموعة التشريع والاحكام المختلطة ٣٤ ص ٣٣٣) وبذلك لا يملك قاضي الأمور المستعجلة ورئيس المحكمة الكلية سواء البحث في سقوط التزام المشتري بإداء الثمن للأمر بتسليم الصورة التنفيذية من حكم رسو المزايد لأنه يخرج عن اختصاصهما كليهما ولا يستلزمه الفصل في هذا الأمر . إنما يستلزم اعفاء مؤقناً حتى التوزيع وهو بذلك رجوع إلى حكم القانون الصريح في المادة ٦٢٩ مرافعات . وعلى هذا الرأي جرى قضاء المحاكم المختلطة . ولو أن

هناك نصا بوجوب إيداع الثمن في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ الحكم برسو المزداد

« وحيث بذلك لا يستلزم الحكم في هذه الدعوى البحث في التزام المدعى بإداء الثمن بحثا موضوعيا يخرجها عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة قانونا . وهكذا لا يصلح هذا السبب أساسا للدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة

« وحيث - مع ذلك - فإن عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى يستند إلى ناحية أخرى من نواحي البحث . وهي اختصاص رئيس المحكمة الكلية بنظرها طبقا لنص المادة ١١١ مرافعات أهلي « ١١٦ » مرافعات مختلط . فقد نص فيهما صراحة على اختصاص « رئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة بالحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها . . . »

« وحيث أنه لا يرد على ذلك : أولا - أن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة يتحدد بتوفر سبب الاستعجال في الدعوى ولا يمنع اختصاص هيئة أخرى بالفصل فيها موضوعا . فإن قضاء رئيس المحكمة في تسليم صورة الحكم هو قضاء مستعجل . وقد نص على ذلك صراحة في المادة « ١١٦ » مرافعات مختلط . ونص في المادة « ١١١ » أهلي على أن يكون الإعلان أمامه لأربع وعشرين ساعة . فهو اختصاص مستعجل كقاضي الأمور المستعجلة سواء - ثانياً - أن اختصاص رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم لا يكون إلا في حالة النزاع في تفسير الحكم ذاته فإذا تعدى النزاع ذلك يدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة العام . فليس في القانون ما يدعم هذا الرأي فضلا عن أنه ليس ثمة ما يبرر التفرقة التي يستند إليها بل الأمر على العكس فقد قام نزاع شديد بين المحاكم المختلطة على اختصاص

رئيس المحكمة بالأمر بتسليم صورة ثانية بدل فاقده من حكم رسو المزداد ولو أن نص القانون المختلط صريح في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بها . وقد أدى هذا النزاع إلى تدخل دوائر محكمة الاستئناف فأيدت اختصاص قاضي الأمور المستعجلة « راجع جازيت المحاكم المختلطة ١٣ ص . » « وحيث أنه بذلك يكون محصل هذا البحث عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى فيتعين الحكم بذلك

(قضية حامين على هيكل وحضر عنه الاستاذ لطيف حامية ضد باشكاتب محكمة مصر وآخرين رقم ٤٤٣٠ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي

٢٩٨

محكمة مصر الكلية الأهلية

٥ سبتمبر سنة ١٩٣٢

إيجار . شيوخ . مستأجر لحصة شائعة . عدم قبول الشريك الاخلا . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

المبادئ القانونية

١ - ولو أن الأصل أن للمالك على الشيوع حق الانتفاع بحصته الشائعة على الوجه الذي يراه إلا أنه حق حكيم لا يمكن أن يقترن بأثر مادي فلا يملك تأجير حصته مفرزة أو شائعة أو كل العقار بغير رضا شريكه فإن طبيعة الشيوع تقضي بأن يكون لكل شريك حصة في كل جزئية من جزئيات العقار

٢ - تجديد العقد الضمني هو تعاقد جديد بنفس شروط العقد الأول . لا يصح بغير قبول جميع الشركاء . فإذا نبه أحدهم على المستأجر بعدم التجديد قام في ذلك مقام الجميع فلا يملك المستأجر حق التمسك بالتجديد بالنسبة للبعض دون الآخرين

٣ - إلا أنه ليس معنى ذلك أن يصبح المستأجر

غاصباً للحصة التي لم ينه عليه مالها بعدم التجديد يختص قاضي الامور المستعجلة بطرده منها فان النتيجة المتقدمة ليست الا تفريعا على مبدأ أول أنه صحيح قانوناً - إلا أنه لا يزال محل نزاع وجدل . فان العلامة بودري مثلاً لا يساير هويرى جواز استقلال الشريك بالتأجير بغير قبول شريكه (مادة ٦٨٣ مدني)

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى أن المدعى عليه الأول استأجر من المدعى والمدعى عايتها الثانية فرنا ومنذرة ودكانا بالمنزل نمرة ٢ بحارة عقل بالعباسية للأول حصة قدرها ثمانية عشر قيراطا والثانية الباقي وقد استصدر المدعى حكماً من هذه المحكمة في ٦ أغسطس سنة ٩٣٢ باخلاء المدعى عليه الأول من حصته المؤجرة له . وقد تعذر عليه تنفيذ هذا الحكم لشيوع الحصة التي قضى باخلائها فرفع هذه الدعوى طالب فيها اخلاء المدعى عليه من الستة قراريط الباقية واستند فيها الى أنه استأجر هذه الحصة من المدعى عايتها وتحرر بينهما عقد بذلك وقبضت منه الاجرة المستحقة عن شهر اغسطس سنة ٩٣٢ - وبذلك يكون موضع الفصل والنزاع في الدعوى هو في المفاضلة بين عقدي المدعى والمدعى عليه الأول - الا أن المدعى عدل - في جلسة المرافعة ومذكرته الختامية - عن هذا السبب للدعوى الى بطلان تجديد عقد المدعى عليها الثانية للمدعى عليه الأول عن المدة التي تبدأ من أول أغسطس سنة ٩٣٢ لعدم قبول المدعى هذا التجديد - وطلب الاخلاء لذلك » وحيث انه لذلك ترى المحكمة ان تقصر بحثها على هذا السبب فيما يلي :

« حيث ولو أن الاصل أن للمالك الحق في الانتفاع بملكه مفروزا كان أو شائعاً بالوجه الذي يراه الا أن طبيعة الشيوع في الملك وما تقضي به من الاشتراك في كل جزئية من جزئيات الملك الشائع تجعل هذا الحق حكماً لا يمكن أن يقرن باثامادي . اذ يستحيل على المالك الشائع أن ينفذ التزامه كـؤجر فهو لا يستطيع تسليم حصة مفروزة للمستأجر وإذا سلمه أي جزء مفروز فان لشريكه الآخر نصيبه في هذا الجزء ويستطيع استرداده من تحت يد المستأجر »

« وحيث انه لذلك يرى جمهور الفقهاء في فرنسا أن ايجار أحد الشركاء للملك المشاع لا ينفذ على الشريك الآخر الا باجازه فاذا لم يجزه كان له حق اخراج المستأجر من كل الملك فلا تصح الاجازة حتى بالنسبة لحصة المؤجر (راجع أوبري ورو ص ٣٧٢ ولوران ٢٥ فقرة ٤٤ وتروبلنج ١ فقرة ١٠٠ و جيوار فقرة ٥٤ وجرايمولان في العقود فقرة ٣١٦ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ نوفمبر سنة ٩٢٧ بمجموعة التشريع والاحكام ٢٠ ص ٢٣ و ٢٠ يونه سنة ٩٠٨ مجموعة التشريع والاحكام ٢٠ ص ٢٦١ و ٢٠ يناير سنة ٩١٠ مجموعة التشريع والاحكام ٢٢ ص ١٠١ و ٢٤ يونيو سنة ٩١٦ مجموعة التشريع والاحكام ٢٨ ص ٤٢٨) »

« وحيث ان تقريراً على ذلك لا يتجدد عقد الايجار الا بموافقة كل الملاك الشائعين فاذا رفضه أحدهم لا يملك الباقيون ان يجددوه . واذا نبه أحدهم على المستأجر بعدم تجديد عقده عن نصيبه الخاص فلا يجوز للمستأجر ان يتمسك بتجديده بدعوى ان باقي الشركاء لم يشتركوا في التنبيه بالاخلاء فان المفروض ان التجديد بالتنبيه لأحد الشركاء هو عقد جديد لا ينعقد بغير رضا باقي الشركاء (راجع

حكم محكمة مصر الكماية في ٢٢ اغسطس سنة ٩٢٧ محاماة ٨ ص ٦٥ وحكم محكمة اسكندرية الكماية المختاطة ١٩ فبراير سنة ٩٣٠ جازيت ص ٧١ محكمة الاستئناف المختاطة في أول يونيو سنة ١٨٩٧ مجموعة التشريع ٩ ص ٣٦٢

« وحيث ان محصل ذلك ان التنبيه من أحد الشركاء يقوم مقام التنبيه من الباقيين (راجع حكم محكمة الاستئناف المختاطة في أول نوفمبر سنة ٩٢٠ جازيت ١١ ص ٢٠) الا انه ليس معنى ذلك ان يصبح المستأجر بهذا التنبيه واضعاً يده على نصيب الشريك الآخر الذي لم ينبه عليه بالاخلاء بغير سبب قانوني ويدخل في اختصاص قاضي الامور المستعجلة الحكم بطرده منه باعتباره فاصباله . لا شيء الا لأن هذه النتيجة ليست الاقرب على رأي - ولوانه صحيح قانوناً - الا انه ليس مما لا يحتمل نزاعاً أو تأويلاً . فان العلامة بودري مثلاً لا يسايره ويرى جواز تأجير الشريك حصته الشائعة بغير رضا شريكه (كتابه عقد الايجار الجزء الاول فقرة ١٣٢)

« وحيث ان حد اختصاص قاضي الامور المستعجلة بعدم المساس بحقوق الطرفين يمنع من الحكم بأخلاء المستأجر اذا أثار نزاعاً جدياً في استمرار العقد وعدم فسخه كعدم صحة التنبيه عليه بالاخلاء أو مالى ذلك فان الحكم بالاخلاء حينئذ هو قضاء في هذا النزاع وفسخ للعقد - وهو بذلك ماس بالموضوع (راجع حكم محكمة الاستئناف المختاطة بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٢٦ مجموعة ٢٨ ص ٢٠٨)

« وحيث انه بذلك يكون النزاع في اثر التنبيه من احد الشريكين على عقد المستأجر من الشريك الآخر نزاعاً موضوعياً يمنع من اختصاص قاضي الامور المستعجلة بالحكم بالاخلاء (راجع حكم محكمة لييج بلجيكا في ٢٧ فبراير سنة ٩٢٣ محاماه ٤ ص ١٩١)

« وحيث - في الموضوع - ان المدعى عليها الثانية لم تنبه على المدعى عليه الاول بعدم تجديد العقد عن مدة أخرى بل ان المدعى هو الذي نبه عليه بعدم تجديد العقد عن حصته فقط

« وحيث ان ذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

(قضية صائق افدى احد منصور وحضر عنه الاستاذ عباس شريف ضد الحاج علي مرسى وأخرى وحضر عن الاول الاستاذ أيوب نصر الله رقم ٤٦٨٤ سنة ٩٣٢ - بالهيئة السابقة)

٢٩٩

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢

١ - شرط ارادى - تعريفه . جلاله اذا كان توقيفياً . صحته اذا كان فاسخاً
٢ - فسخ عقد ايجار - شرط فسخ العقد في أى وقت . صحته

المبادئ القانونية

١ - الشرط الارادى condition potestative هو الذى يكل الأمر المشروط لمحض الارادة وهو باطل اذا كان شرطاً توقيفياً Suspensive وتعلق بارادة المدين أو الملتزم . فاذا كان شرطاً فاسخاً resolutoire فهو صحيح سواء تعلق بارادة الدائن أو بارادة المدين

٢ - الشرط الذى يبيح للتوَجَر فسخ عقد الايجار في أى وقت يريد بخطاب يرسله للمستأجر وان كان شرطاً ارادياً إلا أنه صحيح نافذ ومتى تحقق هذا الشرط فسخ العقد وأصبح المستأجر حائز للعين المؤجرة بغير سند قانونى

occupant sans titre

(مادتا ١٠٤ و ١٠٥ مدنى)

المحكمة

« حيث ان مجلس بلدى اسكندرية رنح هذه الدعوى يقول في صحيفة افتتاحها انه أجز للمدعى

نقطة البحث الأولى

« وحيث ان الشرط الإرادي Conidtion potestative هو الذي بكل الأمر المشروط لمحض الإرادة وقد نص القانون المدني الفرنسي في المادة ١١٧٤ على ان مثل هذا الشرط يكون باطلا إذا تعلق بأرادة المدين أو الملتزم

« وحيث ان ابطال الشرط الإرادي في الحالة التي حددها الشارع الفرنسي ملحوظ فيه أن طبيعة الالتزام لا تتفق مع جعله معاقفاً في وجوده على إرادة الملتزم لان وجوده في هذه الحالة يعتبر وجوداً في حكم عدم

« وحيث أنه تقريراً على ذلك أجمع الشراح على وجوب التفرقة بين الشرط الإرادي التوقيفي Condition potestative suspensive والشرط الإرادي الفاسخ

Conditition potestative resolutoire فأبطلوا الأول إذا تعلق بأرادة الملتزم وأجازوا الثاني بغير قيد لأن الشرط التوقيفي يعلق وجود الالتزام على تحقق الشرط وكونه إرادياً للملتزم يتنافى مع وجود الالتزام بخلاف الشرط الفاسخ فهو لا يمنع نفاذ الالتزام حتى يقع الفسخ بتحقيق الشرط سواء تعلق بأرادة الملتزم أو تعلق بأرادة الطرف الآخر (تودرى التزامات الجزء الثاني ص ٢١ نبذة ٧٨٣ طبعه ١٩٠٧ موسوعة كاربنتييه تعليق على كلمة Condition نبذة ١٣٧ . لوران ١٧ نبذة ٦٥ و ٦٦)

« وحيث أن القانون المصري لم يتعرض للشرط الإرادي لكن حكمه لا يختلف عن القانون الفرنسي فهو باطل ومبطل للالتزام إذا تعلق بأرادة الملتزم وكان شرطاً توقيفياً وهو صحيح نافذ إذا كان شرطاً فاسخاً سواء تعلق بأرادة الملتزم أو بأرادة الطرف الآخر (فتحي زغلول ص ١٥٢ دى

عليه أرضاً على ترعة المحمودية وحفظ لنفسه الحق في فسخ العقد في أى وقت بمجرد إعلان إدارى يرسله للمستأجر وقد تنفذ العقد زمناً بانتفاع المدعى عايه بالعين المؤجرة لكن قسم الصحة قدم للمجلس البلدى تقريراً جاء فيه أن مستأجرى الأراضى المجاورة لترعة المحمودية ومن بينهم المدعى عليه لوثوا مياه الترعة وفي ذلك خطر على مدينة الاسكندرية لهذا رأى المجلس البلدى أن يستعمل حقه في فسخ العقد ورفع هذه الدعوى طالباً إخلاء العين المؤجرة وتسليمها للخالية مما يشغها « وحيث أن المدعى عليه دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة لأن الحكم بالأخلاء يؤثر على أصل الخصومة القائمة بين الطرفين ومن ثم فلا يملك القاضى المستعجل إصداره

« وحيث ان المجلس البلدى أجاب على هذا الدفع بأن المادة الرابعة من عقد الأيجار تعطيه حق فسخ العقد في أى وقت لمجرد إعلان إدارى وقد أرسل هذا الاعلان للمدعى عليه في خطاب مسجل تاريخه ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٢ وترتب على إرساله عملاً بنص المادة الرابعة فسخ العقد وترتب على الفسخ اعتبار المدعى عليه حائزاً للعين المؤجرة بغير سبب وقاضى الأمور المستعجلة يملك اخراج الحائز الذى يستند في حيازته الى سبب قانونى

« وحيث إن المدعى عايه تمسك بأن الشرط الذى تضمنته المادة الرابعة من عقد الأيجار الذى يميز للمجلس البلدى فسخ العقد في أى وقت ليس إلا شرطاً إرادياً potestative وهو باطل

« وحيث انه يتعين البحث . أولاً . فيما إذا كان الشرط المذكور باطلاً أم لا . ثانياً . في أثره على وجود العقد إذا كان صحيحاً

هلتس الجزء الأول تعليق على كلمة Condition
نبذة ٨٧ والتون الجزء الثاني ص ٣٣٣)

« وحيث ان الشرط موضع البحث الوارد في
المادة الرابعة من عقد الأيجار والذي يميز بلدية
الاسكندرية حق فسخ العقد وان كان شرطاً إرادياً
الا انه شرط فاسخ فهو صحيح نافذ

نقطة البحث الثانية

« وحيث انه متى ثبت ان الشرط الوارد في المادة
الرابعة من العقد صحيح نافذ وجب القول بأن
عقد الأيجار المبرم بين البلدية والمدعى عليه قد
انتهى بالاخطار الاداري الذي أرسلته للمدعى
عليه بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٢ لأن تحقق
الشرط الفاسخ من شأنه أن يفسخ العقد (راجع
كتاب عقد الأيجار للاستاذ السهوري ص ٦٠٦
نبذة ٥٠٠)

« وحيث ان انتهاء العقد بتحقيق الشرط الفاسخ
يجعل المدعى عليه حائزاً بغير سبب بعد انقضاء
الشهر الذي تحدد في الاخطار لأن بقاء المستأجر
بالعين المؤجرة بعد انتهاء عقده يجعله مغتصباً
ومن ثم يجوز لقاضي الأمور المستعجلة أن يخرج
من العين المؤجرة (نحيب الهلال ص ٥٤٠ نبذة
٤٣٣ : حكم محكمة الاستئناف المختلطة الرقيم
٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مجموعة التشريع والاحكام
٣٣ ص ٥ الجدول العشري الرابع ٤٣٦٠ . وحكم
٤ مارس سنة ١٩٢٦ نفس المجموعة ٣٨ ص ٢٧١
الجدول العشري الرابع ٤٤٠٠)

« وحيث ان منازعه المدعى عليه القائمة على أن
العقد لا يزال نافذاً استناداً الى بطلان الشرط الوارد
بالمادة الرابعة ليست منازعة جديدة تستحق ترك
الفصل فيها لمحكمة الموضوع ولقاضي الأمور
المستعجلة رغم هذه المنازعة أن يقضى بأخراج
المستأجر دون أن يعتبر حكمه ماساً أو فاصلاً في

الحقوق لأن المدعى عليه هنا لا يدعى حقاً يؤيده
الظاهر أو يحتمل مناقشة جديدة (حكم محكمة
الاستئناف المختلطة الرقيم ١٧ مايو سنة ١٩٢٢
مجموعة التشريع والاحكام ٣٤ ص ٤٠٧ الجدول
العشري الرابع ٤٤٠٢ . وحكم ١٥ ديسمبر سنة
١٩٢٦ المجموعة ٣٩ صحيفة ٩٦ الجدول العشري
الرابع ٤٤٠٤)

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع الفرعي في غير محله
« وحيث ان الكلام في الموضوع قد استنفده
البحث في الدفع الفرعي ولم يبق الا القول بان
البلدية محقة في طلب اخراج المدعى عليه مادام
عقده قد انتهى وانتهى بعده الأجل الذي حددته
البلدية في اخطارها

(قضية مجلس بلدي اسكندرية ضد السيد محمد غنيم رقم ٥٦
سنة ٣٣ رئاسة حضرة القاضي مصطفى مرعي)

٣٠٠

محكمة مصر الكلية الاهلية

١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢

- ١ - اخلاء المستأجر من العين المؤجرة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة .
- ٢ - عدم دفع الأيجار . أثره على عقد الأيجار . سلطة قاضي الموضوع .
- ٣ - الاتفاق على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالانحلاء عند
عدم دفع الاجرة . عدم جوازه
- ٤ - الاتفاق على فسخ العقد عند عدم دفع الاجرة . انحلاء . جواز .

المبادئ القانونية

- ١ - اخلاء المستأجر من العين المؤجرة هو
فصل في موضوع حقوق والتزامات كل من
المؤجر والمستأجر في عقد الأيجار . أو بمعنى
أصح هو أثر من آثار هذا الفصل . وبذلك يخرج
القضاء بها عن اختصاص قاضي الأمور المستعجلة
إلا اذا سبق فسخ العقد بالتقاضي أو بالتراضي
- ٢ - انحلاء المستأجر بالتزامه بدفع الاجرة
في مواعييدها المتفق عليها ليس فاسخاً للعقد الايجار

بل سبب يؤدي الى الفسخ ويخضع لتقدير قاضي الموضوع .

٣ - وبذلك تكون الاخلاء في هذه الحالة قضاء موضوعيا لا يختص به قاضي الامور المستعجلة ولا يملك المؤجر والمستأجر أن يتفقا على اختصاصه بها في عقد الايجار لشيء الا لأن اختصاصه بالمسائل المستعجلة التي لا يمس فيها أصل الحقوق يستند الى قاعدة من قواعد النظام العام لا يجوز الاتفاق على عكسها .

٤ - الحالة الوحيدة التي يجوز للطرفين الاتفاق على اختصاص قاضي الامور المستعجلة باخلاء المستأجر فيها عند تأخيرها في أداء الايجار هي التي ينص فيها على أن هذا التأخير يفسخ العقد بغير حاجة لاستصدار حكم بذلك فهذا النص يقع الفسخ بمجرد التأخير في سداد الاجرة (مادة ٣٨٨ مدني)

المحكمة

« حيث ان مثار النزاع في الدعوى هو في اختصاص هذه المحكمة بنظرها . وهو نزاع يدور حول تفسير الاتفاق في عقد الايجار على أنه « في حالة عدم دفع أي قسط من أقساط الايجار لحضرة المدعى الحق في طاب نزع الأطنان من المستأجر بحكم يصدره قاضي الامور المستعجلة » وتعرف مدى الالتزام في هذا الاتفاق للطرفين والمحكمة سواء « وحيث ان الأخلاء هو أثر من آثار فسخ عقد الايجار ونتيجة له لا يمكن أن تسبقه ولا أن تستقل عنه فهي انهاء للالتزام المؤجر - بأن يمكن المستأجر من الانتفاع والالتزام المستأجر بأن يدفع الايجار في مقابل الانتفاع . ومن هذين الالتزامين تتكون العلاقة القانونية ويترتب عليها مظهرها الخارجي وهو وضع يد المستأجر على العين

المؤجرة له . فالأخلاء اذا هو فصل في موضوع حقوق الطرفين - أو بمعنى أصح هو أثر من آثار هذا الفصل . والاهل يتصور أن يقضى بالاخلاء ويستمر العقد قائماً فياتزم المستأجر بدفع الاجرة في مواعيدها ؟

« وحيث انه بذلك يخرج القضاء بالاخلاء عن اختصاص قاضي الامور المستعجلة الا اذا سبقها انتهاء العقد بنهاية مدته المتفق عليها . أو فسخه بعدم أداء المستأجر التزاماته بحكم أو باتفاق الطرفين . على أن يقع الفسخ بقوة القانون بمجرد اخلال أحد الطرفين بأحد التزاماته فان في هذه الحالة وحدها - يكون الاخلاء هو ازالة أثر مادي لعلاقة لوجود لها قانونا - وليس بين الطرفين ثمة حق يحتل المساس به . وفضلا عن ذلك فانها حالة مستعجلة بطبيعتها لأن المستأجر لا يستند في وضع يده على العين - بعد فسخ العقد - الى سبب قانوني « وحيث ان مجرد اخلال المستأجر بالتزامه بدفع الاجرة ليس فاسخا لعقد الايجار في ذاته بل سبب يؤدي اليه وخاضع لتقدير قاضي الموضوع . وحتى يفسخ العقد يبقى المستأجر واضعاً يده بسبب قانوني وللمؤجر حق الامتياز على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة وفاء للايجار الذي يستحق عليه - فينتفي بذلك الاستعجال الذي يبرر اختصاص قاضي الامور المستعجلة فان الرجوع لقاضي الموضوع مع تقصير المواعيد والفصل على وجه السرعة كاف لذلك - فضلا عن ان في قضائه بالاخلاء مساس بالعقد لا يملكه قانونا

« وحيث ولو أن بعض المحاكم الفرنسية قد أجازت الأخلاء لمجرد التأخير في سداد الأجرة (راجع حكم محكمة باريس أول أغسطس سنة ١٨٩٠ - ٢١ يناير - ١٨ يونيو سنة ١٨٩١ - سيرى ٩٢ - ٢ - ٢٤٩) الا انها استلزمته للأخلاء غير عدم

اسباب الاستعجال المبررة لاختصاصه عموماً (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ مجموعة التشريع المختلطة عدد ٤ ص ٧٠) « وحيث ان الحالة الوحيدة التي يجوز لطرفي العقد فيها ان يجعلوا الاخلاء من اختصاص قاضي الامور المستعجلة هي التي يتفقان فيها على ان يفسخ العقد بقوة القانون بعدم دفع الايجار في ميعاده بغير حاجة الى انذار أو تنبيه

(راجع كتاب عقد الايجار للسنهوري ص ٤٤٩ - ٦ بالهامش - وحكم محكمة مصر الكلية الاهلية في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ محاماة ٥ ص ٣٤٤ ومحكمة الاستئناف المختلطة ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ جازيت ٢٠ نمرة ٢٩ و ١٣ يناير سنة ١٩٠٤ مجموعة المختلطة ١٦ ص ٩١

(وراجع أيضاً المقال المنشور في مجلة الجازيت في السنة الاولى ص ١١٦ عن «سلطة قاضي الامور المستعجلة في اخراج الساكن» وراجع جارسونيه جزء ٨ بند ١٩٢)

« وحيث ان الاتفاق في عقد الايجار على ان يفسخ بمجرد التأخير في سداد الأجرة بغير حاجة لحكم بذلك وبدون تنبيه هو في معنى ما تعلّق للعقد على شرط فاسخ - فيقع الفسخ بقوة القانون بتحقيق الشرط فلا يملك قاضي الامور المستعجلة بعد ذلك ان يمهّل المستأجر اجلاً لوفاء الايجار ولا ان يحيل دعوى الاخلاء الى محكمة الموضوع التي تنظر دعوى الايجار والاخلاء - فان معنى ذلك ان يخضع طلب الاخلاء لتقدير قاضي الموضوع فيقضى بها أولاً يقضى حسب ظروف الحال أو أن يمهّل المستأجر اجلاً للأداء - وسبب ذلك بدهاءة - انه متى وقع الفسخ أصبح المستأجر فاصلاً ووجب اخلاؤه بغير تقدير للقاضي في ذلك (راجع كولان وكايتان الجزء الثاني ص ٣٤٨)

(١٣)

دفع الاجرة ان لا يكون بالمحل المؤجر منقولات تقى بسداد الايجار وبذلك يتوفر الخطر على حق المالك. ومع ذلك فان البعض الآخر من الاحكام قد اضطرر على رأى هذه المحكمة (راجع حكم محكمة استئناف كان في مجلة 2-3-6061 revue de droit وراجع كتاب مارينياك المتقدم بند ٤٧٠ - ٤٧٣ - كما أن محكمة الاستئناف المختلطة مضطرة على هذا الرأى (راجع الحكم الصادر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٧ مجموعة الاحكام المختلطة ٣٩ ص ١٥١ والحكم الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مجموعة الاحكام المختلطة ٣٣ ص ٥ وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مجموعة الاحكام المختلطة ٣٧ ص ٦٠ وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ مجموعة الاحكام المختلطة ٣٣ ص ٤٥ وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مجموعة الاحكام المختلطة ٣٨ ص ٨١)

وراجع غير ذلك الاحكام الواردة في الفهرست العشري الرابع مجلة التشريع والاحكام المختلطة بند ٤٤٠٠ وما بعده وراجع ايضاً كتاب عقد الايجار للأستاذ عبد الرزاق السنهوري ص ٦٠٤ بالهامش والاحكام التي به

« وحيث انه اذا كانت الاخلاء لمجرد التأخير في اداء الايجار هي قضاء موضوعي لا يختص به قاضي الامور المستعجلة اصلاً فلا يملك المؤجر والمستأجر ان يتفقا على اختصاصه بها في عقد الايجار - لاشيء الا لأن اختصاصه بالمسائل المستعجلة التي لا يمس فيها اصل الحقوق - يستند الى قاعدة من قواعد النظام العام لا يجوز الاتفاق على عكسها

(راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢٠ مجموعة التشريع والاحكام المختلطة عدد ٣٧ ص ٤٤٧) - وهو حكم متين (وراجع حكم بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩١١ الجازيت ٤) «فهذا الاتفاق في ذاته لا ينشئ اختصاصاً للقاضي الامور المستعجلة . بل يجب ان تتوافر في الدعوى

« وحيث ان هذه القاعدة بالذات هي التي رعى اليها العلامة بودرى بقوله

Dans tous les cas, le juge des référés est obligé de prononcer l'expulsion et ne peut renvoyer les parties au principal, s'il a été stipulé qu'à défaut de paiement de loyer, une ordonnance de référé suffirait pour expulser les locataires.

(بند ١٥٩٣ كتاب الايجار الجزء الاول) فهو لا يقرر بها قاعدة من قواعد اختصاص القاضى المستعجل بل حكما من احكام فسخ العقد باتفاق الطرفين مقدما — ونتيجة اختصاصه بالحكم بالاخلاء في هذه الحالة وليس اقطع في التدليل على ذلك من ان هذه العبارة وردت كنتيجة لحالة الاتفاق في العقد على فسخه بقوة القانون بمجرد التأخير في سداد الاجرة . وهكذا تكون الترجمة الصحيحة لهذه العبارة هي (يجب على قاضى الامور المستعجلة في الاحوال التي يختص فيها بالاخلاء باتفاق الطرفين لعدم آداء المستأجر الايجار الا يحيل الدعوى الى محكمة الموضوع) فهي لم تبين الحالة التي يختص فيها بالاخلاء باتفاق الطرفين . انما يحيل فيها على العبارة التي تقدمتها في نفس البند

« وحيث انه بهذا التفسير الطبيعى لا ينسب الى العلامة بودرى شذوذ عن القواعد الاولى لاختصاص قاضى الامور المستعجلة — وهي جمع عليها كما تقدم

« وحيث مع ذلك ومن باب التسليم بالجدل المحض — فان القول بجواز ان ينشأ اتفاق الطرفين في عقد الايجار اختصاصا للقاضى الامور المستعجلة لانقضاء بالاخلاء في حالة عدم دفع الايجار — لا يمكن قبوله الا على افتراض ان الطرفين رميا بذلك ضمنا الى اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه — ولو

ان النص على ذلك واجب صراحة — لا أن يستمر العقد قائما ومقررا للقاضى اختصاصا في مسألة موضوعية فان ذلك يتنافر مع قاعدة من قواعد النظام العام كما تقدم

« وحيث انه واضح من عقد الايجار أن الاتفاق على الاختصاص قاضى الامور المستعجلة باخلاء المدعى عليه عند تأخره في سداد الايجار ليس فيه معنى اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه فقد نص في نفس البند على ان (يحكم بعد ذلك بفسخ الاجارة بفعل المستأجر) « راجع البند الرابع من عقد الايجار » ومعنى ذلك ان يحل المستأجر والعقد قائم — وفي الاخلاء اعدام لاهم التزامات المؤجر لان يمكن المستأجر من الانتفاع واهم حقوق المستأجر في ان يستغل العين مقابل آداء الايجار

« وحيث انه بغض النظر عن الاتفاق على تأخير فسخ العقد واعتبار ان النص الأول وفيه معنى الفسخ فان الفسخ لا يقع قانونا إلا بالتنبيه على المستأجر به وبطلب الاخلاء لالشيء إلا لان هذا الفسخ هو حق للمستأجر له ان يختار بينه وبين مطالبة المستأجر بالايجار فقبل خياره بين الحقين بالتنبيه بذلك على المستأجر يعتبر العقد قائما ينتج جميع آثاره القانونية وتكون الاخلاء فسخا للعقد تخرج عن اختصاص قاضى الامور المستعجلة قانونا (راجع كولان وكابيتان المرجع المتقدم ص ٣٤٩) وحكم هذه المحكمة في القضية ٤٢٤ سنة ١٩٣٢ عابدين « وحيث ان المدعى لم ينبه على المدعى عليه بالاخلاء قبل رفع الدعوى

« وحيث انه بذلك تكون هذه الدعوى خارجة عن اختصاص هذه المحكمة على أى فرض تطرق اليه البحث — ويتعين الحكم بذلك

(قضية سعادة أحمد باشا عبد الوهاب بصفته وكلا عن الست دهبون شكرى وحضر عنه الاستاذ عبد الخالق عليا ضد الشيخ أمين أحمد عبد اللطيف رقم ٤٩٣٠ سنة ١٩٣٢ ك ماهية السابقة)

٣٠١

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - اختصاص قاضي الامور المستعجلة . خطر واقع أو متوقع . تحققه
- ٢ - تسليم عقار - عاديته . استعجالها . بطرف طارئة . صحتها
- ٣ - قضاء مستعجل - عدم تعرضه لحقوق الطرفين . قياسه . مداه

المبادئ القانونية

١ - الاستعجال الذي يبرر اختصاص قاضي الامور المستعجلة يتوفر في كل دعوى تدل ظروفها على خطر واقع أو متوقع اذا اقتضى رفع هذا الخطر أو تفاديه اتخاذ اجراءات سريعة لا تحقق من طريق القضاء العادي . ومن ثم فكل دعوى يكتنفها الاستعجال بهذا المعنى تكون مستعجلة وتدخل في اختصاص قاضي الامور المستعجلة

٢ - دعوى تسليم العقار وان كانت بطيئة بطبيعتها الا أنها قد تصبح مستعجلة اذا احاطها الاستعجال كما لو رفعها مؤجر على مستأجر عند نهاية عقد الاجرة أو رفعها مستأجر على مؤجر تأخر في تسليم العين المؤجرة أو رفعها مالك على مغتصب طارئ أو رفعها موكل على وكيل انتهت وكالته

٣ - القاعدة التي تمنع القاضي المستعجل من التعرض لحقوق الخصوم يجب أن لا تفسر تفسيراً مطلقاً من شأنه أن يصد القاضي المستعجل عن أداء مهمته كلما تطلب أداؤها الرجوع الى حقوق الخصوم للوازنة بينهما ترجيحاً لكفة على أخرى . كما أن من شأنه أن يبيح للخصوم التحكم في ولاية القاضي لأن التخلص من اختصاصه لا يكلفهم أكثر من التذرع بحق مزعوم سواء توافرت لديهم الأدلة عليه أو لم تتوافر . ومن ثم

فالحقوق التي لا يمسها حكم القاضي المستعجل هي الحقوق المسلم بها أو المتنازع عليها نزاعاً جدياً يستوجب عرضه على محكمة الموضوع ولا تعتبر حقوقاً بهذا المعنى المزاعم المجردة التي ينقضها الظاهر ويعوزها الدليل (مادة ٢٨ مراقعات)

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تتخلص في أن المرحومة فهيمة ابراهيم الحداد توفيت وخلفت بالاسكندرية منزلين وقطعت أرض فضاء وقام نزاع شرعي على وراثتها بين المدعين والمدعى عليها الثانية وفي أثناء هذا النزاع رفع المدعى الاول دعوى امام محكمة العطارين الجزئية طلب فيها تعيين حارس قضائي يدير تركة المتوفاة الى أن يفصل نهائياً في الوراثة وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٢ قضت محكمة العطارين بأقامة على أفندي بهجت المدعى عليه الاول حارساً وقد انتهى النزاع الشرعي بحكم نهائي قضى بالخصار ارث المتوفاة في المدعين أحمد سلامه ياسو وشافي اسماعيل وهذا ان رفع المدعى الحالية يطلبان الحكم فيها على الحارس المدعى عليه الاول وفي مواجهة المدعى عاينها الثانية باقضاء الحراسة وتسليم أعيان التركة » وحيث ان المدعى عليه الاول لم يعترض لاعتناء الحراسة ولا على تسليم الأعيان التي أقيم حارساً عليها » وحيث ان المدعى عليها الثانية هي التي اتت بالمنازعة قد دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة لطلب التسليم واستندت في هذا الدفع إلى ثلاثة أسباب - الاول - أن دعوى تسليم العقار ليست دعوى مستعجلة وإنما هي دعوى بطيئة لا محل لنظرها أمام القضاء المستعجل - الثاني - أن أحد المدعين طالبي

التسليم وهو أحمد سلامه ياسو رفع أمام محكمة اسكندرية الكلية دعوى موضوعية طلب فيها تثبيت ملكيته إلى حصة قدرها ١٨ ط في التركة .
الثالث - أن الحكم بالتسليم يؤثر في حقوق الخصوم فلا يملك إصداره قاضي الأمور المستعجلة

عن السبب الاول

« وحيث ان الاستعجال الذي يبرر اختصاص قاضي الأمور المستعجلة يتوفر في كل دعوى تدل ظروفها على خطر واقع أو متوقع إذا اقتضى رفع هذا الخطر أو تفاديه اتخاذ اجراءات سريعة لا تتحقق من طريق القضاء العادي ومن ثم فكل دعوى يكتنفها الاستعجال بهذا المعنى تكون مستعجلة وتدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة (جلاسون الجزء الثاني صحيفة ١٥ نبذه ٣٢٠ - دالوز براتيك الجزء العاشر صحيفة ١٩ نبذه ٥)

« وحيث أن دعوى تسليم العقار وإن كانت بطيئة بطبيعتها إلا أنها قد تصبح مستعجلة إذا أحاطها الاستعجال كالورفعها مؤجر على مستأجر عند نهاية عقد الاجرة (حكم محكمة الاستئناف المختلطة ١٧ مايو سنة ١٩٢٢ مجموعة التشريع والاحكام ٢٤ صحيفة ٤٠٧ وحكم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المجموعة ٣٩ صحيفة ٩١) أو رفعها مستأجر على مؤجر تأخر في تسليم العين المؤجرة (حكم محكمة أسبوط في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ المنشور في مجلة المحاماة السنة الثامنة نمرة ٣٦١) أو رفعها مالك على مغتصب طارىء (حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ يناير سنة ١٩٢٧ مجموعة التشريع والاحكام ٣٩ صحيفة ١٥١) أو رفعها موكل على وكيل انتهت وكالته (حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ يونيو سنة ١٩٢٣ المجموعة ٣٥ صحيفة ٥٠٧)

« وحيث ان الظروف المحيطة بالدعوى الحالية تطبعها بطابع الاستعجال لأنه من الخطر على حق المدعين أن يستمر حرمانها من الانتفاع بتركة ثبت شرعا حقهما فيها سيما وإن الحارس الذي عين لادارة هذه التركة تقاديا لهذا الخطر أو تخفيفا لوطأته قد عجز بفعل المدعى عليها الثانية عن إدارة المهمة التي انتدب لها ويدل على هذا العجز الدعاوى المضمومة التي رفعها على مستأجرى التركة في مواجهة المدعى عليها الثانية للمطالبة بأجرة أعيان التركة وفي الدعاوى المذكورة دفعت المدعى عليها الثانية بأن الحارس لم تبق له صفة تميز له رفعها لأن الحراسة إنتهت بانتفاء النزاع الذي دما اليها وقد أخذت محكمة العطارين بهذا الدفاع ورفضت دعوى الحارس على المستأجرين

عن السبب الثاني

« وحيث ان المدعى عليها الثانية بعد أن حجزت هذه الدعوى للحكم طلبت فتح باب المرافعة فيها وارفقت بطلبها صورة من عريضة دعوى أعلنت لها بناء على طلب المدعى الاول أحمد سلامه ياسو بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وقد تضمنت هذه العريضة تكليفها بالحضور أمام محكمة الاسكندرية بجلاسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ لسماع الحكم عليها بتثبيت ملكية المدعى المذكور لحصة قدرها ثمانية عشر قيراطا شائعة في التركة . وقد استندت المدعى عايتها الثانية على هذه العريضة تعزيزا للدفع بعدم الاختصاص المقدم منها بحجة أن أحد المدعين قد التجأ فعلا لمحكمة الموضوع وطرح أمامها دعوى الملكية والتسليم فلم يبق محل لاختصاص القاضى المستعجل بنظر طلب التسليم المعروف عليه « وحيث ان المحكمة قد داخلها الشك في

عرضه على محكمة الموضوع ولا تعتبر حقوقاً بهذا المعنى المزاعم المجردة التي يتقضيها الظاهر ويعوزها الدليل (جلاسون الجزء الثاني صحيفة ٣٤ نبذه ٣٢٧ - جارسونيه الجزء الثامن طبعه ١٩٢٥ نبذه ١٩٢ صحيفة ٣٩٦ - الفرد مورو نبذه ٣٠ وما بعدها)

« وحيث انه تقرّياً على هذه القاعدة أجمع الفقه والقضاء على أن القاضى المستعجل يملك اعتبار حجز باطلا اذا كان بطلانه ظاهراً كما يملك الحكم باخراج غاصب أو حائز بغير سند يبرر حيازته وحكمه هذه في الاحوال لا يمس حقوقاً وانما يقضى على مزاعم لا يراها جديرة بالاحترام » وحيث ان واضح اليد اذا استند في وضع يده إلى صفة ما يعتبر غاصباً إذا زالت عنه هذه الصفة ومن ثم يجوز للقاضى المستعجل أن يأمر برفع يده دون أن يعتبر حكماً ماساً بأي حق لان زوال الصفة يتبعه حتماً زوال الحق في الحيازة (الفرد مورو نبذه ٣٧٣ ص ٢٤٦)

« وحيث ان المدعى عليها الثانية انما وضعت يدها على التركة بحجة انها رثت في المتوفاة وقد تبين أن الارث محصور في غيرها فلم تبق لها صفة تبيح استمرار وضع يدها وزوال الصفة عنها بمجرد ما من أى حق يخشى عليه من حكم القضاء المستعجل » وحيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم الاختصاص في غير محله

عن الموضوع

« وحيث انه بالنسبة للموضوع فإن المدعى عليها الثانية لا تنازع في استحقاق المدعين لتركة المتوفاة لكنها تقول أن الاعيان المتنازع عليها المطلوب تسليمها لا تدخل في التركة » وحيث ان هذا القول مردود عليه بما يأتى أولاً - أن الاعيان المطلوب تسليمها في الدعوى

نسبة هذه العريضة للمدعى الاول لأنها اعانت بعد رفع الدعوى الحالية ولأنها صادرة من مكتب وكيل حاول أن يحضر مع المدعى الاول أمام هذه المحكمة فمنعه المدعى الاول عن الحضور معه « وحيث انه ازاء هذا الشك رأت المحكمة .

أن تفتح باب المرافعة لتحقيق مما إذا كانت عريضة الدعوى التي تستند اليها المدعى عليها الثانية صادرة حقيقة من المدعى الاول وبناء على طلبه أم لا وقد تبين مما أبداه المدعى المذكور بالجلسة ومن الانذار الذي قدمه أن الوكيل السابق الاشارة اليه أصدر هذه العريضة من تلقاء نفسه وبغير رغبة المدعى بل وعلى خلاف مصلحته ومن ثم فلا محل للتعويل على هذه العريضة لأنها ليست صادرة ممن أنسبت اليه فلا يؤاخذ بها ولا أنها لم تقيد في الميعاد المحدد لتقيدها فلا تعتبر دعوى قائمة

عن السبب الثالث

« حيث ان المدعى عليها الثانية ذهبت إلى أن الحكم بتسليم عقارات التركة خارج عن اختصاص هذه المحكمة لأنه يمس حقها في وضع يدها وحكم القاضى المستعجل يجب عملاً بنص المادة ٢٨ مرافعات أن لا يؤثر في حقوق الخصوم

« وحيث ان تفسير هذا النص تفسيراً مطلقاً من شأنه أن يصد القاضى المستعجل عن اداء مهمته كلما تطلب اداؤها الرجوع إلى حقوق الخصوم للموازنة بينها ترجيحاً لكفة على أخرى كما أنه من شأنه أن يبيح لخصوم التحكم في ولاية القاضى لان التخلص من اختصاصه لا يكلفهم أكثر من التذرع بحق مزعوم سواء توافرت لديهم الادلة عليه أو لم تتوافر

« وحيث انه لذلك وجب القول بأن الحقوق التي لا يمسها حكم القاضى المستعجل هي الحقوق المسلم بها أو المتنازع عليها نزاعاً جدياً يستوجب

نفسها ودفعها للعوائد على هذا الاعتبار فيه الدليل القاطع على أن الأعيان المذكورة داخلة في التركة الخلفة عن مورثة المدعين

« وحيث أنه لذلك يكون ادعاء المدعى عايباً الثانية أن الأعيان المطلوب استلامها ليست تركة ادعاء مقضياً عليه بما تقدم ذكره وتكون المدعى عليها المذكورة غير محقة في الاعتراض على تسليم أعيان التركة للمدعين - ومن ثم يتعين الحكم لهما بطلبتهما

(قضية أحمد سلامة وآخر ضد علي أفندي بهجت وآخر رقم ٢٨ سنة ١٩٣٣ مستجل - رئاسة حضرة القاضي مصطفى مرعي)

الحالية هي بنفسها الأعيان التي رفعت من أجلها دعوى الحراسة على أساس أنها تركة المرحومة فهيمة إبراهيم الحداد وهي بنفسها التي أقيم الحارس لإدارتها على هذا الأساس وقد صدر حكم الحراسة في وجه المدعى عليها الثانية دون أن تبدي اعتراضاً يدل على أن الأعيان المذكورة ليست مخافة عن مورثة المدعين أو يدل على أن لها حقائق تتعلق بهذه الأعيان ثانياً - قدمت المدعى عليها الثانية إيصالات عن العوائد التي حصلت لها البلدية عن هذه الأعيان والإيصالات المذكورة صريحة في أن الممول الذي دفعت العوائد باسمه هي المورثة فهيمة إبراهيم الحداد وتقديم هذه الإيصالات من المدعى عليها

قضايا المحاكم الجزئية

المحكمة

« من حيث أن النيابة طلبت بالجلسة الحكم بعدم الاختصاص لأن الحادثة منطبقة على المادتين ٢٤٤ و ٢٤٢ عقوبات

« وحيث أنه يلاحظ مبدئياً أن مادة ٢٤٤ خلافاً لمادة ٢٤٢ لم تذكر سوى القبض فقط ولم تذكر الحبس أو الحجز وانها وأن تكن قد احوالت على مادة ٢٤٢ فذلك فيما يتعاق بالقبض وحواله فقط مع أن مادة ٣٤٤ من القانون الفرنسي المقابلة لمادة ٢٤٤ الفقرة الأخيرة نصت على الأحوال الثلاث

Mais la peine sera celle de la mort si les personnes arrêtées, détenues, ou sequestrées ont été soumises à des tortures corporelles ويلوح لنا أن الشارع المصري رأى خطأ أنه في

٣٠٢

محكمة طهطا الجزئية

أول نوفمبر سنة ١٩٣٠

١ - تعذيب . وجوب حصوله أثناء حبس المجنى عليه . حبس بعد التعذيب . جريمة أخرى .

٢ - قبض . امساك المجنى عليه أثناء القبض . لا يعد قبضاً .

المبادئ القانونية

١ - يشترط لا اعتبار الحادثة جنائية منطبقة على المادة ٢٤٤ عقوبات أن يكون التعذيب قد حصل أثناء حبس المجنى عليه أما إذا حصل الحبس بعد التعذيب ولاخفائه فانه يعتبر حادثاً منفصلاً منطبقاً على المادة ٢٤٢ ع

٢ - مجرد امساك المجنى عليه أثناء تعذيبه لا يعتبر قبضاً بالمعنى المقصود بالمادة ٢٤٤ عقوبات

المجنى عليها وان كانت قررت بمحض البوليس ان المتهم وضع رأسها في صومعة ثم أجرى كبتها انها لم تقل أمام النيابة الا ان المتهم كواها فقط ولم تقل انه وضع رأسها في صومعة ولم يكن المتهم في حاجة لوضع رأسها في الصومعة لانها طفلة في العاشرة ومسهل عليه ان يفعل بها ما يشاء بدون حاجة الى ذلك ومع ذلك فهي لم تقل امام النيابة بوضع المتهم رأسها في الصومعة ومن ثم يكون المتهم أمسك المجنى عليها فقط أثناء كبتها .

« وحيث انه لو اعتبر ان مجرد امساك المتهم للمجنى عليها وتعذيبها قبضاً لكنت كل حالة تعذيب يفترض فيها القبض لانه لا يتصور ان يتمكن شخص من تعذيب آخر الا ان يكون المجنى عليه في قبضة المتهم ولو كان الامر كذلك لما كان الشارع في حاجة لان ينص على القبض كظرف مشدد ولا كتنقيح باعتبار التعذيب في حد ذاته جنائية » وحيث انه مهما كان المعنى الذي عرف به الشراح القبض ضيقاً فالمحكمة لا ترى انه ينطبق على حالتنا اذ ان المجنى عليها كانت في منزلها وظلت به ولم يتجاوز عمل المتهم مجرد الامساك

« وحيث انه لذلك لا يكون ركن القبض متوفراً وتكون الحادثة تعذيباً ينطبق على المادة ٢٠٥ عقوبات » وحيث انه فيما يتعلق بالاثبات فان المحكمة ترى أن التهمة ثابتة قبل المتهم الاول من شهادة المجنى عليها وخالها ارشق عبد الشهيد والكشف الطبي الذي ايد أقوالها

« وحيث ان المحكمة ترى أخذ المتهم بمنتهى الشدة فالمجنى عليها طفلة في العاشرة من عمرها والسبب الذي حدا بالمتهمة المذكور الى كبتها قافه جداً ولان نظرة الى الكشف الطبي يدل على أن الكي تعدد مراراً وتلك قسوة بالغة وان المجنى عليها وان تكن قد برئت الا ان الظروف السابقة

كل أحوال الحبس أو الحجز لا بد أن يكون هنالك قبض سابق ومن ثم استغنى بذكر القبض عن ذكر حالات الحبس والحجز ولكن قد يمكن حصول الحبس والحجز بدون قبض وقد ذكر ذلك Garçon Code Penal Livre III, Aleinverse, la datention ou la sequestration se comprennent sans une arrestation préalable Il en était spécialement ainsi dans des espèces où des parents avaient sequestré des enfants dans leur maison.

أي انه يمكن تصور الحبس أو الحجز بدون قبض سابق في حالة حبس الوالدين لاولادهم بالمنزل « وحيث انه مع التسليم جدلاً بان مادة ٢٤٤ تشمل حالة الحبس فانه لا يجعل التعذيب الذي حدث في هذه الدعوى جنائية اذ انه ثابت في جميع أدوار التحقيق بأن المتهم حبس المجنى عليها بعد تعذيبها وكيها بالنار لاختفاء جريمته وقد قالت ذلك المجنى عليها بصراحة بمحض الجلسة ومن ثم يكون الحبس لاحقاً للتعذيب وترى المحكمة انه والحالة هذه تكون جريمة مستقلة تنطبق على المادة ٢٤٤ عقوبات والنيابة في حل من أن تقدم المتهمين بها بدعوى أخرى اذا رأت ثبوت الوقائع اذ انه يشترط ليكون الحبس والتعذيب عناصر الجنائية أن يكون الحبس سابقاً على التعذيب لأن نص المادة « من قبض على شخص وعذبه بالتعذيب »

« وحيث انه قد يقال انه بصرف النظر عن حالة الحبس فان المتهم قبض على المجنى عليها وعذبها وبذلك تكون الحادثة جنائية غير ان المحكمة لا ترى مافعله المتهم من مجرد امساكه المجنى عليها عند كبتها يعتبر قبضاً بالمعنى المقصود لانه يلاحظ ان

بكافة الدفوع التي كان يصح أن يحتج بها على المحيل ولو كانت شخصية وحق المحال عليه هذا ينتقل لورثته من بعده

٢ - الدفع بأن الأقرار بالدين الصادر من المورث صدر في مرض الموت دفع متعلق بحالة الانسان الشخصية ومرتبطة بأهليته للتصرف فيجب أن يرجع فيه لأحكام الشريعة الإسلامية والشريعة تبطل التصرفات الصادرة في مرض الموت سواء كانت بيعاً أو هبة أو محاباة أو اقرار اربعين أو بدين، فتنى ثبت أن الأقرار بالدين صدر في مرض الموت وبطريق المحاباة أخذ حكم الوصية

(المادتان ٢٥٤ مدني و ٥٦١ أحوال شخصية)
المحكمة

« حيث ان المدعى عليه الأول دفع الدعوى بأن السند المحول للمدعى صدر من المورث لزوجته بطريق المحاباة وهو في مرض الموت وان هذا التصرف يأخذ حكم الوصية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويكون باطلاً لأنه تصرف لو ارثة وهي الزوجة وذهب المدعى الى أنه لا يجوز التمسك في هذه الحالة بأن التصرف وقع في مرض الموت لأن القانون المدني ينص على حالة واحدة اجاز فيها هذا الدفع وهي حالة البيع في مرض الموت طبقاً لنص المادة ٢٥٤ - اما السندات العادية فلا يجوز فيها التمسك بهذا الدفع

« وحيث انه يجب البحث أولاً فيما اذا كان يجوز للورثة ان يدفعوا بهذا الدفع بعد ان قبل مورثهم الحوالة - والرأى الراجح والمعمول عليه ان المحال عليه ان يدفع ضد المحال له بكافة الدفوع التي كان يصح ان يحتج بها على المحيل ولو كانت

والتشويه الذي سيلازمها بعد برئها مما يجب ان تجعل له المحكمة اعتبار في توقيع العقوبة

« وحيث انه فيما يتعاقب بالمتهمين الثانية والثالثة فإن المحكمة ترى التهمة بالنسبة لهما محل شك لان كل مانسته اليهما المجنى عليها في محضر البوليس ان المتهم الاول كان يكويها في رجلها فلما ان حضرتها طلبتا منه أن يكويها في ظهرها وبطنها ومع ثبوت هذه الوقائع فان تهمة التحريض لا تكون ثابتة اذ ان الجريمة وهي التعذيب بالسكى كانت حاصلة قبل تدخاها وحصول السكى في مكان أو آخر لا يهم طالما أن الجريمة حصلت قبل تحريضهما

« وحيث انه مع ذلك فان المجنى عاها انكرت أمام النيابة حصول التحريض وأنكرت أصلاً تحريضهما المتهم الاول وأنكرت أقوالها بالبوليس وأنها وان عادت لاتهمهما بعد ذلك فان التهمة ما زالت محل شك .

« وحيث انه مع ذلك فان الشخص الذي يقدم على كى أخرى بتلك القضاة ليس في حاجة الى من يحرضه .

« وحيث انه لذلك يتعين براءة المتهمين الثانية والثالثة من التهم عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات (قضية النيابة ضد عرض فلتاؤمره آخرين رقم ٢٠١٢ سنة ١٣٠٠ - رئاسة حضرة القاضى سليمان بك ثابت)

٣٠٣

محكمة بيا الجزئية

٢١ يونيه سنة ١٣٣٢

١ - حوالة - محال عليه . حقه في التمسك بجميع الدفوع ولو كانت شخصية

٢ - مرض موت - اقرار بدين . صدوره في مرض الموت . يأخذ حكم الوصية

المبادئ القانونية

١ - للمحال عليه أن يدفع ضد المحال له

أن لا فوائد للدين قبل المطالبة الرسمية إلا بالاتفاق أو العرف التجاري أو بنص خاص في القانون وليس عقد الرهن الحيازي إلا تابعاً لعقد القرض أي للعقد الذي نشأ عنه الالتزام المعقود الرهن تأميناً له على العموم

٢ - ان المادة ٥٤٥ مدني أهلي إذ تنص على استئصال الغلة من الفائدة والمصاريف ثم من أصل الدين لا تنشيء ضمناً حكماً باستحقاق فائدة لدين الرهن الحيازي حتماً ولو بدون اشتراطها وإنما تضع الترتيب الواجب اتباعه فيما بين الفوائد والمصاريف من جهة وأصل الدين من جهة أخرى .

(المواد ١٢٤ و ٥٤٠ و ٥٤٥ و ٤٧٧ مدني)

المحكمة

« حيث أنه بالإطلاع على عقد الرهن الحيازي المقدم من المدعية يستفاد أن أصل الدين ٤١ جنيتها وأنه لم يتفق على فائدة بدليل أن البياض المخصص لكتابة سعر الفائدة مليء بالنقط أما ما كتب بعد ذلك من أن نهاية الميعاد (لغاية ٣١ يوليو سنة ١٩٢٧) فلما يشير إلى ميعاد رد دين الرهن وقد ذكر بعد ذلك أن الراهن عقد تأميناً لسداد الدين ويلى ذلك عبارة (مع فائدته وقدرها) وهي مطبوعة على النموذج إلا أنه يلى هذه العبارة كلمات (واحد وأربعين جنياً) وهو نفس مقدار أصل الدين بدون الفائدة وحيث أن فكلمة (تاريخه) المكتوبة في البياض المخصص لمبدأ صريان الفائدة هي لغو بدليل ما ذكر مما مر بيانه

« وحيث أن القاعدة القانونية أن لا فوائد للدين قبل المطالبة الرسمية إلا بالاتفاق أو العرف التجاري أو بنص خاص في القانون (م ١٢٤ مدني أهلي) ونصت المادة ٤٧٧ مدني بالنسبة لعقد القرض المدني على أن عارية الاستهلاك تكون بلا مقابل مالم

شخصية (راجع كتاب شرح القانون المدني لأحمد بك نجيب الهلالي بند ٨٢٨ و ٨٢٩) وهذا الحق ينتقل للورثة بعد موثهم فلمهم ان يدفعوا بأن هذا السند صدر من المورث بطريق المحاباة « وحيث أن ما ذهب اليه المدعي من أن السندات العادية لا يجوز أن يحتج بصورها في مرض الموت وأن هذا الاحتجاج قاصر على حالة البيع قول لا يقوم على أساس إذ أن هذا الدفع يتعلق بحالة الإنسان الشخصية ويرتبط بأهليته للتصرف والاحوال الشخصية في هذه الحالة يرجع فيها الحكم الشريعة الإسلامية ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا التصرف بيعاً أو هبة أو محاباة أو اقراراً بعين أو بدين (راجع المادة ٥٦١ من قانون الأحوال الشخصية وكتاب شرح الأحوال الشخصية للشيخ أبي زيد بك الأيباني صحيفة ٣٢٧)

« وحيث أنه ثابت من شهادة الوفاة المقدمة أن الحال عليه توفي في ٢ يونيو سنة ١٩٣١ ومكث مريضاً ستة شهور وتاريخ السند المحول ١٥ مايو سنة ١٩٣٢ أي أنه صدر في مرض الموت ولكن يجب على المدعي عليهم أن يثبتوا أن هذا التصرف كان بطريق المحاباة حتى يمكن أن يقال بأنه يأخذ حكم الوصية (فضية أحمد حسين ضد حافظ عوض الله وآخرين رقم ٣٢٠٤ سنة ١٩٣٢ — رئاسة حضرة القاضي محمد أبو الوفا)

٣٠٤

محكمة ملوى الجزئية

٢٣ يولييه سنة ١٩٣٢

- ١ - رهن حيازي - عقده - قائمة - لاضر عليها - عدم سريلانها
- ٢ - غلة - استئصال من أصل الدين .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يتفق على فائدة في عقد الرهن الحيازي ولم تكن هناك مصاريف فتستزل جميع غلة العين المرهونة من أصل الدين إذ القاعدة القانونية

١٠ ديسمبر سنة ٣١ لحين السداد
(قضية زينب بنت حسين وآخرين وحضر عنها الاستاذ أديب نصر
ضد عائشة بنت محمد وحضر عنها الاستاذ محمد فهمي فرغل
رقم ٢١٠٩ سنة ٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي عبد النبي يحيى)

٣٠٥

محكمة بندرطنطا الجزئية

١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢

١ - اجارة - انتهاء مدتها - انذار المستأجر للمؤجر بالاستمرار
في الارض مقابل اجرة مخفضة عن السابقة - سكوت
المؤجر - سريان الانذار -
٢ - اجارة - اجارة جديدة - استقلالها عن الاجارة السابقة -

المبادئ القانونية

١ - اذا انذر المستأجر المؤجر بأنه يرفض
الاستمرار في وضع يده على الارض ويكلفه
باستلامها وعرض عليه أنه يقبل الاستمرار
في الارض مقابل دفع اجرة مخفضة عن العقد
الاول وحدد له أجلا لقبول هذا العرض
وسكت المؤجر واستمر المستأجر واضعا يده
وجب اعتبار الاجرة التي يطالب بها المستأجر
هي التي وردت في انذاره لانه وان كانت المادة
٣٨٦ مدني نصت بأنه في حالة تجديد عقد
الايجار باستمرار وضع يد المستأجر يكون
العقد الجديد بعين الشروط السابقة في العقد
السابق ما عدا المدة فانها تكون المدد المعتادة
الا أن العقد الجديد له شروطه الجديدة كذلك
لانه ينشأ عقداً مستقلاً عن العقد السابق
لا استمراراً له والنص على أنه يتجدد بعين
الشروط السابقة مبناه رضاء الطرفين وتقابل
ارادتهما على ذلك اذ أن ما يحصل عادة هو أن
المستأجر يستمر واضعا يده والمالك يسكت على
ذلك فينعقد العقد ليا من ذاته وكان طرفاه اتفقا
بجدداً على أن يعمل في العقد الجديد بالشروط

يشترط خلاف ذلك وليس عقد الرهن الحيازي
الاتباعاً لعقد القرض أو للعقد الذي نشأ عنه الالتزام
المعقود الرهن تأميناً له على العموم ولذلك فإن المادة
٥٤٥ مدني اذ تنص على استئصال الغلة من الفائدة
والمصاريف ثم من أصل الدين لا تنشئ ضمناً حكماً
باستحقاق فائدة الدين الرهن الحيازي حتماً ولو بدون
اشتراطها وانما تضع الترتيب الواجب اتباعه فيما بين
الفوائد والمصاريف من جهة وأصل الدين من جهة
أخرى بالنسبة لاستهلاك قيمة الغلة شأنها في ذلك
شأن المادة ١٧٣ مدني والتي نصها (يبدأ في الاستئصال
بالمصاريف والفوائد قبل الخصم من رأس المال)
الواردة في باب الوفاء فلا يخرج مضمون هذا النص
عن تقديم فوائد دين الرهن ومصاريف الاستغلال
ونحوه على أصل الدين عند استئصال الغلة ولا
محل للاستدلال على خلاف ذلك بالأحكام المنوّه
عنها بمذكرة وكيل المدعية والتي انما تدل على استحقاق
المرتبة لفائدة يسعر ٩٪ إذا كان مشروطاً بارتفاعه
بالعين وكانت غلتها تزيد عن هذا المقدار وذلك
بعد خصم مصاريف الاستغلال ولا يستهلك من
الدين الا ما زاد بعد ذلك

» وحيث أنه باحتساب ريع ٤ ط و ٤ س المرهونة
لغاية ٣١ يولييه سنة ١٩٣٢ أي مدة ثماني سنوات
بواقع ايجار القدان في كل من السنتين الاولتين
١٨ جنيهاً في السنة وفي السنتين التاليتين ١٥ جنيهاً وفي
السنتين اللتين يليهما ١٢ جنيهاً في السنة وفي السنتين
الاخيرتين ٩٠٠ قرش سنوياً فيكون مجموع الريع
٦ جنيه و ٢٥٠ ملياً + ٥ جنيه و ٢٠٨ ملياً +
٤ جنيه و ١٦٦ ملياً + ٣ جنيه و ١٢٥ ملياً =
١٨ جنيهاً و ٧٤٩ ملياً يخصم من أصل الدين وقدره
٤١ جنيهاً فيكون الباقي ٢٢ جنيهاً و ٢٥١ ملياً وهو
ما يتعين الحكم به مع حبس العين وفوائد هذا
المبلغ بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وهو

التي كانت تقيد تعاقدهما السابق بالذات وعلى هذا الأساس نص القانون على أن العقد يحدد بعين الشروط فإذا ظهر من الوقائع أن المستأجر رغب في التعاقد من جديد بشروط معينة أعلن بها المؤجر بانذاره وسكت المؤجر ولم يرد بقبولها أو رفضها وإعلان المستأجر بترك الأرض كان سكوته هذا قبولاً ضمناً بما جاء بالانذار

٢ - تطبيق القاعدة استقلال عقد الإيجار الجديد عن العقد السابق له ينسلخ عن العقد الجديد الضمان الشخصي أو العيني الذي كان للعقد القديم ، فالضامن للعقد القديم يتحرر من التزامه والعين المرهونة تصبح غير مشغولة بضمان العقد الجديد وإذا كان العقد القديم عقداً رسمياً مشمولاً بالصيغة التنفيذية تنقضي معه هذه الصفة ولا تنتقل للعقد الجديد ويكون العقد تحت سيطرة ماجد من التشريع منذ التعاقد السابق كما أنه يشترط وقت التجديد أن يكون طرفا العقد حائزين لشروط صحة التعاقد ولا يكفي أنهما كانا حائزين لها وقت التعاقد السابق .

(المواد ٣٨٦ و ٣٨٣ مدني)

المحكمة

« من حيث أن المدعى ركن إلى عقد الإيجار المقدم المحرر عن سنة واحدة ابتداءً من أول أكتوبر سنة ١٩٢٥ والذي تجدد بوضع اليد » وحيث أن المدعى عليهما طلبا احتساب الأجرة ٥٠٠ قرش للفدان بدلاً من ١٢٠٠ قرش كما هو وارد في العقد وحجتهما في ذلك أنهما في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣١ انذرا المدعى بأنهما يرفضان الاستمرار في وضع يدهما على الأرض ويكلفانه باستلامها وأنهما عرضا عليه بأن يستمرأى الأرض على شرط

أن تكون الأجرة ٥٠٠ قرش فأما الاستمرار بهذه الأجرة أوترك الأرض والمدعى رد على ذلك بأن استمرار وضع اليد يستوجب الأخذ بالأجرة المتفق عليها في العقد السابق « وحيث أن الاستمرار في وضع اليد بعد نهاية العقد السابق أثره تجديد عقد الإيجار بين الطرفين بعقد جديد يشترط فيه كباقي العقود رضا المتعاقدين عن التجديد ولا نزاع بين الطرفين أن المدعى عليهما استمرأا واضعين أيديهما على الأرض السنة الزراعية المطالب بإيجارها ورضا المدعى مفروض ضمناً من سكوته على هذا الاستمرار » وحيث أن القاعدة التي نصت عليها المادة ٣٨٦ مدني التي تقابل المادة ١٧٣٨ فرنسي هي أن في حالة تجديد عقد الإيجار باستمرار وضع يد المستأجر يكون العقد الجديد بعين الشروط السابقة في العقد السابق واستثنى من ذلك مدة العقد فإنها تكون المدد المعتادة

« وحيث أن ما حصل في هذه الدعوى هو أن المدعى عليهما سبق انذار المدعى في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣١ بالانذار المقدم منهما والذي مؤداها أنهما غير راغبين في الاستمرار في وضع اليد ثم الحقا بذلك أنهما يعرضان البقاء في الأرض ولكن بأجرة قدرها ٥٠٠ قرش واشترطا عليه قبول هذا العرض في بحر اسبوع من تاريخ هذا الانذار والا كان لهما الخيار في الاستمرار بالسعر الجديد الذي عرضاه أوترك الأرض . » وحيث أن البحث يدور الآن حول معرفة ما إذا كان الاستمرار في وضع اليد بعد نهاية العقد ورضا الطرفين عن الاستمرار في ذاته يتعين معه الأخذ في العقد الجديد بجميع الشروط عدا المدة المنصوص عنها في العقد السابق الذي تتج منه العقد الجديد بما في ذلك سعر الأجرة إذ أن العقد الجديد له شروطه الجديدة كذلك

« وحيث ان العقد الجديد ينشأ عقدا مستقلا عن العقد السابق لا استمرارا له والنص على انه يتجدد بعين الشروط السابقة مبناه رضا الطرفين وتقابل ارادتهما على ذلك اذ ان ما يحصل عادة هو ان المستأجر يستمر واضعا يده والمالك يسكت على ذلك فينعقد العقد آليا من ذاته وكأن طرفاه اتفقا مجددا على ان يعمل في العقد الجديد بالشروط التي كانت تقيد تعاقدما السابق بالذات ، وعلى هذا الاساس نص القانون على ان العقد يجدد بعين الشروط وتطبيقا لقاعدة استقلال العقد الجديد عن العقد السابق له ينسلخ عن العقد الجديد الضمان الشخصي أو العيني الذي كان للعقد القديم فالضامن للعقد القديم يتحرر من التزامه والعين المرهونة تصبح غير مشغولة بضمان العقد الجديد واذا كان العقد القديم عقدا رسميا مشمولا بالصيغة التنفيذية تنقضى معه هذه الصفة ولا تنتقل للعقد الجديد ويكون العقد الجديد تحت سيطرة ماجد من التشريع منذ التعاقد السابق كما انه يشترط وقت التجديد ان يكون طرفا العقد حائزين لشروط صحة التعاقد ولا يكفي انهما كانا حائزين لها وقت التعاقد السابق (راجع دالوز ريرتوار لفظة (اجارة) نبذة ١٣٠٠ و ١٣٠١ و بلائيول جزء ٢ نبذة ١٧٣٢ وجيوار جزء أول نبذة ٤١٢ وما بعدها وحكم استئناف مصر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة السنة الثامنة رقم ٣٤)

« وحيث ان القضاء والفقه في فرنسا متفقان كذاك على ان للطرف الذي لا يقبل تجديد العقد من طريق السكوت على الاستمرار في وضع اليد ان ينذر الطرف الآخر بنيتة في عدم التجديد وهذا الانذار هو بخلاف انذار التنبيه بالاخلاء المنصوص عنه في المادة ٣٨٣ مدني والذي لا يتقيد بميعاد وقد يكون بعد نهاية العقد وقبل فوات الوقت الذي

يعتبر كافيا للتعبير عن التنبيه في التجديد ويسمى Congé Avertissement عند الشراح في فرنسا (راجع حكم محكمة لييج ١٠ اغسطس سنة ١٨٣٨ دالوز مطول ٢٠٩٦ - ٢٧١ وجيوار جزء أول نبذة ٤١٦ و ٦٠٠ بودري لا كنتري ووهل جزء أول نبذة ١٤١٦)

« وحيث انه على ضوء ما تقدم يكون المدعى عليهما قد رغبا في التعاقد من جديد مع المدعى فعرضا عليه بموجب انذار ٣٠ اغسطس سنة ١٩٣١ الشروط التي يقبلان بها تجديد العقد فالمدعى باستلامه الانذار كان امامه اما ان يقبل شروط التعاقد الجديد المعروض عليه وسكوته كان كافيا بناء على نص الانذار لاظهار رغبته هذه أو ان يدفع عن نفسه هذا الارتباط فينذر المدعى عليهما بانه غير راغب بشروطهما وتكليفهما بترك الارض وبعرض الشروط التي يرى معها تجديد التعاقد الامر الذي لم يفعله وسكت فكان سكوته قبولا لضمينيا » وحيث انه يظهر مما تقدم وجوب الحكم للمدعى بطلبانه باعتبار الجار الفدان الواحد ٥٠٠ قرش لا السعر المنصوص عنه في العقد القديم فيكون المبلغ المستحق عليهما ٨ / ٥٢٠ قرش لا ١٢٠٠ قرش اما الانذار الثاني المعان من المدعى عليهما في ٢٧ اغسطس سنة ١٩٣٢ فلا اثر له ينسحب على الماضي بل هو مانع لتجديد جديد لسنة مقبلة غير السنة موضوع المطالبة

(قضية عبد القادر محمد وحضر عنه الاستاذ محمد رحي ضد مصطفى محمد وآخر وحضر عنهما الاستاذ عبدالرازق الراعي رقم ٤٣٩٦ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي مقصود قومه)

٣٠٦
محكمة كفر الزيات الجزئية

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

معارضة . خلو صحيفة للمعارضة من الاسباب . صححتها .

المبدأ القانوني

بمقارنة المادتين ٣٦٣ و ٣٦٧ مرافعات اللتين تنصان على وجوب بيان أسباب الاستئناف في صحيفة الاستئناف بالمادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ مرافعات اللتين لا نص فيهما على وجوب بيان الأسباب في صحيفة المعارضة يظهر أن خلو صحيفة المعارضة من الأسباب لا يبطلها والقول بغير ذلك يعد توسعاً في تفسير النص لا مسوغ له وبخاصة في مسألة البطلان .

(المواد ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٦٣ و ٣٦٧ مرافعات)

المحكمة

« حيث ان الحاضر عن المعارض ضدها دفع ببطلان المعارضة لعدم بيان الأسباب في عريضة المعارضة وارتكن الى حكم صادر من محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٢٥ وهذا الحكم يقضى بوجوب بيان أسباب المعارضة في صحيفة المعارضة عن الاحكام الغيابية الاستئنافية والاتكون المعارضة باطلة .

« وحيث إن مدار البحث هو معرفة ما إذا كان خلو عريضة المعارضة من الأسباب يجعلها باطلة أو لا يجعلها كذلك فتصبح مقبولة شكلاً بمجرد اعلانها

« وحيث انه مما يجب المبادرة إلى الإشارة اليه هو أن القانون قد نص على طريقتين للمعارضة فاما أن يعارض المحكوم ضده والحاصل التنفيذ عليه - وقت التنفيذ بين يدي المحضر المباشر لهذا التنفيذ (راجع المادة ٣٣٣ مرافعات) وإما أن يعارض بمقتضى إعلان تكليف بالحضور يعلن إلى الخصم (راجع المادة ٣٣٢ مرافعات)

« وحيث ان الشارع لم يذكر في هاتين المادتين وهما موضوعتان للمعارضة في الاحكام الابتدائية -

أى نص يستوجب بيان أسباب المعارض على ما هو وارد في المادة ٣٦٧ مرافعات وهي الموضوعية للمعارضة المرفوعة عن الاحكام الاستئنافية الغيابية إذ ذكر فيهما ما يأتي : المعارضة في الاحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية لإعلان تلك الاحكام والاستقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف وهذه المادة إذن تحيل على المادة ٣٦٣ مرافعات وهي الخاصة برفع الاستئناف ويشترط فيها بيان الأسباب والا كان العمل لاغياً « وحيث أنه بالرجوع إلى أحكام المحاكم المختلطة والاهلية تبين أن هذه المحاكم اتجهت طوراً إلى الرأي القائل ببطلان المعارضة ان لم يبين بها الأسباب، وطوراً إلى الرأي القائل بعدم البطلان ذلك أن المحاكم المختلطة قضت بأحكامها الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة باسكندرية في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٧ و ٤ يناير سنة ١٨٨٨ وهي منشورة في المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة ومشار إليها بتعليقات بورلى بك على المادة ٣٧٧ مرافعات مختلط صحيفة ٤٠٧ منه بضرورة بيان الأسباب في المعارضة هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فقد قضت المحاكم المختلطة أيضاً بعدم ضرورة بيان الأسباب في المعارضة هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فقد قضت المحاكم المختلطة أيضاً بعدم ضرورة بيان الأسباب (راجع أحكام محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية في ١٣ فبراير سنة ١٨٧٩ و ٤ مارس سنة ١٨٨٦ وهي منشورة في المجموعة الرسمية للمحاكم المختلطة ومشار إليها في تعليقات بورلى بك على المادة ٣٧٧ مرافعات مختلط صحيفة ٤٠٧ منه) وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية بهذا الرأي أيضاً في أحكامها الصادرة في ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٠ مج ٢ ص ١١٢

وفي ٢٠ مايو سنة ١٨٩٧ مجت م ٩ ص ٣٥٥ وفي ١٦ ابريل سنة ١٩٠٣ مجت م ١٥ ص ٢٤٥ وفي الحكم الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ منشور بالاستقلال ٣ ص ١٣٢ (وهذا الحكم الأخير وارد في تعليقات جلال على قانون المرافعات مادة ٣٣٢ مرافعات أهلى)

« وحيث فيما يختص بالمعارضة التى تحصل على يد المحضر المباشر للتنفيذ تطبيقا للمادة - ٣٣٣ - مرافعات أهلى (التى يقابلها المادة - ٣٧٨ - مرافعات مختلط) فقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٧٨ (منشور بالمجموعة الرسمية المختلطة ٣ صحيفة ٩٥ ومشار اليه بتعليقات بورلى بك على المادة - ٣٧٨ - مرافعات) أن هذه المعارضة تكون صحيحة ولو لم تدون بها أسباب

« وحيث فيما يختص بأحكام المحاكم الأهلية فقد قضت محكمة المحلة الجزئية بحكمها الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٩٠٧ منشور بالمجموعة الرسمية مج ٨ ص ٩٥ بعدم ضرورة بيان الأسباب وقضت محكمة الاستئناف الأهلية العليا بمصر بوجوب بيان الأسباب بالنسبة إلى الأحكام الغيابية الاستئنافية وهو الحكم الصادر فى ٧ ابريل سنة ١٩٢٥ الذى تمسك به الحاضر عن المعارض ضدها وهو منشور بالمحاماة فى العدد السابع من السنة الخامسة صحيفة ٦١١ حكم غمرة ٥٠٦

« وحيث انه ازاء هذا الانقسام فى رأى قد رأت هذه المحكمة الاسترشاد برأى الاستاذ المرحوم أبى هيف بك وقد جاء فى كتاب المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائى طبعة ١٩١٥ صحيفة ٦٠٢ فقره ١١٦٩ أن عدم بيان الأسباب المرتكن عليها فى المعارضة لا يبنى عليه بطلان ورقة المعارضة لأن المعارضة تقبل شكلا فى كل

حكم غيابي لمجرد كونه صدر فى الغيبة بخلاف ورقة الاستئناف وقد استند الاستاذ المشار اليه الى الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة باسكندرية فى ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٧ مجت م ٢ ص ١١٢ و ٢٠ مايو سنة ١٨٩٧ مجت م ٩ ص ٣٥٠ و ١٦ ابريل سنة ١٩٠٣ مجت م ١٥ ص ٢٤٥ والى حكم محكمة المحلة الجزئية الاهلية الصادر فى ١٦ يناير سنة ١٩٠٧ مجموعة رسمية ٨ ص ٩٥ « وحيث ان هذه المحكمة ترى - وهى محكمة ابتدائية والحكم المعارض فيه هو حكم ابتدائي - انه يجب عاينها الرجوع الى المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ مرافعات المشار اليهما آتفا وهاتان المادتان لا ينصان على وجوب بيان الاسباب

« وحيث ان هذه المحكمة ان أخذت بالرأى القائل بالبطلان تكون قد حكمت بالبطلان بغير نص منصوص عليه فى هاتين المادتين وهو أمر لا يجب أن يتوسع القاضى فيه عند التطبيق على أننا نرى ان روح التشريع يميل بالقاضى الى الرغبة فى سماع المعارضة كل ما وجد القاضى لذلك سبيلا لأن فى سماع المعارضة تمكين للقاضى من الدعوى ومن تثبيت رأيه فيها فيصبح مرتاحا ومطمئنا لعدالة حكمه « وحيث فضلا عما تقدم فانه يستنتج من مقابلة نص المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ مرافعات المشار اليهما وهما لا ينصان على وجوب بيان الأسباب بالمادتين ٣٦٣ و ٣٦٧ مرافعات فيما يختص بالمعارضة التى تحصل عن الأحكام الاستئنافية الغيابية ان الشارع له حكمة معينة فى النص على وجوب بيان هذه الاسباب وضرورتها عند ما تكون الاحكام المعارض فيها استئنافية وهذه المحكمة غير موجودة عند ما تكون هذه الاحكام ابتدائية لأن اغفال هذا النص لم يجئ عبثا والشارع يضع التعبيرات المختلفة بميزان ولا يكيلها

المبدأ القانوني

انه وان اختلفت الآراء في جواز استرداد ما دفع تنفيذاً لتعهد قائم على سبب مخالف للآداب أو للنظام العام الا أنه مما لا شك فيه أن نتيجة الرأي القائل بعدم جواز الاسترداد يؤدي حتماً الى اقرار حالة يابها القانون لأن حرمان أحد العاقدين من استرداد ما دفعه عقاباً له على ما فرط منه معناه تمكين العاقد الآخر من الاستمتاع بما حصل عليه جزاء على اجرامه أو تدليسه أو خروجه على الآداب العامة ومهما قال أنصار هذا الرأي في تأييده فإن الاوفق والاكثر انطباقاً على القانون أن لا يرتب على العقد ذى السبب الغير مشروع أى اثر قانوني وأن تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل العقد ويكفى المسترد عقاباً ما يناله من تشهير يترتب على اذاعة محتويات العقد وما كان يدبره في الخفاء مخالفاً للقانون والآداب

على أنه اذا صح ان يقوم خلاف في الرأي في حالة عاقدين قصداً تنفيذ عقد قائم على سبب غير مشروع فلا محل لهذا الخلاف اذا لم يكن العقد سوى مظهر لا يتم على القصد وستار يراد به تغطية جريمة ارتكبا أحد العاقدين على حساب الآخر، ففي مثل هذه الحالة لم تتحد إرادة العاقدين بل اختل التوازن بين الارادتين ولم يكن العقد الا وسيلة لا يتراز مال الغير واستهوائه كحالة ما اذا أوهم شخص آخر بأن يحضر له أوراق بنكنوت مزيفة من فئة الجنيه يواقع مائة عن كل أربعين جنياً يدفعها وتوصلوا بهذه الطريقة الى الحصول على مائة جنيه وسندى دين بمائة أخرى (المواد ٢٨٣ عقوبات ١٤٥ و ١٤٧ مدنى)

جزافاً. على أن الحكمة الظاهرة لأول وهلة هي على رأينا أن المعارض ابتدائياً - لم يكن حاضراً المرافعة في الدعوى ولم يمكنه الاطلاع على مستندات خصمه ولا يعلم منها الا ما جاءت الاشارة اليه بأسباب الحكم وقد تكون اشارة مقتضبة وذلك على عكس المعارضة في الاستئناف لأن المحكوم عليه استئنافياً بصفة غيائية يكون قد حضر الأتوار الأولى للنزاع وعلم بمستندات خصمه الى تاريخ الحكم في الدعوى ابتدائياً ثم علم بالاستئناف وأسبابه فهو ملم بوجوه النزاع وبالاسباب التي دعت الى الحكم ابتدائياً والى الاستئناف المرفوع ولا بدله أن يكون - اذا أراد المعارضة استئنافياً - أن يكون في موقفه مستنداً الى أسباب جديدة يديها في عريضة المعارضة الاستئنافية كما لو كان هو نفسه مستأنفاً كما ينص على ذلك القانون في المادة ٣٦٣ مرافعات بخصوص الاستئناف

« وحيث لمجموع ذلك ترى المحكمة عدم قبول الدفع المشار اليه آنفاً وقبول عريضة المعارضة شكلاً وان خلت من بيان الأسباب وذلك للاعتبارات السابق ايرادها بعاليه

« وحيث فيما يختص بموضوع الدعوى فتبى هذه المحكمة أن الحكم الغيابي في محله للأسباب التي بنى عليها ولم يكن من شأن المعارضة المرفوعة زحزحة الحكم الغيابي عن مركزه ولذلك يتعين تأييده (معارضة محمد امين ضد وزارة الاكاف رقم ٢٨٣٨ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي رزق ميخائيل)

٣٠٧

محكمة العطارين الجزئية

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

سبب العقد . سبب مخالف للنظام العام . وجوب الحكم باسترداد ما دفع . تعاقد على أخذ ورق بنك نوت مزيف . دفع مبلغ مقابل ذلك . جريمة . وجوب الحكم بتعويض .

المحكمة

عن الدعوى المدنية

« حيث ان على اسماعيل عوض ادعى مدنيا بمبلغ خمسين جنيتها ضد المتهمين متضامين باعتبار ان هذا المبلغ جزء مما استولوا عليه بطريق الاحتيال » وحيث ان المتهمين دفعوا بعدم قبول هذه الدعوى لأن التعاقد الذى حصل بين المدعى المدنى والمتهمين سببه غير مشروع لمخالفته للقانون والنظام العام

« وحيث انه لا شك فى أن قيام المدعى المدنى بدفع المائة جنيه وتحرير السندين حسبما يدل عليه ظاهر الاتفاق مبنى على سبب غير مشروع وهو تعهد المتهمين بتوريد أوراق زائفة وترويجها وقد اختلف قضاء المحاكم سواء فى فرنسا أو فى مصر فى جواز استرداد ما دفع تنفيذاً لتعهد قائم على سبب مخالف للآداب والنظام العام فمنها من رأى عدم الجواز استناداً إلى أنه لا يصح قبول دعوى ممن كان طرفاً فى عقد سببه غير جائز لان المحاكم لا تقر اتفاقاً كهذا وتأتى النظر فيه أو تنفيذه ومنها من ذهب الى أنه مادام التعاقد باطلاً بطلانا أصلياً فواجب المحاكم إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل انعقاده ومحو أثره وعدم تمكين من استحوذ على مال تنفيذه من الاحتفاظ به أو استثماره (راجع بودرى وبارد الجزء الاول من كتاب الالتزامات بند ٣١٦ ونوته ٣ ومرجع القضاء تعليقات ٩٤ م)

« وحيث ان أصحاب الرأى الاول يرتكزون على قاعدة رومانية قديمة لم يطبقها واضع القانون الفرنسى ولا أشار إليها القانون المصرى. ولا جدال فى أن هذا المذهب يرمى إلى تحقيق غاية شريفة وهى قطع دابر العقود المبنية على أسباب لا يقرها

القانون بحرم ان العاقدين من الالتجاء إلى القضاء حتى لا تكون المحاكم مسرحاً لكشف شرورهم وأنهم » وحيث انه يقابل ذلك أن نتيجة الرأى الاول تؤدي حتماً إلى اقرار حالة يابأها القانون لأن حرمان أحد العاقدين من استرداد ما دفعه عقاباً له على ما فرط منه معناه تمكين العاقد الآخر من الاستمتاع بما حصل عليه جزاء على اجرامه أو تدليسه أو خروجه على الآداب العامة فهما قيل فى تأييد الرأى الاول فان الاوفق والاكثر انطباقاً على القانون أن لا يترتب على العقد ذى السبب الغير مشروع أى أثر قانونى وان تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل انعقاده ويكفى المسترد عقاباً ما يناله من تشهير يترتب على اذاعة محتويات العقد وما كان يدبره فى الخفاء مخالفاً للقانون والآداب » وحيث انه اذا جاز هذا النقاش فى حالة عاقدين قصد الى تنفيذ عقد قائم على سبب غير مشروع فان الامر يختلف اختلافاً كلياً اذا لم يكن العقد سوى مظهر لا يتم على القصد الحقيقى ومستار يراد به تغطية جريمة ارتكبتها أحد العاقدين على حساب الآخر فهنا لم تتحدد ارادة العاقدين بل اختل التوازن بين الارادتين ولا عبرة بالاتحاد الظاهر فانه زائف ومموه والواقع أن ارادة أحدهما لا تقابلها ارادة ممثلة وان سبب الالتزام من أحد الجانبين لا يقابله التزام متبادل وان لم يكن العقد الا وسيلة لا يتراز مال الغير أو هو الجريمة مجسمة وما السبب الغير مشروع إلا وسيلة لاستهواء القريسة واصطيادها ولهذا يصح القول بأنه ليس ثمة عقد ولا عاقد رضى طائعاً مختاراً بأن يتعهد ويلتزم وانما توجد جريمة ويوجد مجنى عليه غررت به الطرق الاحتيالية وخدعته فكان مسلوب الارادة مستحقاً لحماية القانون. مثل هذا العاقد لا يحرم من سماع دعواه مهما اختلف الآراء والمذاهب

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفة أعلنت في ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ ذكر فيها أنه اشترى من توفيق خاكي ثلاثة قرارات مشاعة في كامل أرض وبناء المنزل المبين الحدود والمعالم بالصحيفة بثمن قدره ثلاثون جنيهًا مصريًا قبضها البائع ثم حدث بعد هذا ان قضى ببطالان البيع من محكمة السيدة بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ لما اتضح من أن البائع وقت العقد كان محجورًا عليه وتأيد هذا الحكم استئنافيًا من محكمة مصر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ وطالب المدعى في ختام الصحيفة الزام المدعى عاينها بصفتها قيمة على محمد توفيق خاكي برد مبلغ الثلاثين جنيهًا التي تسلمها هذا الاخير مع الزامها بالمصاريف والالتعاب والنفاذ بلا كفاالة

« وحيث ان المادة ١٣١ من القانون المدني الا أهلي تنص على أن « من استحصل على بطلان المشاركة لعدم أهليته فلا يكون ملزمًا الا برد قيمة المنفعة التي استحصل عاينها بتنفيذ المشاركة من المتعاقد مع ذي الأهلية » فلا يجوز لذلك الزام عديم الأهلية الا برد مقابل المنفعة الواقعة التي عادت عليه فعلا من التعاقد لا الثمن الذي وصل اليه جميعه اذا كان لم ينتفع به المنفعة التي تنفق وصالحه المادى . والحكمة في هذا النص حماية ثروات عديمي الأهلية من أن تؤثر فيها تصرفاتهم الشخصية تأثيراً يضر بها ويعرضها للنقص . والقول بغير هذا فيه تفويت لمصلحة عديمي الأهلية وهدم للنصوص القانونية التي قامت لحماية اموالهم من أن تضر بسبب معاملتهم الباطلة » وحيث ان هذا هو ما أجمع عليه شرح القانون وما قضت به أحكام المحاكم في مصر وفرنسا - راجع كتاب شرح القانون المدني للرحوم فتحي زغلول باشا صحيفة ٢١٢ فقهه جاء فيها (١٥)

« وحيث انه تقدم القول بأن المتهمين استعملوا طرقاً احتيالية مع المجنى عليه وأوهموه بمشروع كاذب بأن يحضروا له أوراقا بكنوت مزيفة من فئة الجنيه بواقع مائة عن كل أربعين جنبها يدفعها وتوصلوا بهذه الطريقة إلى الحصول على مائة جنيه وسندى دين بمائة أخرى فاعدا يتعين اجابته إلى طلبه والحكم له بمجموعين جنبها جزءا مما دفعه بغير حق

(قضية النيابة ضد على السيد عصفور وآخرين رقم ٦٠٤ سنة ٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا وحضور وكيل النيابة حضرة محمود أحمد القيسى)

٣٠٨

محكمة السيدة الجزئية

١٨ ديسمبر سنة ٩٣٢

أهلية . محجور عليه . تعاقد بالبيع . بطلانه . لا يلزم الا برد قيمة المنفعة التي عادت عليه من تنفيذ التعاقد .

المبدأ القانوني

اشترى شخص من آخر أرضاً ودفع له ثمنها ثم قضى بعد ذلك بطلان البيع لما اتضح من أن البائع كان وقت العقد محجوراً عليه فجاء المشتري ورفع الدعوى بطلب استرداد الثمن الذي دفعه وظهر للمحكمة أن البائع لم يعد عليه منفعة من هذا العقد وأنه أنفق الثمن في شراء المواد المخدرة فحكمت بعدم جواز رد الثمن بناء على أن عديم الأهلية لا يلزم الا برد قيمة المنفعة التي استحصل عليها بتنفيذ المشاركة (المادة ١٣١ مدنى أهلى) لأن هذا النص وضع لحماية ثروة عديمي الأهلية من أن تؤثر فيها تصرفاتهم الشخصية تأثيراً يضر بها ولأن القول بوجوب رد الثمن كله فيه هدم لمصلحة عديمي الأهلية وللنصوص القانونية التي وضعت لحمايتهم

(المادة ١٣١ مدنى أهلى)

« إذا كان العقد حاصلين طرف ذي أهلية وبين طرف فاقد الأهلية فلا يجب على الأول إلإرد ما كان إلى ما كان وأما فاقد الأهلية فلا يجب عليه الإرد ما حصل عليه من المنفعة فعلاً وبقطع النظر عما يكون قد بدده وأضاعه » وراجع كذلك كتاب الالتزامات تأليف مسترد التون جزء أول صحيفة ٣٥٥ والجزء الثاني صحيفة ١٦٦ فقد قرر أن المادة ١٣١ تعتبر استثناء للقاعدة القانونية التي تنص « بأنه لا يجوز أن يعتنى شخص على حساب الغير » وأنه لهذا لا يلزم فاقد الأهلية إلا برد قيمة الفائدة التي جناها فعلاً وقد أشار المؤلف إلى حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٨٩١ وحكم محكمة استئناف باريس الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩٠٤ - راجع بعد هذا تعليقات دالوز على المادة ١٢١٣ من القانون المدني الفرنسي وهي المقابلة للمادة ١٣١ من القانون المدني الأهل - وراجع أيضاً تعليقات مسيو بلاجي على المادة ١٩١ من القانون المدني المختلط فقد ذكر جملة أحكام بهذا الرأي آخرها حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ قضى فيه بأنه في حالة ابطال المشاركة التي عقدت مع قاصر أو غيره من عديمي الأهلية لا يكون هذا الأخير ملزماً برد المبالغ التي دفعت إليه إلا اذ ثبت أنه استفاد منها وبقدر تلك الفائدة فقط - وبهذا المعنى قضت محكمة الاستئناف الأهلية بحكمها الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ والمنشور بمجلة الحقوق ٢٥ صحيفة ٦٨ إذ قررت « أن التصرفات التي تحصل من فاقد الأهلية باطلة كما هو نص المادة ١٣١ من القانون المدني وأن فاقد الأهلية لا يلزم برد ما استولى عليه من ذوى الأهلية بسبب اتفاقه معه إلا بقدر المنفعة التي عادت عليه وإذا لم يثبت أن المحجور عليه ابتفع من الثمن الذي أخذه من المشتري

مقابل الاعيان التي باعها فلا يمكن الزام القيم برد الثمن الذي استولى عليه محجوره - هذا الحكم منشور أيضاً في كتاب مرجع انقضاء الجزء الثاني صحيفة ٤٦٦)
« وحيث أن هذا هو أيضاً حكم الشريعة الإسلامية الغراء وهي الشريعة المعمول بها في المسائل المتعاقبة بالأهلية فقد جاء في المادة ٤٨٨ من قانون الأحوال الشخصية (مرشد الخيران) لقدري باشا مانصه « إذا استقرض الصبي أو المعتوه بلا اذن وليه أو وصيه مالا فأتلفه أو اتلف ما وودع عنده أو ما اعير اليه أو ما بيع له بلا اذن الولي أو الوصي فلا ضمان عليه » وذكر الأستاذ زيد بك في كتاب شرح الأحوال الشخصية صحيفة ٤١١ : « كل من الصبي والمجنون والمعتوه مؤاخذ بأفعاله فإذا اتلف واحد منهم مال غيره أو اتلف عضواً من أعضائه اخذ البذل أو الأرض من ماله الخاص في الحال والذي يطالب بدفعه هو المتصرف ولكن محل ضمانته هو لاعماله أتلفوه من مال الغير إذا لم يكونوا مسيطرين على الشيء الذي اهانكوه من قبل مالكه فإذا كان كذلك فلا ضمانه وينبني على ذلك أنه إذا أعطى شخص للصغير أو المعتوه مبالغاً من النقود على سبيل القرض الشرعي أو اعطاه شيئاً ليحفظه عنده أو سلمه شيئاً ليفتفع به ويرده له أو باع له شيئاً وكان كل من هذه التصرفات بلا اذن الولي أو الوصي فأتلف كل منها الاثبات المذكورة فلا ضمان لأن اتلافه ما حصل الا بعد التسليط من المالك فيكون التقصير من جهته فلا ضمان (والمقرط أولى بالخسارة) » وذكر ابن عابدين في الجزء الخامس صحيفة ٦٨ طبعة ١٩٢٦ وما بعدها هذا الرأي نفسه وقرر أن المحجور عليه لا يلزم برد ما يستلمه عند المشاركة الباطلة التي تمت بدون علم واجازة من له الولاية إذا أتلفه لأنه لا ضمان عليه في تلك الحالة

يدعو للغموض على أنه ليس من المساغ عقلا أن يكون الشارع أراد قصر حماية الحيوانات من عبث العابثين على نوع خاص منها بل الأقرب إلى البدهة أن يكون قصد الإطلاق . وعلى ذلك فيجب أن تفسر الفقرة المذكورة على أنها تشمل كل أنواع الحيوانات بما فيها الطيور

(مادة ٣٤٢ / ٢ عقوبات)

المحكمة

« حيث أن الفتاة عزيزة مسعدة قررت أن والدتها صديقه ابراهيم كلفتها بطعام الطيور فذهبت لأعداد الطعام لها وإذا بكلبة المتهم انقضت على بطة والدتها ولما حاولت استخلاصها من بين أنيابها عضتها وحدثت لها الإصابة الموضحة بالكشف الطبي كما أن البطة تفتت على أثر ضغط أنياب الكلبة عليها كما أثبت ذلك الكشف البيطري .

« وحيث أن المتهم لم ينكر أن الكلبة له وإنما زعم أن المجنى عليها ما كستها إلا أنه لا يمكن مجاراته في زعمه لأن محاولة المجنى عليها استخلاص البطة من بين أنيابها لا يعتبر من قبيل المعاكسة » وبما أن المتهم أهمل في المحافظة على الكلبة بأن تركها مطلقة ولم يقيد بها وتسبب عن ذلك أنها عضت المجنى عليها ولذا تكون التهمة الأولى ثابتة قبل المتهم وعقابه يطبق على المادة ٢٠٨ عقوبات . « وحيث أن النيابة طلبت عقابه أيضا بالفقرة ٢ من المادة ٣٤٢ عقوبات لأنه تسبب بإهماله في قتل البطة وحيث أن الفقرة المشار إليها تنص على عقاب من تسبب بإهماله في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير

« وحيث أنه يتعين البحث بادىء الأمر فيما إذا كانت الفقرة المشار إليها تنطبق على الطيور أم لا

» وحيث أن المدعى عاينها ذهبت إلى أن المحجور عليه اتفق الثمن الذي استلمه في شراء الخدرات التي كان مدمنا لها في هذا الحين ولم يناقش المدعى هذه النقطة ولم يظهر استعداد له لنفيها وإثبات أن محمد توفيق خاكي استفاد من المبلغ المطالب به الاستفادة التي يتطلبها القانون كشرط الرد وإنما حصر همه في تبرير مارآه من الزام عديم الاهلية برد الثمن في كل الأحوال مما يعتبر تسايما منه بأن المحجور عليه اتفق المال في الوجه الذي لم يعد عليه بالائادة المطلوبة إذ لو لم يكن مسلما بذلك لما سعى في تحميل الملاء ١٣١ من القانون المدني تفسيرات لا تحتماها واخذ المادة على معناها الصحيح واكتفى بإثبات الفائدة المعتبرة أساسا لرد

« وحيث أنه لكل ما تقدم تكون دعوى المدعى واجبة الرفض

(قضية محمد حافظ حضر عنه الأستاذ حسن حسني ضد السيد عزيزه خاكي رقم ١٤٢٨ سنة ١٩٣٢ — رئاسة حضرة القاضي محمد الشافعي البنان بك)

٣٠٩

محكمة دمياط الجزئية

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بإهماله . تشمل الطيور .

المبدأ القانوني

نصت المادة ٣٤٢ فقره ثانية على عقاب من تسبب بإهماله في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير وبالرجوع إلى النص الفرنسي لهذه المادة يظهر أن الشارع قصد بها أن تشمل كل أنواع الحيوانات إذ أن كلمة بهائم يقابلها في النص الفرنسي كلمة animaux وكلمة بهائم وإن كانت تؤدي هذا المعنى إلا أن العرف جرى على إطلاقها على الماشية وما شاكلها بما قد

الماشية وماشا كلها وهذا قد يدعو إلى الإبهام والغموض
 « وحيث أنه فضلا عما ذكر فانه ليس من
 المساع عقلا أن يكون الشارع اراد قصر حماية
 الحيوانات من عبث العابثين على نوع خاص منها
 بل اقرب إلى البداهة أن يكون قصد الاطلاق
 » وحيث ان المحكمة ترى من كل ذلك ان الفقرة
 المشار إليها تشمل كل انواع الحيوان بما فيها الطيور
 » وحيث ان تهمة قتل البطة خطأ ثابتة قبل المتهم
 من نفس الاسباب السابق بيانها عن تهمة الجنحة وعتابه
 ينطبق على الفقرة الثانية من المادة ٣٤٢ عقوبات
 » وحيث ان المحكمة ترى تطبيق المادة ٣٢
 عقوبات لأن الجريمتين نشأتا عن فعل واحد
 (قضية النيابة ضد محمد ومعه رقم ١٢١ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة
 القاضي احمد قزاد وحضور حضرة زكي الباردير نائب النيابة)

« وحيث ان كلتي بهائم أو دواب يقابلها في
 النص الفرنسي „animaux ou bestiaux“
 » وحيث ان كلمة „animaux“ معناها لغة
 كل ذي حس (راجع قاموس لاروس) كما أن
 معنى بهائم المقابلة لها في النص العربي يحتمل مثل
 هذا التفسير اذ جاء في قاموس المحيط «الزيروز ابادى»
 أنها قد تنطبق على كل حي لا يميز ويلاحظ أن النص
 الفرنسي وهو الاصل أكثر دلالة على أن
 الشارع قصد بهذه الفقرة ان تشمل كل انواع
 الحيوانات . ولو أن كلمة „animuax“ عربت
 بكلمة حيوانات أسوة بالمادة ٣١٢ عقوبات
 لكانت الترجمة أكثر وضوحا وأدل على قصد
 الشارع من كلمة بهائم اذ أن الكلمة الأخيرة ولو أنها
 ترجمة صحيحة غير أن العرف جرى على اطلاقها على

قضايا المحاكم المختلطة

٣١١

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

معارضة . حاصلة قبل قتل محضر الحجز وبند الحجز . صحتها .
 قاضي الامور المستعجلة . حوية تقديره بالنسبة للنزاع القائم .

المبادئ القانونية

(١) اذا حصت المعارضة في حجز قبل قتل
 وتوقيع محضر الحجز فلا تعتبر متأخرة خصوصا اذا
 لوحظ انه طبقا لذات البيانات الواردة في المحضر قد
 جاءت أقوال المعارض بعد ان اثبت المحضر حصول
 الحجز على المحصولات التي أصبحت محلا لمعارضة
 (٢) اذا كان قاضي الامور المستعجلة مختصا
 بصفة مؤقتة بالفصل في كافة المنازعات الحاصلة
 وقت اجراءات الحجز فان له حرية التقدير التامة .
 اذا كان النزاع آتيا من جانب شخص ثالث يدعى

٣١٠

محكمة الاستئناف المختلطة

أول ديسمبر سنة ١٩٣١

صورى عقد - تأثيرها على المشترين اللاحقين والدائنين المسجلين .

تابع لحسن أو سوء نيتهم .

المبدأ القانونى

إن مسألة معرفة ما اذا كانت صورى عقد ناقل
 للملكية يؤثر أم لا على المشترين اللاحقين أو
 الدائنين المسجلة حقوقهم هي أمر يتعاق بحسن
 أو سوء نية هؤلاء الآخرين

(مادة ٢٠٢ مدنى مختلط)

(استئناف نقيه محمد بركات وآخر ضد شركة المهندسين
 المصرية - رئاسة المستر ماك بارنت مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٤

عدد ٣ ص ٣٨)

بهذا العرض الذي سحب بدون وجه حق وذلك
لايقاف سريان الفوائد
(المواد ٢٢٤ و ٢٣٤ و ٢٥٨ تجارى مختلط)
(استئناف جباى اخوان وشركاهم ضد تقليصه من . طباى
وآخرين رئاسة المسيو فافنك - المجلة السنة والعدد المذكورين
ص ٤١)

٣١٣

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

ثمرات عقار - مزروع ملكيته - تحت الحراسة - أحقية أول دائن

مرتين لما

المبدأ القانوني

ان مبدأ الحاق الثمرات بالعقار بالنسبة للاعيان
المتزوع ملكيتها لا يمنع من أن صافي ريع هذه
الاعيان الموضوعة تحت الحراسة يدفع لأول
دائن مسجل

(المادتان ٦٢٣ و ٥٨١ مرافعات مختلط)

(استئناف شركة الرمن العقارى ليمتد ضد يوسف شويك وآخر
رئاسة المسيو فافنك - المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٤٢)

٣١٤

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

قطن . بيعه بالكوتراوات - عدم التسليم - نزول السعر - غير مؤثر
على تقاضى التعويض المتفق عليه

المبدأ القانوني

فى المسائل الخاصة ببيع القطن بالكوتراوات
لا يحق للبائع الذى لم يسلم القطن بخطأ منه أن
يتسلك بنزول السعر فى البورصة آثما للتخلص من
دفع التعويض المتفق عليه بدعوى أن المشتري
لم ينله أدنى ضرر من عدم التسليم

(مادة ١٨١ مدنى مختلط)

(استئناف صالح أحمد حجازى وآخر ضد كازولى اخوان
رئاسة المسيو فوكس - المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٤٣)

حقوقا على ذات الأشياء المحجوزة - للحكم لصالح
الخصم الذى نحتمل دعواه أرجح الاحتمالات
وأقوى القرائن (مادة ٤٣٩ مرافعات مختلط)
(استئناف محمد ابراهيم ضد الكونت فرناند دى برافرنفيه
وآخرين رئاسة المسيو فافنك - المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٤٠)

٣١٢

محكمة الاستئناف المختلطة

٢ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - سنديك - تمثله لمجموعة الديانة لا البائين . الحكم الصادر
كطلبه . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدائنين .

٢ - تفسير حكم . طلبه . من الخصوم فى الدعوى

٣ - فوائد . النص عليها فى الحكم الصادر بالافلاس . عدم جواز
تمسك المدين ولاضاميه بها .

٤ - عرض حقيقى . على دائن . تحفظه بشأه . عدم قبول المحضر لما
وايداع المبلغ . لا يؤثر على حق الدائن فى الفوائد .

المبادئ القانونية

١ - سنديك التفاسية هو الممثل القانونى لمجموعة
الديانة لادائنى المفلس ، فالحكم الصادر كطالب
السنديك لا يمكن اعتباره فى قوة الشيء المحكوم
به بالنسبة لهؤلاء الدائنين الذين لم يمثلوا فى الدعوى
٢ - لا يرفع طالب تفسير حكم الامن الخصوم
الذين كانوا فى الدعوى .

٣ - تنص المادة ٢٣٤ تجارى مختلط بأن الفوائد
تقرر فى ذات الحكم الصادر بالافلاس بالنسبة
لمجموعة الديانة فقط لهذا لا يجوز ان يتمسك
بها لا المفلس ذاته الذى اصبح فى حالة يسر ولا
ضامنوه المتضامنون معه

٤ - للدائن الذى عرض عليه عرضا حقيقيا أصل
دينه فقط الحق فى ان يثبت ما يراه من التحفظات
خصوصا فيما يتعلق بالفوائد فاذا فسر المحضر
هذه التحفظات على انها بمثابة رفض للعرض وقام
بايداع المبلغ المعروض فلا يمكن ان يتمسك المدين

٣١٥

محكمة الاستئناف المختلطة

٣ ديسمبر سنة ١٩٣١

مسئولية - مزلقان - معين عليه خفير - عدم قفله - وجود يافظه
للتنيه - الحادث الذي يحصل - موجب التعويض -

المبدأ القانوني

إذا كانت المزلقات المخنورة بها حواجز معهود
قفاهها وفتحها الى خفراء معينين فعلى السكة الحديد
مسئولية مراقبة المرور فيها عند اقتراب القطارات
ولا تتركها من غير رقابة الا بعد ارتفاع كل خطر ،
أما اليفظ الموضوع على مسافة قصيرة منها ومنبهة
لوجودها فلا يمكن ان تؤثر على التزام ومسئولية
المصاحبة في حسن المراقبة اذ انها جعلت بقصد
منع العربات من الوصول الى الحاجز المقل بسرعة
لا تسمح لها بالوقوف في الوقت المناسب . فتكون
المصاحبة مسئولة عن الحادث الذي يحصل من
تصادم قطار بسيارة على الشريط الذي لم يقفل
فيه المزلقان المخفور (مادة ٢١٣ مدني مختلط)
(استئناف السيد هاريتي اتنا كويلو ضد الحكومة المصرية -
رئاسة المستر فوكس - المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٤٥)

٣١٦

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - بيع جبري - تطبيق أحكام البيع الاختياري - نزع ملكية جزئي.
حق الراسي عليه المازاد في طلب الغائه .

٢ - خصم - غيابه - حضور عامته في الجلسات - انسحابه بجملة
المرافعة - اعتبار الحكم حضوريا

المبادئ القانونية

(١) ان القواعد الخاصة بالبيع الاختياري
وخاصة في مسائل التعرض تنطبق على البيوع
الجبرية فالراسي عليه المازاد الحق في طاب الذاء
المزاد اذا كان نزع الملكية جزئياً كان بدرجة تمنعه

من الشراء لو علم ذلك .

(٢) اذا كان المحامي قد حضر عن الخصم عدة
جاسات ثم انسحب عند ما حجزت القضية للمرافعة
مصرحاً بأنه لم يحصل على توكيل رسمي صريح
من موكله بالمرافعة ، فالحكم الذي يصدر يكون
حضورياً بالنسبة لهذا الخصم لان تصريح المحامي
بالجاسة تحت مسؤوليته الخاصة يفيد أن التوكيل لم
يعط فقط للمرافعة دون الحضور (مادة ٣٨٤
مدني مختلط و ٤٤ مرافعات مختلط)

(استئناف عزيز بحري ضد عبد الحى جاد المولى وآخرين -
رئاسة المستر ماك بارنت - المجلة السنة والعدد المذكورين ص ٥١)

٣١٧

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - تنازل عن الدعوى - عدم ارتباطها بدعوى فرعية أو مصلحة
للدعى عليه أو الطلبات الختامية - جوازه

٢ - حكم - فصله في دفع فرعي - لا اتصال له بالموضوع - استثنائه
الغاء الحكم المتأق - عدم جواز الفصل في الموضوع
المبادئ القانونية

(١) لا يجوز للمدعى عليه أن يرفض تنازل
المدعى عن دعواه إلا إذا كان قد دفع أثناء الدعوى
الأصلية طلباً فرعياً . أو كانت الدعوى قد اتصل
بها مذكرات من الطرفين بطلباتهم وخصوصاً
إذا كان المدعى عليه قد قدم طلبات تجعل له
مصاحبة شخصية كطاب التصريح بحقه الكامل
في الماسكية وسواء كان هذا الطاب قد أبدى من
قبل أو بالجلسة وقبل قفل باب المرافعة

(٢) إذا كان الحكم لم يفصل في موضوع الدعوى
أو فصل في دفع لا يترتب عليه بحال التقيد بالموضوع
كطاب اثبات التنازل عن الدعوى من المدعى رغم
معارضة المدعى عليه فيه فلا يصح للمحكمة الاستئنافية
التي ألغت هذا الحكم أن تبحث في موضوع

الدعوى أو تنظره مادام الموضوع غير صالح لها
(مادتا ٣٤٩ و ٤١٤ من أذونات مختلط)

(استئناف تجران جمارجان وآخر ضد رة فيكتور باكوس
وآخرين برئاسة المستر ماك بارنت المجلة الستة والعشرون المذكورين ص ٥١)

٣١٨

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

١ - فصل - مستخدم - بغير خطأ منه . وبمدة طويلة . عدم

اخلاء المخدم من التعويض

٢ - تعويض . مستخدم . عن مدته الطويلة . تقديره . نصف شهر عن السنة

٣ - عقد تأمين - اشتراك السيد في دفع نصف الاقساط . التزامه

في حالة رقت المستخدم بسدادها . لنهاية النقد . خصمها من التعويض

٤ - عقد - بيع محل تجارى . نصوصه غامضة . بالنسبة لالتزام

المشتري باستبقاء مستخدمى المحل وعرضهم تفسيره لصالح المشتري

المبادئ القانونية

(١) لا يحل لخدم معين الاذار بالرفت المخدم من

تعويض خادمه الذى فصل بغير خطأ منه وبعد

فوات مدة على خدمته طويلة

(٢) الخادم الذى رقت بغير خطأ منه وبعد

خدمة طويلة (وفى الحالة المنظورة ٣٠ سنة) له

الحق فى التعويض المستحق له عن مدة خدمته

على أساس نصف شهر من آخر ماهية كان يتناولها

(٣) اذا عقد السيد عقد تأمين لصالح مخدمه

وباشترى له فى دفع نصف الاقساط المشترطة فى

العقد ثم رفته بغير خطأ من جهته فيكون السيد

ملزما بدفع المبالغ اللازمة لسداد هذه الاقساط

لغاية اتمام مدة العقد على أن تخصم هذه الاقساط

من التعويض المستحق عن الرقت على اعتبار

أن نصف المبلغ المؤمن عليه يوازي نصف الاقساط

المدفوعة من المخدم

(٤) ان نصوص العقد الغامضة والتي بمقتضاها

تعهد مشتر بمحل تجارى ان يدفع لمستخدمى

البائع الذين قبل الاحتفاظ بهم تعويض ستة شهور

في حالة الرقت فى وقت غير مناسب يجب ان تفسر

لصالح المشتري باعتباره متعهدا

(المواد ٤٩٢ و ٢٠١ مدنى مختلط)

(استئناف يوسف سبوس ضد شركة الادوية المصرية وآخر

رئاسة المستر ماك بارنت المجلة الستة والعشرون المذكورين ص ٥٢)

٣١٩

محكمة الاستئناف المختلطة

٨ ديسمبر سنة ١٩٣١

مضى المدة - مضى المدة المكسبة . تطبيق القانون العام فيما عدا

أحوال الوقف . دعوى الميراث . حالة خاصة

المبدأ القانونى

من وقت صدور القانون المدنى المختلط

وباستثناء مواد الوقف لا يجوز ان يطبق فى أحوال

مضى المدة بصفة عامة أو مضى المدة المكسبة -

وهى من النظام العام - سوى القانون العام لا مضى

المدة الخاصة خصوصاً الناشئة عن عدم سماع الدعوى

بعد مضى ٣٣ سنة - المقررة فى الشريعة الاسلامية

فى دعاوى الميراث لأنها خاصة بهذه الدعاوى بالذات

بين الورثة بعضهم البعض وبشرط أن الاعيان

الموروثة والمشاعة لم تزل باقية تحت يد أحدهم

(المادة ١٠٢ مدنى مختلط)

(استئناف قلاد زق ضد البنك الزراعى المصرى وآخرين

رئاسة المستر ماك بارنت المجلة الستة والعشرون المذكورين ص ٥٥)

قضايا المحاكم الأجنبية

٣٢٠

محكمة استئناف باريس

١٥ يناير سنة ١٩٣٢

تعويضات . قذف في حق مورث . عدم المساس بشرف الوارث .
لا محل لتطبيق قانون الصحة . عدم تجاوز حدود النقد .
النازح . عدم جواز تطبيق المادة ١٣٨٢ . رفض دعوى التعويض

المبدأ القانوني

ليس لوارث أحد الكتاب (في القضية جورج ساند) أن يستند في طلب تعويض ضد أحد ناقدى مورثه بدعوى أنه نسب إلى ذكرى مورثه تهمة تتضمن قذفاً إلى المادة ٣٤ من قانون ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ الخاص بالصحف إذا كان الناقد لم يقصد ابداً أن يشرف أو كرامة الوارث أو اعتباره ولا إلى المادة (١٣٨٢) مدني إذا كان الناقد لم يتجاوز حدوده ككُورخ وبالأخص عند ما أشار إلى صلات جورج ساند الغرامية التي ظهر أنها قرينة الصحة (مادتا ٣٤ من قانون ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ و ١٣٨٢ مدني فرنسي)

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٢ قسم ثانى ص ١١٩)

٣٢١

مجلس الدولة بفرنسا

٤ مارس سنة ١٩٣٢

مسئولية الدولة . حادث لتلذذ أثناء تكليفه بمباشرة قنطرة آلة للتدفئة .
الحكم بتعويض .

المبدأ القانوني

إذا كلف المعلم تلميذاً بالمدارس الابتدائية أن يباشر انارة جهاز التدفئة الموجود بالفصل فأصيب أثناء ذلك بحادث اعتبر هذا الحادث ناشئاً عن انعدام الاحتياطات واعتبر خطأ مصلحياً تنشأ عنه مسؤولية الدولة المالية (مجلة دالوز الاسبوعية سنة ٣٩ ص ٢٩٢)

٣٢٢

محكمة استئناف باريس

١١ مارس سنة ١٩٣٢

حكم . تفسير الحكم التفسيري . أوجه الطعن فيه . الحكم الذي جرى تفسيره ابتدائي . استئناف حكم التفسير . جوازه

المبدأ القانوني

تشارك الاحكام التفسيرية مع الاحكام المفسرة في طبيعتها وتخضع لنفس أوجه الطعن التي تخضع لها الاحكام الاصلية وكذا لنفس القواعد فإذا صدر حكم ابتدائي وصدر حكم آخر يفسره كان هذا الحكم الاخير قابلاً للاستئناف الصالح الحاصل بين الخصوم عقب صدور الحكم الاصلى وقبل طلب التفسير لا يمنع من صدور حكم بالتفسير

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ٣٢ ص ٢٨٩)

٣٢٣

مجلس الدولة بفرنسا

١٨ مارس سنة ١٩٣٢

مسئولية الدولة . مظاهرة . قتل أحد المتظاهرين . بمعرفة أحد الحرس . خطأ . تعويض .

المبدأ القانوني

في أثناء مظاهرة فقد أحد الحراس من رجال البوليس رباطة جأشه فاستعمل مسدسه وأصاب متظاهراً أصابة قاتلة . اعتبر عمله خطأ جسيماً تنشأ عنه مسؤولية الدولة . الا أنه يجب في تقدير التعويض ملاحظة موقف التحدى الذي وقفه المتظاهرون الذين كان من بينهم القتل وان المظاهرة التي كان بها كان من شأنها أن تهدد الأمن العام

(مجلة دالوز الاسبوعية سنة ٢٢ ص ٢٠٨)

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٤٧	٤٩٣	٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية ١ - استئناف المتهم وحده . مع وجود خطأ في الحكم في تقدير الوقائع أو القانون . مانع من تشديد العقوبة . استئناف النيابة . حصوله للمصلحة العامة وحدها - ٢ - استئناف النيابة . مجرد حصوله . اتصال المحكمة به حتما . مطلق حريتها للمصلحة العامة في الدعوى من كل وجوها . حقها في التشديد أو التخفيف أو البراءة - ٣ - المحكمة الاستئنافية . اتصالها بالدعوى بمجرد استئناف النيابة . عدم تقيدها بأى قيد فيها . التصرف فيها بكامل حريتها . - ٤ - النيابة العمومية - حرية تصرفها في الدعوى العمومية قبل رفعها . وبعد رفعها . صيرورتها ملكا للقضاء . استئناف النيابة . تحت شرط فاسخ . تحريك الدعوى فعلا . صحة الاستئناف . بطلان الشرط - ٥ - استئناف النيابة . يتقل الموضوع عن التهم دون المتهمين . لا تأثير له عليهم . ١ - عقوبة . وجود ظرف مشدد . استبعاده استئنافا . العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . داخل في نطاق التطبيق القانوني . غير مانع من تأييد ذات العقوبة - ٢ - صلح ناشئ عن مضاربة بين فريقين . تحكيم محكمين . مانع من نظر الدعوى المدنية قضائيا . ١ - جنابة . عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة . تطبيق المادة ١٧ عقوبات . لا يوجب النزول لعقوبة أدنى من الحبس ستة شهور - ٢ - قانون إحالة بعض الجنايات الى جنح . من سلطة القاضي الجزئي . عدم تغييره من طبيعة الجنابة . تطبيق العقوبات . مع مراعاة الظروف المخففة أو الاذعان القانونية قتل . بقصد السرقة . لتطبيق المادة ١٩٨/٣ . وجوب بيان الواقعة بياناً صريحاً يستخلص منه غرض المتهم من ارتكاب الجريمة . تزوير . اشتراك فيه . توقيع بأمر من الجنى عليه . امام كاتب التصديقات . لاتمام جريمة التسمي باسمه وانتحال شخصيته .
٢٤٨	٤٩٦	» » »	
٢٤٩	٤٩٨	٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢	
٢٥٠	٥٠٠	» » »	
٢٥١	٥٠١	» » »	

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة عشرة
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		اعتباره كذلك .
٢٥٢	٧ نوفمبر ١٩٣٢	تعويض ضرر ادبي . ضرر مادي . ميان في إيجابه . خضوعها التقدير المحكمة .
٢٥٣	» » »	١ - دفاع . عدم رد محكمة الموضوع على كل جزئية منه . غير ملزم لها - ٢ - حكم . خلوه من ايراد أوجه الدفاع الهامة . مع تفصيل ادلة الادانة بعناية تامة . غير مبطل له .
٢٥٤	» » »	اختلاس . حارس . عدم تقديمه الاشياء المحجوزة يوم البيع . ظهورها بعده . مسئوليته جنائياً .
٢٥٥	» » »	سرقة . مجرد حمل احد السارقين سلاحاً ظاهراً أو مخبأً . موجب لتشديد العقوبة بتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات .
٢٥٦	» » »	اخفاء اشياء مسروقة . شرط العلم بالسرقة . عدم بيانه . بطلان الحكم .
٢٥٧	» » »	١ - واقعة . ناشئة عن حادث قهري . لا يد للعتم فيها . جواز اثباتها بمعرفة المحكمة . حقها في رفض طلب الاثبات اذارات عدم جديته - ٢ - دفع . متعلق بالمسؤولية المدنية . ابداءه لأول مرة امام النقض . عدم قبوله .
٢٥٨	» » »	اختلاس . مبالغ تسلمت على ذمة الغير . عدم سدادها . تحرير سند بها بعد ذلك . غير مانع من العقوبة .
٢٥٩	١٤ نوفمبر ١٩٣٢	١ - شهادة الأسم الأيكم . جواز صماعتها . الأخذ بها - ٢ - حلف اليمين . فوات المحكمة توجيهه تداركها ذلك بعد أداء الشهادة . عدم اعتراض المتهم . صحته
٢٦٠	» » »	حكم . عدم بيانه الواقعة ولا ملاساتها ولا دليل صحتها . ولا الشاهد المعتمد على أقواله وخوى شهادته . بطلانه
٢٦١	» » »	سب غير علني . وغير مشتمل على أسناد عيب معين . خادش للناموس والاعتبار . جنحة
٢٦٢	» » »	أخلال بحق الدفاع . هو حرمان المتهم من ابداء أقواله بحرية . أو أهمل الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو الدفع الفرعية

العدد الخامس	فهرست	السنة الثالثة عشرة
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٢٦٣	١٤ نوفمبر ١٩٣٢	أو في دافع بعذر قانوني إخلال بحقوق الدافع . حارس على عين . سبق تعيينه حارساً قضائياً على محصولاتها . بيعه المحصولات سداداً للاموال وغيرها . طبقاً لحكم الحراسة . عدم مسئوليته جنائياً . عدم تحقيق ذلك . بطلان الحكم
٢٦٤	٢٤ نوفمبر ١٩٣٢	(٢) (قضاء محكمة النقض والابرار المدنية) (١) تضمينات . انقاسخ بيع بسبب استحقاق المبيع . رد الثمن مع القوائد . تقدير القوائد التعويضية . الفرق بين القوائد التعويضية وقوائد التأخير
٢٦٥	» » »	حكم . الاستناد اليه في دعوى . تفسيره على الوجه المقصود منه . موضوعي
٢٦٦	أول ديسمبر ١٩٣٢	حكم قطعي في دفع فرعي . وتمهيد في موضوع الدعوى . قبول تنفيذه . مانع من الطعن فيه
٢٦٧	» » »	(١) حكم . اعتماده حكم آخر في دعوى . الطعن فيه . بناء الطعن ظاهرياً على وجه معين . حقيقة ما آل هذا الوجه . جواز بحثه على اعتبار ما آل (٢) حكم . قدم مستنداً في دعوى . تفسيره . موضوعي
٢٦٨	» » »	دفع يبطلان عمل خير . الرد عليه . وجوبه
٢٦٩	١٩ يونيه ١٩٣٢	(٣) (قضاء المجلس الحسبي العالي) حجر . كبر سن الشخص . عدم امكانه لمرضه ادارة شؤونه بنفسه أو أي مصاحبة أو عمل . وجوبه
٢٧٠	» » »	وصية . مخالفتها لقرار المجلس في ادارة محل تجاري للقصر . بأدخال شركاء آخرين فيه ورهن أملاكها خلافاً لتعهداتها . وتعهدها بأرباح للشركاء تتجاوز رأس مالهم في الشركة . موجب لغزلها
٢٧١	٢٦ يونيه ١٩٣٢	حجر . شخص ضعيف الادراك . وفي تقديره للأمر . وجوبه
٢٧٢	» » »	خير . استعانة المجلس الحسبي به . غير مقيد بأجراءات قانون الرافعات
٢٧٣	١٥ يناير ١٩٣٣	طعن . في قرار مجلس حسبي . مقدم من الوزارة . في بحر المدة القانونية بناء على تظلم مقدم لها . رغم حفظ مثله من قبل . غير

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
مانع من قبوله .			
قاصرة . سنها ازيد من ١٨ سنة . اقامتها مؤقتا ببلدة أجنبية . وجود نزاع على بعض ملكها . غير مانع من ادارتها لها (٤) قضاء محكمة استئناف مصر	١٥ يناير ١٩٣٣	٥٢٦	٢٧٤
اختصاص . وقف . نزاع في ملكية الوقف لعين . رفعه الى المحاكم الشرعية . فصلها فيه . وجوب اعتباره فصلا نهائيا	١٦ مارس ١٩٣٢	٥٢٦	٢٧٥
شفعة . شريك . شراؤه لجزء من العين . مزاحمة باقي الشركاء له . قسمة العين بينهم كل على قدر نصيبه في العين	٢٤ مايو ١٩٣٢	٥٢٨	٢٧٦
١ - موظف . ارتباطه بالحكومة . خاضع للقانون العام ولاحكام القوانين واللوائح . طبقا لاعتبارات المصلحة العامة - ٢ - قوانين الموظفين . حق الحكومة المطلق في امر تعيين الموظفين وعزلهم . فصل الموظف . دون الاستعانة بمجلس التأديب وللمصلحة العامة وحدها . حقها فيه - ٣ - قوانين المعاشات . النص فيها على حق فصل الموظف . قانون النظام القنصلي . النص فيه على امر تعيين مأمور القنصلية وعزله واختصاص وزير الخارجية به - ٤ - عزل اداري . دون العزل التأديبي . حق الحكومة فيه لملاسات متعلقة بالمصلحة العامة . تطبيقه على القنصل ومأمور القنصلية بشأن التعيين والعزل . عدم الحد من حقها في العزل الاداري - ٥ - قرار العزل . عمل اداري . ضرورة مراعاة الاوضاع الشككية . والمصلحة العامة فيه . عبء اثبات العكس على الموظف المنفصول	٣٠ مايو ١٩٣٢	٥٣٠	٢٧٧
١ - بناء . في ملك الوقف . بمعرفة الواقف بمال الوقف أو بماله وأشهاد بأنه وقف . اعتباره موقفا . بماله وبلا أشهاد . يكون ملكا (٢) واقف . بناؤه في ملك الوقف بماله له حق القرار . وحق التصرف	٦ يونيو ١٩٣٢	٥٣٦	٢٧٨
١ - ملكية . دعوى ريع أو إيجار . وجوب اثبات المدعى للملكية اولا - ٢ - قوة الشيء المحكوم به . الفصل في الاسباب في نزاع لازم للفصل في النزاع الاصل . يجوز قوة الشيء المحكوم به . (٣) اقرار	٧ يونيو ١٩٣٢	٥٣٨	٢٧٩

العدد الخامس

فهرست

السنة الثالثة عشرة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٨٠	٨ يونيه ١٩٣٢	٥٤٣ وجوب صدوره في نفس القضية التي يراد التمسك بها - ٤ - دعوى الأثر . لا تثبت أكثر من اثبات حق الارث ومقدار النصيب الشرعي . لا تثبت ملكا . وجوب رفع دعوى الملك أمام الجهة القضائية المختصة - ٥ - ملكية . اثبات . مكلفات . ليست حجة في ثبوت الملك
٢٨١	٩ يونيه ١٩٣٢	٥٤٤ مسئولية . محيل تعهده بسداد الدين المحال في حالة اعسار المدين . عدم التزامه الا بعد تجريد المدين وثبوت اعساره
٢٨٢	١٦ يونيه ١٩٣٢	٥٤٤ بيع . اعلان مزاد من المجلس الحسي . دون تحديد ثمن . قبول الشراء . العدول عن الايجاب قبل موافقة المجلس . جوازه
٢٨٣	١٣ نوفمبر ١٩٣٢	٥٤٤ تعرض قانوني . مزاحمة شخص للمشتري له حق على المبيع . أوترب له من البائع بعد البيع ضمانة
٢٨٤	٢٧ نوفمبر ١٩٣٢	٥٤٦ غلة الوقف . صرفها المستحق ظاهر . ثم ظهر أنه غير مستحق . حسن نية الناظر في صرفها خطأ . عدم الزامه بردها أو الرجوع بها عليه . استبدال الدين . وجوب توفر النية الدالة عليه . حالة استبدال معلق على شرط
٢٨٥	٧ مايو ١٩٣٠	٥٥١ (٥) قضاء المحاكم الكلية
٢٨٦	٤ اغسطس ١٩٣٠	٥٥٢ تعسف في استعمال الحق . اعلان إنذار بقيد الاستئناف في محل الإقامة . ثم اعلانه للمحافظة لملقه . دون اعلانه للمحل المختار . بطلان توكيل خاص . محام . حضوره بالجلسة عن موكله . اعتباره توكيلا قاصراً عايبا . اعلانه بعريضة الاستئناف . بطلان
٢٨٧	٢٢ اكتوبر ١٩٣١	٥٥٤ (١) ضمان المحيل . يسار المدين في الاستقبال . انصرافه الى موعد استحقاق الدين (٢) ضمان الكفيل - اختلافه عن ضمان المحيل . حق الاول في مطالبة المدين بالوفاء دون الثاني (٣) حق المحال في الرجوع على المحيل . وجوب تجريد المدين تجريداً فعلياً
٢٨٨	٢ فبراير ١٩٣٢	٥٥٦ اثبات . التزام . بسبب غير مشروع كالغش والتدليس مهما كانت قيمة . جواز اثباته بالبينة والقرائن . دون حاجة الى ورقة ضد

العدد الخامس

فهرست

العدد الخامس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
اختلاس . أشياء محجوز عليها . بقاؤها في حيازة المدين . اختلاس المدين لها . عقابه بالمادة ٢٨٠ عقوبات	٢٤ فبراير ١٩٣٢	٥٥٧	٢٨٩
١ - اختيار أحد الطرفين . الدفع به . بعد صدور حكم في الدعوى الاولى . عدم التمسك به - ٢ - قوة الشيء المحكوم به . واختيار أحد الطرفين . عدم الجمع بينهما - ٣ - قوة الشيء المحكوم به . مبرراتها على كل ما طرح في الدعوى الاولى . وفصل فيه سواء الطلبات أو الدفع - ٤ - حكم مدني . مانع من طرح ذات الموضوع أمام المحكمة الجنائية - ٥ - دفاع . ابداءه . بناء على حق . جواز تجديد النزاع بناء على حق آخر - ٦ - السبب . الاتحاد في الفعل القانوني أو المادي - ٧ - سند دين . المطالبة به . الدفع بسداده . رفضه . دعوى مدنية من المدعى عليه - بطلب تعويض عن تزوير السند . جوازها - ٨ - الاتحاد في النتيجة . ليس من شرائط الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه	١٠ مارس ١٩٣٢	٥٦٠	٢٩٠
(١) وكيل . حدود وكالته . قصرة على الأعمال الداخلة بطبيعتها فيه . وتوابعها الضرورية (٢) وكيل في الحوالة . عدم جواز ضمانه لموكله يسار المدين في الحال والاستقبال الابتفويض خاص .	١٤ مارس ١٩٣٢	٥٦٥	٢٩١
(١) اعلان حكم . بواسطة مندوب محضر . الصورة لم يوقع عليها شاهدان . بطلانه (٢) تسجيل تنبيه نزع الملكية . أثره . الحاق الثمرات بالعقار (٣) رهن تأميني . غير مانع من تصرف المدين . حقه في الرهن . بعد تسجيل التنبيه (٤) اختصاص . تسجيله . أسبقيته على تسجيل رهن عقارى . امتياز .	٢٢ مارس ١٩٣٢	٥٦٦	٢٩٢
(١) ايقاف . اضراره بالدائن . بطلانه (٢) ابطال التبرعات . وترك الحقوق . ابطالها . كفاية الضرر فيه . بالنسبة لغيرها . وجوب توفر ركن التدليس أيضاً	٢٨ مارس ١٩٣٢	٥٦٩	٢٩٣
(١) دعوى وضع يد . رفعها من حائز . حيازته بنية الملكية له أو لغيره . جوازها بدون ادخال باقى الشركاء فيها (٢) مشتر . محدداً على أرض مشاعة . غير مؤثر على حقوق الشركاء الآخرين	٢٢ مايو ١٩٣٢	٥٧١	٢٩٤

العرد الخامس

فهرست

السنة الثالثة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(٣) عقد بيع . على التحديد . في عقار على الشيوع . صحته . توقعه على نتيجة القسمة (٤) شركاء في ملك . انتفاع كل على الشيوع . عدم جواز القيام بأعمال مادية مغيرة من طبيعته ١ - تضمنات . مشتري عقار على الشيوع . تقصيره في سداد ما يخصه في الدين . عدم أحقيته فيها - ٢ - بيع ضمان البائع . في حالة نزاع الملكية . شرط عدم الضمان . جوازه .	٢٢ مايو ١٩٣٢	٥٧٢	٢٩٥
١ - قانون الاجتماعات . المظاهرات . تعريفه بين المحلات العمومية والطريق العام - ٢ - الطريق العام . خاصيته للمرور والمواصلات - ٣ - سينا . ساحتها الداخلية - عدم اعتبارها طريقاً عاماً - ٤ - مظاهرة . تحذير البوليس . عمل إيجابي لا يستفاد ضمناً (٦) القضاء المستعجل	٢١ ديسمبر ١٩٣٢	٥٧٨	٢٩٦
١ - مزاد . حكم بفسوه . صورة التنفيذية . اختصاص قاضي البيوع . بعد إيقاع البيع - ٢ - صورة تنفيذية . الأمر بتسليمها والاعفاء من باقي الثمن . معناه - ٣ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه - ٤ - رئيس المحكمة الكلية . اختصاصه	٢٥ يوليو ١٩٣٢	٥٨٠	٢٩٧
إيجار . شيوع . مستأجر لحصة شائعة . عدم قبول الشريك الاخلاء . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة	٥ سبتمبر ١٩٣٢	٥٨٣	٢٩٨
(١) شرط ارادي . تعريفه . بطلانه إذا كان توقيفياً . صحته إذا كان فاسخاً (٢) فسخ عقد إيجار . شرط فسخ العقد في أي وقت . صحته	٢٢ سبتمبر ١٩٣٢	٥٨٥	٢٩٩
(١) اخلاء المستأجر من العين المؤجرة . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة (٢) عدم دفع الإيجار . أثره على عقد الإيجار . سلطة قاضي الموضوع (٣) الاتفاق على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالاخلاء عند عدم دفع الأجرة . عدم جوازه (٤) الاتفاق على فسخ العقد . عند عدم دفع الأجرة . اخلاء . جوازه	١٣ أكتوبر ١٩٣٢	٥٨٧	٣٠٠
(١) اختصاص . قاضي الأمور المستعجلة . خطر واقع أو متوقع . تحقيقه - ٢ - تسليم عقار . عاديته . استعجالها . بظروف طارئة . صحته - ٣ - قضاء مستعجل . عدم تعرضه لحقوق الطرفين	١٨ ديسمبر ١٩٣٢	٥٩١	٣٠١

السنة الثالثة عشرة

فهرست

العدد الخامس

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
قياسه . مداه			
(٧) قضاء المحاكم الجزئية			
(١) تعذيب . وجوب حصوله اثناء حبس المجنى عليه . حبس بعد التعذيب . جريمة أخرى - ٢ - قبض . امساك المجنى عليه اثناء القبض . لا يعد قبضا .	أول نوفمبر ١٩٣٠	٥٩٤	٣٠٢
(١) حوالة . محال عليه . حقه في التمسك بجميع الدفوع ولو كانت شخصية - ٢ - مرض موت . اقرار بدين . صدوره في مرض الموت يأخذ حكم الوصية	٢١ يونيو ١٩٣٢	٥٩٦	٣٠٣
(١) رهن حيازي . عقده . فائدة . لانص عليها . عدم سرانها (٢) غلة . استئجارها من أصل الدين	٢٣ يولييه ١٩٣٢	٥٩٧	٣٠٤
(١) اجارة . انتهاء مدتها . انذار المستأجر للمؤجر بالاستمرار في الارض مقابل اجرة مخفضة عن السابقة . سكوت المؤجر . سران الانذار - ٢ - اجارة . اجارة جديدة . استعمالها عن الاجارة السابقة .	١٦ أكتوبر ١٩٣٢	٥٩٨	٣٠٥
معارضة . خلو صحيفة المعارضة من الاسباب . صحتها سبب العقد . سبب مخالف للنظام العام . وجوب الحكم باسترداد مادفع . تعاقد على أخذ ورق بنك نوت مزيف . دفع مبلغ مقابل ذلك . جريمة . وجوب الحكم بتعويض	١٤ نوفمبر ١٩٣٢	٦٠٠	٣٠٦
أهلية . محجور عليه . تعاقد بالبيع . بطلانه . لا يلزم الا برد قيمة المنفعة التي عادت عليه من تنفيذ التعاقد	١٧ ديسمبر ١٩٣٢	٦٠٣	٣٠٧
تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير . باهمال . تشمل الطيور	» » » ١٨	٦٠٥	٣٠٨
(٨) قضاء المحاكم المختلطة	» » ٢٧	٦٠٧	٣٠٩
صورية عقد . تأثيرها على المشتريين اللاحقين أو الدائنين المسجلين . تابع لحسن أو سوء نيتهم	أول ديسمبر ١٩٣١	٦٠٨	٣١٠
(١) معارضة . حاصلة قبل قفل محضر الحجز وبعد الحجز .	٢ ديسمبر ١٩٣١	٦٠٨	٣١١

العزذ الخامس

فهرست

السنة الثالثة عشرة

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			صحتها (٢) قاضي الأمور المستعجلة . حرية تقديره بالنسبة للنزاع القائم
٣١٢	٦٠٩	٢ ديسمبر ١٩٣١	(١) سنديك . تمثيلة لمجموعة الديانة لالدائنين . الحكم الصادر كطلبه . لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدائنين . (٢) تفسير . حكم . طلبه من الخصوم في الدعوى (٣) فواتد . النص عليها في الحكم الصادر بالافلاس . عدم جواز تمسك المدين ولا ضامنيه بها (٤) عرض حقيقي . على دائن . تحفظه بشأنه . عدم قبول المحضر لها . وايداع المبلغ لا يؤثر على حق الدائن . في الفواتد ثمرات عقار . منزوع ملكيته . وتحت الحراسة . أحقية أول دائن مرتهن لها .
٣١٤	٦٠٩	» » » »	قطن . يبعه بالكمثرات . عدم التسليم . نزول السعر . غير مؤثر على تقاضي التعويض المتفق عليه
٣١٥	٦١٠	» » » ٣	مسئولية . مزلقان . معين عليه خفير . عدم قفله . وجود يافطه للتنبيه . الحادث الذي يحصل . موجب لها
٣١٦	٦١٠	» » » ٨	بيع جبرى . تطبيق احكام البيع الاختيارى . نزع ملكية جزئى . حق الراسى عليه . المزاد فى طلب الغائه - ٢ - خصم . غيابه . حضور محام عنه فى الجلسات . انسحابه بمجلسة المرافعة . اعتبار الحكم حضوريا
٣١٧	٦١٠	» » » » »	(١) تنازل عن الدعوى . عدم ارتباطها بدعوى فرعية . او مصلحة للمدعى عليه او الطلبات الختامية . جوازه - ٢ - حكم . فصله . فى دفع فرعى . لا اتصال له بالموضوع . استئنائه . الغاء الحكم المستأنف . عدم جواز الفصل فى الموضوع
٣١٨	٦١١	» » » » »	(١) فصل . مستخدم . بغير خطأ منه . وبعد مدة طويلة . عدم اخلاء الخدم من التعويض - ٢ - تعويض - لمستخدم . عن مدة الطويلة - تقديره . نصف شهر عن السنة - ٣ - عقد تأمين . اشتراك السيد فى دفع نصف الاقساط . التزامه فى حالة رقت المستخدم .

السنة الثالثة عشرة

فهرست

العدد الخامس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
بسدادهالنهاية العقد . خصمها من التعويض - ٤ - عقد . بيع محل تجارى . نصوص غامضة بالنسبة لالتزام المشتري . باستبقاء مستخدمى المحل وتعويضهم . تفسيره لصالح المشتري	٨ ديسمبر ١٩٣١	٦١١	٣٢٠
مضى المدة . مضى المدة المكسبة . تطبيق القانون العام فيما عدا أحوال الوقف - دعوى الميراث - حالة خاصة			
(٨) قضاء المحاكم الفرنسية			
تعويضات . قذف فى حق مورت . عدم المساس بشرف الوارث لاجل لتطبيق قانون الصحافة . عدم تجاوز حدود النقد التاريخى . عدم جواز تطبيق المادة ١٣٨٢ . رفض دعوى التعويض	١٥ يناير ١٩٣٢	٦١٢	٣٢١
مسئولية الدولة . حادث لتلميذ أثناء تكليفه بمباشرة انارة آلة التدفئة . الحكم بتعويض .	٤ مارس ١٩٣٢	٦١٢	٣٢٢
حكم تفسير . الحكم التفسيري . أوجه الطعن فيه . الحكم الذى جرى تفسيره ابتدائى . استئناف حكم التفسير . جوازه	» » » » ١١	٦١٢	٣٢٣
مسئولية الدولة . مظاهرة . قتل احد المتظاهرين بمعرفة احد الحراس . خطأ . تعويض	» » » » ١٨	٦١٢	٣٢٤

المرافعة

بحث فى أساليبها وحقوق المترافعين وواجباتهم

هذه عنوان رسالة طريفة وضعها الأستاذ (حسن الجداوى) وكيل النائب العمومى وهو وان كان قد جعل البحث فيها دائراً على النيابة من حيث المرافعة واستقلالها عن القضاء وعلاقتها بالسلطة التنفيذية (وزير الحقانية) وعلاقتها بالقضاء . إلا أن الرسالة قد اتسعت لدراسة مسائل أعم من ذلك فقد تناولت بحث المرافعة وتاريخها وطريقة اعدادها . ثم استطردت الى بحث حق الدفاع وما يستلزمه من وجوب سعة الاطلاع وتوفير الباقية والقراسة وسهولة الارتجال . ثم تكلم أخيراً عن فن الالتقاء . ولقد جاءت الرسالة على ايجازها ممتعة شيقة متميزة بطلاوة أسلوب واضعها وتفنيته فى افراغ المسائل التى تناولها فى مطهر نراه يملك النظر ويستوعب الانتباه

والرسالة تعتبر بحق أول بحث فى حقوق النيابة أثناء قيامها بالمرافعة وطلب توقيع العقاب باسم الهيئة الاجتماعية أمام القضاء فنثنى على مؤلفها ونهنته .



General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)
Siddiqeen Collection



Bibliotheca Alexandrina



0542606